المكتبات والمعلومات

أسس علمية حديثة ومدخل منهجي عربي

الدكتور
سعد محمد الهجرسي



المكتبات والمعلومات

أسس واقعية حديثة ومدخل منهجي عربي

المكتبات والمعلومات

أسس علمية حديثة ومدخل منهجي عربي

الدكتور
سعد محمد الهجرسي
رئيس قسم علوم المكتبات والمعلومات
كلية الآداب ـ جامعة الملك سعود
رئيس قسم المكتبات والوثائق
كلية الآداب ـ جامعة القاهرة (سابقاً)



ص . ب ١٠٧٢٠ ـ الرياض : ١١٤٤٣ ـ تلكس ٤٠٣١٢٩
المملكة العربية السعودية ـ تليفون ٤٦٥٨٥٢٣ ـ ٤٦٤٧٥٣١

فان (فهرسة أثناء النشر) : قسم علوم المكتبات والمعلومات بجامعة الملك سعود

الهجرسي ، سعد محمد .
المكتبات والمعلومات : أسس علمية حديثة ومدخل منهجي عربي / سعد محمد الهجرسي .ـ الرياض : دار المريخ للنشر ، 1990
25 ، 856 ص : إيض ، صور ؛ 24 سم .
صفحة عنوان إضافية : Library and information science., new scientific princi-pies and schematic approach for Arabs by Saad M. Hagrasy.

يشتمل على إرجاعات ببليوجرافية وكشافات .

1. تخصص المكتبات والمعلومات بين غيره من التخصصات . 2. نظرية الذاكرة الخارجية . أ . عنوان .

021 Z 3651. H 34 1990

هـ س م/ م ك

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــداء ...

إلى أسرتي الكبرى . . !
. . . الأتراب والصعدة في تخصص المكتبات والمعلومات . . ! فمنهم ولهم تحرك الفكر بمكنونات هذا العمل ومواده . . !

و

إلى أسرتي الصغرى . . !
. . . الأهل والولد في حى الدقي بمدينة القاهرة الكبرى . . ! فبصبرهم ومن وقتهم جرى القلم بكلماته وسطوره . . !

ثبت المحتويات

مقدمة الثمانينيات

٥

هذا كتاب كان من الضروري أن يتأخر صدوره عقدين أو نحوهما برغم أنّ الحاجة كانت شديدة إلى صدور مثله، عند دخول « تخصص المكتبات والمعلومات » بمفهومه الأكاديمي لأول مرة إلى الوطن العربي، في أول أقسام ذلك التخصص وأنضجها بجامعة القاهرة، حوالى ١٩٥٠ منذ أربعة عقود أو نحوها. ولعلها إرادة الله وسنّته في خلقه قضتنا أن تقوم تلك الضرورة، بعد أن تتأخر الاستجابة لتلك الحاجة قبلاً، حتى يبلغ الكتاب أجله، وتمضي الأربعون عاماً على هذا التخصص في وطننا العربي، فيبلغ أشدّه ويتهيأ أصحابه لاستقبال هذا العمل حوالى ١٩٩٠.

أما الحاجة إلى صدور مثله حَوَالَيْ ١٩٥٠، وبمحتوياته كما يلاحظ القارىء في عنوانه الفرعي تقوم على محورين (التأسيس العلمي المنهجي لجوهره مع التأصل العربي لمحتوياته) فقد كان ذلك هو الخطوة المنطقية الأولى، بالنسبة لطلابه ودارسيه والداعين إليه، من «العرب» الذين يلتفون حوله ويتولوْن أمره، وقد دخلوا به ومعه إلى النصف الثاني من «القرن العشرين» . . . ! وأما تأخر إصداره ربع قرن أو نحوه في منتصف السبعينيات، بله زيادة هذا التأخير خمسة عشر عاماً أخرى حتى نهاية الثمانينيات أو بداية التسعينيات، فتلك هي المسألة رقم واحد التالية في هذه «المقدمة الثمانينية»

١

لم يكن لي كخريج عربي ناشىء وللكثيرين أمثالي من العرب حتى بداية الخمْسينيات تصورٌ فكري، أن هناك تخصصا علميا يرتبط بالمكتبات وبما تتولاه من المقتنيات، كتصورنا للتخصصات المألوفة من الفلسفة والأدب والتاريخ والجغرافيا. كما لم يكن يدور بالذهن أن لهذا التخصص مؤسساته الأكاديمية والمهنية، التي مضى على بعضها آنذاك في مواطن قيامها بالبلاد الغربية، نصف القرن العشرين كله وحوالى العقدين من القرن التاسع عشر قبله. وكان من الضروري أن يمرّ عقد الخمسينيات كله، قبل أن تعقد جلسة أكاديمية في كلية الآداب بجامعة القاهرة، لمناقشة أول أطروحة عربية لدرجة الدكتوراه في هذا التخصص، يقدمها الدكتور أحمد أنور عمر عام ١٩٦٠. كما مضى العقد نفسه أيضا قبل أن تعقد جلسة أكاديمية مماثلة، في المدرسة العليا لهذا التخصص بجامعة «رتجرز» الأمريكية، لمناقشة أول طالب عربي في رسالته الإنجليزية،

للحصول على درجة الدكتوراه أوائل مايو ١٩٦١ في ذلك التخصص، وهذا الطالب نفسه هو صاحب هذا الكتاب، الذي قدر له أن يتأخر حتى الآن . . . !

بل إن صاحب هذه الدكتوراه الأخيرة، كان طوال السنوات الأربع التي قضاها هناك، يحسّ كلما مضت الأسابيع والشهور والأعوام، أن أكثر ماحصله ويحصله من المحتويات، في مقررات تلك الدرجة الأكاديمية ومتطلباتها، ليست له في الحقيقة قيمة مباشرة، بالنسبة لما يتطلع إليه من هذا التخصص في وطنه الذي ينتظره . . . ! وأيقن في النهاية أن الذي عرفه خلال تلك السنوات الأربع، هو أقلّ القليل إذا قيس بما ينبغي أن يعرفه في السنوات والعقود التالية، بعد أن يعود إلى هذا الوطن في بداية الستينيات . . . ! ذلك أن المحصلة السابقة قلّت أو كثرت، كانت ترتبط بأرض وتاريخ وثقافة، غير تلكم الأرض والتاريخ والثقافة، التي لن تتقبل إلا ما يمكن تأصيله من قضايا ذلك التخصص ومسائله . . . !

وقد أعلنتُ تلك الحقيقة بطرفيها، في مدينة «كليفلاند» بولاية « أوهايو » الأمريكية، وسمعها مع المستمعين الدكتور أحمد بدر وكان مايزال في دراسته هناك، خلال المؤتمر السنوي الرابع والثمانين للجمعية الأمريكية للمكتبات (يوليه ١٩٦١)، وهو أول مؤتمر أشهده من مؤتمرات تلك الجمعية العتيدة. ذلك أنني دعيت بمناسبة انتهائي من دراستي كطالب أجنبي، مع اثنين آخرين حصلا على درجة الماجستير في العام نفسه، أحدهما من تركيا والآخر من أندونيسيا، للتحدث عما حصلناه من هذا التخصص خلال سنوات الدراسة، في واحد من اللقاءات الفريدة الجذابة، التي تتولاها «المائدة المستديرة للعلاقات الخارجية : IRRT » بالجمعية. كانت كلمتي في ذلك اللقاء كما ذكرت في الفقرة السابقة، أن القليل جدّاً مما تعلمته له قيمته المباشرة فيما أهدف إليه، وأن الكثير ينتظرني لأتعلمه حينما أعود إلى وطني . . . ! أما هما وكانت كلمة كل منهما قبل كلمتي، فقد أفاضا في سرْد الأسماء والمحتويات لكل المقررات الدراسية التي تلقياها هناك . . . !

ومرّت تحت قنطرة الستينيات مياه كثيرة لهذا التخصص، بقسمه في جامعة القاهرة المصرية أولاً وهذا أمر طبيعي، ثم في اثنتين أو ثلاث من الجامعات العربية الأخرى، في النصف الأول من هذه القنطرة ووسطها وعند نهايتها . . . ! بلغ الحاملون لدرجة الدكتوراه من العرب المصريين عشراً أو نحوهم، وكانوا في بداية القنطرة اثنين دقة وتحديداً كما سبق ، هذا برغم أن نصف العدد الكلي أو نحوه لم يستقر بأرض الوطن . . . ! وتضاعف عدد المعيدين والمحاضرين مرتين وثلاثا وأربعاً، ممن تخرجوا في ذلك القسم وحصل بعضهم فيه على درجة الماجستير، إضافة إلى من حملها قبلهم خلال

دراساتهم بالخارج . . . ! وأعيد النظر في لائحة المقررات الدراسية، فأدخلت مقررات جديدة لأول مرة كالنشر والتوثيق، وأخذت مقررات أخرى وضعها الصحيح كالمراجع والببليوجرافيا . . . ! وحصل على درجة الماجستير أو ما يساويها في التخصص، من الجامعات الأمريكية غالبا والبريطانية قليلا، عشرٌ أونحوهم من الروّاد العرب الأوائل غير المصريين، ينتمون إلى بضعة أقطار في شرق مصر وفي غربها وفي جنوبها . . . !

كما تجاوز القسم بجامعة القاهرة، هزة غير متوقعة كادت تطيح به خارج الدرجات الأكاديمية للجامعة، خلال المؤتمر القومي للإصلاح الجامعي حوالى عام ١٩٦٦، عندما اقترح أحد الرءوس من تخصص التاريخ بذلك المؤتمر، الاكتفاء في دراسة المكتبات بدبلوم تأهيلي لبضعة أشهر . . . ! وأنشىء ثاني الأقسام في الوطن العربي بجامعة أم درمان السودانية في عام ١٩٦٦، وقامت دراسة شبه أكاديمية للتخصص في جامعة بغداد العراقية عام ١٩٦٩، ولم يقدر لذلك القسم بجامعة أم درمان، أن يأخذ وضعا صحيحا عند ولادته، وبقى كذلك ضائعا مضيعاً لحوالى ربع قرن حتى الآن . . . ! كما انقطعت تلك الدراسة في بغداد، لتمضى بضع سنوات أخرى قبل أن يستقر للتخصص قسم متكامل في الجامعة المستنصرية هناك . . . !

وكذلك تحت قنطرة الستينيات وقبلها أيضاً، ظهرت كتابات باللغة العربية في مسائل هذا التخصص وفي قضاياه وموضوعاته، على أيدى أصحابه والمنتمين إليه دراسة وتخرجا وكانوا أقلية، وعلى أيدى المرتبطين به ممارسة وعملاً وكانوا أكثرية . . . ! وكان لكل واحد من هؤلاء وأولئك تصوره الخاص لذلك التخصص الذي لم يتضح بعد هو آنذاك، دون أن يفصح أى منهم في كتابته بصورة واضحة عن تصوره، مكتفيا بالحديث في المسألة أو القضية أو الموضوع الذي يتناوله . . ! وكان العدد الأكبر من تلك الكتابات، في شكل مواد جارية تظهر في أعداد مجلة (عالم المكتبات) لصاحبها «حبيب سلامة»، أو في بعض الدوريات العامة أو الأدبية السائدة حينذاك . . . ! وكان أقلها يظهر كفصل أو فصول في كتب ثقافية عامة، وكان أقل القليل كتبا مترجمة، أو مؤلفة لم تستطع أن تتحرر من إسار الكتابات الأجنبية . . . !

وهكذا كان من الضروري لتخصص المكتبات في الوطن العربي، أن يمرَّ عقد الستينيات بعد الخمسينيات كهرولة المراهقين بعد زحف الأطفال . . . ! كما كان من الطبيعي لنا نحن المسئولين عن هذا التخصص آنذاك، وقد سبحت مع غيري في مياه تلك القنطرة الستينية بطريقتى، كما كان كل فرد في الكتيبة يسبح بطريقته أيضا ـ أن نتوقع عقد السبعينيات آملين أن نستردّ فيه أنفاسنا اللاهثة . . . ! ثم نحاول خلال أعوامه الحبلى بمستجدات التخصص على المستوى العالمى، أن نسير به على أرضنا في

خطوات واثقة، وأن نبنى مع التأصيل ما تأخرنا في بنائه من أسس هذا التخصص ومحتوياته، بحيث تتلاءم مع أرضنا وتاريخنا وثقافتنا . . . ! وهكذا كان العقد الثالث عقد السبعينيات بعد اثنين سبقاه، هو المرحلة المنتظرة الملائمة، لتدجين تخصص المكتبات والمعلومات وتأصيله في الفكر العربي . . . !

ففي مطلع السبعينيات مثلا تطوعت «جمعية المكتبات المدرسية» بمصر، لنشر أول مجموعة من الكتب في نطاق العمل لتحقيق تلك الأهداف، باسم (سلسلة الفكر العربي في أدب المكتبات)، وهي أول سلسلة في هذا المجال وسيأتي بعض الحديث عن حلقاتها ومحتوياتها، في ثنايا «الفصل الثاني» من هذا الكتاب بين أيدينا. وقد عاشت هذه السلسلة سبع سنوات (١٩٧٠ - ١٩٧٦)، وصدر منها خلال تلك الفترة القصيرة سبع حلقات متوالية، من تأليفي ومن تأليف غير ي بإشرافي . . . ! ولقد كان هذا التوقيت من جانبى لتأصيل الفكر العربي في تخصص المكتبات والمعلومات، نتيجة متوقعة ليس فقط لانتهاء مرحلة الطفولة والمراهقة فيما مضى، وإنما لأمرين آخرين أيضا أخذا مكانهما معاً تقريبا في نهاية الستينيات : أولهما كان تعرُّفاً مباشراً قمت به أواخر ١٩٦٨، على المؤسسات الأكاديمية والمهنية والميدانية للتخصص، مع لقاءات ونقاشات ومحاورات بيني وبين المسئولين عنه، في إنجلترا وفرنسا وألمانيا والدول الإسكندنافية. وثانيهما كان التنفيذ الفعلي أوائل ١٩٦٩ لتحسيب أعمال الفهرسة في مكتبة الكونجرس، باعتباره مؤشراً وداعيا للنظرة المتأنية، في جوهر التخصص الثابت وتطبيقاته المتجددة بتجدد التكنولوجيات . . . !

كما كنت قد أزمعت أمري مثلا ثانياً، في العام الثالث لتلك السلسلة الرائدة قبل توقفها بأربع سنوات، أن يصدر كإحدى حلقاتها «الكتاب المدخلي» للتخصص، الذي يؤصل له في العربية بين الأتراب والأبناء . . . ! وكان كل شيء جاهزاً لإصداره أوائل ١٩٧٤، أو حتى قبل ذلك ببضعة شهور، ويستطيع القراء أن يرجعوا إلى «الملاحق» في نهاية الكتاب الحالى، ليجدوا فيها قوادم ذلك الكتاب الذي لم يصدر: «صفحة العنوان»، و «التقديم» و «ثبت المحتويات» بفصوله الثلاثة، و «المقدمة» المنهجية له . . . ! ولكننى لأسباب شخصية خاصة، تأخرت مضطراً في الوصول بمشروع الكتاب إلى التنفيذ الفعلي . . . ! وكانت الخيرة فيما اختاره الله من أمر ذلك الكتاب المنتظر . . . ! ذلك أن السنوات الأولى في هذا العقد الثالث عندنا، أكدت لى وربما لغيري أن التخصص على المستوى القومى والعالمي يمرّ بمتغيرات مثيرة، تحتم التأصيل له بمنهج آخر فعّال، غير الكتاب المدخلى بمنهجه التقليدي ومحتوياته المألوفة . . . !

المنهج التقليدي في «الكتب المدخلية» بمحتوياتها المألوفة، يفترض حدًّا أدنى من

الاستقرار والنضج والحياة الطبيعية، في التخصصات التي تتناولها أمثال تلك الكتب، كما يعتمد على وجود أسوار وحدود ثابتة لتلك التخصصات. ومن هنا فإن «الكتاب المدخلي» المألوف، يركز في أبوابه وفصوله ومعالجاته، على ما يقع داخل تلك الحدود من الموضوعات والقضايا والمسائل، ولا يقف طويلا عند هوية التخصص الذي يتناوله ولا تشغله كثيراً خطوط التماسّ مع التخصصات المجاورة له، لوضوح هذه الخطوط واستقرارها وثباتها، ولأنها موضع التقدير والرعاية على كلا الجانبين.

أما بالنسبة لتخصص المكتبات والمعلومات بعامة وفي السبعينيات بخاصة، فقد كان أبعد شيء عن بلوغ تلك الدرجة من الاستقرار واتضاح الحدود . . . ! في الولايات المتحدة الأمريكية مثلا، وهى أولى البلاد نهوضا بذلك التخصص وتأسيساً لقواعده، تفجرت تساؤلات خطيرة حول هويته ومؤسساته الأكاديمية، حتى دعت (الجمعية الأمريكية للمكتبات : ALA) إلى إجراء دراسة شاملة، تولاها (كونانت : Conant) عام ١٩٧٣، برغم أن نشرها تأخر إلى عام ١٩٨٠. بل إن التساؤلات والخلخلات لما تنته بعد هناك، وإنما نجد أنها تزداد سرعة وقوة، فقد صدرت دراسة جديدة عام ١٩٨٦، وهي التي تشتهر الآن بين الباحثين باسم «تقرير كينج : King Report»

ومن الطبيع أن الأمر في مصر بخاصة وفي الوطن العربي بعامة لم يكن أحسن حالاً، برغم أن الاهتمام عندنا بتخصص المكتبات والمعلومات منذ السبعينيات قد بلغ درجة لم يحظ بها من قبل . . . ! بل لقد كان هذا الاهتمام الزائد بالتخصص وبتطبيقاته، هو الأخطر بين عوامل الخلخلة والتساؤل. ذلك أن هذا التخصص قد أصبح آنذاك أشبه شيء، بقطعة أرض لم يكن يحسن أصحابها القيام بأمرها، ثم دخلت في نطاق مشروع تخطيطي شامل ضمن «كردون» المدينة، على غير توقع من أصحابها وإنما على تلهف من غيرهم . . . ! فانطلق إليها كثيرون من التخصصات المجاورة والبعيدة، يريدون الاستيلاء عليها ويدّعون ملكيتها بالباطل، وعجز أصحابها الحقيقيون عن إثبات ملكيتهم برغم شرعيتها، وشجع ذلك الآخرين على تزييف بعض الحجج التي تؤيد دعواهم الباطلة . . . !

وهكذا كانت الخيرة فعلا فيما اختاره الله، من أمور ذلك الكتاب الذي لم يصدر في حينه، فقد كان عملاً «مدخليا تقليديا» في منهجه العام وفي أكثر محتوياته. ولم يكن يصلح أبداً لمواجهة «الدوّامة» الجديدة للتخصص، التي ظهرت أولى بوادرها في السبعينيات وبلغت قمتها في الثمانينيات . . . ! وتبينت آنذاك، أنه قد أصبح من الضروري لي الاعتماد في كلّ ما أكتب، على منهج يتلاءم مع الأوضاع السبعينية للتخصص في الداخل والخارج . . . ! وهكذا أيضا كان من الضروري إنفاق خمسة

عشر عاماً أو تزيد، في تجربة ذلك المنهج الحتمى وتنميته وتطويره، مع ممارسة الكتابة في حدود مسلماته ومقولاته، وإعادة النظر فيما كتبت من قبل ليتلاءم معه . . . ! ومن هنا كان من الضروري أن يتأخر إصدار هذا الكتاب عقداً ونصف عقد، فوق الموعد الذي كان محدداً لسلفه الذي لم يصدر . . . !

2

لم يأت ذلك المنهج من فراغ. ولم يفرض نفسه على التخصص فجأة، وإنما فرضته المواجهات الحية المباشرة أولا بأول، في ثنايا القراءات المتصلة والمناقشات المتتابعة، وغيرهما من القنوات المتاحة في تخصص المكتبات والمعلومات، مع كل من أصحابه القدامى المألوفين، والقادمين إليه من التخصصات الأخرى مخلصين أو طامعين . . . ! وكانت المرحلة الأولى في تنمية ذلك المنهج وتطويره، لاجتناء ثماره فيما بعد على امتداد العمر، هي السنوات الأولى نفسها من السبعينيات، عندما نبتت خلال بعض من تلك المواجهات الحية المتجددة البذور المبكرة، لما أصبحت أسمية منذ عشر سنوات (نظرية الذاكرة الخارجية) . . . ! وقصة تلك البذور المبكرة وموجز النظرية نفسها، يمكن الرجوع إليهما في الصفحات (٢١ ـ ٣٠) بالفصل الأول من الكتاب الحالي. أما الذي يهمنا في هذه «المقدمة الثمانينية» فهو بيان السمات الهامة لهذا المنهج الجديد، في الكتابة عن تخصص المكتبات والمعلومات وعلاقه هذه السمات بالنظرية التي أثمرته، ومقدار ما تحقق من تلك السمات في مواد هذا الكتاب، وفي تكوينه وبنائه على قسمين لكل منهما طبيعته ومحتوياته . . . !

المنهج الجديد يهتم بمنطقة الحدود، اهتمامه بالأرض الداخلية للتخصص كلها، ويحافظ على خط التماسّ مع التخصصات الأخرى، حفاظه على المرتكز الأعمق نفسه، ويوجه خطابه إلى أبناء التخصص ودارسيه، وكأنه يخاطب من خلالهم وعن طريقهم، كل أصحاب التخصصات الأخرى على تنوعهم وتفاوتهم . . . ! فقد كشفت (نظرية الذاكرة الخارجية) التي قام عليها هذا المنهج، عن الهوية الفريدة لتخصص المكتبات والمعلومات، التي لا يشاركها فيه أى تخصص آخر. ذلك أنه إذا كانت الاشتباكات المألوفة المحسومة في خريطة التخصصات، إنما تقوم بين اثنين أو ثلاثة أو أكثر تجمعها أسرة واحدة، فإن هذا التخصص الفرد يشتبك مع كل ما تضمه هذه الخريطة من تخصصات. فلكل منها رصيده من أوعية المعلومات بما فيها تخصص المكتبات والمعلومات نفسه، وقد تراكم ويتراكم هذا الرصيد العام بما أثمرته وتثمره أفكار المتخصصين جميعاً، وبما قدمته وتقدمه التكنولوجيات المتتالية من الوسائط المتجددة

لتسجيل تلك الأفكار. أما الدور الذي ينفرد به تخصص المكتبات والمعلومات، فهو «الضبط» لكل أوعية هذا الرصيد العام ولمحتوياتها، وتهيئة النظم والمؤسسات التي تحقق «الاستخدام» لكل محتوى ولكل وعاء.

ومن هنا فإن القارىء لهذا «المدخل المنهجي» من أبناء التخصصات الأخرى، سيشعر أنه كتب من أجله هو، وكأنه يدعوه للتعرف على هذا التخصص الفريد، بينما يجد فيه أبناء التخصص نغمة جلية مقبولة، تشجعهم وتدعوهم إلى رؤية جديدة لتخصصهم . . . ! وإذا تحقق ذلك الشعور وإذا صدقت هذه الرؤية، فذلك هو أقصى ما يتطلع إليه هذا الكتاب الحالى . . . ! بل إن ذلك فيما أرى هو ثمرة لم تكن في الحسبان المباشر، عند كتابة كل واحدة من مواد الكتاب في حينها . . . ! ذلك أننى تعودت فيما أكتب حتى قبل السبعينيات، مع أن مجموعها في هذا الكتاب لايزيد على ٥٪ من صفحاته، أن أصدر عنْ هذا المنطلق المتوازن على الجانبين، كما كانت كل مادة ولاسيما في السبعينيات ومابعدها، استجابة لتجربة حيّة مباشرة تأخذ في الاعتبار الهوية الفريدة للتخصص، وتخاطب الجمهور الأوسع من القراء فيه وفي كل التخصصات الأخرى.

«الفصل الأول» مثلا وفيه مادتان، تنتميان إلى النصف الثاني من الثمانينيات، وتبلغان معاً حوالى ٩٠ صفحة، كان في أصله مواجهة حيّة أصيلة أولى لمدة عشر دقائق، مع جمهور الفكر الثقافي الواسع، من المستمعين إلى «برنامج حديث السهرة» بالاذاعة المصرية، ثم مواجهة حيّة ثانية أصيلة أيضا لحوالى ٩٠ دقيقة، مع الجمهور الجامعي الشامل من المترددين، على «المعرض الدولي السادس للكتاب»، الذي أقامته جامعة الملك سعود بمدينة الرياض، بعد انقطاعه لبضعة أعوام . . . ! أما المنطلق في تلكما المواجهتين العربيتين، بسعتهما التي تبلغ بل تتجاوز الآلاف أو المئات على أقل تقدير، ومن ثم السعة في المادتين اللتين أثمرهما ذلك المنطلق، وأصبحتا أول الأسس وقوامها جميعاً في الكتاب الحالى، فهو تحديد «الهوية» العلمية لتخصص المكتبات والمعلومات، وموقعه الدقيق وعلاقته بغيره من التخصصات في الخريطة الأكاديمية الجامعة.

لا يتضمن هذا الكتاب بمواده على كثرتها، كل ما كتبته في السبعينيات والثمانينيات عن تخصص المكتبات والمعلومات، ولا نصفه ولا ربعه ولا حتى ثمنه . . . ! بل إنه كما أشرت إلى ذلك من قبل، لا يتضمن من مواد الخمسينيات والستينيات عندى، إلا حوالى ٥٪ من المجموع الكلي لمحتوياته. وإذا كانت مواد الثمانينيات فيه وحدها تبلغ حوالى ٦٥٪، ولا تزيد مواد السبعينيات فيه على ٣٠٪، فقد اخترت له من مواد هذين

العقـدين الأخـيرين، ما يحقق صفتـه وطبيعتـه المتميزة، باعتباره «المدخل المنهجي» الأصيل وليس التقليدي المـألـوف، لتخصص فريد بين كل ما يرفـده ويرفـدها من التخصصات في الخريطة الأكاديمية الشاملة . . . !

فإذا كانت المادتان في (الفصل : ١) لتحقيق «هوية» التخصص، ولتثبيت جذوره الأكـاديمية العلمية كما سبق، فإن (الفصـول : ٢، ٣، ٤) تشتمل على عشر مواد أخرى، كانت كل منها في حينها مواجهة حية أصيلة أيضا، من أجل إقامة «جذعه» الرأسي وتكوينات «غصونه» فوق ذلك الجذع، إبرازاً لشجرته النامية في أعين أصحابه وأبنائه، وفي أعين أصحاب التخصصات الأخرى وأبنائها . . . ! فبين هذه المواد في (الفصـل : ٢) اثنتـان، عن (المفهوم الوعائى) للمعلومات ولاستخدامها، احداهما أعـدت في منتصف السبعينيات والثـانية في منتصف الثـمانينيات، وهمـا معاً يمثلان للقارىء البذور المبكرة لنظرية الذاكرة الخارجية ثم إنضاجها. كما أن معهما بالفصل نفسه مادتان سابقتان تاريخيا، ترسم أولاهما (الإطار العام لدراسات المكتبات) وتحدد الثانية معالم (الفكر العربي في أدب المكتبات).

وفي (الفصل : ٣) تبرز مادتان عن (التوثيق)، بينهما في الإعداد عشرة أعوام بل أكثر، كانت أولاهما إطاراً علميا هادئا عن جذور هذا المصطلح وعلاقته بالتخصص، بعد حوالى ثلاثة عقود شهدت ظهوره وازدهاره ثم بداية أفوله، وكانت الثانية ردّ فعل علمي ثائر على أتباع هذا المصطلح الزئبقي، الذين غيروا اسم مؤسستهم الأم بسببه ثلاث مرات، كانت أخراها وقد لا تكون الأخيرة عام ١٩٨٦. وتسبقهما مادة فريدة كتبت أول مرة أواخر الستينيات، ثم أعدْت النظر فيها بعد عشرين عاماً، لتوضيح علاقة تخصص المكتبات والمعلومات، بكل من «النشر» بخاصة وكل قنوات «الاتصال» بعامة.

وهناك في (الفصل : ٤) ثلاث مواد بل أربع، تعالج معاً شريحة قطاعية كبرى في تخصص المكتبـات والمعلومـات، وهي (المعـايير الوحدة) وموقعها في هذا التخصص بعامة. وقد لا يكون هناك جانب واحد يستغرق تخصصنا بكل محتوياته، كما تستغرقه المعايير الموحدة بأنماطها ونظمها المتنوعة، التي لا تكاد تغادر فيه شيئا إلا دخلته، وإن يكن دخولها بدرجات متفاوتة. ومن هنا فقد كان موضوع المعايير الموحدة وحده، هو المحتوى المختار دون غيره مما ينطوى عليه تخصص المكتبات والمعلومات، لكى يعالج ضمن «القسم الأول» بفصوله الأربعة في هذا الكتاب، وهو القسم المخصص لجذوره وقوامه وكيانه العام، باسم (الهوية والتجذع والغصون)

أمـا «القسم الثـاني» باسم (الإيراق والإزهار والإثمار) في هذا «المدخل المنهجي»

للتخصص، فهو فيما يزعم اسمه على الأقل امتداد عضوي لما سبقه في «القسم الأول». وإذا كانت محتويات «الأول» معاً لا تبلغ خمس عشرة مادة، فالمواد في «الثاني» تتجاوز الستين عددا، برغم أن مجموع الصفحات في كل من القسمين يكاد يكون هو هو . . . ! ومن هنا كان من الضروري وضعها في مجموعات نوعية متجانسة بلغت أيضا أربعاً، وكأن بين القسمين طباقا شكليا وكميا، بجانب الامتداد العضوي من البذرة والجذرة الى الزهرة والثمرة . . . ! وليس بين هذه المواد على كثرتها ما يرجع إلى الخمسينيات أو الستينيات، سوى ثلاث مواد لا تبلغ معاً عشرين صفحة، كما أن للسبعينيات في المجموعات الأربع بهذا القسم أربع مواد فقط، والباقي كله الذي يتجاوز الخمسين يرجع إلى عقد الثمانينيات . . . ! فهذا طباق زمني آخر بين المواد في قسمي الكتاب . . . ! وإذا كان الطباق المظهري واضحاً بين القسمين، في عدد «الفصول» للأول وعدد «المجموعات» للثاني، وفي مجموع صفحاتها وامتدادهما الزمني، فإن التجانس العضوي والأسلوبي بين محتويات المواد فيهما، هو الذي يحتاج إلى شيء من الإيضاح والتنويه.

يقوم هذا التجانس العضوي الأسلوبي على محورين متكاملين، برغم ما قد يبدو بينهما من التباعد في النظرة الأولى، وقد سبقت الإشارة إليهما عند الحديث عن «منهج» الكتابة المدخلية، الذي اهتديت إليه وأنا أعاني مع غيري «دوامة» التطورات، التي احاطت بالتخصص منذ السنوات الأولى لعقد السبعينيات. فلتكن المادة من فئة «الهوية» أو الجذور، بامتداد عشرات الصفحات كما في «القسم الأول»، أو من فئة «الورقة» والزهور، ذات الوزن الخفيف كما في مواد «القسم الثاني»، فعلى من يكتب في تخصص المكتبات والمعلومات بهذا «المنهج» الحتمي وبأسلوبه، أن يستجيب لموقع هذا التخصص الفريد بين التخصصات، وأن يتجه بخطابه ويديره على المحورين المتكاملين المتباعدين معاً : أبناء التخصص وأصحابه، وأبناء التخصصات الأخرى وأصحابها . . . ! ولتكن المواد من فئة «الجذع» في الكتاب عشرة أو أقلّ، ولتكن المواد من فئة «الثمرة» في الكتاب نفسه خمسين أو أكثر، فمتطلبات «المدخل المنهجي» لهذا التخصص الفريد، هي أن يشعر القراء من أبنائه، أن المحتويات من الفئتين هي ما يتمنون أن يكتبوه لغيرهم، كما يشعر القراء من أبناء التخصصات الأخرى، أن هذه المحتويات نفسها هي ما يريدون قراءته خارج تخصصاتهم. وقد كان لتحقيق ذلك «المطلب الانفتاحي» ظروفه ومتغيراته، في كل واحدة من مواد «القسم الأول»، سجلتها في بداية كل من فصوله الأربع. أما تحقيق هذا المطلب نفسه في مواد «القسم

الثاني» بعامة، فقد كانت مزيجاً من التطلعات والدوافع والمبررات والانجازات، هي التي تمثل المسألة رقم «ثلاثة» في «مقدمة الثمانينيات» هذه.

3

يحظى تخصص المكتبات والمعلومات بسبب وضعه الفريد بين جميع التخصصات، بأوسع المجالات وأخصبها أكثر من أى تخصص آخر، لمن يريد أن يمارس ذلك «المنهج» من الكتابة بمحوريها السابقين. فمجال هذا التخصص بوضعه الفريد يموج على امتداد فصول السنة الأربعة، في البلاد المتقدمة وفي البلاد النامية على حد سواء، بمناسبات وواقعات وبشخصيات ومؤسسات، قد يظهر الخبر عن إحداها في جريدة يومية أو مجلة أسبوعية، مادة عارية أو مصحوبة بتقرير سطحي فارغ. بينما حقيقة الأمر في أي من تلك المناسبات والواقعات والشخصيات والمؤسسات، أنها غالبا ما تكون «خلية» أو «بذرة» أو «مرتكزاً» في قضية كبرى، تمتد جذورها عقداً أو عقدين في الماضى أو ماهو أبعد، وتعيش حاضراً متجدداً ومنطلقا نحو مستقبل حتميٍّ منتظر، يتقرر فيه أمر خطير في مكوّنات الفكر الإنساني . . . !

المناسبات والواقعات والشخصيات والمؤسسات من هذا النوع، قد تدفع أحد الباحثين ليقوم بدراسة أكاديمية متخصصة، بجانبها الميداني أو المعملي أو بهما معاً، حول الموضوع المرتبط بالمناسبة أو الواقعة أو الشخصية أو المؤسسة. ثم يكتب مراحل بحثه ومنهج دراسته والنتائج التي وصل إليها، مدعما دراسته بالهوامش الببليوجرافية وغيرها وبالإحصاءات الميدانية والمعملية، الخ. وهذا المستوى من الكتابة والتناول ضروري ومطلوب، وله مكانته ومكانه في فئات معينة من المطبوعات، يحرص عليها الباحثون في تخصص المكتبات والمعلومات وفي التخصصات الأخرى كذلك، وهي المطبوعات التي تحمل ما يكتبه كل متخصص لأترابه وأبنائه، دون غيره من أصحاب التخصصات الأخرى.

بيد أنه من الممكن ومن الضروري معاً، أن تعالج تلك المناسبات والواقعات والشخصيات والمؤسسات، بمستوى آخر من الكتابة والعرض والتناول، لا يثقل القارىء بتفاصيل العمل الميدانى أو الإجراءات المعملية، ولا يغرقه في أنهار الجداول الإحصائية والمعادلات الرياضية. ولست أريد بهذا المستوى ما يمارسه بعض الصحفيين أو الكتاب غير المتخصصين، الذين يتناولون في الأبواب التي يشرفون عليها، المناسبات والواقعات والشخصيات والمؤسسات. فيقدمونها في صفحاتهم وأعمدتهم باردة جامدة، أو يغلفونها بالمبالغات والتهويلات والعبارات الإنشائية وهي في أي من النمطين مليئة

بالاخطاء والأوهام. كما أن المتخصصين أنفسهم بصفة عامة، بحكم الموقع الفردي المعزول لكل تخصص على حدة، قد لا يستطيعون الخروج من إسار الكتابة الأكاديمية، التي ألفوها وألفتهم خلف حوائط تلك العزلة، ليمارسوا المستوى الذي أقصده من الكتابة.

ومع ذلك فقد وجدتنى برغم تخصصى في المكتبات والمعلومات، بل الحقيقة هى أنه بسبب ذلك التخصص وموقعه الفريد بين التخصصات ـ وجدتنى أتطلع وأمارس في مواقف معينة، كانت محدودة قبل السبعينيات وتزايدت بعدها، الكتابة التي نفتقدها فيما بيننا، كما ينتظرها منا ويحتاج إليها أصحاب التخصصات الأخرى من حولنا. إنها الكتابة التي تقوم على «خلية» أو «بذرة» أو «مرتكز»، قد يكون مناسبة أو واقعة أو شخصية أو مؤسسة، ولا يبتغي صاحب هذه الكتابة ولا قارئها، الدراسة الأكاديمية بمتطلباتها الميدانية والمعملية، ولكنه يتطلع إلى إبراز تلك الخلايا أو البذور أو المرتكزات، كما يبرز معها أيضا ما يصاحبها وما يأتي بعدها من المتغيرات والمحصلات، ويضعها جميعاً في إطارها المنطقي المتكامل، كقضية هامة تستحق النظر والتأمل، وتأخذ مكانها الملائم في أذهان القراء، بحكم تخصصاتهم وبحكم ثقافتهم العامة على حدٍّ سواء. إن المادة الواحدة بهذا المستوى من المعالجة في مواجهة البحث الأكاديمي بمعناه الكامل، أشبه شيء بالقصة القصيرة ذات اللقطة الحيّة المكثفة، في مواجهة الرواية الطويلة بشخصياتها وأحداثها وآفاقها الممتدة المتصلة . . . !

أُتيحت لي فرص متصلة على امتداد حوالى ثلاثين عاماً حتى الآن، أن أحقق هذا «المنهج» في الكتابة من خلال بضع دوريات عربية. كانت أولى هذه الفرص دعوة مبكرة من صاحب مجلة (عالم المكتبات) صيف ١٩٥٩م، ثم مستشاراً لمجلة (صحيفة المكتبة) منذ بداية إصدارها أواخر الستينيات، ولمجلة (الثقافة العربية) حينما كانت تصدرها بالقاهرة «المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم» خلال السبعينيات، ورئيس تحرير لمجلة (عالم الكتاب) منذ صدورها أوائل الثمانينيات. كما تحقق ذلك في الثمانينيات بخاصة أيضا، في بضع دوريات أخرى تصدر في تونس والسعودية والعراق وغيرها. ويأتي هذا الكتاب كمدخل منهجي لتخصص المكتبات والمعلومات، ورصيدي من هذه الكتابات ذات المحورين حوالى ١٠٠ مادة، يصلح ما يتم اختياره منها لبناء «الجناح الثاني» في الكتاب، الذي حانت ولادته أواخر الثمانينيات. ولم يكن هناك أى تردد في اختيار ما يلائم من تلك المواد، فالأولوية للأحْدث فالحديث ثم القديم فالأقدم، بمقدار ما يتحقق في المادة المختارة من سمات الكتابة المطلوبة. ومن هنا فقد بلغت

المختارات من السنوات الثلاث الأخيرة وحدها ٤٢ مادة، ومعها ١٩ مادة فقط كتبت على امتداد سبعة وعشرين عاما (١٩٥٩ ـ ١٩٨٥).

ولكن المشكلة الحقيقية هى أن كلا منها كانت في حينها، مرتبطة بالمناسبة أو الواقعة أو الشخصية أو المؤسسة على ما سبق بيانه، وكان هذا الارتباط في حينه هو الخلفية والمسوّغ للكاتب أن يكتب، كما كان هو الدافع للقارىء أن يقرأ . . . ! أما الآن وقد انفك هذا الارتباط، فستفقد كل مادة جزءاً كبيراً من قيمتها، إذا لم توضع في إطار أو إطارات نوعية تصبح هي الخلفية الجديدة لها، فتجلوها في عين القارىء وفي عقله وفي قلبه، بما يماثل بل بأحسن مما كانت عليه حينما نشرت أول مرة. ولتحقيق هذه الغاية القرائية الهامة، رأيت أن أضعها بالجناح «الثاني» من الكتاب في أربع «مجموعات»، تقابل «الفصول» الأربعة بالجناح «الأول» منه . وكان من الضروري تخير أربع مرتكزات، تكون هي المحاور عند توزيع هذه المواد وتقسيمها إلى هذه المجموعات الأربع، ولم تكن هناك صعوبة تذكر، في اختيار أربعة محاور للتوزيع والتقسيم من الناحية النظرية الخالصة. فالكاتب في تخصصنا قد يتناول في موادّ معينة (أوعية المعلومات)، باعتبارها «موضوع» التخصص من حيث «الضبط والاستخدام»، كما يمكن أن يكتب في موادّ أخرى عن (الحلقات والملتقيات) العلمية والمهنية لأبنائه، وفي غيرهما يمكن أن يعالج (القضايا والمؤسسات) أو يتحدث عن (الشخصيات والمناسبات) وما أكثر كلا منها في تخصص المكتبات والمعلومات . . . !

وبرغم أن هناك كثيراً من «الأخذ والرّد»، بشأن التطبيق الفعلي عند تقسيم المواد المختارة وتوزيعها على تلك المحاور الأربعة، الذي يأتي بيانه في مكانه هناك مع تلك المجموعات، فقد كان ذلك هو ما توقعته عند البناء الفعلي للمجموعات، ولم يشغلنى كثيراً ولم أتوقف أمامه طويلا . . . ! وإنما الذي شغلنى وترددت فيه، هو اختيار «العنوان» لكل واحدة من المجموعات الأربع، باعتبار أن العنوان هو العنصر الأساسي في بناء الخلفية الجديدة المطلوبة لهذه المواد، ونحن نضمها معاً في تكوينات جديدة بالقسم الثاني من الكتاب. ومع أننى رأيت في النهاية أن يكون كل واحد من «المحاور» الأربعة، هو نفسه العنوان لمجموعة المواد التي قسمت له، فلست أخفى أننى كنت في البداية تحت إغراء شديد، أوحى إليّ باتباع طريقة أخرى لوضع «العنوان»، كانت في نظري هى الأوفق بالنسبة لعناوين هذه المجموعات الأربع . . . !

ذلك أن لكل مادة عنوانها الفريد المتميز، الذي غالباً ما يجتذب القارىء ليس بمفرداته فقط، وإنما بنظم هذه المفردات معاً أيضا. وكما أن نمط الكتابة لهذه المواد،

حينما يقارن بالنمط المتبع في الكتابات الأكاديمية التقليدية، أشبه ما يكون بنمط الكتابة في القصص القصيرة، التي تكثف الرؤية للحدث أو الواقعة أو الشخصية أو العلاقة، حينما يقارن بنمط الكتابة المتبع في الروايات الطويلة، الذي يرخى العنان لكل ما تحويه الرواية من الاحداث والوقائع والشخصيات والعلاقات. فإذا كان أمر الشبه بينهما قد وصل إلى هذه الدرجة، فلماذا لا يكون العنوان لكل مجموعة هو العنوان لإحدى المواد فيها، كما يفعل ذلك أصحاب القصص القصيرة حين ينشرونها في مجموعات، فيسمّى محمود تيمور مثلا إحدى مجموعاته «الشيخ جمعه وقصص أخرى» . . . !

وهكذا كان من الممكن في (المجموعة ١ : أوعية المعلومات) وبها ١٥ مادة، أن يكون عنوانها : القمر الصناعي العربي . . . ! أو، المواليد والوفيات من الدوريات . . . ! أو، إنقاذ الكتب من الحموضة . . . ! وأوعية أخرى. وكان من الممكن في (المجموعة ٢) : الحلقات والملتقيات) وبها ٩ مواد، أن يكون عنوانها : اجتماع الأساتذة والطلاب . . . ! أو، الزواج الأمريكي - الفرنسي . . . ! أو، مفاوضات ومفاوضات . . . وملتقيات أخرى. وكان من الممكن في (المجموعة ٣ : القضايا والمؤسسات) وبها ٢٠ مادة، أن يكون عنوانها : المعلومات والصناعات الثقيلة . . . ! أو، الأمن الببليوجرافي للأقطار العربية . . . ! أو، الألعاب السحرية بالمكتبات الكبرى . . . ! أو، عام للقارىء العربي متى . . . ! وقضايا أخرى. وكان من الممكن في (المجموعة ٤ : الشخصيات والمناسبات) وبها ١٧ مادة، أن يكون عنوانها : صوفيا لورين ومزيد من القراءة . . . ! أو، مع الحكيم وشوقي وحافظ . . . ! وشخصيات أخرى. وإذا كانت الخيرة فيما اختاره الله أيضا، بشأن ماتركت من تلك العنوانات وما اخترت من غيرها، فإني لعلى يقين أنّ عدداً قليلا أو كبيراً من القراء كان يفضّل ما تركت، وأن العكس صحيح كذلك.

4

يبقى عليّ للقراء في هذه «المقدمة الثمانينية» مسألة واحدة، قد تكون من وجهة نظر خاصة محدودة، أهم من كل ما تعرضت له في المسائل الماضيات، وهي الطريقة أو الطرق المثلى للوصول إلى كل المكنونات، في هذا «المدخل المنهجي» لتخصص المكتبات والمعلومات؛ الذي يصلح بطبيعته البنائية العامة والنسجية الأسلوبية، للراغبين من أبناء التخصص ومن غيرهم. وفيه كماعرفنا من قبل، قسمان أوجناحان رباعيان في تكوينهما الخارجي، ولكن بهما حوالى ٧٥ مادة متنوعة، لكل منها استقلالها الذاتي

ومكنوناتها الخاصة، ويسبقها ويأتي بعدها «قوادم» الكتاب الافتتاحية و «الملاحق» الاختتامية له .

هناك أولاً الطريقة العادية المألوفة للقراءة، التي تبدأ بالتعرف الدقيق على (قوادم) الكتاب هنا، وهي : العنوان نفسه ، والعنوان الفرعي، والإهداء، وثبت المحتويات، ومقدمة الثمانينيات هذه. وينتقل بعد ذلك إلى التعرف المبدئي على (متن) الكتاب، بقسمه الأول وفصوله الأربعة، وقسمه الثاني ومجموعاته الأربع، مع «الخلفيات والسياقات الزمنية» الموضوعة قبل كل فصل وكل مجموعة. وينتهى إلى التعرف السريع على (الملاحق) التكميلية للكتاب، وفيها : «القوادم» من كتاب السبعينيات الذي لم يصدر، ونماذج «المنهج» لبعض المقررات الدراسية في التخصص، و «الاستهلاليات» العربية والمعربة والأجنبية، ثم «المرشد القرائى» أو كشاف المفاهيم / المصطلحات والكشافان العربي والأجنبي للأعلام ومافي حكمها.

وعلى القارىء بعد هذا التعرف الثلاثى من (القوادم) حتى (الملاحق)، أن يحدد لنفسه «البرنامج» الذي يلائم احتياجاته وإمكاناته، فيختار للقراءة «المستوعبة» ما يشاء من الفصول أو المجموعات، أو حتى بعض المواد داخل أى منها، أو ما يصلح للقراءة في الملاحق. وله أن يستكمل قراءته أو قراءاته تلك، فيستعين بالكشافات العامة للكتاب كله، وهى أربعة في نهاية (الملاحق). كما يستعين في الفصول الأربعة بالفهارس الجزئية في بداية كل منها، وبعناصر «الاسترجاع» في نهاية كل مادة بها. ويستعين كذلك في المجموعات الأربع، بالفهارس الجزئية المفصلة في بداية كل مجموعة.

ومن الممكن في نطاق تلك الطريقة المألوفة للقراءة، أن يبدأ «البرنامج» باستيعاب «مقدمة الثمانينيات» هذه، واستيعاب كل واحدة من «الخلفيات والسياقات الزمنية»، وهي ثمانية تسبق الفصول والمجموعات في الكتاب. ويختار القارىء بعد هذه «الاستيعابات التسع» مايشاء قراءته من المواد واحدة أو أكثر، في «فصل» بعينه أو «مجموعة» يختارها، أو عبر عدة فصول أوعدة مجموعات. وفي أي «برنامج» يضعه القارىء لنفسه، فنصيحتي أن يجعل في بدايته مادتي «الفصل الأول» أو إحداهما على الأقل . . . !

أما «الاستخدام المرجعي» للكتاب، فمن الطبيعي أن يتم عن طريق واحد أو أكثر من كشافاته الأربعة المشار إليها قبلاً، ولكل منها مكوناته البنائية وخدماته النوعية التي يتيحها للقارىء والمستفيد. وأول هذه الكشافات (المرشد القرائى) هو في الحقيقة «مرشد» لقراءات متكاملة عبر المواد جميعا، حول بعض المفاهيم الأساسية في هذا

المدخل المنهجي للتخصص، أكثر منه «أداة» لتحديد المواقع التي وردت فيها الأعلام أو المصطلحات الهامة. ويشتمل هذا «المرشد ـ الكشاف» على حوالى ٧٠ مدخلا مرتبة هجائيا، أكثرها مداخل فعلية للقراءة المباشرة، وأقلها مداخل إحالية من فئة (اقرأ أيضا) أو (اقرأ). وهذه المداخل جميعا ثمرة غير مباشرة، لاعتمادي في الكتابة والمراجعة لمواد هذا الكتاب، على المسلمات والمقولات المأخوذة من «نظرية الذاكرة الخارجية».

والفرق بين ذلك «المرشد ـ الكشاف» والكشافين العربي والأجنبي للأعلام وتوابعها بعده هناك، لا يكمن فقط في العناصر التكوينية لكل منها، باعتبارها في الأول مفاهيم وشرائح وقطاعات، أثمرتها «نظرية الذاكرة الخارجية» وحددت لكل منها مصطلحه الأصيل، بينما هي في الأخيرين أسماء لأشخاص ومؤسسات ومؤتمرات، أو عناوين لكتب ودوريات ومقالات، أو مصطلحات كثيرة التداول في الوقت الحاضر فتجرى مجرى الأعلام. ولكن الفرق إلى جانب ما سبق يتمثل أيضا، في تحديد المواقع التي يرجع إليها من يستخدم تلك الأدوات الثلاث، حيث إن الإرجاع في كشافي الأعلام يفترض في كل موقع إرجاعي، وجود العلم في سطر معين بكل صفحة مسجلة أمامه، بينما هو في «المرشد ـ الكشاف» يفترض في كل موقع إرجاعي، وجود صفحة أو أكثر لكل مفهوم أو شريحة أو قطاع. وهذه الصفحة أو الصفحات بكل المواقع تتناول كليا أو جزئيا مفهومها أو شريحتها أوقطاعها، ومن هنا فعلى المستفيد حين يعود إليها في مواقعها، أن يربط كلا منها ليس فقط بما يسبقها وبما يليها، وإنما أيضا بالخلفية العامة للمادة وسياقها الزمني.

وفي نطاق هذه المقارنة الاستخدامية لتلك الأدوات، تنبغي الإشارة إلى أنماط معينة من «الاستخدامات المرجعية»، التي قد يتيحها كل من كشافي الأعلام بالعربية وبغيرها، وغالبا ما تتكامل مع «الإرشاد القرائي» المتاح في «المرشد ـ الكشاف»، ولربّما أصبحت بديلا له . . . ! فهناك مثلا مادة في «المجموعة الرابعة» تبلغ حوالى عشر صفحات، وهي بعنوان (مكتبتان . . ! و زيارتان . . . !). وإذا كانت هذه المادة تشتمل على أعلام كثيرة، مثل (محمد حسني مبارك؛ رونالد ريجان؛ سمير سرحان) وغيرهم، ومثل (دار الكتب المصرية؛ مكتبة الكونجرس؛ المكتبة الأهلية) وغيرها، فإن لها مكانها في تكشيف «الأعلام» تحت هذه الأسماء جميعاً، كل في الصفحة أو الصفحات التي ورد بها. كما أن لصفحاتها العشر معاً مكانها أيضا في «المرشد ـ الكشاف» تحت ثلاثة مفاهيم شرائحية تلائمها، وهي (الشخصيات والمناسبات؛ المتخصصون والمرتبطون بالتخصص؛ المؤسسات الميدانية الاستخدامية). ولست أستبعد أن المستفيد من «كشاف الأعلام» بالعربية، الذي يبحث فيه عن «محمد حسني

مبارك» أو «دار الكتب المصرية»، حين يصل إلى مكان كل منها في المادة، سيفضل قراءة المادة كلها دون الاكتفاء بالسطر الذي جاء فيه الاسم.

وأما «الاستهلاليات» قبل تلك الكشافات الثلاثة فحقيقة الأمر أنها ليست كشافا بالمعنى الإرجاعي المألوف، وإنما هي قائمة بحوالى ٦٠ من التسميات الاستهلالية والحروف الاستهلالية الأجنبية مرتبة هجائيا، وأمام كل منها: الأصل الأجنبي الكامل للاستهلالية، والترجمة العربية الكاملة للأصل، والاستهلالية العربية أو المعربة المقترحة. وكانت هذه القائمة في أصلها ملحقة بالمادة الأولى في «الفصل الرابع» عن المعايير الموحدة، حينما نشرت للمرة الأولى عام ١٩٧٤. وقد رأيت في هذا الكتاب بسبب طبيعتها التكوينية أن تكون مع «الملاحق»، ومن الممكن الاستفادة بها في حدود عناصرها التكوينية وترتيبها الهجائي الافرنجي، كما يوجد في بعض الاستهلاليات بيانات تاريخية هامة في موضوعها. ومع أن الكتاب في تكوينه الجديد يشتمل على عشرات أخرى من «الاستهلاليات» الأجنبية، المصحوبة بما يقابلها عربيا أو معرّبا، فقد آثرت الإبقاء على تلك المجموعة القديمة مستقلة وحدها وتسجيلها كما كانت، لأنها تجربة تاريخية هامة بالنسبة لضرورة الاعتماد على «الاستهلاليات»، في الكتابة العربية عن تخصص المكتبات والمعلومات كغيره من التخصصات.

سعد محمد الهجرسي

الرياض: ٢٨ شوال ١٤١٠هـ

الجـــزء الأول

الهوية والتجـذع والغصون

الفصل الأول : تخصص المكتبات والمعلومات في الخريطة الأكاديمية

الفصل الثاني : الاطار العام ، الفكر العربي ، المفهوم الوعائي

الفصل الثالث : النشر والاتصال ، التوثيق والمعلومات

الفصل الرابـع : المعايير الموحدة

الفصل الأول

تخصص المكتبات والمعلومات في الخريطة الأكاديمية

ص

الفصل الأول
تخصص المكتبات والمعلومات
في الخريطة الأكاديمية

خلفيات المواد وسياقها الزمني

● كان العنوان لمادة (١٩٨٥) ولمادة (١٩٨٨) هو (تخصص المكتبات والمعلومات في الخريطة الأكاديمية)، وهو العنوان نفسه للفصل الذي يضمهما معاً في هذا الكتاب . وكان الأصل في كل منهما تسجيلا صوتيا، استغرق في الأولى حوالي عشر دقائق، واستغرق في الثانية حوالي مائة دقيقة . ومن هنا فإننا نجد الفرق الكبير بينهما هنا في عدد الصفحات، التي تشغلها كل واحدة منهما الآن، وذلك بنسبة (١ : ١٨) تقريبا.

● أما مادة (١٩٨٥) فكانت هي الحلقة الأخيرة (رقم ٢٠) في دورة كاملة، من دورات البرنامج الأسبوعي المشهور (حديث السهرة) في الاذاعة المصرية، امتدت من الأسبوع الأول في يناير حتى الأسبوع الثالث في مايو عام ١٩٨٥، وكان موعدها ثابتا وهو الساعة التاسعة والربع مساء لمدة عشر دقائق. وقد نسقت صاحبة البرنامج (السيدة/ هاجر سعد الدين) في البداية، بين المتحدثين الستة خلال هذه الدورة، ليختار كل منهم اليوم الأسبوعي الثابت، الذي يذيع فيه حلقاته خلال الأسابيع العشرين للدورة. ووقع لي في هذا الاختيار العفوي يوم الاثنين، وكان الاثنين الأخير لي في هذه الدورة الطويلة، هو اليوم الأخير من شهر شعبان، فأذيعت هذه الحلقة الأخيرة (رقم ٢٠)، في الليلة الأولى من ليالي رمضان المبارك لعام (١٤٠٥هـ).

وقد كانت الدعوة المقدمة من صاحبة البرنامج إلى مفتوحة، فأستطيع أن أختار في كل حلقة أسبوعية قضية جديدة أو موضوعا خاصا، كما أستطيع أن أجعل حلقات

الحديث كلها التي تبلغ العشرين، سلسلة مترابطة من المعالجات حول موضوع واحد. ومع أن الاختيار الأول كان أكثر مرونة في تنويع القضايا وأيسر سبيلا في إعداد المحتويات، وأوفق في تشويق المستمعين، إلا أننى تابعت أبا العلاء المعرّى في «لزوم مالايلزم»، فاخترت أن تكون الحلقات العشرون كلها حول موضوع واحد هو (المكتبات وبنوك المعلومات).

وإذا كانت الحلقات العشرون في مجموعها، قد تناولت عددا غير قليل من الجوانب والقضايا العامة في المكتبات وبنوك المعلومات، فقد رأيت أن أتناول في الحلقة الأخيرة، الهوية الأكاديمية لتخصص المكتبات والمعلومات، وعلاقته بالتخصصات الأخرى في خريطتها العامة. فهذه القضية كانت دائما ذات أهمية خاصة، في كل المراحل التي مرّ بها هذا التخصص منذ ولادته في أواخر القرن التاسع عشر، ومنها المرحلة الحالية التي يمرّ بها في ثمانينيات القرن العشرين. وهى هنا طبق الأصل الذي أذيعت به أولا، كما نشرت به أيضا (ص ١٩٠ ـ ١٩٦) في كتاب لي بعنوان «المكتبات وبنوك المعلومات في مجمع الخالدين وحديث السهرة»، منشور بالقاهرة عام ١٩٨٥ توزيع «البيت العربي للمعلومات».

● وأما مادة (١٩٨٨) فكانت هى موضوع الحلقة «الرابعة»، في سلسلة من الندوات الثقافية والفكرية بلغت ستا، أقامتها «جامعة الملك سعود» بالرياض، على هامش «المعرض الدولي السادس للكتاب»، وهى أيضا التي تولت المعرض نفسه خلال الفترة (٣ ـ ١٧ أكتوبر ١٩٨٧). وقد أخذت الندوات جميعا باستثناء «الرابعة»، شكل الحديث ثم المناقشة بين خمسة أو سبعة من أساتذة الجامعة، حول قضية معينة من القضايا المتصلة بالدور الثقافي أو العلمي للكتاب، بينما أخذت الندوة «الرابعة» وحدها شكل «المحاضرة» العلمية.

وقد تولى «مركز التوزيع الصوتي والتليفزيوني» بالجامعة، التجهيزات الخاصة بإعداد «تسجيلة مرئية» لهذه الندوة «الرابعة» ولغيرها من الندوات كل على حدة، كما أنه يُعدُّ نسخة من «التسجيلة المرئية» لكل من يطلبها من داخل الجامعة ومن خارجها. ويوجد من هذه التسجيله نسخ كثيرة عند الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، وكذلك في عدد من المكتبات المتخصصه كمكتبة معهد الإدارة العامة ومكتبة مؤسسة الملك فيصل.

ورأيت بتشجيع من الزملاء والأبناء الذين شهدوا أصلها أو شاهدوا تسجيلتها المرئية أن أخرجها في صورة مكتوبة، حيث تأخذ الجوانب والمسائل الفرعية في هذه القضية الكبيرة حقها من الدقة والتفصيل. ومن هنا فإن المحتوى في التسجيلة المرئية التي أخذت حوالي ١٠٠ دقيقة، يعطي فقط العناصر الأساسية والمنهج العام للمعالجة، بينما تشتمل النسخة المكتوبة والمطبوعة هنا على المسائل والتفصيلات التي تجسد تلك العناصر وتثبت صدق هذا المنهج. وقد نشرت هذه الصورة المكتوبة في (رمضان ١٤٠٨هـ/مايو ١٩٨٨) بالعدد الثالث والأخير (ص ٩ ـ ٩٢) من «مكتبة الإدارة»، التي كان يصدرها «معهد الإدارة العامة» بالرياض.

ومن الجدير بالذكر في سياق هذه المادة لعام (١٩٨٨)، أنها في شكل المحاضرة اشتملت على ثلاثة أجزاء: أولها تمهيدي نظري عن التخصصات الأكاديمية وأركان وجودها بعامة، بالاضافة إلى نظرية الذاكرة الخارجية في خطوطها التي تحدد علاقة تخصص المكتبات والمعلومات بالتخصصات الأخرى. ثانيها تطبيقي على تخصص المكتبات والمعلومات، بالنسبة للأركان الأربعة (الموضوع، الفكر/العلم، المؤسسات، التسمية) في ماهيته ووجوده. ثالثها تكميلي عن أنماط «الضبط والاستخدام» باعتبارهما المرتكز في تخصص المكتبات والمعلومات وعن «التكنولوجيات ودورها» في الذاكرة الخارجية بعامة وفي الضبط والاستخدام بخاصة. وتضمنت «المادة» في شكلها كمحاضرة تلك الأجزاء الثلاثة موجزة في حدود الوقت المسموح به، ولكنها في الشكل المكتوب لم تتضمن إلا الجزأين الأول والثاني، بسبب الصفحات الكثيرة التي تطلبها كل منها، وهي هنا كذلك لا تتضمن الجزء الثالث، الذي ينتظر الفرصة الملائمة لإنجازه.

حديث السهرة بالاذاعة المصرية
١٩٨٥

لتخصص المكتبات والمعلومات، وكذلك كل التخصصات الأخرى تقريبا، جانبان ينبغي التمييز بينهما، على الرغم من عمق الصلة التي تربط أحدهما بالآخر، أولهما الجانب الميداني، الموجود في واقع الحياة، وثانيهما الجانب الأكاديمي، الذي يتمثل في قضاياه ومسائله، ومناقشات المتخصصين وكتاباتهم، في هذه المسائل وتلك القضايا. ومع أن العلاقة بين الجانبين، تبدو كعلاقة الوجهين في قطعة النقود، فنحن نلاحظ أن الجانب الميداني لأىّ تخصص، قد يسبق وجوده الأكاديمي بمئات السنين أو أكثر.

احتاج الإنسان قديما إلى المأوى، الذي يقيه قارس البرودة وقائظ الحرارة، فلجأ إلى الكهوف والمغارات زمنا طويلا، ثم ابتنى الأكواخ في أشكالها البدائية منذ آلاف السنين. ولم تزل الأجيال المتعاقبة ترتقي بالأكواخ التي تبتنيها، في مسيرة طويلة من المحاولات والأخطاء، على حين يستبقى البناءون في أذهانهم، التجارب الناجحة التي يمارسونها أمام أبنائهم ومساعديهم، وهؤلاء بدورهم يضيفون إليها، ويورثونها لمن يخلفهم من الأحفاد والاتباع.

وهكذا نجد في الجانب الأول، خطين متلازمين: «الممارسات» الميدانية التي تتحسن مرة بعد أخرى، و«الملاحظات» التي يرصدها أصحاب الممارسة، في شكل نصائح عملية متفرقة. وقد يبقى هذا الجانب «الميداني» بخطيه (الممارسات والملاحظات) مئات السنين أو أكثر، وهما في ذلك التطور المستمر، حتى يأتي أحد الأباء المنتمين إلى «مهنة» هذا التخصص، فيضع هذا التراث من الممارسات والنصائح، في إطار نظري متكامل، فتظهر بذور الجانب «الأكاديمي»، كما في التخصص الذي اتخذناه مثلا، وهو الهندسة المعمارية. ثم تتطور هذه البذور الأكاديمية، بحكم التبادل الحتمي بينها وبين الجانب الآخر، وهو الممارسات الميدانية.

وكذلك الأمر في تخصص المكتبات والمعلومات، فقد عرف الإنسان أوعية المعلومات، في شكلها البدائي من الحجارة والألواح الطينية، يوم عرف النقش والكتابة، منذ بضعة آلاف من السنين. ثم مالبث أن جمع هذه الأوعية للاستفادة منها، في المكتبات المبكرة الأولى، بأرض الفراعنة والآشوريين والإغريق، وغيرها من مواطن الحضارات القديمة. كما قام في الوقت نفسه، بضبط المقتنيات من الأوعية في تلك

المكتبات، وبالضبط لأى مجموعة من الأوعية المترابطة في سياقات أخرى غير الاقتناء، كأن تكون أعمال شخص معين مثلا.

أما الجانب الأكاديمي، لحصر هذه الأوعية وضبطها، وكذلك لاقتنائها وتنظيمها الفني في المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات، فقد بدأ على استحياء في أثناء القرن التاسع عشر، على أيدي المسئولين في الجمعيات المهنية، كجمعية المكتبات في بريطانيا، والجمعية الأمريكية للمكتبات. وفي مطلع القرن العشرين وأواخره، انتقل في كل بلاد العالم تقريبا، إلى المعاهد والجامعات، بكلياتها وأقسامها الأكاديمية، التي تمنح فيها درجة الليسانس أو البكالوريوس أو الدبلوم، في بعض البلاد المتقدمة وأكثر البلاد النامية، أو درجة الماجستير والدكتوراه وحدهما، في قليل من البلاد المتقدمة.

وأيا كان الأمر في شأن العلاقة، بين الجانب الميداني العملي، والجانب الأكاديمي العلمي للتخصصات، فلابد لكل تخصص أن يحدد بمنتهى الدقة والوضوح، «الموضوع» الذي يتعامل معه في الجانبين العملي والعلمي، وأن يرسم الحدود التي تصل أو تفصل، بين موضوعه الذي يتعامل معه، والموضوعات التي تتعامل معها التخصصات الأخرى، ولا سيما إذا كانت هناك شبهات قوية لتداخل الموضوعات وتشابكها.

فالموضوع الذي يتعامل معه تخصص الطب مثلا، هو الجانب الجسمي للإنسان، بينما يتعامل علم النفس مع الجانب غير الجسمي في الإنسان، باعتباره موضوعا يتميز به، على الرغم من التداخل والتكامل بين هذين الموضوعين. ويستطيع المتخصصون على جانبى هذا الفاصل الدقيق، بين الطب وعلم النفس، أن يحسموا بنجاح كبير في أكثر الأحيان، قضايا الاشتباك والنزاع بين هذين التخصصين.

أما بالنسبة لتخصص المكتبات والمعلومات، فإن فض الاشتباك بينه وبين التخصصات الأخرى، أصبح في الوقت الحاضر، قضية القضايا ومشكلة المشكلات، لأسباب كثيرة:

- أولها أن الجانب الأكاديمي للتخصص، قد تأخر ظهوره كثيراً، ودخل إلى الحرم الجامعي متأخراً عن غيره عشرات السنين، بل إن دخوله كان إلى عهد قريب موضع أخذ ورد، ليس في البلاد النامية وحدها وإنما في بعض البلاد المتقدمة كذلك.

- ثانيها أن الجانب الإطاري الأوسع للتخصص، وهو المعلومات، قد

أصبح في السنوات الأخيرة موضع الاهتمام الكبير. وإذا كان لهذا الاهتمام آثاره الإيجابية، فقد صحبها بعض الجوانب السلبية كذلك بسبب الخلط الكثير، الذي جاء نتيجة مباشرة وغير مباشرة لكثرة الحديث عن «المعلومات»، من جانب أفراد وجماعات، تعرف عن هذه القضية، أقل بكثير مما تجهله.

● ثالثها أن جانب النواة الارتكازية للتخصص، وهو المكتبات، قد ارتبط في أكثر الأذهان، عند أصحاب التخصصات الأخرى، ولاسيما في البلاد النامية، بأوضاع رجعية معزولة وممارسات جامدة متقوقعة، تحجزه في نظرهم بعيداً عن حلبة التخصصات الأكاديمية في أوضاعها المتطورة.

● رابعها أن الاشتباك في الموضوع بالنسبة للتخصصات الأخرى، غالبا مايكون ثنائيا أو ثلاثيا أو رباعيا. أما بالنسبة لتخصص المكتبات والمعلومات، فإنه اشتباك كلي مع جميع التخصصات الأخرى، باعتبار أن الحصائل الأكاديمية لكل التخصصات، تتمثل في أوعية المعلومات ومقتنيات المكتبات، وهى الموضوع الذي يتعامل معه هذا التخصص الفريد.

ومن هنا فإن تحديد الموضوع الذي يتعامل معه تخصص المكتبات والمعلومات، ورسم الحدود التي تصل وتفصل بين موضوعه وموضوعات التخصصات الأخرى، يعتبر قضية عامة في الحياة المهنية والأكاديمية، وليس قضية مقصورة على تخصص المكتبات والمعلومات، الذي نهتم به في حديث سهرتنا الحالي.

المقصود بالمعلومات، وهى الجانب الإطاري الأوسع للتخصص، كل مايجري في تفكير الإنسان أو يخطر بمشاعره، حين يتجسد في وسيط خارجي: مخطوطا، أو مطبوعا، أو مصغرا، أو مسموعا، أو مرئيا، أو ممغنطا، أو مليزراً . فعنصر الوعائية هو المرتكز الأساسي في هذا التعريف الإجرائي، باعتبار أن الصورة الذهنية للمعلومات، وحدها أو مع الصورة النطقية، دون هذا التجسد، تكون خارجة عن موضوع هذا التخصص، برغم الصلة الوثيقة التي تربطها به، لأنها موضوعات لتخصصات أخرى شقيقة أو مجاورة.

ومن هنا، فإن الموضوع الذي يتعامل معه تخصصنا، هو (أوعية المعلومات) التي يمكن أن نسميها (الذاكرة الخارجية) للإنسانية. أما (الذاكرة الداخلية) للفرد, فلها

أهميتهـا الكبيرة، وهى موضوع أساسي أو إضافي لتخصصات أخرى، كاللغة وعلم النفس والفلسفة والتربية، ولكنها لا تدخل بصورة مباشرة مقصودة في موضوعنا.

أما بالنسبة لأوعية المعلومات، وهى الذاكرة الخارجية، فهناك ثلاثة محاور للمتعامل معها:

- أولها محور البحث والتأليف (الخبرة والمحتوى)، وهو الجانب الفكري الذي يتـولاه أصحـاب التخصصـات كل في مجالـه، بقـطاعـات المعـرفـة: الإنسـانية، والاجتماعية، والعلمية، والتطبيقية، بما فيها تخصص المكتبات والمعلومات نفسه.

- ثانيها محور الإخراج والنشر (التصنيع والتوزيع) لهذه الأوعية، وهو الجانب المادي التكنولوجي، الذي تتولاه مجموعة من المهن والمؤسسات والصناعات، حسب طبيعـة الـوسائط المادية للأوعية، تقليدية كالمخطوطات والمطبوعات، أو غير تقليدية كالممغنطات والمليزرات.

- ثالثهـا محور الحصر والاقتنـاء (الضبط والاستخدام) لهذه الأوعية، وهو الجـانب الببليوجـرافي بالمفهوم الأوسع، الذي يتولاه الببليوجرافيون ورجال المكتبات ومراكز المعلومات، في مؤسساتهم «الميدانية» للضبط وللاستخدام.

فأوعية المعلومات أو الذاكرة الخارجية، بتلك المحاور الثلاثة من التعامل، يمكن أن تكون هى الموقع أو الموضوع الواسع، الذي تلتقي فيه جميع التخصصات المعرفية بجوانبها الميدانية والمهنية والأكاديمية. أما التخصصات في المحورين الأول والثاني وهما «التأليف» ثم «النشر»، فهى التي تبنى النصف الأول في هذه الذاكرة الخارجية، لأنها هى التي تنتـج أوعية المعلومـات. وأما تخصص المكتبات والمعلومات في المحور الثالث، فيتولى النصف الأخر في هذه الذاكرة الخارجية، وهو: ضبط هذه الأوعية، واختزانها منظمة في المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات، خدمة للقراء وللباحثين.

يبقى خط أخير في رسم الخريطة الأكاديمية للتخصصات، وهو دور «التكنولوجيا» وعلاقاتها الحتمية بالتخصصات، في جانب العمل الميداني والممارسة. فلنأخذ «الطب»

مثالا لرسم هذا الخط الخطير. يمارس الطبيب عمله في العيادة أو في المستشفى ، الذي يبنيه المهندس المعماري ويزوده مهندسون آخرون بكثير من الآلات والأجهزة، التي يستخدمها الطبيب في عمله . ولكن هذا الدور الهندسي مهما يتسع زحفه ، لايقضي على الشخصية المتميزة لتخصص الطب ، ولن يغير من جوهره شيئا .

وكذلك الأمر بالنسبة لتخصص المكتبات والمعلومات ، فأصحابه يمارسون عملهم في المكتبة أو المركز الذي يبنيه المهندس المعماري ، ويزوده المهندسون الآخرون بأجهزة «المصغرات» و«الألكترونيات» و«الاتصال عن بعد» ، ولكن هذا الدور الهندسي مهما يتسع زحفه ، لايقضي على الشخصية المتميزة لتخصص المكتبات والمعلومات ، ولن يغير من جوهره شيئا .

وإلى اللقـاء في سلسلة أخرى من أحاديث السهرة إن شاء الله ، وكل عام وأنتم طيبون بما رأيناه الليلة من هلال رمضان ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

عناصر الاسترجاع للمادة

- «المؤسسات» الميدانية والمهنية والأكاديمية وموقعها في التخصصات
- «الموضوع» وأهميته في تحديد الماهية لكل تخصص
- المفهوم المقترح لمدلول «المعلومات» في تخصص المكتبات والمعلومات
- المدار الأوسع للمعلومات وقطاعاته الثلاثة
- «التكنولوجيا» ودورها في التخصصات والمهن

ندوة المعرض الدولي السادس للكتاب بالرياض ١٩٨٨

(الجزء التمهيدي النظري)

خلفيات الدراسة

لأكثر من أربع سنوات، تأخر المعرض الدولي السادس للكتاب، الذي تعودت أن تقيمه في مدينة الرياض جامعة الملك سعود منذ ١٩٧٨ . وفي نطاق الاستعداد لذلك المعرض، أواخر العام الدراسي (١٩٨٦/١٩٨٧)، رأى المسئولون عن إقامة المعرض بعمادة شئون المكتبات في الجامعة، أن تكون هناك مجموعة من الندوات واللقاءات والمحاضرات الثقافية والفكرية والعلمية، التي يتولاها بعض الأعضاء من هيئات التدريس بكليات الجامعة، ويتناولون فيها القضايا والموضوعات التي ترتبط بالكتاب، كما تتمثل في حياة المجتمع السعودي بعامة، وفي الحياة الأكاديمية داخله بخاصة.

وكنت أنا من جانبي ـ وقد أصبحت أستاذا بقسم علوم المكتبات والمعلومات، الذي بدأ يستقبل الدفعة الأولى من طلابه في العام نفسه (١٩٨٦/١٩٨٧) ـ أتطلع إلى لقاء ثقافي أو فكري أو علمي عام، مع أصحاب التخصصات الأخرى وأبنائها في الجامعة، من أعضاء هيئات التدريس ومن الطلاب، أقوم فيه برسم الصورة الصحيحة كما أراها لأحدث الإضافات في مجموعة التخصصات بالجامعة، وهو «تخصص المكتبات والمعلومات» الذي يتولاه هنا هذا القسم الجديد الذي أعمل به.

فرأيت في هذه الدعوة من جانب المسئولين عن إقامة المعرض، وفي التوافق الزماني والمكاني والنوعي الذي صاحبها، أسنح فرصة لتحقيق ما كنت أتطلع إليه منذ البداية. . ! جامعة واحدة تضم تحت مظلتها في عام واحد، قسما جديدا بتخصصه الغض الناشىء، ومعرضا عاد إلى الجامعة بعد غيبة طالت أربع سنوات أو أكثر. . ! والمعرض نفسه بما يقوم عليه ويجرى فيه، هو الموضوع والمرتكز في دراسات ذلك القسم وهذا التخصص، وكأنما (المعرض والقسم بتخصصه) كانا على موعد في ساحة هذه الجامعة، فرآهما الناس معاً فيها لأول مرة، في ذلك الوقت المبارك. . ! وهكذا كان اقتراحي بالنسبة للقاء الفكري الذي تقدمه أسرة القسم، هو محاضرة بعنوان «تخصص المكتبات والمعلومات في الخريطة الأكاديمية».

ولم أكن شديد الاغتباط بهذا التوافق الشكلي وحده، فقد كان هناك بالإضافة إليه

جوانب أخرى جوهرية، تحتم معالجة تلك القضية الخاصة بماهية هذا التخصص، وتتطلب تحديد معالمه في الأوساط الأكاديمية التي دخل إليها..! فإذا كان قد مضى عليه خمسة وثلاثون عاماً، في أول جامعة عربية تتبناه وهى جامعة القاهرة، فإن هذه المدة على طولها لا تبلغ أكثر من ثلث المدة التي عاشها في أحضان بعض الجامعات في البلاد المتقدمة بالخارج. وحساب الأرقام على أية حال في ذلك التبني أو هذا الاحتضان، ليس وحده هو المؤشر لدرجة النضج في التخصص الناشىء، فقد يكون عام واحد في بيئة أكاديمية سليمة، خيراً من عقد كامل في بيئة أخرى تفتقد هذه البيئة العلمية.

لقد بقى هذا التخصص في الجامعات العربية أكثر من عقدين في بداية حياته بها، ولا يقبل عليه من الطلاب إلا أعداد قليلة جدا، إذا قورن بالتخصصات من حوله بالكلية التي يزرع فيها، ولم تظهر بواكير التزاحم الحالي على أبوابه إلا في أواخر السبعينيات. وإذا كان في هذا الإقبال المتزايد مايؤكد الزيادة في درجة الاهتمام به، من جانب المجتمع بعامة والمسئولين في الجامعات العربية بخاصة، فإن هويته الأكاديمية لم تتضح في الأذهان بدرجة كافية، إذا قيست هذه الهوية بالتخصصات الأخرى العريقة، التي دخلت حرم الجامعات العربية من قبله بعشرات السنين.

بل إن التطورات المعاصرة السريعة في قضاياه ومسائله، منذ الستينيات في البلاد المتقدمة نفسها، أعادت إلى الأذهان بعض الهزات، التي أصابت هذا التخصص في الثلاثينيات وما بعدها، حينما أخذ التكنولوجيون يشيعون أن الآلات وحدها، كفيلة بمواجهة كل التحديات التي تجري في التخصص. وإذا كانت الهزة السابقة قد رفعت راية خاصة، واتخذت لها شعاراً اسمه «التوثيق»، فإن الهزة الحالية ترفع راية جديدة وتتخذ شعاراً اسمه «المعلومات».

مضى ثلث قرن كامل (١٨٨٧-١٩٢٠) من عمر «المؤسسات الأكاديمية» لتخصص المكتبات والمعلومات - التي تحتفل هذا العام (١٩٨٧) بعيدها المئوي في الولايات المتحدة الأمريكية - قبل إجراء أول دراسة شاملة لتلك المؤسسات هناك. وقد نشأت الحاجة لتلك الدراسة الأولى بسبب بعض التساؤلات الخطيرة التي أحاطت بتلك المؤسسات آنذاك، وهى الدراسة التي أتمها (وليامسون C.C. Williamson) في عام ١٩٢١، ثم عرفت بين المتخصصين باسم «تقرير وليامسون». ومع أن الدراسات الفردية والجزئية والقطاعية للمؤسسات الأكاديمية للتخصص لاتكاد تنقطع هناك، من قبل ذلك التاريخ ومن بعده حتى الآن، فقد مضى أكثر من نصف قرن

(١٩٢١ - ١٩٧٣) قبل انفجار عدة تساؤلات خطيرة جديدة أدت إلى اجراء دراسة شاملة ثانية، دعت إليها (الجمعية الأمريكية للمكتبات ALA) وتولاها (كونانت R.W. Conant) وتأخر نشرها حتى عام ١٩٨٠ . أما الدراسة الشاملة الثالثة فلم تنتظر نصف قرن ولا ربع قرن ولا عقداً واحداً . . ! ذلك أن التساؤلات والخلخلات في جيلنا الحالي تزايدت سرعة وقوة . . ! فصدرت هذه الدراسة الثالثة في (٤٦٥ صفحة) عام ١٩٨٦ بعنوان (توجهات جديدة في تدريس علوم المكتبات والمعلومات : New Directions in Library and Information Science Education) وهى التي تعرف الآن باسم «تقرير كينج» .

وهكذا نكاد نغادر عقد الثمانينيات، وهوية هذا التخصص قد أصبحت مرة أخرى موضعا للتساؤلات والمناقشات: في البلاد المتقدمة كأمريكا أغلق عدد من المدارس العليا للتخصص في أثناء هذا العقد . . ! وتزاوج تخصصنا مع تخصص «الإعلام والاتصال» داخل مدرسة أخرى على الأقل . . ! وفي البلاد النامية ومنها أوطاننا العربية، تتمثل التساؤلات والحيرة والقلق في التغييرات المتتالية والتفاوت الكبير، في أسماء المؤسسات الأكاديمية والمهنية والميدانية، التي تنتمي بطبيعتها إلى هذا التخصص أو التي تدعي هى انتماءه إليها . . ! وإذا كان ذلك هو الوضع بين أصحابه، فماذا نتوقع أن تكون صورته في أذهان أصحاب التخصصات الأخرى في المجتمع الأكاديمي، بله عامة المثقفين في الحياة العامة . . !

ذلك كله وأكثر منه هو الذي كان يحيط بذهني، وأنا أقترح عنوان المحاضرة التي تطوعت بإلقائها، في سياق اللقاءات الثقافية والفكرية والعلمية، التي أخذت مكانها على هامش المعرض الدولي السادس للكتاب، في جامعة الملك سعود بالرياض أوائل أكتوبر ١٩٨٧ . وقد قامت «عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر» من خلال «مركز التوزيع الصوتي والتلفزيوني» في الجامعة، بتسجيل هذه المحاضرة مسموعة مرئية في حوالي ١٠٠ دقيقة، ورأيت استجابة لرغبات عزيزة ممن شهدوا التسجيل، أن أقدمها مكتوبة للقراء من أصحاب التخصص وأبنائه بخاصة، ولغيرهم من أصحاب التخصصات الأكاديمية الأخرى بعامة . فالصيغة المكتوبة هى الوعاء الأمثل للتناول العلمي الدقيق، في قضية القضايا بالنسبة لتخصص المكتبات والمعلومات .

الماهية الأكاديمية للتخصصات وأركان وجودها

قبل أن نتناول التخصص الذي يعنينا في هذه الدراسة، وهو الذي يعرف اليوم في

أكثر مؤسساته الأكاديمية بتسمية (علم المكتبات والمعلومات : Library and Information Science) ، لبيان الدرجة التي وصل إليها في تحقيق هويته الأكاديمية - يجدر بنا أن نتفق أولا على المعـايير التي تحققت وتتحقق بها هذه الهوية ، لعشرات من المجالات الإنسـانية والاجتماعية والعلمية والتطبيقية ، منذ مطالع العصر الحديث حتى الوقت الحاضر الذي نعيشه الآن . وإذا كنت لا أدعي أن هذه المعايير قد أصبحت موضع الإجماع الكامل بين الأكاديميين ، فإنني لعلي درجة من اليقين ، أن المنطق الذي تقوم عليه والمنهج الذي سأتبعه في عرضها ، يكفلان لها القبول من جانب القراء ، وهو خير بديل لذلك الإجماع الذي قد لا نصل إليه أبداً .

لكـل تخصص ثلاثـة محاور تقـوم عليهـا هويته ، وتحدد موقعه في الخريطة العامة للتخصصات الأكاديمية ، كما تستبين بهذه المحاور خطوط الاتصال والانفصال بينه وبين غيره من التخصصات . أول هذه المحاور وجوداً وأهمها مكانة في تحديد الهوية ، هو (الموضوع) في الواقع الخارجي الذي يتناوله التخصص ، وثانيها البيانات والمعلومات والفكر المنظم المتكامل حول قضايا هذا الموضوع ومسائله ، وهو ما نطلق عليه (الفكر / العلم) . ومن الطبيعي أن هذا المحور الثاني يأتي في وجوده بعد المحور الأول وليس قبله ، كما أن هذا الوجود للمحور الثاني لا يحدث فجأة ولا مرة واحدة ، ولكنه ينمو تدريجيا ويأخذ فترة قصيرة أو طويلة من الزمن ، تظهر خلالها البيانات الأولية وتستكشف الحقائق الأعمق ، ويتراكمان معاً عبر هذه الفترة بمراحلها المتتالية ، حتى يمكن أن يظهر في الوقت الملائم هذا المحور الثاني علما ، موضوعه هو ذلك المحور الأول بقضاياه ومسائله .

«الفلك» مثـلا أو «الـطبيعـة» موجودان منذ خلق الله هذا الكون ، وقد عايشهما الانسان منذ وجوده الأول ، وبدأ يتعرف بطريقة بدائية على الكون حوله ومن فوقه . ولكننا نعلم جيداً أن «علم الفلك» و«علم الطبيعة» بمعناهما الحقيقي ، وكل منهما هو المحور الثاني في تخصص الفلك وفي تخصص الطبيعة ، لم يظهرا إلا في وقت قريب جدا بالنسبـة لوجـود المحور الأول فيهما ، أو حتى بالنسبة لبداية تعايش الانسان معهما . وبرغم هذه الأهمية البالغة لمحور (الفكر / العلم) فمن الطبيعي ألا يكون هناك (فكر / علم) دون وجود (موضوع) له ، ومن هنا فإن وجود (فكر / علم) بمعناه الحقيقي مؤشر واضح ودليل قوي على وجود المحورين كليهما . وقد يكون ذلك هو السبب في أن (العلم) حين تتحقق له هذه الصفة قد يطلق ويراد به مايشمل «الموضوع» و«الفكر»

معاً. بل إن الوجود المستمر للعلم ليتطلب وجود المحور الثالث أيضا، وهو (المؤسسات) الأكـاديمية والمهنية ومـايتبعهـا من: المؤتمـرات، والمجـلات، والتـآليف، والمعايير، والأدوات، والأخلاقيات.

فالمؤسسات الأكاديمية في صيغة برنامج أو قسم أو معهد أو كلية، هى التي توفر للمحور الثاني أجيالا متواصلة، تحمل هذا الفكر المنظم المتكامل وتتقدم به ومعه إلى آفـاق جديدة،فيبقى نامياً حياً متجدداً. كما أن «المؤسسات المهنية» في صيغة جماعة أو جمعية أو نقابة أو اتحاد، هى التي ترعى ماقد يكون هناك من «مؤسسات ميدانية» سبقت ظهور (الفكر / العلم) أو تطورت وتتطور بما يضيفه إليها. وهى أيضا التي تضع، بالتفاعل أو التعاون مع الفئتين الأخريين من المؤسسات، قواعد العمل وأدوات الممارسة في «المؤسسات الميدانية»، كما ترعى بالمشاركة معهما الشئون المهنية والعلمية لكل من ينتمي إلى التخصص في مؤسسـاته الثلاث. والعلاقة بينها أشبه شيء بالعلاقة بين السلطات الثلاث (التنفيذية، والتشريعية، والقضائية) في تكوين الدولة. فالمؤسسات (الميدانية، والمهنية، والأكاديمية) كشخصيات معنوية هى ـ وليس العلماء ولا المهنيون كأشخاص طبيعيين ـ التي تضمن للمحور الثاني (الفكر / العلم) بخاصة وللتخصص كله بعـامـة، البقاء والاستمرار والنمو وفتح الآفاق الجديدة، وذلك بالإنشاء والتنمية والـرعـاية والمحـافـظة على: المؤتمرات، والمجلات، والتآليف، والمعايير، والأدوات، والأخلاقيات... الخ.

تلك هى المحاور الثلاثة الأساسية (الموضوع، الفكر/العلم، المؤسسات)، التي تقـوم عليهـا هوية أى تخصص..! وأود بعـد هذا التحـديد المبـدئي لمعـايير الهوية الأكاديمية للتخصصات، أن أزود شركائي من القراء والمستمعين المهتمين بتخصص المكتبات والمعلومات، بأربع تبصرات إضافية لها أهميتها عند تطبيق تلك المعايير على التخصص الذي يهمني ويهمهم في هذه الدراسة الأساسية له:

١ ـ مع أن موضـوعات التخصصات هى خير ما يحدد هوياتها ويميز بعضها من بعض، فإن هذه الموضوعات في الواقع الخارجي متشابكة ومتداخلة، وهو الأمر الذي قد يؤدي في النهاية إلى تشابك الهويات وتداخلها، ومن ثم افتقاد التمييز المنشود بين التخصصات والعلوم. ونحن لانسلم فقط بصدر هذا البيان وهو تشابك الموضوعات وتداخلها في الواقع الخارجي، وإنما نؤكد ذلك ونزيده وضوحاً. فالإنسان وهو كيان واحـد متكـامـل في الـواقـع الخارجي، موضوع لتخصصات كثيرة من فئات مختلفة

ومتنوعة، منها الإنساني والاجتماعي والعلمي والتطبيقي، ولكن ذلك لا يعني افتقاد التمييز الضروري بين التخصصات، فلكل منها مع الموضوع جانب أو مرتكز أو زاوية معينة، نتعامل مع الموضوع من خلالها. فالطب مثلا زاويته الجانب الجسمي في الإنسان، وعلم النفس زاويته الجانب غير الجسمي في الإنسان، وهكذا الأمر في كل التخصصات التي تتشابك موضوعاتها في كيان واقعي واحد. والحقيقة أن تداخل الموضوعات وتشابكها في الواقع، غالبا مايشير إلى درجة القرابة وتبادل التأثير فيما بينها.

ومن الجدير بالذكر هنا، أن المؤسسات الميدانية للتخصص قد تأخذ مكانها في الواقع الخارجي، قبل اكتمال الوجود للمحور الثاني وهو الفكر المنطقي المتكامل. وهى بذلك امتداد خارجي لموضوع التخصص، وينبغي أن نتعامل معها هنا باعتبارها داخلة ضمن المحور الأول. فمن المؤكد مثلا أن بعض العصور القديمة والعصور الوسطى قد شهدت إنشاء المدارس، قبل أن يكتمل لتخصص التربية مقوماته العلمية والفكرية في العصور الحديثة. ومعنى ذلك أن تلك المدارس القديمة كانت ضمن الموضوعات التي تجمعت حولها البيانات والمعلومات، التي نمت ونضجت وأصبحت المحور الثاني في تخصص التربية، كما أن المدارس الحالية هى الوجود الجاري المستمر للموضوع في هذا التخصص.

٢ ـ ليس هناك فرق أصيل في المحور الثاني (الفكر / العلم) والمحور الثالث (المؤسسات) بين تخصص وآخر، لأن هذين المحورين تابعان تماما للمحور الأول (الموضوع)، فموضوع التخصص هو الذي يشكل فكره وقضاياه ومسائله، كما يشكل مؤسساته الأكاديمية والمهنية والميدانية. ومن هنا فإن خير ما يميز العلوم والتخصصات بعضها من بعض هو موضوعاتها، كما أن التسمية الدقيقة لأى علم أو تخصص، هى تلك الكلمة أو التعبيرة التي ترتبط بموضوعه ارتباطا تطابقيا محددا.

وقد يأتي هذا الارتباط بأخذ الكلمة نفسها التي تدل على الموضوع، فتأخذ مكانها في تسمية التخصص أو العلم، فنقول مثلا: علم الفلك، أو علم الطبيعة، أو علم الاجتماع... الخ. وقد يأتي هذا الارتباط بأخذ الكلمة التي تدل على هدف التخصص وغايته فتوضع في تسميته، كما نقول: تخصص الطب. وقد جاء في «قطر المحيط» للبستاني: طبّ يُطبّ ويطَبّ طِبًّا وطَبًّا، بمعنى معالجة الجسم الإنساني حفظا للصحة فيه أو لشفائه من علته.

فإذا كانت الكلمة المرتبطة بالموضوع أو الهدف غير دقيقة، أو لا تدل عليه دلالة مطابقية، أو كانت تدل عليه وعلى غيره، فإنها لا تستطيع تأدية وظيفة التسمية الناجحة. وينبغي في هذه الحالة أن يستبدل بها غيرها، أو تدعيمها بكلمة أخرى ترتبط بالموضوع أو الهدف ارتباطا دقيقا محكماً. وبهذه المناسبة أبادر هنا ـ وسيأتي ذلك تفصيلا في مكانه بهذه الدراسة ـ بأن كلمة (المعلومات: Information) في استخداماتها المعاصرة، أصبحت لا ترتبط ارتباطا محكماً بموضوع واضح محدد، ومن أجل ذلك لا تصلح وحدها تسمية لعلم حقيقي.

ومن الجدير بالذكر هنا، أن التخصصات العريقة في الحياة الأكاديمية، ثابتة مستقرة في التسمية الإمامية لكل منها، برغم ما عرفته وتعرفه حتى الآن من التطورات المتلاحقة، في القضايا والمسائل التي تعالجها وفي النظريات والمدارس التي تعمل تحت مظلاتها. أما التخصصات التي ولدت متأخرة، أو التي غفل أصحابها عن تحديد هوياتها وعلاقاتها بالتخصصات القريبة منها، فإنها قد تجري وراء الجديد البراق من التسميات، ثم سرعان ما تستبدل بها غيرها بعد عقدين أو ثلاثة. وهي بذلك تخلع عن نفسها ثوب الأكاديمية بما فيه من الثقة والوقار، وترتدي أقنعة السياسة بما فيها من الانتهازية والتقلب. . !

٣ ـ مع أن المحور الأول (الموضوع) هو الذي يشكل فكر التخصص وقضاياه ومسائله، كما يشكل مؤسساته الأكاديمية والمهنية والميدانية ـ وقد سبق بيان ذلك في صدر التبصرة الثانية أعلاه، حيث قررنا أن المحور الثاني (الموضوع) والمحور الثالث (المؤسسات)، ليس هناك فرق أصيل بالنسبة لهما بين تخصص وآخر ـ فإننا ينبغي أن نقرر هنا في التبصرة الثالثة، أن شخصية التخصص من حيث: المؤتمرات، والمجلات، والتآليف، والمعايير، والأدوات، والأخلاقيات، تتكون من خلال الممارسات والأعمال والمناشط التي تقوم بها تلك المؤسسات.

بل إنني بهذه المناسبة أقول برغم ما فيه من تكرار لبعض ماسبق: بما أن المحور الثاني وحده، وهو (الفكر / العلم) المنظم المتكامل، يتطلب لوجوده الحقيقي وجود المحور الأول وهو (الموضوع)، لأنه لا وجود لعلم بغير موضوع، كما يتطلب أيضا وجود المحور الثالث وهو (المؤسسات)، لأن العلم بدونهما يعيش في أذهان أصحابه ويموت بموتهم ـ

لما كان ذلك كذلك فنحن غالبا مانستخدم كلمة (العلم) بديلا لكلمة (التخصص)، فنقول «علم الفلك» أو «تخصص الفلك» بمعنى واحد. ومن هنا فإن لكلمة (علم) استخدامين، أولهما للمحور الثاني وحده والآخر للمحاور الثلاثة معاً، وهى بهذا الاستخدام الأخير تساوي كلمة (تخصص). وأنا في هذه الدراسة أستخدم كلمة (العلم) في مدلولها الأول، على أن ذلك لا يمنع من استخدامها في المعنى الثاني، وفي كل من الاحتمالين يكون السياق مؤكداً للمعنى المقصود.

٤ ـ يحدث في كثير من التخصصات في نطاق الربط بين المحور الأول (الموضوع) والمحور الثاني (الفكر / العلم)، على أيدي الشخصيات القيادية، أن يضع بعضهم تصوراً معينا بعد كثير من الملاحظات والفروض المرحلية، بحيث لايستطيع فقط بهذا التصور أن يحدد القضايا والمسائل الداخلة في التخصص، ولكنه يتخذ هذا التصور أيضا للتفسير أو التنبؤ كذلك. ويصبح ذلك التصور الإطاري بالنسبة لأصحاب التخصص مرجعا أو مظلة أساسية، ينطلقون منها ويعودون إليها، وهم يبحثون تلك القضايا وهذه المسائل. وهو بهذا الشمول والصدق يستحق أن نطلق عليه «نظرية» التخصص، مثل «النظرية الاجتماعية» في علم الاجتماع. بل إن هذه النظرية قد تتحول إلى «مدرسة» داخل التخصص، تبقى فيه وينمو بها أو تصبح جزءا من تاريخه الماضي، بمقدار ما تحققه أو تفشل فيه من الاتساق الداخلي والتوافق الخارجي والاقتناع بها من جانب أبناء التخصص والباحثين فيه.

في علم الاجتماع وفي علم النفس وفي غيرهما من العلوم الإنسانية والاجتماعية، وفي العلوم البحت والتطبيقية كذلك، قد لانجد نظرية واحدة للتخصص كله، وإنما نجد نظريتين أو أكثر له كله أو لجوانب معينة فيه، تتابعت واحدة بعد أخرى أو تزامنت في وقت واحد، على أيدي قياداته المتتالية أو المتعاصرة. ويكفي في علم الاجتماع مثلا أن تقارن بين مايقوله «أوجيست كونت» و «دور كايم» الفرنسيان و«هربرت سبنسر» الانجليزي، وكل منهم له فكره ومنطقه الخاص في النظرية الاجتماعية. بل إنني وقد رجعت إلى «دائرة المعارف الدولية للعلوم الاجتماعية» بمجلداتها السبعة عشر التي صدرت أواخر الستينيات، أؤكد لمن يشاركني من القراء والمستمعين أن هناك اثنتى عشرة نظرية، يحاول كل واحد من أصحابها مع مريديه وتلاميذه، أن يقدموا لأصحاب التخصص ولغيرهم، التصور الإطاري الأدق، من وجهة نظرهم، لقضايا التخصص

ومسائله، عند التعرف والاستطلاع وعند الدراسة والبحث.

نظرية الذاكرة الخارجية

برغم أن «النظرية» في الماهية الأكاديمية للتخصصات، كانت آخر شيء في المعايير التي تناولناها في القسم السابق من هذه الدراسة، باعتبارها مرحلة أكثر نضجا وأعلى درجة، في استكمال الشخصية الأكاديمية لأى تخصص، فإنني أفضل هنا ونحن نطبق تلك المعايير على «تخصص المكتبات والمعلومات» في الأقسام الباقية من الدراسة، أن أبدأ باستطلاع هذا المعيار الأخير في التخصص الذي نهتم بأمره فيما بيننا؛ ذلك أن العثور على مثل هذه «النظرية» في بداية التطبيق، أو حتى مايمكن أن يتطور ويصبح يوماً ما نظرية أكاديمية لتخصص المكتبات والمعلومات، لن يكون مفيداً فقط في استطلاع المعايير الأخرى وتطبيقها على تخصصنا بسهولة، ولكنه سيكون كذلك أكبر فائدة بالنسبة لفض الاشتباك وتعيين الحدود بينه وبين التخصصات الأخرى القريبة من مواقعه. وهذا الاشتباك هو الذي أصبح في الوقت الحاضر كما عرفنا في بداية الدراسة، المصدر الأكبر للتساؤلات المتزايدة حول هوية التخصص وموقعه في الخريطة الأكاديمية.

لا مكان هنا لاستعراض التصورات، التي كانت موجودة في أذهان الآباء الأمريكيين للتخصص أو في كتاباتهم عنه، خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر، عندما نشأت على أيديهم وبجهودهم بواكير المؤسسات المهنية والأكاديمية له، باعتبارهما المؤشر الأكبر لبداية وجوده الحقيقي. فقد تجاوزت التطورات التي مر بها تخصص المكتبات والمعلومات، خلال النصف الأول من القرن العشرين وحده، جُلّ الأنماط والأشكال التي اشتملت عليها تلك التصورات، بصرف النظر عن بعض الأساسيات التي لاتزال ثمراتها باقية حتى اليوم، بعد تطويرها وتنميتها جيلا بعد جيل، وفي مقدمتها نظريات «التصنيف» وخططه، وجعل المستفيدين وخدمتهم أساس التخصص ومبتغاه.

أما عمالقة التخصص في الجزء الأكبر من القرن العشرين وعلى رأسهم دكتور رانجاناثان (ت ١٩٧٢)، فقد كان لكل منهم تصوره العلمي أو رؤيته الأكاديمية للتخصص الذي نحن بصدده. وقد عرفت أكثر عطائهم في ذلك ليس بالقراءة الواعية

وحـدهـا، وإنـما بالتلقي المبـاشر أيضا، في سنوات القمة للموجة الوسطى في حياة التخصص التي رفعت علم «التـوثيق». في وقت واحـد (١٩٥٨) وفي مكـان واحد (جامعة رتجرز بأمريكا) حيث درست التخصص، عرفت ثلاثة من هؤلاء العمالقة: د. رالف شو الأمريكي أستاذاً وعميداً (١٩٥٧ ـ ١٩٦١)، ود. رانجاناثان الهندي، ود. بسترمان السويسري أستاذين زائرين خلال الفصل الأول للعام الجامعي (١٩٥٨/١٩٥٩).

ومع ذلك فإن كتابات هؤلاء العمالقة في نظرية التخصص ـ وقد توفى أكثرهم عند بداية السبعينيات أو قبلها ـ برغم عطاءاتهم السخية في تدعيم شخصيته، ليست هى التي تستجيب لما يجري من التساؤلات حول هوية التخصص في الوقت الحاضر، لأن كتـاباتهم أعدت بمناهج وصيغت في أنماط معينة، للتعامل مع موجة «التوثيق» التي شكلت الثلث الأوسط من القـرن العشرين. وقـد انحسرت تلك المـوجـة تماماً مع السبعينيات، لتحـل محلهـا الموجة الحاضرة التي تحمل شعار «المعلومات» وهى التي تنطلق بسببها تلك التساؤلات الحاضرة وما يرتبط بها من بلبلة وتمزق. . !

فليس من المفيد مثـلا أن أسجل هنا «القوانين الخمسة» التي وضعها رانجاناثان للتخصص، حينما كان يطلق عليه بالانجليزية (Librarianship : مكتبيات) أو حتى بعد مراجعته لتلك القوانين فيما نشره عام (١٩٦٣)، حينما انتشرت التسمية الأخرى (Documentation : توثيق)، ثم أتولى شرح تلك المبادىء أو القوانين، لأن التحديات التي تواجــه التخصص الآن في أواخــر الثـمانينيات، تختلف عن تلك التي شغلت رانجاناثان وأترابه من الثلاثينيات حتى الستينيات.

ولكنني مع قراءتي واستيعابي لكل ما كتب قبلي في هذه الناحية، ومع تقديري لما اشتملت عليه من التصـورات ووجهـات النـظر، فإنني أستأذن المشاركين لي: قراء ومستمعين، من أبناء هذا التخصص ومن أبناء التخصصات الأخرى، في تقديم نظرة جديدة أزعم أنها «النظرية» الملائمة لتخصص المكتبات والمعلومات في أواخر القرن العشرين، بعد مائة عام أو أكثر مضت على ولادته في أواخر القرن التاسع عشر.

أمـا التسمية التي اخترتها لهذه النظرية، فإنها تمثل نوعا من الوفاء لأولئك العمالقة،

الذين خالطتهم أوائل حياتي في هذا التخصص ولا سيما د. رانجاناثان، الذي كنت ومازلت أعجب بمقدرته اللغوية الدقيقة، التي ربما كانت امتدادا لمقدرته الفذة في علوم الرياضيات التي تخصص فيها. وقد علق بذهني من أساليبه الفريدة في الكتابة وفي الحديث، تعبيرة غير مألوفة كان يقصد بها مجرد الايضاح لقارئه ولسامعه، أن الكتاب أو الوثيقة اللذين نتعامل معهما، ليسا إلا صورة ذهنية لما عند مؤلف الكتاب أو صاحب الوثيقة، فالكتاب والوثيقة في شكلهما المادي «ذاكرة خارجية» لصاحب كل منهما. وقد شدتني هذه التعبيرة بقوة وأنا أسمعها منه، ثم وأنا أقرؤها بعد ذلك، باعتبارها من أجمل أساليب الاستعارة، التي يلجأ إليها من يتحدثون بصدق ويكتبون بإخلاص. . !

ومرت الأيام والسنوات وعدت من بعثتي، وبقيت حتى عام ١٩٧٣ أتعامل مع أترابي وطلابي بمصر أو البلاد العربية الأخرى، حول قضايا التخصص ومسائله من منطلق واحد متجانس. ثم جمعتني مسئولية الاشراف على أحد المشروعات الميدانية في مجال التخصص، بمركز الأهرام للتنظيم والميكروفيلم في القاهرة، مع شخصيات رائدة في المجال نفسه من الاداريين والاقتصاديين والقانونيين والمهندسين، وكنا نجلس معا في حجرة واحدة لوضع خطة المشروع. وقد شعرنا جميعا بالاحباط الكامل، فلم يكن أحدنا يفهم مايقوله الآخرون، هذا الفهم الذي ينبغي أن يسبق الاتفاق أو الاختلاف في وجهات النظر. وكان الاحباط مضاعفا بسبب أن المفردات المستخدمة في المناقشة بيننا كانت واحدة. وقد انفرج هذا الاحباط بعد أن اتخذت مفاهيم (انظر: «المفهوم الوعائي الاستخدامي للذاكرة الخارجية» في: الثقافة العربية؛ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالقاهرة؛ عدد ٣؛ ١٩٧٥: ص١٢٦-١٥٦) جديدة للاتصال الفكري فيما بيننا، أطلقت عليها فيما بعد «نظرية الذاكرة الخارجية» تخليداً لدور ذلك الرجل (رانجاناثان) في التخصص وفي نفسي. . !

ومن الجدير بالذكر أن الظروف التي ولدت فيها نظرية الذاكرة الخارجية، داخل إحدى الحجرات بمبنى الأهرام الجديد في شارع الجلاء بمدينة القاهرة أوائل السبعينيات، تكاد تكون هى هى ليس فقط خارج هذه الحجرة في بقية الأوطان العربية، وإنما أيضا في بقية أنحاء العالم ونحن في منتصف الربع الأخير من القرن العشرين. . ! فنحن نجد اليوم في المجال الميداني لتخصص المكتبات والمعلومات، قيادات وأبناء يعملون تحت مظلة هذا التخصص، وقد جاءوا إليه من تخصصاتهم

السـابقة علمية أو تطبيقية أو إنسانية أو اجتماعية، ويحمل كل منهم في ذهنه تصوره الخاص للمفاهيم الأساسية في التخصص، بصرف النظر عن المفردات التي يستعملها للدلالـة على هذه المفـاهيم، التي تتفاوت هى الأخرى فيما بينها تفاوتا كبيراً، فيزداد الوضع تخلخلا وتتكاثر التساؤلات وتضيع الهوية. . !

وقـد تطورت هذه النظرية بعد ولادتها بضع مرات (انظر كل ماصدر لي في هذه الناحية، بخاصة في الفترة ١٩٧٥-١٩٨٧)، كنت في كل منها أجد نفسي في حجرة مماثلة بمدن عربية مختلفة (بغداد، بيروت، تونس، الجزائر، الرباط، جدة، الكويت، الرياض) مرتين أو أكثر، مع قيادات أخرى من أبناء التخصص ومن غيرهم، وكنت بعد كل واحد من تلك اللقاءات أعيد النظر فيها، فأضيف إليها وأحذف منها وأعدل أوضاعها ومصطلحاتها، وأنتهز كل فرصة لابراز هذه الاضافات والتعديلات الجديدة فيما أكتبه من بحوث ودراسات. ومن الطبيعي أن يكون حديثي عنها وكتابتي لها في هذه الدراسة، هما ـ برغم الإيجاز الضروري ـ أكمل ما وفقني الله إليه حتى الآن بشأن هذه النظرية، التي أدعو الزملاء والأبناء لمناقشتها وبيان وجهات نظرهم فيها، إضافة وحذفا وتعديلا، فهى منهم ولهم وبهم. . !

أولا ـ المعلومـات غير الـوعـائيـة: من بين الكائنات الحية على وجه الأرض يتميز الانسان بقدرات هائلة، كالتحليل والمقارنة والاستنتاج والتذكر والتخيل. ويسلط الفرد من بنى الانسان هذه القدرات على كل مايمر به في حياته، فيكتسب في كل مرة خبرات وبيانات ومعلومات، يختزنها في ذاكرته الداخلية ويستفيد بها في التعامل، مع ما يصادفه بعد ذلك من المواقف والوقائع التالية. وتنمو الذاكرة الداخلية لكل فرد بمقدار ما يمر به من المواقف. ومن الممكن بهذا المعنى أن نقيس رصيد الذاكرة الداخلية للفرد بعدد السنـوات التي يعيشهـا، مع التسليم بأن الأفـراد قد يتفـاوتـون في كثـافـة الخبرات والتجارب، على الرغم من تساويهم في عدد سنوات العمر.

ولكن رصيد الفرد من الخبرات في ذاكرته الداخلية، لا يرتبط فقط بعدد المواقف التي يمر بها هو ويعمل فيها قدراته الخاصة، لأن الانسان يتميز بقدرة أخرى هامة، تتيح له مع القـدرات السابقة، مصدراً آخر للخبرات أغنى وأوسع، وهى قدرته على تجريد الخبرات التي رآها، والتعبير عنها برموز صوتية خاصة هى اللغة، بحيث يستطيع أن

ينقل إلى غيره كل الخبرات التي رآها هو، وأن يتلقى عن الآخرين ما رأوا من خبرات، وتدخل هذه الخبرات المنقولة والمتلقاة إلى رصيد الذاكرة الداخلية للأفراد.

هكذا كان رصيد الخبرات في الذاكرة الداخلية لكل فرد، يتزايد عبر الأجيال بمتوالية هندسية بعيدة القفزات، فإذا كانت ذاكرة الانسان في الجيل الأول تقاس مثلا بـ (٦٠) عدد سنوات عمره، فإننا نستطيع أن نضيف إليها رصيد كل إنسان آخر اتصل به وتبادل معه الخبرات. أما الانسان في الجيل الثاني أو الثالث ومابعدهما، فان رصيد ذاكرته يساوي من الناحية النظرية، مجموع الرصيد عند كل أفراد جيله الذين اتصل بهم، ومجموع الرصيد الذي انحدر من الأجيال السابقة إليهم، كل ذلك بالاضافة إلى رصيده الخاص..!

ثانيا ـ المعلومات الوعائية : يؤكد لنا التصور السابق الخاص بمصادر «الذاكرة الداخلية» للفرد، والطريقة التي تنمو بها عند الأفراد عبر الأجيال المتتابعة، أن قدرة الانسان الفرد على اختزان كل ماينحدر إليه، من خبرات السابقين وخبرات أفراد جيله وخبراته الذاتية، كانت تتناقص بتتابع الأجيال بسبب النمو الهائل في مجموع الرصيد الانساني من تلك الخبرات. بل إننا لنستطيع أن نتخيل هذه المواقف الصعبة في الماضي البعيد، وقد اكتسب الانسان رصيداً كبيراً جداً من الخبرات والمعلومات ولا يزال يكتسب غيرها خبرات جديدة، ولكن هذا وذاك لا يبقى منه له إلا ذلك القدر المحدود جدا الذي يمكن أن تختزنه الذاكرة الداخلية الواعية عنده، في الوقت نفسه الذي يحتاج فيه بشدة إلى الرصيد كله وإلى كل جديد يضيفه..!

ومن المعروف أن الله قد زود الانسان بقدرات طبيعية محدودة نسبيا، كالسمع والبصر وغيرهما، ولكنه بواسطة نعمة العقل استطاع ويستطيع أن يضاعف هذه القدرات عشرات المرات أو مئاتها أو أكثر. وكذلك كان أمره بالنسبة للمعلومات واختزانها وهى أثمن شيء في حياته، فقد انتقل بها من (المعلومات غير الوعائية) المختزنة في «الذاكرة الداخلية» إلى (المعلومات الوعائية) المختزنة في أوعية مادية نسميها «الذاكرة الخارجية».

ذلك أن الانسان منذ حوالي عشرة آلاف سنة أو أقل أو أكثر، وقد عانى المواقف الصعبة السابقة لأجيال كثيرة من قبل، لجأ أخيراً إلى وسيط خارجي حجراً أو مايشبهه،

فأخذ ينقش عليه عناصر الخبرة التي مر بها، بطريقة بدائية أول الأمر لا تزيد على رسم العناصر دون بيان للعلاقات، ولكنها تكفي لكى يتذكر الخبرة المقصودة. وقد أصبح مثل هذا الحجر المنقوش بالصورة بالنسبة لنا، هو نقطة البداية في نشأة «الذاكرة الخارجية» باعتباره أول أوعية المعلومات، التي لم يتوقف الانسان عن تطويرها وتنميتها كميا ونوعيا، منذ تلك البدالية البعيدة حتى الآن وإلى ما شاء الله . . !

فعبر العمر الزمني لأوعية الذاكرة الخارجية الذي قد يبلغ عشرة آلاف سنة، تطورت وسائطها وأوعيتها المادية بالاضافة الكمية، بحيث أصبح من المستحيل الآن أن نعرف عدد هذه الأوعية. بل إن الاضافة العددية من أوعية الذاكرة الخارجية خلال سنة واحدة في الوقت الحاضر، أصبحت هى الأخرى فوق طاقة الحصر الدقيق، بله الحصر الكامل لكل الأوعية عبر عشرة آلاف سنة . . !

أما بالنسبة للتطور النوعي في أنماط الوسائط ذاتها، فهناك ثلاث مراحل أساسية على الأقل: أولاها المرحلة «قبل التقليدية» التي تمثلت في الحجارة والطين والعظام والجلود والبردى، وما إليها من المواد الطبيعية والنباتية والحيوانية، التي استخدمت كما هى تقريبا دون تغيير كبير في تكوينها. وثانيتها المرحلة «التقليدية وشبه التقليدية»، التي تمثلت في الورق الصيني منذ القرون الأولى بعد الميلاد وتطوراته الصناعية قبل الطباعة وبعدها حتى الآن. وثالثتها المرحلة «غير التقليدية»، التي تتمثل في المصغرات والمسموعات والمرئيات والممغنطات والمليزرات، على شكل قرص أو شريط أو غيرهما.

وقد كان هناك تطوران آخران في أوعية الذاكرة الخارجية، صاحبا التطور النوعي السابق في أنماط الوسائط المادية وطبيعة كل منها. وقد سار هذان التطوران بالتوازي فيما بينهما، وفي علاقة كل منهما بالمراحل الثلاث التي وضحناها فيما سبق. أحد هذين التطورين يرتبط بطريقة التسجيل للبيانات والمعلومات، على تلك الوسائط قبل التقليدية والتقليدية وغير التقليدية، بينما يرتبط التطور الآخر بالامكانات الذاتية والاضافية لانتشار هذه الأوعية بما تحويه من البيانات والمعلومات بين أفراد الانسان.

في الناحية الأولى بدأ التسجيل على الأوعية في شكل الكتابة بالصور والرسوم، ثم بالمقاطع والحروف اللغوية فيما بعد، إلى جانب الرموز الأخرى للحسابيات والموسيقيات

وغـيرهما. كما استخدمت قوى المغناطيس والكهرباء والالكترون والليزر والخصائص الـطبيعية لكل منها، في التسجيل على فئات الأوعية غير التقليدية، من خلال تمثيل الحروف والصور والأصوات بنبضات من تلك القوى مختلفة الكثافة أو السعة أو غيرهما.

وفي الناحية الأخرى للتطور وهى إمكانات الانتشار، فقد تطورت من النسخة أو النسـخ المحـدودة في عصور الألواح الطينية وأوراق البردى والمخطوطات، إلى مئات النسخ وآلافها ومئات الآلاف والملايين في الوقت الحاضر، سواء في الأوعية التقليدية أو شبه التقليدية أو غير التقليدية. هذا إلى جانب الارسال والاستقبال عن بعد، للوعاء نفسه مسموعا أو مرئيا أو مكتوبا أو للبيانات الببليوجرافية عنه، من الموقع الذي يوجد فيه الوعاء أو الأوعية المصدر، التي تسمي حاليا «بنوك المعلومات» أو «قواعد المعلومات» أو «مراصد البيانات» ببليوجرافية وغير ببليوجرافية، إلى مواقع الخدمة والاستخدام على مئات الأميال وآلافها. وقد يجري هذا الاتصال أو الانتشار سلكيا، أو لاسلكيا بواسطة الأقـمار الصنـاعية أو الموجات الدقيقة، مع تمثيل المحتويات من حروف أو صور أو أصوات بنبضات مختلفة الكثافة أو السعة أو غيرهما خلال هذا الانتقال.

ثالثـا ـ الـذاكرة الداخلية والذاكرة الخارجية : «أوعية المعلومات» أو «أوعية الذاكرة الخارجية» أو «الذاكرة الخارجية» وكلها تعني شيئا واحداً، ليست سوى امتداد مادي للذاكرة الداخلية للانسان، ففي كل من الذاكرتين تتمثل بصفة عامة صيغة شكلية مختلفة للمعلومات نفسها. ومن هنا اخترنا للفقرات السابقة عنوانين متقابلين، أحدهما (المعلومات الوعائية) والآخر (المعلومات غير الوعائية)، وهما يساويان بصفة عامة ما نعالجه في الفقرات التالية تحت هذا العنوان الثالث (الذاكرة الداخلية والذاكرة الخارجية).

ومع ذلك وبرغم هذه العلاقة الوثيقة بين الذاكرتين، فهناك فروق واضحة بينهما يهمنا منها جانبان. في الجانب الأول نجد أن الذاكرة الداخلية للفرد الواحد، هى أشبه شيء بمساحة معينة لها طاقة محدودة بالنسبة للتسجيل«والاختزان الواعي للمعلومات»، الذي يتم بطريقة إلهية هى معجزة الله في خلق الانسان، دون أن يكون هناك نظام صناعي يتولاه الفرد بالنسبة لهذا التسجيل والاختزان، ولكنه يتم بصورة تكاد تكون

تلقائية دون إجراءات زائدة على طبيعتها الخاصة. أما بالنسبة للذاكرة الخارجية فإنها تتم بتحميل مجموعة معينة من البيانات أو المعلومات، كتابات أو صوراً أو أصواتاً، على وسيط مادي، ثم مجموعة ثانية على وسيط آخر، وهكذا إلى ما لانهاية. . ! ومن هنا ندرك أن طاقة الذاكرة الخارجية على هذا «الاختزان الصناعي للمعلومات والبيانات» غير محدودة، على العكس من الذاكرة الداخلية المحدودة.

وفي الجانب الثاني نجد فرقا في غاية الأهمية بالنسبة للذاكرتين، وهو نظام الضبط الذي يحقق (الاسترجاع) لما يوجد في كل منهما من البيانات والمعلومات عند الحاجة. فالضبط الذي يتم في الذاكرة الداخلية هو مرة أخرى من معجزات الله في خلق الانسان، الذي زوده بنظام للضبط لا نكاد نعرفه معرفة علمية دقيقة، برغم أننا متأكدون من وجوده والاعتماد عليه. فالفرد حين يواجه موقفاً جديداً يحتاج فيه إلى معلومة أو معلومات معينة سبق اختزانها في ذاكرته الداخلية، فإنه سرعان ما يسترجع تلك المعلومة أو المعلومات ذاتيا، مع تفاوت معروف بين أفراد الانسان في قدرتهم على هذا الاسترجاع كميا ونوعيا، طبقا لما وهب الله كلا منهم طاقة على الاختزان ونظاما للضبط. هذا على حين أننا في الذاكرة الخارجية بسبب تمثلها في أوعية مادية غير متناهية العدد، وهو السر في طاقتها الاختزانية غير المحدودة، نحتاج إلى «نظام صناعي للضبط» يلائمها ويضمن وظيفة الاسترجاع ذات الأهمية الكبرى للانسان. . !

ومن الممكن أن نسمى هذا النوع الصناعي من الضبط باسم «الضبط الوعائي» لأنه في الحقيقة ضبط لهذه الأوعية التي تحمل البيانات والمعلومات، وهو بالتالي ضبط غير مباشر للمعلومات الموجودة في الأوعية. وقد جرى الاصطلاح على تسميته (الضبط الببليوجرافي) إذا كانت الأوعية المضبوطة من فئة «القراءات والبحوث»، وعلى تسميته (الضبط الأرشيفي) إذا كانت الأوعية المضبوطة من فئة «المكاتبات والالتزامات»، وهو في الفئتين على أية حال «ضبط للأوعية» فقط. ولكن الضبط في أوعية الذاكرة الخارجية قد يتمثل في «ضبط للمحتويات» ذاتها في بعض الأوعية، حين يلحق بها «كشافات غير ببليوجرافية» لأسماء الأشخاص أو الأماكن أو الهيئات أو غيرها، أو للمصطلحات، أو للمفاهيم. . . الخ، وكذلك حين تسجل المحتويات في الأوعية بطريقة خاصة تسهل استرجاعها عند الاستخدام، كما في أوعية «المراجع» المطبوعة والمحسبة والمليزرة، من الأدلة ودوائر المعارف والمعاجم وما إليها.

رابعا ـ التكنولوجيا والمعلومات الوعائية : كان اهتداء الانسان إلى تسجيل خبرته على وسيط مادي خارجي منذ بضعة آلاف من السنين ـ كان هذا الاهتداء في حد ذاته نمطا بسيطاً من «التكنولوجيا» البدائية الساذجة . ولم يتوقف الانسان منذ تلك البداية البعيدة في أعماق التاريخ ، عن تطوير هذه «التكنولوجيا الوعائية» إذا جاز هذا التعبير، في المرحلة قبل التقليدية وفي المرحلة التقليدية وفي المرحلة غير التقليدية التي نعيشها الآن . ولا ترتبط هذه التكنولوجيا بانتاج الأوعية فقط ، ولكنها امتدت وتمتد إلى الاستفادة بكل الوسائل من هذه الأوعية بعد إنتاجها .

فإذا كان الحصر أو «الضبط» لهذه الأوعية ، يعتبر هو الخطوة الأساسية في هذه الاستفادة ، فقد مارسه الانسان منذ البداية تقريبا ، ونشأت له تكنولوجيات بدائية ساذجة في الماضي ، ثم تطورت حتى أصبحت في العصر الحاضر تستخدم الحاسبات الألكترونية وأشعة الليزر، في هذه العملية الفنية الدقيقة . وأصبحنا نرى في النصف الثاني من القرن العشرين ، مؤسسات المعلومات الببليوجرافية التي تختزن عشرات الملايين من البطاقات لأوعية المعلومات ، على أقراص أو أسطوانات ممغنطةأو مليزرة ، بدلا من الببليوجرافيات التقليدية المطبوعة في عشرات المجلدات أو مئاتها ، ومن الفهارس البطاقية في أدراجها الخشبية أو المعدنية ، التي قد تبلغ في المؤسسة الواحدة بضعة آلاف درج .

وإذا كان الكهنة والعرافون قد استأثروا أول الأمر، في منازلهم ومؤسساتهم بالأجيال المبكرة من أوعية المعلومات ، خدمة لأنفسهم ولأولادهم وأتباعهم من بعدهم فقد تطورت أمور «الذاكرة الخارجية» عبر العصور التالية . وأنشئت في مراحل هذا التطور «المؤسسات الاستخدامية» لكل أنماط القراء والباحثين في المجتمعات العصرية بجل أفرادها ، وعرفت هذه المؤسسات بتسميات مختلفة عبر تلك العصور، في الحضارات الشرقية والغربية على حد سواء.ففي اللغة العربية مثلا نتذكر: "بيت العلم ، ودار الحكمة ، وخزانة الكتب ، والخزانة ، ودار الكتب . ثم عرفنا في العقود الأولى للقرن العشرين : المكتبة (قومية وجامعية ومدرسية وعامة ومتخصصة) . كما عرفنا في نصفه الثاني : مركز التوثيق ، ومركز المعلومات ، وقد نعرف في المستقبل القريب أو البعيد : دار المعلومات أو بيت المعلومات ، أو حتى مدينة المعلومات .

وأيا كان الأمر في تسمية تلك «المؤسسات الاستخدامية»، فالمفروض أن لكل منها جمهورها وروادها بحاجاتهم القرائية والبحثية، وأنها تحرص في الأوعية التي تختارها وتقتنيها على مايستجيب لحاجات أولئك الرواد، وأنها تتولى التنظيم الفني (الضبط الاقتنائي) لتلك الأوعية، وأنها من خلال ذلك الضبط تبادر بتقديم الخدمة النهائية لجماهيرها وروادها، فتسترجع لهم الأوعية أو المعلومات التي يطلبونها. وتستعين «المؤسسات الاستخدامية»، وهى تدبر وتدير الامكانات المادية والبشرية، التي تقوم عليها وظائف الاقتناء والتنظيم والخدمة، بكل جديد مفيد في تكنولوجيات المباني والأثاث والأجهزة والأدوات والأوعية.

وهكذا ينتهي هذا «الجزء التمهيدي النظري»، باعتبار أنه يحتوي على الخلفية العامة للدراسة التي تتضمن دوافعها ومنطلقاتها، وعلى الماهية الأكاديمية للتخصصات وأركان وجودها، وهى معالجة نظرية عامة للمكونات الأساسية التي يمكن أو يلزم أن يقوم عليها أى تخصص دراسي، مبتدئين بالموضوع في الواقع الخارجي الذي يتعامل معه التخصص، ومنتهين إلى النظرية العلمية للتخصص الذي بدأ نضوجه أو اكتمل.

وقد وضع في هذا «الجزء التمهيدي النظري» أيضا، ما يمكن اعتباره نظرية لتخصص المكتبات والمعلومات، وهو ما أسميه نظرية الذاكرة الخارجية، برغم أنها بطبيعة السياق في هذه الدراسة، لاتدخل فقط في «الجزء التطبيقي» التالي بل تقع في نهايته. ذلك أن الابتداء بها ووضعها هنا في هذا الجزء كان هو التمهيد النظري الملائم، للمعالجة الفنية السليمة في «الجزء التطبيقي» الذي يشمل تطبيق كل المعايير الأساسية على تخصص المكتبات والمعلومات، وهى: محور الموضوع، ومحور الفكر / العلم، ومحور المؤسسات، ومحور التسمية.

(الجزء التطبيقي على تخصص المكتبات والمعلومات)

علاقة المعلومات بالمهن والتخصصات

قد لانجد مجالا واحدا يتشابك فيه عدد كبير من التخصصات الأكاديمية والمهن الميدانية، مثل «المعلومات» بمعناها الشامل لكل من «المعلومات غير الوعائية» و«المعلومات الوعائية». بل إنني لأزعم أنها بهذه الدلالة الممتدة، من البيانات الفطرية

الأولية عن طريق الحواس الخمس، حتى أعلى المستويات التركيبية التحليلية، في مؤسسات الضبط والاستخدام لأوعية المعلومات غير التقليدية ـ وقد تم شرح هذه الدلالة الواسعة في «نظرية الذاكرة الخارجية» بالقسم السابق من الدراسة ـ أزعم أن المعلومات بتلك الدلالة تكاد تكون هى الموقع الوحيد الذي تلتقي فيه كل التخصصات الانسانية والاجتماعية والعلمية والتطبيقية، إلى جانب عدد كبير من المهن والصناعات.

وفي سبيل إثبات ذلك الزعم، يجدر بنا أن نقوم بتحليل ذلك المنظور الممتد المتصل، الشامل لكل دلالات المعلومات (غير الوعائية والوعائية معا) بتحليلة إلى المكونات الأساسية الوظيفية فيه لنتعرف على مواقع التخصصات المرتبطة بها. وإذا كان للتحليل المفصل الدقيق مكانه في سياق آخر، فاننا هنا في سياق تحديد المحور الأول (الموضوع) لتخصص المكتبات والمعلومات، نكتفي بتقسيم ذلك المنظور الشامل للمعلومات إلى ثلاثة جوانب، يقع هذا التخصص بصورة مباشرة في أحدها، برغم التكامل الوظيفي بينها جميعا، وارتباط كل منها بما يسبقه وبما يليه:

١ ـ الخبرة والمحتوى: الجانب الأول في المعلومات بمفهومها الشامل طبقا لنظرية الذاكرة الخارجية هو (الخبرة والمحتوى)، لأن تلك البيانات والمعلومات التي نقرؤها في الأوعية التقليدية، أو ننصت إليها في المسموعات ونشاهدها في المرئيات، أو نتعامل معها من خلال الممغنطات والمليزرات ـ كل ذلك هو في البداية خبرات وتجارب تناولتها القدرات الذاتية لأصحابها، من أهل الفن والشعراء والأدباء والباحثين في كل جوانب العلم والمعرفة، وفي جميع التخصصات الانسانية والاجتماعية والعلمية والتطبيقية.

ومعنى ذلك أن هذا الجانب (الخبرة والمحتوى)، وهو بالضرورة مرحلة الحمل قبل أن تبرز إلى الوجود أوعية المعلومات التي نسميها أيضا أوعية الذاكرة الخارجية، هو أيضا الموقع الفريد الذي تلتقي فيه جميع التخصصات من الآداب والعلوم والفنون، لأن هذه الخبرات والمحتويات هى العطاء الذي يقدمه أصحاب تلك التخصصات، كل منهم في الموضوع الذي يتناوله حسب علمه وفنه وتخصصه. بل إن تخصص المكتبات والمعلومات نفسه له نصيبه في هذا الموقع، من حيث إن لأصحابه مؤلفاتهم أيضا، في موضوعهم الذي نحاول تحديده بدقة في «المحور الأول» من هذا «الجزء التطبيقي التحليلي» للدراسة.

ولا ينبغي أن ننسى قبل ترك هذا الجانب الأول إلى مابعده، أن هناك تخصصات معينة كالمنطق الحديث، ومناهج البحث، والفلسفة، وعلم النفس، والاعلام، تتعامل مع المعلومات في هذا الجانب ـ بالاضافة إلى ماسبق ـ باعتبارها (الموضوع) الذي تأخذ منه القضايا التي تبحثها والمسائل التي تدرسها، كما يأخذ الطب مثلا قضاياه ومسائله من الجانب الجسمي في الانسان. وهى بهذا الاعتبار ذات علاقة مزدوجة مع هذا الجانب الأول للمعلومات.

٢ ـ التصنيع والتوزيع : أما الجانب الثاني للمعلومات بمفهومها الشامل طبقا لنظرية الذاكرة الخارجية فمن الممكن أن نوجزه بتسمية أبرز ما فيه، وهو (التصنيع والتوزيع) لأوعية المعلومات. وقد كان هذا الجانب ملتحما تماما مع الجانب الأول، خلال البدايات البعيدة في أعماق التاريخ عند النشأة الأولى لأوعية المعلومات. فقد كانت الخبرات والمحتويات بدائية ساذجة، يمارسها في التجمعات البشرية الأولى أفراد قليلون من الكهنة والعرافين. وكانوا هم أيضا الذين يسجلون تلك الخبرات والمحتويات، على الوسائط قبل التقليدية، من الحجارة والطين والنبات وعظام الحيوانات وجلودها. وكان التسجيل يتم بنسخة واحدة من كل وعاء في معظم الحالات، ليس فقط للصعوبات النسبية في ذلك التسجيل البدائي، ولكن أهم من ذلك لقلة عدد المستفيدين من تلك الأوعية، في تلك الأزمان البعيدة؛ فقد أراد أصحاب تلك الخبرات ومنتجو أوعيتها، أن يكون أمرها محصوراً في أبنائهم من بعدهم، حتى إنهم كانوا يختزنون هذه الأوعية في منازلهم ومؤسساتهم الخاصة، بعيداً عن أعين الآخرين ومتناول أيديهم.

ولكن الأمور تطورت في أوعية الذاكرة الخارجية بالنسبة لهذا الجانب الثاني، بزوايا متتالية تبلغ في مجموعها ٣٦٠ درجة كاملة. فلم يستقل فقط هذا الجانب (التصنيع والتوزيع) عن الجانب الأول (الخبرة والمحتوى)، ولكنه أصبح مجالا كبيراً للكثير جدا من العمليات الفنية والمهنية ومن الصناعات المتتالية والمتوازية، التي تضم فيما تضم: الاختراع والتصنيع لوسائط الكتابة والتسجيل، من الورق والشرائط والأقراص والأسطوانات، والابتداع والتطوير لنظم الكتابة والتسجيل، من الخط والرقن والطباعة والمغنطة والثلم والتحسيب والليزرة، والاخراج الفني للأوعية... الخ. ويضاف إلى ماسبق قواعد الاتفاق مع الكتاب والمؤلفين، والتعرف على احتياجات السوق، من نوعيات الأوعية وأشكالها وكمياتها، وتقدير التكاليف واحتمالات الربح والخسارة،

والتخطيط لمتطلبات الدعاية والنقل والبث والارسال والتوزيع . . . الخ . وترتبط بتلك العمليات والصناعات مجموعة من المهن الأساسية في الوقت الحاضر، يأتي في مقدمتها : الطباعة ، والنشر، والتجارة فيهما، واستثمار التكنولوجيات الحديثة من أجلهما.

بل إن هذا الجانب الثاني من أوعية الذاكرة الخارجية ، أصبح كغيره من المرافق في حياة البشر في الوقت الحاضر ـ كعيادات الأطباء ومراكز الشرطة ومحلات التجارة وبنوك الأموال. . . الخ ـ لا يكتفي في نظام الاتصال الضروري لأعماله، بقنوات البريد والبرق والهاتف التقليدية ، ولكنه أدخل تدريجيا القنوات والوسائل الأحدث في الاتصال عن بعد، التي تنقل الصوت والصورة والبيانات معاً أو منفصلة ، بواسطة (الألياف الزجاجية : Optical Fibers) والأقمار الصناعية والموجات الدقيقة ، عبر مسافات تبلغ مئات الأميال وآلافها. وهكذا استطاع جانب (التصنيع والتوزيع) بهذه التكنولوجيات ، أن ينقل محتويات الأوعية إلى مواقع أخرى بعيدة أو يعد نسخاً أخرى منها، والوعاء الأصل أو النسخة الأولى موجودة في موقعها لم تنتقل .

ولا ينبغي أن ننسى قبل مغادرة هذا الجانب (التصنيع والتوزيع) إلى مابعده، أن هناك تخصصات معينة في الفنون التطبيقية ، وفي تخصصات الاقتصاد، والتجارة، وهندسة التصنيع ، وهندسة الاتصالات ، تتعامل مع المعلومات في هذا الجانب الثاني باعتبارها (الموضوع) الذي تأخذ منه القضايا التي تبحثها والمسائل التي تدرسها، كما يأخذ علم الاجتماع مثلا قضاياه ومسائله من كل أنماط العلاقات التي تربط بنى الانسان. ومثل هذه التخصصات ذات علاقة مزدوجة مع هذا الجانب الثاني.

٣ ـ **الضبط والاستخدام** : وأما الجانب الثالث للمعلومات بمفهومها الشامل طبقا لنظرية الذاكرة الخارجية فمن الممكن أن نوجزه في كلمتين، وهما (الضبط والاستخدام). ولهذا الجانب كما يتضح من تسميته اتجاهان في العمل يكمل كل منهما الآخر، ويلتقيان معاً في كثير من «المؤسسات الميدانية» حسب المقولات السابقة في نظرية الذاكرة الخارجية :

أولهما ـ **(الضبط)** الوعائي الذي قد يعني ضبط الأوعية نفسها سواء أكان «ببليوجرافياً» أو «أرشيفياً» ، كما أنه ينبغي أن يعني أيضا ضبط المحتويات في الوعاء ،

بإحدى الطريقتين الآتيتين أو بهما معاً:

(أ) تنظيم المحتويات في داخل الوعاء، بحيث يمكن استرجاع أى منها في أقل وقت ممكن عند الحاجة حسب الطلب. وهذا التنظيم هو الذي يتم فعلا في الأوعية المرجعية، من المعاجم اللغوية ودوائر المعارف والأدلة. . . الخ.

(ب) تكشيف الجزئيات الدقيقة لمحتويات الوعاء بمفرداتها وكلماتها في النص أو بالمفاهيم والأفكار، وهو ما يعرف بالتكشيف غير الببليوجرافي، ويدخل فيه كشافات الأسماء للأشخاص والأماكن. . . الخ.

وقد تطور «الضبط الوعائي» سواء أكان للأوعية نفسها أم لمحتوياتها عبر العصور، وتدخله في الوقت الحاضر أحدث التكنولوجيات، فيقوم فيه الحاسب الألكتروني مثلا، بدور معين برغم أنه ليس الجوهري الأساسي، إلا أنه يتخطى كثيراً من العقبات ويحقق إنجازات قد يصعب تحقيقها بدونه.

ثانيهما - (الاستخدام) لأوعية الذاكرة الخارجية في مؤسسات خاصة بذلك، وهى «المؤسسات الميدانية» التي عرفتها الانسانية عبر آلاف السنين، في الحضارات الفرعونية والآشورية والاغريقية والرومانية والاسلامية والغربية الحديثة. وقد حملت هذه المؤسسات خلال تلك العصور تسميات مختلفة في كل اللغات، مع بقاء الهدف الأساسي لها كما هو، أى: الاستخدام. في اللغة العربية مثلا نجد من التسميات المتوالية: بيت العلم، دار الحكمة، خزانة الكتب، دار الكتب، مركز التوثيق، مركز المعلومات.

ومهما يكن الأمر بالنسبة لتعددها وتنوعها وتطورها والتغيير في تسمياتها، فإن «المؤسسة الاستخدامية» أيا كانت تقوم على خمسة أركان:

(أ) جمهور معين من القراء أو الباحثين لهم حاجاتهم القرائية أو البحثية، التي قد تتفاوت من مؤسسة إلى أخرى.

(ب) اختيار واقتناء لأوعية المعلومات التي تستجيب أحسن ماتكون الاستجابة لتلك الحاجات التي يتم التحقق منها، أيا كانت النوعية من أوعية المعلومات التي تحقق ذلك.

(جـ) تنظيم فني (ضبط اقتنائي) لتلك الأوعية داخل المؤسسة، بما يحقق التلاؤم بين طبيعة الأوعية وحاجات المستفيدين.

(د) خدمة واعية للأفراد وللجماعات من جمهور المؤسسة باسترجاع الأوعية أو محتوياتها لهم من خلال نظم الضبط فيها (ضبط الأوعية وضبط المحتويات).

(هـ) إدارة وتدبير للامكانات المادية من المباني والأثاث والأجهزة، وللامكانات والمهارات البشرية العارفة بأصول التخصص في هذه المهنة وفي ممارساته المتطورة، مع التطبيق الأمثل لمعيار (التكلفة/الكفاءة: Cost/Effect).

محور «الموضوع» في تخصص المكتبات والمعلومات

تبين عند تحليل (المعلومات) في منظورها الواسع ومدلولها الشامل لكل من المعلومات غير الوعائية والوعائية، إلى جوانبها الثلاثة (الخبرة والمحتوى + التصنيع والتوزيع + الضبط والاستخدام) في القسم السابق من هذه الدراسة ـ تبين لنا أن (المعلومات) بذلك المنظور الواسع والمدلول الشامل هى المجال الذي تلتقي فيه كل التخصصات الأكاديمية بما فيها تخصص المكتبات والمعلومات، إلى جانب عدد غير قليل من المهن والصناعات. كما تبين أن عدداً معيناً من التخصصات الأكاديمية له علاقة خاصة أخرى بالمنظور الشامل للمعلومات، حيث إن (الموضوع) لكل منها، وهو المحور الأول في أى تخصص، يقع في أحد الجوانب الثلاثة، ومنها مثلا: الفلسفة، والمنطق، والمنطق الحديث، ومناهج البحث، وعلم النفس، والاعلام في الجانب الأول، وكذلك بعض الفنون التطبيقية، والاقتصاد، والتجارة، وهندسة التصنيع، وهندسة الاتصالات السلكية واللاسلكية في الجانب الثاني.

أما الجانب الثالث في ذلك المنظور الشامل للمعلومات، وهو (الضبط والاستخدام) بما فيه من «المؤسسات الميدانية» لكل منها، فهو (الموضوع) أو «المحور الأول» في تخصص المكتبات والمعلومات، الذي أعدت هذه الدراسة لبيان موقعه في الخريطة الأكاديمية. ومع أن تحديد الموقع بهذه الطريقة الاجمالية، قد أضاء الخريطة كلها بما يكفي لبيان المواقع النسبية لكل التخصصات الأكاديمية بعامة، وللتخصصات والمهن

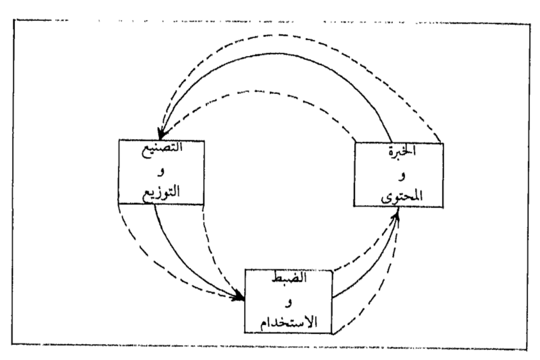
المرتبطة بالمعلومات من حيث موضوعاتها بخاصة، فانه لا يكفي لرسم الحدود التي تصل وتفصل بين هذه التخصصات والمهن الأخيرة، وهي التي تجاور تخصص المكتبات والمعلومات وتتداخل معه في أكثر الأحيان، وهي التي تقف وراء التساؤلات حول هوية تخصصنا، وكانت السبب المباشر لتسجيل هذه المحاضرة ثم كتابتها.

ينبغي لنا من قبل ومن أجل رسم خطوط الاتصال والفصل بين تخصص المكتبات والمعلومات وما يتداخل معه ويجاوره من التخصصات الأخرى - ينبغي إعادة النظر في تلك الجوانب الثلاثة التي وصلنا إليها في القسم السابق من الدراسة، وهي (الخبرة والمحتوى + والتصنيع والتوزيع + والضبط والاستخدام)، من حيث العلاقة التي تربطها معاً في المنظور الواسع والمدلول الشامل للمعلومات. قد توحي الرؤية السريعة لتحليلنا لها أن العلاقة بينها خطية بسيطة، تبدأ من (الخبرة والمحتوى) وتنتهي عند (الضبط والاستخدام) وبينهما (التصنيع والتوزيع). ويمكن تقريب هذا التصور السطحي للعلاقة بينها في «الشكل ١ - التتابع في المنظور الشامل للمعلومات» أدناه.

الخبرة و المحتوى ← التصنيع و التوزيع ← الضبط و الاستخدام

(شكل ١ - التتابع في المنظور الشامل للمعلومات)

ومع أن هذا التصوير ليس خطأ كله فإنه ليس الصواب الكامل، الذي يوضح طبيعة العلاقة الحقيقية بين هذه الجوانب. فجانب الخبرة والمحتوى يؤدي حقا إلى جانب التصنيع والتوزيع، الذي يؤدي بدوره إلى جانب الضبط والاستخدام، ولكنها ليست العلاقة الخطية البسيطة ذات البداية في ناحية والنهاية في الناحية الأخرى، وبين الناحيتين ١٨٠ درجة كاملة، وإنما هي علاقة الوجود والعطاء المتبادل. ومن هنا فإن العلاقة في المنظور الشامل للمعلومات بجوانبها الثلاثة يمكن تمثيلها بدائرة كاملة، ولكل واحد من هذه الجوانب موقعه وامتداده على محيطها، كما في «الشكل ٢ - الترابط في المنظور الشامل للمعلومات».



(شكل ٢ ـ الترابط في المنظور الشامل للمعلومات)

إن هذا التصوير للعلاقة يمثل حقيقة الترابط بين تلك الجوانب الثلاثة للمعلومات في منظورها الشامل، فليس هناك فراغ بين أى منها وما يليه وما يسبقه، ولا مجال لاختيار أحدها فيكون هو الفاضل المعطي واختيار آخر فيكون هو الآخذ المفضول، فلكل منها دوره في الأخذ والعطاء، بحيث لو توقف أحدها عن القيام بدوره، فلن يضيع الجانبان الآخران وحدهما، وإنما ستضيع الجوانب الثلاثة معاً. فلو اكتفى مثلا أصحاب «الخبرة والمحتوى» بما يأخذونه من «الضبط والاستخدام» دون عطاء جديد يأخذه «التصنيع والتوزيع»، فلن يلبث الأمر بجانب «الضبط والاستخدام» نفسه حتى تنقطع موارده ويتضاءل دوره، ولا يأتي إلى أصحابه مايقومون بضبطه واستخدامه. وهكذا لايجد فيه أصحاب «الخبرة والمحتوى» فيما بعد أى جديد يستفيدون به. والأمر كذلك أيضا لو توقف أصحاب «التصنيع والتوزيع» أو أصحاب «الضبط والاستخدام» فقضية الترابط الوجودي بينها معاً لاتحتاج إلى مزيد من التوضيح.

علاقات الموضوع في تخصصات المعلومات

ونعود ونحن بصدد معالجة محور «الموضوع» في تخصص المكتبات والمعلومات،

لانجاز وعدنا السابق بشأن خطوط الاتصال والفصل التي تميزه في موضوعه من بعض التخصصات الأكاديمية والمهن ذات الصلة المزدوجة بالمعلومات مثله، وذلك مثل: الفلسفة والمنطق وعلم النفس، واللغويات والتربية والاعلام. وهذه هى النماذج الهامة من المجموعة الأولى، التي تزدوج علاقتها بالمعلومات في منظورها الشامل، فهى لاتعتمد على المعلومات (أداة) للبحث فقط كبقية التخصصات، ولكن المعلومات تأخذ دوراً رئيسا في (الموضوع) لكل منها، كما هو الحال بالنسبة لتخصص المكتبات والمعلومات. ومن هنا قد يقع الخلط بين بعض تلك التخصصات على الأقل، وبين التخصص الذي يعنينا في هذه الدراسة، وهذا الخلط هو الذي يثير التساؤلات والمناقشات الجارية في الوقت الحاضر، حول الماهية والهوية والذاتية التي تميز تخصص المكتبات والمعلومات، في الخريطة الأكاديمية بعامة وفي مجموعة هذه التخصصات بخاصة. وبصرف النظر عن هذا الخلط الأكيد أو المحتمل، فهناك قضايا أساسية في تخصصنا نعتمد فيها على المسلمات والمقولات في تلك التخصصات ذات العلاقة مع المعلومات.

أما المجموعة الثانية ذات العلاقة المزدوجة بالمعلومات في منظورها الشامل، مثل الطباعة والنشر ومثل تكنولوجيات التحسيب وهندسة الاتصالات، ومثل الصناعات والمهن والممارسات المتصلة بها، وهى التي تتولى جانب «التصنيع والتوزيع» للمعلومات في منظورها الشامل، فسيأتي في جزء مستقل تابع لهذه الدراسة بيان خاص بها، يميزها ويضع الحدود التي تفصل بينها في جانب، وبين تخصص المكتبات والمعلومات في الجانب الآخر. كما يأتي هناك أيضا الإشارة إلى القضايا والمسائل في تخصصنا التي ترتبط بالمفاهيم والتقاليد المتبعة في تلك المجموعة الثانية من المهن والتخصصات، ذات الحدود المباشرة مع تخصص المكتبات والمعلومات.

ونعود إلى المجموعة الأولى، فنجد أن (الموضوع) في الفلسفة مثلا ومعها المنطق وعلم النفس، لايشبه في شيء على الاطلاق (الموضوع) في تخصص المكتبات والمعلومات، برغم أن «المعلومات» عنصر أساسي في الموضوع بالنسبة لهذا التخصص الأخير، كما هى بالنسبة للتخصصات الثلاثة قبله بصفة عامة. «المعلومات» هى (الموضوع) في تخصص المكتبات والمعلومات بعد أن تتجسد في «وعاء»، تقليدي ورقى من أى نوع، أو في «وعاء» غير تقليدي مسموع أو مرئي أو مقروء من خلال التثليم أو المغنطة أو

الليزرة أو غيرهـا. ويتعـامـل هذا التخصص مع تلك الأوعية من حيث «الضبط والاستخدام» لها، كما مر شرحهما من قبل في هذا الجزء من الدراسة، وفي الجزء السابق أيضا عن «نظرية الذاكرة الخارجية».

أما الفلسفة والمنطق وعلم النفس فالمعلومات كعنصر أساسي في موضوع كل منها، هى المعلومات في منظورها التجريدي الذي تمثله الذاكرة الداخلية، من حيث علاقتها بالقدرات العقلية مثل: التحليل، والمقارنة، والتذكر، والتخيل، والتداعي . . . الخ. وما يترتب على ذلك من القضايا والمسائل مثل: المدركات والتصورات، والتعريفات والماصدقات . . . الخ، كل ذلك وغيره بصرف النظر عن تجسد المعلومات في أوعية الذاكرة الخارجية. وليس في هذا التمييز بين تخصص المكتبات والمعلومات من حيث (الموضوع) في جانب، وبين تخصصات الفلسفة والمنطق وعلم النفس في جانب آخر، أى شىء يمكن أن يتعارض على الاطلاق مع الحقائق الثابتة، وهى أن الأسس العلمية الاستراتيجية والعمليات الفنية الدقيقة في وظيفتى الضبط والاستخدام لأوعية الذاكرة الخارجية، تعتمد على كثير من المسلمات والمقولات في تلك التخصصات الثلاثة.

فالتصنيف الببليوجـرافي لأوعية الـذاكـرة الخارجية في أى من خططه الحصرية أو التحليلية التركيبية، يقـوم على الأسس التي أثمـرتها الفلسفة بالنسبة لأصل المعرفة وحقيقتهـا وتصنيف المعارف والمدركات. كما أن مايعرف الآن باستراتيجيات البحث والاسترجاع في نظم المعلومات المحسبة، الببلوجرافية منها وغير الببليوجرافية كذلك، تستثمر المقولات المعروفة في المنطق الصوري والرياضي. وخدمات القراء والاستجابة لأسئلة الباحثين في المؤسسات الاستخدامية، لاتنجح إلا إذا استندت إلى النتائج التي عرفهـا علم النفس بالنسبـة للدوافـع والاهتـمامات، والاتجاهات . . . الخ. وهكذا يستفيد تخصص المكتبات والمعلومات في قضاياه ومسائله وأعماله وخدماته، من المقولات ومن نتائج البحوث في تلك التخصصات وفي غيرها، وهى مسلمة المسلمات في وحدة المعـرفـة وتكامل التخصصات الأكاديمية، دون أن يكون في ذلك خلط في الهويات الذاتية المميزة لها فيما بينها.

والأمـر كذلـك أيضـا بالنسبـة للتخصصات الثلاثة الأخرى في هذه المجموعة، فتخصص اللغويات مثلا ومعه التربية والاعلام، ولكل منها مجاله الخاص كما توحى

بذلك تسمياتها بالعربية أو بالانجليزية، والمعلومات عنصر أساسي في (الموضوع) لكل منها - هذه التخصصات الثلاثة بصفاتها تلك لا تتعامل مع «المعلومات» من حيث إنها موجودة في «أوعية» تتطلب «الضبط والاستخدام» كتخصص المكتبات والمعلومات. «المعلومات» في تخصص اللغويات ترتبط بـ (الدلالات : Semantics) وهي ناحية معينة في ذلك التخصص، ومعها نواح أخرى منها (الصوتيات: Phonatics) و(البناء النحوي: Syntax) . . . الخ . كما أن «المعلومات» بالنسبة للتربية عنصر أساسي بجانب عناصر أخرى، في تنمية شخصية الطفل المتكاملة جسميا وعاطفيا وفكريا، وفي بناء الفرد المتوائم مع تراثه الماضي والمستجيب لحاضره والمستعد لمستقبله. وكذلك المعلومات في تخصص الاعلام لها موقعها في نظام الاتصال عصب هذا التخصص وموضوعه، الذي يتكون من المصدر والمرسل والقناة والمستقبل ورد الفعل. . . الخ . وليس في هذا التمييز والايضاح لشخصية كل تخصص من هذه الثلاثة ولموقع المعلومات فيه، واختلافها في ذلك عن تخصص المكتبات والمعلومات، ما يتعارض مع التكامل الحتمي بين كل التخصصات، ولا سيما بين تلك التي ترتبط بدرجة عالية من القرابة بالنسبة للمعلومات.

فالتحليل الموضوعي لكل وعاء من أوعية الذاكرة الخارجية، يتم إما برءوس الموضوعات المأخوذة من إحدى القوائم المعيارية أو بالواصفات المستقاة من أحد المكانز، وتلك القوائم وهذه المكانز تقوم على المقومات والمسلمات في شريحة الدلالات من تخصص اللغويات. والخدمات التي تؤديها «مؤسسات الاستخدام» للمستفيدين من الأطفال والناشئين، لن تنجح إلا إذا اعتمدت على كثير من المسلمات والمقولات المعتمدة في تخصص التربية. بل إن جميع الخدمات لكل الباحثين والقراء في مؤسسات الاستخدام بكافة أنواعها، ينبغي لكى تحقق أهدافها أن تأخذ بالنتائج التي وصلت إليها البحوث في علم الاتصال وعلوم الاعلام. ومن هنا للمرة الثانية نجد أن تخصص المكتبات والمعلومات يستفيد في قضاياه ومسائله وأعماله وخدماته، من المقولات ومن نتائج البحوث في تلك التخصصات وفي غيرها، وهى مسلمة المسلمات في وحدة المعرفة وتكامل التخصصات الأكاديمية، دون أن يكون في ذلك خلط في الهويات الذاتية المميزة لكل واحد منها.

وهكذا يتبين لنا بعد تطبيق المعيار الأول (محور الموضوع) للماهية الأكاديمية على

تخصص المكتبات والمعلومات، وهو أول المعايير وأهمها وحجر الزاوية الإمامي في شخصية كل تخصص وهويته، أن لتخصصنا موضوعه بالمعنى العلمي الأكاديمي، الذي لايشاركه فيه أى تخصص آخر، وأنه بذلك الموضوع المتميز يحتل مكانه غير المنكور في الخريطة الأكاديمية للتخصصات. ولو كان الأمر بيدي لاخترت له تسمية نشتقها من هذا الموضوع الواضح المحدد، فنقول مثلا (علم الضبط والاستخدام لأوعية المعلومات). ولكن الأمر في «التسمية» كما سنرى عند معالجة المحور الرابع الخاص بها، لا يخضع دائما لهذا المنطق السليم، ولا سيما في التخصصات التي يكتمل لها المحور الثاني (العلم) والمحور الثالث (المؤسسات المهنية والأكاديمية) في عصر متأخر نسبيا، وهو ماحدث لتخصص المكتبات والمعلومات كما سنرى في الأقسام التالية من الدراسة.

محور «الفكر / العلم» في تخصص المكتبات والمعلومات

إذا كانت الانسانية قد عرفت الأجيال المبكرة من أوعية الذاكرة الخارجية منذ ستة آلاف من السنين أو أكثر، وإذا كانت قد عرفت المؤسسات الميدانية لاستخدام تلك الأوعية، في أوقات لاتبعد كثيراً عن ظهور تلك الأوعية، وهما معاً (الموضوع) الذي يتعامل معه تخصص المكتبات والمعلومات، وقد تم بيان ذلك بشيء من التفصيل في «نظرية الذاكرة الخارجية» من قبل، فإن المحور أو المعيار الثاني (الفكر / العلم) لهذا التخصص أخذت مؤشراته الحقيقية في الظهور أواخر القرن التاسع عشر. وقد قضى فترة المراهقة والنمو السريع في النصف الأول من القرن العشرين، ثم أخذت تباشير النضج تظهر عقب الحرب العالمية الثانية، ولما يكتمل نضجه بعد أربعة عقود من تلك التباشير الأخيرة.

وليس معنى ذلك أن هناك بضعة آلاف من السنين، قد مرت دون ضبط أو استخدام لتلك الأوعية، فالحضارات الماضية من الفرعونية والشرقية والاغريقية والرومانية قبل الميلاد، حتى الاسلامية والغربية في العصور الوسطى وعصر النهضة، قامت على الاستخدام المستمر لأجيال متتابعة من أوعية الذاكرة الخارجية، ولولا ذلك الاستخدام لما قامت لأى منها قائمة. كما تتابع خلال تلك العصور رجال مشهود لهم بالكفاءة والإنجاز، قاموا بأعمال معروفة تاريخيا لضبط تلك الأوعية، وقد بقى لنا

كثير من أعمالهم الببليوجرافية حتى الوقت الحاضر، بعد أن مضى على بعضها حوالي ألف سنة كعمل «ابن النديم»، أو ضعفها كبعض الأعمال اليونانية والرومانية القديمة، أو نصفها أو أقل كعمل (جزنر: Gesner) في منتصف القرن السادس عشر.

وكانت هناك مؤسسات خلد التاريخ أسماءها، لحرصها على اقتناء تلك الأوعية وإتاحتها للاستخدام من جانب العلماء والباحثين. وإذا كان كثير من تلك المؤسسات الاستخدامية قد زالت ولم يعد لها وجود حي، فقد بقي من وصفها والحديث عنها في المراجع التاريخية المعاصرة لها كمكتبة الاسكندرية، ما يؤكد لنا عنايتها بوظائف الضبط والاستخدام، كما كشفت الحفريات الأثرية عن بقاياها التي تؤكد ذلك أيضا، مثل مكتبة «آشور بنى بعل» في الحفريات الآشورية بالعراق. بل إن بعض تلك المؤسسات الاستخدامية التي سبقت القرن التاسع عشر بقرنين أو أكثر، قد امتدت بها الحياة فأدركت ولادة التخصص ونشأته وتباشير نضجه، حتى ليصدق عليها الوصف الأدبي بأنها «المكتبات المخضرمات»، كتلك التي في «باريس» و«لندن» أو «أكسفورد» قومية في الأوليين وجامعية في الأخيرة.

ليس من المعقول طبعا أن الرجال الذين قاموا بذلك كله، لم يكونوا على وعى فكري بما يقومون به من أعمال الضبط والاستخدام، ومنهم كثيرون عرفوا بالذكاء.والاقتدار والابتكار، كما لايعقل أبداً أنهم كانوا غافلين تماما عن متطلبات تلك الأعمال التي يقومون بها، بل إننا لنجد في بعض ماكتبوه عن عملهم وإن يكن متناثراً دون رابط إطاري يجمعه، كثيراً من بذور المسائل والقضايا التي يحفل بها تخصصنا في هذه الأيام.

كشف الدكتور «يوسف العش» مثلا، في رسالته للدكتوراه باللغة الفرنسية منذ عشرين عاماً تقريبا، التي درست المكتبات الاسلامية في العراق والشام، عن الممارسات التي كانت تجري في تلك المكتبات بالنسبة لتنظيمها، وواجبات المسئولين عن العمل فيها، والخدمات التي كانت تقدمها للعلماء والدارسين. وقد استند في بحثه إلى مصادر متعددة، منها تلك الاشارات المتناثرة في الموسوعات والمؤلفات الاسلامية، بأقلام المعاصرين لتلك المكتبات من العلماء بعامة، وقد عمل بعضهم في تلك المكتبات أو استخدمها. وفي الحضارة الغربية عقب عصر النهضة، يكفي أن نشير إلى «جبرائيل نودي» وإلى كتابه (المرشد لإنشاء المكتبة: Advis Pour Dresser un Bibliotheque)

المنشور عام ١٦٢٣ .

أما إذا أخذنا جانب الضبط غير البيلوجرافي لمحتويات الأوعية ، فهناك مئات ومئات من الأوعية المرجعية بأنواعها الأساسية ، كمعجمات اللغة والتراجم وموسوعات الآداب والعلوم والفنون ، وضعت قبل القرن التاسع عشر في الألف الأول للميلاد بالعربية (توفى «الخليل بن أحمد» صاحب العين ٧٨٦م) وبما سبقها من اللغات ، وفي المئات الأولى من الألف الثاني قبل الطباعة وبعدها في طفولتها الأولى . وقد بقى لنا العدد الأكبر من تلك المعجمات والموسوعات ، يشهد بما كان يمارسه أصحاب هذه المؤلفات المرجعية من التنظيم الوظيفي لمحتوياتها ، الذي يسمح باستخراج أو استرجاع المعلومة المطلوبة في أسرع وقت ممكن ، برغم أنها كانت تخلو من الكشافات غير الببليوجرافية ، وهى التي عرفها المؤلفون وازدهرت خلال الفترة الناضجة للطباعة .

لسنا ننكر أى شىء من ذلك ولا نقلل من قيمته وأهميته ، بالنسبة لفترة الحمل التي عاشها هذا التخصص قبل أن يولد ، في بداية الربع الأخير من القرن التاسع عشر . إن وجود ذلك كله في العصور الماضية يؤكد الوجود الحقيقي لموضوع ، جذب الاهتمام وشد الانتباه ودفع فئة من المهتمين للعمل فيه ، بمستوى المحاولة والخطأ والتسجيل الفردي المتناثر للخبرات المجتناة من تلك المحاولات والأخطاء والخبرات ، ودون تفرغ كامل لذلك العمل في أكثر الأحيان . وهذا هو الشأن دائما أو غالبا في فترات الحمل لجميع التخصصات الأكاديمية ، القديم منها الذي ولد منذ مئات السنين كالفلسفة ، والحديث الذي لم تتجاوز ولادته أواخر القرن التاسع عشر أو أوائله كعلم النفس وعلم الاجتماع ، وليس في تحديد هذا التاريخ لولادة هذين العلمين ، أى إنكار لما كتبه أرسطو وعلماء العصور الوسطى في النفس ، ولا لما كتبه ابن خلدون في مقدمته عن الواقعات الاجتماعية .

معيار الولادة لمحور (الفكر/العلم) في أي تخصص ، ليس هو مجرد الوجود لأفكار أو وجهات نظر أو تعليمات أو حتى كتابات من هذا القبيل حول (الموضوع) الذي يقوم عليه التخصص ، وإنما هو الوجود للفكر المنطقي المتكامل المتجدد . وليس صحيحا ما قد يدخل في الوهم ، أن تحقيق هذه المواصفات لا يمكن أن يتوافر إلا في العصر الحاضر ، الذي يتيح بطبيعته الفرصة لإنشاء الجمعيات العلمية والمهنية ، ولعقد المؤتمرات والندوات وإصدار الدوريات والمعايير ووضع المبادىء والاخلاقيات ، وهى

المؤشرات الأكيدة للتكامل وللتجدد. فتخصص «اللغويات» في التراث العربي مثلا حقق تلك المواصفات بصفة عامة منذ ألف سنة أو أكثر، فكانت هناك مدرسة البصريين ومدرسة الكوفيين وغيرهما من المدارس الفكرية في هذا التخصص، وازدهرت في أكنافها المذاهب والمناقشات والأخذ والرد حول قضايا التخصص ومسائله لبضعة قرون متصلة.

ونعود إلى تخصصنا فنجد في نطاق المواصفات السابقة لمعيار الولادة.العلمية أن الأفكار والخبرات المرتبطة بموضوع الضبط والاستخدام لأوعية المعلومات، كانت قد وصلت إلى مرحلة المخاض في الحضارة الغربية بخاصة، منذ عصر النهضة ولقرنين أو ثلاثة مرت منذ بداية هذا العصر. ظهرت الطباعة ثم ازدهرت وصدرت الأوعية بمئات النسخ أول الأمر، ثم بالآلاف وعشرات الآلاف ومئاتها فيها بعد. ولم تعد المكتبات وهى مؤسسات الاستخدام لتلك الأوعية، مقصورة على طبقة العلماء أو وجوه المجتمع وحدهم كما كانت في الماضي، ولكنها أنشئت في كل المواقع من المدن الكبرى بأحيائها الراقية، إلى الأطراف البعيدة والقطاعات الشعبية في تلك المدن، ثم في القرى الصغيرة والمواقع المعزولة البعيدة عن العمران. بل لقد أصبح الاستخدام لتلك الأوعية في هذه المكتبات أحد الحقوق الدستورية لكل مواطن، كحرية الرأى والعقيدة والمذهب، ولا سيما بعد أن انكمشت الأمية أو زالت تماماً في بعض تلك المجتمعات الغربية.

ومع أن هذا المخاض قد اهتزت له الشعوب الأوروبية الغربية بصفة عامة، في وسط القارة وشماليها وغربيها وعلى الشاطىء الآخر لبحر المانش، وكان من الضروري أن يحس العاملون في هذا المجال، وهم الورثة الشرعيون لمن سبقهم من رجال الضبط والاستخدام لأوعية المعلومات، بحاجتهم الشديدة إلى التعاون العلمي والمشاركة الفكرية لمواجهة هذا المخاض الأكاديمي المهني، والاستجابة لما يتطلبه ذلك لا تتم إلا تحت مظلة شخص معنوي مستمر الوجود، يرعى أفكارهم وخبراتهم وتجاربهم ويستطيعون من خلاله تنمية هذا المجال وتطويره والاحتفاظ به حياً متجدداً - مع وجود المخاض في أوروبا الغربية منذ القرن التاسع عشر أو حتى قبله، فقد شاء الله أن يكون أول تجمع مهني يولد نتيجة لذلك المخاض ويبقى حتى الآن وإلى ماشاء الله، من نصيب الولايات المتحدة في أمريكا، التي كانت مجرد امتداد حضاري للدول الأوروبية بعامة ولانجلترا بخاصة.

كانت هذه الدولة الجديدة تحتفل عام ١٨٧٦ بالعيد المئوي الأول لإنشائها، في مدينة «فيلادلفيا» العاصمة الأولى أواخر الصيف وأوائل الخريف في ذلك العام. فانتهز ١٠٣ من الشخصيات الأمريكية البارزة في ذلك المجال، وكانوا قد شعروا أكثر من غيرهم بهزات ذلك المخاض، فرصة تجمعهم في سياق الاحتفالات الوطنية بذلك العيد التاريخي لأمتهم، ووقعوا في اجتماع خاص بهم وثيقة الإنشاء، لأقدم الجمعيات المهنية في تاريخ هذا التخصص الباقية حتى الآن وأكثرها أتباعاً وأقواها نفوذاً، وهى (الجمعية الأمريكية للمكتبات: جام: ALA)، وكان أول الموقعين هو «ملفيل لويس ديوي: M.L.Dewey»، الذي لعب الدور الأكبر في إقناع زملائه بهذا المشروع، وبقى صاحب النفوذ فيها لثلاثة عقود متتالية، قبل موته عام ١٩٣١ عن ثمانين عاما.

قبل الربع الأخير من القرن التاسع عشر، كانت الممارسات والخبرات ووجهات النظر والتطلعات في مجال الضبط والاستخدام لأوعية المعلومات، كثيرة ومتنوعة ومتجددة من جانب أفراد كثيرين في الحضارة الغربية بعامة، ولكنها كانت أشبه بمنابع مياه معزول بعضها عن بعض، تتساوى الزيادة في مصادرها الطبيعية مع المقادير التي تتبخر منها. فلما التقى أصحاب تلك الممارسات والخبرات ووجهات النظر والتطلعات، وكان التقاؤهم قدراً محتوما ينتظر أقرب فرصة ملائمة، تحولت المنابع المعزولة إلى نهر تتحرك مياهه بطيئة أول الأمر، ثم تزايدت مقاديرها وسرعتها وتدفقت بقوة الدفع الذاتي، وبالاضافات المتزايدة من المنابع الجديدة، في رعاية المؤسسات المهنية والأكاديمية التي توالى ظهورها وعطاؤها.

وبرغم أن محور (الفكر/العلم) في تخصص المكتبات والمعلومات قد ارتبط بظهور المؤسسات المهنية والأكاديمية، فلهذه المؤسسات محورها وهو الموقع الملائم للحديث عنها هناك، ونكتفي هنا بما يلائم من الحديث عن محور (العلم) وحده. ومع هذا التخصيص فليس من الممكن أن نعرض كل الثمرات التي أضافها هذا المحور إلى تخصص المكتبات والمعلومات، بعد تلك الولادة المتأخرة نسبيا عن ظهور المحور الأول (الموضوع)، فمكان ذلك في المؤلفات المتخصصة وهى الآن بحمد الله كثيرة ومتوفرة. بل إنني لا أستطيع حتى استعراض الثمرات الأولى في الربع الأخير من القرن التاسع عشر وحدها كاملة أو مفصلة، لأن الطبيعة الاطارية لهذه الدراسة لا تحتمل مثل ذلك الاكتمال أو هذا التفصيل. وإنما سأكتفي بمؤشرين موجزين لكل منهما دلالته الواضحة على قيام

محور (الفكر/العلم) في تخصص المكتبات والمعلومات، وقد كانت البداية في كل منهما مع الربع الأخير من القرن التاسع عشر.

في عام ١٨٧٣ وضع «ديوي» خطته العشرية للتصنيف، ولكنه لم ينشر الطبعة الأولى من هذه الخطة المشهورة إلا عام ١٨٧٦، عشية أو غداة الالتقاء المهني مع أترابه في المجال نفسه، وكانت الجداول في تلك الطبعة تحتوي على أقل من ١٠٠٠ قسم في ١٢ صفحة، مع كشاف هجائي في ١٨ صفحة. وبعد حوالي عشرين عاماً فقط، عبرت إلى الشاطىء الأوروبي للأطلنطي هذه الخطة العشرية الأمريكية في طبعتها السادسة وقد تضاعفت بضع مرات، وهناك، وبعد أن أدت وظيفتها في المؤتمر الدولي للببليوجرافيا عام ١٨٩٥، أصبحت فيها بعد أساسا لخطة عشرية عالمية أخرى (UDC)، ابتدأها ورعاها ويستثمرها المعهد الدولي للببليوجرافيا (I.I.B.)، الذي تغير اسمه مرتين على الأقل وأصبح منذ سبتمبر ١٩٨٦ يعرف بـ (اتحاد المعلومات والتوثيق: Federation of Infor. and Docum.). أما خطة «ديوي» بعد حوالي مائة عام أو تزيد قليلا فقد بلغت طبعاتها الشاملة والمختصرة حوالي ٣٠ طبعة، منها حوالي ٢٠ طبعة شاملة، صدرت الأخيرة منها في ثلاثة أجزاء كبار يبلغ مجموعها حوالي ٤٠٠٠ صفحة.

ذلك هو المؤشر الأول لمحور (الفكر/العلم) ولعطائه في تخصص المكتبات والمعلومات، وهذا هو تطور العطاء في مائة عام. وأما المؤشر الثاني فهو مع اختلاف طبيعته عن المؤشر السابق، قد بدأ أيضا عام ١٨٧٦ وتطور بما يشبه المعجزات في الفترة نفسها. قبل الربع الأخير من القرن التاسع عشر لم يكن هناك مجلة واحدة تحمل في اسمها كلمة «مكتبة» باللغة الانجليزية، ثم صدرت (Library Journal) عن دار «بوكر» في نيويورك عام ١٨٧٦، بتشجيع من «ديوي» وأترابه وبرئاسة تحرير تولوها لعقدين أو ثلاثة في البداية. واليوم بعد مائة عام تزيد عقداً واحداً، أقدم البيانات الاحصائية في «جدول ١ ـ الدوريات في تخصص المكتبات والمعلومات بعد ١١١ سنة» عن الدوريات في تخصص المكتبات والمعلومات، مأخوذة من دليل (Ulrich's Periodicals) الصادر عام ١٩٨٧ على قرص مليزر (قم ـ ذاقف: CD - ROM)، حيث يجد القارىء مثلا أنه خلال تلك الفترة قد صدر ١٨٠ دورية، تمثل كلمة (مكتبة: Library) العنصر الأساسي الأهم في عنوان كل منها، كما صدر أكثر من ٢٢٠٠ دورية تجد كل منها مكانها الملائم في تخصص المكتبات والمعلومات بمدلوله الأوسع. وليس يغض من شأن هذين

الاحصـاءين على الاطـلاق ولا الاحصـاءين الآخـرين، أن نسبـة معينـة من تلك الـدوريات أصبحت ضمن الـوفيات، حيث يجمـع الرصيد المسجل من الدوريات (حوالي ٦٨,٠٠٠) في ذلك القرص المليزر، بين الدوريات الجارية حاليا والمتوقفة. فهذا العدد من الدوريات بصرف النظر عن وفياتها التي قد لا تبلغ خمسة أو عشرة في المائـة، يؤكـد لأصحـاب أى تخصص أكـاديمي، أن محور (الفكر/العلم) قد توفر لتخصصهم وأنه جدير بموقعه في الخريطة الأكاديمية للتخصصات.

فئة المؤشر في دوريات المكتبات والمعلومات	عدد الدوريات
دوريات تحمل في عنوانها كلمة «Library»	١٨٠
دوريات أخذت رأس موضوع من تخصص المكتبات والمعلومات	٣٣٢٩
دوريات جاءت كلمة «Library» في أى موقع من البيانات الخاصة بها	٣١٦٢
دوريات أخذت رقم التصنيف الخاص بتخصص المكتبات والمعلومات بمدلوله الأوسع	٢٢٠٢

(جدول ١ ـ الدوريات في تخصص المكتبات والمعلومات بعد ١١١ سنة)

محور «المؤسسات» في تخصص المكتبات والمعلومات

وجدنا في القسم السابق من الدراسة أن محور (الفكر/العلم) في تخصص المكتبات والمعلومات، وأن المواصفات التي توفرت لتحقيقه عند ولادة التخصص، ترتبط ارتباطا عضويا بالمحور الثالث (المؤسسات) الذي نعالجه في هذا القسم. ولتأكيد هذه الحقيقة في كل من «المؤسسات المهنية» و«المؤسسات الأكاديمية»، نبادر هنا بأن «ديوي» وهو أول الموقعين على وثيقة الانشاء لأول مؤسسة مهنية (جام: ALA) في التخصص، هو نفسه ـ بعد هذا التوقيع بإحدى عشرة سنة، تكشفت في أثنائها هزات ملحة للمخاض الآخـر ـ الـذي أنشـأ أول مؤسسة أكاديمية للتخصص في «جامعة كولومبيا» بمدينة نيويورك عام ١٨٨٧ حيث كان يعمل. وهى (مدرسة اقتصاد المكتبات: School of Library Economy) التي نقلها بعد ذلك إلى مقر عمله الجديد بالجامعة الحكومية لولاية نيويورك (SUNY) في مدينة «أولباني». وقد بقى هناك حوالي خمسة عشر عاماً حتى اضـطر إلى الاستقـالـة في بداية ١٩٠٦. وجـدير بنـا حقا أن نكسر الحدود اللغوية والجغـرافية التي تفصـل بين رجال هذا التخصص وأبنائه، وأن نحتفل جميعا بالعيد المئويّ لباكورة المؤسسات الأكاديمية في التخصص الذي ننتمي إليه.

هذا وبرغم أهمية هاتين الفئتين من المؤسسات في تحقيق الشخصية الأكاديمية الكاملة لتخصص المكتبات والمعلومات،باعتبارهما الذاتي وباعتبار أن محور (الفكر/العلم) نفسه وهو الأهم قد اعتمد عليهما وارتبط بهما ارتباطا عضويا، فإن معالجة المؤسسات المهنية والأكاديمية على أيدي الباحثين في التخصص والدارسين له، تكاد تكون مهملة إهمالا تاما من جانبهم، مع أن المصادر المطلوبة لهذه المعالجة متوفرة بثراء، في سجلات تلك المؤسسات وأدلتها ومطبوعاتها. لهذا المحور (المؤسسات) جانبه التاريخي الماضي وله جانبه الحاضر المتجدد، ولكنا نجد أن المقررات الدراسية التاريخية وكذلك المؤلفات التاريخية في التخصص بعامة، تهمل هاتين الفئتين من المؤسسات مع أهميتهما القصوى في تحقيق الهوية الأكاديمية له، وتركز في المعالجة على تاريخ «الكتب» باعتبارها أشهر أوعية المعلومات وأوسعها انتشاراً، وعلى تاريخ «المكتبات» الشهيرة فقط هنا وهناك، باعتبارها أبرز المؤسسات الميدانية التي عملت على استخدام تلك الأوعية، برغم أن القرن التاسع عشر قد شهد ظهور مؤسسات ميدانية أخرى غير «المؤسسات الاستخدامية» وهى «مؤسسات الضبط» دون الاستخدام.

وإذا كنت بادرت هنا بالتنبه إلى خطورة ذلك الإهمال الثلاثي، من جانب رجال التخصص وأبنائه في حق المؤسسات التي حفل القرن التاسع عشر بولادة بواكيرها الأولى، فإنني لا أستطيع أن أسد ذلك الفراغ الخطير في هذه الدراسة، لأن هدفها الأساسي أبعد كثيرا من أن يدخل في تفاصيل هذا الجانب المهمل برغم أهميته. ولكنني أكتفي هنا بتناول الجوانب الاستراتيجية العامة، في محور (المؤسسات) جميعا بما فيها المهنية والأكاديمية والميدانية بنوعيها، وعلى الزملاء والأبناء في تخصص المكتبات والمعلومات، أن يستثمروا أوقاتهم وإمكاناتهم وتطلعاتهم في البحوث الكاشفة والوصفية والتحليلية، التي تلقي الأضواء الكافية على تلك الجوانب، ويخرجون منها بما يدعم الشخصية المتكاملة لتخصصهم.

أولا ـ مؤسسات الضبط : نبتدىء بالمؤسسات الميدانية التي جعلت الضبط الببليوجرافي لأوعية المعلومات هدفها الأساسي، دون أن يكون بالضرورة مصحوبا أو مسبوقا باقتناء الأوعية التي تتولى ضبطها وإصدار الأدوات التي تحصرها. وهذا في الحقيقة هو الفرق بينها وبين «المؤسسات الميدانية الاستخدامية»، التي تجعل هدفها الأساسي الاقتناء من أجل الاستخدام، ويأتي الضبط الببليوجرافي للمقتنيات من أجل الاستخدام، وليس

هو الهدف الأساسي لها. وهذا النوع «الاستخدامي» من المؤسسات الميدانية كما نعلم قديم قدم أوعية الذاكرة الخارجية نفسها، كما أن الضبط «الاقتنائي» الذي تتولاه قديم هو الآخر مثلها، وكلنا نعرف ماذكرته المراجع التاريخية القديمة عن فهرس مكتبة الاسكندرية، الذي قدرته في سياق وصفها له بأنه كان في حوالى ١٠٠ مجلد.

حقا كان هناك نوع آخر من الضبط الببليوجرافي غير الضبط الاقتنائي، قام به بعض الرواد لما ألفوه وكتبوه، مثل الطبيب المشهور «جالينوس» أواخر القرن الثاني الميلادي، والمؤرخ والمعلم ورجل الكهنوت وعالم الطبيعية «بيد Bede» (ت ٧٣٥م)، ومثل الكيميائي العربي جابر بن حيان (ت ٨١٥م) والسيوطي (ت ١٥٠٥م) العالم الإسلامي الشهير، فلكل منهم في بعض مؤلفاته الأخيرة قائمة بما كتبه عبر حياته العلمية. كما كان يقوم بهذا النوع من الضبط غير الاقتنائي العلماء المسلمون، فيسجلون ماقرءوه وما أجازهم بقراءته أساتذتهم وأترابهم، مثل الإشبيلي محمد بن خير (ت ١١٧٩م) ومثل الرعيني على بن محمد (ت ١٢٦٨م)، وقد بقى بعض علماء المغرب حتى بدايات القرن العشرين يمارسون هذا النوع المتميز من الضبط. وهناك أيضا ماكان يقوم به الوراقون أو الباحثون أو الهواة من أنواع الضبط غير الاقتنائي، مثل «ابن النديم» (ت ١٠٤٧م) في «الفهرست» خلال العصر الذهبي لتداول أوعية المعلومات في الحضارة الإسلامية، ومثل «جزنر: Gesner» (ت ١٥٦٥م) وغيره كثيرون عند بدايات الأحياء للفكر اليوناني والروماني وخلال عصر النهضة. وكذلك مثل «طاشكبري زاده» (ت ١٥٦١م) و«حاجي خليفة» (ت ١٦٥٧م) و«البغدادي البابانى» (ت ١٩٢٠م) من الأتراك المسلمين، الذين أنفقوا أكثر حياتهم يحصرون أوعية المعلومات في التراث الإسلامي.

كانت الأعمال التي قام بها هؤلاء وأمثالهم قبل الطباعة وبعدها، وقد تراكمت عبر العصور بالعشرات والمئات والآلاف حتى القرن التاسع عشر، نوعاً من الضبط الببليوجرافي «الحصري» أو «الموضوعي»، لايقل أهمية وفائدة عن الضبط الاقتنائي داخل كل مكتبة أو مؤسسة استخدامية. بل لقد أصبحت تلك الأعمال بعد اختراع الطباعة وإصدارها مطبوعة بمئات النسخ وآلافها، أوسع فائدة من الفهارس الاقتنائية ذات النسخة الواحدة مخطوطة أو بطاقية داخل المكتبة، حتى إن بعض المكتبات الشهيرة في القرن التاسع عشر وما بعده أصدرت فهارسها مطبوعة، وكأنها لاتريد

لأعمال الضبط غير الاقتنائي أن تستمر وحدها إمكانات الطباعة المتطورة جيلا بعد جيل. ومن النماذج الشهيرة لهذا الاتجاه فهارس: «المكتبة الأهلية» في باريس (١٩٠٠ - ١٩٧٧) وقد بلغ ٢٢٧ مجلداً ولما يكتمل، و«مكتبة المتحف البريطاني» في لندن (١٨٨١ - ١٩٠٥) وقد بلغ ١٠٨ مجلدات للكتب المطبوعة وحدها، و«الأثنيوم Athenaeum » في مدينة بوسطن الأمريكية (١٨٦٩ - ١٨٨٠) و«دار الكتب المصرية (الكتبخانة الخديوية)» في القاهرة (١٨٨٨ - ١٨٩٣) في حوالي عشر مجلدات.

وحقا أيضا أن ظهور أوعية الدوريات في القرن الثاني للطباعة، بما تحويه من «أوعية غير مستقلة» متجددة مع كل عدد يصدر من الدورية، قد خلق تحديا جديداً تماما في مجال الضبط الببليوجرافي لهذه الأوعية التي تتزايد بأرقام فلكية. وقد عرف هذا الضبط الجديد باصطلاحات مختلفة، أشهرها (التكشيف: Indexing) و (الاستخلاص: Abstracting)، وصدرت منذ أواخر القرن الثامن عشر أعمال فردية وشبه فردية تضبط المحتويات في بواكير الدوريات العلمية. وهذه الدوريات كما نعلم صدرت للمرة الأولى في القرن السابع عشر وتوالى صدور المزيد منها في القرن الثامن عشر، ثم ازدادت وتكاثرت في القرن التاسع عشر، وأصبحت كالطوفان في القرن العشرين، وكذلك أصبح الأمر بالنسبة للأدوات الببليوجرافية التي تضبط محتوياتها.

لم يكن الضبط الببليوجرافي (الاقتنائي وغير الاقتنائي) حتى ظهور الطباعة يواجه أية تحديات غير مألوفة، فسار في خط تطوري معتدل خال من القفزات والتصعيدات السريعة. ولكن تكاثر الأوعية بعد اختراع الطباعة ونضجها بعامة، ثم صدور الدوريات وتكاثرها وازديادها بخاصة، وطوفان الأوعية غير المستقلة في تلك الدوريات بصورة أخص، كان سلسلة متصلة من الهزات التي آذنت بمخاض جديد وبولادة أخرى في تخصص المكتبات والمعلومات، ونعني بها ولادة (المؤسسات الميدانية) التي تتفرغ لأعمال الضبط الببليوجرافية بخاصة، ولغيرها من الأعمال المرجعية ذات الأهمية بعامة، دون أن تثقل نفسها بوظائف الاقتناء التي تحرص عليها المؤسسات الميدانية الاستخدامية، وإنما تعمل من خلال التعاون معها أو الاعتماد عليها.

أما بالنسبة لأعمال الضبط الببليوجرافي وهي الأولى بالاهتمام هنا، فمنذ العقود الأولى للقرن التاسع عشر تأكد للرجال العاملين بالميدان، أن الأساليب الفردية السابقة

في أعمال الضبط الببليوجرافي، إذا كانت قد نجحت في تغطية أوعية الذاكرة الخارجية في العصور وفي القرون الماضية، فإن النسب المتزايدة والتراكم المتصاعد لأوعية الكتب وحدها ـ بله الدوريات والطوفان المستمر من الأوعية غير المستقلة التي تشتمل عليها ـ أصبحت تحتم البحث عن نظم وترتيبات جديدة. وكان الارهاص الأول للولادة المنتظرة هو ظهور دوريات فرنسية وألمانية وانجليزية منذ العقد السابع للقرن الثامن عشر، تتولى «الاستخلاص» للبحوث والدراسات في كل التخصصات أو في تخصصات معينة، مثل (Le Journal de Scavans) في باريس ١٦٦٥ ومثل (Pharmaceutische Central - Blatt) في برلين ١٨٣٠.

أما الولادة الفعلية المتمثلة في مؤسسات ميدانية، متفرغة لأعمال الضبط الببليوجرافي بخاصة وباقية كذلك حتى الآن، فقد كانت مرة أخرى من نصيب الولايات المتحدة الامريكية، التي شهدت في أواخر القرن التاسع عشر، ظهور أشهر مؤسستين من هذا النوع باقيتين حتى اليوم، وهما «شركة بوكر» منذ سبعينيات القرن الماضي، وبعدها «شركة ويلسون» منذ تسعينياته. تميزت الدار الأولى بضبط الأوعية المستقلة الموجودة في الأسواق من الكتب والدوريات بجانب الأدلة الخاصة بمهنة المكتبات، تصدرها أسبوعية وسنوية منذ البداية حتى الآن، وعلى أقراص مليزرة تجددها فصليا أو سنويا منذ ١٩٨٧. وتميزت الدار الثانية بضبط مايصدر من أوعية الكتب بالإنجليزية أولا بأول، وبضبط محتويات الدوريات العامة الانجليزية، وبضبط محتويات الدوريات المتخصصة كذلك في بضع قطاعات، منها: الزراعة، والفنون الصناعية، والفن، والتربية، كما أنها الرائدة في أعمالها الببليوجرافية بابتداع نظام (التركيم: Cumulation)، الذي نقله الآخرون عنها في أمريكا وفي الخارج.

دخلت دار «بوكر» المائة الثانية من عمرها منذ خمسة عشر عاماً، وتكمل دار «ويلسون» المائة الأولى من عمرها بعد عقد واحد، وقد ظهر قبلهما في أوروبا وفي أمريكا نفسها مؤسسات أو شبه مؤسسات تعمل في الميدان نفسه، ولكنها اختفت أو لم يكن الضبط الببليوجرافي مرتكزها الأول. ثم ظهر حولهما على امتداد القرن العشرين وفي النصف الثاني منه بخاصة، في كل من أوروبا الغربية وفي أمريكا وفي غيرهما كذلك، عشرات وعشرات من المؤسسات الميدانية المتفرغة لأعمال الضبط الببليوجرافي بخاصة، وكثير منها قد ولد فعلا غداة الاستخدام الناجح لتكنولوجيات التحسيب المغنط

والمليزر في تلك الأعمال. وإذا كانت المؤسسات الرائدة تتولى بنفسها العمليات الفنية للضبط الببليوجرافي، فكثير من المؤسسات الحديثة تعتمد على نقل البيانات الببليوجرافية من مصادرها الأصلية، وتختزنها في مراصدها المحسبة حسب اتفاقات معينة تتم بين المصدر الأصلي والوسيط، ثم يتيحها هذا الأخير بالاتصال (المباشر: On-line)، أو يعيد إصدارها على جزازات فيلمية أو أشرطة أو أقراص ممغنطة أو مليزرة.

وإذا كانت المؤسسات الرائدة مثل دار بوكر ودار ويلسون، تحتفظ باسم المنشىء الأول كتسمية تجارية ناجحة، تزايدت قيمتها في الوقت الحاضر برغم استخدامها لأحدث التكنولوجيات التحسيبية المغنطة والمليزرة، التي لم يحلم بها المؤسسان (ريتشارد روجرز بوكر، ١٨٤٨ - ١٩٣٣؛ هالي ويليام ويلسون، ١٨٦٨ - ١٩٥٤)، فإن المؤسسات الحديثة تتخذ تسميات وظيفية غالبا ما تكون شديدة البريق واللمعان، باعتبار أنها قد ولدت في حجر التكنولوجيات الحديثة الجذابة ذات البريق واللمعان. هناك مثلا (مكايو: OCLC) الذي انشىء عام (١٩٧٠) بتسمية وظيفية عادية (مركز مكتبات الكليات بأوهايو)، ثم غير إلى تسمية أكثر جاذبية (مركز التحسيب المباشر للمكتبات). ثم هناك في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات تسميات مثل (Silver Platter Information Service : خدمة الرقيقة الفضية للمعلومات)، حتى دار بوكر نفسها اختارت لقطاع المحسبات فيها تسمية تجارية جذابة (بوكر للنشر الالكتروني). وسوف نرى في المحور الرابع (التسمية) أن الحرص على هذا البريق واللمعان، هو أخطر الآفات التي أصابت التخصص في مؤسساته الثلاث: الميدانية والمهنية والأكاديمية.

وأما بالنسبة للأوعية المرجعية الأخرى غير أوعية الضبط الببليوجرافي، من دوائر المعارف والمعجمات اللغوية ومؤلفات التراجم وتقاويم البلدان وغيرها، فالتأليف الفردي فيها معروف منذ آماد بعيدة في الثقافة الإسلامية وفيما قبلها وفيما بعدها من ثقافات. والتراث الإنساني الذي بقى لنا من تلك المؤلفات الفردية، منذ أقدم العصور حتى قرنين أو ثلاثة بعد الطباعة، لا يحسب بالعشرات أو المئات وإنما بالآلاف وعشرات الآلاف. ومع أن التأليف والاصدار الفردي لهذه الأوعية المرجعية لا يزال موجودا حتى الآن وخاصة في البلاد النامية، فإن البشائر الأولى لظهور المؤسسات التي تتولى هذا النوع من أوعية «الضبط» بصفة أساسية أو غالبة إعداداً و/ أو إصداراً، يرجع في

أوروبا الغربية إلى القرن السابع عشر بعد قرنين تقريبا من ظهور الطباعة وانتشارها. وقد أصبح منذ القرن التاسع عشر بعامة وفي القرن العشرين بخاصة، هو السمة الغالبة في البلاد المتقدمة، كما أنه الاتجاه الذي تسعى إليه ولكن ببطء بعض البلاد النامية ومنها البلاد العربية.

أنشئت (الأكاديمية الفرنسية: Academic Francaise) عام (١٦٣٥)، وهى التي ظلت تعمل حوالي نصف قرن حتى أعدت وأصدرت الطبعة الأولى من (القاموس الفرنسي: Dictionnaire Francaise) عام (١٦٩٤). وتكون في اسكتلندا جماعة من العلماء والوجهاء عام (١٧٦٨) وهى التي عملت على الاعداد والاصدار للطبعة الاولى من أول دائرة معارف حديثة باقية حتى الآن (دائرة المعارف البريطانية: Encyclopidia Britannica or Dictionary of Arts and Sciences) وذلك خلال الأعوام (١٧٦٨ - ١٧٧٣). وفي الولايات المتحدة أنشئت شركة (مريامز: Merriams) أقدم المؤسسات الأمريكية المتخصصة في إعداد القواميس وإصدارها بخاصة والمؤلفات المرجعية بعامة، وكانت باكورة أعمالها إصدار الطبعة الثالثة عام (١٨٤٨) من قاموس (وبستر: N.Webster)، الذي أصبح فيما بعد الدرة الثمينة في مجموعة الأعمال المرجعية التي تتولاها في الوقت الحاضر.

وفي مصر أواخر القرن التاسع عشر (١٨٩٢) تطلع مجموعة من اللغويين والأدباء، من أشهرهم محمد عبده وحفني ناصف والشنقيطي والسيد توفيق البكري، لإنشاء مجمع للغة العربية يعني بأمور كثيرة في مقدمتها المصطلحات وقوائم المفردات، التي تقابل الألفاظ الأجنبية المستخدمة في أمور العلم والحياة العامة، ومارسوا هذه الوظيفة في اجتماعاتهم وندواتهم الفكرية في بيت «البكري» الذي انتخبوه رئيسا، ومن مفرداتهم الباقية حتى الآن: معطف؛ عم صباحا؛ عم مساء؛ مرحي مرحي؛ مسَرّة... الخ. ثم قدر لهذا التطلع بعد ثلاث محاولات أخرى من غيرهم أوائل القرن العشرين، أن يصبح حقيقة واقعة ومؤسسة رسمية عند إنشاء مجمع فؤاد الأول للغة العربية عام ١٩٣٢ بالقاهرة، الذي يعمل منذ ذلك التاريخ على إعداد واصدار المراجع اللغوية. ويقوم بجانبه للغرض نفسه عدد آخر من المؤسسات اللغوية ظهرت كلها في القرن العشرين ببعض العواصم العربية، في دمشق وبغداد وعمان والرباط.

ومن الجدير بالذكر في ختام هذا البيان الخاص بالمؤسسات الحديثة للضبط غير البيليوجرافي، توضيح أمرين في غاية الأهمية: أولهما أن هذه الأعمال المرجعية أصبحت من الضخامة والحاجة المستمرة للتجديد والاضافة بحيث يصعب بل يستحيل على الأفراد أن يتولوا أمورها كأفراد. وثانيهما إذا كان نصيب تخصص المكتبات والمعلومات من حيث هويته، في أعمال الضبط البيليوجرافي التي تتولاها المؤسسات الحديثة، يشمل كلا من المادة والتنظيم في تلك الأعمال، فإن نصيبه في الأعمال المرجعية غير البيليوجرافية، هو الجانب التنظيمي فقط للمواد الموجودة في تلك الأعمال، سواء بالنسبة للمدخل الأساسي لهذه الأعمال أو المداخل الاضافية من فهارس وكشافات. بل إن هذا هو نصيبه أيضا حتى في المؤلفات الحديثة غير المرجعية، التي أصبحت تزود حديثا بالكشافات والفهارس للمفاهيم وللمفردات على حد سواء. أما المواد ذاتها في غير الأعمال البيليوجرافية، فأمرها موكول لأصحابها من المتخصصين في موضوعات المعرفة بعامة، لغويين، أو كتاب تراجم، أو جغرافيين... الخ.

ثانيا ـ المؤسسات الاستخدامية: ونثنى بالمؤسسات الميدانية الاستخدامية، وقد كانت منذ آلاف السنين نقطة البداية في موضوع التخصص، والأرض التي احتضنت بذوره عبر أجيال طويلة، حتى أذنت تلك البذور بالتحول إلى مؤسسات أكاديمية ومهنية سيأتي ذكرهما في الفرعين التاليين (ثالثا، رابعا). ويهمنا الآن أن نحدد في المؤسسات الميدانية الاستخدامية، بعض المؤشرات ذات الدلالة الهامة في هوية التخصص وذاتيته، التي واكبت طفولته في القرن التاسع عشر، ونموه السريع وبدايات نضجه في القرن العشرين. ولعل أبرز هذه المؤشرات هو الانتشار الواسع لهذه المؤسسات في كل الدول المتقدمة والنامية، بدرجة لم يبلغها من قبل في العصور السابقة. ولسنا هنا في مقام بيان الأسباب لهذا الانتشار، ولا ضرورته وأهميته في مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والثقافية، وإنما بصدد البحث عن أثر ذلك الانتشار وانعكاساته على شخصية التخصص وماهيته.

هناك جدول شامل تم إعداده عام (١٩٨٠) من جانب اليونسكو، للمكتبات القومية التي نختارها نموذجاً واحداً لانتشار المؤسسات الميدانية الاستخدامية، منذ القرن التاسع عشر حتى الآن. يشتمل هذا الجدول (انظر: ALA World Encydopedia of Library and Information Services, p 393 - 402.) على حوالي ١٠٠ مكتبة

قومية منتشرة في جميع أنحاء العالم، مصحوبة كل منها باسمها واسم الدولة الموجودة فيها وتاريخ الإنشاء الرسمي لها، وبضعة بيانات أخرى لا أهمية لها فيما نريده الان. ومع أن كثيرا من الدول تحرص على الرجوع بالتاريخ الرسمي لإنشاء مكتبتها القومية، إلى عهد بعيد لأحد ملوكها أو رجالها المشهورين منذ بضعة قرون، فليس هناك إلا حوالي عشر مكتبات قومية حالية هى التي أنشئت قبل القرن التاسع عشر. ويعني ذلك إحصائيا أن المكتبات القومية التي ظهرت مصاحبة لولادة التخصص أو بعدها، تبلغ في الوقت الحاضر تسعة أضعاف تلك التي سبقت هذه الولادة.

وليس من الضروري لتأكيد الدلالة الكمية السابقة، لنمو المؤسسات الميدانية الاستخدمية منذ القرن التاسع عشر، مقاربة أو مصاحبة أو تالية لولادة التخصص ونشأته وتطوره، أن نرصد هنا مرة ثانية أرقاماً إحصائية أخرى لما كان موجوداً منها جميعا قبل ذلك التاريخ ولما هو موجود الآن، وإنما يكفي أن نعرف أن زيادة الأعداد في هذه المؤسسات الميدانية الاستخدامية أصبحت منذ القرن التاسع عشر حتى أوائل القرن العشرين أضعافاً مضاعفة، وأصبح من الضروري تبعاً لذلك أن توضع في فئات متجانسة، من حيث نوعية المستفيدين في كل فئة والمواد وأوعية المعلومات والخدمات التي تقدم لهم. ومن ثمّ ظهر في كتابات التخصص للمرة الأولى منذ تلك الزيادات الكبيرة مصطلحات لم تعرف من قبل، مثل: المكتبات العامة، والمكتبات المدرسية، والمكتبات الجامعية، والمكتبات القومية، والمكتبات المتخصصة بفئاتها وأنواعها المتزايدة. بل إن الكتابات في التخصص أخذت تراجع ماكان موجوداً من المؤسسات الميدانية الاستخدامية منذ نشأتها في الماضي البعيد، فتضعها تسهيلا للحديث عنها في أنواع وفئات مختلفة، مثل مكتبات الأديرة والمكتبات الملكية ومكتبات الوجهاء والأغنياء... الخ.

وليس في التنبه لوجود تلك الفئات والأنواع، ولا في وضع المصطلحات والتسميات المميزة لكل نوع وفئة، شيء غير مألوف في نمو التخصصات وتميز القضايا والمسائل التي تتناولها، فهذه ظاهرة صحية تؤكد حيوية التخصص وتدل على بشائر نضجه. ولكن الأمر في أحيان غير قليلة، قد وصل في التعلق بإبراز الشخصية المتميزة لكل فئة، إلى درجة غالباً ماينسى معها بعض المهتمين بواحدة أو بأخرى من تلك الفئات، أن وحدة النسيج الأساسي فيها جميعاً أقوى وجوداً وأبعد تأثيراً، من تلك الأعراض التي تعطى

فئة لوناً خاصاً يميزها. ومع أن المكتبات المدرسية مثلا قد يظهر فيها هذا الاتجاه الزائد عما ينبغي، عندما نقرأ مثلا مصطلح (المكتبيات المدرسية : School Librarian ship)، أو حتى عندما نجد أن بعض المؤسسات الاستخدامية من هذه الفئة تسقط كلمة (مكتبة) من أسمائها، وتستبدل بها مثلا اسم (مركز الأوعية : Media Center)، بسبب إضافة المواد غير التقليدية إلى مقتنياتها، إلا أن فئة (المكتبات المتخصصة) كانت هى الأسبق والأحرص على هذا الاتجاه، الذي يمكن أن ننظر إليه باعتباره سلاحا ذا حدين.

فمن الطبيعي لكل تخصص بعد ولادته وتطوره، أن تتسع آفاقه، وأن تتنوع مؤسساته الميدانية بما يتلاءم مع هذه الآفاق، وأن يكتسب بذلك الاتساع وهذا التنوع قيمته في الحياة الانسانية، ويأخذ موقفه البارز المتميز في الخريطة الأكاديمية للتخصصات، وهذا هو الذي حدث بالنسبة لتخصص المكتبات والمعلومات بدرجة ما، منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى أواخر القرن العشرين. أما إذا تجاوز الاتساع هذا الحد الطيب، وأصبح التنوع الفئوي في المؤسسات الاستخدامية، وسيلة لاستعلاء بالباطل من جانب هذه الفئة أو تلك على غيرها من الفئات، أو تنكراً بغير دليل لوحدة التخصص وتكامله، فذلك هو الحد الخبيث الذي يمكن أن يذهب بأصحاب تلك الفئة دون غيرهم. وهذا هو الذي كاد أو يكاد يحدث في تخصص المكتبات والمعلومات، في العقود الحالية وفيما سبقها من عقود القرن العشرين، حينما توهمت خطأ بعض المؤسسات الاستخدامية، أن التخلص أو التنكر لشعار عريق مثل كلمة (مكتبة)، فتسقطه لتضع بدلا منه كلمات حديثة براقة، أخرى، مثل «مركز» أو «بنك» أو «قاعدة» مصحوبة بكلمات براقة أخرى، مثل «توثيق» أو «معلومات» أو «تحليل المعلومات» توهمت أن ذلك هو الذي يضمن لها التميز والاستعلاء الفئوي، أو يضعها وحدها على عرش تخصص لا وجود له في الحقيقة والواقع.

ومع علو النبرة التي يطلقها هذا التيار غير السوى ويملأ بها بعض الصفحات والتجمعات، فما أصدق مثلين عربيين تعليقا على حقيقة هذا التيار وعلى مصيره، أولهما يقول (أسمع جعجعة ولا أرى طحنا) والثاني يقول (لايصح إلا الصحيح).. ! فهناك مايؤكد أن هذا التيار غير المقبول ليس أكثر من زبد يذهب جفاء، وأن أسلحته من المفردات اللغوية البراقة لا تلبث أن تنضم إلى ماينفع الناس! نحن نجد اليوم في أواخر

القرن العشرين بعد أن مضت عقود على هذه الاتجاهات وعلى طنطناتها، عدداً غير قليل من المؤسسات الميدانية الاستخدامية العريقة، التي يحسب العاملون فيها بالآلاف وتحسب مقتنياتها بعشرات الملايين، كمكتبة الكونجرس والمكتبة البريطانية ومكتبة لنينجراد، تشتمل على وحدات وأقسام وإدارات تحمل في تسمياتها هذه الكلمات نفسها بطريقة وظيفية طبيعية، فتمثل بالحق مرحلة جديدة في تطور التخصص ونضجه، دون أن تخل بأى شيء من وحدته وتكامله ومكانته.

بل إن حقيقة الأمر في هذا التيار أنه قد لايكون أكثر من مغالطات إدارية، هى التي جعلتهم يقعون في أوهامهم ويوقعون غيرهم معهم فيها، فإننا نجد في كثير من الأحيان أن مايطلق عليه «مركز معلومات» أو «مركز تحليل المعلومات» أو «بنك معلومات». . . الخ، هو في الحقيقة مجرد خدمة معينة، منتزعة من إحدى المكتبات أو موضوعة فوق رأسها، بسبب ظروف غير طبيعية في التنظيم الاداري للمؤسسة الأم، التي يتبعها كل من «المكتبة» المظلومة و«المركز» المدلل. . !

ثالثا ـ المؤسسات الأكاديمية : إذا أسقطنا من حسابنا في هذا الفرع من المؤسسات المرتبطة بالتخصصات، العصر القديم كله وأكثر العصور الوسطى، فسنجد مع هذا الإسقاط أن هناك تخصصات عريقة كالفلسفة والطب والقانون، قد نشأت لها المؤسسات الأكاديمية منذ البذور الأولى لإنشاء الجامعات الحديثة في الحضارة الغربية خلال القرون الأولى للألف الثاني الميلادي. ولكننا نجد أيضا أن عدداً قليلا نسبيا من التخصصات هو الذي يستطيع أن يرجع بمؤسساته الأكاديمية، إلى ماقبل عصر النهضة أو حتى القرون الأولى لها، بينما نجد أن العدد الأكبر منها لم يصبح له وجود أكاديمي في الجامعات الحديثة، إلا في أوائل القرن التاسع عشر وأواخره أو حتى في القرن العشرين، ليس في جامعات الدول النامية وحدها وإنما في الجامعات بالدول المتقدمة أيضا. ذلك أن هذه التخصصات التي تأخرت ولادتها الأكاديمية، كانت إما مستكنة في أحضان تخصص أم عريق كعلم النفس مع الفلسفة، وإما أن الموضوعات نفسها وهى المحور الأول لوجود أى تخصص قد تأخر ظهورها فتأخرت تخصصاتها حتى القرن التاسع عشر أو القرن العشرين.

أما بالنسبة لتخصص المكتبات والمعلومات فلم يكن أى من السببين السابقين هو

الـذي وضعـه في المجمـوعـة ذات الـوجـود الأكاديمي الأحدث، فظهرت مؤسسته الأكاديمية لأول مرة عام ١٨٨٧، وتأخرت في منطقتنا حوالي سبعين عاماً أخرى بعد ذلـك. فمـوضوعه كما عرفنا قديم يرجع إلى ماض قد يبلغ عدة آلاف من السنين، ويصعب أن نتصـوره مستكنـا في بطن أحد التخصصات الأخرى، كحال كثير من التخصصـات الحـديثة مع الفلسفة، فالعلماء في كل التخصصات العريقة وليس في تخصص واحد بعينه، كانوا يتحدثون بصورة عامة عن الكتب والمكتبات التي عرفوها أو عملوا بها.

بل لقد كان من المحتمل جداً أن يتأخر تخصص المكتبات والمعلومات بضعة عقود أخرى وربما أكثر، عن ذلك التاريخ (١٨٨٧) الذي أنشئت فيه أول مدرسة للمكتبات في «جامعة كولومبيا» بمدينة نيويورك، لولا تلك المبادرة الجريئة التي قام بها «ديوي» في تلك الجامعة التي كان يعمل بها، فشخصية هذا الرجل ومبادراته للتخصص كله في جانب، والطبيعة العامة للبيئة الأمريكية التي لاتأسرها التقاليد الموروثة في جانب آخر، هما معاً اللذان يفسران تلك المفارقة الصارخة، بالنسبة للتاريخ الأكاديمي لتخصص المكتبات والمعلومات في كل من بريطانيا والولايات المتحدة، وهما في جوانب أخرى كثيرة للتخصص التوأم أو الثنائي المترابط.

ظهـرت المؤسستـان المهنيتـان (LA,ALA) على شاطئي الاطلنـطي في تاريخـين متقـاربـين (أمـريكا عام ١٨٧٦ وبريطانيا عام ١٨٧٧)، ولكن الرسالة الأولى مثلا للحصول على درجة الدكتوراه في تخصص المكتبات والمعلومات بالجامعات البريطانية كانت عام (١٩٧٢)، وقد سبقتها الجامعات الأمريكية في ذلك بعشرات السنين ومئات الرسائل. بل إن جامعة القاهرة وهى في واحدة من البلاد النامية قد سبقت الجامعات البريطانية في ذلك أيضا باثنتى عشرة سنة كاملة. . . !

ذلك أن «جمعية المكتبات» في بريطانيا منذ إنشائها كانت هى المسئولة، عن إعطاء الشهادات التي تؤهل للعمل في المكتبات هناك بحكم القانون. وقد وضعت للحصول على تلك الشهادات برامج معينة وامتحانات كانت تعقدها هى حتى وقت قريب، وعـلى الـراغبـين في العمل الالتزام بتلك البرامج واجتياز هذه الامتحانات. وعقب الحرب العالمية الأولى (١٩١٩) أى بعد أمريكا بأكثر من ثلاثين عاماً، أقدمت جامعة

لندن على إنشاء مدرسة تمنح دبلوماً لايصل إلى درجة الماجستير في تخصص المكتبات والأرشيف، طبقـا لبرنـامج دراسي يستمر عامين. وبقى التخصص في بريطانيا على هذين الحالين (في جمعية المكتبات وفي جامعة لندن) حتى ستينيات القرن العشرين، حينـما اقتحمتهـما رياح التغيير وتغـير الأمـر في الجامعات هناك، فأصبح لتخصص المكتبات والمعلومات وجوده الأكاديمي في بضع جامعات بريطانية، وتمنح فيه درجات الليسانس والبكالوريوس والدبلوم والماجستير والدكتوراه.

وإذا كنت قد بادرت بهذه التبصرة التاريخية، وهى مؤشر له أهميته ودلالته في الأوضاع الحالية للتخصص بالنسبة لمؤسساته الأكاديمية، فلست أريد على الإطلاق التأريخ لهذه المؤسسات الأكاديمية جميعا ولا لأى منها حتى في البلاد العربية، لأن أى شيء من ذلك يخرج بالـدراسة الحالية عن إطارها المرسوم في الكم والنوع، لكنها أردتها منذ البداية إرهـاصـاً للمفـارقات، التي قد نفاجأ بها في تناولنا التحليلي لهذا المحور في تخصص المكتبـات والمعلومـات. أما الجوانب الجديرة بالذكر في هذا التناول التحليلي فيمكن إيجازها فيما يلي:

(أ) هنـاك تفـاوت كبـير في «الصيغـة» بالنسبـة للكيان الأكاديمي، الذي يعد الأجيال الجديدة للعمل في المؤسسات الميدانية لتخصص المكتبات والمعلومات، إلى جانب البحث الـذي غالبـاً مايرتبط بهذه الـوظيفـة. وتتفـاوت هذه «الصيغـة» من «البرنامج» الثابت أو المؤقت داخل إحدى الجامعات أو خارجها، لأسابيع أو لشهور أو حتى لعام كامل، إلى «القسم» بإحدى المدارس المتوسطة أو العالية أو الكلية الجامعية، أو حتى «الكلية» أو المدرسة العالية كاملة كلها للتخصص، التي يمنح كل منها حسب نظامـه الخـاص شهـادة حضـور أو درجة الدبلوم المتوسط أو العالي أو الليسانس أو البكالوريوس أو الماجستير ثم الدكتوراه. ومن الجدير بالذكر أن هذا التفاوت الواسع ليس بين الدول النامية في جانب والدول المتقدمة في جانب آخر، ولكنه موجود في كل من الجانبين بكل مافي هذه التشكيلة من المفارقات الواضحة. ولكننا نستطيع أن نؤكد مع كل هذا التفاوت الملحوظ في الوضع الأكاديمي حاليا، أن مؤشرات الاتجاه الثابت نحو المستقبل، هو أن تكون المؤسسة الأكاديمية لتخصص المكتبات والمعلومات داخل إحدى الجامعات، وأن تمنح شهادة ثابتة مساوية للشهادات التي تنالها التخصصات الأخـرى المستقـرة داخـل الجامعة نفسها، من حيث المدة المطلوبة للحصول عليها واسمها وبقية الاجراءات والمتطلبات الادارية والاكاديمية بصفة عامة.

(ب) هنـاك علاقـة حميمـة عنـد نشـأة الكيان الأكـاديمي لتخصص المكتبـات والمعلومات، بينه وبين التخصصات الإنسانية والاجتماعية بعامة، فغالبا مايتولى العمل في المؤسسات الأكاديمية الناشئة للتخصص رجال كانوا من قبل في واحد أو آخر من تلك التخصصـات ولا سيما اللغوية والأدبية. ولكن عاجلا أو آجلا لايبقى الوضع كذلك، فيدخل إلى المؤسسة الاكاديمية للتخصص رجال ينتمون في خلفياتهم الأولى إلى العلوم البحت والعلوم التـطبيقية. وهذا هو الذي حدث فعلا في كل من البلاد المتقدمة والبلاد النامية، برغم ماقد يكون هناك من تفاوت بينهما في نسبة الأعداد والفترة الـلازمة لبلوغ ذلك. وبرغم السمات المشتركة في أفراد المجموعة السابقة والمجموعة اللاحقة، التي تطبعهم بها هوية التخصص وذاتيته ومتطلباته الجوهرية، فالغالب أن يبقى عند كل منهما هامش صغير أو كبير من خلفياتهم الأولى، يطبعون هم به قضايا التخصص ومسـائله حينـما يتحدثون عنها أو يبحثونها أو يصدرون مؤلفاتهم بشأنها. ويختلف أثر هذا الهامش الخلفي والتفاوت الذي يثمره في أعمالهم وكتاباتهم عن ذلك التفاوت الطبيعي الذي تثمره وجهات النظر البيضاء. فهذه الأخيرة ظاهرة صحية تنمو بها التخصصات وتزدهر، دون ذلك الأول الذي قد يؤدي إلى تمزق التخصص وزلزلة أركانه، إذا تزايدت درجاته وبالغ فيه أصحابه.

(جـ) قد لايكون هناك تخصص واحد تستطيع مؤسسته الأكاديمية أن تعزل نفسها عن جميع التخصصات الأخرى، فمن الضروري أن تستضيف قليلا أو كثيراً من بعض تلك التخصصـات، تعتمـد عليه أو تسند به محتوياتها الذاتية نفسها. وتتوقف هذه الاستضافات في النوع والكم على درجة القرابة وطبيعة الصلة بين التخصصين المضيف والضيف، كما يبقى لكل منهما دوره الصحيح داخل المؤسسة الأكاديمية لأى تخصص، فمـرتكـز الهـوية الـذاتية للتخصص المضيف هو المنطلق وهو الهدف، بالنسبة لكل المحتويات في مؤسسته الأكاديمية. ومع أن تخصص المكتبات والمعلومات لا يختلف في هذه الناحية (الأولى) عن غيره من التخصصات، فإن الطبيعة الخاصة لموضوعه ومرتكزه وهـو « أوعية المعلومـات من حيث الضبط والاستخدام»، تجعل له اتصالا مباشراً بجميع التخصصات، باعتبار أن لكل منها أوعية المعلومات الخاصة به التي يتولاها تخصصنـا بالضبط والاستخـدام. وليس معنى ذلـك على الإطـلاق، أن المؤسسـة الأكـاديمية لتخصص المكتبـات والمعلومـات ينبغي أن تستضيف كل التخصصـات الأكـاديمية، فذلـك إن لم يكن مستحيلا فهـو من أشق الأمور وأبعدها عن المنطق التربوي السليم. ولكنه يعني في هذه الناحية (الثانية) أن يكون هناك توازن دقيق،

غالبا من خلال مقرر وربما عدة مقررات، تتناول العائلات والأسر الأساسية والنوعية للتخصصات الأكاديمية، في نظرة إطارية متكاملة تحدد العلاقات العامة بينها، وتبين أهم العلاقات الداخلية الخاصة بكل عائلة أو أسرة. أما الناحية (الأولى) لعلاقة تخصص المكتبات والمعلومات في مؤسسته الأكاديمية بالتخصصات الأخرى، فإنها تتطلب استضافات من تخصصات معينة، إما لأنها أساسية عامة وإما لأنها متطلبة لمساندة بعض المقررات الذاتية للتخصص، وذلك هو الوضع الصحيح بالنسبة لكل التخصصات في مؤسساتها الأكاديمية.

(د) هناك متغيرات معينة في الحياة الأكاديمية قد تسمح أو لا تسمح لأحد التخصصات، أن يحتل وحده مؤسسته الأكاديمية، بمقرراته الذاتية، وبما يستضيفه من المقررات الأساسية العامة والمقررات المساندة المنتمية إلى تخصصات أخرى. وقد قدر لتخصص المكتبات والمعلومات أن يأخذ هذا النمط الاستقلالي في مؤسسته الأكاديمية، سواء كانت برنامجاً أو قسما أو معهداً أو مدرسة أو كلية، ليس في مناطق ولادته المبكرة بأمريكا وأوروبا الغربية وحدهما، وإنما في غيرهما من المناطق المتقدمة والنامية على حد سواء كذلك. كما قدر له أيضا أن يأخذ النمط الآخر توأما أو شريكا مساويا أو تابعاً أو متبوعاً لبعض التخصصات الأخرى، التي توازيه أو تقاربه في محور «الموضوع» وهو أوعية المعلومات. في «مدرسة جامعة لندن» التي أنشئت عام ١٩١٩ وفي «القسم» بجامعة القاهرة الذي أنشيء عام ١٩٥٠، رأى المؤسسون منذ البداية أن يرعى كل منهما التخصصين التوأم، اللذين نعرف اليوم أحدهما باسم «المكتبات والمعلومات» ونعرف الآخر باسم «الوثائق» أو «الأرشيفات». فالموضوع في كل منهما هو أوعية المعلومات ضبطا واستخداما، بيد أنها في الأول أوعية «القراءات والبحوث» وفي الثاني أوعية «المكاتبات والالتزامات». وفي العقود الأخيرة نجد نماذج جديدة يتعايش فيها تخصص المكتبات والمعلومات مع تخصصات أخرى، مثل (الاتصالات: Com-munications) في مدرسة «رتجرز» بأمريكا، ومثل الوسائل السمعية والبصرية في كلية التربية بجامعة «حلوان» المصرية، ومثل الصحافة وعلوم الأخبار في معهد بالجامعة التونسية وفي الجامعة اللبنانية. ومن المؤسف حقا مايقع في الوهم أحيانا قليلة، أن «المكتبات» تخصص وأن «المعلومات» تخصص آخر يتشاركان أو حتى يتواءمان في المؤسسة الأكاديمة الواحدة، فتسمية «المكتبات والمعلومات» تقع على تخصص واحد.

(هـ) هناك قدر قليل أو كبير من التفاوت في المؤسسات الأكاديمية لأى تخصص،

مهما تكن درجة العراقة في هذا التخصص والاستقرار والوصول إلى مايشبه الاجماع بين أصحابه، على المحتويات الأساسية والفرعية له. فكليات الطب ومدارسه مثلا لا تتفاوت محتوياتها بين البلاد النامية والمتقدمة فقط، ولكنها تتفاوت كذلك داخل البلد الواحد، مع التسليم بأن هناك غالباً حدا أدنى ينبغي أن تحققه كل واحدة منها في بلدها على الأقل. وإذا كان الأمر لم يصل بعد إلى هذا المستوى من المعيارية في المؤسسات الأكاديمية لتخصص المكتبات والمعلومات بعامة، فليس ذلك فقط بسبب الفرق الكبير بين تخصصين يحسب عمر أحدهما بمئات السنين ويحسب عمر الثاني بالعشرات، وإنما أهم من ذلك بسبب أن المتغيرات الثقافية والاجتماعية والتاريخية، حول أى مؤسسة أكاديمية لتخصص المكتبات والمعلومات، تحتم وجود قدر من التفاوت قد لا يوجد مايوازيه بالنسبة للمؤسسات الأكاديمية في تخصص الطب. بل إن تلك المتغيرات حينما تؤخذ في الاعتبار بدقة كاملة، ويضاف إليها التفاوت الكبير السابق (رقم« أ » أعلاه) في «الصيغة» الأكاديمية من «البرنامج» إلى «القسم» إلى «الكلية»، وفي الشهادة من «الدبلوم» المتوسط والعالي إلى «الليسانس» أو «البكالوريوس» أو «الماجستير»، فقد يكون من المستحيل في الوقت الحالي على الأقل الخروج بمؤشر واضح، يمكن التنبؤ من خلاله بمستقبل المؤسسات الأكاديمية للتخصص كله، سواء في محتويات هذه المؤسسات من المواد الذاتية والمواد المساندة لها والمواد الأساسية العامة، أو في المتطلبات الأكاديمية المعيارية الأخرى المرتبطة بها، كأعضاء هيئة التدريس، وأدوات البحث. . . الخ. وإذا كان التنبؤ العام بذلك مستحيلا، فهناك في بعض البلاد المتقدمة على الأقل ضوابط ومعايير للمؤسسات الأكاديمية لتخصص المكتبات والمعلومات، وهى التي تتولاها منذ بضعة عقود مضت المؤسسات المهنية هناك، وستأتي الإشارة إلى ذلك في حديثنا عن «المؤسسات المهنية» فيما يلي. فتلك الضوابط وهذه المعايير بذاتها مؤشر له أهميته فضلا عن أنها تنمو وتتطور، فتعطي لأبناء التخصص والمتطلعين إليه قدراً كبيراً من الثقة في مستقبل التخصص ومستقبلهم معه.

رابعا ـ المؤسسات المهنية : بدأ القرن العشرون ولم يكن تخصص المكتبات والمعلومات قد حظى في القرن التاسع عشر إلا بسبع مؤسسات مهنية فقط، اهتمامها الأساسي هو موضوع التخصص بما يمثله من الضبط والاستخدام لأوعية المعلومات، دون أن يكون هذا الاهتمام لغاية الربح أو بدافع الكسب، بل الحقيقة الدقيقة هى أنها جميعا ظهرت في الربع الأخير فقط من القرن التاسع عشر. وقد أنشئت كل واحدة منها حسب القانون

المعمـول به في الـدولة التي ظهرت فيها، منها اثنتان في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها، إحداهما تهتم بكل المؤسسات الميدانية للتخصص والأخرى تهتم بفئة معينة هى المكتبـات الـطبية وحـدهـا، وهمـا الأقدم والأحدث (١٨٧٦، ١٨٩٨) في هذه المجمـوعـة المبكـرة من المؤسسـات المهنية للتخصص. وبـين هذين التـاريخين أربع مؤسسـات أخرى ظهرت كلها في أوروبا الغربية وحدها (انجلترا ١٨٧٧، سويسرا ١٨٩٤، النمسا ١٨٩٦) وهذه المؤسسات الثلاث مهنية وطنية، والرابعة مؤسسة دولية أنشئت في بلجيكا عام ١٨٩٥، وهى صاحبة قصة طويلة ستأتي الإشارة إليها فيما بعد، وقد غيرت اسمها خلال تلك القصة ثلاث مرات حتى الآن، فأصبح منذ سبتمبر ١٩٨٦ (اتحاد المعلومات والتوثيق: امت «FID»). أما المؤسسة المهنية الباقية من تلك المجموعة المبكرة فهى الوحيدة التي ظهرت خارج أوروبا الغربية وأمريكا، حيث أنشئت في اليابان عام ١٨٩٢.

وبـرغم أن تلك المؤسسات السبع عدد قليل جدا إذ قارناه بالعدد (٥٠٩)، وهو ماسجلتـه «شـركـة بوكـر» في الـطبعـة الثانية من دليلها الصـادر عام ١٩٨٠، بعنوان: (International Guide to Library, Archival and Information Science Assocations الدليل الدولي لجمعيات المكتبات والأرشيف والمعلومات)، منها (٤٠٥) مؤسسة مهنية وطنية و(٥٩) مؤسسة مهنية دولية،فنحن نستـطيع أن نجد في ثنايا تلك المجموعة المبكرة من المؤسسات المهنية، أهم المؤشرات التي تعنينا بالنسبة لهذا الفرع من المؤسسات في تخصص المكتبات والمعلومات:

(أ) إذا كان العقدان الأولان وهما السبعينيات والثمانينيات من القرن التاسع عشر لم يشهـدا معـاً إلا مؤسستـين اثنتـين فقط على جانبى الأطلنـطي وحـده، فإن عقد التسعينيات بعـدهمـا من القرن نفسه قد شهد زيادة في عدد المؤسسات المهنية تبلغ ٢٥٠٪، موزعة من أقصى الشرق في اليابان إلى أقصى الغرب في أمريكا مروراً بوسط أوروبا وشماليها وحدهما. ومع مرور حوالي مائة عام على هذا النمو النسبي المستمر، بحيث نتوقع الوصول إلى درجة التشبع والتوقف التام للنمو العددي، فإن هذه الظاهرة بعـامـة لا تزال موجـودة حتى الآن. ويكفي للتأكد من ذلك أن نستقرىء البيانات الإحصائية في «جدول ٢ ـ المؤسسات المهنية لتخصص المكتبات والمعلومات»، التي قدمتها «شركة بوكر» للمقارنة بين الطبعة الأولى (١٩٧٦) والطبعة الثانية (١٩٨٠) لدليلها السابق.

	الوطنية	الدولية	المجموع	أعضاء في ادجم	مجموع العضويات في المؤسسات	دوريات لسان الحال الرسمية
ط ١٩٧٦	٣١٧	٤٤	٣٦١	١٣٢	أكثر من ٣١٠,٠٠٠	٢٥٦
ط ١٩٨٠	٤٥٠	٥٩	٥٠٩	١٧٢	أكثر من ٣٧٥,٤٨٠	٣٠١

(جدول ٢ ـ المؤسسات المهنية لتخصص المكتبات والمعلومات)

ومع أن جزءاً غير قليل من الزيادة في هذا الجدول بين التاريخين (١٩٧٦ ، ١٩٨٠) يرجع إلى الاستدراكات التي لم يتمكنوا من رصدها في الطبعة الأولى فإن الجزء القليل الباقي من الزيادة خلال أربع سنوات فقط مؤشر كبير على أن النمو لايزال قائماً. ولست أعنى أن هذا النمو يمثل ظاهرة صحية خالصة دون تحفظ، بل إنه في الوقت نفسه قد يكون مؤشراً غير مباشر على مايمر به التخصص في هذه السنوات، من التساؤلات أو الخلخلات التي تعبر عن نفسها أحيانا كثيرة بإنشاء مزيد من المؤسسات المهنية، كما هو الشأن حين نجد عدداً كبيراً من الأحزاب السياسية في إحدى الدول. . . !

(ب) إذا كانت الولايات المتحدة قد حظيت بمؤسستين مهنيتين في القرن التاسع عشر وحده، فقد كان ذلك إيذانا مبكراً لما سيحدث بعد ذلك في القرن العشرين، ليس في الولايات المتحدة وحدها التي يوجد فيها الآن أكثر من عشر مؤسسات مهنية وطنية مستقلة لتخصص المكتبات والمعلومات، بل في كثير من بلدان العالم الأخرى، المتقدمة والنامية منها على حد سواء، تكون إحداها عامة والباقيات نوعيات على أسس مختلفة من التنوع، حسب المؤسسات الميدانية الاستخدامية في أكثر الأحيان، أو على أسس إقليمية في الدول المترامية الأطراف كما هو الحال في كندا.. ومع أن بعض الدول لاتزال دون أى مؤسسة مهنية للتخصص، فإن المتوسط الحالي لما تحظى به كل دولة من هذه المؤسسات يبلغ حوالي ثلاث مؤسسات، حينما نوزع عددها الكلي (٤٥٠) في «الجدول ٢» السابق على عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وليس معنى ذلك أن هذه المؤسسات على درجة واحدة من القوة والحيوية والاثمار، بل إن التفاوت بين العامل منها والخامل قد يصل في درجته إلى الفرق بين الصفر والمائة.

فإذا كانت بيانات «الدليل السنوي ١٩٨٤» للجمعية الأمريكية للمكتبات مثلا، تسجل لعضويتها (٣٩,٤٧٧ عضواً) ولحضور مؤتمرها السنوي في ذلك العام (١١,٠٠٠ مشترك) ولعدد اللقاءات في ذلك المؤتمر (أكثر من ٢,٢٠٠ ندوة) ولعدد الشركات المنتجة لمتطلبات المكتبات والمعلومات في معارض المؤتمر (أكثر من ٧٠٠ شركة) ولعدد مدارس المكتبات والمعلومات بمستوى الماجستير التي اعتمدتها الجمعية (٦٣ مدرسة) - إذا كان ذلك كذلك فهناك بعض الجمعيات في البلاد النامية ومنها الأوطان العربية، قد تكون مجرد أسماء مسجلة في بعض الأوراق الرسمية أو شبه الرسمية دون أى نشاط على الاطلاق. ومع أن وجود (٣٠١) دورية لسان حال رسمية مسجلة في «الجدول ٢» السابق، يدل على أن هناك حوالي ٦٠٪ من هذه المؤسسات المهنية تتمتع بقدر واضح متجدد من الحياة والعمل، فإن نسبة غير قليلة من هذه الدوريات نفسها قد تكون مرة أخرى من مؤشرات التساؤل والخلخلة الجارية حاليا في التخصص.

(جـ) حتى بداية القرن العشرين كانت أوروبا وأمريكا الشمالية وحدهما بين قارات المعمورة الخمس تظفران وحدهما بنسبة (٦ : ١) من تلك المؤسسات المهنية المبكرة في تخصص المكتبات والمعلومات، ومن المعروف أنهما في مقدمة البلاد المتقدمة، وهذا هو التفسير الأصدق لتلك النسبة ذات الميل الشديد. بل إننا لو أخذنا في الاعتبار أن اليابان قد بدأت نهضتها الحديثة خلال القرن التاسع عشر، وأصبحت الآن في مقدمة الدول المتقدمة أيضاً، حيث تنافس وتسبق أحيانا كلا من الولايات المتحدة وألمانيا الغربية، فمعنى ذلك أن هناك علاقة ثابتة بين درجة التقدم في الدول وبين العدد والتواريخ المرتبطة بإنشاء المؤسسات المهنية لتخصص المكتبات والمعلومات. ومن نتائج تلك العلاقة الثابتة والارتباط الشديد بينهما، نجد أن بضعة عقود متوالية من العمر الرسمي لهذا التخصص حتى الحرب العالمية الثانية، قد مرت كلها قبل أن تظهر المؤسسات المهنية للتخصص في أى من البلاد النامية الحالية، مع استثناءات لا أهمية لها بالنسبة لهذه الظاهرة المنطقية.

بل إننا اليوم ونحن في أواخر الثمانينيات وليس الثلاثينيات من القرن العشرين، لا نجد فقط أن المؤسسات المهنية لتخصص المكتبات والمعلومات في البلاد النامية تكاد تكون خاملة تماما في حياتها وفي تأثيرها، بل إن نسبتها العددية أقل كثيراً من تلك النسبة التي تحظى بها البلاد المتقدمة. ولنأخذ كمؤشر إحصائي لتلك الحقيقة البيانات الواردة في دليل (ادجم : IFLA) لعام ١٩٨٦/١٩٨٧، بالنسبة للجمعيات الأعضاء بالاتحاد

في أروبا وأمريكا الشمالية وحدهما (٧٥ جمعية) ، وهو أكثر من نصف مجموع الأعضاء من جميع أنحاء العالم (١٤٧ جمعية) بالاتحاد . وكذلك نجد أننا ونحن نستقرىء البيانات الخاصة بآسيا وأستراليا وقد مثلتا في «الاتحاد» بعشرين دولة في كل منها جمعية أو أكثر ـ نجد أن اليابان وحدها فيها (٧ جمعيات) والدول التسع عشرة الأخرى جميعا فيها معاً (٢٢ جمعية) فقط .

هذا، ومع أن كثرة الجمعيات في البلد الواحد قد تكون من أحد الوجوه مؤشراً للتساؤلات والخلخلات وعدم الاستقرار الذي يعانيه التخصص، ولكنها بكل تأكيد دليل على قدر كبير من الاهتمام والحيوية، عكس مايمكن أن يمثله الاحتمال الآخر من عدم الاكتراث أو الموات .

(د) إذا كانت نسبة المؤسسات المهنية الوطنية لتخصص المكتبات والمعلومات إلى المؤسسات الدولية له في نهاية القرن التاسع عشر هى (٦ : ١)، فإن نسبة (٣١٧ : ٤٤) في عام ١٩٧٦ أو حتى نسبة (٤٥٠ : ٥٩) في عام ١٩٨٠، كما يمثلها «الجدول ٢» سابقا لايختلفان كثيراً عن تلك النسبة الأولى. ومن الجدير بالذكر أن تلك المؤسسة الدولية المبكرة، في نشأتها وفي تطورها عبر حوالي تسعين عاماً حتى الآن، تمثل واحدة من أهم الظواهر التي صاحبت التخصص طوال تلك الفترة، بصرف النظر عن كونها تقع في داخله أو تعيش على هوامشه، ولا تزال قصتها حتى الوقت الحاضر قضية تستحق البحث وإعادة النظر!

ففي عام ١٨٩٥ تزعم محامٍ شاب (أوتليه) ومعه سياسي متمرس (لافونتين) من بلجيكا، حركة أنشأت لنفسها في «بروكسل» ماسمى (المعهد الدولي للببليوجرافيا: IIB)، والببليوجرافيا كما نعلم هى إحدى الزاويتين الأساسيتين (الضبط والاستخدام) في موضوع تخصصنا. وقد انهمك أصحاب هذه الحركة وأكثرهم من العلماء والهواة المتطوعين، في مشروع طموح هو (الموسوعة الببليوجرافية العالمية: UBR). ولم يكن هذا المشروع في حقيقته قائما على الأسس الفنية السليمة المعروفة للمتخصصين، ولكنه كان أمنية طموحاً تطلعت إليها نفوس هؤلاء الرجال، ومنهم المحامي الشاب والسياسي المتمرس نفسه، الذي وصفه (ألن كنت) وهو من أتباع هذه الحركة في الوقت الحاضر، بأنه كان «رجلا يصلح لأى عمل في الحياة إلا الببليوجرافيا والتصنيف» . . . !

وبعد فشل هذا المشروع قبيل الحرب العالمية الأولى أغلق معهدهم لأكثر من عشر سنوات (١٩١٤ - ١٩٢٥)، ثم رأى أصحاب هذه الحركة الدولية تغطية لفشلهم السابق، أن يرفعوا شعاراً آخر غير «الببليوجرافيا» . . . ! ومع أن الشعار الجديد الذي اختاروه (Documentation) لم يخرج عن الزاويتين الأساسيتين للتخصص (الضبط والاستخدام)، فإن الدعاية الوهاجة والترويج المحموم لهذا الشعار بعد أن أسقطوا الشعار السابق، ثم وضعوا الشعار الجديد اسما لمؤسستهم فأصبحت منذ ١٩٣٧ (الاتحاد الدولي للتوثيق : International Fedration of Documentation) - كل ذلك أوقع في الوهم بالنسبة لأنصاف المتخصصين على الأقل أنهم أمام تخصص مختلف، وهو وهم لايزال يجري وراءه بعض الأتباع في هذه الحركة.

المهم بالنسبة لنا هنا أنه عقب الحرب العالمية الثانية وفي الخمسينيات بصفة خاصة، ارتفع علم «التوثيق» فوق موجة عارمة من الدعاية والترويج في كل من الدول المتقدمة والدول النامية، حتى إن بعض المؤسسات الميدانية الاستخدامية غيرت أسماءها فأسقطت منها كلمة (مكتبة) ووضعت بدلها كلمة (التوثيق)، بالاضافة إلى إنشاء مؤسسات مهنية وطنية ترفع هذا الشعار وتنضم إلى هذا «الاتحاد». كما أن كثيرين من الشباب في البلاد النامية وفي البلاد المتقدمة، وقد غمرتهم موجة الدعاية والترويج، أعجبهم كثيراً أن يكونوا أعضاء ودعاة لهذه الحركة الجديدة. ولعل أخطر شيء في تلك الحركة وفي أتباعها من الدرجة الثانية والثالثة، أنهم كانوا ومازالوا يغضون من شأن الدراسة الفنية لعلوم التخصص، التي لابد منها لمن يتصدى للعمل في مجال الضبط والاستخدام لأوعية المعلومات، ويكتفون في أحيان كثيرة بدرجاتهم العلمية في التخصصات الأخرى، من العلوم البحت أو العلوم التطبيقية بخاصة. بل إن (ألن كنت) نفسه، وهو من قادة هذه الحركة المعاصرين لنا، لا يحمل أية درجة علمية في التخصص.

وإذا كان شعارهم الأول قد رفعوه لعقدين ثم سقط من أيديهم لعقدين آخرين، قبل أن يرفعوا شعارهم الثاني الذي ظل بأيديهم من الثلاثينيات حتى الستينيات، فإن أتباعهم في الولايات المتحدة الأمريكية، قد دفنوا هذا الشعار الثاني نفسه عام (١٩٦٧) حينما غيروا اسمهم من (المعهد القومي للتوثيق : National Institutue of Documentation) إلى (الجمعية الأمريكية لعلم المعلومات : American Society of Information Science). بل إن «الاتحاد» نفسه استطاع بصعوبة كبيرة أن يستبقي في اسمه كلمة

«التوثيق»، خلال مؤتمره السنوي في سبتمبر ١٩٨٦، أمام تيار جارف بين أعضائه كان يريد دفنها تماماً، فاكتفى بأن وضعها وصيفة خلف كلمة «المعلومات»، وأصبح اسمه الرسمي (اتحاد المعلومات والتوثيق: Federation of Information and Documentation).

تلك كانت هى المؤشرات الأربعة الهامة، التي بدت بذورها الأولى في المجموعة المبكرة من «المؤسسات المهنية» للتخصص أواخر القرن التاسع عشر، وهى هى التي أكدت نفسها خلال العقود الثمانية أو التسعة التي مضت من القرن العشرين. ومع أن فقرة البداية في معالجة تلك المؤشرات كانت تاريخية بطبيعتها، فإنها كانت مجرد تمهيد نستطيع من خلالها رؤية الحاضر الواقعي لتلك المؤسسات، وهو الجوهر الأساسي في محاور هذه الدراسة ومعاييرها. هذا، وبرغم أن التفاوت كبير بين هذه المؤسسات في الوقت الحاضر، من حيث المسئوليات والوظائف التي تؤديها كل منها، ليس بين البلاد المتقدمة والبلاد النامية فقط وإنما بين كل منها فيما بينها كذلك، فلا ينبغي أن ننسى أن «المؤسسات المهنية» هنا مع كل من «المؤسسات الميدانية» و«المؤسسات الأكاديمية» وقد مضى ذكرهما من قبل، تتشارك وتتقاسم فيما بينها المسئوليات والوظائف التي تضمن لتخصص المكتبات والمعلومات بقاءه ونموه، من: المؤتمرات، والمجلات، والتآليف، والمعايير، والأدوات، والأخلاقيات . . . الخ. وذلك التشارك وهذا التقاسم هو الذي سنعالجه فيما يلي ونحن نختتم محور «المؤسسات» في تخصص المكتبات والمعلومات، بعنوان (علاقات المؤسسات في تخصص المكتبات والمعلومات)، ثم نستكمل بعدها «الجزء التطبيقي التحليلي» من الدراسة بمعالجة المحور الرابع عن «تسمية» التخصص.

علاقات «المؤسسات» في تخصص المكتبات والمعلومات

في خاتمة الحديث عن محور «المؤسسات» في تخصص المكتبات والمعلومات، لابد من إنعام النظر مرة أخرى وأخيرة لتحديد العلاقة بين تلك المؤسسات في هذا التخصص. وذلك في الحقيقة تركيز مع بعض الإضافة لما سبق من نظرات متناثرة حول هذه العلاقة، جاءت في الجزء الثاني الحالي عن «الماهية وأركان الوجود لتخصص المكتبات والمعلومات»، إلى جانب أنه تطبيق للجانب النظري في هذه العلاقة، الذي جاء في الجزء الأول عن «الماهية وأركان الوجود للتخصصات الأكاديمية» قبلا.

من الناحية النظرية الخالصة، تتولى «المؤسسات الأكاديمية» وظائف البحث والدراسة للقضايا والمسائل في تخصص المكتبات والمعلومات، وتضع أقدامها عند أقصى الحدود للسابق المعروف من تلك القضايا وهذه المسائل، لتربطه بالجديد الحاضر وبالمستقبل المنتظر منها، بينما تقوم «المؤسسات الميدانية» بالعمل الفعلي في مجالات التخصص الواقعية، فتضبط أوعية المعلومات على اختلاف فئاتها وأشكالها، وتتيحها للاستخدام من جانب أصحاب الحق فيها بكل مستوياتهم واحتياجاتهم، وفي الوقت نفسه تنشىء «المؤسسات المهنية» الأدوات والمعايير لهذا العمل الميداني وتتولى تطويرهما، في نطاق ماتصل إليه البحوث والدراسات الأكاديمية لقضايا التخصص ومسائله من النتائج والتوصيات.

تلك «الثلاثية» المتوازنة في محور «المؤسسات» لتخصص المكتبات والمعلومات، لا تمثل فقط المرحلة التي وصل إليها من النمو والتطور وبداية النضج، منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى أواخر القرن العشرين، ولكنها إلى ذلك تحقق النظام الأمثل للمشاركة والمقاسمة في توزيع المسئوليات والوظائف الحيوية للتخصص، بما يضمن له دقة المسار وحسن الأداء في كتيبة التخصصات الأكاديمية.

فهذا النظام الثلاثي في مؤسسات التخصص يشبه إلى حد كبير التوازن الدستوري لتوزيع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في الدولة الحديثة. وفي نطاق هذا التشبيه بما فيه من الطرافة والموضوعية، نجد أن «المؤسسات الميدانية» بإمكاناتها المادية الأكبر وامتداداتها الأوسع تقوم مقام «السلطة التنفيذية» في التخصص، بينما تتحمل «المؤسسات المهنية» بما تصدره من التقنينات والمعايير مسئوليات السلطة التشريعية ووظائفها، وتبقى «السلطة القضائية» بعد ذلك من نصيب «المؤسسات الأكاديمية» بما تتطلبه أعمالها ومسئولياتها من الدقة والأناة قبل الوصول إلى النتائج والتوصيات في بحوثها ودراساتها.

ومن الطبيعي بل من المحتوم في نظام التوزيع الثلاثي للمسئوليات والوظائف في تخصص المعلومات، أن يكون هناك قدر غير قليل من التداخل والترابط أو حتى التنازع، وهو الوضع نفسه في النظام الدستوري للدولة الحديثة، الذي يتطلب قدراً غير قليل من التنسيق الواعي بين تلك الفئات الثلاث من المؤسسات في التخصص.

وقد نجح تخصصنا فعلا في بعض بيئاته التقدمية بأمريكا وأوروبا الغربية، في أن يصل إلى أعلى درجة ممكنة من النجاح في تطبيق هذا النظام الثلاثي، وفي تحقيق أنضج الثمرات التي ينعم بها التخصص كله هناك.

هذا، ولا يقول أحد إن ذلك النمط الثلاثي للمؤسسات في تخصص المكتبات والمعلومات، وهو الذي أثمرته البيئة السياسية العامة في أوروبا الغربية والولايات المتحدة، قد ساد أو ينتظر حتى أن يسود في البيئات الأخرى غيرهما، في المستقبل القريب أو البعيد على أسوأ الاحتمالات أو أحسنها، فهناك تفاوت قليل أو كثير ليس بين المجموعتين من البيئات فقط وإنما في البيئات الأخرى نفسها، قد يصل إلى درجة الافتقاد لفئة أو حتى لفئتين من تلك المؤسسات، وفي مثل تلك الحالات غالبا مايتولى الموجود منها كل الوظائف المنوطة بالفئات الثلاث معاً عندما يكون وجودها كاملا. ولا يستطيع أحد أن يتوقع أو يتنبأ في مثل تلك الحالات غير النادرة، بمقدار النجاح ولا الفشل في القيام بمسئوليات التخصص ووظائفه بدرجة يقينية أو غالبة. فالمتغيرات البيئية العامة تلعب دوراً كبيراً في تخصص المكتبات والمعلومات نجاحاً وفشلا.

فليس من الضروري مثلا حتى مع وجود الفئات الثلاث من هذه المؤسسات، وحتمية التداخل والترابط في المسئوليات والوظائف التي تتولاها كل فئة، أن تنجح كل منها في القيام بها أصلا، بله أن يكون هناك التنسيق الواعي فيما بينهما. وإذا قامت بشيء من ذلك قليلا أو كثيراً فليس من المتوقع في كل البيئات أن يكون التنسيق وهو عنق الزجاجة، بحيث يحقق الثمرات التي يتطلع إليها تخصص المكتبات والمعلومات، أو يؤدي إلى الغايات التي ينتظرها أصحاب الحق فيه وفي مؤسساته الثلاث...!

وهذا للأسف الشديد هو الذي يحدث في أكثر البلاد النامية وفي مقدمتها أوطاننا العربية، التي تحظى بقدر غير قليل من «المؤسسات الميدانية» الكبيرة يزيد على عدد الأوطان نفسها، وبمؤسسات أكاديمية للتخصص قد تبلغ ثلاثاً أو أربعاً في الوطن الواحد، وببعض «المؤسسات المهنية» في شكل جماعات أو جمعيات، ظهرت في هذا الوطن أو ذاك منذ ثلاثة عقود أو أربعة. ولبعض الوحدات من هذه الفئات الثلاث ولبعض الأفراد العاملين فيها نجاحها ونجاحهم الذاتي، الذي قد يصل إلى درجة تضاهي أو حتى تفوق ماهو موجود بالبلاد المتقدمة، ولكن التنسيق الواعي في الممارسة

الذاتية لوظائفها ووظائفهم ومسئولياتها ومسئولياتهم لم يصل بعد إلى أية درجة معقولة، بل إنه في بعض الأوطان مفتقد افتقاداً يكاد يكون تاماً . . !

فحقيقة الأمر هى أنه ليس وجود الفئات الثلاث من المؤسسات في حد ذاته، هو المعيار الذي يحقق لتخصص المكتبات والمعلومات وجوده الناجح في هذا الوطن أو ذاك، برغم أن ذلك هو الوضع الأمثل عندما تقوم كل منها بوظائفها مع التنسيق الواعي فيما بينها. من المحتمل مثلا أن تنجح الفئتان الموجودتان فقط من تلك المؤسسات أو حتى الفئة الواحدة بإحدى البيئات أو أحد الأوطان، في القيام بالمسئوليات والوظائف الأكاديمية والمهنية والميدانية لتخصص المكتبات والمعلومات، بصورة قد تكون متواضعة للغاية ولكنها مثمرة ومفيدة ومؤدية للغرض النهائي للتخصص.

وهذا هو الذي كان يحدث فعلا في العقد أو العقود الأولى لولادة التخصص خلال القرن التاسع عشر، وهو أيضا الذي لايزال يحدث في بعض البلاد الصغيرة بوسط أوروبا وشماليها، حيث لم تبلغ المؤسسات الأكاديمية للتخصص هناك ماوصلت إليه في بعض البلاد النامية كمصر. وهو نفسه ماكان يحدث كذلك في الفترات التي سبقت الولادة الرسمية للتخصص، حينما كانت بعض المؤسسات الميدانية في هذا القطر أو ذاك، تتولى بجانب أعمال الضبط والاستخدام لأوعية المعلومات وهما وظيفتها ومسئوليتها الطبيعية، وضع الأدوات للأعمال التي تقوم بها وهو الوظيفة والمسئولية المهنية، وغالبا ماكانت تضيف إلى ذلك شيئا من البحث والدراسة لتلك الأعمال وهذه الأدوات، والبحث والدراسة هما لب الوظيفة والمسئولية الأكاديمية.

محور «التسمية» لتخصص المكتبات والمعلومات

لقد استخدمنا منذ البداية لهذه الدراسة حتى الآن تسمية للتخصص الذي يعنينا، هى التي يبدو في نظرنا على الأقل أنها تحظى في الوقت الحاضر بما يشبه الإجماع، ونعني بها في العربية والانجليزية الكلمتين المترابطتين بحرف العطف (المكتبات والمعلومات: Library and Information)، بصرف النظر عما يصحبها من المفردات المساندة غير العضوية مثل (تخصص؛ علم أو علوم؛ خدمة أو خدمات؛ دراسة أو دراسات: Discipline; Science or Sciences; Service or Services; Study or Studies)، وبصرف

النظر أيضا عن العلاقة الدلالية بين هذين المتعاطفين، فقد لا يرى البعض أنها علاقة عضوية ذاتية بل يتوهم أنها علاقة المغايرة والاختلاف، ولا يقول نتيجة لوهمه بتخصص واحد وإنما باثنين بينهما علاقة ما.

وإذا كان محور «التسمية» في التخصصات العريقة الثابتة، مثل الفلسفة والطب والقانون والتاريخ وغيرها، قد بدأ في ماضيها المبكر بصورة فطرية طبيعية فربطها بموضوع التخصص أو هدفه، فقد جرى الأمر بين أصحابها وأبنائها على استخدام تسمياتهم سهلة ميسرة، لا لبس فيها ولا غموض ولا تساؤلات ولا خلخلات، حتى مع اتساعها وتفرعها وتمثيلها المستقل في المؤسسات الأكاديمية كالطب، بأقسام قد تعد بالعشرات في الدول المتقدمة بل النامية أيضاً. ولكن الأمر في «محور» التسميات والمصطلحات الأساسية لبعض التخصصات التي لم تتأخر ولادتها فقط، وإنما تأخر نضجها أيضاً كتخصصنا إلى منتصف القرن العشرين أو حتى أواخره - يبدو أمرها في ذلك أشبه مايكون بأمر الحركات السياسية غير المستقرة في أسمائها وشعاراتها وتوجهاتها..!

فهي على العكس من التخصصات العريقة الثابتة تشغل نفسها دائما أو أحيانا كثيرة على أقل تقدير، بالتسمية الذاتية للتخصص وبالمصطلحات الإمامية وبالمفردات والشعارات العامة له. بل لقد يصبح ذلك عند بعض من ينتمون إليها أو يدعون هذا الانتماء قلقا وحيرة، فينفقون في ابتداعها واستبدالها وتغييرها والدعاية لها، أكثر مما ينفقونه في تأصيل التخصص وتثبيت مقولاته والانطلاق به إلى آفاق جديدة واقعا وحقيقة..!

ولتخصصنا في محور «التسمية» قصة بل قصص ذات أبواب وفصول، وقد مضت إشارة سريعة في «المؤسسات المهنية» بالقسم السابق من الدراسة، إلى قصة شهيرة ذات فصول ثلاثة حتى الآن..! كان بطلاها في الفصلين الأولين «أوتليه» المحامي الشاب ورفيقه الأكبر منه سنا «لافونتين» السياسي المتمرس، لحوالي خمسين عاماً منذ إنشائهما للمعهد الدولي للببليوجرافيا (١٨٩٥)، حتى وفاتهما منتصف الأربعينيات من القرن العشرين. وقد أحدثت تلك القصة طوال حياتهما وبعد وفاتهما حتى وقتنا الحاضر، قدراً غير قليل من الخلخلات والتساؤلات، التي كانت أحد الدوافع لإلقاء هذه المحاضرة

أولا، ثم لتقديمها مكتوبة في هذه الدراسة الحالية.

ولكننا نستطيع برغم التساؤلات والخلخلات التي نحس بها في الوقت الحاضر بالنسبة لتخصصنا ولتسميته، أن نستهدي بالمنهج الفطري الطبيعي الأصيل ونحن نتتبع المسارات التي اتخذها والتي جانبها هذا التخصص في تسمياته التي عرف بها، من أجل التأصيل للتسمية الثابتة الميسرة التي من المفروض أن نتمسك بها ونستقر عليها..!

لقد ولد تخصصنا رسميا كما عرفنا سابقا أواخر القرن التاسع عشر، الذي شهد ظهور البواكير الأولى للمؤسسات المهنية والأكاديمية، بجانب المؤسسات الميدانية الاستخدامية وهى موضوعه الفريد بما تمثله من «الضبط والاستخدام» لأوعية المعلومات. وكان هناك آنذاك عدد غير قليل من اللغات الحية المزدهرة، منها العريقة الغنية كالعربية والناهضة الشابة كالانجليزية، وفيهما من المفردات السهلة الميسرة مايمكن استخدامه بصورة طبيعية فطرية في تسمية تلك المؤسسات الثلاث. ولا يمكن أن تخرج التسمية السليمة لهذا التخصص، عن المفردات العضوية المستخدمة في مؤسساته الثلاث ولاسيما المؤسسات الأكاديمية.

وإذا كنت في اتخاذ ذلك المنهج للتعرف على محور «التسمية» لتخصص المكتبات والمعلومات، قد رأيت الاكتفاء باللغة الانجليزية مع العربية وأن أبدأ بالأولى منهما، فليس ذلك فقط لأنها الأغنى حاليا بين كل لغات العالم في هذا التخصص، وإنما أيضا لأنها ذات الأثر الأوضح بالنسبة له في اللغة العربية بالوطن العربي كله، حتى تلك الأقطار التي تعرضت للنفوذ الفرنسي المكثف، لأن الفرنسية نفسها تابعة للانجليزية في كثير من المفردات المستخدمة للتخصص تسمية ومصطلحات إمامية.

أولا ـ الانجليزية في أمريكا وبريطانيا

عند إنشاء الجمعيات الثلاث وهى «المؤسسات المهنية» المبكرة (١٨٧٦، ١٨٧٧، ١٨٩٨) في كل من إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية، كانت الكلمة (Library) هى العنصر العضوي في التسمية لكل منها. وإذا كان لهذه الكلمة أصلها ومشتقاتها

في اللغــة اللاتينية مثل (Librarius) وجمعها (Librarii) وهـم طبقة العبيد المثقفين، الذين كانوا يقومون بنسخ الكتب والخدمة في مكتبات العصور القديمة، فالمهم أن هذه المشتقـات وقـد «تجلنـزت» عقب عصر النهضـة، أصبحت مفردات مألوفة في اللغة الانجليزية خلال القرن التاسع عشر. وكذلك كانت الكلمة نفسها (Library) هى المستخدمة في تسمية «المؤسسات الميدانية الاستخدامية» بكل فئاتها، سواء أكانت في المدارس أم في الجامعات أم في غيرهما من المؤسسات المتخصصة، أم في القرى والمدن الصغيرة وأحياء المدن الكبيرة. وفي عام (١٨٨٣) قدم «ديوي» مشروعه إلى (جام: ALA) في مؤتمرها السنوي، لإنشاء ماسماه في ذلك الوقت (School of Library Economy)، وقـد أنشـأهـا فعلا حينما أتيحت له الفرصة عام (١٨٨٧) في جامعة «كولومبيا» بمدينة «نيويورك». وهكذا أصبحت الكلمة نفسها (Library) هى أيضا العنصر العضوي في تسمية «المؤسسة الأكاديمية» للتخصص، وهى أهم المؤسسات الثلاث حسب منهجنا في تسمية التخصصات.

بل إن الأمر بقى كذلك في تسميات المؤسسات الثلاث بكل من البلدين لربع قرن آخـر حتى عام (١٩٢٥)، حيث كانت كلمة (Library) هى العنصر العضوي في التسمية لتلك المؤسســات، حتى في الحركات الانسلاخية أو الانشقاقية تحت مظلة التخصص. في الولايات المتحدة الأمريكية مثلا، ظهرت (Special Library Association, 1908) وكـــذلـك (The Association of American Library Schools, 1915) وغيرهما أيضا جمعيات وطنية للمكتبات القانونية، والموسيقية، والكاثوليكية.. الخ. وأحدث ماأنشىء منها كان عام (١٩٧٢) وهى (The Art Libraries Society of North America)، وفي كل منها تستقر كلمة (Library) أو أحد مشتقاتها، كعنصر عضوي أســاسي في التسمية لا تخطئـه العـين ولا الأذن. وكل ماحدث هو استخدام كلمات مصاحبة أخرى بدلا من (Economy) في أمريكا بخاصة أول الأمر، مثل (Study; Science; Service) بصيغة المفرد أو بصيغة الجمع في كل منها. وقد كان هناك منذ البداية مشتق آخـر (Librarianship) للكلمـة العضوية الأساسية، وهو الذي درجت على مقابلته بالمصطلح العربي (مكتبيات) وله سياقه الاستخدامي الخاص به، الذي يوازي الكلمة العضوية الأولى ويزيدها تأصيلا ورسوخاً، باعتباره يحدد الممارسات والتقاليد، التي يتولاها ويلتزم بها العاملون في «المؤسسات الميدانية الاستخدامية».

وبعد نصف قرن كامل من هذا الاستقرار في التسميات الانجليزية، وكان الفصل الأول من قصة «أوتليه ـ لافونتين» قد انتهى وبدأت التحركات الدولية للفصل التالي، أنشيء في سياق هذا التحرك عام (١٩٢٤) بانجلترا مؤسسة مهنية وطنية ثانية، وكأنها نمط من الانشقاق خارج المؤسسة الأم الأولى هناك، التي كانت تستعد للاحتفال بعيدها الذهبي .ومع ذلك لم تتخلص المؤسسة المهنية الجديدة من كلمة (Library) وإنما أضافت إليها كلمة (Information) فسمت نفسها (Association of Special Lipraries and Information Beraus) . وبعد ذلك عام (١٩٣٧) بأمريكا، كان الفصل الثاني في القصة نفسها قد رفع عنه الستار وظهرت هناك كلمة أخرى (Documentation)، حيث أنشئت مؤسسة مهنية باسم (National Institute of Documentation)، التي تجاوزت ما فعلته أختها بانجلترا وتخلصت من كلمة (Library) تماماً. ومن المفارقات الصارخة كما عرفنا من قبل أن هذه المؤسسة المهنية نفسها دفنت عام ١٩٦٧ كلمة (Documentation) واستبدلت بها كلمة (Information) فأصبح اسمها (American Society of Information Science)، وكانت نهاية درامية للفصل الثاني وبداية من نوع «اللامعقول» للفصل الثالث. . !

وإذا كانت المؤسسات الأكاديمية والمهنية والميدانية في كل من البلدين، التي لم ولن تخدعها رواية «أوتليه ـ لافونتين» بفصولها الثلاثة المعروفة حتى الآن، قد احتفظت في أسمائها بالكلمة الأصلية (Library)، فقد كان ذلك إيمانا منها بأن المدلول الذهني لأى كلمة ينمو ويتسع بالنمو والاتساع في مدلولها الواقعي الخارجي. وذلك هو الذي يفسر لنا ماحدث في انجلترا عام (١٩٧٢)، حينما قامت وحدة اندماجية بين بضع مؤسسات ميدانية استخدامية هناك، إحداها (الببليوجرافيا القومية البريطانية: BNB)، فقد وضعوا تسمية جديدة قديمة لهذا التجمع الميداني الضخم هى (British Library)، حيث نجد لكلمة (Library) في هذا المثال مدلولا اليوم يساوي آلاف المرات مدلولها في القرن الثامن عشر أو حتى التاسع عشر. . ! والأمر كذلك في المثال الأمريكي الموازي (Library of Congress) فللكلمة نفسها مدلولها الذي كان لحوالي خمسة عشر عاماً (١٨٠٠ ـ ١٨١٥) لايتجاوز ثلاثة آلاف كتاب بإحدى القاعات الملحقة بالكونجرس نفسه. وهى اليوم عالم كبير كبير كبير من أوعية المعلومات التي تتجاوز المائة مليون، أقلها الأوعية الورقية المعروفة في مجلداتها المألوفة التي لا تزيد على عشرين في المائة، وبجانبها المسموعات والمرئيات والمحسبات الممغنطة والمليزرة، مع الضبط الفني

الـدقيق الـذي يتيح أيا من هذه المـلايين للاستخـدام الفوري، من خلال أحدث التكنولوجيات وبواسطتها.

وتحظى بالاستقرار نفسه في التسمية المؤسسات المهنية الأصيلة بأمريكا على كثرتها ولم تغير واحدة منها اسمها على الاطلاق برغم أن أعمارها تحسب في حالات كثيرة بعشرات السنـين، الغنية بالعمـل والنشاط والازدهار المذهل. المسافة مثلا في حالة «الجمعية الامـريكية للمكتبـات» بين بدايتهـا الأولى ووضعهـا الحـاضر فلكية في مقـاييسهـا الإحصـائية، وكان من حقها أن تغير اسمها مرات ومرات لو أخذت نفسها بالمنطق الخـاطىء، الذي سارت وتسير عليه جماعات «أوتليه ـ لافونتين». . ! في الستينيات عندما أصبح الحاسب الألكتروني في قمة التكنولوجيات الحديثة، وظهر دوره الواضح في أعمال الضبط والاستخدام لأوعية المعلومات، رأت جماعتهم الأمريكية أن يبادروا بدفن اسمهم (Documentation)، الذي تباهوا به من قبل لعقدين أو ثلاثة، وأن يجعلوا كلمـة (Information) هي الثـوب الـذي يلبسـونه. أما «الجمعية الأمريكية للمكتبات» فقد أنشأت بداخلها وحدة جديدة، سميت أولا (Information Science and Automation Division)، ثم أعادت النظر من الناحيتين الفنية والادارية، ورأت ألا تجعلها «قسما» بل «جماعة» فأصبح اسمها هو (Library and Informtion Technology Association). فكلمـــة (Information) عنـــد أتبـــاع «أوتليه ـ لافـــونتـين» الأمـريكيين، لم تكن أكثـر من رد فعـل مثـير غير مدروس يواجهون به التكنولوجية الجديدة، وراية يرفعونها سريعاً للدعاية أولا وقبل كل شيء. وهي عند المؤسسة المهنية الأصيلة رؤية متأنية لإمكانيات هذه التكنولوجية، وموقع محدد لها داخل الخريطة العامة للعمل في الجمعية، وتطويع مدروس لتلك الإمكانات من أجل استخدامها في أعمال الضبط والاستخدام لأوعية المعلومات.

بل لقد حدث مايشبه ذلك فعلا في عشرات «المؤسسات الأكاديمية» للتخصص بأمريكا وإنجلترا، حيث احتفظ عدد كبير منها باسمه الذي بدأ به منذ ثلاثة عقود أو خمسة أو أكثر دون أية إضافة أو تغيير، وكلمة (Library) أو (Librarianship) هي وحدها العنصر العضوي في التسمية لتلك الحالات. وفي الحالات الأخرى أضيفت إليهـا كلمـة (Information) بما يشبـه منهـج الإضـافة نفسه الذي اتبعته «الجمعية

الأمـريكية للمكتبـات»، وأصبحت الكلمتان معاً (Library and Information) هما العنصر العضـوي في التسمية، وأصبحـا في سياقـات الاستخـدام الصحيح وحدة متكاملة فردية المدلول. وإذا كانت قلة من المؤسسات الأكاديمية للتخصص هناك قد تابعت الفهم الثنائي الواهم، فأنشأت بداخلها شعبتين شبه منفصلتين، فقد كان ذلك من أجل الترويج غير الأكاديمي واجتذاب المبهورين بهذا الوهم من الطلاب، وكان صاحب هذه البدعه لحاجة في نفسه هو (ألن كنت) عندما أصبح صاحب الكلمة في مدرسة «بيتسبرج». ولكن هذه المدرسة نفسها تبينت أخيراً بعد منتصف الثمانينيات أن هذا الفصـل المصـطنع ضد طبيعة الأشياء، وقريبا قد تتخذ الإجراءات للعودة إلى الفهم الوحدوي السليم .

تلك هى المـلامح الرئيسية لمسيرة محور «التسمية»، باللغة الانجليزية في كل من أمريكا وبريطانيا في المؤسسات الثلاث للتخصص، والعبرة التي نخرج بها من ذلك يمكن إيجازها في الثوابت التالية :

(أ) ليس من الـلائق في (أسـماء الأعـلام: Proper Names) أن تغير المؤسسة الأكاديمية أو المهنية أو الميدانية اسمها مع كل تطور جديد، ويكفي عند الضرورة أن تضيف ما يمثل التطور، مع ضرورة بقاء العنصر الأصيل قبل الاضافة.

(ب) هناك مايشبه الإجماع بالنسبة للتخصص نفسه، وهو المحصلة الأعلى لمجموع المؤسسات الثلاث، على أن يستخدم في تسميته في أدبياته وكتاباته الفنية، الكلمتان معاً (Library and Information) كوحدة عضوية فردية المدلول دون ازدواج.

(جـ) تؤكد استقراءات المنهج الذي اتبعناه في تتبع التسمية، أن كلمة (Science) بصيغة المفرد هى التي تصاحب الوحدة العضوية للتسمية، وأن هذه الكلمة المصاحبة لا ترتبط بكلمة (Information) وحدها وإنما بالمعطوفين معاً.

(د) المؤسسات الأكاديمية بطبيعة مسئولياتها ووظائفها في التخصص، هى التي ينبغي أن تحرص في تسمياتها على اختيار المفردات ذات القيمة العضوية لتمثيل موضوعه أصدق تمثيل، سواء أكانت المؤسسة لتخصصنا وحده كما هو الحال في أكثر المؤسسات الأمـريكية، أو له مع غيره كحـالـة (Rutgers School) في أمريكا وبعض الحالات بانجلترا، فقد أضافت الأولى مثلا تخصص (الاتصالات : Communications).

(هـ) من الطبيعي والضروري معاً، أن العنصر العضوي في التسمية الواعية للمؤسسات الأكاديمية هو الذي يستخدم في تسمية التخصص، على ألسنة الدارسين له والباحثين فيه، وعليهم أن يلتزموا بذلك في الدروس والكتابات العلمية.

ثانيا ـ العربية بأوطانها مشرقا ومغربا

بالمنهج نفسه وثوابته الذي اتبعناه مع التسمية الانجليزية بأمريكا وإنجلترا، وهو استقراء التسميات المستخدمة للمؤسسات الإمامية الأكاديمية والمهنية والميدانية منذ الولادة الرسمية للتخصص هناك، نتابع المسيرة بالنسبة للتسمية العربية في أوطانها، فنستقرىء التسميات المستخدمة للفئات الثلاث من مؤسسات التخصص الإمامية منذ ولادته الرسمية عندنا. ومع أن هذه الولادة قد تأخرت بالنسبة لنا سبعة عقود من السنين على الأقل، في أسبق الأوطان العربية استضافة لهذا التخصص وهو مصر، فليس من الضروري من الناحية اللغوية أن نتتبع هذه التسميات في كل واحد من الأوطان العربية التي تجاوزت العشرين عددا، فبعضها مثلا لم يظفر حتى الآن بأى نوع من الولادة لا رسمية ولا شبه رسمية.

بل إننا من الناحية اللغوية الدلالية وهى مناط الاهتمام في هذا المنهج لتتبع التسميات، يمكن أن نضع الأوطان العربية التي حظيت بهذه الولادة في فئتين اثنتين فقط: أولاهما بالمشرق العربي ومركزها «مصر» وكانت الولادة الرسمية فيها عام ١٩٥٠، بإنشاء قسم «المكتبات والوثائق» الحالي في جامعة القاهرة، والثانية بالمغرب العربي ومركزها «المغرب» وكانت الولادة الرسمية فيها عام ١٩٧٤، بإنشاء مدرسة علوم «الاعلام» في رعاية وزارة التخطيط القومي هناك.

ذلك أن الأقطار العربية من المغرب حتى تونس تستخدم كما سنرى، تسميات متجانسة في المفردات اللغوية للمؤسسات الميدانية ولما ظهر فيها من المؤسسات الأكاديمية والمهنية وللمصطلحات الإمامية في التخصص بعامة. وهذه المفردات وإن تجانس بعضها مع المفردات المستخدمة للمؤسسات الثلاث وللمصطلحات في الأقطار العربية في ليبيا حتى العراق شمالا وجنوبا، فهناك بعضها الآخر الذي لايكاد يوجد إلا في تلك الأقطار المغربية الثلاثة.

١) المشرق العربي : أما بالنسبة للمشرق العربي عند الولادة الرسمية للتخصص عام ١٩٥٠ ، فإن المفـردات المستخدمة في تسمية المؤسسات الميدانية الاستخدامية وهى الأسبق وجوداً ، كانت قد تجاوزت مرحلة التسمية العربية التركية المزدوجة (كتبخانة) ، بعقدين أو ثلاثة عقود من السنين على الأقل ، بل إن التسمية العربية العريقة (خزانة الكتب) وكـذلـك التسمية العربية الأحدث (دار الكتب) ، كانت كل منها في ذلك الـوقت قد توارت تماما أو تراجعت كثيرا ، لتقف أمامها وتسبقها في الاستخدامات المتداولة مفردة عربية واحدة ، في صيغة اسم مكان مقرون بتاء التأنيث (مكتبة) .

ومن هنا فقد كان من الطبيعي عام ١٩٥٠ عند إنشاء المؤسسة الأكاديمية الأولى للتخصص ، في شكل معهد تابع لجامعة القاهرة مدة الدراسة به أربع سنوات ، أن تكون هذه المفردة في صيغة الجمع (المكتبات) هى العنصر العضوي في تسمية الشق الخاص به في ذلك المعهد ، ومعها مفردة أخرى (الوثائق) للشق الآخر في المعهد . فأول الشقـين لتخصصنا الذي يقوم على أوعية «القراءات والبحوث» ضبطا واستخداما ، والشق الثاني للتخصص التوأم الذي يقوم على أوعية «المكاتبات والالتزامات» ضبطا واستخداما أيضا .

بل إن هذه المفردة (المكتبات) كانت أيضا هى العنصر العضوي قبل ذلك التاريخ بثـلاث سنـوات أو أربـع ، في تسمية أول مؤسستـين مهنيتين للتخصص في القاهرة والإسكندرية عقب الحرب العالمية الثانية . وإذا كانت هاتان المؤسستان لم تعمرا طويلا ، ولم تترك أى منها شيئا يذكر في نشأة التخصص أو تطوره بمصر ، وهى الظاهرة الغريبة التي تكررت بمصر ثلاث مرات على الأقل بعد ذلك ، في الخمسينيات والسبعينيات والثمانينيات عند إنشاء ثلاث مؤسسات مهنية أخرى ، فإن المفردة نفسها (المكتبات) كانت موجـودة في تسمية كل واحـدة من تلك المؤسسات المهنية الخمس ، وحدها أو مصحوبة بالمفردة (الوثائق) أو بواحدة من المفردتين الأحدث ظهوراً (التوثيق ، المعلومات) .

ونعود إلى المؤسسة الأكاديمية للتخصص في جامعة القاهرة لنجد أنها في عمرها الذي يبلغ الآن حوالي أربعة عقود قد مرت بتطورات بالغة الأثر ، حيث تحولت من «معهد»

تابع للجامعة مباشرة يمنح درجة الدبلوم بعد دراسة تستمر أربع سنوات، حتى أصبحت «قسما» بكلية الآداب يمنح درجة الليسانس والماجستير والدكتوراه، كما يقبل من يحملون درجة الليسانس أو البكالوريوس في التخصصات الأخرى للحصول على درجة الدبلوم العالية المعادلة لليسانس التخصص ثم الماجستير والدكتوراه كذلك، ولكنها مع ذلك كله تحتفظ بتسميتها الأولى (المكتبات والوثائق)، كما بقى الشق الأول فيها وهو موضع اهتمامنا في هذه الدراسة بتسميته هى هى لم تتغير، دون أى تقصير في الاستجابة الواعية لكل التطورات والشعارات، التي مر بها التخصص بالخارج في العقود الأربعة الأخيرة.

عندما هبت عاصفة «التوثيق» عقب الحرب العالمية الثانية وبلغت ذروتها في الخمسينيات، كانت استجابة القسم بجامعة القاهرة أوائل الستينيات هى إدخال مقررين دراسيين يحملان هذه التسمية، ولم يفكر القائمون بأمره ولا حتى دار بذهنهم أن يغيروا اسمه. كما أنهم كانوا يستخدمون في كتاباتهم أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، كلمة (إعلام) لتقابل كلمة (Information) التي استخدمتها بأمريكا وانجلترا المؤسسات الأكاديمية والمهنية الأصيلة للتخصص مع الكلمة الأم (Library) ليصبحا معاً وحدة عضوية فردية المدلول . وذلك كما علمنا من قبل هو الاتجاه الأمثل، حسب المبادىء والثوابت التي خرجنا بها وانتهينا إليها، في تتبعنا للتسميات الانجليزية الأمريكية والبريطانية.

ومن الجدير بالذكر أن القائمين بأمر تلك المؤسسة الأكاديمية بمصر عند تطويرهم للتخصص أواخر الستينيات، وقد استخدموا كلمة (الإعلام) في كتاباتهم الواعية مؤشراً لهذا التطوير، اضطروا للتخلي عنها واستبدلوا بها للغرض نفسه كلمة (المعلومات) منتصف السبعينيات. وهو الوقت نفسه الذي أنشىء فيه وبعده بضعة أقسام جديدة في المشرق العربي. فاستخدمت في أسمائها فورا أو فيما بعد الثنائي الوحدوي (المكتبات والمعلومات)، مع استمساك القسم الأم بجامعة القاهرة بتسميته كما هى دون أى تغيير. والمهم أن ذلك التخلي وهذا الاستبدال كانا نتيجة حتمية لخروج قسم «الصحافة» من كلية الآداب في جامعة القاهرة أوائل السبعينيات، ووضعه مع أقسام أخرى للاذاعة والتلفاز والعلاقات العامة، في كلية جديدة اتخذت كلمة (الإعلام) كعنصر عضوي في تسميتها، فأصبح من الضروري بالنسبة لتخصصنا أن

يتخلى عنها ويستبدل بها كلمة (المعلومات).

وأياً كان الأمر في ظروف التسمية، وأيا كانت الكلمة المندمجة مع المفردة الأصل (المكتبات) أو حتى البديلة لها (توثيقا أو إعلاما أو معلومات أو حتى معلوميات)، فالمهم بالنسبة لنا هو أن نجد داخل هذه المؤسسة تخصصا وحدويا للمكتبات والمعلومات، سواء أكان وحده أم مع تخصص آخر توأم أم شقيق أم مجاور، كالأرشيفات التاريخية، والأرشيفات الجارية، والوسائل التعليمية، والصحافة... الخ. وهذا الوضع لحسن الحظ بكل هذه الحالات، هو الذي تسير عليه المؤسسات الأكاديمية للتخصص بمنطقة المشرق العربي.

بيد أن هناك حالة استثنائية على الأقل للوضع السابق، أخذت مكانها عام ١٩٨٦ في كلية الآداب بجامعة الملك سعود بالرياض، حيث أنشىء بها قسم أكاديمي جديد انقسم فيه التخصص إلى شعبتين، إحدهما للمكتبات والأخرى للمعلومات. وكأننا بهذه الحالة نسير في ركب بعض المؤسسات الأكاديمية بأمريكا أو إنجلترا، التي اندفعت في تيار الفهم الانفصالي أو الثنائي للتخصص وسارت فيه شوطا غير ناجح، حتى تبين لها أخيراً أن هذا الفصل أو الازدواج ضد طبيعة الأشياء.

هذا، وإذا كانت المؤسسات الأكاديمية للتخصص بمنطقة المشرق العربي، قد استمسكت في تسمياتها المعلنة بالمفردة الأصل (المكتبات)، منفردة أو مصحوبة بمفردة عضوية أخرى تندمج معها أو تمثل تخصصا آخر توأماً أو شقيقا، فإن المؤسسات الميدانية الاستخدامية التي أنشئت بالمنطقة، في أثناء عاصفة «التوثيق» خلال الخمسينيات وأوائل الستينيات، أو عقب انحسار هذه العاصفة وانتشار شعار «المعلومات»، تفضل بصفة عامة استخدام إحدى هاتين المفردتين أو مشتقاتها، كعنصر عضوي في أسمائها بدلا من كلمة (المكتبة). ويكاد يكون ذلك هو القاعدة العامة دون استثناء، إذا كان الاسم لمؤسسة ميدانية استخدامية متخصصة، لخدمة الباحثين في قطاع أو شريحة معينة من المعرفة، كالعلوم البحت أو التطبيقية، أو الزراعة أو التربية، أو الطاقة أو الادارة، بل إن كلمة (المعلومات) أصبحت في السنوات الأخيرة، هي العنصر العضوي الفريد في تسمية كثير من المؤسسات الميدانية، حتى الأرشيفية الخالصة وأعمال السكرتارية والاتصالات، بالمصالح الحكومية والقطاع العام والقطاع الخاص. ولقد بلغت بهذا

التسيب في الاطلاق والاستخدام، إلى الدرجة التي فقدت فيها كل دلالة ذات قيمة محددة، ويصبح من العبث في هذه الحالة استخدامها وحدها، في التسميات الأكاديمية للمدارس أو الأقسام أو حتى للشعب أو البرامج . . . !

وأيا كان الأمر في تسميات المؤسسات الميدانية بالمشرق العربي منذ الخمسينيات حتى الآن، فدور هذه المؤسسات في تسميات التخصص يأتي في الدرجة الثالثة، بل إنه قد يفقد قيمته تماماً إذا كانت التسمية الواحدة تعني الشيء وغيره، وهو ما سجلناه من الملاحظات في الفقرة السابقة. ولكل (اسم علم : Proper Name) ظروفه الخاصة الموضوعية وغيرها عند التسمية، التي يستجيب لها أصحاب المؤسسة الميدانية بالحق أو بالباطل، وهم يفاضلون بين المفردات المرشحة للاسم الذي يقع عليه اختيارهم. وليس يفيدنا في هذه الدراسة بعد وقوع تلك التسميات، الكشف عن مقدار الصدق أو البطلان في مفرداتها، فقد لايكون من الملائم في حالات كثيرة أن يتركوها الآن أو يستبدلوا بها غيرها الذي كان ملائما عند وضع التسمية. وإنما الأهم من ذلك والأولى بمعالجتنا هو الكشف عن دوافع معينة، كانت تقف وراء كثير من تلك التسميات في الخمسينيات والستينيات.

من المتغيرات ذات المغزى عند إنشاء بعض المؤسسات الميدانية خلال تلك الفترة، أن أصحاب الكلمة فيها لم يكونوا ممن درسوا التخصص بمقرراته المعيارية الفنية، ولكنهم مزيج من العلماء في الشريحة العليا ومن الهواة في الشريحتين الوسطى والأولى، فأعاد بعضهم عندنا تمثيل قصة «أوتليه ـ لافونتين» ومن بعدهما «ألن كنت» بكل فصولها وشخصياتها تقريبا . . . ! وأصبحت الشريحة الوسطى منهم بخاصة، أكثر الدعاة لحاجة في الدعاية لهذه الحركة، لأغراض كثيرة ليس أقلها الهروب من دراسة التخصص بمقرراته الفنية، مع التمتع بغير حق بكل مايتيحه لهم من المكانة والامتياز.

وكانوا في بعض المؤسسات الميدانية التي تقع تحت سيطرتهم لا يكتفون فقط، بوضع الشعار الذي يشدهم عنصراً في تسميتها، وليس في ذلك أى شيء إذا كانت التسمية نقية من الشوائب الشخصية، ولكنهم يغيرون هذا العنصر العضوي بعد ذلك لأسباب غير موضوعية. فإذا كانت التسمية الأولى وقد أخذتها إحدى المؤسسات بمصر (مركز المخابرات العلمية) فإنها أصبحت بعد ذلك لعقدين أو أكثر (مركز الاعلام والتوثيق)،

ولكنها صارت اليوم (مركز المعلومات) . . . ! بل إنهم ليجعلون أحد الأقسام في المؤسسة التي يتولون أمرها، هو الوحدة التي تتولى فقط وظيفتى الاقتناء والتنظيم الفني لأوعية المعلومات، ومع ذلك يطلقون عليها (المكتبة) وقد بتروا منها أهم وظائفها وهى الخدمة والاسترجاع .

٢) المغرب العربي : وأما في منطقة المغرب العربي فقد تأخرت الولادة الرسمية للتخصص هناك حوالي مائة عام بعد ولادته في أمريكا وانجلترا، وكانت سبعينيات القرن العشرين هى الفترة التي أنشئت فيها أوائل المؤسسات الأكاديمية أو المهنية بدوله الثلاث (تونس والجزائر والمغرب) في أوقات متقاربة جدا . وإذا كانت تونس قد شهدت في الستينيات مؤسسة خاصة (معهد باش حصبا)، للتدريب على أعمال الأرشيف خلال ستة أشهر لكل دورة، ثم تحولت هذه المسئولية لتصبح شعبة ثابتة في مؤسسة رسمية، هى (المعهد القومي للادارة) منذ ١٩٧١ حتى ١٩٧٩، فقد كانت هذه الشعبة تتولى ثلاثة برامج أحدها لمدة أربع سنوات والآخران لمدة سنتين، وهى جميعا لتخريج الوثائقيين بالمعنى الأرشيفي وليس العاملين في المكتبات. وكانت البداية الحقيقية في تونس عام ١٩٧٩، حينما حولت تلك الشعبة إلى (معهد الصحافة وعلوم الأخبار) الذي يضم شعبة المكتبات والتوثيق والأرشيف بجانب الصحافة .

وإذا كانت المكتبة الوطنية بالجزائر كذلك، قد أنشأت عام ١٩٦٣ حلقات تدريبية في أعمال المكتبات والأرشيف، فإنها حتى بعد تقنينها عام ١٩٦٤ لم تكن تمنح إلا درجة الدبلوم المتوسط. وتأخر إنشاء المؤسسة الأكاديمية العالية للتخصص هناك حتى عام ١٩٧٥، حينما قام بجامعة الجزائر (معهد المكتبيين) الذي يمنح درجة الاجازة بعد دراســه تستمر أربع سنوات. ومن هنا نجد أن «المغرب» وقد أنشئت فيه مؤسسة أكاديمية عالية(مدرسة علوم الإعلام) عام ١٩٧٤، التي يأخذ فيها تخصص المكتبات والمعلومات نصيبا وافيا، كما أنشىء فيها قبل ذلك بعام مؤسسة مهنية للتخصص (الجمعية الوطنية للاعلاميين بالرباط) ـ نجد أن «المغرب» يصبح هو الأولى لاتخاذه مركزا لمنطقة المغرب العربي، بالنسبة لمنهجنا في تتبع التسمية المعيارية للتخصص.

هذا، وإذا كانت التسمية العربية العريقة (خزانة الكتب أو الخزانة) للمؤسسات الميدانية قد اختفت تماما في المشرق العربي، عند ولادة التخصص هناك منتصف القرن

العشرين، فإنها لاتزال حتى الآن ونحن في أواخره مستخدمة في المغرب العربي بعامة وفي دولة المغرب بخاصة. فالمكتبة الوطنية والمكتبة الملكية هناك تحملان هذه التسمية الأصيلة، برغم انتشار التسميات الأحدث مثل: المكتبة، مركز الاعلام، مركز التوثيق... الخ. وقد كان من الممكن جداً أن يستخدم للتخصص هناك تسمية طبيعية يسيرة مثل (علم الخزانات) كما كان من الممكن في مصر لو ولد التخصص فيها أواخر القرن التاسع عشر، أن يأخذ تسمية مثل (علم الكتبخانات). بل إن تسمية (علم الخزانات) استخدمت فعلا من جانب « منظمة المؤتمر الإسلامي للتربية والثقافة والعلوم» بالرباط ، حينما أرسلت إلى أعضائها أوائل ١٩٨٦ تطلب الترشيحات لوظيفة مشرف على إنشاء «بنك المعلومات الإسلامي»، فقد وضعت في متطلباتها أن يكون المرشح حاصلا على درجة الدكتوراه في « علم الخزانات » .

ولكن يبدو أن الولادة الرسمية للتخصص بالمغرب العربي، التي تمت كما عرفنا سابقا في سبعينيات القرن العشرين قام بها جيل من المغاربة في تونس والمغرب بخاصة، كان قد تشبع تماما بالشعارات الطارئة على التخصص، مثل: التوثيق، الاعلام، المعلومات، المعلوميات... الخ، وهما أكثر من الجزائريين استجابة لمثل هذه الشعارات. ومع أن أكثر المؤسسات الأكاديمية التي تولوا أمرها في هذين القطرين، تحرص في وثيقة الانشاء على ذكر مصطلحين آخرين مجالا لعملها واهتمامها، فيقولون مثلا «التوثيق، والمكتبات، والتربيد»، ويقصدون بهذا الأخير العمل الأرشيفي، فإنهم يكتفون في اسم المؤسسة المعلن، بواحدة من المفردات العضوية ذات البريق واللمعان، وقد وقع اختيارهم على «التوثيق» وعلى «الإعلام»..! بل لقد بلغ الحرص على هذا البريق واللمعان في الاسم المعلن، أن مؤسسة تونسية تمتد الدراسة فيها سنتين فقط بعد الشهادة الثانوية، صممت أن تسمى نفسها منذ نشأتها عام ١٩٨١ (المعهد الأعلى للتوثيق)..!

وقد كان الاستثناء المشكور لهذه الظاهرة هو ماحدث في الجزائر عام ١٩٧٥، حيث إن المؤسسة الأكاديمية التي اعتبرناها هناك مؤشرا رسميا لولادة التخصص تحمل اسم (معهد المكتبيين)، فاختارت لنفسها أحد المشتقات من المفردة المعيارية الأصيلة في تسمية التخصص. ولعل السبب في ذلك لايرجع فقط، إلى أن القائمين بأمر هذا المعهد عند إنشائه، لم يكونوا ممن يستجيب سريعا لتلك الشعارات الطارئة..! فمن

الضروري أن نضيف لذلك أيضا، أن مبادرة التدريب عام ١٩٦٣ قبل تاريخ الولادة الرسمي قامت بها المكتبة الوطنية، وأن هذا المعهد على العكس من المؤسسات في تونس والمغرب يكتفي بتخصص المكتبات والمعلومات وحده، ولا يضيف إليه، كحالة هذين القطرين، التخصص التوأم للأرشيف. ومهما يكن السبب في اختيار تلك التسمية الأصيلة بالجزائر فالواقع أنها تأصلت في ذلك القطر، حيث أن كلا من جامعة قسنطينة وجامعة وهران قد أنشأت شعبة للمكتبات فيها عام ١٩٨٤.

ويبدو أن القائمين بأمر المؤسسات الأكاديمية للتخصص في المغرب وتونس بخاصة، إلى جانب تركهم للمفردة الأصلية ومشتقاتها، حيث فضلوا في الاسم المعلن الاكتفاء بكلمة «التوثيق» أو «الإعلام»، قد وقعوا أيضا في الوهم الذي يقضي على وحدة التخصص..! فوثائق الإنشاء والمقررات الدراسية لتلك المؤسسات، تحدد ثلاث شعب لتخريج: المكتبي، والوثائقي، والربائدي، ويقصدون بهذا الأخير الذي يعمل في مجال الأرشيفات. كما أنهم يشيرون عادة إلى مجالات العمل للمتخرجين في هذه الشعب، فيقولون: قطاع التوثيق والمعلومات، وقطاع المكتبات، وقطاع الربائد. ويرجع هذا الوهم في أصله ومسيرته بالأوطان المتقدمة والنامية، إلى الفصل الثاني في قصة «أوتليه ـ لافونتين ـ كنت» السابقة، التي تركت بصماتها على التخصص هزات وخلخلات ومقولات لا أصل لها.

ثالثا ـ محصلة التسميات بين العربية والانجليزية

لا نريد في الفقرات الختامية التالية أن نقدم للمستمعين وللقراء «حاصل الجمع» لسلسلة التسميات التي استظل بها تخصص المكتبات والمعلومات أو فرضت عليه، خلال فترة تتجاوز مائة عام في اللغة الانجليزية بأمريكا وانجلترا، وتبلغ حوالي أربعة عقود في المشرق العربي، ولا تبلغ بعد عقدين في المغرب العربي، فذلك يكون تكراراً لا جديد فيه لما سبق تسجيله في المتابعات المزدوجة لأهم التسميات المقبولة والمرفوضة في تلك المواطن. وإنما الأوفق بالنسبة لنا ولأهدافنا ونحن نختتم محور «التسمية» لهذا التخصص، وهو برغم تأخيره عن المحاور الأخرى في هذا «الجزء التطبيقي التحليلي» من الدراسة، فإنه في الحقيقة والواقع تاجها جميعا والمؤشر العام لها ـ الأوفق لي ولقرائي ومستمعي في هذا السياق، أن نضع فيما يلي «محصلة» المنهج الذي اخترناه ونفذناه

بالـدقـة الممكنة، من عبر الماضي الواعية وحقائق الحاضر الثابتة ومؤشرات المستقبل الهادية، لتخصصنا بعامة ولجانب التسميات والمصطلحات الإمامية فيه بخاصة :

(أ) من الضروري في التخصص الـواحـد وفي مؤسسـاتـه الأكـاديمية والمهنية والميدانية، بعد التطور والاتساع وبعد التكاثر والتنوع، وذلك هو منطق النمو والتطور في كل التخصصـات ومنهـا المكتبـات والمعلومـات، أن تكون هناك تسميات محددة لقطاعات هذا الاتساع ولفئات هذا التنوع، دون أن تتحول أى من هذه التسميات إلى كيانات انشقاقية أو طبقية، بل تبقى مع أقرانها ضمن النسيج الموحد للتخصص. من الخطأ في المؤسسـات الميدانية مثلا، أن تكون هناك فئة باسم « مراكز المعلومات» أعلى شأنـا من فئة «المكتبات»، وليس صحيحا في المؤسسات الأكاديمية، مثلا آخر، أن تختص شعبة معينة بدراسات مكثفة في التكنولوجيات الحديثة وتحرم من هذه الدراسات الشعبـة الأخرى، من أجل أن نعطي للأولى اسم «المعلومات» ونعطي للثانية اسم «المكتبـات». . ! وكـأننا بذلك نحكم مقدما على إحدى المفردتين ومن ثم على فئتها بالتأخر والجمود وللأخرى ولفئتها بالعصرية والتقدم، مع أن النماذج الواقعية في الداخل والخـارج قد تكـون عكس ذلـك تماماً. . ! فلتكن هناك مقررات أساسية لتخصص المكتبات والمعلومات يأخذها الطلاب جميعاً، ولتكن جميع المقررات بعد ذلك اختيارية حسب الموقع الذي سيعمل فيه المتخرجون، دون أن تكون هناك مقررات درجة أولى باسم «المعلومات» ومقررات درجة ثانية باسم «المكتبات»، فهذا الفصل الطبقي لا يقوم على منطق ولا يستند إلى واقع. . . !

(ب) الحرص على البريق واللمعان في التسمية وفي إبراز شخصية المؤسسة وأعمالها واتجاهاتها، هو الآفة التي حرمت تخصص المكتبات والمعلومات من اليسر والاستقرار اللذين تتمتـع بهما التسميات والمؤسسـات في التخصصـات العـريقـة والثابتة. وقد استنفدت هذه الآفة طاقات وجهوداً غير قليلة، كان من الخير إنفاقها في الدراسات الفنية للتخصص وفي الانجازات التي تحقق أغراض «الضبط» وغايات «الاستخدام»، دون افتعال الضجيج العالي في مواجهة كل تطور يمر به التخصص أو تقبل عليه إحدى مؤسساته الأكاديمية أو المهنية أو الميدانية، فهذا الضجيج في غالب الظن إنما يصدر من المؤسسات الخاوية كالطبول الجوفاء. . !

وأنا في الحقيقة لست ضد التجمل أو حتى التأنق في اختيار الأسماء، وقد رحبت كثيرا بالاضافة الاندماجية لكلمة (الإعلام) إلى المفردة الأصلية للتخصص، ثم تغييرها إلى (معلومات) عندما حتمت الضرورة ذلك، باعتبارها مؤشراً دقيقا ومقبولا لنمو التخصص واتساعه عند بداية نضجه. . ! ولكنني أرفض أن يصبح التجمل والتأنق في التسميات والمصطلحات مبلغ همنا وغاية وكدنا.

(جـ) من المتغيرات التي تبشر بالخير في محور التسمية والمصطلحات الإمامية لتخصص المكتبات والمعلومات، أن ذلك الحرص على البريق واللمعان لا يشغل أبداً ولا يهتم به أصحاب القدم الثابتة في التخصص وفي مؤسساته، سواء في مواطنه الأولى التي ولد بها أواخر القرن التاسع عشر، أو في البلاد النامية ومنها الأوطان العربية مشرقا ومغربا. بل إن العلاقات الأكاديمية والمهنية والميدانية بين أصحاب هذه القدم وبين غيرهم في البلاد المتقدمة، على العكس مما قد يتخيله أترابهم في البلاد النامية، تسعى دائما إلى التعاون والمشاركة والفهم المتبادل، مع تمسك كل فريق بمبادئه التي يعيش بها وسياسته العامة التي لايستطيع التخلي عنها.

(د.) تؤكد الاستقراءات في محور «التسمية» لتخصص المكتبات والمعلومات، أن المؤسسات الأصيلة سواء الأكاديمية أو المهنية أو الميدانية لاتلقي بالاً كبيراً لأسمائها التي حملتها في البداية، وتواجه التطورات الحتمية في التخصص بإضافة الوحدات الملائمة إلى كيانها المادي الواقعي لمواجهة هذه التطورات، مع التجنيس والاندماج للقديم والحديث من المصطلحات الإمامية الواعية بعد هذه الإضافة، في البحوث والدراسات والكتابات الفنية وهى طاقة التخصص وحياته، وليس بالتخلص من تلك الأسماء التي تعتز بها أو نبذ المصطلحات القديمة التي لا حياة للتخصص بدونها. . !

(هـ) برغم أننا في الأوطان العربية مشرقا ومغربا، كنا نتمنى أن تكون هناك تسمية معيارية موحدة لتخصصنا، وأن يكون هناك عنصر عضوي ثابت في التسمية، فليس من المفيد الآن التعلق بهذه الأمنية التي مضى أوانها. ولكن البديل الممكن والضروري في الوقت نفسه، هو الاحتفاظ لكل مؤسسة بما تحمله في اسمها من المفردة أو المفردات العضوية (خزانات، مكتبات، توثيق، إعلام، معلومات، معلوميات)، مع الاقتناع

الـواعي بأنها تتعـامـل مع (أوعية المعلومـات من فئـة القراءات والبحـوث ضبـطا واستخداما). فهذا الاقتناع يضمن وحدة المدلول والجوهر في هذه المؤسسات، ويصبح الفرق لفظيا فقط بين معهد للتوثيق في «تونس» مثلا وكلية للمكتبات بأسيوط، كالفرق اللفظي بين وزارة الزراعة في جمهورية مصر العربية وكتابة الدولة للفلاحة في الجمهورية التونسية، مع وحدتهما في المدلول والجوهر. . !

(و) لمحـور التسمية في تخصص المكتبـات والمعلومات موقع آخر قد يكون أكثر أهمية، غير مواقعـه في (الأسـماء الأعلام: Proper Names) للمؤسسات الأكاديمية والمهنية والميدانية، وهـو أدبيات التخصص وكتـابـات أصحـابه وأبنائه من الباحثين والدارسين، ولهذا الموقع دوره الهام أو الأهم في محور التسمية، لما يمتاز به من المرونة التي تفتقدها المواقع الثلاثة الأخرى. وإذا كنا نوصى أن تحتفظ المؤسسات بالألفاظ في أسمائها، مهما يكن فيها من التفاوت والاختلاف، فمن الضروري أن نتوافق بل نتفق في بحوثنا ودراساتنا وكتاباتنا، على تسمية معيارية ثابتة للتخصص الذي ننتمي إليه، نستخدمها جميعاً في مشرق الوطن العربي وفي مغربه، أيا كانت التسمية للمؤسسة التي نعمل فيها. فهذه التسمية المعيارية التي نوفق في اختيارها والحرص على استخدامها في كتاباتنا، هى الكفيلة بتوحيد المدلول والجوهر في مؤسسات التخصص برغم اختلاف الألفاظ. . !

(ز) لا تحتاج هذه التسمية المعيارية المطلوبة، إلى اقتراح فردي من جانبى أو من جانب أى شخص آخـر، في مشرق الـوطن العـربي أو في مغربه أو فيما بينهما. فقد استخدمت هذه التسمية التي نبتغيها هنا وهناك وهنالك، دون أن يدعي شخص معين أنـه صاحبهـا في البداية، أو صاحب الفضل في تداولها وانتشارها بعد ذلك. وهى التسمية التي استخـدمت في عنوان هذه الدراسة منذ البداية، وفي سطورها وفقراتها وأقسامها حتى الآن (المكتبات والمعلومات). وهى نفسها التسمية التي أعلنها المشرقيون والمغربيون العرب بتونس خلال يناير ١٩٨٦، فيما أنشئوه هناك باسم (الاتحاد العربي للمكتبـات والمعلومات)، برغم أن المؤسسة التي لعبت دوراً كبيراً في الدعوة إلى هذا الاتحاد وفي تبنيه، هى التي صممت أن يكون اسمها (المعهد الأعلى للتوثيق). . ! وفي ذلك، برغم المفارقة الواضحة، تأييد لأمرين أدعو إليهما بشأن محور «التسمية»: أولهما

أن الاسم المعياري للتخصص الذي يحظى اليوم بالإجماع العربي هو (المكتبات والمعلومات). وثانيهما أن تستمسك كل مؤسسة باسمها الذي حملته عند إنشائها، برغم ما قد يكون فيه من مخالفة أو مفارقة لذلك الإجماع.



وهكذا ينتهي «الجزء التطبيقي على تخصص المكتبات والمعلومات» من الدراسة، وقد تناولنا فيه (الماهية وأركان الوجود لتخصص المكتبات والمعلومات) ، حيث تم التحليل والتطبيق للمعايير الأربعة للهوية الأكاديمية ، على هذا التخصص الذي نهتم بأمره في الدراسة ، وهي : محور الموضوع ، ومحور الفكر / العلم ، ومحور المؤسسات ، ومحور التسمية ، كما تم من قبل تطبيق محور النظرية في « الجزء التمهيدي النظري » الأول . ونبلغ بهذين الجزأين معا تحقيق الهدف الأساسي الذي أردناه منذ البداية ، وهو تحديد الشخصية المتميزة لتخصص المكتبات والمعلومات ، حسب المعايير السائدة في هويات التخصصات الأكاديمية العريقة والثابتة . ومع أن هناك « الجزء التكميلي الختامي » لهذا الدراسة ، الذي يتناول أموراً فنية في « الضبط والاستخدام لأوعية المعلومات » ، كما يتناول « دور التكنولوجيات الحديثة في الضبط والاستخدام » ، فإني أفضل الانتظار بهما بعض الوقت يأخذان فيه حقهما من النضج والاستواء عاماً أو عامين ، ثم تنشر الدراسة بكل أجزائها في كتاب مستقل إن شاء الله .

عناصر الاسترجاع للمادة

(الجزء التمهيدي النظري)

ـ خلفيات الدراسة

ـ الماهية الأكاديمية للتخصصات وأركان وجودها

■ الموضوع ■ الفكر/العلم ■ المؤسسات ■ التسمية ■ النظرية

ـ نظرية الذاكرة الخارجية

■ المعلومات غير الوعائية

■ المعلومات الوعائية
■ الذاكرة الداخلية والذاكرة الخارجية
■ التكنولوجيا والمعلومات الوعائية

(الجزء التطبيقي على تخصص المكتبات والمعلومات)

ـ علاقة المعلومات بالمهن والتخصصات
ـ «الموضوع» في تخصص المكتبات والمعلومات
ـ علاقات الموضوع في تخصصات المعلومات
ـ «الفكر/ العلم» في تخصص المكتبات والمعلومات
ـ «المؤسسات» في تخصص المكتبات والمعلومات
■ «الميدانية» للضبط
■ «الميدانية» للاستخدام
■ «الأكاديمية» للبحث وللمهارات البشرية
■ «المهنية» للأدوات والمعايير
■ علاقات «المؤسسات» في شئون التخصص
ـ «التسمية» لتخصص المكتبات والمعلومات
■ الإنجليزية في أمريكا وبريطانيا
■ العربية بأوطانها مشرقا ومغربا
■ محصلة التسميات الإنجليزية والعربية

(الجزء التكميلي الختامي)

ـ الضبط والاستخدام
ـ دور التكنولوجيات في الضبط والاستخدام

الفصل الثاني

تخصص المكتبات والمعلومات

الاطار العام ، الفكر العربي ، المفهوم الوعائي

ص

الفصل الثاني
تخصص المكتبات والمعلومات
الاطار العام ، الفكر العربي ، المفهوم الوعائي

خلفيات المواد وسياقها الزمني

● كان الأصل في مادة (١٩٦٤ : الإطار العام لدراسات المكتبات) خلفية عامة، أبدأ بها في كل واحد من المقررات الدراسية التي توليت تدريسها منذ ١٩٦٢ ، وهى (المراجع؛ الببليوجرافيا؛ النشر؛ مناهج البحث في المكتبات؛ التوثيق)، بعد أن أصبحت عضواً بهيئة التدريس في «القسم» بجامعة القاهرة أوائل الستينيات. وهى منشورة أيضا بصيغتها هنا تقريباً، ضمن كتابين صدرا لي أوائل السبعينيات، أحدهما (المراجع ودراستها في علوم المكتبات، ج٢، ص ٤٦ ـ ٥٨) والثاني (الببليوجرافيا ودراستها في علوم المكتبات، ص ٩٠ ـ ٩٥).

ومع أنني لم أعد أعتمد على هذا «الإطار» كثيراً، بعد الصياغة التي وضعتها لـ «نظرية الذاكرة الخارجية» عام ١٩٧٥ ، بسبب أنها أصبحت الأقرب بالنسبة لي، فمن المؤكد أن الجوهر فيهما واحدٌ. وكل الفرق بينهما أن نقطة الانطلاق في «الإطار» كانت داخلية محدودة، أخاطب فيها أصحاب التخصص وأتحدث إلى أبنائه، دون أن آخذ في الاعتبار التخصصات الأخرى المجاورة وأصحابها، بينما نقطة الانطلاق في «نظرية الذاكرة الخارجية» خارجية واسعة، أتحدث فيها إلى الأصحاب والأبناء، باعتبار أن حدودهم مع التخصصات الأخرى، قد أصبحت موضع الجدل والمناقشة والأخذ والردّ.

● أما مادة (١٩٧١ : الفكر العربي في أدب المكتبات) فترجع إلى أوائل السبعينيات، حينما رأيت بعد عشر سنوات من العمل الميداني والمهني والأكاديمي في

التخصص. أن الوقت قد حان لتأصيل «الفكر العربي» في كتابات هذا التخصص ومطبوعاته. وبدأت هذا التحرك بالإسهام والإشراف على سلسلة من الكتب تحمل هذا الشعار نفسه «الفكر العربي في أدب المكتبات»، وصدر منها فعلا سبع حلقات في الفترة (١٩٧١ - ١٩٧٦) لي ولغيري.

وقد تطور هذا التحرك للتأصيل داخل السلسلة نفسها في حلقتها الثانية، حيث رأيت أن يدخل فيها مجموعة من الكتب الدراسية التدريسية، للمقررات نفسها التي أتولى تدريسها (المراجع؛ الببليوجرافيا؛ الخ)، يكون القسم الأول في كل كتاب للمدرس صاحب المقرر، ويتضمن القسم الثاني للطالب نموذجا لإحدى الوحدات في هذا المقرر.

وإذا كان ذلك الاتجاه للتأصيل بإعداد الكتب الدراسية / التدريسية المعيارية ونشرها وتطبيقها، قد تحقق في مقررين اثنين فقط هما (المراجع؛ الببليوجرافيا)، فإنني أقدم هنا خطة هذا التأصيل للفكر العربي في أدب المكتبات، مأخوذة مما نشر في «الحلقة الثانية» من تلك السلسلة. والأساس في هذه الخطة أن يكون لكل مقرر منهج معياري لتدريسه، يقوم على أربعة أركان (الأهداف والأغراض، الوحدات والقضايا، المعالجات والطرق، القراءات والمصادر). ثم يصدر الكتاب نفسه لكل مقرر في قسمين متكاملين، يخاطب أولهما الأستاذ القائم بالتدريس، ويشتمل ثانيهما على معالجة نموذجية كاملة لإحدى الوحدات، يهتدي بها الطالب في تحقيق واجبه نحو المقرر، كما يدرج «المنهج» بأركانه الأربعة في الكتاب الدراسي التدريسي.

● وأما مادة (١٩٧٥ : المفهوم الوعائي الاستخدامي للذاكرة الخارجية)، فإنها تمثل مرحلة انتقال هامة بالنسبة لي في تخصص المكتبات والمعلومات. ذلك أنني حتى عام ١٩٧٣ كنت أنطلق في حديثي عن التخصص من زاوية داخلية خالصة، فلما توليت مسئولية العمل والإشراف على بعض المشروعات الميدانية في مجال المعلومات، التي كان يقوم بها «مركز الأهرام للتنظيم والميكروفيلم» بالقاهرة، جمعتني تلك المسئولية مع شخصيات رائدة في نطاق العمل بهذه المشروعات، من الإداريين والاقتصاديين والقانونيين والمهندسين، ولكل منهم مفهومه الخاص عن المعلومات حسب التخصص الذي عاشه قبل دخوله إلى مجال المعلومات. ولم يكن يجديني في المناقشة والحوار معهم

الاعتماد على المسلمات والمقولات، التي كان يتضمنها (الإطار العام لدراسات المكتبات) السابق.

ومن هنا لجأت معهم إلى مفاهيم ومقولات منطقيه عامة جديدة، لم آخذها من كتاب قرأته ولم أستند فيها مباشرة إلى بحث وضعه أحد من قبل. وقد تولد في أثناء تلك المناقشات وهذا الحوار بعض المصطلحات الأساسية، منها: «أوعية المعلومات»، و«الذاكرة الخارجية»، و«الذاكرة الداخلية»، . . . الخ. وهى التي أصبحت تجري على لساني وأستخدمها في كتاباتي منذ ١٩٧٤، لأنها تقنع في الوقت نفسه أصحاب التخصص وأصحاب التخصصات الأخرى، بينما «الإطار» كما سبق كان صالحا لأبناء التخصص وحدهم. وقد نشرت هذه المادة لأول مرة عام ١٩٧٥، في العدد الثالث (ص ١٢٥ ـ ١٥٨) من مجلة «الثقافة العربية» الحولية، التي كانت تصدرها بالقاهرة «المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم».

ومن الجدير بالذكر في سياق هذه المادة لعام (١٩٧٥) أن «المؤتمر الدولي حول التخطيط القومي لأساسيات التوثيق والمكتبات والمحفوظات»، الذي عقد بمقر «اليونسكو» في باريس أواخر ١٩٧٤، قد دعا بقوة إلى كسر الحواجز غير الطبيعية بين المؤسسات الميدانية، مثل مراكز التوثيق والمعلومات والمكتبات ودور المحفوظات، فهى جميعا تعمل بصفة عامه لإمداد الباحثين والقراء والمسئولين بما يحتاجون إليه من البيانات والمواد والأوعية والمعلومات. وكان «مركز الأهرام للتنظيم والميكروفيلم» في تعامله مع الهيئات التي تستعين به، مثل « مجمع الحديد والصلب » بمصر و « هيئة قناة السويس» و«جامعة الدول العربية» الخ ـ قد استجاب لنصيحتي وهى: التعاقد مع تلك الجهات على أساس التطوير أو الإنشاء لجهاز معلومات متكامل للجهة، برغم تعدد وحداته الفعلية حسب نوعية المواد والمعلومات، إلى مواد «المكاتبات والالتزامات» وإلى مواد «القراءات والبحوث» العامة أو «المتخصصة». ومن هنا فإن الجزء الأخير في هذه المادة لعام (١٩٧٥) وعنوانه الفرعي «الذاكرة الخارجية الخاصة . . . وجهاز المعلومات»، كان تدعيما لتلك الدعوة من جانب «المؤتمر» السابق ذكره، كما كان امتداداً لهذه النصيحة من جانبى.

● وأمـا مادة (١٩٨٦ : المفهوم الوعائي للمعلومات) فترجع في أصلها، إلى أننى بعد الصياغة الأولى لـ «نظرية الذاكرة الخارجية» منتصف السبعينيات، أصبحت أعيد النظر فيها كلما درا حولها حوار أو نقاش مع طلابي وأترابي، في تخصص المكتبات والمعلومـات أو في التخصصـات الأخرى، بهذا القسم أو ذاك وفي تلك الجامعة أو غيرها، من الأقسام والجامعات في الأوطان العربية مشرقا ومغربا. وفي كل مرة كنت بعد إعادة النظر أسجل التعديل الملائم وأنشره في أول فرصة تالية، وقد تم هذا التعديل بضع مرات في أواخر السبعينيات، مثل كتابي (الإطار العام للمكتبات والمعلومات، أو نظرية الذاكرة الخارجية: ١٩٧٩)، وفي أواسط الثمانينيات وأواخرها مثل هذه المادة لعام (١٩٨٦).

ذلـك أن انتقـالي أواخـر الثمانينيات للعمل في «قسم علوم المكتبات والمعلومات» بجـامعـة الملك سعـود بالرياض، مع المناقشات المبدئيه للائحة الدراسية بتسمياتها ومحتوياتها ـ كان ذلك فرصة جديدة لي، حتمت إعادة النظر في الصيغ السابقة التي وضعتها لـ «نظرية الذاكرة الخارجية». وقد بادرت بنشر هذه الصيغة الجديدة في المجلد الأول ١٤٠٥/ ١٤٠٦هـ (ص ٥ ـ ٣٥) من حولية «المكتبـات والمعلومـات»، التي يصـدرهـا «قسم المكتبـات والمعلومـات» بجـامعـة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، بعنوانها الحالي (المفهوم الوعائي للمعلومات).

الاطار العام لدراسات المكتبات
١٩٦٤

تمهيد عن المكتبة كمؤسسة ميدانية

اتسعت دراسات المكتبات في العصر الحاضر اتساعا كبيرا، وتشعبت موضوعات البحث في هذا الميدان، لتغطي كل مايتصل بالمكتبة كمؤسسة لها كيانها الإداري وكيانها الفني، وتضم بين جدرانها مواد (أوعية) المعرفة والثقافة، التي تصل بين الانسان ومايتطلع إليه من كشف المجهول وتحقيق الذات. وهى إلى ذلك مؤسسة لا توجد في فراغ، ولكنها توجد كخلية حية ومتطورة في مدرسة، أو معهد، أو في جامعة، أو في مؤسسة خاصة، أو توجد في مدينة من المدن أو حيّ من الأحياء، لخدمة أفراد المجتمع، وهى في كل واحدة من هذه الحالات تأخذ لونا خاصا من الوجود يختلف عن بقية الألوان غيره.

والمكتبة قبل ذلك كانت جزءا من تاريخ البشرية، وعاملا هاما في تطور المجتمع الإنساني، وهى ماتزال إلى اليوم من أهم الخلايا الثقافية والعلمية التي يضمها جسم المجتمع، ويقع عليها عبء كبير لابد أن تقوم به، في حياة البيئة المحلية وفي حياة الأمة وفي حياة الإنسانية ومستقبلها، وعلى أرباب هذه المهنة أن يبذلوا أقصى جهد في مجالات التعاون المحلي والقومي والدولي، لكى يؤدوا دورهم في أمانة وكفاية.

أصبحت المكتبة بهذه الصفات السابقة هى المحور (الموضوع) الذي يدور حوله «أدب المكتبات»، والمجال الذي تجري فيه البحوث والدراسات حول هذا التخصص. ويرى القارىء في الفقرات الست التالية، القطاعات الرئيسية لدراسات المكتبات في شيء قليل من التفصيل، مع توضيح بعض العلاقات العامة فيما بينها وتقديمها في إطار منطقي متكامل.

(١) دراسات المواد والأوعية

مواد المكتبات المطبوعة، من كتب ومجلات ونشرات وصحف، ثم المواد السمعية والبصرية من أشرطه وأقراص وشرائح، هى الخامة الأساسية الأولى التي تربط المكتبة بروادها. وكان من الطبيعي أن تصبح هذه المواد موضع اهتمام المكتبيين ودراستهم. وتدرس المواد والأوعية دراسة ببليوجرافية بأوسع ماتتسع له تلك الكلمة من المعاني، أو

دراسة موضوعية تختلف باختلاف الموضوع الذي تدور حوله المواد. وقد تدرس دراسة استخدامية تربط بين مجموعة من المواد والأوعية وبين طبقة معينة أو جماعة خاصة من رواد المكتبة ومستخدميها، وقد تدرس مجموعة أخرى من مواد المكتبة لأنها ذات طبيعة خاصة تميزها من حيث كيانها المادي، أو طبيعة تنظيمها، أو طرق استخدامها. ويوجد في مناهج معاهد المكتبات أمثلة كثيرة من الموضوعات التي تدرس في نطاق هذا القطاع، فهناك: «الببليوجرافيا» بمعناها الواسع، حيث تغطي العلوم والفنون التي تتصل بصناعة الكتاب من الإعداد والإنتاج والتوزيع، وتغطي بالمنهج نفسه أيضا أوعية المعلومات الأخرى والوسائل الحديثة للاتصال غير الكلمة المطبوعة. ومن النماذج المشهورة في مناهج معاهد المكتبات «أدب الأطفال» و«أدب رجال الأعمال والصناعة» و «أدب الجماهير» و «المطبوعات الحكوميه» و «المواد السمعية والبصرية» و «النشر الحديث ومؤسساته» و «المراجع»، بجانب الببليوجرافيا (نظم المعلومات الببليوجرافية). والهدف العام من هذه الدراسات هو التعريف بهذه المواد والأوعية وبمصادرها، تمهيدا للحصول عليها وللوصول إلى أحسن الطرق للانتفاع بها في المكتبة انتفاعا كاملا. أما «الببليوجرافيا» بمعناها الخاص (نظم المعلومات الببليوجرافية) فتهدف إلى ضبط أوعية المعلومات وحصرها، بإعداد الأدوات الببليوجرافية المختلفة الحصرية والموضوعية والكشافات.

(٢) دراسات الادارة والتدبير

المكتبة مؤسسة لها كيانها الاداري ولها مشكلاتها المالية، وقد يصلان في كثير من الأحيان إلى درجة عالية من التعقيد، تستلزم البحث والدراسة والانتفاع بالتجارب السابقة في الميدان. فهناك الموظفون واختيارهم، وترقياتهم. وهناك الميزانية واعدادها وأبوابها، ومصادرها، والانفاق واجراءاته ولوائحه. وهناك علاقة المكتبة بالمنظمات والهيئات والادارات، داخل الجهاز الحكومي وخارجه. وهناك العلاقات الداخلية بين أقسام المكتبة ووحداتها حينما توجد، وهناك مشكلات المباني والأثاث والتخزين، الخ. . . ومن الواضح أن هذا القطاع من دراسات المكتبات يتأثر تأثرا كبيرا بالبيئات المختلفة والعوامل المحلية، وتختلف المكتبات في ذلك من دولة إلى دولة، بل إن الاختلاف قد يوجد في داخل الدولة الواحدة، إذا اتسعت أطرافها وتنوعت نظم الادارة المحلية فيها. ولكن المقارنة بين الدول المختلفة والبيئات المتفاوتة، تنفع دائما في الاهتداء إلى خير الطرق وأحسنها، لادارة المكتبة في حدود العوامل المحلية بالبيئة. والدراسات في هذا القطاع تقوم عادة على عرض المبادىء والأسس العامة للادارة الناجحة، ثم مناقشة المشكلات الميدانية في ضوء تلك المبادىء وهذه الأسس.

(٣) دراسات التنظيم الفني

المكتبة في معناها الدقيق لاتعتمد في وجودها على الأعمال والاجراءات الادارية، التي

أشير إليها في الفقرة السابقة، ولكنها تحتاج إلى مجموعة أخرى من الأعمال الفنية، التي تتم عادة بعيدا عن أنظار رواد المكتبة، ولا تتصل بهم اتصالا مباشرا. وتختلف تسمية هذه الأعمال فهناك من يطلق عليها «الأعمال الفنية» أو «الخدمات الفنية» أو «الاجراءات المكتبية». والمقصود بها هنا تلك العمليات الفنية، التي تجعل مواد المكتبة وخدماتها في متناول الرواد، في أكفأ صورة وأيسرها. وفي كل المناهج التي تدرسها معاهد المكتبات يوجد «التصنيف» ونظرياته وجداوله ورموزه المختلفة، و«الفهرسة» بنوعيها الموضوعية والوصفية، كما يدخل في نطاق هذه الدراسة العمليات الآلية، الخاصة باعداد المواد للاستعمال داخل المكتبة وخارجها، ووسائل النسخ والاستنساخ، وتدرس أيضا كل النواحي الفنية في عمليات الاختيار، والشراء والتسجيل، الخ.. والدراسات في هذا القطاع تهدف إلى تعريف المكتبيين بكل العمليات المذكورة، وإلى ممارستها في خير الصور وأقلها نفقات وأوفرها وقتا ومجهودا، دون المساس بسلامة العملية وتأديتها للغرض تأدية كاملة.

(٤) دراسات الخدمة والاسترجاع

تختلف العمليات الفنية السابقة، عن خدمات الاسترجاع المقصودة في هذا القطاع، في أن الأخيرة تتصل برواد المكتبة اتصالا مباشرا، وهى الثمرة التي تتعاون المكتبة بكل أجهزتها استعدادا لتوصيلها إلى روادها ومستخدميها. والخدمات المكتبية قد تدرس دراسة نوعية، قائمة على طبيعة كل خدمة وتميزها بصفات ذاتية، تختلف فيها عن الخدمات المكتبية الأخرى. وقد تدرس الخدمة مرتبطة بطائفة أو بجماعة من الرواد متميزة في الجنس، أو في العمر، أو في درجة الثقافة، أو في طبيعة العمل والمهنة. وفي كلا النوعين يعتمد هذا القطاع من دراسات المكتبات على الدراسات الاجتماعية والدراسات النفسية، لبيئة المكتبة ولروادها ومستخدميها وهم الذين ستقدم إليهم هذه الخدمات، وهناك أمثلة كثيرة في مناهج معاهد المكتبات لهذا القطاع من الدراسات، مثل: «خدمة الاعارة» و «خدمة المراجع» و «خدمة القراءة» و «الخدمات العامة» من محاضرات وندوات ومناقشات، ومثل: «الخدمات المكتبية للأطفال» و «الخدمات المكتبية لربات البيوت» و «الخدمات المكتبية في مشروعات مكافحة الأمية» أو «تربية البالغين» و «الخدمات المكتبية للأجانب». والهدف من هذه الدراسات أن يتعرف المكتبيون على الألوان المختلفة لخدمات القراء، وأن يدركوا أسسها العامة والمبادىء الاجتماعية والنفسية التي تؤثر في نجاحها، وأن يكونوا بذلك على استعداد لتأدية الخدمات التي عرفوها، ولتقديم خدمات جديدة قائمة على نفس الأسس والمبادىء. ومن السهل إرجاع بعض الخدمات ذات التسميات الحديثة، مثل «البث الانتقائي للمعلومات» أو «الإحاطة الجارية»، إلى أنماط تقليدية كانت معروفة قبل استخدام «الكمبيوتر».

(٥) دراسات المكتبيات النوعية والتوثيق

القطاعات الأربعة السابقة من الدارسة تغطي الكيان العلمى الرئيسي لوجود المكتبة، ويمكن من الناحية النظرية الاكتفاء بها. ولكن النواحي التي غطتها تلك القطاعات تصبح ذات طبيعة خاصة، حينما ترتبط بنوع معين من أنواع المكتبات، مثل: المكتبات العامة، والمكتبات المدرسية، والمكتبات الجامعية، ومكتبات الكليات المتميزة الدراسة كالطب والحقوق والهندسة، والمكتبات المتخصصة الأخرى. ومن هنا نشأ قطاع جانبى من الدراسات، يتناول مكتبة نوعية بذاتها، ويدرس في اطارها بصفة عامة: «المواد» و«الادارة» و«العمليات» و«الخدمات». ومن الواضح أن كل هذه القطاعات أو أكثرها على الأقل، يختلف في مكتبة نوعية عنه في مكتبة نوعية أخرى، فخدمات المراجع مثلا تختلف في المكتبات المدرسية عنها في المكتبات العامة وفي مكتبات المؤسسات الصناعية والشركات التجارية. بل إن ظهور «التوثيق» بصرف النظر عن الملابسات غير الموضوعية التي صحبته، لم يكن في جوهره إلا استجابة لطبيعة هذا التنوع في المكتبة، كمؤسسة فكرية تربط بين مواد المعرفة ومن يحتاجون اليها، ربطا تتحقق فيه الكفاية والنجاح. فقد تبين منذ وقت غير قصير أن العلماء والباحثين في مجالات العلوم، أصبحوا يواجهون موقفا جديدا من حيث طبيعة المواد التي يحتاجون اليها وأعدادها المتزايدة وتشابك الموضوعات التي يبحثونها، وهو الموقف الذي يقتضي تطويرا ملائما في نظم تلك المؤسسة الفكرية وخدماتها. وكانت الاستجابة لذلك ولغيره من الأسباب، لإنشاء مراكز التوثيق والاعلام (المعلومات)، التي امتدت فيما بعد إلى مجالات غير العلوم أصبحت تواجه نفس الموقف. فمركز التوثيق في جوهره نمط مركز من المكتبة في مفهومها العام، وأعمال التوثيق أنماط مركزة من دراسة المكتبات النوعية. والهدف من الدراسة بهذا القطاع هو تعريف المكتبيين بأن للمكتبة النوعية كيانا ذاتيا، وأنه ينبغي أن يؤخذ هذا الكيان في الاعتبار، فيما يتصل بالمواد ومشكلاتها، وبادارة المكتبة وتنظيمها، وبالعمليات الفنية ومزاولتها، وبالخدمات وتقديمها، كما أن الدراسة تكشف لهم عن طبيعة الكيان الخاص لأنماط المكتبات النوعية، وعناصره ومقوماته حتى يكون تطبيقهم مبنيا على أسس سليمة، وتخطو بهم الخطوة الأولى نحو الدراسات المتخصصة في التوثيق.

(٦) دراسات مؤسسات المكتبات

هذا القطاع الأخير يتناول دراسات اضافية ثانية، ترتبط بالمكتبة بصفتها النواة التي نمت حولها مهنة ذات أثر كبير في الحضارة الانسانية. وتغطي هذه الدراسات تاريخ المكتبة كمؤسسة اجتماعية ميدانية لعبت دوراً هاماً في حياة الجنس البشري، والفلسفات والمبادىء المختلفة التي وجهتها في الماضي، والتي توجهها في الحاضر. وتتناول الدور الذي تلعبه المكتبة، في تكوين القوميات المختلفة، وفي تحقيق الأهداف الكبرى للأمم، والدور الذي يتحتم على المكتبة أن تقوم به في المستقبل، لتوثيق أواصر التعاون والمعرفة بين دول العالم. كما أن هذا القطاع من الدراسات يبحث «مهنة» المكتبيات ومكانتها بين التخصصات الأخرى، وجميعيات المكتبيين ونشاطهم المهني، وتعاونهم المحلي والقومي والدولي. وتهدف الدراسة بصفة عامة إلى خلق الضمير المكتبي بين المكتبيين، وإلى توعيتهم بوجودهم المهني وبكيانهم الأدبي، وبدورهم في ماضي هذه الانسانية وفي حاضرها ومستقبلها، حتى يقوموا بتأدية دورهم عن وعى وايمان، وليحسوا بأن هذه المهنة شىء أكبر من مجرد طريق للحصول على لقمة العيش. ويدخل هنا أيضا دراسة المؤسسات «الأكاديمية» المرتبطه بالمكتبات في شكل أقسام أو مدارس أو كليات، من حيث نشأتها وتطورها ونظمها ومناهجها، الخ.

التداخل في دراسات المكتبات

من الواضح أن هناك عاملا مشتركا بين هذه القطاعات الستة من الدراسة، وهذا العامل هو المكتبة نفسها، ولهذا السبب فان هذه الدراسات ليست منفصلة تمام الانفصال، ولكنها تتداخل بدرجات متفاوتة تبعا لزاوية البحث أو الدراسة التي ينطلق منها الباحث أو الدارس. ومن الملاحظ أن المقررات الدراسية في معاهد المكتبات تتأثر إلى حد كبير بهذا التداخل، فليس من الضروري أن تكون كل المقررات مكونة من وحدات دراسية تتبع كل وحدة قطاعا واحدا من قطاعات الدراسة السابقة، وإنما نجد في كثير من الأحيان أن مقررا دراسيا واحدا قد يتكون من وحدات تابعة لقطاعات متنوعة، فهناك مثلا مقرر دراسي باسم «الخدمات المكتبية للأطفال» وليس مستبعدا في مثل هذا المقرر أن نجده يشتمل على «المواد والأوعية» المستعملة في خدمات الاطفال، وفي مقدمتها كتب القصص والحكايات، والأساطير والخرافات، ومؤلفوها وناشروها

وأشهر ببيليوجرافياتها، كما يشتمل على ألوان «الخدمات» التي تقدم لهم من القاء القصص، وتخطيط برامج القراءة، والتدريب على استخدام المكتبة، وتكوين المهارات المكتبية، كما أنه قد يشتمل أيضا على «المكتبات النوعية» التي تقدم خدمات الأطفال مثل مكتبة المدرسة الابتدائية، ومكتبات الأطفال التابعة للمكتبات العامة، وتبسيط العمليات المكتبية المتبعة فيها، فهذا مقرر دراسي واحد، يغطي أجزاء من ثلاثة قطاعات مختلفة. وهناك أمثلة كثيرة لتداخل دراسات المكتبات في المقررات الدراسية التي تقوم بها معاهد المكتبات، والأمثلة معروفة لكل من مارس تخطيط مثل هذه البرامج أو تدريسها.

وهناك مظهر آخر لهذا التداخل، يلاحظ فيه الباحث أن النواحي المختلفة التي تغطيها قطاعات الدارسة وفروعها، تتبادل التأثير، فالفهرسة وهى في ذاتها تدخل ضمن «العمليات الفنية» تتأثر إلى حد كبير بمشكلات الميزانية والتمويل، التي تدخل ضمن «الادارة والتدبير».ومن المعروف أن الفهارس تأخذ وقتا طويلا في اعدادها أو في مراجعتها، وهى لذلك تتكلف نفقات طائلة، وكثيرا ماتضطر المكتبة إلى اتخاذ قرارات معينه بشأن الفهرسة، بسبب مشكلة قلة المبالغ المتاحة لها، ولو كانت هناك مبالغ أكثر لاتخذت قرارات ولا تبعت طرقا أخرى في اعداد فهارسها. والتصنيف مثل «الفهرسة» يدخل ضمن «العمليات الفنية» ولكنه يتأثر إلى حد كبير بطبيعة المجموعة التي تتكون منها «المواد والأوعية» وهناك نظام تصنيفي يناسب مجموعة من المواد المكتبية، ولكنه لايفي بحاجات مجموعة أخرى مختلفة التكوين. ومن الطبيعي أن هذه الظاهرة التي تأخذ مكانها واقعا في داخل المكتبات، هى التي نجد صداها بحثا ودراسة في معاهد المكتبات، حينما تقدم مقررات أو برامج تدريسية مكونة من عناصر ترجع إلى قطاعين أو أكثر من القطاعات الستة المذكورة لدراسات المكتبات.

وليس التداخل بمظهريه السابقين أمراً تختص به دراسات المكتبات وحدها، بل إنه يوجد بطبيعته في كثير من الدراسات الأخرى، لأن تصنيف أى مجال من الدراسات إلى

فروع منطقية لن يكون بالضرورة ملزما للباحثين أو المؤلفين، أن يلتزموا في بحوثهم أو مؤلفاتهم مراعاة خطوط التصنيف المنطقية، فليست هذه الخطوط إلا حدودا تصورية فقط، تساعد على تمثل المجال في الذهن. أما المجال في حقيقته فلا يوجد فيه مثل هذه الخطوط، والباحث أو المؤلف ينزل إلى المجال ويختار منه مايتصل بفكرة أو يلائم مشكلة معينة في ذهنه، لها خطوطها الخاصة بها، وهذه الخطوط الأخيرة قد توازي الخطوط المنطقية العامة السابقة، ولكنها في كثير من الأحيان تجري عبرها في زوايا متفاوتة الدرجات.

عناصر الاسترجاع للمادة

ـ تمهيد عن المكتبة كمؤسسة ميدانية
ـ ١ : دراسات المواد والأوعية
ـ ٢ : دراسات الإدارة والتدبير
ـ ٣ : دراسات التنظيم الفني
ـ ٤ : دراسات الخدمة والاسترجاع
ـ ٥ : دراسات المكتبات النوعية والتوثيق
ـ ٦ : دراسات مؤسسات المكتبات
ـ التداخل في دراسات المكتبات

الفكر العربي في أدب المكتبات
١٩٧١

تمهيد عن سلسلة جديدة لأدب المكتبات

نتحدث مرة ثانية عن سلسلة (الفكر العربي في أدب المكتبات)، وهى السلسلة التي رأت النور لأول مرة في مستهل ١٩٧١، وقد أردت لها، حين دعتني «جمعية المكتبات المدرسية» للإشراف عليها، أن تحمل رسالة وظيفية في هذا الحقل، فقمت بمسح عام لما حققتـه دراسـات المكتبات بمصر في العقدين الماضيين، ولما وصلت إليه الممارسة الميدانية عبر مائة سنة انقضت، وقد كنت طوال العقد الأخير أعيش في قلب التخصص محاضراً أو مستشاراً وممارسا. فأسفرت هذه الخبرة المباشرة والمسح العام الذي صحبها، والتقدير الفرضي للسالف البعيد من الفكر العربي في هذا المجال - أسفر كل ذلك عن كشف ثغرات عديدة لاتستطيع أن تملأها سلسلة واحدة، ولا يقدر على سد فراغها هيئة منفردة.

ولكني وجدت أن أولى الثغرات وأولاها بالعمل العاجل هى غياب الفكر العربي الأصيل من هذا المجال. فرأيت أن يكون اسم السلسلة تعبيراً مؤدبا عن هذا الفراغ، وأن يكـون هدفهـا الأسـاسي هو سدّ هذه الثغرة، وأن تتاح الفرصة لكل من يؤمن بالأصـالـة الفكرية شعاراً، فيقدم مايستطيع لبناء الفكر العربي في حقل المكتبات. واختارت السلسلة لنفسها سمات واضحة وخطوطا محددة في: موضوعات الدراسة، ومستـوى المعـالجـة، ونوعيات الأدب الذي تقدمه، وحجم المادة المعروضة. وتلك السمات وهذه الخطوط مسجلة في غلاف كل حلقة (ارجع إليها في ختام هذه المادة) كيلا نضل في متاهات الفراغ الذي نريد أن نملأه، ولنستطيع أن نصل في هدفها الأساسي إلى تحقيق نتائج ملموسة. وقد تمثل ذلك كله أو شيء منه في كتابها الأول الذي ظهر في بداية العام.

والكتاب الثاني الذي أتقدم به اليوم (المراجع ودراستها في علوم المكتبات)، يعد في

هذه السلسلة فاتحة لعدد غير قليل من الكتب، سنعالج جانبا من أهم الجوانب الدراسية في حقل المكتبات بمصر والعالم العربي. هذا الجانب هو إعداد الإطار البشري إعداداً واعيا سليما، وإمداده بالأسس العلمية والفنية للقيام بمسئولياته، وتزويده في مواجهة المكتبات العربية ودراساتها بأحدث الخبرات وأدق المهارات، عن طريق منهج تدريسي أصيل في تخطيطه، عربي في إطاره وروحه، تقدمي في عناصره وطرقه. ويتناول كل منها أحد الموضوعات في علوم المكتبات كالمراجع والببليوجرافيا والتوثيق والنشر، وتكون في مجموعها سلسلة فرعية باسم (المنهجية وعلوم المكتبات)، وسوف أتولى تأليفها إلى جانب الإشراف العام على السلسلة الأم. وفي هذه السلسلة الفرعية تجري المعالجة على زاويتين: زاوية المدرس حيث يتم تخطيط المنهج الدراسي للموضوع على السمات السابقة، وزاوية الدارس أو الطالب حيث يتم تقديم إحدى الوحدات الدراسية في صورة منهجية كاملة، رمزاً ومؤشراً لما ينبغي أن تكون عليه كل الوحدات، والمعالجة على ذلك عمل فكري متكامل، ترتبط فيه الزاويتان منهجا وتفكيراً وتستقلان بناء وتنفيذا.

بين مرحلتين في أدب المكتبات

كانت المكتبات في الثقافة العربية، موضوعاً أصيلا، بدأت الكتابة فيه منذ قرون عديدة، وسارت أول أمرها في خطوط فطرية بسيطة، ثم تنوعت واستوت، وانتقلت من الوصف إلى التجريد. وتفجرت مع الزمن جوانب الموضوع، وتشابكت أطرافه، وتداخلت عناصره مع عناصر الموضوعات الأخرى في محيط الثقافة العربية كالتاريخ والآداب والاسلاميات. وهناك رصيد كبير من أدب المكتبات في الثقافة العربية، لما تكشف بعد أعماقه وحدوده الكاملة، وقد مضت عليه مدة لم تتداوله العقول العربية، جاهلة أو متناسية، فانقطعت الصلة بينها وبينه، كما انقطعت صلتها بتراثها في الطبيعة والفلك، وفي الرياضة والطب، وفي غيرها من العلوم والفنون. فلما جاءها مع القرن العشرين الفكر الغربي الحديث في المكتبات ودراساتها بهرتها أضواؤه أول الأمر، فأخذت تتلقاه وتردده كما هو دون تمثل أو إضافة بل دون هضم في بعض الأحيان. وقد تولت فترة الانبهار أو كادت ولم يعد من اللائق بالعقل العربي، أن يكتفي بالتلقي الذليل أو يعيش على الترديد الأجوف.

فلتبدأ مرحلة جديدة يتجلى فيها الهضم والتمثل وتبدو من خلالها بواكير الأصالة والإضافة.

وللأصالة والإضافة طرق عديدة ومسالك شتى.

فهناك أولا: الرصيد الكبير من أدب المكتبات في التراث العربي لابد من الكشف عن كنوزه، ولابد من عرضه في إطار عصري حديث، ولابد من ربطه بالتيار العالمي في أدب المكتبات.

وهناك ثانيا: الفكر العصري الحديث يفد إلينا من المدرسة الأمريكية في أقصى الغرب، أو من المدرسة الهندية في أقصى الشرق، أو مما هو بينهما في المكان أو المكانة، أقله جوهر أصيل يتجاوز حدود الزمان والمكان، وأكثره أغلفة لا تعيش في غير زمانها أو مكانها، ولابد إزاء هذا الفكر الوافد من التمييز بين الجوهر والغلاف، ولا بد من حسن الاختيار بين جوهر وجوهر، ولابد من تغليف هذه الجواهر المختارة بأغلفة عربية أصيلة، فيها روح ثقافتنا وطعم بيئتنا.

وهناك ثالثاً: البيئة العربية المعاصرة للمكتبات ولمؤسساتها، في مستوى الممارسة وفي مستوى الدراسة، تنتظر الباحث العربي الأصيل، وتدعوه ليعالج مشكلاتها وليبحث قضاياها فيستجيب وفي نفسه من الماضي كنوزه، ومن الوافد جواهره، ومن النهج العلمي الحديث روحه وقواعده، وهو بذلك جدير أن يصل إلى إضافات حقيقية يتلقاها عنه الآخرون كما يتلقى هو عنهم.

والمؤلف هنا يزعم أنه قد عاهد نفسه، منذ ارتباطه بهذا الميدان، أن يسير ماأتيحت له الفرصة في هذه الطرق الثلاثة منفردة أو مجتمعة، وأن يشجع الآخرين على السير معه ما أطاقوا. فهو لايألو جهداً في تعميق صلته بالفكر العربي الإسلامي، ليكشف ماطواه الزمن من تراثنا في أدب المكتبات، وهو على صلة تكاد تكون يومية بكل جديد في أدب المكتبات في شرق العالم وغربه، وهو يربط نفسه بما حوله من المكتبات ومؤسساتها، محاولا أن يفهم قضاياها في منهج علمي سليم. وقد تجلت آثار هذا الالتزام، في مقدار غير قليل مما كتبه بالعربية أو بالانجليزية، وفي مقدار أكثر من الممارسة عملا أو استشارة، وفي كثير جداً مما يقوله محاضرة أو مناقشة. ولعل الآخر وليس الأخير، من

آثار هذا الالتزام وشواهده، هو ظهور هذه السلسلة (الفكر العربي في أدب المكتبات) وقد نظرت إلى الماضي فرصدته، وأدركت الحاضر فقدرته، وتطلعت إلى المستقبل فرسمت له، واستجابت «جمعية المكتبات المدرسية» مشكورة فصدرت السلسلة في رعايتها، وظهر العدد الأول منها في يناير ١٩٧١، لتكون علامة على الطريق تميز بين مرحلتين في أدب المكتبات بالعالم العربي، واليوم تقدم عددها الثاني، الذي سيكون فاتحة لمجموعة من الأعداد تتناول بعض الجوانب الأكاديمية، للفكر العربي في أدب المكتبات، وتحاول أن تحقق في صورة أوضح الأهداف الأربعة لهذه السلسلة[1].

العمل الأكاديمي لدراسة المكتبات وتدريسها

جاء الفكر الغربي الحديث في المكتبات ودراستها، في أواخر القرن التاسع عشر ممارسة وعملا، على أيدي المديرين الأجانب لدار الكتب المصرية بعد إنشائها، ثم في منتصف القرن العشرين بحثاً ودراسة، بإنشاء قسم المكتبات في جامعة القاهرة. وقد سلخ هذا القسم حتى الآن عقدين من عمره، ضاع أولهما في الدفاع عن وجوده أو تثبيت أقدامه، وأتيحت الفرصة في الثاني لقدر قليل من العمل الأكاديمي في معناه الحقيقي. وقد كان ذلك أمراً طبيعياً وسنة مألوفة في الحياة الجامعية، حينما تقوم إحدى الدراسات الجديدة، فإنها تقضي وقتاً غير قصير مشغولة بتكوينها الخارجي، حتى إذا اطمأنت إليه توجهت إلى تكوينها الداخلي. ولا ينبغي أن يكثر الأسى على ماضاع، فقد كان أمراً عظيما حقاً، أن تدخل دراسات المكتبات بمصر إلى المستوى الأكاديمي مباشرة، وأن تولد في حجر الجامعة منذ اللحظة الأولى، وأن تحافظ على وجودها هناك رغم ماكان يحيط بها من الجهل أو التجاهل. فإن الوصول إلى هذا المستوى في بعض البلاد كان خطوات شاقة على طريق طويل، أو عثرات تركت آثارها في الحياة العامة، أو هو مايزال أملا يصبو إليه العاملون في هذا المجال.

والمسئولية الأكاديمية نحو المكتبات ودراستها، تجري في مسالك عديدة وتتخذ وسائل متنوعة وتنطوي على مضامين متجددة، لتحقق هدفين أساسيين أولهما: تدعيم الجانب العلمي بحثا ودراسة، وثانيهما رعاية جانب الممارسة تعاونا وإرشاداً. فمن

(١) انظر التعريف بالسلسلة في نهاية هذه المادة.

مسالكها الدروس، والمناقشات، والمحاضرات، والمؤتمرات، والندوات، والاستشارات، والعمل الميداني بدراسة الحالات. ومن وسائلها العرض السريع، والحصر الشامل، والتعليق الثاقب، والكتاب الدراسي، والموجز الإرشادي، ومختصر الحقائق، والمقال العلمي، والرسالة الجامعية. ولا تمثل المسالك على تعددها ولا الوسائل في تنوعها إلا شكل العمل الأكاديمي ومظهره، أما المضامين فإنها جوهر العمل الأكاديمي ومحتواه ومبدؤه ومنتهاه، والشكل هين أمره سهل مركبه، أما المضمون فهو التحدي الحقيقي والصعوبة الكبرى. فما أسرع مايختار أحد الناس لعمله، شكل المحاضرة أو صورة المقال العلمي، فإذا انتقل الأمر إلى تحديد المحتويات، التي تلقي في المحاضرة أو تكتب في المقال، فما أقل الهضم والتمثل، وما أندر الأصالة أو الابتكار، وما أكثر الترديد الأجوف لما قيل أو كتب منسوبا لأصحابه حينا ومنهوبا في أكثر الأحيان. ومن السهل الدعوة إلى ندوة أو المشاركة في مؤتمر أو دراسة حالة في الميدان، فاذا انتقل الأمر إلى كشف العناصر الذاتية في الحالة، أو المعالجة الحية لموضوعات المؤتمر أو التخطيط الوظيفي لأعمال الندوة، فهنا تقف الأصالة الأكاديمية وما أعزها لتعطي مما عندها في غير تقليد، وتصف مايواجهها دون ادعاء أو تزيد. فاذا كنا سنختار فيما يلي شكلا أو أكثر من أشكال العمل الأكاديمي. فاننا لانقصده شكلا فارغاً، أو إطاراً بغير مضمون، بل الحقيقة هى أن الاختيار في أساسه كان إحساساً بالخطر والخطورة، خطورة المحتوى الذي يصحب العمل، والخطر في سعينا إذا قام على الأشكال وحدها.

وقد لاتكون الدروس أو المحاضرات، التي تلقى على الطلاب والدارسين في الجامعات أعمق الأعمال الأكاديمية ولا أعلاها درجة. ولكنها عندنا من غير شك أكثرها شيوعا وأبرزها أثراً. وليس هناك مغالاة، إذا ربطنا مستقبل المكتبات العربية دراسة وممارسة، بهذا اللون من النشاط الأكاديمي، فهو الذي يمدها بالعنصر البشري، فيبنى وجودها العملي قوة أو ضعفا، وهو الذي يزودها بالإطار النظري فيرسم وجودها الذهني علما أو وهما. من أجل ذلك حرصت منذ شاركت في تحمل المسئولية الأكاديمية، داخل القسم في أول عقده الثاني، على تأصيل هذا الجانب في دراسة المكتبات. فأخذت أبنى من الأساس كل المقررات الدراسية التي أتولاها، ورفضت أن تكون محتوياتها ترديداً أجوف لما درسته في أمريكا على تقدمه، أو صورة حرفية لما رأيته في الدول الاسكندنافية وأوروبا الغربية على تنوعه، أو نسخة مكررة لما قرأته عن معاهد المكتبات

في البلاد الأخرى على كثرته. بل كان رائدي في البناء الوصول إلى محتوى ينتفع بكل ماسبق ولا يقلده، وينظر إلى التراث العربي ولا يعبده، ويستوحى البيئة المباشرة دون أن تقيده.

بناء المنهج «الدراسي التدريسي» لعلوم المكتبات

بدأت الخطوة الأولى في هذا العمل منذ عشر سنوات تقريباً، وكان كل عام دراسي يأتي بإضافة جديدة إلى رصيد العام الذي سبقه، واتصل العمل في خمسة مقررات دراسية هى: المراجع، والببليوجرافيا، والتوثيق، والنشر، ومناهج البحث في دراسات المكتبات، حيث قمت بتدريس هذه المقررات لفترات قد تصل إلى عشر سنوات ولا تقل عن خمسة، وقد تم وضع منهج دراسي تدريسي لكل منها، ونوقش البناء العام في كل منهج وتفاصيل المحتويات في أكثرها، أثناء «الحلقة الدراسية لمدرسي علوم المكتبات» التي عقدت في الدانيمارك صيف ١٩٦٨، فنالت الإعجاب والتقدير ولا سيما بين المتخصصين في بناء المناهج الحديثة. ويقوم البناء العام لكل منهج في هذه المقررات الدراسية على أربعة أركان هى: الأهداف، والوحدات، والمعالجة، والقراءات[1].

أما «الأهداف» فهى صفات وسمات ذهنية وسلوكية، لم تكن موجودة في الطالب أو الدارس قبل بدء الدراسة، ويراد له أن يبلغها وأن يحققها في نفسه عند نهاية العمل في المقرر الدراسي، لأن هذه الصفات والسمات ترتبط ارتباطا وظيفيا بالعمل الذي يتولاه، أو بمسئولية البحث المنوط به، العمل والمسئولية اللذين من أجلهما يقوم بدراسة هذا المقرر. ومن الضروري في بيان الأهداف بالمنهج، الحرص على التمييز بين الأهداف الفكرية والسلوكية والتأكيد على أهمية كل منهما وارتباطه بالآخر، فالأولى هى القوام النظري للموضوع في مستوى البحث والتحليل، والثانية هى أساس الجانب التطبيقي له في مستوى الممارسة والعمل، وليس هناك نجاح حقيقي دائم في عمل من الأعمال، ولا قيام صحيح كامل بمسئولية فكرية، إلا إذا ارتبط المستويان في ذلك العمل ارتباطا وثيقا وإلا إذا تم التكامل بينهما في تحمل هذه المسئولية الفكرية. وهناك بعض القضايا

(١) لادراك هذا البناء على الطبيعة يحسن الرجوع إلى المنهج الدراسي العام في «مقرر الأسس الحديثة للمكتبات والمعلومات» في (الملاحق) وقد أعد أواخر الثمانينيات، وإلقاء نظرة على هذه الأركان الأربعة فيه. وهناك ايضا مناهج لأربعة مقررات أخرى أعددتها أواخر الستينيات وراجعتها في السبعينيات والثمانينيات.

الفنية والمسائل التنظيمية الأخرى التي ترتبط بالأهداف تكوينا وبيانا، لا أرى مكانا لمعالجتها هنا وإنما تكفي الإشارة سردا إلى أبرزها في الناحيتين فمنها: الفلسفة العامة في تكوين الأهداف، والجهة أو الجهات المسئولة عن وضع الأهداف، والنسبية في توصيف الأهداف، والتناسق الداخلي لمجموعة الأهداف المتصلة بأحد المقررات الدراسية، والتكامل الخارجي بينها وبين مجموعات الأهداف في المقررات الدراسية الأخرى[1].

وأما «الوحدات» فإنها مجموعة من الحقائق والمهارات، يتم اختيارها من المجال الوظيفي للمقرر الدراسي، وتحدد عناصرها وتكوناتها وترسم جوانبها وعلاقاتها وتوضع في الترتيب المنطقي أو الوظيفي الملائم، بحيث إذا قام بها الطالب خبرة وفكراً كما وضعت تحديداً ورسماً ووصفا، فإنه يحقق في نفسه الأهداف التي أريدت له أول الأمر. فاذا كانت الأهداف غايات ينبغي الوصول إليها وتحقيقها، فالوحدات عناصر وخطوات لابد من حملها أو اجتيازها في طريق الوصول.

ومن الضروري في بيان الوحدات بالمنهج الحرص على تخطيط الوحدات التي تحقق الأهداف النظرية، والوحدات التي تحقق الخبرات والمهارات السلوكية والتأكيد على أهمية كل منهما وارتباطه بالآخر، فالأولى نشاط قوامه الفكر والعبارة والقراءة والثانية نشاط أساسه الممارسة والعمل والميدان، وكلاهما يكمل الآخر ولا يستطيع أن يقوم وحده قياماً وظيفياً صحيحاً. ومن الملاحظ أن بيان الوحدات في المنهج بعد أن يوضع قد يبدو وكأنه تكرار أو تفصيل لبيان الأهداف فيه[2]، ولا غضاضة في ذلك بل إنه دليل على سلامة البناء ودقة التكوين، فالوحدات السليمة هى التي تضمن الوصول إلى الأهداف، بما تحمله الوحدات في ثناياها من لحمة الأهداف وسداها وبما تتضمنه من عناصر الغايات ومكوناتها، وماقد يبدو بينهما من التكرار في البيان ليس في الحقيقة إلا

(١) تمثل الأهداف حجر الزاوية في بناء المنهج الدراسي، وليس من الممكن معالجة كل جوانبها في هذه العجالة، كما أن هذه العجالة لاتكفي لمعالجة الزوايا الثلاثة الأخرى تفصيلا، من أجل ذلك يعتزم المؤلف وضع ذلك كله في بحث مستقل.

(٢) لادراك هذه الملاحظة على الطبيعة يحسن الرجوع إلى المنهج الدراسي العام في مقرر «الأسس الحديثة للمكتبات والمعلومات» في (الملاحق) وقد أعد أواخر الثمانينيات، وهناك ايضا مناهج لأربعة مقررات أخرى أعددتها أواخر الستينيات وراجعتها في السبعينيات والثمانينيات.

هذا الضمان الذي يؤكد قوة الارتباط وسلامة الوصول. تبقى بعض القضايا والمسائل الفكرية والفنية التي ترتبط بالوحدات بناء وصياغة، لاتجد لها مكاناً في هذه العجالة، فنكتفي بالاشارة السردية إلى أبرزها في الناحيتين مثل: الفروض والمسلمات المتصلة بموضوع المقرر الدراسي، وأبعاده التاريخية، والنوعية، ومدارسه الفكرية، ومصطلحاته، وأدبه الماضي والجاري.

وأما «المعالجات» فانها أعمال ومناشط ووسائل ومسالك ذات إطار زمني، يشترك فيها الاستاذ والدارسون لتحقيق أمرين: معالجة الوحدات الدراسية بطريقة تؤكد استيعاب الطلاب لمحتوياتها، ثم قياس مقدار ما تحقق للدارس من الأهداف التي رسمت من قبل. فاذا كانت الأهداف غايات ينبغي الوصول إليها، وإذا كانت الوحدات عناصر وخطوات ينبغي حملها أو اجتيازها للوصول إلى هذه الأهداف، فإن المعالجات تصف الكيفية لمعالجة هذه العناصر حين حملها، وتشرح الحركة لعبور هذه الخطوات حين اجتيازها، وتضع الموازين التي تحدد بالنسبة للمنهج نفسه وبالنسبة لكل دارس، المدى الذي وصل إليه في حمل تلك العناصر واجتياز هذه الخطوات من أجل تحقيق الأهداف وتقويم المنهج.

ومن الضروري أن ينظر إلى تلك الموازين على أنها مكملة لطرق الدراسة وليست شيئاً قائماً بذاته، ومن أجل ذلك يحسن جمعها في المنهج على زاوية واحدة، مصحوبتين بتحديد العنصر الزمنى اللازم للمعالجة. والمقياس التربوي السليم لنجاح نظام الامتحان وموازينه ينبغي أن يرتبط علميا بالأهداف لمعرفة مقدار ماتحقق منها، ووظيفيا بطرق الدراسة ليحقق هو مالم تستطع تحقيقه.

والحقيقة أن هذه الزاوية في بناء المنهج الدراسي غنية بالقضايا والمسائل التي لاتتسع هذه العجالة حتى لسردها أو الإشارة إلى أهمها. وإنما يمكن أن نحدد أهم رافدين تصدر عنهما أكثر تلك القضايا والمسائل وهما الدراسات التربوية والدراسات النفسية.

وأما «قراءات» الدراسة ومصادرها فانها المؤلفات كتباً ومقالات، والشخصيات طبيعية ومعنوية، وكل مصدر للحقائق والمعلومات، التي تتصل بالوحدات أو تصنع

وجودها. فاذا كانت الزوايا الثلاثة السابقة في بناء المنهج الدراسي تتكامل فيما بينهما وظيفة وفهما، وقد عرفنا هذا التكامل في الفقرات الثلاثة السابقة، فان زاوية الوحدات وزاوية قراءات الدراسة تتكاملان وجوداً وتكويناً، فجوهر الوجود في كل منهما هو الحقائق والمعلومات المتصلة بموضوع المقرر الدراسي. ومع ذلك فمن الضروري أن يتأكد الفصل بين هاتين الزاويتين في بيان المنهج الدراسي، حتى لايقع الدارسون وربما بعض المدرسين في الآفة الشائعة، حيث يبدو لهم أحد الكتب الدراسية وكأنه هو الموضوع وهو المقرر الدراسي وهو الوحدات مع الفرق الاعتباري بين هذه الأمور الثلاثة. ثم بينها وبين الكتاب الدراسي. فينبغي أن يتميز دور الوحدات في بناء المنهج الدراسي من دور قراءات الدراسة. فالأولى حقائق ومعلومات مطلقة في بناء ذهني متكامل والثانية أوعية للحقائق والمعلومات، كل وعاء يحتوي مقداراً محدوداً من المعلومات، لا يطابق تماماً صورة البناء الذهني المتكامل، وإن كان يمثل جزءاً منها. كما أن المجموع الكلي لمحتويات الأوعية لا يطابق البناء الذهني المتكامل، وإن كان يمكن استخلاصه من هذا المجموع. ولعل دقة الوظيفة التي تقوم بها هذه الزاوية في بناء المنهج الدراسي، هى السبب في وجود كثير جدا من القضايا والمسائل التي تتصل بقراءات الدراسة ودورها في المنهج، مثل: أسس اختيارها، ودرجة شمولها، ووظيفتها، وتجديدها، وربطها بالوحدات، وطريقة توصيفها، وطبيعة تنظيمها. وليس من الممكن التعرض لأى من هذه القضايا الآن. فلنتركها للبحث الخاص حول «بناء المنهج الدراسي» الذي يعد المؤلف بتقديمه في فرصة قريبة.

في ضوء هذه الزوايا الأربعة للبناء، قام الباحث بإعداد دراسات تخطيطية عامة وتطبيقات جزئية دراسية لخمسة مقررات، تدخل كلها في علوم المكتبات، وهى: المراجع، والبيبليوجرافيا، والتوثيق، والنشر، ومناهج البحث في دراسات المكتبات. ويتمثل الإعداد بالنسبة لكل منها: أولا في منهج دراسي يقوم في فلسفته على دراسة تخطيطية أصيلة، ويستوى في بنائه على المبادىء العامة التي سلف ذكرها، وتصحبه أهم القواعد الخاصة والبيانات التوضيحية التي تميز شخصيته، ثم يتجسد الإعداد في وحدة أو أكثر من وحدات المنهج، تأخذ وجودها واقعاً تدريسياً حياً وكياناً تطبيقياً منهجياً، لتكون دليلا على سلامة التخطيط وصدق المبادىء، ولتقوم نموذجاً عربياً للدراسة المنهجية في علوم المكتبات. وسوف يكون «مقرر المراجع» هو فاتحة العقد في هذه

السلسلة من الدراسات المنهجية، وتتلوه المقررات الأربعة الأخرى في حلقات قادمة إن شاء الله. وقد تم منها فعلا الدراسة المنهجية لمقرر الببليوجرافيا (نظم المعلومات الببليوجرافية) ونشرت في الحلقة السادسة من السلسلة بعنوان «الببليوجرافيا ودراستها في علوم المكتبات». أما بالنسبة للمقررات الأخرى فكنت أكتفي بإعداد «المنهج» بزواياه وأركانه الأربعة.

خطة السلسلة الجديدة لأدب المكتبات

تحتلُّ هذه السلسلة مكانا فريدا في أدب المكتبات على مستوى الفكر العربي ، فقد دخل هذا الأدب مرحلته العصرية الأكاديمية، حينما بدأت دراسة المكتبات بجامعة القاهرة في أوائل الخمسينيات، وظهر في أثناء العقدين الماضيين عدد غير قليل من المقالات متناثرة هنا وهناك ، تمثل البواكير الأولى للرصيد العربي في هذا المجال وما يزال هناك فراغ كبير يعانيه هذا الفكر في أساسيات المكتبات وفي نوعياتها.

وتأتي هذه السلسلة لتسد بعض الحاجة في الرصيد السابق، وقد رسمت لنفسها خطا واضحا يتمثل فيما يلي:

(١) الحرص على تأصيل الفكر العربي في أدب المكتبات والتزام المستوى العلمي في ذلك، ايضاحا للغامض والمتناثر من حقائق هذا المجال أو اضافة جديدة توسع آفاقه.

(٢) اختيار القضايا والموضوعات التي يمكن معالجتها بذلك المستوى العلمي الأصيل، وبطريقة موجزة.

(٣) توجيه الاهتمام إلى قطاعي الممارسة والدراسة بمجال المكتبات في نطاق البحث والعرض العلمي، أما أدوات الممارسة نفسها فمتروكة لسلسلة أخرى.

(٤) تغطية ماتدعو الحاجة إلى تغطيته، من الأدب الأساسي للمكتبات والأدب النوعي للمكتبات المدرسية على حد سواء.

عناصر الاسترجاع للمـــادة

- تمهيد عن سلسلة جديدة لأدب المكتبات
- بين مرحلتين في أدب المكتبات
- العمل الأكاديمي لدراسة المكتبات وتدريسها
- بناء المنهج الدراسي/ التدريسي لعلوم المكتبات
  - الأهداف والأغراض
  - الوحدات والقضايا
  - المعالجات والطرق
  - القراءات والمصادر
- خطة السلسلة الجديدة لأدب المكتبات

المفهوم الوعائي الاستخدامي للذاكرة الخارجية ١٩٧٥

(القسم الأول : بداية نظرية)

تمهيد عن جلستين للخبراء بدار الأهرام

كانت هنـاك جلسـة علمية في الأسبـوع الأول من يناير ١٩٧٥، ضمت حوالي عشرين خبيرا من العاملين بصفة عامة، في دور المحفوظات وفي المكتبات وفي مراكز التـوثيق وفي مؤسسـات بنوك المعلومات، وهى أربعة من أبرز المؤسسات الميدانية في الوقت الحاضر، التي تتولى اقتناء «أوعية Media » المعلومات، وتنظيمها، واسترجاعها أو استـرجـاع محتـوياتهـا. وينتمي هؤلاء الخبراء بحكم تخصصاتهم الأكاديمية، إلى تشكيلة غنية في تنـوعـاتهـا الموضوعية، كالآداب، والاقتصاد، والتجارة، والزراعة، والقانون، والعلوم، والهندسة. وكانت المناقشة تدور حول اعداد برنامج للتدريب قد يصعب وضعه أو تحديده بدقة كاملة، بسبب تنوع أنماط الدارسين الذين سيدخلون فيه، وافتقـاد النمط الـوظيفي المحـدد الـذي وضـع البرنامج لخدمته، ولكن هؤلاء الدارسين يتولون بصفة عامة مسئوليات مباشرة أو غير مباشرة، في واحدة أو في أخرى من تلك المؤسسات الأربع، كما أنهم إلى جانب ذلك أيضا يمثلون الأنماط المتعددة، من المنتفعين بخدمات دور المحفوظات والمكتبات ومراكز التوثيق وبنوك المعلومات[1]

وقد كان الباحث أحد المشاركين في تلك الجلسة، وكان أكبر التحديات في اثناء المنـاقشـة، هو التـأكد من أن المفاهيم التي تنطلق من هنا وهناك، والتي تحملها إلى المشتركين في الجلسة مفردات وتعبيرات عديدة، بعضها بالعربية وأكثرها بالانجليزية أو بالفـرنسية، تصـل إلى الآخـرين وتستقر في أذهانهم بنفس الصورة والمحتويات التي انطلقت بها. وقد خرج الباحث من تلك الجلسة غير مطمئن بالنسبة لهذا التحدي، فالمفـاهيم التي أرادهـا وأطلقها هو خلال المناقشة، وكذلك المفاهيم التي تلقاها من

(١) كانت تلك الجلسة في «مركز الاهرام للتنظيم والميكروفيلم» بالقاهرة.

زمــلائــه، كانت تهتـز قليلا أو كثـيرا خلال انتقـالهـا، ولم تكن عمليات الارسـال والاستقبال، لتلك المفاهيم تؤدي إلى الحد الأدنى من الفهم والمشاركة. وانتهت الجلسة بالنسبة له على الأقل وقد أصابه شيء من القلق الفكري، فهذه المجموعة المنتقاة من رجال المعلومات بالوطن العربي، تجتمع على هدف واحد في قاعة محدودة وتتكلم لغة أسـاسية واحـدة، ثم تعجـز في النهاية عن تحقيق أول الوظائف وأدناها في الجلسات العلمية، وهي دقـة الاتصال الفكري ووضوح المفاهيم والكفاية في انتقالها وتبادلها، بصرف النظر عن الاتفاق أو الاختلاف في وجهات النظر.

والحقيقة أن صعوبة هذا التحدي، لم تكن راجعة فقط إلى اختلاف التخصصات الأكاديمية للمشتركين في الجلسة، وقد لعبت هي دورا كبيرا في حدة التجربة، وانما كان وجود أربع مؤسسات ميدانية متنوعة لأوعية المعلومات، مع انها تؤدي وظيفة أو وظائف متكاملة بالهدف الأساسي والجوهر، عاملا آخر قد أدى بمساعدة التراكمات التاريخية والتطورات الاجتماعية، إلى قيام بعض الحواجز الطبيعية أو المصطنعة بين المهتمين بهذه المؤسسات أو العاملين فيها، بحيث قد يصعب عليهم أن يتبادلوا بدقة مفاهيم المجال ومصطلحاته، حتى لو اتحدت تخصصاتهم الاكاديمية. وقد اعترفت التوصيات الصادرة في التقـرير النهـائي عن «المؤتمـر الـدولي حول التخطيط القومي لأساسيات التوثيق والمكتبات والمحفوظات: Intergovernmental Conference on Planning Documentation, Library and Archives Infrastructures» أواخر سبتمبر ١٩٧٤، بخطورة هذه الحواجز، وانها تمثل تحديا خطيرا بصفة خاصة في البلاد النامية، التي ينبغي أن تتخذ كل الاجـراءات لتخفيف حدة هذه الفـواصل وانشاء القنوات على مستوى الدراسة والممارسة للاتصال بينها رغم كل الحواجز، وأن تعمل على بناء «الأساسيات: Infrastructures» المشتركة لتدعيم هذه المؤسسات باعتبارها أقطاب الجذب والاجتذاب في قضية المعلومات.

في ظل القلق الفكري الذي أحسست به عقب الجلسة الأولى التي سبق وصفها، وفي ضوء الاتجـاه الـذي عبرت عنـه اجتماعات «اليونسكو» في باريس أواخر سبتمبر ١٩٧٤، وكانت أصداؤها ماتزال ترن في الأذهان أوائل يناير ١٩٧٥، ولا تزال كذلك حتى الآن وفي المستقبل القريب على الأقل، وبدافع الاستعداد للجلسة الثانية التي اخـذت مكانها بعد أسبوع من الجلسة الأولى، حيث اجتمع ذلك العدد نفسه من

الخبراء لمعالجة الفشل الذي منيت به الجلسة الأولى - نبتت العناصر الأولى والهيكل العام لهذه الدراسة فوضعتها على وريقات محدودة، وحرصت في تقديمها إلى المجتمعين بالجلسة على أمور كثيرة، تهدف إلى كسر الحواجز الأكاديمية والتعبيرية القائمة بين المتحدثين، وإلى تنمية مجموعة من تشكيلات التعبير المتكاملة لكل أوعية المعلومات. ومن أجل ذلك فقد كانت هناك سمتان رئيسيتان خلال العرض أولاهما الاهتمام بالنمط أو النموذج النظري (Theoretical Module) الذي تقوم فيه وسيلة الاتصال اللغوي بدور محدود، وثانيهما تخير المفردات القادرة على نقل المفاهيم عبر كل الحواجز بأقصى درجات الدقة والوضوح.

ولم أكن أتصور أن المحاولة التي قمت بها في هذه الجلسة الثانية، سيتطور بها الأمر إلى دراسة مفصلة تنشر على صفحات مجلة «الثقافة العربية»، ولكن الاستجابة التي شعرت بها وشعر بها المشتركون في الجلسة، كانت مؤشرا واضحا لواحد من أمرين أولهما معا. أول هذين الأمرين أن الموقف في البلاد العربية بالنسبة لقضية المعلومات، يتطلب جهودا مكثفة لتدعيم قنوات الاتصال بين المهتمين بهذه القضية، وأن تتوجه هذه الجهود نحو حواجز التخصصات الأكاديمية على امتدادها الواسع، كما تتوجه إلى الحواجز الطبيعية أو المصطنعة بين مؤسسات المعلومات نفسها. أما الأمر الثاني فهو أن التجربة لكسر هذه الحواجز، التي أخذت مكانها في قاعة معينة بمدينة القاهرة خلال يناير ١٩٧٥، ينبغي أن تؤخذ على أنها مجرد خطوة في طريق طويل يتحتم اجتيازه. واننى أو فلنقل إن تلك التجربة الأولى بهذا الدافع وحده، قد عادت إلى نفسها لتفصيل عناصر تلك المحاولة في هيئة مفهوم أكبر (أو نظرية)، ثم تطلعت لكى تظهر على صفحات مجلة «الثقافة العربية» حيث اضعها الآن أمام الجمهور الأوسع في الوطن العربي وفي الخارج. ومن المقترح أن يستعرض قارىء هذه الدراسة، «العناصر الأساسية»[1] فيها كما يضمها الاطار التالي، قبل أن تستغرقه التفريعات والتفصيلات بالدراسة نفسها.

أولا: بداية نظرية

تمهيد: (كانت جلستا الخبراء.. **هى نقطة الانطلاق..**)

(١) لم تكن هذه العناصر في جوهرها وليدة تلك الجلسة، فبعضها قد تردد من قبل فيما نشرته أو ناقشته من الدراسات خلال الاعوام الثلاثة قبل ذلك، ولكن الجديد هو توجيهها نحو هدف جديد ووضعها في البناء العام الملائم لذلك.

١ ـ الذاكرة الخارجية بالمفهوم العام:
(نشأة الذاكرة الخارجية وتطورها. . جناح الانتاج. . جناح الاختزان. . تكامل الجناحين).

٢ ـ أنماط الاختزان ومؤسساته الميدانية:
(الطبيعة الوعائية الاستخدامية. . مؤسسات المكاتبات والتصرفات[1]. . مؤسسات القراءات والبحوث. . مؤسسات المواد المتخصصة).

٣ ـ «الذاكرة الخارجية الخاصة» أو «المؤسسة الميدانية» و«جهاز المعلومات»:
(التكوين العام والعلاقات. . وظيفة الادارة. . الوظائف الأساسية. . الاقتناء. . التنظيم. . الاسترجاع)

ثانيا: خاتمة تطبيقية

٤ ـ محاور التنظيم بجهاز المعلومات[*]:
(النظم المعيارية واختيارها. . النظم الخاصة وبناؤها الفني. . تطبيق النظم المعيارية والخاصه. . قناة السويس كنموذج تطبيقي لجهاز المعلومات).

نشأة الذاكرة الخارجية وتطورها

إذا كان الانسان يتميز بقدرات عديدة، كالادراك والتحليل والمقارنة والتذكر، فانه قد استغل هذه القدرات في الاستفادة من كل مايمر به من خبرات وتجارب، حيث يرصد نتائج هذه الخبرات والتجارب في ذهنه ليستفيد منها في المستقبل، وهكذا نشأت «الذاكرة الداخلية» للانسان، التي يتزايد رصيدها بكل خبرة أو تجربة جديدة. كما أن قدرة افراد الانسان على التعبير اللغوي مكنتهم أن يتبادلوا أرصدة الذاكرة الداخلية فيما بينهم، فتضاعف حجمها عبر الاجيال، ولم تعد قادرة بطاقتها المحدودة على اختزان كل الخبرات والتجارب التي عرفتها الانسانية. فاضطر الانسان إلى الاستعانة برموز خاصة ينقشها على الحجارة أو الألواح الطينية، لتذكره بالخبرات التي ترمز اليها، وهكذا نشأت «الذاكرة الخارجية» للانسانية منذ عدة آلاف من السنين قد تصل إلى ستة أو سبعة.

(١) اختار مجمع اللغة العربية بالقاهرة في الثمانينات كلمة «الالتزامات» بدلا من «التصرفات».

(*) ينشر باعتباره «القسم الثاني» في الدراسة بالعدد التالي من المجلة. هذا ولم ينشر ذلك القسم لأن «مركز الأهرام» للتنظيم والميكروفيلم» الذي كنت أعمل له وأنا أعد هذه الدراسة، لم يستكمل مشروعه مع «هيئة قناة السويس» لتطوير وحدات المعلومات فيها وإنشاء جهاز متكامل للمعلومات.

وإذا كانت الحجارة أو الالواح الطينية هى البواكير الأولى، التي استخدمها الانسان أوعية للمعلومات أو وسائط لحمل الخبرات والتجارب، فاننا نستطيع تمييز ثلاث مراحل أساسية لتطور هذه الوسائط: المرحلة قبل التقليدية، التي تمثلت في الحجارة والطين والعظام والجلود والبردى، وما اليها من المواد الحيوانية والنباتية. والمرحلة التقليدية وشبه التقليدية، التي تمثلت في الورق الصيني وتطوراته الصناعية، قبل الطباعة وبعدها حتى الآن. والمرحلة غير التقليدية، التي تتمثل في المصغرات الضوئية على اختلافها، وفي المسجلات الصوتية بالأشرطة أو الاقراص أو غيرهما، وفي المختزنات الالكترونية على شتى الوسائط. وقد أصبح من الظواهر المألوفة في الوقت الحاضر، أن بعض النماذج العصرية من انماط هذه الأوعية، تتكامل تكاملا تاما أو شبه تام في الاعداد والتجهيز كالافلام الناطقة، أو في الاستفادة والاستخدام كما في «التوليفات» (Kits)، حيث يتكامل مثلا الكتاب مع الوعاء الصوتي والوعاء المرئي في «تجميعة» (Set) واحدة، بالنسبة لتعليم اللغات وقراءات الاطفال وغيرهما من ألوان الخدمة والاستخدام، ويطلق على هذا النمط التركيبي في الذاكرة الخارجية «مزيج الأوعية» (Multi Media)، الذي بات يملأ الأسواق في البلاد المتقدمة (انظر: شكل ١ ـ أوعية الذاكرة الخارجية وأنماطها).

مسلسل	الأوعية	الوسيط المادي	الأنماط الشهيرة
١	قبل التقليدية	مواد طبيعية أو نباتية أو حيوانية دون تغيير أو تغيير محدود	الحجارة والألواح الطينية والرق والبردى . .
٢	التقليدية	الورق بكل تطوراته الصناعية	المخطوطات والكتب والدوريات المطبوعة وما اليها.
٣	شبه التقليدية	الورق بكل تطوراته الصناعية	براءات الاختراع والمعايير والمواصفات وما اليها. .
٤	غير التقليدية	مواد مصنعة مع استغلال خواص الضوء والصوت والكهرباء والمغناطيسية. . الخ	الأفلام والأفلام المصغرة والشرائح والأشرطة والأقراص والاسطوانات والرقائق. .
٥	مزيج الأوعية	الورق والمواد المصنعة مع احتفاظ كل منها بوجوده المادي.	التوليفات في تعليم اللغات وفي قراءات الاطفال. .

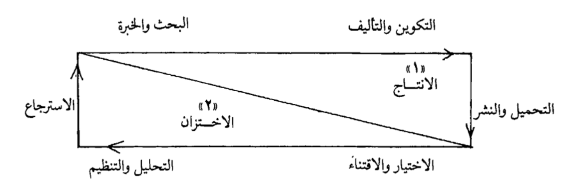
شكل ١ ـ أوعية الذاكرة الخارجية وأنماطها

ومن الطبيعي أن يكون هناك تطور آخر، يصحب التطور السابق لطبيعة الوسائط المادية المستخدمة، وهو الذي يتمثل في طريقة التسجيل على تلك الوسائط المادية ومدى انتشارها. فقد بدىء بالكتابة بالصور والرسوم، ثم بالمقاطع والحروف اللغوية، إلى جانب الرموز الاخرى الحسابية وغيرها، وأخيرا استخدمت التكنولجيات الحديثه والخصائص المغناطيسية والكهربائية والالكترونية، في أساليب التسجيل على الأوعية غير التقليدية. أما الانتشار فقد تطور من النسخة الواحدة أو النسخ المحدودة، في عصور الالواح الطينية وأوراق البردى والمخطوطات، إلى مئات النسخ وآلافها ومئات الألاف في الوقت الحاضر، سواء في الأوعية التقليدية أو شبه التقليدية أو غير التقليدية، هذا إلى جانب الارسال والاستقبال التليفزيوني، مثلا: في شكل «منفذ بأنبوبة لاشعة كاثود» (Cathode Ray Tube Terminal) للوعاء نفسه أو للبيانات المتصلة به، من الموقع الذي يوجد فيه مؤسسة «بنك المعلومات» إلى مواقع الخدمة والاستخدام على مئات الأميال أو آلافها، ومن الممكن أن يتم ذلك سلكيا أو لاسلكيا بواسطة الاقمار الصناعية.

هذا، وإذا كان عمر الذاكرة الخارجية يبلغ ستة آلاف سنة أو أكثر، فقد ظهرت خلال تلك الفترة مؤسسات متنوعة، ترتبط بهذه الذاكرة بطريقة أو بأخرى، وتتولى القيام ببعض الوظائف العديدة التي تتطلبها «الذاكرة الخارجية العامة»، وقد تطورت هذه المؤسسات وتطورت وظائفها عبر آلاف السنين، بما يتلاءم مع المتغيرات المحيطة بحاجات الانسان ومتطلباته، وباستخداماته للذاكرة الخارجية وأوعيتها. ونحن نستطيع من جانبنا أن نتمثل هذا الكيان المتشابك في مؤسساته وفي وظائفه على هيئة مستطيل، يتلاقي فيه مثلثان أو جناحان، أولهما لانتاج الافكار والمعلومات وفيه ثلاث وظائف أساسية: البحث والتكوين والتحميل، وثانيهما لاختزان تلك الافكار والمعلومات وفيه ثلاث وظائف أيضا: الاقتناء والتنظيم والاسترجاع (انظر: شكل ٢ - الذاكرة الخارجية العامة).

جناح الانتاج

في المدار الذي يكون مستطيل الذاكرة الخارجية العامة، تتمثل النقطة الأولى لانتاج المعلومات في بداية الضلع الاعلى من اليسار، حيث يواجه الانسان موقفا «يبحث» فيه



شكل ٢ ـ الذاكرة الخارجية العامة

احـدى القضـايا أو المشكـلات، فانـه يسـترجـع من ذاكـرته الداخلية ومن الذاكرة الخارجية، ما قد يكون هناك من خبرات ومعلومات حول هذا الموقف أو مايشبهه أو يتصل به، ثم يوازن ويحلل ويدرس وينتهي إلى «تكوين» فكرة جديدة، أو يؤلف بين المعلومات السابقة فتبدو في منظور جديد من حيث ترتيبها على الأقل. ومن الطبيعي على أية حال أنه «يحمل» التكوين أو التأليف الجديد في أحد الأوعية الملائمة: مقـالا في مجلة أو تقريرا دوريا أو كتابا مستقلا، أو غير ذلك من الوان الأوعية السابق ذكرها. وهنـا نكـون قد انتهينـا من الاستعراض السريع للجناح الأول في الذاكرة الخارجية العامة، وهو جناح «الانتاج» الفكري للمعلومات.

في هذا الجناح كما رأينا تقع وظيفة «البحث» في مكان الصدارة، حيث نجد العلماء والمسئولـين في كل قطاعـات المعرفة ومجالات الحياة، يواجهون القضايا والمشكلات وأسرار الكون. وإذا كان البحث يمثل رد فعل طبيعي بالنسبة للانسان، منذ واجه الحياة على هذه الأرض فان هذا المـوقف قد تطور عبر العصـور، من الممارسـات الاحتكـارية التي كان يقوم بها الكهنة والعرافون أول الأمر، ومروراً بالأعمال الفردية اشباعا للتطلع الفكري المحض من جانب الفلاسفة والعلماء فيما بعد، حتى وصل الأمر أخيرا إلى تنظيم المراكز المحلية والقومية والاقليمية والدولية، للدراسة والبحث في كل قطاعات النشاط الانساني: الأدبية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية وما تؤثر فيه أو تتـأثـر به من النتائج والعوامل، وفي كل جوانب الكون والحياة الطبيعية والنباتية والحيوانية ومايرتبط بها أو يؤدي اليها، من الظواهر والمتغيرات والمؤسسات التي صنعها الانسان.

وتعمل هذه المراكز في الوقت الحاضر ضمن تخطيط شامل للنهوض بالمجتمعات الانسانية، توفيرا لحاجاتها الاساسية، أو وصولا بها إلى مستوى الرفاهية ورغد العيش، ومن أجل ذلك فان مراكز البحوث هذه أصبحت منتشرة بعد الحرب العالمية الثانية، في كل من الدول المتقدمة والمتخلفة على السواء. وإذا كان هذا النموذج هو أعلى الأنماط التي تطور اليها موقف «البحث» ومؤسساته بالنسبة للانسانية، فان الانماط الادنى لاتزال هى الاخرى تقوم بدورها في جناح الانتاج الفكري أيضا.

هذا، وإذا كان العراف القديم، قبل الوسائط المادية للتسجيل حينما «تتكون» في ذهنه فكرة أو خبرة جديدة، كان يستغل اللغة المنطوقة وحدها، لكى تحمل مافي هذه الخبرة من أفكار ومعلومات إلى غيره من بنى الانسان، فان وظيفة «التحميل» مع الوسائط المادية للتسجيل تمثل الموقف الأخير والخطير في جناح الانتاج الفكرى. والحقيقة أن الانتاج الفكري كله يرتبط بهذه الوظيفة وجودا وعدما من الناحية العملية، فالفكرة أو المعلومة التي لا تنتقل إلى الآخرين تعتبر غير موجودة بالنسبة لهم، كما أن عمق وجودها يرتبط بالسرعة والمرونة التي تنتقل بها إلى الآخرين، وبسعة انتشار الوسيط المادي الذي تنتقل من خلاله، وبدرجة استمرار هذا الوسيط المادي وبقائه.

ومن هنا فان وظيفة التحميل والنشر في جناح انتاج المعلومات قد تطورت تطورات عجيبة عبر العصور، ولاسيما في العصر الحديث كما مر من قبل، وقامت لتدعيمها بطريق مباشر أو غير مباشر مؤسسات ومهن عديدة. فالخطاطة، وصناعة الورق، والطباعة، وتصميم الحروف وسبكها، واستخدام البخار ثم الكهرباء في تشغيل المطابع، والاستعانة بالحاسبات الالكترونية، وأعمال النشر، والتوزيع، وعلاقات الباحثين والمؤلفين والناشرين والقراء - كل ذلك قليل من كثير مما يدخل في نطاق الأوعية التقليدية وشبه التقليدية. أما الأوعية غير التقليدية من ضوئيات وصوتيات والكترونيات، فقد قامت بها وحولها في القرن العشرين مؤسسات ضخمة ومهن عصرية، تحاول في كل لحظة أن تقفز بهذه الأوعية الجديدة، إلى آفاق غير متناهية من التطوير والتجديد، لعل أحدثها وأخطرها هو (التكوين الضوئي : Photocompos-ition) لصفحة الطباعة بواسطة الحساب الالكتروني، في مقابلة ماكان سائدا من قبل وهو (التكوين المعدني الساخن : Hot Metal Composition) لصفحات الطباعة بالطرق غير الالكترونية.

جناح الاختزان

استطاع جناح الانتاج الفكري بعد حوالي سبعين قرنا من الزمان، أن يصب في جناح الاختزان، أرقاما فلكية من أوعية الذاكرة الخارجية على اختلاف أنواعها. وتزداد نسبة إنتاجه من تلك الأوعية سنة بعد أخرى في متوالية هندسية بعيدة القفزات، ولعل أحد أسباب الأزمة العالمية في الورق التي ظهرت بواكيرها في بداية السبعينيات، ترجع في أحد جوانبها على الأقل، إلى الزيادة المستمرة في الانتاج الفكري، مع أن الورق لم يعد إلا أحد الأوعية وإن كان مايزال أهمها حتى الآن.

وعلى أى حال فان النقطة الأولى في جناح الاختزان تتمثل في المستطيل السابق، عند بداية الضلع الاسفل من اليمين، حيث يتم «اقتناء» تلك الأوعية من جانب مؤسسات الاختزان التي نشأت وتطورت مع نشأة الأوعية وتطورها. وتتمثل في الارشيفات الجارية ثم دور المحفوظات بالنسبة لانواع معينة من الاوعية، وفي المكتبات على اختلاف تسمياتها بالنسبة للأوعية التي يتطلع اليها المتخصصون من الباحثين، وأخيرا في مؤسسات (بنوك المعلومات Data Banks)، كأول الخطوات في انشاء بنك للمعلومات له تغطيات معينة، حينما تقرر مؤسسة «البنك» أن تقتني الأوعية نفسها ولا تكتفي بالبيانات الببليوجرافية.

فالاقتناء بما يصحبه من الحصر والاختيار هو الوظيفة الأولى، في أنماط المؤسسات الاختزانية الأربع المذكورة في الفقرة السابقة. ثم تبدأ الوظيفة الثانية وهى أهم الوظائف وأخطرها، حيث يتم «تنظيم» تلك المقتنيات بما يتلاءم مع طبيعتها الخاصة، ومع تطلعات الباحثين والقراء اليها. وأخيرا ستظهر بعض المواقف التي تحتم «استرجاع» بعض الأوعية المقتناة، لما فيها من المعلومات والافكار، التي يستعين بها أحد العلماء عند «بحث» قضية أو مشكلة جديدة أو لما فيها من البيانات التي يحتاج اليها المسئول قبل اتخاذ أحد القرارات.

وفي ذلك الموقع تكون الافكار أو المعلومات قد قامت بدورة كاملة في مدار الذاكرة الخارجية، حيث وصلت إلى موقف «البحث» الذي بدأت منه مسارها، وكأنها طبقات الماء التي تبخرت من البحار والمحيطات، ثم عادت اليها قطرات من المطر، ولعل الفرق

الهام بين دورة الماء ودورة المعلومات، هو أن الاخيرة تؤدي إلى زيادة حقيقية في رصيد الذاكرة الخارجية للانسان، على حين أن دورة الماء قد لاتؤدي إلى أية زيادة على الاطلاق.

وينبغي أن نلاحظ أن الاختزان الذي نتحدث عنه هنا هو «الاختزان غير المباشر»، الذي يرتبط أرتباطا جذريا بوجود الأوعية التي يتم اختزانها، فالاختزان لايقع مباشرة على البيانات والمعلومات التي تهم الباحثين والقراء والمسئولين، وإنما يقع عليها من خلال الأوعية التي تحتويها. وهو يختلف عن «الاختزان المباشر» للمعلومات والبيانات ذاتها، الذي سيأتي الحديث عنه بعد قليل، حيث توضع تلك المعلومات والبيانات منظمة داخل أحد الأوعية، ويقوم بهذا «الاختزان المباشر» عادة بعض المؤسسات الموجودة أساسا في جناح الانتاج، التي تصدر: القواميس، ودوائر المعارف، والأدلة، الخ.

هذا، وإذا كانت الوظائف الثلاث في جناح الانتاج، قد تطلبت قيام مؤسسات ومهن عديدة أشرنا اليها من قبل، فان الوظائف الثلاث في جناح الاختزان هى الاخرى، قد قامت بها ومن أجلها مؤسسات لا حصر لها من حيث العدد، وإن كانت تنتمي إلى عدد محدود من الانماط والانواع. وعلى أى حال فان مؤسسات الاختزان قد خلقت مهنة أو مهنا رئيسية، تعمل على أن توفر لأوعية الذاكرة الخارجية أكبر قدر من الاتاحة والاستخدام، وفي سبيل ذلك وضعت وماتزال تضع كثيرا من النظم والمعايير والادوات لاجل تحقيق هذه الغاية[1]، مدركة لضرورة التفهم والتنسيق والتكامل مع الوظائف والمؤسسات والمهن في جناح الانتاج الفكري أيضا.

تكامل الجناحين

من الملائم في هذا القسم من الدراسة، وقبل الانتقال إلى القسم التالي الخاص بأنماط الاختزان للأوعية ومؤسساته، أن نشير إلى طبيعة التداخل والتكامل بين «جناح الانتاج» في جانب و«جناح الاختزان» للأوعية في الجانب الثاني. وقد رأيت لتأكيد هذه

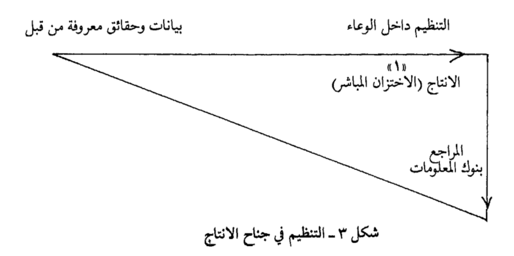
---

(١) يرجع في قضية المعايير إلى الدراسة المنشورة في العدد الثاني (١٩٧٤) من مجلة الثقافة العربية، بعنوان: «المعايير الموحدة للمكتبات ومراكز التوثيق وموقفها بالعالم العربي» ص ١٦٧ - ٢١٢، وقد وقع عليها الاختيار أيضا لتظهر في هذا الكتاب بالفصل الرابع.

الحقيقة، أن يكون «النموذج النظري» مشتقا من نظرية «الذاكرة الخارجية» نفسها، في شكل مستطيل ذى مدار واحد (انظر: شكل ٢ ـ الذاكرة الخارجية العامة)، حيث إن وحدة هذا المدار، والحركة المستمرة في داخله على هيئة اسهم متصلة البداية والنهاية، تدل على أن النمو والازدهار في أى من الجناحين، يرتبط ارتباطا وظيفيا وعضويا بما يجري في الجناح الآخر، وأن ذلك المدار الواحد إذا ضعف أو انقطع في أى موقع، كان لذلك أثره في كل المواقع الأخرى.

وإذا كان لنا أن نختار من بين المواقع جميعا، أكبرها حساسية وأعظمها خطورة، فان موقع «التنظيم» في جناح الاختزان هو المفتاح الحقيقي لكل مايتصل بأمور الذاكرة الخارجية، ولعل ذلك راجع إلى طبيعة الذاكرة الخارجية نفسها والفرق بينها وبين الذاكرة الداخلية، فاذا كانت الأخيرة محدودة الطاقة في الاختزان وهذا شيء طبيعي، فانها تمتاز بأن «الاسترجاع» فيها يكاد يتم بصورة تلقائية، بينما الذاكرة الخارجية وطاقاتها الاختزانية غير محدودة، لاتستطيع أن تؤدي وظيفتها الاسترجاعية بدون التنظيم. وكلما اتسعت الذاكرة الخارجية وامتدت آفاقها كما هو حالها اليوم، فان التنظيم يصبح قضية القضايا ومشكلة المشاكل، ولاسيما فيما يقبل من الايام وقد كان كذلك منذ البداية.

ومن هنا أيضا، فان هذه الوظيفة (التنظيم) قد اخذت شكلا معينا في جناح الانتاج منذ وقت غير بعيد، حيث يعمد بعض رجال المعلومات في هذا الجناح، إلى اقتطاع مجموعات متكاملة من البيانات والافكار الموجودة، وينظمونها في داخل أحد الأوعية، بطريقة تسهل «استرجاع» أى من هذه البيانات والافكار في أقل وقت وبأقل جهد. وهذا النوع من الأوعية يسمى عند رجال المكتبات والتوثيق «المراجع»، وهى الكتب أو غيرها من الأوعية التي بطبيعة تنظيمها وبطبيعة المعلومات الموجودة فيها، لم توضع لتقرأ من أولها إلى آخرها، ولكن لتؤخذ منها معلومة أو معلومات معينة عند الحاجة (انظر: شكل ٣ ـ التنظيم في جناح الانتاج). ويهتم القائمون بأمر مؤسسات الاختزان في الجناح الثاني، سواء أكانت مكتبات أو مراكز للتوثيق أو غيرهما، باقتناء العدد والانواع الملائمة من تلك «المراجع»، حيث انها تمثل مستوى نافعا من التنظيم بالنسبة للذاكرة الخارجية. ومن أهم أنواع المراجع: دوائر المعارف، والقواميس، وكتب التراجم، والتقاويم، والأدلة.



شكل ٣ ـ التنظيم في جناح الانتاج

وقد ظهر في السنوات الأخيرة النمط الالكتروني في الاختزان، الذي يطلق عليه احيانا «مراصد المعلومات» (Data Bases) أو «بنوك المعلومات» (Data Banks) غير البيليوجرافية. ومن الطبيعي أن هذا النوع من الاختزان يحتاج إلى أدق مستويات «التنظيم»، ومن الممكن أن يتم في «جناح الانتاج»، فيكون مباشرا وهو الذي يهمنا هنا، كما أنه يتم في «جناح الاختزان» كذلك فيكون غير مباشر. والحقيقة أن كل ماقيل بالنسبة للمراجع في الفقرة السابقة، ينطبق تماما على الاختزان الالكتروني المباشر للبيانات، وبنك المعلومات في هذه الحالة يؤدي وظيفة المرجع التقليدي بطريقة عصرية. أما إذا كان الاختزان الالكتروني غير مباشر أى في جناح الاختزان للبيانات البيليوجرافية وحدها، حيث لا تختزن المعلومات ذاتها وإنما تختزن المعلومات المتصلة بالأوعية، وهو الذي يطلق عليه أحيانا «الاختزان البيليوجرافي» فان «مرصد المعلومات» الالكتروني في هذا النمط، يؤدي في شكل عصري وظيفة الفهارس أو البيليوجرافيات أو الكشافات أو الاستخلاصات التقليدية، التي سيأتي ذكرها بشيء من التفصيل في قسم «الذاكرة الخارجية الخاصة أو المؤسسة الميدانية» فيما يلي من هذه الدراسة .

أنماط الاختزان ومؤسساته الميدانية

الطبيعة الوعائية ـ الاستخدامية

تحتوي الذاكرة الخارجية على قطاعات عديدة من الأوعية والمواد، التي كونت وتكون الرصيد الفكري للانسان. وقد نما هذا الرصيد عبر العصور وأصبح يغطي آفاقا عديدة

من المـوضـوعـات، فيهـا الفلسفة والدين، والاقتصاد والقانون، والادارة والتربية، واللغات والآداب، والعلوم والفنون، والجغرافيا والتاريخ. وإذا كانت تلك الامثلة تمثل بعض القطاعات العريضة التي يغطيها الرصيد، فان الشرائح الصغيرة، تخلق أعدادا غير متناهية من الموضوعات المتجددة.

وإذا كان التنوع والتجدد المستمر في محتويات هذا الرصيد، يمثل الثراء والحيوية في جوهر الفكر الانساني، فان محاولة وضع اطار تنظيمي متكامل لتلك المحتويات، قد خلق قضية من أبـرز القضـايا في التعـامـل مع هذا الـرصيد، وهى قضية تنـظيم المعلومات. وليس يهمنا بالدرجة الأولى هنا، ما قام به الفلاسفة في محاولاتهم الفكرية المتـوالية لتصنيف المعـرفـة، لاننـا لابد أن نتنهي إلى الاعتبارات والاتجاهات، التي تحكمت في توزيعات رجال الاختزان لهذا الرصيد، وفي بناء خططهم لتنظيم مايدخل من هذا الرصيد إلى مؤسسات الاختزان الميدانية التي تزايدت أعدادها عبر العصور.

هناك إذا في الاجمال ثلاث زوايا يمكن مراعاتها بصفة عامة في أمر التنظيم.
أولاها: زاوية المفهوم المجرد[1]، الذي يهتم بالفكر والمعلومات بصرف النظر عن تمثلهما في هذا الوعاء أو ذاك، وإنما يأخذ في الاعتبار الذهن الانساني باعتباره مصدرا ووعاء لهذا الفكـر، وهـذا هو منطلق الفلاسفة وزاويتهم التي لاتهمنا كثيرا في هذا المقام. وثانيا: زاوية المفهوم الوعائي الذي يهتم بالفكر والمعلومات، كما يتمثلان في الكتب والـدوريات وغـيرهمـا من الأوعية التقليدية وغـير التقليدية. وثالثتها: زاوية المفهوم الاستخدامي الذي يهتم بالفكر والمعلومات، في ضوء المواقف والحاجات اللتين تتطلبهما حالات الباحثين والمنتجين للافكار الجديدة.

هذا، ومن الطبيعي أن رجال الاختزان الميداني للأوعية لم يهملوا منطلق الفلاسفة وزاويتهم، فقد أخذوها في الاعتبار وأفادوا منها قليلا أو كثيرا، ولكن قضية التنظيم للرصيد الفكري من الأوعية اعتمدت بالنسبة لهم، على المنطلق الوعائي وعلى المنطلق الاستخدامي، والمنطلقان معا هما «المسلمة الاساسية» التي قامت عليها هذه الدراسة.

---

(١) النماذج العربية في هذه الزاوية كثيرة، من أشهرها نموذج الفيلسوف «ابن سينا» الذي قسم المعرفة إلى أربعة قطاعات رئيسية: ١ـ المنطق وفيه تسعة أقسام منها الخطابة والشعر. . ٢ـ الطبيعيات وفيها ثمانية أقسام منها النفس والنبات والحيوان. . . ٣ـ الرياضيات وفيها أربعة أقسام منها الموسيقى والفلك. . . ٤ـ الالهيات.

وقد لعب هذا المفهوم المزدوج (الوعائية ـ الاستخدامية) أكبر دور في تشكيل الانماط الـرئيسية لمؤسسات الاختزان الميدانية، وقد تم هذا التشكيل عبر الازمنة المتطاولة، حيث عرف منذ أوقات بعيدة نمطان رئيسيان هما: «دار المحفوظات» و «دار الكتب»، التي تختلف طبيعة الأوعية ومواقف استخدامها في الأولى عنها في الثانية، ثم ظهر في العصر الحاضر «مركز التوثيق». نمطا جديدا في تسميته على أقل تقدير[1]، وسيأتي بيان ذلك في الفقرات التالية من هذا القسم.

كما أن هذا المفهوم المزدوج (الوعائية والاستخدامية) قد كان خلفية مباشرة أو غير مباشرة في بنـاء ورسم محاور التنـظيم وخطوطه، داخل كل مؤسسة من مؤسسات الاختزان الميدانية أيا كان نمطها. ونستطيع أن نرى سمات هذا المفهوم وآثاره في محور التصنيف، كما يتمثل في الخطط المشهورة لهذا المحور، سواء أكانت خططا شاملة مثل «تصنيف ديوي العشري» و «التصنيف العشري العـالمي» و «تصنيف مكتبـة الكـونجرس» و «تصنيف الشارحة لرانجاناثان»، أو كانت خططا خاصة بقطاع معين كالتربية أو الطب أو الزراعة أو غيرها.

المؤسسات الميدانية للمكاتبات والالتزامات

في المراحل التاريخية الأولى لنشأة الذاكرة الخارجية وتطور أوعيتها، نفترض أنه لم يكن هناك تمييز واضح بين تلك الأوعية في أى من الجانبين الوعائي والاستخدامي ،ولعله قد مضت أزمان طويلة عاشت فيها الذاكرة الخارجية العامة، بنمط واحد من مؤسسات الاختزان الميدانية، ليس فقط لأن الرصيد الموجود منها في أى موقع كان ضئيلا محدودا، ولكن أيضا لأن الفروق الوعائية ـ الاستخدامية الكامنة فيها لم تكن قد برزت بعد.

ومن الـطبيعي أن السـمات المميزة للجـانب الوعائي ـ الاستخدامي في مفردات الرصيد، كانت موجودة خلال مراحل التطور التالية بذرة وجوهرا ولكن ملامحها الدقيقة وصفـاتها الوظيفية اخذت تتضح تدريجيا، حينما ظهرت السلطات المستقرة على هيئة

(١) يرجـع في نشأة «التوثيق» إلى الدراسة التقديمية المنشورة في العدد الثاني (١٩٧٤) من مجلة الثقافة العربية، بعنوان: «التوثيق ودراسته في علوم المكتبات» ص ١٥١ ـ ١٦٦. وقد وقع عليها الاختيار أيضا لتظهر في هذا الكتاب بالفصل الثالث.

امارات وممالك وامبراطوريات، ذات حكومات وعلاقات وتصرفات ومسئوليات يومية، تتطلب نوعا أو أنواعا معينة من أوعية الذاكرة الخارجية، لضبط هذه العلاقات والتصرفات والمسئوليات.

ويتميز هذا القطاع من الأوعية في رصيد الذاكرة الخارجية العامة، بعدة جوانب وعائية ـ استخدامية يمكن اجمالها فيما يلي:

(١) تهتم السلطة بمفردات هذا القطاع اهتماما مباشرا، وتراه عنصرا حيويا في ممارستها لأعمالها، بل لعلها تراه جزءا لايتجزأ من وجودها ذاته.
(٢) على الرغم من أن كل تسجيلة في هذا القطاع تمثل وجودا ذهنيا بصورة عامة، فهناك قيمة خاصة للوجود الوعائي نفسه، حيث لاتكفي النسخة في أحيان كثيرة بل لابد من وجود الأصل نفسه.
(٣) يكتفي في تسجيلات هذا القطاع بالاصل مع عدد قليل من النسخ في غالب الأمر، لأن الاهتمام المباشر يتمثل في عدد محدود من الافراد، وهذا لايمنع أن بعض المفردات قد تطبع لاغراض خاصة، خارجة عن طبيعة الوظيفة الاساسية.
(٤) هذا القطاع بطبيعته غير خاضع للتداول العام، بل قد يكون من الضروري أن يبقى سريا لسنوات عديدة.
(٥) يمثل الزمن عنصرا أساسيا في بناء هذا القطاع، ولا سيما في السجلات والدفاتر، التي ترصد أمرا أو أمورا معينة على محور زمني يطول أو يقصر. كما أن جزءا كبيرا من مفردات هذا القطاع يرتبط بعضه ببعض ارتباطا وجوديا، مثل المراسلات الادارية والتسويات المالية وما اليهما.

هذا، وإذا كانت السمات السابقة قد حتمت طريقة خاصة للتعامل مع مفردات هذا القطاع اعدادا واقتناء وتنظيما واسترجاعا، فانها حتمت أيضا استقلاله بنمط معين من المؤسسات الاختزانية الميدانية كما ذكرنا من قبل. وإذا كان الرصيد الفكري كله أول الأمر في رعاية مؤسسة ميدانية واحدة وهذا أمر طبيعي، فقد تنبه الانسان إلى ضرورة استقلال «المكاتبات والالتزامات» بنمط معين من مؤسسات الاختزان، أصبحت تعرف بـ «دار المحفوظات» وذلك على المستوى القومي أو الوطني، وهى نهاية الخط في اختزان تلك الأوعية، أما بدايته فانها تتمثل في أقسام الارشيف الجاري، على مستوى الوزارة

أو المصلحة أو الهيئة أو الشركة أو الوحدة، حيث تتداول فيها الأوعية لعدد معين من السنوات، ثم ينقل منها ما يستحق الاحتفاظ به إلى «دار المحفوظات»، ويتم التخلص من الباقي وهو الجزء الأكبر.

المؤسسات الميدانية للقراءات والبحوث

هناك جزء قليل أو كبير من أوعية الرصيد الفكري ومواده، لم تكن تتوفر فيه تلك السمات الخمس السابقة المرتبطة بوجود السلطة، وذلك خلال عملية الاستقلال التدريجي لقطاع المكاتبات والالتزامات، وهو ما يمكن أن نطلق عليه قطاع «القراءات والبحوث». والحقيقة أن السلطة أيا كانت لايمكن أن تنسى أو تتناسى هذا القطاع الثاني، ولكنها لاتوجه اليه الاهتمام الاداري المباشر الذي توجهه إلى قطاع المكاتبات والالتزامات، مع أنه أعظم أثرا وأبعد مكانة في المدى البعيد بالنسبة للانسانية بعامة.

ولعل هذه القيمة الباقية له، هى التي وجهت اليه النظر منذ البدء، من جانب طبقة معينة من رجال المعرفة، وهى الطبقة التي تتخلص من أنانية الكاهن أو العراف، وتتطلع إلى المجتمع الانساني المثالي، غير محكومة بقيود السلطة والتزامات الادارة. وفي مقدمة هذه الطبقة كان الحكماء والفلاسفة ورجال الاصلاح بعامة، ثم العلماء والتكنولوجيون في العصور الحديثة، وقد أدركوا جميعا قيمة الرصيد الفكري من الأوعية، الذي يفسر تلك الظواهر المعقدة في عالم الانسان وفي عالم الطبيعة، بناء على الخبرات السابقة في الذاكرة الخارجية، فحرصوا على قراءة ذلك الرصيد واستيعابه، ثم يسجلون خبراتهم الذاتية التي أثمرتها قراءاتهم وملاحظاتهم وتأملاتهم، مناقضين خبرات من سبقهم أو معدلين لها أو مستكشفين لاضافات جديدة.

ويتميز هذا القطاع من رصيد الأوعية بالذاكرة الخارجية، بعدة جوانب وعائية ـ استخدامية يمكن اجمالها فيما يلي:

(١) إذا كان رصيد المكاتبات والالتزامات مرتبطا في مصادره بسلطة معينة، ينتسب اليها وتراه هى جزءا لايتجزأ من وجودها ذاته، فان رصيد القراءات والبحوث مطلق الحدود في الزمان والمكان والانتساب.

(٢) يتميز قطاع القراءات والبحوث بالمرونة الفائقة في تقبل كل اضافة جديدة، حتى انه يمتص من رصيد المكاتبات والالتزامات ذاته، كل قطعة تثبت أهميتها في القراءة والبحث، وقد وصل هذا القطاع في العصر الحديث إلى أرقام فلكية في النمو والتراكم.

(٣) تتسع دائرة الاهتمام بقطاع القراءات والبحوث، ويهتم به عدد متزايد من الافراد، ويتجه بطبيعته إلى التداول العام واطلاق القيود التي توقف تحركه وانتقاله، فأصبح يظهر في أنماط عامة كالكتب والدوريات والنشرات.

(٤) القيمة الحقيقية للقراءات والبحوث تكمن في اتساع الدائرة التي تنتشر فيها، ومن أجل ذلك فقد عادت الطباعة وغيرها من أجهزة الاستنساخ الحديثة، على هذا القطاع بأعظم الفوائد وأجل الخدمات، لانه لا فرق بين الاصل والنسخ المكررة.

(٥) تستوعب مواد هذا القطاع بصفة عامة كل الأوعية والاشكال، التي اخترعها الانسان لتحمل رصيده الفكري، نزولا من الوعاء الأكبر المتمثل في الكتاب ذى المجلدات العديدة، الذي يحمل فكرة كبرى شاملة أنضجها مرور الزمن، إلى الوعاء الاصغر المتمثل في مقالة صغيرة باحدى الدوريات، التي تحمل فكرة دقيقة يسرع بها صاحبها فترى النور للمرة الأولى.

تلك هى أهم السمات التي يتميز بها قطاع القراءات والبحوث بعامة، وقد تنوعت الاهتمامات داخل هذا القطاع، بسبب الزيادة المستمرة فيه طولا وعرضا وعمقا، مع تراكم الجزء الاكبر من الأوعية لاحتفاظها بما تحمله من قيم القراءة والبحث. ويمكن تركيز هذه الاهتمامات على اتساعها حول قطبين أساسيين، وهما: أولا قطب المواد أو الاوعية النمطية ذات العموم الواسع، وثانيا قطب المواد المتخصصة بأوعيتها النمطية ذات العموم المحدود وبأوعيتها شبه النمطية والخاصة على اختلاف أنواعها.

المؤسسات الميدانية للمواد المتخصصة

والحقيقة أنه لم يكن هناك تميز واضح بين القطبين السابقين في مواد القراءات والبحوث حتى القرن التاسع عشر، وكانت مؤسسات الاختزان القائمة بأمر القطاع كله، تحمل التسميات التقليدية المشهورة، مثل «خزانة الكتب» أو «دار الكتب» أو

«المكتبة». ولكن العقود الأخيرة في القرن التاسع عشر وعقود القرن العشرين حتى الآن، شهدت اتجاها متزايدا إلى خلق نمط جديد من مؤسسات الاختزان، توجه اهتمامها الأكبر إلى أوعية المواد المتخصصة، وظهرت عدة تسميات جديدة لهذه المؤسسات، مثل «مركز التوثيق» و «مركز المعلومات» و «مكتب الاعلام».

- وإذا كان استقلال أوعية «المكاتبات والالتزامات» بمؤسسات وحدها للاختزان، قد أخذ مكانه بصورة تدريجية عبر الازمان المتطاولة، فان ظهور مؤسسات اختزانية للمواد المتخصصة في العقود القريبة الماضية، قد مهدت له وصحبته بعض الملابسات المهنية، التي أحدثت اهتزازات، وخلخلات في مؤسسات الذاكرة الخارجية بعامة، وفي المؤسسات الاختزانية الميدانية للقراءات والبحوث بخاصة. ولعل أهم هذه الملابسات، هو أن العلماء أنفسهم الذين ينتمون بالطبيعة إلى «جناح الانتاج» في مستطيل الذاكرة الخارجية، هم الذين تولوا في البداية أمر المؤسسات الاختزانية الميدانية الجديدة للمواد المتخصصة، معتمدين على أن هذه المواد مألوفة بالنسبة لهم، ولم يكونوا يهتمون كثيرا بالأساسيات الفنية للتنظيم، ولا سيما الوصف الببليوجرافي والفهرسة الموضوعية والتصنيف، وهى المحاور الثلاثة التي كانت سائدة في مؤسسات الاختزان آنذاك. ولم يلبث الأمر إلا قليلا حتى اضطرت المؤسسات الناشئة، أن تعترف بضرورة تلك المحاور التنظيمية وأن تقوم بتطويرها، وأصبح القائمون بأمر هذه المؤسسات الجديدة كغيرهم في كل المؤسسات الاختزانية الميدانية للقراءات والبحوث، ينتمون إلى «جناح الاختزان» في مستطيل الذاكرة الخارجية العامة، وقد كانوا في الأصل من «جناح الانتاج».

ومهما يكن من أمر التميز والتشابه بين مؤسسات الاختزان للقراءات والبحوث في القطب العام وفي القطب المتخصص، فهناك مجموعة من السمات الوعائية والاستخدامية، التي تتميز بها أوعية المواد المتخصصة ويمكن اجمالها فيما يلي:

(١) إذا كان الوعاء الكبير وهو «الكتاب» يحتل الجزء الأكبر في رصيد المواد بالقطب العام، فان الاوعية الصغيرة كمقالات الدوريات والنشرات والتقارير وبراءات الاختراع والمواصفات والمعايير تكاد تأخذ وحدها كل رصيد المواد المتخصصة أو أكثرها، ويرجع ذلك إلى أن القيمة الحقيقية في المواد المتخصصة، مرتبطة بالأفكار

الدقيقة التي تجد مأواها الطبيعي في الأوعية الصغيرة.

(٢) بينما أوعية التسجيل الكتابي وحدها تكاد تستوعب كل الرصيد في القطب العام، فان المواد المتخصصة تجد الآن طريقها أكثر إلى الأوعية غير التقليدية، بما فيها المصغرات الضوئية والمختزنات الالكترونية، لانها أكثر ملاءمة لحاجات المتخصصين ومواقف البحث التي لم تعدتتحمل أى ابطاء.

(٣) تصل الافكار والمعلومات في مواد القطب العام إلى درجة عالية من الاستقرار والثبات، وقد اكتسبتها مع الازمان المتطاولة التي انضجت محتوياتها، ولكنها في قطب المواد المتخصصة دائمة التجدد سريعة التغير، لأنها تمثل خط الحدود على الجبهة بين ماعرفه الانسان وما يتطلع إلى معرفته، أو مايعتزم القيام به من مشروعات وأعمال. وقد أدت الحركة الدائبة على خط الحدود السابق، إلى زيادة الحلقات وتعقيد العلاقات في مشكلة الموضوعات التي يتناولها البحث، وتتكثف هذه الظاهرة الآن بحرص التكنولوجيات المعاصرة على سرعة المشاركة العلمية. فبينما كان العلماء في الماضي يبادرون بكتابة الرسائل إلى أقرانهم في البلاد الاخرى، عن الفكرة أو الكشف الذي وصلوا إليه، فان الدوريات والتقارير العلمية حلت محل هذه الرسائل الخاصة منذ أواخر القرن الثامن عشر.

(٤) كانت هناك بضع لغات محدودة في العالم، تقاسمت أو تبادلت الاستيعاب شبه الكامل لأوعية المواد المتخصصة قبل القرن التاسع عشر، ولكن اللغات العلمية وصلت الآن إلى ثلاثة أضعاف العدد السابق أو أكثر، وسوف تقفز إلى أرقام أعلى في المستقبل غير البعيد، ومع أن هذه زيادة صغيرة جدا بالنسبة لمجموع لغات العالم، ولكنها قد خلقت مشكلة تعانيها مؤسسات الاختزان للمواد المتخصصة وحدها، هذا إلى جانب التوسع الكبير في الأوعية غير اللغوية، في مجالات العلوم العصرية والتكنولوجيات الحديثة. ذلك أن أساس الاقتناء في قطب المواد العامة هو التجانس اللغوي، فتصبح مسئولية الاختزان في هذا القطب سهلة نسبيا، بينما الموضوع هو أساس الاقتناء في قطب المواد المتخصصة، مهما تعددت اللغات أو تنوعت رموز التسجيل غير اللغوية، فتصبح مسئولية الاختزان في هذه الحالة تحديا جديدا، يبرر قيام نمط جديد من مؤسسات الاختزان كما سبق.

(٥) مع أن طوفان المواد المتخصصة منذ القرن التاسع عشر، قد لعب دوره في ابراز أهمية المواد المتخصصة على ما سبق بيانه، فمن المؤكد أن نسبة الزيادة المتخصصة نفسها تلعب هى الأخرى دورها في هذا الاهتمام بطريقة مختلفة، حيث أصبحت

هذه الزيادة فوق طاقة أى فرد يريد تحديد وحصر مايمثل اهتمامه الخاص من تلك المواد، فضلا عن القراءة والاستيعاب، فاكتسبت المواد المتخصصة من هذه الناحية وضعا جديدا. ويقدرون أن المواد المتخصصة تتضاعف كل خمسة عشر عاما في بعض الموضوعات بينما تستغرق الدورة في محور المواد العامة أكثر من ذلك.

«الذاكرة الخارجية الخاصة» أو «المؤسسة الميدانية»

التكوين العام والعلاقات وجهاز المعلومات

في الصفحات السابقة من هذه الدراسة، تركز الحديث على «الذاكرة الخارجية» وعلى «المؤسسات الميدانية للاختزان» في المنظور العام بالنسبة للانسانية كلها، وفي الصفحات التالية يتركز الحديث عن الذاكرة الخارجية كما تبدو داخل كيان معين، في القطاع الخاص أو في القطاع العام أو في القطاع الحكومي. وإذا كان من الضروري بالنسبة للشخص الطبيعي أن تكون له ذاكرته الداخلية الخاصة به، فان «الشخص المعنوي» أيا كانت طبيعته لابد له من ذاكرة خارجية خاصة به، تمثل الطاقة الذهنية التي تقتني وتنظم كل ما يحتاج اليه هذا الكيان من أنواع المعلومات وأوعيتها، وتمد العاملين فيه، كل في موقعه بما يحتاجون اليه من البيانات أو الخبرات، كما تتلقى منهم الانتاج الفكري الخاص بهذا الكيان، ليأخذ مكانه في الذاكرة الخارجية له.

والذاكرة الخارجية بالمعنى السابق تقع في القلب من وجود هذا الكيان، ولابد من وجود اربع مسئوليات رئيسية، لكى تؤدي هذه الذاكرة الخارجية وظائفها وتحقق أهدافها. وهذه المسئوليات الأربع تقابل الوظائف الثلاث الاساسية المذكورة من قبل (الاقتناء + التنظيم + الاسترجاع) بالاضافة إلى وظيفة رابعة وهى (الادارة)، التي تجند وتعد الامكانات المادية والبشرية اللازمة لتأدية الوظائف الثلاث الاساسية، كما تقوم بالتنسيق الداخلي بين المسئوليات الوظيفية الثلاث، وتربط بينها وبين وظائف «الكيان الأم» وأهدافه. فاذا كانت الذاكرة الخارجية الخاصة كلها تقع في قلب الكيان الأم، فان وظيفة الادارة لهذه الذاكرة تقع في قلب المسئوليات المكونة لها (انظر: شكل ٤ ـ الذاكرة الخارجية الخاصة).



شكل ٤ ـ الذاكرة الخارجية الخاصة

(مكتبة / مركز توثيق / مركز معلومات / الخ)
(قسم أرشيف / مكتب وثائق / دار محفوظات / الخ)

فالكيان الأم يتمثل في الاطار العريض أو الحزام الخارجي، اشارة إلى أن مايقع في القلب هو ذاكرة خاصة به هو، وإلى أن السياسة العامة لهذه الذاكرة في مقتنياتها وفي نظامها أو نظمها الخاصة بالمعلومات وفي خدماتها، محكومة بالطبيعة العامة للكيان الأم وبالوظائف النوعية التي يؤديها وبالاهداف الرئيسية التي يسعى لتحقيقها. كما أن الوظائف الاساسية للذاكرة الخارجية نفسها، تتمثل في ثلاثة مثلثات متكاملة التكوين، حيث تتلاقى برءوسها في دائرة مركزية هى «ادارة جهاز المعلومات»، وتتصل قواعدها على هيئة محيط دائري يوحد بينها، ويصلها بالكيان الأم كذلك، اشارة إلى الوحدة والتكامل سواء في مكونات الذاكرة الخارجية أو في علاقاتها بالكيان الأم.

والحقيقة أن هذا الوضع يعني أمورا عديدة في دور «الكيان الأم» بالنسبة لذاكرته الخارجية الخاصة، وفي دور الذاكرة الخارجية الخاصة بالنسبة للكيان الأم الذي تنتمي إليه. فهناك علاقة عضوية ووظيفية بين الطرفين، ينبغي أن تكون هى الدستور العام لكل مايتصل بأهداف الطرفين ووظائفهما.فاذا كانت «الذاكرة الخارجية العامة» للانسانية كلها مجرد وجود افتراضي، فان واقع هذه الذاكرة الخارجية العامة، يتمثل في عدد متزايد باستمرار من مؤسسات الاختزان الميدانية ووحداتها، على هيئة أقسام للأرشيف ودور للمحفوظات ومكتبات ومراكز للتوثيق، ثم مراصد وبنوك للمعلومات

ذات سعة معينة، وترتبط كل واحدة من هذه المنشئات بمؤسسة أو بكيان أم، تمارس من خلال الارتباط به دورها الخاص كاحدى وحدات الاختزان الميدانية، في هذا الكيان بصورة مباشرة وفي الذاكرة الخارجية العامة بصورة غير مباشرة.

وأول الأمور الجديرة بالاهتمام والتنبيه، هو أن الكيان الأم لايستطيع أن يحقق أهدافه وأن يمارس وظائفه بنجاح، إلا إذا كان يمتلك كجزء لايتجزأ من وجوده الذاتي، وحدة أو وحدات اختزان ميدانية خاصة ترتفع بمقتنياتها وتنظيمها وخدماتها إلى مستوى الكيان الأم. ومعنى ذلك أن جهاز المعلومات في «الكيان الأم»، ينبغي أن ينال في التخطيط وفي الادارة وفي الميزانية العامة، الموقع الذي يساعده على تحقيق هذه الغاية. وقد أصبحت هناك نسبة مئوية معينة في كثير من البلاد المتقدمة، يقيسون بها الكفايات اللازمة لنجاح وظيفة الذاكرة الخارجية الخاصة في «الكيان الأم»، سواء بالنسبة لميزانية الانشاء أو الميزانية السنوية أو عدد العاملين ومؤهلاتهم.

أما بالنسبة لوحدات الاختزان الميدانية الخاصة وعلاقتها بالكيان الأم، فان الوظيفة الرابعة الخاصة بادارة جهاز المعلومات، هى الحلقة التي تربط الكيان الأم بذاكرته الخارجية الخاصة، وعليها أن تترجم كل المتغيرات المحيطة بهذا الكيان إلى خطة عامة للمعلومات، تسير عليها في الاختيار والاقتناء وفي التنظيم والتحليل وفي الاسترجاع والخدمات. ومن الطبيعي أن تكون أسس هذه الخطة وأصولها وتقريرها وتعديلها، في أيدي مجلس يضم الشخصيات المفتاحية في «الكيان الأم» كله، أما الإعداد والتنفيذ فانه متروك لادارة «جهاز المعلوات» بالتعاون والتنسيق مع المسئولين عن الوظائف الثلاثة الاخرى (الاقتناء، والتنظيم، والاسترجاع) في الجهاز.

هذا، وعلى «جهاز المعلومات» بوظائفه الأربع ونواته هى المؤسسة الميدانية اثنتين أو أكثر، ألا ينظر إلى نفسه على أنه وجود مستقل أو حتى مواز للاجهزة الاخرى في «الكيان الأم»، ولكنه وجود مكمل لكل منها، وليس هناك معنى لوجوده بدونها. ومن أجل ذلك فان نجاح أى جهاز في القيام بدوره، وكذلك نجاح الكيان الأم ككل في تحقيق أهدافه، إذا كان سيتم بالتعاون الوثيق معها جميعها، فانه في نفس الوقت نجاح مباشر لجهاز المعلومات نفسه، وتلك هى الغاية النهائية لوجوده.

وظيفة الادارة

تقـدم أن الـوظيفـة الرابعة التي يقوم بها «جهاز المعلومات»، هى «الادارة» التي تتلخص في أمرين، هما: تجنيد الامكانات المادية والبشرية اللازمة لجهاز المعلومات، والربط بين وظائف ذلك الجهاز وبين اهداف «الكيان الأم». ومن الطبيعي أن أسس الادارة الناجحة ومبادئها، تأخذ مكانها في ادارة «جهاز المعلومات» بأى «كيان أم»، ومثل «جهاز المعلومات» في ذلك مثل الأجهزة والمنشئات الاخرى في شتى قطاعات الحياة العامة، حيث يتم تطويع مبادىء الادارة النظرية وأسسها لطبيعة التعامل مع المعلومات. على أن هناك بعض القضايا الجديرة بالتنويه في ادارة «جهاز المعلومات»، لانها كثيرا ماتكون موضع النسيان أو التناسي، ومن الملائم توضيحها في هذا النموذج النظري، حيث تتكامل فيه وحدات الاختزان مرتبطة بكيان أم يحتويها وتقوم بخدمته.

من الصعب جدا أن نتصور «ذاكرة خارجية خاصة» فردية بسيطة التكوين تستطيع أن تتولى كل قضية المعلومات على اتساع أبعادها ومتطلباتها في «الكيان الأم»، ولاسيما إذا كان لهذا «الكيانْ الأم» وظائف متنوعة، تتطلب مثلا أوعية للمكاتبات والالتزامات في جانب، وأوعية للقراءات والبحوث في الجانب الآخر، سواء أكانت أوعية للمواد العـامـة أو للمـواد المتخصصـة. وتلك هلى أولى القضـايا التي ينبغي لادارة جهـاز المعلومات، أن يضعها في اعتباره وأن يستجيب لما تتطلبه من تنظيمات وتجهيزات.

إن طبيعة «التنوع في أوعية المعلومات» بالنسبة للكيان الأم، يقتضي وجودا متميزا لأوعية المكـاتبـات والالتـزامات فيما يسمى «الأرشيف» الذي قد يكون فرديا بسيط التكـوين في الكيان الأم الصغـير، وقد يكون شبكة متكاملة في الكيان المتوسط وفي الكيان الكبير، اللذين قد يجعلان هذا الأرشيف مركزيا في ادارته وتنظيمه، لا مركزيا في توزيع أوعيته وتقديم خدماته، حيث تتداول فيه الأوعية لفترة معينة، ثم يختار منها مايتحتم الابقاء عليه ليوضع في «المحفوظات» ويعدم مالاحاجة اليه. كما يكون لأوعية القراءات والبحوث وجودها المتميز هى الاخرى، في هيئة مكتبة أو مركز توثيق أو مركز معلومات، التي قد تكون كذلك فردية بسيطة التكوين في الكيان الأم الصغير، أو تكون تركيبـة مرنـة في التكـامـل الـداخلي بمراجعها وأدواتها الببيليوجرافية، وفي التكامل الخارجي غير المباشر مع المكتبات والمراكز الاخرى، الذي كان يتم في الماضي بالاشكال

التقليدية، وفي التكامل الخارجي المباشر وهو الهدف الذي طالما كان أملا، ثم أصبح ممكن التحقيق بالامكانات التكنولوجية الحديثة[1].

وهكذا يتطلب الأمر وجود نمطين أو أكثر من وحدات الاختزان في الذاكرة الخارجية الخاصة للكيان الأم، كقسم أو أقسام للارشيف والمحفوظات، وكمكتبة أو مركز للتوثيق أو المعلومات، مع ضرورة التنسيق والتكامل بين الانماط الداخلية وهو أمر ضروري، إلى جانب مايمكن تحقيقه من التكامل والتنسيق مع وحدات الاختزان الميدانية خارج «الكيان الأم»، على المستوى المحلي والاقليمي والقومي والدولي على الترتيب.

وأيا كان الوضع بالنسبة للتكامل والتنسيق الخارجي، فان الأمر يتطلب نوعا من «التوزيع الوظيفي» لأوعية الذاكرة الخارجية، تتم بمقتضاه عمليات التنسيق والتكامل على المستوى الداخلي للكيان الأم، حيث توضع الأوعية طبقا لهذا التوزيع الوظيفي في اطار منطقي متكامل، من حيث طبيعتها التكوينية وطبيعة المواقف الاستخدامية بالنسبة لها، ومن ثم تحديد النمط الاختزاني الملائم لها، سواء في وحدة الارشيف والمحفوظات، أو في وحدة مركز المعلومات ومكوناته الفرعية بما فيها المكتبة والمراجع (انظر: شكل ٥ ـ الأوعية وتوزيعها على وحدات الاختزان).

الطبيعة والوظيفة	الأنمــــاط الشـــهيرة	وحــدة الاختزان
نمطية عامة	الكتب والدوريات المطبوعة وما اليها. . .	المكتبة غالبا
نمطية نوعية	براءات الاختراع والمعايير المطبوعة ومااليها. . .	المكتبة أو مركز المعلومات. . .
شبه نمطية	المذكرات والتقارير الخاصة بالكيان الأم ومااليها. . .	مركز المعلومات غالبا
اداريات	المراسلات والتسويات وما اليها. . .	قسم الارشيف أو المحفوظات

(شكل ٥ ـ الأوعية وتوزيعها على وحدات الاختزان)

(١) لعل أبرز الأمثلة لهذا التكامل الخارجي المباشر، هو ماتسعى الولايات المتحدة الامريكية إلى تحقيقه بالنسبة لأجهزة الذاكرة الخارجية في الكيانات الأم هناك، فيما اطلقوا عليه حديثا «الشبكة القومية للمكتبات والمعلومات» حيث تستطيع أية مكتبة أو مركز توثيق أن تسترجع مباشرة ما تحتاج اليه من الأوعية المقتناه في أى موقع آخر بأمريكا.

يتبين في هذا التوزيع المقترح أن الأوعية قد رتبت ترتيبا وظيفيا، حيث يظهر في أعلى الشكل الأوعية «النمطية العامة» وهى الخلايا الغالبة في مقتنيات المكتبة بالكيان الأم إلى أكبر حد، وفي مقتنيات مركز التوثيق أو مركز المعلومات إلى حد ما، إذا وجدا مستقلين عن المكتبة بالكيان الأم. وفي أسفل الشكل نجد «الاداريات»، وهى الخلايا الوحيدة أو الاساسية في مقتنيات قسم الارشيف والمحفوظات بالكيان الأم. وفيما بين الفئتين السابقتين. تأتي أولا الأوعية «النمطية النوعية» قسمة مشتركة بين المكتبة ومركز المعلومات، إذا وجد كل منهما مستقلا بالكيان الأم، ثم يأتي بعدها الأوعية «شبه النمطية» قسمة مشتركة بين قسم الأرشيف والمحفوظات وبين مركز المعلومات، إذا كان للاخير وجود مستقل بالكيان الأم. ومن الطبيعي أن هذا التوزيع الوظيفي يتضمن بالضرورة، حدا أدنى من التنسيق والتكامل على ما مر بيانه، وهو التحدي الذي يواجه ادارة «جهاز المعلومات» بالنسبة لتلك القضية الاولى.

أما القضية الثانية فانها تتمثل في توفير «الامكانات المادية والبشرية» اللازمة لادارة «جهاز المعلومات»، حيث أصبحت هذه الامكانات قضية معقدة في الدول الغنية والفقيرة وفي البلاد المتقدمة والنامية على السواء. ولعل أبسط الجوانب فيها في هذه القضية، حين تترجم كل الامكانات المطلوبة في «جهاز المعلومات» إلى ارقام مالية يعدها الخبراء، على هيئة ميزانية تأسيسية ثم ميزانية سنوية، فان هذه الارقام قد تبدو للوهلة الأولى في نظر غير الخبراء شيئا غير مقبول. وهنا تبدأ أول التحديات في هذه القضية الثانية، والحقيقة أن التكاليف لاتمثل مشكلة حقيقية إلا بالنسبة لتدبير المبالغ المطلوبة، أما اتخاذ القرار فلا يجوز أن يرتبط أساسا بحجم التكاليف، وإنما بدرجة الضرورة للحصول على خدمة معلومات، تتلاءم مع طبيعة المسئوليات والاهداف في «الكيان الأم».

وقد تطورت الامكانات المادية اللازمة لجهاز المعلومات، فلم تعد كما كانت في الماضي البعيد مكانا تحفظ فيه أوعية المعلومات بطريقة بدائية في التنظيم، وإنما أصبحت تكوينا عضويا معقد التركيب، قد لايكون المكان بمعناه البسيط أهم العناصر في هذا التركيب. ومن الطبيعي أن هذا التكوين المعقد التركيب، يتفاوت بتفاوت أنماط الأوعية ونوعيات الاسترجاع والخدمات، وأن الأجهزة والآلات والتكنولوجيات العصرية تقوم

فيه بدور هام يتـزايد مع الأيام. ومن الضروري التـأكيد على ضرورة التجانس بين المستـوى النمـطي والنوعي الذي وصل إليه «جهاز المعلومات»، وبين مايلائمه من التكوينات المادية والتكنولوجية التي تحقق التجانس الوظيفي في عناصر الجهاز، لأن افتقاد هذا التجانس أو التكامل قد يكون عظيم الاضرار في حالة التكوينات المادية المتقدمة إذا استخدمت في المواقف التي لاتتطلبها بما يساوي أو يزيد عن الاضرار الناجمة عن افتقاد هذه الاجهزة العصرية في المواقف التي تتطلبها.

والتحـدي الثـاني في هذه القضية الثـانية يتمثـل في «الامكانات البشرية»، التي أصبحت مشكلة المشاكل في ادارة «جهاز المعلومات»، ليس في البلاد النامية وحدها وإنما في البلاد المتقدمة كذلك، وإن اختلفت طبيعة المشكلة في كل منهما، حيث إنها في البـلاد النـامية تتلخص في افتقـاد التنبه الكافي لأهمية العنصر البشري في أى جهاز للمعلومات، سواء أكان تقليديا أو تقدميا، وضرورته في الانماط التقدمية أكثر حدة ووضوحا. أما في البلاد المتقدمة فانهم في غاية التنبه لأهمية العنصر البشري، ولكنهم في سباق رهيب لكى يكون انسان المعلومات المعاصر، في مستوى يفوق أو يتساوى على الاقـل مع التكنولوجيات الحديثة لأجهزة المعلومات وآلياتها. وهو تحد آخر لابد من مواجهته في ادارة جهاز المعلومات، فالتكنولوجيات التقدمية للمعلومات هى أولا وأخيرا بذلك الانسان المتكافىء معها، وهى بدونه لا تستطيع أن تفعل شيئا. ومن هنا فان اعداد العنصر البشري لايكفي فيه الاعتماد على الدراسات الاساسية المتخصصة، بل لابد من استكمال هذا الاعداد بالدورات التدريبية المحددة، لمتابعة التطورات السريعة في هذا المجال.

وظيفة الاقتناء

إذا كانت وظيفـة الادارة السابقة، هى التي تتولى أمر «الذاكرة الخارجية بالمفهوم الخاص» أو «جهاز المعلومات» في الكيان الأم، بما فيه الوظائف الثلاث الأساسية، فان وظيفـة «الاقتناء والاختيار» ستكون بداية العمل في وحدات الاختزان التي يتولاها. وعلى «جهاز المعلومات» أن يتحمل بالنسبه للكيان الأم، مسئولية الأوعية التي يختارها أو يتلقاها من الخارج، إلى جانب مسئولية الأوعية التي ينتجها الكيان الأم نفسه، وأن يبتنى من تلك الأوعية الـذاكـرة الخـارجية المبـاشرة لهذا الكيان، تلك الذاكرة التي

لاتستجيب فقط للحاجات الفعلية من جانب المنتفعين، وإنما تأخذ في اعتبارها أيضا الحاجات المتوقعة على المستوى القريب وعلى المستوى البعيد. وليس من الضروري طبعا ـ بل قد يكون من المستحيل ـ أن توضع الأوعية المختارة والمقتناة في وحدة اختزانية واحدة، ولكن الأمر غالبا مايتطلب عدة وحدات اختزانية أساسية، إلى جانب بعض الوحدات الفرعية، التي ينشئها ويتولاها جميعا جهاز المعلومات.

أما بالنسبة لوحدة أو وحدات الاختزان الارشيفية، فان أوعيتها بالطبيعة مفردات يرتبط بعضها ببعض في سلك زمني متصل الحلقات، وللمراسلات منها بصفة خاصة سمات متميزة ونمط فريد في الاقتناء، حيث إن قسما كبيرا من هذه الأوعية ينشئه الكيان الأم انشاء، فيرسل الاصل ويستبقى بعض النسخ، كما أن قسما كبيرا آخر ليس أكثر من أصول تلقاها الكيان أيضا، وذلك خلال قيام المسئولين في هذا الكيان بأعمالهم مرسلين أو متلقين، والقسمان معا يمثلان جزءا كبيرا من المقتنيات في وحدة الاختزان الارشيفية. ولعل أهم شيء يذكر في هذا الجانب، هو أن تكون هناك خطة اقتناء واضحة بالنسبة لأوعية هذه الوحدة أو الوحدات، من حيث عدد النسخ اللازمة من الوعاء، ومدة الاحتفاظ بها في الارشيف الجاري، والنوعيات التي تنتقل إلى المحفوظات المؤقتة والدائمة، سواء في صورتها التقليدية أو في صورة مصغرات فيلمية.

وأما بالنسبة لوحدة أو وحدات الاختزان الخاصة بأوعية « القراءات والبحوث» سواء أكانت مواد عامة أو مواد متخصصة، فقد لا يكون بينها إلا أقل القليل مما ينتجه الكيان الأم، والجزء الأكبر يأتي من الخارج شراء أو اهداء أو استهداء أو تبادلا. وهناك عاملان اساسيان في مسئولية الاقتناء هنا، وهما : ١ ـ الارتباط بما استطاع جهاز المعلومات أن يترجمه بالنسبة لطبيعة الكيان الأم وأهدافه ووظائفه، إلى «خطة اختيار» تتمثل في موضوعات معينة من المعرفة الانسانية، ومستويات محددة في معالجة تلك الموضوعات، وتنتهي إلى ادراج أنماط مفصلة من أوعية القراءات والبحوث، ينبغي البحث عنها واقتناؤها. ٢ ـ والارتباط بما استطاع «جهاز المعلومات» أن يدبره من الامكانات المالية، بعد أن يكون قد نجح في اتخاذ القرار السليم بالنسبة للموازنة بين حجم التكاليف وكفاية المستوى الاقتنائي لمواجهة حاجات الكيان الأم من المعلومات.

ولعل التحدي الفني بعد قطبى الاستراتيجية السابقين، يتمثل في متابعة «جناح الانتاج» الفكري والتعرف على كل جديد من أوعيته، إلى جانب التعرف على رصيده

السابق عند الضرورة وما أكثره، من أجل بناء المجموعات الاساسية في وحدات الاختزان ابتداء، ومن أجل تدعيمها وتجديد شبابها بصفة مستمرة. والحقيقة أن كثيرا من المؤسسات الميدانية للذاكرة الخارجية العامة، سواء في جناح الانتاج أو حتى في جناح الاختزان، قد استغلت المحاور الفنية في وظيفة «التنظيم والتحليل» بمفهومها العام، وأصبحت تصدر من الادوات البيبلوجرافية مايمكن أن يواجه هذا التحدي، كفهارس الناشرين الفردية والموسمية والاقليمية، والبيبلوجرافيات الاساسية والاضافية والموضوعية[١].

وظيفة التنظيم

تأخذ وظيفة «التحليل والتنظيم» وهى الوظيفة الثانية بين الوظائف الاساسية بجهاز المعلومات، أهمية خاصة ترجع إلى ماسبق توضيحه في بداية هذه الدراسة بالنسبة لطبيعة الذاكرة الخارجية، ومن هنا فان «القسم التالي»[٢] من الدراسة قد خصص كله لهذه الوظيفة، ونكتفي هنا بالحديث عنها في اطار «جهاز المعلومات» ككل. إذا كانت الوظائف الثلاث الأساسية يرتبط بعضها ببعض ارتباطا وثيقا، فان هذا الارتباط يظهر بأقوى صورة بين الوظيفة الثانية هنا والوظيفة الثالثة وهى «الاسترجاع» التي ستلى، حيث إن وظيفة التنظيم والتحليل تتكون من عدة عمليات فنية دقيقة، تتكامل فيما بينها على محاور الفهرسة والتصنيف، وتنتهي بالوصول إلى «نظام معلومات» كفيل باختزان الأوعية واسترجاعها، بالطرق التقليدية السائدة من قبل أو بالطرق العصرية بما فيها الحساب الالكتروني. وإذا كان من الطبيعي أن يكون هناك «نظام معلومات» في أوعية «المكاتبات والالتزامات» غيره في أوعية القراءات والبحوث، لأن لكل منهما وحدة أو وحدات الاختزان الخاصة به في جهاز المعلومات، فان الأكثر من ذلك هو تعدد نظم المعلومات في كل من الفئتين عند الضرورة، ولا سيما في فئة «القراءات والبحوث» التي غالبا ماتوجد فيها نظم فرعية إلى جانب النظام الأساسي.

(١) يمكن الرجوع إلى: البيبليوجرافيا ودراستها في علوم المكتبات/ سعد محمد الهجرسي. ـ القاهرة: جمعية المكتبات المدرسية، ١٩٧٤. ـ ٢١، ١٠٨ ص؛ ٢٤سم. ـ (الفكر العربي في أدب المكتبات؛ ٦).

(٢) لم ينشر هذا «القسم الثاني» لأنه كان مرتبطا بالنموذج التطبيقي لجهاز المعلومات المتكامل، كما يتمثل في مشروع يقوم به مركز الأهرام للتنظيم والميكروفيلم لحساب «هيئة قناة السويس». وهذا المشروع نفسه لم يكتمل فلم يكتمل القسم الثاني من الدراسة المرتبط به.

في المكتبة مثلا، من المقبول أن نفترض أن فهرسها هو الذي يمثل نظام المعلومات الاساسي فيها، حيث يتم بواسطته الاختزان الفني لأوعية الكتب وما في حكمها، كما يتم به استرجاعات الخدمة للباحثين والقراء من تلك الأوعية. ومع ذلك فان للجزء الأكبر من المطبوعات الحكومية الرسمية ومطبوعات الهيئات الدولية، نظاما أو نظما اضافية للمعلومات تم به اختزانها كما يتم به استرجاعها، وكذلك القطاع الاكبر من محتويات الدوريات كأوعية دقيقة، فيها الاخباريات والمقالات والبحوث، لها نظم معلومات اضافية من اعداد مؤسسات ببيليوجرافية متخصصة في هذه النظم[1] ومن هنا فان أجهزة المعلومات تحرص على تدعيم النظام الاساسي لأوعية المعلومات في القراءات والبحوث، بأنظمة معلومات فرعية أو اضافية تعدها هى، أو تحصل عليها من (المؤسسات الميدانية البيبلوجرافية) التي تقوم باعدادها.

ومن الطبيعي أن يكون هناك قدر قليل أو كبير من التداخل بين نظم المعلومات، في فئة القراءات والبحوث وكذلك في فئة المكاتبات والالتزامات، وهو أمر لايمكن تجنبه على الاقل فيما وصلت اليه الذاكرة الخارجية من تطور حتى الآن، حيث إنه من المستحيل وجود نظام فردي بسيط للمعلومات، يمكن بواسطته اختزان واسترجاع كل أوعية المعلومات في الذاكرة الخارجية، حتى ولو كانت ذاكرة خارجية بالمفهوم الخاص تابعة لأحد الكيانات الأم.

ومهما يكن من أمر هذا التداخل وحتميته بالنسبة لنظم المعلومات فان أى نظام للمعلومات الببليوجرافية أو الأرشيفية يتكون من مرحلتين :

١ ـ بناء محاور الاعداد المتمثلة في تقنينات الفهرسة والتصنيف من القواعد والقوائم والجداول.

٢ ـ وتطبيق هذه التقنينات على المجموعة المقصودة من الأوعية. وإذا كان من الممكن بالنسبة لجهاز المعلومات أن يستغنى عن المرحلة الأولى، بالنسبة للأوعية «النمطية العامة» تماما، وكذلك بالنسبة للأوعية «شبه النمطية» إلى حد ما، حيث يختار بعض التقنينات المعيارية الملائمة ويطبقها كما هى أو يعدل فيها بعض الشيء، فانه بالنسبة للاوعية «شبه النمطية» إلى حد ما، وبالنسبة للأوعية «الادارية» الخاصة إلى حد كبير،

(١) يمكن الرجوع إلى: دراسات ببيليوجرافية لأوعية الفكر العربي: الاطروحات، الدوريات/ سعد محمد الهجرسي. ـ القاهرة: جميعة المكتبات المدرسية، ١٩٧٥. ـ ١٤٨ ص؛ ٢٠ سم. ـ (الفكر العربي في أدب المكتبات؛ ٧).

لايستغنى عن اعداد تقنينات خاصة به هو، وقد يستعين في ذلك بالتقنينات المشابهة في الاجهزة الاخرى. أما في مرحلة التطبيق على الأوعية التي يقتنيها جهاز المعلومات، فمن الطبيعي أن يقوم بها الجهاز ذاته ليحقق نظام المعلومات بالنسبة لتلك الأوعية، تطبيقا أصيلا بالنسبة لبعض الأوعية ولا سيما شبه النمطية والادارية، أو تطبيقا مبتاعا من الاجهزة البيبلوجرافية المتخصصة، بالنسبة للأوعية الاخرى ولا سيما النمطية العامة والنمطية النوعية.

وظيفة الاسترجاع

وظيفة «الخدمة والاسترجاع» هى الغاية المبتغاة من كل مؤسسات الذاكرة الخارجية ووظائفها، سواء على المستوى العام بالنسبة للانسانية كلها، أو بالمفهوم الخاص المتمثل في جهـاز معين للمعلومات بأحد الكيانات الأم. على أن ارتباط الاسترجاع بوظيفة «التنظيم» كما سبق يفوق كل الارتباطات الاخرى، ولعل احسن تصوير للعلاقة بين الوظيفتين، هو أنهما يكونان معا خطا واحدا، بدايته التنظيم والتحليل إعدادا للتقنينات وتطبيقا على الأوعية، ونهايته الاسترجاع بأنماطه وخدماته. فاذا كان الاعداد والتطبيق لنظام المعلومات، لم يأخذ في الاعتبار مثلا أن يكون هناك اختزان آلي، فمن الطبيعي أن الاسترجاع وأنماطه سيكون بالصورة التقليدية فقط.

والحقيقة أننا إذا نظرنا إلى وظيفة الاسترجاع في معناها الاوسع. فإننا نجد فيها نماذج عديدة وألوانا مختلفة، يمكن أن نضعها في ثلاثة أنماط رئيسية، يؤدي كل منها دوره في عملية اسـترجـاع المعلومات بطريقته الخاصة، ويتكامل بعضها مع بعض في تحقيق الاهداف الرئيسية للذاكرة الخارجية العامة ولجهاز المعلومات الخاص. أول هذه الانماط هو «اسـترجاع المعلومات» من أوعيتها، ولاسيما تلك الأوعية المرجعية كالأدلة ودوائر المعارف والقواميس، سواء أكانت عامة أو متخصصة، حيث أن كلا منها يمثل وحدة اختزان للمعلومات قائمة بذاتها. ومن هنا فان «جهاز المعلومات» في «الكيان الام»، يحرص على توفير العدد والانواع الملائمة من تلك الوحدات الاختزانية المرجعية المستقلة (الأوعية المرجعية) سواء في شكلها التقليدي المطبوع وهو الغالب حتى الآن، أو في الاختزان الالكتروني (بنوك المعلومات) الذي بدأ يظهر في السنوات الاخيرة، وغالبا مايكون هذا الاختزان الالكتروني من اعداد الكيان الام نفسه وجهاز المعلومات فيه.

وقـد قدمنـا في نهاية الفقرة الأولى من الدراسة (تكامل الجناحين) أن هذا النوع من الاختزان يتم في «جناح الانتاج» عادة، وأن الانماط الالكترونية منه تسمى «مراصد المعلومات» أو «بنوك المعلومات»، وإن كنت أفضل الاصطلاح الأخير لهذا النوع من الاختزان المباشر للمعلومات ذاتها، وليس البيانات الببليوجرافية عن أوعية المعلومات.

إذا كان النمط السابق لاسترجاع المعلومات قد عولج هنا استطرادا حتى تكتمل الصورة، فان النمطين الثاني والثالث التاليين يدخلان في صميم الاسترجاع الذي يقوم به «جناح الاختزان»، وهو الذي يعنينا أساسا في هذه الدراسة بصفة عامة. أما النمط الثـاني فهـو «استرجاع البيانات الببليوجرافية للأوعية» دون الأوعية ذاتها، حيث أن الأوعية نفسها قد لاتكون مختزنة في جهاز المعلومات الخاص، وإنما الموجود في الجهاز المعنى هو مجرد فهارس، أو ببيلوجرافيات، أو كشافات أو استخلاصات ببيليوجرافية، على تعـدد النماذج في كل منها، لأوعية قد تكون مطلقة أو مقتناة (مختزنة) في أجهزة أخرى. والحقيقة أن النماذج في هذا النمط الثاني تؤخذ مأخذ الأوعية المرجعية في النمط الأول، في مواجهة كثير من المواقف الاستخدامية، حيث يكتفي الباحث بما يمكن اسـترجاعه من تلك الوحدات الاختزانية المرجعية المستقلة (الأوعية المرجعية)، غاية يسعى اليها الباحث في ذاتها دون شيء آخر، أو خطوة أولى يمكن متابعتها من خلال نفس جهاز المعلومات إذا أمكن، أو من خلال أجهزة المعلومات الاخرى خارج الكيان الأم.

فنسخة من «كشاف الاهرام» الذي يصدر هنا في مصر أو «كشاف نيويورك تايمز» الذي يصدر هناك في أمريكا، مثلان نختارهما لشهرتها العامة في المنطقتين، قد يؤدي كل منهما خدمة كاملة لأحد الباحثين في موقف معين، وقد يكونان خطوة أولى لتحديد اعداد الصحيفة ومواقع المعلومات فيها التي يرجع اليها، سواء أكانت هذه الاعداد في جهاز المعلومات أو خارجه، مختزنة بصورتها التقليدية أو على مصغرات فيلمية. كما أن «بنـك نيويورك تايمـز للمعلومات»، مثل آخر لوحدة اختزان الكترونية ببيليوجرافية مستقلة، متـاحة بالاتصال المباشر (On-Line) داخل أمريكا وخارجها، لأى جهاز معلومـات خاص في أحـد الكيانـات الأم، وتشتمـل على استخـلاصات لمحتويات الصحيفة نفسها إلى جانب محتويات ٦٠ دورية أخرى في أمريكا ـ قد يؤدي هو الآخر خدمة كاملة لاحد الباحثين في موقف معين، وقد يكون خطوة لتحديد اعداد الدوريات

ومواقع المعلومات فيها التي برجع اليها، أو لتحديد ارقام «البطاقات المصغرة» Mic-rofiches لكل محتوى، والتي قد تكون مختزنة في جهاز المعلومات المعين أو خارجه[1]

أمـا النمط الثالث فهو «استرجاع الأوعية» ذاتها، حيث أن الأوعية نفسها مختزنة (مقتناة) في جهاز المعلومات المقصود، فيما يمكن أن نطلق عليه «خط الأوعية» أو المواد، سواء أكانت أوعية تقليدية على رفوفها، أو أوعية غير تقليدية في اشرطتها ورقائقها مما يتم استدعاؤه يدويا كما كان في الماضي، أو مما يستدعي آليا بالاتصال المباشر أو غير المباشر، بحيث يستحضر الوعاء ذاته أو نسخة طبق الاصل منه. ويقابلها في الجانب الآخر من «نظام المعلومات» الذي اعده «جهاز المعلومات» لتلك الأوعية، ما يمكن أن نسميه «خط الفهارس» أو الكشافات، سواء أكانت في صورتها التقليدية من الاوراق أو البطاقات، أو في أحد الانماط العصرية التي تستعين بالحساب الالكتروني. واذا كان الخـطان معا يمثلان التجسيد الكامل لما نسميه «الذاكرة الخارجية الخاصة» في أحد الكيانات الام، فان خط الفهارس هو المدخل والمفتاح لما يشتمل عليه خط الأوعية من المعلوما والموضوعات.

وهكذا يؤدي «استرجاع الأوعية» ذاتها، وظيفة حيوية لايمكن أن يؤديها النمطان السابقان بنفس الطريقة، بل إن هذا النمط هو الوحيد بالنسبه لاسترجاع الأوعية «شبه النمطية» و «الاداريات»، وهما قطاع الأوعية الخاصة بالكيان الام. فإذا كان الوعاء المسلسل لاحدى المؤسسات في هيئة «محاضر» أو «قرارات» مجلس الادارة مثلا، قد يبلغ في السنة الواحدة عدة مئات أو آلاف من الصفحات، فان استرجاع أى من محتوياته يمثـل تحديا كبـيرا بالنسبـة للكيان الأم، أشبه بالتحدي الذي كانت تمثله محتويات «الاهرام» أو «نيويورك تايمز» قبل وضع نظام المعلومـات لكل منها. ومن الطبيعي أن

---

(١) «بنـك نيويورك تايمـز للمعلومـات» مجرد نمـوذج مشهور شعبيا، وهناك عشرات مثله من وحدات الاختزان الالكتروني الببليوجرافي المستقلة، والمتاحة بالاتصال المباشر (on-Line) أو بالاتصال غير المباشر (off-Line) كما أن بعضها متاح على أشرطة ممغنطة لمن يرغب؛ وأكثر هذه الوحدات نشأت في الأصل ومازالت تصدر بصورة تقليدية أيضا، منها في أمريكا:

(أ) C.A. Condensates المأخوذ من Chemical Abstracts وتصدره «الجمعية الامريكية الكيميائية»

(ب) ERIC المأخوذ من RIE ومن CIJE ويصدره «المعهد القومي للتربية».

(جـ) MARC المأخوذ بالاختيار (الدوريات، الخرائط، الموسيقى، الكتب باللغات الاوروبية) من فهارس مكتبة الكونجرس.

مواجهة التحدي من الناحية الفنية، يتم في وعاء المحاضر والقرارات كما تم في وعاء الصحف والمجلات، غير أن الذي يتولى المواجهة في الأوعية «الادارية» هو «جهاز المعلومات» الخاص في الكيان الام، ونظام المعلومات الذي يضعه لأوعيته تلك هو الوسيلة الوحيدة لاسترجاعها.

وكذلك الأمر في أوعيته «شبه النمطية» مادامت خاصة به هو أيضا، فلابد أن يضع «نظام المعلومات» الملائم لها اعدادا وتطبيقا، بحيث يتكون في النهاية خطان لتلك الوحدة الاختزانية، أولها للأوعية وثانيها للفهارس أو الكشافات. فمجمع الحديد والصلب في مصر مثلا، وقد تجمع لديه حوالي مليون وعاء للرسمات والجداول الهندسية والفنية، الخاصة بمراحل الانشاء والتجميع والتشغيل والصيانة، لم يكن ليستطيع أن يسترجع منها وعاء معينا على المستوى الرأسي، أو مجموعة أوعية تتصل بنشاط معين على المستوى الافقي في المجمع كله، قبل أن يضع لنفسه «نظام المعلومات» الخاص بتلك الأوعية المليون، حيث يتكون الآن «خط الأوعية» في تلك الوحدة الاختزانية من عدة مئات من البكرات الفيلمية، التي نقلت اليها الأوعية الاصلية بعد تطبيق النظام عليها، ويتكون «خط الفهارس» من بضعة اشرطة ممغنطة، اختزن عليها حوالي مليون (بطاقة الكترونية: Electronic Record)، في كل منها مجموعة البيانات الاساسية والفنية الخاصة بكل وعاء طبقا لتقنينات الاعداد[1]

أما الاستراتيجية العامة للاسترجاع وامكاناته وأشكاله وخدماته، فانها ترتبط ارتباطا عضويا بـ «نظام المعلومات» الذي وضع لوحدة الاختزان المقصودة، يستوى في ذلك «استرجاع الأوعية» المباشر وغير المباشر. وإذا كان من الضروري لكل وحدة اختزان أن يتيح «خط الفهارس» فيها، الاسترجاع الرأسي لوعاء معين في «خط الأوعية»، وأن يتيح أيضا الاسترجاع لكل أو بعض الأوعية، المرتبطة بعنصر أو فكرة أو نشاط في مجال الاختزان كله، فان امكانات الاسترجاع على هذين المحورين الرأسي والافقي، في

(١) يرجع في نظام المعلومات الخاص بمجمع الحديد والصلب بحلوان، إلى التقرير الفني المنشور بالعدد الثاني (١٩٧٤) من مجلة «الثقافة العربية» بعنوان «مركز المعلومات الميكروفيلمي لمجمع الحديد والصلب المصري» ص ٢٢٩ - ٢٣٨.

«نظام المعلومات» الذي صمم على أساس استخدام الحساب الالكتروني، تفوق اضعافا مضاعفة مثيلتها في النظام المصمم للاستخدام اليدوي. ويتجلى ذلك التفوق في عدد المداخل بالنسبة للوعاء الواحد في الاسترجاع الرأسي، وفي عدد البدائل المتاحة ضيقا وسعة بالنسبة للاسترجاع الافقي، وفي الاغراض وأشكال الخدمات التي يوفرها الاسترجاع الالكتروني[1] فخط الفهارس الالكتروني في مجمع الحديد والصلب السابق، إذا كان قد أتاح بضع مداخل أفقية مطبوعة، فان امكاناته الكامنة قد استجابت وماتزال تستجيب للخدمات اليومية والموسمية، التي تتجدد وتتنوع بالتجدد والتنوع في حاجات الكيان الأم.

(القسم الثاني : خاتمة تطبيقية)

كان التخطيط المبدئي لدراسة (المفهوم الوعائي الاستخدامي للذاكرة الخارجية) أن تكون في قسمين: أولها «بداية نظرية»، وهى التي اكتملت فعلا ونشرت عام ١٩٧٥، وثانيهما «خاتمة تطبيقية» كانت تحت الاعداد آنذاك، في أثناء الاتصالات التي استمرت بضعة أشهر، بين «مركز الأهرام للتنظيم والميكروفيلم» و «الهيئة العامة لقناة السويس»، من أجل التخطيط والتنفيذ لانشاء «جهاز معلومات» متكامل للهيئة. وكنت أنا من جانبى قد انتهزت الفرصة وأنا أعمل خبيراً للمركز، لكى أتخذ هذا الجهاز المنتظر أساسا للجانب التطبيقي في الدراسة، حيث أتناول فيه: (١) على المستوى التخطيطي «نظم المعلومات الاسترجاعية» المتكاملة، برغم التنوع الكبير في أوعية المعلومات، من النمطي العام في المكتبة إلى الاداري الخاص في قسم الارشيف. (٢) وعلى المستوى التنفيذي «المتطلبات والمداخل» التي تجري فعلا عند وضع الخطة موضع التنفيذ في الهيئة العامة لقناة السويس. ولكن هذا الاتصال بين «المركز» و«الهيئة» لم يستمر، فتوقفت الدراسة التطبيقية ولم تكتمل، ولم تعد صالحة للنشر.

---

(١) من أهم خدمات القراء التي أصبح يحققها «الاسترجاع الألكتروني في السنوات الأخيرة، إلى جانب الخدمات الادارية والفنية داخل الجهاز نفسه، كطلبات الشراء وإجراءات التزويد وأعمال الفهرسة والتصنيف، تلك الخدمة القديمة الجديدة المعروفة حاليا باسم «البث» الانتقائي للمعلومات» (بام: SDI التي أصبحت من أهم القضايا الجارية في أدب المكتبات والتوثيق.

عناصر استرجاع المـادة

(القسم الأول : بداية نظرية)

ـ تمهيد عن جلستين للخبراء بدار الأهرام

ـ نشأة الذاكرة الخارجية وتطورها

ـ جناح الإنتاج

ـ جناح الاختزان

ـ تكامل الجناحين

■ المراجع

■ بنوك المعلومات

أنماط الاختزان ومؤسساته الميدانية

ـ الطبيعة الوعائية الاستخدامية

ـ المؤسسات الميدانية للمكاتبات والالتزامات

ـ المؤسسات الميدانية للقراءات والبحوث

ـ المؤسسات الميدانية للمواد المتخصصة

■ خزانة الكتب، دار الكتب، المكتبة

■ مركز التوثيق، مركز المعلومات، مكتب الإعلام

الذاكرة الخارجية الخاصة أو المؤسسة الميدانية

ـ التكوين العام والعلاقات وجهاز المعلومات

ـ وظيفة الإدارة

ـ وظيفة الاقتناء

ـ وظيفة التنظيم

■ تعدد نظم المعلومات في الجهاز الواحد

■ القواعد والتطبيقات في الجهاز الواحد

ـ وظيفة الاسترجاع

■ استرجاع البيانات من المراجع التقليدية والالكترونية

■ استرجاع البيانات الببليوجرافية وحدها للأوعية

■ استرجاع الأوعية ذاتها

المفهوم الوعائي للمعلومات
١٩٨٦

تمهيد عن المعلومات وتخصصاتها ومؤسساتها

مع أن «المعلومات» بالنسبة للإنسان، سواء في مفهومها الذهني أو التعبيري أو غيرهما، كانت منذ البداية ومازال، أهم المقومات المميزة لوجوده، بين الكائنات الأخرى من حوله، إلا أن التنبه لهذه الأهمية، والاستجابة لمتطلباتها بصفة عامة، لم يصلا من قبل إلى الدرجة المشاهدة في الجيل الذي نعيشه الآن.

وإذا كان لهذا الاهتمام جوانبه الإيجابية، التي ندعو إليها ونشارك فيها، فقد صحبته بعض الجوانب السلبية كذلك. ولعل أبرز هذه السلبيات التي نحذرها ونحاربها، ذلك الخلط والإبهام وبعض الاضطراب، الذي تضافرت أسباب متنوعة في وجوده وتفاقمه. وليس أهون تلك الأسباب بل لعله أكثرها خطراً، كثرة الحديث والكتابة عن «المعلومات» من جانب أفراد وجماعات، تعرف عن هذا الموضوع وقضاياه، أقل بكثير مما تجهله.

وفي جو الغموض و(البلبلة) والحيرة، التي يسببها ذلك الخلط والإبهام والاضطراب، تصبح الدقة والوضوح والتحديد، هى العناصر التي ينبغي الالتزام بها، عند الحديث عن «المعلومات» وعن قضاياها، في «المقررات الدراسية» بالجامعات، وفي المحاضرات العامة والندوات الثقافية، وفي برامج التأهيل والتدريب، وفيما يكتب عنها من بحوث ودراسات، في التقارير والدوريات والكتب.

وقد كان من الطبيعي أن موضوعاً في واقع الإنسان، بتلك الأهمية والخطورة وبهذا الاتساع والانتشار، لم يلبث أن قام له وبه عدد غير قليل من التخصصات العلمية، يتولاها ويعمل في نطاقها أقسام ومعاهد «أكاديمية» متنوعة الوظائف والتسميات، كما يمارس المناشط التطبيقية لهذا الموضوع «مؤسسات» ومنظمات «ميدانية» مختلفة. ولكل

من تلك الأقسام والمعاهد وهذه المنظمات والمؤسسات وجهة نظره على المستوى الفردي والنوعي في ماهية «المعلومات» ومن ثم في الدور الذي يفترضه لنفسه، حين يبحث قضايا هذا الموضوع أو يمارس مناشطه.

وليس يعنينا في هذه الدراسة الإيضاحية الموجزة أن نستعرض كل وجهات النظر في شأن «المعلومات»، ولا مناقشة مايتضمنه كل منها في جانب الصواب وفي جانب الفساد، فإن ذلك على مافيه من طول واستطراد قد يكون خطوة أخرى نحو مزيد، من التعقيد وجعل الأمر أكثر صعوبة ونحن في مقام التيسير.

وإنما الأفضل بالنسبة لنا الآن ـ في التخصص الأكاديمي الذي يعنينا هنا، ومن ثم في «المؤسسات الميدانية» المرتبطة به، وهو تخصص «المكتبات والمعلومات»، الذي قد يضاف إليه في بعض الأقسام والمعاهد، كما في «القاهرة ولندن»، الدراسات الأرشيفية الجارية والتاريخية، مع احتفاظ كل منهما بذاتيته الأكاديمية ـ يهمنا أن نضع لعنصر «المعلومات» في هذه التسمية تعريفا إجرائيا بعيدا عن أى لبس أو غموض. وفي نطاق هذا التعريف الواضح الدقيق، نستطيع:

أولا ـ أن ندرك بصفة عامة، الفرق بين مفهوم «المعلومات» في هذا التخصص، والمفاهيم في التخصصات الأخرى التي تتعامل معها.

ثانيا ـ أن نبني الإطار العلمي المنطقي، للقضايا والمسائل التي تدخل في نطاق هذا التخصص، الذي أصبح أصحابه يحرصون لأسباب اجتماعية واقتصادية، على الجمع في تسميته بين الكلمتين «المكتبات» و«المعلومات» سواء بقى وحده في القسم أو المعهد الذي يتولاه، أم أضيف إليه التخصص الذي يقارنه غالبا، باسم «الأرشيف» أو «الوثائق» كما في «القاهرة ولندن».

نظرية الذاكرة الخارجية

على الرغم من أن للمعلومات صورة ذهنية تفكيرية، تسبق أو تتزامن مع الصورة النطقية التعبيرية، فإن أيا منهما وحدها أو حتى متكاملتين معاً، دون أن تتجسد في وعاء معلومات «مخطوط» أو «مطبوع» أو «مسموع» أو «مرئى» أو «محسب» سجله الحاسب

الألكتروني، أو «مليزر» سجلته أشعة الليزر بطاقتها الضوئيه ـ نقول : إن أيا من الصورتين الذهنية والنطقية وحدهما للمعلومات، لا تعنينا بصورة مباشرة أساسية في تخصص المكتبات والمعلومات، وهو هدفنا في هذه الدراسة كما قدمنا. فالمرتكز الأساسي، الذي يقوم عليه التعريف الإجرائي للمعلومات في تخصصنا، هو تجسد تلك الصورة الذهنية أو النطقية، في واحد من الأوعية «التقليدية» التي يستخدمها الإنسان دون آلة وسيطة بينه وبينها، أو في واحد من الأوعية «غير التقليدية»، وهى المسموعات والمرئيات والمحسبات والمليزرات، في شكل شريط أو قرص أو أسطوانة أو غيرها، تتطلب وجود آلة أو أكثر عند الاستخدام.

كما أنه لا يعنينا بصورة مباشرة أساسية، في تخصص المكتبات والمعلومات، موضع الاهتمام في هذه الدراسة، تلك الوسائل والقنوات « التكنولوجية » التي تستخدم في « نقل المعلومات » وأوعية المعلومات ، من البريد والبرق والهاتف وغيرها من القنوات والوسائل الأحدث في «ا لاتصال عن بعد » ، التي تنقل الصوت أو الصورة أو البيانات، بواسطة الكابلات النحاسية أو الخيوط الزجاجية أو بواسطة الأقمار الصناعية، عبر مسافات تبلغ مئات الأميال وآلافها .

من المؤكد طبعا أن تخصصات أكاديمية راسخة، «كالفلسفة واللغة وعلم النفس والتربية والإعلام وهندسة الاتصالات»، تهتم بصورة مباشرة أساسية، بالمعلومات «غير الوعائية» باعتبارها تتضمن نقط الارتكاز في بحوثها، سواء في مستواها التفكيري التعبيري، أو في شكلها الإعلامي الاتصالي، ومن المؤكد كذلك أن «علم المعلومات الوعائية»، وهو التسمية الاكاديمية لتخصص المكتبات والمعلومات، لا يستطيع أن يجهل أو يتجاهل «علوم المعلومات غير الوعائية»، ليس فقط للتكامل الطبيعي في مناشط الإنسان ومعارفه، الذي تؤكده نظريات المعرفة ووحدتها، ولكن أهم من ذلك للتلاحم والتداخل الحتمي، في القضايا والمسائل على جانبى الخط الأكاديمي، الذي يضع تخصص المكتبات والمعلومات في جانب، ويضع التخصصات الأخرى في الجانب أو الجوانب المقابلة. فالخبرات والتجارب والمعلومات في ذهن الإنسان وتفكيره أو على لسانه، هى المصدر الذي يؤخذ ويسجل في الأوعية. كما أصبحت المكتبات ومراكز المعلومات، تتعامل بصفة مستمرة ومتزايدة، مع الوسائل والقنوات التي تنقل المعلومات وأوعيتها.

ولكن الـذي نقصده هنا، هو أن نقطة الارتكاز في «المعلومات»، التي تدخل في تخصص المكتبـات والمعلومـات، باعتبـارهـا موضوعه الذي يمتاز به من تخصصات المعلومـات الأخرى ـ نقطة الارتكاز هذه، هي: المعلومات والبيانات وغيرهما، حين تتجسد في وسيط خارج الإنسان. أما البيانات والمعلومات في مرحلة تكوينها لتصبح وعـاء أو أوعية فيها بعـد، فيدخل فيها عمليات متنوعة، قد تكون تخصصات قائمة بذاتها، كالمنطق الصوري والمنطق الحديث، وقد تكون وظائف نوعية موجودة في كل التخصصات، أو في قطاعات معينة منها، مثل مناهج البحث، والتأليف، وصياغة الرسائل، وكتابة المقالات وتجهيز التقارير، وتدبيج الإعلانات، والتحقيق، والتحرير، والمراجعة، والترجمة، الخ.

وأما تجسيد الأوعية وتصنيعها تكنولوجياً، لتخرج على الناس بما فيها من معلومات، ثم توزيعهـا فيها بعـد على الأفـراد والهيئات، بيعا أو تبادلا أو إهداء، فيدخل فيهما عمليات متـوالية ومتـوازية، تتمثـل فيها مهن وصناعات وتخصصات مختلفة، تضم الـطبـاعـة التقليدية والتقـدمية بدرجـاتهـا المتفـاوتة، والتسجيل الصوتي والضوئي والألكتروني والليزري، وما يتبعهما من النشر والتوزيع والإرسال والبث والنقل.

تلكم المرحلتان للمعلومات (التكوين والتأليف، ثم التصنيع والتوزيع)، لهما كما نرى مهن ومؤسسات وتخصصات، ترى في عملياتها كل على حدة، الموضوع الذي تمتاز به، كما أن تخصص المكتبات والمعلومات يرى في المفهوم الوعائي للمعلومات، المـوضوع الذي يمتاز به، دون الإنكار أو التنكر للعلاقات، المتبادلة فيما بينها جميعا بدرجـات متفـاوتـة، سواء من جانب هذا التخصص الأخـير، أو من جانب تلك التخصصات السابقة.

في سياق ذلك العرض المتكامل رغم إيجازه، تتضح المواقع النسبية للمعلومات، في علاقـاتهـا بمجمـوعة متشابكة من التخصصات، التي تدخل في وجودها بطريقة أو بأخرى. ولكن يهمنا أن نبرز في الخريطة السابقة، موقعين متقابلين:

أولهما : «المعلومات» في صورتها الذهنية، ونسميها لغاية منهجية في هذه الدراسة (الذاكرة الداخلية).

ثانيهما : «المعلومات» المتجسدة في الأوعية، ونسميها لنفس الغاية المنهجية (الذاكرة الخارجية).

أما بالنسبة للأولى، فلكل إنسان ذاكرته الداخلية الخاصة به، التي يبتنيها من مصادر مختلفة عبر السنوات المتمثلة في عمره، وأما بالنسبة للثانية فهى للإنسانية جميعا، وقد تراكمت أوعيتها عبر ستة آلاف أو سبعة آلاف من السنين، منذ بداية النقش على الحجارة والألواح الطينية، حتى استخدام أشعة الليزر بطاقتها الضوئية في الوقت الحاضر.

أوعية المعلومات أو أوعية الذاكرة الخارجية، والتسميتان متساويتان في منهج هذه الدراسة، هى الموضوع الذي يتعامل معه تخصصان مقترنان هما «الوثائق والمحفوظات» و «المكتبات والمعلومات». أما التعامل نفسه فيمكن تلخيصه في وظيفتين متكاملتين :

أولاهما : حصر أوعية المعلومات وهو مانسمية «الضبط الوعائي»، وتحديد سماتها الوعائية والاستخدامية، داخل نطاق معين أو لخدمة موضوع بعينه. ويرتبط بهذه الوظيفة كذلك، ضبط المحتويات في تلك الأوعية واستخراج المعلومات منها عند الحاجة.

ثانيتهما : اختيار ما يلائم من تلك الأوعية، واقتناؤه في «أرشيف» أو في «مركز» أو في «دار» أو في «مكتبة»، والتنظيم الفني لما يقتني وهو مايسمى «الضبط الاقتنائي». من أجل خدمة جمهور ذلك الأرشيف أو المركز أو تلك الدار أو المكتبة، في نطاق حاجاتهم البحثية والقرائية المحددة سلفا، وذلك باسترجاع هذه الأوعية أو معلوماتها، مع تدبير الإمكانات البشرية والمادية، التي تتطلبها عمليات «الاقتناء» و «التنظيم» و«الخدمة» في الأرشيف والمركز والدار والمكتبة.

ومن الملاحظات المبدئية الهامة، في تعامل هذا التخصص مع أوعية المعلومات، أن «الضبط الوعائي» الذي يشمل «الضبط الببليوجرافي» لأوعية القراءات والبحوث، و«الضبط الأرشيفي» لأوعية المكاتبات والالتزامات، عملية حتمية للاستفادة من الذاكرة الخارجية، سواء تم هذا الضبط للمقتنيات، داخل الأرشيفات والمراكز والدور والمكتبات، أو لقطاع معين من الأوعية ليس بالضرورة مقتنى في هذه المكتبة أو في ذلك المركز.

ويتم «الضبط الوعائي» بأدوات عرفت منذ أزمان طويلة، واشتهرت بتسميات أشهرها «الفهارس» و «الببليوجرافيات» و «الكشافات»، التي قد تصدر في الشكل التقليدي الورقي بطاقات أو مطبوعات، كما تصدر الآن في أشكال غير تقليدية فيلميات وممغنطات ومليزرات.

أما الذاكرة الداخلية للفرد الواحد، وهى القرين الموازن للذاكرة الخارجية للإنسانية جميعا، فعملية الضبط فيها جزء من النظام الإلهى الذي خلق الله به أفراد الإنسان. وليس هناك مثلا أدوات مادية يصدرها الإنسان، فيدخلها مثلا إلى ذاكرته الفردية، لتعود إليه بما يحتاج من المعلومات، ولكنها درجة الذكاء والحفظ والقدرات التي وهبها الله إياه، ومقدار التنمية والتدريب والتمرس التي بلغته.

وأيا كان الأمر، فإن التعامل السابق للتخصص مع أوعية المعلومات، بكل ما يتضمنه هذا التعامل من الوظائف والمؤسسات، يمثل أحد الجناحين الأساسيين في «نظرية الذاكرة الخارجية» وهو جناح «الاختزان» لأوعية المعلومات. أما الجناح الآخر في هذه النظرية، فهو «الإنتاج» لأوعية المعلومات، وله وظائفه ومؤسساته كذلك. ومع أن الفقرات السابقة في هذا الجزء من الدراسة، تضمنت قدراً غير قليل مما يجري في هذين الجناحين، في صور إجمالية مركزة، فلكل منهما بيانه الذي يتضمن بعض التفاصيل فيما يلي، مع بيان إضافي عن «الرصيد» العام لتلك الأوعية. ثم يأتي بعد ذلك بيانان إضافيان آخران، نستكمل بهما نظرية الذاكرة الخارجية، أحدهما عن «الضبط الوعائي» بسبب أهميته التي نوهنا بها من قبل، وثانيهما عن «التكنولوجيات» الصناعية والهندسية، ذات الصلة المباشرة بأوعية المعلومات ومؤسساتها إنتاجا واختزانا، في القديم والحديث على السواء.

إنتاج أوعية المعلومات بالمؤسسات الميدانية

إنتاج أوعية المعلومات هو الجناح الأول في «نظرية الذاكرة الخارجية». وينبغي التعرف بشيء من التفصيل على عمليات الإنتاج هذه، بما يدخل فيها من المؤسسات والوظائف، وبما يرتبط بها من المهن والصناعات والتخصصات، باعتبار أن هذا التعرف، يمثل أحد الأركان في رسم «الإطار الأوسع للمعلومات»، وهو الإطار الذي

تدخل فيه «المعلومات» بمفهومها الوعائي، وهذا المفهوم هو موضع الاهتمام المباشر من جانب تخصص «المكتبات والمعلومات» و «الوثائق والمحفوظات».

الوظيفة الأولى في إنتاج أوعية المعلومات، هى «الخبرة والبحث» حينما يمر الإنسان بخبرة معينة، أو حيث يواجه موقفا يبحث فيه إحدى القضايا أو المشكلات. ذلك أنه يسترجع من ذاكرته الداخلية ومن الذاكرة الخارجية التي تتاح له، ما يتيسر من المعلومات والأوعية المرتبطة بالخبرة أو القضية أو المشكلة. ثم يوازن ويحلل وينتهي إلى تكوين فكرة جديدة، أو يؤلف من المعلومات السابقة تصورا خاصا. وهو بهذا التكوين الجديد أو التصور الخاص، يكون قد حقق الوظيفة الثانية، التي نسميها «التكوين والتأليف».

وقد نجح الإنسان منذ بضع آلاف من السنين، من أجل انتقال أفكاره أو تصوراته الخاصة إلى الآخرين، أن يحملها في وسيط خارجي، حجراً أو طينا أو نباتا أو عظم حيوان أو جلده، ثم على الورق الصيني ومشتقاته منذ قرن أو قرنين بعد الميلاد. كما أنه درج منذ بضع مئات من السنين، أن ينشر بعض هذه التحميلات، فتظهر في آلاف النسخ أو مئات الألوف: مقالات في المجلات، أو كتبا مستقلة، أو تقارير فنية، أو غيرها من الأشكال المعروفة لأوعية المعلومات. وهذه هى الوظيفة الثالثة، التي يتحقق بها الانتاج الفعلي لوعاء المعلومات، ونسميها «التحميل والنشر» الذي قد يكون «تقليديا» أو «غير تقليدي».

تلك هى الوظائف الأساسية في عملية الإنتاج لأوعية المعلومات. ومن الممكن أن نتصور وجود هذه الوظائف الثلاث بصفة دائمة في إنتاج الأوعية، سواء في المراحل الأولى لنشأة الذاكرة الخارجية، حينما كان الكاهن أو العراف أو المنجم، هو الذي يمارس هذه الوظائف الثلاثة، ومن ثم يحتكر الأوعية الناتجة منها لنفسه ولنسله من بعده، أو في الوقت الحاضر بعد آلاف السنين.

بيد أن هذا الوجود الثلاثي لإنتاج الوعاء، إذا كان يتم في الماضي البعيد، على شكل ممارسات بدائية محدودة من الكاهن أو العراف أو المنجم، فله في الوقت الحاضر فئتان من المنظمات والمؤسسات، التي انتشرت في البلاد النامية والمتقدمة على حد سواء. الفئة الأولى تتمثل في الأكاديميات والجامعات ومعاهد البحوث والمراكز العلمية، وهى تمارس الوظيفتين الأولى والثانية باعتبارهما العمل الأساسي لها، وقد تنشر بعض الأوعية المتصلة

بنشاطها، بصفته عملا تابعا في مسئوليتها. والفئة الثانية من المؤسسات تتمثل في دور النشر التقليدي وغير التقليدي، وقد استطاعت تدريجيا بعد ظهور الطباعة أن تفصل الوظيفة الثالثة، وأن تقيم حولها المهن والصناعات، وأن تتولى ذلك كله بصفة أساسية متكاملة: نسخة وحيدة مكتوبة أو منطوقة من يد الباحث أو بلسانه، تتحول إلى آلاف النسخ ومئات الآلاف في منافذ التوزيع والاستماع أو على شاشات الاستقبال، التي تنتشر هنا وهناك وهنالك.

وقد سبقت الإشارة من قبل، إلى أن وظيفة «التكوين والتأليف» وهى الوسطى، بما تتضمنه من وظيفة «الخبرة والبحث» وهى الأولى، أصبحت أو أصبحتا في الوقت الحاضر، خطا ممتدا من عمليات كثيرة ومتنوعة، على التوالي وعلى التوازي، وتشمل فيما تشمل: الملاحظة، والتجربة، والتذكر، والتداعي، وطرق البحث، وتحليل المضمون، والتحليل، والتركيب، والمقارنة، والفرض، والتحقق من الفرض، والاستنتاج، والكشف، الخ. ثم التأليف، وصياغة الرسائل، وكتابة المقالات، وتجهيز التقارير، وتصميم الإعلانات، وإعداد المعاملات، والتحقيقات، والمراجعات، الخ. ويرتبط بتلك العمليات ويقوم عليها في المستوى الأكاديمي، تخصصات متعددة، مثل: المنطق الصوري، والمنطق الحديث، ومناهج البحث، واللغات، والآداب، والإعلام بفروعه، والقانون، والإدارة، الخ. بل إننا لنستطيع أن نقول: إن لكل تخصص أكاديمي جانبه «البحثي والتكويني والتأليفي» الخاص به، وهذا الجانب هو الذي يثمر أدبه ومؤلفاته، من الكتب والدوريات والبحوث والتقارير الخ.

كما سبقت الإشارة إلى أن وظيفة «التحميل والنشر» وهى الثالثة في إنتاج الأوعية، بما تتضمنه من «التصنيع والتوزيع»، وقد أصبحت أو أصبحتا في الوقت الحاضر، سلسلة طويلة من العمليات الفنية والإدارية والتجارية، المتداخلة فيما بينها والمتكاملة مع العمليات الفكرية والتعبيرية، التي مضت الإشارة إليها في وظيفتي «الخبرة والبحث» و«التكوين والتأليف». وتشمل العمليات «التكنولوجية» هنا فيما تشمل: الاختراع والتصنيع لوسائط الكتابة والتسجيل، من الورق والشرائط والأقراص والأسطوانات، والابتداع والتطوير لنظم الكتابة والتسجيل، من الخط والرقن والطباعة والمغنطة والثلم والتحسيب والليزرة، والإخراج الفني للأوعية، الخ. ويضاف إلى ماسبق قواعد الاتفاق مع الكتاب والمؤلفين، والتعرف على احتياجات السوق، من نوعيات الأوعية وأشكالها

وكمياتها، وتقدير التكاليف واحتمالات الربح والخسارة، والتخطيط لمتطلبات الدعاية والنقل والإرسال والبث والتوزيع، الخ. وترتبط تلك العمليات المتتابعة والمتوازية، بمجموعة من المهن والتخصصات، يأتي في مقدمتها: الطباعة، والنشر، والاقتصاد، والتجارة، كما أنها اعتمدت على التكنولوجيات البدائية والتقليدية في الماضي البعيد والقريب، وأصبحت تعتمد بصورة واسعة على التكنولوجيات الحديثة، الآلية والألكترونية والليزرية.

الرصيد العام لانتاج الأوعية

تتراكم أوعية المعلومات، التي يثمرها جناح «الإنتاج» في الذاكرة الخارجية، منذ ألفي عام على الأقل، حتى إذا أسقطنا الأوعية «قبل التقليدية»، من الحجارة والألواح الطينية وأجزاء النبات والحيوان، باعتبار أن قبل التقليديات من الأوعية، لم تعد تدخل أساساً في تخصص المكتبات والمعلومات، لأن لها تخصصها الأقرب وهو الآثار.

ويتزايد الرصيد منذ بضع مئات من السنين، الذي تثمره مؤسسات الإنتاج من الأوعية «التقليدية» و«غير التقليدية»، على ماسبق بيانه في الجزء السالف من الدراسة، بمتوالية هندسية واسعة القفزات. وإذا كان من غير الممكن القيام بحصر كمي واحد، حتى لرصيد الأوعية الورقية وحدها، فمن الضروري لمنهجية هذه الدراسة وتكاملها، إلقاء نظرة عامة على ذلك الرصيد، حتى تتبين الفئات والنوعيات ذات الأهمية في تخصص المكتبات والمعلومات، وفي التخصص المقارن له كذلك، بالنسبة لأنماط التعامل والمعالجات التي يمارسها مع أوعية الذاكرة الخارجية، أو على حد تعبيرنا في عنوان الدراسة، مع المفهوم الوعائي للمعلومات. وتنتمي هذه الأنماط والمعالجات، مهما كثرت وتنوعت وتطورت مع الزمن، ومهما تغيرت أسماؤها من حين إلى حين، إلى أمرين متكاملين هما: الضبط والاستخدام.

ومن المفيد لتحقيق الغاية من هذه النظرة العامة، أن نضع الفئات المختارة في تشكيلات لكل منها منطلقه الخاص. ونتكفي هنا بأربع تشكيلات أو خمسة، حيث يضم كل تشكيل فئتين أو أكثر من الأوعية، تتشابه جميعا في انتمائها للتشكيل، وتتميز كل فئة بنوعيتها الخاصة في هذا الانتماء.

(١) يقع في أول التشكيلات وأوسعها فئتان، هما: أوعية «المكاتبات والالتزامات» وأوعية «القراءات والبحوث». وإذا كانت المعلومات بصفة عامة هى العنصر الذي يجمع بينهما، فالمعلومات في الأولى ترتبط بحقوق الأفراد فيما بينهم، وحقوق الهيئات أيا كانت فيما بينها، والحقوق من أى نوع فيما بين الأفراد والهيئات، ومن هنا فقد نسميها تجاوزا أوعية «الإداريات». أما المعلومات في أوعية «القراءات والبحوث» وهى الأبقى في الاستخدام، فتتصل بما عرفه الإنسان في نفسه، أو فيما حوله، أو فيمن حوله، أو حتى فيما وراء الطبيعة خطأ أو صوابا، ومن هنا فقد نسميها التسمية المنفية الأوجز، فنقول «غير الإداريات».

تلك الطبيعة نفسها في الفئتين (الإداريات، وغير الإداريات) قد سلكت بكل منهما طريقا خاصة في «الإنتاج» ومن ثم في «الاختزان»، على ماسيأتي بيانه تفصيلا في الجزء التالي من الدراسة. الأوعية في «الإداريات» موضع الاهتمام المباشر من جانب السلطة أيا كانت ، وتراها عنصراً حيويا في ممارستها لأعمالها، بل لعلها تراها جزءا لا يتجزأ من وجودها ذاته. ومع أن المعلومات هى أهم شىء في الوعاء، فهناك قيمة خاصة للوجود المادي نفسه في أوعية الإداريات، حيث لا تكفي النسخة في أحيان كثيرة، بل لابد من وجود الأصل ذاته. ويكتفي في فئة الإداريات بالأصل في أكثر الحالات، مع عدد قليل من النسخ إذا لزم الأمر، لأن الاهتمام المباشر يتمثل في عدد محدود من الأفراد. وإذا قدر لبعض أوعية الإداريات، أن يكون ذا قيمة تاريخية فيما بعد، كتقارير السفراء وبعض الاتفاقيات والمعاهدات، فهى عند الصدور تكون في نسخة واحدة أو نسختين، وقد تبقى سرية لعدد غير قليل من السنين، قبل أن يسمح للباحثين بالاطلاع عليها، أو استنساخها لأغراض الدراسة.

أما «غير الإداريات» من الأوعية، فليست لها علاقة مباشرة بالسلطة كسلطة أيا كانت، ولا بالحقوق أو الالتزامات من أى نوع. ومن هنا فإن الاهتمام بها يتجاوز الحدود الزمانية والمكانية، التي تدور في فلكهما جل الأوعية الإدارية. ومن هنا فعلى الرغم من أن الحصيلة السنوية لأوعية المكاتبات والالتزامات في بلد معين، تبلغ أضعاف أضعاف أوعية القراءات والبحوث التي تظهر به في السنة نفسها، فإن الجزء الأكبر من الأوعية الأولى يتم التخلص منه بعد فترة من الزمن، حينما تستنفد أغراضها الاستخدامية. أما أوعية القراءات والبحوث أيا كانت درجة الخطأ والصواب فيها، فلها قيمتها الاستخدامية التي تسمح بتجاوزها

لحدود الزمان والمكان اللذين صدرت فيهما. كما أن القيمة الحقيقية لأوعية القراءات، تكمن في محتوياتها من المعلومات وليس في كياناتها المادية، ومن أجل ذلك فقد عادت الطباعة الحديثة وتكنولوجياتها المتطورة، التي تنتج آلاف النسخ ومئات الآلاف والملايين ـ عادت على هذه الفئة بأجل الفوائد وأعظم وسائل التدعيم.

تؤكد المقارنات الموجزة التي مر ذكرها، الاختلاف الكبير بين «الإداريات» و «غير الاداريات»، في طبيعة المعلومات وفي جوانب «الإنتاج» والاهتمام، ومن ثم في جوانب «الاختزان» والضبط والاستخدام، الأمر الذي حتم في المستوى الأكاديمي للتخصصات، الفصل بين دراسة أوعية المعلومات الإدارية الجارية والتاريخية في جانب، باسم «الأرشيف» أو «الوثائق»، ودراسة أوعية المعلومات في فئة «غير الإداريات» في جانب آخر، باسم «المكتبات» أو «المكتبات والمعلومات». ولهذا الفصل دواعيه الأكاديمية، على الرغم من وجود بعض المقررات المشتركة بينهما، وعلى الرغم من احتمال وجودهما في معهد أو قسم أكاديمي واحد، كما هو الحال في جامعة القاهرة وجامعة لندن.

ذلك كان هو التشكيل الأول بفئتيه، اللتين تستوعبان كل المعلومات بمفهومها الوعائي. وتلك أهم نتيجة نخرج بها من المقارنة، بين الفئتين الأكبر في أوعية الذاكرة الخارجية، بالنسبة لنوعية التخصص الأكاديمي الذي يدرسها من الناحية الوعائية والاستخدامية. ونكتفي في التشكيلات الباقية لفئات الأوعية، باستعراض موجز لعدد محدود يقع كله في قطاع «القراءات والبحوث»، باعتبار هذا القطاع هو الموضوع الدقيق لتخصص المكتبات والمعلومات، في العدد الأكبر من الأقسام الأكاديمية، بالبلاد العربية وبالخارج كذلك، تلك المعاهد والأقسام التي تتولى دراسة وتدريس «المعلومات» في مفهومها الوعائي، من حيث «الضبط» و «الاستخدام».

(٢) هناك أولا تشكيل مشهور يضم فئتين، أولاهما «المنفردات» وقد اشتهرت تسميتها بالكتب مع شيء من التجاوز، وثانيتهما «الدوريات» التي يمتد صدورها الدوري، من اليوميات حتى الحوليات أو ماهو أوسع. وقد ظهر هذا التشكيل

في العصور الحديثة، فقبل ذلك كانت لكل وعاء معلومات بداية ونهاية، حتى لو استغرق آلاف الصفحات، وهى الصفة المميزة لفئة «المنفردات». أما «الدوريات» بمعناها الاصطلاحي الوظيفي، الذي نما وازدهر بعد القرن السادس عشر، فلكل منها بداية معروفة عند نقطة زمنية معينة، ولكن ليس لها نهاية منظورة في المستقبل، لأنها تصدر على حلقات أو في أعداد متتالية، حتى لو كان هذا الصدور غير منتظم، وحتى لو توقفت في المستقبل لأسباب سياسية أو اقتصادية أو غيرهما.

وأهم ما يميز الفئة الأولى في هذا التشكيل من الناحية الوعائية والاستخدامية، أنه يوجد عادة لكل وعاء منها، مؤلف طبيعي أو معنوي، مسئول عن المحتوي الفكري كله مسئولية مباشرة، كما أن المحتوي الفكري للوعاء في «المنفردات»، يتجانس عضويا من ناحية الموضوع وطريقة المعالجة، هذا إلى جانب أن درجة الجدة أو الحداثة، في المحتوى الفكري وفي البيانات، محدودة نسبيا، لأن الوعاء الواحد يتناول في العادة شريحة عريضة من الموضوع، أخذت مع المؤلف فترة كافية من الزمن، لتنضج وتستقر وتتجانس.

أما فئة «الدوريات» فهى على عكس ذلك، لأن الدورية في الحقيقة وعاء مضيف، يضم مجموعة من الأوعية الدقيقة المتجددة، ولكل منها في العادة شخصيته وموضوعه الجزئي وكاتبه ومؤلفه، كما أن هذه الأوعية الدقيقة بطبيعتها، تحتوي على أحدث الأفكار والبيانات بالنسبة لمحتوياتها، لأن اصحابها يبادرون بنشرها، في أقرب فرصة ممكنة بعد تكونها في أذهانهم. ومن الطبيعي أن محتويات أي «دورية» أوسع وأكبر من أن تكون مسئولية تأليفية مباشرة، لشخص طبيعي أو معنوي واحد. وإذا كان استخدام «المنفردات» يتطلب «الضبط الوعائي» لها كأوعية مستقلة، فإن «الدوريات» تتطلب نوعين من الضبط، أولهما مثل «المنفردات» ويتم ذلك في «الفهارس» بالنسبة للضبط الاقتنائي، وفي «الببليوجرافيات» بالنسبة للضبط «غير الاقتنائي»، على ماسيأتي بيانه في الجزء الخاص بذلك من هذه الدراسة، وثانيهما الضبط للأوعية «غير المستقلة» في داخلها، ويتم ذلك في «الكشافات» أو «الاستخلاصات».

(٣) وهناك تشكيل ثان في أوعية «القراءات والبحوث» يضم فئتين، هما: «الأوعية المرجعية» و«الأوعية غير المرجعية». للمعلومات في الفئة الأولى طبيعة خاصة وتنظيم معين، يجعلها غير صالحة في العادة لكى تقرأ من بدايتها إلى نهايتها، كالمعجمات اللغوية، ودوائر المعارف، والأدلة، الخ. ولكن هذا التنظيم قصد به ضبط المعلومات واستخراجها عند الحاجة في أسرع وقت. أما الفئة الثانية وهى الأكثر عدداً، فهى على عكس ذلك، ومن هنا جاءتها التسمية المنفية التي تعطيها التغطية الأوسع.

وللفئة الأولى في هذا التشكيل أهمية خاصة، بسبب طبيعتها الفريدة في الاستخدام، وتتمثل هذه الأهمية في ثلاثة مواقع، على امتداد الخط الذي تسير فيه أوعية المعلومات: في المستوى الإنتاجي لها عند الناشرين، وفي المستوى التطبيقي داخل المكتبات ومراكز المعلومات، وفي المستوى الأكاديمي بأقسام المكتبات والمعلومات. ففي ناحية الإنتاج اختزن الناشرون حديثا كثيراً من الأوعية المرجعية الهامة، معجمات ودوائر معارف وأدلة وببليوجرافيات، وأطلقوا عليها التسمية الجذابة (بنوك المعلومات) رغم عدم الدقة في هذه التسمية الشائعة، لأنها في النظرة الأكاديمية الخالصة، أوعية معلومات مرجعية كانت مطبوعة فأصبحت محسبة. وفي الناحية التطبيقية، تقوم هذه الفئة بدور حاسم في وظائف الخدمة والاستخدام. أما في الجانب الأكاديمي، فهى تحظى بعدد غير قليل من المقررات الدراسية بتسميات مختلفة، كانت كلمة «مراجع» فيها هى العنصر الأساسي، ثم أضيفت إليها كلمة «معلومات» كما حدث أخيراً في القسم بجامعة القاهرة، ولكن جامعة الملك سعود في قسمها الذي يبدأ حياته هذا العام (١٤٠٦/١٤٠٧هـ)، أبقت كلمة «معلومات» وحذفت كلمة «مراجع» واستبدلت بها كلمة موارد، فأصبحت التسمية للمقرر هى «موارد المعلومات»، بل إنها أعطت للمراجع الألكترونية، التي قد تكون «دوائر معارف» أو «أدلة» أو «فهارس» - أعطتها تسمية عصرية مطاطة، مثل «تخزين المعلوات واسترجاعها» وبضع تسميات أخرى من هذا القبيل. ومن الضروري في تدريس هذه الفئة من الأوعية، أيا كانت التسمية المختارة، التمييز بين «الدراسة الاستخدامية» وهى الأسهل، و«الدراسة الإنشائية» وهى الأعلى.

(٤) وهناك تشكيل ثالث في فئة «الدوريات» وحدها من قطاع «القراءات والبحوث»، ويضم هذا التشكيل ثـلاث فئـات، هي: «الاخبـاريات» و«العـامـات» و«المتخصصات». أول هذه الفئات تقوم على الخبر مدفوعاً أو غير مدفوع، مع نسبة محدودة من وجهات النظر والمقالات، ومن هنا فإنها تصدر يومية في الغالب، وصولا بالخبر إلى أعلى درجة ممكنة من الجدة. أما الثانية فتتفوق فيها وجهات النظر وبعض التحقيقات وقليل من الدراسات الخفيفـة أو العامة، على الأخبار التي لا تمثل الجدة فيها عنصرا أساسيا، ومن هنا فإنها تصدر في العادة أسبوعية أو حتى شهرية. وأما «المتخصصات» فتقوم على الدراسات الدسمة المتعمقة، التي يعـدهـا أصحـاب تخصص ما، من خلال تجربـة أو تجارب تستغـرق وقتهم وطاقتهم، ويقدمونها إلى أترابهم وقرنائهم من الباحثين والمتخصصين، ومن هنا فصدورها فصلى على الأقل، وقد تكون نصف سنوية أو حولية.

وقد يكون استطراداً له مايبرره، أن نبين هنا في نموذج جزئي محدود، الفرق بين تخصص «المكتبـات والمعلومات» وتخصص «الإعلام» بالنسبة للدوريات، تطبيقـا لنظرية الذاكرة الخارجية. تخصص «الإعلام» مع الدوريات يهدف في النهـاية، إلى اكتسـاب الـدارس للمعرفة والخبرة والمهارة، التي يتمكن بها من المشـاركـة الفعـالة، في إنتاج أوعية الدوريات، بينما يهدف تخصص المكتبات والمعلومات بالنسبة للدوريات، إلى اكتساب الدارس للمعرفة والخبرة والمهارة، التي يتمكن بها من المشاركة الواعية، في الضبط بنوعيه لهذه الفئة من الأوعية، وفي حسن استخـدامهـا بالمؤسسـات التي تقتنيهـا، مكتبـات كانت أو مراكـز معلومات، دون أن يجهل أو يتجاهل أى من التخصصين، العلاقة التي تربطه بصاحبه، في الحدود التي لا تبلغ التجاوز، ولا تهبط إلى النسيان أو الإهمال.

اختزان أوعية المعلومات بالمؤسسات الميدانية

نؤكـد في البـداية، بالنسبة للجناح الثاني وهو «الاختزان» لأوعية المعلومات، أن المقصود به في «نظرية الذاكرة الخارجية»، ليس حفظها فقط من التلف والضياع، وإنما إلى جانب ذلك وأهم منه، هو وضع تلك الأوعية في مؤسسات الاختزان، أيا كانت أنواعها وأسماؤها، من أجل استخدامها والاستفادة بها، من أصحاب الحق في ذلك

الاستخدام وهذه الاستفادة، فهذا «الاختزان الاستخدامى» للأوعية، هو وحده الذي يعطيها قيمتها الحقيقية بالنسبة للإنسان في هذا الكون، باعتباره الكائن المتميز، الذي لا يبدأ أفراده في أى جيل من الصفر، ولكنهم يواصلون التقدم دائما، بعد أحدث الإنجازات السابقة، من أفراد جيلهم أو الأجيال الماضية.

هذا، وعلى الرغم من أن جهات كثيرة، تحتاج في تأدية واجباتها ومواصلة تقدمها، إلى كل من أوعية «القراءات والبحوث»، وأوعية «المكاتبات والالتزامات»، فقد استقرت الأوضاع منذ زمن طويل، على الفصل بين الفئتين في عمليات الاختزان الاستخدامي. فهناك الجامعات، والمصالح الحكومية، والمنظمات الاقتصادية، وغيرها، نجد في كل منها مؤسسة للاختزان، قد تسمى «المكتبة» أو «مركز التوثيق» أو «مركز المعلومات» أو حتى «بيت المعلومات»؛ التي تختزن فيها أوعية القراءات والبحوث للاستفادة بها. ونجد في كل منها أيضا، مؤسسة أخرى للاختزان، قد تسمى «الأرشيف» أو «مركز الوثائق» أو حتى «مركز المعلومات»، التي تختزن فيها أوعية المعاملات والمكاتبات والالتزامات، كملفات العاملين، والمخازن والحسابات، والرواتب، والتسويات، الخ. وليس هناك مايمنع مع هذا الفصل الفنى بينهما، من وجود ما يسمى «جهاز المعلومات» في المؤسسة الأم، للتكامل بينهما والتنسيق عند استخدام الأوعية من الفئتين، في بحث قضية واحدة لها جوانبها الأرشيفية والقرائية.

وترجع ضرورة الفصل بين المؤسسات الأرشيفية، التي تختزن أوعية المكاتبات والالتزامات في جانب، ومؤسسات المكتبات التي تختزن أوعية القراءات والبحوث في الجانب الآخر - وقد نوهنا بهذا الفصل في الجزء السابق من الدراسة - إلى اختلاف الطبيعة الوعائية والاستخدامية في كل من الفئتين، ومن ثم اختلاف الوظائف والعمليات الفنية المطلوبة في كل منهما. ويتحتم بسبب اختلاف تلك الجوانب، أن تكون المؤسسة المسئولة عن إحدى الفئتين، غير المؤسسة التي تتولى الفئة الأخرى، برغم تشجيع التكامل بين نظام أو نظم المعلومات الاسترجاعية في الطرفين، حتى بإنشاء «جهاز معلومات» يضمهما لهذا الغرض.

أما بالنسبة لاختزان أوعية «المكاتبات والالتزامات»، فإننا نستطيع أن نرى فيه ثلاث مراحل، تتمثل في ثلاث مؤسسات أو اثنتين على الأقل. بدايتها في «الأرشيف الجاري» الإداري، في الوزارات والمصالح والشركات، حيث تتداول فيه الأوعية الإدارية لعدد معين من السنوات، ثم تنقل كما هى إلى «الأرشيف المغلق» أو المجمد، حيث تحتفظ بها الهيئة لفترة أخرى، ثم يختار ما يستحق أن يحتفظ به كوثائق ذات قيمة تاريخية، فينتقل ليستقر بصفة نهائية في «دار المحفوظات». ويتم التخلص عادة من الأوعية

الإدارية الأخرى غير هذه، وهى الجزء الأكبر، طبقا لمجموعة من القوانين والنظم والإجراءات الخاصة بذلك.

ويتحتم في كل من «الأرشيف الجاري» و«الأرشيف المغلق» و«دار المحفوظات»، أن تكون هناك:

أولا ـ سياسة ونظم لنوعية الأوعية التي تختزن، سواء أكان الوعاء صادراً من الجهة نفسها، فتحتفظ فيه بنسخة أو أكثر، أم كان مرسلا إليها فهو الأصل الذي تحتفظ به، والذي قد ترد عليه بوعاء آخر ترسل أصله وتحتفظ بنسخة أو نسخ منه، وهكذا.

ثانيا ـ إجراءات فنية وقواعد مقننة، لضبط الأوعية التي يقع عليها الاختيار للاختزان، بحيث يمكن استرجاع أى منها عند الحاجة، من خلال أدوات الضبط التي يتم إعدادها، كالدفاتر والسجلات والكشافات الخاصة بذلك. وهى عمليات تشبه بصفة عامة، مايأتي بيانه في الاختزان الاستخدامي لأوعية القراءات والبحوث فيما يلي.

أما بالنسبة لاختزان أوعية «القراءات والبحوث»، فقد تدرجت التسميات للمؤسسات التي تتولى هذه المسئولية، من «بيت الحكمة» و «دار العلم» في الماضي البعيد، إلى «خزانة الكتب» و «دار الكتب» في الماضي القريب وبعض الحاضر، وأخيراً إلى «المكتبة» و «مركز التوثيق» و «مركز المعلومات» في الاستخدامات الحالية ولبعض المستقبل القريب.

ولست من جانبى أرى بأساً، في تغيير التسميات لأسباب اجتماعية أو مهنية أو غيرهما، إذا كان التغيير لا يؤدي بنا إلى «البلبلة» والاضطراب، كما هو الحال في الوقت الحاضر، بالنسبة للمتبدئين وأنصاف المتخصصين والمتطفلين، وبالنسبة لغير المتخصصين وأصحاب التخصصات الأخرى. ولو طلب إلى أن أقترح تسمية جديدة معيارية لمؤسسات الاختزان، تنهي «البلبلة» الحالية بين «المكتبات» و «مراكز المعلومات»، لاخترت «بيوت المعلومات» أو «دور المعلومات»، لأنها تسمية تضم إلى الحديث في حياتنا ممثلا في «المعلومات»، التالد الأصيل في حضارتنا ممثلا في «بيت» أو «دار».

أما تسمية التخصص نفسه فأدعو الله أن تبقى كما هى (المكتبات والمعلومات)، وإذا كان التغيير قدراً محتوماً فأنا أودّ استبقاء كلمة «المعلومات»، لبريقها وانتشارها الذي ليس من الممكن ولا المفيد أن نقاومه أو نقضي عليه. كما أود أن أكتفي بها وحدها، لولا أن ذلك لن يسلم لنا في نهاية الأمر، لأن تخصصات أخرى أقوى نفوذاً وأطول لسانا، ستقاوم ذلك وتدفعه. ولست أنسى أنني في بداية الستينيات (الميلادية) وأواسطها، كنت قبل خروج قسم «الصحافة» من كلية الآداب بجامعة القاهرة، أستخدم في كتاباتي وأحاديثي كلمة «إعلام» مقترنة بكلمة «مكتبات»، لأسجل في العربية العنصر الجديد في التسمية، الذي ظهر في اللغة الانجليزية بين المتخصصين في أمريكا. ولكنني مع غيري من زملائي وطلابي، غلبنا على أمرنا بعد عقد واحد من هذه المبادرة، واضطررنا أن نتخلى في استخداماتنا عن كلمة «إعلام»، بعد إنشاء أول كلية للإعلام بالوطن العربي في جامعة القاهرة أوائل السبعينيات (الميلادية)، وبحثنا عن كلمة بديل فوقعنا على «معلومات»، وبدأ غيرنا يقع عليها أيضا، حتى الدراسات الأرشيفية تنازعنا فيها، فما بالك برجال الكمبيوتر ورجال المخابرات وغيرهم وغيرهم. . . !

ومن هنا فقد يكون من الضروري عند طرد كلمة «المكتبات»، البحث عن كلمة أخرى تجعل التسمية أكثر تحديداً وتحميها من التهافت والتنازع، لتوضع مع كلمة «معلومات» نعتا لها أو مضافة إليها، فتصبح التسمية مثلا: تخصص «المعلومات البيليوجرافية: Bibliographic Information» أو «معلومات القراءة والبحث: Reading and Research Information». كان ذلك كله في الحقيقة استطراداً، قد لا يقدم ولا يؤخر كثيراً ولا قليلا، في أمور القضاء والقدر، الذي تخضع له تسميات التخصصات، وتحولاتها عبر الأجيال والعصور.

ليست التسمية هى موضع اهتمامنا في هذه الدراسة على أى حال، وإنما الوظائف التي تؤديها التسميات. فقد تجد تسمية عصرية جدا، والواقع ليس مغرقا في التخلف فقط، ولكنه قاصر عن تحقيق الحد الأدنى لوظائف الاختزان الاستخدامي الثلاثة الأساسية، التي ينبغي توفرها في مؤسسات الاختزان لأوعية القراءات والبحوث، على ماسيأتي بيانه في الفقرات الباقية بهذا الجزء من الدراسة. ويستطيع قراء هذه الدراسة أن يتخيلوا مؤسسة تحمل تسمية «مركز المعلومات» في إحدى البلاد النامية، ويقارنوا مافيها ومن فيها، بمؤسسة أخرى في لندن تحمل تسمية «المكتبة البريطانية» أو بتلك

التي في واشنطن وتحمل تسمية «مكتبة الكونجرس»، ليتأكدوا أن التعلق بالتسميات إنما هو سير في الضباب واستمساك بسراب. . . !

أما الوظائف الثلاث الأساسية، التي ينبغي الاستمساك بها في مؤسسات الاختزان لأوعية القراءات والبحوث فهى :

(١) وظيفة «الاختيار والاقتناء» التي تتطلب فيها تتطلب، متابعة «الإنتاج» لأوعية المعلومات، وهو الجناح الأول في «نظرية الذاكرة الخارجية». وليس من الممكن توفير هذه المتابعة الخطيرة، بدون أدوات «الضبط الوعائي»، الذي نفرد له جزءا مستقلا في هذه الدراسة، يأتي مباشرة بعد هذا الجزء. كما أن هذه الوظيفة تتضمن أيضا، التعرف الدقيق على احتياجات الباحثين واهتمامات القراء، وطبيعة ومقدار إفادتهم من الأوعية، حتى يكون البناء الأساسي لمجموعات الأوعية في مؤسسة الاختزان، والتجديد الدوري المستمر لها، متلائما مع تلك الاحتياجات ومستجيبا لهذه الاهتمامات، ومحققا للمستوى الأمثل من الإفادة، في حدود الميزانية المتاحة للمكتبة أو المركز أو البيت.

(٢) وظيفة «التنظيم الفني» وهو نفسه «الضبط الاقتنائي» للأوعية التي يتم اختيارها والحصول عليها، بإعداد بطاقة لكل وعاء، تشتمل على: بيانات «الوصف الوعائي» العامة، وهو مايسمى عادة «الفهرسة الوصفية» أو «الوصف الببليوجرافي»، وبيانات «التحليل الموضوعي» الذي قد يسمى «الفهرسة الموضوعية»، وبيانات «التصنيف» الذي يحدد فرع المعرفة الذي ينتمي إليه الوعاء، في الانسانيات أو العلوم الاجتماعية أو العلوم البحت أو العلوم التطبيقية. وتتعدد هذه البطاقة للوعاء الواحد، بعدد «المداخل» أو «نقط الإتاحة» في البيانات «الوصفية» و «الموضوعية» و «التصنيفية»، وهى المداخل أو نقط الإتاحة التي تمثل اهتمامات المستفيدين واستفساراتهم.

(٣) وظيفة «الخدمة والاسترجاع» للأوعية أو لمحتوياتها من المعلومات، من أجل الباحثين والقراء. وتعتمد هذه الوظيفة اعتماداً يكاد يكون كاملا، على «الأداة» أو الأدوات التي تم تجهيزها، من خلال العمليات الفنية في الوظيفة الثانية أعلاه. ومن هنا فإنني أنظر إلى هاتين الوظيفتين (التنظيم + الخدمة) وكأنهما امتداد متكامل أو خط واحد، بدايته «التنظيم الفني» ونهايته «الخدمة والاسترجاع». ومن الممكن أن تتمثل وظيفة الخدمة والاسترجاع، في أنواع مختلفة ذات أشكال

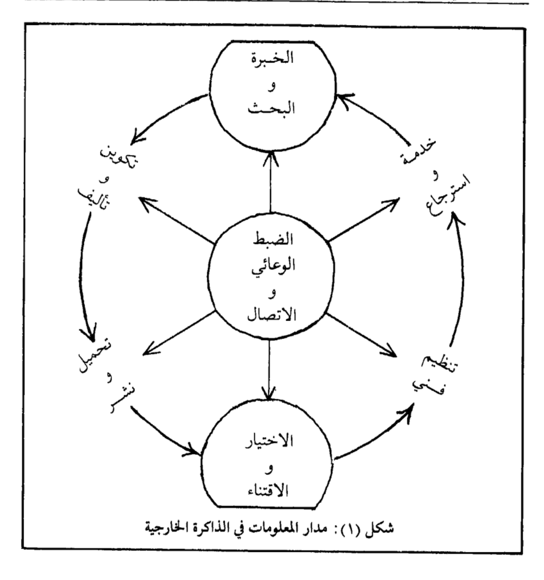
وتسميات عديدة، بالطرق التقليدية التي تشمل: الإعارة الداخلية، والإعارة الخارجية، وقوائم الإضافة، والإرشاد، والمراجع، الخ. أو بالتكنولوجيات الحديثة التي قد تأخذ تسميات جديدة جذابة، مثل: «التداول»، و«الإحاطة الجارية»، و«البث الانتقائي للمعلومات»، و«خدمة التوعية» الخ. ومن المؤكد أن لكل هذه الخدمات الجديدة أو لأكثرها على الأقل، بعض الأصول في الخدمات التقليدية، والربط بينهما في التحليل الأكاديمي، يتطلب معرفة وخبرة ومقدرة لا يملكها إلا قليلون.

وفي نهاية هذا الجزء من الدراسة، الذي تناول وظائف الاختزان الثلاثة الأساسية، قد يتساءل بعض القراء: وأين وظيفة «الإدارة»؟. وهى الوظيفة الأهم التي لاتقوم تلك الوظائف الثلاث بدونها، فهى التي تدبر الإمكانات المادية والبشرية اللازمة لتلك الوظائف وتدير العمل فيها، تخطيطا وتنظيما وتنفيذا ومتابعة وتنسيقا وتقييما. ونقول له: هذا صحيح... ! ولكننا لانتحدث هنا عن مؤسسة الاختزان لذاتها، مكتبة كانت أو مركزا أو بيتا، وإنما نتحدث عن «الاختزان» باعتباره الجناح الثاني في «نظرية الذاكرة الخارجية».

الضبط الوعائي على مدار المعلومات

من الملائم الآن، وقد شرحنا الجناحين الأساسيين في «نظرية الذاكرة الخارجية»، وقبل إبراز العمود الفقري للنظرية وهو «الضبط الوعائي»، الذي ألمحنا إليه عدة مرات من قبل ـ من الملائم أن نوضح خاصية هامة في «الذاكرة الخارجية» نفسها، وهى قوة التكامل بين جناحيها، بكل مافيهما من الوظائف والمؤسسات. ويفيد في ذلك كثيرا، أن نضع رسمة نظرية لكل التكوينات في الذاكرة الخارجية، كما في (شكل ١ ـ مدار المعلومات في الذاكرة الخارجية). ونوقع عليها بالخطوط والاتجاهات والمواقع النسبية، ما قد يصعب شرحه بالكلمات والسطور والفقرات وحدها.

هناك في الشكل «مدار» خارجي يضم كل المؤسسات والوظائف التي تتعامل مع المعلومات وأوعيتها، سواء في جناح «الإنتاج» الذي يشغل نصف الكرة على الجانب الأيسر، بمساحته الممتدة من وظيفة «الخبرة والبحث» حتى وظيفة «الاختيار والاقتناء»،



شكل (١): مدار المعلومات في الذاكرة الخارجية

وفي هذا الجناح وظيفة «التكوين والتأليف» ووظيفة «التحميل والنشر».

وكذلك الأمر مع جناح «الاختزان» الذي يشغل نصف الكرة على الجانب الأيمن، بمساحته الممتدة من وظيفة «الاختيار والاقتناء» حتى وظيفة «الخبرة والبحث»، وفيه وظيفة «التنظيم الفني» ووظيفة «الخدمة والاسترجاع». ومجموع الجناحين كرة أو دائرة كاملة بنصفين متطابقين في المساحة.

ويتكون المدار الخارجي للرسمة من ستة أسهم، تتعاقب على نسق واحد. وتتجه عكس عقارب الساعة، فيصل كل سهم منها بين وظيفتين متتاليتين من الوظائف الأساسية في دورة المعلومات هذه وقد كتبت أسماء الوظائف على امتداد المدار نفسه،

باستثناء الوظيفة الأولى في كل من الجناحين، حيث كتب اسم كل واحدة منها، داخل دائرة صغيرة تقتطع مساحتها من كلا الجناحين على التساوي، باعتبار أن هذه الوظيفة ذات قيمة مزدوجة، لأنها تربط الجناح الذي تنتمي إليه، بالجناح الملاصق الذي لاغنى لأحدهما عن الآخر.

في الماضي البعيد لحياة «الذاكرة الخارجية»، كان الفرد كاهنا أو عرافا أو غيرهما، هو الذي يتولى الأمر في هذه الوظائف الست لدورة المعلومات، ويحتكر ثمراتها لنفسه ولأولاده من بعده. وتطور الأمر تدريجيا، إلى الأوضاع الحالية في أواخر القرن العشرين: حيث نجد في نصف الكرة الأيسر (الإنتاج)، أعداداً غير متناهية من المؤسسات، تتولى وظيفتى (البحث + التأليف)، وتتمثل في بيوت الدراسة، ومراكز البحث، والأقسام الجامعية، والدارات الأكاديمية، في القطاعين الخاص والعام، وعلى المستويات المحلية، والوطنية، والاقليمية، والدولية. كما نجد أعداداً أخرى من المؤسسات، تتولى وظيفة (النشر)، وتسندها صناعات، ومهن، وأجهزة مساعدة، غير متناهية في أعدادها كذلك.

وتطور الأمر أيضا، في نصف الكرة الأيمن (الاختزان) في وقتنا الحاضر: حيث أصبحت هناك أعداد غير متناهية من الأرشيفات الجارية والمغلقة ودور المحفوظات، تتولى وظائف (الاقتناء + التنظيم + الخدمة) في أوعية «المكاتبات والالتزامات». وكذلك أصبح هناك أعداد غير متناهية، من المكتبات، ومراكز التوثيق، ومراكز المعلومات، تتولى الوظائف الثلاث نفسها (الاقتناء + التنظيم + الخدمة) لأوعية «القراءات والبحوث».

* * *

تلك هى رسمة التكامل لجناحى «الذاكرة الخارجية»، أما بالنسبة للضبط الوعائي فيها وهو مقصودنا هنا، فعند المقارنة بين «الذاكرة الداخلية» للفرد، و «الذاكرة الخارجية» للإنسانية، كما سبق في الجزء الأول من الدراسة نتبين أن الأولى محدودة السعة، وأن الاسترجاع يتم منها بصورة تلقائية. أما الثانية فسعتها غير محدودة، ولكنها عند الاسترجاع، بسبب تمثلها في وسائط مادية غير متناهية العدد، وهو السر في طاقتها

الاختـزانية غير المحـدودة، تحتاج إلى نظام للضبط، لا يمكن أن يحقق غايته بدون «الاتصال» بمعناه العام، فالأدوات التي يثمرها هذا الضبط من «الببليوجرافيات» و «الكشافات» و «الفهارس»، هى قنوات الاتصال في كل مؤسسات الذاكرة الخارجية وبين جميع وظائفها، ليس فقط في الجناح الذي يعنينا بصفة مباشرة وهو «الاختزان»، وإنما في الجناح الآخر كذلك وهو «الإنتاج».

فهنـاك أدوات يضبط بها بعض البـاحثـين والعلماء، ماقرءوه وتمرسوا به من أوعية المعلومات، ويدخل فيه برامج الشيوخ وفهرساتهم، التي عرفها التراث الإسلامي منذ مئـات السنـين، وبصفـة خاصة في المغرب الأقصى والأندلس ومايزال بعض رجال المغرب في الوقت الحاضر، مصراً على إعداد هذه النوع من الأدوات. وهناك أدوات ضبط بها بعض المؤلفين والعلماء ما أنجزوه من الكتب والرسائل كالطبيب جالينوس في الماضي البعيد وكالسيوطي في التراث الإسلامي، وفي العصر الحاضر قد يقوم بها تلاميذ العالم أو الكاتب. وهناك أدوات ضبط بها الوراقون في الماضي، ويضبط بها الناشرون في العصـور الحـديثة، الكتب وأوعية المعلومات التي عرفوها أو ينتجونها، على المستوى الفردي، أو مستوى سوق أو معرض معين، أو على المستوى القومي، الخ.

تلك الأدوات نماذج للضبط الـذي يأخـذ مكانه في جناح الإنتاج، أما في جناح الاختزان فهناك في الوظيفة الأولى، أدوات تنفع في اختيار الملائم من أوعية المعلومات، لهذه الفئة أو تلك من المكتبات أو المراكز، وتصدر هذه الأدوات غالبا، عن الجمعيات المهنية للتخصص. أما وظيفة التنظيم الفني فهى بطبيعتها تضبط مايدخل إلى المكتبة أو المركز من الأوعية، الذي يمكن أن نسميه «الضبط الاقتنائي» بواسطة «الفهرس» أو الفهارس التي تعدها المكتبة أو المركز. وهناك في الوظيفة الثالثة، أدوات تعدها بعض المكتبات والمراكز لباحث معين أو لفئة من الباحثين في موضوعات أو قضايا لها أهميتها.

لكل ذلك، لم يكن من الملائم في الرسمة، التي تجسد المعالم الرئيسية في «نظرية الـذاكـرة الخـارجية»، أن توضـع وظيفـة «الضبط الـوعـائي» وهى العمـود الفقري للمعلومات بمفهومها الوعائي، والقناة التي تصل الوظائف والمؤسسات بعضها ببعض في البناء العام لدورة المعلومات بما فيه الذاكرة الخارجية ـ لم يكن من الملائم أن توضع مثل هذه الوظيفة، في أى موقع جانبي على المدار الخارجي، وإنما تمثل مركز الرسـمة

نفسه. أما الأسهم المتجهة منها نحو الخارج، وتلك التي تدور بين بقية الوظائف، فإنها تدل على ممارسة هذه الوظيفة الحتمية بمفهومها الضبطي والاتصالي، في كل الوظائف الست النوعية بالذاكرة الخارجية.

التكنولوجيات ودورهـــا

استثمـر الإنســان منـذ آلاف السنين مجموعة من التكنولوجيات المتعاقبة، لتنمية الذاكرة الخارجية، ولتطوير الوظائف والمؤسسات الموجودة في كل من جناحى «الإنتاج» و «الاختزان» لأوعية المعلومات.

في وظيفة «التحميل والنشر»، التي يظهر فيها بوضوح دور التكنولوجيات القديمة والحـديثـة، كان الانتقـال من التسجيل بالصـور والأشكـال، إلى الكتابة بالحروف والكلمات، تكنولوجية كبيرة في العصور القديمة. وكان استعمال الورق الصيني، بديلا للحجارة والطين والبردى والجلود والعظام، تكنولوجية كبرى في العصور الوسطى. ثم كانت الطباعة بالحروف المتفرقة، التكنولوجية الأكبر منذ بضعة قرون، حتى لقد سمى العصر نفسه باسمها فقالوا «عصر الطباعة». وكان استخدام البخار ثم الكهرباء، في تشغيل آلات الـطبـاعـة تكنـولـوجية فرعية ذات دور كبـير في ترقية الإنتـاج لأوعية المعلومات، وتوسيع الدائرة التي تغطيها تلك الأوعية.

وهكـذا الأمـر بالنسبـة لتكنـولـوجيات التصغـير الفيلمي، والتسجيل الصوتي، والتسجيل المـرئي، التي أنتجت لنا الفئات «غير التقليدية» لأوعية المعلومات، وهى الفئات التي تتطلب الآلة عند الرجوع إليها واستخراج المعلومات منها.

ومن الملاحظ أن التكنولوجيات التي تستخدم في إنتاج أوعية المعلومات، وخصوصا الحديث من هذه التكنولوجيات، غالبا ماتتداخل أو يكمل بعضها بعضا، في عمليات الإنتـاج. ففي الطباعة مثلا كان الاعتماد بادىء الأمر على الجمع بالحروف المعدنية الباردة المعدة سلفا، ثم ظهر الجمع بالحروف المعدنية الساخنة التي تعد آنيا، وفي الوقت الحاضر يستخدم الجمع التصويري، بواسطة الحاسب الالكتروني نفسه، دونما حاجة إلى حروف معدنية على الإطلاق، كما ظهر أخيراً استخدام الطاقة الضوئية لتسجيل

البيانات، في مايسمى المليزرات (الأقراص البصرية).

أما بعد الجمع بأى من الطرق الثلاثة، فهناك تكنولوجيات متفاوتة، تسبق إدخال هذا المجموع لتدور به آلات الطباعة، فتخرج لنا النسخ المطبوعة، بالمئات أو الآلاف أو الملايين. بل إن هذا المجموع قد تنتقل به التكنولوجيات الهندسية للاتصال عن بعد، بالأقمار الصناعية أو بغيرها، لتغذية آلات الطباعة التي تبعد آلاف الأميال، فتظهر النسخ المطبوعة هناك. وهذا هو مايتم منذ بضعة أعوام، بالنسبة للأهرام الدولي، الذي تجمع مادته في القاهرة، وتنقل بالقمر الصناعي ليطبع في لندن، ولبعض الدوريات العربية التي اتخذت لها مقرا في لندن، ومع ذلك تصدر لها طبعة خاصة في الرياض أو في غيرها من العواصم العربية.

وأما في المصغرات بين أوعية المعلومات، مثلا ثانيا لتداخل التكنولوجيات وتكاملها عند الإنتاج، فقد بدأت باستخدام التكنولوجية التقليدية للتصوير، في أثناء القرن التاسع عشر وأواخره. ثم طور المخترعون هذه التكنولوجية في القرن العشرين، قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها، باستخدام كاميرات خاصة ووسائط فيلمية عالية الحساسية. وفي الوقت الحاضر يتم بواسطة الحاسب الألكتروني كذلك التقاط المحتوى في المختزنة الألكترونية، وهى نفسها وعاء معلومات حديث، ليظهر هذا المحتوى في شكل مصغرة فيلمية، أو يظهر على الشاشة، أو في نسخة ورقية مكتوبة، أو ينقل حتى في مختزنة إلكترونية أخرى.

تلك هى اللمحات السريعة لقصة التكنولوجيات القديمة والحديثة، الأساسية منها والفرعية، منفردة ومتكاملة فيما بينها بالنسبة لإنتاج أوعية المعلومات. أما بالنسبة لوظيفة «الضبط الوعائي والاتصال» وهى العمود الفقري لكل مايجري في أوعية الذاكرة الخارجية، سواء تم في داخل المكتبات والمراكز أو في خارجها، فمن الضروري في البداية أن نميز بين أوعية المعلومات ذاتها، وبين أدوات الضبط لهذه الأوعية. من الممكن أن نأخذ وعاء للمعلومات، مثل المعجم الوسيط الذي أعده مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ويشتمل على حوالي ٣٠,٠٠٠ كلمة، شرحت كل منها في بضعة سطور، فننسخه بالألة الكاتبة، أو تظهر له نسخة مطبوعة، أو مصغرة فيلمية، أو نضعه في مختزنة إلكترونية، فهذه الأشكال الأربعة متساوية من الناحية الوظيفية، باشتمال كل

منها على محتويات المعجم الوسيط، والفرق بينها هو خامة الوعاء وطريقة التسجيل، والشكل الأخير منها هو الذي قد يسمى «بنك معلومات لغوي» أو «نظام معلومات لغوي».

أما أدوات الضبط لأوعية المعلومات، كالفهارس والببليوجرافيات والكشافات، فإن الاداة منها قد تضبط بضع مئات أو بضعة آلاف، أو حتى بضعة ملايين من الأوعية، فيسجل لكل وعاء حسب «التنظيم الفني» السابق ذكره في جزء «الاختزان» من هذه الدراسة، بيانات محددة قد لا تزيد على بضعة سطور. فإذا حملت هذه البيانات على بطاقات ورقية منفصلة، فإن الفهرس مثلا كنوع من أدوات الضبط، يوصف بأنه «فهرس بطاقي». وإذا جمعت تلك الآلاف أو الملايين من البطاقات وطبعت معاً على صفحات، فهو «فهرس مطبوع» أو في شكل كتاب.

ومن الممكن طبعا، وهو الذي يتم فعلا منذ الستينيات، أن تختزن هذه الآلاف أو الملايين من البطاقات بواسطة الحاسب الإلكتروني، فيسمى «فهرس إلكتروني» وأفضل تسميته «فهرس محسب». كما قد يسمى «بنك معلومات»، وللدقة وزيادة الإيضاح نقول «بنك معلومات ببليوجرافي» أو «نظام معلومات ببليوجرافي» تمييزاً له من كل أنواع النظم والبنوك الأخرى للمعلومات. ومن الطبيعي أن البيانات المختزنة الكترونيا، يمكن أن تلتقط فتظهر على شكل «مصغر فيلمي»، أو على شاشة تليفزيونية، أو مكتوبة على الورق، أو في شكلل مختزنة الكترونية أخرى، تنقل إلى موقع آخر به حاسب إلكتروني.

ومن المهم أن نعرف، بالنسبة لاستخدام التكنولوجيات المتعاقبة في وظيفة «الضبط الوعائي والاتصال» أن إعداد هذه البيانات، هو أحد العناصر الأساسية في هوية التخصص. وله قوانينه وقواعده ويقوم به الإنسان وحده، وبتكلف إعداد هذه البيانات للوعاء الواحد حسب أحدث الميزانيات لمكتبة الكونجرس، أكثر من ثمانين دولاراً. وهذه التكلفة تسبق أى تكنولوجية سيتم بها إبراز تلك البيانات، بطاقية أو مطبوعة أو مصغرة أو محسبة أو مليزرة.

الخلاصـــة والنتيجـــة

في نهاية هذه الدراسة الإطارية عن «المفهوم الوعائي للمعلومات»، يقتضي التركيز أن نختمها بما يلي:

أولا ـ المعلومـات المقصـودة بالمعـالجة والتعامل، في تخصص المكتبات والمعلومات والتخصص المقارن له، هى كل مايجري في ذهن الإنسان أو يخطر بمشاعره، حين يتجسـد في وسيط خارجي: مخطوطـا، أو مطبـوعـاً، أو مصغـراً، أو مسمـوعـاً، أو مرئياً، أو محسبـا، أو مليزرا. فعنصر «الـوعائية» هو المرتكز الأساسي في هذا التعريف الإجرائي، ومن هنا فإن الموضوع في واقع الحياة الذي يتعامل معه تخصصنا، هو «أوعية المعلومات» التي يمكن أن نسميها «الذاكرة الخارجية» للإنسانية. أما «الذاكرة الداخلية» للفرد وما يتصل بها من عمليات فكرية ونشاط ذهني، فلها أهميتها الكبيرة وهى موضوع لتخصصات أخرى، ولكنها لا تدخل بصورة مباشرة مقصودة في موضوعنا.

ثانيا ـ هناك تشكيلات كثيرة لأوعية المعلومات، يهمنا منها في هذا العرض الإطاري الموجز اثنان: أحدهما التشكيل المادي، والآخر التشكيل الوظيفي.

١) في التشكيل المادي، نجد عندنا:

● الأوعية «التقليدية»، كالمخـطوطـات والمطبوعات، ويتم استخدامها مباشرة دون آلة.

● الأوعية «غـير التقليدية»، كالمصغـرات والمسمـوعـات والمـرئيات والمحسبات والمليزرات، ولا يتم استخدامها إلا بواسطة الآلة الملائمة لكل منها.

● أما الأوعية «قبل التقليدية»، كالحجارة والألواح الطينية، فقد خرجت عن دائرة الإستخدام الجاري منذ مئات السنين، واستقر الموجود منها في دور الآثار والمتاحف، ويتولى أمرها تخصصات أكاديمية أخرى.

٢) وفي التشكيل الوظيفي، نجد عندنا:

● أوعية «المكاتبات والالتزامات» ونسميها اختصاراً «الإداريات».

● أوعية «القراءات والبحوث» ونسميها اختصاراً «غير الاداريات».

ثالثا ـ إذا كان المحتوى في هذه الأوعية، هو عطاء العلماء والباحثين وأصحاب الشأن، وإذا كان تطوير الوسائط المادية من المخطوطات إلى المليزرات، هو عطاء التكنولوجيين القدامى والمحدثين، فإن عطاء المتخصصين في المعلومات بمفهومها الوعائي المقصود في تخصصنا، يتمثل في أمرين:

(أ) حصر أوعية المعلومات وضبطها، وتحديد سماتها الوعائية والاستخدامية. ويرتبط بذلك ضبط المحتويات في تلك الأوعية، واستخراج المعلومات منها عند الحاجة.

(ب) اختيار ما يلائم من هذه الأوعية واقتناؤه: في «أرشيف» إذا كان من أوعية المكاتبات والالتزامات، الذي يتولاها في المستوى الأكاديمي تخصص الوثائق التاريخية والجارية، أو في «مركز» أو «مكتبة» إذا كان من أوعية القراءات والبحوث التي يتولاها في المستوى الأكاديمي تخصص المكتبات والمعلومات + وتنظيمها وضبطها + لخدمة جمهور محدد، له حاجاته البحثية والقرائية، باسترجاع هذه الأوعية أو محتوياتها + مع تدبير الإمكانات المادية والبشرية، التي تتطلبها أعمال «الاقتناء» و «التنظيم» و «الخدمة».

رابعا ـ المرتكز الأساسي لعطاء المتخصصين في المكتبات والمعلومات هو «الضبط الوعائي»، لأنه حجر الزاوية أو العمود الفقري في أعمال «الذاكرة الخارجية» جميعا، سواء تم هذا الضبط، للمقتنيات داخل المراكز والمكتبات، أو لقطاع معين من الأوعية، ليس بالضرورة مقتنى في هذه المكتبة أو في ذلك المركز.

عناصر الاسترجاع للمادة

- تمهيد عن المعلومات وتخصصاتها ومؤسساتها
- نظرية الذاكرة الخارجية
- إنتاج أوعية المعلومات
- الرصيد العام لإنتاج الأوعية
  - ■ المكاتبات والالتزامات، القراءات والبحوث
  - ■ المنفردات، الدوريات
  - ■ الأوعية المرجعية، الأوعية غير المرجعية
  - ■ الأخباريات، العامات، المتخصصات
- اختزان أوعية المعلومات بالمؤسسات الميدانية
  - ■ المكتبة، مركز التوثيق، مركز المعلومات، بيت المعلومات
  - ■ الأرشيف، مركز الوثائق، مركز المعلومات
  - ■ الاقتناء، التنظيم، الاسترجاع
- الضبط الوعائي على مدار المعلومات
  - ■ جناح الإنتاج للذاكرة الخارجية
  - ■ جناح الاختزان للذاكرة الخارجية
- التكنولوجيات ودورها
- الخلاصة والنتيجة
  - ■ المعلومات في تخصص المكتبات والمعلومات
  - ■ الفئات الوظيفية في أوعية المعلومات
  - ■ فك التشابك بين التخصصات بالنسبة للمعلومات

الفصل الثالث

تخصص المكتبات والمعلومات

النشر والاتصال ، التوثيق والمعلومات

الفصل الثالث
تخصص المكتبات والمعلومات
النشر والاتصال ، التوثيق والمعلومات

خلفيات المواد وسياقها الزمني

● أول التاريخين المسجلين لمادة (١٩٦٩ - ١٩٨٨ : النشر والاتصال وأعمال المكتبات في ظاهرة المعلومات والاتصالات) يمثل الإعداد الفعلي لها أواخر الستينيات، حينما كنت أتولى في القسم بجامعة القاهرة تدريس مقرر باسم (النشر)، وهو المقرر الذي أدخلته في لائحة المقررات الدراسية هناك منذ ١٩٦٣ . وقد نشرت المادة عام ١٩٦٩ في (صحيفة المكتبة، مجلد١، عدد ٢، أكتوبر ١٩٦٩ : ص١٧-٤٠) بعنوان «بعض الجوانب الأكاديمية في دراسة النشر». وكنت في ذلك الوقت أنوى إصدار كتاب بعنوان (النشر ودراسته في علوم المكتبات)، ولم يتح لهذه النية الطيبة أن تتحقق كغيرها كثير، لانشغالي بأمور أخرى في التخصص كانت أولى بالاهتمام في حينها.

أما ثاني التاريخين بعد عشرين عاماً تقريبا، فيمثل عودتي لهذه/المادة حينما ألقى على عاتقى دون اختيار من جانبى، أن أقوم منذ العام الجامعي (١٩٨٦/١٩٨٧) في جامعة الملك سعود، بتدريس مقرر دراسي اختاروا له تسمية جذابة حقا، هى (ظاهرة المعلومات والاتصالات). ولشدة الارتباط بين جانبى هذا المقرر الجديد، فقد وضعت للظاهرة المقصودة تسمية عربية منحوته (معتصالات)، ويمكن أن نقابلها في الإنجليزية (Infomunication). ويبدو أن هذا المقرر قد استعير من لائحة المقررات الدراسية بجامعة «رتجرز» في أمريكا، بعد أن أضافت مدرستها العتيدة لتخصص المكتبات والمعلومات، أحد التخصصات الشقيقة وهو/(الاتصال : Communication) الذي غلبت عليه في أكثر الأقطار العربية تسمية (الإعلام). ومن الجدير بالذكر أن تلك المدرسة بعد هذه الإضافة قد غيرت اسمها، فأصبح الآن (Rutgers School of Communication, Information and Library Studies).

المهم أنني جربت وضع المنهج التدريسي لهذا المقرر أربع مرات حتى الآن، خلال أربعة فصول دراسية متوالية كان آخرها فبراير ـ يونيه ١٩٨٨. وقد اطمأنت نفسي بعد هذه التجارب الأربع، إلى المكونات العلمية الأساسية التي ينبغي الاعتماد عليها، حين نتحدث من جانبنا في تخصص المكتبات والمعلومات عن الحدود المشتركة، التي تربط بين هذا التخصص في مفهومه الحضاري والاصطلاحي، وبين المفاهيم الحضارية والاصطلاحية في مجالات الإعلام والاتصال. وسوف يصدر قريبا كتاب دراسي خاص، يقوم على أساس هذا المنهج الذي تأكدت صلاحيته.

وفي أثناء هذه التجارب كنت قد رجعت إلى تلك المادة التي كتبتها أواخر الستينيات، ووجدت أنها مع تعديلات محدودة جداً في عنوانها وفي حوالي ٢٪ من محتوياتها المتجددة، تصلح أن تكون إحدى القراءات بالنسبة لواحدة من خمس وحدات دراسية في هذا المقرر الجديد. فهى تعالج بالمستوى الأكاديمي ثلاثة جوانب هامة، لكل منها مكانها ومكانتها في ظاهرة المعلومات والاتصالات من وجهة النظر للتخصص الذي ننتمي إليه، وهى: ماهية النشر بجانبيه التقليدي المطبوع وغير التقليدي المسموع والمرئي والالكتروني؛ موقع النشر في الإطار الأوسع لطرق الاتصال البشري؛ العلاقات المتبادلة بين النشر في جانب وتخصص المكتبات والمعلومات في الجانب الآخر.

● وكانت مادة (١٩٧٤: التوثيق ودراسته في علوم المكتبات) في أصلها استجابة لرغبة عزيزة، حدثني بشأنها الأستاذ بدر الدين أبو غازي وزير الثقافة الأسبق، عندما كان رئيسا لتحرير مجلة (الثقافة العربية) التي صدرت في القاهرة لبضع سنوات، عن «المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم» قبل انتقالها إلى تونس، وكنت آنذاك مستشار التحرير لقطاع «المكتبات والتوثيق» فيها منذ عددها الثاني لعام ١٩٧٤. فقد قال لي رحمه الله في واحد من لقاءاته مع المستشارين لقطاعاتها الأربعة، بمقر «المنظمة» في ميدان الدقي: سمعت كثيراً لبضع سنوات مضت، عن ذلك المفهوم الجديد الذي يسمونه «التوثيق»، وبرغم ذلك فإني لا أكاد أستقر على تصور معين لذلك المفهوم في ذهني، حتى أسمع أو أقرأ فيها بعد مايهز ذلك التصور، وأبدأ من جديد أحاول التعرف على صورة مستقرة ثابتة له..! وكم أودّ أن يكون عطاؤك الأول للمجلة مادة، تجلّي لي ولكثيرين غيري المقصود بهذا «التوثيق» الذي لايكاد يستقر..!

ومـع اعترافي بأن ذلك الاهتزاز كان هو السمة الغالبة على مفهوم «التوثيق» منذ بداياته الأولى، وبأن حملة الدعاية والترويج له في الخمسينيات قد شغلت الأنظار عن ذلك لفترة، فحقيقة الأمر أن سؤال الأستاذ بدر الدين أبو غازي ورغبته تلك، كانت قد جاءت بعد أن مرت مياه كثيرة تحت قنطرة هذه المصطلح، ودار الزمن بالتوثيق عندنا وعند غيرنا دورة تكاد تكون كاملة. . ! مؤسسات ميدانية في وزارة البحث العلمي، وفي وزارة التربية، وفي معهد التخطيط القومي، وفي غيرها، أنشئت في الخمسينيات وفي الستينيات تحت راية «التـوثيق»، وحملت هذه الكلمـة أو أحـد مشتقـاتها في أسمائها الرسمية. وفي القسم بجامعة القاهرة، دخل مقرران بهذا الاسم أحدهما في مرحلة «الليسانس»، والآخر في مرحلة «الدبلوم العالي للمكتبات والتوثيق»، وتوليت تدريس هذين المقررين أو أحدهما لبضع سنوات. وبدأت موجة «التوثيق» تنحسر تدريجيا في الخارج منذ ١٩٦٧، ولم يعلم ببوادر هذا الانحسار الخطير في مصر والبلاد النامية إلا قليلون. . !

ومن هنا لم يقع سؤال الأستاذ بدر الدين أبو غازي ولا رغبته إلى عام ١٩٧٤، على فراغ في ذهني أو نفسي ولا انصراف في اهتماماتي أو تطلعاتي. . ! بل إنني في ذلك الوقت نفسـه وقـد مضى عام وبعض العـام على احتكـاكي المبـاشر بالنسبـة للتوثيق، مع الاقتصاديين والإداريين والقانونيين والمهندسيين، من خلال المشروعات التي كان يقوم بها «مركز الأهرام للتنظيم والميكروفيلم»، كنت في مرحلة الانتقال من المنطلق الداخلي الخـالص للتخصص، إلى المنطلق الخارجي على الحدود مع التخصصات الأخرى. وتعاصرت في ذهني دوافع ذلك الانحسار ونتائجه، مع التجارب الحية التي أعيشها من خلال هذا الاحتكاك الميداني، وظهرت في أثناء تلك الفترة الثرية البذور الأولى لنظرية «الـذاكـرة الخـارجية». وأصبحت أعطى اهتماماً أكبر لمواقع الاتصال والتشابك بين المصطلحات والمفردات، التي تجري على ألسنة العاملين في هذا المجال الواسع، كما أتتبـع التـطورات التـاريخية لمدلـولاتهـا اللغـوية والعـامـة، وأرصد الانتقال في هذه المصطلحات والمفردات إلى المدلولات الحضارية التطورية وإلى المفاهيم الاصطلاحية المتخصصة. فذلك الاهتمام بما يصحبه من التتبع والرصد كان ومايزال في نظري، هو الطريق الأمثل لإدراك مثل تلك الاهتزازات وإزالة أسبابها.

ولما كنت المسئول عن قطاع المكتبات والتوثيق في «المجلة» كلها، وكانت هناك ثلاث

مواد أخرى منشورة في العدد نفسه بهذا القطاع، فقد رأيت ألا تكون المادة التي أقدمها بعنوان (التوثيق ودراسته في علوم المكتبات) في هذا العدد (١٩٧٤ : ص١٥١-١٦٦). مجرد استجابة فقط لرغبة رئيس التحرير الأستاذ بدر الدين أبو غازي، وإنما أهم من ذلك وبالإضافة إليه، أن تكون فذلكة تمهيدية للمواد الثلاث الأخرى، وهي:

ـ المعايير الموحدة للمكتبات ومراكز التوثيق وموقفها بالعالم العربي / للدكتور سعد محمد الهجرسي (وقد وقع عليها الاختيار لتظهر في هذا الكتاب بالفصل التالي)

ـ النظام العالمي للإعلام العلمي (UNISIST) والوطن العربي / للدكتور أحمد بدر.

ـ مركز التوثيق الميكروفيلمي لمجمع الحديد والصلب المصري / للدكتور عبد الوهاب أبو النور.

● أما مادة (١٩٨٧ : «التوثيق» أو «المعلومات» في الخارج) فقد كانت رد فعل علمي فوري من جانبي، لأحدث تطور ينتقل إليه الورثة الشرعيون في الوقت الحاضر لحركة التوثيق، التي ترجع بذورها الأولى في الماضي لأكثر من تسعين عاماً. فإذا كان مؤسسوها من الهواة بوسط أوروبا وشمالها بقيادة (أوتليه / لافونتين)، قد أنشأوا مرتكزا لحركتهم باسم (المعهد الدولي للببليوجرافيا: IIB) عام ١٨٩٥، فإنهم هم أنفسهم الذين قرروا بعد حوالي أربعين عاماً، أن يسقطوا شعار هذه التسمية وأن يرفعوا بدلا منها لافتة جديدة باسم (الاتحاد الدولي للتوثيق: IFD). وإذا كان جناحهم البعيد في أمريكا، الذي ولد مع هذه اللافتة الجديدة باسم (المعهد القومي للتوثيق: NID)، قد تنكر لكل عنصر في اسمه فغيّره كلية عام ١٩٦٧ إلى (الجمعية الأمريكية لعلم المعلومات: ASIS). فإنهم جميعا من كل الأجنحة القريبة والبعيدة في أواخر ١٩٨٦، قد أوشكوا أن يدفنوا شعار «التوثيق» تماماً كالجناح الأمريكي، ولكنهم حفظا لماء الوجه وضعوه في الظلّ خلف شعار «المعلومات»، وأصبح اسمهم الرسمي الجديد منذ ذلك الاجتماع في كندا، هو (اتحاد المعلومات والتوثيق: امت: FID).

ظاهرة المعلومات والاتصالات : النشر والاتصال وأعمال المكتبات (١٩٦٩ / ١٩٨٨)

تمهيد عن النشر والاتصال

نشـأت «مهنة النشر» كغيرها من المهن الثقافية حول الكتاب وما يقوم مقامه من وسائل الاتصال الفكري، وكانت هذه المهنة في أول نشأتها بسيطة التكوين، ضيقة المجـال، يمارسهـا أربـابها بمنطق الذكاء الفطري، مع قليل من الخبرات المتوارثة، والتجارب التي تأتي نتيجة المحاولة والخطأ. وظلت كذلك حقبا وأجيالا، يتعقد تكوينها شيئا فشيئا، وتتسع حدودها في الاتجاهين الرأسي والأفقي، وتتراكم الخبرات والتجارب لتصبـح ثروة من الفكر البشري جديرة بالرعاية والتنمية. ويبدأ بعض أرباب المهنة بتسجيل هذه الخبرات والتجارب في صورة فطرية على شكل مذكرات ويوميات، أو نصائح وارشادات، وتدخل مهنة النشر بذلك المرحلة التمهيدية للدراسة والبحث، لأنها أصبحت من موضوعات الكتابة والتأليف، وينمو هذا الرصيد من الفكر المكتوب حول مهنة النشر ومناشطها، وكان هذا الرصيد هو الحجر الأول في «دراسة النشر».

في المرحلة الفطرية الأولى، لم يكن من الطبيعي أن تتنبه مهنة النشر إلى الحدود التي تصـل أو تفصل بينها وبين المهن الفكرية والتكنولوجية الأخرى. وكان أرباب المهنة يتحركون داخل نطاق محدود من المناشط والأعمال البسيطة التي يصعب الفصل بينها ممارسة و عملا، وإن تميزت فيما بينها تفكيرا ونظرا. وتتغير ظروف الممارسة عصرا بعد عصر ويتسع نطاق العمل مرحلة إثر مرحلة، وتحتم ظروف التطور الاعتراف بمبدأ التخصص ، ويتجلى من الفصل في مستوى الممارسة ما يطابق التمييز الذهني في مستوى النظر . لكن عمليات الفصل والتخصص تتم بعد شيء غير قليل من المعاناة الفكرية، والتساؤل والبحث . تساءل أولا القياديون من أرباب مهنة النشر وأرباب المهن الأخرى ذات الحـدود المشـتركة . وتساءل من بعدهم أو معهم رجال الفكر والثقافة بعامة ، وكـانت إجـابـات التسـاؤل رصيدا جديدا من الفكـر المكتـوب حول مهنـة النشر ومناشطها ، وكان هذا الرصيد إضافة جديد إلى « دراسة النشر » .

وهكذا وضعت اللبنات الأولى في دراسة النشر أو أدبه على هيئة ذكريات ونصائح أرباب المهنة إلى ذويهم، وعلى هيئة مناقشات فكرية لرسم اطار المهنة وحدودها. ثم نما الرصيد الفكري المكتوب حول النشر، واغتنى أدبه، وتنوعت دراساته، وتفاوتت مستويات التأليف فيه. فهناك النوع الخلاق، وهناك التحقيق العميق، وهناك مختصر الحقائق، وهناك الموجز الارشادي، وهناك التقرير الاداري، ولكننا نستطيع أن نلمح من خلال هذه الأنواع المختلفة ألوان التيارين الأصيلين: تيار الذكريات والنصائح، وتيار المناقشة العلمية. تسمع في التيار الأول أصوات المهنة حية تتحرك في المجال التكنولوجى بما فيها منطق الأرقام ولغة الممارسة والتنفيذ، وترى في الثاني هدوء البحث وأناة التحقيق والنظر بما فيها من المنطق الاكاديمي والروح الجامعية. وفي هذا المقال نعرض على المستوى الأكاديمي لثلاثة جوانب في دراسة النشر، هى:

١ ـ تعريف النشر ومفهومه الاتصالي
٢ ـ النشر وطرق الاتصال البشري
٣ ـ بين النشر وتخصص المكتبات والمعلومات

(تعريف النشر ومفهومة الاتصالي)

الدلالة اللغوية

جاء في القاموس المحيط للفيروزابادي تحت مادة (ن ش ر) لكلمة «نشر» معان كثيرة، منها: الريح الطيبة، أو الريح بصفة عامة، واحياء الميت، والحياة، وانتشار الورق، وايراق الشجر، وخلاف الطى، والتفريق، واذاعة الخبر. وجاء من المشتقات، «انتشر» الخبر انذاع، و«التناشير» كتابة لغلمان الكتاب، و«المنشور» الرجل المنتشر الأمر، وما كان غير مختوم من كتب السلطان. ومن الواضح أن هناك قدرا مشتركا بين هذه المعاني هو أصل المعنى، وليست المعاني المذكورة إلا تطبيقا لهذا القدر في مجالات متنوعة من الاستعمال. ومع ذلك فان هذه الاستعمالات بدورها يمكن أن تقدم لنا العناصر الأساسية للمعنى اللغوي في صورته المتكاملة, فالنشر من الناحية اللغوية: مزيج من الايجاد، والاعلان، والتفرق إلى جزئيات صغيرة تتوزع هنا وهناك، فكل عمل أو مادة توجد فيها كل تلك العناصر أو بعضها يمكن أن يستعمل فيه كلمة «نشر» أو مايشتق منها.

وقد استعملت هذه الكلمة ومشتقاتها في المعاني اللغوية السابقة، ووردت في الشعر العربي أثناء العصر الجاهلي، كما استعملت في القرآن الكريم، وظلت كذلك مئات السنين، وقد أصابها خلال تلك الفترة ما يصيب الكلمات من تطور في مدلولاتها اتساعا أو ضيقا أو تعديلا. والذي يهمنا من تطوراتها الدلالية أنها أصبحت في العصر الحديث تقابل مدلولا خاصا لكلمة «Publish » في اللغة الانجليزية، وهو المدلول الذي يهمنا لأنه مدلول النشر في معناه الذي يرتبط بوجود الذاكرة الخارجية كما ترتبط هى بوجوده، ولسنا ندري متى استعملت الكلمة العربية لتدل على هذا المعنى لأول مرة. وقد رجعت إلى قاموس «محيط المحيط» للبستاني الذي ظهر في بيروت ١٨٧٠ لنرى فيه التطورات الدلالية الحديثة خلال القرن التاسع عشر لكلمة «نشر» بعد المعاني التي جاءت في الفيروزابادي، فلم أجد به مما له صلة بالمعنى الذي نهتم به الآن إلا اشارات غير مباشرة، ليس من المؤكد أنها من التطورات الحديثة بل لعلها من التطورات القديمة قبل القرن التاسع عشر، فقد قال: «النشرة المرة. وعند المولدين ورقة كتب فيها شيء ولم تختم ج نشرات»، والمولدون كما نعرف اصطلاح قديم يطلق على الأجيال العربية التي عاشت بعد عصر الرواية عن الاعراب أثناء العصر العباسي.

وأغلب الظن أنها اختيرت في أول الأمر لتقابل الكلمة الانجليزية أو الفرنسية مقابلة لغوية عادية، ثم اكتسبت معناها الخاص أو الاصطلاحي بالتدريج وبتداول الاستعمال فيه، وذلك لأن المدلولات اللغوية العامة لكلمة Publish في الانجليزية كمثال للغات الأوروبية الحديثة تشبه المدلولات اللغوية التي عرفناها سابقة لكلمة «نشر» العربية. وما دمنا قد اخترنا الانجليزية كمثال للغات الأوروبية الحديثة باعتبار أن هذا المعنى الخاص في الكلمة العربية «نشر» من المعاني الحضارية التي دخلت إلى المفردات العربية بعد أن نمت هذه المعاني واستقرت في المفردات الأوروبية المقابلة ـ فعلينا الآن أن نعالج الدلالات اللغوية العامة في كلمة Publish الانجليزية تمهيدا لتوضيح المعنى الخاص أو الاصطلاحي الذي يعنينا.

جاء في «قاموس أكسفورد الوسيط»[1] أن هذه الكلمة (publish) عرفت في الانجليزية لأول مرة أثناء «عصر الانجليزية الوسطى» (١١٥٠ ـ ١٤٧٥) وأنها جاءت إلى الانجليزية من الفرنسية publier والفرنسية أخذتها عن اللاتينية publicare وأنها

(١) Shorter Oxford Dictionary

أخذت عدة أشكال في الانجليزية ثم استقرت في الشكل المعروف اليوم . أما الدلالة اللغوية العامة فانها كفعل متعد تدل على: جعل شيء ما معلوما بصفة عامة أو جماهيرية ، وعلى التصريح بأمر ما بطريقة علنية أو جماهيرية ، وعلى الاخبار أو الجهر بأمر ما دون خفاء، كما تدل على اذاعة عقيدة من العقائد أو نظام من النظم . وهذه الدلالة اللغوية العامة ماتزال موجودة منذ نشأتها حتى الآن .

وهناك دلالات خاصة مأخوذة من هذه الدلالة العامة ، وقد ظهرت هذه الدلالات الخاصة تالية في الزمن للدلالة العامة باعتبارها متفرعة منها، بعضها في أواخر عصر «الانجليزية الوسطى» وبعضها في أوائل عصر الانجليزية الحديثة (١٤٧٦ -) وقد مات بعض هذه الدلالات وبقى بعضها، وسوف نعرف أن المعنى الاصطلاحي الذي نهتم به كان أحد تلك الدلالات الخاصة وآخرها وقد ظهر حوالي ١٥٢٩ .

ويهمنا الآن أن نوازن بين الدلالة اللغوية العامة هنا والدلالة اللغوية التي كوناها للكلمة العربية . ونحن نقدم في هذا الصدد الملاحظات التالية :

(أ) العناصر الأساسية للدلالة اللغوية موجودة في كل من الكلمتين بصفة عامة، وخصوصا عنصر الاعلان ، والتفرق إلى جزئيات صغيرة تتوزع هنا وهناك .

(ب) تطبيق هذه العناصر الأساسية في الاستعمالات تغطي في العربية مجالات متعددة منها مايتصل بالطبيعة في أوسع معانيها مثل المظاهر الجوية ، والنبات ، والوجود . ومنها ما يتصل بالنشاط الانساني مثل الأخبار، والشهرة. أما في الانجليزية فانه لايغطي إلا النشاط الانساني فقط وخصوصا ذلك النشاط المتصل بالأخبار على اختلاف أنواعها وتعدد مناسباتها وكل الدلالات الخاصة في الانجليزية ترتبط بهذه الدائرة المحدودة .

(جـ) يرجع التفاوت في تطبيق الاستعمالات اللغوية بين الكلمة العربية والانجليزية إلى أن الأولى عاشت أضعاف ماعاشته الكلمة الانجليزية وأنها نشأت في نفسها نشأة طبيعية فبدأت بالدلالات المادية المحسوسة المتصلة بالطبيعة ثم أضافت اليها دلالات معنوية متصلة بالنشاط الانساني . وهذه مسألة مسلم بها في تطور الدلالات اللغوية. أما في الانجليزية فان عمرها قصير نسبيا وقد جاءت إلى

الانجليزية بدلالة محدودة. والحقيقة أنها في أصلها اللاتيني تعود إلى كلمة pub-licus بمعنى public أى: عام أو جمهور. وهكذا لم تعش الكلمة في الانجليزية مرحلة الدلالات المحسوسة.

(د) الدلالات اللغوية الجارية في العربية لكلمة «نشر» أصبحت ترتبط في الذهن بمجال النشاط الانساني أكثر من ارتباطها بالطبيعة ولعل ذلك يرجع في بعضه إلى أن هذه الدلالات الانسانية كثيرة التداول وأنها المرحلة الأحدث، كما قد يرجع في بعضه الآخر إلى تأثير الدلالات الأوروبية على جمهور المثقفين.

الدلالة الاصطلاحية

أشرنا في الدلالة اللغوية السابقة إلى أن كلمة «نشر» في العربية بدأت تحمل في العصر الحاضر دلالة خاصة أو اصطلاحية لم تعرفها من قبل وأن هذه الدلالة الحضارية جاءت اليها من اللغات الأوروبية مثل الانجليزية أو الفرنسية، وعلينا الآن لتوضيح هذه الدلالة الاصطلاحية في اللغة العربية أن نبدأ بعرض الدلالة الاصطلاحية الأم في الانجليزية، كنموذج للغات الأوروبية. جاء في «قاموس اكسفورد الوسيط» بخصوص هذا المعنى الخاص تحت كلمة publish مايلي:

[4. spec. to issue or cause to be issued for sale to the public (copies of a book, engraving, etc.); said of an author, editor, or spec. of a professional publisher, 1529].

هذه هى الدلالة الرابعة للكلمة وهى دلالة خاصة، تعني: اصدار أو العمل على اصدار نسخ لكتاب أو مطبوعة أو مايشبههما لتباع للجمهور. وقد تطلق هذه الدلالة على المؤلف، أو المحرر ولكنها تطلق بصفة خاصة على من يتخذ هذا العمل مهنة وهو «الناشر» وتشير الفقرة إلى أن هذه الدلالة الخاصة قد عرفت في الثلث الأول من القرن السادس عشر بعد ظهور الطباعة بحوالي ٨٠ سنة. وهناك عدة عناصر ذات صفة هامة في تكوين هذه الدلالة الاصطلاحية، وهى: عنصر العمل الذي يعبر عنه بكلمة اصدار أو العمل على اصدار، وعنصر مجال العمل الذي يعبر عنه بأنه كتاب أو مطبوعة أو مايشبههما، وعنصر الهدف من العمل الذي يعبر عنه بقوله لتباع للجمهور، وأخيرا عنصر التخصص أو التفرغ للعمل حيث قال: يطلق بصفة خاصة على من يتخذ هذا العمل مهنة.

(أ) فمن ناحية العمل نفسه وهو الاصدار أو العمل على اصدار نسخ متعددة من الكتاب أو مايشبهه، ينبغي أن نعرف أن بذور هذا العمل ليست أمرا جديدا على النشاط الانساني في القرن السادس عشر فالكتاب أداة حضارية عرفها الانسان قبل ذلك بعدة قرون وعرف الانسان قيمتها وكان يستكثر منها بوسائله المحدودة وهى كتابة نسخ متعددة من الكتاب الواحد. ونحن نعرف أن النسخ المخطوطة لبعض الكتب المشهورة قد بلغت العشرات أو المئات في بعض البلاد. ولكن منتصف القرن الخامس عشر قد شهد تغيرا جذريا بالنسبة لهذه المسألة بظهور تكنولوجية الطباعة، بحيث لأيمكن أن نقارن بين الجذور الأولى لهذه العملية قبل عصر الطباعة وبين المستوى الذي انتقلت اليه هذه العملية حينما ظهرت الطباعة ، لأن نسخ الكتب بدأت تظهر مرة واحدة بالمئات ثم الآلاف ثم عشرات الآلاف واليوم تصل نسخ بعض الكتب إلى الملايين ، ولا يستغرق اعدادها ما كانت تأخذه النسخة الواحدة المخطوطة قبل عصر الطباعة . ويعني ذلك أن الطباعة عنصر أساسي في عملية النشر ، وأن كل تطور فيها يؤدي إلى تطور مقابل في عملية النشر ، وسوف نلاحظ في الفصول القادمة أن تاريخ النشر ارتبط بتاريخ الطباعة ارتباطا يصعب فيه الفصل بينهما .

(ب) ومن ناحية مجال العمل يتضح أن الكتاب أو مايشبهه من أوعية الذاكرة الخارجية هو المجال الذي اختارته عملية النشر ليكون موضع نشاطها. والكتاب هذا الكائن الصغير الذي يصنعه الانسان يمثل أهم الأدوات الحضارية التي عرفها الانسان وأكثرها تعقيدا. فالكتاب في مفهومه الوظيفي هو الوعاء الذي يحمل الفكر الانساني بأوسع ماتتضمنه هذه الكلمة من المعاني ومعنى ذلك أن «النشر» يرتبط بهذا الوعاء الخطير وأن الفكر الانساني عنصر هام وأساسي في عملية النشر. والحقيقة أن تاريخ النشر منذ القرن الخامس عشر حتى الآن يؤكد هذا الارتباط، وإذا كان الكتاب كوسيلة لنقل الأفكار وللاتصال الانساني يتأثر بعوامل اجتماعية وسياسية وثقافية ويؤدي إلى نتائج اجتماعية وسياسية وثقافية، فان النشر - والكتاب مجاله - أصبح هو الآخر مؤثرا في ومتأثرا بالعوامل السياسية والاجتماعية والثقافية السائدة. وإذا كان الكتاب في معناه العام أصبح يتسع ليشمل الكتاب العادي والصحيفة والمجلة، والخريطة وكتاب الموسيقى وكثيرا من المسجلات

الضوئية والصوتية فان النشر هو الآخر أصبح يغطي أكثر هذه الأنواع أو كلها من الناحية الوظيفية على الأقل. على أن ارتباطه بالكتاب في معناه التقليدي ارتباط عميق الجذور فريد الملامح، بحيث ينصرف اليه المفهوم الاصطلاحي أول الأمر وإلى غيره بالقياس والتبعية كما سنرى في بعض الفقرات التالية.

(جـ) أما الهدف من العمل فهو أن يصل الكتاب أو المطبوعة أو مايشبههما إلى الجمهور ويباع له، وهذا الهدف يمثل العنصر الثالث في عملية النشر. فقد أصبح النشر نشاطا اقتصاديا يحتاج إلى كل ما تحتاج اليه الأعمال الاقتصادية من وجود رأس المال، وحسن الادارة، والتعرف على السوق، والاعلان عن الانتاج، وسهولة التوزيع. وإذا كانت الطباعة بما فيها من العمليات الفنية قد ارتبطت بالنشر منذ نشأتها كما رأينا في الفقرة «أ» وكونت بذلك العنصر الأول في عملية النشر، فان تاريخ الطباعة يؤكد لنا أن رأس المال، وحسن الادارة، وخبرة رجال الأعمال، قد طوقت هذا الاختراع الجديد تقريبا منذ الأيام الأولى، لأن الطابعين بخبرتهم التكنولوجية وحدها كانوا عاجزين عن الوصول بهذا الاختراع الجديد ليصبح وسيلة سحرية للنشر، ولكن تعاون الجانب الطباعي الفني مع الجانب الاقتصادي الاداري، وصل بالنشر إلى ما وصل إليه اليوم من النجاح والازدهار. وقد بدأ الجانب الاقتصادي والاداري يدخل في عملية النشر منذ أواخر القرن الخامس عشر الذي ظهرت الطباعة في منتصفه، وظهر من رجال الأعمال في مجال النشر عباقرة استطاعوا أن يدفعوا به خطوات واسعة إلى الامام وقامت البيوت العريقة والشركات الكبرى التي يعيش كثير منها إلى اليوم، وقد يصل عمر بعضها إلى مائتي سنة أو أكثر، كما نشأت فيها بعد دور الصحف والدوريات التي كانت الطباعة أهم أساس تكنولوجي لنشأتها وتطورها.

(د) أما التخصص أو التفرغ للعمل فانه في الحقيقة عنصر اضافي وليس أساسيا. وقد جاء ليوضح الفرق بين نوعين من الناشرين، فهناك كثيرون يصدرون أو يعملون على اصدار الكتب والمطبوعات وما يشبهها وتوزيعها على الجمهور بالبيع أو بغيره من الوسائل، ولكنهم لايتخذون من هذا العمل مهنة أساسية. فالمؤلف مثلا قد يصدر كتابه ويتحمل نفقات هذا الاصدار ويعمل بطرقه الخاصة على

توزيعه ولكنه لايجعل من هذا العمل مهنة يتفرغ لها. وهناك هيئات ومؤسسات ذات أغـراض سياسية أو اجتماعية أو ثقافية مثل الحكومات والجمعيات والمؤسسات والشركات والجامعات لها أهدافها السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية، التي تعمل على تحقيقها بمختلف الوسائل، وقد ترى أن النشر يساعدها على تحقيق أهدافها،فتصدر أو تعمل على اصدار كتب ومطبوعات ودوريات وغيرها من الأوعية غير التقليدية، وتعمل على وصولها إلى الجماهير بمختلف الوسائل، بيعا، أو اهداء، أو تبادلا. فهى من هذه الناحية ناشر، والعمل الذي تقوم به نشر تتحقق فيه العناصر الأساسية وهى: الجانب الطباعي الفني، والجانب الفكري، والجانب الاداري وخصوصا التوزيع. ولكنها لاتجعل النشر مهنة تتفرغ لها،وإنما مجرد وسيلة تحقق أغراضها.بل الحقيقة أن بعض المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات، ولاسيما الكبيرة منها، تجعل النشر أحد الخدمات التي تقوم بها. ومن أمثلة ذلك مكتبة الكونجرس، التي يجد الباحثون في قائمة مطبوعاتها، سواء الفهارس والببليوجرافيات أو غيرهما، نماذج فريدة لأوعية المعلومات، كما أن الجامعات الكبرى في البلاد العربية وفي مقدمتها السعودية وبقية الدول الخليجية، تكل إلى عمادة المكتبات في كل منها، مسئولية القيام بوظيفة النشر من هذه الفئة الخاصة. فهذا النوع من الناشرين يسمى «الناشر الهيئة» وعمله يسمى «النشر الخالص أو الثقافي». أما الناشر الذي يتخذ من هذا العمل مهنة ويتفرغ لها فانه يسمى «الناشر المحترف» وعمله يسمى «النشر المهني أو التجاري».

تلك هى العناصر الأربعة التي تؤخذ من تعريف كلمة publish بمدلولها الخاص في اللغة الانجليزية، وهو المدلول الذي يهمنا في هذه الدراسة. وقد استعملت الكلمة العربية «النشر» لتقابلها، فمن الطبيعي أنها تحمل نفس المدلول الخاص السابق بعناصره الأربعة. ونحن نعرف أن هذه الدلالة الخاصة قد دخلت إلى الكلمة العربية خلال القرن التاسع عشر، مع كثير من المعاني الخاصة التي حملتها الحضارة الأوروبية الحديثة ودخلت بها في بعض مفردات اللغة العربية، مثل «قطار» و «استعمار» و«باخرة». وكانت الأهمية الحضارية لهذا المعنى الجديد قوية إلى درجة أن المعاني اللغوية والحضارية السابقة لكلمة «نشر» العربية توارت قليلا أو كثيرا خلف هذا المعنى الاصطلاحي الحضاري الجديد. وعلى أى حال فليست العناصر الأساسية السابقة في مفهوم النشر إلا تحليلا رأسيا لجوهر هذا النشاط الحضاري المهني، أما واقع هذا النشاط

في الوجود فانه يتكون من سلسلة أفقية طويلة من العمليات المتتابعة التي تبدأ بالعملية أو الحلقة الأولى وهى أن توجد فكرة أو أفكار في ذهن أحد الناس، تلك الأفكار التي تتخذ من الكتب أوعية لها، وتنتهي بوصول هذه الأفكار في هيئة كتب مكتملة الوجود إلى أيدي الناس، أو أرفف المكتبات. هذه السلسلة تستحق دراسة مستقلة ليس هذا مكانها.

(النشر وطرق الاتصال البشري)

الاتصال البشري

التعريف التقليدي للانسان هو أنه حيوان ناطق، ومعنى ذلك أن صفة النظقية فيه هى مناط التمييز بينه وبين الحيوانات الأخرى، وتقتضي سمة النطقية في الانسان أن يكون هناك بداخله مايعبر عنه أو ينطق به من فكرة أو شعور أو احساس أو انفعال، أو غيرها من بذور المعلومات في مدلولها الذهنى وهذا هو العنصر الأساسي في سمة النطقية. أما الناحية الآلية أو الصوتية في النطق فليست عنصرا جوهريا، وإلا فان الببغاء الذي يعطي هذا الجانب الآلى الصوتي ليس انسانا، والآدمي الأخرس مع أنه لا يملك هذا الجانب الآلي الصوتي فهو انسان. فالانسان هو ذلك الكائن الذي يملك في نفسه ما يمكن أن يبرز إلى الوجود الخارجي من «المعلومات» في صورة تعبيرية اتصالية مقصودة. وقد اختار التعريف التقليدي للانسان من الصور الاتصالية، صورة واحدة وهى النطق، لأنها الصورة الأصيلة أو الطبيعية التي تعبر عن الفكرة أو الشعور.

ولكن الانسان ، في تطوره الحضاري الطويل، قد اصطنع إلى جانب الكلمة وسائل أخرى للتعبير والاتصال تفريعا من الكلمة أو تطويرا لها، كما أنه اصطنع طرائق جديدة غير الكلمة. وتستعمل هذه الطرائق منفردة، أو يصاحب بعضها بعضا، وقد تصاحب الكلمة في صورتها المجردة الأصيلة أو في صورها المتطورة. فالانسان مثلا قد يعبر عن أفكاره أو مشاعره أو هما معا بالكلمة المجردة في صورة خطبة، أو حكمة، أو مثل، أو قصيدة، أو خبر، أو غيرها، كما أنه قد يغنى مستعملا بعض هذه الوسائل الكلامية، كما أنه قد يستخدم أصواتا غير الكلمات في شكل موسيقى، كما أنه قد يرقص ليعبر عن فكرة أو شعور، وقد يصاحب الرقص غناء، أو موسيقى، وحوار في مأساة أو ملهاة أو

غيرهما من وسائل التعبير المركبة. وعلى الرغم من تعدد هذه النماذج التي ذكرناها للتعبير والاتصال الانساني فانها من حيث النوع تتلخص في ثلاثة أنواع: الكلمة ذات المعنى، والصوت المجرد، والحركة. وهذه الوسائل الثلاثة تشترك في صفة خاصة وهى أن الانسان لا يلجأ إلى مادة، فيشكلها ليعبر عن فكرة أو شعور، ولكنه يستخدم وسائل ذاتية يعبر بها عن نفسه مباشرة، ويمكن لذلك أن نسميها «الوسائل الذاتية في التعبير والاتصال».

وهناك وسائل أخرى للتعبير غير ذاتية، لجأ فيها الانسان إلى المواد التي حوله من حجر أو خشب أو ألوان أو غيرها وصنع منها أشياء يعبر بها عن فكره أو شعوره. فالتمثال، والصورة، واللوحة، من الوسائل التي استخدمها الانسان في التعبير منذ أقدم العصور، وقد مرت بتطورات عديدة فظهرت في أشكال جديدة. وقد يستعمل الانسان هذه الأشكال الأصيلة أو المتطورة، منفردة أو مصاحبة لغيرها. وعلى الرغم من كل ألوان التعدد وأشكال التطور في هذا القسم فاننا نجدها تشترك في صفة الاعتماد على مادة وتشكيلها في وضع معين بقصد التعبير الاتصالي، ويمكن لذلك أن نسميها «الوسائل التشكيلية في التعبير والاتصال» ويتضح الفرق بين هذه المجموعة والمجموعة السابقة في أن الوسائل التشكليلة بطبيعتها ذات بعد زمني ومكاني واضحين لأن المادة المشكلة يمكن أن تبقى فترة زمنية بعد اعدادها ويمكن أن تنقل إلى مكان آخر. أما الوسائل الذاتية فانها بطبيعتها لا تملك بعدا زمنيا أو مكانيا مطلقا، لأن الكلمة المنطوقة والموسيقى الصوتية وحركة الرقص تملك بعدا زمنيا محدودا بوقت النطق أو التصويت أو الرقص، وكذلك تملك بعدا مكانيا محدودا بالمدى الذي يصل اليه الصوت أو رؤية العين.

علاقة النشر بالتعبير والاتصال البشري

عرفنا في المعنى الاصطلاحي للنشر ومفهومه أن هناك أربعة عناصر أساسية تمثل الكيان الوجودي لعملية النشر، وأحد هذه العناصر الأربعة هو المجال الذي تعمل فيه صناعة النشر، وعرفنا أن هذا المجال هو الكتاب في مفهومه الوظيفي والحضاري، باعتباره الوعاء الذي اصطنعه الانسان ليحمل أفكاره ومشاعره «والمعلومات» التي وصل إليها، ومعنى ذلك أن صلة النشر وعلاقته بهذا العنصر ليست في حقيقتها إلا علاقة بين النشر

وبين أفكار الانسان ومشاعره ومعلوماته، وإذا كانت وسائل التعبير والاتصال الانساني التي أشرنا اليها في الفقرات السابقة تقوم بوظيفتها في نقل أفكار الانسان ومشاعره ومعلوماته إلى الآخرين، فليس النشر بدوره إلا وسيلة جديدة اضافها الانسان لكى تساعد وسائل التعبير والاتصال الانساني على القيام بوظائفها ونقل الأفكار والمشاعر والمعلومات إلى آفاق أوسع. وإذا كانت الصلة بينهما تصل إلى هذا المستوى من التماثل في الوظيفة فلا بد من دراسة وسائل التعبير البشري هنا على أساس الوظيفة المشتركة بينها وبين النشر.

(١) وسائل التعبير الذاتية: تتفاوت وسائل التعبير البشري في المدى الذي يستطيع أن يبلغه كل منها في نقله للأفكار والمشاعر، فالوسائل الذاتية في التعبير، مثل الكلمة المنطوقة والصوت المجرد، والحركة ـ ذات مدى محدود بطبيعتها، لأنها لا تملك بعدا زمنيا أو مكانيا مطلقين يمكن بواسطتهما أن تمتد وظيفتها بعد لحظة الخلق الأولى. أما الوسائل التشكيلية في التعبير، مثل التمثال والصورة واللوحة، فانها من هذه الناحية أبعد مدى بسبب وجود المادة التي تمد وظيفتها إلى أبعاد مكانية وزمانية غير لحظة الخلق الأولى. وهذه المقارنة بين الوسائل الذاتية والوسائل التشكيلية قاصرة على المدى فقط ولا نتعرض هنا لدرجة القوة لأنها لا تعنينا، فالكلمة المنطوقة قد تكون أقوى أو أضعف أثرا في نقلها للأفكار والمشاعر من التمثال أو اللوحة. فنحن هنا نقيس درجة الانتشار ولا نتعرض لدرجة التأثير.

(٢) التسجيل الكتابي للتعبير: استطاع الانسان في المراحل التطورية لحضارته أن يسجل كثيرا من وسائل التعبير البشري بطرق مختلفة، وقد أصبحت هذه التسجيلات بدورها وسيلة أقوى لتوسيع المدى بالنسبة لوسائل التعبير ذات المدى المحدود بطبيعتها، وازدادت بذلك درجة الانتشار في هذه الوسائل. ولعل أهم هذه التسجيلات هو تحويل الكلمة المنطوقة إلى كلمة مكتوبة، كما استطاع الانسان أن يقوم بتسجيل شبه كتابي للأصوات الموسيقية المجردة. وقد أصبح الورق منذ قرون عديدة هو المادة المفضلة التي توضع فوقها الكلمات المكتوبة أو الرموز الموسيقية، ومن الواضح أن هذه المادة الورقية يمكن أن تنتقل من مكان إلى آخر، وأن تبقى فترة من الزمن تطول أو تقصر، واكتسبت «الوسائل الذاتية في التعبير» بسبب هذا التطور سعة جديدة في الانتشار وأصبحت تشبه «الوسائل التشكيلية في التعبير» من هذه الناحية.

(٣) نشر التسجيلات الكتابية : كان تحويل الكلمة المنطوقة إلى مكتوبة يتم في بادىء الأمر في عدد قليل جدا من النسخ ، ومن الطبيعي أن كل نسخة تمثل سعة مستقلة لأنها تستطيع أن تمتد وحدها في الزمان والمكان، لتوسع انتشار ماتحمل من الكلمات . فلما اخترعت الطباعة وأصبحت الكلمة المكتوبة تظهر في مئات ثم في آلاف أو مئات الآلاف من النسخ في نفس اللحظة، كان هذا الاختراع اضافة عميقة متميزة لسعة الانتشار الذي اكتسبه التعبير الكلامي بين ألوان التعبير الانساني . وقد استفاد من هذا الاختراع أيضا كل ألوان التعبير الانساني التي تسجل على الورق مثل الرموز الموسيقية ، والرسم ، سواء أكان تعبيرا مستقلا أو تسجيلا لتعبير انساني آخر، كالرقص والنحت مثلا . وقد عرفنا أن النشر في معناه الاصطلاحي قد ارتبط بهذا الاختراع لعمق تأثيره في نشر التعبير الذاتي للانسان .

(٤) التسجيل الصوتي ونشره : استطاع الانسان في المراحل الأخيرة من حضارته الحديثة ، أن يخترع وسائل جديدة، لتسجيل التعبيرات الانسانية بجميع أنواعها، وخصوصا التعبيرات الذاتية . فتم تسجيل الكلمة المنطوقة في صورة منطوقة ، وأمكن تصنيع آلاف النسخ من هذه الصورة المنطوقة . ومن الواضح أن كل نسخة منها تمثل سعة انتشارية مستقلة، في الزمان والمكان ، وينطبق عليها كل ماينطبق على نسخة الكلمة المكتوبة . وإذا كان النشر بمعناه الاصطلاحي قد ارتبط بظهور آلاف النسخ المكتوبة في نفس اللحظة ، فان هذا الاختراع الجديد قد فتح مجالا جديداً لما يمكن أن نسميه «النشر الصوتي» الذي يشبه «النشر الكتابي» ، ذلك أن لهذا الاختراع الجديد السمات الأساسية للنشر بمعناه التقليدي الطباعي . ومن الواضح أن التعبير الموسيقى قد استفاد فائدة كبرى من هذا الاختراع الجديد أيضا ، وأصبحت الموسيقى تنشر على نطاقين : رموز كتابية وتسجيلات صوتية .

(٥) التسجيل المرئي ونشره : كما استطاع الانسان أيضا أن يستغل الضوء في تسجيل بعض أنواع التعبير البشري . وقد ابتدأ أول الأمر بالصورة الساكنة ، ثم ظهرت الصور المتحركة أو السينما ، التي أمكن بواسطتها تسجيل التعبير الحركي كالرقص ، وتم تسجيل ذلك في أفلام قصيرة أو طويلة ، وأمكن تصنيع أى عدد من النسخ في الوقت نفسه ، ولكل نسخة سعتها الانتشارية المستقلة في الزمان والمكان . ومعنى ذلك أن لهذا الاختراع الجديد السمات الأساسية للنشر بمعناه التقليدي .

(٦) **التسجيل الالكتروني ونشره:** في السنوات الأخيرة للحرب العالمية الثانية، تم اختراع الحاسب الألكتروني، وكان استخدامه في بادىء الأمر قاصراً على المعلومات الرقمية والعمليات الرياضية. ثم نجح المهندسون في تطويعه لكى يتعامل مع الكلمات والنصوص، وتعددت استخداماته بسبب ذلك، وظهر في السنوات العشر الأخيرة ما يطلق عليه «بنوك المعلومات» أو «قواعد البيانات» سواء أكانت ببليوجرافية أو غير ببليوجرافية. ومن هذه البنوك أو القواعد يمكن الحصول على أشرطة أو أقراص ممغنطة، كما يمكن إنتاج نسخ عديدة من أى منهما في الوقت نفسه، ولكل نسخة سعتها الانتشارية المستقلة في الزمان والمكان، حينما يتوفر لها الحاسب الالكتروني وبرامج تشغيله. وينطبق كل ماتقدم في الأوعية الممغنطة من الشرائط والأقراص وغيرهما، على فئة جديدة من الأوعية يطلق عليها المليزرات، وأكثرها انتشاراً في الوقت الحاضر الأقراص ذوات القطر حوالي ٥ بوصة، وطاقة الاختزان في واحد من هذه الأقراص المليزرة تساوي طاقة الاختزان لحوالي ١٦٠٠ من الأقراص الممغنطة ذوات القطر نفسه.

(٧) **الاتصال الآلىّ:** في العقود الأولى من القرن العشرين ظهر نمط فريد لانتشار وسائل التعبير البشري. عن طريق الاتصال السلكي أو اللاسلكي. وأبرز النماذج لهذا الاتصال محطات الإذاعة التي تنقل محتويات الأوعية الصوتية، ثم محطات التليفزيون التي تنقل محتويات الأوعية المرئية، وأخيراً قواعد المعلومات بالاتصال(المباشر: online) التي تنقل محتويات الأوعية الكتابية، دون الحاجة في أى من هذه القنوات الثلاث (الإذاعة، التلفزيون، قواعد البيانات) إلى وجود نسخ عديدة، فالنسخة الأصل في مقر القناة تنقل محتوياتها إلى مئات المواقع أو آلافها أو عشرات الألوف بواسطة التكنولوجيات الهندسية للاتصال.

(٨) **التزاوج والتداخل في وسائل التعبير والاتصال:** فتحت الأبعاد الجديدة في التسجيل الصوتي والمرئي والألكتروني آفاقا جديدة للتزواج في انتشار وسائل الاتصال البشري، فمن الممكن أن يجمع الانسان بين الرقص والغناء، والتعبير القولي، وغيرها، وأن يسجل كل ذلك صوتيا ومرئيا، وأن يصنع منه أى عدد من النسخ في الوقت نفسه، وتصبح كل نسخة سعة انتشارية مستقلة في الزمان والمكان. وهذا مايتم فعلا في نشر الأفلام التسجيلية والأفلام التجارية أيضا. وتتوفر فيهما كما نرى السمات الأساسية لتعريف النشر ومفهومه. كما أن الكتاب الذي تم نشره في صورة مكتوبة بالطرق

التقليدية يمكن أن يتم نشره في صورة صوتية، ويتم ذلك فعلا الآن في مجال الكتب الناطقة للمكفوفين وفي مجال تعليم اللغات الأجنبية، وكذلك يمكن نشره في صورة مرئية على مصغرة فيلمية (ميكروفيلم) أو جزازة فيلمية (ميكرفيش)، وتتم قراءة أى منهما بواسطة المقراء الآلي. وهذا هو الذي يتم فعلا في أكثر الصحف والمجلات بسبب مشكلات التخزين. ولعل أهم أنماط التزاوج في وسائل النشر والتعبير والاتصال البشري، هو الذي يتم في المختزنات بواسطه الحاسب الألكتروني، حيث أن هذه المختزنات من المعلومات يمكن أن تظهر على شاشة تليفزيونية في مكان الحاسب أو على بعد آلاف الأميال، كما يمكن أن تظهر مكتوبة على الأوراق في مكان الحاسب أو على بعد آلاف الأميال، كما يمكن أن تظهر على مصغرة فيلمية أو جزازة فيلمية، إلى جانب استخراج مختزنة الكترونية أخرى أو أكثر على وسيط ممغنط أو مليزر. وأخيراً يمكن أن تظهر فيما يطلق عليه «الكتاب الألكترونى».

النشر والأبعاد التكنولوجية الحديثة

النشر بمعناه التقليدي هو الذي يقوم على الطباعة، واعداد أعداد كبيرة من النسخ في نفس الوقت، وتصبح كل منها ذات سعة انتشارية مستقلة في الزمان والمكان. وقد عاش هذا النوع من النشر وحده عدة قرون حتى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ثم ظهر البعد الصوتي الذي يقوم على التسجيل فوق أشرطة أو أقراص أو غيرهما، ويمكن اعداد عدد كبير من النسخ في نفس الوقت، وتصبح كل منها ذات سعة انتشارية مستقلة في الزمان والمكان، ويصحبها عادة جهاز خاص لاستعمالها. وكذلك ظهر البعد الضوئي الذي يسجل على أفلام أو شرائح أو غيرهما، ويمكن اعداد عدد كبير من النسخ في نفس الوقت، لكل منها سعة انتشارية مستقلة في الزمان والمكان، وتستعمل عادة بواسطة جهاز خاص. كما ظهر البعد الالكتروني الذي يمكن أن يختزن كميات هائلة من المعلومات، كما أنه يستطيع أن يتيحها لمن يريدها أسرع مئات المرات من الطرق التقليدية. وفي السنوات القليلة الماضية استخدمت آشعة الليزر في تسجيل المعلومات. بحيث يستطيع القرص الواحد في الحجم المألوف أن يختزن بضع مئات من الكتب في الجانبين.

والحقيقة أن «النشر» بمعناه الاصطلاحي ارتبط عدة قرون بالطريقة الأولى وأصبح يطلق عليها على سبيل الحقيقة، أما اطلاقه على الأنواع غير التقليدية فإنه استعمال

جديد على سبيل المجاز. وعلى الرغم من توافر السمات الأساسية للنشر في كل الأنواع بصفة عامة إلا أن هناك عدة فروق بين النوع الأول التقليدي في جانب وبين الأنواع الأخرى غير التقليدية في جانب آخر، ويمكن تلخيص هذه الفروق فيما يلي:

(أ) تختلف العمليات التكنولوجية في النوع التقليدي عنها في الأنواع الجديدة، وليس من السهل على دار واحدة أن تستخدم وتدير آلات ذات طبيعة مختلفة مثل آلات الطباعة في جانب وآلات التسجيل الضوئي والصوتي الالكتروني والمليزر في جانب آخر. ولهذا قامت دور وهيئات مستقلة للأنواع الجديدة، برغم أنها من الناحية المالية والاقتصادية قد ترتبط بمؤسسات النشر التقليدي. ولم تحاول دور النشر التقليدية أن تدخل بنفسها إلى هذا الميدان الجديد، اللهم إلا في حالات محدودة، حيث نجد بعض دور النشر التقليدية تأخذ من هذا الميدان ما يفيدها في ميدانها القديم، مثل ترويج كتب تعليم اللغة، ومثل التصوير الفوتوغرافي للكتب التي نفدت من السوق. وهذا الموقف يؤدي بدوره إلى أن يصبح الميدان الجديد مهنة أو مهنا مستقلة بذاتها وأن يبقى النشر بحدوده التقليدية مهنة مستقلة وحدها، على الرغم من أنه يستعين في رسالته بتكنولوجيات الجمع التصويري والحاسب الألكتروني وأشعة الليزر.

(ب) تختلف العمليات الادارية والمالية وطرق التسويق في النشر بمعناه التقليدي عنها في الميادين الجديدة. وقد تطورت هذه العمليات، ونمت عبر عدة قرون، واكتسبت تقاليد وطرقا معينة، ليس من السهل تطبيقها على الانتاج الصوتي والانتاج الضوئي والانتاج الالكتروني والمليزرات. وهذا يؤدي بدوره إلى محاولة ابتكار وخلق مبادىء تتلاءم مع طبيعة الانتاج الجديد. ومن الطبيعي أن تنشأ لذلك دور وهيئات مستقلة، وأن تتأكد شخصية المهنة الجديدة منفصلة عن مهنة الميدان التقليدي.

(جـ) يختلف موقف المستخدم بالنسبة للمواد التي يقدمها النشر بمعناه التقليدي من المواد المطبوعة عنه بالنسبة للمواد السمعية والبصرية والألكترونية والمليزرة. فالمواد الأولى مع ارتفاع ثمنها إلا أنها الأكثر ملاءمة إذا كانت السوق محدودة، ولا تحتاج في استخدامها إلى آلات أو أجهزة مصاحبة، وهذا يؤدي إلى ذيوعها وسعة انتشارها. وهي بهذا المعنى أولى بالمعنى الاصطلاحي لكلمة النشر، لأنه

يتمثل فيها بطريقة أوسع وأعمق. هذا بالاضافة إلى أن بعض المواد البصرية والسمعية تحتاج في استخدامها إلى وجود جمهور كبير، كما أن المستخدم قد لايستطيع أن يستعيد شيئا يريد أن يراه أو يسمعه مرة ثانية أو ثالثة، وكل ذلك على عكس المواد المطبوعة التي تتيح أكبر قدر من المرونة في استخدامها.

للأسباب الثلاثة السابقة بحسن أن نقصر كلمة «النشر» في مفهومها الاصطلاحي الكامل على النوع التقليدي القديم، الذي يقوم على الطباعة واعداد عدد كبير من النسخ في نفس الوقت، وأن نكتفي بدراسة هذا النوع وحده حين نتعرض لدراسة النشر، أما النوعان الآخران فمن الممكن أن يطلق عليهما اسم النشر مجازا، ولكنهما على أى حال يحتاجان إلى دراسة مستقلة ، لا تقع تحت اسم النشر بمعناه التقليدي . على أن هناك بعض الدراسات العامة التي قد تتناول المواد المطبوعة والمواد السمعية والبصرية والالكترونية والمليزرة وغيرها، تحت اسم « مواد الاتصال البشري » . وتدرس هذه المواد معا من ناحية الوظيفة المشتركة التي تقوم بها في نقل أفكار الانسان وعواطفه ومعلوماته ، والسير بعجلة الحضارة إلى الأمام . أما إذا درست على أساس أن كلا منها مجال لنشاط إنساني يمثل مهنة من المهن ، فمن المستحسن أن تستقل المواد المطبوعة وأن تدرس وحدها ، وأن يكون ذلك تحت اسم « دراسة النشر » وأن توضع دراسة مستقلة للمواد الصوتية والضوئية، ودراسة أخرى لكل من المواد الألكترونية والمليزرات . ومن الطبيعي أن تتضمن تلك الدراسات قليلا أو كثيرا من الجوانب التكنولوجية والاقتصادية باعتبارهما ركنين أساسيين في هذه الدراسات .

(بين النشر وتخصص المكتبات والمعلومات)

طبيعة العلاقة بين النشر والمكتبة

يرتبط وجود المكتبة في أكثر أجزائه، بمجموعة من ألوان النشاط الانساني الحضاري، التي نمت وتطورت عبر العصور، وأصبحت تمثل ميادين مستقلة في العلوم، أو التكنولوجيا، أو الدراسات الاجتماعية والانسانية. فهندسة المباني، وصناعة الأثاث، وتطوير الأجهزة الآلية ـ ليست إلا أمثلة محدودة تشرح الفكرة السابقة، لأن أجزاء من وجود المكتبة تعتمد على ما ينتجه الانسان في هذه المجالات. كما أن قيام

المكتبة بوظيفتها نحو القراء والباحثين، في كفاية ونجاح، يعتمد بالضرورة على تطبيق أحدث ماوصل إليه علماء النفس وأساتذة الاجتماع، في مجالاتهم الدراسية. ومن الطبيعي أن تكون المكتبة بدورها ذات أثر كبير في كل تلك المجالات السابقة، بما تمنح العاملين فيها من الخدمات، التي تمكنهم من مواصلة بحوثهم واستكشاف آفاق جديدة، في ميادين عملهم أو دراستهم.

ومن الممكن أن نتصور علاقة من هذا النوع بين المكتبة والنشر، كمجال من مجالات النشاط الانساني الحضاري، علاقة تقوم على تبادل التأثير، كما في الأمثلة السابقة. وهذا النوع من العلاقة موجود فعلا، ولكن الحقيقة أن الصلة بين المكتبة والنشر أكبر من ذلك. انها صلة جذرية ترتبط بالماهية والجوهر في كل منهما، فلا يمكن أن نتصور مكتبة بدون تلك المواد التي نطلق عليها أوعية المعلومات، من الكتب والمجلات والنشرات، وهى المواد التي تقوم عليها عملية النشر ذاتها. وإذا كانت المكتبة في الوقت الحاضر، قد ضمت إلى المواد التقليدية السابقة الشرائح والأفلام والمسجلات الصوتية والضوئية والمخسبات والمليزرات، فان مجال النشر نفسه، من احدى وجهات النظر على الأقل، قد اتسع ليقوم بانتاج هذه المواد الجديدة. وعلى أى حال فما تزال المواد المطبوعة، وهى عماد النشر التقليدي، تمثل حجر الزاوية في المقتنيات، بالنسبة للاكثرية العظمى من المكتبات، في البلاد النامية وفي البلاد المتقدمة إلى حد كبير، ولا تستغنى عنها مكتبة ما استغناء تاما مهما بلغت في تطورها من التقدم والتجديد.

هذا من ناحية وجود المكتبة، والأمر كذلك من ناحية نشأة ونمو وازدهار النشر نفسه كنشاط انساني حضاري، فالمكتبات بأنواعها المختلفة هى المؤسسات التي لولا دورها المباشر وغير المباشر، في تشجيع القراءة والبحث، وتقديم المواد التي يحتاج اليها الباحثون والقارئون، لولا هذا الدور لما قامت دور النشر، على اختلاف أنواعها وتفاوت مقدراتها، ولما أصبح النشر صناعة ضخمة، تعمل فيها نسبة مئوية غير قليلة من أفراد المجتمع، ويوظف فيها جزء غير قليل من الدخل القومي.

العلاقة بين دراسة النشر ودراسات المكتبات

تبين من طبيعة العلاقة بين النشر والمكتبة، أن الصلة بينهما صلة جذرية، ترتبط

بالماهية والجوهر في كل منهما. وإذا كان الأمر كذلك فان حاجة العاملين في كل من المجالين إلى معرفة المجال الآخر ودراسته، ليست الحاجة الثقافية العامة، التي يشبعها الانسان رفاهية وتفضلا، ويقوم بها كنشاط اجتماعي خارج عن حدود مجاله المتخصص، ولكنها أمر ضروري يدخل في النطاق الأساسي لعمله أو مهنته. وليس معنى هذا أن العاملين في مجال النشر يحتاجون إلى دراسة المكتبات كما يدرسها رجال المكتبات والقائمون بخدماتها، وليس معناه أيضا أن طلاب المكتبيات لابد أن يعرفوا كل جوانب النشر ودقائقه بحيث يصبحون من رجاله. ولكن الأمر يعني أن في داخل كل من المجالين بعض الجونب التي يجب على أصحاب المجال الآخر أن يعالجوها ويتعرفوا عليها، ليستكملوا بذلك الخبرات الضرورية لمجالهم الذي يعملون فيه.

ويأتي بعد ذلك سؤالان، وهما: أين تقع دراسة المكتبيات بالنسبة لطلاب النشر وباحثيه؟ وأين تقع دراسة النشر لطلاب المكتبيات ورجالها؟ والاجابة عن السؤال الأول تقتضي الاسترجاع الذهني لمفهوم النشر وتعريفه، الذي تم عرضه في القسم الأول من هذا المقالة. فاذا كانت هناك ثلاثة جوانب رئيسية لهذا المفهوم، وهى الجانب الفني التكنولوجي متمثلا في الطباعة وآلاتها وأجهزتها، والجانب الفكري متمثلا فيما يحمله الكتاب - مؤثرا ومتأثرا - من التيارات الثقافية والاجتماعية والدينية والاقتصادية والسياسية، والجانب الاقتصادي الاداري متمثلا في رأس المال وترشيد العمل وتسويق الانتاج - فان موقع دراسة المكتبيات داخل هذا المفهوم يأتي في الجانبين الثاني والثالث. ذلك أن المكتبة من حيث الجانب الفكري، تمثل مؤسسة ثقافية عميقة التأثير في هذا الجانب، لأن الكتب - وهى أوعية الفكر والثقافة - تبدأ أجنة في عقول مؤلفيها وكاتبيها، غالبا ان لم يكن دائما، حينما تنشأ الصلة الوثيقة بينهم وبين هذه المؤسسة. والمكتبة من حيث الجانب الثالث قطاع هام في تسويق انتاج «النشر» بما تأخذه هى من هذا الانتاج وبما تبعثه في نفوس الأفراد على اقتناء هذا الانتاج لأنفسهم. ومن الطبيعي أن طلاب النشر، حين يدرسون المكتبيات في نطاق الجانب الثاني أو الثالث للمفهوم السابق، يتجهون إلى تلك العناصر ذات الصلة بهذا المفهوم، ويلونون دراستهم باللون الذي يحقق أهداف مجالهم. وهناك فعلا في كثير من الدول المتقدمة[1]، بعض البرامج الدراسية أو التدريبية التي ينبغي اجتيازها لمن يعملون في قطاع النشر، ولاسيما التجار

(١) تمتاز الدول الاسكندنافية في هذه الناحية امتيازا كثيرا. انظر:

K C HARRISON Libraries in Scandinavia. London, 1961. 240 p.

والموزعون، وتتفاوت هذه البرامج في المقدار الذي تخصصه للمكتبيات، وفي الجوانب التي تعالجها، وليس هنا مجال التعرف على هذه البرامج أو دراسة التفاوت بينها، ولعل ذلك يتم في مقالة مستقلة أرجو أن يتيسر لها الوقت والدافع.

وأما السؤال الثاني الخاص بموقع دراسة النشر بالنسبة لطلاب المكتبات ورجالها فهو الذي يهمنا هنا. وينبغي للاجابة عن هذا السؤال رسم الاطار العام لدراسات المكتبات، ثم تحديد موقع دراسة النشر داخل قطاعات هذا الاطار. وفي مقال[1] لي نشر منذ عدة سنوات تم تحديد هذا الاطار، كمدخل لمعالجة بعض القضايا المتصلة بدراسة المراجع، وهو اطار عام في غاية الاختصار، ويتكون من أربعة قطاعات أساسية وقطاعين اضافيين. فالقطاعات الأساسية هى: المقتنيات، والتنظيم الفني، والخدمات، والإدارة. والقطاعان الاضافيان هما: دراسة المكتبات النوعية، ودراسة مؤسسات المكتبيات. ومن الواضح أن دراسة النشر بالنسبة لطلاب المكتبيات على أساس هذا الاطار السداسي، تقع بالاصالة في القطاع الأول وهو المقتنيات من أوعية المعلومات، ذلك أن هذه المواد هى الانتاج الذي تقوم عليه صناعة النشر ومهنته ودراساته، وهى في نفس الوقت العنصر الذي يقوم عليه وجود المكتبة وتتصل به وظائفها وأهدافها. ولكن وجودها لا يقف عند القطاع الأول من هذه القطاعات الستة، وإنما يمتد بالتبعية إلى باقي القطاعات، على تفاوت بينها في نوع العلاقة ودرجة الاتصال.

وأيا كان الأمر فدراسة موضوع النشر في برامج دراسات المكتبات، لاتتم بصورة واحدة، ولا تأخذ اهتماما متساويا في كل الحالات، ولكنها تتفق في معالجة الموضوع من الزاوية التي تساعد الدارسين والممارسين على ادراك القضايا والمسائل التي توجد في كل قطاع من هذه القطاعات الستة، ادراكا واعيا صحيحا يساعدهم على القيام بعملهم في داخل المكتبة، أو على كشف آفاق جديدة من دراسات المكتبيات وبحوثها. وقد تكون المعالجة داخلة ضمن المقررات الدراسية التقليدية في برامج المكتبات، مثل البيبليوجرافيا، أو المراجع، أو الادارة، أو الفهرسة، أو الخدمة. وقد تكون مستقلة في

---

(١) سعد محمد الهجرسي «قضايا أساسية في دراسة المراجع، مكان دراسة المراجع بين دراسات المكتبات» مجلة المكتبة العربية، المجلد الأول، العدد الثاني، اكتوبر ١٩٦٣. ٣٥ - ٤٣

وحدات دراسية خاصة بها، مثل الطباعة[1]، أو النشر[2]، أو الناشرون، أو مواد الاتصال.

نماذج لعنصر النشر في المقررات بأقسام المكتبات

عرفنا طبيعة الصلة الوثيقة بين النشر كنشاط انساني حضاري، وبين المكتبة كمؤسسة ثقافية فكرية، تقوم بوظائف معينة وتنمو حولها دراسات خاصة. وتظهر قيمة هذه الصلة في كثير من الأعمال التي تقوم بها المكتبة، وفي أنواع الدراسات المرتبطة بها. ولن نستطيع هنا أن نستوعب كل مظاهر هذه الصلة وقيمها، إنما سنشير في ايجاز إلى وجودها العام في بعض الأمثلة، وسنعرض هذه الأمثلة مأخوذة من القطاعات الأربعة الأساسية لاطار المكتبات. وقد أخذ القطاع الأول منها وهو قطاع المقتنيات النماذج الثلاثة الأولى، باعتبار أنه القطاع الذي يتصل بمهنة النشر أصالة كما ذكرنا من قبل. أما القطاعات الثلاثة الباقية فتمت معالجة كل منها في نموذج واحد.

والفكرة الأساسية خلف هذه النماذج، وخلف كل علاقة تربط النشر بدراسات المكتبات وأعمالها، تكمن كما قلنا من قبل في أن الانتاج الذي تقدمه صناعة النشر، هو العنصر الذي يقوم عليه وجود المكتبة وتتصل به أهدافها ووظائفها. فالمواد أو أوعية المعلومات هى الشريان الحيوي الذي يربط بين المجالين، وكأنها خط واحد يقع النشر في أوله كمنتج، وتقع المكتبة في نهايته كمستهلك. ومن الطبيعي والضروري معا، للمركز الذي يقع في نهاية الخط، أن يدرس ويتعرف على المصدر الذي يمده بمادة الوجود والعمل في أول الخط. وتمثل هذه الصلة الأساسية الجوهر الحقيقي لكل النماذج النوعية والفردية لقيمة النشر ودوره في دراسات المكتبات وأعمالها، بما فيها تلك النماذج المحدودة التي ستذكر في الفقرات التالية.

ونلاحظ أن هناك مستويين أساسيين لقيمة النشر بالنسبة للمكتبيات أولهما مستوى

---

(١) كان يوجد في قسم المكتبات والوثائق بكلية الآداب بجامعة القاهرة وحدة دراسية شبه مستقلة خاصة بالطباعة.

(٢) دخل النشر كوحدة دراسية مستقلة في القسم السابق لأول مرة في العام الجامعي ١٩٦٤/ ١٩٦٥. أنظر هدف الدراسة ومنهجها في: سعد محمد الهجرسي. «دراسة النشر والمقرر القومي بجامعة القاهرة» بمجلة الكتاب العربي، العدد ٤٧، أكتوبر ١٩٦٩.

الممارسة في داخل المكتبة والثاني مستوى الدراسة في داخل معاهد المكتبات. ولا يمثل المستويان في الحقيقة وجودين مستقلين، ولكنهما أشبه بالوجهين المتقابلين لشيء واحد، وتظهر هذه العلاقة الضرورية بصورة واضحة في النماذج المذكورة فيما يلي. كما أن مستوى الدراسة قد يتمثل في موقف التعليم والتعلم بين الأستاذ والطالب، وقد يتمثل في موقف البحث العلمي الأصيل لكشف الغموض الذي يحيط باحدى المشكلات، أو لخلق الأداة الفنية التي يحتاج اليها الممارسون للقيام بعملهم. وقد حرصت النماذج المقدمة هنا على تمثيل مستوى الممارسة، ومستوى الدراسة بمواقفه المتعددة.

(١) **البيبليوجرافيا ودراساتها**: إذا أخذنا البيبليوجرافيا بمعناها العلمي أو بمعناها الفني فاننا نجدها مجموعة من الدراسات الخاصة والطرق الفنية التي تتناول الكتاب بأوسع معانية سواء من ناحية تكوينه المادي أو من ناحية وظيفته في نقل الافكار والمشاعر. فالكتاب هو موضوع هذا النوع من الدراسات وهو المجال الذي ترتبط به. ومن الواضح أن الكتاب هو الانتاج الذي تقوم صناعة النشر على اعداده وتقديمه إلى الناس. ومن هنا نجد أن جزءا كبيرا من البيبلوجرافيا بمعناها العلمي يتكون من مجموعة الحقائق المنظمة المرتبطة بانتاج الكتاب أى بصناعة النشر، وتتضح هذه الصلة بصفة خاصة في «البيبليوجرافيا التحليلية»[1] التي تعتمد على معرفة كل مارتبط بصناعة النشر في مراحلها التاريخية الأولى، ورصد هذه الحقائق بطريقة علمية تخدم أهداف البيبلوجرافيا التحليلية، وهى معرفة الحقائق المتصلة بنشر كتاب ما من الكتب وتأليفه.

ونجد كذلك أن دراسة النشر والتعرف على الناشرين ضروري في «البيبلوجرافيا النسقية»[1] التي تهدف إلى تجميع قائمة بمجموعة من الكتب تشترك في صفات معينة، لأن هذا التجميع يعتمد على الرجوع إلى المصادر البيبلوجرافية الملائمة، وفي كثير من الأحيان سوف تكون فهارس الناشرين وأعمالهم ونشاطهم مصدرا لايمكن الاستغناء عنه وخصوصا في «البيبلوجرافيا الحصرية»[1]. ومن الطبيعي أن فهارس الناشرين وحدها لا يمكن أن تعطي كل الحقيقة، بل لابد من تدعيمها بدراسة مصاحبة حول الناشر ونشأته وتطوره، وإلا فإن هذه الفهارس بذاتها قد تؤدي بالبيبليوجرافي إلى أخطاء جسيمة.

---

(١) لتوضيح الحدود الدقيقة في تقسيمات البيبلوجرافيا ومصطلحاتها، أنظر: سعد محمد الهجرسي. «مقدمة في المفاهيم البيبلوجرافية» عالم المكتبات، السنة السادسة، العدد الثاني، مارس - ابريل ١٩٦٤: ٤٥ - ٥١. كما أنها منشورة بهذا الكتاب في أول «المجموعة ٣» بالجزء الثاني منه.

وهناك ناحية أخيرة نشير اليها لتوضيح قيمة التعرف على صناعة النشر في الدراسات والأعمال الببليوجرافية وهى ناحية «الوصف الببليوجرافي» تقنينا وتطبيقا . فمن ناحية التقنين توجد عدة تقنينات مختلفة للوصف الببليوجرافي ، وتتفاوت هذه التقنينات في مقدرتها على تقديم وصف ببليوجرافي يحقق ذاتية الموصوف تحقيقا دقيقا ويخلو من التفاوت . ومن المعروف أن أكمل التقنينات هو الذي يقوم على أساس دراسة مستوعبة لطبيعة المواد المنشورة واختلاف السمات المظهرية للكتب التي تتنوع من ناشر إلى آخر، ويستطيع المقنن أن يتنبه إلى ذلك كله ، ويأخذه في الاعتبار إذا قام بدراسة منظمة لأعمال النشر وتطوراتها واختلافاتها . أما من الناحية التطبيقية فلا يستطيع الببيلوجرافي أن يتنبه إلى سمات الكتاب الذي بيده ، ويختار لها من التقنين القاعدة التي تناسبها إلا إذا كان قبل ذلك قد قام بدراسة مباشرة لأعمال النشر وتطوراته واختلافاتها .

(٢) المراجع ودراساتها : تمثل المراجع قطاعا هاما من المواد القرائية بالمكتبة ، حيث تستطيع أن تقدم للعاملين بالمكتبة وللقراء والباحثين ، مايحتاجون اليه من المعلومات ، التي نظمت بداخلها تنظيما يمكن من الحصول عليها في أقل وقت وبأقل جهد . ومن أجل ذلك أصبح هذا القطاع من مواد المكتبة ، موضوعا لدراسات متعددة داخل الاطار العام للمكتبيات . ولن نعالج هنا كل دراسات المراجع وعلاقتها بدراسة النشر وإنما سنكتفي منها بثلاثة . فهناك أولا الدراسة النظرية العامة للمراجع التي تتناول تعريفها ، ونشأتها وتطورها ، وأهميتها في البحث والدراسة ، وتقسيماتها المختلفة ، وقضاياها العامة ، مثل : التجديد الدوري وقيمته بالنسبة للمراجع ، واعداد المراجع ونشرها . وفي كثير من جوانب هذه الدراسة النظرية العامة يحتاج الدارس إلى معرفة الدور الذي لعبته وتلعبه صناعة النشر في تكوين هذا القطاع الهام من مواد المكتبة بصفة عامة ، كما يحتاج إلى دراسة واعية دقيقة لنواح معينة في مهنة النشر ، تؤثر تأثيرا مباشرا في رسم الصورة العامة للمراجع ، مثل التطورات التكنولوجية في الطباعة ، ومشكلات التكاليف والتوزيع والأثمان .

وهناك ثانيا الدراسة النظرية النوعية للمراجع ، حيث يمكن تقسيم هذا القطاع الهام من مواد المكتبة إلى فصائل وأنواع على أساس الوظيفة التي تقوم بها ، مثل القواميس ودوائر المعارف ، أو على أساس اللغة التي كتبت بها ، أو على أساس المجال أو الموضوع الذي تغطيه ، أو على غير ذلك من أسس التقسيم والتنويع . ويمثل كل نوع أو فصيلة

من المراجع تكوينا خاصا له مفهومه النظري، وله نشأته وتطوره، وتاريخه، وله أهميته المتميزة في الدراسة والبحث، وله سماته وقضاياه ومشكلاته. وهذه الجوانب هى مجال الدراسة النظرية النوعية، وكما رأينا في الدراسة النظرية العامة يحتاج الدارس لاستيعاب هذه الجوانب في وعى وعمق أن يدرك تبادل التأثير بينها وبين صناعة النشر.

وهناك ثالثا الدراسة الفردية التي تتناول مرجعا معينا، للتعرف عليه تعرفا يمكن الدارس من استخدامه والانتفاع به، وهذا التعرف يغطي خمسة جوانب أساسية، وهى كفاءة القائمين بالمرجع، ومدى السعة، وطريقة التنظيم، والمادة المرجعية، والشكل المادي. ويمثل الناشر عنصرا لايمكن الاستغناء عنه في التعرف على الجانب الأول، وعلى الدارس أن يستكشف ويقدر القيم الفنية المعروفة عن هذا الناشر وأثر هذه القيم في المرجع الذي أمامه. كما أن دراسة الجانب الخامس تتناول بطبيعتها القيم الطباعية من حيث نوع الورق، وحروف الطباعة، والمسافات، والهوامش، والايضاحات، وكلها أو أكثرها يدخل تحت الجانب الفني التكنولوجي وهو أحد الأعمدة الثلاثة التي تقوم عليها صناعة النشر.

أما الدراسات المرجعية الأخرى التي تتصل بمعالجة مشكلة تتطلب معلومات معينة، وطريقة استخراج هذه المعلومات من مرجع أو مراجع يتم اختيارها اختيارا فنيا دقيقا يحقق الكفاية والنجاح، أو تتصل بتنظيم خدمة المراجع نفسها في داخل المكتبة فان أكثر هذه الدراسات تدخل في نطاق «الخدمات المكتبية ودراساتها» التي ستعالج فيما يلي[1].

(٣) **القطاعات النوعية من المقتنيات ودراساتها** : هناك أنواع معينة من المواد بالمكتبة، اقتضت طبيعتها من حيث النشر والاصدار أن تعالج معالجة خاصة بها في داخل المكتبات، وأن تخصص لها وحدات دراسية معينة في برامج التدريس لعلوم المكتبات، وذلك مثل المطبوعات الحكومية ومنشورات الهيئات الدولية في النطاق السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وكذلك الأعمال التي تقوم بنشرها المنظمات المحلية والاقليمية سواء أكانت رسمية أو شبه رسمية. فكثير من المكتبات تخصص لهذه المواد قسما مستقلا

(١) لتحديد علاقة المراجع بالخدمة، أنظر: سعد محمد الهجرسي. «قضايا أساسية في دراسة المراجع. . .» الأسبق.

عن المجموعة الرئيسية للمكتبة، ويقوم بأمرها هيئة عمل خاصة. ومن الطبيعي أن نجاح القائمين بأمر هذه المجموعة الخاصة مرتبط بمقدار ما يعرفونه عن هذه المواد من حيث النشر والاصدار، وهما العامل الأساسي الذي دعا إلى هذا الاستقلال. كما أن الوحدات الدراسية المخصصة لهذه القطاعات النوعية من المواد المكتبية توجه اهتماما كبيرا إلى طبيعتها من حيث النشر والاصدار. وقد ازدادت أهمية هذه المواد بعد الحرب العالمية الثانية وأصبحت موضوعا لبعض الرسائل العلمية على المستوى الاكاديمي، وتعالج هذه الرسائل جزئيا أو كليا جانب النشر والاصدار اللذين يمتاز بهما هذا النوع من المواد المكتبية.

(٤) الادارة ودراساتها : تتناول إدارة المكتبات جميع الأعمال وألوان النشاط، التي تتصل بأقسام المكتبة ووحداتها، لتوزيع الأعمال بينها وتنسيق المسئوليات والقيام بها، حتى تستطيع المكتبة أن تصل إلى أهدافها في كفاية ونجاح. ومن أهم الأعمال الادارية عمليات التزويد والتسجيل، وما يتصل بهما من مسائل التوصية والشراء والدفع والاستلام للمواد المكتبية. وهذه العمليات كلها تتصل بالكتاب وما في حكمه، مما تنتجه وتقدمه صناعة النشر. ومن هنا نجد أن النجاح في القيام بهذه العمليات يحتاج إلى معرفة السمات المختلفة لأعمال النشر وأنواعها واختلافاتها، فهناك ناشرون تجار ينبغي للحصول على كتبهم اتخاذ اجراءات معينة، وهناك ناشرون هيئات قد لاتكون موادهم موجودة للبيع، ولكن يمكن الحصول عليها من الاشتراك مقدما فيها قبل الطباعة، وهناك كتب تبقى في السوق سنوات طويلة، وهناك كتب تنفد من السوق بمجرد ظهورها، ولابد لكى تنجح المكتبة في الحصول على ما تريد أن يتنبه المسئول إلى كل هذه السمات. وهكذا نرى في هذه الأمثلة القليلة كيف يحتاج المسئول الذي يقوم بهذه العمليات إلى دراسة النشر والناشرين حتى يستطيع أن يؤدي عمله في كفاية ونجاح.

أما من ناحية دراسات إدارة المكتبات فانها تتناول المجال السابق من الناحية الاكاديمية، وتعتمد هذه الدراسة في نواحيها المختلفة على مجموعة من الحقائق المنظمة المأخوذة من المجال نفسه ومن المجالات المرتبطة به، فدراسات التزويد، والتسجيل، والتوصية، والشراء، والدفع، والتسجيل للمواد المكتبية التي تنتجها صناعة النشر ليست الا مجموعة من الحقائق حول ما يجري في هذه العمليات، ترصد

بطريقة علمية تمكن الدارسين والباحثين من تحقيق أهداف هذه الدراسات وعلى الكشف عن المبادىء والأسس والعوامل المرتبطة بادارة المكتبة ادارة ناجحة. ومن هنا نجد أن دراسات إدارة المكتبات في هذه الناحية لابد أن تعتمد على دراسة منظمة لأعمال النشر، والكشف عن سماته ومظاهره، والتعرف على أنواع الناشرين والمظاهر التي يتفاوتون فيها.

(٥) التنظيم الفني ودراساته : يقصد بالتنظيم الفني في دراسات المكتبات تلك العمليات التي تتم بعيدا عن أنظار رواد المكتبة، ولا تتصل بهم اتصالا مباشرا، وتختلف تسميتها فهناك من يطلق عليها «العمليات المكتبية» أو «الخدمات الفنية» أو «الاجراءات المكتبية». ووظيفتها على أى حال هى جعل مواد المكتبة في متناول الرواد في أيسر صورة وأسهلها. وفي مقدمة هذه العمليات الفنية التصنيف والفهرسة. ولهاتين العمليتين جانب الممارسة في داخل المكتبة، وجانب التعليم والتدريب في برامج التدريس، وجانب البحث والدراسة بين كبار المتخصصين، وجانب الخلق والابتكار باعداد تقنينات الفهرسة وخطط التصنيف. وفي هذه المستويات الأربعة يتعامل المفهرسون أو المصنفون، والطلاب، والمدرسون، والباحثون، والمقننون، والمخططون مع المواد التي تنتجها صناعة النشر، وتترك هذه الصناعة على المواد التي تنتجها كثيرا من البصمات التي ينبغي أن يتنبه لها كل هؤلاء المتعاملين مع تلك المواد على اختلاف مستوياتهم، لكى يقوموا بواجبهم نحوها في كفاية ونجاح. والتنبه إلى هذه البصمات معناه دراسة هادفة لجانب أو لآخر من جونب النشر.

ولا يتسع المقام هنا لاعطاء أمثلة مفصلة تشرح البيان العام السابق، ونكتفي بتقديم نموذج نوعي واحد من الفهرسة لشرح الفكرة بصفة عامة. ففي الفهرسة يواجه المفهرس مثلا في أعلى صفحة العنوان لأحد الكتب «وزارة الثقافة، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية» وفي أعلى صفحة العنوان لكتاب آخر «جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية».مثل هذا المفهرس قد يخطىء فيعالج هاتين الحالتين على أساس تبصرة اضافية مقننة (في رأس العنوان) لكنه عن طريق دراسته لسمات النشر والناشرين في ج.م.ع سيدرك مثلا في الحالة الثانية أن معهد الدراسات العربية العالية التابع لجامعة الدول العربية أيام كانت في القاهرة هو الذي يقوم بالجزء الأكبر من خطوات النشر وحلقاته طبقا للمفهوم الاصطلاحي وأنه

ناشر هيئة، ومن هنا فانه سيعالج تلك الحالة على أساس أن ذلك بيان الناشر فيضعه في مكانه من البطاقة. أما في الحالة الأولى فليست وزارة الثقافة أو المجلس الأعلى إلا هيئة ترعى العمل على غير مستوى النشر لأن الناشر الحقيقي هو «الهيئة المصرية العامة للكتاب» ومن الصواب في هذه الحالة أن يعالج البيان على أساس التبصرة الاضافية المقننة.

في هذا المثال الصغير يتضح أن المفهرس يحتاج لكى يمارس عمله في كفاية ونجاح أن يكون على الما م ببعض الجوانب التطبيقية في دراسة النشر. والحقيقة أن بطاقات الفهرسة، بكل مافيها من عناصر، تشتمل على مواقف لاتحصى، نجد المفهرس ازاءها عاجزا عن تطبيق التقنين الذي يستخدمه تطبيقا سليما، إلا إذا كان على معرفة ودراية بجوانب معينة من النشر في مستواه النظري والتطبيقي. وهذا المثال نفسه يصلح لشرح الموقف بالنسبة للمدرس والطالب، فكيف يمكن أن يتم موقف تدريسي ناجح لهذ الجانب في تقنين الفهرسة، دون أن يدعمه الوعى والادراك لما يؤثر فيه من مظاهر النشر وسماته. وهو أيضا يصلح لشرح الموقف بالنسبة للباحثين وبالنسبة لواضعي تقنينات الفهرسة. والحقيقة أن التقنين العلمي الأصيل هو الذي يوضع بعد مسح شامل لانتاج النشر، ودراسة هادفة للسمات والمظاهر التي تتناوبه، تلك السمات والمظاهر التي تقوم عليها عناصر البطاقة، ثم وضع التقنينات لكل عنصر في ضوء هذه السمات والمظاهر التي تمت دراستها، وعلى هدى الأغراض التي يرجى من البطاقة تحقيقها. وقد أثبتت الدراسات التطبيقية للنشر أنه على الرغم من وجود سمات لا تختلف من منطقة ثقافية إلى منطقة، لكن توجد بجانبها كثير من السمات المحلية لكل منطقة تختلف فيها عن غيرها. ومن هنا فينبغي لكل منطقة إلى جانب الاهتداء بالتقنينات الاجنبية والدولية في جانبها النظري وفي عناصرها العامة ـ أن تقوم بهذه الدراسة لانتاجها الفكري في سماته النشرية التي تميزه من غيره، ثم تضع لها ما يلائم من التقنينات، وهذا المبدأ قد أقرته مبادىء «التقنين الدولي للوصف الببليوجرافي» الذي نشأ أوائل السبعينيات ونما وازدهر في أواخرها وفي الثمانينيات.

(٦) الخدمات ودراساتها: الخدمات في المكتبة هى النشاط الذي يتصل برواد المكتبة اتصالا مباشرا، في شكل اعارة لبعض مواد المكتبة، أو ارشاد يهدي القراء إلى ما يحقق أهدافهم، أو اجابة سليمة عن الاستفسارات التي يرفعها الباحثون أو مايشبه ذلك من

ألوان النشاط الذي يمثل الثمرة النهائية لوجود المكتبة ووظيفتها. وتعتمد هذه الخدمات بطبيعتها على مقتنيات المكتبة، التي تمثل أحد قطبى الخدمة، أما القطب الأخر فهو رواد المكتبة أنفسهم، ودور رجل الخدمة هو عقد اللقاء المثمر بين القارىء أو الباحث في جانب، وبين المواد التي يحتاجون اليها في الجانب الآخر. ومعنى ذلك أن الخدمة المكتبية الناجحة تتطلب من جانب القائمين بها، الادراك الواعي للسمات والجوانب الأساسية في كلا القطبين.

ولاشك أن دراسة النشر والالمام بجوانبه يحقق جزءا كبيرا من الادراك المطلوب بالنسبة للقطب الثاني، وهو أوعية المعلومات بالمكتبة. فهناك مثلا سلسلة لأحد الناشرين، تتناول حلقاتها موضوعات مختلفة، وهناك سلسلة أخرى أو كتب مستقلة، تتناول نفس الموضوعات في مستوى يختلف عن مستوى السلسلة الأولى، فكتاب من احدى السلسلتين يصلح في موقف ارشادي معين، وكتاب من السلسلة الأخرى يصلح في موقف آخر. ويتوقف نجاح القائم بالارشاد في عمله، على المعرفة السابقة بالفرق بين مستوى السلسلتين، حتى يختار لكل موقف مايلائمه. وتعتمد هذه المعرفة فيما تعتمد على الالمام بأهداف الناشر من هذه السلسلة بصفة عامة، والملابسات الفكرية والثقافية والاجتماعية التي شجعت على ظهور هذه السلسلة، أو ارتبطت بمؤلفيها.

هذا في مستوى الممارسة داخل المكتبات، وكذلك الأمر في مستوى الدراسة داخل معاهد المكتبات، فلابد للمدرس وللطالب معا، في الوحدات الدراسية الخاصة بالخدمات المكتبية، من الاعتراف بأهمية هذه الناحية، وترجمة هذا الاعتراف في هيئة محاضرات أو فصول أو واجبات، تعقد الصلة بين الجوانب الملائمة في النشر وسماته وبين الخدمة المكتبية الناجحة.

عناصر الاسترجاع للمـــادة

- تمهيد عن النشر والاتصال

(تعريف النشر ومفهومه الاتصالي)

- الدلالة اللغوية
- الدلالة الاصطلاحية

■ **العمل ■ مجال العمل ■ هدف العمل ■ مقدار التفرغ للعمل**

(النشر وطرق الاتصال البشري)

- الاتصال البشري
- علاقة النشر بالتعبير والاتصال البشري

■ **وسائل التعبير الذاتية**

■ **التسجيل الكتابي للتعبير**

■ **نشر التسجيلات الكتابية**

■ **التسجيل الصوتي ونشره**

■ **التسجيل المرئي ونشره**

■ **التسجيل الألكتروني ونشره**

■ **الاتصال الآلـيّ**

■ **التزاوج والتداخل في وسائل التعبير والاتصال**

- النشر والأبعاد التكنولوجية الحديثة

(بين النشر وتخصص المكتبات والمعلومات)

- طبيعة العلاقة بين النشر والمكتبة
- العلاقة بين دراسة النشر ودراسات المكتبات
- نماذج لعنصر النشر في المقررات بأقسام المكتبات

■ **الببليوجرافيا ودراساتها**

■ **المراجع ودراساتها**

■ **القطاعات النوعية من المقتنيات ودراساتها**

■ **الإدارة ودراساتها**

■ **التنظيم الفني ودراساته**

■ **الخدمات ودراساتها**

التوثيق ودراسته في علوم المكتبات
١٩٧٤

الدلالات الاصطلاحية لكلمة توثيق

حملت كلمة «توثيق» في اللغة العربية، كثيرا من المعاني والدلالات الاصطلاحية المختلفة، عبر فترة تمتد إلى ألف سنة أو تزيد، وإذا كان من الممكن أن نرد كل تلك الدلالات الاصطلاحية، إلى معناها اللغوي العام المتمثل في الإحكام والربط والائتمان، كما هو موجود في بواكير القواميس العربية، فان مجالات هذه الدلالات الاصطلاحية تضم مجموعة متنوعة من العلوم والفنون، لكل منها نشأته ومسائله وقضاياه، التي تطلبت في مرحلة معينة من النمو، اختيار كلمة «توثيق» لتدل على بعض هذه القضايا أو المسائل.

ولعل أقدم دلالاتها الاصطلاحية وأهمها في الفكر العربي هى التي ارتبطت بنشأة علوم الحديث وتطورها، حيث اهتم رجال الحديث في قطاع الرواية بالتعرف على رواة الأحاديث، من ناحية الأمانة والصدق والحفظ وغيرها من الصفات، التي يطمئن معها عالم الحديث إلى أهلية الراوى للتحمل والأداء. وأخذ رجال الحديث «يوثقون» هذا النوع من الرواة، وأصبح «التوثيق» عندهم أحد القضايا الكبرى التي تتطلب البحث والتدقيق في سيرة الرواة وحياتهم، للتأكد من أهليتهم لرواية الحديث بما عرفوا به من الصدق والأمانة وقوة الحافظة.

ولعل أشهر الدلالات الاصطلاحية الأخرى قد نشأت كلها خلال القرن التاسع عشر والقرن العشرين، حيث اكتسب الفكر العربي أبعادا جديدة باتصاله بالفكر الغربي وبالحضارة الأوربية. ففي العلوم القانونية والادارية مثلا، اقتبست بعض البلاد العربية كثيرا من الاجراءات والنظم المتبعة في فرنسا وغيرها من البلاد الغربية، بالنسبة للاثبات والاشهاد في عقود الملكيات العقارية وفي غيرها، ومن هذه الاجراءات ما يطلق عليه «Acte de notoriété» فأنشأت في هذا القطر أو ذاك من العالم العربي هيئة قد تسمى نفسها «ادارة الشهر العقاري والتوثيق» وتكون وظيفتها القيام بتلك الاجراءات الادارية والقانونية طبقا لنظام معين.

وفي علوم التاريخ بعامة وفي التاريخ الأدبى والفكري بخاصة، بل في كل العلوم التي تساير الطرق العلمية الحديثة في الدراسة والبحث، يهتم العلماء والباحثون بتوفر صفات خاصة في المواد والمصادر التي يعتمدون عليها خلال بحثهم، ويحرصون على التزام طرق معينة في تقديم وكتابة الدراسات التي يقومون بها. فلابد في المرحلة الأولى من «توثيق» المواد والمصادر التي سيعتمدون عليها، أى: التأكد من صدق انتسابها لمن نسبت اليهم وثبات الدلالات التي تحملها بالنسبة لموضوع البحث، ويسلك الباحثون بالنسبة لهذه المرحلة من التوثيق، طرقا متنوعة وأساليب تختلف من علم إلى آخر، ولعل المؤرخين قد وجدوا في «دور المحفوظات والوثائق» وفي الاجراءات الرسمية التي تلتزم بها مايساعدهم على القيام بهذا النوع من التوثيق المبدئي.

أما في المرحلة الثانية وهى الكتابة وعرض نتائج البحث، فلا بد من «توثيق» الدراسة أى: ربط كل الأفكار والقضايا والمسائل الواردة بها، بالمصادر والمراجع التي أخذت منها، وتدعيمها بالاقتباسات والشواهد المأخوذة من تلك المصادر والمراجع وقد يكون ذلك على هيئة هوامش ببليوجرافية تأتي في ثنايا الدراسة، أو في نهايتها، بطريقة عامة، أو مفصلة، وقد تتخلل عبارات الباحث وسطوره متميزة منها أو متكاملة معها، وفي كل الأحوال لابد من تقديم البيانات الببليوجرافية الكاملة، التي تمكن قارىء الدراسة من تتبع الشواهد والاقتباسات في مواردها الأصلية.

أما أحدث الدلالات الاصطلاحية لكلمة «توثيق» فهى التي تهمنا في هذه «الفذلكة التمهيدية» للمقالات الثلاثة في هذا العدد (المعايير الموحدة للمكتبات ومراكز التوثيق وموقفها بالعالم العربي؛ النظام العالمي للتوثيق العلمي والوطن العربي؛ مركز التوثيق الميكروفيلمي لمجمع الحديد والصلب المصري) باعتبارها ثلاث دراسات تدخل في علوم المكتبات بعامة وفي التوثيق بخاصة. وقبل أن ندخل في التفاصيل الخاصة بهذه الدلالة الاصطلاحية الحديثة لكلمة «توثيق» أو في توضيح العلاقة بين هذه الدلالة وبين القضايا والمسائل في علوم المكتبات، نذكر أولا أن رجال المكتبات العرب قد اختاروا هذه الكلمة «توثيق» (بصيغة المصدر) لتقابل المصطلح الغربي «Documentation» في دلالته الاصطلاحية المرتبطة بعلوم المكتبات أيضا، حيث أن كلمة «Documentation» لها دلالات اصطلاحية أخرى غير التي نعنيها هنا.

وقد بدأت البواكير الأولى لاستعمال كلمة «توثيق» العربية المرتبطة اصطلاحا بعلوم المكتبات وفنونها حوالي منتصف القرن العشرين، على أن هناك بعض البلاد العربية مثل تونس التي تفضل استعمال «وثاقة» (بصيغة المهنة)، كما أن بعض المؤسسات التي ترتبط بهذا المفهوم الاصطلاحي في مستوى الممارسة والعمل، قد تستعمل في اسمها كلمة «وثائق» (بصيغة الجمع). ومن الملاحظ في هذا الاستعمال الأخير، أن شيئا من اللبس قد يقع، حيث أن صيغة الجمع في العربية قد ترتبط بالدلالة الاصطلاحية عند علماء التاريخ، وقد ترتبط بالدلالة الاصطلاحية عند علماء المكتبات، وكثيرا مايؤدي هذا اللبس إلى مفارقات ذات نتائج خطيرة، بالنسبة لتحديد التخصصات في الجامعات والهيئات المهنية والمؤتمرات العلمية.

ومن الطبيعي أن الدلالة الاصطلاحية التي تعنيها كلمة «توثيق» العربية، مأخوذة من الـدلالة الاصطلاحية المقابلة في كلمة «Documentation» الغربية، وهى تلك الدلالة الاصطلاحية المرتبطة بـ «المكتبيات: Librarianship» وبـ «علوم المكتبات: Library Sciences». والمكتبـات كمهنة وعلوم المكتبات كدراسات تعتمد على ثلاثة محاور رئيسية، هى:

(أ) اقتناء مواد المعرفة من الكتب والدوريات والنشرات وغيرها من الأوعية الحديثة، كالشرائط الضوئية والمسجلات الصوتية على اختلاف الأنواع والأشكال في كل منها.

(ب) وتنـظيم هذه المواد بما يتلاءم مع طبيعتها ومع تطلعات الباحثين والقراء اليها، حيث يتم تصنيفها وفهرستها طبقا لنظام معين يحقق هذا التلاؤم المزدوج.

(جـ) واتاحة هذه المواد للقراء والباحثين على هيئة خدمات وظيفية، تستجيب لحاجاتهم الفعلية أو المتوقعة على اختلافها في النوع وتفاوتها في الدرجة.

وقد جاء تفسير (Documentation) بهذا المعنى الاصطلاحي نفسه (رقم ٤) في أكبر قواميس اللغة الانجليزية وأحدثها، وهو:

"Webster's third new international dictionary"

"4. the assembling, coding, and disseminating of recorded knowledge comprehensively treated as an integral procedure utilizing semantics, psychological and mechanical aids and techniques of reproduction including microcopy for giving documentary information maximum accessibility and usibility"

فقد وضع هذا المعجم الكبير تلك الدلالة كرقم «٤» باعتبارها أحدث الدلالات التي ظهرت لأول مرة في طبعة ١٩٦١، وجعلها تعتمد على تلك المحاور الثلاثة « تجميع مواد المعرفة وتقنينها واتاحتها» على أن يتم ذلك «بطريقة شاملة متكاملة، تستعين بعلم الدلالات، وبالوسائل النفسية والآلية، وبفنون الاستنساخ المألوف والمصغر، حتى تنال أوعية المعلومات أكبر قدر من الاتاحة والاستخدام».

ومعنى ذلك أن الدلالة الاصطلاحية لكلمة توثيق Documentation في السياق الأخير، مثلها مثل كلمة «المكتبيات: Librarianship » تقوم بصفة عامة على تلك الوظائف الثلاثة الأساسية، وهي: الاقتناء، والتنظيم، والخدمة. وقد كثر استخدامها بهذا المعنى الاصطلاحي في العربية خلال العقدين الأخيرين، حيث عقدت من أجلها المؤتمرات والندوات وقامت الحلقات والدراسات، كما أنشئت مؤسسات عديدة في كثير من البلاد العربية تقوم بهذه الوظائف الثلاثة بالنسبة للعلماء المتخصصين وكبار الباحثين، في مجالات العلوم والتكنولوجيا والتربية والتخطيط والاقتصاد، وتتسمى بأسماء تشتمل على هذه الكلمة مثل، «مركز التوثيق التربوي» أو «مركز التوثيق بمعهد التخطيط القومي» أو «مركز التوثيق بمؤسسة الطاقة الذرية» ومثل «المركز القومي للاعلام والتوثيق» حيث يضاف اليها مصطلح آخر (الاعلام أو المعلومات)، لأن كلمة «Documentation » الغربية نفسها بدأت بالنسبة لهذه الدلالة الاصطلاحية تخلي مكانها لاصطلاح جديد هو «Information Science » الذي اختير له في العربية «علم الاعلام» أو «الاعلام» أو «المعلومات». على أن الأمر في العالم العربي مايزال حتى هذه اللحظة وكأنه يحتفظ لكلمة «توثيق» بالمنزلة الأولى لهذه الدلالة الاصطلاحية قبل كلمة «اعلام» التي استهلكها في العربية طوفان الاستخدامات الصحفية والاذاعية والتليفزيونية. وقد انتشر في الفترة الأخيرة استعمال كلمة «معلومات» بديلا لكلمة «اعلام» بل انها قد تكون بديلا لكلمة «توثيق» نفسها في أحيان قليلة.

وإذا كان التوثيق بهذا المفهوم الاصطلاحي الذي نعنيه يعتمد على تلك الوظائف الاساسية الثلاثة في مهنة المكتبات، فما هو موقعه في الاطار العام لدراسات المكتبات؟ وما هو المجال الذي يقوم فوقه ذلك الاطار؟ وماهي جوانب ذلك المجال المرتبطة باطار المكتبات؟ وماهي جوانبة الأخرى التي قد يقوم فوقها اطارات لدراسات أخرى قريبة أو متشابكة مع دراسات المكتبات وعلومها؟ وما هي العلاقات الدقيقة بين «التوثيق»

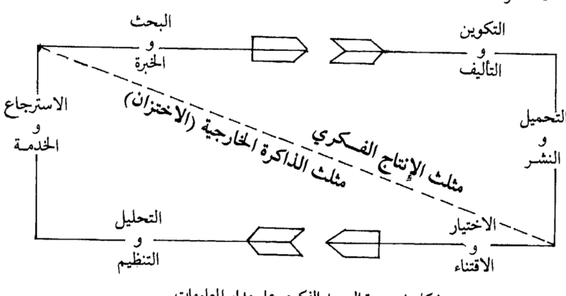
بخاصة وبين تلك الاطارات أو الدراسات الأخرى؟ ثم ماهى المدارس أو النظريات المختلفة لرسم تلك العلاقات والمواقع المرتبطة بالتوثيق؟ مع المكتبيات ومع الدراسات الأخرى القريبة أو المشابكة؟ سوف نوجز في الفقرات التالية من هذه «الفذلكة التمهيدية» ما يعطي أساسيات الاجابة عن هذه الأسئلة أو أكثرها.

مجال دراسات المكتبات بمدار المعلومات

المجال العام لدراسات المكتبات هو الرصيد الفكري للانسان، ونستطيع أن نتصور هذا الرصيد ومكوناته على هيئة نظام متكامل يربطه مدار عام للمعلومات، تنتظم فيه كل المؤسسات المرتبطة بانشاء هذا الرصيد وتنميته والافادة منه. فالفكر الانساني يتخذ في وجوده دورة مستمرة يمر خلالها بمواقف متتالية، من «بحث» لاحدى القضايا أو المشكلات التي تواجه الانسان إلى «تكوين» فكرة جديدة عن القضية أو المشكلة، ثم «تحميل» هذه الفكرة في أحد الأوعية المألوفة لنقل الرصيد الفكري، كتابا مستقلا أو مقالة باحدى الدوريات أو غيرها من وسائل التسجيل والنشر.

وعند هذه النقطة تكون الفكرة قد قطعت نصف رحلتها في هذه الدورة المستمرة، وهو النصف الذي يتم فيه تلقيحها وتخليقها وابرازها إلى الوجود لكى تصل إلى الآخرين. ثم يبدأ النصف الثاني في الرحلة، حينما يجري «اقتناء» الوعاء أو الأوعية التي تحمل تلك الفكرة أو المعلومة من جانب احدى المكتبات أو مراكز التوثيق، حيث يتم تنظيم تلك المقتنيات بما يتلاءم مع طبيعتها الخاصة ومع تطلعات الباحثين والقراء اليها، وأخيرا لا بد أن تظهر بعض المواقف التي تحتم «استرجاع» تلك الفكرة أو المعلومة وحدها أو مع غيرها من هذه الذاكرة الخارجية الاختزانية للرصيد الفكري، لكى يستعين بها أحد العلماء عند «بحث» قضية أو مشكلة جديدة أو مشابهة للقضايا والمشكلات السابقة في ميدان عمله. وهنا تكون الفكرة أو المعلومة قد أكملت النصف الثاني من دورتها، ووصلت إلى النقطة التي بدأت منها رحلتها، وإذا كنا قد نتذكر أن لعنصر الماء على سطح الأرض دورة قد تشبه دورة «المعلومات» السابقة، فلعل الفارق الهام بينهما هو أن دورة المعلومات تؤدي إلى زيادة حقيقية في الرصيد الفكري، على حين أن دورة الماء قد لا تؤدي إلى أية زيادة على الاطلاق.

ويمكن زيادة في إيضاح الفكرة السابقة عن نمو الرصيد الفكري وازدياده بكل دورة للمعلومات أن نتمثل هذه الرحلة على هيئة مدار من أربعة أضلاع لأحد المستطيلات (أنظر شكل ١ : دورة الرصيد الفكري ومؤسساته على مدار المعلومات) حيث يقع «البحث» على أول الضلع الأعلى من الناحية اليسرى، ويقع «التكوين» على نهاية هذا الضلع كما يقع «التحميل» على الضلع الأيمن وإذا وصلنا طرفي هذين الضلعين ينتج لنا مثلث علوي يمكن أن نسميه مثلث «الانتاج الفكري». أما «الاقتناء» فانه يقع على أول الضلع الأسفل من الناحية اليمنى، ويقع «التنظيم» على نهاية هذا الضلع كما يقع «الاسترجاع» على الضلع الأيسر للمستطيل، وتدخل هذه المواقع الثلاثة الأخيرة ضمن المثلث الأسفل للمستطيل، الذي يمكن أن نطلق عليه مثلث «الذاكرة الخارجية» أو «الاختزان».



شكل ١ ـ دورة الرصيد الفكري على مدار المعلومات

الانتاج الفكري ومؤسساته :

في المساحة من أرض الرصيد الفكري التي ترتكز على تلاقي البحث والتكوين والتحميل، تقع مؤسسات كثيرة تعمل على مسطح هذا المثلث، وتتعاون بطريق مباشر أو غير مباشر في انتاج الأفكار التي تتراكم في مثلث الذاكرة الخارجية الاختزانية. وتقع وظيفة البحث في مكان الصدارة بين وظائف هذا المثلث، حيث نجد العلماء والباحثين في كل قطاعات المعرفة، يواجهون القضايا والمشكلات الجارية كل منهم في مجاله. ويبتدىء الباحث بما قد يكون في ذاكرته الداخلية، من المعلومات القليلة أو الكثيرة

حول المشكلة أو القضية التي تواجهـه، ثم يسترجع وهذا هو الأهم ماتملكه الذاكرة الخـارجية الاختـزانية من المعلومات والتجارب السابقة ذات الصلة القريبة بالقضية الطارئة، وغالبا ما ينتهي موقف البحث هذا بتكوين فكرة أو أفكار جديدة، على أنه قد لا يتطلب موقف البحث دائما أن تتكون أفكار جديدة تمام الجدة، بل قد يتطلب الموقف إعادة النظر في المعلومات التي عرفت من قبل، ثم إعادة التأليف بينها لتظهر في اطار جديد، يبرر تحميلها مرة أخرى في أحد الأوعية حيث تتلقاها الذاكرة الخارجية أيضا.

وإذا كان موقف البحث يمثل رد فعل طبيعي بالنسبة للانسان منذ واجه الحياة على هذه الأرض، فقد تطور هذا الموقف عبر العصور من الممارسات الفردية التي كان يقوم بها العـرافـون والفـلاسفة والعلماء، لاشباع تطلعهم الفكري نحو المجهول في أكثر الأحيان، إلى تنـظيم مراكـز قومية واقليمية ودولية للبحث في كل قطاعـات النشاط الانساني، الأدبية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية وماتؤثر فيه أو تتأثر به من النتائج والعوامل،وفي كل جوانب الكون والحياة الطبيعية والنباتية والحيوانية ومايرتبط بها أو يؤدي اليها من الظواهر والمتغيرات. وتعمل هذه المراكز ضمن تخطيط شامل للنهوض بالمجتمعـات الانسـانية، توفيرا لحاجاتها الأساسية أو وصولا بها إلى مستوى الرفاهية ورغد العيش، ومن أجل ذلك فان مراكز البحوث هذه أصبحت منتشرة بعد الحرب العالمية الثانية، في كل من الدول المتقدمة والدول المتخلفة على السواء.

وإذا كان العـراف القـديم حينما تتكون في ذهنه خبرة جديدة، قد استغل اللغة الطبيعية المنطوقة، لكى تحمل مافي هذه الخبرة من الأفكار والمعلومات إلى غيره من بنى الانسان، فان وظيفة «التحميل» تمثل الموقف الأخير والخطير في مثلث الانتاج الفكري. والحقيقة أن الانتاج الفكري كله يرتبط بهذه الوظيفة وجودا وعدما من الناحية العملية التكنولوجية ، فالفكرة أو المعلومة التي لا تنتقل إلى الآخرين تعتبر غير موجودة بالنسبة لهم ، كمـا أن عمق وجودها يرتبط بالسرعة والمرونة التي تنتقل بها إلى الآخرين، وبسعة المدى الذي تنتقل خلاله ودرجة استمراره .

ومن أجل ذلك فقد طور الانسان وظيفة «التحميل» في عملية الانتاج الفكري عبر العصور، وما يزال التطوير مستمرا بمنتهى الهمة والنشاط في الوقت الحاضر، ولن يزال كذلك في المستقبل القريب والبعيد. استطاع أولا أن ينشىء الوعاء الكتابي للفكرة على

الحجارة وعلى الألواح الطينية والرقوق وأوراق البردى، ثم على الورق الحديث بشتى أنواعه حتى انتقل الآن إلى المصغرات الدقيقة على الأشرطة والأقراص والرقائق، كما استطاع أن يطور طريقة الكتابة من الصور إلى الحروف في اطار اللغة الطبيعية، ثم انتقل إلى الرموز والأشكال والمعادلات في الاطار الأعم لنظام الدلالات مما يتجاوز اللغة الطبيعية إلى اللغات التقنينية المستخدمة في الحاسبات الالكترونية.

ثم صنع ثانيا الوعاء الصوتي والوعاء الضوئي مرتبطين أو مستقلا كل منهما عن الآخر، تسجيلا لما تسمعه الاذن من اللغة الطبيعية أو الأصوات المجردة في الأوعية الصوتية، وتسجيلا لما تراه العين من الأشكال والحركات أو طريقة جديدة لانتاج الأوعية الكتابية بحجمها الطبيعي أو المصغر من خلال الأوعية الضوئية. وإذا كان الانسان قد استطاع في الماضي أن ينتج آلاف النسخ من الأوعية الكتابية بواسطة الطباعة، فانه في الوقت الحاضر ينتج آلاف النسخ من الأوعية الصوتية أو الضوئية التي تحمل اللغة الطبيعية أو تحمل اللغات التقنينية. وإذا كان قد استطاع أن ينشىء في الوقت الحاضر مصدرا مركزيا للارسال الصوتي أو الضوئي المحدود ببرنامج محطة الاذاعة أو التليفزيون، فانه سيتمكن في المستقبل غير البعيد من اختزان قطاعات عريضة من المعلومات، تكون متاحة بواسطة الارسال التليفزيوني لمن يريدها في الوقت وبالمقدار الذي يشبع حاجته، بل إن بواكير هذه الطريقة في «تحميل» المعلومات ونقلها قد ظهرت بالفعل في كثير من الدول المتقدمة، فيما أصبح يطلق عليه «بنوك المعلومات» ذات الاتصال (المباشر: online).

وخلال هذا التطور الذي لم ينقطع، قامت مهن كثيرة ومؤسسات عديدة تدعيما لوظيفة «التحميل» هذه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. فالخطاطة، وصناعة الورق، والطباعة، وتصميم الحروف وسبكها، واستخدام البخار والكهرباء في ادارة المطابع، والاستعانة حديثا بالحاسبات الالكترونية، وأعمال النشر والتوزيع، وعلاقات الباحثين والمؤلفين والناشرين والقراء - كل ذلك قليل من كثير مما يدخل في نطاق الوعاء الكتابي. أما الأوعية الصوتية والأوعية الضوئية، فقد قامت بها وحولها في القرن العشرين مؤسسات ضخمة ومهن عصرية، تحاول في كل لحظة أن تقفز بها إلى آفاق تتلوها آفاق من التجديد والتطوير.

وهكذا استطاع مثلث «الانتاج الفكري» بعد حوالي ستين قرنا من الزمان، أن

يصب في الذاكرة الخارجية أرقاما فلكية من أوعية الرصيد الفكري على اختلاف أنواعها، وتزداد نسبة انتاجه من تلك الأوعية سنة بعد أخرى في متوالية تكاد تكون هندسية من المستوى العالي. ولعل أحد أسباب الأزمة العالمية في الورق التي ظهرت بواكيرها في بداية السبعينيات، ترجع في أحد جوانبها إلى الزيادة المستمرة في الانتاج الفكري، مع أن الورق لم يعد إلا أحد الأوعية وإن كان مايزال أهمها حتى الآن.

هذا، وإذا كان الضلعان الخارجيان لمثلث الانتاج الفكري هما نصف المدار العام لدورة الرصيد الفكري، فان من اخطر الأمور بالنسبة لازدهار هذا الرصيد أن ينقطع المدار في أية نقطة على امتداده من البداية إلى النهاية. ومن أخطر النقط التي تنقطع عندها دورة الرصيد الفكري تلك التي تقع بين التكوين والبحث، حينما يعتمد المؤلفون والكتاب في تكوين أفكارهم على ذاكرتهم الداخلية وحدها، دون أن يبحثوا أو يستعينوا بالرصيد الفكري في الذاكرة الخارجية، لأنهم في هذه الحالة أشبه بالانسان في مراحله البدائية، حينما كان يملك فقط خبرته الذاتية المحدودة وكانت كافية لاشباع حاجاته المحدودة في تلك العصور السحيقة.

الذاكرة الخارجية ومؤسساتها

في المساحة من أرض الرصيد الفكري التي ترتكز على تلاقي الاقتناء والتنظيم والاسترجاع، تقع مؤسسات كثيرة تعمل في هذا المثلث وتتعاون بطريق مباشر أو غير مباشر في رعاية ما أنتجته مؤسسات الانتاج الفكري السابقة. ويحتوي الرصيد الفكري بطبيعته على قطاعات عديدة من المواد، التي يستعين بها الانسان في تدبير شئونه وفي استكشاف الجوانب المجهولة في نفسه أو فيما حوله. وقد استطاع الانسان أن يميز في هذا الرصيد بين قطاعين متميزين من المواد، أولهما القطاع الخاص بالمكاتبات والالتزامات وثانيهما القطاع الخاص بالقراءات والبحوث.

أما قطاع «المكاتبات والالتزامات» فانه موضع الاهتمام المباشر من السلطة أيا كان مستواها، حيث يحتوي على الأوعية التي تسجل أعمالها، ويضم العقود أو المعاهدات أو الاتفاقيات بينها وبين السلطات الأخرى، ويشتمل على المراسلات المتبادلة وعلى السجلات المتتالية التي يمثل الزمن أحد العناصر الرئيسية في تكوينها وفي وظائفها. وقد

تميز هذا القطاع من الرصيد الفكري منذ أزمنة بعيدة، وأصبحت تتولاه مؤسسة أو مؤسسات معينة كجزء لايتجزأ من وجود السلطة وممارستها لوظائفها، ويتمثل ذلك في أقسام الارشيف بالحكومات والوزارات والمصالح والمؤسسات والشركات. ومواد هذا القطاع هى الأوعية التي تحرص «دور المحفوظات والوثائق» التاريخية على اقتناء الملائم منها فيما بعد، وعلى تنظيمها واتاحتها لمن يحتاج اليها من الباحثين في مجال التاريخ.

وأما قطاع «القراءات والبحوث» فانه موضع الاهتمام الأوسع بالنسبة للانسان، في نطاق تطلعه إلى مشاركة الآخرين في خبراتهم إمتاعا لنفسه أو كشفا عن خبرة جديدة. وهو بهذه الصفة قد أصبح أغنى القطاعات وأكثرها مرونة، حتى انه يضيف إلى رصيده كل مايلائم هذين الهدفين من قطاع «المكاتبات والالتزامات». وقد تنوعت الاهتمامات داخل هذا القطاع بسبب الزيادة المستمرة فيه طولا وعرضا وعمقا، ويمكن توزيع هذه الاهتمامات على اتساعها حول محورين أساسيين، وهما محور المواد العامة ومحور المواد المتخصصة.

والحقيقة أنه لم يكن هناك تميز واضح بين هذين المحورين في قطاع «القراءات والبحوث» حتى القرن التاسع عشر، وكانت المؤسسات القائمة بأمر القطاع كله تحمل التسميات المأثورة منذ العصور الأولى، مثل «دار الكتب» أو «خزانة الكتب» أو «المكتبة» سواء أكانت عامة أو متخصصة. ثم ظهرت بعض العوامل الخارجية التي سيشار اليها في نهاية هذه «الفذلكة التمهيدية»، هى التي أدت إلى شيء من الحدة في التمييز بين المحورين، وكان من نتائج هذه الحدة المفتعلة أن حرصت بعض المدارس الفكرية في مجال الذاكرة الخارجية، على تمييز المؤسسات القائمة بالمواد المتخصصة باسم «مركز التوثيق» أو «مكتب الاعلام» بعد أن كانت تسمى «المكتبة المتخصصة».

ومهما يكن من أمر تقسيم الرصيد الفكري إلى قطاعات متميزة، وقيام مؤسسات مختلفة تتولى أمر كل واحد من هذه القطاعات، فمن المؤكد أن هناك قدرا من التجانس والتكامل بين كل هذه المؤسسات على اختلاف أسمائها ووظائفها، ولعل أهم أسباب التجانس والتكامل ترجع إلى وحدة المصدر الذي يمد تلك المؤسسات بمقتنياتها ووحدة الهدف الذي تسعى اليه كل منها، فهذا الرصيد الفكري بكل قطاعاته هو من الانسان نفسه وعائد اليه، قد ابتكره أو مر به في مرحلة ماضية من تطوره واكتسب به خبرة أو

قضى أمرا أو حل مشكلة، ثم يجمعه وينظمه خدمة لحاضره وانطلاقا نحو مستقبله. ومن أجل ذلك فهناك استراتيجية وظيفية مشتركة لمؤسسات الذاكرة الخارجية، تدور حول ثلاثة محاور رئيسية هي: الاقتناء، والتنظيم، والخدمة، على أن يكون ذلك بالتنسيق مع مؤسسات الانتاج الفكري.

بل إن هذا التجانس والتكامل والاستراتيجية الوظيفية تمتد من الرصيد الفكري بكل قطاعاته، إلى الرصيد التشكيلي للانسان ومؤسساته الممثلة في المتاحف ودور الآثار، فمن المؤكد مثلا أن المعرفة الدقيقة لحياة المصريين في العصر المملوكي من جانب أحد الباحثين، تقتضيه أن يحصل على الكتب وغيرها من المواد المتخصصة التي تقتنيها المكتبات ومراكز التوثيق، كما تقتضيه أن يدرس حجج الأوقاف وعقود الزواج والبيع وغيرهما من الوثائق الموجودة بدار المحفوظات، كما تقتضيه أن يرى ما يستطيع من مخلفات هذا العصر ومأثوراته التشكيلية في قسمها الخاص بمتحف الفن الاسلامي أو المتاحف ودور الآثار العامة.

هذا، وقد جرى العرف العلمي على استقلال القضايا والمسائل المتصلة بمؤسسات الرصيد التشكيلي في منطلق خاص بها، وكذلك الأمر بالنسبة للرصيد الفكري في قطاع «المكاتبات والالتزامات» وفي المؤسسات المتصلة به من دور المحفوظات والأرشيفات. ومن أجل ذلك فاننا نكتفي في هذه «الفذلكة التمهيدية» بمعالجة ذلك القطاع الأكبر من الرصيد الفكري، وهو قطاع «القراءات والبحوث» والمؤسسات القائمة به، سواء احتفظت بأسمائها التقليدية (مثل: دار الكتب، أو المكتبة على اختلاف تخصصاتها) أو مالت إلى التسميات الجديدة (مثل: مركز التوثيق أو مكتب الاعلام أو قسم المعلومات).

تبتدىء الوظائف في قطاع «القراءات والبحوث» بوظيفة «الاقتناء»، ولم تكن هذه الوظيفة في المراحل الأولى البعيدة لقيام الذاكرة الخارجية تمثل عبئا كبيرا أو مسئولية معقدة، فالأوعية قليلة في اعدادها محدودة في محتوياتها، وكان الاتصال مباشرا بين من أنتجوها وبين القائمين بمؤسسات الذاكرة الخارجية في ذلك العهد البعيد، بل لعلهم كانوا طائفة واحدة يتولى أفرادها العمل في أى من الموقعين. أما الآن، وبعد طوفانات الانتاج الفكري التي تراكمت عبر العصور، فقد أصبح «الاقتناء» وظيفة فنية متميزة

ترتبط بعوامل كثيرة، في مقدمتها الحاجات الفعلية والمتوقعة من جانب رواد هذه المؤسسة أو تلك من مؤسسات الذاكرة الخارجية، مكتبة عامة أو مكتبة متخصصة أو مركزا للتوثيق والاعلام، هذا إلى جانب الامكانات المالية والفنية والبشرية المتوفرة للمؤسسة أو التي يمكن توفيرها.

فاذا تم للمكتبة أو مركز التوثيق اقتناء مايحتاج اليه رواده من مواد القراءة والبحث في ضوء الحاجات والامكانات المدروسة، فلابد من «تنظيم» هذه المقتنيات داخل المكتبة أو مركز التوثيق. والحقيقة أن تنظيم الرصيد الفكري في دور المعلومات يتم على مرحلتين، المرحلة الأولى يقوم بها بعض المؤلفين في مثلث الانتاج الفكري السابق، حيث يقتطعون منه مجموعات متكاملة من المعلومات، وينظمونها داخل أحد الأوعية بطريقة تسهل «استرجاع» أى من هذه المعلومات في أقل وقت وبأقل جهد، وهذا النوع من الأوعية يسمى عند رجال المكتبات والتوثيق «الكتب المرجعية»، وهى الكتب التي بطبيعة تنظيمها وبطبيعة المعلومات التي فيها، لم توضع لتقرأ من أولها إلى آخرها، ولكن لتؤخذ منها معلومة أو معلومات معينة عند الحاجة، ويهتم القائمون بأمر المكتبة أو مركز التوثيق باقتناء العدد والأنواع الملائمة من كتب المراجع، حيث أنها تمثل مستوى نافعا من مستويات التنظيم بالنسبة للذاكرة الخارجية، ومن أهم أنواع المراجع: دوائر المعارف، والقواميس، وكتب التراجم، والتقاويم، والأدلة، والببليوجرافيات والكشافات، سواء أكانت عامة أو متخصصة.

أما المرحلة الثانية من «التنظيم» فهى التي تتم في داخل المكتبة أو مركز التوثيق، وهذا النوع من التنظيم يمثل أخطر الوظائف وأهمها بالنسبة لمؤسسات الذاكرة الخارجية، وهناك عمليات فنية متكاملة للقيام بهذا التنظيم في مقدمتها الفهرسة والتصنيف. أما المستوى الذي يصل اليه التنظيم فقد يكتفي بالتنظيم الخارجي لأوعية الرصيد الفكري فيما بينها، دون محاولة التحليل العميق لمحتويات كل وعاء، وتكتفي المكتبات العامة عادة بهذا المستوى من التنظيم. وقد يصل التنظيم إلى أعمق المحتويات الداخلية لكل وعاء بما يقرب من انتاج أوعية جديدة في بعض الأحيان، ويمارس هذا المستوى من التنظيم مراكز التوثيق والاعلام في مختلف الموضوعات، وكلما كان مجال **المركز محدودا في موضوعه فان التنظيم يزداد عمقا وتحليلا، وقد يتولى انتاج بعض الأوعية**

المرجعية وهى المستوى الأول من التنظيم الذي تقوم به مؤسسات الانتاج الفكري على ماسبق بيانه.

والحقيقة أن وظيفة «التنظيم» هذه، ولا سيما في مراكز التوثيق والمكتبات المتخصصة، ليست عملية تخزين للمعلومات أو الأوعية، ولكنه الترتيب الوظيفي الدقيق للأوعية وللمعلومات طبقا لنظام معين، من أجل استرجاع الأوعية أو المعلومات التي تحتويها عند الحاجة، فالاسترجاع هو الهدف النهائي من وظيفة التنظيم بأكملها. هذا، وإذا كان الضلعان الخارجيان لمثلث «الذاكرة الخارجية» هما النصف الثاني في المدار العام لدورة الرصيد الفكري، فان من أخطر الأمور هنا أيضا أن ينقطع المدار في أى نقطة على هذين الضلعين، ويحدث الانقطاع غالبا في النقطة بين الاقتناء والتنظيم، حيث قد نرى في فترات التخلف بالنسبة لبعض المكتبات ومراكز التوثيق، أنها تقتني القليل أو الكثير من مواد القــراءة والبحث، ولكنها تهمل القيام بوظيفة التنظيم اهمالا تاما، أو تعتمد على مستويات مهلهلة من النظم البدائية، التي لا تتلاءم مع طبيعة المواد ولا تستجيب لحاجات القراء والباحثين.

علوم الرصيد الفكري وتخصصاته

رأينـا في دورة الـرصيد الفكري مساحتين متكاملتين للانتاج وللذاكرة الخارجية، قامت فوقهما كثير من المواقع والمؤسسات التي تشارك بطريقة أو بأخـرى في حركة هذا الرصيد وفي ازدهاره على مستوى الممارسة والعمل. وقد كان من الطبيعي أن تنشأ علوم ودراسات متعددة فوق هاتين المساحتين، لتعزيز تلك المواقع الرئيسية في مداره العام، وللنهوض بهذه المؤسسات التي تتولى أمر الرصيد الفكري في هذا الموقع أو ذاك.

ونستـطيع أن نقول: إن الرصيد الفكري للانسان يشبه الانسان نفسه، فكما أن الانسان كان موضوعا لعلوم كثيرة منها الطب وفروعه، وعلم الاجتماع بكل قطاعاته وامتداداته، وعلم النفس في أصوله وفي نوعياته، وغير هذه الثلاثة علوم أخرى مستقلة أو متـولـدة بالتـلاقح فيما بينها، فكذلك الرصيد الفكري للانسان أصبح مع الزمن موضوعا أو مجالا لعلوم كثيرة، تتناول هذا الجانب أو ذاك من جوانب هذا الرصيد، في بحوث فردية أو في دراسات متكاملة.

ومن الطبيعي أن يكون هناك شيء من التداخل بين هذه العلوم والدراسات، بسبب وحدة الموضوع أو المجال بالنسبة لكل منها، وهذا التداخل أمر مألوف بالنسبة للعلوم التي تعالج موضوعا واحدا أو تلتقي على مجال متجانس التكوين. ولا خطر في ذلك إذا استطاع كل علم منها أن يحدد لنفسه زاوية خاصة أو جانبا معينا في الموضوع أو المجال، وأن يرسم خطوط الاتصال والانفصال بينه وبين العلوم الأخرى التي تعالج نفس الموضوع. هذا، ونحن نستطيع من جانبنا أن نقسم هذه العلوم والدراسات التي تتناول الرصيد الفكري إلى مجموعتين رئيسيتين، المجموعة الأولى تشمل كل العلوم والدراسات في مثلث الانتاج الفكري، والمجموعة الثانية تشمل كل العلوم والدراسات في مثلث الذاكرة الخارجية.

على أننا إذا كنا نستطيع أن نرسم الخط الذي يفصل بين المجموعتين على المستوى التجريدي النظري السابق، فان وجود هذا الخط في الواقع يكاد يكون أمرا مستحيلا، فهناك دائما قنوات للاتصال تمر من خلالها كثير من القضايا والمسائل المشتركة بين المجموعتين وقد كان الاتصال بينهما في الماضي البعيد متمثلا في وحدة الطائفة القائمة بأمر الرصيد الفكري في مثلثيه (الانتاج، والذاكرة الخارجية)، ويتمثل الآن في تولى بعض مؤسسات الانتاج الفكري المرحلة الأولى من التنظيم باخراج الكتب المرجعية التي توفر على مؤسسات الذاكرة الخارجية جهدا كانت ستبذله هى في خدمة روادها، كما أن بعض مراكز التوثيق قد يصل في عمق الخدمات التي يقدمها لرواده إلى انتاج بعض الأوعية المرجعية. بل إننا قد نرى في المستقبل غير البعيد تطورا جذريا في قضية الرصيد الفكري كلها، حيث يتم الاختزان المنظم لقطاعات ضخمة من هذا الرصيد في بنوك للمعلومات، تقدم للباحثين مايحتاجون اليه تليفزيونيا عبر الأقمار الصناعية ومن المؤكد أن هذا التطور سيدعم قنوات الاتصال بين مؤسسات الانتاج الفكري ومؤسسات الذاكرة الخارجية، وقد ينتهي الأمر إلى شكل من أشكال الاتحاد أو التكامل « الفيدرالى » فيما بينهما .

ولكن الذي يعنينا الآن هو التمييز بين علوم الانتاج الفكري وحجر الزاوية فيه هو «التكوين» والتأليف، وبين علوم الذاكرة الخارجية وحجر الزاوية هنا هو «التنظيم» والتحليل، ومن الضروري بعد ذلك أن يأخذ الطلاب والدارسون لأى من المجالين في اعتبارهم القضايا والمسائل الموجودة في المجال الآخر. وهذا هو الحال نفسه في العلاقة

بين العلوم التي تتخذ الانسان موضوعا ومجالا لبحوثها ودراساتها، فطلاب الطب ودارسوه مثلا يأخذون في اعتبارهم كثيرا من القضايا والمسائل في علم النفس وفي علم الاجتماع وفي غيرهما من علوم الانسان ومن علوم الطبيعة، كما أن العكس صحيح في جملته وفي تفاصيله.

تخصص المكتبات في قطاعاته العريضة

المكتبات ومراكز التوثيق هي المؤسسات القائمة بأمر الذاكرة الخارجية في دورة الرصيد الفكري بالنسبة للقطاع الأكبر فيه وهو القراءات والبحوث، وقد كان من الطبيعي بالنسبة لهذه المؤسسات أن تبدأ كغيرها من ألوان النشاط الانساني، معتمدة على الذكاء الفطري للانسان بأسلوب المحاولة والخطأ، وقد بقيت تلك المرحلة أزمانا طويلة، تجمعت خلالها تدريجيا بعض الملاحظات والتأملات المتناثرة، وكانت أشبه بالبذور التي تمخضت في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، عن مجموعة من الدراسات والقضايا والمسائل تجتمع حول محور واحد هو مسئولية المكتبات ومراكز التوثيق نحو الرصيد الفكري في قطاع القراءات والبحوث.

وقد اتسعت دراسات المكتبات والتوثيق في النصف الثاني من القرن العشرين اتساعا كبيرا، وتشعبت موضوعات البحث في هذا الميدان لتغطي كل مايتصل بالمكتبة أو مركز التوثيق كمؤسسة لها كيانها الاداري والفني، وتضم بين جدرانها المواد الفكرية بجميع أوعيتها لتصل بين الانسان وما يتطلع اليه من كشف المجهول أو تحقيق الذات، كما أن المكتبة أو مركز التوثيق مؤسسة لا توجد في فراغ، ولكنها توجد كخلية حية ومتطورة في مدرسة أو معهد، أو في جامعة أو مركز للبحث، أو في مؤسسة خاصة، أو توجد في مدينة أو حي من الأحياء لخدمة أفراد المجتمع في محيطها، وهي في كل واحدة من هذه الحالات تأخذ لونا خاصا من الوجود يختلف عن بقية الألوان وإن احتفظ بجوهره الأساسي.

والمكتبة قبل ذلك كانت جزءا من تاريخ البشرية، وعاملا هاما في تطور المجتمع الانساني واليوم أصبحت المكتبات ومراكز التوثيق أهم الخلايا الفكرية والعلمية التي يضمها جسم المجتمع ويقع عليها عبء كبير لابد أن تقوم به في حياة البيئة المحلية،

وفي حياة الأمة وفي حياة الانسانية ومستقبلها، وعلى أرباب هذه المهنة أن يبذلوا أقصى جهد في مجالات التعاون المحلي والقومي والاقليمي والدولي، لكى يستطيعوا أن يقوموا بدورهم في كفاية ونجاح.

تلك هى الخطوط الأساسية التي تجتمع حولها علوم المكتبات ودراساتها في الوقت الحاضر، ويمكن توزيعها على ثلاث مجموعات رئيسية، ثم ثلاث مجموعات اضافية. ونبدأ بتقديم المجموعة الأولى، على ترتيب الوظائف الأساسية الثلاثة في مؤسسات الذاكرة الداخلية، كما يلي:

(أ) دراسات المواد والأوعية - وهى الدراسات الخاصة بأوعية الرصيد الفكري، وتهدف إلى التعريف بهذه الأوعية وبمصادرها، تمهيدا لاقتنائها وللوصول إلى أحسن الطرق للانتفاع بها في المكتبة أو مركز التوثيق انتفاعا كاملا.

(ب) دراسات التنظيم الفنّي - وهى الدراسات الخاصة بالعمليات الفنية الدقيقة لتنظيم أوعية الرصيد الفكري وتحليل محتوياتها، كالفهرسة بأنواعها والتصنيف على اختلاف أبعاده وتهدف الدراسات هنا إلى جعل مواد المكتبة أو مركز التوثيق في متناول القراء والباحثين من أيسر السبل وأكثرها كفاية.

(جـ) دراسات الخدمة والاسترجاع - وهى الدراسات الخاصة باسترجاع المعلومات من أوعيتها أو باسترجاع الأوعية نفسها، وتهدف هذه الدراسات إلى استكشاف أحسن السبل لاتاحة مواد المكتبة أو مركز التوثيق للقراء والباحثين كل حسب حاجته على مستوى الطلب أو مستوى التوقع، من جانبهم كأفراد أو كجماعات.

أما المجموعات الاضافية فقد حتمتها ثلاثة أبعاد أخرى في مؤسسات الذاكرة الخارجية، البعد الاداري داخل المؤسسة، والبعد البيئي حول المؤسسة، والبعد المطلق حول المهنة نفسها، ونقدمها على هذا الترتيب كما يلي:

(أ) دراسات الادارة والتدبير - وهى الدراسات الخاصة بالمكونات الادارية للمكتبة

أو مركــز التــوثيق كالمـوظفـين، والمبـاني، والأثـاث، والميزانية، والأهـداف الاسـتراتيجية، والاجـراءات الروتينية. وتهدف الدراسات هنا إلى استخدام أوفق المبادىء والنظريات في علوم الادارة للتنسيق بين هذه المكونات، كى تحقق المكتبة أهدافها كاملة.

(ب) دراسـات المكتبـات النوعية والتوثيق ـ إذا كانت المجموعات الأربعة السابقة تغطي الوجود الذاتي للمؤسسة (مكتبة أو مركزا للتوثيق)، فان هذا المجموعة الخامسة من الدراسات تتولى ربط هذا الكيان الذاتي وصياغته بما يتلاءم مع البيئة المحيطة به، حيث إن هذه البيئة قد تكون مدرسة أو جامعة أو كلية للطب أو مركـزا للبحـوث التربوية أو معهدا للطاقة الذرية، أو مؤسسة للصناعات الكيماوية، أو غير ذلك من الهيئات التي تتطلع إلى الرصيد الفكري بمؤسسات الذاكرة الخارجية. وتهدف هذه الدراسات إلى تأكيد القيمة النوعية لكل مؤسسة من مؤسسات الذاكرة الخارجية، حسب طبيعة العوامل البيئية التي تحيط بكل منهـا، وأنه ينبغي أن تؤخذ كل هذه العوامل في الاعتبار فيما يتصل بالاقتناء والتنظيم والاسترجاع والادارة. والحقيقة أن هذه المجموعة من الدراسات هى المنطلق الذي يبدأ منه «التوثيق» باعتباره دراسة مركزة حول مؤسسات الذاكرة الخارجية التي تقتني المواد المتخصصة وتنظيمها من أجل المتخصصين.

(جـ) دراسات مؤسسات المكتبات ـ وهى الدراسات التي ترتبط بمؤسسات الذاكرة الخـارجية بعـامة بصفتها النواة التي قام حولها احدى المهن العريقة في تاريخ الحضارة الانسانية والفكر البشري، ، وهى مهنة المكتبات بما تشتمل عليه من تاريخ طويل وفلسفات ومبادىء تطورت عبر العصور، وتهدف هذه الدراسات بصفـة عامـة إلى خلق الضمـير المكتبي بين رجـال المكتبات والتوثيق، وإلى توعيتهم بوجودهم المهني ومكانهم الأدبي حتى يقوموا بتأدية دورهم عن وعى وايمان، ويحسوا بأن هذه المهنة شيء أكبر من مجرد طريق للحصول على لقمة العيش.

موضوع تخصص المكتبات وتشابكاته

ويتبقى بعـد ذلك مسألة حيوية بالنسبة لتحديد موضوع علوم المكتبات، فليس

يكفي أن تبين العناصر الوظيفية في مجاله العام، أو القطاعات العريضة لدراساته التي تقوم على هذا العنصر الوظيفي أو ذاك، بل لا بد إلى جانب ذلك من رسم خطوط الاتصال والانفصال بين هذه العناصر الوظيفية بالنسبة لعلوم المكتبات، وبين العناصر الوظيفية الأخرى في المجال بعامة التي تقوم عليها علوم ودراسات أخرى تعيش حول أوعية المعلومات أيضا.

ويمكن تلخيص هذه الخطوط الحدية كما يلي :

(أ) أوعية المعلومات وموادها في المكتبات ومراكز التوثيق تتمثل في مواد «القراءات والبحوث» دون مواد «المكاتبات والالتزامات» التي تتولاها علوم المحفوظات والارشيف. وهناك اتصال وثيق بين العلوم الموجودة في كل من الجانبين باعتبارهما من مؤسسات الذاكرة الخارجية، ويؤيد ذلك أننا نجد في أمثلة غير قليلة مؤسسة أكاديمية واحدة لاعداد العاملين في دور المحفوظات وفي المكتبات ومراكز التوثيق كما في لندن والقاهرة، حيث نجد «مدرسة لندن للمحفوظات والمكتبات : London School of archives and Librarianship »

وقسم المكتبات والوثائق :

Department of Librarianship and Archives

على الرغم من الاستقلال الداخلي لكل من المجموعتين.

(ب) مواد القراءات والبحوث التي تدخل إلى المكتبات ومراكز التوثيق، تأتي أصلا من مؤسسات الانتاج الفكري، ودراسة هذه المواد تدخل بالاصالة في نطاق مجموعة العلوم الخاصة بالانتاج الفكري ومؤسساته، ولكنها تدخل بالتكامل في علوم المكتبات والتوثيق، ولا سيما تلك الموضوعات المتصلة بتحميل الرصيد الفكري في أوعيته نشرا وتوزيعا، لانها الموقع الملاصق لمؤسسات الذاكرة الخارجية من ناحية الاقتناء، وقد أصبح «النشر» أحد المقررات الدراسية الثابتة في مناهج اعداد رجال المكتبات والتوثيق.

(جـ) البحث هو أول المواقع في مؤسسات الانتاج الفكري، ودراسته تقع بالاصالة في نطاق مجموعة « التخصصات » والعلوم الخاصة بالانتاج الفكري

ومؤسساته ، ولكنه يدخل بالتكامل في علوم المكتبات والتوثيق ، ولاسيما تلك الـموضوعات الخاصة بالتعرف على حاجـات الباحثين والمتغيرات المحيطة بهم حيث يعملون، لأنهـا الموقع الملاصق لمؤسسات الذاكرة الخـارجية من ناحية الاسترجاع .

هذا، وإذا كانت علوم المكتبات والتوثيق لا تستطيع أن تغفل تلك العلاقة الوثيقة بينها وبين الموقعين القريبين من مؤسسات الذاكرة الخارجية (التحميل والبحث)، فان دراسات التوثيق بصفة خاصة وهى جزء لا يتجزأ من علوم المكتبات، تعطي اهتماما أكبر لكل المواقع في مثلث الانتاج الفكري، لأن الربط الوثيق بين كل المواقع على مدار الرصيد الفكري كله هو أساس النجاح في التعامل مع المواد المتخصصة من أجل المتخصصين.

وقد اختلط الأمر على بعض المدارس المهنية في تحديد ماهية التوثيق، وتوهموا أن هذا الربط الوثيق يعني الوحدة الاندماجية لكل مواقع الرصيد الفكري، ففسروا التوثيق بما يشمل كل المواقع والمؤسسات على مدار الرصيد الفكري كله. والحقيقة هى ماذكرناه آنفـا، فليست هنـاك أية فائـدة عملية من هذا التفسير الواسع المطاط، لأن المجال بطبيعته أكبر وأعمق من أن يحتكره علم واحد، ولو نجح هذا الوهم فسوف يتحول هذا العلم أو الدراسة إلى مجرد اطار شكلي لا يعني شيئا محددا.

ونستطيع أن نقدم مثالا لتوضيح وجهة النظر السابقة في ميدان العلوم الطبيعية، فما هى الفـائـدة العملية إذا قلنـا مثـلا «هناك علم واحد أو دراسات اندماجية موحدة للطبيعة، تشمل الفيزياء، والكيمياء، والحيوان، والنبات، الخ . . »، ومن المؤكد أن العرف العلمي قد جرى على خلاف ذلك، وأن المنهج السليم هو توزيع تلك المجالات المتشابكة على علوم ودراسات متميزة طبقا للأعراف السائدة، على أن يكون لكل علم أو دراسة موقع معين يأخذه بالاصالة، ويشارك في المواقع الاخرى بالتكامل كل حسب وثاقة الصلة أو بعدها.

وفي ضوء القضايا والمسلمات السابقة نستطيع أن نقدم صيغة موجزة لتحديد موضوع علوم المكتبات والتوثيق كما يلي :

«موضـوع علوم المكتبـات والتوثيق هو الرصيد الفكري للانسان، في القراءات والبحـوث بما فيهـا المـواد المتخصصـة ومؤسسات ذلك الرصيد ، من حيث الضبط والاقتنـاء والتنـظيم والاسـترجـاع وما يرتبط بها في الادارة الداخلية والبيئة الخارجية والتكوين المهني تكاملا بين تلك الوظائف في ذاتها وتنسيقها بينها وبين بقية الوظائف في دورة المعلومات بمدارها العام » .

وإذا كان ذلـك «المـوضـوع» المتكامل في واقع الحياة، الذي ترتبط به المؤسسات الميدانية الاختزانية، بصرف النظر عن التسمية التي تحملها كل منها: مكتبة أو مركزاً للتوثيق أو غيرهما، فكيف؟ ومتى؟ ولماذا؟ نرى في الوقت الحاضر ولثلاثة عقود مضت، ذلك الاتجاه الانفصالي الذي يحمل شعار «التوثيق»؟ وهل هناك بالنسبة للمؤسسات الميدانية الاختـزانية فئتان (المكتبات والمعلومات/ الأرشيفات والمحفوظات) أو ثلاث فئـات (المكتبـات/ المعلومات/ الأرشيفات)؟ وفيما يلي نوضح وجهة نظرنا نحو هذه القضية، التي تتجدد من حين لآخر :

نشأت الذاكرة الخارجية للرصيد الفكري منذ اللحظة التي اخترعت فيها الكتابة، وعـرف الانسان من المؤسسات القائمة على هذه الذاكرة الخارجية «دور المحفوظات» للقيام بأمر الأوعية الفكرية التي تهم السلطة من «المكاتبات والالتزامات» على اختلاف أنـواعها ومستوياتها، وعرف «دور الكتب» للقيام بأمر الأوعية الفكرية على اطلاقها الممثلة في «القراءات والبحوث» وقد استقلت «دور المحفوظات» والارشيف منذ زمن بعيد، وأصبح للقائمين بها مهنتهم وأساليبهم الفنية التي يمارسونها، لتأدية الوظائف الثلاثة بهذا النوع من مؤسسات الذاكرة الخارجية، كما أن رجال المكتبات عبر العصور، قد استطاعوا أيضا أن يؤسسوا لمهنتهم كثيرا من الطرق والأساليب الفنية للقيام بوظائف المهنة، ولا سيما وظيفة «التنظيم» وخلفياتها الفنية كالفهرسة والتصنيف.

وفي القرن التاسع عشر توجه اهتمام المهنة بالبلاد المتقدمة في أوروبا وأمريكا، إلى الجبهـة العـريضـة من جماهـير القـراء في طبقات الشعب على اختلافها، وأصبحت المكتبـات العـامـة هى محور اهتمامهم، وتركزت حولها وحول جماهيرها أمور الاقتناء والتنظيم والخدمات. أما جمهور المكتبات المتخصصة والعلماء والباحثون، فقد نسيهم أو تناساهم رجال هذه المهنة خلال تلك الفترة، لأن الطبول العالية كانت تدق للجبهة العريضة من المواطنين، باسم الديمقراطية وشعارات التثقيف الذاتي.

أما العلماء والباحثون وجمهور المكتبات المتخصصة فقد كانوا في موقف لا يحسدون عليه، حيث بدأت البواكير الأولى للطوفان العلمي تزحف عليهم في هيئة أوعية جديدة كالدوريات والنشرات والتقارير، ثم المواصفات والمعادلات وبراءات الاختراع، وحيث دخلت اليهم بعض الأوعية العلمية بلغات لم يتعلموها من قبل ولا يملكون الوقت لتعلمها، وحيث تشققت أمامهم مجالات البحث وتعقدت موضوعاته، وحيث ظهرت بوادر الانتقال بالبحث من مستوى الهواية وحب الاستطلاع، إلى ضرورات التنمية وسد حاجات المجتمع.

تحت ضغط هذه الظروف الجديدة بالنسبة للمواد المتخصصة وحاجات المتخصصين، وفي مرارة النسيان أو التناسي من جانب رجال المهنة العريقة التي كان يجب أن تواجه هذه التطورات، اضطر العلماء والباحثون أنفسهم إلى تحمل مسئولية الوظائف الثلاثة (الاقتناء، والتنظيم، والخدمة) في مواقعهم، ولم يكونوا مزودين بتلك الطرق والأساليب الفنية في التنظيم، بل كان اعتمادهم الوحيد على ألفتهم وطول معايشتهم لمواد الرصيد الفكري بحكم أنهم منتجوه والباحثون فيه. ومن الطبيعي أن هذه الألفة وحدها لابد أن تفشل في القيام بهذه المسئولية، فضلا عن أن اتساع المجال وسنة التطور تحتم ألا يكون المنتجون للأفكار هم أنفسهم القائمون بأمر الذاكرة الخارجية كما كان الحال في المراحل الأولى لنشأة الرصيد الفكري.

وخلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، توالت بالبلاد الغربية كثير من مواقف الحساسية المهنية والشخصية أحيانا، بين رجال المكتبات الذين ورثوا أساليب المهنة وقواعدها في التنظيم، وبين هذه الطائفة من العلماء ثم من تبعهم من المهندسين، الذين بادروا إلى تحمل مسئولية القيام بأمر الذاكرة الخارجية بالنسبة للمواد المتخصصة في العلوم والتكنولوجيا. وأدت هذه الحساسيات المهنية والشخصية إلى أن يقوم هؤلاء المهندسون والعلماء بالدعوة إلى تكوين مؤسسات وهيئات مهنية خاصة بهم، فأنشئت بأمريكا «جمعية المكتبات المتخصصة: Special Libraries Association» عام ١٩٠٨ بعد حوار مهني غير ناجح مع رجال «الجمعية الأمريكية للمكتبات American Library Association» ثم أنشىء بانجلترا «جمعية المكتبات المتخصصة ومكاتب الاعلام: ASLIB» في عام ١٩٢٤، اشباعا لنزعة التعالي ضد «جمعية المكتبات: Library Association» الانجليزية، التي أنشئت قبلها بنصف قرن. وكانت كلمة «توثيق» أبرز

الاصطلاحات التي أثمرتها هذه الحساسيات المهنية والشخصية.

وعاشت هذه الحركة الانفصالية فترة من الزمن وهى تسير بالطاقة التي ولدتها هذه الحساسية، ثم تبين لأصحابها بعد أن هدأت النفوس بانتهاء الجيل الذي حمل لواءها، أن رصيد الذاكرة الخارجية بالنسبة للعلوم أو التكنولوجيا أو غيرها من المجالات المتخصصة، لا يكفي في القيام بأمره مجرد الألفة أو المعايشة، بل لابد إلى جانب ذلك من الاعتماد على الأساليب الفنية ، لكى تستطيع المهنة أيا كان اسمها، أن تستوعب الطوفان المتزايد من الدوريات والنشرات والتقارير ، ولكى تستضيف الأوعية العصرية الحديثة من الأشرطة والأقراص والرقائق الصوتية والضوئية ، وهذه الأساليب الفنية هي التي عرفتها وتطورها مهنة المكتبات قبلهم.

كما أن رجال المهنة أنفسهم تداركوا هذا النسيان أو التناسي لحاجات العلماء والمتخصصين ليس في مجال العلوم والتكنولوجيا فقط، ولكن في كل المجالات التي تضخم فيها الانتاج الفكري وتزايدت مطالب المتخصصين من هذا الانتاج، كالتربية والاقتصاد والتخطيط. ولم يكد ينتصف القرن العشرون حتى كانت تلك الموجة الانفصالية المفتعلة قد انحسرت من الناحية الموضوعية وإن تكن آثارها قد بقيت متمثلة في تلك المؤسسات والهيئات التي أنشئت خلال فترة الحساسية، ومازالت تحمل في أسمائها كلمة «توثيق» أو غيرها من الشعارات التي راجت خلال تلك الحركة، كما قد بقى من آثارها ذلك الازدواج في كثير من المصطلحات الفنية الذي يمثل تحديا كبيرا للمهنة كلها في الوقت الحاضر.

أما في البلاد النامية فهناك كثيرون لا يعرفون شيئا عن تلك الظروف والملابسات المهنية والشخصية التي أثمرت كلمة «توثيق» ولا عن التطورات التي انتهى اليها الموقف من الناحية الموضوعية بالنسبة للمهنة كلها. وظهرت بعض المواقف في البلاد النامية وكأن أصحابها يريدون أن يعيدوا أمرا بدأ وانتهى منذ عدة عقود، ولم يبق منه إلا الدرس التاريخي الذي ينبغي أن يستفيد منه رجال المهنة في هذه البلاد النامية، ويتلخص هذا الدرس في أن ازدهار هذه المهنة رهن بوحدتها وابتعادها عن الحساسيات الشخصية والمهنية. وقد سخر دكتور «رانجاناثان» من جهل هؤلاء أو تجاهلهم لحقيقة الموقف السابق، وإذا كان دكتور «رانجاناثان» قمة في المكتبات والتوثيق بكل المقاييس وعند كل المدارس، وإذا كان انتماؤه إلى الهند وهى من البلاد النامية يضيف قيمة أكبر على

وجهـة نظره بالنسبـة لنـا في البلاد العربية، فاننا نسجل هنا تصويره الساخر لهؤلاء الجاهلين أو المتجاهلين.

This has created unnecessary dificulties in the library profession in the older industrialized countries. The newly developing countries blindly take on their own heads these unnecessary difficulties of the earlier developed countries. (See S.R. Ranganthan's *Documentation and its facets, p. 45*

وإذا كان الاعلام المعاصرون في المكتبات والتوثيق، من أمثال «رالف شو» و «شيرا» و «رانجاناثان» و «تاوبه» وكثير غيرهم، يجمعون على انتماء التوثيق ودراساته إلى المكتبات وعلومها، فلعل أدق التصورات للعلاقة بينهما هو ماارتآه «دكتور رانجاناثان» حين جعل المكتبيات هى الاطار العام الذي يقوم بكل الوظائف الأساسية والاضافية، على امتداد الخط بين انتاج الأوعية الفكرية وبين وصول هذه الأوعية إلى أيدي الرواد والمستفيدين.

فاذا كانـت تلك الأوعـية من المـواد المتخصصـة، وإذا كانت المنتفعـون هم المتخصصـون، وإذا كان التنـظيم ملائما لمواقفهم في البحث، وإذا كانت الخدمات تستجيب لحاجاتهم الخاصة، على مستوى الطلب الفعلي أو التوقع، فذلك هو التوثيق. ومعنى ذلك أن التوثيق ليس نشاطا مقابلا أو معادلا للمكتبيات، ولكنه نمط مركز من مناشط المهنة ويقع في القلب من اطارها العام.

وفي ختام هذا «التمهيد المفذلك» عن التوثيق والمكتبات، نستطيع أن نتصور مواقع المقالات الثلاثة التالية في هذا الاطار السابق[١] فالمقالة الأولى تتحدث عن قضية عامة في هذا الاطار كله بما فيه ذلك «الجزء المركزي المسمى بالتوثيق، وهى قضية التقنينات والمعـايير على المستويات القومية والدولية وموقفها بالعالم العربي»، أما المقالتان الثانية والثالثة فتتوجهان مباشرة إلى قلب ذلك الاطار في قطاع التوثيق، حيث تهتم احداهما بمشروع عالمي لخدمـة المتخصصين في العلوم والتكنولوجيا وموقف العالم العربي من ذلك المشروع، وتهتم الأخـرى بنموذج معين لخدمة المهندسين والباحثين بمجمع الحديد والصلب في مصر، بتنظيم الأوعية الفكرية الخاصة بهذا المجمع واتاحتها لهم طبقا لأحدث الأساليب الفنية المعروفة في المهنة.

(١) الأولى أعدّها الدكتور سعد محمد الهجرسي، والثانية من إعداد الدكتور أحمد بدر، والثالثة كتبها الدكتور عبد الوهاب أبو النور.

عناصر الاسترجاع للمــادة

ـ الدلالات الاصطلاحية لكلمة توثيق

■ علوم الحديث ■ العلوم القانونية والادارية

■ علوم التاريخ، والتاريخ الأدبي، والدراسات المنهجية

■ تخصص المكتبات وعلومه

ـ مجال دراسات المكتبات بمدار المعلومات

ـ الإنتاج الفكري ومؤسساته

■ الخبرة والبحث، التكوين والتأليف ■ التحميل والنشر

ـ الذاكرة الخارجية ومؤسساتها

■ المكاتبات والالتزامات ■ القراءات والبحوث

■ خزانة الكتب، دار الكتب، المكتبة

■ مركز التوثيق، مركز المعلومات، مكتب الإعلام

■ الاقتناء ■ التنظيم ■ الخدمة

■ تنظيم البيانات في الأوعية المرجعية ■ تنظيم الأوعية ذاتها في المؤسسة الميدانية

ـ علوم الرصيد الفكري وتخصصاته

■ التشابك العام على مدار المعلومات

■ التخصصات والعلوم بعامة ■ تخصص المكتبات والمعلومات بخاصة

ـ تخصص المكتبات في قطاعاته العريضة

■ المكتبة كمؤسسة ميدانية

■ دراسات: المواد والأوعية، التنظيم الفني، الخدمة والاسترجاع

■ دراسات: الادارة والتدبير، المكتبات النوعية والتوثيق، مؤسسات المكتبات

ـ موضوع تخصص المكتبات وتشابكاته

■ التشابك الخارجي مع مؤسسات الانتاج

■ التشابك الداخلي والحركات الانفصالية

التوثيق أو المعلومات في الخارج
١٩٨٧

المزايدة في شعارات التغيير

في موجة الحماس، الذي قوبلت به ثورة ٢٣ يوليه بمصر في أيامها الأولى، حينما ألغت الألقاب التشريفية والطبقية، واستبدلت بها كلمات عامة تقضي على الطبقات العليا في المجتمع، أرادت أيضا أن تلغي الكلمات التي تميز الطبقات الدنيا، وتستبدل بها تعبيرات جديدة، تخلص هذه الطبقات المهضومة، مما علق بها وعلقت به في الماضي. ومن الأمثلة الطريفة للمقترحات بالنسبة لهذه الطبقات الدنيا، كان استبعاد كلمة «شيّال» على أن يستبدل بها تعبيرة «مساعد مسافر». . . !

ويبدو أن التخصصات الحديثة مثل الحركات السياسية، تشغل نفسها كثيراً، وهو أمر طبيعي ومنطقي، بالكلمات والعبارات التي تختارها بعناية فائقة، لتصبح تسميات متميزة أو شعارات جذابة. بل لعل أصحاب هذه التخصصات أكثر اهتماما في هذه الناحية من السياسيين المحترفين، طمعا في التأكد من تقبل المجتمع المقصود للاتجاه الفكري الطارىء، واقتناع هذا المجتمع بأن في ذلك الاتجاه شيئاً جديدا حقيقة.

وقد يكون هذا الاهتمام عند أصحاب التخصصات، أكثر مما ينبغي، ويصبح نوعا من القلق والحيرة وافتقاد الثقة في دعوى الجدة، فما يكاد هذا الفكر الطارىء يستقر على كلمة أو تعبيرة، لعقد أو عقدين أو أكثر، حتى يجد نفسه محاطا بدوافع داخلية أو خارجية غير علمية، لتغيير التسمية أو لتدعيمها على الأقل، بكلمات جديدة تجتذب الاهتمام أكثر مما قبلها. ومن المفارقات المثيرة أن هذه الجديدة نفسها، قد لاتلبث طويلا حتى تصبح هى الأخرى، في حاجة ثانية للتغيير أو التدعيم. . !

في أوائل العقد الأخير من القرن التاسع عشر نشأت حركة جديدة، على أيدي بعض المهتمين في بضع دول من وسط أوروبا وشمالها، بحصر الانتاج الفكري وضبطه، أمثال «أوتليه» و «لافونتين» وغيرهما، وهى الوظيفة التي مارسها ويمارسها رجال

المكتبات من قبلهم ومن بعدهم، وأصبحت في مقدمة بنود الاهتمامات، للجمعيات العلمية والمهنية التي أنشئت قبل هذه الحركة بعقدين، كالجمعية الأمريكية للمكتبات منذ (١٨٧٦) وجمعية المكتبات في بريطانيا منذ (١٨٧٧). واستطاع أصحاب هذه الحركة أن يعقدوا تحت لوائها عام ١٨٩٥ (المؤتمر الدولي للببليوجرافيا: I.C.B) بمدينة « بروكسل » في بلجيكا . وهى البلد الذي ينتمي إليه صاحبا الحركة ورائداها .

تسعون عاماً دون ثقة بالنفس

وقد تمخضت هذه الحركة عن أمور كثيرة ومرت بمراحل متلاحقة، لكل منها أهمية بالغة بالنسبة للتخصص الذي يسمى في الوقت الحاضر (علم المكتبات والمعلومات: Library and Information Science)، حسب الأغلبية من الأقسام الأكاديمية المسؤولة عنه، بصرف النظر عن بضع تسميات أخرى، تعتنقها أقليات متنوعة من الأقسام، وفئات مختلفة من المعاهد والمؤسسات، بله الأقليات الشاذة التي تعيش دائماً على مبدأ «خالف تعرف». والله وحده هو الذي يعلم ماذا ستكون تسميته أو تسمياته، بعد عقدين أو ثلاثة أو خلال القرن الحادي والعشرين كله . . !

أما الأمور والمراحل التي ارتبطت بهذا التخصص الذي يعنينا، مع نشأة تلك الحركة وتطورها، منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى أواخر القرن العشرين، فيمكن استعراضها كما يلي:

(١) أول هذه الأمور التي ارتبطت بالتخصص الذي يعنينا، كان إنشاء (المعهد الدولي للببليوجرافيا: .I.I.B) عام ١٨٩٥، وقد انهمك أصحاب هذه الحركة في مشروع طموح، هو (الموسوعة الببليوجرافية العالمية: .U.B.R)، ولم يدركوا في البداية لعدم تمرسهم بالأعمال الببليوجرافية الكبرى من قبل، استحالة السير في موسوعتهم إلى نهاية المطاف. ذلك أنهم أخذوا يعدون البطاقات الببليوجرافية لأداة مركزية واحدة، تضبط كل مايصدر من البحوث والمؤلفات، بصرف النظر عن اللغة والموضوع وشكل الوعاء ومكان صدوره، وهو ماأثبتت التجارب في كل العصور أنه طموح يدخل في باب الأماني.

كما أن العمل في تلك «الموسوعة» كان تطوعيا في الجانب الأكبر منه، والمشروعات

التـطوعية قد تنجـز في البـداية مايشبه المعجزات، كما حدث لمشروع ببليوجرافي في أمريكا، بدأ قبلهم بعشرين عاما، ولكنه كان أكثر واقعية وأقل طموحاً. وهو مشروع (بـول: Poole) لضبط محتـويات الـدوريات باللغـة الإنجليزية وحـدها في أمريكا وإنجلترا فقط منذ ١٨٠٦ فصاعداً. وإذا كان مشروع «بول» في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، بعد إنجازاته الأولى بتغطية حوالي مائة عام، قد تباطأ ثم توقف في أوائل القـرن العشرين، ليحـل محله المشروع التجـاري القـائم حتى الآن، الـذي تولاه «ويلسون» وشركته، فإن مشروع «الموسوعة» السابق كان قد أدركه الموت التنفيذي، قبل إعلان الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ وجاءت الحرب فأغلق «المعهد» نفسه حتى العشرينيات. وأصبحت بقـايا المشروع متحفـا، تؤكد لمن يراها ضرورة التخطيط المهني السليم، للقيام بالأعمال الببليوجرافية.

لم يكن في الحقيقة مشروع ذلك الضبط الببليوجرافي، قائماً على أى أسس فنية أو مهنية، ولكنـه كان أمنية طموحا تعلقت بها نفوس مجموعة من العلماء والهواة، وعلى رأسهم «أوتليه» نفسه: شاب بلجيكي لم يبلغ الثلاثين، من رجال القانون، تعلقت نفسه بالأعمال الببليوجرافية، وتعلق به هو كثيرون من أمثاله، فقاموا بحركتهم رافعين الشعار الببليوجرافي، وأولهم «لافونتين» الذي كان من رجال القانون والسياسة، وقد وصفه «ألن كنت» وهو من أتباع هذه الحركة في الوقت الحاضر، بأنه «رجل يصلح لأى عمل في الحياة إلا الببليوجرافيا والتصنيف. . !».

ويؤكـد هذا التفسـير، الـذي أشـار إليه دكتور «رانجاناثان» العملاق الهندي في التخصص الـذي يعنينا، أنهم فوجئوا وهم يستعدون لعقد مؤتمرهم الدولي ولإنشاء «المعهـد» أيضـا، بعـد إعـداد عدد كبـير من البطاقات الببليوجرافية ـ فوجئوا بأنهم لايملكون أى نظام يرتبونها في «الموسوعة» على أساسه، وسمعوا أن نظاماً للتصنيف موجود في أمريكا، وضعه رجل اسمه «ديوى» منذ ١٨٧٦، فكتب إليه «أوتليه» يطلب نسخـة من هذا النـظام عام ١٨٩٤ وأرسل إليه «ديوي» نسخة من الطبعة الخامسة أحـدث الـطبعات في ذلك الوقت. وقد أعجبهم هذا النظام فاتخذوه أساساً لترتيب البـطاقـات في «المـوسوعة»، ولما فشل مشروعها الخيالي وأصبحت متحفاً، تحولوا به فاتخذوه أساساً لما ظهر بعد ذلك باسم (التصنيف العشري العالمي: U.D.C.)، وهو أهم عمل يمكن أن ينسب إليهم، مع أنه يعتمد على التطويرات المتلاحقة التي مر بها نظام «ديوي» في القرن العشرين.

(٢) أما المرحلة الثانية لهذه الحركة، فهو أن أصحابها قد تنبهوا في العشرينيات من القرن العشرين، وهم يعيدون بناء معهدهم من جديد، بعد توقف أعماله وإغلاقه لأكثر من عشر سنوات، إلى إحداث تغييرين في البناء المقترح، رأوا في ذلك الوقت أنهما كفيلان بالنجاح الكامل لحركتهم. ومن الطريف أن هذين التغييرين يتمثلان في كلمتين اثنتين، تدخلان على الشعار الذي رفعوه، ويتم تركيبهما في البناء الجديد.. ! كانت الكلمة الأولى هى (اتحاد: Federation) بدلاً من (معهد: Institute)، وقد حتم هذا التغيير الأول، الأوضاع السياسية والقومية والدولية، التي سادت العالم بين الحربين العالميتين، إذ لم يعد الوقت ملائماً للمؤسسات المركزية على المستوى الدولي، تفاديا للحساسيات القومية والوطنية، التي قد تجعل من المستحيل الاتفاق على موقع المؤسسة المركزية.

وعلى الرغم من أن هذا التغيير الأول أعلن رسمياً عام ١٩٣٧ ،فإن الخطوات الحقيقية نحوه بدأت عام ١٩٢٤، بعد عشرة أعوام كاملة عاشها «المعهد» بياتاً دون أى رئيس، باقتراح أحد الأعضاء من المانيا. وبدأت «أمانة» جزئية للمعهد في مدينة «ديفنير» حتى عام ١٩٢٩، ثم في «لاهاى» حتى عام ١٩٣٨، التي انتقلت إليها «الأمانة» تماما في هذا العام نفسه، كما تولاه رئيس هولندي أيضا. وفي هذا العام أيضاً انتهت «الأمانة» الثنائية لكل من «أوتليه» «ولافونتين» التي تجاوزت أربعة عقود. وقد استجاب لهذا التغيير الأول كثير من الشخصيات الأوروبية، في المؤسسات الوطنية التي تعمل بهذا المجال الفسيح، من أصحاب الميول والاتجاهات نفسها التي قامت عليها الحركة في البداية.

بل إننا لانستطيع إلا نجد علاقة خاصة، بين إنشاء بعض المؤسسات الوطنية في هذا العام نفسه (١٩٢٤) وبين دواعي التغيير في الوضع القانوني لهذه الحركة، لأن هذا التوافق التاريخي لايمكن أن يكون بمحض الصدفة. ونستطيع أن نفترض بكل ثقة واطمئنان، بقرينة الاتصالات المكثفة للأعضاء ولغيرهم، في الدول الوسطى والشمالية بأوروبا وعبر القنال الانجليزي، أن القائمين بإنشاء مثل هذه المؤسسات الوطنية، كانت أقدامهم اليمنى تتحرك على المستوى الوطني وأقدامهم اليسرى تتحرك على المستوى الدولي، وعيونهم ملؤها الأمل أن يأخذوا وضعاً خاصا على المستويين، في قلب التخصص الذي يعنينا أو من حوله.

ففي هذا العام نفسه (١٩٢٤) تجمع في انجلترا مثلا، التي أرادت أن تكون جناحا

قويا في هذا الحركة، مجموعة من الشخصيات المؤمنة بمناهج «أوتليه» و «لافونتين» وتطلعاتها، فأنشأوا (جمعية المكتبات المتخصصة ومكاتب المعلومات: ASLIB)، وأصبح رجالها سريعاً من أبرز الأعضاء في «الاتحاد» الذي تأخر إعلانه الرسمي حتى عام (١٩٣٧). ومن أهم الأعضاء الإنجليز الذين برزوا بعد عام (١٩٢٤) دكتور «برادفورد» الذي تولى هو إعداد أول طبعة إنجليزية من المولود الوحيد الباقي لهم (.U.D.C) وكان أمينا لمكتبة متحف العلوم منذ عام (١٩٢٨) ونشر عمله عام (١٩٣٦) وقد استعان فيه بكل ماظهر من طبعات «ديوي» حتى ذلك التاريخ.

وإذا كانت الكلمة الأولى في التغيير، قد فرضت نفسها على أصحاب الحركة، لأنها تستند إلى الخلفيات السياسية والقومية والدولية، التي سادت أوروبا وغيرها منذ العقد الثالث للقرن العشرين، فإن الكلمة الثانية في التغيير وهى (Documentatin) لم تكن لها هذه الصفة على الإطلاق. فقد كانت موجودة في بعض اللغات الأوروبية منذ مئات السنين، وقد استخدمت في معاني متعددة عبر تاريخها في كل لغة، كالإنجليزية، والفرنسية، والإيطالية، والأسبانية، الخ. بيد أن تداولها خلال العقود الأولى للقرن العشرين، في الفرنسية والإنجليزية وفي غيرهما كذلك، على أيدي أصحاب هذه الحركة نفسها. قد انتقل بها إلى معنى يقترب قليلا أو كثيراً من المدلول الأوسع لكلمة (Bi-bliography) وهى موجودة في كل هذه اللغات الأوروبية كذلك. ومن هنا رأوا انتهاز فرصة البناء الجديد، لطرد هذه الكلمة العتيقة من اسمهم، حتى تحل محلها الكلمة المعجزة (Documentation) التي رأوا فيها سحراً خاصاً، كان من صنعهم هم دون غيرهم، وتم هذا الاستبدال مبكراً عام (١٩٣١).

(٣) وكان الأمر الثالث الذي تمخضت عنه هذه الحركة، موجه تغيير ممتدة الجناحين محكمة التخطيط، بدرجة تفوق الأيديولوجيات السياسية، رأس الجسر فيها هذه الكلمة (Documentation) في اللغات الأوروبية الأم لها كالإنجليزية والفرنسية، وفي اللغات الناقلة عنها كالعربية وغيرها من اللغات الأسيوية. بدأت هذه الموجة قبيل الحرب العالمية الثانية، وأخذ عودها يشتد ويقوى في العقد نفسه، الذي مات فيه ثلاثة من الرواد المرموقين، وهم «لافونتين» ١٩٤٣، و«أوتليه» ١٩٤٤، ثم «برادفورد» ١٩٤٨، واستمرت هذه الموجة حتى الستينيات لفترة تبلغ ثلاثة عقود، استطاعت خلالها أن تفرض نفسها، في أسماء أقسام

ومعاهد ومؤسسات عديدة، بعضها كان يحمل تسميات أخرى فطردها، وبعضها أنشىء خصيصاً في تيار هذه الموجة. . !

فعلى الجانب الآخر من الأطلنطي، نجد توافقا تاريخياً له مغزاه حدث عام (١٩٣٧)، وهو تاريخ الإعلان الرسمي للوضع القانوني الجديد للحركة، يشبه التوافق التاريخي الذي حدث عام (١٩٢٤)، وهو بداية الخطوات الحقيقية نحو هذا الوضع القانوني. في الجانب الأول من الأطلنطي أنشئت (ASLIB) عام (١٩٢٤)، وفي الجانب الآخر أنشىء (المعهد القومي للتوثيق : NID) بأمريكا عام (١٩٣٧). وفي كل منها كان يطمع المنشئون أن يأخذوا وضعا خاصا، على المستويين القومي والدولي، في قلب التخصص الذي يعنينا أو من حوله. . ! وقد أصبحا في الحقيقة أقوى عضوين وأهمها في الاتحاد على جانبى ذلك المحيط.

وهكذا بدأ عصر جديد في حياة هذا التخصص الذي يعنينا، وهو لم ينضج بعد، يمكن أن نسميه بالعربية «عصر التوثيق». فقد ظهر للكلمة مثلا في العربية ثلاث ترجمات، سقطت إحداها وهى «الوثاقة» بكسر الواو، رغم التوفيق اللغوي الوثيق لصاحبها الشيخ «عثمان الكعاك» التونسي. وبقيت اثنتان أولاهما: «التوثيق» وهى الأكثر شهرة والأوسع انتشاراً، والثانية «الوثائق» التي تلتبس باستخدام آخر لها، يعني الأرشيفات في مفهومها التاريخي والجاري.

في الخمسينيات وهى قمة الموجة في هذه المرحلة، انتشرت الكلمة انتشاراً كاسحاً. . ! فكم من المؤتمرات الدولية الكبرى عقدت تحت لوائها. . ! وكم من البحوث والدراسات جرت حول المفاهيم التقدمية لهذه الكلمة في مجال التخصص. . ! وكم من الأطروحات والرسائل الأكاديمية للماجستير والدكتوراه، في البلاد المتقدمة وفي البلاد النامية، نوقشت في القاعات الجامعية، ومرتكز الحوار بين الدارسين والمشرفين، هو هذا الشعار الذي رفعته الحركة عاليا، وجرى خلفه كثيرون مبهورين، بعضهم بالوعى الصادق وأكثرهم بدونه. . . !

فرجل مثل دكتور «رانجاناثان»، وهو من هو في أصالة التفكير وعلمية التناول ومنطقية التحليل، لم يستطع في مواجهة هذا التيار الكاسح، أن يدير ظهره لأصحاب

هذه الحركة، ولكثير منهم نفوذ المنصب أو الموطن، . . ! فكان يشارك في مؤتمراتها ويتناقش مع قادتها، رغم تحفظه بالنسبة لدعوى الجدة في أعمالهم. واكتفى متعاونا مع تلاميذه في الهند، بإصدار كتاب (التوثيق وأوجهه: Documentation and its facets) عام ١٩٦٣ بلندن، جاعلا همه الأكبر في الفصول الأولى للكتاب، إثبات أن مفهوم التوثيق الذي يريدونه يقع في قلب المفهوم الأصلي (المكتبيات: Librarianship) عنده، وأن القوانين الخمسة المشهورة التي وضعها للتخصص الذي يعنينا، تصدق على كل مايقوله أصحاب هذه الحركة الانشقاقية في التخصص. . !

أما غير «رانجاناثان» من مؤلفي الدرجة الثانية والثالثة ومابعدهما، فقد أمطروا التخصص بوابل من المؤلفات، كتبا ومقالات وتعليقات، في اللغات الأوروبية الشهيرة وفي اللغات الأسيوية بما فيها العربية. وانتشرت المعاهد والمؤسسات والمراكز، على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وكل منها يحرص، أن تكون هذه الكلمة السحرية، هى الجوهرة الثمينة التي تتوج تسمية المعهد أو المؤسسة أو المركز. ومايزال كثير منها باقيا حتى الآن في تلك التسميات، حتى بعد انحسار هذه الكلمة في السبعينيات والثمانينيات، خجلا من التغيير وهو بطبيعته مؤشر لافتقاد الثقة بالنفس، أو جهلا بما حدث لهذه الكلمة في المرحلتين الرابعة والخامسة التاليتين.

(٤) أما في المرحلة الرابعة لهذه الحركة الانشقاقية، فقد حدث شيء يبدو من ظاهر الأمر فيه، أن أحداً لم يكن يتوقعه على الإطلاق. . ! فهل يتصور مثلا أن يقف أحد الأمريكيين من أتباع هذه الحركة، وهم جناحها القوى على الجانب الآخر من الأطلنطي، ليصف تلك المفردة السحرية المحظوظة. . التي تمثلت فيها جهودهم القومية لثلاثة عقود أو أربعة، بأنها كلمة أوروبية قبيحة ينبغي التخلص منها فوراً. . . ؟ هل كان يتوقع أوسع الناس خيالا، أن توافق «الجمعية العمومية» لهذا الجناح الأمريكي القوي في عام (١٩٦٨)، على تغيير اسمهم من «المعهد القومي للتوثيق» الذي عاشوا له وبه ثلاثة عقود كاملة، لا لشيء إلا لأنهم عثروا على كلمة أخرى، أمضى سحراً وأكثر مقدرة على تحقيق طموحاتهم في التخصص، فسموا أنفسهم (الجمعية الأمريكية لعلم المعلومات American Society of information science) دون أى عنصر في هذا الاسم الجديد يربط ماضيهم بحاضرهم ومستقبلهم. . ! . . ؟

لست أنكر أن هناك تطورات علمية وموضوعية تؤدي إلى ظهور مفاهيم جديدة في حقيقتها وتكوينها، وتحتم اختيار مصطلحات جديدة تمييزاً لها من المفاهيم القديمة. ويتم ذلك عادة داخل التخصص الأم نفسه، وفي الإطار الشامل للمهنة كلها، فتبقى الكلمة الأم للعلم أو التخصص أو المهنة كما هى، وربما بضع كلمات أخرى أساسية معها. علم النفس مثلا، يموج بالمدارس الفكرية المختلفة منذ البداية، وتتجدد فيه المفاهيم داخل العقد الواحد، ومع ذلك تبقى للكلمة أو الكلمات الأم فيه، علما وتخصصا ومهنة وقطاعات أساسية، احترامها وحرمتها واستقرارها وهى أوائل المسلمات لكل تخصص. ولا ينكر أحد أن مدلول هذه الكلمة أو الكلمات الأم لعلم النفس في الثمانينيات، تبلغ كميا ونوعيا أضعاف مدلولها في العشرينيات أو الأربعينيات.. !

أما أصحاب هذه الحركة الانشقاقية في تخصصنا، فيبدو أن الأمر قد اختلط عليهم، فلم يدركوا الفرق بين مصطلحات القضايا والمسائل، التي تتغير بتجدد المفاهيم وتطورها، وأسماء العلوم والمهن والتخصصات وقطاعاتها الأساسية، التي تفقد احترامها وثقة الناس فيها بكثرة التغيير والتبديل ولاسيما إذا كان ذلك بالطرد الكامل للاسم السابق، كحالة «الجمعية الأمريكية لعلم المعلومات». وإلا فليقارن معي القارىء العزيز، موقع هذا التغيير غير المنطقي في النفس، بذلك الاستقرار في الاسم مع التطوير الدائم في الموضوعات والاتجاهات، الذي تتمتع به «الجمعية الأمريكية للمكتبات» منذ (١٨٧٦). وليقارن للتأكد من ذلك أيضاً، بين برنامج «المؤتمر السنوي» لكل منهما في الثمانينيات مثلا، فسيجد أن الموضوعات الجديدة والاتجاهات التقدمية في (جام)، لاتقل بل إنها تتجاوز في الحقيقة ماهو موجود عند (جاع).

وعشر سنوات أخرى

(٥) مع أن المرحلة الخامسة في هذه الحركة الانشقاقية، ماتزال في منطقة الجاذبية للمفردة الجديدة (معلومات : Information)، فهناك مؤشرات ماتزال محدودة في عددها، ولكنها تؤكد طبيعة القلق والحيرة وافتقاد الثقة، التي تحيط بهؤلاء المنشقين على التخصص، وأكتفى هنا بمؤشرين أحدهما وطني والثاني دولي. عاشت (جمعية المكتبات المتخصصة ومكاتب المعلومات: ASLIB) ستة عقود باسمها الذي أنشئت به دون تغيير، وإذا كانت كلمة (Information) موجودة في اسمها

منـذ البداية، فلماذا تضيفها مرة ثانية إلى اسمها بعد عام (١٩٨٣). . ؟ وقبل الإجابة عن هذا التساؤل، أودّ الإشارة إلى أننا كنا في مصر أوائل الستينيات، نستخـدم أحياناً كلمة «إعلام» ترجمة لكلمة «Information» التي أقتحمت في الكتابات الغربية عن التخصص عمداً، فلما خرج «قسم الصحافة» من كلية الآداب بجـامعـة القاهرة، وأنشئت له مع الإذاعة والتلفاز والعلاقات العامة، «كلية الإعـلام» الحالية، وكان من الضروري تركها لهذا التخصص المجاور، استبدلنا بها كلمة «معلومات» التي يجري استخدامها في نطاق التخصص الذي يعنينا، بكل البلاد العربية.

ونعود إلى المؤشر الوطني في حالة (ASLIB) لنجيب عن التساؤل بشأن إضافة كلمة Information إلى اسمها، مع أنها موجودة فيه منذ البداية. لقد رأت في بداية الثمانينيات أن كلمة «معلومات» حين دخولها في اسمها الذي بدأت به عام (١٩٢٤) كانت عارية من السحر الذي أضفاه عليها الجناح الأمريكي في الحركة منذ الستينيات. كما أنها محاطة بكلمات أخرى ليس لها أى رنين في الوقت الحاضر، ولاسيما كلمة (مكتبات: Libraries) التي كان وصفها بكلمة (متخصصة: Special) يجعل لها في العشرينيات سحراً خاصاً، باتت تفتقده الآن حسب وجهة نظرهم. وأصبح تغيير الاسم يتطلب معجزة لغوية، ولا سيما أن التسمية الاستهلالية (ASLIB) وقد اكتسبت شهرة كبيرة خلال تلك العقود، ولابد من الاحتفاظ بها لأسباب تجارية. . ! فما هو الحل اللغوي الذي يحقق التغيير الذي لامفر منه كما يرون، ويحتفظ في الوقت نفسه بمكاسب الاسم القديم. . . ؟

ويبدو أن أصحاب الانشقاقات المهنية كرجال الانشقاقات السياسية، محاطون دائماً بأربـاب المهارات اللغوية الفذة، الذين يستطيعون من خلال «الاستهلاليات»، أن يحتفظوا بالقديم شكلا مع الإضافة والتغيير للجديد حسبما تريد قياداتهم. وهكذا نجح أرباب هذه المهارات في تلك الجمعية البريطانية، في استقطاب كلمة عصرية أخرى هى (إدارة Management) تدعم كلمة «معلومات» ذات السحر الجديد، فأضافوهما معـاً إلى الحـروف الاستهـلالية لكلمات الاسم القديم بعد دفنه. . ! وهكذا ظهرت تسميتهم الجديدة بعد عام ١٩٨٣ بالإنجليزية (Aslib for Information Management)

وقبل الانتقال إلى المؤشر الدولي لهذه المرحلة، أود أن أشرك القارىء معي في ثلاثة أمور تذكرتها في نطاق ذلك المؤشر الوطني السابق بدلالاته التي لاتخفي . . ! أولها أن تعبيرة (مكتبات متخصصة : Special Libraries) كانت هى الشعار الذي أطلقه (دانا : Dana) في أوائـل القرن العشرين، لحركة الانشقاق التي قام بها وانتهت إلى إنشاء (جمعية المكتبات المتخصصة : .S.L.A) هناك عام (١٩٠٨) . وكان لذلك الشعار في وقته، جاذبية وسحر يساويان في نظره على الأقل، ماحظيت به كلمة «توثيق» منهما فيما بعد، وما تحظى به الآن كلمة «معلومات» منهما. وثانيهما أن اتفاقا مبدئياً كان قد تم منتصف الستينيات، بين (جمعية المكتبـات المتخصصـة : .S.L.A) و(المعهد القومي للتوثيق: .N.I.D) بأمريكا، على صيغة اتحاد اندماجي يضمهما معاً، باعتبارهما تياراً متميزا داخل التخصص الذي يعنينا أو خارجه، كما حدث بين (ASLIB) و(الجمعية البريطانية للبيليوجرافيا الدولية: .B.S.I.B) قبل ذلك بثلاثة عقود، ولكن المسؤولين عن الطرفين في أمريكا توقفوا عن تنفيذه، لأسباب لم يستطيعوا إعلانها . . . . ثالثها أن (مكايو: مركز مكتبات الكليات بأوهايو: OCLC: Ohio College Libarary Center) بعد عشر سنوات من إنشائه، وأصبح يغطي جميع أنواع المكتبات في داخل امريكا وفي خارجها، كان من الضروري تغيير اسمه . وقد نجح أرباب المعجزات اللغوية في هذا التغيير ١٠٠٪، حيث تغـيرت المفـردات لتدل على الوضع الجديد، وبقيت التسمية الاستهـلالية كما هى دون أية إضـافـة، فصـار (مكـايو: مركـز التحسيب المبـاشر للمكتبات : OCLC: Online Computer Library Center) .

ونعود إلى المؤشر الدولي في هذه المرحلة الخامسة للمنشقين على التخصص الذي يعنينـا، وقد ظهر هذا المؤشر في وثيقة رسمية تبلغ ٣٦ صفحة غير خمسة ملاحق، أعدها «المجلس التنفيذي للاتحاد الدولي للتوثيق»، موقعة في مدينة «لاهاى» بهولندا بتاريخ ٣٠ يوليه ١٩٨٦، لتناقش في «الجمعية العمومية» للاتحاد، التي عقدت فعلا بمدينة «مونتريال» في كندا بتاريخ ١٢ سبتمبر ١٩٨٦، باعتبارها خطة إصلاح ودليل عمل للسنوات العشر القادمة، التي ستصل بالاتحاد إلى الاحتفال بعيده المئوي عام ١٩٩٥ . وتتكون الخطة مع الدليل من ثمانية بنود أساسية، ثامنها كما جاء في الوثيقة الرسمية هو «اسم الاتحاد».

وقد جاء في هذا البند بتلك الوثيقة، مايؤيد تبصرتي الخاصة بالقلق والحيرة وافتقاد

الثقـة، التي لازمت هذه الحركة طوال تسعين عاما. وأنا هنا أترجم حرفياً ماسجلته الوثيقة من أسباب التغيير بصفحة ٣٥:

(إن «التوثيق» يعني أشياء مختلفة للأفراد المختلفين، بل إنه في الحقيقة لم يعد يعطي أية دلالة على منظمة تقدمية، تهتم بأحدث التطورات في استخدام المعلومات). إن هذا القول يتعارض مع الحقائق المعروفة في اللغويات، فليس للكلمات مدلول خلقي ثابت، يتجمد فيه المعنى الذي تحمله أية كلمة في اللغة. فسيارة «فورد» الأولى في أول القرن العشرين (١٩٠٣) سيارة، والسيارة «بنز 1000» الألمانية لعام ١٩٨٧ سيارة، والمدلول في الإطلاق الأول لايكاد يبلغ ١٠٪ من مجموع المدلول في الإطلاق الثاني. . . لقد نمت القيمة الدلالية للكلمة مع نمو المدلول المرتبطة به. . . !

ومن هنـا نستـطيع أن ندرك في التخصص الـذي يعنينـا، لماذا لاتغـير «مكتبـة الكونجرس» بواشنطن اسمها، فتطرد مثلا كلمة «مكتبة» وتستبدل بها كلمة «مركز» أو «مؤسسة» أو «مدينة»، ويصبح اسمها مثلا «مدينة المعلومات للكونجرس»، مع أن المسافة حقيقة بين مدلولها الأول أول القرن التاسع عشر ومدلولها الحالي، لو تحولت إلى أميال لبلغت ضعف المسـافـة بين الأرض والقمـر. . ! بل إننا في نموذج آخر بلندن لانـدرك ذلـك فقط، ولكننـا نقدر أيضا الثقة بالنفس والاستقرار، في التسمية التي استخدمت هناك عام ١٩٧٣، حينما تقرر أن يوضع معاً في مؤسسة واحدة، كل من «مكتبة المتحف البريطاني» و «المكتبة العلمية» و«البيليوجرافيا القومية البريطانية»، الخ، فقد سميت جميعا (المكتبة البريطانية .B.L). فهذه الكلمة (مكتبة Library) في هذين النموذجين الأمريكي والبريطاني، وفي مئات النماذج الأخرى كذلك، تدل في واقعها على «أحدث التطورات في استخدام المعلومات»، ذلك «الأحدث» الذي أصبح عقدة نفسية عند أصحاب الحركة الانشقاقية.

ونعود إليهم في اجتماع «مونتريال» لنستعرض اقتراحات التغيير بعد أن سجلنا سببه، باعتبـارها مؤشرات يقينية للقلق والحيرة وافتقاد الثقة عندهم. أول هذه الاقتراحات (المجلس الدولي لعلم المعلومات International Council for Information Science) مع استهلالية جديدة تماما (ICIS)، ويستطيع القارىء أن يدرك في هذا الاقتراح، روح الجناح الأمريكي في حركة الانشقاق، وهى التخلص تماما من كلمة «التوثيق» لتحل

محلها الغازية الجديدة، وعدم الاكتراث بأية قيمة تاريخية في الاستهلالية (FID) الموروثة منذ نصف قرن أو أكثر، وهو مافعلوه بجناحهم عام ١٩٦٨. وثاني الاقتراحات (الاتحاد الدولي لإدارة المعلومات: International Federation for Information Management) مسبوقا بالتسمية الاستهلالية (FID) كجزء لايتجزأ من الاسم المقترح. ويستطيع القارىء أن يدرك في هذا الاقتراح روح الجناح البريطاني، وهى بقاء التسمية الاستهلالية الموروثة كما هى، مع إضافة الثنائي الجذاب «إدارة، معلومات» وهو مافعلوه بجناحهم بعد عام ١٩٨٣.

أما المعتدلون من المنشقين فقد تقدموا باقتراحين آخرين، أبقيا فيهما على كلمة «التوثيق» تابعة لكلمة «معلومات» كنعت لها أو معطوفة عليها. أولهما (الاتحاد الدولي للمعلومات التوثيقية: International Federation of Documetary Information بتسمية استهلالية غير بعيدة من الاستهلالية الموروثة، وهى (FIID). وثانيهما (الاتحاد الدولي للمعلومات والتوثيق: International Federation for Information and Documentation) بتسمية استهلالية قريبة نسبياً من الاستهلالية الموروثة وهى (IFID). وكان القرار النهائي أقرب شيء إلى هذا الاقتراح الأخير باستثناء أنهم ضحوا بكلمة (International) من أجل كلمة (Information)، حتى تبقى الاستهلالية الموروثة كما هى، فأصبح الاسم الرسمي (اتحاد المعلومات والتوثيق: امت: The Federation for Information and Documentation: FID) وأيا كان القرار الذي وصلوا إليه بشأن التسمية، فالمغزى الذي وصلنا إليه بشأن القلق والحيرة وافتقاد الثقة مايزال كما هو، بل لعله قد زاد في الأذهان يقينا، فهذه طبيعتهم حتى بعد تسعين عاما..!

لم يدخلوا ولم يبتعدوا

تلك هى قصة «التوثيق» أو «المعلومات» في الخارج، منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى أواخر القرن العشرين، باعتبارهما رمزين لحركة كانت ومازالت كما وصفتها، انشقاقاً في التخصص الذي يعنينا، ليس لأن أصحابها كانوا داخل التجمع الأول له ثم خرجوا عليه، ولكن لأن الموضوعات والقضايا والمسائل التي يتعاملون معها، والأهداف البعيدة والأغراض القريبة التي يبتغونها من هذا التعامل، هى الأهداف والأغراض والموضوعات والقضايا والمسائل نفسها، التي وضع يده عليها التجمع الأول

قبلهم بعشرين عاماً على الأقل. وهذا التجمع نفسه كأصحاب تخصص ناشىء، قد تطوروا معه عبر الأجيال وتطور هو بجهودهم التي لم تنقطع لأكثر من مائة عام، تكاملت خلالها عندهم وعلى أيديهم الأبعاد الثلاثة لأىّ تخصص: مؤسساته الميدانية، ومؤسساته المهنية، ومؤسساته الأكاديمية.

من الطبيعي في البعد الميداني، أن تحمل المؤسسات تسميات مختلفة، في الصياغة اللغوية وفي التحديد النوعي والوظيفي، ولكنها جميعا تدخل في التخصص الذي يعنينا، إذا كانت تتولى الحصر والضبط لإنتاج أوعية المعلومات، في حدود زمانية ومكانية ونوعية هادفة، أو كانت ذات جمهور معين من المستفيدين باحتياجاتهم القرائية والبحثية، فتقتني لهم الملائم من أوعية المعلومات الورقية وغير الورقية، وتنظمها فنيا من أجل خدمتهم واسترجاع المعلومات لهم، بحيث تستجيب لتلك الاحتياجات حسبما يلائم كلا منها. وليس يهم على الإطلاق، بعد تحقق هذه الأساسيات في المؤسسة الميدانية، أن يكون اسمها (مكتبة، أو خزانة، أو داراً، أو بيتاً، أو مرفقاً، أو مركزاً، أو بنكاً) من أجل (الببليوجرافيا، أو التوثيق، أو المعلومات، أو غيرها مما يمكن أن يخرج به هواة الشعارات).

وحقيقة الأمر أن البذور الأولى لهذه المؤسسات، بدأت وجودها منذ مئات السنين بل آلافها، وتوارث القائمون بأمرها تقاليد فنية، تطورت وتزايدت عبر العصور. ولكنهم في القرن التاسع عشر فقط، في البلاد المتقدمة آنذاك بصفة خاصة، شعروا أن هذا التراث المهني التليد أكبر وأبقى من حياة الأفراد مهما طالت وامتدت، ولابد لحفظه وتنميته واستثماره على الوجه الأكمل، من إنشاء الشخص المعنوي القانوني الذي يتولى هذه المسئوليات حتى لاتنقطع. وهكذا نشأت جمعيات المكتبات في البلاد الغربية وفي غيرها، التي كان من أكبرها وأبقاها «الجمعية الأمريكية للمكتبات (١٨٧٦) وجمعية المكتبات في بريطانيا (١٨٧٧)»، وهكذا أيضا، التقى البعد الميداني بالبعد المهني للتخصص.

ولم يلبث الآباء في هذه الجمعيات الرائدة، حتى تنبهوا إلى أن التراث المهني الذي ورثوه، وقاموا بتنميته في حدود القدرات الفردية، بالتدريب في أثناء العمل وفي الجمعيات، يواجه تحديات علمية لايمكن الاستجابة لها، إلا من خلال المؤسسات

الأكـاديمية المتفـرغة لهذه الغاية، التي تستطيع أن تتولى أمرين معاً: إعداد الأجيال الجديدة لمتابعة المهنة والنهوض بها، واختراق الآفاق العلمية أمامهم بالبحث في قضايا التخصص ومسائله. وإذا كان «ديوي» مثلا، هو الذي تقدم بأول إصدارة لتصنيفه العشري، إلى أترابه في الاجتماع الأول للجمعية الأمريكية للمكتبات (١٨٧٦)، فهو نفسه الذي أنشأ أول مدرسة جامعية لتعليم ماأطلق عليه في ذلك الوقت (اقتصاديات المكتبات: Library Economy) أو (المكتبيات: Librarianship) في جامعة كولومبيا عام (١٨٨٧).

وهكذا يدخل القرن العشرون، فيجده بين التخصصات التي عرفها الإنسان على امتداد حضارته وفكره، ناشئاً جديداً التقت أبعاده الميدانية والمهنية والأكاديمية، حول النواة الوحيدة المرشحة لهذا التجمع، وهى «المكتبة» بماهيتها الوظيفية المتطورة أبداً، أيا كانت التسمية التي تعلق فوق رأسها، من موروثات الماضي أو تجديدات الحاضر أو مخترعات المستقبل. وينمو الناشىء الجديد رويداً رويداً، ويبدأ نضجه عقب الحرب العالمية الثانية، مع بعض المفاجآت التي أحاطته مرتين أو ثلاثا خلال هذه النشأة، هى التي تم عرضها في المراحل الخمس السابقة، ونعيد النظر إليها فيما يلي برؤية مركزة.

بدأت بعض الحركات تحاول دخول هذا التخصص من غير أبوابه. ! كانت أولاها على يد المحـامي البلجيكي الشـاب الـطمـوح «أوتليه» ومعـه الاشتراكي البلجيكي المتمرس بالسياسة والقانون «لافونتين». رفعا شعار الببليوجرافيا لحوالي أربعة عقود، فالتف حولهـما كثيرون مبهورين بحديثهما البراق عن هذا الشعار. وقبل موتهما أوائل الأربعينيات، كانا قد ألقيا بهذا الشعار وراء الظهور، ولمع في حديثهما بريق جذاب لشعار ثان، هو «التوثيق» الذي دقت له الطبول من الثلاثينيات حتى الستينيات ولكننا شهدنا ونشهد أصحاب هذه الحركة في العقدين الأخيرين، وهم يدفنون بأيديهم ذلك «التـوثيق» الـرنـان عام (١٩٦٨)، أو وهم يضعـونه في الظل حفاظا لماء الوجه عام (١٩٨٦)، ويرفع الفريقان بدلا منه شعار «المعلومات». . !

والحقيقة كما أشرنا إلى ذلك من قبل، أن شعارهم الأول «الببليوجرافيا» الذي رفعوه ثم أسقطوه كان دائماً قبل وبعد التقاء الأبعاد الثلاثة للتخصص أواخر القرن التاسع عشر، عنصراً أسـاسياً في وظـائف «النـواة» التي تجمـع حولهـا التخصص. فهل كان إدراكهم

لهذه الحقيقة بعد ثلاثة عقود أو نحوها، مع غريزة حب الظهور ولفت الأنظار والسعى نحو التميز، هو الذي دفعهم للتخلص من أول شعار رفعوه. . ؟ وهل رأوا أن يكون التجمع من جديد تحت شعار يصوغونه هم، فوقعت ألسنتهم على «التوثيق». . ؟. . ! ولكنهم لم يكد يتعمقوا قليلا في شرح مكونات «توثيقهم»، حتى تبين لهم أن أصحاب التجمع الأصيل قد اهتضموها عند التنفيذ قبلهم، وكان ذلك أمراً طبيعياً بمنطق التطور الحتمي للتخصص في بعديه الأكاديمي والميداني. بل إن أصحاب التجمع الأصيل بحكم أصالتهم، تجاوزوا شعار «التوثيق» بعد هضمه وامتصاصه إلى «المعلومات» التي لم يرفعوها شعاراً سحرياً مثلهم، ولكنهم جعلوها امتداداً طبيعياً للنواة الأولى المتطورة أبداً، فاختاروا للتخصص اسمه السائد حالياً «علم المكتبات والمعلومات».

كما واجه التخصص في نشأته حركة أخرى، تزامنت بقدر ما مع الحركة السابقة في البداية لكل منهما، وتشابهت معها في الدوافع والطموحات النفسية، وإن اختلفتا في مكان الظهور وفي الشعار المرفوع. ذلك أن «جون دانا» صاحب الحركة الثانية، وهو يقود في أمريكا فئة من الباحثين والعلماء الذين كانوا يعملون في بعض المكتبات الجامعية والمتخصصة، رأى في حواره مع المسئولين في «الجمعية الأمريكية للمكتبات»، أن يتغاضوا بالنسبة لهؤلاء العلماء وأمثالهم عن الخلفية المهنية، التي تستلزم اجتياز « مقررات دراسية » معينة في التخصص المهني، والاكتفاء بالألفة التقليدية مع المؤلفات والكتابات في التخصص الذي يجيده كل منهم، فأبى عليه ذلك المسئولون في الجمعية، وهو رفض منطقي في كل مهنة تحترم نفسها ويثق فيها المجتمع الذي تخدمه.

وهكذا خرج «دانا»، وأتباعه على التجمع الأصيل في أمريكا، حتى إذا افترضنا أنهم كانوا فيه قبل (١٩٠٨)، وأنشأوا لأنفسهم «جمعية المكتبات المتخصصة» بمقولة أن هذه المكتبات لا تتطلب الإعداد المهني ويكفيها تخصص الموضوع وحده. وجعلوا ذلك شعاراً براقا، شد إليه في أمريكا آنذاك، وفي البلاد النامية بعد ذلك ببضعة عقود، كل من وجد في مصلحته الفردية الخاصة، أن يعمل في ظلال ذلك الشعار السهل، الذى يعفيهم من « المقررات الدراسية » المهنية ولكن لم يمض وقت طويل في أمريكا، حتى تبين زيف تلك الدعوى المشبوهة ، واختفى هناك ذلك السراب في شعارها الكاذب المكذوب ولكنه مع الأسف الشديد ، مايزال عملة شديدة الرواج ، في كثير من المؤسسات المخدوعة بالبلاد النامية. . !

فليست هناك في البلاد المتقدمة مكتبة متخصصة واحدة، تسمح للأعمال الفنية التي تجري فيها، وهى الملاك الأساسي لكل وظائف المكتبة وخدماتها، أن يتولاها المتخصص في الموضوع مهما يكن قدره ، دون التأهيل المهني المعياري بمقرراته الدراسية المتخصصة . وحده الأدنى في أمريكا هو درجة الماجستير، من معهد تعترف به « الجمعية الأمريكية للمكتبات » . وتدخل في التسمية المعيارية لهذه المعاهد جميعا ، كلمة « المكتبة » « أو المكتبيات » متبوعة أو غير متبوعة بكلمة « المعلومات » ، ولكنها جميعاً متساوية في تحقيق الحد الأدنى الذي تتطلبه « الجمعية » للاعتراف بها .

وقد كان من النتائج الطيبة لحركة «أوتليه»، ولنشاطه على المستوى الدولي بصفة خاصة، أن أصحاب التجمع الأصيل تنبهوا في العشرينيات من القرن العشرين، إلى الأهمية المهنية أولا ومعها الجانب الإعلامي كذلك، التي يتيحها هذا المستوى للتخصص الناشىء. فرأت التجمعات الوطنية حول «النواة» الأصيلة للتخصص، في شكل جمعيات أو نقابات بمعظم الدول الغربية، أن تتعاون في تكوين (الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات: أدجم IFLA)، الذي ولد عام (١٩٢٧) في أثناء المؤتمر الخمسين لجمعية المكتبات بانجلترا، وأخذ تسميته هذه بصفة رسمية عام ١٩٢٩، وهى الفترة نفسها التي كان أصحاب «المعهد الدولي للببليوجرافيا» يعيدون تجميع أنفسهم من جديد، في ظل شعار آخر كما عرفنا ذلك تفصيلا. وقد مضى الآن على إنشاء «ادجم» واعادة انشاء المعهد ستة عقود كاملة، كانت لكل منهما شعاراته وبرامجه.

أما بالنسبة للشعارات فقد عرفنا من قبل، ماذا فعل «أوتليه» وأتباعه عبر هذه الفترة، القصيرة نسبيا في حياة التخصصات، ويعلم الله وحده ماذا سيفعلون في المستقبل القريب والبعيد. . ! وعلى العكس من ذلك لم يغير «ادجم» في الاسم الذي وضعته لجنة الإنشاء شيئاً، إلا أنه بسبب رغبة بعض المعاهد والمؤسسات التي ليست جمعيات، زاد في اسمه كلمة واحدة لاستيعاب هذه العضوية الجديدة، فأصبح الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات ومعاهدها». وهكذا يكون الاستقرار والثبات والثقة بالنفس، وهى السمات الطبيعية في كل التخصصات الناضجة.

وأما بالنسبة للبرامج فقد اخترت من (امت: FID) أحدث وثيقة أعدوها، وذلك كما سبق في «لاهاي» بتاريخ ٣٠ يوليه ١٩٨٦م. لكى تكون دليل عملهم للسنوات

العشر القادمة، وهى التي نوقشت في «مونتريال» بكندا أوائل سبتمبر ١٩٨٦، ويبدأ تنفيذها في مارس ١٩٨٧. كما اخترت من (ادجم: IFLA) وثيقة الاجتماع السنوي الثالث والخمسين لمجلسهم ومؤتمرهم العام، الذي يعقد في «برايتون» جنوبي لندن خلال النصف الثاني من أغسطس ١٩٨٧. يقوم البند الرابع (ص٨ - ١٨) في وثيقة «امت»، وهو أكبر البنود فيها وأهمها، على خمسة مشروعات أساسية هى كما يلي بالنص:

١ - الارتقاء بمصادر المعلومات إتاحة وتطبيقاً.
٢ - إنجاز أعلى استفادة من المعلومات.
٣ - تنمية الأدوات للتعامل مع المعلومات.
٤ - التعمق في ادراك خصائص المعلومات.
٥ - تنمية المهنة ولاسيما تعليم الوثائقيين وتدريبهم.

ونختار من التكوينات الثمانية الأساسية في وثيقة «ادجم» (ص٦)، تلك التي تقوم بأعمال ومشروعات، تغطي كل واحد من تلك المشروعات الخمسة عند «امت»، حسب الشرح الموجود بوثيقتهم لكل منها. يغطي المشروع الأول والثاني معاً قسم خاص في «ادجم» هو (المقتنيات والخدمات Collectins and Services ويغطي المشروع الثالث قسم آخر هو (الضبط الببليوجرافي Bibliographic Control) ويغطي المشروعين الرابع والخامس معاً قسم ثالث هو (التربية والبحث Education and Research).

ويمكن بالطريقة نفسها أن نختار عضوين في بلد واحد كالولايات المتحدة الأمريكية، ينتمي أحدهما إلى «امت» كالجمعية الأمريكية لعلم المعلومات، وينتمي الثاني إلى (ادجم) كالجمعية الأمريكية للمكتبات، ثم نقارن بينهما في أية سمة يختارها القارىء ذو الاهتمام:

(أ) فى المسئولية التشريعية نحو الأدوات الفنية للتخصص، سواء تلك الموروثة من عشرات السنين، أو الحديثة التي تتطلبها التكنولوجيات الحديثة للمعلومات.
(ب) أو عدد الأعضاء المشتركين في كل منهما.
(جـ) أو عدد الحضور في المؤتمر السنوي لهما من الداخل والخارج.
(د) أو الموضوعات والقضايا والمسائل التي تناقش في مؤتمراتهما.
(هـ) أو الدوريات العلمية والمطبوعات المهنية والفنية. الخ.

وإذا كان الموقف في هذا التقرير، لايحتمل العرض والمناقشة لكل واحد من هذه الأوجه أو غيرها، فإني كواحد من المتمرسين بهذه الجوانب أؤكد للقارىء العزيز، أن النتيجة معروفة عند كل المتخصصين، ودون أية ضرورة حتى لطرح المقارنة أصلا. . . !

أي الشعارات العلمية . . للوطن العربي

والآن وفي ختام هذا الاستعراض الذي طال بعض الشيء، عبر مائة عام أو أكثر، لقصة «التوثيق/ المعلومات» ومايرتبط بها في الخارج، أتساءل مع القارىء أو بالأحرى نيابة عنه: ماذا يراد بهذا الاستعراض لنا في البلاد العربية. . ؟ هل نسير وراء «ادجم» ونصفق له لأنه صاحب الدرجات الأعلى. . ؟ وهل نقاطع «امت» وننصرف عنه، لأن مجموعه النهائي يقل كثيراً أو قليلا، عن الدرجات التي سجلها منافسه. . ؟ وهل معنى ذلك أن نعلن في وثيقة ثلاثية (ميدانية، مهنية، أكاديمية) أننا «ادجميون» إلى الأبد، بعد أن يتوب منا من كان قبل ذلك «امتيا». . ؟

لايمكن أن يكون هذا، ولا ذاك، ولا ذلك اطلاقا. . ! بل كيف يخطر ببال أحد منا أية واحدة من تلك الاحتمالات الحمقاء، بينما التعاون في الوقت الحاضر قائم بين «ادجم» و «امت» ومسجل في الوثائق الرسمية لكل منهما، رغم كل مابينهما من ألوان التنافس، الذي لايؤكده فقط التحليل المنطقي لنشأة كل منهما وتطوره، ولكن هذا التنافس يظهر أيضاً في هذه الوثائق الرسمية نفسها كذلك.

لم يكن شيء من ذلك في ذهني قطعا، ولعل قارئي العزيز يلاحظ حتى من عنوان التقرير نفسه، أنني استبعدت متعمدا الوجه العربي لقصة «التوثيق / المعلومات» ذلك أن هذا الوجه أهم وأكبر من أكتفي فيه بالتضمين أو التلميح من بعيد. . ! بل إن له عندي تقريراً دراسياً مستقلا ينشر في حينه إن شاء الله. إنما أردت في سياق تلك الوثيقة الرسمية الخطيرة، التي تقدم فيها مؤسسة دولية كبرى، لها أصداء تتردد في الوطن العربي كله منذ الخمسينيات، على تغيير اسمها ومراجعة أوضاعها الوظيفية - أردت أن أضع أمام القارىء العربي، الصورة الأوسع في بعديها الأفقي والرأسي، لكل التطورات التي مر بها التخصص الذي يعنينا.

أما ماذا نفعل نحن العرب مع «أمت» و «أدجم»، فمن الضروري أن نتابع بوعى وإدراك، كل ماعندهما من البرامج والمشروعات، وأن نستثمر الإمكانات الدولية المتاحة عند كل منهما، لكى نؤصل الأوضاع الوطنية والقومية لهذا التخصص الذي يعنينا، في كل انحاء الوطن العربي على امتداده، دون أن نكون فقط من المصفقين لهذا أو ذاك. . . !

عناصر الاسترجاع للمادة

ـ المزايدة في شعارات التغيير
■ بعض العلماء يفوق السياسيين
ـ تسعون عاماً دون ثقة بالنفس
■ تسمية «الببليوجرافيا» كشعار
■ تسمية «التوثيق» كشعار وحملة الدعاية الكبرى
■ ينبغي أن تبقى «التسمية» الأم مع التغيير فيما وراءها
ـ وعشر سنوات أخرى
■ مؤشرات التغيير والثبات في تسميات المؤسسات
■ الكلمات تأخذ مدلولها من المؤسسات وليس العكس
■ هواة الكلمات يعيشون في قلق وحيرة
ـ لم يدخلوا ولم يبتعدوا
■ دعاة التوثيق لم يكونوا من المتخصصين
■ موضوعات شعاراتهم هى «الموضوع» في تخصص المكتبات والمعلومات
■ الجوهر في المؤسسة الميدانية قبل التسمية
■ الانفصاليون منذ بداية القرن ودوافعهم المشبوهة
■ المؤسسات الأكاديمية ترفض هذه الدوافع
■ الشعارات والبرامج في FID وفي IFLA
ـ أى الشعارات العلمية للوطن العربي
■ نرفض أن نكون مجرد مشجعين
■ نؤصل أوضاع التخصص في الوطن العربي

الفصل الرابع

تخصص المكتبات والمعلومات

المعايير الموحدة

ص

الفصل الرابع
تخصص المكتبات والمعلومات
المعايير الموحـدة

خلفيات المواد وسياقها الزمني

● مادة (١٩٧٤ : المعايير الموحدة للمكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات) هى المادة الأم، التي أخـذت أشغـل نفسي بمحتـوياتها المبدئية منذ السنوات الأخيرة في عقد الستينيات، ولم يكن قد كتب فيها باللغة العربية أى شىء على الإطلاق. بل إن الجزء الذي نشر في العدد الثاني (١٩٧٤) من مجلة «الثقافة العربية»، التي صدرت في القاهرة لبضع سنوات عن «المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم»، هو «القسم الأول» فقط من الدراسة، الخاص بـ «المؤسسات الميدانية والمهنية للتوحيد، ومساراته» في تخصص المكتبـات والمعلومـات. وكـان أملي أن أعدّ «القسم الثاني» الخاص بالتقييس الفعلي والمعايرة التطبيقية، في بضعة جوانب محددة من ذلك التخصص، ولكن هذا الأمل لم يتحقق إلا مرتين في جانب مجزوء لكل منهما. وإذا كان أحد هذين الجانبين قد نشرته «المنظمة» نفسها في كتاب مستقل بعنوان (المعايير الموحدة لمراكز المعلومات عامة والتوثيق خاصة) عام ١٩٧٧، فإن الجانب الثاني بعنوان (المعايير الموحدة للمكتبات المدرسية) هو الذي قدم بحثا إلى المؤتمر الأول للمكتبات المدرسية، الذي عقدته وزارة التربية والتعليم بالقاهرة في الفترة (٢-٤ فبراير ١٩٨٢).

ويبدأ هذا «القسم الأول»وهو كل مادة (١٩٧٤)كما عرفنا، بتمهيد مطول عن «أهمية المعايير الموحدة لأعمال المكتبات والتوثيق والمعلومات»، ثم يتناول بشىء من التفصيل الجانبين الأساسيين في الموضوع، وهما «المؤسسات» التي تتولى أمر المعايير الموحدة على المستـوى الـدولي وعـلى المستـوى القومي، ثم «المسارات» التي تسلكها هذه المعايير والعوامل التي تقوم بدور إيجابي أو سلبي في مسيرة كل واحد من المعايير الموحدة، التي تتفاوت من «القواعد» بمعناها الفني الخاص، إلى «الإطارات المستقرة: -Instituti

onalized Forms » التي تنشئهـا وترعاها المؤسسات العاملة في الميدان. وقد كان من الطبيعي في هذا «القسم الأول» أن يتضمن النص مفاهيم وتعبيرات ومراجع جديدة تماما بطبيعتها، كما تضمن الإشارة إلى مشروعات وأعمال غير مألوفة للقارىء العربي. ومن أجـل ذلـك كان من الضروري تدعيم هذا النص بعـدد كبـير من الهـوامش الببليوجرافية وغير الببليوجرافية، بلغت حوالي أربعين هامشة تتفاوت من سطرين أو أقل إلى عشرين سطراً أو أكثر. وقد فضلت وأنا أعيد نشر هذ المادة أن تكون هوامشها مصاحبة لنصها، بدلا من وضعها مستقلة في النهاية كما كان حالها عند نشرها عام (١٩٧٤)

ولعل أهم شيء ينبغي التنويه به بالنسبة لهذه المادة، هو أنني في أثناء إعدادها أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، بدأت أحس أكثر من أى وقت مضى، بأهمية كل من (Acronyms and Initials) وقد أطلقت عليهما معا (الاستهلاليات) وعلى الأول وحده (التسميات الاستهـلالية) وعلى الثاني وحده (الحروف الاستهلالية). وقد أدركت في ذلك الوقت أن تخصص المكتبات والمعلومات في العربية، ينبغي أن يبادر باستخدام «الاستهـلاليات» في كتـابـاته، لأنها نوع من «النحت اللغوي» الذي عرفته العربية وأصلته منذ مئات السنين عندما نضج الفكر العربي وتكثف تداوله. ودعوت الزملاء والأبناء إلى ترديد النظر، في أول تجربة مقصودة لاستخدام الاستهلاليات في تخصصنا، كما سجلت في نهاية المادة أكثر من ٦٠ استهلالية. وقلت لهم بعد شرح التجربة:ولو قدر لخمسـين في المـائـة أو أقـل من الاستهلاليات المدعومة بالتجربة، أن يستقر أو حتى يثير المناقشة بين الباحثين العرب في هذا المجال، لكان ذلك نجاحا فوق ماأطمع فيه». وقد تحقق هذا النجاح والحمد لله ليس في إثارة القضية فقط، بل في تداول عدد غير قليل من هذه الاستهـلاليات التي طرحتها، مثل (تدوب) (تدمك) (ندمد) (قاف) (همت) الخ.

● وتـأتي مادة (١٩٨٢ : المعـايير المـوحدة للمكتبيات المدرسية) لتملأ كما قدمنا بصورة مجزوءة جانبا واحداً من الجوانب، التي كان من المفروض أن أتناولها في القسم الثاني من المادة السابقة عام (١٩٧٤). وكان من الضروري في هذه المادة، وهى في الأصل بحث أعد لمؤتمر (٢-٤ فبراير ١٩٨٢) عقد بوزارة التربية والتعليم المصرية عن المكتبـات المدرسية، أن نضع في البداية تمهيداً موجزاً عن موضوع المعايير الموحدة، وتحديداً دقيقـا للمفاهـيم والمصطلحات الأسـاسية المستخدمة في معايير المكتبات

والمعلومات. ثم يبدأ الجانب الجوهري للمادة الذي يسجل ست مجالات واسعة، يجري فيها التطبيق الفعلي لمعايير المكتبات والمعلومات، وهي: معايير إنتاج الأوعية؛ ومعايير الاختيار والاقتناء؛ والمعايير الأساسية للتنظيم الفني والضبط الببليوجرافي؛ والمعايير الإضافية للتنظيم الفني والضبط الببليوجرافي؛ ومعايير الإدارة والنظم. ويبدو واضحا في منهج التناول لهذا الموضوع، التأثير الواضح لـ «نظرية الذاكرة الخارجية»، في البحوث والدراسات والمقالات التي كتبتها منذ أواخر السبعينيات. وأخيراً تجري المادة نحو نهايتها المنطقية، باستعراض «التطبيق الأمريكي للمعايير بالمكتبات المدرسية» منذ العقد الثاني حتى الثامن للقرن العشرين، مع «خاتمة» عن «المعايير» التي يمكن اقتراحها للمكتبات المدرسية بمصر.

● **وأما مادتا** (١٩٨٨ : بين عددين عن «همت» ثم المعايير الموحدة للدوريات المصرية) فهما تنويه مباشر وغير مباشر بأطروحة للحصول على درجة الدكتوراه في واحد، من أدق الجوانب التي تدخل في الدراسات التطبيقية لموضوع المعايير الموحدة للمكتبات والمعلومات. بل إن هذا الجانب نفسه كان هو الأسبق في حقل المكتبات والمعلومات، الذي دخلت إليه المعايير الموحدة منذ خمسة عقود، وهو أوعية الدوريات والأعمال المتصلة بها من النشر والإخراج حتى الخدمة والاسترجاع. وإذا كانت هذه الأطروحة قد نوقشت في اليوم الأخير من شهر يناير ١٩٨٨، فإنها كقليل غيرها من الأطروحات الأخرى في القسم بجامعة القاهرة، كانت استجابة للدعوة التي وجهتها في تقديم المادة السابقة عام ١٩٧٤، وقد جاء فيها: وقد كان من النتائج غير المباشرة لهذه الدراسة، أن الباحث أصبح مقتنعا بأن هذه القضية (المعايير الموحدة للمكتبات والتوثيق والمعلومات) متشعبة الأطراف، كثيرة المتغيرات، دقيقة المسائل، وأنها في أشد الحاجة إلى دراسة أو دراسات متأنية على المستوى الأكاديمي، تستوعب تلك الأطراف والمتغيرات والمسائل في وجودها الميداني والمهني، وتخرج منها بصورة علمية مفصلة للقضية كلها أو لأحد قطاعاتها، ولعل هذه النتيجة غير المباشرة تدل على أن الدراسة الحاضرة لم تستطع أكثر من وضع البدايات الأولى لهذه القضية الكبيرة».

حقا لقد كانت ومازالت قضية كبيرة، حافلة بالأسرار في مكوناتها وعلاقاتها، شموسا متأبية على الفهم والمعالجة، صعبة المأخذ في المصادر والمراجع. . ! وكانت تلك السمات الثلاث أهم الأسباب في إحجام كثير من طلابي عن ربط أطروحاتهم بها، بل التخلي عنها بعد التسجيل فيها. . ! أما الدكتورة يسرية زايد صاحبة أطروحة الدكتوراه الأولى والوحيدة في هذا الموضوع الشائك البكر، فقد كانت إلى جانب شجاعتها العلمية

الواضحة، ذات مقدرة فذة وصبر لاينفد، في معالجة القطاع الذي اختارته من المعايير الموحدة موضوعا لأطروحتها، قطاع الدوريات ومعاييرها، فهو أصعبها وأحفلها بالأسرار والمكنونات، وأشدها في التأبي والفهم والتناول... ! ومن هنا كان التقدير الذي حصلت عليه أطروحتها بحق، فريداً في أثناء المناقشة وفي التوصية الرسمية على حد سواء.. ! ولست أبالغ إذا قلت: إن تلك الأطروحة وصاحبتها ثروة في المعايير الموحدة بعامة وفي معايير الدوريات بخاصة، وهى الثروة التي لايكاد يوجد مايدانيها في الوطن العربي كله، ولابد من استثمارها إلى أقصى درجة ممكنة..! وإنني الآن بعد إتمام تلك الأطروحة التي ينبغي نشرها فوراً، أرى أنها خير مايمثل الجانب التطبيقي في القسم الثاني بدراستي، الذي لم أستطع القيام به كما كنت أود.. !

هذا وقد نشرت هاتان المادتان لعام ١٩٨٨ في العدد الثامن عشر (ابريل / مايو / يونيه ١٩٨٨) من مجلة (عالم الكتاب) القاهرية، باعتبارهما افتتاحية ذلك العدد والدراسة الأساسية فيه (ص ٤ ـ ١١)

المعايير الموحدة للمكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات ١٩٧٤

أهمية المعايير لأعمال المكتبات والتوثيق والمعلومات

أصبحت الجوانب المختلفة في المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات، وفيما يرتبط بهما من المؤسسات والهيئات، سواء في المواد والأجهزة أو في الأعمال والمناشط، على مستوى الإنتاج أو الاقتناء أو التنظيم أو الخدمات، مجالا خصبا لمحاولات التقييس والتقنين والتنميط ووضع القواعد، ولقيام كثير من المعايير الموحدة التي دخلت مراحل الممارسات الفعلية وآتت ثمارها في أنحاء متفرقة من العالم.

فقد بلغت «التقييسات» القومية المنشورة المرتبطة بالمكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات ٥١٢ تقييسا، وهى التي تمت فقط في ٤٣ دولة أعضاء في «المنظمة الدولية للتقييس: ISO » طبقا للإجراءات القانونية المتبعة في تلك الدول. وهى موزعة على أكثر من عشرين جانبا، تدخل كلها في النطاق الواسع لأعمال المكتبات والتوثيق والمعلومات وفي كل واحد من تلك الجوانب سجلنا عدد الدول التي أصدرت له تقييسا أو أكثر، كما في «الجدول» بالصفحة التالية.

كما بلغت التقييسات الدولية في القطاعات الأربعة الأساسية لتلك الجوانب التفصيلية، وهى التقييسات التي أعدتها «مدت: ISO » طبقا لإجراءاتها ولوائحها القانونية، التي قد تستمر ثماني سنوات للتقييس الواحد ـ بلغت ٣٨ تقييساً، فيكون مجموع التقييسات الدولية والقومية المنشورة والمعتمدة قانونا في تلك القطاعات الأربعة ٥٥٠ تقييسا. وضعت كلها في العقود الثلاثة منذ أواخر الثلاثينيات حتى أواخر الستينيات، وهناك أضعاف ذلك من مشروعات التقييس تحت الإعداد. وكل ذلك على مستوى التقييس القانوني وحده، أما الوسائل الأخرى للمعايرة والتوحيد التي ستأتي في صلب الدراسة، فهى أكبر من أن نجد لها إحصاء دقيقا[1]

(١) الإحصاءات الإجمالية في هذه الفقرة والتفصيلية في «الجدول» مأخوذة كلها من المسح العام الذي أعدته اليونسكو ونشرته عام ١٩٧٢ بعنوان «التقييس الدولي لأعمال المكتبات والتوثيق: I.S.L.D.T.».

(الجدول الاحصائي للتقييسات القومية)

	عـــدد التقييسات	عدد الدول المصـدرة
(أ) اخراج أوعية الرصيد الفكري		
كتب	٤٦	٢٣
دوريات	٦٣	٢٦
أوعية أخرى	٢٧	١٥
قوائم المحتويات للأوعية	١٧	١٤
كشافات للأوعية	١١	٨
الحالاتُ الببليوجرافية	٢٦	٢٤
اختصار عناوين الدوريات	٢٦	٢٣
المستخلصات والمختصرات	١٢	١١
(ب) أعمال المكتبات وتجهيزاتها		
الادارة والاجراءات والأدوات	٤٢	١٣
الفهرســـة	١٧	٦
الترجمة الهجائية	١٩	١٣
التصنيف (قواعد الترتيب الهجائي)	١٨	١٤
المرشدات وقوائم الاضافة والببليوجرافيات	٣	٢
المباني والاثاث	٢١	٨
صيانة المقتنيات (التجليد)	٥	٤
المصطلحات والمفاهيم	١٧	١٠
(جـ) التوثيق والمعلومات		
الاستخلاص	١٢	١٢
الوصف الببليوجرافي	١	١
بطاقات التوثيق	١٢	٧
الترجمـــة	١	١
(د) الميكنة في عمليات المكتبات والتوثيق والمعلومات		
الاستنساخ	٨٣	٢٧
الاختزان والاسترجاع الآلي	٤	٢
المجمـــــوع	٥١٢	

فهناك كما نرى في «الجدول» السابق، التقييسات التي تتناول اخراج أوعية الرصيد الفكري، من الكتب والدوريات وغيرها من الوسائط السمعية والبصرية، وما يقابلها من المستخلصات والمعينات والاختصارات والكشافات، على الاختلافات الكثيرة في أنواعها ووظائفها. وهناك الأنماط المرتبطة بالمباني والأجهزة والأثاث والأدوات والادارة في تلك الهيئات والمؤسسات. وهناك القواعد والتقنينات والجداول والارشادات، المتبعة في العمليات الفنية من الفهرسة والتصنيف والتصفيف و«الترجمة الهجائية Translitera- tion» والمستثمرة في قوائم الاضافة والفهارس الفردية والفهارس الموحدة والقوائم المتخصصة والببليوجرافيات الحصرية، على المستوى المحلي أو القومي أو الاقليمي أو العالمي، في داخل المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات أو على أيدى المؤسسات والهيئات التي توجه نشاطها إلى الأعمال الببليوجرافية وحدها. ثم هناك الموجزات الارشادية والقواميس المتخصصة، التي تحاول توحيد المصطلحات والمفاهيم في كل الجوانب المختلفة لأعمال المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات ولنشاط الهيئات والمؤسسات المرتبطة بهما.

ولعل أحدث مجالات المعايرة والتنميط والتوحيد القياسي في هذا الميدان الواسع، هو الميكنة والتسيير الذاتي في أعمال التوثيق والمكتبات بعامة، وفي اختزان المعلومات واسترجاعها «الكترونيا» بصفة خاصة. وإذا كانت المعايير العامة ليست أمرا جديدا على أعمال المكتبات فان العقود الثلاثة الأخيرة منذ الحرب العالمية الثانية، قد اتجهت بهذه المعايير نحو العالمية في أوسع حدودها وبأعمق معانيها. وكان الأمر فيما قبل ذلك مقصورا في أكثر الأحيان، على ممارسة هذه المعايير على مستوى الهيئة الواحدة، أو في النطاق المحلي غالبا والقومي أحيانا، أو بين عدد محدود من الدول قد لايتجاوز ثلاثة أو أربعة.

وعلى أية حال فليس معنى ماتقدم، أن كل الجوانب في أعمال المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات قد تمت تغطيتها بما تحتاج اليه، من الأنماط والمعايير، ومن القواعد والتقنينات والتقييسات، ومن الارشادات والتوجيهات الموحدة، فهناك حقا بعض الجوانب التي وصلت إلى مستوى عال من المعايرة والتقنين، ولا سيما في بعض العمليات الفنية كالفهرسة والتصنيف، في أمثلة عديدة من المستويات المحلية والقومية على الأقل. ولكن ماتزال هناك جوانب كثيرة تحتاج إلى تضافر الجهود الفردية والمحلية والقومية والدولية لتقنينها وتوحيدها، وفي مقدمتها المصطلحات والمفاهيم في التوثيق وخدماته،

فقد تزايدت هذه المصطلحات والمفاهيم في السنوات الأخيرة من هنا وهناك، دون تنظيم يوحد بينها ويخضعها لاطار منطقي متكامل. وكذلك الأمر في ذلك الميدان البكر لاختزان المعلومات واسترجاعها بواسطة الحاسبات «الالكترونية».

ومهما يكن من أمر الجهود التي بذلت أو التي يجب أن تبذل، فان المكتبات ومراكز المعلومات والتوثيق والمؤسسات والهيئات المرتبطة بها، قد جنت بعض الثمرات الطيبة بدخول المعايير والمقاييس والتقنينات إلى أعمالها ومجالات نشاطها. وإذا كانت أعمال هذه الهيئات بصفة عامة، تختلف عن أعمال المؤسسات الانتاجية والصناعية، التي تطلعت إلى التوحيد القياسي ومارسته منذ زمن بعيد، بضرورات الميكنة والتصنيع لزيادة الانتاج وخفض التكاليف وسهولة التبادل، فقد كانت هناك المبررات والأسباب التي دفعت المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات، إلى دخول ذلك الميدان الذي سبقتها اليه مؤسسات الصناعة والانتاج، وإلى اجتناء بعض ثمراته الأولى في أعمالها.

فأوعية الرصيد الفكري، وهى العنصر الأساسي الذي تتعامل معه المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات، تمثل في كيانها المادي انتاجا صناعيا يحتاج إلى التوحيد القياسي بما يسهل التحقق من ذاتية كل وعاء، ودقة الاحالة الببليوجرافية اليه، والتحديد الشامل لمحتوياته.وأعمال المكتبات ومناشطها تتمثل غالبا، في جهد معين يتكرر بنفس الطريقة كما تتكرر العمليات الصناعية، ويحتاج إلى قدر من التقنين بما يضمن التجانس والمماثلة، في الحصيلة النهائية لتلك الجهود المتكررة، ومن أوضح الأمثلة على ذلك أعمال الفهرسة والتصنيف، كما أن الخدمات التوثيقية الخاصة من ترجمة واستخلاص وتكشيف، تتطلع برغبة قوية إلى بعض الارشادات أو القواعد الموحدة، التي تنظم اخراجها ومحتوياتها، على الرغم من أن الجانب الفكري في هذه الخدمات لا يمكن اخضاعه بصفة كلية للمعايير والتقنينات.

أما خدمات الاستنساخ وانتاج «المصغرات: Microforms» فلعلها أكبر النواحي تقبلا للمقاييس الموحدة وتطلعا اليها، بما فيها من أجهزة وأدوات، وبما تستخدمه من خامات وعناصر، وبما تنتجه من المواد وأوعية الرصيد الفكري، وباتساع الحاجة اليها والاقبال على استخدامها، وكل ذلك أو بعضه يجعلها أقرب إلى العمليات الانتاجية والصناعية، بكل العوامل التي حتمت خضوعها للتقييس، وبكل الثمرات التي اجتنيت من التوحيد القياسي فيها.

ومن الطبيعي أن الدول التي قطعت شوطا كبيرا في مرحلة الأنماط والقواعد والتقنينات الفردية والمحلية والقومية قبل الحرب العالمية الثانية، قد أخذت وضعا ممتازا في المرحلة الحاضرة، المتجهة نحو عالمية المعايير في المكتبات والتوثيق، حيث تقود الطريق في هذا المجال بما يحقق مصالحها الذاتية، وحيث تشارك مع غيرها من الدول في الممارسة والتبادل المثمر لأعمالها ومواردها حسب معايير دولية موحدة، وحيث تتم تلك الممارسة وهذا التبادل في أسهل الصور وأكثرها كفاية ونجاحا.

وعلى العكس من ذلك فان الدول التي قعدت بها السبل في الماضي كأكثر الدول النامية، عن انشاء أو تبني معايير أو تقنينات أو قواعد محلية أو قومية، تمارسها في أعمال المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات، تجد نفسها الآن في موقف صعب، أمام الطوفان الجديد من التقييسات والتقنينات والمعايير الدولية في هذا الميدان. ويزداد الأمر صعوبة كلما مر الزمن، وازدادت مسافة التخلف بينها وبين المجتمع الدولي في أعمال المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات، حيث قد يستقر الأمر على أحد الأوضاع التي لاتحقق مصلحتها الذاتية، دون أن يستمع أحد إلى وجهة نظرها، وحيث تحرم نفسها من التبادل المثمر لأعمال هذه الهيئات وموادها وخدماتها، على سهولة ذلك ويسره وقلة نفقاته، وعلى أنه حجر الزاوية في كل برامج التنمية القائمة على التقدم العلمي.

وإذا كان مما يؤلم النفس حقا، أن نذكر هنا أن البلاد العربية قد تخلفت في هذا المجال كثيرا[٢] فاننا نستطيع منذ هذه اللحظة أن نحول هذا الألم إلى طاقة، تمكننا من سد هذه الفجوة قبل أن تتسع أكثر من ذلك. وقد رأيت في هذه الدراسة أن أضع الخطوة الأولى نحو هذا الهدف، برسم الاطار العام لهذه القضية كما ينبغي أن يدركها المثقفون العرب بعامة، والمسئولون عن المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات العربية

---

(٢) هناك مظاهر كثيرة لتخلف العالم العربي في هذا الميدان، منها في مستوى التقييس القومي حسب الاجراءات واللوائح، أنه ليس بين الـ ٥١٢ تقييسا المذكورة في هامش (١) أى تقييس صادر في أى بلد عربي، مع أن كثيرا من البلاد النامية الأخرى مثل الهند، قد أصدرت عددا غير قليل من هذه التقييسات. بل إن دولة عرابية واحدة هى تونس، قد استجابت للمسح الذي قامت به اليونسكو، وقالت في ردها «ليس هناك في الوقت الحالي هيئة أو مكتب يتحمل مسئولية التقييس» وأنها تعتمد في تقييس أعمال المكتبات ومراكز التوثيق، وفي التقييسات الأخرى على «الهيئة الفرنسية للتقييس: AFNOR»

ومن الطبيعي جدا أنه لا يوجد أى تقييس دولي قد نبع أصلا من تقييسات أو ممارسات عربية كما هو الحال بالنسبة لبعض التقييسات الأمريكية والهندية في أعمال المكتبيات والتوثيق التي تبنتها أو أوصت بها «مدت ISO»

بخاصة، مبتدئا بالاستعراض العام لمؤسسات التوحيد ومساراته في المكتبات والتوثيق والمعلومات، بما يشمل الطبقات المتفاوتة للمعايير الموحدة من «الارشادات: Direc-tives» والتوجيهات العامة إلى «التقييسات: Standards» والأنماط الرسمية في النطاقين القومي والدولي، وبما يبرز الوضع الحاضر في البلاد العربية بالنسبة لتوحيد المعايير في مكتباتها ومراكزها ومايرتبط بهما من مؤسسات وهيئات، ويوضح الفجوات والثغرات التي لابد أن نسدها في هذا الطريق الطويل. ثم انتهت الدراسة إلى رسم الخريطة العامة للجوانب التي دخلتها المعايير الموحدة في مجال المكتبات والتوثيق والمعلومات بأى مستوى من المستويات السابقة، وللجوانب التي تنتظر دورها من التقنين والتوحيد، وكانت قضية المعايير الموحدة للمكتبات والتوثيق والمعلومات بالبلاد العربية هى المحور غير المباشر في رسم تلك الخريطة وتحديد خطوطها، على الرغم من المنظور العام الذي تقدمه.

وقد كان من النتائج غير المباشرة لهذه الدراسة أن الباحث أصبح مقتنعا بأن هذه القضية متشعبة الأطراف، كثيرة المتغيرات، دقيقة المسائل، وانها في أشد الحاجة إلى دراسة أو دراسات متأنية على المستوى الأكاديمي تستوعب تلك الأطراف والمتغيرات والمسائل في وجودها الميداني، وتخرج منها بصورة علمية مفصلة للقضية كلها أو لأحد قطاعاتها، ولعل هذه النتيجة غير المباشرة تدل على أن الدراسة الحاضرة لم تستطع أكثر من وضع البدايات الأولى لهذه القضية الكبيرة.

القسم الأول: المؤسسات الميدانية والمهنية للتوحيد ومساراته (*)

المكونات والعلاقات العامة

هناك وسائل كثيرة ومسالك متعددة، للتوحيد والمعايرة المرغوبة في أعمال المكتبات ومراكز التوثيق وما يرتبط بهما من مؤسسات وهيئات. وتتفاوت الوسائل والمسالك في نشأتها وطبيعتها، وفي المؤسسات والمنظمات التي تتولاها أو تقوم بها، وفي الجوانب التي تغطيها من هذا المجال الواسع للمكتبيات والتوثيق، وفي الدور الذي تستطيع أن تقوم

(*) ينشر في هذا العدد «القسم الأول» من الدراسة، الخاص بمؤسسات التوحيد ومساراته، وينشر فيما بعد «القسم الثاني» الخاص بجوانب التقييس والمعايير الموحدة في أعمال المكتبات ومراكز التوثيق.

به نحو التوحيد المنشود. والحقيقة أنه ليست هناك حدود تعزل هذه الوسائل والمسالك عزلا تاما، كل منها داخل القطاع الذي نشأت فيه، فهى تتبادل التأثير فيما بينها، وقد تنتقل احداها من المستوى الذي تقوم فيه، فتلعب الدور الذي تقوم به وسيلة أخرى بالتعاون معا، أو حتى بالتنافس فيما بينهما، بل إن بعض هذه الوسائل أو المسالك قد تقوم بدورين متضاربين في نفس الوقت، أحدهما توحيد الممارسات والثاني تعميق الاختلافات.

ومهما يكن من طبيعة هذه الوسائل والمسالك في تعاونها أو تنافسها، فانها تغطي كل المستويات ابتداء من الهيئة المفردة، التي تضع بعض القواعد أو التعليمات لتوحيد العمل في داخلها، ومرورا بالهيئة الأم التي تضع المعايير والتقنينات لتوحيد الممارسات في كل فروعها، وانتقالا إلى المنظمة المركزية التي تضع التعليمات أو الارشادات للهيئات تحت اشرافها أو للهيئات المتعاونة معها، على أحد المستويات المحلية داخل الدولة أو على المستوى القومي كله أو حتى في خارج الوطن، ووصولا إلى الجهاز الدولي الذي يصدر التقييسات والتوصيات لتكون موضع الممارسة في كل أنحاء العالم، بالتعاون الفردي على مستوى الهيئات أو بالاتفاق القانوني على مستوى المنظمات الرسمية.

كما أن هذه الوسائل والمسالك تتفاوت في الطريقة التي تولد بها وفي المنطلق الذي تبدأ مسارها منه، ابتداء من الصورة العفوية أو التلقائية على يد أحد المسئولين بصفته الادارية، إلى العمل العلمي الأكاديمي الذي يقوم به أحد الباحثين على مدى قصير أو طويل من الزمن، إلى الجهد المشترك المتمثل في لجنة أو عدد من اللجان تضم خبراء في مجال معين أو عدة مجالات، إلى العمل الرسمي الذي تصدره احدى السلطات طبقا لاجراءات ولوائح معينة، وقد تكون ممارسته اجبارية أو اختيارية. بل إن الوسيلة الواحدة قد تمر باثنين أو أكثر من الطرق السابقة في مستوى التكامل كمرحلة واحدة، أو في مستوى التتابع كمرحلتين منفصلتين أو أكثر.

١ - التقييس الدولي ونظمه

يقع «التقييس: Standardization» من الناحية الرسمية في قمة الوسائل والمسالك المؤدية إلى التوحيد، في أعمال المكتبات ومراكز التوثيق ومايرتبط بهما من

المؤسسات والهيئات. وتصدر «التقييسات الدولية International Standards» بواسطة «المنظمة الدولية للتقييس: ISO» ولجانها الفنية، وبالتعاون مع الهيئات والمنظمات الدولية الأخرى العاملة في المكتبات والتوثيق بعامة، سواء أكانت منظمات دولية على مستوى الحكومات مثل «اليونسكو: UNESCO»، أو هيئات أو اتحادات دولية على غير مستوى الحكومات، ولكنها تهتم بأحد القطاعات الخاصة في هذا الميدان، مثل «الاتحاد الدولي للتوثيق: FID» و«الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات: IFLA» والمجلس الدولي للاتحادات العلمية: ICSU»

هذا، ومن حق أية دولة عضو[٣] في «مدت: ISO» أن تشترك في أعمال أى من لجانها الفنية، كلجنة التوثيق المعروفة باسم «مدت/ لف ٤٦: ISO/TC 46» أو لجنة الحاسبات الالكترونية ومعالجة المعلومات المعروفة باسم «مدت/ لف ٩٧: ISO/TC 97» أو غيرهما من اللجان، التي يمتد نطاقها إلى جانب أو آخر من أعمال المكتبات ومراكز التوثيق وما يرتبط بها من مؤسسات وهيئات. ولكل لجنة فنية «لجان تفريعية» متعددة و«جماعات عمل» مختلفة، كما أن لها «سكرتارية دائمة» مفوضة من «مجلس المنظمة» غالبا ما تتولاها احدى الهيئات القومية في دولة من أعضاء «المنظمة» حيث نجد مثلا أن «هيئة التقييس الألمانية: DEN» هى التي تتولى «سكرتارية» لجنة التوثيق منذ ١٩٦٥. وعلى هذه اللجان الفنية أن تحرص في كل أعمالها على الالتزام التام بقواعد العمل في المنظمة واجراءاتها، التي قد تستمر بالنسبة لأحد التقييسات ثماني سنوات أو أكثر.

ومن أهم تلك الاجراءات مناقشة التقييسات المقترحة، التي غالبا ماتأتي من جانب احدى الدول الأعضاء ممثلة لبعض تقنيناتها المحلية أو القومية، ومحاولة

---

(٣) ليست «المنظمة الدولية للتقييس: ISO»، التي أنشئت ١٩٤٨ خلفا لما كان يوجد منذ ١٩٢٨ باسم «الهيئة الدولية للتقييس ISA»، هيئة دولية بالتمثيل الرسمي للحكومات، ولكن عضويتها حق للمعاهد أو الهيئات القومية للتوحيد القياسي في الدول الأعضاء، ويمتد نشاطها إلى كل مجالات التقييس والتوحيد القياسي، وخصوصا في المنتجات الصناعية وما يتصل بها، وتقوم أعمالها على عدد كبير من اللجان الفنية، وأهمها بالنسبة لأعمال المكتبات ومراكز التوثيق اللجان التالية بالترتيب:.
(أ) «مدت / لف ٤٦: ISO/TC 46» الخاصة بالتوثيق.
(ب) «مدت / لف ٣٧: ISO/TC 37» الخاصة بالمصطلحات.
(جـ) «مدت / لف ٩٧: ISO/TC 97» الخاصة بالحاسبات الالكترونية ومعالجة المعلومات.
(د) «مدت / لف ٤٢: ISO/TC 42» الخاصة بالتصوير.

التوفيق بين المقترحات المتعارضة بالنسبة للموضوع الواحد، ثم اعداد نسخة مبدئية وتقديمها إلى الأعضاء قبل جلسات المناقشة بوقت كاف، وتلقى الملاحظات الشفوية والمكتوبة خلال الجلسات وبعدها، لإعداد نص المقترحات في صورة تضم كل الاتجاهات أو توحدها في نص جديد، وهكذا حتى تصل «اللجنة الفنية» إلى النص النهائي، فاذا قبله كل الأعضاء وهذا نادرا مايحدث فهو «تقييس: Standard » أما قبل ذلك فانه قد يسمى «اقتراح تقييس Standard Recommendation ق: R » أو «اقتراح مبدئي: Draft Recommendation - قم: DR ». والحقيقة أنه لايوجد فرق من الناحية العملية بين هذه المستويات الثلاثة (تقييس. اقتراح تقييس. اقتراح مبدئي) لأن التنفيذ اختياري بالنسبة للدول الأعضاء حتى بعد الاجماع والوصول إلى مستوى «التقييس».

وقد صدر عن «مدت: ISO » حتى يناير ١٩٧٠ من المستويات الثلاثة السابقة في مجال المكتبات والتوثيق وما يتصل بها من مؤسسات وهيئات، ٣٨ تقييسا أو اقتراح تقييس نشرتها المنظمة(٤) رسميا، ويمكن توزيعها على جوانب ذلك المجال كما يلي:

(أ) اخراج أوعية الرصيد الفكري	١٥
(ب) أعمال المكتبات وتجهيزاتها	١١
(جـ) التوثيق	١
(د) الميكنة في عمليات المكتبات والتوثيق	١١
المجموع	٣٨.

هذا، ومن التقييسات والاقتراحات الدولية الـ «٣٨» السابقة، نبادر هنا بتقديم أحدها كنموذج لأعمال «مدت: ISO » ولجانها الفنية في هذا المجال، وهو خاص بالترجمة الهجائية للحروف العربية. فقد بدأت الجهود الدولية لتقييس هذا الموضوع، بمبادرة من «الهيئة الفرنسية للتقييس: AFNOR » قدمتها إلى «مدت/ لف ٤٦: ISO/TC 46 » عام ١٩٥٦، وتمت الموافقة على «اقتراح مبدئي: DR » مأخوذ من هذه المبادرة الفرنسية بأغلبية ٦٠٪، ثم صدر بعد

(٤) انظر: International Organization of Standardization Catalogue 1969. Geneva, 1969

خمس سنوات في شكل «مدت/ ق ٢٣٣ ـ ١٩٦١ : ISO/R 233-1961 بعنوان «النظام الدولي للترجمة الهجائية للحروف العربية». ولكن «مدت/ لف ٤٦ : ISO/TC 46 » بعد ثماني سنوات أخرى أصدرت قرارا بجلستها سنة ١٩٦٩ في «استكهلم» باعادة النظر في اقتراح التقييس الذي تمت الموافقة عليه من قبل. وفي ١٩٧٢ صدر في «نيويورك» من «المعهد القومي الأمريكي للتقييسات: ANSI » تقييس قومي هو «و ل أ ـ ز ٣٩، ١٢ ـ ١٩٧٢ : USA Z39.12-1972»

بعنوان «نظام الكتابة العربية بالحروف الرومانية»، وهو في الحقيقة نفس النظام الذي وضعته مكتبة الكونجرس ومارسته منذ سنوات عديدة. ومن المؤسف حقا ألا يكون للدول العربية من الناحية الرسمية حتى الآن أية مبادرة في هذه القضية، التي استغرق الفصل الأول منها أكثر من خمسة عشر عاما، وما يزال الفصل التالي منها في مرحلة الاعداد والتكوين، وعسى أن تثمر هذه الدراسة تغيرا في هذا الموقف السلبي بالنسبة لهذه القضية ولغيرها من القضايا الكثيرة في هذا المجال.

أما الهيئات الدولية الأخرى غير «مدت: ISO » فانها قد تقوم بدور مباشر أو غير مباشر في التقييسات الدولية، ولكن «التقييسات الدولية International Standards » بمعناها الصحيح ينبغي أن تصدر في النهاية عن «مدت: ISO بواحد من المستويات الثلاثة التي سبقت الاشارة اليها، وإذا كنا سنذكر هنا أهم تلك الهيئات الدولية، فلأن «مدت: ISO » تعتمد اعتمادا كبيرا على جهود هذه الهيئات في انشاء التقييسات الدولية، فضلا عن المبادرات التي تقوم بها هذه الهيئات وتؤدي إلى التوحيد المنشود بطرقها الخاصة غير طريق«مدت: ISO »، وقد تتحول إلى «تقييسات: Standards » في المستقبل القريب أو البعيد.

ونبدأ بالحديث عن «اليونسكو» بصفتها أكبر الهيئات الدولية الرسمية على المستوى الحكومي، وقد تنبهت منذ مؤتمرها العام الأول في ١٩٤٦، إلى أهمية التوحيد في مجال المكتبات ومراكز التوثيق، حيث جاء في توصيات اللجنة الفرعية للمكتبات والمتاحف بذلك المؤتمر أن اليونسكو «تشجع توحيد المصطلحات وتوحيد النظم في المكتبات والمتاحف ودور المحفوظات، ولاسيما في: الببليوجرافيا، والفهرسة ، والتصنيف ، والكشافات ، والمستخلصات ، وانتاج الرصيد

الفكري، والاحصاءات الخ[٥]». على أن اهتمام اليونسكو بهذا الميدان قد خطا خطوة كبرى، حينما تطورت الأمور إلى انشاء ادارة خاصة باسم «ادارة التوثيق والمكتبات والمحفوظات» في عام ١٩٦٧، كما أنها أنشأت في ١٩٦٦ «مكتب التقييسات الدولية والشئون القانونية: OISLA » الذي يتبع المدير العام مباشرة، وهو يقوم بدور كبير في تنسيق العمل مع «مدت: ISO » في كل الميادين بما فيها المكتبات ومراكز التوثيق.

وإذا كانت «اليونسكو» لا تقوم باصدار «تقييسات دولية: International Standards » بالمعنى الذي تقوم به «مدت: ISO » الا أنها تقوم بأعظم الأدوار في النهوض بهذه التقييسات بخاصة، وفي تدعيم المعايير الموحدة لأعمال المكتبات والتوثيق بعامة. ولعل النموذج التالي لنشاطها في هذا المجال يخدم غرضنا في هذه الدراسة، لأنه من بواكير أعمالها في العقد الأول، كما أن له دلالة واضحة بالنسبة لنا في العالم العربي. فقد أبرمت في عام ١٩٥٥ عقدا مع «الجمعية الهندية للمكتبات المتخصصة ومراكز الاعلام» لاعداد مشروع لتوحيد الفهرسة بالنسبة للأسماء الآسيوية، فكم من مشروعات التوحيد في المكتبات والتوثيق ينبغي لنا أن نتعاون مع اليونسكو في القيام بها..!!؟؟

هذا ومن المؤكد أن أكثر الدول العربية إن لم تكن كلها، مشتركة بطريقة أو بأخرى في عضوية اليونسكو، وأنها قد تشارك في المؤتمرات العامة لليونسكو، وفي برامجها ومشروعاتها ولجانها المختلفة. ولكن من المؤكد أيضا أننا لا نفيد كثيرا من تلك العضوية، ولا من هذه البرامج والمشروعات واللجان، بالنسبة للتقييسات الدولية في أعمال المكتبيات ومراكز التوثيق، لأسباب تتراوح بين قصور التمثيل أو ضعفه في الخارج، وافتقار الوعى الفني أو المؤسسات الملائمة في الداخل. وأقصى ما تجنيه الدول العربية من نشاط اليونسكو في التقييسات والمعايير الدولية لأعمال المكتبات والتوثيق، يتركز في أمثلة محدودة تعتمد على مبادرات الأفراد من المتخصصين العرب، دون أن تسندهم في ذلك الأجهزة الرسمية بالحكومات العربية.

(٥) أنظر: UNESCO. Some aspects of UNESCO's role with respect to bibliographic control, 1945 - 1965. Paris, 1967. (UNESCO/COM / ME / 2).

ومن الضروري للنهوض بقضية التقييسات والمعايير الموحدة للمكتبات ومراكز التوثيق بالعالم العربي، أن يتعرف المتخصصون العرب تعرفا دقيقا على أسباب الانفصام الوظيفي بين شعبنا القومية لليونسكو، وبين الأجهزة الدولية لليونسكو في المكتبات والتوثيق، ولا سيما «ادارة التوثيق والمكتبات والمحفوظات» ثم «مكتب التقييسات الدولية والشئون القانونية» التابع للمدير العام، ذلك الانفصام الذي تخلفنا بسببه عن المشاركة الايجابية في هذا المجال، وعن اجتناء الثمرات المرجوة من هذه المشاركة. ولعل الأجهزة الخاصة في «المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: ALECSO » تستطيع أن تقوم بدور فعال في هذا السبيل، وأن تسد تلك الفجوة التي امتدت ربع قرن أو يزيد، بيننا وبين الهيئات الدولية ونشاطها في مجال المكتبات والتوثيق بعامة وفي تقييساتها الدولية بخاصة.

يأتي بعد ذلك ثلاث من الهيئات الدولية المتخصصة، التي لاتقوم عضويتها على المستوى الرسمي الحكومي مثل اليونسكو، وهى «الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات: IFLA » والاتحاد الدولي للتوثيق: FID » و «المجلس الدولي للاتحادات العلمية: ICSU » وقد انشئت «ادجم: IFLA » لأول مرة عام ١٩٢٧، ويتوجه اهتمامها إلى النهوض بمهنة المكتبات، وتنمية التعاون الفني بين رجالها في كل أنحاء العالم، عن طريق جمعياتهم ومنظماتهم العلمية والمهنية. وإذا كانت «ادجم: IFLA » تشبه «مدت: ISO » في طبيعة تكوينها، حيث أن كلا منهما مؤسسة دولية على غير مستوى الحكومات، فانها تختلف عنها في أن «مدت: ISO » تركز كل جهودها على التقييس بينما «ادجم IFLA » تقوم بدور الخبير في كل الشئون الفنية والمهنية المتصلة بالمكتبات، ومن هنا فانها تقدم خبرتها إلى «مدت: ISO » في كثير من قضايا التقييس المتصلة بالمكتبات ومراكز التوثيق. على أن ذلك لا يمنعها أن تقوم هى بدور مستقل في المعايير الموحدة لأعمال المكتبات على غير المستوى الرسمي للتقييس، وقد طورت أجهزتها من أجل هذه الغاية، فأنشأت في عام ١٩٦٨ «لجنة للاحصاءات والتقييسات: CSS » وتقوم هذه اللجنة بالتعاون مع اللجان والأجهزة الأخرى في الاتحاد، برعاية قضايا التقييس والتوحيد في أعمال المكتبات ومراكز التوثيق.

ولعل الفهرسة هى الجانب الذي تقوم فيه «أدجم: IFLA » بأعظم الأدوار،

بالنسبة للتقييسات والمعايير الدولية الموحدة في أعمال المكتبات ومراكز التوثيق، حيث بادرت أو شاركت في عدة مشروعات أو أعمال دولية كثيرة، لتوحيد نظم الفهرسة طوال العقدين الأخيرين. ونختار من هذه المبادرات والمشاركات سلسلة الجهود التي انتهت باصدار «التقنين الدولي للوصف الببليوجرفي: ISBD»[٦]، حيث أن هذا التقنين أصبح للمرة الأولى في البلاد العربية موضع توصية رسمية، صدرت في «مؤتمر الاعداد الببليوجرافي للكتاب العربي» الذي انعقد بالرياض من ٢٤ نوفمبر إلى أول ديسمبر سنة ١٩٧٣، فهذه التوصية قد تكون ارهاصا بأن العالم العربي بدأ يدرك مسافة التخلف بينه وبين المعايير الدولية الجارية في أعمال المكتبات ومراكز التوثيق، وبأنه سيسعى حثيثا إلى تدارك هذا التخلف والانضمام إلى الركب العالمي في هذا الميدان.

بعد أن نجحت «أدجم: IFLA» في استصدار «بيان المبادى» بالنسبة لمداخل الفهرسة في مؤتمر باريس عام ١٩٦١[٧]، وجهت «أدجم» جهودها إلى توحيد بعض الجوانب الفنية الأخرى في عمليات الفهرسة، ولا سيما الجانب الوصفي في اعداد البطاقات، فدعت إلى عقد «حلقة دولية لخبراء الفهرسة: IMCE» في كوبنهاجن عام ١٩٦٩، وقد اختارت هذه الحلقة «لجنة عاملة» من أجل اعداد تقنين دولي موحد للجانب الوصفي في بطاقات الكتب، وعملت هذه اللجنة لمدة سنتين وانتهت إلى وضع مسودة لمجموعة من القواعد طبقا لعدة مبادىء، كان من أهمها أن تأخذ هذه القواعد في اعتبارها تيسير التبادل للمعلومات الببليوجرافية بين المكتبات ومراكز التوثيق في كل أنحاء العالم على الرغم من تعدد اللغات والهجائيات، وأن تكون ملائمة لعمليات الاختزان والاسترجاع بواسطة الحاسبات الالكترونية. ثم نوقشت هذه المسودة المبدئية في اجتماع «أدجم» بمدينة «ليفربول» أواخر ١٩٧١، وتمت الموافقة عليها من كل الأعضاء وأصبحت موضع الممارسة الفعلية ابتداء من يناير ١٩٧٢ في كثير من الدول المتقدمة، لأسباب كثيرة، ليس أهونها أن هذه القواعد تتلائم تمام الملائمة

(٦) انظر: IFLA. International Standard Bibliographic Description. London, IFLA Committee on cataloging, 1971.

(٧) انظر: International Conference on Cataloging. Principles. UNESCO Bull. Libr. Vol. 16, No. 2, March - April 1962, p. 53-63.

مع الاختزان والاسترجاع الالكتروني، وأنها خطوة ناجحة ستتلوها خطوات أخرى ترتبط بها وتتكامل معها[٨].

وأما «أدت: FID» فان تاريخه البعيد يرجع إلى أواخر القرن التاسع عشر، حيث أنشىء «المعهد الدولي للببليوجرافيا: IIB» وفي الثلاثينيات من هذا القرن تغير اسمه وطبيعة تشكيله، فأصبح «الاتحاد الدولي للتوثيق: FID»، وقد اهتم هذا الاتحاد في العقدين الأخيرين بقضية التقييس في أعمال التوثيق اهتماما كبيرا[٩] وأصبح على اتصال دائم بـ «مدت: ISO». ولعل التصنيف هو الجانب الذي يقوم فيه «ادت: FID» بأعظم الأدوار بالنسبة للتقييسات والمعايير الدولية الموحدة في أعمال المكتبات ومراكز التوثيق، حيث يقدم «الاتحاد» المساعدات والارشادات، لاعداد طبعات قومية من «التصنيف العشري العالمي: UDC» لكى تنشر كتقييسات قومية في الدول المختلفة، وقد نجحت هذه الجهود في اصدار طبعات قومية لهذا التصنيف في كل من النمسا، وألمانيا، والمجر، وانجلترا.

وأما «مداع: ICSU» فانه تنظيم دولي يضم الهيئات والمؤسسات المهتمة بالعلوم وتطبيقاتها المختلفة، باعتبارها قد أصبحت القطاع الأهم من قطاعات المعرفة في العصر الحاضر، وقد رأى هذا «المجلس» أن التقييسات والمعايير الدولية الموحدة في أعمال المكتبات والتوثيق، تعد من أهم الركائز الفنية التي لا غنى عنها لنجاح المشروعات التي يقوم بها في مجال التوثيق العلمي، ومن أجل ذلك فقد اهتم هذا «المجلس» وكذلك «هيئة الاستخلاص: ICSU-AB» المتفرعة منه بتلك التقييسات والمعايير، ليس كمنشىء لها فقط وإنما أهم من ذلك كأول من

(٨) من المعروف أن «التقنين الدولي للوصف الببليوجرافي: ISBD» الذي صدر في نهاية ١٩٧١ يعالج الجانب الوصفي في بطاقات الكتب فقط، ومن أجل ذلك فان «ادجم IFLA» تتابع جهودها في هذا الطريق بالتعاون مع الهيئات الدولية الأخرى ومع بعض الهيئات القومية، لاصدار تقنين آخر يعالج الجانب الوصفي في بطاقات الدوريات، وأصبح التقنين الأول يعرف باسم «تدوب (ك): ISBD (M)» وأما التقنين المنتظر فسيعرف باسم «تدوب (د): ISBD (S)»، وهما متكاملان معا ويسيران على نفس الأسس والمبادىء، كما يتلائمان تمام الملاءمة مع عمليات الاختزان والاسترجاع الالكتروني.

(٩) أنظر: FID. Outline of a long-term policy of thd International Federation for Documentation. The Hague, 1960. (FID 325).

يجتني ثمراتها، ووتركزت اهتماماته في التقييسات والمعايير الدولية الموحدة، المتصلة باخراج أوعية الرصيد الفكري وتداولها في مجال العلوم والتنكولوجيا، كالدوريات واختصار عناوينها واعطائها أرقاما عالمية موحدة، وقوائم المحتويات لتلك الأوعية، والاحالات الببليوجرافية اليها، ومستخلصاتها وكشافاتها.

ولعل أعظم مشروعات «مداع» التي تتطلب انشاء هذه التقييسات والمعايير العالمية الموحدة والحرص على ممارستها في كل الدول، هو «النظام العالمي للاعلام العلمي»[١٠] الذي بدأت بوادر الدعوة اليه في ١٩٦٦، وانضمت «اليونسكو» إلى «المجلس» في رعايته والدعوة اليه، واشتركا معا في اعداد تقرير دراسي استطلاعي عنه عرف باسم «UNISIST» وظهر في عام ١٩٧٢. ولعل أهم ما يتميز به ذلك المشروع بالنسبة لقضية التقييسات الدولية، هو أن «اليونسكو» استطاعت مع «مداع» التخلص إلى حد كبير من الاجراءات التقليدية المتبعة في التقييسات الرسمية التي تصدرها «مدت: ISO».

وهناك ملاحظة عامة على كل تلك الهيئات الدولية، التي تهتم بالتقييسات والمعايير الدولية الموحدة في مجال المكتبات والتوثيق، سواء أكانت على مستوى التمثيل الرسمي للحكومات مثل اليونسكو، أو على المستويات غير الحكومية مثل «مدت» و «ادجم» و«مداع» السابق ذكرها، وهى أن الدول المتقدمة ولا سيما الغنية منها تلعب الدور الأكبر في تخطيط السياسة العامة لهذه الهيئات، وفي اصدار التقييسات والمعايير الدولية الموحدة النابعة أصلا من التقييسات والمعايير القومية لهذه الدول، أو التي لاتختلف عنها اختلافات جوهرية، ذلك أن تمثيل هذه الدول المتقدمة في تلك الهيئات يعتمد على شخصيات متخصصة في مجال المكتبيات التوثيق، وعلى وعى كامل بالممارسات والاتجاهات السائدة قوميا

(١٠) هذا المشروع يمثل أحد التحديات الكبرى التي لا نستطيع مواجهتها أو القيام بها في العالم العربي، ما دامت التقييسات والمعايير الدولية الموحدة لم تأخذ مكانها الصحيح في مفاهيمنا ولا في أعمال المكتبات ومراكز التوثيق العربية، لأن الجوهر الحقيقي لهذا المشروع يكمن في انشاء و تدعيم شبكة عالمية متكاملة، تنساب من خلالها المعلومات العلمية لتغذي العلماء في كل مراكز البحث بالعالم، واتاحة هذه الشبكة لأى دولة من الدول رهن بالمستوى الذي وصلت اليه في فهم وممارسة التقييسات والمعايير الموحدة التي كونت هذه الشبكة العالمية. ويستطيع القارىء أن يزداد اقتناعا بوجهة النظر هذه إذا رجع إلى التقرير الشامل عن هذا المشروع في:

UNESCO; ICSU. UNISIST: Study report on the feasibility of a world science information system. Paris, UNESCO, 1971.

ودوليا، كما أنها حريصة على اجتناء أكثر الثمرات الممكنة لأوطانها من خلال التقييسات الدولية الموحدة، وهذا إلى جانب المعونات المادية والفنية التي تقدمها تلك الدول إلى الهيئات السابقة لكى تمارس نشاطها، بل لكى تبقى على قيد الحياة في بعض الأحيان[١١].

هذا، وإذا كانت البلاد العربية لم تستطع حتى الآن أن تشارك المشاركة الايجابية في نشاط اليونسكو بالنسبة للتقييسات والمعايير الدولية الموحدة، وهى الهيئة الرسمية التي تتيح هذه المشاركة للدول النامية بصفة خاصة، فان البلاد العربية أبعد ماتكون عن الاتصال المثمر مع الهيئات الدولية الأخرى ذات التمثيل على غير المستوى الحكومي، مثل «أدجم» و «ادت» و «مداع» لأن هذه المنظمات بطبيعة تكوينها لا يقوم بالدور الايجابي فيها إلا الهيئات القومية الفنية في البلاد المتقدمة. وعلى الرغم من أننا قد نجد في قليل من البلاد العربية بعض النماذج لهذه الهيئات القومية الفنية، إلا أنها في مجال المكتبات والتوثيق ما تزال في مرحلة الطفولة أو ماهو أدنى. وما يزال الأمر في العالم العربي مقصورا على أمثلة محدودة للاتصال بتلك الهيئات الدولية، تعتمد أساسا على مبادرات الأفراد من المتخصصين العرب في هذا المجال. ومن الضروري القيام بدراسة ميدانية للتعرف على كل المتغيرات المحيطة بهذا الموقف بالنسبة للبلاد العربية، ووضع نهاية سريعة لهذه المرحلة الفردية في الاتصال بالهيئات الدولية، واتاحة الفرصة لتمثيل البلاد العربية تمثيلا نشيطا على المستوى القومي لكل دولة، وعلى المستوى الاقليمي عن طريق «المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم» ممثلة في

(١١) لعل شيئا عن «الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات» يعطي نموذجا واضحا لهذه القضية، فسكرتيرته التنفيذية (السيدة/ دوروثي أندرسن) قالت في حديثها باجتماع منتصف الشتاء (فبراير ١٩٧٣) للجمعية الأمريكية للمكتبات: إن «لجنة الفهرسة» بالاتحاد وهى أنشط اللجان تنجخت في أعمالها لأن «مجلس موارد المكتبات» الأمريكي يمدها بمعونة مالية سنوية... كما أن أكثر التنازلات للوصول الى تقنين عالمي موحد للفهرسة، جاءت من التقنينات القومية الأخرى غير التقنين الأنجلو أمريكي. أما رئيس «ادجم منذ ١٩٦٩ (دكتور/ Herman Liebaers البلجيكي) فقد اختاره «مجلس موارد المكتبات» مستشارا متفرغا لمدة عام (مايو ١٩٧٣ - مايو ١٩٧٤) يقيم خلاله في أمريكا. هذا وسيعقد الاجتماع السنوي للاتحاد لعام ١٩٧٤ في واشنطن، وقد اختير نائب مدير مكتبة الكونجرس ونائب مدير «مجلس موارد المكتبات» الأمريكي لرئاسة اللجنة التي تعد من الآن لهذا الاجتماع الأكبر في حياة الاتحاد منذ نشأته، وسيكون الشعار العام لهذا الاجتماع «التخطيط القومي والدولي»، وتتوقع لجنة الاعداد أن يبلغ المشتركون في الاجتماع حوالي ١٥٠٠ (مأخوذ من:

L.C. Information Bull. Vol. 32, Nos. 7,8,15; 1973.

«ادارة التوثيق والاعلام» بها.

٢ ـ التقييسات القومية ونظمها

مع بداية القرن العشرين ظهرت الهيئات القومية للتقييس الرسمي، في شكل لجان أو معاهد أو مؤسسات، مستقلة بشخصيتها المعنوية أو تابعة للجهاز الحكومي، الذي قد يكون وزارة الصناعة أو غيرها من المنظمات الحكومية المسئولة. وكانت تلك الهيئات مشغولة أول أمرها بتقييسات الانتاج الصناعي بصفة خاصة(١٢)، ولكنها لم تلبث طويلا حتى اتسعت مسئولياتها، فأصبحت في كثير من الدول مسئولة عن التقييس القومي الرسمي، في كل مجالات النشاط الانساني ومنه أعمال المكتبات ومراكز التوثيق(١٣). والهيئة القومية الرسمية للتقييس هي الجهة المفوضة من قبل الدولة لتولى هذه المسئولية الحيوية، وعلى الجهات الأخرى بالدولة ولاسيما الهيئات الفنية المتخصصة في كل مجال، أن تتصل بهيئة التقييس الرسمية المفوضة من قبل الدولة، وأن تتعاون معها بتقديم المقترحات وعرض وجهات النظر، وأن تتولى اعداد الجوانب الفنية في التقييسات والتقنينات كل هيئة فيما يخصها، وهى تلتزم عادة بتنفيذ التقييس بعد اصداره.

فالهيئة القومية للتقييس الرسمي داخل الدولة ليست هى الجهة الوحيدة، التي

(١٢) لعل أقدم المبادرات القومية للتقييس تتمثل في «لجنة التقييسات الهندسية البريطانية: British Engineering Standards Committee» التي انشئت عام ١٩٠١ وكذلك «مكتب التقييسات القومي National Bureau of Standards» بامريكا الذي أنشىء في نفس السنة. ثم توالت المبادرات أو الهيئات القومية للتقييس في كل من هولاندا (١٩١٦) وألمانيا (١٩١٧) وفرنسا وسويسرا (١٩١٨) وبلجيكا وكندا (١٩١٩) والنمسا (١٩٢٠) والمجر وإيطاليا واليابان (١٩٢١). وبعض الهيئات القومية السابقة قد يقوم معها جهات أخرى على مستوى البحث أوالتنسيق كما في أمريكا، حيث أنشئت «الجمعية الأمريكية للتقييس: American Standard Association» وبقيت حتى نهاية ١٩٦٨، ثم أعيد انشاؤها باسم «المعهد القومي الأمريكي للتقييسات: American National Staandards Institute».

(١٣) لعل أول هيئة قومية للتقييس تدخل أعمال المكتبات ضمن نطاقها هى «هيئة التقييس الألمانية Deutsher Normenausschus» التي أنشئت ١٩٢٧، حيث أنشأت بداخلها لجنة خاصة للمكتبات. كما أن ألمانيا هى التي بادرت ١٩٣٨ إلى انشاء لجنة خاصة في «الهيئة الدولية للتقييس: ISA» باسم «هدت/٤٦ : ISA/46» لتتولى تقييس التوثيق وجوانبه المختلفة. وهى نفس اللجنة الفنية التي أصبحت الآن جزءا من «المنظمة الدولية للتقييس: ISO» والمعروفة باسم «مدت/لف ٤٦ ISO/TC 46»

تخدم الهدف النهائي بالوصول إلى معايير فنية موحدة، كما أن التقييسات الرسمية التي تصدرها تستغرق وقتا طويلا في الاعداد والمراجعة والمناقشة والتعديل، كما هو الحال بالنسبة للتقييسات الدولية الرسمية التي سبق الحديث عنها في الفقرات الماضية. ولكن الهيئة القومية الرسمية للتقييس داخل الدولة، تستطيع أن تقوم بدور كبير في توحيد الممارسات بالمكتبات ومراكز التوثيق، ولاسيما في البلاد النامية التي تمثل أرضا بكرا بالنسبة للتقييس والتقنين، في مجال المكتبات والتوثيق وفي غيره من المجالات. كما أن هذه الهيئات القومية الرسمية للتقييس تمثل حلقة الاتصال القانونية بين المعايير والتقنينات الداخلية وبين ما يقابلها من المعايير والتقنينات الخارجية، عن طريق عضويتها في «المنظمة الدولية للتقييس: ISO».

هذا، وإذا كانت الدول العربية تبلغ الآن حوالي عشرين دولة، فليس هناك إلا حوالي نصف هذا العدد، قد أنشأ بطريقة أو بأخرى لجنة أو هيئة، تتولى من الناحية الرسمية قضية التقييس القومي، ومن المشكوك فيه أن هذا العدد القليل من مؤسسات التقيس الرسمي بالبلاد العربية، قد زود بالصلاحيات الكافية وبالقوانين واللوائح وبالخبراء والمسئولين، بحيث يستطيع أن يحقق أهدافه في كفاية ونجاح. فهى حديثة النشأة قليلة التجربة ضعيفة الأثر، كما أن نشاطها على المستوى الدولي محدود جدا، يكتفي غالبا بمجرد العضوية القانونية، والارتباط الرسمي، وقد يكون ذلك في أدنى المستويات كالمراقبة أو حتى المراسلة(١٤).

(١٤) هناك بعض الملاحظات الهامة على تمثيل ونشاط الدول العربية في «مدت: ISO» وفي لجانها الفنية، ولاسيما تلك اللجان المرتبطة بأعمال المكتبات ومراكز التوثيق، ويمكن اجمال هذه الملاحظات فيما يلي حتى عام ١٩٧٠:

(أ) هناك ثلاث دول عربية فقط أعضاء أصليون في هذه المنظمة، وهى: العراق، لبنان، مصر. واسرائيل عضو أصلي في هذه المنظمة.

(ب) هناك أربع دول عربية أعضاء مراسلون في هذه المنظمة، وهى: تونس، السودان، سوريا، الكويت.

(جـ) ليس هناك أى من الدول العربية السابقة مشارك أو حتى مراقب في اللجنة الفنية للتوثيق «مدت / لف ٤٦» وهى أهم اللجان بالنسبة لمجال المكتبات والتوثيق. واسرائيل عضو أصلي في هذه اللجنة.

(د) ليس هناك أى من الدول العربية السبع السابقة عضو مشارك أو حتى مراقب في اللجنة الفنية للمصطلحات «مدت / لف ٣٧» واسرائيل عضو مراقب في هذه اللجنة.

(هـ) ليس هناك أى من الدول العربية السبع السابقة عضو مشارك أو حتى مراقب في اللجنة الفنية الخاصة بالحاسبات الالكترونية ومعالجة المعلومات «مدت / لف ٩٧» واسرائيل عضو مراقب في هذه اللجنة.

(و) يبدو أن الدول العربية قد قصرت في الانضمام إلى هذه المنظمة والمشاركة الايجابية في لجانها الفنية، ولا سيما تلك اللجان السابقة في مجال المكتبات والتوثيق، في الوقت الذي توجد فيه دول نامية كثيرة في مستوى الدول العربية أو أقل منها، تشارك مشاركة ايجابية في اللجان الفنية مثل الهند، وايران، وتركيا، وكوبا، وبورما.

أما في النشاط الداخلي لمؤسسات التقييس القومي بالبلاد العربية، وهو ذلك النشاط المحدود الضعيف الأثر، فقد كان من الطبيعي أن يتوجه كلية إلى الانتاج الصناعي، وأن يقتصر انشاء الشعب أو اللجان الفنية ـ إذا كانت موجودة ـ على ذلك المجال وحده[١٥].

وقد كان من الطبيعي أيضا في مثل تلك الظروف أنه لم يفكر أحد حتى الآن في انشاء شعبة أو لجنة فنية للمكتبيات والتوثيق، بواحدة من مؤسسات التقييس القومي الموجودة حاليا بالبـلاد العربية، بله أن تكون عضوا مشاركا أو حتى مراقبا باللجان الفنية للمكتبيات والتوثيق داخل «مدت ISO » وكان من المتوقع أن تكون دولة كمصر، وهى عضو أصلي في «مدت» منذ وقت غير قصير، قد تنبهت إلى أهمية الاشتراك الايجابي في تلك اللجان الفنية على المستوى الدولي، ولكنها ركزت جهودها في تقييسات الانتاج الصناعي.

وقد يكون من المفيد هنا أن نقدم مثلا توضيحيا، لما تقوم به احدى الهيئات القومية للتقييس في مجال المكتبات ومراكز التوثيق داخل بلدها وخارجه، على الرغم من أنها بسبب طبيعة توزيع المسئوليات في تلك البلد لاتقوم نسبيا إلا بأضعف الأدوار.

ذلك هو «المعهد القومي الأمريكي للتقييسات: ANSI »، حيث يوجد بين اللجان الفنية الكثيرة بالمعهد لجنة كبيرة معروفة باسم «Z39 » لأعمال المكتبات ومراكز التوثيق، وهى تتكون بدورها من عدد كبير من اللجان الفرعية وجماعات العمل، كما يوجد فيه أيضا لجـنة أخرى معروفة باسم Z 85 » للأجهزة والأثاث والأدوات بالمكتبات ومراكز التوثيق. هذا في الداخل، أما في الخارج فانه عضو رائد في كل اللجان الفنية المرتبطة بالمكتبات والتوثيق داخل «مدت: ISO » وفي «اللجنان الفرعية» و «جماعات العمل» بكل منها، بل إنه يقوم في أكثر الأحيان

(١٥) نستطيع أن نأخذ جمهورية مصر العربية كمثال، حيث بادرت قبل غيرها من الدول العربية بانشاء «الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي: EOS» عام ١٩٥٧ في نطاق التمهيد للخطة الخمسية الأولى. وقد بلغت اللجان الفنية في هذه «الهيئة» أكثر من خمسين لجنة، ليس بينها لجنة واحدة للمكتبيات أو التوثيق، وكل اللجان بالهيئة انشئت لتتناول الجوانب القريبة والبعيدة المتصلة بالانتاج الصناعي (أنظر كتاب EOS الذي أصدرته في القاهرة بعنوان: Technical Committees of the Egyptian Organization for Standardization . ولكنها أنشأتها أواخر ١٩٧٤ .

بالدور الخطير في تلك اللجان، وهو اعداد «اقتراحات التقييس» في هذا المجال[١٦].

وإذا كنا قد اخترنا هذا المثال من أمريكا، فليس لأنه أقوى الأمثلة القومية في هذا المجال، ولكن لأن الدور الذي يقوم به - بسبب طبيعة النظام الأمريكي - محدود جدا، إذا قورن بما تقوم به هيئات أمريكية أخرى مثل مكتبة الكونجرس، ومثل الجمعية الأمريكية للمكتبات، حيث تقوم هاتان الهيئتان وغيرهما من الهيئات الأمريكية المتخصصة، في التقييسات القومية للمكتبات والتوثيق بطريق مباشر أو غير مباشر، بأضعاف مايقوم به «مقات ANSI » في الداخل والخارج، وستأتي الاشارة إلى ذلك في فقرة تالية.

ويهمنا هنا أن نؤكد أن هيئات التقييس القومي الرسمية بالبلاد النامية، هى التي تقوم في بلادها بالدور الأكبر في هذا الميدان، لأن أكثر هذه البلاد النامية تفتقد وجود هيئات قومية أخرى تقوم بدور فعال في هذا المجال. فالهند مثلا وهى من البلاد النامية يقوم فيها «المعهد الهندي للتقييسات: ISI » بالدور الأكبر داخليا وخارجيا في أعمال المكتبات ومراكز التوثيق[١٧].

ذلك هو أمر التقييسات القومية في المكتبيات والتوثيق، الصادرة عن الهيئة الرسمية التي تنشئها الدولة لكل أمور التقييس وقضاياه في جميع المجالات، على أن هناك معايير قومية موحدة تصل إلى مرتبة التقييس الرسمي أو تصبح جزءا منه تقوم بها هيئات قومية أخرى غير الهيئة الرسمية، وتكثر أمثال هذه المعايير القومية الممتازة في البلاد المتقدمة، حيث يوجد كثير من الجمعيات العلمية

---

(١٦) يتولى «المعهد القومي الأمريكي للتقييسات: ANSI » السكرتارية الدائمة للجنة الفرعية « ISO/TC 46/SC2 » الخاصة بتطويع اللغات المكتوبة للتقييسات العالمية الموحدة، ومن المؤكد أن التقييس الأمريكي « USA - Z 39.12 - 1972 » الذي أصدره « ANSI » في عام ١٩٧٢ بعنوان « System for the romanization of Arabic » سيكون ضمن التقييسات الدولية التي تصدرها «مدت: ISO » في القريب العاجل.

(١٧) أصدر «المعهد الهندي للتقييسات» ISI » رغم أن عمره قصير نسبيا، في مجال المكتبيات والتوثيق فقط أكثر من عشرين تقييسا حتى نهاية ١٩٦٩، موزعة على كل الجوانب في هذا المجال الواسع. ومعنى ذلك أن ما أصدرته الهند وحدها يمثل حوالي ٥٪ من كل ما صدر في العالم من تقييسات المكتبات والتوثيق على المستويين القومي والدولي (انظر الهامش رقم (أ) ومن الطبيعي أن المكتبيات ومراكز التوثيق بالهند تلتزم بهذه التقييسات الرسمية التي أصدرها «مهت: ISI ».

العريقة والمنظمات المهنية المتخصصة، وحيث تقوم تلك الجمعيات وهذه المنظمات بمبادرات معيارية تسبق التقييس الرسمي دائما، كما أنه يحرص على الاهتداء بها وقد لا يغير فيها قليلا أو كثيرا، إلا بمقدار مايزيل مفارقات الممارسة إذا وجدت .

ولعل أوضح النماذج لذلك النوع من التقييسات القومية غير الرسمية، ماتقوم به في أمـريكـا «مكتبة الكونجرس: LC » و«الجمعية الأمريكية للمكتبات: ALA » وغيرهما من الهيئات والمنظمات الفنية والمهنية والادارية، التي قد يصل عمرها إلى مائة سنة أو أكثر كالهيئتين السابقتين، وقد يكون عمرها سنتين أو أقل مثل «اللجنة القومية للمكتبات وعلم الاعلام: NCLIS » التي أنشئت بقرار جمهوري في أواخر ١٩٧١ . ولن أذكر في هذا المقام جهود هذه الهيئات في انشاء المعايير القومية وممارستها بالنسبة للفهرسة والتصنيف، وهما عصب التنظيم الفني في أعمال المكتبات ومراكز التوثيق، لأن التقييسات القومية فيهما متداخلة مع المعايير الموحدة الأخرى غير التقييسات، ولكنى سأقدم مثالا آخر غير مشهور إلا أنه دقيق في دلالته على ماأريد. أصدرت «جام: ALA » في عام ١٩٦٤ «مسودة للاحصاءات القومية للمكتبات» وكانت هذه المسودة هى الأساس لما أصدرته «لجنة التقييس» بالجمعية بعنـوان «المرشد إلى احصاءات المكتبات، موجز ارشادي للمفاهيم والتعريفات والمصطلحات»، وقد أخذت الهيئة القومية للتقييس بأمريكا «مقات: ANSI » هذا الموجز فأصدرته عام ١٩٦٨ كأحد التقييسات القومية الرسمية بأمريكا[١٨] .

ولا يقتصر الأمر على البلاد المتقدمة وحدها، بل إن بعض البلاد النامية تملك من الهيئات غير الرسمية للتقييس ما يبادر دائما باصدار معايير قومية ممتازة، تصل إلى مرتبة التقييس القومي الرسمي، ولعل الهند هى الدولة الرائدة بين الدول

(١٨) يعرف هذا التقييس باسم «و ل أ ـ ز ٣٩، ٧ ـ ١٩٦٨ : ASA - Z39. 7-1968 » وعنوانه «احصاءات المكتبات: Library statistics » أما مسودة ١٩٦٤ من اعداد «الجمعية الأمريكية للمكتبات: ALA » فكانت بعنوان A national library statistics draft كما كان الموجز الارشادي الصادر في ١٩٦٦ بعنوان « Guide to library statistics; a handbook of concepts, definitions and terminology »

النامية في هذه الناحية كما كانت في النواحي السابقة أيضا[١٩]. أما في البلاد العربية، فأكثرها لايوجد فيه اطلاقا هذا النوع من هيئات التقييس غير الرسمية، التي تضع معايير قومية رائدة في أعمال المكتبات والتوثيق، سواء في صورة جمعيات علمية أو مهنية، أو في هيئة مؤسسات حكومية أخرى غير هيئة التقييس الرسمي. على أن بعض البلاد العربية يملك فعلا نماذج من تلك الهيئات السابقة، ولا سيما المكتبات القومية في القاهرة، وفي غيرها من العواصم العربية، التي قد يزيد عمرها على مائة عام، وكذلك المراكز القومية للتوثيق التي أنشىء منها عدد غير قليل في العقدين الأخيرين بأكثر البلاد العربية، ولكن المكتبات ومراكز التوثيق القومية الموجودة في العالم العربي، لم تنجح حتى الآن في تدعيم المعايير الذاتية بالنسبة لنفسها، فضلا عن أن تتولى هذا الأمر على المستوى المحلي أو القومي. وكل ما تقوم به هذه الهيئات القليلة في قضية المعايير القومية بالنسبة لأعمال المكتبات ومراكز التوثيق بالعالم العربي، لايعدو أن يكون جهودا متناثرة يبادر بها بعض الأفراد من المتخصصين العرب، ولا تربطها خطة شاملة للمعايرة والتقييس في المستوى القومي المتكامل، ومن أجل ذلك فان آثارها لا تلبث أن تتلاشى دون اجتناء أية ثمرة تسمح بالاعتماد على تلك الجهود الفردية المشتتة[٢٠].

---

(١٩) في الهند مثلا استطاع «المركز الهندي القومي للتوثيق العلمي: INSDOC» وبعض المكتبات الهندية الكبرى في «مدراس» و«بنجابور»، كما استطاع دكتور «رانجا ناثان» ومدرسته الفكرية أن تقود الطريق إلى اصدار كل المعايير القومية للمكتبات والتوثيق في الهند على يد «مهت»، بل إن أعمال «رانجاناثان» نفسه وكثير من تلاميذه كانت في أكثر الأحيان هى التقييسات القومية الهندية التي أصدرها «المعهد الهندي للتقييس» في مجال المكتبات ومراكز التوثيق.

(٢٠) لعل أبرز الجهود المشتتة لوضع معايير موحدة لأعمال المكتبات بالبلاد العربية، تتمثل في جانبين هما الفهرسة والتصنيف، حيث يوجد على المستوى الاقليمي في البلاد العربية كلها، وعلى المنتوى القومي داخل دولة عربية واحدة هى مصر، عشرات المحاولات الفردية على يد أفراد أو هيئات، ولكنها جميعا تمثل ومضات باهتة في ظلام دامس، ويتطلب الأمر في هذين الجانبين وفي كل الجوانب الأخرى، أن يكون هناك أولا وعي سليم بقضية التقييسات الموحدة وأبعادها في المكتبات ومراكز التوثيق، ثم خطة متكاملة لمواجهة هذه القضية على المستويين القومي والدولي (لمعرفة شيء من تفاصيل تلك الجهود المشتتة، أنظر: عبد الوهاب عبد السلام أبو النور. نظم التصنيف في البلاد العربية، المشكلات والحلول المقترحة. بحث قدم إلى مؤتمر الاعداد البيليوجرافي للكتاب العربي، المنعقد بالرياض ٢٤ نوفمبر- ١ ديسمبر ١٩٧٣. وكذلك انظر بعض البحوث الأخرى بهذا المؤتمر حول الفهرسة الوصفية، ورؤوس الموضوعات، والببليوجرافيا) والأخير أعده صاحب هذه الدراسة عن المعايير الموحدة.

هذا، ولا يقتصر دور تلك الهيئات الفنية على انشاء التقييسات والمعايير القومية الموحدة، والتعاون مع الهيئة الرسمية للتقييس في اصدارها، ولكن هذه الهيئات تصبح في كثير من الأحيان هي المكان الطبيعي لرعاية تلك التقييسات والاشراف على ممارستها وتنفيذها، ولا سيما إذا كانت هذه التقييسات القومية مرتبطة بالتقييسات الدولية الجارية، ولعل أقرب الأمثلة لتوضيح هذه الناحية يتمثل في «الترقيم الدولي الموحد للدوريات: ISSN» الذي أخذ مكانته في عام ١٩٧٣م، بعد أن نجح قبل ذلك «الترقيم الدولي الموحد للكتب ISBN»[٢١]، كما يتمثل أيضا في «التقنين الدولي لاختصار عناوين الدوريات: ICATP». في هذين الأمرين وفي غيرهما من الأمور المتصلة بالدوريات، تم الاتفاق على انشاء «نظام دولي لمعلومات الدوريات: ISDS» من أجل توحيد هذه المعلومات في كل أنحاء العالم، ويقضي هذا النظام بأن تنشىء كل دولة أو كل مجموعة من الدول ذات لغة واحدة، مركزا قوميا أو اقليميا يشرف على اختصار العناوين بالنسبة

(٢١) بدأت فكرة «الترقيم الموحد للكتب» في انجلترا منذ منتصف الستينيات» حين طلب «مجلس ادارة اتحاد الناشرين» إلى الدكتور «ف. ج. فوستر: F. G. Foster الاستاذ بمدرسة الاقتصاد في لندن، أن يضع تقريرا علميا عن الحاجة إلى نظام موحد لترقيم الكتب والامكانات المتاحة لتنفيذ هذا النظام إذا تقرر القيام به. وقد أتم دكتور «فوستر» تقريره في مايو ١٩٦٦ وقدمه إلى «اتحاد الناشرين: Publishers Association» في لندن، ثم أنشئت «وكالة الترقيم الموحد للكتب Standard Book Numbering Agency» بالتعاون بين ثلاث مؤسسات، هي: اتحاد الناشرين السابق، ودار Whitakar للأعمال البيليوجرافية، والبيليوجرافيا القومية البريطانية BNB»، لتشرف هذه الوكالة على تنفيذ النظام المقترح في كل أنحاء انجلترا، ابتداء من ١٩٦٧ - وأصبح يعرف هناك باسم «الترقيم الموحد للكتب: SBN / تمك» حيث أمكن أن يأخذ كل كتاب يظهر هناك، رقما معينا لا يأخذه أي كتاب آخر، وهذا هو معنى التوحيد في النظام، ويتكون الرقم من ثلاثة (رمز الناشر، ورمز الكتاب، ورمز المراجعة) ومجموع الخانات في الأولى والثانية ثمانية أما الأخيرة فهي خانة واحدة، وقد نجح هذا النظام في داخل انجلترا نجاحا كبيرا، وأصبح هذا الرقم يوضع في صفحة العنوان وفي الغلاف بالنسبة لكل كتاب، كما يوضع في فهارس الناشرين ازاء كل مطبوعاتهم، وأفادت منه «البيليوجرافيا القومية البريطانية: BNB» فوائد كبيرة في أعمالها وكشافاتها وخدماتها المختلفة. وكان الاستاذ «فوستر» قد اقترح اضافة مجموعة رابعة تصبح رمز للدولة التي يظهر فيها الكتاب، ليكون التوحيد أو النظام عالميا في تطبيقه، وقد تعاونت هيئات المكتبات والتوثيق في كل من انجلترا وأمريكا وفي غيرها من البلاد المتقدمة وبعض البلاد النامية، باشراف وتشجيع الهيئات الدولية المهتمة بقضايا التقييس والتوحيد، على تنفيذ اقتراح الاستاذ «فوستر» الذي يتيح توحيد الترقيم للكتب ليس في داخل دولة معينة، ولكن في كل أنحاء العالم، وقد نجح هذا الاقتراح وبدأ تنفيذه، في أكثر الدول المتقدمة وأصبح يعرف باسم «الترقيم الدولي الموحد للكتب: ISBN / تدمك» وقد شجع هذا النجاح على تطبيق الترقيم الموحد بالنسبة للدوريات أيضا، فتم بحث «الترقيم الدولي الموحد للدوريات: ISSN / تدمد» وطبق بنجاح كبير في الشهور الأولى لعام ١٩٧٣.

للدوريات الجديدة، طبقا للتقييس الدولي[٢٢] «مدت/ ق ٤-١٩٥٤: ISO/R-1954 »
كما يعطي لكل دورية «تدمد: ISSN» طبقا للقواعد التي اتبعت في «تدمك: ISBN » على أن يكون هناك مركز دولي ينسق بين هذه المراكز القومية، حتى تخرج كل دورية في النهاية باختصار لعنوانها لايشاركها فيه غيرها، كما تأخذ رقما لا تأخذه أية دورية أخرى في العالم.

في هذا المثال السابق للتقييسات القومية المرتبطة بنظام دولي، لاتتولى الهيئات الدولية أو القومية للتقييس الرسمي مسئولية هذه العملية الفنية المستمرة، بل تتولاها عادة تلك الهيئات الفنية والمهنية القومية والدولية في مجال المكتبات والتوثيق. فنرى مثلا أن مسئولية التنسيق الدولي لمعلومات الدوريات أنشىء لها مركز باسم «المركز الدولي للنظام الدولي لمعلومات الدوريات: ICISDS » وقد تولته في باريس أول الأمر «المكتبة الأهلية: BN » ثم استقل في وجوده بالاتفاق مع الحكومة الفرنسية ليصبح مركزا دوليا فنيا لتحقيق هذه الغاية، وذلك ضمن «النظام العالمي للاعلام العلمي: UNISIST »[٢٣]. كما أن الولايات

(٢٢) صدر هذا التقييس في عام ١٩٥٤ بعنوان International Code for the Abbreviation of Titles of Periodicals والحقيقة أن قضية اختصار عناوين الدوريات بدأت في العشرينيات من هذا القرن، وما تزال موضع المراجعات والتعديلات حتى هذه اللحظة، فقد صدر في الفترة ١٩٢٢ - ١٩٢٧ « The World List of Scientific Periodicals » التي سجلت اختصارات لعناوين ٢٥,٠٠٠ دورية كخطوة أولى في توحيد هذه الاختصارات، ثم تتابعت الجهود الفردية والقومية والدولية قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها، وكان من أبرزها ما نشرته «الجمعية الأمريكية لاختبار المواد: ASTM » بعنوان « CODEN for Periodical Titles » ولا سيما الطبعة الثانية عام ١٩٦٦ وملحقها الأول في ١٩٦٨ والثاني في ١٩٦٩، حيث تضم هذه الطبعة اختصارات لعناوين ٨٣,٠٠٠ دورية، طبقا لقواعد معينة تختلف عن القواعد التي وضعتها «مدت: ISO » ونشرتها في ١٩٥٤. وقد أصدر «معهد فرانكلين: Franklin Institute » في فيلادلفيا الذي يتولى هذا النظام لحساب « ASTM » الطبعة الثالثة من هذا النظام، وبها اختصارات العناوين لاكثر من ١٠٠,٠٠٠ دورية. كما أن عددا كبيرا من الدول بينها أمريكا نفسها، قد وضعت تقييسات قومية لاختصار عناوين الدوريات قد تتفق أو تختلف عن القواعد التي وضعتها «مدت» أو التي اتبعتها « ASTM ».

(٢٣) أصدر المدير العام لليونسكو في نوفمبر ١٩٧٢ بيانا إلى الدول الأعضاء، بشأن «المركز الدولي للنظام الدولي لمعلومات الدوريات: ICISDS » يدعوها فيه للمشاركة في قضية معلومات الدوريات وتوحيد جوانبها، كجزء من «النظام الدولي للاعلام العلمي: UNISIST »، وذلك بانشاء مراكز قومية لمعلومات الدوريات، يتولى كل منها اعطاء الترقيم الدولي الموحد للدوريات «تدمد ISSN » لكل دورية تصدر في نطاقه الاقليمي، طبقا للنظام الذي ينسقه «المركز الدولي» في باريس. كما تتولى المراكز القومية أو الاقليمية أيضا المسئوليات الأخرى بشأن معلومات الدوريات بالتنسيق مع «المركز الدولي». وقد استجابت لدعوة المدير العام حتى أوائل ١٩٧٣ كثير من الدول المتقدمة والنامية على السواء، منها: الولايات المتحدة، وانجلترا، والاتحاد السوفيتي، وفرنسا، والهند، والارجنتين، وداهومي، ومالطة (أنظر: UNESCO Chronicle, Vol. 19, No. 8-9, p. 309-310)

المتحدة الأمريكية وكلت أمر مركزها القومي لهذا الغرض إلى مكتبة الكونجرس، التي أنشأت بداخلها «البرنامج القومي لمعلومات الدوريات: NSDP » حيث يتولى - كما يقول مديره «بول فاسالو» - إلى جانب مسئولياته القومية الكثيرة، مسئولية اعطاء عنوان مختصر لكل دورية جديدة تصدر في أمريكا وكذلك رقم دولي[٢٤]، ثم ارسال هذه البيانات إلى المركز الدولي ICISDS في باريس، الذي سيصدر بصورة دورية سجلات تركيمية للبيانات التي يتلقاها مع الكشافات الملائمة[٢٥].

فاذا انتقلنا إلى العالم العربي لنرى موقفه بالنسبة لهذه «التقييسات الجارية» في المكتبات والتوثيق، فاننا نجد أن الهيئات الوطنية والاقليمية لم تكد تتنبه بعد إلى وجود «تدوب (ك)» أو «تدوب (د)» وقد لاتستطيع أن تدرك قيمة «تدمد» أو «تـدمك»، فضـلا عن أن تتحمل مسئولية انشائها ورعايتها داخل الأقطار العربية، ثم الاستجابة الواعية السريعة لمسئوليات التنسيق والتعاون الاقليمي والدولي، تلك المسئولية وهذه الاستجابة اللتين يحتمان وجود أجهزة نشطة تباشر الاجراءات اليومية في هذه التقييسات الجارية.

---

(٢٤) كان «الـبرنامج القومي لمعلومات الدوريات: NSDP » بأمريكا موضع أخذ ورد بين المكتبات الثلاث الكبرى بأمريكا (NLM; NAL ; LC) خلال العامين الماضيين، ثم استقر أمره أخيرا، وتتولى «مكتبة الكونجرس» من خلال هذا الـبرنـامج اعطاء «تدمد: ISSN » منذ الشهور الأولى لعام ١٩٧٣، لكل الدوريات التي تصدرها المكتبة، ولغيرها من الدوريات الصادرة بالولايات المتحدة الأمريكية، بل إن هذا البرنامج قد أعطى هذه الأرقام الموحدة للدوريات الصادرة عن «المكتبة» فيما وراء البحار، فالببليوجرافية الشهرية التي تصدر في القاهرة منذ ١٩٦٣ بعنوان Accessions List, middle East » أخذت رقما دوليا ابتداء من أول ابريل ١٩٧٣ هو «0041.7769 »
(أنظر: LC inform Bull. Vol. 32, No. 24; June 15, 1973, p. 90-91)

(٢٥) سيتمكن «المركز الدولي للنظام الدولي لمعلومات الدوريات: ICISDS السابق ذكره في (٢٣) بالتعاون والتنسيق مع المراكز القومية الأعضاء فيه، من اصدار الكشافات والخدمات الببليوجرافية التالية بالنسبة لكل الدوريات في العالم في المستقبل غير البعيد:
(أ) سجل للدوريات في «ندمد ISDS »
(ب) كشاف بالعناوين.
(جـ) كشاف على ترتيب «تدمد : ISSN »
(د) كشاف بالعناوين الجديدة أو المعدلة.
(هـ) العناوين الجديدة مركمة (Cumulated)
(و) كشاف تعاقبي (بالكلمات الأساسية في العناوين).
(ز) سجل كامل على مصغرات الكترونية.

وإذا كان لابـد في مواجهة هذا النوع من التقييسات الحديثة، من وجود هيئات رسمية للتقييس على المستوى الوطني في كل بلد عربي، وعلى المستوى القومي والاقليمي للوطن العربي كله، ثم وجود هيئات فنية ومهنية بالمستويين السـابقـين، كما رأينا في النماذج السابقة بالبلاد المتقدمة، فاننا نقترح بالنسبة للجـانب الفني والمهني أن تتولى «ادارة التوثيق والاعلام» في «المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ALECSO » مسئولية انشاء ومتابعة التقييسات الجارية الحديثة للمكتبات والتوثيق على مستوى العالم العربي كله، وعليها أن تتعاون في ذلك مع الاتحادات العربية المهنية ذات الصلة بهذا المجال الواسع، وأن تعمل على تدعيم القائم حاليا من هذه الاتحادات، كما تقوم بالتشجيع والمساعدة على قيام الاتحادات المهنية التي تستطيع أن تستند اليها في هذا الجانب من أمور التقييس العديدة[٢٦].

أما الجانب الفني والمهني داخل الأوطان العربية فلابد أن يوكل إلى المكتبات الوطنية الكبرى داخل كل بلد، أو إلى مراكز التوثيق التي تستطيع أن تتحمل مسئولية الانشاء والمتابعة للتقييسات والتقنينات الحديثة ذات الصفة الجارية، ومن الطبيعي ألا تستقل المكتبات ومراكز التوثيق الوطنية بهذه المهمة، ولكنها تحسن صنعـا اذا تعـاونت بالنسبـة لهذه المسئولية العصرية مع الهيئـات الاكاديمية والجمعيات العلمية والتنظيمات المهنية، التي قد يوجد كثير أو قليل منها في بعض البلاد العربية، والتي لابد أن تساهم كل منها بما تملك بالنسبة لهذا النوع المعقد من التقييسات والتقنينات، فبعضها يتطلب خلفية نظرية وتاريخية تسبق الممارسة والتنفيذ الفعلي، وبعضها الآخر لا يمكن القيام به إلا من خلال الاتحاد المهني، كما أنها جميعا تتطلب اعدادا خاصا للأفراد الذين سيتولون أمرها.

(٢٦) هناك اتحادات عربية متنوعة يهمنا منها هنا تلك الاتحادات ذات الصلة بقضايا التقييس والتقنين في المكتبيات والتوثيق وفي مقدمتها «اتحاد الناشرين العرب» الذي أنشىء منذ عدة سنوات، ولكنه لم يستطع حتى الآن أن يقوم بأى دور ملموس بالنسبة للكتاب العربي رغم المعونة التي تلقاها في الحلقة الثالثة لتيسير الكتاب العربي التي عقدت في الدوحة (٤ ـ ١٠ ديسمبر ١٩٧٢). إن هذا «الاتحاد» العام بالتنسيق مع الاتحادات القطرية، يستطيع مثلا أن يقوم بدور كبير في انشاء ومتابعة «الترقيم الدولي الموحد للكتب: ISBN» في البلاد العربية، تماما كما فعل «اتحاد الناشرين» في انجلترا الذي لعب الدور الأول في هذا التقنين الجاري وأنشأ «وكالة» خاصة لهذا الغرض. وهناك أيضا مشروع تحت البحث لانشاء «الاتحاد العربي لجمعيات المكتبات» الذي جاء ذكره في «مؤتمر الاعداد البيليوجرافي للكتاب العربي» الذي عقد بالرياض (٢٤ نوفمبر ـ ١ ديسمبر ١٩٧٣) فهذا الاتحاد المنتظر سينجح على الأقل في اعداد الأذهان وتمهيد الأرض لقيام التقييسات الجارية في المكتبيات والتوثيق، التي تتطلب أقوى روابط التعاون والتنسيق.

أمـا بالنسبة لدور الهيئات الرسمية للتقييس في الوطن العربي، نحو هذه التقنيـات العصرية في أعـمال المكتبـات والتـوثيق، فهنـاك حوالي عشر دول عربية[٢٧]، قد أنشأت بطريقة أو بأخرى مؤسسة أو هيئة أو مراقبة وطنية للتقييس الـرسمي، كما أنشـأت جامعـة الـدول العـربية «المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس ASMO » لتكون جهازا متخصصا للجامعة بالنسبة للتقييسات على المستـوى الـرسمي[٢٨]. ومن الضروري للهيئـات العـربية الـوطنية للتقييسات

(٢٧) أهم هيئات التقييس الوطنية الرسمية في العالم العربي هى:

(أ) الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي التي تتولى الأمانة الفنية لسبع من اللجان الفنية في «المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس».

(ب) هيئة المواصفات والمقاييس العراقية، التي تتولى الأمانة الفنية للجنتين فقط.

(جـ) مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية، التي تتولى الأمانة الفنية للجنتين فقط.

أمـا هيئـات التقييس العـربية الباقية فقد أنشئت حديثا جدا وتوجد في: الأردن، والسودان، والسعودية، وسـوريا، وليبيا، والكـويت، والمغـرب، ولا تتولى أى منها أية مسئولية فنية في «المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس». وقد انضم إلى «المنظمة» أخيرا اليمن الشمالية، واليمن الجنوبية، ودولة الامارات العربية (أنظر: (ASMO.Arab Organization for Standardization and Metrology. 1968-72 [Cairo] 1972. 9 p.

(٢٨) أنشئت «المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس: ASMO » بقرار المجلس الاقتصادي العربي رقم ٢٨٢ بتاريخ ١٢ ديسمبر ١٩٦٥، واستكملت كيانها القانوني في ٢٤ يوليه ١٩٦٧، وبدأت تزاول نشاطها اعتبارا من ٢٥ مارس ١٩٦٨، وقد أنشأت حتى الآن اثنتى عشرة لجنة فنية فقط هى:

لف ١ ـ المصطلحات الفنية.

لف ٢ ـ المنتجات الغذائية.

لف ٣ ـ المنتجات الكيماوية.

لف ٤ ـ منتجات الصناعات النسجية.

لف ٥ ـ مواد البناء.

لف ٦ ـ المنتجات المعدنية.

لف ٧ ـ الأجهزة الكهربائية.

لف ٨ ـ منتجات البترول.

لف ٩ ـ الرسومات الهندسية.

لف ١٠ ـ الأسس الفنية للمباني.

لف ١١ ـ تغليف المنتجات الزراعية.

لف ١٢ ـ الآلات الميكانيكية.

هذا، وإذا كانت «مدت/ لف ٣٧: ISO/TC 37 » الخاصة بالمصطلحات في «المنظمة الدولية للتقييس» تغطى مصطلحات المكتبات والتوثيق، فان «لف ١» في «المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس» لا تعرف حتى الآن أن لهذا الميدان مصطلحات تحتاج إلى التقييس، ولكنها تركز كل جهودها في المصطلحات الصناعية والانتاجية، على الرغم من أن أهداف المنظمة تشمل الجوانب الفكرية والثقافية، حيث جاء في وثيقة الانشاء أن المنظمة تهدف إلى «توثيق التعاون بين الدول العربية في الميادين الاقتصادية والصناعية والزراعية والعلمية والثقافية على أسس موحدة من المواصفات والمقاييس» (أنظر المرجع السابق في هامش ٢٧).

الرسمية، وكذلك لهذه المنظمة العربية الاقليمية «معمم ASMO » أن تبادر إلى تحمل مسئولياتها نحو تقييسات المكتبات والتوثيق بعامة، وهذه التقييسات والتقنيات العصرية المعقدة بخاصة، فتنشىء لجنة فنية بكل منها للمكتبات والتوثيق، لتكون هى الجهة الرسمية للتقييسات العربية في هذا الميدان وتصبح الملتقى الذي تنتهي اليه الممارسات المهنية والمقترحات الفنية، فتصوغها في الشكل التقنيني وتكسبها الطابع الرسمي. ومن الطبيعي أن هذه اللجنة الفنية المقترحة ستلجأ دائما إلى الاستعانة بالهيئات الفنية والمهنية على مستوى كل بلد عربي، كما يتمثل في المكتبات ومراكز التوثيق والجامعات والجمعيات العلمية، وعلى المستوى القومي العام كما يتمثل في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وفي الاتحادات المهنية والعلمية القائمة أو المنتظرة.

٣ ـ العوامل الميدانية والمهنية للتوحيد ومساراته

في الجانبين السابقين تحدثنا عن قضية المعايير الموحدة في المكتبيات والتوثيق، على مستوى التقييسات الدولية وعلى مستوى التقييسات القومية، وتناولنا خلال الحديث عن هذين المستويين المؤسسات المرتبطة ببعض المستويات الأخرى التي قد ينتهي بها المطاف إلى مستوى التقييس القومي أو الدولي، وهى بهذه الصفة تعد عنصرا ضروريا في معالجة قضية التقييسات والمعايير الموحدة بصفة عامة. ولعل أهم ماينبغي أن نتذكره عن التقييسات الرسمية السابقة، أنها تتطلب اجراءات قانونية وخطوات ادارية معينة، قد يكون من قنواتها تلك الوسائل التي سيأتي ذكرها فيما يلي. وإذا كان هناك تداخل بالطبيعة بين ماعولج في الجانبين السابقين وما سيعالج في هذا الجانب الثالث، فان التداخل بين العوامل والمسارات في هذا الجانب الأخير أكثر تشابكا وأوسع مدى، ومع ذلك فمن الضروري ألا يمنعنا هذا التداخل، من ابراز السمات الخاصة بكل عامل ومؤشراته، بالنسبة لقضية التقييس والتوحيد في المكتبيات والتوثيق بالعالم العربي:

(أ) في مقدمة العوامل التي تؤدي إلى التوحيد والتقييس في المكتبات ومراكز التوثيق، تلك «القواعد: Rules » التي جرت العادة في المكتبات الكبرى على اتباعها بالنسبة للأعمال الفنية المختلفة بداخلها، حتى تتم هذه الأعمال في كفاية ونجاح، وقد استطاعت بعض المؤسسات الشهيرة خلال القرنين الأخيرين أن تكون لنفسها رصيدا غنيا من هذه القواعد، ضمن لها الوحدة والتكامل في الأعمال التي تقوم بها، ولا سيما في أعمال الفهرسة

الوصيفية والموضوعية. ومن الممكن أن نصف هذه القواعد بأنها «تقييسات داخلية: House Standards »، حيث تملك المؤسسة السلطة لفرضها وتطبيقها، كما أنها تستطيع أن تعدل وأن تضيف إلى تلك القواعد بما يتلاءم مع تغير الظروف والأهداف.

ومن أشهر النماذج في هذا النوع، نجد «القواعد الألمانية: Preussische Instrukutionen » وكذلك «القواعد الانجلو أمريكية للفهرسة: AACR »
حيث نشأ كل منهما من ممارسات محدودة داخل بعض المكتبات الكبرى، ثم تطور بهما الأمر فوصلا إلى التطبيق على المستوى القومي والاقليمي، بعد سلسلة متصلة من التعديلات والاضافات. وقد استطاع الثاني منهما أن يتجاوز النطاقين القومي والاقليمي، ووصل إلى مستوى التطبيق الدولي الواسع، فتغيرت صفته بذلك وانتقل إلى مستوى «القواعد والتقنينات الدولية: International Codes and Rules » التي ستعالج كعامل مستقل فيما يلي[٢٩]. وعلى أى حال فالقواعد تختلف عن التقييسات

(٢٩) تمخضت الممارسات الميدانية لأعمال الفهرسة في مكتبة المتحف البريطاني بلندن، عن الوصول إلى بعض «القواعد: Rules » التي وضعها «بانيتزي: Panizzi » في ١٨٤١، ليتبعها المفهرسون بتلك المؤسسة الشهيرة، وقد اقتبست هذه القواعد مع شيء من الاضافة والتعديل، وقدمت خلال المؤتمر السنوي للجمعية الأمريكية للمكتبات (ALA) صيف ١٨٨٣ في أربع صفحات، لكى تعتمدها الجمعية وتسترشد بها المكتبات الامريكية كخطوة أولى في توحيد أعمال الفهرسة هناك. ثم أصدرت ALA في ١٩٠٨ Catalog Rules, Author and Title Entries » تطويرا من القواعد السابقة واستجابة لظروف ومتغيرات جديدة، فأصبحت هى التقنين السائد في كل من انجلترا وأمريكا بصفة عامة لمدة أربعين سنة تقريبا، تبين في نهايتها شدة الحاجة إلى الاضافة والتعديل مرة أخرى في هذه القواعد، فصدر في وقت واحد تقريبا (١٩٤٩) مجموعتان من القواعد: أولاهما من اعداد «جام: ALA » بعنوان « Cataloging Rules for Author and Title Entries » في أكثر من ٢٥٠ صفحة، وهى خاصة بقواعد المدخل، وثانيهما من اعداد «مك: LC » بعنوان « Rules for Descriptive Cataloging in the Library of Congress » في حوالي ١٥٠ صفحة، وهى خاصة بعناصر الوصف بعد المدخل. وقد استمرت المؤسستان (مك، جام) في التعاون والتنسيق ومتابعة الحاجات المستمرة للاضافة والتبديل، حتى أصدرا معا بالمسئولية المشتركة مع «جمعية المكتبات الكندية: CLA «ومع» جمعية المكتبات LA البريطانية» Anglo-American Cataloging Rules عام ١٩٦٧ في نصين أحدهما لبريطانيا والثاني لأمريكا الشمالية، في حوالي ٤٠٠ صفحة لكل منهما، ويتناول كل منهما قواعد المدخل والوصف للكتب ولغيرها من المواد بصفة عامة، وقد اكتسبت هذه القواعد خلال العقود الثلاثة الأخيرة شهرة كبيرة ونفوذا قويا خارج النطاق الانجلو أمريكي، ولعبت الدور الأكبر في انشاء وصياغة المبادىء والقواعد الدولية خلال «المؤتمر الدولي لمبادىء الفهرسة: ICCP » في باريس ١٩٦١ وفيما تلاه من الحلقات والمؤتمرات خلال السنوات العشر التالية، التي انتهت إلى «التقنين الدولي للوصف البيبليوجرافي ISBD » بجناحيه «تدوب (ك): ISBD (B) «ثم» تدوب (د): ISBD(S) . هذا وتستعد الهيئات الانجلو الامريكية بعد استخدام الحاسبات الالكترونية في أعمال الفهرسة بمشروع MARC » منذ ١٩٦٩، لاصدار الطبعة الجديدة من AACR في ١٩٧٨، التي ستغطي كل التعديلات والاضافات التي تمت خلال السنوات الماضية منذ طبعة ١٩٦٧.

في أن الأولى تفيض بالتفاصيل والنماذج، وأنها تكونت عن طريق الممارسات الداخلية دون أساس قانوني أو اداري، يلزم المكتبات ومراكز التوثيق باتباعها إلا إذا حظيت بهذه اللمسة الرسمية فيما بعد.

هذا، وقد عرفت البلاد العربية في العصر الحديث بعض المكتبات الكبرى، التي وضعت لنفسها البذور الأولى لهذا النوع من «القواعد» مثل الكتبخانة الخديوية (دار الكتب القومية الآن) بالقاهرة، حيث نشأ فيها ما يسمى «الدستور» ولكنه تجمد في الصورة التي نشأ بها، ولم يضف اليه أو يعدل من قواعده بما يجعله متمشيا مع التطورات المستمرة في أعداد وأشكال وتنوعات المواد التي تدخل إلى المكتبة، ومن ثم فانه لم يحقق للمؤسسة التي نشأ فيها الحد الأدنى من تجانس الممارسات وتوحيدها، ومن باب أولى فانه لم يستطع أن يغري المؤسسات الأخرى باتباعه.

(ب) هناك عامل آخر من عوامل التوحيد، جاء نتيجة للتعاون الاختياري الذي تتطلع اليه المؤسسات التوثيقية الكبرى، حيث تصدر «الارشادات Directives » التي توجه بها هؤلاء الذين يرغبون المشاركة في اعداد خدماتها الببليوجرافية، .ومن أشهر الأمثلة لهذا العامل من عوامل التوحيد، ارشادات الاستخلاص التي يعدها «المعهد القومي للاعلام العلمي والتقني VINITI » في روسيا. كما تعدها «الجمعية الأمريكية الكيماوية: ACS » من أجل الأفراد والهيئات المتعاونة معهما في الخارج[٣٠].

هذا، وإذا كان العالم العربي لم يصل بعد إلى هذا المستوى من امتداد التعاون وتوحيد أساليبه في المكتبات والتوثيق، فمن الضروري له في مشروعات التنمية الشاملة التي يخطط لها أو يقوم بتنفيذها، أن يعتمد

(٣٠) على الرغم من أن «فينيتي» قد أنشىء بموسكو في أوائل الخمسينيات (١٩٥٢) من هذا القرن فقط، فانه يتولى اصدار دوريات استخلاصية وتكشيفية في كل الموضوعات والمجالات، ولكل المواد والأشكال، بحيث يستطيع هذا المركز أن يسد بدورياته الببليوجرافية كل حاجات البحث والدراسة في روسيا، وأن يستغنى بهذه الدوريات عن خدمات الاستخلاص والتكشيف العالمية التي يصدر أكثرها في أمريكا، ومن أجل ذلك فانه يتعاون مع كثير من المؤسسات خارج روسيا وداخلها، تماما كما تفعل «الجمعية الامريكية الكيماوية: ACS» التي أنشئت ١٨٧٦، وتتولى اصدار عدد كبير من الدوريات، يؤدي بعضها الوظائف الاستخلاصية والتكشيفية، وأشهرها هي -Chem ical Abstracts and its Various Services » وقد استطاعت «الارشادات» التي يصدرها كل من «فينيتي» و«جاك» للمتعاونين معهما أن تقوم بدور كبير في توحيد وتقييس كثير من جوانب الاستخلاص والتكشيف في أنحاء متفرقة من العالم.

على هذا النوع من التعاون العلمي الموحد في مستواه الاقليمي على أقل تقدير، ولعل العقبة الكبرى في هذا الطريق هى أنه ليس بين المؤسسات التي يمكن أن تتولى أمر هذا التعاون الموحد في البلاد العربية، تلك المؤسسة الرائدة التي تبادر بتقنين الممارسات الداخلية لأعمالها الاستخلاصية والتكشيفية، ثم تصدر إلى المتعاونين معها ليس بعض التوجيهات المستعارة، وإنما «الارشادات» الأصيلة التي جربتها هى ونجحت التجربة معها.

(جـ) وهناك جوانب معينة في أعمال المكتبات ومراكز التوثيق كالمتطلبات المتصلة بالأثاث والمباني، التي تختلف عن الأعمال الفنية في الفهرسة والتصنيف، في أن الأولى قد تتفاوت تفاوتا كبيرا من مؤسسة إلى مؤسسة، كما أنها تحتاج في توحيدها إلى «الأنماط التنفيذيةPerformance Standards » التي لا تصف خطوات المعالجة الفنية مثل «القواعد» السابقة، ولكنها تعين الحد الأدنى أو المتوسط لما هو مطلوب في تلك الجوانب. وقد بدأ هذا النوع من «الأنماط» في أمريكا عقب الحرب العالمية الأولى في المكتبات المدرسية[٣١]

(٣١) ترجع الجذور الأولى لمفهوم «الأنماط : Standards » في المكتبات المدرسية بامريكا إلى بداية القرن العشرين، حين كان الاهتمام موجها الى تحديد المواصفات السليمة للمكتبة المدرسية الناجحة كعنصر مهم في تكوين المدرسة، وظهر أولها ١٩١٨ على هيئة تقرير موجه إلى مديري المناطق التعليمية ونظار المدارس، وفي ١٩٢٠ ظهرت «أنماط» أكثر تحديدا لأنها اهتمت بالجوانب الكمية وحدها في المواصفات المعروضة، واشتهرت بـ «The Certain Standards » على اسم رئيس اللجنة التي أعدتها وقد بقيت سائدة في كثير من المناطق بأمريكا حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، حينما بدأت «الجمعية الأمريكية للمكتبات: ALA » في اخراج سلسلة من الأنماط عرفت باسم Planing for Libraries » كان منها للمكتبات العامة Post-War Standards for Public Libraries » الذي ظهر ١٩٤٣، وللمكتبات المدرسية «School libraries for Today and Tomorrow » الذي ظهر ١٩٤٣، وللمكتبات الجامعية College and University Libraries and Librarianship » الذي ظهر ١٩٤٦. وفي بداية الستينيات ونهايتها أخرجت «جام» سلسلة جديدة هامة من «الأنماط» لأنواع المكتبات المختلفة، كانت بدايتها Standards for School Library Programs » الذي ظهر ١٩٦٠، حيث اتجهت هذه الأنماط اتجاها جديدا يجمع بين الأهداف العامة والمواصفات الكمية والنوعية ويشجع التكامل بين المكتبات على هيئة شبكات أو تنظيمات كبيرة. كما أن الأنماط اتجهت أيضا إلى بناء المجموعات وتكوينها في المكتبات فأصدرت «جام» أثناء الحرب العالمية وبعدها سلسلة من الببليوجرفيات المعيارية لكل من المكتبات المدرسية بمراحلها المختلفة وكذلك المكتبات العامة، ومن نماذجها A Basic Book Collection for High school » الذي صدر لأول مرة ١٩٤٢ وتصدر ملاحقه تباعا، وكانت شركة «ويلسون» هى الأخرى قد بدأت سلسلة مماثلة من قبل، لبناء وتكوين مجموعات معيارية في المكتبات، من نماذجها Standard Catalog for High Schools Libraries » الذي صدرت طبعته الرابعة أيضا في ١٩٤٢.

، بالنسبة لمجموعة المكتبة، والمبنى، والأثاث، والميزانية، وهيئة العمل في الجانبين الكمي والكيفي، ثم انتشرت هذه «الأنماط التنفيذية» حتى في المكتبات المتخصصة[٣٢].

وقد تطورت هذه الانماط في الولايات المتحدة الأمريكية وفي غيرها من الدول الغربية تطورات كبيرة، واتخذت مسارات عديدة يؤدي كل منها إلى الغاية العامة وهى التوحيد والتقييس في المكتبات ومراكز التوثيق، التي يحرص كل منها بدوره على تحقيق هذه الانماط والارتفاع إلى مستواها كما أن الأنماط نفسها ترتقي جيلا بعد جيل، وهناك «هيئات اعتماد Accredit-ing Agencies خاصة، هى التي تتولى في دائرة اختصاصاتها الفحص والحكم على مقدار ما حققته المؤسسات من الأنماط المعتمدة[٣٣].

هذا، ولعل افتقاد أو ضعف الجمعيات العلمية والاتحادات المهنية، هو السبب الأول في ندرة هذه «الأنماط» واهتزاز صورتها بالنسبة للمكتبات ومراكز التوثيق بالعالم العربي، كما أنها إذا وجدت فانها تصدر غالبا في هيئة لوائح قانونية أو قرارات وزارية أو توجيهات ادارية، مما يجعلها متداخلة مع «التوجيهات واللوائح والقرارات: Prescriptions and Legal Provisions » التي ستعالج في الفقرة التالية مباشرة. وأوضح مثل لذلك النوع في البلاد العربية، يتجلى في «لائحة المكتبات المدرسية» التي صدرت بمصر في بداية نهضتها الحديثة أوائل الخمسينيات، على الرغم

(٣٢) من المعروف أن انشاء «جمعية المكتبات المتخصصة SLA » في أمريكا كان نوعا من الانشقاق ضد ALA » في بداية القرن العشرين، فلم نجد للمكتبات المتخصصة مكانا في سلسلة الأنماط التي وضعتها «ALA »، وتحدثنا عنها في هامش (٣١) ولكن «جمم: SLA » تداركت ذلك في نهاية الخمسينيات (أنظر:

Stevenson, C.G. Standards for special libraries; the need and the opportunity. Spec. Lib. Vol. 50, No. 8; (Oct. 1959, p. 3881391

(٣٣) لا يقتصر نظام «الاعتماد: Accreditation » للتحقق من وجود «الأنماط» التنفيذية: Performance Standards على المكتبات ومراكز التوثيق فقط، ولكنه مطبق أيضا في المعاهد والمدارس العليا التي تمنح درجات أكاديمية في علوم المكتبات والتوثيق، حيث أعدت لها «الأنماط» الملائمة بالنسبة لمدة الدراسة، والمنهج، وتكوين هيئة التدريس وغيرها من العوامل والمؤثرات وتتولى «الجمعية الامريكية للمكتبات» مهمة اعتماد هذه الأنماط، وقد جاء في نشرتها» American Libraries لشهر فبراير ١٩٧٣ قائمة تحتوي على أكثر من خمسين مدرسة معتمدة: Accredited في الولايات المختلفة بأمريكا.

من طغيان الجوانب الادارية التقليدية فيها على التنميطات العصرية الحديثة، مما يجعلها موزعة بين هذا النوع والنوع التالي.

(د) وهناك مواقف أخرى تتمثل في وجود شبكة قومية أو محلية من المكتبات أو مراكز التوثيق، ويكون هناك جهاز عام للتنسيق بينها عن طريق اصدار «التوجيهات واللوائح والقرارات: Prescriptions and Legal Provisions» التي قد تشرح للقائمين بالعمل في مكتبات الشبكة، طريقة ممارسة احدى العمليات الفنية، أو تمدهم بخطة متكاملة في هذا الجانب أو ذلك من أعمال المكتبة، ومن الممكن أن تكون تلك التوجيهات في صورة فنية وادارية معا، بحيث تلزمهم باتباع بنودها وتفصيلاتها وقواعدها.

هذا، وإذا كان من الملائم هنا، كما هو الحال في كل الفقرات السابقة والتالية، أن نكتفي في عوامل التوحيد ومساراته بالنسبة للعالم العربي، ببعض اللمحات السريعة انتظارا لدراسة أو دراسات مستوعبة تتناول تلك العوامل ومساراتها في مكتباته ومراكز توثيقه، فاننا نلاحظ أن عددا غير قليل من البلاد العربية، قد أنشأ ادارات مركزية للمكتبات على مستوى بعض الوزارات أو المصالح الكبرى في الدولة، ولكن الذي نجح منها في القيام بدور توحيدي للأعمال والممارسات عدد قليل جدا، في مقدمته ادارات المكتبات المدرسية بوزارات التربية والتعليم في كل من مصر والكويت، على أن المعوقات العامة أمام هذه الادارات القليلة الناجحة، ماتزال كبيرة جدا ومن ثم فان نجاحها كان محدودا نسبيا[٣٤].

(٣٤) أحسنت «جمعية المكتبات المدرسية بمصر صنعا، حين فتحت الباب في مجلتها (صحيفة المكتبة، المجلد الخامس، العدد الثاني، أبريل ١٩٧٣) لمناقشة «لائحة المكتبات المدرسية» التي صدرت في ١٩٥٦ لأن التناول العلمي الأكاديمي لهذه اللائحة قد يستطيع أن يبنى الصورة الصحيحة لما ينبغي أن يتوفر في «لوائح» المكتبات بالعالم العربي، حتى تقترب من مستوى «الأنماط التنفيذية» أو تتحول إلى «التوجيهات واللوائح والقرارات: Prescriptions and Legal Provisions» في شكلها العصري الحديث. وقد وضعت عام ١٩٦٣ حينما كنت مفتشا للمكتبات بوزارة التعليم العالي «مشروع اللائحة العامة لمكتبات المعاهد العالية» في ٢٢ صفحة، لتكون بداية الطريق نحو هذه الغاية، فجمعت فيها بين الأهداف العامة للمكتبة، ودورها في الكلية أو المعهد العالي، والأنماط الكمية والنوعية، إلى جانب المسائل القانونية والادارية.

(هـ) سبقت الاشارة إلى ما يمكن أن يسمى «القواعد والتقنينات الدولية: International Codes and Rules » التي قد تأخـذ مكانها هذا، نتيجة لتطور مجموعة من «القواعد» الفنية، التي نشأت أول أمرها في مؤسسة فردية، ثم نجحت محليا وقوميا واقليميا بما يؤهلها لاحتلال المركز الدولي، كما هو الحال في «القواعد الانجلو أمريكية للفهرسة: AACR » وقد مر ذكرها من قبل. وقد توضع «التقنينات الدولية» مباشرة على أيدي المؤسسات الدولية الخمسة التي تحدثنا عنها من قبل، متعاونة فيما بينها أو منفردة احداها مع الموافقة من الاخريات، ولكن دون أن تتوفر فيها تلك الاجـراءات واللوائـح التي تجعـل من هذه «التقنينـات» المتحررة «تقييسـات» رسمية على الـرغم من أن الفـائدة المجتناة من كل منهما واحـدة[٣٥]. ومن الـواضح أن هناك قدرا غير قليل من التداخل بين «التقييسات» و «التقنينات» على المستوى الدولي، سواء أكانت الأخيرة تطويرا لبعض «القواعد» القومية أو وضعت مباشرة بواسطة المؤسسات الدولية.

هذا، والموقف في العالم العربي بالنسبة لهذا العامل يكاد يكون سلبيا من جميع النواحي، حيث لم يتح لأى من مؤسساتنا أن تنجح في تطوير قواعدها الأصلية إلى المستوى الذي يجعلها صالحة للتطبيق خارج أبوابها على أى مدى، كما أننا لم نستجب لتلك «القواعد الدولية» الجارية من حولنا إلا في حالات فردية متناثرة، وإذا استجبنا فغالبا ما تتم الممارسة قبـل تحقيق كل المتـطلبـات الضرورية لنجـاحها، وفي مقدمتها الفهـم الواعـــي السليم لمبـادئهـا ومحتـوياتهـا، وفي كلا الحـالين تصبح هذه الاستجـابـات المشتتة أو غير الواعية عاملا من عوامل التفريق وليس التـوحيد. ولـو أن أحـد الباحثين أخذ قواعد الفهرسة كنموذج، وقام

(٣٥) كثير من التقنينات الدولية التي ظهرت في العقد الأخير بالنسبة لأعمال المكتبات والتوثيق، لم تصل إلى مستوى التقييس الرسمي واجراءاته ولوائحه، مع أن استخدامها قد نجح نجاحا كبيرا في الدول التي تمارسها، ومن ذلك Code of Good Practice for Scientific Publications الذي نشرته اليونسكو» في نشرتها للمكتبات (المجلد ١٧، رقم١، يناير - فبراير ١٩٦٣، ص٢٧ - ٣٠) بعد أن اشترك في اعداده كل المنظمات الدولية الأربعة (مدت، مداع، أدجم، أدت).

بدراسة مسحية لممارساتها في العالم العربي لاستطاع أن يجد المتناقضات العجيبة، على الرغم من وحدة المصدر الذي تعتمد عليه هذه الممارسات في ادعائها، وليكن هذا المصدر هو «القواعد الأنجلو أمريكية».

(و) فيما سبق من عوامل التوحيد، تحدثنا عن «الارشادات: Directives » التي تصدرها المؤسسات التوثيقية الكبرى، للمتعاونين معها في اعداد خدماتها التكشيفية والاستخلاصية، وعن قيمة هذه الارشادات في مد نطاق الممارسات الموحدة لأعمال المكتبات والتوثيق. والحقيقة أن «الخدمات الدولية International Services » تمثل بنفسها عاملا آخر من عوامل التوحيد، بالنسبة لقطاع أكبر من رجال المكتبات والتوثيق وهم الذين يستخدمونها، حيث أن الممارسات المتكررة في هذه الخدمات تمثل نماذج متاحة بسهولة وبصورة دورية، لمن يريدون متابعتها في أعمالهم الداخلية، وكثير من المشتركين في « Chemical Abstracts » يسيرون على منواله في مكونات البطاقة وفي نظام الاختصارات والاحالات، حينما يقدمون خدماتهم المحلية، وهكذا تقوم تلك «الخدمة الدولية» بدور مباشر في توحيد بعض الجوانب في أعمال التوثيق. وكذلك لعبت البطاقات المطبوعة لمكتبة الكونجرس ولمؤسسة «ويلسون»، أعظم الادوار في توحيد جوانب عديدة من أعمال المكتبات، ليس في داخل أمريكا وحدها، أو على النطاق الانجلو أمريكي فقط، وإنما في دائرة يزداد اتساعها كل يوم[٣٦]. وتلعب أشرطتها الاتصالية الممغنطة منذ أواخر الستينيات، دورا غير تقليدي موازيا لدور بطاقاتها المطبوعة التي ماتزال مستمرة حتى الآن.

هذا، ومن المؤكد أن بعض هذه «الخدمات الدولية» يصل بصورة أو بأخرى إلى قليل من البلاد العربيـــة، وأن بعض من تصل إلى أيديهم

---

(٣٦) لعل أحدث اتساع لبطاقات مكتبة الكونجرس يهمنا في العالم العربي، يتمثل في الخطة التي بدأتها مكتبة جامعة القاهرة بايحاء من مؤسسة فورد الامريكية، حيث ستحول المكتبة نظامها في الفهرسة والتصنيف إلى النظام المتبع في مكتبة الكونجرس، وتستورد البطاقات المطبوعة لهذا الغرض، وقد بدأ الاستعداد لهذه الخطة في الشهور الأولى من عام ١٩٧٣، ومهما يكن من نجاح هذه الخطة أو فشلها فان دراستها من الناحية النظرية والميدانية سيكون ثروة كبيرة لدراسات المكتبات في مصر والعالم العربي.

يتبعون منوالها في بعض ما يقومون به من الخدمات المحلية. والحقيقة أن موقفهم منها يشبه بصفة عامة الموقف السابق مع «القواعد والتقنينات الدولية» ويتلخص في المتابعات المتناثرة المشتتة والادراك غير العميق للخلفيات الفنية وراء الممارسات المتمثلة أمامهم. هذا فضلا عن أن كل واحدة من هذه «الخدمات» غالبا ما تتبع نظاما يختلف عن النظام الذي تتبعه الأخرى. ولعل القضية الجديرة باللمحة السريعة هنا هى انشاء وتدعيم نظام البطاقات المطبوعة في العالم العربي كله أو في بعض أقطاره، وهى قضية جديرة بالدراسة التخطيطية التي تمسح كل الظروف والمتغيرات المحيطة بهذا الموضوع، لتخرج في النهاية بمشروع متكامل يولد ليعيش ويعمل ليوحد.

ز) ظفرت المكتبات والتوثيق والمعلومات في القرن العشرين بعدد كبير من المحاولات العصرية، التي تهدف في جملتها إلى انشاء وتدعيم أحسن الطرق لاسترجاع المعلومات أو أوعية المعلومات، من مؤسسات الذاكرة الخارجية المتمثلة في المكتبات ومراكز التوثيق. وقد أتيح لبعض هذه المحاولات أن تنجح في تكوين «اطارات مستقرة: Institutionalized Forms » تعمل من خلالها، بحيث أصبحت تمثل عاملا من عوامل التوحيد في هذا الجانب بالذات من أعمال المكتبات ومراكز التوثيق. ولعل أوضح الأمثلة لبيان طَبيعة هذا العامل يتمثل في UDC » من ناحية الاطار الفعال الذي استقر فيه، والذي يتيح له النمو الذاتي ودوام الانتشار، حيث يقوم «أدت: FID » بمركزه الدولي وبمكاتبه القومية على رعاية هذا النظام واتاحة كل السبل لبقائه وانتشاره بوسائل ذاتية، وذلك يعني بالنسبة لنا قوة جديدة نحو التوحيد المنشود.

وقد ترجع قوة الانتشار الذاتية في هذا العامل إلى بساطة الاطار وسهولته أثناء الممارسة كما في تكشيف «KWIC » فقد انتشر هذا النوع من التكشيف في انحاء كثيرة من العالم، من غير أن يكون له مركز دولي ولا مكاتب قومية، وإنما هى بساطة الاطار وسهولة التنفيذ، بل إن هذه الصفة تتوفر بصفة عامة في كل أنواع «التكشيف التعاقبي: Permuted

Indexing » التي صممت أساسا من أجل الاسترجاع الآلي أو شبه الآلي[٣٧].

هذا، وقد قامت في العالم العربي بعض المحاولات لكى تكون هناك صورة قومية عربية من«UDC » ولكنها لم تكن أكثر من خطوات مبدئية أو محاولات فردية، سرعان ماتلاشت بسبب الافتقاد العام لروح التقييس والتوحيد في أمور المكتبات والتوثيق والمعلومات. وكذلك الأمر بالنسبة لكل «الاطارات» العصرية للاسترجاع التي انتشرت خلال العقد الأخير، فليس هناك في العالم العربي أكثر من الترديد الأجوف لأسمائها ومصطلحاتها، دون أية محاولة جادة تستند إلى الدراسة العلمية الواعية، لتطبيقها في مراكز التوثيق التي انتشرت في البلاد العربية خلال السنوات الأخيرة ولمعرفة مقدار ملاءمتها للغه العربية.

---

(٣٧) قامت طريقة «الكلمة المفتاحية في سياقها: KWIC » في التكشيف على يد Hans Peter Luhn ونشرها الاول مرة في « American Doc. Vol. 11, No. 4, Oct. 1960, p. 288-295 » وهذه الطريقة كغيرها من أنواع التكشيف العصرية « WADEX, PERMUTERM, PANDEX, KWOC » التي صممت أساسا للاسترجاع الآلي، فهى تنتمي بصفة عامة إلى الطريقة الجديدة في التكشيف المسماة «التكشيف التعاقبي Permuted Indexing » حيث يتركز التكشيف على مكونات العنوان، في المقالات أو التقارير أو النشرات أو غيرها من الأوعية الدقيقة، وتوضع كل كلمة في العنوان (ماعدا «الكلمات الموقوفة: Stoplist » التي يوقف المكشف ادخالها لعدم جدواها) بالتعاقب أو التبادل، ويمكن التمييز بين هذه الأنواع الخمسة كما يلي:

(أ) KWIC Index (كشاف الكلمة المفتاحية في سياقها): توضع الكلمة المدخلة حين يأتي دورها في الموضع المحدد في السطر الخاص بها، ما تسمح به سعة السطر الباقية عن يمين الكلمة (في اللغات التي تكتب من اليسار إلى اليمين) وعن يسارها إذا لم يكن الجانب الأيمن كافيا. ويلاحظ أن هذا النوع «تكشيف سطر بسطر: Line by-Line Indexing » حيث يأخذ كل مدخل سطرا واحدا.

(ب) KWOK Index (كشاف الكلمة المفتاحية خارج سياقها): توضع الكلمة المدخلة كرأس منفردة وحدها عن السياق، ثم يوضع تحتها كل من العناوين التي اشتملت عليها ويلاحظ أن هذا النوع يختلف عن السابق، حيث يمكن أن يستغرق المدخل أكثر من سطر واحد.

(جـ) PANDEX (الكشاف الوعائي): يحرص على توحيد الادخال في الكلمات المترادفة وفي اختلافات الجمع والأفراد، ويميز الكلمة الثانية في العنوان التي تصلح للتفريع في عمليات الترتيب.

(د) PERMUTERM Index (كشاف المصطلح التعاقبي): تم توليد هذا النوع من جانب«مركز الإعلام العلمي» في «مدرسة الخدمة المكتبية» بجامعة كولومبيا في نيويورك، ويتميز بأن الادخال فيه يتم لكل «الزوجيات الممكنة» من الكلمات في العنوان، متبوعين ببيان واحد فقط.

(هـ) WADEX (كشاف المؤلف والكلمات) يجمع في تكشيف واحد بين الكلمات وأسماء المؤلفين.

٤ ـ مؤشرات القضية وحصائلها العامة

في هذا الجانب الرابع والأخير لبحث قضية المعايير الموحدة نصل إلى نهاية «القسم الأول» في هذه الدارسة المتشعبة، مما يتيح لنا أن نستجمع بين أيدينا كثيرا من الخيوط التي تمكننا من تناول مجموعة من المؤشرات الهامة، بالنسبة لتوصيف هذه القضية والتعرف على دورها في أعمال المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات، مستندين إلى ماعرفناه عن التقييس الدولي والطرق المتعرجة التي يسير عليها، وعن المعايير القومية وترددها بين المؤسسات الرسمية والمهنية، وعن المسارات التي تسلكها عوامل التوحيد، سواء نجحت في تحقيق هذا التوحيد أو لم تنجح. ومعنى ذلك أن التوصيف العام للقضية والتعرف على مؤشراتها هنا، جزء لا ينفصل عن أى من الجوانب السابقة، فهو الخلفية التي يستند كل منها اليه، كما أنه مؤشر الحصائل النهائية بالنسبة لها جميعا.

وقد كان من الممكن أن أبدأ به فأجعله مدخلا عاما للدراسة كلها، لكن فضلت أن أضعه في نهاية القسم الأول منها، لأتيح للقارىء برؤية الجوانب السابقة أن يعرف شيئا من واقعيات القضية قبل أن ينتقل إلى شىء من تجريدياتها، وليكون مدخلا منهجيا إلى «القسم الثاني».

هناك أربعة منطلقات أساسية لهذه القضية الكبيرة، أولها «الموضوع» وقد رأينا أنه يرتكز على محورين، المباشر منهما هو المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات، بما يجري فيهما من أعمال، وبما يحتويان من مواد العمل وأجهزته وأشخاصه، وغير المباشر هو المؤسسات الخارجية المرتبطة بهما ارتباطا وظيفيا ومهنيا. وثانيها «الهدف» ومن الواضح أن التقييسات والمعايير الموحدة ليست غاية في ذاتها، وإنما من أجل تحقيق أكبر قدر من التعاون والتنسيق الضروريين في حقل المكتبيات والتوثيق. وثالثها الاطار أو «المدى» الذي تتحرك فيه القضية، ومن الممكن أن نتصوره مساحة تمتد بين بعدين أدناهما نقطة مركزية تقع داخل مكتبة واحدة أو مركز توثيق معين، بالنسبة لأحد الأعمال البسيطة خلال أقصر فترة ممكنة في وجوده، وأقصاهما محيط دائري على امتداد العالم كله، بجميع مكتباته ومراكز توثيقه والمؤسسات الخارجية المرتبطة بها، بالنسبة لكل أعمالها وموادها وأجهزتها

والعاملين فيها، خلال حقبة زمنية متكاملة مهما طالت. ورابعها «المسارات» التي تسلكها القضية في نطاق هذا المدى، وأضيق هذه المسارات يتمثل في النشاط القانوني للتوحيد، حينما تتولاه هيئة مسئولة طبقا لاجراءات وقواعد معينة، وأوسعها يتمثل في كل نشاط يؤدي إلى وضع القواعد والتقييسات والارشادات والاجراءات الموحدة. تلك هى أهم المنطلقات التجريدية التي نربط اليها حصائل هذا «القسم الأول» من الدراسة، بدلا من تقديمها بطريقة سردية مملة.

(أ) أما في منطلق «المسارات» التي تسلكها قضية المعايير الموحدة، فلا مناص من تعدد المسالك وتنوعها، بسبب التعدد والتنوع في طبيعة الموضوع نفسه إلى جانب أنه يقع تحت أيدي كثير من المؤسسات والهيئات المتكاثرة أنواعا وأفرادا، وليس من المجدي أن نقف عند هذه النقطة كثيرا، وإنما ينبغي أن يلفت نظرنا هنا أمور أخرى أكثر أهمية. إن هذا التنوع في حد ذاته سلاح ذو حدين، قد يدفع بقضية التوحيد إلى الأمام، وقد يسير بها في مسالك تتحول مع الزمن إلى عقبات كبرى في سبيل التوحيد.

ففي أمريكا مثلا، نجد أنها في مقدمة الدول التي اجتنت أطيب الثمرات بالنسبة لهذه القضية، حيث ازدهرت بها كثير من الهيئات الرسمية المهنية والتجارية والأكاديمية، التي قام كل منها بدور ايجابي فعال في المعايير والتقنينات والتقييسات للمكتبيات والتوثيق. ومع ذلك فان تعدد هذه الهيئات في أفرادها وفي نوعياتها، يضع الآن بعض العقبات الكبيرة في سبيل التوحيد القومي الكامل، فضلا عن التوحيد الدولي الذي تحاول أمريكا أن تقوم فيه بأكبر الأدوار. ومن عقباتهم الشهيرة الآن ما يعانيه «البرنامج القومي لمعلومات الدوريات: NSDP» الذي أنشىء منذ سنوات لتوحيد هذا الجانب هناك، فقد تبين لرئيس البرنامج «بول فاسالو» أن التقنينات التي كانت تمارس بالنسبة للدوريات في المكتبات القومية الثلاثة: (NLM; NAL; LC) متفاوتة فيما بينها، وخصوصا في تقنيناتها للاختزان الالكتروني، وهو الأمر الذي سيعوق خطوات البرنامج التوحيدية قليلا أو كثيرا، ويكلفه نفقات كبيرة ويضطره إلى الاكتفاء

بخدمات أكثر تواضعا.

ولعل ذلك هو الذي يفسر لنا من بعض الجوانب على الأقل، ما نلاحظه من وجود «الاختيارية» في معايير المكتبات والتوثيق والمعلومات، ليس على المستوى الدولي وحده وهو أمر طبيعي، وإنما في المستويات الاقليمية والقومية والمحلية أيضا، التي تقع أسفل السلم في قضية التوحيد، وتهبط بها إلى أضعف الايمان. كما أن هذه «الاختيارية» قد لا تكون فقط في بعض التفاصيل لأحد التقييسات، وإنما في التقييس نفسه ككل وهو المبدأ الذي تسير عليه كل التقييسات الدولية، ولا يزال أحد الثغرات الكبرى في قضية التوحيد، وليس هناك أمل قريب في سدها تماما ولكنه السعى الدائم لتضييق فتحتها.

كما أن «الخدمات الدولية» مثلا آخر إذا كانت تمثل مسارا واسعا وعاملا قويا، في تدعيم المعايير الموحدة على المستوى الدولي كما رأينا من قبل، فان تعدد هذه الخدمات وتمسك كل منها بالممارسات التي ابتدعتها، أصبح عقبة كبيرة بالنسبة للمعايير الموحدة في أعمال التوثيق والمعلومات في امتدادها العالمي. وكذلك الأمر بالنسبة للتقييسات الدولية التي حققت حتى الآن قدرا غير قليل من أغراضها، ولكنها تمر خلال قنوات شديدة التعاريج وتستغرق وقتا طويلا، فاذا وصلت إلى نهاية المطاف فان كثيرا من الممارسات التي تختلف قليلا أو كثيرا عن محتويات التقييس الجديد، تكون قد استقرت ويصعب على المؤسسات التي مارستها أن تتركها أو تعدل منها، اعتزازا بكبريائها المهنية أو اجتنابها لما يثيره التغيير والتبديل من مشكلات، ليس أهونها عنصر التكاليف المالية وعنصر الوقت، وغالبا ما ينتهي الأمر إلى تجمد التقييس الجديد، أو تطبيقه في دول معينة دون الدول الأخرى التي تصر على تطبيقاتها المحلية.

تلك هى قضية التوحيد بالنسبة لمسالكه وقد رأينا نماذج توضيحية لطبيعة هذه المسالك، وليس من الممكن أن نغير هذه الطبيعة، وإنما نحاول أن نجتني من كل مسلك خير ما يمكن أن يجود به، وعلينا أن نحول تعدد المسالك إلى جانب

المعايير الموحدة وليس ضدها كلما كان ذلك ممكنا. وعلى أي حال فالبلاد النامية ومنها البلاد العربية التي لم تستقر فيها ممارسات معينة بالنسبة لأكثر الأعمال في المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات إذا كانت قد خسرت كثيرا بسبب افتقاد الممارسات المستقرة، فانها في موقف طيب بالنسبة للتقييسات الدولية، حيث تستطيع أن تأخذ في تطبيقها فورا دون المعوقات التي قد تواجه البلاد المتقدمة، بسبب التفاوت بين تقنيناتها القومية والتقييسات الدولية، وهو الأمر الذي قد يحدث في أحيان قليلة، على أن هذا الموقف الطيب بالنسبة للدول النامية لا يعني أن تنسخ هذه التقييسات الدولية الجديدة نسخا وتصدرها كتقييسات قومية، وهو الأمر الذي يحدث الآن للأسف في كثير من الدول النامية، وإنما عليها أن تدرس امكانات تطبيقها وآثار هذا التطبيق بالنسبة لوضعها الخاص في المستقبل القريب والبعيد، وينبغي أن يكون ذلك موقفنا في البلاد العربية بالنسبة لما سنأخذه من التقييسات الدولية الرسمية في أمور المكتبات والتوثيق.

ومن الواجب أيضا بالنسبة للبلاد النامية ومنها البلاد العربية، أن تبادر بوضع حد لأى ممارسات محلية في داخل هذه المكتبة أو ذلك المركز، التي قد تتطور في المستقبل إلى عقبات في سبيل المعايير الموحدة الحقيقية، كما حدث في أمريكا بالنسبة للدوريات واختزان معلوماتها بواسطة الحاسبات الالكترونية، فاذا كانت هناك في العالم العربي مشروعات لاستخدام الحاسبات الالكترونية في الأعمال الببليوجرافية، كما تواترت به الأنباء عن عدد من المكتبات الكبيرة في القاهرة والكويت والخرطوم، فليس يكفي أن يتوفر في هذه المشروعات الوعى العلمي والفني بأسس الاختزان الالكتروني وتطبيقاته، وهو أمر غير مؤكد حتى الآن من وجهة النظر المحافظة على الأقل، وإنما ينبغي أن تصمم هذه المشروعات على أساس معايير وتقنينات لا تكون عقبة في المستقبل، أمام التوحيد القومي الشامل لهذا الجانب العصري الخطير في أعمال المكتبات ومراكز التوثيق.

(ب) وأما بالنسبة لمنطلق «المدى» الذي تتحرك فيه قضية المعايير الموحدة، فقد صورناه من قبل على هيئة دائرة مركزها نقطة الصفر في التوحيد، وعند محيطها يبلغ التوحيد أقصى درجاته من الناحية النظرية التي قد لا تتحقق

في الواقع أبدا، وبين المركز والمحيط قطعت قضية المعايير الموحدة حتى الآن شوطا لابأس به، وإن لم يكون قد وصل إلى الحد الأدنى من وجهة النظر الطموحة على الأقل. والحقيقة أن السير في هذا الاطار الواسع، من نقطة الصفر في الموقع الأدنى إلى المحيط في الموقع الأقصى، يمر بمراحل يختلف بعضها عن بعض كما يرتبط بعضها ببعض، طبقا لبعض البديهيات المنطقية التي يؤمن بها العقل، ولكثير من المسلمات التجريبية التي تجمعت من خبرات الدول المتقدمة في هذا المجال.

فإذا كانت الفهرسة مثلا كاحدى العمليات الفنية في المكتبيات، قد بادرت منذ وقت بعيد إلى وضع بعض التقنينات لضبط الممارسات في هذه العملية وتوحيدها، فان هذه التقنينات قد قطعت شوطا ما في حياتها، وكانت المهنة أثناء ذلك تميز بصفة عامة بين تقنينات الفهرسة الوصفية في جانب، وبين التقنينات الخاصة بتوحيد الفهرسة الموضوعية في جانب آخر، وكـذلك الاجراءات والجداول الخاصة بتوحيد التصنيف كعملية ثالثة، على الرغم من الادراك العام لوجود قدر من التكامل بين هذه العمليات الفنية الثلاثة. أما الآن فقد اتجه الأمر إلى انشاء ما يسمى «النظام: system» المتكامل، لا سيما في الممارسات التي تعتمد على النظم الآلية الكاملة أو نصف الآلية. وتتداخل التقنينات الحديثة في «النظم» العصرية هذه، تداخلا يلغي الشخصيات المستقلة لتقنينات العمليات الثلاثة التي كانت تلاحظ خلال الشوط الأول فيما مضى.

كما أن هذه الفهرسة أيضا عاشت فترة من الزمن، وهى تقف عند حد الاعداد الذي يتم باللغة الطبيعية (المقننة طبعا) ويقرأ بالعين ويعتمد فيه على اليد أثناء استخدام بطاقات الفهرسة، فلما انتقلت هذه العملية الفنية إلى مرحلة (الفهرسة المقروءة آليا: MARC) اقتضى الأمر بالاضافة إلى التقنينات السابقة، وضع مجموعة من التقنينات العصرية الجديدة، الخاصة بالاختزان والاسترجاع الآلي لهذا النوع بالذات من المعلومات والبيانات ومنها معايير (الشكل: Format) الاتصالي الذي وضعته مكتبة الكـونجرس أواخر الستينيات ـ كما اقتضى الأمر زيادة الضبط والدقة

والاحكام في تقنينات المرحلة التي تسبق مرحلة الاختزان الآلي، تعديلا في هذه القاعدة أو تلك بما يجعلها ملائمة لأحدث تطورات الترشيد الالكتروني في الاختزان والاسترجاع. وبهذه المناسبة ينبغي أن ننبه رجال المكتبات والتوثيق والمعلومات العرب، إلى مسألة بديهية في مشروعات (فما: MARC) ولكنها قد تكون موضع الجهل أو التجاهل في البلاد النامية، فهذه المشروعات لا تلغي التقنينات التقليدية في الفهرسة، وإنما تقتضي فيها مزيدا من الدقة والاحكام والتفصيل والتعديل، ولا تلغى أية خطوة من الخطوات الفنية في الفهرسة، وإنما تزيد عليها الخطوات الاضافية الخاصة بتحويل البيانات التي أعدت بالمرحلة التقليدية إلى ثقوب أو نقط ممغنطة طبقا لبرنامج معين، لكى يمكن اختزانها واسترجاعها بواسطة الحاسب الالكتروني مع اختيار «الشكل» الوظيفي الملائم للاتصال أو الاختزان. كما أنه من المسلمات أيضا أن البلاد النامية التي لم تصل بعد إلى تحقيق البدائيات في التقنينات التقليدية للفهرسة، تخطىء خطأ فاحشا إذا توهمت أن سد هذا التخلف سيتحقق بمجرد القفز السريع إلى مشروعات (فما: MARC) فان هذا القفز سيكون كالهبوط بالمظلات لطفل لم يستطع بعد أن يتحكم في حركة يديه.

ذلك كان نموذجا واحدا لعملية فنية واحدة، يشرح الطريقة التي تتحرك بها التقنينات والمعايير الموحدة على المسافة بين موقع الصفر وموقع المحيط الكامل، ومن الطبيعي أن التحرك بالنسبة للعناصر والعمليات الأخرى داخل الدائرة لن يكون دائما بنفس هذه الطريقة. وعلى أية حال فمن الضروري بالنسبة للبلاد النامية ومنها البلاد العربية، ألا تتهافت على التقنينات العصرية الحديثة لمجرد جدتها، متناسية أن الجديد في أكثر الأحيان لا يلغي القديم وإنما يرتكز عليه وينطلق منه. كما ينبغي لرجال المكتبات العرب أن يتنبهوا في كل المعايير الموحدة للمكتبات والتوثيق والمعلومات، إلى طبيعة التحرك لهذه المعايير والمدى الذي بلغته في آخر تطوراتها، وأن يتخذوا الوضع الملائم بالنسبة لها هى في تحركها العام من جانب وبالنسبة للموقف في بلادهم من جانب آخر، فليس من المعقول مثلا إذا كانت «الأنماط التنفيذية» تقتضي في أمريكا أن يكون لكل طالب

بالمدرسة الثانوية عشرة عناوين على الأقل، في مكتبة المدرسة ضمن المجموعة الأساسية، وأن تقتني لكل طالب ثلاثة عناوين على الأقل في التزويد السنوي - ليس من المعقول أن نبدأ بهذه «الأنماط» في أكثر البلاد العربية، لأن أمريكا نفسها منذ نصف قرن أو أكثر لم تبدأ بهذه الأنماط.

(جـ) وأما بالنسبه لمنطلق «الأهداف» التي تسعى اليها قضية المعايير الموحدة في المكتبيات والتوثيق، فهى كما وصفناها من قبل «وظيفية الهدف» دون الاهتمام بذاتية التقييس أو التقنين، لأن المعايير الموحدة ليست إلا وسيلة لتحقيق أكبر قدر من التعاون والتنسيق الضروريين في حقل المكتبيات والتوثيق، فهذا التعاون والتنسيق حين يبلغ أقصى مداه، يستطيع أن يجعل كل الرصيد الفكري للانسانية في كل الموضوعات عبر كل العصور، في متناول كل من يريده من الباحثين والقراء، وهى الغاية الافتراضية التي قد لانصل اليها في مؤسسات الذاكرة الخارجية من المكتبات ومراكز التوثيق ودور المحفوظات، ولكننا نقترب منها بمقدار ما ننجح في قضية المعايير الموحدة. والحقيقة أن تمثل هذه الغاية الوظيفية، هو صمام الأمن بالنسبة لكل مايتصل بالمعايير الموحدة في المكتبيات والتوثيق، انشاء وتطبيقا وتطويرا، كما يستطيع أن يشير الى الطريق السليم في مواقف الاختيار الصعبة، التي تتعرض لها قضية المعايير الموحدة بصفة مستمرة.

فاذا كانت «القواعد الألمانية» في الفهرسة مثلا، قد أخلت الطريق أو الجزء الأكبر منه، لكى تمر «قاف: AACR » وتتبوأ المكانة الدولية الأولى أو الجزء الأكبر منها، بعد المنافسة الشديدة بينهما لعدة عقود، فلم يكن ذلك تفريطا من أصحاب «القواعد الألمانية» في الشرف الألماني للمهنة، وإنما كان تقديرا واعيا سليما لموقف التقنينات في الفهرسة في أول النصف الثاني من القرن العشرين، حيث كانت «قاف» قد نجحت بصورة مستمرة في توسيع نطاق الممارسات التي تقوم عليها بأنحاء العالم، وأصبحت من هذه الناحية على الأقل تساعد أكثر من «القواعد الألمانية» على تحقيق أكبر قدر من التعاون والتنسيق، على الرغم من أن الأخيرة

قد تمتاز عليها من الناحية النظرية الخالصة. كما أن «قاف» نفسها حين كتب لها البقاء بصفة عامة قد قبلت عن طيب خاطر أن تتنازل عن بعض المفاهيم الأساسية التي عاشت بها زمنا، مثل مفهوم الفرق النظري بين الهيئة التي يمثل المكان عنصرا جوهريا في وجودها، وبين غيرها من الهيئات التي ليست بهذه الصفة، واكتفت الآن بممارسة هذا المفهوم في أمثلة استثنائية، ما دام ذلك يحقق قدرا أكبر من التعاون والتنسيق. بل إن التعديلات الدورية المستمرة التي تتم في «قاف» تنطلق من «وظيفية الهدف» هذه التي نتحدث عنها.

ذلك مرة أخرى مجرد نموذج محدود لوظيفية الهدف، وهناك مئات النماذج والوقائع التي تؤكد قيمة هذا المنطلق بالنسبة لكل ما يتصل بقضية المعايير الموحدة في المكتبيات والتوثيق، وإذا كان لهذا المنطلق قيمته الكبرى بالنسبة لهذه القضية بصفة عامة، فان قيمته أعلى ماتكون حين تنتقل هذه القضية إلى البلاد النامية ومنها البلاد العربية. فعلى رجال المكتبات والتوثيق بهذه البلاد أن يسترشدوا بهذه الوظيفية في الهدف، حين ينشئون أحد المعايير إنشاء، وحين يختارون هذا التقنين أو ذاك من التقنينات المتاحة أمامهم، وحين يتابعون أحد التقنينات التي يمارسونها بالاضافة والتعديل. وإذا كان تحقيق «وظيفية الهدف» يتفاوت من المستوى الأناني الضيق، الذى يرى الممارسة الحاضرة فقط في دائرته المحدودة، إلى المستوى العالمي الشامل للحاضر والمستقبل والذي قد لايتحقق أبدا، فليكن الاقتراب من هذا المستوى الأخير هو مقياس النجاح في هذا المنطلق.

(د) أما المنطلق الرابع والأخير فهو كما قدمنا في بداية الحديث، أرض واسعة تشمل في محورها المباشر كل مايجرى في المكتبة أو مركز التوثيق، وفي محورها غير المباشر كل مايجري خارجها مما له صلة وظيفية أو مهنية بالمحور الأول. وهو حقل واسع عريض يشتمل على الأعمال الفكرية الخلاقة التي لاتقبل التقييس أو التقنين بطبيعتها، ويضم المناشط التي تشبه الانتاج الصناعي أو تكون جزءا منه، وهى بطبيعتها أحوج ماتكون

إلى المعايير الموحدة، وبين هذا القطبين تقع أعمال وجوانب أخرى كثيرة قد تميل بطبيعتها إلى القطب السلبي أو القطب الايجابي في قضية المعايير الموحدة.

ومن الطبيعي أن يأخذ التقييس أو غيره من وسائل التوحيد، شكلا خاصا بالنسبة لكل عنصر أو منشط بهذا الحقل الواسع العريض، في نوع «المسارات» والمسالك التي يتبعها، وطبيعة العقبات والصعوبات التي واجهها حتى الآن، وفي سعة «المدى» الذي يتحرك فيه، وتعقد المراحل التي اجتازها أو تشابكها مع العناصر أو المناشط الأخرى، وفي «الأهداف» النوعية لكل عنصر أو منشط، ومقدار الوظيفية التي تحققت أو التي يمكن تحقيقها في المستقبل القريب والبعيد. والحقيقة أن هذا المنطلق كله يمثل «القسم الثاني» من الدراسة، حيث توزع العناصر والمناشط على القطاعات الستة في الخريطة العامة لدراسات المكتبات والتوثيق، ثم تتم معالجة كل منها في أهدافه ومداه ومساراته طبقا لهذا التخطيط الذي أوجزنا شيئا من جوانبه في المنطلقات الأربعة السالفة.

تبصرتان وقائمة

تبصرة في المراجع والهوامش

كان من الضروري لهذه الدراسة أن تستمد حقائقها وبياناتها، من عدد كبير من المراجع والمصادر بالمعنى المتعارف عليه في مناهج البحث، وقد رأيت أن اقتصر في هذا «القسم الأول» من الدراسة، على ذكر أقل عدد ممكن من المصادر والمراجع خلال «هوامش الدراسة» السالفة، في صورة أكثر تحررا وأقل التزاما بالقواعد التقليدية في الوصف الببليوجرافي عند رجال المكتبات، حيث إنني في نهاية «القسم الثاني» من الدراسة الذي سينشر في عدد قادم، سأقدم «ثبتا» كاملا بكل المواد المرتبطة بهذه القضية الواسعة، على أن تنظم هذه المواد في نمط منهجي يتلاءم مع جوانب القضية، وأن يوصف كل منها طبقا لأحد التقنينات

الشهيرة مثل «ISBD » أو «LCBS ». أما بالنسبة للهوامش غير الببليوجرافية فقد كان من الضروري أن تكون بما هى عليه من الكثرة والغزارة لجدة الموضوع وتشعبه بالنسبة للقارىء العربي. بل إن عدداً غير قليل من هذه الهوامش بذور وبدايات لدراسات وبحوث يمكن أن أتناولها أنا أو غيري من أترابي وطلابي في المستقبل القريب.

تبصرة في الاستهلاليات

أصبح أدب المكتبيات والتوثيق في السنوات الأخيرة، يفيض باستخدام «التسميات الاستهلالية: Acronyms »، التي تختار بعض الحروف الأولى من كل أو أكثر الكلمات، المكونة لاسم النظرية أو النظام أو الهيئة موضع الحديث لتكون تسميات سريعة تستعمل بدلا من الأصل المطول. وتتجلى هذه الظاهرة في الموضوعات العصرية الحديثة، كتلك القضايا والمسائل المتناثرة التي رأيناها في الدراسة الحاضرة، وهناك أسباب كثيرة لهذه الظاهرة ليس أهونها أن «التسميات الاستهلالية» أكثر ملاءمة لعمليات الاختزان الالكتروني، الذي دخل أدب المكتبيات والتوثيق وانتقل به إلى عصر جديد، كسائر الآداب في كثير من المجالات الأخرى.

وهذه «التسميات الاستهلالية» تختلف عن «الحروف الاستهلالية; Initials » في أن الأخيرة تستبقى اسم كل حرف مستقلا عند النطق، كما أن «الحروف الاستهلالية» تكتب عادة منفصلا بعضها عن بعض بعلامة الوقف، وهى النقطة هكذا (.U.S.A). أما «التسميات الاستهلالية» فان الحروف فيها تذوب شخصيتها لتكوين كلمة جديدة، ومن هنا فانها تكتب بغير علامة الوقف، هكذا (UNESCO).

«والتسميات الاستهلالية» نوعان أحدهما لايهتم بأن يكون هناك تشابه بين التسمية الاستهلالية وأصلها، مثل UNISIST فأصلها «World Scientific Infor-mation System » ومثل «ANSI » إلى حد ما فأصلها American National Stan-dards Institute والثاني يحرص على وجود شبه قد يصل إلى استبقاء الجزء الأكبر

من مكونات الأصل المطول، مثل «PERMUTERM » فأصلها Permuted Term ومثل «WADEX » إلى حد ما فأصلها Word-Author-Index وسوف نجمع هنا بين كل الأنواع السابقة بما فيها «الحروف الاستهلالية» تحت جنس واحد هو «الاستهلاليات».

هذا وإذا كانت بعض «الاستهلاليات» تفرض نفسها على كل اللغات بالشكل الأفرنجي مثل «يونسكو: UNESCO » ومثل «ينيسست UNISIST إلى حد ما، فان الجزء الأكبر من «الاستهلاليات» سواء أكانت تسميات أو حروفا يمكن أن يصاغ من اللغة القومية، إذا استطعنا أن نقنن استخدامه وأن نرسم الطريق لسرعة تداوله واستقراره في الاستعمال، قبل أن تزحف إليه «الاستهلاليات» الأفرنجية.

ومن أجل ذلك فانى أبادر بتقديم المجموعة الأولى من «الاستهلاليات» العربية للنظم والمشروعات والهيئات والمنظمات المرتبطة بهذه الدراسة، موضوعة ازاء «الاستهلاليات» الأفرنجية المقابلة لها، مع تزويد كل منها بالأصل المطول الدال عليه، آملا أن تكون هذه المبادرة هى الطرقة الأولى على باب طالما تأخرنا في فتحه، لمناقشة هذه الناحية المهمة في أدب المكتبيات والتوثيق باللغة العربية، والوصول إلى بعض المواقف المحددة ازاءها، قبولا مطلقا أو رفضا مطلقا وهذا مالا أتوقعه، أو تحديدا للنوعيات التي نقبلها وللنوعيات التي نرفضها، وهذا ما أرجو أن ننجح في وضع قواعده وطرقه.

وقد تبين لي من هذه التجربة الأولى، أن بعض «الاستهلاليات» الأفرنجية قد انتشر في لغتنا القومية، بحيث يصعب أن تأخذ مكانه «الاستهلاليات» العربية، وفي هذه الحالة فاني فضلت الابقاء على الافرنجية مع وضع الأصل العربي لها مقننا، وهذا النوع قليل جدا كما سنرى أو كما قدرت. كما أن هناك «استهلاليات» أخرى رأيت أنها ملائمة تماما للصياغة العربية، فوضعتها مقننة بلغتنا العربية فقط. وهناك أخيرا مجموعة ثالثة تردد فيها تقديري، فوضعت لها كلا من الاستهلاليتين العربية والأفرنجية. وهى على أية حال تجربة لابد أن نخوضها، ولو قدر لخمسين في المائة أو أقل من «الاستهلاليات» القومية بالقائمة

الموجودة مع«الملاحق»[٣٨]أن يستقر أو حتى يثير المناقشة بين الباحثين العرب في هذا المجال، لكان ذلك نجاحا فوق ماأطمع فيه.

القسم الثاني: التقييسات والمعايير على مدار المعلومات

برغم أن صاحب الدراسة لم يتمكن من إنجاز هذا القسم الثاني في دراسته كما كان يؤمل، فهناك ثلاثة أعمال يستطيع القارىء أن يرى من خلالها طبيعة ذلك الجانب التطبيقي في دراسة المعايير الموحدة للمكتبات والمعلومات. وقد أنجز هو اثنين من تلك الأعمال، أحدهما منشور في كتاب مستقل بعنوان (المعايير الموحدة لمراكز المعلومات عامة والتوثيق خاصة) الذي أصدرته المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالقاهرة عام ١٩٧٧ في ١٧٣ صفحة، والثاني هو (المعايير الموحدة للمكتبات المدرسية) وقد كان بحثا قدم إلى المؤتمر الأول للمكتبات المدرسية (٢-٤ فبراير ١٩٨٢) بوزارة التربية والتعليم في القاهرة، ويجده القارىء عقب هذه المادة مباشرة. أما العمل الثالث فهو أطروحة للدكتوراه بإشراف صاحب الدراسة، وقد نوقشت في جامعة القاهرة آخر يناير ١٩٨٨، وتفضلت صاحبة الأطروحة الدكتورة يسرية زايد بعرض عملها هنا، وهى المادة المنشورة في آخر هذا الفصل. كما نشر هذا العرض نفسه في العدد الثامن عشر (ابريل/ مايو/ يونيه ١٩٨٨) من مجلة (عالم الكتاب) القاهرية.

---

(٣٨) يرجع إليها في بداية "الملحق الثالث" : ص ٧٧٥ - ٧٧٩.

عناصر الاسترجاع للمادة

- أهمية المعايير لأعمال المكتبات والتوثيق والمعلومات

(القسم الأول: المؤسسات الميدانية والمهنية للتوحيد ومساراته)

- المكونات والعلاقات العامة
- التقييس الدولي ونظمه
  - تقييس الرومنة (الترجمة الهجائية) للحروف العربية
  - تقييسات التنظيم الفني
  - تقييسات التصنيع والإخراج للأوعية
  - دور المؤسسات الميدانية والمهنية في التقييسات والمعايير
  - مواقع الدول المتقدمة في التقييسات والمعايير
- التقييسات القومية ونظمها
  - المعايير ومؤسساتها (القائمة والمحتملة) بالوطن العربي
  - دور المؤسسات الميدانية والمهنية في المعايير والتقييسات
  - التقييس الأمريكي لإحصاءات المكتبات
  - معايير التنظيم الفني التقليدية بالوطن العربي
  - التقييسات الحديثة الجارية (تدمك، الخ) بالوطن العربي
  - تقييسات التصنيع والإخراج والضبط للدوريات
- العوامل الميدانية والمهنية للتوحيد ومساراته
  - القواعد: الألمانية، الأنجلو - أمريكية، الخ
  - الإرشادات: الروسية، الأمريكية، الخ
  - الأنماط التنفيذية: الأمريكية، الخ، ونظم الاعتماد
  - التوجيهات واللوائح والقرارات: المكتبات المدرسية بمصر
  - القواعد والتقنينات الدولية: تدوب، الخ
  - الخدمات الدولية: بطاقات مكتبة الكونجرس وأشرطتها الممغنطة، الخ
  - الإطارات المستقرة: التصنيف العشري العالمي، كمسياق
- مؤشرات القضية وحصائلها العامة
  - تعدد المسارات وتنوع المؤسسات سلاح ذو حدين

- الاختيارية عند التطبيق ضرورة واقعية
- فرصة ذهبية للبلاد النامية كالوطن العربي تتطلب المبادرة
- تفاوت المواقع بين درجتي الصفر والمائة
- كسر الحدود بين عمليات التنظيم الثلاث في نظم المعلومات الحديثة
- معايير (الشكل: Format) بعد قواعد «الفهرسة» في (فها MARC)
- وظيفية المعايير وليس ذواتها بمؤسسات الذاكرة الخارجية
- التوافق بعد التنافس بين القواعد الأنجلو أمريكية والألمانية
- تفاوت الاستجابة للمعايير عند التطبيق على مدار المعلومات كلها

ـ تبصرتان وقائمة

- تبصرة المراجع والهوامش
- تبصرة الاستهلاليات (يرجع إليها في الملاحق)

المعايير الموحدة للمكتبات المدرسية
١٩٨٢

التمهيد العـــام

إذا كانت «المعايرة» في معناها التكنولوجي الحديث، قد أخذت مكانها في ميادين الصناعة بصورة رسمية منذ بداية القرن العشرين، حين أنشئت من أجلها المنظمات القومية بلجانها الفنية المتنوعة، لتصنع لها المواصفات والأنماط والقواعد والتقييسات، فإن مجالات العمل لهذه اللجان الفنية لم تعد قاصرة على النشاط الصناعي وحده، ولكنها أصبحت منذ الثلاثينيات، ولاسيما بعد إنشاء «الهيئة الدولية للتقييس» ثم «المنظمة الدولية للتقييس» (مدت: ISO)، تتناول كثيرا من جوانب الحياة الفكرية والثقافية كذلك.

وفي مقدمة النشاط الفكري الذي دخلته «المعايرة» أعمال المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات، بما يشمل طبعا المكتبات المدرسية وهى موضوع اهتمامنا في هذا المؤتمر، فأنشىء لهذا النشاط لجان فنية خاصة به داخل منظمات التقييس. وتعرف لجنة المكتبات والتوثيق عادة في أى منظمة للتقييس باسم «اللجنة الفنية ٤٦» أخذا من التسمية الانجليزية «Technical Committee 46 » التي اختارتها (مدت) للجنة المكتبات والتوثيق فيها، وهى أهم اللجان بالنسبة لأعمال هذا التخصص.

ويدخل في اختصاص (لف ٤٦) كل ما يتصل بالمكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات، سواء الأوعية التقليدية وشبه التقليدية وغير التقليدية، كالكتب والدوريات، والأطالس والتقارير والبراءات، والأفلام والشرائح والأشرطة الصوتية والمرئية والالكترونية. كما يدخل أيضا في اختصاصها العمليات الفنية المتصلة بتلك الأوعية، من الوصف والتحليل والترتيب، والاختزان والاسترجاع والخدمات.

وقد بدأ الباحث يهتم بقضية المعايير الموحدة للمكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات، في الوطن العربي بعامة وفي مصر بخاصة، منذ أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات. وتمخض هذا الاهتمام عن دراسة إطارية، نشرت صيف ١٩٧٤ في العدد الثاني من «الثقافة العربية» التي كانت تصدرها بالقاهرة «المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم». ولقد جاء في تلك الدراسة: «إذا كان مما يؤلم النفس حقا، أن نذكر أن البلاد العربية قد تخلفت في هذا المجال كثيرا، فإننا نستطيع منذ هذه اللحظة أن نحول هذا الألم إلى طاقة، تمكننا من سد هذه الفجوة قبل أن تتسع أكثر من ذلك».

ولكنني أبادر في هذا التمهيد، بالاشارة إلى أن «المكتبات المدرسية» في مصر، وقد مضى على نهضتها الحديثة ربع قرن أو يزيد، استطاعت منذ البداية أن تمارس جوانب معينة، تدخل في نطاق المعايرة بمعناها العام، ولاسيما بالنسبة للأثاث، والعمليات الفنية، والمقتنيات، والمهارات البشرية. وإذا كانت حياة المكتبات المدرسية في مصر، قد شهدت خلال عمرها الماضي، بعض المشكلات أو الصعوبات أو حتى الانتكاسات، فان اللفتة التي يحملها عقد هذا المؤتمر تكفي وحدها، لتبعث الأمل في نفوس العاملين بهذه المؤسسة، أن مستقبلا مشرقا ينتظرها وينتظرهم.

المفاهيم والمصطلحات الأساسية

تتميز قضية «المعايرة» في مفهومها العام، بوجود عدد غير قليل من المفاهيم ذات المصطلحات المتفاوتة، التي يدخل كل منها بصمة عامة في نطاق هذه القضية، ولا سيما إذا كانت «المعايرة» تطبق في مجال المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات. ومن الضروري وضع هذه المصطلحات الأساسية، في خريطة إطارية شاملة، يستطيع القارىء من خلالها أن يدرك الفروق النوعية الدقيقة، بين المدلولات التي تقع عليها هذه المصطلحات. ومن الضروري كذلك أن يكون هناك مفهوم شامل، يضم تلك المفاهيم النوعية على اختلاف درجاتها، وأن يكون لهذا المفهوم الشامل كذلك مصطلحه الذي تندرج تحته كل المصطلحات النوعية.

وأرى أن يكون هذا المصطلح الشامل هو «المعايير الموحدة» حيث أن هذا التعبير استخدم للمرة الأولى في نطاق المكتبات والمعلومات، عنوانا للدراسة التي نشرت أوائل السبعينيات، ثم جرى استخدامه بعد ذلك على ألسنة رجال المكتبات والمعلومات العرب، ومن أحدث هذه الاستخدامات عنوان البحث الذي اقترحته ادارة هذا «المؤتمر»، ليكون أول البحوث في «اللجنة الثانية». أما المصطلحات النوعية الداخلة تحت هذا المصطلح الشامل فبيانها كما يلي:

١ - (**التقييسات الدولية** International Standards): تقع فئة «التقييسات الدولية» من الناحية الرسمية في قمة الأنماط والأدوات المؤدية إلى التوحيد، في أعمال المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات، وفي مايرتبط بهما من المؤسسات والهيئات. وتصدر «التقييسات الدولية» بواسطة (مدت: ISO) ولجانها الفنية التي تبلغ في الوقت الحاضر ١٧٩ لجنة فنية. أهم هذه اللجان بالنسبة للمكتبات والمعلومات (لف ٤٦ : التوثيق) ثم بعض اللجان الفنية الأخرى مثل (لف ٣٧: المصطلحات) و(لف ٦٩ : تطبيقات الطرق الاحصائية) و (لف ٩٧: الحسابات الالكترونية ومعالجة المعلومات) و (لف ١٤٥ : الرموز المرسومة) و (لف ١٥٤ : المستندات وعناصر المعلومات في الإدارة) و (لف ١٧١ : المرسومات المصغرة).

ومن حق أى دولة عضو في (مدت) كمصر وبعض الدول العربية الأخرى، أن تشترك في أعمال أى من لجانها الفنية الـ ١٧٩ . وتحرص كل لجنة فنية على الالتزام التام بقواعد العمل في المنظمة وإجراءاتها، التي قد تستمر بالنسبة لإحدى التقييسات ثماني سنوات أو أكثر. ومن أهم تلك الاجراءات مناقشة التقييسات المقترحة من جانب احدى الدول الأعضاء، ومحاولة التوفيق بين المقترحات المتعارضة بالنسبة للموضوع الواحد، واعداد نسخة مبدئية وتقديمها للأعضاء قبل جلسة المناقشة بوقت كاف. وتنتهي هذه الاجراءات بالوصول إلى نص نهائي للتقييسة، فاذا قبله كل الأعضاء وهذا نادرا مايحدث، فانه يسمى (تقييسة Standard). أما قبل ذلك فإنه يسمى (اقتراح تقييسة Standard Re- commendation) أو (اقتراح مبدئي Draft Recommendation)

ومن الجدير بالذكر أن التقييسات التي صدرت عن (مدت) في مجال المكتبات

والمعلومات بلغت حتى عام ١٩٧٠ فقط ٣٨ تقييسة، بواحد أو بآخر من المستويات الثلاثة المذكورة آنفا. منها ١٥ تقييسه تتصل بانتاج وشكل الأوعية المطبوعة وغير المطبوعة، كالكتب والدوريات والمصغرات الفيلمية والشرائح، ومنها كذلك ١١ تقييسة تتصل بالميكنة والتحسيب في أعمال المكتبات. أما السنوات العشر الاخيرة (١٩٧١ - ١٩٨١) فإنها أضافت تقييسات أخرى كثيرة، علاوة على مراجعة التقييسات السابقة، وهى المراجعة التي تتم كل خمس سنوات على صدور التقييسة حسب النظام المتبع في (مدت)، بحيث أصبح المجموع الكامل للتقييسات الدولية للمكتبات والمعلومات يتجاوز حاليا ١٠٠ تقييسة.

٢ - (**التقييسات القومية** National Standards): فئة «التقييسات القومية» هى التي تحتل من الناحية الرسمية المرتبة الثانية في السلم العام للمعايير الموحدة. فمع بداية القرن العشرين، ظهرت الهيئات القومية للتقييس الرسمي، في شكل لجان أو معاهد أو مؤسسات، مستقلة بشخصيتها المعنوية أو تابعة لأحد الأجهزة الحكومية التقليدية، كوزارة الصناعة أو التعدين أو البترول. ولعل أقدم هذه المؤسسات القومية للمعايرة الرسمية، هو «مكتب التقييسات» بانجلترا و«مكتب التقييسات القومي» بالولايات المتحدة الأمريكية. وقد ظهر كلاهما عام ١٩٠١، ثم توالى إنشاء هذه المؤسسات في بلاد أوروبا، وفي غيرها من بلاد العالم. وإذا كانت «الهيئة الدولية للتقييس» التي اتحدت فيها تلك المؤسسات القومية عام ١٩٢٨، لم تستطع أن تقوم بشىء ذى بال في هذا المجال حتى بداية الحرب العالمية الثانية، فإن الأهمية الواضحة للمعايرة الدولية قد حتم انشاء (المنظمة الدولية للتقييس International Standard Organization) المعروفة استهلاليا بـ (مدت ISO) في عام ١٩٤٨.

أما بالنسبة للدول العربية التي تبلغ في الوقت الحاضر أكثر من عشرين دولة، حسب العضوية الرسمية في جامعة الدول العربية، فإن الأعضاء الأصليين منها في (مدت) لايبلغون عشرة أعضاء، كما أن الأعضاء المراسلين لايزيدون عن خمسة. ومن الطبيعي أن عضوية أية دولة في (مدت) تتيح لها حسب اختيارها، المساهمة في أعمال أى من لجانها الكثيرة، بصفة «مشارك» أو بصفة «مراقب». ومصر هى الدولة الوحيدة التي أصبحت منذ ١٩٧٤، عضوا مشاركا في (لف

٤٦)، بعد توصية من صاحب هذا البحث ضمنها دراسته المشار إليها قبلا. أما بقية الدول العربية الأعضاء في (مدت) فإنها لم تتنبه بعد إلى أهمية مساهمتها في (لف ٤٦)، ويدل هذا بصورة غير مباشرة، على أن قضية المعايير الموحدة للمكتبات والمعلومات بصفة عامة، ماتزال غير ذات أهمية من الناحية الرسمية في الوطن العربي.

أنشأت مصر عام ١٩٥٧ «الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي» المعروفة دوليا بالاستهلالية (همت: EOS). وقد كان اهتمامها في البداية مثل غيرها من المؤسسات القومية للتقييس، مركزا على الجوانب الصناعية التي أعدت لها الخطط الخمسية بعد الثورة. وكانت تضم في عام ١٩٧٤ أكثر من ٥٠ لجنة فنية، كلها للصناعات المختلفة، مثل النسيج، والجلود، والزجاج، والمعادن، الخ، والأمر كذلك بالنسبة لكل الدول العربية الأخرى. وليس هناك في الوقت الحاضر من اللجان الفنية في (همت)، أية لجان للنشاط الفكري والثقافي باستثناء تلك اللجنة اليتيمة التي أنشئت عام ١٩٧٤ للمكتبات والتوثيق كما سبق ذكره.

والحقيقة أن العمل الفعلي للمعايرة في مجال المكتبات والمعلومات، يمكن أن يأخذ مكانه وأن ينجح، دون وجود لجنة فنية رسمية له، كما أن مجرد وجود اللجنة الفنية الرسمية لا يعني بالضرورة وجود ولا نجاح أعمال التوحيد في هذا الميدان. فالهيئة القومية الرسمية للتقييس، ليست أكثر من جهة مفوضة من قبل الدولة لتنسيق العمل في هذا المجال الحيوي، وعلى الجهات صاحبة المصلحة في هذه المعايرة، كالمكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات والجمعيات العلمية، أن تتصل بمؤسسة التقييس الرسمية، وأن تتعاون معها بتقديم المقترحات وعرض وجهات النظر، وأن تتولى إعداد الجوانب الفنية في التقييسات والتقنينات. كما أن هذه الهيئات هى التي ستلتزم بتنفيذ التقييس بعد إصداره من جانب المؤسسة الرسمية.

٣ - (المعايير غير الرسمية Non-Official Criteria): هناك إذا معايير أخرى موحدة، قد تصل أو لاتصل إلى مرتبة «التقييس الرسمي»، وقد تصبح أو لاتصبح جزءا من التقييسات القومية أو حتى الدولية، وتقوم بهذه المعايير الموحدة

هيئات قومية أو دولية أخرى غير المؤسسة الرسمية. وتكثر أمثال هذه المعايير غير الرسمية في البلاد المتقدمة، حيث يوجد كثير من الجمعيات العلمية العريقة، والمنظمات المهنية المتخصصة، وحيث تقوم تلك الجمعيات وهذه المنظمات، بمبادرات معيارية تسبق التقييس الرسمي دائما، كما أن التقييس الرسمي نفسه يحرص على الاهتداء بها، وقد لا يغير فيها قليلا أو كثيرا، إلا بمقدار مايزيل مفارقات الممارسة إذا وجدت، ثم يصدر هذه المعايير نفسها لتصبح تقييسات رسمية قومية أو دولية، حسب الاجراءات المتبعة في كل منها.

بل إن الأمر لا يقتصر على البلاد المتقدمة وحدها، فبعض البلاد النامية يملك من الهيئات غير الرسمية للتقييس، ما يبادر دائما بإنشاء معايير قومية ممتازة، تصل في أهميتها إلى مرتبة التقييس الرسمي، وقد تصبح جزءا منه فيما بعد. ولعل الهند هى الدولة الرائدة بين الدول النامية في هذه الناحية. أما في البلاد العربية ومنها مصر، فأكثرها لا يوجد فيه اطلاقا هذا النوع من هيئات المعايرة غير الرسمية، التي تنشىء معايير قومية رائدة في أعمال المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات، سواء في شكل جمعيات علمية أو نقابات مهنية، أو حتى في شكل مؤسسة حكومية أخرى غير هيئة التقييس الرسمي. وإن وجدت بعض هذه الجمعيات والنقابات والمؤسسات، فإن مجال نشاطها في المعايير الموحدة مايزال محدودا، مقتصرا في أكثر الحالات على الجوانب الروتينية التي تصدر في صيغة أوامر ولوائح تنفيذية.

وفي المستوى الدولي يوجد كذلك هيئات غير رسمية، تقوم بنشاط كبير في مجال المعايير الموحدة للمكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات. وفي مقدمتها «الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات» المعروف دوليا بالاستهلالية (أدجم IFLA). و «الاتحاد الدولي للتوثيق» المعروف دوليا بالاستهلالية (ادت/ امت FID)، إلى جانب بعض المؤسسات القومية أو التجارية التي تمارس نشاطها على امتداد دولي واسع النطاق، مثل (المكتبة القومية الطبية: NLM) التي يصدر عنها «الكشاف الطبي» ومثل «الجمعية الأمريكية للكيمياء» التي يصدر عنها (Chemical Abstracts) ومشتقاته المطبوعة والمحسبة، ومثل «شركة ويلسون» في نيويورك، التي يصدر عنها عدد غير قليل من البيليوجرافيات والكشافات المستخدمة في شتى أنحاء العالم.

كل تلك المؤسسات الدولية وشبة الدولية تقوم بأعمال كثيرة، لها تأثير مباشر وغير مباشر على إنشاء وممارسة بعض المعايير في مجال المكتبات والمعلومات بصفة عامة. وبعض هذه المعايير قد يتطور في الحال، ليصبح تقييسات رسمية، على المستوى القومي أو الدولي السابقين. ويمكن ايجاز هذه المرحلة الوظيفية من المعايير في الفئات النوعية التالية.

(أ) القواعد ـ Rules : جرت العادة في المكتبات الكبرى على اتباع قواعد معينة بالنسبة للأعمال الفنية المختلفة بداخلها، حتى تتم هذه الجوانب الفنية بأقصى درجة من الكفاية والنجاح. وقد استطاعت بعض الهيئات الشهيرة منذ القرن التاسع عشر، أن تكون لنفسها رصيدا غنيا من هذه القواعد، يضمن لها الوحدة والتكامل في الأعمال التي تقوم بها ـ ولاسيما بالنسبة للفهرسة الوصفية والتحليل الموضوعي. ومن الممكن أن نعتبر هذه «القواعد» تقييسات داخلية، حيث تملك المؤسسة السلطة لفرضها وتطبيقها، كما أنها تستطيع أن تعدل وأن تضيف إلى تلك القواعد، بما يتلاءم مع تغير الظروف والأهداف. وأشهر النماذج في هذه الفئة (القواعد الألمانية PI) التي نشأت في ولاية «بروسيا»، وكذلك (القواعد الأنجلو ـ أمريكية للفهرسة: AACR) التي ترجع في نشأتها إلى قواعد «مكتبة المتحف البريطاني» قبيل منتصف القرن التاسع عشر. فقد طبق كل منهما بعد النشأة قوميا واقليميا، بل إن (قاف) قد تجاوز النطاق الأنجلو ـ أمريكي بعد الحرب العالمية الثانية، ووصل إلى مستوى التطبيق الدولي الواسع. أما في مصر كإحدى البلاد العربية، فإننا نجد أن «دار الكتب المصرية» قد وضعت لنفسها عام ١٩٣٨ بعض القواعد بعنوان «قواعد عامة للفهارس» ولكن هذه القواعد لم تراجع ولم تتطور فتجمدت وعجزت عن الاستجابة للمتطلبات الفنية داخل الدار نفسها، ومن باب أولى فإنها لم تستطيع أن تغري المكتبات الأخرى باتباعها لا في الداخل ولا في الخارج.

(ب) الارشادات ـ Directives : تبين في القرن العشرين أن كثيرا من أعمال الضبط الببليوجرافي، تتطلب التعاون الاختياري بين هيئات مختلفة لإنجاز مشروعات معينة. فتقوم الهيئة صاحبة الاقتراح بإصدار هذه «الارشادات» لتوجيه الذين يرغبون مشاركتها العمل، لتحقيق أكبر قدر من التجانس في المنتج

النهائي، على الرغم من تعدد المشاركين فيه. ومن أشهر النماذج في هذه الفئة النوعية للمعايير، ارشادات الاستخلاص التي يعدها (المعهد القومي للإعلام العلمي والتكنولوجي VINITI) في روسيا، وتلك التي تعدها (الجمعية الأمريكية للكيمياء ACS)، لكي يقوم بتطبيقها الأفراد والهيئات المتعاونة معهما في الخارج.

(جـ) **الأنماط التنفيذية ـ Performance Standards** : هناك جوانب معينة في أعمال المكتبات، كالمتطلبات المتصلة بالأثاث والمباني، وهي تختلف عن العمليات الفنية من فهرسة وتكشيف، في أن الأولى قد تتفاوت تفاوتا كبيرا من مكتبة إلى أخرى، كما أنها تحتاج في توحيدها إلى «أنماط تنفيذية»، لا تصف خطوات المعالجة الفنية، مثل القواعد السابقة، ولكنها تعين الحد الأدنى أو المتوسط لما هو مطلوب في تلك الجوانب. وقد بدأ هذا النوع من الأنماط في أمريكا عقب الحرب العالمية الأولى في المكتبات المدرسية، بالنسبة لمجموعة المكتبة، والمبنى، والأثاث، والميزانية، وهيئة العمل في الجانبين الكمي والكيفي (انظر بعض التفاصيل فيما يلي بعنوان «التطبيق الأمريكي لمعايير المكتبات المدرسية»). ثم انتشرت هذه «الأنماط التنفيذية» بعد ذلك حتى في المكتبات المتخصصة. وهناك (هيئات اعتماد Accrediting agencies) خاصة، هي التي تتولى في دائرة اختصاصها، الفحص والحكم على مقدار ما حققته المكتبات من الأنماط المعتمدة، حيث أن هذا الحكم تترتب عليه نتائج كثيرة، منها مثلا: الموافقة على الإعانة التي تقدمها حكومة الولاية أو الحكومة الفيدرالية. ولعل أقرب الأمثلة في «المكتبات المدرسية» بمصر لهذه الفئة النوعية من المعايير الموحدة «لائحة المكتبات المدرسية» التي صدرت مع بداية النهضة الحديثة لهذه المكتبات خلال الخمسينيات. والحقيقة أن محتويات هذه اللائحة يمثل مزيجا غريبا للفئات النوعية الثلاثة (أ ، جـ ، د) هنا.

(د) **المواصفات والتعليمات الادارية ـ Prescriptions and Legal Provisions**

هناك مواقف أخرى تتمثل في وجود شبكة قومية أو محلية من المكتبات أو مراكز التوثيق والمعلومات، ويكون هناك جهاز عام للتنسيق بينها، عن طريق إصدار «المواصفات والتعليمات الادارية» التي غالبا ماتشرح للقائمين بالعمل في مكتبات الشبكة، طريقة ممارسة إحدى العمليات الفنية، بخطة متكاملة في هذا الجانب أو ذاك من أعمال المكتبة. ومن الممكن أن تكون تلك التوجيهات في

صورة فنية وادارية معا، بحيث تلزمهم باتباع بنودها وتفصيلاتها وقواعدها. وقد أنشأ عدد غير قليل من البلاد العربية مثلا، ادارات مركزية للمكتبات على مستوى بعض الوزارات أو المصالح الكبرى في الدولة، ولكن الذي نجح منها في القيام بدور توحيدي للأعمال والممارسات عدد قليل جدا، في مقدمته إدارات المكتبات المدرسية بوزارات التربية والتعليم بكل من مصر والكويت، على أن المعوقات أمام هذه الادارات القليلة الناجحة، ماتزال كبيرة جدا، ومن ثم فإن نجاحها كان محدودا نسبيا.

(هـ) القواعد والتقنينات الدولية ـ International Codes and Rules : تبين في الفئة الأولى «أ ـ القواعد» أنها تنشأ في مكتبة فردية، ثم تنتقل إلى المكتبات الأخرى في نفس البلد، ولكن بعض هذه القواعد قد يتطور به الأمر فيتجاوز النطاق القومي والاقليمي، إلى النطاق الدولي في أكثر دول العالم، كما حدث بالنسبة للقواعد الأنجلو ـ أمريكية للفهرسة، المعروفة دوليا بالاستهلالية (قاف AACR)، وفي هذه الحالة تصبح من الفئة الخامسة هنا. كما يدخل في هذه الفئة أيضا القواعد والتقنينات الدولية، التي توضع أصلا من جانب احدى الهيئات الدولية مثل (أدجم IFLA)، ومن أمثلة هذه النوعية التقنين الدولي للوصف الببليوجرافي المعروف دوليا بالاستهلالية (تدوب ISBD). ومن الجدير بالذكر أن مؤتمر الببليوجرافيين العرب (الرياض ١٩٧٣) قد أوصى بأن يكون (تدوب) هو التقنين الذي ينبغي تطبيقه في البلاد العربية من جانب المكتبات والمؤسسات الببليوجرافية، وطلب من «المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم» أن تتخذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق هذا الهدف. ولجأت «المنظمة» إلى صاحب هذه الدراسة الذي قام بتعريب هذا التقنين الدولي لكى يطبقه المفهرسون والببليوجرافيون العرب، وأقر المؤتمر الثاني للببليوجرافيين العرب (بغداد ١٩٧٧) هذا التعريب وأوصى بتطبيقه. ومع ذلك وبعد سنوات من هذه المؤتمرات والتوصيات، فما تزال قطاعات كبيرة من المكتبات العربية ومنها المكتبات المدرسية، غير راغبة أو غير قادرة على تطبيق (تدوب) في أعمال الفهرسة.

(و) خدمات التكشيف والاستخلاص الدولية ـ International Indexing and Abstracting Services : تبين في الفئة الثانية **«ب ـ الارشادات»** أنها توجيهات تضعها الهيئة الدولية أو شبه الدولية لمن يريد أن يشترك معها في انجاز مشروعات

ذات صفة عالمية أو شبه عالمية. أما هذه المشروعات ذاتها فهى «خدمات التكشيف والاستخلاص الدولية وشبة الدولية» مثل (الكشاف الطبي Index Medicus) ومثل (الاستخلاصات الكيمائية Chemical Abstracts). والحقيقة أن هذه «الخدمات» تمثل بنفسها عاملا آخر من عوامل التوحيد، بالنسبة لقطاع أكبر من رجال المكتبات والمعلومات وهم الذين يستخدمونها، حيث أن الممارسات المتكررة في هذه الخدمات تمثل نماذج متاحة بسهولة وبصورة دورية، لمن يريدون تطبيقها في أعمالهم الداخلية، فكثير من المشتركين في «الاستخلاصات الكيمائية» يسيرون على منوالها في عناصر البطاقة وفي نظام الاختصارات والاحالات، حينما يقدمون خدماتهم المحلية. وهكذا تقوم تلك «الخدمة الدولية» بدور مباشر في توحيد بعض الممارسات في أعمال المكتبات والمعلومات. وكذلك لعبت البطاقات المطبوعة لمكتبة الكونجرس أعظم الأدوار في توحيد جوانب عديدة من أعمال المكتبات داخل أمريكا وخارجها، زيادة على الدور الذي أدته وتؤديه التقنينات الأنجلو أمريكية ذاتها.

(ز) الاطارات المؤسسية ـ Institutionalized Forms : ظفرت المكتبات والمعلومات في القرن العشرين، بعدد كبير من المحاولات العصرية، التي تهدف في جملتها إلى إنشاء وتدعيم أحسن الطرق، لاختزان واسترجاع المعلومات أو أوعية المعلومات. وقد أتيح لبعض هذه المحاولات أن تنجح في تكوين اطارات مستقرة تعمل من خلالها، بحيث أصبحت تمثل عاملا من عوامل التوحيد في هذه الناحية من أعمال المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات. ولعل أوضح الأمثلة لبيان طبيعه هذا العامل تتمثل في (التصنيف العشري العالمي UDC)، من ناحية الاطار المستقر الفعال الذي يصدر منه، حيث يتيح له هذا الاطار النمو الذاتي ودوام الانتشار. فالاتحاد الدولي للتوثيق صاحب هذه الخطة، يعتمد على شبكة دولية من الأعضاء تقوم برعاية هذا النظام وتطويعه للمتطلبات القومية، مع الاحتفاظ بأساسياته لضمان التوحيد في اصداراته القومية المتعددة. بل إن هذه الفئة النوعية من المعايير الموحدة قد لا تتطلب وجود شبكة من الأعضاء، وإنما يكفي توفر قوة الانتشار الذاتية المتمثلة في بساطة الاطار وسهولته أثناء الممارسة، كما في نظام التكشيف المعروف دوليا بالاستهلالية (كمسياق KWIC) فقد انتشر هذا النوع من التكشيف في أنحاء كثيرة من العالم، من غير أن يكون له مركز أو اتحاد دولي ولا مكاتب قومية، وإنما هى بساطة الإطار وسهولة التنفيذ.

مجالات المعايرة للمكتبات على مدار المعلومات

المعايير الموحدة بمعناها الأوسع في مجال المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات، كما يتبين من الاطار الشامل لمفاهيمها ومصطلحاتها فيما سبق، تسبق بوقت طويل عقود القرن العشرين الأخيرة والأولى، وتعود في جذورها العميقة إلى البدايات الأولى البعيدة، لتنظيم العمل والمواد داخل المكتبات منذ نشأتها الأولى. وأيا كان التطور بالنسبة لجذور المعايير والقواعد والتقييسات في المكتبات والمعلومات، فان «المجالات» التي يمكن أن تدخلها هذه القواعد والمعايير عديدة، كما أنها متنوعة في درجة تقبلها للتقييسات والتقنينات. فبعض هذه المجالات نشاط فكري خلاق، يبتعد قليلا أو كثيرا عن الخضوع للقواعد والمعايير، وبعضها الآخر يتمضن قدرا كبيرا أو محدودا من التكرار والتجانس، أو هو بصفة عامة مادة أو جهاز أو أداة، وكلاهما حقل خصب للتقييسات والتقنينات والقواعد وأنماط التنفيذ.

وأيا كانت درجة التقبل للقواعد والمعايير الموحدة، فإننا نستطيع بشىء من التجاوز المسموح به في الدراسات الأكاديمية، أن نضع كل جوانب التقييس والتنميط والمعايرة، المتصلة بالمكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات، في واحد أو أكثر من القطاعات أو الفئات المجالية التالية:

(١) **معايير إنتاج الأوعية**: أهم عنصر يقوم عليه وجود المكتبة أو مركز التوثيق والمعلومات بعد العنصر البشري، هو أوعية المعلومات ولاسيما التقليدية منها في أكثر البلاد النامية، وكذلك الأوعية شبه التقليدية وغير التقليدية في الدول المتقدمة، وفي المستقبل المنتظر بكل أنحاء العالم. وإذا كانت مؤسسات إنتاج الأوعية التقليدية وغير التقليدية، أصبحت تصدر وتنشر في الوقت الحاضر ملايين الأوعية المستقلة وغير المستقلة كل عام، فإن المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات هى المستفيد الأكبر من هذه المنتجات، لو أن إنتاج هذه الأوعية يسير طبقا لمعايير موحدة، سواء في شكلها المادي ومقاييسها وأبعادها، أو في شكل وتكوين ونوع الصيغ المصاحبة لتسمياتها. وذلك أن المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات، هى التي ستتعامل مع هذه الأوعية بصفة دائمة بعد أن تتجاوز أيدي المنتجين

لها: في البحث عنهـا، واختيارها، واقتنائها، ومعاملتها ماليا وإداريا، ثم في وصفها، وتحليلها، وتقديمها للباحثين والقراء كلما احتاجوا إليها.

ومن الممكن طبعا أن توضع معايير معينة، للأوعية التي تصدر وتنشر من أجل مجموعات المكتبات المدرسية، بحيث يؤخذ في الاعتبار نوعية المستفيدين وهم التلاميذ والطلاب، إلى جانب نوعيات وكثافات الاستخدام المتوقع لهذه الأوعية. وعلى الناشرين أن يلتزموا بهذه المعايير في إنتاج تلك الأوعية التي تكون مجموعات المقتنيات بالمكتبات المدرسية. ومن الطبيعي كذلك أن تكون بعض هذه المعايير عامة أو عالمية، إلى جانب معايير فرعية أو وطنية تأخذ في الاعتبار القوميات والبيئات المتفاوتة.

(٢) معـايير الاختيار والاقتناء: هناك مجال غير قليل للمعايرة على درجات متفاوتة، في وظيفة «الاختيار والاقتناء» بالمكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات. وتبدأ المعايرة هنا بالاجراءات الروتينية، لترشيد خطوات العمل فيها وبيان مواقعها الوظيفية وتتابعها الفعال، وتحديد النمط أو الأنماط الاجرائية التي تتخذ بالنسبة لكل خطوة وبكل موقع. وتنتهي إلى مجموعة المبادىء والقواعد التي تراعى عند اتخاذ قرار الاختيار، مع بعض المصادر المعيارية التي يمارس الاختيار على أساس ما يدرج فيها من أوعية. ومن الطبيعي هنا كذلك أن يكون الجانب العام في معايرة هذه الوظيفة محدودا، وأن يكون الجانب الفرعي أو النوعي للمعايرة هو الأكبر.

بل لا بد في المكتبات المدرسية مثلا، من بذل جهد إضافي يطوع هذا المجال للمعـايرة، كاصدار قائمة معيارية متجددة، تشتمل على الأوعية التي تصلح للاقتناء بالنسبة لنوعيات معينة من المدارس، من حيث بيئتها ومستواها وقيم المجتمع الذي توجد فيه. وقد أصدرت «الجمعية الامريكية للمكتبات» كنموذج لهذا التطويع، سلسلة من الببليوجرافيات المعيارية لكل من المكتبات المدرسية بمـراحلهـا المختلفـة، كان أولهـا «مجموعة الكتب الأساسية لمكتبات المدارس الثانوية» التي ظهرت للمرة الأولى عام ١٩٤٢، وتصدر ملاحقها تباعا حتى الآن.

(٣) معايير التنظيم الفني والضبط الببليوجرافي: يمثل التنظيم الفني بخاصة والضبط الببليوجرافي بعامة، أوسع المجالات التي تمت وتتم فيها المعايير الموحدة على اختلاف فئاتها وأنواعها: القواعد، والارشادات، والأنماط، والتوجيهات، والقرارات، والتقنينات، والاطارات المؤسسية، والتقييسات الحديثة بالمعنى الرسمي، سواء في الجذور الأولى البعيدة، أو في العقود القليلة الأخيرة، عندما أخذت التكنولوجيات العصرية تقوم بدور أساسي في هذه الوظيفة، وفي مقدمة هذه التكنولوجيات المعاصرة، الحسابات الألكترونية، والاتصال من البعد، والمصغرات الفيلمية. ولعل السبب في كثرة المعايير لهذه الوظيفة، هو أن الضبط الببليوجرافي للأوعية، سواء أخذ هذا الضبط مكانه على أيدي الباحثين والمؤلفين، أو من جانب الطابعين والناشرين، أو بجهود المفهرسين والمصنفين داخل المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات، أو قام به خبراء الاسترجاع والخدمات ـ هذا الضبط هو أول المتطلبات للاستفادة من الانتاج الفكري.

ولقد كان وما يزال في قمة المعايير الموحدة لهذه الوظيفة، مجموعة «التقنينات» الخاصة بالوصف العام للوعاء، ثم «القوائم اللغوية» للتحليل الموضوعي والتكشيف، بالاضافة إلى «قوائم الاستناد» لأسماء الأشخاص والهيئات والأماكن المرتبطة بالأوعية بطريقة أو بأخرى، وأخيرا «خطط التصنيف» أو التوزيع المنطقي المتكامل للمعرفة كلها أو لأحد قطاعاتها. فتلك المجموعات الثلاثة من المعايير الموحدة، هى «المعايير الأساسية» لهذه الوظيفة، بدأت بذورها في الماضي البعيد، ثم تطورت تطورات سريعة في العقود الأخيرة، ليس فقط بسبب النمو الذاتي والارتقاء الطبيعي في التقنينات ذاتها، وإنما أيضا بسبب الضرورات والمتطلبات التي حتمها استخدام التكنولوجيات الحديثة مقترنة بهذه الوظيفة.

ومما يجدر ذكره بالنسة لهذه الفئة من المعايير في مجال الضبط الببليوجرافي، بالنسبة للمكتبات المدرسية باعتبارها موضوع هذا المؤتمر، أنها تضع «مستويات» متتالية، أو «بدائل» أو «اختيارات»، بحيث يصلح أحدها لنوعية معينة من المكتبات، ويصلح الآخر لنوعية أخرى. ومع ذلك فهذه المستويات أو البدائل أو الاختبارات، متكاملة في أسسها وفي تطبيقاتها. فالقواعد الأنجلو ـ أمريكية للفهرسة التي تطبق منذ يناير ١٩٨١ (قاف ٢ AACR 2)، تحتوي مثلا على ثلاث مستويات لوصف الكتاب أو غيره من الأوعية، ويتكون «المستوى الأول»

من تسعة عناصر فقط، ويتكون «المستوى الثاني» من هذه التسعة نفسها بالإضافة إلى ثلاثة عشر عنصرا آخر، أما «المستوى الثالث» فإنه يتكون من كل ماسبق، بالإضافة إلى العناصر الأخرى المذكورة في القواعد. وعلى المكتبة المدرسية مثلا أن تختار أيا من هذه المستويات الثلاثة لكل الأوعية التي تدخلها، أو لفئات معينة من الأوعية حسب أهميتها، في نطاق ماتراه ملائما لخدمة المستفيدين وفي حدود الامكانات المتاحه لها.

(٤) معايير إضافية للتنظيم الفني والضبط الببليوجرافي: هناك بعض «المعايير الاضافية» لوظيفة الضبط الببليوجرافي إلى جانب «المعايير الأساسية» السابقة. وهذه «المعايير الإضافية» عامة بطبيعتها، حيث تستخدم في هذه الوظيفة كما يمكن أن تستخدم في وظائف ولأغراض أخرى. وأكثر هذه المعايير قد تطلبتها التكولوجيات الحديثة، ومن هنا فإنها أصبحت تظهر بكثرة في السنوات الأخيرة، وهو الأمر الذي يحتم علينا هنا أن نكتفي بالاشارة إلى عينة منها لا يجوز الجهل بها أو تجاهلها.

(أ) من الضروري في أحيان كثيرة، لوظيفة الضبط الببليوجرافي ولغيرها أيضا، كتابة كلمات إحدى اللغات التي تملك هجائية خاصة لها، بهجائية أخرى لم توضع لها أصلا، ولا بد في هذه العملية الفنية من بعض المعايير حتى يكون المنتج النهائي متجانسا. وينطبق هذا الوضع على الكلمات العربية حينما يصبح من الضروري كتابتها بالهجائية الافرنجية، المعروفة دوليا باسم (الرومانية Roman). وهناك تقنينان مشهوران لرومنة الكلمات العربية، أحدهما وضعته «مكتبة الكونجرس» واستخدمته لأعوام طويلة، ثم أصدره (المعهد القومي الأمريكي للتقييسات: ANSI) عام ١٩٧٢ كتقييسة رسمية للولايات المتحدة الأمريكية، والآخر وضعته وقدمته (الهيئة الفرنسية للتقييس: AFNOR) عام ١٩٥٦، ثم أصدرته (مدت) كاقتراح تقييس دولي رسمي عام ١٩٦١ بأغلبية ٦٠٪ من الأصوات.

(ب) يتطلب استخدام الحساب الألكتروني في معالجة البيانات غير الرقمية، كبطاقات الوصف والتحليل الموضوعي وغيرهما، وجود قائمة معيارية بأشكال الحروف والأرقام والعلامات، وتسمى هذه القائمة (تجميعة

التمثيلات: Characters set) وهـذه الأشكال هى التي تظهر مكتوبة بالطابعة السطرية للحساب الألكتروني، أو تظهر على شاشة (المنفذ Ter-minal) الملحق به. وقد استطاع (مقات ANSI) أن يصدر تجميعة معيارية رسمية للهجائية القومية (الرومانية) في أمريكا، وأصبحت كل الهيئـات هنـاك تعتمد عليها في أعمال التحسيب الألكتروني للمكتبات ولغيرها من المؤسسات، وتجني ثمرات كبرى من هذا التوحيد المعياري. أما في مصر أو في البلاد العربية الأخرى، فليس هناك حتى هذه اللحظة «تجميعة معيارية» رسمية لهجائيتنا القومية، يمكن استخدامها استخداماً ناجحا في أعمال التحسيب الألكتروني. وهو الأمر الذي أدى ويؤدي إلى وجود عدة تجميعات مختلفة غير متكاملة، وأصبحت تلك التجميعات المتفاوتة حائلا دون اجتناء ثمرات المعايير الموحدة في هذه الناحية، كما تجتنيها البلاد الغربية صاحبة الهجائية الرومانية.

(جـ) يتطلب استخدام الحساب الألكتروني كذلك، وضع (شكل Format) توزع على أساسه مجموعة العناصر والبيانات في كل تسجيلة الكترونية، للبـطاقـات الببليوجـرافية أو لأية بيانات أخرى. وقد نجحت «مكتبة الكونجرس» مثلا، في تصميم «شكل معياري» للبطاقات الببليوجرافية المسجلة الكترونيا، يتلاءم مع «الشكل العام» الذي وضعه (مقات ANSI) لكل أشكال انتقال المعلومات على أشرطة الكترونية ممغنطه. بل إن أسس هذا الشكل وأكثر تفاصيله، هى التي يتكون منها المعيار الدولي المسمى (الشكل العالمي للفهرسة المقروءة آليا: UNIMARC Format) الذي وضعه ويتولاه (الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات IFLA).

(٥) **معايير الخدمة والاسترجاع** : هناك مجال غير قليل للمعايرة بدرجات متفاوتة في وظيفة الخدمة والاسترجاع . وتبدأ المعايرة هنا بالإجراءات الروتينية وبعض الاستمارات والنماذج ، لترشيد خطوات العمل فيها وبيان مواقعها وتتابعها ، ولتحديد النمط أو الأنماط الاجرائية التي تتخذ في كل خطوة وبكل موقع . وتنتهي إلى مجموعة من المبادىء والقـواعـد ، التي تراعى في أنـواع الخـدمـات ومستـوياتهـا بالنسبـة لفئـات جمهـور المستفيدين ، مع بعض « المراجع المعيارية » التي يستعان بها في قطاع كبير من أسئلة المستفيدين . ومن الطبيعي أن يكون الجانب العام في معايرة هذه الوظيفة محدودا ، وأن

تكون الجوانب الفرعية والنوعية هي الأكبر.

بل لابد في المكتبات المدرسية مثلا، من جهد إضافي يطوع هذه الوظيفة للمعايرة، وذلك مثلا بتحديد الأنماط وعينات الأسئلة التي ترد إلى المكتبة، وتحديد السلوك المعياري من جانب أمين المكتبة إزاء هذه الأنواع من الأسئلة، بحيث يحقق هذا السلوك القيم التربوية المبتغاة من وجود المكتبة بالمدرسة. وقد تكون المعايرة في شكل «برامج خدمة» ترتبط بالمقرارات الدراسية، التي تعطي من جانب المدرسين، بحيث يتكامل الدور الذي يقوم به المدرس مع الدور الذي تقوم به «خدمة الارشاد» أو «خدمة المراجع» أو ما يطلق عليه حاليا (التدريبات الببليوجرافية: Bibliographic Instructions).

وقد تكون المعايرة للمكتبات المدرسية ولغيرها كذلك، في شكل قوائم دورية تضم الإضافات الجديدة لمقتنيات المكتبة. وهذه الخدمة نفسها هى التي تطورت حديثا بواسطة الحساب الالكتروني، فأصبحت تعرف باسم (البث الانتقائي للمعلومات: SDI)، حيث يستطيع أفراد أو فئات المستفيدين أن يضعوا على استمارة تشغيل مقننة، (السمات: Profiles) والاهتمامات القرائية لكل منهم، فتبرمج هذه «السمات» وتختزن في الحساب الألكتروني، حيث يمكن بواسطتها استخراج كل مايهم المستفيدين من الاضافات الجديدة.

(٦) **معايير الادارة والنظم**: يوجد في الوظيفة الإدارية للمكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات، مجال كبير لأنواع شتى من المواصفات، والتقييسات، والأنماط، الخ. ولعل السبب الأهم لربطها ووضعها معا داخل هذا المجال، هو أنها تدخل في الاختصاص المباشر أو الأقرب لوظيفة الادارة في مفهومها الواسع، بصرف النظر عن تمثلها في مكتبة محددة أو مركز معين. ومن الملائم بهذه المناسبة الاشارة إلى وجود قدر غير قليل من التداخل والازدواج، في التوزيع السداسي هنا لمجالات المعايير الموحدة بالمكتبات، ولكنه تداخل وازدواج لا يمكن تجنبها تجنبا تاما، حيث أنها موجودان في طبيعة الموضوع والقضية ذاتها.

ومهما يكن من أمر، فالمجال هنا يشمل: المباني والأثاث، والميزانية،

والمقتنيات، وهيئـة العمل، بكل ما تتضمنه تلك العناصر من تجهيز وإعداد وصيانة وتدريب وتنسيق، على المستوى الداخلي في المكتبة ذاتها، أو على مستوى علاقاتها وارتباطاتها بالكيان الأم، مدرسة أو منطقة أو توجيها، أو على المستوى الخارجي مع كل المؤسسات الأخرى التي تتعامل معها المكتبة.

والحقيقة أن جوانب المعايرة التي أخذت مكانها في المكتبات المدرسية المصرية بخـاصة، وفي بقية المكتبات الأخرى بمصر وبغيرها من البلاد العربية، قد انطلقت أساسا من هذا المجال للوظيفة الادارية في معناها الواسع. ومن هنا فإن أبرز أشكال المعايير الموحدة عندنا، هى «الأنماط التنفيذية» و «المواصفات والتعليمات الإدارية»، وكلاهما نوع من التطويع لنواح معينة في المكتبة أو مراكز التوثيق والمعلومات، حتى يمكن أن تحقق فيها المعايير الموحدة بعض الفوائد المرجوة منها.

فالأنماط التنفيذية عادة تعين الحد الأدنى أو المتوسط لما هو مطلوب في جوانب معينة، مثـل: المبنى، والأثاث، والميزانية، وهيئة العمل، بالتقديرين الكمي والكيفي. وكذلك الأمر بالنسبة للمواصفات والتعليمات الإدارية، حيث توجد شبكة خاصة أو قومية من المكتبات المترابطة فيما بينها، من حيث نوعيتها والجهة المركزية المشرفة عليها، وتضع هذه الأخيرة بعض المعايير التي تشرح للعاملين طرق الممارسة لبعض العمليات الفنية أو الإدارية أو هما معا.

التطبيق الأمريكي للمعايير بالمكتبات المدرسية

من الملائم بعد «التمهيد» الذي أمسك طرف الخيط لقضية المعايير الموحدة، في منظورها التكاملي الحديث منذ بداية القرن العشرين، وعلى ضوء خريطة «المفـاهيم» النـوعية المتفـاوتـة، التي تضمهـا قضية المعايير الموحدة للمكتبات والمعلومات بخاصة، بما يشمل المكتبات المدرسية موضوع هذا المؤتمر، وفي نطاق «المجالات» المختلفة التي تدخلها المعايير الموحدة بحقل المكتبات والمعلومات، بما يشمل المكتبات المدرسية كذلك ـ يصبح من الملائم قبل أن نعرض «مقترحات» علمية لمعايير موحدة، يتم تطبيقها في المكتبات المدرسية بمصر، أن نستعرض

معا نموذجا كاملا لتطبيق المعايير الموحدة في معناها الشامل، على شبكة من المكتبات المدرسية بإحدى الدول المتقدمة، وهى الولايات المتحدة الأمريكية، ليس لأننا سننقل هذا التطبيق نقلا حرفيا، ولكن لأنه تطبيق بدأ وتطور خلال نصف قرن أو يزيد وما يزال ينمو ويتطور. ومن المؤكد أن الموقف في مكتباتنا المدرسية خلال النصف الثاني من القرن العشرين، يمكن أن يقارن من بعض الوجوه على الأقل، بما كان عليه موقف المكتبات المدرسية خلال الربع الأول من القرن نفسه.

مر التطبيق الأمريكي للمعايير بالمكتبات المدرسية بأربعة مراحل، بدأت الأولى في عام ١٩٢٠ على يد رئيس أول لجنة لهذا العمل (سيرتين Certain)، وتمثلت الثانية في كتاب (المكتبة المدرسية للحاضر والمستقبل School Library for Today and Tomorow) الذي أصدرته عام ١٩٤٥ لجان الجمعية الأمريكية للمكتبات لمعايير مابعد الحرب. كما تمثلت المرحلة الثالثة في كتاب أصدرته أيضا (جام) عام ١٩٦٠، ولكنها تباحثت بشأنه مع ممثلي هيئات أخرى كثيرة، تضم المدرسين والنظار والموجهين والتربويين بصفة عامة. أما المرحلة الرابعة فقد اشترك في إصدار معاييرها مرتين كل من (الجمعية الأمريكية للمكتبات: ALA) و (الجمعية القومية للتربية: NEA الآن: جمعية الاتصالات والتكنولوجيا التربوية AECT)، أولا في عام ١٩٦٩ حينما أصدرتا (معايير لبرامج الأوعية المدرسية Standards for School Media Programs)، وثانية في عام ١٩٧٥ حينما أصدرتا بيانات جديدة بعنوان (برامج الأوعية للمنطقة وللمدرسة: Media Programs: District and School).

(١) **معايير ١٩٢٠**: اهتم «سيرتين» في أول مرحلة لمعايير المكتبات المدرسية الأمريكية، بتحديد أرقام تتمثل فيها هذه المعايير، تحت عنوان «معايير المكتبات للتنظيم والأجهزة في المدارس الثانوية» وفي عام ١٩٢٥ ظهرت «معايير المكتبات في المدارس الابتدائية» على نفس النمط. ولم تقم (الجمعية الأمريكية للمكتبات) في هذه المرحلة بدور المبادرة، ولكنها بعد المناقشة مع الهيئات التربوية الأخرى أقرت هذه المعايير واعتمدتها. وفي نهاية هذه المرحلة كان قد ظهر نقد شديد لتركيز الاهتمام في هذه المعايير على المقاييس

الـرقمية وحـدهـا، ليس بالنسبـة للمكتبات وحدها ولكن بالنسبة لكل الجوانب التربوية الأخرى في المدرسة. ومن هنا نجد أن «منظمة الدراسة التعـاونية للمعايير بالمدرسة الثانوية» قد ركزت على المعايير النوعية التي وضعتها لخدمات المكتبة، وعلى تكامل هذه الخدمات مع بقية الأنشطة التربوية بالمدرسة.

(٢) **معايير ١٩٤٥**: في المرحلة الثانية للمعايير بالمكتبات المدرسية الأمريكية، أخذت (جام) زمام المبادرة، فأنشأت عقب الحرب العالمية الثانية لجنة عامة للمعايير التي ينبغي الأخذ بها، لحاضر ومستقبل المكتبات الأمريكية بما فيها المكتبـات المـدرسية. وقد استفادت الجمعية في هذه المرحلة الثانية من التجارب الماضية. فوضعت معايير تحقق قدرا أكبر من التكامل. فهى أولا صالحة للتطبيق في كل من المرحلتين الابتدائية والثانوية، وهى ثانيا تشتمل على كثير من الجوانب النوعية ولا تكتفي بالجوانب التي تقاس كميا. كما تتميز هذه المعايير بأنها أخذت في الاعتبار أمرين في غاية الأهمية: أولهما أن كثيرا من المكتبات المدرسية كانت قد تجاوزت المقاييس الرقمية المعروفة في المـرحلة الأولى، فارتفعت هذه المقاييس في معايير المرحلة الثانية بما يتلاءم مع الوضع الجديد. وثانيهما أن مستويات المعايير الجديدة كانت أعلى، مما تستطيعه كثير من المكتبات المدرسية الصغيرة، فظهرت في هذه المرحلة الدعوة إلى الاستعانة بموارد المكتبة العامة القريبة، أو إلى التجمع في تنظيمات تعاونية تؤدي الخدمات المشتركة.

(٣) **معايير ١٩٦٠**: في المرحلة الثالثة أخذت (جام) كذلك زمام المبادرة، ولكنها أشركت معها كثيرا من الهيئات المهنية الأخرى التي ينتمي إليها كل رجال التربية على اختلاف وظائفهم وأدوارهم. وقد كان أثر ذلك واضحا في معايير هذه المرحلة، فقد أصبحت المعايير أشبه بدستور يحتوي على كثير من المبادىء والقيم التربوية، التي تم تطويعها وإدراجها في بيانات نوعية محدده، ينبغي للمسئولين عن المكتبات المدرسية أن يعملوا على تحقيقها، سواء في المدرسة نفسها أو في التنظيمات التعاونية، أو في المناطق التعليمية على مستوى المدينة أو المقاطعة أو الولاية. ومن الممكن مقارنة هذه المرحلة الثالثة بالمرحلتين الأولى والثانية السابقتين، باعتبار أن المرحلة الأولى كانت

أساسا مجموعة من المقاييس الرقمية الصماء، والمرحلة الثانية كانت مزيجا متعادلا من المقاييس الرقمية والبيانات النوعية، أما المرحلة الثالثة فهى أساسا مجموعة من المعايير والبيانات النوعية، مع قليل من المقاييس الرقمية.

(٤) **معايير ١٩٦٩**: في المرحلة الرابعة اشترك على قدم المساواة كل من جماعة أمناء المكتبات المدرسية في (جام) وقسم الوسائل السمع - بصرية في (NEA الآن: AECT)، حيث رئى أن تمزج أو يتكامل على الأقل داخل المـدارس والمنـاطق التعليمية، كل من المكتبة التقليدية ذات الأوعية المطبوعة، وقسم الوسائل السمع - بصرية، في شكل جديد أطلق عليه اسم (مركز الأوعية Media Center). وكان من الضروري بالنسبة لهذا التطور، أن يصاحبه تجديد يوازيه بالنسبة للمعايير التي ينبغي مراعاتها في (برامج الأوعية المدرسية School Media Programs) ولم يكد يمضي خمس سنوات على صدور هذه المعايير المزدوجة، حتى تبين ضرورة وضع هذه المعايير في الاطار الذي يتلاءم مع التطورات السريعة، في ميدان أوعية المعلومات المستخدمة في المدارس، فأصدرت الجمعيتان عام ١٩٧٥ الصورة الأحدث لمعايير «برامج الأوعية»، سواء في المدارس أو في المناطق. ومعايير هذه المرحلة الرابعة كما جاء في مقدمتها «تتمثل فيها تطبيقات تكنولوجيا التربية، ونظرية الاتصال، وعلم المكتبات والمعلومات، وتحقق من خلال المصادر الفنية، والعمليات الفنية، والخدمات الوظيفية، أهداف المدرسة وأغراضها».

سمات وملاحظات - من خلال العرض الموجز السابق لتطور المعايير في المكتبات المدرسية، بالولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة تبلغ ٥٥ عاما، يمكن أن نضع أيدينا على بعض السمات الهامة، التي يمكن أن تؤخذ في الاعتبار بالنسبة لما يمكن أن يقترح من معايير للمكتبات المدرسية في مصر:

(أ) تبلغ الفترة بين بداية المرحلة الأولى والثانية ٢٥ عاما، وبين الثانية والثالثة ١٥ عاما، ولكنها بين الثالثة والرابعة كانت أقل من عشرة أعوام. بل إن هذه المرحلة الرابعة لم يكد يمضي عليها ست سنوات، حتى أصبح

من الضروري استدراكها بالتطورات الجديدة، وهى من هذه الناحية يمكن أن تعتبر مرحلة خامسة. ومعنى ذلك أن سرعة التطور في النصف الثاني من القرن العشرين بالنسبة للمعايير، تبلغ ضعفين أو ثلاثة أضعاف ما كان في النصف الأول من هذا القرن. والشيء البديهي في هذه الملاحظة، هو أن «المعايير» ليست شيئا جامدا يوضع وينتهي الأمر، بل لابد من الملاحقة والمتابعة والاضافة، وإذا كانت لائحة المكتبات المدرسية بمصر قد مضى عليها حوالي ثلاثين عاما الآن، فهى بذلك وحده بصرف النظر عن القصور في محتوياتها منذ البداية، تتطلب إعادة النظر فوراً وإصدارها بصورة عصرية في أقرب فرصة ممكنة.

(ب) تطورت محتويات المعايير الأمريكية للمكتبات المدرسية خلال تلك المراحل الأربعة، من المقاييس الكمية الصماء لجوانب محدودة في المكتبة المدرسية، إلى مزيج من البيانات الكمية والنوعية، حيث يتجلى في هذه الأخيرة بعض القيم التربوية، حتى دخلت أخيرا في المرحلتين الثالثة والرابعة، إلى ثروة غنية بالمبادىء والقيم المحددة، مع الحد الضروري من المقاييس الكمية، التي ينبغي لكل من المدرسة والمنطقة التعليمية الحرص على تطويع كل الظروف والملابسات لتحقيقها. وهذه الملاحظة من أهم ماينبغي الالتفات إليه في اللائحة الجديدة للمكتبات المدرسية بمصر، فليس من المعقول مثلا أن تنص اللائحة على وضع «تيكيت» على كعب الكتاب، ثم تهمل ماهو أهم من ذلك وأبقى، بالنسبة للتكامل بين الأوعية التقليدية وغير التقليدية، وبين مقررات الدراسة وخدمات المكتبة، كما تهمل غيرهما من التطورات الحديثة في مجالى تكنولوجيا المعلومات والتربية. وينبغي أن يتمثل هذا التكامل في مبادىء وأهداف وبيانات نوعية تنص عليها في اللائحة.

(جـ) تطور الأمر في إعداد وإصدار المعايير الموحدة للمكتبات المدرسية الأمريكية، من مبادرة تستقل بها إحدى الجهات أو الهيئات إلى قليل أو كثير من المشاورات أو المناقشات التي تقوم بها تلك الجهة أو الهيئة عند الاصدار. وانتهى الأمر إلى مشاركة حقيقية على قدم المساواة بين كل الجهات والهيئات ذات الاهتمام، وقد تمثلت هذه المشاركة الحقيقية في أكبر

جمعيتين تمثلان المحورين الخالدين في هذه الجانب، محور المكتبات والمعلومات ومحور التربية والتعليم. وقد حرصت كل جمعية على اشتراك الفئات النوعية في المحور الذي تمثله، وتم تتويج هذه المشاركة المتساوية بأن يكون إصدار المعايير باسمهما معا. وإذا كان الشيء بالشيء يذكر فإن المعايير الجديدة، ينبغي أن يشترك في إعدادها بابداء الرأى والمناقشة، جهات كثيرة في مجال المكتبات والمعلومات ومجال التربية والتعليم، ويمكن أن نرمز لها بالمؤسسات التالية: ادارة المكتبات المدرسية، وادارات المواد والمراحل بالوزارة، وجهاز المواد السمعية والبصرية، كل ذلك على المستوى الرسمي بالوزارة صاحبة الشأن، وعلى المستوى العلمي والمهني ينبغي تمثيل كليات التربية وأقسام المكتبات بالجامعات المصرية، وتمثيل الجمعيات العلمية والمهنية للمدرسين ولأمناء المكتبات.

الخاتمة

تتناول هذه الخاتمة كما وعدت في مكان سابق من الدراسة، المعايير التي يمكن اقتراحها للمكتبات المدرسية بمصر، في ضوء النتائج التي انتهت اليها اقسام الدراسة من قبل (التمهيد، المفاهيم والمصطلحات الأساسية، مجالات المعايرة للمكتبات والمعلومات، التطبيق الأمريكي للمعايير بالمكتبات المدرسية). وتتمثل نقطة البداية أو الدافع لوضع «معايير جديدة» للمكتبات المدرسية بمصر، في الاجماع الأكاديمي والميداني على أن «لائحة المكتبات المدرسية» التي صدرت خلال الخمسينيات، قد استنفذت أغراضها منذ وقت غير قصير. كما أن القرارات والأوامر التي صدرت مرتبطة بها أو تفسيرا ومتابعة لتطبيقها، لم تعد هى الأخرى بقادرة على سد الفجوة التي اتسعت مع الزمن، بين محتويات اللائحة ونمطها النوعي، وبين ما تتطلبه التطورات الحديثة في المكتبات والمعلومات والتربويات.

إن الأمر أصبح يتطلب استراتيجية جديدة في وضع اللائحة المنتظرة، بحيث يتم ذلك في ضوء دراسة علمية متعمقة للأوضاع الحالية في المكتبات المدرسية المصرية، وللظروف والمتغيرات المحلية التي تمر بها عملية التربية في مؤسسات التعليم بمصر. ونتائج هذه الدراسة تصبح هى المادة التي ينبغي أن تكون هى

المصدر الأساسي للمعايير المقترحة للمكتبات المدرسية بمصر. أما محتوى هذه المعـايير وطـريقـة التشكيل، فينبغي أن يؤخذ في الاعتبار قضية التناسق بين المقاييس الكمية والقيم والبيانات النوعية، ومراعاة الأهمية النسبية لكل منها. كما ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار قضية التكامل ولو بصورة مبدئية تدريجية بين الأوعية التقليدية المطبوعة والأوعية السمع بصرية.

تلك هى المرحلة الأولى في وضع المعايير الجديدة، أما المرحلة الثانية والأهم فهى تقـديم هذه الصـورة المبدئية المقترحة، إلى الهيئات والمؤسسات في مجال المكتبات والمعلومات ومجال التربية والتعليم، على المستويات الرسمية داخل الوزارة وعلى المستويات العلمية والمهنية خارجها، بحيث تستقطب هذه الصورة المبدئية المقترحة، وجهات النظر والاضافات من جانب الأفراد والجماعات، باعتبار أنهم أصحاب مصلحة في إنشاء هذه المعايير، كما أن نجاح المعايير عند التنفيذ، لن يتم إلا بواسطة الاقتناع والالتزام التطوعي من جانبهم.

ومن المصادفات التي تبشر بالخير، أن المرحلة الأولى في هذه الخطة الثنائية، قد تمت خلال السبعينيات في شكـل رسـالـة اكـاديمية للحصول على درجة الماجستير من قسم المكتبات والوثائق بجامعة القاهرة، بعنوان «المكتبة في المدرسة المصرية: دراسة تطبيقية على محافظتى القاهرة والمنوفية». فهذه الرسالة تعد أول وأصدق دراسة أكاديمية جادة لأوضاع المكتبات المدرسية خلال السنوات القليلة المـاضية، سواء في المـدن أو الأقـاليم. ومن هنا فإنها مصدر غنى بالبيانات والمعلومـات، التي لم تجمع عبثا ولم توضع في صورة تراكمية، ولكنها أخذت الشكـل العلمي المقـارن الـذي يربط بينها وبين الاتجاهات الحديثة في هذا الميدان. وقد رأى صاحب هذه الرسالة أن يستغل هذه المادة الغنية التي تكونت له في رسالته، فوضع ملحقا في حوالي ٤٠ صفحة، بعنوان «مستويات مقترحة للمكتبات المدرسية في المرحلتين الاعدادية والثانوية».

هذا «الملحق» الذي وضعه الاستاذ/ حسني عبد الرحمن الشيمي المدرس المساعد بقسم المكتبات والوثائق بجامعة القاهرة، بالأساس الذي قام عليه وهو رسالة الماجستير، وبالمحتويات التي يتضمنها وبالصياغة التي شكلته، هو الذي يمثل بصدق وأمانة، الصورة المبدئية المقترحة للمعايير الموحدة للمكتبات المدرسية

بمصر، وهى الصورة التي يمكن أن تبدأ بها وبعدها، المرحلة الثانية في الخطة المزدوجة لاعداد المعايير الجديدة ـ وهذا الملحق يشتمل على:

ـ تقديم ـ يوجز الفلسفة الصحيحة لاعداد المعايير.

ـ المرتكزات التربوية للمكتبة المدرسية ـ يبرز خمسة مبادىء هامة ينبغي أن تربط المكتبة بالتربية في مؤسسات التعليم بمصر.

ـ أهداف المكتبة المدرسية ووظائفها ـ يشتمل على ثلاثة بيانات مع تفريعاتها لتحديد المكتبة المدرسية كنظام، ولتحديد أهدافها، ووظائفها بمصر.

ـ الموقع والمبنى والتجهيزات ـ يشتمل على سبعة بيانات، وثلاثة، واثنان، لتحديد الجوانب النوعية والكمية في تلك العناصر الثلاثة على الترتيب، بما يتلاءم مع الواقع الحالي في المكتبات المدرسية بمصر.

ـ القائمون على العمل بالمكتبة ـ يشتمل على بيانات متوالية لتحديد الجوانب الكمية والنوعية في عدة فئات، منها: الأمناء، والمساعدون، والعمال، والمدرسون، الخ.

ـ المجموعات ـ يشتمل على بيانات متوالية لتحديد الجوانب الكمية والنوعية في عدة فئات، هى: الكتب، والدوريات، والوسائط السمعية والبصرية، بما يتلاءم مع الواقع الحالي في المكتبات المدرسية بمصر.

ـ الميزانية والنظم الادارية والفنية ـ يشتمل على بيانات متوالية لتحديد الجوانب الكمية والنوعية في: الميزانية، واختيار الكتب والمواد الأخرى، وتسجيل المواد، والتصنيف والفهرسة، والتجليد، وتسجيل البيانات على المواد، ومواعيد العمل، والجرد، والتقارير.

ـ الخدمات ـ يشتمل على بيانات متوالية لتحديد الجوانب الكمية والنوعية لأنواع الخدمات المباشرة التي ينبغي أن تقوم بها المكتبة.

عناصر الاسترجاع للمـــادة

- تمهيد عـــام
- المفاهيم والمصطلحات الأساسيه
  - ■ التقييسات الدولية الرسمية
  - ■ التقييسات القومية الرسمية
  - ■ المعايير غير الرسمية من جانب المؤسسات الميدانية والمهنية... القواعد... الإرشادات... الأنماط التنفيذية... المواصفات والتعليمات الادارية... القواعد والتقنينات الدولية... خدمات التكشيف والاستخلاص الدولية... الإطارات المؤسسية
- مجالات المعايرة على مدار المعلومات للمكتبات (المدرسية بخاصة)
  - ■ معايير إنتاج الأوعية (التأليف والتصنيع)
  - ■ معايير الاختيار والاقتناء
  - ■ معايير التنظيم الفني والضبط الببليوجرافي
    ... «رومنة» الحروف العربية... «تجميعة التمثيلات» عند التحسيب... «شكل التسجيلة» عند التحسيب الاتصالي والاختزاني
  - ■ معايير الخدمة والاسترجاع
    ... «التدريبات الببليوجرافية»
  - ■ معايير الادارة والنظم
- التطبيق الأمريكي للمعايير بالمكتبات المدرسية
  - ■ تغطية كل المجالات، كميا أول الأمر ثم نوعيا كذلك
  - ■ التطور بطيئا ثم سريعا عبر أربعة مراحل (١٩٢٠ - ١٩٦٩/ ١٩٧٥)
  - ■ دور المؤسسات المهنية وغيرها في تخصصين (المكتبات والتربية)
- الخاتمة (مشروع اللائحه الجديدة للمكتبات المدرسية بمصر)
  - ■ لائحة ١٩٥٦ استنفدت أغراضها بعد ربع قرن
  - ■ مرحلة الدراسة المتأنية للأوضاع الحاضرة بالمكتبات المدرسية
  - ■ مرحلة الصياغة وأخذ الرأى والتعديل قبل الإصدار
  - ■ نتيجة الدراسة (ملحق لأطروحة ماجستير بالقسم في جامعة القاهرة)

بين عددين عن «همت»
١٩٨٨

قد لايدور بخلد كثيرين من القراء وعشاق الكتب ورواد المكتبات، حين تلتقط آذانهم بمحض الصدفة أو تقع عيونهم دون قصد على اسم (الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي: همت) أن هناك أية علاقة يمكن أن تربط بين ذلك المجال الثقافي والفكري لاهتمامهم، وهذه الهيئة (همت) التي ترجع نشأتها في مصر إلى الخمسينيات حينما وضعت الوزارة المسئولة آنذاك خطتها التصنيعية الأولى بعد الثورة. فقد تبين لها أن كل المنتجات الصناعية التي أدخلتها في الخطة، أو التي ينتظر أن تدخلها بعد ذلك في المستقبل، تتطلب في كل من مرحلة الإنتاج ومرحلة التسويق بخاصة، أن يكون لها معايير ومواصفات ومقاييس محددة سلفا، وأن تتوافق هذه المقاييس والمواصفات والمعايير مع نظائرها بالخارج. ومن هنا كان إنشاء تلك الهيئة (همت) بمصر منذ ثلاثة عقود، أول مبادرة من نوعها في كل الأقطار العربية، برغم أنها تأخرت أكثر من نصف قرن عن مثيلاتها في الدول الصناعية الرائدة مثل انجلترا وأمريكا. ولكن هيئتنا (همت) بادرت فور إنشائها، بالاشتراك في (المنظمة الدولية للتقييس: مدت: ISO) التي تضم الهيئات القومية المماثلة، وأصبحت شريكا وعضواً مع الهيئات العتيدة في عدد غير قليل من « اللجان الفنية » للمجالات الصناعية بتلك المنظمة (مدت) .

ومن الطبيعي وتلك هى الدوافع والأغراض لإنشاء هيئتنا (همت) والهيئات القومية المماثلة بالخارج، وكانت كذلك هى الدوافع والأغراض لإنشاء المنظمة الدولية نفسها التي تضمها، ألا يتوقع رجال الثقافة والتأليف والقراءة وعشاق الكتب والمكتبات، وجود علاقة واضحة ولو سطحية بين «التثقيف» في جانبهم و«التصنيع» في الجانب الآخر..! بله أن تكون علاقة عضوية توحي لي بهذه «الافتتاحية» التي توضع برأس هذا العدد من «عالم الكتاب»..! أو تقوم على هذه العلاقة دراسة أكاديمية للحصول على درجة الدكتوراه، ويشترك في مناقشتها رئيس تلك «الهيئة» وهى الأولى في البلاد العربية جميعاً، مع رئيس «قسم المكتبات والوثائق» بآداب القاهرة، وهو أيضا الأول في كل الجامعات العربية...! وبصرف النظر عن افتقاد ذلك التوقع أو وجوده، فالواقع أن العلاقة

الرسمية قامت بينهما في مصر منذ ١٩٧٤. ولعل أهم ماأثمرته تلك العلاقة هو هذه الرسالة بعنوان (المعايير الموحدة للدوريات: دراسة نظرية وميدانية لتطبيقها على الدوريات المصرية) التي نوقشت في اليوم الأخير من يناير ١٩٨٨، ونالت مرتبة الشرف الأولى مع التوصية بطبعها في الجامعة وتبادلها مع المراكز العلمية...!

وإذا كانت هناك وجهتان للنظر في العلاقة بين «التوحيد القياسي» في جانب، و«المتطلبات الثقافية» من تأليف الكتب وإصدار المجلات وأعمال المكتبات في الجانب الآخر، فلكل من الوجهتين منطقه الصحيح دون أى تعارض بينهما في الواقع. ذلك أن «تطبيقات» التوحيد القياسي إنما تؤتي ثمارها في جوانب خاصة للمواد والعمليات المتكررة التي تقبل التقييس، تيسيراً على المنتجين للمواد والقائمين بالعمليات أشخاصا ومؤسسات وعلى المستفيدين بهما كذلك، دون تلك التي من طبيعتها الإبداع والتفرد واستحالة التقييس أو صعوبته. ومع أن هيئات التوحيد القياسي والمعايير والمواصفات قد ارتبطت بالمواد الصناعية، عند إنشائها ولفترات متفاوتة في بداية حياتها، إلا أنها وجدت منذ نصف قرن تقريبا أن هناك جوانب معينة في المتطلبات الفكرية والثقافية يحسن بل ينبغي أن تدخل في نطاق التوحيد القياسي. وإذا كانت (مدت: ISO) تضم أكثر من ١٧٠ لجنة فنية، هى المسئولة عن إصدار التقييسات في قطاعات تغطي كل جوانب الحضارة التي نعيشها اليوم، فهناك عدد غير قليل منها هو المسئول عن معايير المكتبات وما يتصل بها، وأهمها (اللجنة الفنية ٤٦) التي انضمت إليها هيئتنا (همت) منذ ١٩٧٤.

كان من الممكن وقد مضى أربعة عشر عاماً على هذا الانضمام، وعلى إنشاء اللجنة الفنية المصرية (٤٦) لمعايير المكتبات وأوعية المعلومات، وكان لقسم المكتبات والوثائق بجامعة القاهرة الفضل في تنبيه (همت) إلى ضرورة هذا الانضمام في أثناء المؤتمر القومي لتنظيم الوثائق والميكروفيلم، وقد عقد هذا المؤتمر الكبير بدار «الأهرام» أوائل مايو (١٩٧٤)، وشارك في حضوره ومناقشاته وتوصياته كبار المسئولين في الدولة من الوزراء ورؤساء مجالس الإدارة وأساتذة الجامعات ـ كان من الممكن بل المتوقع أن يكون لمصر في «الدوريات» مثلا بضعة معايير على الأقل، وفي المجال كله عشرون أو ثلاثون أو أكثر، لا أقول

كغيرنا من البلاد المتقدمة وإنما من البلاد النامية. . .! ولكن رئيس (همت) فوجىء وهو يقرأ الرسالة استعداداً لمناقشتها، كما نوه بهذه المفاجأة في المناقشة العلنية، بفقرة جاءت في الرسالة معناها أن هيئتنا (همت) كانت في شبه «غيبوبة» خلال هذه الفترة كلها، بالنسبة لمعايير المكتبات وأوعية المعلومات برغم أهميتها البالغة. . .!

لم تكن هذه الرسالة هى الأولى في قسم المكتبات والوثائق بجامعة القاهرة، التي تختار للبحث موضوعا تدخل في نطاقه التطبيقي إحدى المؤسسات أو الهيئات الوطنية العامة. فهناك رسائل أخرى كثيرة تناولت موضوعات، تتصل بجامعة القاهرة نفسها وبالهيئة المصرية العامة للكتاب وبوزارة التربية والتعليم. وكان الباحثون والمشرفون على هذه الرسائل يتوخون الصدق ويتوقون التشهير، بكل مافي طاقاتهم البشرية من الحرص والالتزام بهذين المبدأين. .! وقد كان وما يزال من نظام القسم في الحالات الممكنة، أن يدعو من تتوفر فيه المؤهلات من المسئولين في الهيئة موضع الدراسة أو المتصلين بها، ليكون هو عضو اليمين في لجنة المناقشة. وكانت مواقفهم متفاوتة بالنسبة للكلمات الصادقة في الرسالة التي تمس المؤسسات المرتبطين بها، ولكنهم كانوا بصفة عامة غير قادرين على تقبل هذه الكلمات بالرضا النفسي الكامل. .!

ومن هنا كانت المفاجأة في أثناء المناقشة للباحثة وللمشرف بخاصة وللعضو الآخر ولجمهور الحاضرين بعامة، أن (همت) ممثلة في رئيسها تقبلت ذلك الوصف، وكانت شجاعة أدبية لم نعرفها قبل ذلك في المواقف المماثلة. .! إن هذه الشجاعة هى أصدق المؤشرات في اعتقادي، أننا سنرى يقظة عاجلة في (همت) بالنسبة لمجال المكتبات وأوعية المعلومات، واهتماما مضاعفا بدراسة المعايير الدولية والوطنية الصادرة من قبل، ليس في جانب «الدوريات» وحدها برغم أنها كانت الأسبق، وإنما في جوانب أخرى عديدة بهذا المجال الواسع. وعليها بعد هذه الدراسة ليس فقط تأصيل المعايير المصرية للمكتبات وأوعية المعلومات بما يتلاءم مع احتياجاتنا، ويساير في الوقت نفسه المعايير الدولية والوطنية السائدة، بل من واجبها بالإضافة إلى ذلك، أن تكون عضواً يعرف حقوقه ومسئولياته في اللجنة الفنية (٤٦) بالمنظمة الدولية للتقييس، فتبرز وجهات نظرنا من واقع احتياجاتنا عند المراجعة الدورية للمعايير الدولية الصادرة عن هذه اللجنة.

المعايير الموحـدة للدوريات المصرية
١٩٨٨

إعداد الدكتورة يسريه زايد

تمهيـــد

لايمكن اعتبار التقييس اختراعاً جديداً من مخترعات العصر الحديث، فهو مفهوم قديم قدم الكون نفسه، فإننا لو تأملنا ما يحيط بنا من وجود لشهدنا مظاهـر التـوحيد واضحـة في جميع الكـائنات الحية، فالإنسان، والحيوانات، والحشرات، والطيور، والنباتات، كل نوع منها له خصائصه ومميزاته التي تتناقل في سلالاتها بدقة وتماثل تامين منذ ملايين السنين، فالله سبحانه وتعالى قد جعل التوحيد والتماثل أساساً لخصائص كل نوع من أنواع الكائنات.

والتقييس بمعناه العام من ملامح النشاط الإنساني في كل العصور، وقد ازدادت أهميته في العصر الحديث بتطوراته الحضارية المتراكمة، ففي هذا العالم المتحضر الذي يتطلب وسائل اتصال أفضل بين الشعوب والدول، ويتطلب تبـادلا تجارياً منظما وتصنيعاً أفضل للبضائع والسلع والأجهزة، ظهر التقييس كنظام ينبغي قبوله من جانب جميع المجتمعات المتحضرة حيث يتحقق من خلاله إصدار وتطوير معايير الإنتاج والمنتجات على المستويين القومي والدولي.

وقد نشأت نظم القياس والمقاييس كالطول، والمساحة، والزمن، والحجم منذ الأزل القديم، فهذه النظم قديمة قدم الحضارة الأولى وما اقتضته من تبادل ومعاملات بين الناس، فلقد أدرك الإنسان منذ البداية أهمية توافر معايير مشتركة ومتفق عليها يمكن الحكم بها على السلع والخدمات، مع تهيئة الوسائل التي تيسر الانتفاع الأمثل بها، ولذلك فقد ظهرت وحدات القياس المختلفة كالمتر، والذراع والساعة. . . الخ.

ومع حلول الثورة الصناعية في الأزمنة الحديثة من جهة، ونمو وتطور العلم والتكنولوجيا من ناحية أخرى، أصبحت الحاجة أكثر الحاحاً إلى توافر الاشتراطات التي تحدد بدقة المقاييس الأساسية السابق ذكرها. فقد أدى قيام المصانع من ناحية، وتزايد عدد السكان من ناحية أخرى، إلى جانب ما صاحب ذلك من تطور اجتماعي، أدى كل ذلك إلى ازدياد الحاجة إلى مختلف أنواع السلع الاستهلاكية، ووسائل النقل والمعدات. كما تسبب ازدياد الطلب على بعض الأصناف، والسلع، والمنتجات في اتجاه الصناعة إلى الإنتاج الكبير (الانتاج بالجملة) هذا بالاضافة إلى تعدد منتجي الصنف الواحد داخل البلد الواحد أو في مختلف البلاد والدول.. ومن هنا نشأ الاهتمام بوضع مواصفات ومعايير محددة لمواد وخصائص وأبعاد القطع والأجزاء المختلفة التي تتكون منها السلع والآلات حتى يمكن إخضاع إنتاج سلعة ما إلى نظام موحد يكفل تجانس وتطابق كل مجموعة من الأجزاء المتماثلة التي تتكون السلعة من تزاوجها وتراكيبها مهما اختلفت مصادر صنعها.

وهكذا بدأ الاهتمام بتطبيق التقييس أو التوحيد القياسي بما يشمله من مقاييس ومواصفات لتوحيد أساليب الإنتاج وغيرها بما يتلاءم مع احتياجات الاستخدام وقد أدى ذلك التطبيق إلى تبسيط الإنتاج، ورفع جودة السلع، مع انخفاض التكاليف وسهولة التبادل.

ولقد دخل التقييس الآن معظم جوانب حياتنا، فهو في خصائص الملابس التي نرتديها، وفي مواصفات الأطعمة التي نأكلها، وفي مقاييس وأبعاد المنازل التي نسكنها، وفي خصائص مواد بنائها، ولا يخفى علينا الكوارث التي تنتج عن عدم الالتزام بذلك، وهذا واضح جداً فيما تطالعنا به الصحف من سقوط وانهيار المنازل، وهكذا نجد أن التقييس لايكاد يترك مجالا من مجالات النشاط البشري إلا وتطرق إليه، وخاصة في مجالات الصناعة، والتجارة، والنقل، والزراعة، والطب... الخ تلك المجالات التي وجد فيها التقييس مجالا خصباً للنمو والازدهار.

وقد دخل التقييس مجال «المكتبات والمعلومات» شأنه شأن المجالات الأخرى التي أثبت نجاحاً كبيراً في توحيد وتقنين جوانبها، وقد استطاع التقييس أن يلعب

دوراً بارزاً أيضاً في مجال المكتبات والمعلومات، وقد ظهر ذلك جلياً فيما حققه من وفر في الجهد عند ممارسة الأعمال الفنية المختلفة مثل الفهرسة والتصنيف، كما ظهـر أيضاً فيما حققه من تحسين في نوعية الخدمات التي تقدم لجمهور المستفيدين من المكتبـة، أو مركز التوثيق والمعلومات بحيث يستطيع كل من العاملين والمستفيدين الحصول على الكثير من العون والمساعدة عند تطبيق المعايير والمواصفات - التي هى الثمرة أو الجهد الناتج عن التقييس - في مختلف الجوانب المكتبية مثل التزويد، والفهرسة والتصنيف، والخدمة . . . الخ

وكما هو الحال في المجالات الأخرى فقد سبقتنا دول العالم الخارجي في هذا المجال الحيوي، وأصدرت مجموعة من المعايير التي تتصل بإنتاج وإخراج أوعية المعلومات من كتب، ودوريات، وتقارير، وبراءات اختراع، وأطروحات. كذلك فهناك المعايير التي تتصل بعمليات التنظيم الفني والتحليل في داخل المكتبات ومراكز المعلومات، والمعايير التي تتناول قواعد إعداد أدوات الضبط الببليوجرافي لأوعية المعلومات، ومعايير الميكنة والآلية، إلى غير ذلك من المعايير التي تكاد تغطي معظم جوانب مجال المكتبات والمعلومات.

أهمية الدراسة وأهدافها

على الرغم من الأهمية الكبرى للتقييس في مجال المكتبات والمعلومات، والفوائد المحققة التي يمكن جنيها من تنفيد وتطبيق المعايير الموحدة في المكتبات، ومراكز التوثيق والمعلومات إلا أننا في مصر لم نتنبه إلى هذا الموضوع في دراستنا وأبحاثنا إلا مؤخـراً وعلى وجه التحديد في منتصف السبعينيات من هذا القرن. فهذه القضية لم تناقش إلا حينما قام الاستاذ الدكتور سعد محمد الهجرسي بطرح هذه القضية الهامة على صفحات مجلة الثقافة العربية في عددها الثاني الصادر عام ١٩٧٤ حيث نشرت دراسة بعنوان «المعايير الموحدة للمكتبات ومراكز التوثيق وموقفها بالعالم العربي».

ورغم مرور أكثر من عشر سنوات على طرح هذا الموضوع الحيوي ومناقشته في مصر، إلا أنه لاتوجد دراسة أكاديمية تتناول هذا الموضوع الحيوي الهام برمته

كاملا، أو تتناول أحد قطاعاته العريضة والتعرض لها بالبحث والدراسة والتحليل ، برغم أن صاحب الدراسة الأولى قد دعا إلى ذلك بشدة . . !

وقد اختارت هذه الدراسة لنفسها أحد قطاعات التقييس في مجال المكتبات والمعلومات،وهو المعايير الموحدة الصادرة لأحد أوعية المعلومات وهى الدوريات، وقد وقع الاختيار على المطبوعات الدورية بالتحديد للأسباب الآتية:

(١) أن الدوريات بصفة عامة تتمتع بأهمية خاصة كمصدر للمعلومات باعتبارها من المصادر الأولية التي تنقل أحدث المعلومات وأكثرها جدة، ومن ثم فهى تلعب دوراً بارزا في تطور وتقدم المعرفة البشرية، وينبغي أن يوجه اليها اهتمام خاص لتتم الاستفادة منها على الوجه الأكمل.

(٢) أن الدوريات قد ظفرت بصدور عدد غير قليل من المعايير الموحدة على المستويين الدولي، والقومي، بل أكثر من ذلك فقد ثبت من الدراسة المبدئية للموضوع أن أول المعايير التي صدرت في مجال المكتبات والمعلومات كان من نصيب الدوريات.

(٣) أن الرسالة التي حصلت بها الطالبة على درجة الماجستير بعنوان «الضبط الببليوجرافي لمحتويات الدوريات المصرية» قد جعلها على دراية بعالم الدوريات ومشاكلها بصفة عامة والدوريات المصرية بصفة خاصة.

(٤) أن الدوريات المصرية، التي وصل عددها الآن إلى مايقرب من خمسة آلاف (٥٠٠٠) دورية وتحتوي على معلومات في مختلف فروع المعرفة البشرية، وتضم المتخصصات منها على وجه التحديد معلومات قيمة في مجالات العلوم والتكنولوجيا، والعلوم الاجتماعية والانسانية، هذه الدوريات لم تلق العناية الكافية ولم تحظ بالتقييس أو المعايرة اللازمة لها في مختلف جوانبها ويتضح ذلك بجلاء من بعض نتائج دراسة الماجستير التي أعدتها الطالبة من عدم وجود أدوات عمل مقننة وموحدة عند تكشيف وتحليل محتويات الدوريات، ومن التهالك والتآكل والتمزق التي تتعرض لها

الدوريات بفعل الزمن دون التفكير في صيانتها وحمايتها من جانب الهيئات المسئولة سواء عن طريق تجليدها أو عن طريق حفظها على ميكروفيلم (مصغرات فيلمية) هذا على سبيل المثال.

فقضية «المعايير الموحدة للدوريات المصرية» بهذا الشكل تمثل أهمية مزدوجة، أولاهما تتصل بالدوريات كواحدة من أهم أوعية المعلومات والثانية تتصل بقضية المعايير الموحدة ذاتها، تلك القضية التي ظلت مهملة لفترة طويلة من الزمن في الدول العربية بصفة عامة.

وتهدف هذه الدراسة في المقام الأول إلى التعرف على مدى صلاحية ماصدر من معايير موحدة للدوريات في الخارج على المستويين العالمي والقومي، للتبني والتطبيق على الدوريات المصرية، كما تهدف أيضا إلى التعرف على مدى استجابة الدوريات المصرية لما صدر من هذه المعايير في حالة وجود تطبيقات لبعض المعايير بالفعل، هذا إلى جانب محاولة إبراز الفجوات التي لم تتم تغطيتها بمعايير بالنسبة لوعاء الدوريات حتى يمكن العمل على تغطية هذه الفجوات.

حدود الدراسة ومجالها

حددت الدراسة لمسارها الحدود التالية

(أ) الحدود النوعية

اهتمت الدراسة في المقام الأول ببحث وتتبع المعايير الموحدة الرسمية - أي الصادرة عن هيئات التقييس القومية والدولية المخولة لإصدار مثل هذه المعايير - وذلك فيما يتصل بجميع جوانب الدوريات.

(ب) الحدود الزمنية

على الرغم من أن البذور الأولى لصدور الدوريات قد ترجع إلى القرن السادس عشر الميلادي - وذلك في شكل نشرات غير منتظمة عن الحوادث والأخبار الهامة - إلا أن المعايير الموحدة ذاتها قد جاءت متأخرة عن الظهور

الحقيقي للدوريات بقرنين أو ثلاثة قرون، وإن كان ذلك لا ينفي بالطبع وجود قواعد وممارسات متعددة اعتمدت عليها المعايير الموحدة في كيانها وتكوينها، وذلك حينما تعددت واختلفت الممارسات. وقد ظهرت المعايير الموحدة بمعناها الرسمي في الثلاثينيات من القرن العشرين، وتهتم الدراسة بتتبعها من ذلك الوقت وحتى نهاية عام ١٩٨٥ أى لفترة تمتد لنصف قرن من الزمان.

(جـ) الحدود المكانية

تتبعت الدراسة المعايير الموحدة الصادرة في مختلف بلدان العالم وخاصة في الدول المتقدمة مثل أمريكا، وانجلترا، والمانيا، وفرنسا، والاتحاد السوفيتي، والدانمارك، إلى جانب بعض دول العالم النامية مثل الهند التي قامت بها نهضة تقييسية متطورة خاصة في مجال المكتبات والمعلومات. هذا بالطبع إلى جانب المعايير الصادرة للدوريات من جانب (المنظمة الدولية للتقييس: مدت: Internaional Organization for Standarization: ISO

(د) الحدود اللغوية

اقتصرت الدراسة على ماصدر من معايير موحدة باللغة العربية، أو الإنجليزية، أو الفرنسية فقط، ويدخل في ذلك ما قد يكون ترجم من لغة أخرى غير تلك اللغات إلى إحدى هذه اللغات مثل المعايير الهندية المترجمة إلى الإنجليزية.

(هـ) الحدود الموضوعية

تناولت هذه الدراسة ماصدر من معايير موحدة للدوريات في جميع جوانبها مثل: الإصدار والإخراج، والاقتناء والتزويد، والإعارة، والتبادل، والتجليد، والفهرسة، والكشافات والاستخلاصات، والاستنساخ بالأشكال المصغرة... إلخ

وقد استبعدت الدراسة من الموضوعات مايتصل أكثر مايتصل بمجال الصحافة والإعلام وهى بالتحديد تلك الجوانب التي تتناول حجم الورق

ونوعيته، وتصحيح البروقات، والمتطلبات الفنية للطبع.

ويمكن تحديد الأوجه التي عالجتها المعايير التي تناولتها الدراسة بمزيد من التفصيل على النحو التالي:

- التصميم الطباعي
- اختصارات كلمات العناوين
- التجليد
- الفهرسة
- الكشافات والاستخلاصات
- الاستنساخ بالأشكال المصغرة
- الترقيم الدولي الموحد
- المطالبات بالأعداد المتأخرة
- بيان المثبتات في القوائم الموحدة
- الإحصاءات
- أسلوب إعداد المقالات
- العناوين المفتاحية
- نظام CODEN

أما الجوانب التي تمثل فجوة في المعايير الصادرة للدوريات فهى: الاقتناء والتزويد، والإعارة، والمرافقات، والأدلة، والقوائم الموحدة، والتبادل.

والجوانب سالفة الذكر سواء منها ماتم تغطيته أو مالم تتم، يمكن أن تقع في واحدة من الوظائف التالية: الانتاج والاخراج، والاقتناء، والتزويد والتنظيم الفني والتحليل والاسترجاع. فالتصميم الطباعي للدوريات يدخل في نطاق الوظيفة الأولى (الإنتاج والإخراج)، والمطالبات تدخل في نطاق الوظيفة الثانية (الاختيار والاقتناء)، أما الفهرسة، والترقيم الدولي الموحد، فتدخل ضمن وظيفة (التنظيم الفني والتحليل) وبالنسبة للكشافات والاستخلاصات، والاستنساخ فتدخل ضمن وظيفة (الخدمة والاسترجاع) وهكذا...

وقد تم عرض الرسالة وفقاً لذلك. في مجموعة من الفصول هى:

الفصل الأول

وقد تناول التقييس وأساسياته ويتم فيه التعرض للنشأة التاريخية للتقييس والمعايير الموحدة، وأهداف التقييس ووظائفة، ومبادئه، وأنماطه، وأنواعه، واستخدامه وتطبيقه.

الفصل الثاني

وقد تناول «التقييس في مجال المكتبات والمعلومات» حيث يعرض أيضاً للنشأة التاريخية للتقييس والمعايير الموحدة في هذا المجال، ويعرض أيضاً لأسباب ودوافع دخوله إلى هذا المجال، كما يعرض أيضا لأبرز الهيئات واللجان العاملة في حقل التقييس في مجال المكتبات والمعلومات وتناول الفصل أيضاً إبراز القطاعات والمجالات التي امتدت إليها يد التقييس في هذا المجال. ويتعرض هذا الفصل في نهايته إلى التقييس والمطبوعات الدورية كمدخل أو تمهيد لما يليه من فصول تتناول المعايير الموحدة للدوريات وتطبيقها على الدوريات المصرية.

الفصل الثالث

وقد تناول «الإنتاج والإخراج للدوريات» حيث يعرض لما صدر من معايير في هذا الشأن من الناحيتين الكمية والنوعية ثم يتناول الفصل التطبيق في هذه المعايير على الدوريات المصرية من خلال عينة عشوائية من الدوريات المصرية عارضا لأهم النتائج التي تم التوصل إليها بهذا القياس.

الفصل الرابع

وتناول مجموعة المعايير التي تتصل بأسلوب عرض وتقديم المقالات في الدوريات وهو بعنوان «معايير الأسلوب في إعداد المقالات وإخراجها» ويتناول هذا الفصل معالجة ماورد في هذه المعايير من قواعد وذلك من خلال التطبيق على عينة من المتخصصات المصرية، كما يتناول هذا الفصل أيضا قواعد الإعداد للدوريات والمقالات المترجمة في المترجمات من الدوريات.

الفصل الخامس

وتناول «معايير تحديد هوية الدوريات» وهى تلك المعايير التي تتناول اختصار كلمات عناوين الدوريات (والترقيم الدولي الموحد للدوريات: تدمد: International Standard Serial Numbering)

والعناوين المفتاحية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بـ (تدمد: ISSN) وفي كل منها يتناول الفصل التطبيقات المصرية في هذا الصدد على الدوريات وأدوات ضبطها.

الفصل السادس

وتناول «معايير إعداد التسجيلات الببليوجرافية للدوريات» يدوياً وآلياً، أو مايعرف بالفهرسة التقليدية، والفهرسة المقروءة آليا، وذلك من خلال استعراض أهم تقنينات الفهرسة فيما يتصل بمعالجة الدوريات، ثم واقع التطبيق في عدد من المكتبات في مصر لعملية فهرسة الدوريات.

الفصل الثامن

وقد تناول «متفرقات من المعايير الموحدة للدوريات» مثل تجميع الاحصائيات، ومعايير الاقتناء (الاشتراكات، والمطالبات) ومعايير التجليد، ومعايير الأشكال المصغرة للدوريات (الدوريات على مصغرات فيلمية (ميكروفيلم)، أو جذاذات فيلمية (ميكروفيش).

الخاتمة

وقد تناولت الخاتمة «النتائج» التي تم التوصل إليها من الفصول السابقة مع «توصيات» مستقبلية، تساعد في عملية تبني وتطبيق وتنفيذ المعايير الصادرة للدوريات مع تحديد أولويات للتبنى والتطبيق.

ومما تجدر الإشارة إليه أن الحصول على المعايير الموحدة موضع الدراسة قد تم اعتمادا على مصادر ببليوجرافية وغير ببليوجرافية يمكن إجمالها كما يلي:

(١) الأدلة العالمية بالمعايير مثل: ISO Handbook of Information Transfere

(٢) أدلة هيئات التقييس القوميه مثل: Catalag of American National Standards

(٣) الببليوجرافيات الموضوعيه مثل: Documentation, Terminology and Bibliography Bulletin

(٤) نصوص المعايير ذاتها: حيث يدرج فيها قائمة بالمعايير كمراجع اعتمد عليها عند الإعداد.

(٥) الدوريات المتخصصة: وهى إما دوريات متخصصة في مجال التقييس مثل: مجلة «التوحيد القياسي» التي كانت تصدرها الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي وجودة الانتاج، أو مجلات متخصصة في مجال المكتبات والمعلومات مثل: Serials Revew

(٦) المراسلات مع هيئات التقييس القومية والدولية في دول العالم المختلفة.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج على ضوء ماسبق عرضه في فصول الرسالة ويمكن ابراز وبيان هذه النتائج كما يلي:

(١) بلغ مجموعة ماصدر من معايير رسمية دولية صادرة عن مدت (ISO) في جميع قطاعات المعرفة البشرية نحو (٦٠٠٠) ستة آلاف معيار وذلك حتى نهاية ١٩٨٦، منها ٤٢ معياراً في مجال المكتبات والمعلومات أى بنسبة (٧,٠٪) وهى نسبة ضئيلة جداً ولا تختلف هذه النسبة كثيراً، إن لم تقل عنها، فيما أصدرته هيئات التقييس الرسمية القومية من معايير في مجال المكتبات والمعلومات، فعلى سبيل المثال أصدر (مقات: ANSI) (٤٢) معيارا فقط في مجال المكتبات والمعلومات من بين أكثر من ٨٥٠٠ معياراً أصدرها المعهد أى بنسبة (٠,٥٪) بينما أصدر (ماق: DEN) بألمانيا ٤٨ معياراً في مجال المكتبات والمعلوما من بين مايقرب من ٢٥,٧٠٠٠ معياراً أى نسبة (٠,١٪).

(٢) لايوجد أى نشاط للهيئة المصرية للتوحيد القياسي في إصدار أو تبني أى

معايير في مجال المكتبات والمعلومات. على الرغم من وجود لجنة فنية مناظرة للجنة الفنية ٤٦ في (مدت: لف/ ISO:TC / 46) ابتداء من عام ١٩٧٤، ويقتصر دور (همت: EOS) على مجرد الموافقة على مايصدر من معايير داخل (مدت/ لف ٤٦) دون اتخاذ أية خطوات تنفيذية لتلك الموافقة.

(٣) اختفى دور الدول العربية أيضاً ـ من خلال هيئات تقييسها القومية ـ في الاسهام بإصدار معايير في مجال المكتبات والمعلومات بصفة عامة، واقتصر دور الدول العربية على تبني بعض المعايير الدولية الصادرة عن (مدت: ISO) من خلال (لف/ ٤٦)، وقد قامت أو اضطلعت بهذا الدور المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس في عمان بالاردن، حيث قامت بترجمة ثمانية وعشرين معياراً في مجال المكتبات والمعلومات، تم إقرارها بعد الترجمة «كمواصفات عربية». وتعتبر الترجمة من أشهر طرق تبني المعايير الدولية، إلا أن تطبيق ماورد بهذه المعايير لم يدخل حيز التنفيذ بعد، بالاضافة إلى أن أكثر المصطلحات في تلك الترجمات غير ماهو مألوف بين الأغلبية الكبرى من المتخصصين العرب في مجال المكتبات والمعلومات.

(٤) تعد المطبوعات الدورية من أكثر أوعية المعلومات التي حظيت بصدور أكبر عدد من المعايير، فقد وصل عدد المعايير الدولية والقومية الرسمية التي تناولت الدوريات نحو ٦٨ معياراً، وذلك حتى نهاية عام ١٩٨٥.

(٥) احتلت المطبوعات الدورية المرتبة الأولى فيما أصدرته (مدت: ISO) من معايير، فقد صدر للدوريات وحدها عشرة معايير من بين ٤٢ معياراً أى بنسبة ٢٣,٨٪، وهذه المعايير مخصصة للدوريات فقط دون غيرها من الأوعية، وتأتي كلمة «دوريات» بصفة أساسية في عناوين تلك المعايير، كما أن هناك بعض المعايير الأخرى التي تتناول الدوريات مع غيرها من أوعية المعلومات. كالكتب، والرسائل، والتقارير، . . . الخ، ويرفع ذلك من نسبة المعايير التي تتناول الدوريات إلى حوالي ٣٠٪ مما أصدرته (مدت: ISO

(٦) تعد المطبوعات الدورية من أقدم الأوعية التي صدرت في شأنها معايير

موحـدة، وخـاصة على المستوى الرسمي، فقد أصدر (مقات: ANSI) والذي كان يحمل اسم (US,ASA) في عام ١٩٣٥ أول معيار له بعنوان: «REFERENCE DATA AND ARRANGENGEMENT OF PERIOD-ICALS » وكذلك فقد أصدر المعهد الهندي (مهت: ISI) أول معيار له في مجال المكتبات والمعلومات عام ١٩٤٩ بعنوان: « Guide for abbrevi-ations of words in titles of periodicals using roman alphabets ».

(٧) يحتـل مجال «إنتـاج واخراج» الدوريات المرتبة الأولى من ناحية الكثرة العددية فيما صدر من معايير للدوريات حيث حظى هذا المجال وحده بصدور خمسة وعشرين. معياراً أى حوالي ٣١,٢٥٪ من مجموع ماصدر للمطبوعات الدورية ككل، يليه مجال اختصارات عناوين الدوريات وصدر فيه أحـد عشر معياراً بنسبة ٣١,٧٥٪ يليه مجال «إعداد التسجيلات الببليوجرافية» - الذي تخصصت في إصدار المعايير فيه الجمعيات المهنية مثل (أدجم: IFLA) و(جام: ALA) و (ملك: LC) - وصدر فيه عشرة معايير بنسبة ١٢,٥٪ ثم مجال التكشيف والكشافات، وقد صدر فيه ثمانية معايير بنسبة ١٠٪.

(٨) كانت الأستجابة لمتطلبات القواعد الواردة في معايير الدوريات عند قياس التـطبيق على الـدوريات المصرية، وأدوات ضبط محتوياتها، متفاوتة بين جانب وآخر ويمكن توضيح ذلك على الجوانب التي تتناولها الدراسة كما يلي:

أولا : إنتاج وإخراج الدوريات

■ أثبتت الدراسة أن هذا المجال من أكثر المجالات التي تتلقى استجابة من جانب ناشري ومحرري الدوريات المصرية، وذلك بممارسة تقاليد إنتاج وإخراج الدوريات وفقا لأسس وقواعد ثابتة ومعروفة، وربما لاتكون هذه الاستجابة نابعة من علم المسؤلين عن انتاج وإخراج الدوريات بما صدر من معايير وتطبيقها أو حرصهم على متابعة هذه المعايير. وإنما يمكن أن يكون ذلك نابعا عن تقليد

ومحاكاة لما يظهر من دوريات بالخارج، ويعتبر ذلك تطبيقا غير مباشر لقواعد المعايير.

■ على الرغم من أن مجال إنتاج وإخراج الدوريات من أكثر المجالات طواعية واستجابة للممارسات المتبعة في إنتاج الدوريات بصفة عامة، إلا أن الاستجابة اختلفت بين عنصر وآخر من عناصر إنتاج وإخراج الدوريات، فقد كانت الاستجابة عالية من جانب محرري الدوريات المصرية فيما يتصل بإخراج وتصميم صفحات العناوين، والتصميم الطباعي للأعداد والمجلدات وإخراجها بصفة عامة بينما كانت الاستجابة ضعيفة أو شبه معدومة في العناصر التي تتناول طبع الشارة الببليوجرافية، وإعداد كشافات المجلدات.

■ يعد المركز القومي للإعلام والتوثيق من أكثر الجهات التزاماً بتطبيق قواعد «إنتاج وإخراج» الدوريات المصرية وذلك فيما يقوم المركز بإصداره ونشره من مجلات علمية، سواء في ذلك ما يتصل بعرض وتقديم الدورية ككل، أو في عرض وتقديم الإسهامات بداخلها، ويعتمد المركز في ذلك على المعايير الصادرة عن (اليونسكو: Unesco)، وأبرزها:

"Guidelines for editors of scientific and technical Journal"

"Guide for the presentation of scientific papars for publication"

وكذلك معيار (مدت: ISO) الخاص بـ "Bibliographic Strip"

ثانيا: نظم تحديد هوية الدوريات

■ يمكن القول بصفة عامة أن جانب أو مجال نظم تحديد هوية الدوريات ممثلا في اختصارات عناوين الدوريات، و (تدمد: ISSN)، والعنوان المفتاحي من أكثر المجالات التي ينعدم فيها تطبيق أو تبنى معايير رسمية أو غير رسمية للدوريات المصرية.

ثالثا: إعداد التسجيلات الببليوجرافية

■ أثبتت الدراسة أن غالبية المكتبات لا تقوم بإجراء عملية فهرسة للدوريات،

وذلك هو الحال في مكتبتنا القومية (دار الكتب المصرية)، ومكتبة جامعة القاهرة، كما أن المكتبات التي تقوم بعملية فهرسة للدوريات لا تتبع قواعد محددة عند إجراء هذه العملية الفنية، وذلك مثل إدارة المكتبات بالمركز القومي للإعلام والتوثيق.

■ تبين من الدراسة أن الجهة الوحيدة في مصر، التي تطبق أحدث قواعد فهرسة الدوريات ممثلة في الفصل ١٢ من (قاف: AACR 2)، والذي يتفق مع قواعد (تدوب: (د): ISBD (S)) هى مكتب مكتبة الكونجرس بالقاهرة. وقد وجدت بعض الأخطاء الطفيفة في البطاقة النهائية المعدة من جانب (ملك: LC).

رابعا : الخدمات الفنية للدوريات

■ أثبتت الدراسة لأدوات الضبط الببليوجرافي لمحتويات الدوريات المصرية، أن الاستجابة لمتطلبات القواعد والارشادات من جانب هيئات الإعداد على اختلاف أنواعها استجابة على قدر لا بأس به بالنسبة لانتاج وإخراج نشرات الاستخلاص وخاصة فيما يتعلق بمحتوى المستخلص، وموقعه، والبيانات الببليوجرافية المسجلة عن الوثيقة، أما بالنسبة للكشافات فإن الاستجابة على درجة أقل وخاصة فيما يتعلق بالتصميم الطباعي لكشافات المجلدات، ومعدلات صدورها، واستمراريتها.

■ أثبتت دراسة «بيان المقتنيات» في القوائم (الفهارس) الموحدة للدوريات المصرية أن الالتزام في تسجيل حقول البيانات يقتصر على الحقول الرئيسية فقط ممثلة في حقلى أماكن الدوريات، ومقتنيات المكتبات منها. وهناك بعض عناصر البيانات التي لم تستخدم على الإطلاق في هذه القوائم مثل: التبصرات، ورقم الطلب، وتاريخ المراجعة. أما ما يتصل بعلامات الترقيم المستخدمة في هذه القوائم فهى محدودة، إلا أنها تستخدم بثبات داخل القوائم.

خامسا : الأشكال المصغرة للدوريات

■ أثبتت الدراسة أن الجهة الوحيدة في مصر التي تقوم بتصوير الدوريات

المصرية على ميكروفيلم، أو ميكروفيش هى «مركز التنظيم والميكروفيلم» التابع لمؤسسة الأهرام، ويقوم هذا المركز بخدمة المؤسسة الأم وذلك عن طريق حفظ الدوريات التي تصدرها هذه المؤسسة على ميكروفيلم، ويعتبر كشاف الأهرام هو الدورية الوحيدة في مصر المصورة على ميكروفيلم وميكروفيش.

■ أثبتت الدراسة أن «مركز التنظيم والميكروفيلم» لا يلتزم بتطبيق ماورد في المعيار بشأن تفليم الدوريات، والصحف بصفة خاصة، وعلى وجه التحديد فيما يسجل عنها من بيانات ببليوجرافية.

■ تبين من الدراسة أيضاً أن هناك عدداً من الدوريات المصرية مصورة على ميكروفيلم ، وميكروفيش بالخارج ، فقد قامت (مك : LC) بحفظ هذه الدوريات على ميكروفيلم ضمن ماتحفظه من دوريات بصفة عامة على ميكروفيلم.

سادسا : الاختيار والاقتناء

■ أثبتت الدراسة أن هذا المجال يمثل فجوة كبيرة فيما يصدر من معايير موحدة للدوريات بصفة خاصة، وإن كان يمثل أيضا فجوة لهذه العملية ككل، وليس للدوريات فقط، وربما يرجع السبب في ذلك إلى أن هذا المجال بطبيعته لا يمثل حقلا خصبا للتقييس إلا في بعض الجوانب الإدارية فيه.

■ تتعامل أقسام التزويد في غالبية المكتبات المصرية مع نماذج وأشكال موحدة دولياً Standard Forms ، تباع في مكتبات بيع الأدوات المكتبية، وذلك فيما يتصل بنماذج الاشتراكات، والمتابعات للدوريات، وإن كان ماينقص المكتبات في مصر ليس هو وجود هذه النماذج، بل إن ماينقصها هو إجراء عملية المتابعة نفسها.

سابعا : التجليد

■ تعاني الدوريات في مصر بصفة عامة من إهمال واضح في تجليد مجلداتها

بصفة منتظمة، فقد توقفت عملية التجليد في مكتبة جامعة القاهرة منذ عام ١٩٧٥.

■ لا تراعى بعض القواعد والإرشادات الفنية أثناء عملية التجليد، وذلك بنزع صفحات عناوين الأعداد التي تحدد ذاتية العدد عند الرغبة في الاستشهاد المرجعي به.

ثامنا : الإحصائيات

■ ثبت من الدراسة أيضا أن هذا المجال يمثل فجوة، فقد صدر فيه معيار قومي أمريكي يتناول قواعد تنظيم عملية تجميع إحصاءات الدوريات، وطرق تجميع هذه الإحصاءات وتقوم (مدت: ISO) الآن بإعداد مسودة معيار تتناول تجميع إحصاءات أوعية المعلومات بصفة عامة ومن بينها الدوريات.

■ تبين من الدراسة أن الأسس العامة الواردة في المعيار القومي الأمريكي تصلح للتبنى والاتباع من جانب المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات في مصر لتجميع إحصاءات عن الدوريات المصرية.

* * *

وبعد استعراض نتائج الدراسة على الوجة السابق، فإنه يمكن الخروج بنتيجة عامة مؤداها أن المعايير الموحدة الدولية الصادرة للدوريات تصلح بوضعها الحالي للتطبيق على الدوريات المصرية ـ مع إجراء بعض التعديلات الطفيفة ـ فقد أثبتت القياسات للقواعد الواردة بهذه المعايير على الدوريات المصرية وأدوات ضبطها، وضبط محتوياتها، وأثبتت أن الجوانب الفنية التي تتناولها هذه المعايير تصلح للتطبيق على جميع أنواع الدوريات بفئاتها وأشكالها المختلفة وأن مرحلة التطبيق في الوقت الحالي تتطلب بعض التعديلات التي تتعلق ببعض المسائل الشكلية مثل تغيير اتجاه كتابة بعض البيانات (تدمد: ISSN). كذلك تغيير موقع كتابة، واستخدام الحروف الهجائية أو الأبجدية بدلا من الأرقام الرومانية، وتجاهل قواعد استخدام الحروف الكبيرة Capital ، وعدم اتباع القواعد الخاصة برومنة المطبوعات باللغة العربية.

الجزء الثاني

الايراق والازهار والاثمار

المجموعة ١ : **أوعيــة المعلومات**

المجموعة ٢ : **الحلقات والملتقيات**

المجموعة ٣ : **القضايا والمؤسسات**

المجموعة ٤ : **الشخصيات والمناسبات**

المجموعة ١

أوعية المعلومات

المجموعة الأولى
أوعـــية المعلومـــات

خلفية المجموعة وسياقاتها الزمنية

تضم «المجموعة الأولى» خمس عشرة مادة، وإذا كان القوس الزمني بين أقدم هذه المواد وأحدثها يبلغ حوالي ثلاثين عاماً، فهى جميعا باستثناء مادة واحدة كتبت ونشرت خلال سبع سنوات تحتل قلب الثمانينيات (١٩٨٢ - ١٩٨٨). وقد نشرت هذه المواد من قبل كما هى الآن تقريبا، في ثلاث مجلات عربية متخصصة أو شبه متخصصة، تصـدر أو كانت تصـدر في مصر، وتـوقفت إحداها وهى مجلة (عالم المكتبات) التي استهلت صدورها عام ١٩٥٩، وقد نشر فيها أولى المواد وأقدمها في المجموعة. أما المجلتان الأخريان فما تزالان على قيد الحياة، وهما أولا مجلة (صحيفة المكتبة) التي أتمت عقدها الثاني هذا العام ١٩٨٩، وقد نشر فيها مادتان الثانية وبعض السابعة. ثم مجلة (عـالم الكتـاب) التي تصـدر فصلية عن «الهيئـة المصرية العـامة للكتاب» منذ يناير ١٩٨٤، وقد تشرفت برئاسة تحريرها منذ بداية صدورها حتى الآن. وهى التي نشرت المواد الباقية في عشرة فقط من أعدادها العشرين، التي صدرت في السنوات الخمس الأولى (١٩٨٤ - ١٩٨٨) من عمرها المديد إن شاء الله.

أما اختيار العنوان الذي يضمها جميعاً وهو (أوعية المعلومات)، فلست أدعي أنه يخلو من التساؤلات التي يمكن أن يحس بها القارىء لتلك المواد. فقد كان من الممكن لعدد غير قليل من المواد في هذه المجموعة الأولى هنا، أن يدخل مع المواد الأخرى في أى من المجمـوعـات الثـلاث التـالية (الحلقـات والملتقيات؛ القضايا والمؤسسات؛ الشخصيات والمناسبات).. ! بل لقد كان من الممكن بالنسبة لكل المواد في المجموعات

الأربع وعددها حوالي ٦٠ مادة، أن تقسم بنظام آخر للتصنيف يختلف عن هذا النظام الرباعي كميا وكيفيا. . ! والحقيقة هى أنه لن يكون هناك أى نظام يقترح لتصنيفها، ثم يخلو هذا النظام من التساؤلات ووجهات النظر التي ترى فيه بعض المفارقات، في الكم أو في الكيف أو فيهما معاً، وهذه هى القضية العتيدة المعروفة سلفا في نظم التصنيف الببليوجرافية وغير الببليوجرافية. ومن هنا فإني في تقديم هذه المجموعة لست بصدد الدفاع عن وجهة النظر التصنيفية فيها، وإنما أهتم وراء ذلك بإلقاء إضاءات معينة على الطبيعة العامة لهذه المجموعة، وعلى شىء من السياقات الزمنية التي تستكملها أو تربط بينها.

إذا كانت «أوعية المعلومات» كمفهوم نظري عام، هى الموضوع الذي يتعامل معه «تخصص المكتبات والمعلومات» من حيث الضبط والاستخدام لأفرادها ومجموعاتها، فالمواد في هذه المجموعة تختار وعاء معينا أو أكثر لتبرز فيه أو فيها، شيئا له أهميته بالنسبة لهذا التخصص في أكثر المواد، أو بالنسبة لهويتنا وهمومنا الثقافية والفنية بالأوطان العربية الإسلامية في المواد الأخرى. ولست أريد أن أستعرض المواد الخمسة عشر واحدة واحدة، لأبين في كل منها ذلك الذي أخذته في الاعتبار وأنا أكتبها في البداية، ثم وأنا أختارها لتوضع مع أخواتها في هذه المجموعة. ذلك أنني أثق في مقدرة القراء الأعزاء على إدراك هذه الجوانب، في سطور المواد نفسها وفيما بين سطورها. وإنما أكتفي بالإشارة إلى شىء من ذلك في بعض هذه المواد، وأترك المهمة كلها بعد ذلك للقراء الذين قد يبلغون بعمق قراءتهم، أكثر مما أستطيع أو أريد أن أقوله أنا في هذه الجوانب.

لم تكتب المادة الأولى أوائل ١٩٥٩ لتنشر في دورية متخصصة أو شبه متخصصة، ولكنها بالأحرى كانت أحد المتطلبات في مقرر دراسي عن «التزويد»، يتولاه الدكتور «رالف شو» في جامعة «رتجرز» وأنا مازلت طالبا آنذاك. ذلك أنه نصح الطلاب وهم يجهزون (العروض: Reviews) المطلوبة في هذا المقرر، باختيار الكتب التي يملكون خلفية علمية عما تحتويه من الموضوعات. فشجعتني هذه النصيحة وقد كنت طالبا في الأزهر لتسع سنوات، وكنت أحفظ القرآن كله وأنا في الحادية عشرة من عمري، كما درست كثيراً من القضايا المتصلة بتاريخه وتفسيره وإعجازه وأنا في كلية دار العلوم لأربع

سنوات ـ شجعني ذلك كله على إعداد هذه المادة الأولى، التي تتناول بالعرض والنقد ثلاث ترجمات إنجليزية للقرآن الكريم. وكانت إحداها وهى لرجل يهودي قد نشرت في ذلك العام، فرأيت أن أقرنها بترجمتين أخريين عرفتهما قبلها، إحداهما لرجل مسلم والثانية لرجل مسيحي.

وإذا كان الدكتور «رالف شو» قد أعلن إعجابه الكبير للطلاب بالاختيار وبالعرض الموضوعي في هذه المادة، فقد بقيت محفوظة مع أوراقي الدراسية التي سبقتها عام ١٩٥٨ والتي جاءت بعدها في العامين ١٩٦٠ ـ ١٩٦١. بيد أنني في صيف ١٩٥٩ وكنت أطالع مجلة (Library Journal)، وجدت فيها خبراً ببليوجرافيا عن صدور مجلة متخصصة في «مصر» باسم (عالم المكتبات: Library World)، وفيه بيانات كاملة لمن يريد الاشتراك. فبادرت برسالتين إلى تلك المجلة وفي قلبي فرحة كبيرة، تتضمن إحداها طلبا للاشتراك وتتضمن الأخرى تعريفا بنفسي، وكانت استجابة الأستاذ «حبيب سلامة» وهو رئيس التحرير وصاحب المجلة، أكثر مما تطلعت إليه من هذا الاتصال.

ذلك أنه طلب إليّ أن أزوده بها أشاء من المقترحات والمقالات والبحوث بالإنجليزية أو بالعربية، لينشرها تباعاً في أعداد مجلته الشابة، كما أصرّ على إرسال صورة حديثة لي لينشرها مع تقديم خاص في باب «وجوه جديدة». وقد استجبت بعد قليل من التردد لما طلبه، وأرسلت إليه ثلاث مواد إحداها هذه المادة الثلاثية في أشخاصها ومحتواها، دون أن يدور في ذهني آنذاك أن هناك ثلاثة آخرين يمثلون الأديان الثلاثة، فأنا مسلم والدكتور «رالف شو» يهودي والأستاذ «حبيب سلامة» مسيحي..! تلك أول الإضاءات وأهمها بالنسبة لهذه المجموعة، التي رأيت أن أسجلها في هذا التقديم للمجموعة، وهناك إضاءة بل إضاءات أخرى تتصل بالعلاقات والسياقات الزمنية بين بعض المواد.

في بداية عام ١٩٨٢ وكانت تكنولوجية «الأقراص المليزرة» في مهدها الأول آنذاك، كتبت المادة الثانية عن «القضايا الجارية في المكتبات والمعلومات»، التي ظهرت لي من

خلال مطالعاتي عام ١٩٨١ لعدد غير قليل من الدوريات المتخصصة. وقد تضمنت هذه المادة الإشارة إلى باكورة «الليزرة» في أعمال المكتبات، وهو المشروع الرائد في مكتبة الكونجرس الذي أثمر بعد خمس سنوات (١٨٨٢ - ١٩٨٨)، الاختزان المليزر على بضعة أقراص محدودة لما يلي:

- أكثر من ٤٠٠,٠٠٠ صفحة.
- حوالي ٥٠,٠٠٠ قطعة من الصور واللوحات الورقية.
- حوالي ١٠٠,٠٠٠ رسمة فيلمية من الصور الثابتة والمتحركة.
- حوالي ٤٠ ساعة من التسجيلات الصوتية على وجه واحد لقرص مليزر بقطر ٧ بوصات.

وكذلك تضمنت تلك المادة الثانية المكتوبة عام ١٩٨٢، الإشارة إلى اختزان دائرة معارف كاملة مع غيرها من المواد فيما سمى عام ١٩٨٠ «القناة ٢٠٠٠»، وهذه الدائرة هى التي نشرت مطبوعة أول عام ١٩٨٢ بعنوان (دائرة المعارف الأكاديمية الأمريكية: Academic American Encyelopedia) في ٢١ مجلداً. وقد تطور الأمر بهذه الدائرة وبغيرها من الأوعية المرجعية في السنوات القليلة حتى عام ١٩٨٨، إلى الظهور ثم الانتشار والازدهار لما يمكن أن نسميه «الأوعية المرجعية المليزرة». وقد كان من الطبيعي أن المواد التي كتبتها في السنوات الثلاث الأخيرة (١٩٨٦، ١٩٨٧، ١٩٨٨)، تضمنت بعضا من هذه الأوعية المرجعية المليزرة، مثل المادة الثامنة عن «معجم أكسفورد» والمادة الرابعة عشرة عن «مجموعة بوكر الببليوجرافية» والمادة الخامسة عشرة عن «كتاب الفصل» الإنجليزي مع «دائرة المعارف الحضارية» لإيطاليا.

١ - القرآن الكريم : ثلاث ترجمات إنجليزية(★)

1. The Meaning of the Glorious Koran: an explanatory translation / by Mohammed Marmaduke Pickthall .- New York: New American Library, 1953. - 464p.

(★) في عالم المكتبات - السنة ٢، العدد ٢ (مارس / ابريل ١٩٦٠)؛ ص ٥٩ - ٦٠. وقد أعدت هذه المادة بالإنجليزية ونشرت في المجلة آنذاك مع ترجمة عربية أعدتها هيئة التحرير بالمجلة، وأنا أنقلها هنا كما هى تقريبا دون أية إضافة.

2. The Koran translated from Arabic / by J.M. Rod well. - New York: Dutton, 1959. - 509p.

3. The Koran interpreted / by Arthur J. Arberry. - New York: Macmillan, 1955. - 2v.

كانت الـترجمـة الأولى للقـرآن الكـريم قبيل منتصف القرن الثاني عشر الميلادي (١١٤١ - ١١٤٣)، وقد قام بها في ذلك الوقت (روبرت دي ريتنس : Robert de Retines). ومنذ ذلك الوقت وعلى امتداد أكثر من ثمانية قرون ترجم القرآن عشرات بل مئات المرات إلى لغات كثيرة ومنها الإنجليزية، وبعض الترجمات كاملة وبعضها الآخر مختارات معينة طويلة أو قصيرة، كما أن بعضها ترجمات حرفية ملتزمة وبعضها الآخر ترجمات حرة بتصرف قليل أو كثير. ويمكن القول بأنه لايستطيع إنسان أن يقدم ترجمة وافية لأى كتاب مقدس لايؤمن بوحيه ورسالته. وقد قمت من جانبي بفحص أولى الـترجمات الثلاث في هذا العرض وهي لرجل مسلم، ومقارنتها بالترجمتين الأخريين وإحداهما لرجل يهودي والأخرى لرجل مسيحي.

(١) الـترجمة الأولى بعنوان «معنى القرآن المجيد» التي وضعها (بيكتال) هى أول ترجمة إنجليزية للقرآن يقوم بها رجل إنجليزي مسلم لغته الأم هى الإنجليزية. وهو كمسلم يؤمن أن القرآن لايمكن ترجمته، ومن ثم فإنه وضع في عنوان ترجمته كلمة «معنى» ولم يقل إنه «القرآن». والحقيقة أن ترجمة هذا الرجل هى أقرب شيء إلى الحرفية الكاملة، وهناك من الشواهد مايدل على أن المترجم بذل جهداً كبيراً، لتكون الترجمة الإنجليزية موازية تمام الموازاة للأصل العربي. وقد تعرض الكتاب قبل نشره لفحص دقيق كلمة بكلمة، وروجع في مصر من قبل مشيخة الأزهر بمعرفة أحد العلماء الذي درس الإنجليزية. وحينما كانت بعض الصعوبات تواجه المترجم، فقد كان يلجأ إلى الثقات المتخصصين في موضوعات هذه الصعوبات.

ولكى يساعد القارىء على فهم الترجمة الإنجليزية، فقد صدر المترجم كتابه بنبذة يسيرة عن سيرة الرسول تقع في عشرين صفحة. وقدم كذلك شرحاً تمهيديا لكل واحدة من سور القرآن تقريبا، وعددها ١١٤ سورة.

وهدف هذه الترجمة هو أن تقدم للقارىء الإنجليزي، الصورة الصادقة لما يفهمه المسلمون في العالم كله من معاني وطبيعة هذا الكتاب المجيد. ولقد استطاعت الترجمة أن تؤدي ذلك في لغة لا بأس بها، من وجهة النظر المتمثلة في احتياجات المسلمين الإنجليز. ومع أن الترجمة موجهة أساساً للمسلمين الذين يقرأون الإنجليزية، فإنها نافعة أيضا لأى قارىء آخر يتطلع إلى ترجمة مقبولة للقرآن، كما أنها تمثل وجهة النظر الدينية الإسلامية.

(٢) أما الترجمة الثانية بعنوان «القرآن مترجماً من العربية» التي وضعها (رودويل) فقد غيرت الترتيب المعروف في الطبعات العربية لسور القرآن وآياته تغييراً كبيراً جدا..! ذلك أن صاحبها قرر أن يرتب ترجمته زمنيا حسب نزول الآيات القرآنية خلال أكثر من عشرين عاماً، ومع ذلك فإن المترجم لم ينجح في تحقيق هذه الغاية في آيات وسور غير قليلة من ترجمته. ومع أنه لايوجد مايستحق الاهتمام في الجوانب الجمالية والأسلوبية التي حاولها (رودويل) فإن ترجمته لم تحقق البديل الآخر وهو الالتزام بحرفية النص، فقد أهمل هذا الالتزام في مواقع كثيرة. ففي الآية رقم ٤ من سورة الأنبياء مثلا، وهى ﴿قال ربي يعلم القول في السماء والأرض وهو السميع العليم﴾ نجد أنه ترجم صدر هذه الآية في صفحة ١٥١ من كتابه بقوله:

(Say: My Lord Knqweth...)

فقد استخدم للكلمة الأولى «Imperative Mood» ولم يستخدم «Past tense» وهذا الأخير هو الصحيح في هذا الموضع.

وفي مقدمة هذا الكتاب يقول صاحبه: «لقد استطاع محمد أن يستمدّ من اليهود العرب، كثيراً من المعرفة بالقصص في الكتاب المقدس... واستطاع

بهذه المعرفة أن يعلن بجرأة على أهل مكة الجهّال أن هذه القصص قد أوحيت إليه . . . ». وليس هنا المكان الذي نناقش فيه هذا الموضوع رغم خطورته، ولكن ذلك يبين لنا أى نوع من الترجمة ينطوي عليها هذا المطبوع.

(٣) ونأتي إلى الترجمة الثالثة بعنوان «القرآن مفسراً»، فنجد أن صاحبها وهو (أربرى) قد عاش فترة غير قصيرة في القاهرة. وكان في أثناء هذه الفترة منتدبا للتدريس في جامعة القاهرة. وقد قال عن نفسه في المقدمة: «كنت شغوفا بسماع القرآن والاستمتاع بالإيقاع في آياته، وكنت كلما أستمع إلى تلك الآيات وهى ترتل أشعر وكأني أستمع إلى موسيقى سماوية . . . »

وإذا كان هناك اعتقاد سائد أن القرآن لايمكن أن يترجم إلى أية لغة، دون أن يفقد الروح العالية التي لاتنفصل عن النص العربي، فنحن نجد أن هذه الترجمة قد احتفظت بشيء من أسلوبه الساحر ولا سيما في الجانب الموسيقى. ذلك أن المترجم كان يهدف إلى هذا الجانب الفني، وقد ساعده على تحقيق هدفه الجو العربي الذي عاشه فترة غير قصيرة من حياته.

وفيما يلي نموذج رمزي محدود للمقارنة بين هذه الترجمات الثلاث في الآية الأولى من سورة الأنبياء، وهى (اقترب للناس حسابهم وهم في غفلة معرضون).

(١) جاءت الترجمة لهذه الآية عند (بيكتال) كما يلي:

« Their reckoning draweth nigh for mankind while they turn away heedlessness»

وهى كما نرى في عناصرها وترتيبها صورة موازية تماماً للأصل العربي، يستطيع القارىء لها أن يتمثل هذا الأصل كما هو. ونلاحظ أمرين أولهما أنه استخدم فعل الماضي بصيغته القديمة دون الحديثة، ليضع في ذهن القارىء الإنجليزي عراقة النص العربي، وثانيهما أنه لم يستخدم «الفصلة» التي تجزىء الآية إلى (phrases) بل أبقاها كما هى وحدة متماسكة.

(٢) أما ترجمة الآية نفسها عند (أربرى) فهى :

« Nigh unto men has drawn their reckoning»

« While they in heedlessness are yet turning away»

وقد حرص صاحبها كما نرى على ترتيب معين للعناصر، يمنحها قدراً من السلاسة والنغمة الموسيقية يمكن أن يستمتع بهما القارىء. ونلاحظ أمرين أولهما أنه وضع الترجمة في سطرين متقابلين وكأنهما بيتان من الشعر، وثانيهما أنه استخدم الصيغة الحديثة للفعل (Has) بدلاً من (Hath)، إيحاء للقارىء المعاصر بمزيد من الاستمتاع. كما استخدم المفردة السهلة «Men» بدلا من «Mankind» أو «People».

(٣) ويقول (رودويل) في ترجمته لهذه الآية :

« This people's reckoning hath drawn nigh sunk in care lessness, they turn wide»

ويتضح حتى بالنظرة السريعة أن صاحبها لم يهتم في ترجمته بموازاة الأصل، فليس هناك مثلا اسم اشارة في هذه الآية القرآنية. كما أن كلمة «carelessness» ليست هى التي تقابل الكلمة العربية «غفلة» والأحسن منها كلمة «Heedlessness»، وكذلك كلمته «wide» الأحسن منها هى «Away»، أما كلمته «Sunk» فمن الصعب أن نقبلها لتقابل «معرضون» والأولى هى «Turn away».

٢ ـ دوريات التخصص والوسائط المادية للمقتنيات

هناك بضع مئات من الدوريات، تظهر في مختلف أنحاء العالم، وتتناول من قريب أو بعيد تخصص المكتبات والمعلومات. أكثر هذه الدوريات عددا، وأعظمها أهمية، وأقربها إلينا منالا، هو ما يظهر باللغة الانجليزية، باعتبارها اللغة العلمية الأولى في العالم في الوقت الحاضر، سواء تلك التي تظهر في الولايات المتحدة الأمريكية أو في

(★) في صحيفة المكتبة. ـ المجلد ١٤، العدد ٢ (يناير ١٩٨٢)؛ ص ١٢ ـ ١٩. وقد كان عنوانها آنذاك «قضايا جارية في المكتبات والمعلومات».

انجلترا، أو في غيرهما من البلاد الناطقة بالانجليزية أصلا، أو التي اختارت الانجليزية للدراسات والبحوث الجادة بصفة خاصة.

أما المحتويات في هذه الدوريات، فإنها بطبيعة الوعاء الذي تظهر فيه، تتناول القضايا والمسائل موضع الاهتمام وقت صدور الدورية في هذا التخصص، الذي احتل مكانة بارزة في النصف الثاني من القرن العشرين بصفة خاصة. وأما نوعية القضايا والمسائل التي تعالجها دوريات المكتبات والمعلومات، فإنها تتراوح بين العناصر الخبرية والتقارير السريعة، في النشرات الأسبوعية الصادرة عن الهيئات والمنظمات الكبرى، على مستوى التجمعات المهنية أو الأكاديمية أو الميدانية، إلى البحوث الدقيقة بأرقى تطبيقات المنهج العلمي في الفصليات والموسميات والسنويات.

وليس من الضروري طبعا، أن يضع الباحث يده على كل هذا الرصيد، ليعرف أو ليختار القضايا الجارية، التي تشغل أصحاب التخصص والباحثين فيه، خلال المرحلة التي يمر بها في وقتنا الحاضر. بل يمكن جدا للباحث أن يكتفي بمتابعة عينة محدودة من تلك الدوريات، باللغة الانجليزية وحدها، فسوف تبرز أمامه خلال عام واحد على الأكثر، مجموعة من التحديات التي تواجه المتخصصين في ميدان المكتبات والمعلومات، سواء هؤلاء الذين يتولون أمور المكتبات الكبرى، ذات الملايين المتزايدة من أوعية المعلومات، أو أولئك الذين يتولون مهمة التدريس والبحث في المؤسسات الأكاديمية لهذا التخصص، أو غيرهم من العاملين بالجمعيات العلمية والتجمعات المهنية للمكتبات والمعلومات.

وقد أتيح لي في العام الماضي (١٩٨١)، كما هو دأبي منذ عشرين عاما أو تزيد بالنسبة لهذا التخصص، أن أتابع بصفة مكثفة ومستمرة، بضع عشرات من الدوريات الإنجليزية في مجال المكتبات والمعلومات، صادرة عن هيئات متنوعة، منها: مكتبة الكونجرس بنشرتها الأسبوعية ومجلتها الفصلية ومطبوعاتها الدورية العديدة، والجمعية الأمريكية للمكتبات بأقسامها ولجانها وجماعاتها النوعية، التي تعبر كل منها عن اهتماماتها في وعاء دوري أو أكثر. ثم الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات ومعاهدها، والاتحاد

الـدولي للتوثيق، والمنظمة الدولية للتقييس، والبرنامج العام للمعلومات (يونسكو)، ولكل منها دوريات فريدة، تتصل اتصالا وثيقا بتخصص المكتبات والمعلومات.

كان من الطبيعي أن يقع لي في هذه المتابعة، عشرات من القضايا والمشكلات، سواء في إنتاج أوعية المعلومات ذاتها، أو في الاختيار والاقتناء الواقع عليها من جانب المكتبـات ومراكز التوثيق والمعلومات، أو في عمليات التنظيم الفني لهذه الأوعية من الوصف والتحليل والتصنيف، أو في أعمال الاسترجاع وخدمة المستفيدين. وكان من الـطبيعي كذلـك أن يقـع لي في نفس الوقت خلال هذه المتابعة المكثفة والمستمرة، اتجاهات متعددة ومتنوعة بالنسبة لكل قضية ولكل مشكلة. ويرجع هذا التعدد والتنوع في الاتجاهات، إلى اختلاف الظروف التي تحدث فيها تلك القضايا والمشكلات، وإلى تدرج وتنوع التكنولوجيات الحديثة، التي يمكن استغلالها واستثمارها لاستنباط الحلول وتذليل الصعوبات.

الوسائط المادية للمقتنيات

من بين القضايا الجارية التي وقعت لي خلال المتابعة السابقة، ولا ينفرد بها العام المـاضي وحـده، قضية «الأوعية الورقية» وموقعها ضمن المقتنيات الشاملة بالمكتبات ومـراكز التوثيق والمعلومات. فهي قضية عتيدة، قديمة جديدة، ظهرت في دوريات التخصص وفي كتبه كذلك، على امتداد عدة عقود مضت. ولعل السبب في ذلك أنها قضية ذات جوانب متعددة، كما أن أصحاب الحق فيها لهم مصالح متفاوتة أو حتى متناقضة، من أصحاب مصانع الورق، إلى الطابعين والناشرين، ثم المستفيدين أفرادا وهيئات. ولا يكاد يوفق الباحثون أو المتخصصون في معالجة أحد الجوانب، حتى يتبين أن الجانب الآخر لا يتوازن مع هذه المعالجة، أو أنها لا تتلاءم مع المصلحة الخاصة لأحد الأطراف السابقة.

وحقيقة الأمر أنها ليست قضية «الأوعية الورقية» وحدها، ولكنها بالأحرى قضية التـطور، ومـا يتبعـه من الازدواج أو التكـامل، بالنسبة لكل الوسائط المادية، التي اصـطنعها الانسان منذ سبعة آلاف سنة أو تزيد، ليسجل عليها بطريقة أو بأخرى

مايصل إليه وما يهمه من خبرات ومعلومات. وقد أصبحت هذه الوسائط في تطورها التاريخي هى أوعية «الذاكرة الخارجية» للإنسانية، ابتداء من الأوعية «قبل التقليدية» كالحجارة والألواح الطينية وأوراق البردى وعظام الحيوانات وجلودها، إلى الأوعية «التقليدية» المتخذة من الورق الصيني ومشتقاته منذ عرفه الصينيون ونقله العرب حتى اليوم. ثم الأوعية «غير التقليدية» كالسمعيات والبصريات والألكترونيات.

لا أريد أن أتناول في هذه الدراسة، الموازنة المألوفة بين الفئات التقليدية من مخطوطات وكتب ودوريات في جانب، والفئات غير التقليدية من الأفلام والشرائح والأقراص والأشرطة في جانب آخر. ومن باب أولى لا يوجد هنا أى مكان لمقارنة الفئات قبل التقليدية بفئات المرحلتين التاليتين لها. ولكني أريد أن أسجل في هذه الناحية بالذات، ملاحظة عامة على هذا التطور بالنسبة لأوعية الذاكرة الخارجية، وهى أن الانتقال من جيل إلى جيل، يأخذ مكاناً خصباً لكثير من المناقشات والمجادلات، وقليل من الدراسات العلمية الجادة. كما أن الانتقال يأخذ فترة طويلة تحسب بالعقود والقرون أو بما هو أكثر، حتى ليبدو الأمر وكأن الأجيال المتعاقبة من الأوعية ستتعايش دون نهاية منظورة سواء أكان هذا التعايش في بلد واحد، أو في بلاد متفاوتة على أقل تقدير، وهذا هو الوضع القائم بين الفئات التقليدية وغير التقليدية من الأوعية في الوقت الحاضر.

ولست أريد كذلك أن أتنبأ بالمستقبل، بالصورة المثيرة التي يمارسها كثير من الصحفيين وأنصاف المتخصصين، ولكن الشواهد تؤكد أكثر مما تنفي، أن عصر الأوعية الورقية لايمكن أن يستمر إلى ما لانهاية، لأسباب كثيرة، في مقدمتها مايلي:

(١) الارتفاع المستمر في تكاليف الأوعية الورقية، والانخفاض النسبي المستمر في أثمان الأوعية غير التقليدية. فالكتاب المطبوع يمكن الحصول على نسخته غير التقليدية بثمن أقل بنسبة ٨٠٪ أو أكثر في بعض الحالات ذات التوزيع الكبير.

(٢) الحيز والفراغ الكبير، الذي تتطلبه الأوعية التقليدية عند الاختزان، في المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات أو حتى في المنازل، حينما يقارن ذلك بالحجم الذي قد يصل إلى ١٪ أو أقل إذا كانت الأوعية غير تقليدية.

(٣) التلف الذي يلحق الأوعية الورقية، وأصبح في الوقت الحاضر يهدد وجود هذه الأوعية ذاته، في أكثر المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات، بسبب نسبة الحموضة في صناعة ومنتجات الأوراق الحديثة.

(٤) التطور المذهل في تكنولوجيات الأوعية غير التقليدية خلال السنوات العشر الأخيرة، على محاور متعددة، منها: رخص أسعارها، وسهولة استخدامها، وتنوع أنماطها وفئاتها، وطول بقائها، وتلاؤمها مع المتطلبات والحاجات الاستخدامية المعاصرة.

الأوعية الورقية والأقراص المليزرة

منذ بضعة عقود بدأت «المصغرات» تأخذ مكانها تدريجيا إلى المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات، سواء أكانت في شكل مصغر فيلمي (ميكروفيلم)، أو في شكل مصغر بطاقي (ميكروفيش)، أو في غيرهما من الأشكال، التي يتحول فيها الوعاء الورقي إلى وعاء مصغر، بنسب مئوية متفاوتة في التصغير، أما في الحجم فقد تصل إلى ٥٪ من حجم الوعاء الأصلي أو أقل كثيرا، في حالة «التصغير البطاقي العالي».

وكان الاهتمام بهذه النوعية الجديدة من الأوعية بطيئا أول الأمر، ثم مالبثت المكتبات أن أقبلت على المصغرات بعد الحرب العالمية الثانية إقبالا متزايدا، خلال الخمسينيات والستينيات حتى السبعينيات. بل إن الاقبال قد بلغ أقصاه حين أصبح من الممكن إنتاج بعض المصغرات، دون أن تكون بالضرورة مأخوذة عن أصل ورقي، ولا سيما في النوع المشهور باسم «مصغرات إنتاج الحساب» أو بالاستهلالية (ماب: COM).

ولم يلبث الأمر طويلا، حتى ظهرت بعض التقارير الفنية الخاصة، التي تضع علامات استفهام خطيرة أمام مستقبل المصغرات الفيلمية، حيث ظهر أن التلف الكيمائي الذي يصيب هذا النوع من الأوعية، لا يقتصر فقط على الأنواع الدنيا منها (ديازو)، الذي يمحي التسجيل فيه خلال بضع سنوات، بل إنه يصيب بنسب متفاوتة

وعلى أزمنة غير طويلة، الأنواع الممتازة الخاصة بالحفظ الأرشيفي الدائم كذلك . وقد صدر هذا التقرير في نشرة خاصة للتداول داخل مكتبة الكونجرس، كى تتدبر الأمر قبل الدخول في مشروعات كبرى، لتحويل رصيد المكتبة كله أو أكثره، بشكل نهائي، إلى أوعية مصغرة من هذا النمط ذى المستقبل غير المضمون.

وهكذا رأت مكتبة الكونجرس ـ التي تملك وحدها من الأوعية مايزيد على ٢٠ مليون مجلد، كما يدخل إليها حوالي مليون مجلد جديد كل عام ـ أن تقوم بمزيد من الدراسات والبحوث بشأن الأوعية الورقية، ليس بالنسبة لمقتنياتها وحدها وهى كثيرة كما نرى، ولكن نتائج البحث مقصودة أن تكون قابلة للتطبيق في كل المكتبات الأمريكية صغيرها وكبيرها. ومن الطبيعي أن تكون لنتائج هذه البحوث والدراسات، تطبيقات أو ردود فعل على الأقل في كل المكتبات ومراكز التوثيق بأنحاء العالم.

وقد أعلن النائب الأول لمكتبة الكونجرس (السيد/ ويليام ويلش) أن المكتبة تقوم حاليا بتجربتين لهذا الغرض، وهما على حد تصريحه لطلاب الدراسات العليا في جامعة شيكاغو، يمثلان أهمية كبرى ونقطة تحول في مجتمع المكتبات والمعلومات.

أما «التجربة الأولى» فإنها تنطلق من الأوعية الورقية الموجودة حاليا، والتي ستظهر لعدد آخر من السنين، وتسير في اتجاهين، أولهما يحاول كشف طريقة كيمائية جديدة، يمكن استخدامها بصورة مكثفة لإزالة الحموضة. الموجودة حاليا في ملايين المجلدات المقتناة بالمكتبة. ويتطلعون أو يتوقعون أن هذا الاتجاه في التجربة لو نجح، فانه سيحفظ الأوعية الورقية الحالية بما يصل إلى ٤٠٠ سنة. والاتجاه الثاني هو تنميط الجانب الكيمائي في الصناعة الحاضرة للورق على أسس اقتصادية، بحيث تقبل مصانع الورق القائمة حاليا، على انتاج الورق الخالي من التأثيرات الحمضية، ويتطلعون أو يتوقعون أن هذا النوع من الورق يمكن أن يبقى سليما لبضع مئات من السنين كذلك.

أما «التجربة الثانية» فهى الاستغناء عن الأوعية الورقية تماما وتستبدل بها تكنولوجية «الأقراص البصرية» أو «الأقراص المليزرة». وتتلخص هذه التكنولوجية التي يمكن أن

تلغي الوسيط الورقي تماما، في تحويل الكلمات والنصوص وغيرهما مما هو موجود أو يوجد على صفحات الأوعية الورقية، إلى «مختزنات رقمية» الكترونية على أقراص تشبه (الاسطوانات). ويستطيع القرص الواحد من هذا النوع أن يختزن ملايين ومئات الملايين من الحروف والرموز. ولكن الأهم فوق ذلك كله بالنسبة لهذه الأقراص، أن المعلومات تبقى بها إلى الأبد بحالة جيدة تساوي الأصل تماما. ومن الممكن حسب هذا النظام استخراج نسخ من هذه الأقراص على أقراص مثيلة، ومراجعتها وتصحيحها والاضافة إليها أو الحذف منها حسب المطلوب وعند الحاجة إلى ذلك. كما أنه من الممكن نقل محتويات هذه الأقراص بالكابلات أو بالأقمار الصناعية، دون أية خطورة في تسربها إلى غير الجهة المرسلة اليها.

بنك المعلومات المركزي ومنافذ المستخدمين

وإذا كانت مكتبة الكونجرس باعتبارها هيئة قومية كبرى، تتأنى في تجارب الأوعية التي تقوم بها وفي اتخاذ القرار النهائي بالنسبة لمشروعات المستقبل، فان الهيئات التجارية وشبه التجارية تبادر بتنفيذ بعض التكنولوجيات المتقدمة على نطاق محدود، بالنسبة لاستبدال الأوعية الألكترونية بالأوعية الورقية. وقد قام (مكايو) وهو مركز الكتروني لأعمال المكتبات والمعلومات بولاية أوهايو في الولايات المتحدة الأمريكية، بتجربة هامة خلال العام الماضي (١٩٨١)، وهذه التجربة من نفس فصيلة التجارب التي تهدف إلى اختزان المعلومات، التي تعودنا أن نراها مسجلة بالأوعية الورقية، على وسائط الكترونية توضع في موقع مركزي معين، بحيث يمكن ارسال أى جزء من المعلومات بهذا الوعاء الألكتروني المركزي، إلى من يطلب هذا الجزء حسب حاجته، على شاشة التليفزيون بمنزله بواسطة الكابلات.

والجانب الاختزاني الألكتروني في تجربة (مكايو) ليس هو الجديد الذي حدث في العام الماضي (١٩٨١)، لأنه موجود منذ عشر سنوات على الأقل في (مكايو) وفي غيره، كما أن الاتصال المباشر من جانب المستفيد، لأخذ مايحتاج إليه مما هومختزن ليس جديدا هو الآخر، فقد عرفا منذ أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات واشتهر هذا النظام باسم

«بنوك المعلومات» سواء أكانت ببليوجرافية أو غير ببليوجرافية، وسواء أكان الاتصال بها مباشرا بالكابلات أو بالأقمار الصناعية، أو كان غير مباشر يتطلب إجراءات خاصة للاتصال والأخذ.

ولكن الجديد في تجربة (مكايو) لعام ١٩٨١ هو أنه اختزن في مقره على وسيط ألكتروني، عدة أوعية ورقية تقليدية، منها: دائرة معارف كاملة (عنوانها Academic American Encyclopedia وقد أعدتها شركة «أريت» في ولاية نيوجرسي، ثم باعتها لشركة «جروليير» في ولاية كونيتيكت التي نشرتها عام ١٩٨٢ في ٢١ مجلداً)، وفهرس بطاقي لاحدى المكتبات (٢٠٠,٠٠٠ بطاقة) بالمدينة، وكثير من المحتويات الحيوية، التي تظهر في الصحف اليومية. واتفق مع المشتركين في التجربة (حوالي ٥٠٠ أسرة) على أنهم يستطيعون بالتليفون والتليفزيون الموجودين بمنزل الأسرة، مع اضافة جهاز صغير جدا يربط بينهما، أن يبحثوا في الدائرة أو الفهرس أو أبواب الصحف اليومية المختزنة بالمركز، كما يبحثون تماما في الدائرة المطبوعة أو الفهرس البطاقي أو الصحيفة اليومية الورقية، فيظهر أمامهم على شاشة التليفزيون المنزلي مايبحثون عنه مكتوبا بالخط وبالكلمات المألوفة.

وهذه «التجربة» ذاتها تعد امتدادا لنظام ظهر في أمريكا منذ عدة سنوات باسم «تليفزيون الكابلات» الذي يتيح لصاحب التليفزيون، أن يختار من البرامج المسجلة سلفا في المقر المركزي للنظام، والمعروفة له حسب قائمة تضم مئات أو آلاف المختزنات، البرنامج أو القطعة التي يريدها، نظير اشتراك معين يدفع للشركة التي أنشأت النظام وتديره. وقد سميت التجربة الجديدة من جانب (مكايو) باسم «القناة ٢٠٠٠»، وهى تسمية لها مغزاها وقد نجحت القناة الجديدة في الحدود التي رسمت لها، وسوف يتم وضع النظام موضع التنفيذ في هيئة شركة خاصة، لاختزان الأوعية الورقية على وسائط الكترونية، على أن تضاف مختزنات أخرى متنوعة إلى جانب الأوعية الثلاثة أو الخمسة التي تمت عليها التجربة.

وفي نهاية هذه الدراسة عن إحدى القضايا الجارية قديما وحديثا، في تخصص المكتبات والمعلومات، وهى قضية الأوعية الورقية وموقعها في المقتنيات وفي

الاستخدام، بالنسبة للأوعية غير التقليدية، يبدو من المفيد جدا أن تعقد مقارنة جزئية، بين دائرة المعارف المطبوعة مثلا ودائرة المعارف الألكترونية بالقناة ٢٠٠٠ . وقد أثرت أنا هذه المقارنة فعلا مع (الدكتور/ فريدريك كيلجور) منشىء (مكايو) ورئيسه لمدة عشر سنوات (١٩٧١ - ١٩٨١)، عند زيارته القاهرة أواخر العام الماضي:

١ - دائرة المعارف المطبوعة تشغل حيزا غير قليل في منزل من يشتريها، أما دائرة المعارف بالقناة ٢٠٠٠ فلن تشغل للمشترك فيها أى فراغ، فجهاز التليفزيون والتليفون هما هما يؤديان غرضهما الأصلي ويقومان بتأدية هذا الغرض الجديد وهو استخدام دائرة المعارف الألكترونية.

٢ - ثمن دائرة المعارف المطبوعة قد يصل إلى بضع مئات من الدولارات، وقد لاتستخدم إلا مرات محدودة خلال عام كامل أو خلال عمرها كله، بينما يدفع رب البيت في دائرة المعارف بالقناة ٢٠٠٠ بمقدار مايستفيد. وقد أثبتت التجربة السابقة ترحيب المشتركين بهذا النظام لأنه أقل تكلفة بالنسبة لهم وأكثر فائدة.

٣ - دائرة المعارف المطبوعة لا تلبث إلا قليلا وتصبح كثير من البيانات والمعلومات فيها غير صحيحة، ولابد من شراء دائرة أخرى قد تتكلف بضع مئات من الدولارات مثل الدائرة التي سبقتها، أو يبقى رب البيت رهنا للمعلومات والبيانات القديمة بالدائرة التي مضى عليها الزمن. أما دائرة المعارف بالقناة ٢٠٠٠ فان المعلومات تجدد فيها يوميا، ويحصل المشترك فيها على أحدث البيانات ساعة الاستخدام.

٤ - هناك جوانب غير مباشرة للمقارنة، فالنظام الجديد سيخفف من أزمة الورق والطباعة على المستوى القومي، والأيدي العاملة في النشر التقليدي والتوزيع. ويمكن توجيه الفائض من كل ذلك إلى تنمية النظام الجديد وتدعيمه، باعتباره أكثر فائدة للجماهير.

أوعية المعلومات بين الانتقال والاتصال

تشير التجربة التي قام بها (مكايو) في العام الماضي (١٩٨١)، وكذلك المشروعات التي سبقتها خلال العقد الماضي كله. أن الذاكرة الخارجية وأوعيتها بدأت تدخل عصر «الاتصال» بعد أن عاشت طويلا عصر الانتقال بمراحله المختلفة. كان من الضروري للمستفيد أن ينتقل إلى المؤسسة التي توجد فيها أوعية الذاكرة الخارجية، سواء أكانت تلك هى «دار الحكمة» أو «بيت العلم» أو «خزانة الكتب» أو «دار الكتب» أو حتى «المكتبة» الحديثة بأنواعها وفئاتها المختلفة. وقد رأت بعض المكتبات المتقدمة خلال القرن العشرين أن تنتقل هى بأوعيتها إلى المستفيدين، فأنشأت «المكتبات السيارة» وطورت «خدمات الاعارة» بحيث تنقل الكتب وأوعية المعلومات، إلى المستفيدين في منازلهم أو مواقع عملهم.

أما الآن وبعد ظهور «بنوك المعلومات» الاتصالية المباشرة، وبعد التجارب المبدئية سواء من جانب مكتبة الكونجرس أو (مكايو) أو غيرهما، لتطوير بنوك المعلومات لتصبح «قنوات معلومات تليفزيونية» فاننا لا نستطيع إلا أن نسجل هذه البواكير الأولى، باعتبارها بداية لعصر «الاتصال»، الذي لايتطلب انتقال المستفيد ولا انتقال الوعاء، والذي يتيح وصول المعلومات إلى كل المستفيدين كل حسب حاجته، ولو كانوا مئات أو آلافا، من نفس المقر المركزي لبنك المعلومات وفي نفس الوقت.

٣ ـ مصطلحات الكتب والمكتبات والمعلومات(★)

ناقشت «لجنة ألفاظ الحضارة» لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، في جلساتها الأسبوعية خلال أربع دورات (١٩٨٠ ـ ١٩٨٤)، عددا كبيرا من المصطلحات في قطاع الكتب والمكتبات والمعلومات. وكانت اللجنة قد وضعت لنفسها خطة شاملة وبعض المبادىء المنهجية لمعالجة ألفاظ هذا القطاع، باعتبار أن المفاهيم الداخلة فيه، تمتد في الماضي أحقابا طويلة، وتتصل في الحاضر بمجالات متنوعة للنشاط الإنساني. وقد رأت منذ

(★) في عالم الكتاب ـ العدد ٣ (يولية/ أغسطس/ سبتمبر ١٩٨٤)؛ ص ٣١.

البداية كأحد المبادىء في هذا المنهج ، أن تصنف المفاهيم ومصطلحاتها في هذا القطاع ، كما يلي :

(أ) الكليات والركائز الأساسية للمكتبات والمعلومات .
(ب) أعمال التزويد بأوعية المعلومات للمكتبات .
(جـ) المقتنيات من أوعية المعلومات بالمكتبات .
(د) التكوينات الوظيفية لأوعية المعلومات بالمكتبات .
(هـ) التنظيم الفني لأوعية المعلومات بالمكتبات .
(و) خدمات القراءة واسترجاع المعلومات .
(ز) نظم الإيداع وحقوق التأليف والنشر.

والمعروف أن الشرعية اللغوية التي يمنحها المجمع للمصطلحات الصادرة عنه ، تمر بثلاث مراحل متتالية هى :

(١) **اللجنة الفنية** : وتتكون من بعض أعضاء المجمع ذوى الخبرة والاهتمام بالقطاع الذي تجري مناقشة مصطلحاته . وتستعين اللجنة غالبا بأحد الخبراء الموثوق بهم في التخصص من خارج المجمع . وقد كان بين أعضاء اللجنة الفنية للمكتبات والمعلومات لعامين على الأقل ، الأستاذ بدر الدين أبو غازي والدكتور أحمد الحوفي ، قبل انتقالهما إلى الرفيق الأعلى عام ١٩٨٣ . ومن الممكن أن يناقش في الجلسة الواحدة بضع مصطلحات ، وقد يستغرق المصلح الواحد جلسة كاملة أو أكثر.

(٢) **مجلس المجمع** : ويتكون من كل أعضاء المجمع المقيمين بمصر، وهم أعضاء اللجنة المختصة وأعضاء كل اللجان الأخرى . ويقدم إلى المجلس ماانتهت إليه اللجنة الفنية في قطاع معين، فيناقشه ويعدل أو يحذف أو يضيف في كل من المصطلحات والتعريفات ، بحضور الخبير ومشاركته في المناقشة والحذف والتعديل والإضافة.

(٣) **المؤتمر العام**: ويتكون من كل أعضاء المجلس السابق، ومعهم أعضاء المجلس خارج مصر من العرب والمستشرقين. وقد توافق اجتماع المؤتمر لهذا العام (فبراير ١٩٨٤) مع احتفالات الذكرى الخمسينية لإنشاء المجمع نفسه. وقد اكتملت الشرعية اللغوية للمجموعة (أ) من مصطلحات المكتبات والمعلومات، بعد مناقشتها في كل من المجلس والمؤتمر والموافقة على إصدارها، خلال تلك الذكرى التاريخية المجيدة.

أما المجموعات الست الباقية (ب، جـ، د، هـ، و، ز) فقد انتهت اللجنة الفنية من مناقشة وتجهيز المجموعة (ب) وجزء كبير من محتويات المجموعة (جـ)، وينتظر عرض أولاهما على الأقل ومناقشتها والموافقة على إصدارها من المجلس والمؤتمر خلال دورة (١٩٨٤/١٩٨٥). ومن المتوقع عندما تتم الموافقة النهائية على المصطلحات في مجموعتين أو ثلاث مجموعات أخرى، أن تنشر تلك المجموعات الأولى بمعرفة الدكتور سعد محمد الهجرسي، وهو الخبير الذي انتدبه «المجمع» منذ أربع سنوات، ليشترك في أعمال «اللجنة» و«المجلس» و«المؤتمر العام» بالنسبة لمصطلحات المكتبات والمعلومات. وتنتهز «عالم الكتاب» هذه الفرصة لتفتح بابا جديدا في محتوياتها للأعداد القادمة، حيث يوضع فيه بعض الوثائق ذات الأهمية في عالم الكتاب، وسوف تستهل هذا الباب بمجموعة المصطلحات التي اكتسبت الشرعية اللغوية نهائيا. فالمنهج الذي اتبع في تغطية القطاع أخذ بوحدته وتكامله عبر العصور، وجمع في امتداد واحد بين الألواح الطينية والبرديات من مأثورات الماضي والألكترونيات والمليزرات من مشاهدات الحاضر وتوقعات المستقبل.

٤ ـ كُتُبٌ مَرْجِعيَّة من اليونسكو(★)

هناك مطبوعات كثيرة تصدر عن «اليونسكو» في باريس كل عام، يتصل بعضها بالمؤتمرات والندوات واللقاءات التي تدعو إليها أو تشارك فيها، وتصدر بعضها الآخر

(★) في عالم الكتاب. ـ العدد ٣ (يوليه/ اغسطس/ سبتمبر ١٩٨٤)؛ ص ٢٩.

في شكل دراسات أو تقارير أو وثائق، تتناول قضايا أو مسائل ذات أبعاد محددة. هذا، إلى جانب المجلات والنشرات التي تصدر شهرية أو فصلية لخدمة العلوم والفنون والآداب. على أن هناك عدداً غير قليل من مطبوعات اليونسكو ذات الصفة المرجعية الفريدة، يصدر بعضها بصفة دورية منذ عقدين أو ثلاثة أو أكثر، وقد اكتسب خلالها أهمية كبرى بين الباحثين والدارسين. ويصدر بعضها الآخر عند الحاجة، بتوصية من المؤتمر العام أو الخبراء المتخصصين. وفيما يلي اختارت «عالم الكتاب» أربعة من أهم الأعمال المرجعية التي أصدرتها اليونسكو في أواخر الخريف لعام ١٩٨٣.

١ ـ الكتاب السنوي لإحصاءات اليونسكو ١٩٨٣

صدر هذا الدليل الاحصائي لعام ١٩٨٣ في ١٠٦٤ صفحة، كما هي العادة في أكثر مطبوعات اليونسكو المرجعية، باللغات الثلاثة: الانجليزية والفرنسية والاسبانية. ويشتمل طبقا للخطة التي سار عليها منذ أواخر الأربعينيات، البيانات والجداول الإحصائية لحوالي ٢٠٠ دولة أو منطقة أو إقليم، في المجالات التالية كل حسبما يلائمه من الوحدات الإحصائية: السكان، والتربية والتعليم، والعلوم والتكنولوجيا، والمكتبات، وإنتاج الكتب، والجرائد، والمجلات والافلام، والسينما، والإذاعة، والتلفزيون (Unesco Statistical Year Book, 1983).

٢ ـ الدراسة بالخارج، المجلد الرابع والعشرون، ١٩٨٣ ـ ١٩٨٦.

يصدر هذا المرجع على فترات تتراوح من سنتين إلى أربع سنوات باللغات الثلاثة: الانجليزية والفرنسية والاسبانية. وتشمل الإصدارة الحالية حوالي ٢٦٠٠ منحة للتدريب والدراسة، متاحة خلال الاعوام ١٩٨٣ ـ ١٩٨٦، تقدمها المنظمات العالمية والحكومات والمؤسسات والجامعات والهيئات الأخرى في ١١٥ دولة، بشروط وبيانات خاصة بكل منحة. ومع أن العدد الأكبر من هذه المنح خاص بمتابعة الدارسة بعد المرحلة الثانوية، فهناك عدد غير قليل من المنح التي تقدمها اليونسكو نفسها في برامج مخصصة للحاصلين على درجة الليسانس أو البكالوريوس

Study Abroad, Vol. XXIV, 1983-1986

٣ ـ كشاف الأعمال المترجمة لعام ١٩٧٨

يصدر هذا الدليل البيليوجرافي سنويا منذ منتصف الاربعينيات، على الرغم من أن إعداده يأخذ فترة غير قصيرة، فيظهر المجلد الخاص بحصر الأعمال المترجمة من أى لغة إلى اللغات الأخرى خلال سنة معينة، تتأخر عن تلك السنة بفترة قد تصل إلى خمس سنوات، كما هو الحال في الجزء الحالي لعام ١٩٧٨. ويغطي هذا الجزء حوالي ٥٠,٠٠٠ كتاب، تمثل الترجمات التي تمت في ٦٤ دولة، وكتبت البيانات البيليوجرافية لهذه الترجمات جميعها بالحروف الافرنجية، مهما كانت اللغة التي تمت الترجمة إليها أو منها. أما المقدمة فإنها مكتوبة باللغات الثلاثة: الانجليزية، والفرنسية، والاسبانية.

ويستطيع الباحث من خلال هذا الدليل تتبع الترجمات وتدفقها من دولة إلى أخرى، كما يستطيع تتبع الأعمال المترجمة لمؤلف واحد في دول مختلفة. (Index translationum).

٤ ـ دليل بيليوجرافي للدراسات حول أوضاع المرأة والاتجاهات السكانية.

صدر هذا الدليل في ٣٢٠ صفحة، لحصر الاتجاهات، والتقارير، والرسائل الجامعية، والوثائق غير المنشورة، والابحاث التي يجري إعدادها في المؤسسات، والبيانات المتداولة، والأحداث الهامة، المتصلة بأحوال المرأة وبالقضايا السكانية.

أما المناطق التي تم الحصر بالنسبة لها، فتشمل دول الغرب الصناعية، والدول الاشتراكية ودول العالم الثالث. ويتناول الحصر كل ماكتب في تلك البلاد باللغة الانجليزية وباللغات المحلية كذلك.

وقد قام بجمع هذا الرصيد المهتمون بالدراسات النسائية والسكانية في كل منطقة. (A Bibliogra.phic Guide to Studies of the Status of Women Population Trends)

٥ ـ القمر الصناعي العربي لمؤلفه عبد الرحمن الغلايينى(*)

تستهل «عالم الكتاب» الحلقة الأولى في هذا الباب الجديد (من أطراف الوطن العربي) بهذا الكتاب (القمر الصناعي العربي) الذي تهيأت له من السمات والملابسات

(*) في عالم الكتاب. ـ العدد ٣ (يوليه/ أغسطس/ سبتمبر ١٩٨٤)؛ ص ٢٠

والإمكانات، في موضوعه وتأليفه ونشره، مجموعة فريدة قلما تتهيأ لعمل آخر. بل إن تلك السمات والملابسات والإمكانات وحدها وبذاتها، ترمز لما تتطلع إليه «عالم الكتاب» أسرتها وكتابها وجمهورها القارىء في الأركان الأربعة للوطن العربي الكبير، من الجدة في التفكير، والقرب في الاتصال، والتكامل في العمل.

أما موضوع الكتاب فواحد من الاستخدامات الرائعة للتكنولوجيا الحديثة، التي ثبتت أقدامها في البلاد المتقدمة، وتحاول البلاد العربية منذ عشر سنوات تقريبا أن تجد لنفسها دوراً أصيلا في هذا الاستخدام، وهو الاتصال عن بعد بواسطة الأقمار الصناعية، سواء أكان هذا الاتصال للخدمات التليفونية والتلغرافية المألوفة، أو البرامج الإذاعية والتليفزيونية الحديثة نسبيا، أو البريد الألكتروني وبنوك المعلومات التي بدأنا نتطلع إليها أخيراً.

وأما التأليف فقد تم في أحد الأنماط القليلة الباقية، التي يتوفر لنا فيها المستوى المقبول من الدقة والإحكام، ذلك المستوى الذي أصبحنا نفتقده قليلا أو كثيرا في مؤلفات الوقت الحاضر، بعد اختفاء قيم عديدة عرف بها المؤلفون العرب من قبل. فقد كان هذا الكتاب في الأصل رسالة للماجستير، قدمت إلى كلية الإعلام بجامعة القاهرة، والأطروحات الأكاديمية كما نعلم، نمط من التأليف العلمي، يحرص أصحابه مختارين أو موجهين، على بذل أقصى الجهد خلال العمل، والالتزام بالدقة والأمانة عند الكتابة والحكم.

وأما النشر فقد تولته «مؤسسة الكويت للتقدم العلمي» عام ١٩٨٤، ومع أن العمر الفعلي لجناح النشر في هذه المؤسسة الشابة، لا يكاد يبلغ من السنوات عدد الأصابع في اليد الواحدة، فقد بلغ عدد الكتب التي نشرتها باللغة العربية وحدها أكثر من ثلاثين كتابا، أكثرها في المجالات العلمية والتكنولوجية. وكل واحد منها يسد بصورة موفقة فراغا حقيقيا في الفكر العربي المعاصر، ويشبع احتياجات ضرورية بالنسبة للقارىء العربي، مثل: «مبادىء الطاقة الشمسية» و«قاموس الكيمياء» و«دليل النباتات الكويتية البرية» و«نباتات الكويت الطبية» و«القمر الصناعي العربي» الذي نحن الآن بصدده.

وإذا كان الدكتور عدنان العقيل مدير المؤسسة، قد تفضل بإهداء كل هذه المطبوعات إلى «عالم الكتاب» عند أول لقاء معه، إيهانا منه برسالة هذه المجلة، فإننا نستأذنه في أمرين: أولهما التنويه بدوره الفعال في نجاح هذه المؤسسة، والتقدير العميق لمبادئه في النهوض بالحياة الفكرية المعاصرة لوطننا، حيث يطوع منجزات العلم الحديث وهو أحد أبطاله، لخدمة القيم الخالدة في التراث العربي، ويخطط للمستقبل في ضوء هذه القيم واستثمار تلك المنجزات. وثانيهما: اختيار هذا الكتاب بالذات للعرض هنا، باعتبار أن الموضوع الذي يتناوله، يغطي فيما يغطي جوانب لها اتصال مباشر بالكتاب وبكل أوعية المعلومات، في طباعتها ونشرها وتوزيعها والتعرف عليها واستخدامها. فجريدة الأهرام مثلا التي تصدر في القاهرة أساسا، تتم طباعة النسخ الخاصة بالتوزيع منها لأوروبا وأمريكا، في لندن بواسطة القمر الصناعي الدولي فوق المحيط الهندي.

هناك جوانب كثيرة وقضايا ومسائل متداخلة، أمام المؤلف الذي يريد أن يبحث موضوع الأقمار الصناعية، ويمكن توزيعها على ثلاثة محاور أساسية: أولها الجانب الهندسي التكنولوجي، وثانيها الجانب القانوني الإداري، وثالثها الجانب الاستخدامي في مجالات الحياة، ويقع في هذا المحور الثالث أنماط غير متناهية من الخدمات الفعلية، لعل أشهرها الاتصالات الهاتفية والبرقية والتلفازية، التي أصبحت مألوفة على مستوى الجماهير العريضة.

ويكاد يكون من الصعب أو حتى المستحيل، أن تتيسر للمؤلف الواحد، المهارات والقدرات اللازمة لمعالجة القضايا والمسائل في تلك الجوانب الثلاثة، بنفس الدرجة من الوعي والوضوح. فإذا أضيف إلى ذلك أن الموضوع بطبيعته، يمكن أن يعالج من الناحية النظرية المحضة، ويمكن أن يعالج في نطاق مشروع أو مشروعات معينة لقمر أو أقمار صناعية تم أو سيتم إطلاقها، للاتصال الدولي العام، أو للاتصال الإقليمي أو المحلي، فإننا ندرك مدى الصعوبة التي واجهها المؤلف، حينما كان طالبا بالدراسات العليا في كلية الاعلام بجامعة القاهرة، فالمحور الأول والثاني بالنسبة له يمثلان تخصصات إضافية، لايستطيع إلا أن يلمس جوانبها الخارجية مسا خفيفا في معظم قضاياها ومسائلها. بل إن المحور الثالث الاستخدامي يغطي تطبيقات كثيرة يدخل

بعضهـا في تخصصـه المبـاشر، أمـا أكثر هذه التطبيقات فهي بالنسبة له تخصصات إضـافية، وليس من المتـوقـع في عمله هذا أن يتناولها بله أن يتعمقها أو يعطي فيها إضافات جديدة.

في نطاق تلك الخـريطة العـامة لموضوع الأقمار الصناعية، وتوزيعها على المحاور والتخصصات التي تدخل فيها، نستطيع أن نزن لأنفسنا محتويات الفصول العشرة لهذا الكتاب، كما يلي:

١ ـ بعد الافتتاحيات المألوفة صوراً وثناءات ومقدمات، تتناول الصفحات (٢٥ ـ ٣٦) الـرقعـة الـواسعة للبلاد العربية، وصعوبة الاتصال بين أجزائها بالطرق التقليدية وظهـور فكـرة إنشـاء قمـر صناعي عربي، في أحد اجتماعات وزراء الإعلام عام ١٩٦٧.

٢ ـ أمـا الفصـل الثـاني (٣٧ ـ ٦٩) فنصفه إيضاحات ورسمات ملونة أو عادية، مصحوبة بشرح مبسط لنشأة الأقمار الصناعية في الخمسينيات، والتطورات التي تمت من أجل استخدامها في أغراض متنوعة.

٣ ـ وفي الصفحـات (٧١ ـ ٩٠) للفصل الثالث يستعرض المؤلف بعض الجوانب الإدارية والاجتماعية، لاستخدام الأقمار الصناعية داخل أمريكا، وفي أوروبا، وفي الهند.

٤ ـ وتتناول الصفحات (٩١ ـ ١١٢) نشأة وتطور الأقمار الصناعية الدولية، وهي مجموعة «انتلسات» فوق المحيطات الثلاثة الهندي والأطلسي والهادي، ومجموعة «انترسبوتنيك» للكتلة الشرقية بزعامة روسيا. ويبرز المؤلف هنا استخدام تلك الأقمار في الأخبار الإذاعية والتليفزيونية، والاتصالات التليفونية. وكيف نشأت المنظمات التي تملك تلك الأقمار وتؤجر قنواتها، واعتماد بعض البلاد العربية منذ سنوات على هذه القنوات المستأجرة.

٥، ٦ في صفحـات هذين الفصلين (١١٣ ـ ١٢٢ ، ١٢٣ ـ ١٤٣) يختتم المؤلف البـاب الأول، بالحـديث عن أربعة نماذج للشبكات الإقليمية وشبه الإقليمية

للاتصالات الفضائية، باعتبار أنها أقرب النماذج الموجودة حاليا لشبكة الاتصالات الفضائية العربية المنتظرة، في كل من كندا وأندونيسيا وأوروبا الغربية وأوروبا الشرقية، والاستخدامات المختلفة لتلك الشبكات ولاسيما بالنسبة للأخبار الإذاعية والتليفزيونية وهما موضع الاهتمام الأساسي للمؤلف.

٧، ٨، ٩، ١٠

تركز الفصول الأربعة في صفحات الباب الثاني كله (١٤٧ - ٢٣٤) على الوضع في البلاد العربية: يبين المؤلف الحالة المتدهورة للشبكة الأرضية للاتصالات في العالم العربي وينتقل إلى الدور الذي قام به «اتحاد الإذاعات العربية» في تدعيم تلك الاتصالات حتى أوائل السبعينيات. ويشرح الدور الحالي الذي تقوم به «المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية» منذ انشائها عام ١٩٧٦. ويناقش الاستخدامات المنتظرة للقمر الصناعي العربي الذي تأخر إطلاقه للمرة الثانية حتى أواخر ١٩٨٤. والمؤلف في هذه الفصول الأربعة، كما كان في فصول الباب الأول الستة، يلمس الجوانب الهندسية والإدارية برفق، وكذلك الاستخدامات غير الإذاعية وغير التليفزيونية، أما في هذين الأخيرين فإنه يتعمق ويناقش ويضيف، باعتبار أنهما يمثلان التخصص الأساسي له.

وقد استعان المؤلف بعدد كبير من المراجع سجلها في الصفحات (٢٣٥ - ٢٤٥) نصفها تقريبا بالانجليزية، وبعضها وثائق هامة باللغة العربية، للمؤتمرات الدولية والاقليمية التي عقدت بالقاهرة أوائل ١٩٧٧، والتقارير الصادرة عن الأمانة العامة لاتحاد الإذاعات العربية والمؤسسة العربية للاتصالات الفضائية بمدينة الرياض.

٦ - العرب الأمريكيون في مؤتمراتهم وكتبهم(★)

يحظى موضوع هجرة العرب إلى أمريكا في الوقت الحاضر باهتمام كبير، سواء من جانب الدول والحكومات صاحبة الشأن وفي مقدمتها الولايات المتحدة والبلاد العربية،

(★) في عالم الكتاب. - العدد ٣ (يوليه/ أغسطس/ سبتمبر ١٩٨٤)؛ ص ٣٠ - ٣١.

أو من جانب الأجيال العربية ذاتها التي تعيش هناك. وقد صدر أول كتاب في هذا الموضوع (الأمريكيون السوريون) عام ١٩٢٤ من تأليف الدكتور فيليب حتى (١٨٨٦ - ١٩٧٨) أكثر هؤلاء المهاجرين اهتماما بهذا الموضوع، حتى إنه رصد مبلغا غير قليل من المال قبل وفاته، لتشجيع الدراسات في هذا الموضوع. وقد قام أخيراً (مركز أبحاث الهجرة) في جامعة «مينسوتا» هناك، بالدعوة إلى أكبر مؤتمر لدراسة هجرة الناطقين بالعربية إلى أمريكا الشمالية، وحضر هذا المؤتمر في العام الماضي عدد كبير من المهتمين بالموضوع والباحثين فيه، وكان أكثرهم من المهاجرين أو أبنائهم أو أحفادهم، الذين شبوا وترعرعوا في أمريكا. ونستطيع أن نقيس أهمية هذا الموضوع منذ الخمسينيات، بظهور عدد غير قليل من الجمعيات العربية الأمريكية، مثل: الجمعية الوطنية للأمريكيين العرب، ومنظمة الخريجين العرب في أمريكا، والجمعية العربية الأمريكية لمكافحة التمييز العنصري، واتحاد نوادي رام الله الأمريكي الفلسطيني.

أما الكتب بالانجليزية التي صدرت أو تصدر، منذ الستينيات حتى المستقبل القريب، عن هذا الموضوع فمنها:

١ - المسلمون العرب في الولايات المتحدة/ عبده الخولي. - ١٩٦٦.
٢ - الأمريكيون العرب: دراسات في الانصهار الثقافي/ منظمة الخريجين العرب في أمريكا. - ١٩٦٩.
٣ - الجاليات الناطقة بالعربية في المدن الأمريكية/ منظمة الخريجين العرب في أمريكا. - ١٩٧٤.
٤ - العرب في الولايات المتحدة الأمريكية: قائمة مراجع مختارة/ جورج سليم. - ١٩٨٣.
٥ - العرب في أمريكا: دراسات في الجاليات العربية/ سمير ابراهام، نبيل ابراهام. - ١٩٨٤.
٦ - التجربة العربية في أمريكا من عام ١٨٧٥ حتى عام ١٩٤٠.

وهذا الكتاب الأخير لما يصدر بعد، وتتولاه باحثتان أمريكيتان من أصل عربي، هما «أليكساناف» و«إيفون يزبك حداد». وفي قسمه الأول تقارن الباحثة الأولى بين

جماعات المهاجرين في الموجتين الأوليين أواخر القرن الماضي وأوائل القرن الحالي، وبين الموجة الحالية في النصف الثاني من القرن العشرين. كان المهاجرون في الماضي أساسا من صغار الزارعين والحرفيين، وعملوا في بادىء الأمر باعة متجولين، بينما الموجة الحالية تضم المثقفين والمهنيين الذين لم يكن الكسب المادي دافعهم الوحيد للهجرة. وفي القسم الثاني تلاحظ الباحثة الثانية ظاهرة جديدة في الموضوع، وهى هجرة العرب المسلمين إلى الولايات المتحدة في ثنايا الموجة الحالية. وفي القسم الثالث قائمة شاملة بالكتب والمقالات ورسائل الدكتوراه والماجستير التي تتناول موضوع الهجرة العربية وحياة المهاجرين هناك. والموضوع مايزال مفتوحاً للدراسة والبحث، فهناك جوانب ماتزال في أشدّ الحاجة إلى الكشف والاستقصاء، في مقدمتها جالية المهاجرين المصريين في ولاية نيوجرسي وفي ولاية كاليفورنيا بصفة خاصة، ومثل المهاجرين الذين يعيشون في الولايات الجنوبية ومنها تكساس وفلوريدا.

٧ ـ أوراقهم بعد مائتى عام(*)

كان عددهم ٣٤٣ عضواً يمثلون الولايات الأمريكية، التي اشتركت في الحرب ضد القوات البريطانية أواخر القرن الثامن عشر، وقد تكونت منهم المجالس السياسية والتشريعية، خلال الفترة ١٧٧٤ ـ ١٧٨٩. وأما الأوراق التي أثرت عنهم، فتبلغ أكثر من ٢٢,٠٠٠ وثيقة، كانت مشتتة في بضع مئات من المواقع، بين مجموعات خاصة أو عامة، في جميع الولايات الأمريكية، وفي أوروبا الغربية. وتتضمن الخطابات الخاصة، والمناقشات العامة، والخطب البرلمانية، والتصريحات السياسية، والاتهامات والدفوع، الخ.

ونظراً لأهمية هذه الفترة في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، تمت محاولة أولى لجمع هذه الأوراق، وصدرت في ثماني مجلدات بين الحربين العالميتين. ولكن تلك المحاولة لم تستطع الوصول إلى المواقع الغنية بمجموعاتها من هذه الوثائق، ولم يقتنع بها المؤرخون المتخصصون، في وقائع هذه الفترة وفي قضاياها المتشعبة.

(*) في عالم الكتاب. ـ العدد ٤ (أكتوبر/ نوفمبر/ ديسمبر ١٩٨٤)؛ ص ٢٨ ـ ٢٩. + في صحيفة المكتبة. ـ المجلد ١٩، العدد ٢ (مايو ١٩٨٧)؛ ص ٤٣ ـ ٤٤.

وقـد رأت (مؤسسة فورد) أواخر الستينيات، أن تمول مشروعاً مثاليا تتولاه مكتبة الكونجرس، لجمع وثائق هذه الفترة المرتبطة بأولئك الأعضاء، وظهر أول المجلدات في المشروع عام ١٩٧٠، وتـوالت المجلدات ومنها المجلد العاشر الذي ظهر صيف ١٩٨٤، ويحتوي على ٦٤٨ وثيقة، صدرت عن المبعوثين الرسميين من بضع عشرة ولاية أمـريكية، الذين مثلوها في ذلك الكونجرس، خلال الفترة (أول يونيه ـ نهاية سبتمبر ١٩٧٨). وظهر أيضا المجلد الثاني عشر صيف ١٩٨٦، كما يبقى بعد ذلك ثلاثة عشر مجلدا أخرى، ينتظر أن تظهر تباعاً قبل نهاية القرن العشرين. وقد يظهر المجلد الثالث عشر في أول الصيف القادم، والمجلدان الرابع عشر والخامس عشر قبل نهاية ١٩٨٨.

وتـرجـع أهمية هذا المشروع، إلى أن تلك الفـترة (١٧٧٤ ـ ١٧٨٩) تمثل أخطر المراحل في تاريخ الثورة الأمريكية، حيث تولى الكونجرس نفسه توجيه السياسة الوطنية للقـارة كلهـا، للحصـول على الاستقـلال الكامل، والتفاوض مع حكومات الدول الأخرى ولاسيما فرنسا، وصياغة السياسة الداخلية، قبل أن تسلم تلك المسئوليات للحكومة الفيدرالية الجديدة، التي تكونت برياسة قائد الثورة (جورج واشنطن) عام ١٧٨٩. ومع هذه الأهمية الكبيرة أو بسببها يوجد بعض الغموض والإبهام في عدد غير قليل من المسائل والقضايا، بسبب نقص المصادر والوثائق الأصلية المرتبطة بها. فجاء هذا المشروع الكبير الذي تتولاه «مكتبة الكونجرس» وتموله مؤسسة فورد، خطوة عملية طال انتظارها لسد هذا النقص.

ويعتمـد المؤرخون القائمون بالمشروع، على أكثر من ٢١,٠٠٠ وثيقة تدخل في نطاق هذه السنوات الحاسمة، تم الحصول عليها من مئات المجموعات العامة والخاصة بالداخل والخارج. ويختارون منها تلك الوثائق التي تمثل خطابا أو تصريحا أو تقريراً أو رسالة رسمية أو شخصية، لأى واحد من أعضاء الكونجرس خلال تلك الفترة (١٧٧٤ ـ ١٧٨٩)، الذين بلغ عددهم بالتكامل خلال تلك الفترة ٣٤٣ عضواً كما قدمنا في البداية..!

ومن أطرف الوثائق التي يتضمنها المجلد الثاني عشر، الذي يغطى الفترة (أول فبراير ـ نهاية مايو ١٧٧٩) في ٥٩٥ صفحة، مايتصل بزيارة عدد من رؤساء الهنود الحمر، منذ

أكثر من مائتى عام، لمقر الكونجرس الأمريكي الذي يضم هؤلاء الأعضاء، ومباحثاتهم مع لجنة شئون الهنود في المجلس. وقد جاءت أخبار هذه الزيارة في مراسلات رئيس تلك اللجنة (جيمس دوان)، وفي ملاحظات شخصية دَوَّنها (هنري كوراس) أحد أعضاء اللجنة . . !

ترى . . ! كم من المكتبات الكبرى، قومية أو وطنية أو غيرها، في بلادنا العربية التي تجاوزت العشرين عددا، تفكر أو تقدر أن تتولى بهذه الدرجة من العناية والموضوعية، أوراق قادتنا ومصلحينا في الماضي، لا نقول منذ مائتى عام بل منذ مائة واحدة، في مشروع تأريخي من هذا النمط، تبادر هى به أو تندبها له إحدى الهيئات الخيرية القادرة؟ . . !

ترى أيضا . . ! هل خطر بأذهان هؤلاء الرؤساء من الهنود الحمر خلال المباحثات، أو حتى بأذهان أعضاء لجنة الكونجرس لعام ١٧٧٩، الذين كانوا في الجانب الآخر على مائدة المفاوضات، أن العقود ستمر واحداً تلو الآخر، وينتهي القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر، ولا يبقى بعدهما من شعب الهنود الحمر جميعاً إلا قرية واحدة معزولة، رأى الجانب الآخر بعد انتصاره الكامل، أن يجعلها متحفا حيا يذكر زائريها، بشيء كان يعيش في القارة وانتهى . . !

٨ ـ نبوءة علمية لمعجم أكسفورد(★)

تنبأت (أواخر ١٩٧٩) في تقديم طويل، لكتاب بعنوان «بنوك المعلومات، أو المصادر والمراجع الببليوجرافية المحسبة» من إعداد الدكتور سيد حسب الله ونشر دار المريخ بالرياض، أن الحاسب الألكتروني وقد نجح خلال عشر سنوات (١٩٦٩ - ١٩٧٩) في الانتقال بالفهارس والببليوجرافيات، من شكلها التقليدي البطاقي أو المطبوع، إلى الشكل الألكتروني (المحسب)، من الطبيعي أن ينجح في الأعمال المماثلة، وأن الأعمال المرجعية الأخرى كالقواميس ودوائر المعارف وكتب التراجم، يمكن أن تختزن أيضا بالحاسب الألكتروني، فتأخذ هى الأخرى هذا الشكل الجديد

(★) في عالم الكتاب. ـ العدد ١١ (يوليه/ أغسطس/ سبتمبر ١٩٨٦)؛ ص ١.

لأوعية المعلومـات، الـذي اشتهـر بتسمية غير دقيقـة رغم جاذبيتهـا، هي (بنـك المعلومـات). وقد شرحت هذا التنبؤ بنموذج لم يكن قد وقع اختزانه ألكترونيا، هو (معجم أكسفورد الوسيط : Shorter Oxford Dictionary) .

وفي (عام ١٩٨٤) تحدثت في دراسة بعنوان «الكتب وبنوك المعلومات : وقائع الماضي وحقـائق الحاضر وتوقعات المستقبل» نشرت بالعدد الثالث من «عالم الكتاب»، عن تحويل أنواع معينة من الكتب، من شكلها التقليدي المطبوع إلى الشكل الألكتروني المحسب، وأن هناك من يتنبأ أن هذا الشكل العصري لأوعية المعلومات، سيقضى على الأشكـال التقليدية المـطبـوعة والمخطوطة، كما قضت هذه الأخيرة على ماسبقها من الأشكال قبل التقليدية، حجارة وألواحاً طينية وأوراق شجر وجلود حيوانات .

وفي سلسلة من أحاديث السهرة الأسبوعية بالإذاعة المصرية عن «المكتبات وبنوك المعلومـات» خلال الفترة (يناير ـ مايو ١٩٨٥م) تناولت في أكثر من حلقة، تحسيب المعلومـات التي ألفنـاهـا في أشكـال تقليدية مطبـوعـة، وضربت عدة أمثلة للشرح والتوضيح، كان في مقدمتها «المعجم الوسيط» لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، الذي تصـورته للتقريب في أربعة أشكال : مخطوطاً باليد، ومرقوناً بالآلة الكاتبة، ومطبوعاً ومحسبـاً، وبينت في كل منهـا متـطلبـات الإخـراج والتكلفـة، وإمكانات الاستفادة والاستخدام مباشراً وغير مباشر.

وفي أواخر (يناير ١٩٨٦) حضر إلى القاهرة مسئول كبير في «المجلس البريطاني» أثناء معرض القاهرة الدولي للكتاب، وجمعنا لقاء خاص تبادلنا فيه الأحاديث عن الكتب والتكنـولوجيات الحديثة. وقد شدني بقوة حديثه عن مشروع جديد، تجرى دراساته التمهيدية حتى الآن، في صمت علمي محمود بعيداً عن السطحية والتشويه الصحفي .

ويهدف المشروع في النهاية، إلى اختزان (معجم أكسفورد الكبير: Oxford English Dictionary) بصفحـاتـه التي تتجـاوز ١٥,٠٠٠ صفحـة، باستخـدام تكنولوجية

الأقراص المليزرة، ويتوقع الانتهاء منه بعد عامين(★★)

وقد شدني هذا الخبر غير المنشور شدة قوية، لأن قصة (OED) تعود إلى أكثر من مائة عام مضت، حينما أعد (ترانش R. Trench) بحثاً خطيراً عام (١٨٥٧) وقدمه إلى جمعية لندن لفقه اللغة، مقترحاً فلسفة جديدة في إعداد قاموس للغة الإنجليزية، يسير على أساس التطور التاريخي لمفردات اللغة، وقد بدأ العمل فعلا عام (١٨٥٨) برئاسة (موري J. Murray) وعند موته عام (١٨٨٨) خلفه (وليم كريجي). وجند لهذا المشروع العملاق حوالي ١٣٠٠ عالم لغوي، من انجلترا ومن خارجها، عملوا لحوالي ٧٠ عاماً، وجمعوا حوالي خمسة ملايين اقتباسة، لأكثر من خمسة آلاف كاتب ومؤلف مبتدئين بعام ١١٥٠م في حياة اللغة الانجليزية.

وفي بداية القرن العشرين بدأ العمل في (معجم أكسفورد الوسيط) أخذاً من المواد التي تم جمعها للمعجم الكبير. وإذا كانت الطبعة المبدئية للكبير ظهرت عام (١٩٢٨)، فإن طبعته الدائمة ظهرت عام (١٩٣٣) في اثنى عشر مجلداً (حوالي ١٥,٥٠٠ صفحة) تحتوي على حوالي نصف مليون مفردة، وحوالي مليون اقتباسة. أما الوسيط فظهر عام (١٩٣٣) في مجلدين فقط (حوالي ٢٥٠٠ صفحة)، ويحتوي على حوالي ٧٠٪ من المفردات في الكبير، لأن الاختصار الأكبر كان في الاقتباسات.

وقد تتبعت بشغف كبير، منذ هذا اللقاء الخاص مع رجل المجلس البريطاني، الفصول الجديدة في حياة هذا العمل العملاق. قدر المسئولون في مطبعة جامعة أكسفورد، باعتبارها الهيئة صاحبة حق النشر، مبكرا الحاجة الملحة لإعداد ملحق أو ملاحق للعمل الأصلي الذي أنجزوه، يضم المفردات الأنجلو ـ سكسونية القديمة، التي يفتقدها المعجم بسبب التغطية التي تقف عند ١١٥٠م، والمفردات المحلية خارج

(★★) صدر فعلا «معجم أكسفورد الكبير» وحده صيف ١٩٨٨ مليزراً على (قرص مكتنز ـ ذاكرة قراءة فقط: قم ـ ذاقف: CD - ROM). وفي إحتفال مكتبة الكونجرس أواخر سبتمبر من العام نفسه، شرح ممثل مطبعة جامعة أكسفورد وهى الناشر للمطبوع وللمليزر، ميزات الاسترجاع (المباشر: online) لمحتويات القرص التي تساوي ١٥,٠٠٠ صفحة، وقطره لايزيد على خمس بوصات.

منطقة لندن، والإضافات خارج انجلترا، ولا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية. وإذا كانت هذه الحاجات معروفة، لأن العمل الأساس لم يدخلها في التغطية، فقد أضيف إليها حديثا، المفردات والمعاني في مجالات العلوم والتنكولوجيا وغيرهما وما أكثرها، التي دخلت الإنجليزية بعد نهاية العمل الأساسي أواخر العشرينيات.

وإذا كان القائم بمشروع الملحق (بور تشفيلد Burchfield) قدر عام (١٩٥٧) عند بداية العمل، أن مشروعه سيتم خلال عشر سنوات في مجلد واحد (حوالي ١٢٥٠ صفحة)، فقد تضاعف هذا التقدير ثلاث مرات أو أربعاً، لأن عمله تم في أربع مجلدات كان أولها عام (١٩٧٢) وظهر الرابع صيف (١٩٨٦).

ويجري العمل حاليا، ليس فقط لاختزان المجلدات الأربعة الملحق والمجلدات الاثنى عشر الأصل بواسطة الحاسب الألكتروني، وإنما لكى تندمج المادة القاموسية بجميع المجلدات في نظام واحد، ليصبح المجموع عملا واحداً يعنوان (معجم أكسفورد الجديد للإنجليزية New Oxford English dictionary). ويقدرون أن ٨٠٪ من متطلبات هذا الاندماج ستتم آليا، كما يقدرون أن هذا الاختزان حينما يكتمل بعد بضعة أعوام ستكون هناك إمكانات كثيرة للاستفادة والاستخدام والتجديد: إصدار شرائح نوعية حسب الطلب، كالمفردات المستخدمة في مناطق معينة، أو في موضوعات معينة، أو التي ظهرت في فترات زمنية معينة، ويدخل في هذه الإمكانية إصدار المعجم الوسيط نفسه. وسيكون هناك شكلان للمعجم أحدهما مطبوع والآخر على قرص «مليزر» كل ذلك إلى جانب المراجعة حذفاً وإضافة وتعديلا لكل من المفردات والمعاني والاقتباسات حسب الطلب، بواسطة البرامج التي يعدونها الآن، لاستخدام الحاسب الألكتروني الذي يتيح هذه الإمكانات.

٩ ـ دورياتنا والمشروع الأكبر لضبط الدوريات(*)

الدوريات بمعناها الفني الوظيفي، في تخصص المكتبات والمعلومات، واحدة من أهم ثمرات عصر الطباعة، وتشمل في مدلولها الأوسع المجلات المتخصصة والعامة

(*) في عالم الكتاب. ـ العدد ١٢ (أكتوبر/ نوفمبر/ ديسمبر ١٩٨٦)؛ ص ٨.

والأخباريات، التي تصدر يومياً أو أسبوعيا أو شهريا أو فصليا أو سنويا، وكل مايصدر بصفة دورية حتى ولو لم يكن منتظما، أو كانت الفترة بين أعداده أكثر من عام. وتتفاوت المناطق والبلاد المختلفة في عدد الدوريات التي صدرت أو تصدر بها، ففي مصر مثلا تؤكد إحدى الدراسات، أن عدد الدوريات منذ البداية الأولى أيام نابليون، أواخر القرن الثامن عشر، حتى السبعينيات من القرن العشرين، قد تجاوزت خمسة آلاف دورية، توقف العدد الأكبر منها ولا يصدر منها حالياً إلا بضع مئات. وسوف يموت في المستقبل، عدد قليل أو كبير من الدوريات المصرية الجارية الآن، كما ستصدر دوريات أخرى قد تكون أكثر عددا مما يموت. وعلى المستوى العالمي كله، تؤكد بعض المؤشرات الإحصائية المتحفظة، أن هناك بضع مئات الآلاف من الدوريات كانت تصدر وتوقفت، وأن الذي يصدر حالياً لا يقل عن ١٠٠,٠٠٠ دورية، وقد يكون ضعفي ذلك أو ثلاثة أضعافه.

وهناك فهارس أو ببليوجرافيات لضبط هذه الدوريات، لكل واحد أو واحدة منها مجاله الخاص، الذي قد يكون ماتقتنيه مكتبة معينة أو عدة مكتبات، أو ما صدر في بلد معينة كله أو إحدى شرائحه اللغوية أو الزمنية أو الموضوعية. وقد يكون المجال هو الدوريات التي صدرت بلغة واحدة، أو عدة لغات متساوية الأهمية، في العالم كله أو في منطقة معينة منه. وقد يكون المجال هو الدوريات في موضوع واحد أو عدة موضوعات متقاربة، بكل اللغات ذات الأهمية العلمية أو ببعضها، في كل أنحاء العالم أو في منطقة معينة منه، الخ. كما أن هذه الأدلة الببليوجرافية، تتفاوت تفاوتا كبيراً في دقة البيانات التي تقدمها عن كل دورية واكتمالها، وفي تغطيتها الشاملة للمجال الذي يختاره كل منها لنفسه، وفي سعة هذا المجال المختار، الذي قد لا يتجاوز بضع عشرات من الدوريات، وقد يصل إلى عشرات الألوف أو مئاتها.

ويقع في القمة بين جميع الأدلة، من حيث دقة البيانات واتساع المجال وشمول التغطية، مشروع بدأ في أمريكا أوائل السبعينيات باسم (تحويل سجلات الدوريات: تسريات: CONSER) (★) تشترك فيه المكتبات المليونية في الولايات المتحدة

(★) في عام ١٩٨٧ تغيرت مفردات التسمية الإنجليزية فأصبحت (Cooperative Online Serials) وبقيت التسمية الاستهلالية كما هي، حينما كانت مأخوذة قبلا من (Conversion Serials Records).

الأمريكية، ومعها المكتبة القومية في كندا، وعددها حتى الآن حوالي ثلاثين مكتبة، بينها مكتبة الكونجرس التيّ دعت إلى المشروع، وتتحمل فيه مع المكتبة الكندية، مسئولية المراجعة لضمان دقة البيانات. وتقدم كل مكتبة بيانات معيارية كاملة، عن كل واحدة من الدوريات التي تقتنيها، أيا كانت اللغة أو المكان الذي صدرت فيه. وتستخدم تكنولوجية الحاسب الإلكتروني والاتصال عن بعد، في إرسال البيانات المطلوبة وتسجيلها، حيث يتلقاها من كل المشتركين (مركز التحسيب المباشر للمكتبات بأوهايو: OCLC) الذي أعدّ لها نظاماً خاصا عنده، قد يوصف بأنه بنك معلومات ببليوجرافي أو فهرس إلكتروني موحد. وللمكتبتين القوميتين وحدهما الحق في تصحيح مايتم تسجيله، لاستدراك الأخطاء في البيانات المسجلة أو في تطبيق القواعد.

وقد مضى على هذا المشروع أكثر من خمسة عشر عاماً. عُقِدَ في أثنائها عشرات من اللقاءات التمهيدية الأولى، والمؤتمرات الاستراتيجية الموسعة، والندوات الفنية المتخصصة، إعداداً لخطط المشروع ومتابعة لتنفيذه، وتذليلا للصعوبات أو حلا للمشكلات التي يواجهها من حين لآخر. وكان أخطر هذه الاجتماعات، ذلك الذي عقد أوائل فبراير ١٩٨٦، لكل من المكتبات الأعضاء في المشروع ولجنته الاستشارية الفنية، في مقر (مكايو OCLC) في «دبلين» بولاية أوهايو، لمناقشة تقرير أعده كل من (جفري هينين) و(جوليا بليكسرود) بعنوان «مشروع تسريات: توصيات للمستقبل»، ويتضمن عددا كبيرا من المبادىء والقضايا المرتبطة بالمشروع، وقد نوقش بعضها وتم إقراره بالإجماع أو بالأغلبية، وأجل الباقي لاجتماع آخر يتم عقده أواخر هذا العام، أو أوائل العام القادم.

ومن الجدير بالذكر أن كل الأطراف المسئولة عن هذا المشروع، أقرت في هذا الاجتماع عدة مبادىء، من بينها أن محتويات هذا المشروع، وقد بلغت حتى الآن حوالي نصف مليون بطاقة، كما يمكن أن تصل بعد بضع سنوات إلى المليون، لا تدخل في نطاق حقوق النشر لأنها ملكية عامة. ويستطيع أى شخص أو هيئة أن يشتري نسخة ألكترونية أو مصغرة تضم هذه البطاقات، ويستطيع أن يبنى عليها مايشاء من المشروعات العلمية أو التجارية، دون أية مساءلة قانونية أو التزام بتعويض مالي.

وهناك مؤشرات كثيرة تؤكد أن ٨٠٪ على الأقل، من كل الدوريات الصادرة في مصر وفي بقية البلاد العربية، منذ بداية الطباعة حتى الآن، ولاسيما تلك التي تكون باللغات الأجنبية، موجودة بكل أعدادها أو أكثرها، في واحدة على الأقل من تلك المكتبات المليونية بأمريكا. ومن ثم يمكن من خلال هذا المشروع العملاق، الحصول على قائمة بالدوريات الصادرة في البلاد العربية، قد لا نستطيع الحصول على ماهو أشمل منها في التغطية ولا أدق في البيانات، من أى مصدر آخر.

١٠ ـ المواليد. . ! والوفيات. . ! من الدوريات(★)

ثلاثة أعوام مضت محدودة في العدد قصيرة في عمر الزمن، ولكنها للولائد من الكائنات الحية أخطر مراحل حياتها، وهى كذلك أيضا للوليدات الناشئات من الصحف والمجلات. . . ومنهن طبعا (عالم الكتاب)، التي توقد في هذا العدد لقرائها الأعزاء شمعتها الرابعة أقوى ماتكون ضياء وأبعد ماتصل إشعاعا. . !

وإذا كانت نسبة الوفيات من الأطفال في قارات آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، تفوق كثيرا النسبة نفسها في البلاد المتقدمة بأوروبا وأمريكا الشمالية، فإن مثيل هذه الظاهرة عرفه أيضا الببليوجرافيون منذ وقت غير قصير، وأثبتوه بالنسبة للصحف والمجلات وغيرها من الدوريات العامة والمتخصصة في دراسات علمية مدعمة بالإحصاءات الميدانية والتحليل المنهجي الدقيق.

في دراستين علميتين لدرجة الماجستير بجامعة القاهرة تأكد مرتين أن عدد الدوريات والصحف والمجلات وغيرها، التي صدرت في مصر منذ العامين الأخيرين للقرن الثامن عشر، حتى بداية العقدين الأخيرين للقرن العشرين يبلغ بضعة آلاف من اليوميات والأسبوعيات في جانب، ومن الحوليات أو ما هو أوسع في الجانب الآخر، وكل مابين الطرفين من نصف الشهريات والشهريات والفصليات ـ تؤكد هاتان الدراستان، أن الذي عمر منها فوق الخمسين عاماً، لايكاد يبلغ أصابع اليدين عدداً. أما الذي

(★) في عالم الكتاب. ـ العدد ١٣ (يناير/ فبراير/ مارس ١٩٨٧)؛ ص ٢ ـ ٣.

توفى منها قبل ثلاثة أعوام أو خمسة فهو أكثر من خمسين في المائة، ولم يبق من الآلاف الستة أو السبعة مع مرور الزمن وتوالى الأيام، إلا عشرة في المائة أو أقل. . !

وليس معنى ذلـك أن مصر فقدت خصوبتها أو ستفقد هذه الخصوبة في إصدار الصحف والمجلات ومختلف أنواع الدوريات بل لعل عكس ذلك هو الصحيح، وهو في الـوقت نفسه مؤشر ثقافي خطير الدلالة. الدوريات في البلاد المتقدمة تولد ليبقى أكثرها، والدوريات عندنا تصدر ليبقى منها أقل القليل.

من السهل جداً أن يقرر فرد، أو جهة حكومية أو شبه حكومية أو خاصة إصدار دورية فصلية أو شهرية أو حتى أسبوعية، ويصدر العدد الأول والثاني في فورة الحماس التلقائي وزحمة العطاء غير المدروس، فإذا هدأ ذلك الحماس ونفد هذا العطاء وغالبا مايتم ذلك خلال عام أو عامين على الأكثر، تنتهي المجلة فجأة وكأنها قضت نحبها في حادث سيارة، أو تقضي أعدادها الأخيرة اثنين أو ثلاثة، وقد أصيبت بالشلل النصفي أو الكلي حتى يقضي الله أمراً كان مفعولا. . !

أما الأمر النادر حقا في مصر وفي البلاد النامية الأخرى، فهو أن تولد الدورية لا يحفل بها أحد حتى أمها التي حملتها إلى الناس وتنوء برعايتها في عامها الأول والثاني، لأنها مثقلة بوليدات أخريات سبقنها أو جئن بعدها وقد علقت عليهن فيما ترى آمالا كبارا، فخيبن آمالها في ظروف لاذنب لهن فيها. وفي ظل هذا النسيان أو التناسي الذي باتت تراه قدراً مفـروضـا عليها، تقاوم الوليدة اليتيمة وهى في الأحضان كل مآسي الطفولة القاسية دون مساعدة من أحد، واستثمرت القدر الضئيل من أسباب الحياة الذي أخذته من أمها فبقيت ونمت، لأن طبيعة الأصالة التي فطرت عليها كانت لها خير أم وأقوى أب. ولم تكد تتم عامها الأول حتى يكرمها في شخص رئيس تحريرها، عمود (مواقف) العتيد لصحيفة الأهرام (٥/١١/١٩٨٤)، بكلمات ماتعود صاحب هذا العمود (الأستاذ أنيس منصور) أن يقولها لأحد، إلا في أحيان نادرة جداً. . !

ويأتي العام الثاني وتزداد (عالم الكتاب) قوة ونماء، ويزداد ماحولها من النسيان أو التناسي ومن الصعوبات والمشاكل قسوة وخطورة، حتى كادت تفقد حياتها في حادث

فجائي لاذنب لها فيه، ولكن الله قدر لها أن تعيش فنجت منه بأعجوبة لا فضل لأحد فيها. وكانت نجاتها من ذلك الحادث إرهاصا، بأن لها دوراً لا يستطيع أحد أن يحجزها دونه، فازداد أفراد أسرتها الصغيرة إيمانا برسالتهم . . ، ولم يكد ينتهي العام الثاني حتى بدأت الأم ترى في يتيمتها المنسية، عزاء عما فقدته في واحدة أو اثنتين من شقيقاتها المدللات، وجادت عليها بما تملك وهو قليل مشكور، فكستها بعد عرى دام عامين، رداء متواضعا ولكنه كان خيراً وبركة على الرسالة التي تقوم بها، فعلى مسطحات هذا الرداء، كسبت (عالم الكتاب) معركتها الحاسمة مع قراصنة الكتاب العربي . . !

وإذا كانت شهادتي كأحد أفراد أسرتها غير مقبولة شرعا فيما وصلت إليه (عالم الكتاب) من النضج والنجاح والأصالة، وفيما حققته من الانتصار على قراصنة النشر والتأليف، برغم ماهى فيه من ضعف الإمكانات وضيق ذات اليد، فإني أنقل شهادة رجل لم أره ولم يرنى حتى الآن (الدكتور يحيى الرخاوي) ولكنني أعرفه كما يعرفه غيري كثيرون، من خلال قلمه القوي الصريح الصادق الواعي، الذي يصل إلى القلب والعقل معاً من أقصر الطرق وأقربها :

«ونأتي إلى مجلة متفردة في حجمها غير الطبيعي، وسعرها الزهيد جداً، وفي مخاطبتها لكل من له علاقة بالكتاب من قريب أو بعيد؛ ألا وهى مجلة (عالم الكتاب) المصرية . . . وراء المجلة بدون شك مجموعة عمل مدربة أحدث تدريب على وسائل المعلومات وفنون المكتبات وهذه المجلة الجادة لو أعادت النظر في حجمها وفي إخراجها الفني، وكثفت الدعاية لنفسها، لحققت نجاحا كبيرا، وإذا وضعنا في الاعتبار تميزها عن مجلات عربية أخرى تعالج نفس المجال ولكن بشكل عقيم . . . ونقطة تتميز بها المجلة : إن طلقات نيرانها لا تهدأ على (مافيا) النشر في عالمنا العربي، تحية للدكتور الهجرسي والمجموعة التي تعمل معه، بعيداً عن النرجسية (المجلاتية)» جاء ذلك في جريدة أنباء الشرق الأوسط يوم (١٩٨٧/١/١٧)

وقد نقلت هذه الكلمة كما هى، ليس فقط لأنها شهادة يعتز بها أفراد الأسرة الصغيرة للمجلة، وهم يحتفلون مع أفراد الأسرة الأكبر من أمثال الدكتور يحيى الرخاوي، باصدارها هذا العدد الأول في شمعتها الرابعة، ولكن لتقرأها أيضا الأم الشرعية

لوليدتها الناهضة، ولتتأكد أن مبادراتها الماضية والحالية والمنتظرة، بشأن الغلاف والقطع والإخراج والتوزيع والدعاية، ليست مجرد اقتناع ذاتي من جانبها قد تتأخر نتائجة لضيق ذات اليد، ولكنها تحقيق لرغبات طالما عبر عنها أصحاب الحق في المجلة، وجاءت شواهد ذلك التعبير تترى في القاهرة وفي الأقاليم وفي الأقطار العربية الأخرى.

من تلك الشواهد المتوالية نختار اثنين: أولهما رسالة تلقاها رئيس مجلس الإدارة من أحد الطلاب السعوديين (السيد/ عبد الرحمن المزيني) منذ شهرين أو ثلاثة بشأن بعض البيانات الإدارية عن المجلة، التي تدخل في موضوع بحثه للحصول على درجة الماجستير. والثاني رسالة تلقاها رئيس التحرير، من أحد المحامين بمحافظة بنى سويف، ويمكن الرجوع إليها داخل هذا العدد في باب (أخذ ورد).

أما بعد.. فتلك لقطات حية اخترناها من الشمعات الثلاث الماضيات نعتز بها حقا..! ولكننا لا نقف وراءها ونحن نضيء أول الأعداد في الشمعة الرابعة. إن (عالم الكتاب) تخرج اليوم إلى قرائها، ومعها كثير مما كانوا يتطلعون إليه: في الغلاف، وفي القطع وفي الإخراج الفني، ويجدون في مادة هذا العدد لمسات جديدة منها مثلا أن المجلة حرصت في باب «العروض الموقعة» على اختيار الكتب التي فازت في استفتاءات أحسن كتاب لعام ١٩٨٦، وتقدم منها أربعة هى: ملفات السويس؛ محاربون ومفاوضون؛ المسرح المعاصر؛ المكتبات وبنوك المعلومات.

١١ ـ نموذج للصحافة المحلية في كينيا(*)

هناك ثلاث لغات محلية مستخدمة في أربعين محافظة، هى التي تتكون منها دولة كينيا، بعد أن استكملت استقلالها في النصف الثاني من القرن العشرين. وهذه اللغات هى: السواحيلية، والكيكويو، والجوسيي، والأولى منها هى الأكثر انتشاراً، في كل أقاليم الدولة بصفة عامة وفي كثير من المحافظات. ومن هنا فإن حكومة كينيا من خلال وزارة الإعلام والإذاعة، تعمل وحدها أو بمساعدات خارجية، من بعض

(*) في عالم الكتاب. ـ العدد ١٥ (يوليه/ اغسطس/ سبتمبر ١٩٨٧)؛ ص ١٦ ـ ١٧.

الدول الأوروبية أو المنظمات الدولية، على إصدار صحف محلية بالسواحيلية في هذه المحافظات الأربعين.

وقد بدأت الحكومة مشروعاتها القصيرة والطويلة الأجل عام ١٩٧٧، ونجحت حتى الآن في إصدار حوالي عشر من هذه الصحف المحلية. وسوف نلاحظ فيما يلي عند تسجيل البيانات الأساسية لهذه الصحف، أن كلمات عربية معينة موجودة في كل عناوينها، وهناك دراسات لغوية متخصصة على مستوى الماجستير والدكتوراه، توضح العلاقات بين السواحيلية والعربية، في جوانب المفردات والقواعد والنطق وغيرها.

صدرت الصحيفة الإقليمية الأولى في كينيا عام ١٩٧٧، بعنوان (بومانياتي) وهو مأخوذ من الحروف الاستهلالية في أسماء أربعة مناطق بالإقليم الغربي، وهى (بونيور، ماراجولي، نيانجوري، تيريركي). وقد ساعدت حكومة هولندا في إصدار هذه الصحيفة، بتقديم وحدة طباعة متنقلة، ولكن هذه الصحيفة لم تعمر إلا شهوراً قليلة ثم توقفت.

وفي السبعينيات أيضا، تلقت الحكومة الكينية من «اليونسكو» معونة فنية ومالية، مساهمة منها في مشروع طويل الأجل، مايزال مستمراً حتى الوقت الحاضر، لإصدار حوالي عشر صحف إقليمية، تنفرد حكومة كينيا الآن بإصدار ثلاث منها، وتتلقى بعض المعونات بالنسبة للصحف الأخرى. وفيما يلي نقدم البيانات الأساسية بالخط العربي، لهذه الصحف الكينية المحلية:

- صوتى يامرو (صوت مرو): بدأت ديسمبر ١٩٧٧ في إقليم الوسط، ولكنها توقفت بعد سبعة أعوام في ديسمبر ١٩٨٤.
- صوتى ياكريتشو (صوت كريتشو): بدأت ابريل ١٩٨٠ بإقليم وادي ريفت. وقد استقلت هذه الصحيفة عن معونة «اليونسكو».
- صوتى ياكوال (صوت كوال): بدأت نوفمبر ١٩٨٠ بالإقليم الساحلي، وقد توقفت وحلت محلها صوتى يابوانى (صوت الساحل) في ابريل ١٩٨٢. وقد استقلت هذه الصحيفة عن معونة «اليونسكو».

- صوتى ياجـوسيي (صوت جوسيي): بدأت سبتمبر ١٩٨١ بإقليم نيانزا، وفيه بعض منابع النيل بالمنطقة الاستوائية، وقد استقلت هذه الصحيفة عن معونة «اليونسكو».
- صوتى يابواني (صوت الساحل): أخذت في إبريل ١٩٨٢ مكان «صوتى ياكوال» (صوت كوال) بالإقليم الساحلي. وقد استقلت هذه الصحيفة عن معونة «اليونسكو».
- نيوتايا مشارقي (نجم الشرق): بدأت يناير ١٩٨٤ بالإقليم الشرقي.
- هباري (الأخبار): بدأت إبريل ١٩٨٤ بالإقليم الشمالي الشرقي.
- نيوتايا مغاربي (نجم الغرب): بدأت مايو ١٩٨٥ بالإقليم الغربي.

وهناك مشروعان جاهزان حاليا، لإصدار صحيفتين محليتين أخريين، في محافظتين إحداهما بإقليم الوسط والثانية بإقليم نيانزا. وما يزال المشوار طويلا أمام وزارة الإعلام والإذاعة، لتغطية حوالي ثلاثين محافظة أخرى بالصحف المحلية.

وبجانب ما أنجزته وزارة الإعلام والإذاعة، في السنوات العشر الماضية، وماستنجزه في المستقبل القريب والبعيد، نجد أن لوزارة الثقافة والخدمات الاجتماعية دوراً محدوداً في هذا الميدان. فهى تصدر دورية في إقليم الوسط بعنوان «كيسومو» (الدرس) بلغة «الكيكويو» مع قليل من المواد بالسواحيلية، وقد بدأت أعدادها في الصدور منذ ١٩٧٨. وتعتزم وزارة الثقافة أيضا إصدار دورية أخرى في وقت قريب، وستكون في إقليم جنوب نيانزا بلغة «الجوسيي».

وقطع الصحف المحلية في كينيا بصفة عامة، هو «التابلويد» بمقاس ٣٠ إلى ٣٣ سم، في ثماني صفحات إلى اثنتى عشرة صفحة. وهى نصف شهرية عادة، وتباع بنصف شلن كيني (حوالي ٧٥ قرشا مصريا). وتشتمل على المواد ذات الاهتمامات المحلية، وتبرز بصفة خاصة جوانب النشاط في مجال التنمية، باعتباره أهمْ الموضوعات في البلاد النامية، ويوجد في كل عدد افتتاحية محدودة، وتزود المواد الأخرى بقليل من الصور الفوتوغرافية، وقد تشتمل في أحيان قليلة على مواد كاريكاتيرية. ومن أهم

الأبـواب «رسـائـل إلى المحرر». وهناك باب محبوب ومثير بعنوان «نكومبوكا» بمعنى (أتذكر) الذي يحمل إلى القراء، ذكريات أحد المواطنين المعمرين، عن نفسه أو أهله وعشيرته وموطنه.

ويختلف الموقف من بلد إلى آخر، بالنسبة لقضية الصحف المحلية ومقدار الحاجة إليهـا، والـوظائف التي تقوم بها في مواجهة الصحف الوطنية. ومع أن هناك عوامل كثيرة، اجتماعية وسياسية واقتصادية وسكانية وجغرافية، لكل منها دوره في تحديد النمط الأمثل لكل دولة، بالنسبة لصحفها المحلية. بيد أن العامل الجغرافي المتمثل في الاتساع الإقليمي لأراضي الدولة، يحتم وجود العدد الكافي من الصحف المحلية، في المواقع المختلفة بهذه الأقاليم.

ومن هنا نستطيع أن ندرك أحد الأسباب، لوجود آلاف كثيرة من الصحف المحلية في الولايات المتحدة الأمريكية، فالمسافة بين «نيويورك» في الشرق و«سان فرانسيسكو» في الغرب، هى نفس المسافة بين «بغداد» في مشرق العالم العربي «ولندن» في مغرب أوروبـا الغـربية، وبينهـما مانعـرفه من دول أوروبا الشرقية والغربية والوطن العربي كله..! وهناك ثلاث دول على الأقل في البلاد العربية، تتطلب من الناحية الجغرافية بصرف النظر عن العوامل الأخرى، العمل على إصدار الصحف المحلية وتنميتها، وهى: السعودية، والسودان، والجزائر.

١٢ ـ إنقاذ الكتب من الحموضة في الثمانينيات(★)

تمارس صناعة الورق في العصر الحديث بطريقة كيمائية جديدة، وضعت المكتبات في مأزق خطير مدمر، لما تقتنيه من الكتب والمجلات وكل المواد الورقية، التي تعتمد على هذه الطريقة الكيمائية في تصنيع الأوراق، لهذه المواد ذات الانتشار الواسع. فقد تأكـدت المـراكـز المتخصصـة في بحـوث الحفظ والصيانـة بالمكتبـات الكـبرى منـذ السبعينيات، أن نسبة الحموضة في أوراق هذه المواد، من الكتب والمجلات وغيرهما،

(★) في عالم الكتاب. ـ العدد ١٤ (إبريل/ مايو/ يونيه ١٩٨٧)؛ ص ٣١ - ٣٢.

تزداد تدريجيا حتى تصل بعد ثلاثة عقود أو أربعة، إلى افتقاد التماسك تماما في هذه المواد الورقية، ويتحول أي مجلد ورقي في هذه المرحلة الأخيرة، إلى هيكل متفتت لا يقف على رف ولا يتماسك في يد. وهكذا دق ناقوس الخطر في المكتبات المليونية الكبرى، منذراً بالتدمير الذي يهدد جزءاً كبيراً من مقتنياتها، تلك التي دخلت إليها في العقود الأخيرة، وكل ماسيدخل إليها في المستقبل.

وقد حاولت بعض المكتبات الكبرى، أن توجه مصنعي الورق والطابعين والناشرين، للعمل على تجنب هذه الكارثة بالنسبة للمكتبات، وذلك أن يقوموا في نسبة معينه من إنتاجهم، ولا سيما تلك التي تقدم إلى المكتبات للاقتناء الدائم، بالاعتماد على الورق الذي لايصنع بهذه التركيبة الكيمائية المدمرة. وقد نجحت هذه المحاولة نجاحا محدوداً ولفترة قصيرة، لأن عددا كبيراً من مصنعي الورق ومن الناشرين، وجدوا أن تسويق هذه النوعية النقية من الإنتاج، يلاقي صعوبات اقتصادية وإدارية، تعوق الانسياب وتقلل الربح في أعمالهم التجارية.

ومن هنا رأت «مكتبة الكونجرس» في أول الثمانينيات، وهى التي تقتني حوالي ٢٠ مليونا من مجلدات الأوعية الورقية، بمعدل إضافة سنوية يبلغ حوالي نصف مليون مجلد، فيها نسبة غير قليلة من المجلدات المهددة بالزوال بعد عقد واحد أو عقدين - رأت أن الاعتماد على التصنيع النقي للورق، ليس أكثر من حل جزئي مع التفاؤل الكبير، وهو أو هى من خيط العنكبوت لمن يأخذ حذره. وشاركها في هذا الرأى بضع عشرات من المكتبات الكبرى التي تواجه الخطر نفسه، وتدعمت هذه المشاركة عند مناقشة القضية، في المؤتمرات السنوية للجمعية الأمريكية للمكتبات أواخر السبعينيات وأول الثمانينيات، وأصبح من الضروري البحث عن حل أو حلول أخرى، لإنقاذ أغلى الثروات التي بنتها الإنسانية عبر عصور طويلة متصلة.

وقد سار البحث عن هذا الحل أو الحلول في اتجاهين مختلفين، أولهما نقل المحتويات في هذه الأوعية الورقية المهددة بالزوال، واختزانها في أوعية أخرى حديثة بعيدة عن هذا الخطر، هى المعروفة بـ (الأقراص المليزرة: Optical Disks) التي تستغل الطاقة

الضوئية في تسجيل البيانات، وبدأ مشروع(*) قومي عام ١٩٨٣ بمكتبة الكونجرس، على سبيل التجربة لمدة أربع سنوات امتدت إلى سنة خامسة، للتعرف على الجوانب الفنية والإدارية والقانونية والاستخدامية، التي يتضمنها هذا الاتجاه لحماية المواد الورقية المعرضة للزوال.

ويحبذ فريق كبير من الباحثين نظام «الأقراص المليزرة» كحل للمشكلة، ولا سيما أنه يتضمن حلا للمشكلة الأخرى التي تواجهها المكتبات المليونية، وهي الزيادة المستمرة في المقتنيات الورقية، بمتوالية هندسية تجعلهم عاجزين عن توفير الأماكن الكافية، لاقتناء هذه الأوعية التقليدية بأحجامها الفلكية، في حين أن القرص المليزر الواحد بالحجم المألوف، يختزن مايساوي بضع مئات من المجلدات، في كل مجلد مائة صفحة أو مئتان. ولهذا الاتجاه وللأقراص المليزرة وللتجربة التي دخلت سنتها الخامسة حديث خاص، لايتسع له هذا التقرير الدراسي المخصص للاتجاه الآخر.

أما الاتجاه الثاني لإنقاذ الكتب من الحموضة، فقد تم التنبه إليه بما يمكن اعتباره إحدى الصدف العلمية السعيدة، من خلال الصالة المفرغة التي أنشأتها (الإدارة القومية للطيران والفضاء: NASA) بأمريكا، لتدريب الرواد على السباحة الفضائية. فقد نشأ فرض علمي جديد بناء على ملاحظات لا مكان لتفصيلها، أن الأوراق المصابة بالحموضة إذا وضعت في مثل هذا الجو المفرغ، ليومين أو ثلاثة أيام، يمكن تخليصها من هذه الحموضة وحمايتها من التفتت لبضع مئات من السنين، إذا تم تشريبها وهي في هذا الجو المفرغ، بمركب (زنك ديثيل: DEZ: Diethyl Zinc) في حالته الغازية. فهذه الطريقة تعادل الحموضة الموجودة في الورق، وتترك فيه من أكسيد الزنك ومن كربونات الزنك، قدراً يضمن وقاية الأوراق من عودة الحموضة التي تدمر تماسكها، لمائتين أو ثلاث مئة سنين.

(★) كانت نهاية هذا المشروع الرائد يوم ٣٠ سبتمبر ١٩٨٨، وبدأت «المكتبة» تخطط لاستثمار النتائج التي خرجت بها من تلك التجربة، في أعمال جديدة، أهمها «ليزرة» مجموعة ضخمة من أوعية المعلومات حول موضوع واحد، ولكنها متنوعة الأشكال متفاوتة الأحجام.

وفي عام ١٩٨٢ بدأت تجربة محدودة على خمسة كتب، تم وضعها في أسطوانة زجاجية مفرغة لثلاثة أيام، وأدخل إليها الغاز الذي تشربته في أثناء تلك الفترة. وأخرجت الكتب وأجريت عليها التجارب المعملية، لقياس قوة التماسك مع تعريضها لدرجات مختلفه من الرطوبة والحرارة والاستخدام الثقيل. وكانت النتائج مشجعة تماما، بيد أن تكلفة إزالة الحموضة للكتاب الواحد، بلغت في حسابات هذه التجربة حوالي خمسة دولارات، الأمر الذي يحتم تطوير الطريقة لخفض تكاليفها، حتى يمكن تطبيقها على عشرات الملايين من المجلدات، في مئات المكتبات الكبرى ذات المجموعات الضخمة.

ورأت «مكتبة الكونجرس» بمؤازرة الهيئات والمؤسسات العلمية والمهنية، وبتمويل كبير من الدولة ومن الجهات الخيرية، أن تنشىء تجهيزات تجريبية كبيرة لاختبارات هذه الطريقة، بحيث يتم تطبيقها على حوالي ٥,٠٠٠ مجلد مرة واحدة، تبقى ليوم واحد فقط مع أقل كمية مؤثرة من التركيبة الغازية. وصدر القانون الأمريكي العام رقم (٩٨ ـ ٤٢٧) لإنشاء هذه التجهيزات، في رعاية (NASA) التي وضعت المواصفات والتصميمات وأشرفت على تنفيذها. وتمت التجربة الأولى ونجحت نجاحا كبيراً، وانخفضت التكلفة إلى حوالي دولارين للمجلد الواحد. كما أجريت أكثر من عشر تجارب أخرى، على امتداد السنوات (١٩٨٣ ـ ١٩٨٥)، بمستوى ١٠٠ مجلد أو أقل للتجربة الواحدة، لتحديد النمط المثالي في هذه الطريقة، من حيث التكلفة ودرجة المعادلة في الحموضة وقوة التماسك وطول بقائه.

ويبدو أن الأعمال الغظيمة محفوفة بالمخاطر، فقد حدث في ديسمبر ١٩٨٥ أن قام حريق في التجهيزات التي أنشأتها (NASA) لهذه التجارب، بسبب اتصال المركب (DEZ) وهو في حالة السيولة بالهواء، فأغلقت هذه التجهيزات وتوقفت التجارب، حتى يتم الفحص العلمي والهندسي، للتصميمات والمواصفات الفنية التي وضعت لتلك التجهيزات، ومقدرتها على تحقيق الأمن الصناعي لهذه الطريقة. ولكن حدث في فبراير ١٩٨٦ أن قام حريق ثان في التجهيزات نفسها، وبدا لبعض الوقت أن الآمال التي تعلقت بهذه الطريقة، أخذت تتبخر بعد بضع سنوات حققت في أثنائها نجاحاً

كبيراً . . ! وأصبحت النتائج التي سيصل إليها التحقيق، الذي تضاعفت أهميته خلال ثمانية شهور من عام ١٩٨٦، هى الكلمة الفاصلة في مستقبل هذه الطريقة، وفي مستقبل مئات الملايين من المجلدات في المكتبات داخل أمريكا وخارجها.

وظهرت نتائج التحقيق الذي قامت به (NASA) وقدمت إلى المسئولين بمكتبة الكونجرس في سبتمبر ١٩٨٦، وتبينت المكتبة أن هناك إهمالا كبيراً في الالتزام بالمواصفات التي وضعت للتجهيزات، وفي إجراءات التشغيل ونظام التزويد بمركبات (DEZ). واتخذت المكتبة قراراً حاسما، شكرت فيه (NASA) على الدور الذي قامت به، ولكنها رأت أن تنتقل بالمشروع من أيدي مهندسي الفضاء، إلى رجال الصناعات الكيماوية، باعتبار أن العنصر الجوهري في الطريقة هو المركب الكيمائي (DEZ). وتعاقدت فعلا مع شركة كبرى في هذا المجال بولاية تكساس، لإنشاء تجهيزات تجريبية جديدة، يتوفر فيها كل ضمانات الأمن والكفاءة، في التصميم وفي المواصفات وفي إجراءات التشغيل، ويستعان في ذلك بالنظم الألكترونية عالية الدقة.

وينتظر أن تنتهي الشركة الجديدة، من بناء هذه التجهيزات الجديدة في أكتوبر ١٩٨٧، ثم يتم تشغيلها وتجربتها للتأكد من سلامة التصميم والمواصفات والإجراءات، وعندئذ يبدأ التعاقد على إنشاء التجهيزات الدائمة، التي تستطيع أن تقوم بمعادلة الحموضة وضمان التماسك في المواد الورقية، لحوالي مليون مجلد سنويا لمكتبة الكونجرس ولغيرها من المكتبات. ومن المتوقع أن يبدأ العمل لإنشاء التجهيزات الدائمة منتصف ١٩٨٨، وأن ينتهي أواخر ١٩٨٩ ليبدأ التشغيل الجزئي التمهيدي، أما التشغيل الكامل فيحتمل أن يأخذ مكانه منتصف ١٩٩٠.

والآن . . .! أين نحن في البلاد العربية وفي مكتباتها العديدة، من هذه القضية بأبعادها الخطيرة، التي ظهرت جذورها الأولى أوائل السبعينيات، ثم قفزت إلى الدوائر المهنية والعلمية منذ سبعة أعوام على الأقل؟ . . ! من المؤكد أن عددا غير قليل من مكتباتنا الوطنية والجامعية، تقتني معاً بضعة ملايين من المجلدات الورقية، بمتوسط ربع مليون مجلد لكل منها على الأقل، وتضيف كل مكتبة بضعة آلاف أخرى من المواد

الـورقية سنويا، وأن الجزء الأكبر من هذه المقتنيات يقوم على الأوراق المصنعة بتلك الطريقة الكيماوية المدمرة، ولاسيما في المكتبات بالبلاد الخليجية كالسعودية والكويت وقطر، فالعدد الأكبر من مقتنياتها مواد صدرت في العقود القليلة الماضية.

أعرف هذه المكتبات، وأعرف ماتواجهه من تحديات تنوء بالعصبة أولى القوة، وقد زرتها وعرفت مافيها ومن فيها، ولكنى أشك كثيراً أن واحدة منها، تعرفت على هذا الخطر المدمر لأغلى شيء عندها، بله أن تضعه في قائمة التحديات التي تواجهها، أو تتخـذ الخـطوات والاجـراءات لحماية ذلـك الغـالي الـذي تقتنية..! اللهم إني قد بلغت..! اللهم فاشهد..!

١٣ ـ قصة الكتب الناطقة في مائة عام(★)

مائـة عام وعشرة فوقهـا..! بل خمسون فقط..! انتقلت خلالها إحدى الفئات العصرية لأوعية المعلومات، وهى (الكتب الناطقة : Talking - Books)، من كونها فكرة محتملة أو حتى نمطا بدائيا بمقاييسنا الحالية، إلى نمط جديد لم يحلم به أحد. حتى صاحب الفكرة الخيالية نفسه أول الأمر..! ولسنا ندري الآن ونحن على أبواب عصر جديد لهذه الفئـة نفسها، ماذا سيكون من أمرها وأمرنا معها بعد مائة عام أو خمسين أخرى..! أو فلنقل: بعد عشر سنوات فقط وقبل الدخول إلى القرن الحادي والعشرين..!

مائة عام كاملة مضت، منذ استطاع (إميل برلينر: Emile Berliner) الألماني الأصل عام (١٨٨٧) أن يفتح الطريق واسعة بواسطة قرصه المسطح، لإنتاج الأوعية الصوتية التي ننعم اليوم بثمراتها. فقد تخلصنا بهذا «القرص» من عيوب «الأسطوانة»، التي بدأ بها «إديسون» الاختراع كله عام (١٨٧٧)، وسماه آنذاك (راسم الصوت على رقائق القصـدير: Tinfoil Phonograph). وقـد استخـرج «إديسـون» لنفسـه براءة هذا

(★) في عالم الكتاب. ـ العدد ١٦ (أكتوبر/ نوفمبر/ ديسمبر ١٩٨٧)؛ ص ٦٤ ـ ٦٦.

الاختراع، وذكر فيها عشر فوائد كانت إحداها إصدار «الكتب الناطقة للمكفوفين» . . !

ومع ذلك كله فالحقائق الواقعية، هى أن «الكتب الناطقة» كفئة متميزة بين الأوعية الصوتية، لم تظهر على نطاق ملموس حتى في البلاد المتقدمة، إلا في الأعوام الخمسين الأخيرة فقط. ذلك أن الثلاثينيات من القرن العشرين هى التي شهدت لأول مرة، ظهور (الأقراص المقواة Rigid - disks) بلونها القاتم المألوف، سرعة ٣٣ ١/٣ لفة في الدقيقة وكذلك سرعة ٧٨ لفة في الدقيقة، وهى التي تستوعب قدراً كبيراً من الكلمات عند التسجيل. وكانت محطات الإذاعة التي انتشرت آنذاك تعتمد عليها اعتمادا تاما، بالنسبة للتسجيلات الصوتية الأخرى من الموسيقى والأغاني وما إليهما.

وكان التسجيل في تلك الأيام يتم مباشرة على ذلك النوع من «الأقراص المقواة» بوجهيها، التي يستغرق كل وجه منها حوالي ١٥ دقيقة، وكان الكتاب المتوسط يتطلب حوالي عشرة أقـراص. أما تداول «الكتب الناطقة» ونقلها من مكان إلى آخر. فيتم بواسطة «الحاويات» المصنوعة من الصفيح أو القصدير، التي تتسع الواحدة منها لحوالي عشرين قرصا. وقد تطلبت قصة طويلة مثل «ذهب مع الريح» التي تجاوزت ١٠٠٠ صفحة، لكى تصبح كتابا ناطقا يمكن تداوله ـ تطلبت أن تسجل على ٨٠ قرصا توضع في أربع حاويات، وتزن كلها معاً حوالي ١٥ كيلو جراماً . . ! قد يكون ذلك غير مألوف بمقاييس الثمانينيات، ولكنه كان السائد والمعروف في الثلاثينيات . . !

أما الآلة التي كانت تستخدم مع تلك الأقراص، أو الكتب الناطقة للمكفوفين ومن في حكمهم، فكانت تسمى (مستعيدة الكتب الناطقة : The Talking - Book Repro- ducer) وتزن عشرة كيلو جرامات على الأقل، بأبعاد تبلغ غالبا حوالي ٤٥ × ٤٥ × ٣٠ سم، ولها مفاتيح غليظة لضبط السرعة وحجم الصوت ونوعه. وكانت تصنع في نمطين: لتدار باليد في المناطق البعيدة عن مصادر الكهرباء، أو لتدار بالكهرباء في الأماكن التي يتيسر فيها ذلك المصدر. وكان من الضروري عند البداية في كل وجه، أن يثبت ذراع التشغيل باليد، في أول الدوائر «المثلمة» على وجه القرص، بل لقد كان

من الضروري في كل مرة تغيير الإبرة في هذا الذراع بأخرى، لتنطق الآلة عندما تلتقي الإبرة بمسارات التثليم على وجه القرص.

وقد تركزت جهود الباحثين والمخترعين خلال الأربعينيات والخمسينيات في جانبين، توسيع طاقة التسجيل لتلك «الأقراص المقواة»، وتسهيل الاستخدام لتلك «المستعيدة للكتب الناطقة». فظهرت إبرة التشغيل التي تستخدم دون حاجة إلى التغيير، وكانت في الوقت نفسه رخيصة الثمن رقيقة المظهر. كما أن «التثليمات» على وجه القرص، أصبحت أكثر دقة من حيث حجمها وشكلها، بحيث تستوعب البوصة الواحدة ضعف أو أضعاف ماكانت تستوعبه في الثلاثينيات.

وفي بداية الخمسينيات لم يعد التسجيل يتم مباشرة على الأقراص، كما كان الحال منذ الثلاثينيات، بل يتم التسجيل على شريط «ممغنط» هو (الأصل: Master)، ثم تطبع منه نسخ الأقراص من حين لآخر، كلما تآكلت «التثليمات» بتكرار الاستخدام، وقرب نهاية الخمسينيات ظهر «أقراص مقواة» خاصة بالكتب الناطقة، تدار بسرعة ١٦ ٢/٣ لفة في الدقيقة، وبهذه السرعة البطيئة نسبيا، كان القرص الواحد يستوعب ضعف ماكان يستوعبه بالسرعة السابقة (٣٣ ١/٣ لفة). وأصبح من الضروري تصميم آلات استعادة أخرى تتوافق مع هذه السرعة الاقتصادية، كما كانت تصنع آلات تدور بالسرعة القديمة والجديدة، بواسطة مفتاح يغير من هذه إلى تلك.

بل إن الستينيات شهدت انطلاقتين أخريين في الطريق نفسها، التي سلكها المخترعون والباحثون في الأربعينيات والخمسينيات، فأصبح قطر «القرص المقوى» عشر بوصات فقط. بدلا من الاثنتى عشرة بوصة التي عاش بها لثلاثين عاماً. كما ظهرت سرعة جديدة أشدّ بطئا، وهى ٨ ١/٣ لفة في الدقيقة، بحيث يمكن للقرص الواحد أن يستوعب تسجيلا، مدته ساعتان ونصف الساعة بدلا من نصف الساعة الواحدة التي كانت في الثلاثينيات. وأصبح من الممكن مثلا تسجيل قصة «ذهب مع الريح» بكل صفحاتها، على ١٦ قرصا بقطر عشر بوصات بدلا من ٨٠ قرصا بقطر اثنتى عشرة بوصة.

وفي أثناء تلك العقود من الثلاثينيات حتى الستينيات، ظهرت بعض التسجيلات على «الأسلاك الممغنطة»، وكانت تكنولوجية «المغنطة» قد بدأت على استحياء تزاحم تكنولوجية «التثليم» في الأوعية الصوتية. ولكن تلك الأسلاك لم تكن فقط غالية التكلفة شأن التكنولوجية كلها أول الأمر، وإنما سيئة المستوى عند الاستعادة أيضا، فتوقف الأمر بالنسبة لها بحثا وإنتاجاً، برغم استمراره ونجاحه مع تكنولوجية المغنطة على الأشرطة، ومع ماتحتاج إليه من آلة التشغيل، التي نجح تصنيعها للأمرين معاً: التسجيل والاستعادة.

أما الانتقالة الأهم قبل بداية السبعينيات فكانت البدايات الأولى لإنتاج «القرص المرن» للتسجيل الذي لايخشى عليه من الكسر. فيمكن أن يوضع الكتاب الناطق في جيب الكتاب المطبوع، أو ينقل «القرص المرن» وحده إلى المستفيدين وفيما بينهم. بل لقد أمكن عند التصنيع التحام الأوراق المطبوعة بالأقراص المرنة، بحيث يصدر الكتاب الواحد مطبوعا منطوقا في كل صفحاته، فيما يعرف بأسماء متعددة منها (التوليفات: Kits) أو (مزيج الأوعية: Multimedia) أو (التجميعات: Sets)، مع تطوير كبير في آلات الاستعادة التي قد لاتزيد على قبضة اليد حجما، ولا تبلغ ربع الكيلوجرام وزنا.

وهكذا أصبح التسجيل على «الأقراص المرنة» في جانب، وعلى «الأشرطة الممغنطة» في الجانب الآخر، هما طريق المستقبل منذ بداية الثمانينيات للكتب الناطقة، التي يستخدمها المكفوفون ومن في حكمهم. أما في نطاق الشريط الممغنط بعد فترة غير قصيرة من التحسينات المتوالية، فقد انتقل من الشريط على (البكرة المفتوحة: Open-Reel)، الذي كان يمثل بعض الصعوبة عند تثبيت بداية الشريط، إلى (الحويفظات: Cassettes) المغلقة ذات البكرتين، التي تستخدم بآلة خفيفة للتسجيل والاستعادة تعمل بسرعة ١,٧/٨ بوصة في الثانية، بمسار واحد على وجهى الشريط. ثم ظهرت «الحويفظات» بسرعة ١٥/١٦ بوصة في الثانية بأربع مسارات على وجهى الشريط.

وقد شهد عقد الثمانينيات تنافسا كبيراً، بين الشركات المنتجة للحويفظات ولآلات التسجيل والاستعادة في الجوانب التالية: إمكانية اللف السريع أماماً وخلفاً للشريط؛ مؤشرات اقتراب الشريط من نهايته عند التشغيل؛ مفتاح النقل إلى أى من المسارات الأربعة الذي يختاره المستمع؛ ملحق نقل الصوت إلى الأذن مباشرة؛ ضوابط دقيقة للسرعة ولحجم الصوت ولنوعه؛ لوحات شمسية لتوليد طاقة التشغيل عند افتقاد المصدر الكهربائي؛ أجهزة الضبط والتحويل عن بعد؛ ملاحق تسهل للمعوقين تشغيل «المستعيد» دون بذل أى جهد؛ الخ.

ومن هنا فإن المراكز العالمية الكبرى، التي تقدم خدمات «الكتب الناطقة» لأصحاب الحق فيها من المكفوفين ومن في حكمهم، تقوم الآن بمشروعات شاملة ومدروسة، لتحويل مجموعاتها من «الأقراص المقواة» إلى «الأقراص المرنة» وإلى «الحويفظات»، وإرسال مايتبقى منها إلى المتاحف الخاصة بتطور أوعية المعلومات..! وليس هناك منذ نهاية ديسمبر ١٩٨٦، في مكتبة الكونجرس مثلا وهى رائدة بين تلك المراكز، أى كتاب ناطق يتم إنتاجه على الأقراص المقواة.

تلك هى القصة الكاملة للكتب الناطقة حتى العام الحالي ١٩٨٧، مضى نصفها الأول خلال القرن التاسع عشر والثلث الأول من القرن العشرين، خاليا من أى شىء ذى بال، باستثناء التطلع المبكر الذي ذكره «إديسون»، وهو يستخرج البراءة لاختراعه الجديد. وإذا كان النصف الثاني كما رأينا، يفيض بالتطورات التكنولوجية للأوعية ذاتها أقراصا وأسلاكا وأشرطة ممغنطة، ولأجهزة الاستعادة اليدوية والآلية غليظة ومتوسطة وغاية في الرقة والسهولة، فقد صحبها فن جديد نسميه (فن رواية الكتب الناطقة: The Art of Talking-Book Narration).

واشتهر في اللغة الإنجليزية (يؤسفني أنني لا أعرف أحداً اشتهر بهذا الفن في اللغة العربية) عدد غير قليل من «الرواة للكتب الناطقة»، ويأتي على رأسهم (ألكسندر سكوربي: Alexander Scourby) الذي روى كتاب (The Age of Fighting Sail) من تأليف (فورستر: C.S.Forester). لا يتميز «الراوي» بالصوت الطبيعي النقي فقط،

ولكنه عند التسجيل يتمثل المعاني المختلفة في الكتاب الذي يرويه، ثم يمثلها بكل الدقة والمهارة في نطقه، بحيث يحس السامع في أذنيه مواقع علامات الترقيم، من الفاصلة والشارحة والنقطة والاستفهام والتعجب. الخ.

أما الفصل أو الفصول القادمة بعد ١٩٨٧ في قصة الكتب الناطقة، خلال مابقى من القرن العشرين والعقود الأولى في القرن الحادي والعشرين، فستكون بطلتها تكنولوجية جديدة معروفة في مجالات أخرى، كالصور المتحركة والحاسب الألكتروني، وهى التي تعتمد على النظام (الرقمي : Digital) الذي أفضل تسميته «نظام الخلايا». وذلك في مواجهة نظام (المحاكاة: Analog) الذي يقوم عليه التسجيل الصوتي حاليا، وتقوم عليه كذلك تطبيقات معينة في الحاسبات الألكترونية وفي استخدامات أشعة الليزر.

وهناك شبه شكلي على الأقل، بين تكنولوجية التسجيل الصوتي بنظام الخلايا، وبين مانشاهده عند رؤية الشاشة السينمائية أو التليفزيونية، حين نرى سلسلة متصلة من الصور المتلاحقة كل منها مستقلة بنفسها، ولكنها تتابع بسرعة معينة فتبدو لنا الشخصيات والأشياء وكأنها تتحرك وتنتقل، دون أى إحساس منا بفواصل أو انقطاعات في التحرك والانتقال، مع أن مانراه في الحقيقة هو مجموعة من الصور المنفصلة.

أما الميزة الكبرى لتسجيل «الخلايا» على تسجيل «المحاكاة»، فهو أن «الشريط» أو «القرص المرن» المسجل بنظام الخلايا، لا يتأثر أبداً بكثرة الاستخدام، بل تبقى للصوت دائما درجته النوعية التي سجل بها. كما أن الشريط (الأصل: Master) يمكن أن يبقى مئات السنين، صالحا لإصدار النسخ مهما يكن عددها، دون أن تتغير هذه الصلاحية أو تضعف بسبب الإصدار المتوالي. هذا بالإضافة إلى أن الصوت المسجل بهذه التكنولوجية، يقترب إلى حد كبير من الصوت الحيّ الصادر عن الإنسان.

ويرجع السبب في تأخير الانتقال بالكتب الناطقة، من نظام المحاكاة الحالي إلى نظام الخلايا بميزاته السابقة، إلى أنه مايزال عالي التكلفة نسبيا في الاستخدامات العملية.

ومع ذلك تجرى التجارب على قدم وساق هنا وهناك، استعداداً لهذا الانتقال المنتظر، حينما يصبح من الأفضل ومن الممكن اقتصاديا، تحويل كل التسجيلات الحالية للكتب الناطقة إلى نظام الخلايا، كما حدث في العام الماضي (١٩٨٦) الذي شهد مشروعات شاملة ومدروسة، لتحويل كل «الأقراص المقواة» إلى «الأقراص المرنة» أو «الحويفظات».

١٤ ـ ٣٠,٠٠٠ صفحة على ٣٠ بوصة مليزرة(★)

عشت ربع قرن أو أكثر أتحدث إلى طلابي من حين لآخر عن السوق الكبرى للكتب الأمريكية، التي تضم في الوقت الحاضر خلال أشهر العام كله، حوالي نصف مليون عنوان صدرت هناك، منها زهاء (٥٠,٠٠٠ عنوان) مضى على صدورها عام أو أقل. أما القطاع الأكبر من محتويات هذه السوق الغنية، فيكون قد مضى على صدوره فترات مختلفة، تتفاوت من عامين اثنين إلى خمسة أعوام، وقد تكون الفترة أكبر من ذلك في نسبة مئوية محدودة من محتويات السوق.

وقد كانت الأدلة الببليوجرافية منذ القرن التاسع عشر، هى العنصر الفعال في التعرف على محتويات هذه السوق، وفي توزيع الملايين الكثيرة من نسخها، على المشترين من الأفراد ومن الهيئات.

وأهم هذه الأدلة في الوقت الحاضر، كما أنها في الوقت نفسه أبعدها تاريخا في الماضي، هى مجموعة دار «بوكر» التي نشأت ونمت وتطورت وازدهرت، قبيل بداية الربع الأخير في القرن التاسع عشر، حتى أوائل النصف الثاني من القرن العشرين.

وقد تضخمت هذه المجموعة من الأدلة مع تضخم السوق نفسها، فأصبحت في كل عام منذ بداية الثمانينيات أكثر من عشر مجلدات كبرى، تبلغ معاً زهاء (ثلاثين ألف

(★) في عالم الكتاب. ـ العدد ١٨ (إبريل/ مايو/ يونيه ١٩٨٨)؛ ص ٢١ ـ ٢٣.

صفحـة) من القطع الكبير جداً، وتطبع محتوياتها موجزة بواحد من الأبناط الصغيرة جداً، فتضم كل عام حوالي (٢,٠٠٠,٠٠٠ بطاقة)، دون أى تكرار في الوظيفة التي يؤديها كل واحد من تلك الأدلة.

ذلك أنها مع تكرار البطاقة الواحدة بضع مرات عبر الأدلة إلا أنها في كل دليل تؤدي وظيفة متفردة، وتستجيب كل منها لحاجة معينة في سوق التوزيع.

● فهنـاك الدليل السنوي (.P.T.L.A) الذي يسجل لكل ناشر ماعنده في السوق ويصدر منذ (١٨٧٣)، وهو أحد المصدرين الأساسيين في مجموعة الأدلة.

● وهنـاك الدليل السنوي الذي يصدر منذ (١٩٤٨) ويسجل البطاقات لكل مافي السوق مرتين، إحداهما مرتبة بالمؤلف (Books In Print, Author) والأخرى بالعنوان (Books In Print, Titles) وقد ظهر لهذا الدليل المزدوج ملحق نصف سنوي منذ (١٩٧٣).

● وهناك الدليل السنوي للسوق (Subgect Guide to Books In Print) الذي يصدر منذ (١٩٥٧) ويرتب البطاقات الموجزة نفسها حسب الموضوعات المعيارية، التي يهتم بها القراء والباحثون والمسئولون في المكتبات.

● وهناك دليل الكتب القادمة ويصدر كل شهرين منذ (١٩٦٦)، وقد تطور بعد عامين من بدايته، فلم يعد يشتمل فقط على بطاقات موجزة لما ينتظر من كتب خلال بضعة شهـور قادمـة، مرتبـة مرتـين بالعنوان وبالمؤلف، بل أضاف أيضا بطاقة ثالثة مرتبة بالموضوعات المعيارية، إلى جانب بطاقات لما ظهر من كتب خلال بضعة شهور مضت.

تلك هى الشبكة الببيلوجرافية العتيدة لسوق الكتب الأمريكية، التي أنشأتها وتقوم عليهـا دار «بوكر» لأكثر من مائة عام، ومعها «القائمة الأسبوعية» المدرجة في نشرتها الشهـيرة (Publisher's Weekly) التي تصـدر بانتـظام منـذ (١٨٧٢). وهى المصدر الأساسي الآخر لمجموعة الأدلة، وقد استقلت «القائمة» عن «النشرة» منذ (١٩٧٤) باسم «السجل الأسبوعي».

تعـودت الحـديث عن هذه «الشبكة» بأدلتها ومصادرها وتطورها، كنموذج مثالي للأدوات الببليوجرافية التي تخدم مجموعتين من الأطراف صاحبة المصلحة في صناعة

الكتاب ورسالته: المؤلفين والناشرين والموزعين في جانب، والقراء والباحثين والمسئولين بالمكتبات ومراكز المعلومات بالجانب الآخر. . !

ولكنني منذ العام الحالي، قد لا أستطيع أن أتحدث عن تلك الأدوات المطبوعة إلا في السياق التاريخي وحده، لأن دار «بوكر» عقدت النية على وضع نظام جديد، لشبكتها الببليوجرافية بسوق الكتب الأمريكية. ولعل أبرز المعالم في النظام الجديد الذي بدأ تنفيذه في العام الحالي، هو إمكانية الاستغناء عن الأوراق وآلاف الصفحات مع أن ذلك لم يتم نهائيا بعد، ليحل محلها نمط حديث جداً من التكنولوجيات المتلاحقة هذه الأيام، في شكل (قرص مدمج ـ ذاكرة قراءة فقط: قم ـ ذاقف: CD - ROM) قطره حوالي (خمس بوصات) ومجموع مساحة الوجهين حوالي (٣٠ بوصة مربعة).

لست من هواة التهليل لكل جديد بالنقل أو التنويه دون فهم ولا تقدير، كما أنى لا أغلق الباب دونه في انتظار ما يصير إليه أمره. النظام الذي انتقلت إليه دار «بوكر» بجانب نظامها التقليدي، واحد من الأنماط الأولى لتكنولوجية «الأقراص المليزرة»، التي شدت إليها منذ منتصف الثمانينيات، جماهير العاملين في مجالات الطباعة والنشر وخدمات المكتبات والمعلومات، وكانت قبل ذلك لبضع سنوات تحديا جديداً للباحثين والمتخصصين.

دكتور «براون» رئيس (مكايو: OCLC) الذي بلغت مختزناته يوم ٢٢ ديسمبر ١٩٨٧ (١٥,٠٠٠,٠٠٠ بطاقة) لتكنولوجية التحسيب على الممغنطات، ويتيحها بالاتصال (المباشر: online) لأعضائه والمستفدين منه، يعلن في تصريحات له أواخر إبريل ١٩٨٧ عن إنتاج ثلاثة من تلك الأقراص المليزرة كبداية، يمكن أن يتطور الإنتاج بعدها فتحل محل النظام (المباشر: online) نفسه، وهو النظام الذي تمثل فيه تكلفة الاتصال حتى في داخل أمريكا نفسها، مبالغ غير قليلة في ميزانيات الأعضاء والمستفيدين.

بل إن «مكتبة الكونجرس» نفسها رأت أن تستثمر هذه التكنولوجية على سبيل التجربة، في واحد من مشروعين كبيرين بدأتها منذ ١٩٨٢، وما يزال العمل جاريا

فيها حتى نهاية ١٩٨٨ . أحدهما لإنقاذ المطبوعات المتآكلة بسبب الحموضة المتزايدة، بتكنولوجية التفريغ الهوائي مع تشبيعها في تلك الأثناء بتركيبة غازية (DEZ) . تمنع عودة الحموضة وتمسك الكتاب لمئات السنين القادمة . وثانيهما نقل محتويات المطبوعات على «أقراص مليزرة» قطر ١٢ بوصة، يتسع الواحد منها لعشرات الآلاف من الصفحات . ومع أن التقارير المرحلية للمشروعين مشجعة، فنحن لا نزال في انتظار النتائج العلمية النهائية . . !

ولكن الأعمال التجارية لا تنتظر هذه النتائج، بل إن المبادرات التي تقوم بها هذه الجهات، هى بالأحرى التي تدفع الباحثين في المؤسسات الرسمية، إلى القيام بمشروعاتهم التجريبية لتطمئن قلوب المسئولين. ولقد ظهر في الأعوام الأربعة الماضية مجموعة غير قليلة من الأعمال، التي تعتمد على تكنولوجية (قم ـ ذاقف: CD-ROM) ، في اختزان الكميات الهائلة من المعلومات وتداولها على القرص الواحد، وفي مقدمتها الأعمال الببليوجرافية والإحصائية والإدارية والتربوية .

وكل هذه الأعمال تقريبا كانت في الأصل مطبوعات ورقية، تصدر كل عام في آلاف الصفحات أو عشرات الآلاف، فانتقل بعضها سابقا إلى الإصدارات (المحسبة: Computerized) على الأشرطة أو الأقراص الممغنطة، المختزنة كبنوك معلومات تسترجع محتوياتها بالاتصال (المباشر: online) أو حتى غير المباشر، وهى الآن تختزن على الأقراص المليزرة ذات الإمكانيات الأكبر. ومن ذلك مثلا مطبوعات «مكتب الإحصاء» الأمريكي، الذي قرر أخيراً ترك الأقراص الممغنطة، فالقرص المليزر الواحد يغني عن حوالي (١٥٠٠ قرص ممغنط) من نفس حجمه.

ومن ذلك أيضا مشروع تجاري جديد يصدر باسم (ملف الكتب: Bibliofile) الذي يختزن بتكنولوجية (قم ـ ذاقف) ملايين البطاقات التي اختزنتها مكتبة الكونجرس منذ ١٩٦٩، بتكنولوجية التحسيب على الأشرطة والأقراص الممغنطة . ومكتبة الكونجرس نفسها تعمل من جانبها في مشروع ثالث، لإصدار رصيدها الببليوجرافي على أقراص مليزرة ستقوم هى بتوزيعها، بواسطة إدارة (خدمات توزيع الفهرسة:

CDS) التي تقوم بتوزيع الأشرطة الممغنطة منذ ١٩٦٩ . وهناك بعض الأعمال التي تنتقل مباشرة من الصفحات الورقية إلى القرص المليزر، مثل أدلة دار «بوكر» الببليوجرافية لسوق الكتب الأمريكية .

يبقى على لقارىء «عالم الكتاب» جانبان في (قم ـ ذاقف) بعامة، وفي أمر النظام الجديد لدار «بوكر» بالنسبة لأدلتها الببليوجرافية على هذا القرص العجيب بخاصة . أحدهما احتياجات المشترين لهذا النظام أو المشتركين فيه، من الأجهزة وبرامج التشغيل وتكاليفهما بالنسبة لهم . والآخر هو موقع هذا النظام وعلاقته بالنظم الأخرى، ولا سيما التحسيب على الأشرطة أو الأقراص الممغنطة وما يرتبط بهما من بنوك المعلومات (المباشرة : online) .

يحتاج المستفيد من نظام (قم ـ ذاقف) إلى :

- حاسب شخصي فئة IBM أو مايقوم مقامه بمكوناته المادية والتنظيمية، ثم (مسيرة القرص : Disk Drive) المليزر.
- المكونات التنظيمية وهى (نظام التشغيل : Operating Software) الخاص بالنظام الذي يشتريه أو يشترك فيه .
- القرص نفسه الذي يحمل المعلومات المطلوبة .

وإذا كان القرص (الأصل : Master) يتكلف على المنتج من حوالي (٧٠,٠٠٠ $) إلى (٩٠,٠٠٠ $) فإن متوسط سعر البيع أو الاشتراك للقرص يبلغ حوالي (٥٠٠ $)، تزيد أو تنقص حسب نجاح المنتج في توزيع عدد قليل أو كبير من النسخ . أما مسيرة القرص والحاسب الشخصي فأسعارهما متفاوتة ولكن متوسط التكلفة لهما معا يبلغ حوالي ($٥,٠٠٠).

وهناك بعد ذلك المشكلات في كل تكنولوجية خلال مرحلة الطفولة، مثل المعايير الموحدة في إنتاج هذه الأقراص وفي نظم تشغيلها، وهو أمر غالبا مايوقع المستفيد في مشكلات تكلفه كثيراً، حينما يضطر إلى شراء مكونات متعددة لنفس الوظيفة أو

الاستغنـاء عما سبق شراؤه. وليس هنـاك في الـوقت الحـاضر طرق واضحة محددة، للإضافات الجديدة في محتويات الأقراص، ولا في نظم البيع ومساعدة المشترين وسياسة الأسعار وتقديرها.

أما علاقة (قم ـ ذاقف) بتكنولوجية التحسيب والاتصال (المباشر: online)، وهو الأمر الثاني الذي بقى على لقراء «عالم الكتاب»، فيبدو في النظرة العاجلة على الأقل أن هناك مساحة معينة للاصطدام بينهما. فبنك المعلومات (المباشر: online) بأقراصه الممغنطة مثلا، الذي يتطلب طاقة حاسب كبير لضخامة مختزناته، يمكن أن توضع هذه المختزنات مهما تكن ضخامتها، على قرص مساحته عشر بوصات مربعة أو عشرين أو ثلاثين ويزن أوقية واحدة أو اثنتين أو ثلاثا.

ولكن هذا التبسيط المسطح لا يمكن أن يؤخذ على علاته، فالأمر يحتاج إلى دراسة مستقلة ليس هذا مكانها. ويكفينا ختاماً لهذا التقرير الدراسي الافتتاحي عن المليزرات تأكيد علمي له مبرراته، وهو أن تكنولوجية «المليزرات» لن تقضي تماما على تكنولوجية «الممغنطات» في أوعية المعلومات، ولكن كلا منهما ستتخذ لنفسها من ميادين العمل، ذلك الذي لا تستطيع الأخرى منافستها فيه، وهناك لكل منهما مساحة بل مساحات كافية لهذا التخصص النوعي.

١٥ ـ «كتاب الفصل» لإنجلترا و«الدائرة» لإيطاليا، فماذا؟ ومتى؟ لمصر..!(★)

في الماضي البعيد والقريب وحتى اليوم الحاضر إلى حد كبير، كان أصحاب اللغات الغنية بمفرداتها وفي مقدمتها اللغة العربية، لايجدون أية صعوبة في التمييز بين الحالات التي تصلح لها الكلمات في الفئتين (يقرأ، قارىء، قراءة، الخ + يشاهد، مشـاهد، مشاهدة، الخ). فالفئة الأولى تلائم من يطالع مثلا: عملاً مخطوطاً، أو

(★) في عالم الكتاب. ـ العدد ٢٠ (أكتوبر/ نوفمبر/ ديسمبر ١٩٨٨)؛ ص ١٠ ـ ١٥.

صحيفة مرقونة بالآلة الكاتبة، أو كتاباً مطبوعاً، الخ . والفئة الثانية تصلح مع من يفتح عينيه على الأشياء من حوله، أو حتى على تمثيل هذه الأشياء أمامه في صورة متحركة أو ثابتة، وربما في خطوط ورسمات ليست بكلمات ولا نصوص.

وهكـذا مضى الأمـر في العقـود السبعة أو حتى الثمانية الأولى للقرن العشرين، واستقرت الاستخدامات اللغوية فيما يشبه أن هناك أوعية «مقروءة» للمعلومات، تعدّ وتصـدر في وسيط ورقي مخطوط أو مرقـون أو مطبوع، أو حتى في وسائط غير ورقية كالمصغـرات الفيلمية (ميكـروفيلم) والجـزازات المصغـرة (ميكـروفيش). وهي التي يستخـدم مع كل منها الفئة الأولى من المفردات، المشتقة من مادة (قرأ)، حتى لقد سميت الآلة المصاحبة للمصغرات والجزازات المصغرة الفيلمية (مقراءة: Reader).

كما أن هناك أوعية «مرئية» للمعلومات، مما يصدر غالبا في وسائط غير تقليدية. وقد تكون شرائح ثابتة مرسومة أو مصورة، أو تكون صوراً متحركة في أفلام تسجيلية أو روائية، بل لقد تكون وسائط ورقية خالصة للصور والخرائط وما إليهما دون النصوص. وهي التي يستخدم معها الفئة الثانية من المفردات، المشتقة من مادة (شهد) وما يرتبط بها، حتى لقـد أخـذت الآلـة المصـاحبـة لغير التقليدي منها، تسميات أخرى غير «مقراءة : Reader» فيقولون (معراضة: Projector ؛ ملعابة: Player ؛ الخ).

أما الآن ونحن في أواخر الثمانينيات من القرن نفسه، فقد بدأت تنتشر أنماط تقدمية من الأوعية غير التقليدية للمعلومات، قد لايستقيم الأمر ونحن نتعامل معها ونستخرج محتـوياتها أو ننظر فيها لنستفيد بها، أن نصف أنفسنا أو عملنا بأى من المفردات في إحدى الفئتين السالفتين وحدها، إلا على سبيل المجاز والاستعارة أو التوسع في المدلول اللغـوي. فليس باستخدام لغوى دقيق أن أقول مثلا: «قرأت» في الصيف الأسبق (كتاب الفصل، مشاهدة متفاعلة للخدمة بالمكتبات) وهذا هو عنوانه (Domesday Book, Interactive Vedio in the Service of Libraries) الذي أصدرته «هيئة الإذاعة البريطانية» عام ١٩٨٦م، بعد ثلاث سنوات من الجهود العلمية والفنية لإنجاز هذا الوعاء التقدمي المليزر للمعلومات.

والأمر كذلك بالنسبة لقرينته الإيطالية، عند استخدام إحدى المفردات من الفئة الثانية، فليست هناك دقة لغوية في قولي مثلا: «شاهدت» في الصيف السابق (دائرة المعارف الحضارية لإيطاليا: De Italia...)، التي أصدرتها عام ١٩٨٨ «مؤسسة جيوفاني أجنيللي» في «تورينو» بإيطاليا، بعد جهود مكثفة قد لاتقل عن تلك التي بذلت في «كتاب الفصل» الإنجليزي، لإخراجها في هذا النمط التقدمي المليزر أيضا.

لقد خطر بذهني وأنا أعد هذا التحقيق الدراسي، أننا في هاتين الحالتين وفي أمثالهما مما أخذ ينتشر في العامين الأخيرين، أصبحنا في أشد الحاجة إلى الاستخدام المقنن لفئة ثالثة من المفردات، لاينفرد في مدلولها أى من «القراءة» أو «المشاهدة»، ولكنها بالأحرى تجمع بين الجوهر في كل منهما: المشاهدة المعروفة في الأوعية «المرئية»، والمطالعة المألوفة من قبل في التقليديات «المقروءة»..!

فهل ننحت مفردات الفئة الثالثة المفتقدة المطلوبة، ونصوغها مزيجاً من حروف الفئتين السابقتين، فنقول مثلا (قهد، قاهد، الخ) أو (شارأ، مشارىء، الخ)، حيث نحتنا النماذج في الاحتمال الأول من (قرأ/ شاهد. قارىء/ مشاهد. الخ)، وكذلك نحتنا النماذج في الاحتمال الآخر من (شاهد/ قرأ. مشاهد/ قارىء. الخ)..؟..! إن هذا النحت الساذج قد يكون مقبولاً في اللغات التركيبية كالإنجليزية، بينما ترفضه اللغات الاشتقاقية كالعربية، وقد ترتضيه شريطة حسن التأتي عند النحت، وهو الأمر الذي إذا تيسر في حالة فإنه يخفق في بضع حالات..!

قد يكون الأحسن بالنسبة للغة العربية وللغات الأخرى كذلك، هو اختيار فئة جديدة أو أكثر من المفردات، فيقنن استخدامها للكتابة عن هذا النمط التقدمي من أوعية المعلومات، تجهيزاً وإصداراً وتوزيعا واستخراجا للمحتويات التي تشتمل عليها. ومن الفئات المقترحة: «إعداد» بدلا من «تحرير»؛ «منشىء» بدلا من «مؤلف»؛ «منتج» بدلا من «ناشر»؛ «يسترجع» أو «يستفيد» بدلا من «يقرأ» أو «يشاهد»؛ الخ. وأنا من جانبي أدعو إلى هذا الاستبدال وإلى تقنينه، بدلاً من التمزق غير المعياري بين مفردات الفئتين السابقتين وتوابعهما.

ذلـك أن الاستخـدامـات غير المقننـة هى التي شتت وتشتت أذهـان القراء غير الناضجين في مجال الأوعية التقدمية، حين يطالعون كتاباته باللغة الإنجليزية وخصوصاً الإعلانية منها، خلال مامضى وما يأتي من سنوات قليلة أو كثيرة. ففي نطاق الآلة غير الحـاسب الألكـتروني، المصـاحبـة للاستفادة من تلك الأوعية التقدمية، هناك مثلا تسميات متعـددة تضلل أكثر مما تهدي هؤلاء المبتدئين، مثل (Disc Drive : مديرة القرص أو مسيّرته؛ Disc Player : ملعابة القرص أو ملفافة)، بل إن هناك من يسميها (Reader : مقراءة) مجازاً أو استعارة من أوعية «المصغرات الفيلمية» القرائية. . !

ليست الفقرات السابقات «فذلكة» خالصة أشدّ بها انتباه القراء، لتقع كلماتي في عيونهم وقلوبهم مع عقولهم، برغم أن ذلك من عاداتي في الكتابة التي لاأستطيع منها فكاكاً. وإنما أريدها هذه المرة لما هو أهم من ذلك: تهديني وتهدي «القراء» معي، إلى ما نبتغيه من أيسر السبل وأهداها. ذلك أنى عزمت أن أبتعد بنفسي وبهم عن البلبلة الـذهنية وتشتت المـدلولات، التي أثمرتها تلك الاستخدامات العشوائية للمفردات اللغوية، عند الكتابة عن أوعية المعلومات التقدمية الجديدة. . !

فقد كنت وأنا أراجع ما أكتبه ليخرج في الصورة المثلى من التعبير، لا أجد أية صعوبة في تحديد أوجه الشبه بين ذلك «الكتاب» الإنجليزي على قرصين، وقرينته «الدائرة» الإيطالية على قرص واحـد، لا في الهدف ولا الشكل ولا المحتوى، ولا في الطريقة والخـطوات التي تم بها الإصـدار الحـالي لكل منهما، أو تتم بها عملية «الاسترجاع» للمحتويات بداخلهما من جانب «المستفيدين». ولكن الصعوبة والتردد كانا في اختيار المفردات الملائمة، التي يمكن أن تعبر بدقة عن هذه الجوانب، بما فيها الجانب الذي بدأت به تلك المواجهة اللغوية وهو «القراءة/ المشاهدة»، وذلك بسبب الثنائية المزدوجة في كل من العملين، بالنسبة للجوانب الحالية التي ماتزال مرتبطة بالأصل القرائي لكل منهما.

فلكل من «الكتاب» و«الدائرة» أصل مقروء على الوسيط التقليدي الورقي، يقوم عليه ويستقى منـه الوعاء الحالي لهما في وسيطه الألكتروني المليزر، الذي نستفيد منه

بواسطة المشاهدة القرائية أو القراءة المشاهدة. . ! وإذا كان الأصل القرائي للدائرة الإيطالية وعاء قرائيا مألوفا، باعتبارها دائرة معارف حديثة متخصصة في الحضارة الإيطالية، منذ بداياتها البعيدة (قبل الإتروسكية : Pre-Etruscan) حتى الوقت الحاضر، فإن الأصل الأول البعيد في «كتاب الفصل» الإنجليزي يرجع إلى عام ١٠٨٦م، منذ عامين وتسعمائة عام على وجه الدقة والتحديد.

ولا أعيد هنا كل ماكتبته من قبل في (عالم الكتاب : العدد الرابع عشر، إبريل - يونيه ١٩٨٧، ص ٢٨) بعنوان «ملك وأرض وكتاب»(★). فالملك هو «وليم الأول» المشهور بالفاتح، والأرض هى «انجلترا» التي فتحها بعد عبوره المانش (١٠٦٦م) وحكمها بالحديد حتى (١٠٨٧م)، والكتاب في تلك المقالة هو كتابنا هنا. فقد أمر ذلك الملك في ديسمبر (١٠٨٥م) بعمل مسح كامل لما استولى عليه أراضي وعقارات وغيرهما، وتم هذا المسح التاريخي الفاصل عام (١٠٨٦م) فكان هذا «الكتاب» الذي مايزال محفوظا حتى اليوم، في «المكتب البريطاني للوثائق العامة» بلندن.

وكانت المخطوطة الأصلية قد تم تفكيكها إلى ملازمها ذات الورقتين أوائل الثمانينيات، في نطاق عمليات الترميم والصيانة والحفظ التي تولاها «المكتب» آنذاك. وقد انتهز هذا «المكتب» فرصة اقتراب العيد المئوي التاسع للكتاب، فقرر أن يطبع منه عدداً من النسخ المثيلة طبق الأصل. وهكذا تم تصوير تلك الملازم مباشرة قبل إعادتها للتجليد، ثم طبعت على ورق وبحبر خاصين أعدًا لهذا الغرض، وصدرت المثيلات في مجلدين يزنان معاً أكثر من خمسين رطلاً. وقد تولى هذا الإصدار الورقى التقليدي الناشر البريطاني (ألكتو للمطبوعات التاريخية) المتخصص في إصدار الطبعات المثيلة طبق الأصل تماماً.

وإلى هنا نصل بهذا «الكتاب» الإنجليزي في القرن العشرين، إلى الوضع نفسه تقريبا الذي ظهرت به «الدائرة» الإيطالية في بداية وجودها. عملان مطبوعان على

(★) يرجع إليه في المادة رقم ٣ بالمجموعة الرابعة فيما يلي

وسيط تقليدي، «يقـرأ» المستفيد صفحـاتهـا كغـيرهما من أوعية المعلومات الورقية، باستثناء أن «الدائرة» مكتوبة بالإيطالية الحديثة، أما «الكتاب» الذي يتكون من حوالي ٢,٠٠٠,٠٠٠ كلمة، فقد كان مكتوبا بالإنجليزية القديمة. وليس لهذا الفرق أية أهمية لما نحن بصدده، بل لقد تمّت ترجمته إلى الإنجليزية الحديثة فعلا، قبل البدء في التجهيزات العلمية والفنية والتكنـولـوجية لإصـداره مليزراً. ولايخفى على القـراء المتخصصين أن هذين العملين كانا ومايزالان من «الأوعية المرجعية»، التي يهتم بها الناشرون ورجال المكتبات على حد سواء.

من الضروري لنا بداية، ونحن نتناول طريقة إصدار الأوعية القرائية التقليدية من «المرجعيات»، على أقراص مليزرة بهذا النمط التقدمي الحديث كما يتمثل في «كتاب الفصل» الإنجليزي وقرينته الإيطالية ـ من الضروري ألا نخطىء فنحسبها تسجيلا مألوفا لكل منها بواسطة الكاميرات التصويرية على وسيط فيلمي، مثل «المصغرات الفيلمية» أو «الجزازات المصغرة» العادية. فالمادة بهذا التسجيل التصوير البدائي لا يمكن أن توصف بأنها (Interactive Vedio : مشاهدة متفاعلة)، وهو الوصف الذي استخدمته «هيئة الإذاعة البريطانية» في وصف كتابها. والمادة بهذا التسجيل التصويري لاتتطلب مثلا ماجاء على لسان أصحاب «الدائرة» الإيطالية، أنهم أنفقوا ثلاث سنوات في تجهيز محتوياتها للمشاهدة المتفاعلة..!

وإذا كان المسئولون عن تجهيز المحتويات في العملين قد صرفوا النظر تماماً، عن تكنولوجية المصغرات الفيلمية والجزازات المصغرة، المعروفة سابقا في عالم الأوعية منذ بضعة عقود، فقد كان أمامهم تكنولوجيتان أخريان متداخلتان بعض الشيء، بيد أن لكل منها طبيعتها الذاتية وميزاتها الاستخدامية. إحداهما تكنولوجية أصبحت مألوفة منذ السبعينيات وهى وسائط «التحسيب المغنط»، والأخرى بدأ انتشارها منتصف الثمانينيات وهى الأقراص المليزرة بنمطها التقدمي.

في تكنولوجية المغنطة كان من الممكن اختزان محتويات العملين بالحاسب الألكتروني في جهة مركزية، كما هو الحال منذ سنوات غير قليلة في كثير من الأعمال، التي يطلق

على أى منها بعد هذا الاختزان تسميات شبه مترادفة، مثل (مرصد معلومات؛ قاعدة بيانـات؛ بنك معلومات؛ ملف بيانات مقروءة آليا). وقد تزايدت هذه «المختزنات الألكترونية» الممغنطة بين السبعينيات والثمانينيات بمتوالية هندسية. فقد كان عددها يبلغ حوالي ٣٠٠ فقط في الطبعـة الأولى عام (١٩٧٦) لدليل، بعنـوان «مـراصـد المعلومـات المقروءة بالحاسب الألكتروني» من إعداد «مارتا وليامز»، للتعريف بتلك «البنوك» في أمريكا وأوروبا الغربية واليابان، وفي الطبعة الثانية عام (١٩٨٥م) بلغت حوالي ٣٠٠٠ في البلاد نفسها.

ولو قد تم ذلك لكل من «الكتاب» و «الدائرة» معنا، لأصبح من الممكن أن يتم الاسترجاع (المباشر: Online) للمحتويات في كل منهما، بين المستفيد في موقعه وبين ملفيهما بالجهة المركزية التي تختزنهما، أيا كانت المسافة بينهما عشرات الأميال أو مئاتها أو حتى آلافها، إذا توفرت المتطلبات التكنولوجية التالية:

(١) إذا كانت الجهة المركزية المنشئة للملف، قد جهزته لذلك الاسترجاع المباشر بالنظام الملائم.

(٢) وإذا كان المستفيد يملك في موقعه (المنفذ: Terminal) الملائم، الذي تطلب البيانات به وبه يتم استقبالها.

(٣) وإذا كانت هناك قناة للاتصال بينهما، بالقمر الصناعي أو الكابلات البحرية أو أسلاك التليفون، التي تؤجرها (شبكات الاتصال: CommunicationsNet-works) لهذا الغرض منذ السبعينيات.

ومن الطبيعي في نطاق تكنولوجية الممغنطة تلك، أنه يمكن نقل أى من المحتويات في «الكتاب» أو «الدائرة» على (شريط اتصالات ممغنط: Communications Magnatic Tape)، بل من الممكن أكثر من ذلك نسخ كل المحتويات فيهما على أشرطة الاتصال الممغنطة ونقلها كأشرطة إلى أى مكان في العالم. وعلى المتلقى للشريط أو الأشرطة في هذه الحال، أن يجهز نفسه بمثل الإمكانات التكنولوجية الموجودة في الجهة المركزية، لكى يستطيع الاستفادة أو استثمار ماينقل إليه. وهو بذلك يمكن أن يصبح شريكا للجهة المركزية أو وسيطا مستقلا، يؤدي الخدمات نفسها التي تؤديها الجهة المركزية.

ويتطلب أى من الاحتمالين نفقات ضخمة لإنشاء وصيانة (المكونات المادية والتنظيمية : Hard and Soft Wares) المطلوبة . أما إذا كان مستفيداً بالمعنى المحدود، فالأوفق له في نطاق تلك التكنولوجية أن تسترجع له الشريحة المطلوبة من البيانات، وترسل إليه على ورقة أو أوراق مرقونة .

وهكذا كانت توجد حدود وشروط لاستثمار تكنولوجية التحسيب الممغنط، في تحويل العملين الإنجليزي والإيطالية إلى وعاء غير تقليدي حديث. ولقد كانت تلك الحدود وهذه الشروط، هى التي اتجهت بالتكنولوجيين منذ بداية الثمانينيات، إلى تنمية وتطوير تكنولوجية الليزرة التي إن تكن لها حدودها وشروطها كذلك، في جوانب معينة عند الإصدار وعند الاستخدام، فهى في الوقت نفسه تفتح الباب واسعا لاستخدامات، تتقبل هذه الحدود والشروط في المليزرات، خيراً من المتطلبات الباهظة في نظام الاستخدام (المباشر: online) في بنوك المعلومات المركزية .

ولعل أهم الفروق بين التكنولوجتين في صالح الأقراص المليزرة، هى أن المستفيد يملك تحت يده «ملف العمل» كله، على قرص أو أقراص معدودة بقطر حوالي ٥ بوصات لكل منها، بدلاً مثلاً من حوالي ٣٣٠٠ قرص ممغنط بالقطر نفسه كان يتطلبها «كتاب الفصل» الإنجليزي، لو اختزنته جهة مركزية وقامت بتوزيعه على أقراص ممغنطة بالقطر نفسه. وكذلك توفير النفقات التي تدفع للجهة المركزية ولقنوات الاتصال في كل مرة، لو اختار المستفيد في تكنولوجية المغنطة نظام الاستخدام (المباشرonline)، بينما يستطيع هو مع القرص المليزر أن يستخدمه عشرات المرات أو أكثر كل يوم، دون أن يتكلف شيئا فوق النفقات الأساسية والسنوية أو الفصلية التي يحددها «الناشرون/ المنتجون» للأقراص المليزرة.

وإذا كانت المنافسة بين التكنولوجيتين قدراً محتوماً، توقعه المتخصصون والخبراء عند البدايات الأولى للمليزرات، وقامت شركات جديدة لاستثمار هذه التكنولوجية الوليدة بطرفيها، من أصحاب «المكونات المادية والتنظيمية» ومن «المنتجين/ الناشرين»، فإن القائمين على مؤسسات التكنولوجية الأولى، لم يتركوا الفرصة تفلت من أيديهم ويستفيد

بها الآخرون وحدهم. ففي الوقت الذي مايزالون فيه يدعمون مختزناتهم الألكترونية المركزية للمغنطات، نراهم يصدرون أيضا ملفات معينة من هذه المختزنات بتكنولوجية الليزرة، ويتولون هم أو غيرهم تسويقها لمن يشتريها أو يستأجرها، بتكاليف تبدو في ظاهرها على الأقل أكثر ملاءمة لقطاعات معينة من المستفيدين.

هذا، ولأوعية المعلومات المليزرة من هذا النمط التقدمي، بما فيها «كتاب الفصل» و«الدائرة»، متطلباتها أيضا عند الاستخدام: فلابدّ أولاً توفير حاسب ألكتروني لاتقل ذاكرته عن ٦٤٠ ك.ب، بشاشته وطابعته ولوحة مفاتيحه، ويمكن استخدامه لهذا الغرض ولأغراض أخرى كثيرة، بثمن يبلغ حوالي ٣٥٠٠ دولار. ولابد ثانياً توفير (مسيّرة القرص المليزر: Optical Disc Drive) التي قد تسمى (ملعابة: Player) أو حتى (مقراءة: Reader)، ومنها الآن أنواع معيارية تصلح لتسيير عدد غير قليل من الأعمال المليزرة على أقراص بثمن يبلغ حوالي ١٥٠٠ دولار.

وتعد الدار المنتجة/ الناشرة لأى قرص مليزر، كالدائرة الإيطالية أو الكتاب الإنجليزي مثلا، «النظام» الخاص بالاسترجاع وتضعه على قرص آخر، وفي بعض الأحيان يوضع على القرص نفسه إذا اتسع لهما معاً. كما يصحبهما موجز إرشادي مطبوع، يبين الطبيعة العامة ومقدار المحتويات في القرص المليزر، ويشرح بالنماذج الخطوات والميزات الخاصة بالاسترجاع. ويتفاوت الثمن المطلوب لذلك كله من ٣٠٠ دولار، إلى ضعف ذلك أو ضعفيه أو حتى أكثر من ذلك، حسب نوع المحتويات وكميتها ومقدار النجاح المتوقع في التسويق، وتوفير طبعة جديدة مزيدة من القرص بدلا من القديم الذي ينبغي إعادته إلى الدار المنتجة/ الناشرة.

أما بالنسبة لطبيعة المحتويات ولمقدارها ولتنظيمها، في كل من «كتاب الفصل» لإنجلترا و«دائرة المعارف الحضارية» لإيطاليا بعد ليزرتها، فنحن نؤكد مرة أخرى هنا قبل بيان هذه الجوانب، أن المعلومات فيهما وفي غيرهما من هذا النمط التقدمي للأوعية، ليست تسجيلاً مصوراً طبق الأصل القرائى لهما. كما أن وصول المستفيد للمحتويات فيهما بعد الليزرة لاتحكمه الصفحات المتتابعة، ولا تتحكم فيه الطبيعة

المـادية للوعـاء الخـالص للقـراءة، كما هو الحـال في كل من الأوعية القرائية وأوعية المصغرات الفيلمية اليدوية وشبه اليدوية.

في «كتاب الفصل» المليزر تبدو الفروق غير قليلة بين ماهو فيه الآن وبين ماكان في أصله القـرائى، برغم أن هذا الأصـل كان هو البـداية والمنطلق لفريق التجهيزات العلمية والفنية، الذي أعدّ المحتويات لاختزانها في الشكل المليزر. فقد تمت عمليات دقيقـة لتحليل مايحتـويه الأصـل القـرائي، من: البيانـات المسحية الإحصـائية، والمصطلحات والأعلام، والمعلومات التاريخية والاجتماعية العامة. وقد أعدت هكذا لتوضع في جداول وفي كشافات هجائية وفي وحدات تصنيفية متدرجة، حسبما يلائمها من تلك الأشكال الثلاثة.

بل لقد تم إعداد خرائط لإنجلترا في القرن الحادي عشر الميلادي، بعد أن أعيد تكوينها وبناؤها ورسمها من واقع البيانات الموجودة بالكتاب، مع التصوير الفوتوغرافي الحالي لبعض المعالم الطبيعية والأثرية، المرتبطه بما يحتوي عليه الكتاب من البيانات. وقد لايكون ذلك كله وارداً بالنسبة لتجهيز «الدائرة» الإيطالية، باعتبار أن أكثره أو كله كان موجوداً أو يفترض أنه موجود في أصلها القرائي. ولكن التجهيزات الفنية من حيث التحليل للبيانات بأنواعها، تمهيداً لوضعها في جداول وكشافات ووحدات تصنيفية متدرجة يتم دائما، وإن يكن بطرق مختلفة ودرجات متفاوتة، في هذا النمط التقدمي من المليزرات.

كما كان هناك فريق آخر من الفنيين، ينظر فيما سبق تجهيزه من الجداول والكشافات والوحدات التصنيفية المتدرجة، حتى يتكفلوا بوضع «النظام» الخاص الذي يضمن اختزان تلك التجهيزات، مع إمكانية الاسترجاع لأى جزء أو بعض جزء منها، وحده أو مع أجـزاء من البيانـات الأخـرى للمقـارنة أو حتى للمزج بينها. فهذا «النظام» بإمكـانـاته تلك هو الذي يمنح القرص المليزر بعد إنتاجه صفة «التفاعل». وهناك الفريق الأخير من التكنولوجيين الذين يستثمرون طاقات الكمبيوتر والليزر في تسجيل تلك «المحتويات» وهذا «النظام»، أولا في النسخة (الأم : Master) لهما على قرص

واحد أو قرصين منفصلين، ثم يتم بهذه «الأم» إنتاج العدد المطلوب حسب احتياجات السوق المتوقعة.

وإذا تيسر لي أو لأحد القراء أن يقتني قرصيْ «المحتويات» وقرص «النظام» الخاصين بالكتاب الإنجليزي، فعليه أن يضع قرص «النظام» المغنط في الحاسب الألكتروني، ويضع مايختاره من قرصيْ «المحتويات» في آلة القراءة/ المشاهدة (الملعابة : Player)، حسب التعليمات بالموجز الإرشادي المرفق. أما القرص الأول للمحتويات بعنوان «قرص المجتمع» فأساسه الخرائط، التي تتدرج من القطاعات الكبرى لبريطانيا بأعلى مقاييس الرسم، حتى شوارع المدن بمقياس (١ : ١٠,٠٠٠). وهى مصحوبة في حالات كثيرة بالصور الحية للمواقع نفسها في ثمانينيات القرن العشرين، وببعض النصوص للشرح وزيادة الإيضاح.

ويحتوي القرص الثاني للكتاب الإنجليزي بعنوان «القرص القومي» على بيانات كثيرة رسمية، تستجيب بطبيعتها وبالتحليل الذي جهزت به لكل مايبتغيه المستفيد، استرجاعا لجزئياتها أو مقارنة مع غيرها أو مزجا لهما، بالإضافة إلى عرضها في رسمات بيانية أو في خطوط الأعمدة الرأسية أو أقطار الدوائر وشرائحها. ففي هذا القرص النصوص والصور والرسمات والبيانات القديمة والحديثة، عن: السكان، والعمالة، والصحة، والمدارس، والبيئة. ومن الممكن بالنسبة لهذا القرص وللقرص الأول استرجاع البيانات المطلوبة، بواسطة «الكلمات المفتاحية» حسب «النظام» الذي وضع لذلك، بجانب أن القرص الثاني بخاصة مجهز بنظام تصنيف متدرج للاسترجاع.

أما الجانب الكمي لمحتويات القرصين فمؤشراته تؤكد، أنه قد لايكون هناك حتى الآن عمل مليزر واحد بنظام الأقراص المليزرة، يبلغ في محتوياته مابلغه «كتاب الفصل» لإنجلترا. فالخرائط وحدها كمثال لتلك المؤشرات تبلغ ٢٦,٠٠٠ خريطة، سجلت على القرص المليزر بنظام (المحاكاة: Analog) الذي يفضله المتخصصون في الأعمال الكارتوجرافية. ومن المسلم به أن الاستثمار للإمكانات الموجودة في «النظام» الاسترجاعي، يتيح للمستفيد نتائج يصعب الحصول عليها من الوعاء المقروء، بل إنه ليستحيل في غير قليل من الحالات.

ولا يختلف الأمر كثيراً لو حصلنا على «الدائرة» الإيطالية في صورتها المليزرة، من حيث إدخـال قرص «المحتـويات» وقرص «النظام» كل في موقعه كما سبق. وقرص المحتويات فيها يشتمل على: ٢٠,٠٠٠ صورة فوتوغرافية؛ ١٥,٠٠٠ فقرة نصوص تشرح الصـور وتزيدها إيضاحا؛ ٥٠٠ رسمة بيانية من إعداد الحاسب الألكتروني. وفيها فصول متتابعة عن: التاريخ والمجتمع؛ الإنسانيات والعلوم؛ الفنون؛ المدن؛ العمارة.

ولا يستـطيع المستفيد الواعي بامكانات «النظام» الموضوع لها، أن يسترجع فقط الأجزاء والجزئيات المرغوبة من أى من البيانات السابقة، بل إنه أكثر من ذلك يستطيع بهذا «النظام»، أن يبرمج لنفسه مجموعة متناثرة من المحتويات في فصولها، فتخرج له على الشـاشـات المتتـابعـة ثم مكتـوبـة بطابعـة الحاسب الألكتروني، مادة متكاملة يستخـدمهـا مبـاشرة في الغرض الذي برمج له. وهذا هو أهم الفروق في «الأعمال المرجعية»، بين ماهو تقليدي مقروء على أوعية مطبوعة أو مصغرات فيلمية، وماهو غير تقليدي تقدمي سواء أكان ممغنطا أو مليزراً.

والآن..! وقـد عرفت سلفـا أن كثـيرين كانـوا سيسبقونني إلى التساؤل الختامي بشقيه، الذي وضعته في عنوان هذا التحقيق الدراسي: ماذا لنا نحن من ذلك...؟ ومتى نقرؤه ونشاهده..؟ ولم يبق للإجابة عنهما سوى فقرات محدودة، قد لا تشبع القراء المتخصصـين ولكنهـا تكفي لإثارة الاهتمام بهذه القضية. من المؤكد أن لنا في مصر بخاصة وفي الأوطان العربية بعامة، كتابا بل كتبا تستحق أن تجهز في قرص أو أقراص مليزرة من هذا النمط التقدمي.

ولست أريد أن أذكر بواكير المؤلفات العربية الإسلامية، التي مضى على أصحابها أكثر من ألف عام، أمثال: الواقدي (ت ٨٢٣م) أو ابن عبد الحكم (ت ٨٧١م) أو غيرهما من مؤلفي كتب الفتوح لمصر والمغرب والأندلس والشام وبلاد العجم. بل لا أريد العودة إلى من مضى عليهم بضع مئات من السنين فقط، أمثال: ابن مماتي (ت ١٢٠٩م) صاحب قوانين الدواوين، أو ابن الجيعان (ت ١٤٨٠م) صاحب التحفة

السنية بأسماء البلاد المصرية، ولا حتى المقريزي (ت ١٤٤١م) وكتابه «المواعظ والأخبار في الخطط والآثار» أساس طيب، يمكن اعتماده والإضافة إليه في مشروع من هذا القبيل.

لست أنكر أن تلك الأسماء وأعمال أصحابها قد دارت في ذهني، كما يمكن أن تدور بأذهان من يعرفونها من المؤرخين والجغرافيين ورجال الآثار المتخصصين في العصور الوسطى، التي ظهر في قلبها «كتاب الفصل» الإنجليزي. بيد أنني أفضل لمشروعنا الوطني واحداً من كتابين حديثين أو هما معاً: أولهما «الخطط التوفيقية» لعلي باشا مبارك الذي وضعه صاحبه في عشرين جزءاً، وأصدرته أولاً المطبعة الأميرية الكبرى في حياته عام (١٨٨٨) على خمسة مجلدات؛ وثانيهما «القاموس الجغرافي للبلاد المصرية... حتى عام ١٩٤٥» لمحمد رمزي الذي وضعه صاحبه على قسمين، وأصدرته دار الكتب المصرية بعد موته في خمسة مجلدات خلال الفترة (١٩٥٣ - ١٩٦٠م).

ذلك أن صاحب الخطط التوفيقية قد تابع المقريزي في خططه ووصل بمعلوماته حتى أواخر القرن التاسع عشر، كما أن صاحب القاموس الجغرافي قد تتبع أمهات الكتب التاريخية والجغرافية وخطط المقريزي وعلى مبارك، واستدرك على مافيها وأضاف إليه ماشاهده وتحقق منه على الطبيعة، ووصل به حتى تاريخ وفاته عام (١٩٤٥م) قبيل منتصف القرن العشرين. بل إن حق هذين الرجلين في التكريم وحق كتابيهما في الاهتمام من جانبنا، يعطيهما بالإضافة إلى ماسبق درجة من الأولوية ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار..!

فنحن بهذا الاختيار الذي أقترحه نضرب عدة عصافير بحجر واحد. نحيي أوّل الكتابين في الذكرى المئوية الأولى لصدوره (١٨٨٨ - ١٩٨٨م)، ونعتذر بذلك عن الإهمال الذي ناله من جانب «الهيئة المصرية العامة للكتاب»، التي وعدتنا منذ سنوات بإعادة إصداره كاملاً مع كشافات جديدة، ولم يصدر حتى الآن إلا الأجزاء (١ - ٤). كما نكرم أول الرجلين في الذكرى المئوية الأولى لوفاته (١٨٩٣ - ١٩٩٣م)، إذا نجحنا في إصدار قرصنا المليزر المرتقب بعد أربع سنوات أو خمس، وهى فترة كافية لما نتوقعه

من الجهـود العلميه والفنية والتكنولوجية المكثفة المطلوبة لإنجاز المشروع. ونحن في الوقت نفسه تقريبا، بهذا الاختيار المقترح نحيي ثاني الكتابين ونكرم ثاني الرجلين، في الذكرى الخمسينية الأولى لنهاية كل منهما (١٩٤٥ ـ ١٩٩٥م).

أما كتاب « وصف مصر » الذي جمعت مواده الجغرافية والتأريخية والعلمية، خلال السنوات الثلاث للحملة الفرنسية (١٧٩٨ ـ ١٨٠١م) على مصر، ثم نشرت مجلدات النصوص ومجلدات الملاحق من الصور والرسمات في باريس، على امتداد العقود الثلاثة الأولى للقرن التاسع عشر، خلال سنوات الامبراطورية البونابرتية ومابعدها، فهو من غير شك العمـل المثـالي الـذي يصلح منطلقا لمشروع الليزرة المصرية. ولكن لغته الفرنسية وضخامته البالغة التي لايصل إليها كتاب آخر في الموضوع نفسه، ترشحانه لمشروع دولي تقوم فيه كل من فرنسا ومصر بالدور الأول، حيث يمكن من الناحية الفنية والتكنولوجية أن تكون خرائطه وصوره ورسماته كما هى، وتظهر معها الشروح كما تظهر مجلدات النصوص بكل من اللغتين الفرنسية والعربية بعد الترجمة.

المجموعة ٣

الحلقات والملتقيات

ص

المجموعة الثانية
الحلقات والملتقيات

خلفية المجموعة وسياقاتها الزمنية

تضم «المجموعة الثانية» تسع مواد يبلغ القوس الزمني بين أقدمها وأحدثها حوالي ثلاثين عاماً، وترتبط كل منها بحلقة أو مؤتمر أو ملتقى له علاقته المباشرة بتخصص المكتبات والمعلومات. وليست هذه اللقاءات التسعة والمواد التسعة المرتبطة بها هى كل ما في حقيبتي، التي توشك أن تبلغ خمسة وثلاثين عاماً، منذ بدأت صلتي بهذا التخصص للمرة الأولى صيف ١٩٥٥. بل إن البداية نفسها لهذه الصلة كانت في «حلقة» استمرت شهرين بمدينة القاهرة، عرفت في أثنائها أن هناك علما اسمه «علم المكتبات»، واستمعت خلالها لمحاضرات عن «المراجع» وعن «الببليوجرافيا» وعن «المكتبة المدرسية»، قدمها بعض الرواد الذين سعدت فيما بعد بزمالتهم وصداقتهم، ومنهم الدكتور «أنور عمر» والأستاذ «بدر الديب» والمرحوم «حسن رشاد». وقد كان هو الطاقة الحية لانطلاق حركة المكتبات المدرسية بمصر خلال الخمسينيات.

ومع أن لكل واحد من هذه الملتقيات التسعة أهميته الذاتية والنوعية، التي سأبرزها بصفة عامة فيما يلي من الفقرات، فمن المؤكد أن في تلك الحقيبة الواسعة مواد أخرى من هذا النمط، ولها أيضا أهميتها الذاتية والنوعية التي قد يفوق بعضها بعض ماتم اختياره هنا. كما أن لأكثرها مواد مكتوبة عندي فعلا، سواء أكانت بحوثا قدمتها بنفسي أو أرسلتها، أو تقارير أعددتها من واقع رؤية مباشرة، أو من خلال مراجعة دقيقة لأوراق الملتقى ذاتها، بل لقد كنتُ في بعض تلك الملتقيات صاحب ورقة العمل الأساسية، والمقرر الفني المسئول عن تجهيز التوصيات النهائية. ومن أبرز تلك الملتقيات التي لم ترد بين التسعة المختارة هنا أسجل مايلي:

- المؤتمر الدولي لمبادىء الفهرسة في «باريس» أواخر ١٩٦١ .
- حلقة مدرسي علوم المكتبات بالبلاد النامية في «كوبنهاجن» لثلاثة أشهر عام ١٩٦٨م .
- الندوة العالمية للاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات في «سيول» صيف ١٩٧٦م .
- المؤتمر الدولي الثاني للمعايير الموحدة للمعلومات في «بودابست» صيف ١٩٨٠ .

ولم يكن من الملائم ولا الممكن أن أحشد في «المجموعة الثانية» وحدها هنا، كل المواد في تلك الحقيبة سواء أكانت بحوثا أو تقارير أو غيرهما، التي ترتبط ببضع عشرات من الملتقيات خلال خمسة وثلاثين عاماً. ذلك أن عدداً غير قليل من هذه المواد مكتوب بالإنجليزية، وقد فضلت في النهاية وأنا أراجعها أن تظهر وحدها في مطبوع مستقل، وأن يبقى هذا الكتاب الإطاري خالصاً للمواد العربية وحدها. أما العدد الأكبر من مواد الملتقيات غير هذه التسعة، فقد كان المحتوى أو المستوى في كل منها في تقديري وأنا أراجعها، أكبر من أن توضع في هذا القسم الثاني (**الإيراق والإزهار والإثمار**) من الكتاب، فوضع بعضها في القسم الأول منه وهو (**الهوية والتجذع والفروع**). كما سيكون بعضها الآخر بسبب تناوله لموضوعات ذات أهمية خاصة، بين المحتويات في كتب أخرى تصدر قريبا إن شاء الله عن هذه الموضوعات، مثل:

- المنهجية والدراسات العربية للمكتبات والمعلومات.
- الحاسبات الألكترونية وبنوك المعلومات بالبلاد العربية.
- الإطار النظري والدراسات التطبيقية العربية لنظم المعلومات الببليوجرافية.
- التقنينات العصرية للوصف الببليوجرافي بالوطن العربي.
- المكتبات ومراكز المعلومات بالمعاهد والمدارس والكليات: خلفيات وإضافات عربية.
- مع «اليونسكو» و«الكسو» في باريس والقاهرة .

أما المواد التسعة معنا هنا فالأخيرة منها وحدها، هي التي تتكون من بحث قدمته في أحدث الملتقيات التي شهدتها أواخر ١٩٨٨، وذلك بمدينة «الرياض» في رعاية مكتبة الملك عبد العزيز العامة. والمواد الثمانية قبل هذه الأخيرة وصف فني لثماني ملتقيات، لكل منها علاقته وعطاؤه الذاتي والنوعي في تخصص المكتبات والمعلومات، بصرف

النظر عن بحثين قدمتهما في اثنين من تلك الملتقيات الثمانية. وعلى أية حال فالملتقيات التسعـة ومـوادها، وهى العينة المختارة من تلك الحقيبة الممتلئة، تتراوح في مستواها ومحتواها بين طرفين متباعدين. فبينها بأحد هذين الجانبين اللقاء المحلى المحدود، بين أفراد من التخصص يجلسون في قاعة واحدة لساعة أو ساعتين، ويتناولون بصورة حرة مفتوحة بعض المسائل المرتبطة بطبيعة اللقاء وهوية أفراده. ويتمثل هذا الجانب الأول في المادة الأولى، التي كانت واحدة من ثلاث أرسلتها وأنا طالب بأمريكا عام ١٩٥٩، إلى الأستاذ «حبيب سلامة» كطلبه لتنشر في (عالم المكتبات) باعتباره صاحبها ورئيس تحريرها.

ولست بعد ذلك الجانب الأول بصدد الاستعراض للمواد الباقية كلها في الجانب الآخر، فذلك فوق مايحتمله هذا التقديم الرمزي للمجموعة الثانية هنا، بالإضافة إلى أنني واثق كل الثقة أن القارىء لسطور تلك المواد ولما بين سطورها، سيدرك بنفسه ماأريد أن أقوله ومالا أستطيع أن أقوله. بيد أنني أودّ بصفه خاصة أن ألقى إضاءات جديدة على المـواد الثـلاث بأرقـام (٢، ٣، ٤)، وهى جميعـا مما كتب منتصف السبعينيات، عند مقارنتها بالمواد الخمسة بعدها بأرقام (٥، ٦، ٧، ٨، ٩)، وهى جميعـا مكتـوبة في الثمانينيات بعد سابقتها بعشر سنوات أو أكثر. ! ولا ترتبط هذه الإضاءات بما قد يتبادر إلى الذهن، أن درجة الجدة في محتويات مواد الثمانينيات تفوق مثيلتها في مواد السبعينيات. ذلك أن منهجى في الكتابة يتجاوز العرضيات الزائلة التي يتجاوزها الزمن، ويعمد إلى الثوابت فيبرزها في إطارها المنطقي العلمي، فتبقى المادة حية لمن يقرؤها في وقتها ولمن يقرؤها بعد عقد أو عقدين. وللتأكد من صدق هذا الزعم فيما أكتب، أدعـو أتـرابي وأبنـائي لقراءة «المادة الثالثة» بخاصة، التي تتناول «المؤتمر السنوي للجمعية الأمريكية للمكتبات».

الإضاءات التي أود إلقاءها لا ترتبط بمسألة الجدة، لأنها غير واردة بالنسبة للمنهج الذي أتبعه في الكتابة، ولكنها ترتبط بمتغيرين آخرين كان لأحدهما دوره في السبعينيات ولـلآخـر دوره في الثـمانينيات. فالمـادة الثـانية عن «المؤتمـر القـومي لتنـظيم الوثائق والميكروفيلم» عام ١٩٧٤، تمثل بداية ارتباطي بمركز الأهرام للتنظيم والميكروفيلم،

وقد كان عملي خبيراً لهذا المركز منذ ١٩٧٣ بعامة ومقرراً عاما لذلك المؤتمر بخاصة، هو القناة المثلى للاتصال الفعّال المتبادل مع أصحاب التخصصات الأخرى، ذات العلاقة المباشرة بتخصص المكتبات والمعلومات.

وفي مجرى هذه القناة نبتت البذور الأولى لنظرية الذاكرة الخارجية، وظهرت مصطلحاتها في أحاديثي وكتاباتي، كما بدأ المسئولون في هيئات ومؤسسات ميدانية متنوعة، يُحسّون بالدور العضوي لتخصص المكتبات والمعلومات في مسئولياتهم وأعمالهم. فمن الثمرات المباشرة لذلك المؤتمر، أن رئيس مجلس إدارة «الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي»، بعد مناقشة في أثناء البحث الذي ألقيته (٥/ ٥/ ١٩٧٤م) أعلن بالأهرام في اليوم التالي مباشرة، عن تكوين (اللجنة الفنية ٤٦ : المكتبات والتوثيق)، كأحدث لجنة آنذاك في تلك الهيئة العتيدة، التي أنشئت عام (١٩٥٧م) قبل المؤتمر بحوالي عشرين عاماً. بل لقد اتصل بي بعد أيام قليلة لاختيار أعضاء اللجنة، وكان قد قرر أن يسند إليّ مسئولية «المقرر» لتلك اللجنة. ومن المؤكد أن الموجة الحالية للاهتمام بالمعلومات، التي ظهرت في مصر منذ منتصف السبعينيات، كانت نتيجة مباشرة لتوصيات هذا المؤتمر العشرة.

أما بالنسبة للإضاءات على مواد الثمانينيات والمتغير الخاص بها، فيكفي أن أختار «المادة السادسة» عن «الزواج الأمريكي ـ الفرنسي (الأوروبي) للمكتبات والمعلومات».
كتبت هذه المادة بعد عام ١٩٨٥م، في ظروف مختلفة عن المواد السابقة على ذلك التاريخ، حينما كنت غارقا حتى الأذنين في أنماط متنوعة من العمل المهني والميداني والأكاديمي. فمنذ ذلك التاريخ شعرت لأول مرة بعد ثلاثة عقود، بقدر غير قليل من الاسترخاء الذهني وسعة الوقت، ووجدت أنني أستطيع أن أكتب ما أريد، وبالشكل الذي يستجيب لنزعة تذوقية خاصة في نفسي بالنسبة لأسلوب الكتابة.

في ظلال هذا المتغير وجدت بالنسبة للمادة السادسة، أن الاتصال بين مؤسسات التخصص على جانبى الأطلنطي، برغم أنه يرجع في أصوله إلى أواخر القرن التاسع عشر منذ مائة عام أو أكثر، فقد تزايدت أشكاله في الوقت الحاضر بسبب التكنولوجيات

الحديثة . كما وجدت أن أعمال المؤتمرات والندوات التي تمثل هذا الاتصال المتزايد ، ذات قيمة كبيرة بالنسبة للأجيال العربية الناشئة في التخصص ، ولكنهم مغلوبون على أمرهم حينما يحاولون الإفادة من أعمال هذه المؤتمرات وأوراقها . فأيديهم عاجزة عن الوصول إلى تلك الأعمال ، وإذا قدر لشيء منها أن يصل إلى أيديهم في لغته الأصلية أو مترجما إلى العربية ، فطبيعتها الجافة في شكلها الأصلي أو التحريف وسوء الفهم الذي ينالها عند الترجمة ، كل ذلك أو بعضه يجعلها بعيدة عن متناول أذهانهم . . !

وهكذا جاءت هذه «المادة السادسة» وغيرها من الثمانينيات كذلك ، في أسلوب أدبي قصدت إليه وتعمدته ، لاجتذاب الأجيال الناشئة في التخصص وتشجيعهم على متابعة القراءة ، ولإمتاع الأتراب الناضجين والترويح عنهم ، بهذا النمط من الكتابة عن المحتويات التي غالبا مايعرفونها سلفاً . . ! وبرغم هذا الأسلوب الأدبي وله مبرراته عند الأبناء والزملاء ، فقد حرصت على إدراج الحقائق العلمية المرتبطة بمحتويات المادة ، دقيقة محددة بالأسماء والمصطلحات والمشروعات والإحصاءات .

وإذا كانت «المادة التاسعة» ستنشر ضمن كتاب ، وعدتْ بإصداره «مكتبة الملك عبد العزيز العامة» بالرياض ، يشتمل على بحوث الندوة جميعا ومناقشاتها وتوصياتها ، فالمواد الثمانية الأولى نشرت من قبل في أربع دوريات عربية متخصصة أو شبه متخصصة . أولى هذه الدوريات (عالم المكتبات) التي كانت تصدر بالقاهرة حتى أواخر الستينيات ، وقد نشرت بها المادة الأولى فقط في العام التالي لكتابتها . وثانية الدوريات هى (الثقافة العربية) التي كانت تصدر بالقاهرة سنويا ، عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم خلال الفترة (١٩٧٣ ـ ١٩٧٨م) ، وقد نشرت في عددين منها (١٩٧٥ ، ١٩٧٦م) المواد الثلاث (٢ ، ٣ ، ٤) في العام التالي لكتابتها ، وقد كنت مستشار التحرير لقطاع المكتبات والمعلومات ، بتلك الحولية الجامعة لأربع قطاعات . وثالثة الدوريات هى (عالم الكتاب) التي نشرت بها المواد (٥ ، ٧ ، ٨) في العام نفسه لكتابتها ، ذلك أننى أتشرف برئاسة تحريرها منذ صدورها في يناير ١٩٨٤ ، عن الهيئة المصرية العامة للكتاب . أما رابعة الدوريات فهى (مجلة المكتبات والمعلومات العربية) التي تصدر عن «دار المريخ» السعودية من لندن ، وقد نشرت بها المادة رقم (٧) .

١ ـ اجتماع الاساتذة والطلاب مع اللجنة الاستشارية : افكار للتجربة(*)

في الشهر الماضي (سبتمبر ١٩٥٩م) دعا دكتور «رالف شو» عميد كلية المكتبات في جامعة «رتجرز» الحكومية اللجنة الاستشارية للكلية إلى اجتماعها السنوي بمناسبة بدء العام الدراسي. . . اللجنة نفسها كفكرة، والعمل الذي تقوم به، والتقاليد المتبعة في اجتماعاتها وحضور الطلاب في هذه الاجتماعات. . . في كل ذلك أمثلة جديرة بالاتباع في قسم المكتبات بجامعة القاهرة:

١ ـ أعضاء هذه اللجنة يختارون على أسس متعددة، أهمها:

(أ) أن يكون لهم ماض ناجح ونشاط ملحوظ في فن المكتبات وخدماتها، وبهذه المناسبة أحب أو أوضح أن الآنسة «اثل م. فير» مؤلفة كتاب «فن المكتبات في خدمة النشء» بالاشتراك مع الدكتور «محمد كفافي» حينما كانت تعمل في مكتبة «الجامعة الأمريكية» بالقاهرة، والتي تعيش الآن في ولاية «نيوجرسي» ـ كانت في هذا الاجتماع كعضو من أعضاء اللجنة. (ب) أن يكونوا ممن يشغلون وظائف رئيسية في المكتبات الكبرى بالمنطقة، مثلا مدير أكبر مكتبة عامة في الولاية كان أحد أعضاء اللجنة.

٢ ـ عمل هذه اللجنة يتلخص في أنها تمثل حلقة اتصال بين مايجري في الكلية وبين الخدمات الفعلية التي تجري في المكتبات، وتشرح للقائمين بالعمل في الكلية الحاجات المتجددة في الخدمات المكتبية، وتنصح لهم أن يطعموا نشاطهم بنتيجة هذه التجارب العملية الناجحة. وهى أيضا حلقة اتصال بين الكلية والكليات المماثلة في «الولايات المتحدة».

٣ ـ تعقد اللجنة نوعين من الاجتماعات: أحدها مع أعضاء هيئة التدريس بالطريقة التقليدية (خلف الأبواب المغلقة، وحول مكاتب محملة بالاوراق والاضابير، الخ)

ثانيها: اجتماعات عامة، يلتقي فيها أعضاء اللجنة وأعضاء هيئة التدريس، والطلاب في مكان جذاب. . . لقد طلب عميد الكلية إلى «ادارة مطعم الجامعة»

(*) في عالم المكتبات. ـ المجلد ٢، العدد ١ (يناير/ فبراير ١٩٦٠)؛ ص ٢٩.

أن تعد قاعة خاصة لهذا الاجتماع في وقت الغداء. . وهكذا كان الاجتماع مزيجا لذيذا من متعة «البطن» والعقل: تحدث أعضاء اللجنة الى الطلبة في أثناء الغداء، وتحدث الرئيس إلى الطلاب بعد الغداء في خطاب شامل.

٤ ـ إن دور الطلاب في هذه الاجتماعات لم يكن ثانويا. في لقاء الغداء المذكور عرض الرئيس أهم المشاكل الجارية في ميدان الخدمة المكتبية، ثم تلقى اقتراحات الطلبة حول هذه المشاكل، وكذلك اقتراحات حرة حول أية مشكلة. ولقد قدمت في هذا الاجتماع اقتراحا حول مشكلة يعانيها الطلاب الاجانب في هذه الكلية الامريكية، وهي أن بعض أجزاء المنهج بعيدة كل البعد عن الحاجات التي سوف يقومون بخدمتها بعد عودتهم إلى أوطانهم، وقد سررت كثيرا لأن الآنسة «أثل م. فير» قد أيدت هذا الاقتراح وأضافت اليه. . .

يتلقى الرئيس كل الاقتراحات ويناقش ثم تجتمع اللجنة مع أعضاء هيئة التدريس ويدور البحث فيما بينهم على أساس هذه المناقشات الحية مع الطلبة.

ليتنا نجرب هذه الفكرة. . ؟

٢ ـ المؤتمر القومي لتنظيم الوثائق والميكروفيلم(★)

(القاهرة ٥ ـ ٦ مايو ١٩٧٤)

أصدر مجلس الوزراء بمصر في جلسته (٢/٤/١٩٧٤) عددا من القرارات الخاصة بإعادة البناء في كل أجهزة الدولة ومؤسساتها، وقد كان بينها قرار بعقد مؤتمر يشرف عليه المتخصصون، لدراسة نظام الميكروفيلم والبرنامج المقترح لتطبيقة تدريجيا. وفي ضوء هذا القرار بادر «مركز الأهرام للتنظيم والميكروفيلم» باتخاذ الخطوات والاجراءات لعقد هذا المؤتمر.

وقد اجتمع مجلس المستشارين للمركز، في كافة التخصصات الموضوعية وفي أعمال التوثيق والمعلومات، عدة مرات لمناقشة الاطار العام لموضوع المؤتمر والجوانب التي

(★) في الثقافة العربية (القاهرة). ـ العدد ٣ (١٩٧٥)؛ ص ٣٦٥ ـ ٣٧١.

سيتناولها، حتى يستطيع أن يحقق الأهداف التي سيعقد من أجلها. وقد دعى إلى هذه الاجتماعات ممثلون لجمعية المهندسين المصرية واتحاد المهندسين العرب، حيث أن المعلومات الهندسية تمثل أحد التحديات الكبرى في قضية المعلومات، إلى جانب المهتمين بالمعلومات الادارية على اختلاف مستوياتها.

وكان من أبرز الثمرات المباشرة لهذه الاجتماعات، أن الإعداد للمؤتمر لم ينجح فقط في وضع برنامج متكامل يحقق أهدافه، بل إن هذه الاجتماعات أتاحت التنسيق المرغوب مع «المؤتمر الدولي للمعلومات الهندسية» الذي عقد في القاهرة أيضا (٢٢ ـ ٢٦ ابريل ١٩٧٤) ليعالج بعض الجوانب الاقليمية والدولية في قضية المعلومات بعامة وفي المعلومات الهندسية للدول النامية بخاصة.

وكانت تلك الاجتماعات نافذة تجسمت من خلالها قضية المعلومات في أوسع حدودها، وكشفت المناقشة في جلسات الإعداد عن حقائق كثيرة بالنسبة لهذه القضية في مصر وفي غيرها من البلاد العربية، وكانت هذه الحقائق جميعا تقف في ظلال محورين متناقضين، أولهما محور إيجابي لعله أهم ماتطمع فيه أية قضية لكى تبلغ نجاحها المنشود، وثانيهما محور سلبي يمكن أن يحطم كل فرص النجاح المتاحة.

أما المحور الإيجابي فإنه يتمثل في ذلك الإيمان العام بل الحماس المؤمن على كل المستويات، بأهمية المعلومات وبدورها في أى تطور منشود. فقد رأت الشهور الأولى لعام ١٩٧٤ في الوطن العربي بعامة وفي مصر بخاصة، اهتماما بهذه القضية لم تستطع أن تبلغه في أى فترة مضت. وهذه أحسن الفرص التي قد لا تتحقق في المستقبل، لكى يحول المتخصصون في قضية المعلومات والمستفيدون بثمارها هذا الاهتمام، إلى مشروعات وبرامج محددة للارتقاء بخدمات التوثيق والاعلام، على كافة المستويات وفي كل التخصصات والموضوعات.

وأما المحور السلبي فإنه يتمثل، كما هى العادة في كل القضايا ذات الجوانب المتشابكة، في أن المفاهيم الأساسية للقضية متميعة الحدود رغم كثرة الحديث عنها، بل

لعل ذلك يسبب كثرة الأحاديث غير الواعية، وقد تبين أن الأمر قد اختلط على الغالبية العظمى من أصحاب الحق الأول في قضية المعلومات وهم المستفيدون بها، وأعظم القضايا أهمية تنتهي بالفشل إذا بدأت مسيرتها بمثل ذلك التميع وهذا الخلط.

ومن أجل ذلك فقد انتهت هذه الاجتماعات التمهيدية للمؤتمر، إلى أن نظام الميكروفيلم يمثل أحد العناصر فقط في قضية الوثائق والمعلومات ذات الحدود الواسعة، ومن الضروري أن يطرح للدراسة والمناقشة في هذا المؤتمر، العناصر والمفاهيم الأساسية في القضية كلها سواء في جوانب تكوين هذه المعلومات وإنتاجها، أو في جوانب اقتنائها وتنظيمها واسترجاعها، حيث أن هناك قدرا غير قليل من اختلاط المفاهيم أو غموضها، بالنسبة لنظام الميكروفيلم بعامة وبالنسبة لقيمته ودوره في قضية المعلومات بخاصة.

واستقر الرأى في النهاية على أربعة جوانب أساسية لابد من تناولها في هذا المؤتمر وهى:

(أ) الإطار النظري العام لقضية المعلومات.
(ب) التجارب المصرية الرائدة في تنظيم الوثائق والمعلومات.
(جـ) الجانب الاقتصادي للتوثيق ونظام الميكروفيلم.
(د) الجوانب التكنولوجية للمصغرات الفيلمية

وقد وقع الاختيار على خمسة من ذوى التخصص الموضوعي والاعلامي لمعالجة هذه الجوانب وتقديمها ومناقشتها في المؤتمر كما يلي:

١ ـ الاستاذ الدكتور سعد محمد الهجرسي (للجانب الأول)
٢ ـ الاستاذ الدكتور السعيد السيد شلبي (للجانب الثاني)
٣ ـ الاستاذ الدكتور عبد الصبور عبد الله (للجانب الثاني)
٤ ـ الاستاذ المهندس سمير فهمي (للجانب الثالث)
٥ ـ الاستاذ أحمد متولي القاضي (للجانب الرابع)

وتقرر أن يكون الاسم الرسمي للمؤتمر هو «المؤتمر القومي لتنظيم الوثائق والميكروفيلم» باعتبار أن هذه الكلمات الثلاثة قد كثر تداولها في مصر وغيرها من البلاد العربية، بالنسبة لقضايا «التوثيق : Documentation » الذي كثيرا مايطلق عليه أيضا «علم الاعلام : In formation Science » كما تقرر أن يعتبر «المؤتمر الأول» توقعا لسلسلة من المؤتمرات فيما يلي من الأعوام.

وقد نوقش في جلسات الإعداد السابقة نوعيات وعدد الشخصيات التي تدعى للمشاركة في هذا المؤتمر، وتقرر أن ترسل الدعوات إلى حوالي خمسمائة شخصية، وأن يكونوا في مركز المسئولية على كل المستويات، من السادة نواب رئيس الوزراء ووكلائهم، إلى رؤساء الجامعات ونوابهم، ورؤساء مجالس الادارة في كل الهيئات والمؤسسات والشركات، والمديرين بالقطاع الحكومي العام وإدارات جامعة الدول العربية ومنظماتها بالقاهرة وعقد المؤتمر بدار الأهرام يومي ٥، ٦ مايو ١٩٧٤ وشهده عدد أكبر ممن وجهت إليهم الدعوات، كما رتب مركز التنظيم والميكروفيلم لأعضاء المؤتمر، زيارة موقع العمل في تنظيم وثائق مجمع الحديد والصلب بحلوان، وعقدت الجلسة الختامية لإعلان التوصيات هناك.

وقد نجح هذا المؤتمر من خلال البحوث والدراسات التي قدمت إليه، وأثناء المحاضرات والمناقشات التي تمت في جلساته، أن يكشف عددا غير قليل من القضايا والاتجاهات، كانت هى العناصر البارزة التي حرصت لجنة الصياغة على إبرازها في التوصيات النهائية للمؤتمر، ويمكن تلخيص تلك القضايا والاتجاهات فيما يلي:

(أ) الدراسة والإعداد والتأهيل في علوم المكتبات والتوثيق.

(ب) الارتقاء بشئون العاملين في الوثائق والمعلومات.

(جـ) أهمية جهاز المعلومات الخاص في كل وحدة فنية أو إدارية.

(د) أهمية أجهزة المعلومات القومية المتخصصة.

(هـ) الامكانات والتمويلات.

(و) ضرورة وضع نظام للمعلومات لكل وحدة حسب ظروفها.

(ز) ضرورة التنظيم في كل أوعية المعلومات سواء أكانت تقليدية أو عصرية.

(ح) حجية الوثيقة الميكروفيلمية أمام القضاء.

(ط) المعايير الموحدة لأعمال التوثيق والمكتبات.

(ى) ضرورة الاحتذاء بنظم المعلومات التي وضعها «مركز الأهرام للتنظيم والميكروفيلم» في «مجمع الحديد والصلب» وفي «قطاع الكهرباء» بالنسبة للمعلومات الهندسية، وفي «شركة اليايات وتيل الفرامل» بالنسبة للمعلومات الادارية.

(ك) تشجيع عمليات تنظيم المعلومات وتحليلها وتكشيفها، التي يقوم بها المركز مثل «كشاف الأهرام» ومشروعات «تكشيف القرارات الوزارية».

وكان المقرر العام للمؤتمر وهو صاحب هذا التقرير (د. سعد محمد الهجرسي)، قد استخلص تلك القضايا والاتجاهات ووضعها للمناقشة أمام لجنة الصياغة، وقد تعاون هو وأعضاء اللجنة في ابراز هذه الحصيلة في صورة توصيات محددة، بعد التمهيد لها بمقدمة صغيرة تتضمن فحوى قرار مجلس الوزراء، إلى جانب أهم المسلمات العلمية في قضية تنظيم الوثائق والمعلومات. وهى كما يلي:

التوصيـــــات

مقدمـــــة

إذا كانت قضية المعلومات وتنظيم الوثائق، قد أصبحت في العصر الحديث إطارا معقدا، تتشابك فيه المؤسسات والوظائف والوسائل المرتبطة برصيدها الضخم، إنتاجا واختزانا واسترجاعا، وتحتاج في مواجهتها إلى الفهم السليم لطبيعة تلك العناصر جميعا، وإلى التقدير العلمي الصحيح لدور كل منها وقيمته وعلاقته بغيره داخل الإطار العام للقضية، فإن مؤتمر تنظيم الوثائق والميكروفيلم الذي تقرر عقده في ضوء قرار مجلس الوزراء بجلسة (١٩٧٤/٤/٢) لشرح ودراسة نظام الميكروفيلم، في إطار تبسيط الاجراءات، قد طرح للدراسة والمناقشة العناصر الأساسية في القضية كلها، سواء في جوانب تكوين هذه المعلومات وإنتاجها، أو في جوانب اقتنائها وتنظيمها واسترجاعها، باعتبار أن نظام الميكروفيلم يمثل أحد العناصر في هذه القضية، وباعتبار أن قضية

المعلومات وتنظيم الوثائق تمثل أحد العوامل الهامة لتخفيف حدة الاجراءات وتبسيطها، وقد انتهى المؤتمر إلى التوصيات التالية :

أولا :

هناك حاجة ماسة في مصر، كما في غيرها من البلاد النامية، إلى تنمية الوعى العام بقضية تنظيم الوثائق والمعلومات وبمفاهيمها السليمة بوجه عام، وإلى تعميق التعريف بالعمليات الفنية من: اختيار وفهرسة وتصنيف وتكشيف واستخلاص واسترجاع، للعاملين في هذا المجال بوجه خاص، وذلك بالتوسع والتدعيم للدراسات ولبرامج التدريب في علوم المكتبات والتوثيق. كما أن الحاجة ماسة إلى الارتفاع بمستوى هذه الوظائف وبمستوى العاملين بها في كل أجهزة الدولة.

ثانيـــا :

تحتاج كل أوجه النشاط بمصر إلى أجهزة خاصة للمعلومات على مستوى الوحدة أو المشروع أو الهيئة، قد تتمثل في قسم الأرشيف أو المكتبة أو مركز للتوثيق، ويوصى المؤتمر باعتبار جهاز المعلومات في كل منها عنصرا عضويا في تحقيقها لأهدافها، وأن تزود أجهزة المعلومات فيها بجميع الامكانات الملائمة.

ثالثـا :

على الرغم من وجود مبادىء عامة ونظريات لتنظيم الوثائق والمعلومات فمن الضروري القيام بدراسة مستفيضة لكل مشروع، على أيدي المتخصصين في المعلومات وفي طبيعة العمل بالمشروع، من أجل تصميم النظام الملائم للمعلومات ولأوعيتها في كل مشروع على حدة، ثم الإشراف على تنفيذ هذا التنظيم.

رابعـا :

تمتاز المصغرات الفيلمية بأنها أوعية للمعلومات أقل حجما وأكبر مرونة وأطول عمرا، ولكنها كغيرها من الأوعية التقليدية تصبح عديمة الفائدة إذا لم يوضع لها النظام الفني الملائم، ولذلك يؤكد المؤتمر على ضرورة الاهتمام بوضع نظم المعلومات المتكاملة،

وتحقيق كل العمليات الفنية للتنظيم في هذا النوع من الأوعية، قبل التصوير الميكروفيلمي.

خامسا :

حينما يبلغ عدد أوعية المعلومات في المشروع الواحد مئات الآلاف، وتكون موضع الحاجة المتكررة والسريعة من جانب الباحثين أو ذوى الشأن، فمن الضروري في مثل هذه المشروعات الاستعانة بتكنولوجية الحاسب الالكتروني إلى جانب تكنولوجية المصغرات الفيلمية، وغالبا ما يكون ذلك بالتواصل بينهما على أن يكون مفهوما أن التكنولوجيات الحديثة، سواء في المصغرات الفلمية أو في الحاسبات الألكترونية أو في غيرهما من التكنولوجيات، لا تعمل وحدها وإنما الإنسان هو الذي يسيرها، وكلما كانت دقيقة معقدة فإنها في أشد الحاجة إلى الإنسان ذى المهارات الممتازة.

سادسا :

من الضروري أن تكون هناك دراسات استطلاعية متكاملة لتنظيم الوثائق والمعلومات، تقارن بين الأوعية المختلفة من ورقية ومصغرات فيلمية وممغنطات، وتقوم على أسس اقتصادية سليمة بمقاييس الظروف والمتغيرات في البيئة المصرية، بحيث يمكن الاهتداء بنتائجها في اختيار الأوعية الملائمة التي تدخل نظام المعلومات، ليس بالنسبة لكل مشروع جملة واحدة فقط، بل قد تتعدد داخل المشروع الواحد بتعدد النوعيات المختلفة من المعلومات فيه.

سابعا :

يوصى المؤتمر بإصدار التشريع اللازم بأن يكون للمصغرات الفلمية حجية قانونية، يؤخذ بها أمام السلطة القضائية كوثيقة تقوم مقام الوثيقة الأصلية.

ثامنا :

يدخل في تنظيم الوثائق والمعلومات عناصر وعوامل كثيرة، تحتاج إلى الالتزام بأنماط ومواصفات ثابتة، ومن الضروري العمل على إعداد ما تحتاج إليه من المعايير الملائمة،

في كل جوانب تنظيم الوثائق والمعلومات إلى جانب متابعة ما يصدر منها على المستوى الدولي وعلى المستويات القومية في البلاد الأخرى.

تاسعـا :

إن النظم التي وضعت لاختزان واسترجاع أوعية المعلومات، في قطاعي الكهرباء والحديد والصلب، تمثل تطبيقا عمليا سليما للمبادىء العامة في تنظيم المعلومات الفنية بالمشروعـات المصرية، حيث نجحت بالـدراسـة الميدانية في استيعـاب كل أوعية المعلومات بالقطاعين، إلى جانب مرونتها في استضافة مايجد من إضافات أو تعديلات في المستقبل. كما يعتبر المؤتمر النظام الذي وضع لشركة «اليايات وتيل الفرامل» مثالا جيدا لتنظيم المعلومات الإدارية.

ويوصى المؤتمر باتباع مثل هذا المنهج في القطاعات الأخرى حسب طبيعة نشاطها.

عاشـــرا :

ينـوه المؤتمـر بخـدمـات تحليل المعلومـات وتكشيفهـا التي يقـوم بها مركز التنظيم والميكروفيلم، مثل إصدار «كشاف الأهرام» ومشروعات القرارات الوزارية.

ويوصي بأن تمتد هذه الخدمات إلى المصادر الأصلية من وثائقنا السياسية والتاريخية والتشريعية.

٣ ـ المؤتمر السنوي للجمعية الأمريكية للمكتبات(★)

(سان فرانسسكو ـ من ٢٩ يونية إلى ٤ يوليه ١٩٧٥)

دعوة وبرنامج

في الأسبوع الأول من يناير ١٩٧٥، تلقى صاحب هذا التقرير دعوة من السفير الأمريكي بالقاهرة، ليقضي سبعة أسابيع في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يزور

(★) في الثقافة العربية (القاهرة). ـ العدد ٤ (١٩٧٦)؛ ص ٢٨٤ ـ ٢٩٥.

المؤسسات العلمية والمهنية ويلتقي بالشخصيات البارزة ويحضر الندوات والمؤتمرات في المجالات التي يهتم بها، كما هو النظام المتبع في «برنامج الزيارات الدولية: International Visitors Program» الذي تتولاه وزارة الخارجية الأمريكية منذ عدة سنوات، والذي استقبل في عام ١٩٧٥ عشرات عديدة من الشخصيات الدولية في مجالات المعرفة المختلفة.

وقد أخذت هذه الزيارة مكانها في الفترة (٢٥ مايو - ١١ يوليه ١٩٧٥)، والتقى صاحب التقرير خلالها بعدد كبير من الشخصيات الرائدة في ميدان المكتبيات والتوثيق، أمثال الأستاذ «فريدريك كيلجور» مدير «مركز مكتبات الكليات بأوهايو» (مكايو: OCLC) والسيدة «هنريت افرام» رئيسة «مكتب تنمية الفهرسة المقروءة آليا: MARC Development Office» بمكتبة الكونجرس، إلى جانب كثير من زملائه في الدراسة أواخر الخمسينيات، أمثال دكتور «بيتر هايت» عميد «المدرسة العليا للمكتبات» في جامعة واشنجتن بمدينة سياتل، والدكتور «تيد هاينز» استاذ التوثيق وتنظيم المعلومات في «المدرسة العليا لعلوم المكتبات» بجامعة «كولومبيا»، والدكتورة «سوزان ارتندي» استاذة التوثيق في «المدرسة العليا لخدمات المكتبات» بجامعة «رتجرز» في نيوجرسي.

وقد وضع صاحب التقرير نصب عينيه، خلال اللقاءات والمعايشات التي تضمنها البرنامج، عددا من القضايا والمسائل الجارية في هذا الميدان على مستوى الممارسة والدراسة، كان في مقدمتها قضية الحسّابات الالكترونية ودورها في أعمال المكتبات ومراكز التوثيق بعامة وفي الوظائف الببليوجرافية والعمليات الفنية بخاصة، إلى جانب المقررات الدراسية التقدمية في معاهد المكتبات ومدارسها، ولا سيما تلك المقررات المرتبطة بالحسّاب الالكتروني واستخداماته وبالمعايير الموحدة وتطوراتها. ولعل أهم الثمرات المبدئية لتركيز صاحب التقرير حول القضية السابقة وما يرتبط بها، هي تلك الورقة المطولة التي قدمها إلى «حلقة استخدام الحسّابات الالكترونية في أعمال الببليوجرافيا والتوثيق بالبلاد العربية» التي عقدت في الخرطوم في الفترة (٢٩ نوفمبر - ٤ ديسمبر ١٩٧٥) بعنوان «استخدام الحساب الالكتروني في أعمال الببليوجرافيا والتوثيق: خلفيات ومتطلبات»(★)

(★) سيظهر قريبا مع غيره من البحوث في كتاب بعنوان «الحاسبات الالكترونية وبنوك المعلومات في البلاد العربية».

أما الهيئات والمؤسسات والمؤتمرات التي عايشها أو اشترك فيها صاحب التقرير خلال تلك الأسـابيع السبعة، فقد حرص على أن يبدأها بمكتبة الكونجرس، ليس فقط لصلته الوثيقة بمن يعملون فيهاباعتبارهمستشارا لها في القاهرة منذ ١٩٦٣، وإنما كذلك لأنها نقطة الانطلاق المنطقية والضرورية في مثل هذا البرنامج. كما حرص أن يختمها بشهود «المؤتمر السنوي للجمعية الأمريكية للمكتبات»، حيث أن هذا المؤتمر هو المصب الذي تلتقي فيه كل تيارات المهنة واتجاهاتها، في كل القضايا وعلى كل المستويات. وكان قد تقرر أن يعقد هذا المؤتمر (٩٨ في تاريخ الجمعية) بمدينة سان فرانسيسكو، آخر يونيه ١٩٧٥، فرأى صاحب التقرير أن يملأ المسافة الزمنية بين البداية والختام، بالزيارة والمعايشة لعدد كبير من المؤسسات البارزة والمشروعات الجارية في هذا المجال، باعتبـارهـا تمثـل العناصر العضوية والمفاهيم الميدانية التي ستدور حولها أعمال المؤتمر ومناقشاته، وسأكتفي بعينة تمثل أبعاد تلك العناصر وهذه المفاهيم:

(أ) من هذه الزيارات والمعايشات التمهيدية في مدينة «واشنجتن» وضواحيها:

■ المكتب القـومي للتقييسـات (مقيسات: NBS) المسؤول عن التقييسات الرسمية الحكومية.

■ المؤسسة القومية للعلوم (مقلوم: NSF) التي تقف خلف كثير من مشروعات التوثيق العلمي.

■ المكتبة القومية الطبية (مقطبية: NLM) صاحبة أعظم مراصد المعلومات للطب والاحياء.

(ب) أما مدينة «نيويورك» فقد أخذت أكبر عدد من المعايشات، ومن أهمها:

■ كشاف نيويورك تايمز الذي يصدر نصف شهري مع تركيم سنوي.

■ بنك نيويورك تايمز للمعلومات الذي يختزن الكترونيا مستخلصات الجريدة منذ ١٩٦٩ إلى جانب مستخلصات ٦٠ مجلة أخرى منذ ١٩٧٢.

■ شركـة «ويلسـون» لأعـمال التكشيف على اختلاف المستويات إلى جانب الببليوجرافية الشهيرة (CBI) منذ أول القرن العشرين.

■ شركة «بوكر» للفهارس والببليوجرافيات التي تجاوزت مائة عام، وهى التي تتولى في الوقت الحاضر أمر «الترقيم الدولي الموحد للكتب» (تدمك ISBN) في الولايات المتحدة.

■ المعهد القومي الأمريكي للتقييس (مقات : ANSI) وهو الذي يتولى تنسيق المعايير الموحدة للمكتبات والتوثيق داخل أمريكا وخارجها من خـلال لجنته (Z 39) بما يتبعها من لجان فرعية وجماعات عمل كثيرة.

■ مشروع مكتبة نيويورك العامة لاستخدام طريقة «التكوين الضوئي : Photo composition » في اعداد مستخرجات ببليوجرافية، بالنسبة للأعمال المختزنة بغير الهجائية الرومانية، ومنها العبرية واليابانية والعربية.

(جـ) ومن المعايشات الجديرة بالذكر: مؤسستان في مدينة «كولومبوس» بولاية أوهايو:

■ مركـز مكتبـات الكليات بأوهـايو (مكـايو OCLC) الـذي يملك مرصد معـلومـات الـكـتروني به الآن (١٩٧٦) حوالي (٣,٠٠٠,٠٠٠) بطاقـة ببليوجرافية، وتبلغ الاضافات الاسبوعية للمرصد حوالي (١٧,٠٠٠) بطاقة.

■ معهد باتل (Battelle) لأعمال التنظيم والمعلومات.

(د) ومنها في مدينة شيكاغو:

■ المقر الرئيسي للجمعية الأمريكية للمكتبات.

■ المقر الرئيسي لدائرة المعارف البريطانية.

(هـ) ومنها في مدينة «مينابوليس» في ولاية مينسوتا:

■ مشروع الفهرس الموحد للدوريات بمينسوتا (فمودسوتا MULS) الذي تم اختـزانـه الـكـترونيا ويبلغ حوالي (٧٠,٠٠٠) بطاقـة، وهو الحلقة الأولى في المشروع الأكبر على مستوى أمريكا الشمالية، الـذي يسمى «تحويل سجلات الدوريات» (تسريات : CONSER).

(و) هذا إلى جانب زيارات ومناقشات ومعايشات لحوالي عشر من المدارس العليا للمكتبات والتوثيق وتنظيم المعلومات، موزعة على عدة ولايات في شرق أمريكا وشمالها وغربها، والكثير من المكتبات الكبرى في تلك المدن والولايات المشار اليها من قبل.

وقـد تمت كل تلك اللقـاءات والمعايشات للأشخاص وللمؤسسات والمشروعات وللمدارس والمكتبات، كما سبق في الأسابيع التي سبقت المؤتمر السنوي للجمعية في سان فرانسيسكـو، وكـانت بذلـك تمهيدا طيبـا للحلقات والاجتماعات، وللندوات

العلمية والفنية، وللبرامج الخاصة والمعارض، التي تأخذ مكانتها كل عام في المؤتمر، والذي يعد بحق مرآة تلتقي فيها كل القضايا والاتجاهات والشخصيات البارزة في المهنة كلها، على المستوى الدولي بعامة وفي أمريكا الشمالية بخاصة. والحقيقة أن صاحب التقرير قد استطاع بهذا التنظيم لرحلته، أن يلتقي بأكثر ما يريده ومن يريدهم مرتين، المرة الأولى في تلك المعايشات الميدانية السابقة، والمرة الثانية خلال الاجتماع السنوي للجمعية في سان فرانسيسكو.

خلفيات عن الجمعية ومؤتمرها السنوي

تحتفل «الجمعية الأمريكية للمكتبات» (جام: ALA) هذا العام (١٩٧٦) بالعيد المئوي لإنشائها، حيث تم أول اجتماع لهذا الغرض في بداية الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وكان هذا الاجتماع استجابة ناجحة لما أحس به آنذاك مجموعة من الرواد الأمريكيين في العصر الحديث، من مسئوليات نحو تلك المهنة العريقة المرتبطة بالذاكرة الخارجية للانسانية، اقتناء لأوعيتها وتنظيمها وتحليلا لمحتوياتها وخدمة للقراء والباحثين من مواطنيهم، وفي مقدمة هؤلاء الرواد أسماء ماتزال أصداؤها ترن في الاذان حتى اليوم، ولا سيما في ذكرى العيد المئوي للجمعية، أمثال «بول» و «كتر» و «ديوي».

وعلى الرغم من أن المهنة في أمريكا أصبحت تتمتع منذ أواخر القرن التاسع عشر، بعدد آخر من الجمعيات العلمية والمهنية في ميدان المكتبيات والتوثيق بعامة، مثل «جمعية مكتبات البحث» منذ ١٨٨٩، ومثل «المعهد الأمريكي للتوثيق» منذ ١٩٣٧ (الآن: «الجمعية الأمريكية لعلم المعلومات: ASIS »)، فان (جام) هى الهيئة الأم في هذا الميدان بعامة، حيث تعتمد عليها أو تتعاون معها كل الهيئات والمؤسسات الأخرى، كما أن أهم التقنينات والمعايير الفنية المستخدمة في كل المكتبات ومراكز التوثيق، هى من اختصاص (جام) وأقسامها ولجانها الفنية، بالتفويض المطلق أو المشاركة أو الموافقة على أقل تقدير.

ومن هنا فإن تكوين (جام) كهيئة أم وكذلك الأمر بالنسبة لمؤتمرها السنوي، يتمثل في جهاز هرمي التكوين متشعب المسؤوليات والعلاقات، في قمته «مجلس الجمعية»

ورئيسها الذي ينتخب كل عام. تحتل مكانا بارزا في الطبقات العليا من هذا الهرم بضع «جماعات فرعية»، مثل «جماعة مكتبات الكليات والبحث: ACRL» للعاملين في هذه المكتبات، الذين ينتظمون مرة أخرى في شكل لجان داخل الجماعة الفرعية، مثل «لجنة الوضع الأكاديمي» ومثل «فرع الكتب النادرة والمخطوطات» وكلاهما تابع للجماعة، السابقة. ومن أشهر الجماعات الفرعية «الجماعة الأمريكية للمكتبات المدرسية» و «جماعة المكتبات العامة» وفي كل منهما لجان وأفرع تنتظم العاملين في هذين القطاعين.

ويوجد في مكان واضح من هرم (جام) ومؤتمرها السنوي أيضا، عدد غير قليل من «الاقسام: Divisions» الفنية، من أهمها «قسم الموارد والخدمات الفنية: RTSD» وفيه عدة أفرع، منها «فرع الفهرسة والتصنيف» و «فرع الدوريات» و «فرع الموارد»، ولكل فرع عدة لجان مثل «لجنة تنمية المجموعات» في «فرع الموارد» ومثل «لجنة القواعد الانجلو أمريكية للفهرسة» في «فرع الفهرسة والتصنيف». ومن الاقسام التي يهتم بها صاحب التقرير بحكم وظيفته ومسئولياته «قسم تدريس المكتبات LED» وفيه «فرع المدرسين» ومن لجانه «لجنة المقررات الدراسية»، وكذلك «قسم علم المعلومات والميكنة ISAD»(*) وفيه «فرع التجهيزات التنظيمية» ومن لجانه «لجنة الأشكال: Formats».

وأخيرا يشتمل التكوين الهرمي للجمعية على عدد كبير من «الموائد المستديرة» مثل «المائدة المستديرة للمطبوعات الحكومية GODORT» ومثل «المائدة المستديرة لتاريخ المكتبات الأمريكية ALHRT» ومثل «المائدة المستديرة للعلاقات الدولية IRRT». وهذه الموائد المستديرة بدورها غالبا ماتشتمل على أفرع ولجان، مثل «فرع الشرق الأوسط» في (مسعدولية IRRT). كما أن هناك بعض اللجان والمكاتب الدائمة أو المؤقتة، التي تأخذ مكانا مستقلا في ذلك الاطار الهرمي، لتقوم بوظيفة أو وظائف معينة، ولا سيما في النواحي العامة أو الادارية للجمعية، مثل «لجنة الاعتماد: Ac-creditation committee» ومثل «مكتب تنظيمات المؤتمر: Conference Arrangements Office».

(*) تغير اسمه وصفته فأصبح جماعة باسم «جماعة تكنولوجيا المكتبات والمعلومات: جمعات: LITA

وإذا كانت (جام) تصدر شهريا دوريتها الأم بعنوان (الآن ومنذ ١٩٦٩) Amer- ican Libraries » فإن لكل من الجماعات الفرعية، والأقسام والموائد المستديرة، واللجان والمكاتب، داخل ذلك الاطار الهرمي، مطبوعاتها الصادرة عنها مباشرة، في هيئة كتب فنية أو دوريات علمية أو نشرات اخبارية، وهذه المطبوعات الفرعية مع المطبوعات الأم توفر للجمعية شبكة متكاملة للاتصالات العلمية والمهنية، بين أجهزة الجمعية ووحداتها وأعضائها المنتمين إلى تلك الأجهزة والوحدات، كما أنها تنقل كل ألوان النشاط المهني والعلمي، التي تزخر بها الجمعية في مؤتمراتها السنوية ونصف السنوية، إلى الدارسين والممارسين لمهنة المكتبات والتوثيق في كل أنحاء العالم.

تلك لمحة موجزة ولكنها كفيلة باعطاء صورة واضحة للجمعية الأمريكية للمكتبات في تكوينها العام، أما بالنسبة لمؤتمرها السنوي فإنه موقع للالتقاء تتمثل فيه كل التكوينات والوظائف المشار إليها من قبل، فهناك جلسات عامة تستوعب كل الجماعات الفرعية والاقسام والموائد المستديرة واللجان العامة، وهناك حلقات أو ندوات أو مؤتمرات على مستويات محدودة، تتدرج من أعلى إلى أسفل حتى أصغر الوحدات التكوينية للجمعية، بالاضافة إلى كثير من الحلقات والندوات والمؤتمرات واللجان المشتركة بين تكوينين أو أكثر.

كما أن بعض القضايا الهامة أو الكبيرة قد يعقد بشأنها خلال فترة المؤتمر، ندوة أو حلقة خاصة مستقلة عن تكوينات الجمعية، كما حدث في مؤتمر ١٩٧٥ بشأن المعايير الدولية الموحدة، فقد تضمن برنامج المؤتمر السنوي في سان فرانسيسكو «حلقة عن المعايير الدولية الموحدة المرتبطة بالضبط الببليوجرافي العالمي»، وتحدث فيها ستة من المتخصصين في هذا الموضوع كان صاحب التقرير واحدا منهم.

كل هذا بالإضافة إلى أن الناشرين والمؤسسات التجارية والصناعية المنتجة لمواد أو أدوات تستخدم في المكتبات وفي مراكز التوثيق بشكل أو بآخر، ينتهزون فرصة هذا التجمع الضخم والذي بلغ في عام ١٩٧٥ أكثر من اثنى عشر ألفا، منهم الفان من رجال المكتبات والتوثيق غير الأمريكيين، فيقيمون أكبر وأغنى معرض من نوعه في العالم

كله، حيث يحشدون الأنواع المختلفة لمنتجاتهم التي غالبا ماتضم ليس فقط أحسن الموجود منها، وإنما يبرز من بينها بصفة خاصة المنتجات التقدمية التي تشير إلى اتجاهات المستقبل.

وإذا كان الامتداد الرسمي للمؤتمر السنوي ستة أيام فقط، فإن ضخامة البرنامج وسعته يتطلبان في الحقيقة أن أجزاء غير قليلة منه تبدأ قبل الموعد الرسمي بأربعة أيام أو خمسة، كما أن بعض الأجزاء قد يمتد بعد المؤتمر عدة أيام أخرى. ويكفي أن نعلم أن برنامج هذا العام (١٩٧٥) قد بدأ قبل الموعد بحوالي عشر ندوات خاصة في الفترة (٢٤ ـ ٢٨ يونيه ١٩٧٥)، وتم في هذه الندوات حوالي (١٠٠) اجتماع استغرقت أكثر من (٢٠٠) ساعة. أما الأيام الستة وهى قلب المؤتمر فقد تم فيها حوالي (١٤٠٠) اجتماع، واستغرقت أكثر من (٣٠٠٠) ساعة.

مقتطفات من مؤتمر ١٩٧٥

كان الشعار العام للمؤتمر هو «التطلع نحو ١٩٧٦» باعتبار أن عام ١٩٧٦ هو العيد المئوي للجمعية، كما أنه العيد المائتان للاستقلال للولايات المتحدة الأمريكية نفسها. وإذا كانت (جـام) تحرص على أن يكون مؤتمرها السنوي لعام ١٩٧٦ في «شيكاغو» مقرها الرئيسي، فإن «سان فرانسيسكو» شهدت عدة مؤتمرات سنوية للجمعية من قبل، أولها كان عام ١٨٩١ وشهده (٨٣) شخصا، ومنها مؤتمر ١٩٣٩ وقد حضره (٢٨٦) شخصا، وكذلك مؤتمرات ١٩٤٧، ١٩٥٨، ١٩٦٧ التي كان عدد الحضور فيها يزيد في كل مرة.

أما مؤتمر ١٩٧٥ فقد شهده أكثر من اثنى عشر ألفا، منهم ألفان من خارج الولايات المتحدة الأمريكية، وعشرة آلاف من الأمريكيين، وقد تمثل في تلك الآلاف المؤلفة كل أصحاب القطاعات النوعية في هذا الميدان الواسع: الباحثون والدارسون لتخصصات المكتبات والتوثيق في مؤسساتهم الاكاديمية، والممارسون لهذه التخصصات في حقول الخدمة والعمل، سواء في المكتبات والمراكز انفسها أو في المؤسسات المساعدة، على كل المستويات المحلية والقومية والاقليمية والدولية.

ومن الطبيعي أن التقرير الفني الكامل عن هذا المؤتمر بالخلفيات السابقة حوله وحول (جام) وحول المعايشات التمهيدية التي سبقته لمدة ستة أسابيع ، هو في الحقيقة دراسة علمية تتطلب جهدا كبيرا وصفحات طويلة ، ومن هنا فانني سأكتفي ببعض الجوانب التي أعتقد أنها جديرة باهتمام رجال المكتبات والتوثيق العرب ، مما يمكن أن تتسع له السطور أو الفقرات الباقية في هذا التقرير الفني ، مأخوذة من قاعات المؤتمر واجتماعاته ومن القراءات والمعايشات التمهيدية التي سبقته :

(أ) النشر بين الأوعية التقليدية وغير التقليدية

إذا كان النشر في الأوعية التقليدية المطبوعة يتابع سيره المعروف منذ مئات أو عشرات السنين ، فإن أسعار هذه المطبوعات قد ارتفعت في الآونة الأخيرة ارتفاعا رهيبا . وكان هذا الارتفاع موضوعا لكثير من التساؤلات عن مستقبل هذه الأوعية التقليدية التي تمثل إحدى القضايا التي دارت حولها مناقشات متشعبة في قاعات المؤتمر السنوي نفسه .

على أن هناك قطاعات كبيرة من المعلومات ، أصبحت الآن لاتأخذ طريقها إلى الأوعية التقليدية المطبوعة على الإطلاق ، ولكنها لأسباب كثيرة ليس أهونها جانب التكلفة المنخفضة نسبيا ، تنشأ وتنتقل وتختزن وتسترجع في الأوعية غير التقليدية من المصغرات الفيلمية وغيرها ، وبعض هذه القطاعات يجمع في ظهوره بين الأوعية التقليدية وغير التقليدية ، وقد أصبح مألوفا الآن أن يعلن الناشر بالنسبة لأحد الأعمال التي يتولاها بسعرين ، أولهما سعر مرتفع نسبيا للنسخة التقليدية (.H.C) وثانيهما سعر منخفض نسبيا للمصغرة الفيلمية . (M.F.)

أما الظاهرة المثيرة حقا ، ولاسيما في قطاع المعلومات الموجهة إلى المؤسسات التعليمية والتدريبية كالمدارس والكليات ، فهو ظهور وانتشار أوعية (التوليفات : Kits) ، التي يضم كل منها كعمل واحد متكامل ، الوعاء المطبوع والوعاء الصوتي والوعاء الضوئي كلها معا . وقد لعبت المؤسسات التربوية الرسمية والتجارية دورا ضخما في تنمية هذا النوع من النشر ، وأصبحت كلمة (أوعية : Media) أهم المصطلحات المرتبطة بمصطلح (المكتبيات المدرسية :

School Librarianship) بل إنها قد تكـون بديلا للاسم التقليدي (مكتبة مدرسية) فيقولون الآن بدلا من ذلك (مركز الأوعية : Media Center) أو (مركز المصادر التعليمية : Learning Sources Center) . وقد كانت هناك أجزاء كبيرة في برنامج المؤتمر السنوي مخصصة لمناقشة ودراسة وتنمية هذه الظاهرة .

(ب) **الشبكة القومية للمكتبات ومراصد المعلومات**

ولعل أبرز القضايا السائدة الآن في أمريكا ، والتي أحس بها صاحب التقرير في لقائه ومناقشاته ومعايشاته ، سواء في قاعات المؤتمر وجلساته واجتماعاته ، أو فيما سبق ذلك خلال زياراته الميدانية للمكتبات ومدارسها وللمؤسسات والمشروعات هو الاتجاه الحثيث نحو مفهوم (الشبكة : Network) للنهوض بوظائف المكتبات ومراكز التوثيق ، على المستوى القطاعي في مجالات محدودة أو المستوى المحلي في مناطق متجاورة ، أو المستوى القومي الشامل لكل أمريكا الشمالية .

وكانت البذور الأولى لتلك القضية أو الظاهرة ، قد بدأت منذ سنوات طويلة تحت اسم (النظم : Systems) ثم قطعت مرحلة أخرى تحت اسم (التجمعات : Consertia) التي يوجد منها عدد غير قليل في الولايات الشمالية والغربية ، وأخيرا تصل الظاهرة إلى قمتها الحالية تحت اسم «الشبكة» أو «الشبكات» التي أصبحت اليوم أهم التحديات التي تواجه رجال المهنة وباحثيها في أمريكا ، على الرغم من أن الحديث عنها ليس جديدا تماما ، ولكن الجديد فيه هو دخول الحساب الالكتروني كأهم عامل يشجع على وضع هذا المفهوم الطموح موضع التنفيذ .

أما المكونات الوظيفية لهذه الشبكة ، فانها تقوم على العدد الكبير من (مراصد المعلومات : Data Bases) العامة والمتخصصة ، التي ظهرت في أمريكا خلال السنوات القليلة الماضية ، حيث يتم الاختزان الببليوجرافي بواسطة الحسابات الالكترونية ، من جانب المكتبات الكبيرة ومراكز التوثيق المتخصصة ، لكل مقتنياتها أو لقطاعات معينة منها ، ويصبح هذا الاختزان الالكتروني هو البديل العصري للفهارس والببليوجرافيات التقليدية .

وقد تزايدت هذه المراصد في السنتين الاخيرتين بشكل ملحوظ، هذا بالاضافة إلى مشروعات أكثر عددا، من المراصد التي ستأخذ مكانها في المستقبل القريب والبعيد، وأصبح التحدي التكنولوجي والمهني بالنسبة لهذه المراصد، هو الربط بينها بوسيلة أو بأخرى مما ظهرت بعض بداياته، لتتحول المختزنات الببليوجرافية بأمريكا كلها إلى شبكة من المراصد، تتاح لأى باحث من خلال (المنفذ: Terminal) الذي قد لايبعد عنه أكثر من أمتار قليلة.

(جـ) اعداد رجال المكتبات والتوثيق

منذ أنشأ ديوى أول دراسة أكاديمية منظمة لعلوم المكتبات أواخر القرن التاسع عشر، لا يكاد يمر عقد من العقود حتى تشهد المؤسسات الاكاديمية العاملة نحو هذا الهدف، تغيرا أو إضافة أو تطويرا بشكل أو بآخر في طريقة تحقيقه. ومن الظواهر التي لاحظها صاحب التقرير بالنسبة لهذه الناحية سواء في قاعات المؤتمر أو فيما سبقه من لقاءات ومعايشات، هو زيادة الاتجاه والتأكيد على ضرورة وجود الخلفية الموضوعية مع الخلفية المهنية في أعلى مستوى أكاديمي ممكن لكل منهما. ويدل على ذلك أن (مجلس موارد المكتبات CLR) في أمريكا، أعلن في الصيف الماضي عن عشر منح قيمة الواحدة (١٥,٠٠٠) دولار يعطيها للمواطنين الأمريكيين الحاصلين على شهادة الماجستير في المكتبات وعملوا لمدة خمس سنوات أو أكثر بأعمار خمسين سنة أو أقل، ليحصلوا على درجة الماجستير في العلوم أو في الآداب.

ومن الظواهر البارزة في هذه الآونة تواتر الحديث والدعوة إلى استمرار التربية المهنية بعد التخرج، لأن التغيرات في الميدان تتطور بسرعة مذهلة بحيث لايكاد المتخرج يستقر في عمله الجديد، حتى يجد نفسه قد تخلف بالنسبة للبحوث والدراسات والمشروعات التي تأخذ مكانها بعد استقراره بفترة قصيرة، وهذه البحوث والدراسات والمشروعات أصبحت تتوالى على المهنة بكثافة متزايدة. ومن هنا فإن هذه المسألة أصبحت قضية مهنية على المستوى القومي، حفلت بمناقشاتها قاعات المؤتمر السنوي، وتقوم بعض المدارس العليا للمكتبات بدور بارز في تبنيها والدفاع عنها، حيث تعلن عن مقررات دراسية متنوعة قد

صممت خصيصا لتحقيق هذه الغاية، كما أن (جام) نفسها قررت في نهاية المؤتمر إنشاء مكتب خاص بها للتنسيق بين كل الجهات المهتمة بهذه القضية.

بل إن المدارس العليا للمكتبات وأقسامها، أصبحت تتنافس فيما بينها لإعداد البرامج التي تتضمن مقررات دراسية، تتلاءم مع التطورات السريعة في المتطلبات الميدانية للمكتبات ومراكز التوثيق. فقد أعلنت جامعة «بيتسبرج» مثلا في الصيف الماضي من خلال (قسم التخصصات المترابطة لعلم المعلومات: Interdisciplinary Department of Information Science) عن مقررات دراسية وبرامج، بعضها يؤدي إلى درجات أكاديمية (الليسانس، أو الماجستير، أو دكتوراه الفلسفة)، وبعضها الآخر لايؤدي إلى تلك الدرجات، لتطبيق نظم المعلومات بالمفهوم الشبكي الالكتروني في المؤسسات الصناعية، أو في الهيئات الحكومية، أو في المنظمات التربوية، إلى غير ذلك من قطاعات العمل في الحياة المعاصرة. والاهتمام في هذه البرامج والمقررات موجه إلى اكتساب المهارات الخاصة بادارة مراصد المعلومات وبناء الأنواع المتخصصة منها.

ومن الظواهر الجديرة بالتسجيل في هذا التقرير الفني، مسارعة المدارس العليا للمكتبات إلى عقد الحقات الدراسية الخاصة ونشر الأعمال الصادرة عنها، وكلها ترتبط ارتباطا مباشرا بالتطورات المتلاحقة لاستخدام الحسابات الالكترونية بأجيالها المتعاقبة في أعمال المكتبات ومراكز التوثيق. ومن نماذج هذا الاتجاه أن «المدرسة العليا للمكتبات» في «جامعة الينويز» التي بدأت منذ عدة سنوات تعقد حلقة سنوية تقدم فيها الابحاث التقدمية في هذا الميدان، قد خصصت حلقة ١٩٧٤ للدور الذي يمكن أن تقوم به (الحسابات الصغيرة: Minicomputers) وقد نشرت أبحاث هذه الحلقة ووزعت خلال المؤتمر السنوي بعنوان «أعمال حلقة ١٩٧٤ حول ممارسة تجهيز المعلومات: استخدامات الحسابات الصغيرة في المكتبات وما يصحبه من المشاكل: "Proceedings of the 1974 Clinic on Library Appilication of Data Processing: Applications of Minicomputers to Library and Related Problems"

(د) شباب المائدة المستديرة للبحوث

من أهم اللبنات في الإطار الهرمي الكبير للجمعية التي استرعت أنظار صاحب التقرير، مجموعة الشباب في «المائدة المستديرة لبحوث المكتبات» الذين يتحركون ويفكرون وأنظارهم متجهة إلى القرن الحادي والعشرين، يحاولون جادين أن يحددوا لهذه المهنة ولدراساتها مكانا أكاديميا ملائما خلال الربع الأخير من القرن العشرين، تستطيع به أن تقف على قدم المساواة مع أعرق التخصصات الأكاديمية الأخرى. وقد عقدوا خلال هذا المؤتمر السنوي أكثر من عشر ندوات ضمن اجتماعاتهم المعروفة باسم (سلسلة ندوة البحث: Research Forum Series)، ولعل ذكر عينة من هذه الندوات يعطي فكرة عن الأبعاد التي تحرك هذه المجموعة من الشباب لتغطيها:

١ ـ الإضافات الجديدة لاستخدام الطرق الاحصائية في بحوث المكتبات.
٢ ـ دور الإنسان في نجاح التنظيمات.
٣ ـ مستقبل الأوعية غير التقليدية في المكتبات ومراكز التوثيق.
٤ ـ أبعاد جديدة في نظرية المعلومات.

(هـ) القواعد الأنجلو ـ أمريكية للفهرسة (قاف)

إذا كانت البذور الأولى لـ «القواعد الأنجلو أمريكية للفهرسة (قاف: AACR) الصادرة ١٩٦٧، تعود إلى عام ١٨٤١ حينما وضع «بانيتزي» صورة ساذجة لبعض القواعد، المأخوذة من الممارسات الجارية في مكتبة المتحف البريطاني آنذاك، فإن هذه البذور قد مرت بتطورات عديدة كانت كلها تصب في «المؤتمر السنوي» وفيما سبقه من المعايشات التمهيدية من جانب صاحب التقرير. ذلك أن عقد هذا المؤتمر قد اقترن باتخاذ الاجراءات لاصدار الطبعة التالية من (قاف). وأهم ماشهده «المؤتمر السنوي» بالنسبة لذلك التقنين، تلك المحاضرة العلمية التذكارية التي القاها الاستاذ «ويليس رايت» بعنوان «قاف: الماضي والحاضر والمستقبل»، وهو في الثمانين من عمره وقد عايش هذا التقنين حوالي نصف قرن من حياته المهنية، وكان في الفترة (١٩٥٤ ـ ١٩٦٧) رئيسا للجنة مراجعة قواعد الفهرسة في الجمعية.

ومن أبرز الملاحظات التي تأكدت لدى صاحب التقرير، أن (قاف) قد بدأ يصبح تقنينا دوليا أكثر منه تقنينا أنجلو ـ أمريكيا، باعتباره أقوى التقنينات الاقليمية القومية وأوسعها انتشارا في الوقت الحاضر. ولعل أغرب الجوانب في هذه المسألة هو أن رجال المكتبات الامريكيين لايرحبون بهذا الاتجاه كثيرا، بل لعل هناك بعض التيارات الأمريكية التي تقاوم هذا الاتجاه، لأنه يجبرهم على نوع من اللقاء في منتصف الطريق. ولكن المؤشرات تؤكد أن هذا الاتجاه سيأخذ مجراه، وسيصل إلى هدفه خلال جيل واحد أو جيلين، لأسباب عديدة أهمها تلك التكاليف الباهظة للعمليات الفنية إذا لم يصل مجتمع المكتبات في العالم إلى تقنين موحد، وأن أمريكا هي المستفيد الأكبر من هذا التوحيد، كما أنها هي الخاسرة إذا لم تقبل اللقاء في منتصف الطريق، لكي يصل هذا الاتجاه إلى نهايته المأمولة.

وإذا كانت (جام) قد تأخرت حوالي ثلاث سنوات، قبل أن تستجيب للتوحيد في الفهرسة الوصفية الخاصة بالوعاء الأول (الكتب)، فإن استجابتها للتوحيد في الوعاء الثاني (الدوريات) مشروطة بتغييرات معينة، ينبغي أن يقوم بها «الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات» في القواعد التي أصدرها في ابريل ١٩٧٤ بعنوان «تدوب ـ د: ISBD-S »، وقد اجتمع الطرفان في باريس أواخر اكتوبر ١٩٧٥ لهذا الغرض، ومن المرجح أن المراجعة الجديدة من جانب (أدجم) ستظهر خلال ١٩٧٦.

والحقيقة أن (أدجم) استطاع حتى الآن أن يضع «تدوب : ISBD » لوعائين فقط هما الكتب والدوريات. وإذا كان في خططه المستقبلة أن يضع «تدوب» لكل الأوعية الأخرى، كالخرائط والموسيقى والمخطوطات والمواد غير المطبوعة، فمن الطبيعي أنها ستكون موضع مناقشات بين (أدجم) و (جام)، ومع ذلك فان (جام) لم تستطع أن تنتظر بالنسبة للأوعية غير المطبوعة، فأصدرت في نوفمبر ١٩٧٥ «الفصل الثاني عشر» من (قاف) بعد التوزيع الجديد للأوعية خاصا بالمواد غير المطبوعة، وقد حرصت فيه على الالتزام بالمبادىء المتبعة في قواعد «تدوب» بصفة عامة.

أمـا الاصـدارة الجـديدة الكاملة من (قاف) بكل فصوله، فإن الخطوات النهائية لاصدارها قد بدأت في مارس ١٩٧٥، وينتظر أن تصدر في ١٩٧٨ شاملة كل المراجعات، ولا سيما في الفصول (٦: الكتب) و (٧: الدوريات) و (١٢ : المواد غير المطبوعة).

(و) حلقة المعايير الدولية الموحدة

من أبـرز الموضوعات التي نوقشت في المؤتمر السنوي على نطاق أوسع من تكوينات الجمعية، موضوع المعايير الدولية الموحدة ودورها في أعمال المكتبات ومراكز التوثيق، وقد نظمت الجمعية كجزء متميز في برنامج المؤتمر لعام ١٩٧٥، اجتماعا كبيرا شهده أكثر من ٤٠٠ متخصص من الامريكيين وغيرهم، واستمر يوما كاملا أربع ساعات في الصباح ومثلها بعد الظهر، باسم «حلقة المعايير الدولية الموحدة المرتبطة بالضبط الببليوجرافي العالمي» وتحدث في جلستها الصباحية على التوالي:

١ ـ دكتورة/ اليزابيث تات (مكتبة الكونجرس) عن فهرسة الكتب مع التركيز على الفصل السادس من القواعد الانجلو أمريكية للفهرسة بعد مراجعته في سبتمبر ١٩٧٤.

٢ ـ الدكتور/ سعد محمد الهجرسي (جامعة القاهرة) عن اللجنة الفنية للتوثيق والمكتبات (همت/ لف ٤٦) التي أنشئت حديثا في «الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي»، مع التركيز على تعريب التقنين الدولي للوصف الببليوجرافي وتطبيقه في البلاد العربية.

٣ ـ الدكتور/ ميخائيل جورمان (المكتبة البريطانية) عن فهرسة الدوريات، مع التركيز على قضية المدخل بعامة وعلى التقنين الدولي للوصف الببليوجرافي (دوريات) بخاصة.

أما جلسة بعد الظهر فقد تحدث فيها على التوالي:

١ ـ الدكتور/ رونالد هاجلر (جامعة كولومبيا البريطانية بكندا) عن فهرسة الأوعية الأخرى غير الكتب، مع التركيز على المسجلات الصوتية والضوئية.

٢ ـ السيدة/ دوروثي اندرسون (الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات) عن الضبط الببليوجرافي العالمي وحاجته الملحة إلى انشاء وتدعيم المعايير الموحدة على المستوى القومي والدولي.

٣ ـ السيدة/ هنريت أفرام (مكتبة الكونجرس) عن المعايير الدولية الموحدة التي يتطلبها الاختزان الالكتروني الببليوجرافي، بالنسبة للكتب والدوريات وللأوعية الأخرى كذلك.

(ز) الخبرات العربية في المهنة والمؤتمر

كان وجود الانسان العربي هناك ظاهرة تستلفت الأنظار حقا، سواء في المعايشات التمهيدية خلال الأسابيع الخمسة الأولى، أو في قاعات «المؤتمر السنوي» أثناء الأيام العشرة الأخيرة. ففي المنطلقين معا رأى صاحب التقرير حوالي عشر شخصيات عربية، ممن يحملون دكتوراه الفلسفة في المكتبات والتوثيق أو على وشك أن يحملوها، يتولون مسئوليات قيادية سواء في ميدان المهنة نفسه، أو في المستوى الأكاديمي بالمدارس العليا للمكتبات.

فهناك من الشخصيات البارزة في الميدان الدكتورة «تهاني العريان» التي تعمل في مكتبة الأمم المتحدة، وقد حصلت على دكتوراه الفلسفة في علوم المكتبات من جامعة كولومبيا عام ١٩٧٢، وهناك الاستاذ «محمود عفيفي» الذي حصل على ماجستير المكتبات وماجستير في الادارة وقد يحصل على دكتوراه المكتبات هذا العام (١٩٧٦)، وهو يعمل في أكاديمية العلوم الطبية بنيويورك.

أما الشخصيات البارزة في المستوى الأكاديمي، فمنها الدكتور/ محمد أمان «أستاذ ورئيس قسم المكتبات وعلم المعلومات» في جامعة سان جون بنيويورك والدكتور/ سعود مكرم «أستاذ المكتبيات والتوثيق في معهد برات لعلوم المكتبات» وأحد أعيان نيويورك. وهناك الدكتور/ بهاء الحديدي «الاستاذ المساعد للتوثيق العلمي في الجامعة الكاثوليكية» قرب واشنجتن، وأحد الأعلام في (الجمعية الأمريكية لعلم المعلومات ASIS)، ثم الدكتور/ نبيل حمدي «الأستاذ المساعد للمكتبات في جامعة كولورادو»، الذي نوه باسمه الاستاذ/

ويليس رايت في محاضرته التذكارية عن (قاف: الماضي، والحاضر، والمستقبل).

وقد التقى صاحب التقرير بهم جميعا في المواقع التي يعملون بها، أو في المؤتمر السنوي أو فيهما معا، فكانت هذه اللقاءات موضع الاعتزاز وبعث الآمال في نفسه، وفرصة للكرم الحاتمي نفسيا وماديا من جانبهم هم، وذكريات علمية عزيزة بالنسبة لنا جميعا.

٤ ـ الجمعية الحادية والأربعون(★) للاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات

(أوسلو ـ من ١١ إلى ١٦ أغسطس ١٩٧٥)

أنشىء «الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات» (ادجم: FIAB: IFLA) لأول مرة عام ١٩٢٧، ويتوجه اهتمامه إلى النهوض بمهنة المكتبات، وتنمية التعاون الفني بين رجالها في كل أنحاء العالم، عن طريق جمعياتهم ومنظماتهم العلمية والمهنية. وإذا كان هناك هيئات متعددة على المستوى الدولي، توجه اهتمامها إلى مهنة المكتبات والتوثيق بطريق مباشر وغير مباشر مثل «الاتحاد الدولي للتوثيق» (أدت: FID)(★★)، ومثل «المنظمة الدولية للتقييس» (مدت: ISO)، فان (أدجم: FIAB :IFLA) استطاع أن يقوم بدور فريد في هذا المجال، حيث وجه اهتمامه في العقدين الأخيرين إلى المعايير الموحدة في مجال المكتبات بعامة، وفي القضايا والمسائل المتصلة بالفهرسة بخاصة. وأبرز ماقام به «أدجم» في هذا الجانب يتجلى في:

(أ) **«المؤتمر الدولي لمبادىء الفهرسة»** الذي عقد في باريس أواخر أكتوبر ١٩٦١، وما وصل إليه من «بيان المبادىء» حيث وضع للمرة الأولى على المستوى الدولي، بعض

(★) في الثقافة العربية (القاهرة). ـ العدد ٤ (١٩٧٦)؛ ص ٢٩٦ ـ ٣٠٢.

(★★) تغير اسمه منذ ١٩٨٧ فأصبح (اتحاد المعلومات والتوثيق: امت)

المبادىء الأساسية بالنسبة لقواعد «المدخل» حيث يمكن للتقنينات القومية أن تسترشد بها وأن تلتزمها في صياغة القواعد الخاصة بها.

(ب) **«التقنين الدولي للوصف الببليوجرافي»** (تدوب ISBD) الذي صدر للمرة الأولى أواخر ١٩٧١، حيث يشتمل على قواعد دولية موحدة في «الوصف»، تساعد على التعرف على عناصر هذا الوصف مهما اختلفت اللغات، كما تساعد على اختزان بيانات الوصف واسترجاعها بواسطة الحسّابات الالكترونية.

(جـ) **«الضبط الببليوجرافي العالمي»** (ضبع : UBC) الذي أنشىء له أخيرا مكتب في لندن تشرف عليه السيدة «دوروثي أندرسون»، والذي يهدف إلى اتخاذ الخطوات والاجراءات الكفيلة، بضمان إنشاء بطاقة ببليوجرافية محلية لكل وعاء يصدر في العالم طبقا لمعايير موحدة، والتبادل المشترك لهذه البطاقات بين الجهة التي أعدتها وبين كل الهيئات المماثلة في الخارج.

وقد نجح «الاتحاد» نجاحا كبيرا في تلك المشروعات لأسباب كثيرة، لعل أهمها هو أن القضايا والمسائل الداخلة في نطاق المشروعات، تمثل حاجات حقيقية يشعر بها كل المرتبطين بمجال المكتبات والتوثيق ممارسين أو دارسين. وقد كان هذا النجاح أحد العوامل الهامة، التي لفتت أنظار رجال المهنة في الولايات المتحدة الأمريكية، فوجهت جمعيات المكتبات في أمريكا الدعوة إلى «ادجم» ليعقد جمعيته الاربعين في مدينة «واشنجتن» في الفترة (١٦ ـ ٢٣ نوفمبر ١٩٧٤)، وقد كان هذا الاجتماع نقطة تحول كبيرة في تاريخ «الاتحاد»، حيث أنه أول اجتماع يعقد في الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن عدد الذين حضروا هذا الاجتماع سواء من الامريكيين أو من غيرهم بلغ ثلاثة أضعاف أى اجتماع سابق، وأخيرا وليس آخرا لأن القضية الرئيسية في ذلك الاجتماع كانت «التخطيط للمكتبات على المستوى القومي والدولي»، وكان هذا الاختيار للشعار العام للاجتماع باتفاق سابق مع هيئة اليونسكو، التي تولت من قبل رعاية ثلاثة مؤتمرات محلية كان أحدها في القاهرة لمعالجة نفس القضية، كما كان المؤتمر الكبير الذي عقدته

اليونسكو في باريس أواخر سبتمبر ١٩٧٤(*)، قنطرة رسمية بين تلك المؤتمرات المحلية السابقة وبين هذا الاجتماع الدولي العلمي الكبير في واشنجتن، وكانت القضية أو الشعار السابق هو الخيط القوي الذي يربطها جميعا، بل إن أول الجلسات العامة في واشنجتن، كانت لعرض ومناقشة التقرير الذي قدمته اليونسكو بشأن مؤتمر باريس الذي كان قد اجتمع قبل ذلك بحوالي شهرين.

أما الجمعية الحادية والأربعون للاتحاد فقد عقدت في «أوسلو» بالنرويج (١١ ـ ١٦ أغسطس ١٩٧٥)، وكانت القضية الشعار لهذه الجمعية هو «مستقبل التعاون الدولي»، وألقى خطاب الافتتاح رئيس الاتحاد «بريبين كير كجارد» وهو عميد «المدرسة الملكية للمكتبات» في كوبنهاجن، ولعله أهم الشخصيات الأوروبية في هذا المجال للجيل المعاصر. وكانت هناك ثلاث جلسات عامة تحدث في أولها رئيس الاتحاد عن القضية الخطيرة بالنسبة للاتحاد في الوقت الحاضر، وهى مسألة «التصويت» وهل يكون تحت السيطرة المباشرة للاتحاد حيث تأخذ كل دولة صوتا واحدا، أو هل يكون من حق الهيئات الأعضاء في «الاتحاد» والمنتسبة إلى دول معينة أن تعطي صوتها أيضا، وفي هذه الحالة سيصبح توجيه الأصوات التابعة لدولة واحدة من حق «لجنة التصويت الوطنية» الخاصة بهذه الدولة، ولم تصل الجلسة إلى قرار نهائي. وقد نوقشت في الجلستين الثانية والثالثة بعض الموضوعات الخاصة بالجمعية الثانية والأربعين التي ستعقد في أغسطس ١٩٧٦ في «لوزان» بسويسرا، وكذلك بعض الموضوعات الإدارية الأخرى. أما اجتماعات اللجان الخاصة فانها كانت موجهة إلى الجوانب الفنية التي يمكن أن تدخل تحت القضية الشعار لهذه الجمعية (مستقبل التعاون الدولي). وقد أخذت هذه الاجتماعات مكانها بالترتيب التالي: لجنة الفهرسة، ولجنة الدوريات، واللجنة المشتركة للفهرسة والدوريات والمطبوعات الرسمية، ولجنة الضبط الببليوجرافي العالمي.

(*) عقد مؤتمر اليونسكو في باريس سبتمبر ١٩٧٤ تحت اسم «المؤتمر الدولي حول التخطيط القومي لأساسيات التوثيق والمكتبات والمحفوظات: Intergovernmental Conference on National Planning for Documentation, Library and Archives Infrastructures.

ومن الجدير بالذكر بالنسبة لهذا المؤتمر أن الدكتور/ السيد محمود الشنيطي (مصر) هو الذي تولى رئاسته.

لجنة الفهرسـة

تولت رئاسة هذه اللجنة الدكتورة «إيفا فيرونا» من يوغوسلافيا، واشترك فيها «ويليام ويلش» مدير الادارة العـامـة للعمليات الفنية بمكتبة الكونجرس، وكذلك السيدة «دوروثي اندرسون من المكتبة البريطانية، وهى في نفس الوقت مديرة «المكتب الدولي للضبط الببليوجرافي العالمي» الذي يتولاه «الاتحاد» في لندن. وقد قدم في هذه اللجنة ورقتـان: أولاهمـا بعنـوان «القواعد الالمانية الجديدة للفهرسة الهجائية، وموقع هذه القواعد في الاطار الدولي» والثانية بعنوان «العنوان المقنن للاعمال اللاهوتية».. كما أن السيدة «دوروثي اندرسون» قدمت تقريرا عن المطبوعات التي تتولاها اللجنة، وعن المسودة الأولى للتقنين الذي سيصدر بعنوان «التقنين الدولي للوصف الببليوجرافي ـ كتب» (تدوب ـ ك: ISBD-M) وسيكون خاصاً بالكتب القديمة والنادرة.

لجنة الدوريـات

تولت رئاسة هذه اللجنة السيدة «ماري لويزبوسو» من فرنسا، وتركزت المناقشات حول الجهود التي بذلت، واتجاهات المشروعات في المستقبل بالنسبة للدوريات، ولا سيما بعـد اعادة التنظيم في التكوين العام للاتحاد وفي لجانه وأعماله. وتحدثت رئيسة الجلسة عن المراجعة المنتظرة لـ «التقنين الدولي للوصف الببليوجرافي ـ دوريات» (تدوب ـ د: ISBD-S) والتي ستأخذ مكانها بعد أكتوبر ١٩٧٥، حيث سيجتمع في باريس ممثلو المكتبات القومية، ولجان الفهرسة، والمراكز الوطنية لنظام معلومات الدوريات، وهى التي تتولى إعطاء «الترقيم الدولي الموحد للدوريات» (تدمد: ISSN).

أما الأوراق والبحوث المقدمة إلى اللجنة فكان منها بحث من «الجمعية الايطالية للمكتبات» بعنوان «دراسة استخدام الأشخاص المعنوية في الفهارس والببليوجرافيات للدوريات» وكانت هذه الورقة قد سبقت بعملية مسح لاستخدام الشخصيات المعنوية في الفهارس والببليوجرافيات بعدة دول مختلفة. وكذلك ورقة ثانية بعنوان «المشكلات الناجمة عن التصنيف الهجائي لمداخل الدوريات» مقدمة من مكتبة جامعة لوزان.

وقد انتهت اللجنة إلى ضرورة تحديد عدة مشروعات متكاملة في المستقبل بشأن الـدوريات ومشكلاتها، ولاسيما بالنسبة للدراسة والتعاون الدولي. فأكد ممثل مكتبة الكونجرس في اللجنة ضرورة الاهتمام بعمليات الميكنة في تبادل المعلومات للدوريات، وبـانشـاء وتـدعيم شبكـات «النـظام الـدولي لمعلومات الدوريات» (ندمد ISDS) وبالمشروعات القومية الكبرى مثل «تحويل سجلات الدوريات» (تسريات: CON-SER) في أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة وكندا).

اللجنة المشتركة للفهرسة والدوريات والمطبوعات الرسمية

تولت الدكتورة «إيفا فيرونا» من يوغسلافيا رئاسة هذه اللجنة وقد تركزت المناقشات على «المعـايير الـدولية المـوحـدة للوصف الببليوجـرافي» فعـرضت السيدة «دوروثي أندرسون» خلال الجلسة «التقنين العام المقترح للوصف الببليوجرافي» الذي أعده «بيتر لويس» رئيس لجنة التوجيه المشتركة لمراجعة القواعد الانجلو أمريكية للفهرسة (قاف: AACR) حيث أن هذا التقنين المقترح قد وزع لأخذ الرأى والتعليق، قبل الجلسة المشتركة بين «أدجم» وبين لجنة التوجيه السابقة. وقد استقر الرأى على أن تسير سلسلة «تقنينـات الـوصف الببليوجرافي» (توب: SBD) الخاصة(★) في طريقها، وأن يوجه الاهتمام في نفس الوقت إلى «تقنين الوصف الببليوجرافي» (توب SBD) العام.

أما الدكتورة «فيرونا» فقد عرضت في حديثها إنشاء «جماعة عمل» لتدرس مسألة المؤلف الهيئة، حيث تحدثت عن كل الجهود السابقة في هذه المسألة، ولا سيما الجانب الخـاص بالشكل والبناء العام لاسم الهيئة، ولكن الأغلبية رأت تأجيل هذه المسألة للسنة القادمة.

(★) المقصود بـ «Specialized SBD» تلك التقنينات التي ظهرت حتى الآن والتي ستظهر في المستقبل من «التقنين الدولي للوصف الببليوجرافي: ISBD» وكل واحد منها خاص بوعاء معين، مثل الكتب، الدوريات، والخرائط، الخ. وأما «SBD» العام فهو الذي عرف فيما بعد باسم (تدوب ـ ع: ISBD - G).

لجنة الضبط الببليوجرافي العالمي

عرضت السيدة «دوروثي انــدرسـون» في أول الجلسـة تقـريرهـا بشـأن الضبط الببليوجرافي العالمي بعنوان «عام التحدي والتشجيع والتطورات وزحمة العمل»، وهو العام الأول لانشاء المكتب الخاص بهذا الموضوع والذي تتولى إدارته. وأهم ما جاء في تقـريرها هو: الاجتماع الأول للجنتى التوجيه والارشاد في (ضبع) سبتمبر ١٩٧٤، لمناقشة المشروعات وتحديد الأولويات، والانتقال إلى مكان جديد مقدم من «المكتبة الـبريطانية»، واجتـماع مايو ١٩٧٥ في مقر اليونسكو بباريس للتخطيط لمؤتمر ١٩٧٧ الخاص بالببليوجرافيات القومية، ومراجعة الصفحة الأخيرة من دراسة الدكتورة «إيفا فيرونا» الخاصة بمداخل الاشخاص المعنوية، وأخيرا إصدار «قائمة بالمداخل المقننة للهيئات الوزارية والتشريعية في البلاد الأوروبية».

وقد أشارت السيدة «دوروثي اندرسون» في هذه الجلسة أيضا، إلى عدة أمارات طيبـة بشـأن الضبط الببليوجرافي العالمي عامة والتقنين الدولي للوصف الببليوجرافي بخاصة، فذكرت أن «الاتحاد» قدم في شكل موجز (تدوب ـ ك: ISBD-M)، إلى «المنظمة الدولية للتقيس» (مدت: ISO) لتسير به في بقية الخطوات التي يصبح بها تقنينا دوليا من الناحية الرسمية. كما أن (تدوب ـ ك) قد ترجم إلى عدة لغات منها اللغة العربية، وقد عرضت هذه الترجمة العربية من جانب الدكتور «سعد محمد الهجرسي» في المؤتمر السنوي للجمعية الأمريكية للمكتبات بسان فرانسيسكو في يونيه ١٩٧٥. ويزمـع «الاتحـاد» كذلك إصدار طبعة موسعة من الكتاب الذي صدر للمرة الأولى ١٩٦٧ بعـنـوان Names of Persons: National Usage for Entry in Catalogues وسيشتمل على إضافة كبيرة للاسماء العربية بالتعاون مع «المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم» (منعت ALECSO) في القاهرة.

وكـان من الامـارات الطيبة كذلك في نظر السيدة «دوروثي اندرسون»، الموافقة الإجماعية على (ضبع: UBC) في مؤتمر اليونسكو بباريس سبتمبر ١٩٧٤، حيث كان لهذا التـأييد على المستوى الحكومي آثار بعيدة المدى بالنسبة للمشروع ـ ففي المؤتمر

الاقليمي للضبط الببليوجرافي العالمي الذي عقد في «سنغافورة»، تعاونت سبع دول في جنوب شرقي آسيا على بحث المشكلات الخاصة بالضبط الببليوجرافي ذات التأثير على (ضبع). كما عقدت حلقات دراسية في كل من يوغسلافيا ونيجيريا، بشأن التطبيق الميداني لـ (تدوب ـ ك: ISBD-M) بخاصة، وبشأن تنفيذ كل المعايير الدولية الموحدة في هذا المجال بعامة.

واختتمت حديثها ببيان الدور الذي يقوم به «المكتب» في لندن كما يلي: اثارة الاهتمام بالموضوع، والعمل كموقع للخدمة، ورسم الاطار العام لما يمكن أن يتخذ من خطوات وأعمال. أما هيئة العمل في المكتب فإنها عدة مستويات، بينهم الناشرون والمحررون الذين يتولون: مركز المعلومات الخاصة بالموضوع، والعلاقات العامة، والبحوث الببليوجرافية، كما يعملون كخبراء ومستشارين ومحاضرين ومدرسين ومتحدثين في البرامج الببليوجرافية.

وقد عقدت إلى جانب تلك اللجان الفنية الأربع، ثلاثة اجتماعات أخرى على المستوى القطاعي في المكتبات: أولها لقسم مكتبات الجغرافيا والخرائط، وقد أثير فيه مشروع «التقنين الدولي للوصف الببليوجرافي ـ خرائط» (تدوب ـ خ: ISBD-Maps). وثانيها لقسم مكتبات الادارة والبرلمانات، وثالثها لقسم المكتبات القومية والجامعية، حيث قدمت فيه عدة بحوث عن «الميكنة وآثارها على ادارة مكتبات البحث» وسوف تنشر هذه البحوث وغيرها من البحوث التي سبقت الاشارة اليها من قبل، في (مجلة أدجم IFLA JOURNAL).

٥ ـ مؤتمر العيد المئوى لجبران(*)

تعاون كل من مكتب جامعة الدول العربية بواشنطن والقسم العربي بمكتبة الكونجرس هناك، في الاحتفال بالذكرى المئوية لميلاد الشاعر والفنان اللبناني الأشهر جبران خليل جبران (١٨٨٤ ـ ١٩٣١) في شكل مؤتمر أدبي كبير، قدمت فيه أبحاث

(*) في عالم الكتاب. ـ العدد ٣ (يوليه/ أغسطس/ سبتمبر ١٩٨٤)؛ ١٩٨٤)؛ ص ٣١.

ودراسات عن الأدب العربي في المهجر الأمريكي، وعن ألوان المعاناة والخلفيات التي عاشها أصحاب هذا الأدب، ومن أشهرهم المحتفل لذكراه، وغيره أمثال: أمين الريحاني، وإيليا أبو ماضي، وميخائيل نعيمة.

أما المشاركون على المستوى الرسمي فقد كان في مقدمتهم السفير اللبناني بأمريكا، الذي ألقى كلمة الافتتاح، والمندوب الدائم لجامعة الدول العربية، الذي ألقى كلمة الاختتام، والدكتور «دانيال بورستين» رئيس مكتبة الكونجرس. الذي رحب بمزيد من التعاون بين المكتبة والجالية العربية في أمريكا، على عقد اللقاءات والندوات العلمية والأدبية، والدكتور «جورج عطية» رئيس القسم العربي بالمكتبة، الذي كان وراء فكرة هذا المؤتمر ومتابعة تنفيذه.

وأما العطاء العلمي للمؤتمر فقد شارك فيه العرب من أوطان متعددة، إلى جانب بعض الأمريكيين من أصل عربي، والأمريكيين الخلص، كما يلي:

١ - «صاموئيل هاز»، وهو شاعر أمريكي من أصل لبناني، وقد ألقى في المؤتمر نماذج من شعره.

٢ - «فانس بورجيلي»، وهو روائي أمريكي من أصل لبناني، وقد عرض بعض أعماله.

٣ - د. «عرفان شهيد»، أستاذ الأدب العربي في جامعة جورج تاون، الذي قام باستعراض شامل للأدب العربي الحديث، ليبين موقع أدب المهاجر الأمريكي في الخريطة العامة لهذا الأدب. وقد اهتم بصفة خاصة بأمين الريحاني، باعتباره هاجر إلى أمريكا صبيا عمره ١٢ عاماً، فكان تأثير الأدب الأمريكي عليه أكثر من جبران ونعيمة وأبو ماضي، ومع ذلك فإن اهتمام الريحاني بجذوره الثقافية، جعلته يسافر إلى الأوطان العربية الأم، فأصبح بالرغم من مارونيته في نظر الدكتور شهيد أقرب إلى الإسلام منه إلى المسيحية.

٤ - د. «وليام شحادة»، وهو رئيس رابطة خريجي الجامعة الأمريكية في بيروت، الذي ركز في بحثه على جبران اللبناني في مواجهة جبران الأمريكي، منتهيا إلى أن جبران

لا يحسب لأمريكا ولا لبنان لأنه عالمي. وقد استطاع أن يحصى ١٠٧ من الطبعات التي ظهرت بالانجليزية في أمريكا لكتابه «النبى» وبيع منها حوالي ٧ ملايين نسخة، كما أنه ترجم إلى حوالي ٢٠ لغة أخرى، ولا يزال هذا الكتاب أكبر المطبوعات رواجاً هناك بعد الإنجيل.

٥ - «خليل جبران» (أحد أقرباء الشاعر) وزوجته «جين»، اللذان أصدرا عام (١٩٧٤) كتابا بعنوان (خليل جبران: حياته وعالمه) وقد قالا في هذا المؤتمر بأنه حصيلة عامين في البحث المتصل من الرسائل والوثائق والمعلومات التي لم يشر إليها أحد من قبل. ويؤكدان أن جبران كان له عالمه السري الخاص الذي حرص على إخفائه، ولابد لكل باحث أن يكشف عن هذا العالم قبل التعرض للكتابة عن جبران. كما ذكرا أنهما لم ينقطعا عن مواصلة البحث خلال السنوات العشر الماضية بعد صدور الطبعة الأولى من كتابهما السابق.

٦ - «مارك باكتر»، وهو أحد المسئولين في المتحف القومي للرسم هناك، وقد تحدث عن الجانب الثاني (الرسم) لعبقرية جبران. وقارن بين جبران وطاغور الهندي، وكانا قد التقيا وتناقشا عند زيارة الأخير لنيويورك عام (١٩٢٠) ورأى جبران أن نظرة طاغور إلى المادية الأمريكية نظرة سطحية.

٧ - د. «عيسى بلاطة»، أستاذ الأدب العربي في جامعة ماكجيل في كندا، الذي تحدث عن إيليا أبو ماضي وعن شعره، باعتباره أبرز شاعر في جماعة (الرابطة القلمية) القديمة، وقارن بين النظرة السوداوية في قصائد كثيرة له، وبين نظرته المتفائلة والبناءة في حياته الفعلية.

٨ - د. «جورج سليم»، وهو مصري يحمل الجنسية الأمريكية ويعمل في القسم العربي بمكتبة الكونجرس، وقد تناول موضوع «الولايات المتحدة في الأدب العربي الأمريكي». وقارن بين الموقف الإيجابي لأعضاء الرابطة القلمية سابقا، والمواقف التالية لكتاب مثل: جميل حلوة في كتابه (المهاجر السوري)، ونجيب بدران، وميسون سماحة، والدكتور أحمد زكي أبو شادي. ثم نوه بأن الأمريكيين العرب في الوقت الحالي، لا يتعلقون كثيرا بالمجتمع الأمريكي الذي تلوث بالفظائع السياسية وحرب فيتنام والتهديد النووي.

٩ - د. «كلوفيس مقصود»، وهو الممثل الدائم لجامعة الدول العربية هناك، الذي

تحدث في مأدبة الغداء الختامية، عن نزعة الهجرة عند اللبنانيين، قائلا: إنهم يهاجرون بالمعنى الجغرافي فقط، لأنهم دائما يحملون معهم لبنان الأم. وعبر عن ثقته الكبيرة في قدرة لبنان على التغلب على العقبات التي تواجهه حاليا وأن يستعيد دوره الثقافي الحضاري الذي عرف به. وقبلت مكتبة الكونجرس اقتراح الدكتور مقصود بأن تشارك في المستقبل القريب في رعاية مؤتمر حول «العلوم عند العرب».

٦ ـ الزواج الأمريكي ـ الفرنسي (الأوروبي) للمكتبات والمعلومات(★)

زيجتان في عام واحد.. ! كانت الأولى في منتصف فبراير ١٩٨٦، وقد أعلنت على الأرض الأمريكية في «دبلين»، إحدى الضواحي القريبة من مدينة «كولومبوس»، عاصمة ولاية «أوهايو» شرق أمريكا، وهي المقر الجديد لمركز التحسيب المباشر للمكتبات (مكايو: OCLC)، على لسان كل من دكتور «رولاند براون» مدير «المركز» ممثلا للجانب الأمريكي، والسيد «دينيس فارلو» مدير «إدارة المكتبات والمتاحف والمراكز العلمية والتكنولوجية: DBMIST) بوزارة التربية والتعليم الفرنسية ممثلا للجانب الفرنسي.

وقد صرح رب الأسرة الفرنسية عقب التوقيع على عقد هذه الزيجة، بتصريحات احتفالية وعلمية في نطاق المصاهرة المهنية والفنية. وردّ عليه ربّ الأسرة الأمريكية بتصريحات مماثلة، نوّه فيها كعادته بالدور الرائد الذي يقوم به «مكايو» على المستوى القومي والعالمي، ولكنه لم ينس أن يكيل المديح للصهر الفرنسي الذي يمثل على حد قوله، الفكر الأوروبي الصادق المدعوم بالحضارة الشرقية والإسلامية.

أما الزيجة الثانية فقد أعلنت في العاصمة الفرنسية، منتصف ديسمبر من العام نفسه، وسط استعراضات علمية وفنية وميدانية واحتفالية أسبوعاً كاملا. وقد تبارى

(★) في مجلة المكتبات والمعلومات العربية. ـ السنة ٧، العدد ٣ (يوليه ١٩٨٧)؛ ص ١١٨ ـ ١٢٥.

خلالها أفراد الأسرتين، يثبت كل منهم أن صهره هو الفائز في هذه الزيجة، التي أنجبت وليداً جديداً يقيم في «باريس»، ويتم اللقاء بين الطرفين سنويا في فصل الخريف مرة على الأرض الفرنسية ومرة على الأرض الأمريكية قرب واشنطن.

الزيجة الثانية وقصتها

إذا كانت إنجلترا قد سلمت منذ وقت غير قصير، وقبلت راضية أن تسير خلف الراية الأمريكية في تخصص المكتبات والمعلومات، لأن هذه الراية في التحليل النهائي هى منهم ولهم، ولأن لهم طبيعة خاصة لاتجد حرجاً في هذه التبعية، فإن الفرنسيين برغم أنهم في هذا التخصص لم يلحقوا بعد بالإنجليز، فإنهم لايقبلون أبداً أن تكون الراية الأمريكية هى المرفوعة وحدها..! ذلك هو ما أحسّ به ولابد أن يحسّ به القراء أيضا، وأنا أراجع معهم الأوراق الرسمية، لأحدث لقاء كبير تم بين الجهتين منذ شهور قليلة مضت.

ذهب الأمريكيون إلى الفرنسيين يخطبون ود المهنة في باريس، وعاشوا معهم هناك طوال الأسبوع الثاني من ديسمبر ١٩٨٦، وأعلن الطرفان الاسم الفرنسي للوليد الذي أثمره هذا القران السعيد، وهو «المركز الفرنسي الأمريكي للدراسات في المكتبات». وسيعيش هذا الوليد في رعاية أبويه الشرعيين: من أمريكا (مدرسة علم المكتبات والمعلومات) في الجامعة الكاثوليكية بضواحي واشنطن، ومن فرنسا (إدارة الكتاب والقراءة: DLL) بوزارة الثقافة والإعلام في باريس.

ومع أن هذا الوليد كما عرفنا يقيم بصفة دائمة في العاصمة الفرنسية، فقد اتفق الزوجان أن يكون لقاؤهما السنوي بالتبادل، في المقر الأصلي لكل منهما، وكانت المرة الأولى خلال فترة الخطبة والاقتران من نصيب باريس. ويتولى هذا الوليد تنسيق اللقاء بين الأبوين في كل مرة، إلى جانب تبادل الخبراء بين الجانبين، والقيام بالدراسات الميدانية المشتركة، والتعاون والتقريب بين المدرستين الأمريكية والفرنسية، في تخصص المكتبات والمعلومات.

وكـان موضـوع اللقاء الباريسي الأول بين الطرفين هو «تحسيب المكتبات العامة وتكنـولوجيا المعلومات»، وقد شارك فيه الخبراء من الطرفين على قدم المساواة، رأسا برأس ومحاضرة بمحاضرة، كأهل العروسين في أول لقاء رسمي بين الأسرتين. . ! في اليوم الأول مثلا إذا قدمت «إاليزابيث إيفرسا» الأمريكية خلفية تمهيدية عن أوضاع المكتبات العامة في الولايات المتحدة، فلا يلبث «باسكال سانز» وهو المضيف الفرنسي، حتى يستعرض الأوضاع المماثلة للمكتبات العامة في فرنسا.

وفي بقية اليوم الأول وفي الأيام الأربعـة التـالية، تجري المحـاضرات والمناقشات وتتوالى القضايا والمسائل أمريكية وفرنسية، بالموازاة الكاملة والمساواة الحرفية من البداية حتى النهـاية. وكـان هناك حرص واضح من الجانب الفرنسي، ألا يكون للجانب الأمريكي شيء واحد ينفردون به في هذا المجال، حتى ولو كان أمراً شكليا بحتا. . ! فإذا كان بروتوكول الضيافة يتطلب في محاضرتي الافتتاح السابقتين أن يبدأ بالضيف ويتلوه المضيف فلابد في «البند» التالي مباشرة أن يبدأ السيد «سانز» الفرنسي، ليتحدث عن نشـأة التحسيب وتـطوره في المكتبـات الفرنسية، ليعقبه السيد «إدوين كوريتز» فيتحدث عن الموضوع نفسه في المكتبات بأمريكا.

بل لقد حرص الفرنسيون في برنامج هذا اللقاء الأول، أن يعقدوا بعض الجلسات في أعظم ماعندهم من مؤسسات التكنولوجيا الحديثة، فذهبوا في اليوم التالي مباشرة إلى مقـر (مـركز تنمية الإتصالات عن بعد: CPT)، ويبدأ الأمريكي «سويني» حديثه نصف مبهور بما يرى حوله، فيوجز قضية التنوع والتشتت في قنوات الاتصال بأمريكا، وضرورة استثمار المكتبات لتكنولوجية الاتصال الحديثة بالألياف الزجاجية، التي تتيح بقناة واحدة نقل الصوت والصورة والبيانات للمكتبات ولغيرها، من المؤسسات الثقافية والتجارية على حد سواء. وبعده يقف مدير المركز الفرنسي «ميشيل تريهو» فيتحدث بزهـو واضـح عن التكنـولوجيا الفرنسية في هذا المجال التي تحقق بنجاح المتطلبات المعيارية العصرية للاتصال عن بعد. وأشار إلى المشروع الأكبر الذي أعلنه الرئيس الفرنسي «ميتران» في ٣ نوفمبر ١٩٨٢، وقد بدأ تنفيذه فعلا في «باريس» بعد توقيع العقد في ٣٠ ابريل ١٩٨٥، ويقدر أنه سيتم في نهاية عام ١٩٩٢، وتتكلف شبكة

باريس وحدها لهذا المشروع، مبلغا قد يتجاوز (١٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) من الفرنكات الفرنسية.

ولم يمض ذلك اليوم الثاني، قبل زيارة ومشاهدة على الطبيعة لأحد نظم الاتصال المشهورة في فرنسا باسم (Minitel)، وهو نمط أوروبي مما اشتهر حديثا باسم (النص المرئي : Videotex) الذي يستطيع بواسطته أرباب البيوت في منازلهم من خلال التليفون والتليفزيون المنزليين، أن يحصلوا على المعلومات التي يقدمها أصحاب النظام، التي قد تكون أنواع البضائع المعروضة في الأسواق وأسعارها، مع إمكانية طلب ما يشاءون من هذه البضائع، وقد تكون حساباتهم الجارية وإيداعاتهم في البنوك، مع إمكانية القيام بما يشاءون من الدفع والتحويل وتسوية المعاملات الخاصة بهم، الخ.

أما في اليوم الثالث وكانت «تشارلوت كوستس» الأمريكية من (مكايو: OCLC) قد جهزت نفسها للحديث عن تطوير جديد في نظام (مكايو) أطلقوا عليه «مشروع أكسفورد» الذي ينتقل بهذا المرفق الببليوجرافي العالمي، وهو يختزن اليوم أكثر من ١٥ مليون بطاقة. ويضيف إليها مليونا جديداً كل بضعة أشهر، إلى آفاق جديدة لم يحلم بها أحد من قبل ـ فإن (إدارة الكتاب والقراءة) الفرنسية، جهزت نفسها هى الأخرى لهذا اليوم، فحملت أعضاء الأسرتين معا إلى ضاحية «ماسي» خارج باريس حيث المؤسسة الجديدة التي أنشأتها هناك باسم (المركز القومي لتعاون المكتبات العامة). وتحدث إليهم في «المركز» مديره «جان جوسهان» عن الصيغة الفرنسية للمرفق الببليوجرافي، الذي يملكه المركز باسم (LIBRA)، وهو البنك القومي للمعلومات الببليوجرافية، الذي يضم حصيلة الفهرسة التعاونية لحوالي ٦٠ مكتبة عامة بفرنسا، وتتم من خلاله خدمات الإعارة بين المكتبات، وغيرها من الخدمات العصرية الحديثة.

لقد كان هذا اليوم الثالث في بدايته وفي وسطه وفي نهايته، قمة المواجهة الأمريكية الفرنسية في تخصص المكتبات والمعلومات. . ! وبرغم الرجحان الواضح بيننا للكفة الأمريكية في ظاهر الأمر على الأقل، فقد بقى الجانب الفرنسي كما هى طبيعته، يؤكد

أمام أصهاره دون أن ينطق بما يريد تأكيده، وهو: إننا مع تقديرنا للضخامة التي تميز المنتجات الأمريكية، ولنا في هذه الضخامة نصيبنا الذي لايقل عن نصيبكم منها، ولكنها ليست كل شيء فلنا معها الدقة والأصالة. وكانت «ماري ـ فورييل مولان» هى الفدائية الفرنسية التي تطوعت للمواجهة وسط هذا اليوم الحاسم. . !

فلتكن أمريكا قد بهرت المتخصصين منذ العشرينيات بأداتين لضبط مقتنيات الدوريات في بضع مئات من المكتبات هناك:

(أ) القائمة الموحدة للدوريات (.U.L.S) بطبعاتها الثلاث (١٩٢٤ ـ ١٩٥٠) وبما بينها من الملاحق المتتالية، التي تولتها دار «ويلسون» خلال تلك الفترة.

(ب) الأعمال الدورية الجديدة (.N.S.T) بإصداراتها الشهرية منذ بداية الخمسينيات حتى الآن، مع تركيباتها الفصلية والسنوية والخمسية والعشرية والعشرينية التي تتولاها مكتبة الكونجرس بالتعاون مع حوالي ألف مكتبة أخرى هناك.

فنحن في فرنسا أصبحنا نملك (الفهرس القومي الموحد للمطبوعات الدورية: فقم: CCN). وقد اختزنا بياناته بالحاسب بالألكتروني، لأكثر من ٤٧١,٠٠٠ دورية مقتناة في أكثر من ٢٥٠٠ مكتبة فرنسية، أما محتوياته فإنها متاحة لمن يشاء بالاتصال (المباشر: Online) وبالأشرطة الممغنطة وبالجزازات الفيلمية، وبالمستخرجات المطبوعة حسب الطلب في كل حالة. وإذا كان ماتقوله هذه الفدائية الفرنسية صحيحاً، فإن مشروع (تسريات: CONSER) الذي بدأ أوائل السبعينيات، باعتباره المشروع الأمثل لضبط مقتنيات الدوريات في أمريكا، لايزيد على (فقم: CCN) الفرنسي شيئا، بل إني أراهما فرسي رهان على جانبى الأطلنطي.

وقد اختتم برنامج اليوم الثالث بين الأسرتين، باستعراض كل منهما لدور الوسطاء في تجارة المعلومات، ولصناعة تجهيزات الإرسال والاستقبال ومنافذ (مطرافات) الاتصال المباشر، بين المستفيدين في مواقعهم وبنوك المعلومات البيبليوجرافية. وإذا كانت المبادرة في هذا «البند» من نصيب «بربارا راب» عضو هيئة التدريس في الجامعة الكاثوليكية بأمريكا، التي أوجزت الأوضاع الجارية في الولايات المتحدة، بالنسبة

لأنماط الممارسة السائدة في المكتبات العامة هناك، فقد عرض بعدها «جورج كاليه» من (الاتحاد الفرنسي لمراكز الوسطاء)، الاتجاهات الجارية والنشاط المتنامي لهذه الخدمات ولتلك المنتجات في فرنسا، بدرجة لاتقل عما يجري على الجانب الآخر من الأطلنطي.

ويبدو أن الحاسبات الألكترونية ودورها وقضاياها في تخصص المكتبات والمعلومات، تطلبت بجانب ماتم استعراضه منها في اليوم الثالث، برنامجا كاملا في اليوم الرابع، الذي قضاه أفراد الأسرتين في ضيافه (المركز الوطني للآداب: CNL) في باريس فهناك تناول «إدوارد كازلوسكاس» من جامعة جنوب كاليفورنيا، قضيتين، هما: انتشار الحاسبات الصغيرة والتعلق بالخدمات التي تتيحها في المكتبات العامة، ثم المشكلات التي تواجهها هذه المكتبات عند الحصول على تلك الحاسبات وعند تقديم الخدمات من خلالها. أما «هيرفي لي كروزنير» مدير إحدى المكتبات الجامعية الفرنسية، فقد وجه اهتمامه كمكتبي إلى مسألة الاقتناء والإعارة لبرامج هذه الحسابات ومكوناتها التشغيلية. ثم عادت الدكتورة «بربارا راب» صاحبة حديث الأمس إلى استكماله فتحدثت عن إنشاء ما يمكن أن يسمى «المرصد المحلي» للمعلومات الببليوجرافية داخل المكتبة، الذي يستجيب لاحتياجات المستفيدين أكثر من المراصد المستوردة.

ولم ينس الفرنسيون في ختام هذا اليوم الرابع عن خدمات المعلومات في عصر التكنولوجيات الحديثة، أن يأخذوا ضيوفهم الأمريكيين لزيارة المتحف العصري للعلوم في «لافيت» حيث المكتبة العلمية ذات الفهرس المحسب المباشر، وحيث عدد غير قليل من الحاسبات الصغيرة المخصصة لبرامج التشغيل في مجال التربية، إلى جانب كل الأنماط الحديث من المواد السمعية والبصرية، والخدمات المتنوعة المتاحة من خلالها..! وكأنهم أرادوا أن يكسبوا الجولة النهائية لليوم الأخير، في هذا «البند» التكنولوجي من لقاء الأسرتين، الذي استغرق وحده حوالي ٨٠٪ من الأحاديث والمناقشات والزيارات المشتركة.

أما الجلسات الأخرى من اللقاء في اليوم التالي فقد كانت كلها من نصيب الأسرة الفرنسية، التي بدأتها بزيارة تذكارية للمكتبة الأهلية (القومية) في باريس، ثم اجتمع

أفراد الأسرتين في (المؤسسة الفرنسية لتكنولوجيا المعلومات : CISI)، وتناوب الفرنسيون والفرنسيات واحداً بعد الأخرى يشرحون بنماذج افتراضية فيها الإيجابيات والسلبيات، الخطوات الصحيحة عند إنشاء نظام للتحسيب والميكنة، في وظيفة أو أكثر بإحدى المكتبات، بداية بالدارسة التمهيدية للنظام، ثم تصميم النظام طبقا للهدف العام منه والأغراض التفصيلية فيه، وتنفيذ هذا النظام بالمواصفات المعيارية التي تحقق هدفه وأغراضه، وختاماً بإدارته وتشغيله لتأدية الوظيفة أو الوظائف المرغوبة.

وكانت الجلسات الختامية مرة أخرى وأخيرة فرصة سانحة عند الجانب الفرنسي ليقنعوا أصهارهم الأمريكيين بما يرويدون. فعقدوها في (المكتبة الكبرى للمعلومات) التي تشغل ثلاثة طوابق كاملة، من المبنى الضخم لمركز «بومبيدو» الثقافي. تحدث في بداية هذا اليوم «إدوين كورتيز» من الجامعة الكاثوليكية، عن الطريقة المثلى للحصول على نصائح خبير أمين ومستشار موثوق به في مشروع التحسيب لأى مكتبة. واحتفظ الفرنسيون لأنفسهم بالكلمة الأخيرة في المؤتمر كله، مادام الأمريكيون قد أخذوا كلمة الافتتاح، فتحدث السيد «ماسون» عن الآثار الإيجابية والسلبية لدخول التحسيب في المكتبة على هيئة العمل بالمكتبة وعلى المستفيدين منها. وقد تم الاتفاق في النهاية أن يكون اللقاء التالي للأسرتين في واشنطن خريف ١٩٨٧، وستكون بحوث اللقاء الأول وأعماله منشوره وجاهزة للتوزيع خلال اللقاء الثاني.

تلك هى القصة الثانية للمصاهرة الرسمية الحديثة، بين الأسرة الأمريكية والأسرة الفرنسية في تخصص المكتبات والمعلومات، وكانت بدايتها في الأسبوع الثاني من ديسمبر ١٩٨٦. أما فصولها التالية وثمراتها المنتظرة، فسيكون أقربها إلينا بعد شهور أو أسابيع قليلة من الآن، فلننتظر حتى تأتينا الأخبار من واشنطن في المرة التالية..!

الزيجة الأولى وقصتها

قبل العودة إلى استكمال الأخبار للزيجة الأولى بين الفرنسيين والأمريكيين في مجال المكتبات والمعلومات، أرجو ألا أكون مخطئا حين أبادر القراء بمقارنة طريقة قرأت

أنباءها وأنا أعد هذا التقرير، عن زيجة أمريكية فرنسية في مجال آخر يختلف تماما عما نحن بصدده. ذلك أن الأمريكيين يعملون الآن بهمة ونشاط كبيرين، في مشروع ضخم قد يستغرق عامين أو ثلاثة، لإنشاء مدينة «ديزنيلاند» فرنسية في ضواحي باريس لاتكون طبق الأصل الأمريكي فقط، ولكنها تضيف كثيراً من اللمسات الفرنسية. . !

قصتنا الأولى للزواج والمصاهرة في مجال المكتبات والمعلومات، تمت كما عرفنا سابقا في فبراير ١٩٨٦، حينما انتقل الجانب الفرنسي ممثلا في السيد «دينيس فارلو» مدير (إدارة المكتبات والمتاحف والمراكز العلمية والتكنولوجية) بوزارة التربية والتعليم الفرنسية، ليوقع اتفاقا مبدئيا مع الدكتور «رولاند براون» مدير (مركز التحسيب المباشر للمكتبات: OCLC : مكايو) في «دبلين» بولاية أوهايو بالولايات المتحدة الأمريكية.

يتضمن هذا العقد المبدئي كهدف أساسي، بناء مراصد (بنوك) المعلومات الببليوجرافية المشتركة لكل منهما، من خلال تبادل النظم والبرامج إلى جانب التسجيلات (البطاقات) الببليوجرافية، التي يقدمها كل واحد من الطرفين مما هو موجود عنده إلى الطرف الآخر. وكان توقيع العقد فرصة سانحة لكلمات الترحيب المتبادلة بين المدير الفرنسي والمدير الأمريكي، التي تختلط فيها عناصر المجاملة للضيف بمظاهر الاعتزاز بالذات. . !

صرح الجانب الفرنسي بأن (مكايو) نموذج رائع للخدمات التي تستطيع المكتبات أن تحصل عليها، من خلال التعاون والمشاركة في الإمكانات التكنولوجية الحديثة. ونحن في فرنسا نؤمن أعمق الإيمان، بأننا في حاجة شديدة إلى توظيف كل الذكاء الإنساني، من أجل استغلال التكنولوجيات الإلكترونية والاتصالية الحديثة، في أعمال المكتبات ومراكز المعلومات على المستوى القومي والدولي معاً، لتحقيق أكبر نجاح بمقياس التكلفة والاستفادة. ومن هنا فإن إدارتي بفرنسا (DBMIST) لن تكتفي بالتعاون مع (مكايو) في الخدمات الحالية مع أنها شيء عظيم، ولكنها تتطلع أهم من ذلك إلى المشاركة في البحوث المستقبلية وأعمالها.

ولم يقصر دكتور «براون» خلال رده في أى من الجانبين الترحيب والاعتزاز، فقال: إن العلم والبحث لايعترفان بالحدود السياسية، فالمكتبات في أنحاء العالم لاتقتني المواد المنشورة باللغة القومية وحدها، ولا الصادرة على أرض الوطن فقط. والباحثون أنفسهم يتطلعون إلى ما كتب بغير لغتهم وما نشر خارج أوطانهم، حتى تأخذ أبحاثهم الصورة العلمية الكاملة. ونحن في (مكايو) يسعدنا أن نتعاون مع المكتبات الفرنسية من خلال (DBMIST)، التي لاتتميز فقط بمجموعاتها الغنية في الثقافة الأوروبية، وإنما أيضا بموادها المتميزة في الموضوعات الإسلامية والإفريقية والآسيوية. ولن يكون التعاون بيننا في تبادل التسجيلات (البطاقات) الببليوجرافية وحدها، لأن العلماء والباحثين يتطلعون أيضا إلى النقل الإلكتروني لنصوص الأوعية ذاتها. وإن الاتفاق الحالي لنا مع الحكومة الفرنسية نموذج ناجح للاتفاقات في المستقبل مع حكومات أخرى..!

ويبدو أن الدكتور «براون» وهو يلقي كلمته تلك في فبراير ١٩٨٦، كان رجاله يقومون بمفاوضات لزيجة أمريكية أوروبية أخرى مع ألمانيا الغربية، وكأنه وهو يوقع العقد المبدئي مع الصهر الفرنسي، كان يتوقع توقيع عقد آخر مع الصهر الألماني المنتظر. فقد أعلن بالضاحية «دبلين» أيضا في أكتوبر ١٩٨٦ بعد ثمانية أشهر. أن (المعهد الألماني للمكتبات: DBI) اتفق مع (مكايو) على بناء مراصد (بنوك) ببليوجرافية مشتركة من أجل التخفيض في تكاليف إعداد البطاقات (التسجيلات) لأوعية المعلومات، من الكتب والدوريات وغيرهما، من خلال تبادل الأنظمة والبرامج والتسجيلات الببليوجرافية ذاتها.

وقد دخل الاتفاقان الفرنسي والألماني مع (مكايو)، المرحلة الأولى لهما في وقت واحد تقريبا، لفترة تتراوح بين بضعة شهور إلى عام كامل لكل منهما. ومن المفيد جدا بالنسبة لنا في البلاد العربية، أن نعرض هنا ولو في شيء من الإجمال، طريقة تنفيذ هذين الاتفاقين في المرحلة الأولى، ليس فقط لأن التعاون والمشاركة لاستثمار التكنولوجيات الحديثة، في أعمال المكتبات ومراكز المعلومات بالوطن العربي، أمر تحتمه طبيعة هذه التكنولوجيات وإمكاناتها الضخمة، التي تنخفض تكاليفها العالية باتساع التعاون والمشاركة فيما بيننا بالأوطان العربية، وإنما أيضا لأن هذا الاتساع ينبغي أن يكون أيضا مع البلاد الأخرى ولا سيما تلك التي نقتني كتبها ومطبوعاتها.

لقد رصدْتُ في الثمانينيات عشرات الاتفاقات، التي قد تختلف في شكلها عن الاتفاقين السابقين، وقعها (مكايو) وغيره من المرافق الببليوجرافية التي تشبهه مع المؤسسات المسئولة عن المكتبات في الولايات المتحدة الأمريكية، ولكنها في جوهرها وأهدافها وطريقة تنفيذها، تؤكد لنا أنها جميعا من نوع واحد يسود الحياة الببليوجرافية في الوقت الحاضر. ذلك أن هناك منذ السبعينيات اتجاها متزايدا، في كل المكتبات ومراكز المعلومات بأمريكا وأوروبا الغربية، يهدف إلى (تحويل: Conversion) الفهارس البطاقية والمطبوعة قبل السبعينيات لتلك المكتبات والمراكز، إلى مختزنات محسبة بالكمبيوتر على أشرطة ممغنطة، وهى الحد الأدنى والخطوة الأولى الضرورية لاستثمار التكنولوجيات العصرية بأعلى قدر من الكفاءة والنجاح في أعمال المكتبات والمعلومات.

إن هذه الخطوة وهى عنق الزجاجة في التحسيب، يمكن أن تصل تكاليفها الاقتصادية الكاملة إلى عشرات الدولارات للبطاقة الواحدة، حين تقوم بها المكتبة أو المركز وحدهما دون أى تعاون أو مشاركة. وهو الذي جرى في العقد الماضي ويجرى في الوقت الحاضر مع الأسف الشديد، في عدد غير قليل من المكتبات ومراكز المعلومات بالبلاد العربية. ويمكن أن تنخفض التكلفة إلى عشرات السنتات للبطاقة، إذا نجحت مجموعة المكتبات والمراكز المتعاونة، من خلال المؤسسة المشتركة التي تنشئها لهذا الغرض، في توزيع تكلفة البطاقة الواحدة على أكبر عدد من المكتبات، التي تريد كل منها تحسيب هذه البطاقة نفسها.

ومن هنا فإن مؤسسات (التحسيب التعاوني: Cooperative Computation)، مثل (مكايو) الأمريكي ومثل (CCN,LIBRA) الفرنسيين ومثل (DBI) الألماني، التي كانت في البداية خلال السبعينيات، توزع التكلفة على العشرات أو المئات من أعضائها، داخل الوطن الواحد في تلك البلاد الغربية - أصبحت الآن في الثمانينيات تتطلع إلى إشراك جميع المكتبات ومراكز المعلومات داخل الوطن وخارجه، وتعاونها معاً حتى تصل بالتحسيب الببليوجرافي إلى أقل تكلفة ممكنة.

فإذا كان (مكايو) وهو المرفق الببليوجرافي الأمريكي، الذي بدأ عمله صيف ١٩٧١ بصورة متواضعة جداً، قد نجح خارج وطنه في عقد زيجتين فرنسية وألمانية، غير الصداقات مع بضع مؤسسات أوروبية بست دول أخرى (إنجلترا، إيرلندا، دانيمارك، سويسرا، فنلندا)، تشترك في خدمته الألكترونية الاتصالية لنقل طلبات الإعارة بين المكتبات ـ فإن المؤشرات الإحصائية التالية عنه وعن إمكاناته في الوقت الحاضر. توضح ذلك الاتجاه إلى التوسع المتزايد في دائرة التعاون والمشاركة:

● هناك أكثر من ٦٠٠٠ مكتبة تشترك في خدماته، العدد الأكبر منها يقع طبعا في داخل الولايات المتحدة بيد أن بعضها في كندا وبلاد أمريكا الوسطى، مع عدد قليل جداً في بضع دول أخرى.
● يحتوي الفهرس الألكتروني الموحد لتلك المكتبات على أكثر من ١٥,٠٠٠,٠٠٠ تسجيلة (بطاقة)، بإضافة تبلغ مليون تسجيلة جديدة كل ثمانية أشهر أو تسعة. أما مجموع الاقتناءات فيبلغ حوالي ٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠ بمتوسط حوالي ١٦ مكتبة لكل تسجيلة.
● برغم أن كل التسجيلات (البطاقات) تختزن بالهجائية الرومانية، وهى المستخدمة في لغات أوروبا الغربية، وفي بعض اللغات الشرقية كالتركية والأندونيسية فأوعية المعلومات التي تمثلها هذه التسجيلات موزعة بين حوالي ٢٥٠ لغة، أكثرها (٦٥٪) باللغة الإنجليزية طبعا، ولكن بعض اللغات الأوروبية كالفرنسية والألمانية، تأخذ نصيبا غير قليل يتراوح من (٤٪) إلى (٨٪).
● ينقل ألكترونيا من خلال شبكته الاتصالية، كل يوم حوالي ٧٠٠٠ طلبا للإعارة بين المكتبات، ثم تصل المواد المطلوبة بالبريد الجوي بعد يوم أو يومين.

وفي فرنسا قرأنا في القصة السابقة، ماتحدثت به الفدائية الفرنسية «ماري ـ فورييل مولان» عن (الفهرس القومي الموحد للمطبوعات الدورية: فقم: CCN) بتسجيلاته الببليوجرافية، التي تبلغ كما قالت حوالي ٤٧١,٠٠ تسجيلة (بطاقة)، لدوريات مقتناة في أكثر من ٢٥٠٠ مكتبة، وهو متاح بالاتصال المباشر وبالأشرطة الممغنطة وبالجزازات الفيلمية وبالمستخرجات المطبوعة حسب الطلب في كل واحد من تلك الأنماط الأربعة.

أما في ألمانيا الاتحادية التي تأخرت قليلا في هذا المجال فإننا نجدها تبادر في عام ١٩٧٨ بدمج جهتين، هما (مكتب الخدمات الفنية للمكتبات: ABT) و (مكتب بحوث المكتبات: ABW)، لإنشاء (المعهد الألماني للمكتبات: DBI) ليتولى الخدمات والمشروعات والأعمال التي لايمكن ولا يصلح أن تقوم بها المكتبات منفردة، ويشترك في الإنفاق عليه حكومات المقاطعات إلى جانب الحكومة الفيدرالية. وهو الذي وقع العقد مع (مكايو) في أكتوبر ١٩٨٦ بعد إنشائه بثمانية أعوام فقط، أنجز خلالها مايلي:

- البنك القومي لمعلومات الدوريات (بمد: ZDB)، وقد عاونته في انشائه مؤسسة المكتبات الثقافية لمقاطعة بروسيا في برلين. ويحتوي (بمد) على حوالي ٤٣٠,٠٠٠ تسجيلة (بطاقة)، لدوريات مقتناة في حوالي ١٠٠٠ مكتبة، بمتوسط ثلاث مكتبات لكل تسجيلة. وهو متاح بالاتصال المباشر لحوالي ٤٠ مكتبة، كما يصدر على جزازات فيلمية كل ستة أشهر تشمل الأصل والإضافات الجديدة.
- البنك القومي لمعلومات المنفردات (الكتب)، ويحتوي على حوالي ٤,٠٠٠,٠٠٠ تسجيلة (بطاقة) وهو متاح على جزازات فيلمية منذ إنشائه عام ١٩٨٥، وينتظر أن يتاح بالاتصال المباشر في أوائل عام ١٩٨٧.
- ملف استناد للأسماء وللموضوعات لضبط (نقط الإتاحة) في المرصدين السابقين عند الإضافة وعند الاسترجاع.

هناك كثير يمكن أن يقال لنا نحن في البلاد العربية، على هامش أى من تلك الزيجات الأمريكية الأوروبية، ولاسيما تلك التي يكون (مكايو) طرفاً فيها.. والحقيقة أن هذا الهامش هو ما أعنيه وأنا أكتب، كما يقول المثل الشعبي «إياك أعني واسمعي ياجارة»..! وثقتي مطلقة أن القراء من الزملاء والأبناء يستطيعون أن يدركوا بين السطور، أكثر مما يمكن أن تحمله السطور نفسها..! فلنعد معا إلى رؤية إجمالية للمرحلة الأولى من الاتفاقين الموقعين بين (مكايو) وصهريه الفرنسي والألماني، فبين السطور في وصف هذه المرحلة كلمات غير مقروءة ولكنها مفهومة، موجهة لنا نحن في البلاد العربية..!

أما بالنسبة للعقد الألماني خلال فترة التجربة، فتقوم ست من المكتبات الجامعية الكبرى، اثنتان منها في برلين وواحدة في كل من (دسلدروف، هايدلبرج، توبنجن، إسّن)، ومعها المكتبة الوطنية لمقاطعة بروسيا. ويتم ذلك بأخذ عينة تختار بعناية من بطاقات الفهارس في كل منها للبحث عنها في المرصد الببليوجرافي عند (مكايو). ويكون تقييم التجربة في نهاية المرحلة بمعيارين معاً: أولهما أى الفئات من أوعية المعلومات بهذه المكتبات، التي تتوفر لها بطاقات محسّبة في مرصد (مكايو)، وثانيهما نوع البيانات الببليوجرافية التي تتيحها تسجيلات (مكايو)، وشكلها ومقدار ملاءمتها لعمليات التحسيب التي تقوم بها تلك المكتبات. والأمر كذلك بالنسبة للجانب الآخر في أمريكا، حيث تطوع عدد من المكتبات هناك باختيار عينة دقيقة من بطاقاتها تختبر بها التسجيلات المختزنة في المرصدين الألمانيين للدوريات والكتب، مع تقييم التجربة بالمعيارين السابقين ذاتيهما.

ومن الملائم هنا التنويه بأن المعيار الثاني للبيانات الببليوجرافية في نوعياتها وأشكالها ومقدار ملاءمتها لايعني بالضرورة أن التسجيلة المحسبة عند الطرف الآخر ستؤخذ كلها تماماً كما هى حينما تكون النتيجة إيجابية، لتوضع في مرصد المكتبة الآخذة. فمن المحتمل جداً أن يكون الملائم فيها بعض البيانات، التي تؤخذ وحدها دون بقية البيانات، إذا كان هذا البعض مطلوبا عند التحسيب في المكتبة الآخذة توفيراً لأى جزء من التكلفة مهما يكن صغيراً. ومن المؤكد مثلا أن التحليل الموضوعي وهو باللغة المفضلة في كل المراصد، ألمانية أو إنجليزية أو فرنسية، لن يكون مرغوبا عند النقل إلى مرصد آخر له لغته المفضلة. بل إن (مكتبة الكونجرس) التي تحصل على الأشرطة الممغنطة من (المكتبة البريطانية)، وعليها التسجيلات البريطانية لكتب باللغة الإنجليزية، لاتأخذ منها التحليل الموضوعي مع أنه بالإنجليزية، لأنه يختلف عن النظام المتبع في (مكتبة الكونجرس).

ولا تختلف مرحلة التجربة للعقد الفرنسي في جوهرها، وهو الأسبق تاريخا والأوسع تغطية، عن المرحلة نفسها في العقد الألماني، بالنسبة للطرفين على جانبى الأطلنطي. بيد أن التجربة في فرنسا موزعة بين ثلاث جهات رئيسية: أولها «المكتبة الأهلية»

(القومية) وهى إحدى المكتبات الكبرى على المستوى العالمي، وتستخدم وحدها منفذين (مطرافين) خلال فترة التجربة. وثانيتها (إدارة الكتاب والقراءة: DLL) بوزارة الثقافة وهى التي تتولى أمر المكتبات العامة في فرنسا وتستخدم خلال التجربة منفذين آخرين ينتقلان بين المكتبات العامة الكبرى وفي مقدمتها المكتبة الموجودة في مركز «بومبيدو» الثقافي بباريس. وثالثتها (إدارة المكتبات والمتاحف للمعلومات العلمية والتكنولوجية: DBMIST) بوزارة التربية والتعليم، وهى المسؤولة عن المكتبات بالجامعات ومراكز البحوث. وتستخدم خلال التجربة منفذين تديرهما بين ١٣ مكتبة جامعية في منطقة باريس، ومعها (مركز الدراسات الاجتماعية) و (المتحف القومي للتاريخ الطبيعي).

وأما نظام الاتصال عند البحث في المختزنات الألكترونية للطرف الآخر، خلال تلك المرحلة الأولى للتجربة بين الطرفين، فهناك طرق متنوعة لتنفيذ هذه الخطوة الأولى في التجربة، منها الاتصال (المباشر: Online) بين «المنفذ» في باريس مثلا، وبين «المرصد» عند (مكايو) في مقره بضاحية «دبلين» على الأرض الأمريكية. والمفروض في هذه الحالة توفيراً للتكلفة، أن يكون الاتصال من خلال (الشبكات المفتوحة: Open Network) بنظام (التحزيم الاتصالي: Packet Switching) إلى انجلترا، ثم إلى (مكايو) عبر الكابلات النحاسية في قاع الأطلنطي.

وقد ابتدع (مكايو) نظما أخرى للاتصال غير المباشر عند البحث، وعند نقل المعلومات الببليوجرافية أيضا بعد الاتفاق. من هذه النظم ما يُسميه خدمة (التحويل بالأشرطة: TAPECON)، التي تصلح للاتصال إذا كانت المكتبة الباحثة أو الناقلة، قد سجلت (عناصر الاسترجاع: Search Keys) المحددة للبحث في المرصد موضع التجربة، على أشرطة ممغنطة بمواصفات فنية خاصة حددها (مكايو) نفسه. ومنها أيضا مايسميه خدمة (التحويل بالحسيبات: MICROCON)، التي يعبر فيها هو للمكتبة الباحثة أو الناقلة، حاسباً شخصيا أو أكثر مع برنامج خاص وبعض (القريصات: Diskettes) لتسجيل «عناصر الاسترجاع» الملائمة لمرصده، مثل: الترقيم الدولي الموحد للكتب أو الدوريات (تدمك؛ تدمد: ISBN, ISSN)، أو رقم بطاقة مكتبة الكونجرس، أو مجموعة الحروف الأولى من المدخل والعنوان، الخ.

ويبدو أن مكتب (مكايو الأوروبي : OCLC EUROPE) في برمينجهام بإنجلترا، سيقوم بدور كبير في تسهيل عملية الاتصال بين الجانبين خلال المرحلة الأولى للتجربة. فهو الذي يقوم في الوقت الحاضر بخدمة نقل طلبات الإعارة، بين بضع مكتبات في أوروبا الغربية وبين المكتبات المشتركة في (مكايو) بأمريكا. كما أنه همزة الوصل في تنفيذ العقد بين (مكايو) وبين (جامعة بروكسل الحرة: ULB) في بلجيكا، لتحسيب حوالي ٣٠٠,٠٠٠ بطاقة ببليوجرافية بمكتبتها، خلال ثلاث سنوات (١٩٨٦ - ١٩٨٩) بواسطة نظام (التحويل بالحسيبات: MICROCON) الذي ابتدعه (مكايو) في مارس ١٩٨٥.

العزلة والتبعية في البلاد العربية

سبقت البلاد العربية كثيراً من البلاد النامية، في التنبه إلى استخدام التكنولوجيات الحديثة في أعمال المكتبات والمعلومات. . ! فإذا كانت الدعوة لإنشاء (مكايو) قد ظهرت أواخر الستينيات، وبدأ يمارس خدماته الفعلية أواخر أغسطس ١٩٧١. فإن دار الكتب بمصر، أعلنت عام ١٩٦٩ بمناسبة الاحتفال بالعيد المئوي لإنشائها، عن مشروع ضخم لاختزان بطاقات فهرسها خلال تلك الفترة بالحاسب الألكتروني. وهو العام نفسه أيضا الذي بدأت فيه مكتبة الكونجرس خدمات (فما الثاني: MARC II) بعد ثلاث سنوات أنفقتها منذ نوفمبر ١٩٦٦ في تجربة (فما الأول).

توقيت تزامن به هذا المشروع العربي الكبير، مع مشروعين عملاقين لاستخدام الحاسب الألكتروني في أعمال المكتبات والمعلومات، بأكبر البلاد الغربية نجاحاً في هذا المجال الجديد. . ! فقد كانت القيادة الإدارية في تلك المؤسسة العربية، تتابع الأخبار التي تنشر في الدوريات العامة، وتتناقلها الألسنة خلال اللقاءات العرضية، عن (فما الأول والثاني) وعن (مكايو)، بيد أن هذه القيادة(★) تسرعت في التنفيذ وتوسعت في تغطية المشروع، دون أن تعطيه القدر الكافي أو حتى الضروري، من الدراسات الاستطلاعية وهى التي استغرقت بضع سنوات في مكتبة الكونجرس، ومن التجربة الميدانية وهى التي بلغت ثلاث سنوات في (فما الأول)، ومن الاقتصار في البداية على

(★) الدكتور/ السيد محمود الشنيطى.

البطاقات الجارية دون الماضية وهو ما التزم به (فيا الثاني) لبضع سنوات، ومن توفير القيادات الفنية للتنفيذ، وهو عنق الزجاجة في كل مشروعات التحسيب الببليوجرافي.

وهكذا دخل مشروع «الفهرس المئوي» منذ البداية، في سلسلة الدوَّامات الإدارية والفنية المؤسفة، وبقى في مستنقعات اليأس والإحباط حتى هذه اللحظة، معزولا عن مشروعات أخرى للتحسيب الببليوجرافي، ظهرت بعده في هذا القطر أو ذاك من الأوطان العربية بأفريقيا وآسيا، بل ومعزولة هى أيضا بعضها عن البعض الآخر. . ! وبصرف النظر عن مقدار النجاح أو الفشل، الذي حققه أو وقع فيه مشروع الفهرس المئوي بمصر، فقد كان من الضروري أن يُستثمر مافيه من النجاح ومن الفشل معاً، من جانب أعمال التحسيب العربية الأخرى. فهذا الاستثمار هو النجاح الحقيقي عند استخدام الحاسب الألكتروني، في الميادين المختلفة ومنها التحسيب الببليوجرافي، لأن المقياس الصحيح ليس بالنتائج التي يحققها المشروع وإنما بالدروس المأخوذة منه.

بل لقد كان من الممكن أن يتحول القطاع العربي على الأقل في مشروع «الفهرس المئوي» الذي يبلغ وحده حوالي ٢٥٠,٠٠٠ تسجيلة، فيصبح هو النواة الأولى للمرفق الببليوجرافي العربي، بمشاركة المكتبات الكبرى في الوطن العربي كله، أو في مصر وحدها على أقل تقدير. وهكذا كان يمكن أن يستثمره كل المكتبات ذات المقتنيات العربية، عند تحويل فهارسها البطاقية أو المطبوعة إلى مختزنات ألكترونية محسبة، بدلا من تلك العزلة التحسيبية التي تعيشها هذه المكتبات في الوطن العربي، وهى العزلة التي تدفع أثمانها غالية في المشروعات الجارية الآن. . !

فمن المؤسف حقا أننا بعد تلك البداية المبكرة، مهما يكن حجم الفشل أو النجاح فيها، ونحن الآن نسير سراعا إلى نهاية عقد الثمانينيات، وكل مؤسسات المكتبات والمعلومات في البلاد المتقدمة، تسعى حثيثاً إلى التعاون والمشاركة في التحسيب الببليوجرافي في الداخل والخارج - من المؤسف والمرهق معاً أن نجد كل واحدة من مكتباتنا في الأوطان العربية، تواجه تحسيب البطاقات العربية وحدها، دون أية مشاركة أو تعاون في هذه العملية المكلفة، حتى ولا مع المكتبة التي تعيش معها في المدينة نفسها، بله المكتبات في المدن الأخرى أو الأقطار البعيدة. . !

أما بالنسبة لبطاقات المقتنيات الأجنبية، فإن بعض المكتبات في الوطن العربي تعمل بهذه الانعزالية القاتلة . . ! وبعضها الآخر يفضل التبعية الكاملة أو شبه الكاملة، للمرافق الببليوجرافية في البلاد الغربية، دون أن تقوم حتى بالتجربة والاختبار لمختزنات تلك المرافق ولقيمة بياناتها بالنسبة لها. بل دون أن تتعاون أو تتشارك حتى في هذه التبعية مع المكتبات المجاورة لها، بله تلك البعيدة عنها في أرض الوطن نفسه . . !

لست أريد بالفقرات السابقة بث روح اليأس ولا نشر مظلة الإحباط، فأنا أبعد الناس عنهما . . ! وإنما أريد التحذير من الطريق غير الصحيح، الذي يسير فيه التحسيب الببليوجرافي عندنا . . ! فإذا كان أكثر المسئولين عن هذا التحسيب في البلاد العربية، قد أحيط بهم ولا يملكون من الأمر شيئا، فإن بعضهم على الأقل في أشد الحاجة إلى صدمة علمية أو هزة مهنية تردهم إلى جادة الصواب . . !

٧ ـ مفاوضات . . ! ومفاوضات . . !(★)

المفاوضات الأولى سمع بها جميع الناس في أنحاء العالم لسنوات وسنوات، ويجرى الحديث بها على كل الألسنة في الغرب وفي الشرق وفي العالم الثالث . . ! وقد ملأت أخبارها أنهار الصحف، وازدحمت بالتعليق عليها وتحليل مواقف الأطراف فيها، أوقات الإرسال الإذاعي والعرض التلفزيوني، بكل المحطات حول الكرة الأرضية آناء الليل وأطراف النهار . . ! وينتقل من أجلها أصحاب الحنكة وأبطال الأخذ والردّ ورجال الحوار والمناقشة، بين عاصمة العملاق الأول بأقصى الغرب وعاصمة العملاق الآخر على مسافة تساوي ثلث الكرة الأرضية، إلى عاصمة ثالثة بأرض حيادية تقع فيما بينهما . . !

سمع الناس بتلك المفاوضات وسمعوا . . ! وشاهدوا وشاهدوا . . ! وتابعوا وتابعوا . . ! حتى سئموا وملّوا ثم يئسوا بعد سنوات وسنوات . . ! وفجأة تحدث المعجزة

(★) في عالم الكتاب . ـ العدد ١٧ (يناير/ فبراير/ مارس ١٩٨٨)؛ ص ٣٥ ـ ٣٦ .

ويذهب العملاق الشرقي إلى العملاق الغربي في داره، ويوقعان معاً مع تحفظات كثيرة من الجانبين، اتفاقية «الصواريخ» قصيرة المدى والمتوسطة، برغم التوجسات والمخاوف التي أبداها من قبل حلفاء العملاق الغربي في أوروبا. . !

أما المفاوضات الأخرى فإنها تجري في أرض هذا العملاق أو ذاك، دون أية حاجة إلى أرض محايدة، وتتولاها وجوه مسئولة هناك وهنالك، ولها من الأهمية الكبيرة ومن شرف الغاية، قدر لايقل كثيراً عما في تلك المفاوضات الأولى. . ! بل إنهما معاً في النظرة العميقة وجهان لأغلى شيء في حاضر البشرية: الحياة في الوجه الأول والفكر في الوجه الثاني. . ! ومع ذلك فهذه المفاوضات الأخرى تكاد تكون مجهولة منسية، ليس فقط بين جميع الناس تقريبا خارج حدود العملاقين، وإنما بين كثيرين من الأمريكيين ومن الروس أنفسهم كذلك. . !

في أواخر الصيف الماضي (١٩٨٧)، وفي رحلة واحدة قام بها نفر محدود من رجال المكتبات والمعلومات في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أقرانهم في الاتحاد السوفيتي، بدأت جولة من المفاوضات الثقافية والفكرية، وسارت بينهما سهلة يسيرة ميسرة. . ! وفي نهاية الأيام العشرة التي استغرقتها المفاوضات والزيارات العلمية والترويحية، كان التوقيع قد تم على «اتفاقية» أخرى غير اتفاقية الصواريخ. وتتضمن هذه الاتفاقية الجديدة. التي أصبحت سارية المفعول لخمسة أعوام (١٩٨٧ ـ ١٩٩١)، جانبين يكمل كل منهما الآخر:

ـ النواحي الإدارية والبروتوكولية العامة.

ـ المشروعات الثقافية المتبادلة في مجال الكتب والمكتبات والمعلومات.

وإذا كان قراؤنا يعرفون الكثير جداً منذ الستينيات والسبعينيات وفي الثمانينيات، عن مفاوضات نزع الأسلحة النووية والرءوس الذرية، ومايرتبط بها من الصواريخ القصيرة والمتوسطة والطويلة في مداها، فإنهم سيجدون في هذا التقرير الدراسي، شيئا مختلفا يروحون به عن أنفسهم، ويبتعدون عن الملل الذي أصابهم من أخبار الأسلحة النووية، ويتركون المخاوف والتوجسات التي بدأت تظهر بعد اتفاق العملاقين على نزعها، وذلك الترويح هو الهدف القريب للتقرير.

أما هدفه البعيد والأهم، فهو مانجده في تلك «المشروعات الثقافية المتبادلة» بين رجال المكتبات والمعلومات الروس والأمريكيين، من الأنماط الحيّة العصرية، لقنوات التعاون والمشاركات الفكرية والثقافية، التي ينبغي أن نبادر بها نحن فيما بيننا، على الأرض الممتدة للوطن العربي الكبير، بدلا من النرجسية الانطوائية والتقوقع الثقافي في جانب، والانفتاح الإعلامي العدائي الصارخ في الجانب الآخر، أو المشاركات الثقافية السطحية المظهرية على أحسن الفروض . . !

كان الأعضاء في الجانب الأمريكي الزائر: رئيسة قسم أوروبا الشرقية في مكتبة جامعة إلينويز، ومدير مكتبة نيويورك العامة، ورئيس قسم الدراسات الإقليمية الخارجية بمكتبة الكونجرس، ومقرر لجنة التبادل والبحوث الدولية في المجلس الأمريكي للجمعيات العلمية، ومدير أحد مراكز البحوث التاريخية بأمريكا. وكان الأعضاء في الجانب السوفيتي يتكونون من كبار المسئولين: في وزارة الثقافة التي يتبعها العدد الأكبر من المكتبات في الاتحاد السوفيتي؛ وفي مجلس المكتبات بالاتحاد السوفيتي؛ وفي «مكتبة لينين» وهى المكتبة القومية بالاتحاد السوفيتي.

وإذا كان رئيس الوفد الأمريكي هو (دكتور/ ستيوارت : Dr. Stueart) مقرر لجنة التبادل والبحوث الدولية في المجلس الأمريكي للجمعيات العلمية، .وهو في الوقت نفسه عميد إحدى المدارس العليا للمكتبات بمدينة «بوسطن»، فإن رئيس المفاوضين الروس هو (السيد/ كارتاشوف : Mr. Kartashov) مدير «مكتبة لينين»، وهو في الوقت نفسه رئيس مجلس المكتبات في الاتحاد السوفيتي. وقد تقرر بالاتفاق بين الرئيسين تكوين لجنة دائمة للتعاون بين المكتبات باسم «اللجنة الأمريكية ـ الروسية المشتركة للكتب والمكتبات والمعلومات»، تتولى فيها تتولى من المهام المتابعة المستمرة لتنفيذ بنود الاتفاقية الثقافية الجديدة.

وتتضمن اتفاقية الكتب والمكتبات والمعلومات بين العملاقين، التي وقعت أواخر الصيف الماضي مايلي من المشروعات للعام الأول (١٩٨٨/ ١٩٨٩) في تنفيذها:

ــ ندوة تعقد عام ١٩٨٨ في واشنطن، عن التكنولوجيات الحديثة ودورها في صيانة المواد وفي إتاحتها لأعداد أكبر من القراء والباحثين.

- ندوة تعقد عام ١٩٨٩ في موسكو، عن خدمات المكتبات والمعلومات للأطفال باعتبارهم الشريحة الأساسية، التي تزدهر من خلالها عادات القراءة ومهارات البحث عند كل الشرائح الأخرى من المواطنين.
- وضع مشروع لتبادل البيانات الببليوجرافية، عما تقتنيه المكتبات أو تنشره المؤسسات في كل من البلدين، من خلال الأشرطة الممغنطة للفهرسة المقروءة آليا (فما: MARC) ويتم عام ١٩٨٨.
- وضع مشروع لتبادل الخبراء في صيانة المواد المطبوعة وحفظها، ويتم عام ١٩٨٨.
- وضع مشروع لتبادل المصغرات الفيلمية بالنسبة للمواد المخطوطة والنادرة وغيرهما من الأوعية، التي تتطلب المكتبات الاحتفاظ الدائم بها، ويتم عام ١٩٨٩.
- اتخاذ الإجراءات لإقامة المعارض العامة والنوعية للكتب ولأوعية المعلومات، بالتبادل سنويا في كل من واشنطن وموسكو.
- التعاون في الشئون الفنية، لأعمال المتاحف بعامة ولتنظيم المكتبات الملحقة بها بخاصة.
- تبادل الخبرات بشأن المكتبات الصغيرة في المناطق الريفية، وخدمات المكتبات والمعلومات في المناطق المعزولة والتجمعات النائية.
- بحث شئون الإعارة بين المكتبات الأمريكية والسوفيتية، من حيث السياسات العامة والإجراءات والضمانات.

٨ ـ مكتبات ودُور نشر تحمل المسئوليات وتؤديها(*)

لعل أبرز شيء شدّني في المؤتمر الدولي الثاني لرجال المكتبات القومية وللناشرين المرتبطين بأوروبا الغربية، هو الشعار الذي يمثل في أربع كلمات فقط، الطريق الصحيح لتحقيق مايهدف إليه المسئولون في هذين القطاعين المتكاملين. فخلال خمسة أيام (٤ ـ ٨ إبريل ١٩٨٨)، اجتمع في فلورنسة بإيطاليا حوالي ١٧٠ من رجال هاتين الفئتين يمثلون حوالي ٢٠ دولة، برعاية أربع من الهيئات الإيطالية والأوروبية الغربية

(*) في عالم الكتاب. ـ العدد ٢٠ (أكتوبر/ نوفمبر/ ديسمبر ١٩٨٨)؛ ص ١٥ ـ ١٧.

في مجال النشر والمكتبات، يعرضون ويبحثون ويناقشون القضايا والمشكلات والمسائل، المرتبطة بموضوع «المكتبات والدراسات الأوروبية الغربية في أمريكا وفي أوروبا الغربية»، تحت شعار عصري مزدوج (مشاركة الموارد، مشاركة المسئوليات). . !

ليس ماأقدمه في هذا التقرير الدراسي عرضاً لبحوث هذا المؤتمر ومناقشاته وتوصياته، بمقدار مأرى فيه نمطا واعيا معاصراً، نقيس به المسافة الكبيرة التي تخلفناها بعالمنا العربي، في قطاعى المكتبات الوطنية والنشر، منفردين كل منهما وحده، ومرتبطين لحاجة كل منهما إلى الآخر، وأستميح القراء مهنيين وهواة لأبادر بمقارنة مبدئية، قبل الدخول في صلب التقرير، تؤكد لهم المفارقة الصارخه بين الطرفين هنا وهناك. . !

فمع التشتت اللغوي والعرقي والفكري والإقليمي، بين أعضاء ذلك المؤتمر وفي نطاقه الموضوعي، نراهم يجتمعون ويعملون وشعارهم هو «وحدة المشكلات والمشاركة في حلها». أما نحن فكيف بنا وبمكتباتنا الوطنية وناشرينا - والوحدة كانت ومازالت قدرنا ونعمة الله علينا - نجهل أو نتجاهل ذلك القدر، ونجحد أو نتناسى هذه النعمة. . ؟. . ! فتبقى مكتباتنا كالجزائر المعزولة فيما بينها، لا يعرف بعضها بعضا المعرفة العصرية المهنية، بله التواصل والتعاون والمشاركة، التي أصبحت إحدى ضرورات النجاح في أعمالها. . ! ويبقى ناشرونا أفراداً كثيرين في سوق ضيقة، تحكمها النظرة القصيرة والمكسب المادي وحده، بله أن يضعوا للمهنة تقاليدها ويصونوا حرماتها. . ! ويبقى العاملون منا في هذين القطاعين، وكل مابينهما الشك والارتياب وتبادل الاتهامات بالحق وبالباطل، بله أن يجدوا طريقا واحدة تجمعهما على المعروف وعلى الخير، لجماهير القراء والباحثين والمؤمنين بقيمة الكتب والمكتبات.

لعل «أوروبا الغربية» في مفهومها الفكري الثقافي في ذلك المؤتمر، هى الأقرب إلينا في الأوطان العربية بصفة عامة، ليس فقط بسبب الروابط التاريخية والجغرافية والاقتصادية والسياسية التليدة والجديدة، وإنما فيها هو أهم بالنسبة لموضوع هذا المؤتمر وهدفه العام. فهناك الروابط الثقافية والفكرية والعلمية، من خلال الكتب والدراسات والمبعوثين والباحثين والعلماء، في الوقت الحاضر بخاصة وفيما مضى وفيما يستقبل من

الأعوام والعقود بعامة. ويؤكد هذا الفرض ومن ثم النتائج المترتبة عليه بالنسبة لنا في قطاع النشر وفي قطاع المكتبات، مانقرؤه صريحا أو ضمنيا ونحن نوجز في الفقرات التالية أعمال هذا المؤتمر ومناقشاته للقضايا والمسائل.

أما في قطاع النشر فقد تحدث بعض الناشرين (مثلا: جوردون جراهام : Gordon Graham عن .Butterworth & Co بالمملكة المتحدة) في عدد من الدول الممثلة بالمؤتمر، كإيطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة، وكذلك تحدث بعض الباحثين والعلماء (مثلا: «مايكل ألبين: Michael Albin » من أمريكا) المتخصصين في هذا القطاع من الأوروبيين والأمريكيين. وقد تبادل الطرفان في مناقشاتهم قضايا ومسائل ليست هى نفسها مانجده نحن في أوطاننا، ولكن الأصول والحلول هى هى عندنا وعندهم. أثيرت في هذا القطاع: العادات والاتجاهات القرائية السلبية والإيجابية عند المواطنين وعند الباحثين؛ دور المكتبات ولاسيما العامة في تدعيم صناعة الكتاب؛ العلاقات الحتمية بين النظم التربوية بالمدارس في جانب، ودرجات الاهتمام بالقراءة والكتب والبحث عند فئات الشعب وجماهيره في الجانب الآخر.

بل لقد كان اهتمام الناشرين موجها أيضا إلى أسواقهم خارج أوروبا الغربية نفسها، باعتبار أن أوروبا الغربية كموضوع له قراؤه وباحثوه، في المناطق الأخرى من العالم ومنها بطبيعة الحال الأوطان العربية. كما كان اهتمام الباحثين في قطاع النشر موجها بجانب القضايا المألوفة فيه، إلى بعض الجوانب الفريدة المتميزة، مثل: نشر المطبوعات الخاصة بالمعزولين السياسيين واللاجئين إلى الأوطان الأخرى؛ نشر المترجمات إلى اللغات الأوسع أو الأقل انتشاراً؛ نشر الدوريات العلمية وترجمتها كليا وجزئيا؛ النشر الألكتروني. ونحن في البلاد العربية إذا كنا نواجه بعض هذه القضايا بطريق مباشر أو غير مباشر، فإن بعضها الآخر قد أحاط بنا وغرقنا فيه وبعضها الأخير سيدخل ديارنا في أجل غير بعيد..!

وفي قطاع المكتبات الوطنية تحدث ممثلون لإيطاليا وبلجيكا وفرنسا والمملكة المتحدة. وقد اختلفت الجوانب التي تناولها كل منهم حسب خلفيات الممثلين لتلك

البلاد، وحسب القضايا النوعية المحيطة بكل من المكتبات القومية التي يتحدثون باسمها. فإذا كان الممثلون لكل من إيطاليا وبلجيكا، قد أثاروا قضايا تعدد المكتبات الوطنية، في البلاد التي تتعدد فيها الأصول العرفيه الثقافية للمواطنين، كبلجيكا مثلا بين الفليمية والألمانية والوالونية، أو بسبب التطور التاريخي المستقل في الماضي لأقاليم الدولة الحالية، كإيطاليا في إقليم «فلورنسة» بالساحل الشرقي وفي إقليم «روما» بالساحل الغربي، فإن ممثل «المكتبة الأهلية» الفرنسية، قد أضاف قضية الإضافات المعمارية لمبنى المكتبة الحالي، وضرورة إنشاء مبنى ثان قد يستحيل توفيره بجانب المبنى الأول.

وقد لفت نظري في بحث (إمانويل ليروى لاديوري) ممثل «المكتبة الأهلية» في باريس، تنويهه بأن المبنى الذي تقرر إنشاؤه هناك، لتدعيم المبنى الأصلي في شارع «ريشليو»، برغم الرغبة القوية أن يكون داخل باريس، فالأرجح أن الأمر سينتهي به أن يزرع في خارجها. . ! وأنا أعتقد أن عدداً غير قليل من المكتبات الوطنية في البلاد العربية، واجهت أو ستواجه قضية المباني وما يحيط بها من الصعوبات والتحديات، ليس فقط بالنسبة لدرجة توفر الأموال اللازمة لهذا الغرض، وهى الأسهل في الإدارك برغم افتقادها في أحيان كثيرة، وإنما لما هو أهم من ذلك وأخطر وإن لم يتنبه إليه كثيرون، وهو: متى. . ؟ وأين. . ؟ وكيف. . ؟ تكون المواجهة لتلك الصعوبات وهذه التحديات.

أما بالنسبة لممثل «المكتبة البريطانية» في لندن، فقد كان بحثه عامراً بالقضايا والمسائل التي واجهتها وتواجهها أكثر المكتبات الوطنية، ليس في البلاد المتقدمة فقط وإنما في كثير من البلاد النامية كذلك. كانت المكتبة القومية لبريطانيا متمثلة، منذ منتصف القرن الثامن عشر (١٧٥٣م) حتى أواخر القرن العشرين (١٩٧٢م)، فيما كان يسمى «مكتبة المتحف البريطاني». أما بعد ذلك فهى تتكون من تلك المكتبة ومما كان يعرف سابقا بالأسماء (مكتبة المراجع العلمية؛ المكتبة القومية للإعارة للعلوم والتكنولوجيا؛ المكتبة القومية المركزية؛ الببليوجرافيا القومية البريطانية)، بعد عمليات اتحاد اندماجي لتلك المكونات الخمسة التي أصبح كل منها قسما في الكيان الموحد الجديد.

لقد بدأ بحثه بقضية ذات وجهين، أولهما: الوجه نفسه الذي جاء في بحث زميله الفرنسي، وهو مشكلة المبنى في «قسم مكتبة المتحف البريطاني»، الذي لم يعد يتسع للنمو المتزايد في مقتنياته، وانتقاله المنتظر إلى مبنى جديد يتسع لما يتوقعونه من النمو المستمر. أما الوجه الثاني فهو العوامل والمتغيرات والآثار الأخرى التي تترتب على هذا النمـو، وهى محصـورة حسب وجهة نظره في: تراكم المقتنيات من حصائل الإيداع القانوني كل عام؛ ارتفاع أسعار الكتب والمطبوعات؛ تراكم المقتنيات غير المفهرسة من المجموعات الأجنبية؛ الحيرة عند توزيع الميزانية بين الإنفاق على المواد الجديدة أو على صيانة وخدمة المقتنيات الحالية.

ودون أن يصرح بوجهة نظر«المكتبة البريطانية» ومواجهتها لهذه المسائل، فقد جاءت الإشـارة في بيانـه إلى مايمكن أن يتـوقعه أى باحث، يتعايش ويتابع تلك العوامل والمتغـيرات والآثـار. ذلـك أن «المكتبة البريطانية» أصبحت تقتني نسبيا من الإنتاج الفكري العالمي، أقل كثيراً مما كانت تقتنيه قبل الحرب العالمية الثانية وخلال القرن التاسع عشر، برغم أنه من الناحية العددية يبلغ في أية سنة أضعاف ماكان يبلغه من قبل في عشر سنوات أو أكثر. وإذا كنت أعرف في الوطن العربي بعض المكتبات القومية أو الوطنية، التي لاتكاد تقتني خارج وطنها المباشر شيئا على الإطلاق، لا من البلاد الأجنبية ولا حتى من البلاد العربية الشقيقة، ولها عذرها في ذلك لأسباب أهمها افتقاد الميزانية الكافية للاقتناء، فإن الحل الذي اقترحه ممثل «المكتبة البريطانية» في التعاون بين المكتبات، ليس في الاقتناء وحده وإنما في أعمال الفهرسة والصيانة وخدمات الإعارة فيما بينها ـ هو نفسه الحلّ الذي ينبغي أن نأخذ به مكتباتنا الوطنية، ومعها مكتبات البحث من جامعية ومتخصصة في البلاد العربية.

وكـما كان الشعار (مشاركة الموارد، مشاركة المسئوليات) هو الدعوة الصادقة التي دخل بها الممثلون لقطاعى النشر والمكتبات في نطاق أوروبا الغربية، كموضوع يهتم به القراء والباحثون وليس ككيان جغرافي يشغل مساحة معينة من الكرة الأرضية، فقد خرجوا في الجلسة الختامية للمؤتمر بما قالته الأنسة (ينتساى فنج) من جامعة هارفارد بأمريكا: «نحن معاً نستطيع أن نقدم أحسن الخدمات ونواجه أصعب التحديات، من

أجل التوسع والتعمق والنمو المستمر في مكتبات البحث الوطنية والأكاديمية وغيرهما. فليست هناك مكتبة واحدة، ولا حتى المكتبات جميعا في بلد معين، بقادرة وحدها على تقديم تلك الخدمات ولا مواجهة هذه التحديات».

أرجو في ختام هذا التقرير الدراسي، أن تكون هناك في مكتبات البحث بالوطن العربي الوطنية والأكاديمية وغيرهما، بعض الآذان التي تلتقط هذه الكلمات القادمة بصوت أمريكي، من مركز للبث اتخذ مكانه في «فلورنسة».. !.. !

٩- ندوة الحاسب الألكتروني في المكتبات ومراكز المعلومات(*)

(الرياض: ١٥ - ١٦ نوفمبر ١٩٨٨)

تمهيد وتحديد

سعدت وسعد كثيرون معي في العام الماضي (١٤٠٩هـ)، ليس فقط بأخت عصرية عربية تنضم إلى شقيقاتها من المكتبات الحديثة في مدينة «الرياض»، وإنما سعدنا إضافة إلى شخصية هذه العروس وامتيازها، بمبادرة جديدة في مستوى شخصيتها وامتيازها. ذلك أنها في أيام عرسها وليالي زفافها أقامت لأهلها وعشيرتها، وليمة علمية حول واحدة من القضايا الجارية في هذا التخصص الناهض للمكتبات والمعلومات، وهو الأصل والنسب الذي يجمعها ويجمعهم. وقد وكلت أمر تلك الوليمة إلى نخبة ممتازة من شباب المهنة ورجالها، الذين تنافسوا في تقديم بضعة أطباق دراسية، لم تكد تفتح شهية المستمعين في بداية الوليمة، حتى وصلت بهم في نهايتها إلى الإشباع والإمتاع. بل لقد رأت هذه العروس الشابة أن تجعل من هذه الوليمة العلمية الأولى، لقاء دوريا يلتقي تحت لوائه أهلها وعشيرتها على ولائم علمية متجددة.. !

كانت سعادتي في تلك الوليمة الأولى مزدوجة، بل إنها في التقدير الشخصي الأناني من جانبى تعتبر مثلثة.. • أما الأولى بين ثلاثتها فلقد زرت العروس في دارها الجديدة،

(*) في كتاب تصدره مكتبة الملك عبد العزيز العامة بالرياض وهى التي تولت أمر الندوة التي ألقى فيها هذا البحث بعنوان «الحاسبات الألكترونية والمكتبات.. ! نموذجان لقضايا المستقبل والتوسع في الاستخدام.. !»

فشهدت درجات عالية من الجمال والكمال والشخصية المتميزة، التي تحققت لها وزفت بها إلى حيها الحديث الذي استقرت فيه. وأما الثانية فقد تناولت بلذة وإقبال من الأطباق الدارسية في وليمة الزفاف، ماإتسع له الوقت، ووسعته ذاكرتي الداخلية المنهومة. وأما الثالثة فلأنني في هذه الولائم العلمية، أدعو الله دائما ألا أكون في الفريق الأقل عددا، الذي يتولى تجهيز الأطباق وتقديمها إلى الفريق الأكثر عدداً، الذين لايخلو الأمر فيهم من واحد أو أكثر، لا يعجبه بالحق أو بدونه ما يقدم إليه. وقد استجاب الله لدعائي في تلك الوليمة الأولى. فكنت فيما قدرته بيني وبين نفسي آنذاك، أسعد أفراد العشيرة بتلك الحصيلة الثلاثية. . !

ولكن يبدو أنني في هذه الوليمة الثانية، قد حرمت من كل ما نعمت به في الوليمة الأولى. . ! ذلك أن الزميل والصديق د. ناصر السويدان، وهو من أقرب المقربين إلى العروس التي لم تعد عروسا، أصر في هذه المرة أن أكون ممن يتولون تجهيز الأطباق الدراسية وتقديمها. . ! فلا أنا أسعد برؤية عروس ثانية تنضم إلى شقيقاتها، من المكتبات السابقات في مدينة «الرياض» الناهضة. . ! ولا أنا مع الفريق الأكثر عددا، الذي ينعم بتناول ما يطيب له في أطباق الوليمة. . ! وفوق ذلكما الحرمان المزدوج وجدتني أمام مسئولية مزدوجه كذلك. . فقد كان على أن أعمل الذهن والفكر وأرهق العين واليد في إعداد الطبق الدراسي، الذي لسوء حظي لم تكن لي مشاركة في تصوره ولا في تسميته. . ! ثم على بعد ذلك أن أصبر النفس على ماقد ألقاه أو أتلقاه، من الاستجسان المصطنع وهو أصعب الاحتمالين، ومن التساؤلات التي قد لا أجد لها عندي جوابا. . !

كانت الوليمة الأولى إلى جانب أهميتها الواضحة شعبية مألوفة في موادها ومحتواها، فالتعاون بين المكتبات طعام معروف، ووجبة مشهورة في ولائم هذه المهنة منذ طفولتها الأولى. . ! ومن هنا فقد كانت مهمة كل واحد من طهاة الفريق السابق، ليس التعرف على طبيعة مايقدمه أو حتى تذوقه، وإنما التفنن في أشكال تجهيزه وطرق تقديمه، فأبدعوا أيما ابداع في أطباق مائدتهم، وأمتعوا الآكلين والشاربين ممن استمعوا لأطباقهم وناقشوها. . ! أما وليمتنا نحن هذه المرة وهى عن الحاسبات الألكترونية كما نعلم،

فمـوادها حتى بعد عقدين أو ثلاثة منذ ظهورها على موائد المكتبات، ماتزال غريبة الطعم واللون والرائحة على أكثر أبناء المهنة، كأنها الأدوية يتناولونها دون استساغة ولا تقبل، وإنما يفعلون ذلك لأن الأطباء وأكثرهم ممن لا يعرفون المكتبات، قد نصحوهم باستعمال هذا الدواء السحري المسمى بالحاسب الألكتروني. . !

وكما أرى وترون قدر للوليمة الحالية أن تشتمل على ستة أطباق، ولكل طبق طاهيه الذي كلف به ولا يستطيع أن يستبدل به طبقا آخر، وهناك الطهاة الهواة والمتطوعون الذين أغبطهم على تلك الحرية التي يدخلون بها إلى هذه الوليمة دون إلزام ولا التزام. ومع أنها أطباق ستة فقط فخمسة منها تتناول موضوع الوليمة من زاوية واحدة، هى الحاضر في امتداده القائم على الماضي. وللأسف لم يكن من نصيبي أن أحظى بواحد من تلك الأطبـاق، التي يهون أمـرهـا بسبب الوضوح النسبي في زاويتها. أما زاوية الحـاضر في امتدادة نحو «المستقبل»، التي تعادل الزاوية الأخرى بأطباقها الخمسة، حتى لو تناسينا ما فيها من الغموض والابهام والتنبؤ بالغيب، فهى في هذه الوليمة طبق واحد وقعت مسئوليته فوق رأسي وحول رقبتي. . !

فهل أضع في هذا الطبق المستقبلي المعلق في عنقي : كيف سيكون «اختيار الأنظمة والأجهزة المناسبة». . !. . ؟ أم أتنبأ فيه بأمور «التعريب للأنظمة الأجنبية المستخدمة في المكتبـات والمعلومـات» . . !. . ؟ أم أتـوقع فيه مقدار العجز في الخبرات أو توفر الكفاءات السعودية بالتأهيل والتدريب المتخصص. . ! أم أزوده بما أتخيله من أساليب التنسيق بين المكتبـات ومـراكـز المعلومـات بافـتراض أرفضـه، وهـو أنهما شيئـان مختلفـان . . !. . ؟ أم أرسم على وجهـه ماينبغي أن تقـوم به «الشركات والمؤسسات مستقبلا إزاء استخدام الحاسب الألكتروني في المكتبات ومراكز المعلومات». . !. . ؟ اللهم لاحـول ولا قوة إلا بالله العـليّ العـظيم، على أى واحد من تلك الاحتمالات الخمسة، بله أن أقوم بها جميعا. . !

وإذا كنت أنـا أغبط أصحـاب الأطبـاق الخمسة على زاويتهم الواضحة الجلية، فلعلهم هم الذين يغبطونني على الزاوية الأخرى التي أنفرد بها وحدي. ذلك أن الحدود

التي تصل وتفصل بين نصيب كل منهم في تلك الزاوية ليست واضحة ولا ثابتة، برغم وجود تسمية متميزة لكل طبق عند تخطيط الوليمة. وأنا إذا كنت لا أوافقهم على من هو «الغابط» ومن هو «المغبوط»، فأنا أتفق معهم في وجهة نظرهم بشأن التشابك والتداخل، في العناصر والمواد التي سيضعها كل منهم في طبقه. ولست أستبعد أن قطعة معينة ذات طعم محدود، قد توجد هى هى في طبقين أو ثلاثة وربما في الأطباق الخمسة جميعا..!

كل هذا وذاك وذلك كان حولي ومن خلفي وفوق رأسي، وأنا أجهز نفسي لتجهيز ماطلب إلى... فلم يكن أمامي إلا أن أعيد صياغة عنوان الطبق الذي وكل إلى، دون الابتعاد عن جوهره ومضمونه العام، فأصبح كما ترونه (الحاسبات الألكترونية والمكتبات: نموذجان لقضايا المستقبل والتوسع في الاستخدام). وقد كان من الضروري أن أضع يدي على مادة دقيقة محددة، يحس لها المتناولون بطعم ولون ورائحة محددة، بصرف النظر عما يحكمون به عليها بعد هذا التناول المحسوس. ولم يكن من الممكن وأنا أسعى لتحقيق هذا الهدف بالنسبة لطبقى، أن أملأه بغيبيات المستقبل أو أحشد فيه غرائب الخيال العلمي. بل لقد آثرت أن أضع فيه كما رأينا في عنوانه الفرعي، غرفتين أو ملعقتين اثنتين فقط لكل منهما طعمها الخاص بها، برغم أنهما من ثمرات التوسع في استخدام الحاسب الألكتروني بالمكتبات، وقد بدأ الأحساس الميداني بهما حاليا في إحدى المكتبات العالمية فاتخذت إجراءاتها في منتصف صيف ١٩٨٨ بمشروع لإحداهما وبدراسة استطلاعية للأخرى..!

أما الغرفة الأولى في طبقي بعنوان (أوعية المعلومات بين المكتبات وأصحاب الحقوق) فلطعمها نكهة قانونية واضحة، ولم يكن للحاسب الألكتروني وتكنولوجياته أى دور فيها قبل الستينيات، ولكنه في الثمانينيات بعامة وفيما سيأتي من العقود بخاصة قد أصبح وسيصبح بطلها الأول. وأما الغرفة الثانية بعنوان (نظم الذكاء الآلي في أعمال المكتبات) فلطعمها نكهة تكنولوجية مثيرة، حيث تنتقل المكتبات في استخدامها للحاسب الألكتروني، من مرحلة الضبط الببليوجرافي التي بدأت في الستينيات، إلى مرحلة حل المشكلات الفنية التي يتولاها الخبراء حاليا، ثم تحل محلهم نظم الذكاء الألكتروني في

المستقبل غير البعيد. فالغرفتان اللتان أقدمهما في هذا الطبق ليستا من الغيبيات ولا من الخيال العلمي، والمصادر العلمية لتوثيقهما صدرت عن مكتبة الكونجرس في يوليه ١٩٨٨.

وإذا كنت قد آثرت وأنا أقدم هذا الطبق بغرفتيه، ألا أتناول المستقبل والتوسع في استخدام الحاسبات الألكترونية، بالمكتبات في الأقطار العربية بما فيها المملكة العربية السعودية، فليس ذلك لقلة ماعندي بهذا الشأن بل لكثرته، ولأنى أعلم أن كثيرين سيتحدثون فيه ويتناولونه، في أطباقهم التكليفية والتطوعية إن لم يكن صراحة فضمنا. على أنني في موقعين لا تخطئهما عين ولا أذن قد تناولت عاتبا ومحذرا، في كلمات وسطور شبه مباشرة في الغرفة الأولى وفي الغرفة الثانية، موقف المهنة ورجالها في البلاد العربية إزاء التكنولوجيات الحديثة بما فيها الحاسب الألكتروني. هذا بالاضافة إلى أن الذين لا يقرءون السطور وحدها وإنما يهتمون في قراءتهم بما بينها، سيجدون أنها جميعا قد كتبت بأسلوب التأسي ومنهج الاقتداء من أجلنا في الوطن العربي كله..!

أوعية المعلومات بين المكتبات وأصحاب الحقوق

منذ العقود الأولى لنهضة المكتبات في العصر الحديث، جرت التقاليد على أن تنشأ بها القاعات العامة والقاعات المتخصصة لقراء الفكر الثقافي وللباحثين المتخصصين، حيث توضع فيهما مجموعات كبيرة من الكتب المرجعية بالمعنى العام وبالمعنى المهني المعروف بين العاملين بالمكتبات. ويستطيع رواد المكتبات في هذه القاعات بنوعيها، أن يجدوا تحت أيديهم أو قريبا من مجالسهم ماتكثر الحاجة إليه: من المعجمات اللغوية ودوائر المعارف والتراجم والببليوجرافيات والأدلة، ومن أمهات الكتب في قطاعات المعرفة الانسانية والاجتماعية والعلمية والتطبيقية. كما يأتي إليهم في تلك القاعات نفسها مايطلبونه من المقتنيات الأخرى المختزنة في أبراج المكتبات أو أجنحتها، فوق رفوف لا يصل إليها إلا العاملون هناك، على سبيل الاعارة الداخلية أو حتى الاعارة الخارجية، يقرءونها وهم جالسون في تلك القاعات أو يذهبون بها للقراءة في بيوتهم.

وقد مضت عقود كثيرة على هذه التقاليد القرائية للمكتبات في القرن التاسع عشر وفي العقود الأولى من القرن العشرين، بالنسبة لما كان سائدا آنذاك من أوعية القراءة المطبوعة بصفة خاصة. وكان أصحاب حقوق الامتياز في تلك المطبوعات من المؤلفين والناشرين، حريصين على دخول مطبوعاتهم إلى المكتبات وانتظامها في هذه التقاليد القرائية، باعتبار أن المكتبات هي السوق الأولى لمنتجاتهم، بجانب السوق الثانية المتمثلة في مشتريات الأفراد والهيئات الأخرى. ولم يكن هناك فيما يبدو عند النظرة السريعة على الأقل، أي تأثير سلبي من جانب السوق الأولى على مقدار المبيعات في السوق الثانية، بل لقد كان الأمر على العكس من ذلك في أكثر الأحيان، حيث أن اقتناء المكتبات لأحد الكتب وزيادة تداوله في الاعارة الداخلية والخارجية، كان يصاحبه زيادة ملحوظة في حجم المبيعات بالسوق الأخرى.

بيد أن تلك النظرة إذا كانت صحيحة، في حالة الكتب والمطبوعات باللغات ذات الانتشار الواسع كالانجليزية، وهي لغة أم أساسية أو إضافية لمئات الملايين في شعوب تنعدم فيها الأمية أو تكاد، كما أنها لغة علمية وثقافية لأكثر العلماء والمثقفين في كل بلاد العالم تقريبا، فإن هذه النظرة نفسها غير صحيحة على الإطلاق بالنسبة للغات المحدودة الانتشار كالدانيماركية، التي لا يكاد أصحابها الأصليون يبلغون بضعة ملايين نسمة، ولا يعرفها من جيرانهم الأقربين في بلاد الشمال إلا ملايين محدودة أيضا. ويزداد التأثير السلبي باعتبار أن القراء في تلك البلاد يعتمدون في ثقافتهم العامة وفي قراءاتهم العلمية على المكتبات اعتمادا كبيرا، كما أن كل مكتبة هناك تبدو وكأنها خلية نحل بسبب كثافة الرواد والمستفيدين، وقد تبلغ الإعارات الداخلية أو الخارجية للنسخة الواحدة في العام الواحد عشرين مرة أو أكثر. . !

وهكذا بدأ أصحاب الامتياز من المؤلفين والناشرين بتلك البلاد في هذه اللغات، يستشعرون خطورة النجاح المتزايد لخدمات المكتبات وهي السوق الأولى لأعمالهم، على مبيعاتهم في السوق الثانية للأفراد من القراء والباحثين، بل لقد تابعهم في هذا الاستشعار بلاد أخرى لا تعيش لغاتها داخل هذه الحدود الضيقة. وبات أصحاب الامتياز من المؤلفين بخاصة يقيسون خسائرهم في هذه السوق المضروبة، بعدد مرات

الإعـارة لكل نسخة في السوق المفتوحة. فلو أن ١٠٠ مكتبة في مدينة «كوبنهاجن» مثلا، اقتنت كل منها ٥ نسخ من كتاب معين، ونجحت الإعارة في كل منها بمتوسط ٢٠ مرة في العام الواحد، لفترة تبلغ ٥ أعوام وهى مدة الازدهار لأكثر الكتب، فمعنى ذلك في تقديرهم المادي التجاري أن مجموع الاعارات وهو (١٠٠ × ٥ × ٢٠ × ٥ × = ٠٠٠ , ٥٠ اعارة)، يمثل عدد النسخ التي كان يمكن أن تباع في السوق الثانية. . !

وتحرك المؤلفون عقب الحرب العالمية الثانية في البلاد الاسكندنافية بخاصة، وأخذوا يطالبون بما يسمى (CIRCULATION RIGHTS : حق الاعارة) الذي يحسب لهم في كل مكتبة، بالطريقة نفسها تقريبا التي يحسب بها في «حق الأداء العلني» للأعمال الفنية الغنائية والموسيقية. وقد صدرت التشريعات تباعا التي تنظم تأدية هذه الحقوق وتحدد مصادر تمويلها والمستحقين لها، في عدد غير قليل من الدول الأوروبية الغربية، خلال الفـترة من أواخـر الأربعينيات حتى أوائـل الثـمانينيات، كانت أولاهـا التشريعـات الدانيماركية، وكانت الأخيرة حتى الآن بعض القوانين في انجلترا. . !

وإنها لمقـارنة طريفة الآن بالنسبة للكتب المطبوعة، بين أصحاب الامتياز بالبلاد الاسكنـدنـافية في جانب، وأقرانهم في بلاد كالولايات المتحدة الأمريكية في الجانب الآخر. فهم في الأولى يفتحون عيونهم ويراقبون جيدا كثافة الاستخدام لمطبوعاتهم في المكتبات ببلادهم، وهم في الأخرى لا يكادون يهتمون بهذه الكثافة بعد ماباعوه من النسخ لتلك المكتبات، ولكنهم يفتحون عيونهم واسعة ويراقبون جيدا كل من يعيد اصـدار مطبـوعاتهم كليا أو جزئيا ولو بصفحات قليلة، أو الذين يقومون باصدارها مترجمة. ذلك أنه إذا كانت للقوانين والتشريعات الخاصة بحقوق «النشر» والإصدار، تاريخها وتطبيقاتها المتفاوتة في كل بلاد العالم تقريبا، فإن قوانين «الاستخدام» وتشريعاته للكتب المطبوعة بخاصة ماتزال في مراحلها الأولى، ولم تصدر بعد ويتم تطبيقها إلا في أقل القليل من دول العالم.

وهذا لا ينفي أن مفهوم (الاستخدام: THE USE) للمطبوعات كأساس لتحديد حقوق الامتياز، قد اهتدى إليه في بداية القرن العشرين الناشر الأمريكي (هالي ويليام

ويلسون : WILSON) المتخصص في الأعمال الببليوجرافية، بل إنه اعتمد منذ ذلك الوقت على هذا المفهوم، في تحديد الأسعار التي يبيع بها مطبوعاته الببليوجرافية، مثل (دليل القارىء لأدب الدوريات : READER'S GUIDE TO PERIODICAL LIT-ERATURE) فالمكتبة الكبيرة كانت تدفع له ثمنا لتلك المطبوعات أضعاف ماتدفعه المكتبات المتوسطة والصغيرة، على أساس تقدير معياري معين لكثافة الاستخدام في كل منها. ومن الطريف أن هذا النظام في البيع كان خيرا لجميع الأطراف، فكانت أسعار المطبوعات تنخفض نسبيا لجميع المكتبات، بسبب الزيادة المستمرة في عدد المكتبات المتوسطة والصغيرة، التي رحبت بهذا النظام للبيع من جانب صاحب الامتياز. وقد كان السبب الرئيسي لانتشار تلك المطبوعات وازدهارها، هو الاعتماد على أن مفهوم «الاستخدام» شيء آخر غير «نسخة المطبوع»، وأنه يمكن أن يكون في حالات معينة على الأقل، هو الميزان العادل للفصل بين حقوق الطرفين: أصحاب الامتياز في جانب والمكتبات والمستفيدين في الجانب الآخر.

وإذا كانت «حقوق الاستخدام» للمطبوعات والمطالبة بتشريعات تنظمها، ماتزال مجالا للأخذ والرد في بلاد كثيرة بين طرفين، أولهما الناشرون والمؤلفون بخاصة وثانيهما المكتبات ولاسيما العامة منها، فإن القضية أخذت أبعادا جديدة في العقود الخمسة الأخيرة. وذلك بعد استخدام التكنولوجيات المتقدمة في إصدار تلك الأوعية المطبوعة، وفي تحويل الأوعية التقليدية المطبوعة كالكتب والدوريات إلى الفئات التقدمية من الممغنطات والمليزرات. ويعنينا بصفة خاصة في هذه الأبعاد الجديدة للقضية أمران، أحدهما هو: موقف أصحاب الامتياز من دخول هذه الأوعية الحديثة في السوق الأولى وهي المكتبات، والآخر هو: مفاهيم المسئولين بالمكتبات وتصوراتهم ومواقفهم إزاء هذه الفئة الجديدة من المقتنيات غير التقليدية.

ونبدأ بالأمر الآخر ترويحا للقارىء وخروجا به من خطوط الترتيب الروتيني والمتابعة المرسومة سلفا. . ! كان شيئا طبيعيا ذلك الانكماش المبدئي من جانب رجال المكتبات، نحو البواكير الأولى من المسموعات والمرئيات بعد أحقاب طويلة لم يعرفوا خلالها من المقتنيات غير الأوعية الورقية، في أشكالها المخطوطة والمطبوعة. فدخل القليل من هذه

البواكير على استحياء إلى بعض المكتبات، وقد حتمت طبيعتها الخاصة ومتطلباتها الآلية عند الاستخدام، أن توضع وحدها مستقلة بأحد المواقع في المكتبة. بل إن بعض المؤسسات التعليمية كالمدارس والمعاهد والكليات الصغيرة، رأت أن تعزل هذه الأوعية غير التقليدية للمعلومات بعيدا عن المكتبة، ووضعتها لذلك في كيانات جديدة بالمدرسة أو المعهد أو الكلية، أطلقت عليها تسمية استقلالية، مثل (AUDIO VIS- UAL MATERIALS CENTER : مركز المواد السمعية والبصرية). كما أن بعضها في التطورات الأحدث رجع بها إلى أخواتها التقليديات، وجمع بين الجهتين الأصيلة والطارئة تحت تسمية وظيفية اتحادية، مثل (TEACHING MEDIA CENTER : مركز الأوعية التعليمية). وكان الثمن المدفوع لهذا الاتحاد الاندماجي هو الطرد بغير حق لكلمة «مكتبة» من التسمية، تعلقا بأوهام التجديد الاسمية السطحية على حساب الجوهر والحقيقة. . ! وقد سعدت أخيرا باتجاه جديد في تسمية هذا الاتحاد الاندماجي بين التقليديات وغير التقليديات، وهو (المكتبة الشاملة : COMPREHENSIVE LIB- RARY).

أما المكتبات الكبرى سواء القومية أو العامة أو المتخصصة أو حتى الجامعية ذات الانتماء التعليمي، فمع أنها قد اتخذت في البداية الموقف الانكماشي المتحفظ إزاء الاقتناء، للبواكير الأولى من الأوعية غير التقليدية، إلا أنها لم تلبث إلا قليلا بعد انتشار هذه الأوعية، وظهور فئات جديدة منها أكثر تقدما في تكنولوجياتها كالممغنطات والمليزرات، حتى غيرت موقفها المبدئي الانكماشي المتحفظ. وأصبحت هذه المكتبات في الوقت الحاضر ترى الأوعية غير التقليدية جميعا ـ بواكيرها وتقدمياتها ـ فئات مألوفة من المقتنيات، ذات طبيعة خاصة تتطلب ما يلائمها من المعالجات والتعامل، عند الاقتناء وعند التنظيم الفني وعند الاستخدام. وهذه الخصوصية في معالجة الأوعية والتعامل معها أمر مألوف حتى في الأوعية التقليدية، مثل المخطوطات أو المطبوعات الحكومية أو الدوريات أو الأطروحات الجامعية، فلكل منها أوضاع خاصة عند الاقتناء وعند التنظيم وعند الاستخدام، بجانب الأوضاع العامة التي تسري على جميع المقتنيات. ولم يخطر بذهن أى من هذه المكتبات الكبرى أن تغير اسمها أو تطرد تسميتها العريقة، ثمنا لوحدة ما تقتنيه من أوعية المعلومات بداخلها، أو تعلقا بأوهام زائفة

سطحية نحو العصرية والتجديد، بدأ يرجع عنها حتى هؤلاء الذين خدعوا بها لفترة من الزمن.. !

ذاك كان الأمر الآخر وهو الموقف المهني للمكتبات نحو هذه الأوعية غير التقليدية، بصرف النظر عما فيها من حقوق معينة لجهات خارج المكتبات، تشبه أو لا تشبه الحقوق التقليدية المعروفة للناشرين في كتبهم المطبوعة، ذكرته استطرادا للترويح عن القارىء بالخروج قليلا إلى مسألة جانبية.. ! أما الأمر الأول الذي يهمنا وهو موقف أصحاب الحقوق المفترضة في الأوعية غير التقليدية، حينما يتم اقتناؤها واستخدامها في مكتبات البحث وفي المكتبات العامة، فلابد لنا ونحن نتناول مسألة «الاستخدام» هنا، أن نتذكر مرة أخرى ما يدخل في باب «الأداء العلني» كما هو الحال مثلا في الروائيات من المرئيات وفي الغنائيات والموسيقيات من المسموعات، مع المؤسسات المسرحية والاذاعية والتلفازية الترفيهية، فحقوق الامتياز لأصحاب هذه الأوعية محفوظة في هذه الحالة، بتشريعات وقوانين صدرت في أوقات متفاوتة بأكثر بلاد العالم.

وهنا يأتي التساؤل الذي يعنينا، وهو: إذا كانت بعض المكتبات تحرص على اقتناء هذه المرئيات والمسموعات الترفيهية بطبيعتها، فهل يصبح الاستخدام لها بتلك المكتبات من قبيل «الأداء العلني»..!..؟ ولا تختلف الاجابة عن هذا التساؤل، فقط بسبب الاختلاف في مواقف التشريعات والقوانين نفسها وميلها نحو هذا الطرف أو ذاك، وإنما إضافة إلى ذلك بسبب ماهية الأداء العلني ومواصفات تحققه. فهذه المكتبات تجهز لتلك الأوعية آليات العرض وقاعاته التي تتسع للعشرات من المشاهدين فرادى أو جماعات، وقد لايكون هناك أجر بالمعنى المعروف للمقتنيات الترفيهية يدفعه الرواد للمكتبة عند العرض، ولكن ذلك لا يمنع من فرض رسوم معينة قد تكون رمزية أو بمقدار التكلفة دون ربح، عند استخراج بطاقة الهوية مع الرغبة في الاستمتاع بهذه الخدمات الخاصة في المكتبة. وفي كل من الاحتمالات السابقة وفي غيرها، قد يوجد ما يمكن اعتباره من (الاستخدام بالمعروف: FAIR USE) المقبول عرفا، حسب تفاوت التشريعات والقوانين تشددا أو تسامحا مع المكتبات وروادها.

ومهما يكن الأمر بالنسبة لتلك الفئة من المرئيات الروائية والمسموعات الغنائية والموسيقية الترفيهية، واستقرار الأمر نحوها في المكتبات على هذا الوضع أو ذاك مع أصحاب الامتياز، فقد شهد عقد السبعينيات بعامة وعقد الثمانينيات بخاصة، أبعادا جد جديدة داخل المكتبات ازاء مايطلق عليه -MACHINE READABLE MATE RIALS : المواد المقروءة آليا) ونظام المحافظة على حقوق أصحاب الامتياز فيها وعلى الحقوق الأخرى لرواد المكتبات والمستفيدين بمقتنياتها.

ذلك أن «قاموس أكسفورد» مثلا بمجلداته التي تبلغ ١٥,٠٠٠ صفحة، وقد تعودت المكتبات منذ نشره مطبوعا أوائل الثلاثينيات أن تضعه في قاعات القراءة العامة والمتخصصة، أخذت تقتنيه أيضا منذ العام الحالي (١٩٨٨) في إصدارة مليزرة، على (قرص مكتنز ـ ذاكرة قراءة فقط : قم ـ ذاقف : CD - ROM)، بقطر يبلغ حوالي خمس بوصات وسمك قد لا يبلغ اثنين من المليمترات. وإذا كان الناشر للاصدارات المطبوعة قد ألف ما استقر عليه الأمر منذ الثلاثينيات، وهو الاكتفاء بإصدار ما تحتاج إليه الأسواق من النسخ، والاعتماد على العائد من هذه المبيعات مع مراقبة القراصنة الذين قد يعيدون إصداره كليا أو جزئيا، فإن الأمر مع الإصدارات المليزرة لا يبدو أنه سيكون بمثل هذه البساطة في الإصدارات المطبوعة، برغم أن المكتبات تضع مليزرات هذا القاموس مع مطبوعاته في قاعات القراءة تحت أيدي المستفيدين.

وقبل أن ندخل في توضيح المتغيرات، المحيطة بحقوق أصحاب الامتياز وحقوق الطرف الآخر في المليزرات وفي الممغنطات كذلك، نؤكد أن الأبعاد الجديدة للقضية لا تتعلق بعدد محدود من هذه الأوعية التقدمية ظهر هناك أو هنالك في بعض البلاد المتقدمة. فهناك في الوقت الحاضر من الممغنطات آلاف غير قليلة صدرت في عشرات الدول غربا وشرقا، وهناك من المليزرات مئات كثيرة آخذة في الازدياد السريع منذ منتصف الثمانينيات.

وأكثر هذه الأوعية التقدمية من التكنولوجيتين (الممغنطة والمليزرة) كانت في الأصل أعمالا مطبوعة: معجمات لغوية أو دوائر معارف أو تراجم أو ببليوجرافيات أو أدلة، ثم

أقبلت مؤسسات كثيرة في العقدين الأخيرين بعد ازدهار تكنولوجية التحسيب الالكتروني، على إصدارها في الأشكال المقروءة آليا بواسطة الحاسبات الصغيرة والصغرى والشخصية. وبجانب هذه الأوعية التقدمية فئة أخرى مصاحبة لها وتقرأ آليا أيضا، وهي مايطلق عليه (برامج المكونات التنظيمية : Software Programs) بأنواعها التشغيلية والتطبيقية، التي لاغنى عنها عند الاستخدام لأى من أوعية الفئة التقدمية السابقة. وفي بعض المكتبات التي تتولى أمور «الايداع القانوني» و«حقوق النشر»، يستطيع الزائر لها الآن أن يجد فيها آلافا مؤلفة من هاته الفئات التقدمية وحدها، بله الفئات الأخرى من الأوعية غير التقليدية بعامة.

قد يظن بعض المهتمين بهذه القضية، أن الأوعية غير التقليدية ولاسيما التقدمية ليست في متناول القرصنة، بسبب متطلباتها التكنولوجية الدقيقة عند الانتاج وعند الاستخدام. وقد كان ذلك صحيحا في البداية إلى حد ما، ولكن الوضع قد تغير تماما بعد انتشار الحاسبات الصغيرة والصغرى والشخصية، التي أصبحت في متناول مئات الألوف من الهيئات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب مئات الملايين من الأفراد في كل من البلاد المتقدمة والنامية على حد سواء. وهذا أحد المتغيرات المحيطة بحقوق أصحاب الامتياز وحقوق غيرهم، في الممغنطات والمليزرات وفي برامج المكونات التنظيمية لها. وبرغم مايبذله أصحاب الامتياز من العقبات التكنولوجية والاجراءات القانونية، فقد أصبحت القرصنة صناعة وتجارة، شبه دولية في «برامج المكونات التنظيمية» بخاصة لاشباع الاحتياجات المتجددة التي يتطلبها مئات الملايين، لتشغيل الحاسبات الصغيرة والصغرى والشخصية في شتى أنحاء العالم.

ولو كانت القضية ترتبط بالأوعية التقدميه كما هى فقط، فقد يكون من الممكن إلى حد ما معالجة أمر الحقوق في حدود الأبعاد الخالصة لهذه الأوعية. ولكن ظهور الأوعية التقدمية وانتشارها قد صاحبه في الوقت نفسه تطورات تكنولوجية كبرى في مكونات (شبكات الاتصال: COMMUNICATIONS NETWORKS) وفي الخدمات التي تقدمها. فهناك منذ السبعينيات شركات متخصصة تؤجر لمن يريد قنواتها الاتصالية السلكية واللاسلكية، التي تكفل النقل الألكتروني للمحتويات في تلك الأوعية

التقدمية، من مواقعها عند من يختزنونها في ملفاتهم المقروءة آليا، إلى كل من يطلبها على مئات الأميال وآلافها، من المكتبات أو وسطاء التوزيع أو الأفراد. ومن المؤكد بعد وصولها إلى تلك المواقع في شكلها الالكتروني وبعد الاستفادة أو دون استفادة، أنه يمكن أن تنقل مرة ثانية مع تعديلات معينة في شكلها أو محتواها أو بدون أى تعديل، إلى طرف ثالث أو أكثر بعلم مصدرها الأسبق الذي قد لايكون هو الأول ويحفظ حقه، أو بدون علمه ولا اذنه استنادا إلى التعديلات التي أضيفت أو حتى بدون هذه التعديلات. . !

وهكذا لم تعد القضية كما كانت في العقود السابقة مجرد موازنة عادلة بين طرفين: المنتجون في جانب والمستفيدون في الجانب الآخر. ولكن تكنولوجيات الاتصال الحديثة، واعادة التصدير بالشكل المقروء آليا، والسهولة الكبرى في اجراء التعديلات قبل إعادة التصدير - كل ذلك لم يدخل أطرافا جديدة فحسب وإنما هز القضية كلها هزا عنيفا، وأصبح من الممكن للجهة الواحدة أن تأخذ صفة الطرف الأول والطرف الثاني والطرف الثالث. ويزداد الأمر تعقيدا بموقفين مختلفين يتخذهما الخبراء بالنسبة لدور التشريعات والقوانين القائمة حاليا، الخاصة بالايداع القانوني وحقوق النشر.

فرجال القانون أنفسهم يقولون: إن هذه التشريعات والقوانين كفيلة بحماية الحقوق العادلة لكل الأطراف، وكل ماتتطلبه هو بعض التعديلات والاضافات والاستناد إلى الرصيد السابق من التفسيرات وقرارات المحاكم. أما رجال الاقتصاد وبعض التكنولوجيين، فيرون أن تلك التشريعات والقوانين ولدت في الماضي تحت عباءة الأوعية التقليدية، حينما كانت «المطبعة» هى عنق الزجاجة التي تمر من خلالها نسخ الوعاء جميعا. وقد انكشفت هذه العباءة تماما بالنسبة للأوعية التقدمية، ولابد من نظام جديد لا يقوم على «حق النشر» وإنما على «حق الاستخدام».

في ضوء المتغيرات التي أوجزناها في الفقرات أو الصفحات السابقة، أصبحت الأوعية التقدمية بعامة والمليزرات وبرامج المكونات التنظيمية بخاصة قضية كبرى، بالنسبة لناشري هذه الأوعية وللمكتبات القومية التي تتولى أمور «الايداع القانوني»

و«حقوق النشر» بخاصة، ولغيرها من المكتبات ومراكز المعلومات بعامة. فهناك مثلا ثلاثة تقارير أعدتها اللجان المتخصصة بمكتبة الكونجرس في الأعوام (١٩٨٣، ١٩٨٥، ١٩٨٧)، بشأن المواد المقروءة آليا من الممغنطات والمليزرات في قاعات القراءة بالمكتبة، وخطتها ازاء حقوق أصحاب الامتياز وازاء حقوق روادها من القراء والباحثين. وقد أجمعت هذه التقارير الثلاثة على ضرورة القيام بمشروع استطلاعي خلال عام كامل، لدراسة قضية الاستخدام لهذه الأوعية على الطبيعة داخل المكتبة. فأعد «قسم قاعات القراءة العامة» بالمكتبة (قاعة المطالعة للمواد المقروءة آليا: MACHINE - READABLE COLLECTIONS READING ROOM) وافتتحت في أول يوليه ١٩٨٨ بحضور ممثلين للشركات التي تنتج الممغنطات والمليزرات وبرامج المكونات التنظيمية لها، وموافقتهم على امداد هذه القاعة التجريبية، بما ينقصها من هذه الأوعية التقدمية وبما يتطلبه الاستخدام من الحاسبات الألكترونية ومقراءات للمليزرات.

ويتضمن المشروع اجراءات وتعليمات وخطوات محددة سلفا، بشأن تمثيل الانواع والانماط المختلفة من الأوعية التقدمية في القاعة، وتحديد الأغراض الاستخدامية المتفاوته لتلك الأوعية، والتعرف على الهويات العلمية والمهنية للمستخدمين لتلك الأوعية خلال فترة المشروع، من العاملين بالمكتبة ومن الرواد الخارجيين، ومقابلة كل منهم لاستطلاع وجهات النظر في هذا الاستخدام. وتتوقع المكتبة كما يتوقع أصحاب حقوق الامتياز في هذه الأوعية التقدمية، أن حصيلة هذا المشروع الطليعي من البيانات الميدانية ستكون هى القاعدة العلمية، التي يمكن على أساسها رسم المواقع والخطوط الصحيحة للأطراف المرتبطة بهذه القضية، المنشئون والوسطاء ومن اليهم في جانب الانتاج، والمكتبات وروادها في السوق الأولى لهذا الانتاج، والهيئات الأخرى والأفراد في السوق الثانية له.

نظم الذكاء الآلي في أعمال المكتبات

تقوم نظم الذكاء الآلي في جوهرها، على برنامج أو أكثر للحاسب الألكتروني. ويعتمد المتخصصون في كتابة هذه البرامج وفي اعداد تلك النظم، للاستفادة بها في

مجالات الحياة العصرية الحديثة، على التوليفة الدقيقة لمجموعة من العناصر الفنية والتكنولوجية. وتلتقي في هذه التوليفة خصائص البرمجة المعروفة في «الذكاء الصناعي»، والمعادلات والاشكال المنتجة في المنطق وفي التحليل الرياضي، مع المعلومات المأخوذة من الخبراء بالموضوع أو المجال الذي يستخدم فيه «النظام» بعد اعداده وتجهيزه. وفي هذه النظم بعد بنائها واستكمال مكوناتها المادية والتنظيمية، يطرح المستفيد النهائي عناصر المشكلة التي يبغى حلها أو طبيعة المهمة التي يريد أداءها، بأقل قدر ممكن من المتطلبات عند هذا الطرح، ويترك الأمر كله للنظام الذي يحقق المطلوب، وكأنه صاحب خبرة بشرية ذات مستوى عال. ومن هنا تأتي التسمية الوظيفية (النظم الخبيرة: EXPERT SYSTEMS)، برغم أنني فضلت في عنواني التسمية التكوينية (ARTIFICIAL INTELLIGENCE : الذكاء الآلي أو الصناعي).

وقد بدأت هذه النظم بأنماط وتصميمات متنوعة، وعلى درجات متفاوته من «الذكاء الصناعي» بداخلها، في أعمال ووظائف تتراوح من الواجبات البسيطة بالمنازل أو المكاتب الصغيرة، إلى المهمات والعمليات الدقيقة في المؤسسات الكبرى، بكل من قطاعات الخدمات وقطاعات الانتاج على حد سواء. أما بالنسبة للواجبات والمهمات المتصلة بالمكتبات، فيبدو أن الشأن في هذه «النظم الذكية» كالشأن فيما سبقها من الآليات التكنولوجية المرتبطة بالحاسب الالكتروني، حيث تأتي تطبيقاتها متأخرة عن التطبيقات المماثلة، في المكاتب والمصالح والمصانع بل وفي المنازل أحيانا، بمدة زمنية قد تبلغ عقد كاملا أو عقدين من السنوات.

وهكذا نستطيع أن ندرك، أنه في الوقت الذي ظهرت فيه البواكير الأولى لنظم الذكاء الصناعي، ودخلت مرحلة الاستخدام الفعلي في بعض الجهات منذ بضع سنوات، نجد أننا في الوقت الحالي أواخر الثمانينيات، مانزال في مرحلة الدراسات التمهيدية الاستطلاعية للتعرف على الامكانات والاقتصاديات المحتملة، لاستخدام هذه «النظم» في أعمال المكتبات. بل لكأن التاريخ يعيد مسافات التوقيت نفسها، التي حدثت بالنسبة لمعالجة المعلومات الببليوجرافية، من أجل اختزانها بالحاسب الالكتروني ونقلها بين المكتبات. ففي الوقت الذي أصدرت فيه مكتبة الكونجرس عام (١٩٦٣)،

باكورة الدراسات في هذه الناحية بعد عامين متصلين من البحث والتحليل، ثم مرت ست سنوات أخرى قبل بداية التوزيع المعياري بالشكل الكامل، لا شرطة (الفهرسة المقروءة آليا: MARC) أوائل عام (١٩٦٩)، كان قد مر عقدان أو أكثر على بواكير الظهور الفعلي للحاسبات الالكترونية، ومر أيضا عقد كامل أو أكثر على شكل كامل من استخداماتها العسكرية والتجارية والصناعية.

وهنا أيضا في تكنولوجية جديدة متقدمة للحاسبات الالكترونية، يبدأ الأمر لاستخدامها في المكتبات بدراسة استطلاعية تصدر الآن فقط (صيف ١٩٨٨)، بعنوان (النظم الخبيرة، مفاهيم وتطبيقات: EXPERT SYSTEMS, CONCEPTS AND APPLICATIONS)، وكأن التاريخ يعيد نفسه في كل شيء، بالنسبة لدخول التكنولوجيات الحديثة في مجال المكتبات. فصاحبة هذه الدراسة في الثمانينيات التي جاءت في موعدها حسب التوقيت المتأخر. . ! هي المكتبة نفسها صاحبة الدراسة الأولى منذ ربع قرن كامل، والهدف العام في دراسة الستينيات برغم ضخامتها واطارها الأوسع، هو نفسه هدف الدراسة الحالية برغم فردية الموضوع فيها، باعتبارها حلقة أولى في سلسلة أوسع بعنوان (التكنولوجيات التقدمية في المعلومات بالمكتبات: ADVANCES IN LIBRARY INFORMATION TECHNOLOGY).

حقا. . ! كانت الدراسة السابقة بعنوان (التحسيب ومكتبة الكونجرس: AUTO-MATION AND THE LIBRARY OF CONGRESS) حصيلة غزيرة، لجهود فريق من الخبراء على المستوى القومي من داخل المكتبة ومن خارجها، بقيادة (جيلبرت كينج: GILBERT KING) حتى لقد اشتهرت بتسميتها المختصرة (تقرير كينج: THE KING REPORT)، ولكنها في هدفها العام كدراستنا الحالية، كانت قائمة على مؤشرات عامة لتحديد الامكانات والاقتصاديات عند استخدام الحاسب الألكتروني في وظيفة نقل المعلومات الببليوجرافية، دون التطرق إلى أى من الجوانب التخطيطية المباشرة أو التنفيذية الفعلية. فهذه الجوانب بدأت مراحلها التجريبية بعد صدور «تقرير كينج» ببضع سنوات، حتى انتهت إلى نقل المعلومات الببليوجرافية على اشرطة الاتصال الممغنطة، بصورة معيارية افتتاحية في خريف (١٩٦٨) ثم بشكل كامل في ربيع (١٩٦٩).

وإذا كانت الدراسة الحالية أواخر الثمانينيات بشأن الاستخدام، المتوقع لنظم الذكاء الآلي في المكتبات، لاتبلغ في حجمها ولا في الجهود التي بذلت لاعدادها ولا في الاضواء التي أحاطت بها قبل الاصدار، بعض مابلغه «تقرير كينج» أوائل الستينيات في تلك الجوانب الثلاثة، فهى كما عرفنا قبلا تماثله في الغاية النهائية المبتغاة، وهى الاستطلاع والتأكد من الامكانات والاقتصاديات المتاحة لاستخدام تكنولوجية معينة في عمل أو أكثر من الأعمال التي تتم في داخل المكتبات. ونضيف هنا أيضا أن الدراسة الحالية ليست تحليلا فنيا لهذه النظم ولا هى وصف تكنولوجي لمكوناتها، وهما معا أحد وجهين محتملين للكتابة في هذه «النظم»، ولكنها بالاحرى تمثل الوجه الآخر غير التكنولوجي. ذلك أن هناك على الأقل نمطين محتملين للكتابة في نظم الذكاء الآلي، بمفاهيمها الاساسية واستخداماتها المختلفة في نواحي الحياة المعاصرة بما فيها أعمال المكتبات.

أولهما ما يتناول الجانب التكنولوجي الخالص من تلك «النظم» أو يغلب عليه ذلك الجانب، فيشرح باللغة العلمية الخاصة المكونات المادية والمكونات التنظيمية التي يقوم عليها النظام المقصود بالكتابة، كما يحدد درجته حسب المعايير القياسية التي بلغتها (حالة الفن: STATE OF THE ART). ويهتم بهذا النمط التكنولوجيون سواء المنشئون أنفسهم لتلك «النظم» أو الباحثون والطلاب الذين يتتبعونها بالتقييم والدراسة. ولا تكاد تختلف الكتابة في هذا النمط باختلاف مجالات التطبيق الاستخدامية، لأن المفاهيم والمكونات الأساسية لهذه «النظم» واحدة، وللتطبيق دور محدود في تشكيل المفاهيم والمكونات، بما يتلاءم مع الطبيعة الخاصة في التطبيقات المتنوعة.

أما ثانيهما وهو الذي نجده في هذه الدراسة التي نحن بصددها، فيتناول الجانب التطبيقي في نظم الذكاء الآلي أو يغلب عليه ذلك الجانب. ومن الطبيعي أن هذا النمط من التناول يختلف عن النمط الأول في معايير التمييز بينهما. فأصحاب الاهتمام بهذا النمط هم المستفيدون، الذين لا تعنيهم المفاهيم والمكونات الاساسية بهذه التكنولوجية الجديدة، إلا بمقدار ما تستطيع أن تحققه لهم في مجال عملهم. ولا تعنيهم كثيرا الدرجة التي بلغها «النظام» المقصود في المعايير القياسية لحالة الفن، لأنهم يقيسون هذه الدرجة

بمقاييسهم التطبيقية الخاصة. فالكتابة من هذا النمط مثلا حول نظم الذكاء الآلي واستخداماتها في أعمال المكتبات، تكون مختلفة عن الكتابة من النمط نفسه لو كان التطبيق والاستخدام مثلا في خدمات الشحن أو الانتاج الصناعي.

وإذا كنا في هذا التقرير الدراسي بصدد التطبيقات المحتملة لنظم الذكاء الآلي في مجال المكتبات، فهناك بضعة وظائف في هذا المجال تتطلب عند القيام بها في حالات غير قليلة، مستويات عالية من الخبرة الفنية الدقيقة النادرة، التي قد يصعب توفيرها دائما حتى في المكتبات الكبرى، التي يعمل فيها بضع مئات أو بضعة آلاف من الاشخاص. كما أن هذه الحالات غير القليلة عند توفير الخبير بها من العاملين بالمكتبة أو من خارجها، تأخذ منه وقتا غير قليل ينفقه في تحليل الموقف الذي بين يديه، وفي استعراض الحلول الممكنة، ثم الاختيار من بينها للحل الأكثر ملاءمة. وهكذا يبطىء أو يتوقف قطار الوظائف عند ظهور هذه المواقف شبه اليومية، ومن ثم يتأخر وصول الثمرة النهائية إلى أصحاب الحق فيها من القراء والباحثين.

وكما عرفنا في بداية حديثنا عن الجوهر الاساسي لنظام الذكاء الآلي، يتضح لنا أن انشاء «نظام» خاص للاستخدام في المكتبات سيهتم بأمثال تلك الحالات باعتبارها الحقل الامثل لتطبيقاته الناجحة. وسيقوم في جوهره الأساسي على حصر مايمكن حصره من تلك الحالات، وعلى حصر الحلول المحتملة في كل حالة مقرونة بالمتغيرات المصاحبة للحل الملائم، ثم استخدام التحليل المنطقي والرياضي عند وضع تلك الحصيلة باحتمالاتها ومتغيراتها، في برنامج أو أكثر يتم اختزانه ألكترونيا وتوفير المكونات المادية الملائمة للنظام عند تجهيزه وتطبيقه. ومعنى ذلك مع التبسيط الشديد، أن الخبرة البشرية التي كانت نادرة قد انتقلت الآن إلى هذا النظام، فأصبحت تؤدي دورها ليس فقط رهن الاشارة بل أسرع أيضا من ذى قبل.

هناك اثنتان من أبرز الوظائف الكبرى بالمكتبات، تظهر فيهما بكثرة تلك الحالات المرشحة لنظم الذكاء الآلي، ومع أن لكل منهما مرتكزها التجريدي الخاص بها، إلا أنهما كثيرا ما يتكاملان معا في الواقع الميداني عند الممارسة. أولاهما الاختيار والاقتناء لمواد

القراءة والبحث، من الكتب والدوريات وغيرهما من أوعية المعلومات بمختلف أنواعها وفئاتها. وثانيتهما «التنظيم الفني» لتلك المواد والأوعية، منذ تلقيها حتى وصولها إلى مواقعها جاهزة تماما للاعارة أو البحث، ووصول بطاقات كل وعاء أو مادة إلى الفهارس البطاقية أو الالكترونية. وفي كثير من المكتبات يعرف القسم الذي يضم هاتين الوظيفتين بالتسمية الموحدة (PROCESSING : المعالجة)، التي تضم تحت جناحيها سلسلة طويلة من العمليات المصحوبة بالمشكلات ومواقف التحدي المشار إليها سابقا.

وتبرز هذه المشكلات والمواقف بصفة خاصة في المكتبات القومية والعالمية الكبرى، التي قد تتلقى الواحدة منها كل عام مئات الآلاف من الأوعية المطبوعة وغير المطبوعة، لتنضم إلى عشرات الملايين من المقتنيات السابقة، بحيث تصبح معا كيانا فنيا واحدا يقوم على نظم دقيقة من اعداد بطاقات الفهرسة والتصنيف والتكشيف لكل مادة أو وعاء، ثم ترتيب الملايين من هذه البطاقات كل عام في مواقعها مع ماسبقها، وترفيف مئات الآلاف من أوعية العام الحالي في مواقعها متجانسة مع ماسبقتها. في مثل هذه المكتبات يواجه العاملون في إقامة وصيانة هذا النظام الثلاثي (اعداد البطاقات، ترتيب البطاقات، ترفيف الأوعية)، مشكلات ومواقف التحدي المذكورة من قبل كل يوم بالعشرات وربما بالمئات، مثل:

* وعاء معين كتابا أو غيره يتناول بلدا معينا كمصر، وتختلط فيه الموضوعات الحاضرة السياسية والاجتماعية والتربوية وغيرها، بالماضي من تلك الموضوعات.. هل يصنف هذا الوعاء في التاريخ أو في العلوم الاجتماعية..؟ ومع أن هناك قواعد لذلك، ولكن تطبيق هذه القواعد يتطلب في حالات كثيرة الخبرة البشرية النادرة.

* الدورية التي أصدرتها إحدى الهيئات لفترة زمنية، بعنوان معين وبتتابع أسبوعي أو شهري أو غيرهما، ثم حدث تغيير ما في اسم الهيئة المصدرة أو في عنوان الدورية أو في تتابعها..! هل تأخذ الدورية بذلك وضع الدورية الجديدة أو يحتسب هذا التغيير عرضا طارئا لايغير من هويتها البيليوجرافية..؟ وقواعد ذلك موجودة فعلا ولكن التطبيق الصحيح غالبا ما يتطلب الخبير القدير في هذه الجوانب المتشابكة.

* الوعاء الذي أخذ رقم تصنيف معين ويراد ترفيفه بجوار ما سبقه من أوعية . . ! قد ينشأ من ذلك موقف يتطلب تطبيق قواعد معينة ، لأن رقم التصنيف الذي أخذه يرشحه لعدة مواقع وليس لواحد فقط . . ؟ ومرة أخرى لهذا الموقف قواعده الداخلية التي قد تتفاوت من مكتبة إلى مكتبة ، ولكن التطبيق الصحيح يحتاج إلى خبير وإلى وقت قد يطول .

مثل هذه المكتبات وهى تواجه أمثال هذه المواقف بالمئات أو حتى بالعشرات كل يوم ، وبما تتطلبه من خبرات بشرية غير موجودة أو نادرة ، وبما تأخذه من أوقات تتعطل بسببها الخدمات النهائية للقراء والباحثين ، وبما يسببه ذلك كله من الخسائر المباشرة في ميزانية المكتبة ، والخسائر غير المنظورة وهى الأكبر في انتقاص خدمات القراءة والبحث - مثل تلك المكتبات تبحث عما يخرجها من ذلك وقد لاتجده إلا في نظم الذكاء الآلي . فتبدأ بالدراسة الاستطلاعية المتأنية لامكانات تلك النظم واقتصادياتها عند التطبيق على تلك المشكلات والمواقف ، لتأخذ أعلى مافيها من الايجابيات وتتجنب أكبر قدر من سلبياتها .

وهنـاك مكتبات في بعض البلاد النامية قد تكون وطنية أو قومية ، ولكن وظيفتي الاقتناء والتنظيم فيها مجمدتان أو شبه مجمدتين لسبب أو لآخر . وتمر الأيام وهى لاتحس بخطورة هذا الوضع الشاذ في أية مكتبة كبيرة أو صغيرة بله أن تكون وطنية أو قومية ، ولايدري أحد فيها أى شىء عن نظم الذكاء الآلي التي نحن بصددها . ويبقى أمرها هكذا ماشاء الله من الزمن : الوظائف التي تثمر مواقف التحدي ومشكلاته مجمدة أو شبه مجمدة ، والنظم الآلية لمواجهة هذه المشكلات والمواقف غير معروفة . . ! والضرر في هذا الاحتمال هو ضرر التجميد أو شبه التجميد وحده ، أما الجهل بهذه النظم الآلية الحديثة فلعله الخير كل الخير في هذا الاحتمال التجميدي . . ! ولكن - للاسف الشديد - سرعان مايأتي الاحتمال الآخر فيصبح الضرر الواحد ضررين ، حين يسمع أحدهم بهذه التكنولوجية التقدمية فيستقدمها لمكتبته ، تفاخرا أو تظاهرا دون أية حاجة حقيقية لها . . ! أو يستقدمها أولا ثم تجري الدراسة الاستطلاعية التي لم يعد لها من وظيفة سوى التجميل السطحي . . !

المجموعة ٣

القضايا والمؤسسات

المجموعة الثالثة
القضـــايا والمؤســـات

خلفية المجموعة وسياقاتها الزمنية

برغم أن القوس الزمني لهذه المجموعة الثالثة عن «القضايا والمؤسسات» يقل خمس سنوات، عنه في كل من المجموعتين الأولى والثانية السالفتين، إلا أن عدد المواد هنا (عشـرين) يزيد عشـراً على مواد المجمـوعـة الثـانية وخمسـاً علـى مواد المجمـوعة الأولى. كمـا أنـه ليس بين هذه المواد العشرين قبل السنوات الخمس الأخيرة (١٩٨٤ - ١٩٨٩) سوى اثنتين فقط، كتبتا أوائل الستينيات ومنتصف السبعينيات على الترتيب. ولست أريد بهذه المقارنه الأخيرة للقارىء، أن يتنبه إلى الدرجة العالية للجدة بمفهومها التاريخي في مواد هذه المجموعة، فيعطيها درجة من الاهتمام أعلى من سابقتيها، فالمواد هنا وهناك وهنالك وفيما سيأتي بالمجموعة الرابعة، كلها مكتوبة بمنهج الاهتمام بالثوابت لتبقى حية عند أية قراءة، سواء في وقتها أم بعدها بعقد أو عقدين.

وإنما أردت بالمقارنتين معاً الإشارة من طرف خفى، إلى الطبيعة العامة للمحتويات في مواد هذه المجموعة، التي بررت وضع كلمة «قضايا» كأهم عنصر في تسميتها. ذلك أن التخصص في سنواته الأخيرة أصبح يموج بالمستجدات، التي تبعث على الاهتمام أو تثـير التسـاؤل، وكـلاهما يجتذب الأقلام في أيدى الباحثين، للكتابة عما يرتبط بهذه المستجـدات من القضـايا ومن المؤسســات. ومـع أنني حرصت على الترتيب الزمني لمجموعة المواد هنا، كما فعلت ذلك من قبل في المجموعتين السالفتين، بل وفي محتويات الفصول الأربعة قبلهما، فقد حرصت هنا في حالتين على الأقل أن توضع متجاورة المواد المرتبطة بقضية واحدة، دون الإخلال بالتتابع الزمني حسب سنوات النشر السابق لها.

وقد أمكن تحقيق ذلك بطبيعة الحال في مواد الثمانينيات وحدها، لكثرتها النسبية ولتعدد الجوانب في اثنتين أو ثلاث من القضايا التي تناولتها تلك المواد.

أما بالنسبة لمادتى الستينيات والسبعينيات في هذه المجموعة بالرقمين (١، ٢)، فلكل منهما سياقها الزمني الخاص بها، وهو نفسه أساس الإضاءة التي يحسن أن تؤخذ في الاعتبار، عند القراءة لهما الآن بعد عقد أو عقدين من السنين. كتبت الأولى منهما عن «الببليوجرافيا وموقعها في الدراسات العربية» في أثناء العام الدراسي (١٩٦٣/ ١٩٦٤)، وكنت قد أصبحت لأول مرة المسئول عن تدريس مقرر «الببليوجرافيا» العتيد، الذي سعدت به بعد ذلك لربع قرن كامل. فهذه المادة باكورة ماكتبته في هذا الموضوع، ومن الطريف والمفيد مقارنتها بما كتب بعدها في الموضوع نفسه بعقد أو عقدين. وكتبت الثانية بعد حملة متصلة قمت بها طوال عام (١٩٧٤)، بشأن تنبيه المسئولين العرب لقضية الترقيمات الدولية الموحدة لكل من الكتب والدوريات. وقد بادرت آنذاك بالنسبة للدوريات الثلاث (صحيفة المكتبة؛ كشاف الأهرام؛ الثقافة العربية) التي ارتبطت بها مستشاراً للتحرير، فكتبت إلى (المركز الدولي للنظام الدولي لمعلومات الدوريات: IC - ISDS) في باريس، للحصول مؤقتا على (ترقيمة دولية موحدة للدوريات: تدمد: ISSN) لكل منها، وظهرت مطبوعة على أغلفة أعدادها منذ منتصف السبعينيات. ونجحت الحملة جزئيا فحصلت «الهيئة المصرية العامة للكتاب» عام (١٩٧٥)، على الحصة المصرية من الترقيمات الدولية الموحدة للكتب (تدمك: ISBN)، ومقدارها مليون ترقيمة من (977,000,000) حتى (977,999,999)، ولكنها تكاسلت بالنسبة للدوريات حتى الآن..!

ونعود إلى مواد الثمانينيات ليس لإلقاء أضواء فردية على كل مادة فذلك هو ما تجنبته وأتجنبه في تقديماتي الرمزية للمجموعات كلها من قبل ومن بعد، وإنما لإنجاز وعد سابق بشأن نموذج أو نموذجين للمواد المتجاورة، بينما القضية في كل منها واحدة بيد أنها تتطلب الإلحاح والمعاودة أو تقليب الأوجه في الكتابة. أما بالنسبة للإلحاح والمعاودة فإن قضية «القراءة» نموذج مثالي لما وعدت به، فهناك أربع مواد (١٤ إلى ١٧) كتبت بإلحاح شديد، وبتسديد مقصود موجه إلى المسئولين في أعلى المواقع بالدولة. ذلك أن

هذه القضية أصبحت في السنوات الأخيرة تظفر باهتمام ليس له مثيل، بسبب الطغيان المتزايد للتكنولوجيات التقدمية الحديثة، التي باتت مصدر الخطورة والخطر على مستقبل «القراءة» للكتب المطبوعة. بل إن المادة (١٤) نشرت مرتين، إحداهما في مجلة (اليمامة) الأسبوعية في الرياض بعنوانها هنا نفسه، كما نشرت أيضا باعتبارها افتتاحية العدد الرابع عشر من (عالم الكتاب) بالقاهرة.

أما تقليب الأوجه كنموذج ثان للمواد، التي تجاورت في العرض هنا كما تتابعت في الكتابة قبلا حول قضية واحدة، فإنه يتمثل في مجموعتين أخريين من المواد بأرقام (٤، ٥، ٦، ٧) ثم (٨، ٩، ١٠). فأولى المجموعتين تتناول مايطلق عليه بنوك المعلومات، ومايتصل بها من تكنولوجية الحاسب الألكتروني وتكنولوجية الاتصال عن بعد. وتهدف في تتابع وإلحاح إلى تصحيح المفاهيم الخاطئة عندنا، وإلى رسم الخطوط السليمة لاستثمار هذه التكنولوجيات من جانبنا، كما استثمرها بنجاح غيرنا من البلاد المتقدمة. وثانية المجموعتين تعالج قضية «الضبط الببليوجرافي»، وقد التقت أخيراً مع كل من تكنولوجيتي التحسيب والاتصال عن بعد. والضبط الببليوجرافي كما نعلم هو أبرز التحديات في تخصص المكتبات والمعلومات، الذي أصبحت الهوة فيه تتسع أكثر فأكثر بين البلاد المتقدمة في الجانب الأول، والبلاد النامية ومنها الأقطار العربية في الجانب الآخر. في هذا التحدي الببليوجرافي على الجانب الأول، تتشارك عشرات المكتبات ومئاتها على امتداد مئات الأميال وآلافها، مع تعدد اللغات والأبجديات وتنوع الأجناس والأعراق والثقافات، من أجل الاستثمار الأمثل للتكنولوجيات التقدمية الحديثة، في حل مشكلات هذا التحدي وتذليل صعوباته.

ونحن هنا في الوطن العربي كله وبكل أسف، نجد أن بضع مكتبات في القطر الواحد مثلا، بل في كل واحدة من المدن العربية العواصم، وقد غرقت كل مكتبة حتى أذنيها وهى تحاول مواجهة هذا التحدي نفسه، ماتزال تصرّ على استثمار تلك التكنولوجيات الحديثة منفردة وحدها، ناسية أو متناسية عمق الصلات بينها وبين أخواتها، التي تجعل المشاركة والتعاون هو الاختيار الطبيعي، وجاهله أو متجاهلة أن هذه التكنولوجيات تفقد فعاليتها بهذا التقوقع الذي لامبرر له..!

وحقيقة الأمر أن الهوة الواسعة، بين أوضاع المكتبات والمعلومات عندنا وأوضاعها في البلاد المتقدمة، كانت هى الخلفية الثابتة عند الكتابة والنشر من قبل، ليس فقط بالنسبة لتلك المواد الثلاث وحدها، ولا للمواد الأخرى في هذه المجموعة فقط. ذلك أنها كانت إحدى الثوابت في نفسى، بالنسبة لكل ماكتبته في المجموعات الأربع هنا والفصول الأربعة قبلها بعامة، وفيما كتبته من ذلك خلال الثمانينيات بخاصة.

١ ـ الببليوجرافيا وموقعها في الدراسات العربية(*)

معنى الكلمة وتطورها

كلمة «ببليوجرافيا» من الكلمات التي يشيع استعمالها في عدد كبير من لغات العالم، مع اختلاف قليل أو كثير في الطريقة التي تنطق بها في كل لغة، مثل الكلمات (ديمقراطية، فلسفة، كيمياء، جغرافيا) وغيرها من الكلمات التي تفضل اللغات أن تقترضها كما هى دون البحث عن مقابل لها. ويرجع أصل الكلمة إلى اللغة الإغريقية، وهى مركبة من كلمتين: الأولى (ببليون Biblion) ومعناها كتيب صغير، والثانية (جرافيا Graphia) ومعناها الكتابة أو النسخ. وكان معناها مركباً من مدلول هاتين الكلمتين، فكانت تطلق على «كتابة الكتب أو نسخ الكتب». والكلمة أصبحت بعد ذلك من مفردات اللغة اللاتينية أيضا، والمفروض أنها كانت تدل في اللغة اللاتينية على نفس المعنى، ولكنها لم تحظ باهتمام كبير في أثناء استعمالها. وظلت مرتبطة بهذا المعنى الضيق المحدود الذي بدأت به حياتها، وهو كتابة الكتب ونسخها، حتى جاء القرن السابع عشر فبدأ معناها يتحول قليلاً من «كتابة الكتب» إلى «الكتابة عن الكتب». وأخذت ترث المكانة التي احتلتها من قبل في الدلالة على هذا المعنى كلمتان أخريان، هما: كلمة «Catalogue» ومعناها فهرس للكتب، وكلمة « Bibliotheca » ومعناها مكتبة أو مجموعة كتب، وأصبحت كلمتنا تستعمل بكثرة في عناوين المؤلفات التي تعالج الكتب، بدلاً من هاتين الكلمتين اللتين كثر استعمالهما من قبل في هذا المدلول.

(*) في عالم المكتبات. ـ السنة ٦، العدد ٢ (مارس/ إبريل ١٩٦٤)؛ ص ٤٥ ـ ٥١.

بداية عهد الببليوجرافيا

وفي ذلك الوقت كانت الطباعة قد استوت على قدميها، وبدأت تمطر المكتبات باعداد كبيرة من الكتب لم تكن معهودة من قبل، وبدأ رصيد الانسانية من التراث المكتوب يتضخم عاما بعد عام، وجيلا عقب جيل، وظهرت سلسلة متتابعة من الببليوجرافيين، الذين أخذوا على عاتقهم انشاء قوائم مختلفة لهذا السيل الثقافي الجديد، بغية تنظيمه، وتحقيقه، والتعليق عليه، وتسهيل الانتفاع به، وكانوا يطاقون على مؤلفاتهم ببليوجرافيات. ولقد كان القرنان السابع عشر والثامن عشر فترة حاسمة في حياة هذا المصطلح، لأن كثرة المؤلفات التي سميت ببليوجرافيات، وتنوعها، والمبادىء التي وضعت لها، والطرق المختلفة التي أعدت بها، وتعدد المجالات التي تناولتها. . . كل ذلك رسم المعالم الرئيسية التي سلكتها دراسة الببليوجرافيا وممارستها فيما بعد، وافتتحت «الببليوجرافيا» الصفحة الأولى في حياتها الدراسية في مطلع القرن التاسع عشر بما نشره «أكار: Achard » في باريس عام ١٨٠٦ بعنوان Elementary Course in Bibliography يعالج فيه الموضوع معالجة توضيحية مبسطة.

اتسعت المجالات الدراسية للببليوجرافيا منذ ذلك الحين حتى الآن اتساعا كبيرا، وأصبحت «الببليوجرافيا» بين المتخصصين، تدل على ثلاثة جوانب رئيسية في الميدان الذي تتناوله، وهى: العلم، والفن، وثمرة الفن. فالببليوجرافيا كعلم هى: مجموعة الحقائق العلمية المنظمة التي تعالج الكتاب من جميع نواحيه، سواء النواحي المتصلة بكيانه المادي أو النواحي المتعلقة بوظيفته كوعاء يحمل الأفكار وينقل الحقائق. والببليوجرافيا كفن هى: مجموعة الطرق الفنية الضرورية للتحقق من المعلومات الأساسية الخاصة بالكتب، ولتنظيم هذه المعلومات ثم تقديمها. . أما الجانب الثالث وهو ثمرة الفن فينبغي أن تستعمل الكلمة بالنسبة لنا في العربية، مع إضافة تاء تأنيث مربوطة اليها لتصبح «ببليوجرافية». ويمكن تعريف الببليوجرافية بأنها: سجل منظم، مرتبط بغرض معين، لمجموعة من الكتب تشترك في بعض الصفات المميزة.

المدلول الواسع

والببليوجرافيا في أوسع معانيها تشمل كل الدراسات المرتبطة بالنواحي المادية

والعقلية للكتب، مادامت هذه الدراسات تؤدي إلى فهم تاريخ الكتب بصفة عامة، أو فهم التاريخ والتطور الفردي لكل كتاب أو فهم علاقات الكتب بعضها ببعض. وعلى هذا فالدراسات الفنية الدقيقة المتصلة بالورق وصناعته، وبالمواد التي استخدمت للكتابة في العصور الماضية كالجلد والرق ودراسات الطباعة وتطورها، وأشكال الحروف واختلافها، ودراسات التجليد ومواده وأنواعه، وكيفية تجميع الملازم في الكتاب الواحد، ثم الدراسات التأريخية والمهنية والأدبية المتصلة بحقائق التأليف، وصناعة النشر وتطورها، وطرق التوزيع. . . كل ذلك تشمله البيبليوجرافيا في معناها الواسع. والبيبليوجرافيا تعتمد بعد ذلك كله على المحتويات العقلية للكتاب وتستعين بها، مادام ذلك يفيد في وصفه وتحديد علاقاته بالكتب الأخرى.

ماهو الكتاب ؟

ومن المهم في هذا المكان تحديد المقصود بكلمة «كتاب» الذي تردد ذكرها كثيرا في الفقرات السابقة، لأنها المجال الذي تدور فيه «البيبليوجرافيا». تستعمل كلمة كتاب في هذا السياق لتشمل ثلاثة أشياء، أولها: هو الكتاب بمعناه الضيق الذي نعرفه والذي يتمثل في الكتب العادية. . والثاني: هو الكتاب بمعناه الواسع الذي يشمل كل الوسائط الورقية من الصحف والدوريات وغيرهما. . والثالث: هو الكتاب بمعناه المجازى ويشمل مايقوم بوظيفة الكتاب (وهى كونه وعاء للافكار والحقائق) من وسائل الاتصال الحديثة مثل المسجلات الصوتية والافلام المرئية.

البيبليوجرافيا التحليلية

هذا، وعلى الرغم من تعدد الدراسات البيبليوجرافية واتساع ميادينها فمن الممكن أن يميز الدارس بين نوعين رئيسيين ينضوي تحتهما باقي الدراسات الفرعية أو الاضافية. النوع الرئيسي الأول يسمى «البيبليوجرافيا التحليلية» وقد يسمى «البيبليوجرافيا النقدية» أو «البيبليوجرافيا الوصفية». وتمثل «البيبليوجرافيا التحليلية» في أكثر الأحيان البيبليوجرافيا كعلم، والمقصود بها الدراسات التي تعتمد على الفحص العلمي الدقيق للكتاب ككيان مادي، من أجل استكشاف الحقائق المتصلة بتأليفه

ونشره، وتوضيح العلاقات النصية له إذا كان له أكثر من نسخة أو طبعة واحدة. وفي مثل هذا النوع من الدراسة قد يعمد الببليوجرافي إلى كتاب من الكتب التي طبعت في الفترة الأولى لظهور الطباعة، ويجمع كل مايستطيع أن يجمعه من نسخ هذا الكتاب التي تم طبعها في تلك الفترة، ثم يفحصها جيدا ليبعد النسخ المكررة التي تكون تامة التطابق، ويستبقى واحدة فقط من كل مجموعة يثبت له أنها تختلف عن المجموعة الأخرى. ثم يفحص النسخ المتبقية له من جديد، ليحدد ما بينها من اختلافات في النص، أو في المقدمات، أو في ملحقات الكتاب، أو في العناوين الجارية برءوس الصفحات. كما أنه قد لايستغنى عن فحص نوع الورق الذي طبعت عليه النسخ ووضع العلامات المائية به، وشكلها، ومقياس الورق هل هو من مقياس النصف والربع، أو الثمن. ثم يحدد طبيعة هذه الاختلافات، ومدى دلالتها على اختلاف الطبعات، وحقائق التأليف والنشر.

فقد يجد مثلا أن إحدى النسخ قد كتب في وجه صفحة العنوان بها أو في ظهرها تاريخ الطبع (١٨١٠)، ثم يتبين له أن نوع الورق الذي طبعت عليه لم يصنع إلا في منتصف القرن التاسع عشر. وهنا تتبين الأهمية الكبرى للحقائق العلمية المتصلة بصناعة الورق في ممارسة «الببليوجرافيا التحليلية». ونعود إلى المثال المذكور لنرى بعض الاحتمالات الفرضية التي يمكن أن تقوم بذهن الببليوجرافي في مشكلة تاريخ الطبع التي واجهها. قد يلاحظ بالفحص الدقيق مثلا أن الجزء الأعلى من الرقم (١) في خانة العشرات غير واضح وأنه أقصر من بقية الارقام بصورة غير عادية، وقد يجد بطريق الصدفة أن النص الداخلي للكتاب يحوي أرقاما من المقطوع به أنها الرقم (٩)، ولكنه يلاحظ في أحدها نفس الظاهرة، وهى أن الجزء الاعلى غير واضح، وهنا قد يفترض أن تاريخ الطبع هو (١٨٩٠) ولكن الجزء الأعلى من الرقم (٩) كان متآكلا، فلم يظهر في الطباعة وبدا كأنه رقم (١). وعلى الفاحص أن يتابع هذا الفرض ليستكشف من شواهد الطباعة في الكتاب ومن القرائن الاخرى ما يؤيد الفرض الذي افترضه. هذا مجرد مثال رمزي لشرح طبيعة العمل والدراسة في ميدان «الببليوجرافيا التحليلية» التي تكون النوع الرئيسي الأول من أنواع الببليوجرافيا.

البيبليوجرافيا النسقية

أما النوع الرئيسي الثاني فيسمى «البيبليوجرافيا النسقية»، وقد يسمى «البيبليوجرافيا المنهجية». وتمثل «البيبليوجرافيا النسقية» في أكثر الأحوال البيبليوجرافيا كفن وليس البيبليوجرافيا كعلم، والمقصود بها مجموعة الطرق والقواعد الفنية الضرورية لاعداد قائمة منظمة للكتب. والفرق بينها وبين «البيبليوجرافيا التحليلية» يبدو في أن الأخيرة تعتمد على مجموعة من القواعد أكثر دقة وتفصيلا لوصف الكيان المادي للكتاب (الكتب المطبوعة في العصور الأولى للطباعة بصفة خاصة) من أجل الوصول إلى الحقائق المتصلة بنشره، وتأليفه، واختلاف نصوصه في النسخ المتعددة، أما «البيبليوجرافيا النسقية» فإنها تعتمد على مجموعة من القواعد أقل تفصيلا وأكثر سعة، لوصف الكتاب من أجل إعداد قائمة منتظمة لمجموعة من الكتب، تجمعها بعض الصفات المشتركة. والثمرة التي تمثل «البيبليوجرافيا النسقية» أصدق تمثيل هى «البيبليوجرافية» أى قائمة تضم مجموعة معينة من الكتب. والصفات الضرورية للبيبليوجرافية والتي ينبغي أن تتوافر في أثناء الإعداد هى:

(أ) ينبغي أن يكون هناك هدف واضح معترف به أنشئت البيبليوجرافية لأجل تحقيقه.

(ب) ينبغي أن يتم التعرف والتحقق من أفراد الكتب التي تضمها البيبليوجرافية بدرجة من التأكد تتناسب مع الهدف من إنشاء البيبليوجرافية.

(جـ) ينبغي أن توصف الكتب في البيبليوجرافية طبقا لمبادىء وقواعد مقبولة من المختصين بصفة عامة.

(د) ينبغي أن تنظم الكتب في داخل البيبليوجرافية طبقا لنسق أو لمنهج معين حتى ولو كان هذا المنهج هو الترتيب الهجائي المحض.

(هـ) ينبغي أن تشترك الكتب التي تضمها البيبليوجرافية في بعض الصفات المميزة.

والبيبليوجرافيات النسقية أنواع مختلفة، فقد تكون «ماضية» تضم الكتب التي ظهرت في فترة معينة من التاريخ الماضي، مثل كتاب «كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون» لحاجي خليفة، وقد تكون «جارية» تتابع أولا بأول مايجرى صدوره من

الكتب، مثل «النشرة المصرية للمطبوعات» التي تصدرها دار الكتب المصرية دوريا، وتضم الكتب التي تدخل الدار طبقا لقانون الإيداع الذي صدر عام ١٩٥٥. والبيبليوجرافيات قد تكون «شاملة» مثل «النشرة المصرية للمطبوعات» لأن المفروض أنها تضم كل مايصدر في الجمهورية العربية المتحدة، وقد تكون «متخيرة» مثل القائمة التي تصدرها مجلة «عالم المكتبات» كل شهرين مسجلة أهم ماأنتجته دور النشر العربية.

والبيبليوجرافيات قد تكون «شارحة» لأنها تشرح في كلمات أو سطور قليلة محتويات كل أو أكثر الكتب المسجلة بها، وقد تكون «غير شارحة» فتكتفي بسرد الكتب دون شرح لمحتوياتها. أما تنوع الهدف في «البيبليوجرافيا النسقية» فقد أتاح الفرصة لظهور أنواع متعددة من البيبليوجرافيات يمكن حصرها في نوعين رئيسيين، هما:

١ - **فالبيبليوجرافيات الحصرية** تهدف أساسا إلى القيام بعملية تسجيل شاملة لكل ماهو موجود من الكتب في (نطاق معين)، وليس من همها أن تربط نفسها بموضوع معين، ولهذا يضعونها في مقابلة «البيبليوجرافيات الموضوعية» التي تنشأ كل واحدة منها لخدمة أحد الموضوعات. ومن أشهر البيبليوجرافيات الحصرية «البيبليوجرافيات القومية»، وهى البيبليوجرافيات التي تهدف إلى تسجيل الانتاج القومي من الكتب في دولة معينة، فيوجد في أمريكا مثلا Cumulative Book Index الذي بدأ صدوره عام ١٨٩٨، وفي انجلترا The English Catalogue of Books الذي بدأ صدوره عام ١٨٠١، وتغير اسمه وأخذ يصدر بانتظام منذ سنة ١٨٦٤، وهما بيبليوجرافيتان قوميتان جاريتان ويقابلهما في الجمهورية العربية المتحدة «النشرة المصرية للمطبوعات» التي بدأت تصدر عام ١٩٥٦. وتعدّ البيبليوجرافية القومية الجارية سجلا قوميا للدولة منذ تاريخ صدورها. أما الفترة التي تسبق صدورها فانها تغطي عادة بما يكون قد أنشىء من «البيبليوجرافيات الماضية» في نطاق الأمة موضع البحث، وبذلك يمكن أن تستكمل البيبليوجرافيا القومية كل حلقاتها. ويلحق بالبيبليوجرافيات من هذه الفئة الفهارس التي تصدرها المكتبات العالمية الكبرى بما تملك من رصيد الكتب، مثل سلسلة الفهارس المطبوعة، التي أصدرتها مكتبة الكونجرس بالخارج أو دار الكتب المصرية في الأوطان العربية.

٢ ـ أما البيبليوجرافيات الموضوعية فانها قوائم يكون هدف التجميع فيها والصفات المشتركة للكتب التي تضمها مرتبطين بخدمة الموضوع الذي تحويه الكتب، ومثل هذه القوائم مثل البيبليوجرافيات الأخرى: فقد تكون «جارية» أو «ماضية»، وقد تكون «شاملة» أو «متخيرة»، وقد تكون «شارحة» أو «غير شارحة». أما أشكالها المادية فإنها قد تكون على هيئة دورية، أو كتاب، أو مجموعة بطاقات بل إنها قد تسجل على فيلم، أو شريط أو بطاقات مخرمة مرتبطة بمفاتيح رمزية معينة. وأما الموضوع نفسه فانه قد يكون واسع الأطراف ممتد النواحي، مثل البيبليوجرافية التي قررت انشائها «اللجنة العليا لمركز دراسات التاريخ القومي»، لتكون في خدمة هذا الموضوع الكبير واعادة كتابته من جديد، وقد يكون موضوع البيبليوجرافية ضيقا محصورا في مسألة أو مشكلة محدودة. وهناك أعداد لايمكن حصرها من مثل هذه البيبليوجرافيات الصغيرة، فقد يعدها أستاذ لطلبته حول موضوع دراسي، وقد تعدها احدى المكتبات حول مسألة جارية، وتقدمها كنوع من الخدمات الفنية لرواد المكتبة وزوارها، وقد يجمعها أحد الباحثين لاجل دراسة شخصية معينة، فتكون بيبليوجرافية لادب هذه الشخصية وللادب الذي كتب حولها، مع عقد الصلة بين حياة الشخصية وبين البيبليوجرافية، وتسمى في هذه الحالة «السيرة البيبليوجرافية Biobibliography ». بل إن هناك بيبليوجرافيات يكون موضوعها «البيبليوجرافيات»، وتسمى «بيبليوجرافيات البيبليوجرافيات» أو بيبليوجرافيات من الطبقة الثانية، وقد كثر هذا النوع الأخير حتى اضطر البيبليوجرافيون إلى إصدار طبقة ثالثة تسمى «بيبليوجرافيات بيبليوجرافيات البيبليوجرافيات».

البيبليوجرافيا والدراسات العربية

الدراسات العربية موضوع من أوسع موضوعات الدراسة والبحث، تمتد حدوده الزمانية في أغوار الماضي مئات السنين، وتغطي أبعاده المكانية جزءا كبيرا من العالم، ويتناول من المسائل والمشكلات نمطا متكاملا للحياة الثقافية والعلمية، فيه اللغة، والادب، والتاريخ، والفلسفة، والطب، والعمارة وغيرها من فروع الانسانيات والعلوم والفنون. فإذا أخذنا في الاعتبار الصلة الوثيقة بين هذا الموضوع وبين الدراسات

الاسلامية بخاصة وتطور الحضارة الانسانية بعامة، فان الدراسات العربية كموضوع تأخذ لنفسها آفاقا واسعة المدى من الدراسات الإضافية المباشرة والملحقة.

ومن الواضح أن موضوعا بهذه السعة لابد أن يتمتع برصيد ضخم من المصادر والمراجع ومواد البحث وأدواته، والحقيقة أن الدراسات العربية بنفسها أو بدراساتها الاضافية غنية جدا بمصادرها وبمراجعها الاصلية التي هي موضوع البحث نفسه، وقد أغرت بعد ذلك كثيرا من العلماء، من الشرق والغرب، قديما وحديثا، ببحثها والكتابة حولها، تحقيقا أو تعليقا أو غيرهما من أنماط الكتابة والبحث. وقد أصبح الرصيد بشقيه، الاصلي والبحثي مزيجا عجيبا من التراث يلتقي حول موضوع واحد، فنحن نجد في هذا الميدان كتبا ألفت منذ ألف سنة أو يزيد إلى جانب مؤلفات لم تبرد بعد من حراة الصياغة، ونجد من أشكال الرصيد: المخطوطات، والمطبوعات، والمصورات، والكتب والمجلات، والمقالات الصغيرة، والموسوعات الضخمة، والنشرات العابرة، ورسائل الدكتوراه المتأنية. واللغة العربية تتوج لغات هذا الرصيد طبعا، ولكنها تضم إلى جوارها الفارسية والاردوية والتركية وغيرها من اللغات الاسلامية، والالمانية والانجليزية والفرنسية وغيرها من اللغات الاوروبية.

وإذا كان بعض الباحثين يواجه صعوبة من نوع معين في الموضوع الضيق المحدود الجديد، الذي لايجد له مصدرا يبحثه أو مرجعا يستند إليه فان الصعوبات التي يواجهها الباحث في الدراسات العربية ترجع في كثير من الاحيان إلى سعة الرصيد الذي تحدثنا عنه في الفقرة السابقة، لأن هذا المزيج العجيب من مصادر البحث ومراجعه، بلغاته المتعددة، وأشكاله المتفاوتة، وأماكنه المتباعدة، وبمؤلفيه وكتابه الذين قد يختلفون في كل شيء ويتفقون فقط في أنهم قد أضافوا إلى الرصيد بكتاباتهم ومؤلفاتهم - كل ذلك يصبح أمام الباحث عقبات متراكمة، قد تعجزه أن يسيطر سيطرة كاملة على أدب المشكلة التي يتناولها من هذا الرصيد بالدراسة والبحث، ويصبح الباحث في مجال الدراسات العربية، لهذا السبب، في حاجة شديدة إلى تزويد نفسه بالخبرات والمهارات البيبليوجرافية، وأن يتعرف تعرفا دقيقا على البيبليوجرافيات الموضوعية في ميدان الدراسات العربية.

البيبليوجرافيات العربية

لعل أقدم وأول بيبليوجرافية عربية هى كتاب «الفهرست» لابن النديم، وقد كانت هذه البيبليوجرافية التي مضت عليها ألف سنة تقريبا تجمع المعالم البارزة للرصيد الثقافي في المجتمع العربي والإسلامي في ذلك الوقت، ولو أن باحثا في القرن الرابع الهجري أراد أن يتناول موضوعا عربيا أو إسلاميا بالدراسة والفحص واحتاج أن يجمع أولا ماكتب عن موضوعه لكانت بيبليوجرافية «ابن النديم» وقتها من خير (إن لم تكن خير) الوسائل العلمية التي كان يمكن أن يلجأ اليها في هذه الخطوة الأولى من خطوات البحث. وقد توالت العصور بعد بيبليوجرافية «ابن النديم»، وتطور الرصيد الثقافي في المجتمع العربي والإسلامي، وتوالى انشاء البيبليوجرافيات التي تخدم هذا الرصيد، وتعددت أنماطها، واختلفت أهدافها، وقام بإنشائها رجال من جنسيات مختلفة. جمعهم الاهتمام بالتراث العربي والإسلامي، ومحاولة حصره وضبطه، خدمة للعلم والبحث.

جاء «طاش كبرى زاده» بعد «ابن النديم» بحوالي ستمائة سنة، وأنشأ كتابه الضخم «مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم»، وجاء بعده بحوالي مائة عام «حاجي خليفة» فأنشأ كتابه «كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون» الذي يضم حوالي ١٥,٠٠٠ من أسماء الكتب والرسائل ثم جاء «البغدادي» بعد ذلك بأكثر من ثلاثمائة عام ليخرج كتابه «إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون»، ويضم حوالي ١٩,٠٠٠ كتاب، وتاريخ الاقفال فيه يصل إلى أوائل القرن العشرين. هذه النماذج تمثل خط البيبليوجرافيات العامة مبتدئة من العصر الأول لازدهار الثقافة العربية حتى العصر الحاضر، وقد نشأ بجوارها عشرات من الببليوجرافيات الجزئية، التي تمثل مقتنيات مكتبة من المكتبات أو الرصيد العلمي حول موضوع معين من الموضوعات الكثيرة في اطار الثقافة العربية والإسلامية. . ولكن هذه البيبليوجرافيات عامة وجزئية، كانت جهودا فردية لم تعززها الأسس العلمية ولا الطرق الفنية الحديثة في إعداد البيبليوجرافياتت وجمعها.

وقد كان اخراج كتاب «Achard» عن البيبليوجرافيا في باريس عام ١٨٠٦، ثم انشاء المعهد الدولي للبيبليوجرافيا في بروكسل عام ١٨٩٥ خطوتين هامتين، في تثبيت الأسس العلمية وانشاء القواعد الفنية للنشاط البيبليوجرافي الحديث. وطبق كثير من المستشرقين الأسس الجديدة، على بحوثهم ونشاطهم العلمي الخاص بالتراث العربي والإسلامي. ولعل أهم وأحدث كتاب بيبليوجرافي شامل، لخدمة الدراسات العربية والإسلامية، هو الكتاب الذي بدأ «بروكلمان» يعمل فيه منذ عام ١٨٩٨، حينما ظهرت الطبعة الأولى لكتابه «تاريخ الأدب العربي» في مدينة «فايمر» بالمانيا في مجلدين، ثم نشر ملحقين كبيرين له في عام ١٩٣٧ أكبر من ضعف المجلدين الاصليين، ثم نشر جزءا ضخما في تاريخ الأدب العربي الحديث عام ١٩٤٢، ثم أعاد طبع المجلدين الاصليين بعد الزيادة والتهذيب للمادة الموجودة فيهما سنتي ١٩٤٣و ١٩٤٩، وقد أذن «بروكلمان» لجامعة الدول العربية ١٩٤٨ في ترجمة الكتاب الاصلي وملاحقه. وقام بالترجمة الدكتور عبد الحليم النجار وصدر منها ثلاثة أجزاء حتى عام ١٩٦٢. وكتاب «بروكلمان» يمثل الحلقة الحديثة في سلسلة البيبليوجرافيات العامة التي بدأها «ابن النديم» واسهم في حلقاتها «طاش كبرى زاده، وحاجي خليفة، والبغدادي». . وقد أنشأ المستشرقون إلى جوار بيبليوجرافية بروكلمان العامة كثيرا من البيبليوجرافيات الجزئية حول موضوعات أو مشكلات معينة في إطار الثقافة العربية والاسلامية، وهذه البيبليوجرافيات الجزئية هى الحلقات الحديثة في السلسلة الجزئية التي كانت تسير إلى جوار سلسلة «ابن النديم» وبدأها رجال الثقافة العربية والاسلامية في العصور الماضية.

هذا، وقد أصبحت البيبليوجرافيا في وقتنا الحاضر، بعد أن تضخم انتاج العقل البشري ولازال يتضخم كل عام في أرقام فلكية، جزءا ضروريا لكل دراسة علمية تهتم بحصر الادب السابق، حول موضوع الدراسة لينتفع به في بحث الزاوية الجديدة للموضوع، وأصبحت البيبليوجرافيا الموضوعية بصفة خاصة توأم الموضوع الذي تتناوله في كل مؤسسات البحث العلمي وهيئاته، من الجامعات والمعاهد والمؤتمرات. ويؤمن الباحثون بأن البيبليوجرافيا عنصر أساسي في تكوين الطالب الذي يريد أن يواصل دراساته العالية على مستوى الماجستير والدكتوراه، وبأن هذه الخبرة لا تقل أهمية عن الخبرة بالموضوع الذي سيبحثه، ولا سيما إذا كان الادب السابق حول الموضوع واسع

الاطراف متعدد المصادر، لأن المشكلة في هذه الحال هى اهتداء الباحث أولا ، وسط تراث الانسانية الضخم إلى كل المصادر والمراجع التي تتصل بموضوعه ، ثم نجاحه في فهم وتمثل ماسيجده في تلك المراجع . وإذا كانت الناحية الثانية هى مسئولية المتخصصين في موضوع الدراسة فإن الناحية الأولى هى مسئولية خبراء الببليوجرافيا الموضوعية .

٢ ـ الترقيمات الدولية للكتب والدوريات بالوطن العربي(★)

يظهر هذا العدد من مجلة (الثقافة العربية)، وقد طبع فوق غلافها ترقيمتها الخاصة بها بالنسبة لكل الدوريات في العالم، وهى (٧٨٦٩ ـ ٠٣٠١ تدمد)، التي تمثل (الترقيم الدولي الموحد للدوريات : International Standard Serial Number) المعروف استهلاليا بـ (تدمد : ISSN) . والحقيقة أن «ادارة التوثيق والاعلام» قد حصلت على هذه الترقيمة الخاصة لمجلة المنظمة، من «المركز الدولي ـ للنظام العالمي لمعلومات الدوريات :

International Center - International Serial Data System

الموجود في باريس ، في بداية الصيف، من العام الماضي ١٩٧٤ ، وكان العدد الثاني من المجلة لذلك العام قد تم اعداده وطباعته ، فلم تتمكن الادارة من طبع ترقيمة (تدمد) على غلاف العدد الماضي ، واكتفت بختمها على كل النسخ بعد خروجها من المطبعة. وأصبحت مجلة (الثقافة العربية) بذلك أول دورية في الوطن العربي كله تدخل هذا النظام للترقيم الدولي الموحد. أما في هذا العدد الجديد فانها تنفذ تعليمات هذا الترقيم الدولي ، فتطبع (تدمد) على غلافها في الموقع المحدد، وسيظهر دائما في كل الأعداد المقبلة بنفس الموقع ، كما تضع العنوان المفتاحي الذي يتطلبه هذا النظام ، في الجانب الآخر من الغلاف .

وقد اتجهت الادارة إلى ادخال مجلة «الثقافة العربية» في هذا النظام الدولي ، كنتيجة مباشرة للدراسة التي نشرتها بالمجلة في العام الماضي ، بعنوان «المعايير الموحدة للمكتبات

(★) في الثقافة العربية (القاهرة) العدد ٣ (١٩٧٥)؛ ص ٣٧٢ ـ ٣٧٦.

ومراكز التوثيق وموقفها بالعالم العربي» حيث أبرزت فيها كثيرا من الأمور والمسائل الهامة في قضية المعايير الموحدة بالنسبة للبلاد العربية، يهمنا منها هنا الترقيم الدولي الموحد بجناحيه في الكتب والدوريات. بل إن الاستجابة لهذه الدراسة في نظام الترقيم الدولي الموحد، قد تجاوزت «ادارة التوثيق والاعلام» بالمنظمة، إلى هيئتين أخريين لهما دورهما الفعال في هذا الميدان، وهما «مركز الأهرام للتنظيم والميكروفيلم» الذي يصدر (كشاف الأهرام) الشهري منذ يناير ١٩٧٤، و «جمعية المكتبات المدرسية» بالقاهرة التي تصدر مجلتها (صحيفة المكتبة) منذ ١٩٦٩، فقد حصل كل منهما على ترقيمة (تدمد) لدوريته بنفس الطريقة في العام الماضي، وظهر عدد ديسمبر ١٩٧٤ من (كشاف الأهرام)، وقد طبع فوق غلافة للمرة الأولى في العالم العربي ترقيمته الدولية، وهى (٢٧٢٨ ـ ٠٣٠٣ تدمد)، كما أن (صحيفة المكتبة) هى الأخرى طبعت على غلاف عددها في يناير ١٩٧٥ ترقيمتها الدولية، وهى (٦٧٢٣ ـ ٠٥٣١ تدمد)، وتستطيع هذه الدوريات الثلاثة أن تسجل السبق لنفسها بالنسبة لدخول هذا النظام بين كل الدوريات في البلاد العربية.

وقد بدأت فكرة هذا النظام العالمي للترقيم أولا في الكتب، ثم طبقت في الدوريات، وكانت البذرة الأولى لظهورها في الكتب منذ عشر سنوات تقريبا، حين طلب «مجلس إدارة اتحاد الناشرين» في إنجلترا، إلى الدكتور «ف ج . فوستر: F.G. Foster» الاستاذ بمدرسة الاقتصاد في لندن، أن يضع تقريرا علميا عن الحاجة إلى نظام موحد لترقيم الكتب في بريطانيا، وعن الامكانات العلمية والفنية المتاحة لتنفيذ هذا النظام إذا تقرر القيام به، وأتم الدكتور «فوستر» تقريره في مايو ١٩٦٦ وقدمه إلى «اتحاد الناشرين، ثم أنشئت وكالة الترقيم الموحد للكتب: Standard Book Numbering Agency» بالتعاون بين ثلاث مؤسسات، وهى: اتحاد الناشرين السابق، ودار وايتكار للأعمال البيبليوجرافية، والبيبلوجرافيا القومية البريطانية»، لتشرف هذه الوكالة على تنفيذ النظام المقترح ابتداء من ١٩٦٧. وأصبح يعرف هناك باسم «الترقيم الموحد للكتب: SBN» حيث أمكن أن يأخذ كل كتاب يصدر هناك، ترقيمة معينة (تمك) لا يأخذها أى كتاب آخر، وهذا هو معنى التوحيد في النظام، وتتكون الترقيمة من ثلاث شرائح (من اليسار إلى اليمين): رمز الناشر، ورمز الكتاب، ورمز المراجعة، مسبوقة بالتسمية المعيارية (مثلا SBN 356-10831-2) ومجموع الخانات في الأولى والثانية دائما ثمانية، أما الأخيرة فانها خانة واحدة.

نجح هذا النظام في داخل إنجلترا نجاحا كبيرا، وأصبحت ترقيمة (تمك) توضع في موقع معين بالنسبة لكل كتاب، كما توضع في فهارس الناشرين ازاء كل مطبوعاتهم، وافادت منه «البيبليوجرافيا القومية البريطانية» فوائد كثيرة في أعمالها وكشافاتها وخدماتها المختلفة، ولا سيما أنها تختزن وتسترجع البيانات من أعمالها بواسطة الحاسب الالكتروني. وكان الأستاذ «فوستر» قد اقترح إضافة شريحة رابعة قبل شريحة الناشر، لتكون رمزا للمنطقة الجغرافية من العالم، وأنشئت وكالة دولية لضبط هذا النظام مقرها في ألمانيا الغربية، وسمى النظام لذلك (الترقيم الدولي الموحد للكتب: International Standard Book Number) استهلاليا (تدمك ISBN). وأخذت انجلترا وأمريكا مثلا الرمز (O). فأصبح على الناشر هناك أن يطبع الرقم السابق على كتابه هكذا (ISBN 0-356-10831-2). فيستطيع هذا النظام من الناحية النظرية أن يستوعب (١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) بليون كتاب، وهو عدد أكبر بكثير مما يمكن أن يظهر في العالم كله لعدة مئات من السنين.

ومن الضروري لتنفيذ هذا النظام في البلاد العربية، أن يقوم في كل منها مركز قومي أو مركز إقليمي يضمها جميعا، لكى يتعاون مع المركز الدولي في ألمانيا الغربية، على تطبيق هذا النظام في النطاق الجغرافي الذي يتولاه. وقد استجابت «الهيئة المصرية العامة للكتاب»، لما جاء في دراسة «المعايير الموحدة للمكتبات ومراكز التوثيق وموقفها بالعالم العربي» المشار إليها، والتي ظهرت في يونيه من العام السابق، فأرسلت في شهر أكتوبر الماضي إلى المركز الدولي في ألمانيا الغربية، بشأن استعدادها لأن تتولى مسئولية (تدمك) في مصر، وتلقت في بداية يناير ١٩٧٥ قطاع الترقيم المخصص لمصر بالنسبة للكتب، وهو (من 977000000 إلى 977999999) الذي يستطيع أن يستوعب مليون كتاب، أى أنه يكفي مصر لعدة مئات من السنين كما هو التقدير العام للنظام. ومن المنتظر أن «الهيئة المصرية العامة للكتاب» ستبادر بتطبيق هذا الترقيم في هذا العام، أو في بداية العام القادم على أكبر تقدير.

هذا، وكانت «الشركة الوطنية للنشر والتوزيع» بالجزائر قد تنبهت إلى نظام «الترقيم الدولي الموحد للكتب» منذ ١٩٧٣، واستطاعت أن تحصل على القطاع الخاص بها في

هذا النظام، فبدأت ترقيمات (تدمك) تظهر على بعض مطبوعاتها الأفرنجية، ولاسيما تلك الكتب التي طبعتها في «مدريد»، وقد رأيت حتى نهاية ديسمبر ١٩٧٤ أربع حالات من هذه الترقيمات على الكتب التي أصدرتها «الشركة الوطنية للنشر والتوزيع»، وواحد منها فقط مطبوع في الجزائر وهو:

Taher Labib Diedidi. La Poesie Amoureuse des Alger, S.N.E.D., 1973, ISBN 84-399-3929-9

أما ترقيمات الكتب الثلاثة الأخرى التي رأيتها وقد طبعتها الشركة خارج الجزائر فهى:

ISBN 84 399 1252 8 ISBN 84 399 1864 0 ISBN 84 399 2042 3

وأغلب الظن أن نصيب تلك الشركة الجزائرية حتى الآن في هذا النظام، كما يبدو من الترقيمات السابقة، يتكون من أربع خانات تستطيع أن تستوعب عشرة آلاف كتاب. وليست تلك الشركة «الجزائرية» وحدها في الوطن العربي، هى التي بدأت تضع ترقيمات (تدمك)، فإن «دار المشرق» في لبنان هى الأخرى بدأت تطبيق هذا النظام في بعض مطبوعاتها، على أن الرمز الجغرافي عندها هو (٢) وهو نفس الرمز لمجموعة غير قليلة من الدول الأوروبية أهمها فرنسا.

أما بالنسبة للدوريات، فإن قصة ترقيمها الموحد (تدمد) ترتبط بمشروع النظام العالمي للاعلام العلمي «UNISIST» الذي بدأت بوادر الدعوة إليه في ١٩٦٦، بالتعاون بين «اليونسكو» و«المجلس الدولي للاتحادات العلمية: ICSU»، حيث تطلع هذا المشروع ضمن متطلباته الكثيرة، إلى وضع وتطبيق ترقيم دولي موحد للدوريات، على غرار «الترقيم الدولي الموحد للكتب» الذي سبق بيانه، وكانت البداية في نوفمبر ١٩٧٢، حين أصدر المدير العام لليونسكو بيانا إلى الدول الأعضاء، بشأن «المركز الدولي ـ للنظام العالمي لمعلومات الدوريات: IC-ISDS» يدعوها فيه للمشاركة في قضية معلومات الدوريات وتوحيد جوانبها، وذلك بإنشاء مراكز قومية أو إقليمية لمعلومات الدوريات يتولى كل منها مسئوليات معينة، من بينها إعطاء ترقيمة (تدمد) لكل دورية تصدر في نطاقه الجغرافي، طبقا للنظام الذي ينسقه ويشرف عليه «المركز

الـدولي» المـوجود في باريس، وقد استجاب لدعوة المدير العام عدد كبير من الدول المتقدمة والنامية على السواء، منها: الولايات المتحدة الأمريكية، وانجلترا، والاتحاد السوفيتي، وفرنسا، والهند، والأرجنتين، وداهومي، ومالطة.

والفرق الفني بين (تدمك) في الكتب و (تدمد) في الدوريات، أن الأخير يتكون من شريحتين فقط فيهما معاً سبع خانات غير خانة المراجعة. وهو يستطيع أن يستوعب من الناحية النظرية (١٠,٠٠٠,٠٠٠) عشرة ملايين دورية، ويبلغ هذا العدد حوالي مائة ضعف ماهو موجود حاليا من الدوريات في كل انحاء العالم والحقيقة أن المركز الدولي في باريس يقـوم بالنسبـة للدوريات بمهـمات عديدة، منهـا إعـطاء ترقيمـه (تدمد) للدوريات التي لايوجـد في نطاقها الجغرافي، مركز قومي أو إقليمي، وهذا هو ماتم بالنسبة للدوريات العربية الثلاثة (الثقافة العربية، كشاف الأهرام، صحيفة المكتبة)، وقد علمت خلال زيارتي للجمهورية التونسية في سبتمبر ١٩٧٤، أن «المكتبة الوطنية» هناك قد تلقت من «المركز الدولي» في باريس، قطاع الترقيم المخصص لتونس بالنسبة للدوريات، ولكن يبدو أنها لم تستطع أن تطبق هذا النظام حتى الآن.

وإذا كان كل من النظامين (تدمك، تدمد) ضروريا لنا في البلاد العربية، لكي يضمن لإنتـاجنا الفكري ذلك المستوى العصري من الاختزان والاسترجاع، الذي يتيحه استخدام الحاسبات الالكترونية، فإن (تدمد) أكثر سهولة في التطبيق، حيث تأخذ الدورية ترقيمتها من (تدمد) مرة واحدة، ثم تظهر هذه الترقيمة في موقع معين بكل الأعداد التي تصدر منها، بينما كل كتاب وكل طبعة منه بل كل مجلد فيه يتطلب ترقيمة مستقلة من (تدمك). الأمر الذي يتطلب أوثق وأدق مستويات الاستجابة من جانب الناشرين، والضبط والتسجيل من جانب المركز القومي للنظام، ومن هنا فإنني أتوقع درجة نسبية من النجاح بالنسبة للخطوة التونسية مع الدوريات، قد تفوق الخطوة المصرية مع الكتب.

وهناك ثمرات كثيرة يمكن أن تجتنيها البلاد العربية من إدخال هذين النظامين في مطبوعاتها، شأنهما في ذلك شأن المعايير الموحدة الأخرى، التي أصبحت ظاهرة عصرية

في أعمال المكتبات ومراكز التوثيق وما يرتبط بهما من المناشط والمؤسسات. وقد يكون من المناسب في هذا التقرير الاخباري عن الترقيم الدولي الموحد، أن نشير إلى بعض فوائده حينما يطبق في الدوريات، كما فعلت (مجلة الثقافة العربية). فمن المنتظر أن يتولى «المركز الدولي - النظام الدولي لمعلومات الدوريات» في باريس بالتعاون والتنسيق مع المراكز القومية والاقليمية، إصدار الكشافات والخدمات الببليوجرافية التالية بالنسبة لكل الدوريات في العالم:

١ - سجل عالمي للدوريات الداخلة في هذا النظام.
٢ - كشاف بعناوين الدوريات في العالم.
٣ - كشاف بكل ترقيمات (تدمد).
٤ - كشاف دوري بعناوين الدوريات الجديدة في العالم وبالعناوين التي تغيرت.
٥ - كشاف تركيمي على فترات طويلة بعناوين الدوريات الجديدة.
٦ - كشاف تعاقبي بالكلمات المفتاحية في عناوين الدوريات.
٧ - سجل كامل مع كل الكشافات على وسائط الكترونية.

٣ - المكتبة القومية لبريطانيا والدراسات الجارية للعالم العربي(★)

تمتاز المكتبة البريطانية التي أعيد انشاؤها عام ١٩٧٣، بالنسبة لكل البلاد الشرقية من أقصاها إلى أدناها، بأنها تملك مجموعات فريدة من المطبوعات والمخطوطات والوثائق، ذات القيمة الكبرى في بحوث الأدب والتاريخ والاقتصاد والسياسة لهذه المنطقة من العالم، بما فيها البلاد العربية. وأهم أقسام المكتبة البريطانية التي تقتني هذه الثروة الغنية: قسم الكتب المطبوعة والمخطوطات الشرقية، وقسم الكتب والوثائق في مكتب الهند، حتى أن الأمير تشارلز ولي عهد بريطانيا طلب أن يزور بعض هذه الاقسام، وتمت تلك الزيارة في أواخرصيف ١٩٨٣. وقد أصبحت المقتنيات في تلك الاقسام مصدرا لا يمكن اغفاله، بالنسبة للبحوث اللغوية والادبية والتاريخية والاجتماعية والسياسية المتصلة بالعالم العربي، سواء تمت هذه البحوث خارج بريطانيا

(★) في عالم الكتاب. - العدد ٣ - ٤ (يوليه - ديسمبر ١٩٨٤)؛ ص ٢٩ - ٣٠، ٢٨.

أو داخلها، على المستوى الاكاديمي في رسائل الماجستير والدكتوراه بالجامعات، أو على المستوى الفكري العام بمراكز البحوث الوطنية والدولية. وقد جاء في نشرة ديسمبر ١٩٨٣ الصادرة عن تلك الاقسام قائمة طويلة بالبحوث الجارية، تقتطف منها «عالم الكتاب» ماوجدته ملائما لقرائها في الوطن العربي كما يلي:

ــ م. ى. عباس: تاريخ اتحاد المسلمين في لندن، ١٩٠٨ ـ ١٩٢٨.
ــ أ. ف. إبراهيم: تاريخ الساحل العماني.
ــ س. أ. ناجي: تاريخ اليمن الدبلوماسي والسياسي في القرن العشرين.
ــ م. ن. القرشي: القضية الفلسطينية والمسلمون في جنوب أسيا، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨.
ــ س. ف. أبو الغيط: الوثائق غير الحكومية للاحتلال الانجليزي لمصر.
ــ أ. أبا الحسن: تاريخ البحرين.
ــ م. ب. أحمد: الخطوط العربية.
ــ م. الفدا: الجغرافيا العربية.
ــ م. آل خليفة: التجارة البريطانية في الخليج خلال القرن السادس عشر.
ــ ى. أفيشور: الترجمة العربية للانجيل في الشرق الأدنى.
ــ ى. راتزابي: الانجيل العربي في العصر الوسيط.
ــ م. بوث: بيرم التونسي والشعر العامي في مصر.
ــ د. كولي: الانجيل الاثيوبي واللغويات الاثيوبية والامهرية.
ــ د. كونراد: التصوف اليهودي في العصور الوسطى.
ــ ج. تولتفتري: المسيح في المعتقدات اليهودية.
ــ د. فان درفلوت: التاريخ اليهودي.
ــ م. كوستانزا: نسيب عريضة.
ــ أ. داود: تاريخ لبنان والكنيسة المارونية.
ــ ج. دوكاتز: الساحل الافريقي الشرقي والجغرافيون العرب في العصر الوسيط.
ــ ب. ن. الحاج: التصوير في القرن التاسع عشر في الشرق الأوسط.
ــ م. الشيال: الجغرافيا التاريخية للفاطميين.
ــ أ. و. رامز: اللغة العربية والكمبيوتر.
ــ ب. أ. فينجولد: الادب والمسرحية العبرية في القرن التاسع عشر.

ــ ج. ج. جلوك: مدارس التفسير للقرآن.
ــ س. أ. حسن: التاريخ الإسلامي لوسط آسيا.
ــ د. هيجون: القدس الإسلامية.
ــ م. لطيف: المخطوطات العربية المزخرفة. قبل القرن الرابع عشر الميلادي.
ــ ل. لويسوهن: الغزل عند محمود المغربي.
ــ س. ج. مارشال: الحملات الصليبية.
ــ ر. س. مورلون: الفلك العربي في القرن التاسع عشر.
ــ د. مورنل: التاريخ العسكري للمماليك.
ــ ب. موسك: الإسلام والأديان غير السماوية.
ــ أ. الرحيلي: الحديث كمصدر للفقه الإسلامي.
ــ ل. ج. ريتشارد برنبرج: البرق اليماني لعماد الدين الاصفهاني.
ــ ن. صادق: مدخل إلى المصاحف الكوفية الأولى.
ــ ز. أ. ساقي: الزمخشري.
ــ ج. أ. س. شوقي: الاسهامات الإسلامية في العلوم.
ــ أ. د. طه: تاريخ المملكة العربية السعودية.
ــ ج. ر. ديبتس: الخطوط العربية.
ــ ق. المدير: الحركات السياسية في الكويت.
ــ ك. أنصاري: ردود الفعل للفكر الاشتراكي بين الهنود المسلمين.
ــ م. د. بوت: النشر وتجارة الكتب في السند خلال الاحتلال البريطاني ١٨٤٣ - ١٩٤٧.
ــ ج. س. فوردر: تاريخ البريد في عدن.
ــ م. جامر: حركة المقاومة الإسلامية للتدخل الروسي في القوقاز.
ــ م. هافرس: الطواحين المائية والهوائية في بلاد الشرق الأوسط.
ــ ل. لانج: علاقة رأس الخيمة بعمان وبالجيش البريطاني في الهند.
ــ ن. صادق: بواكير المصاحف بالخط الكوفي.
ــ أ. ج. سيكومب: سياسات العمالة في شركات البترول البريطانية والأمريكية بمنطقة الخليج في النصف الأول من القرن العشرين.

ـ ل. س. ستاوت: قوانين الأحوال الشخصية للمسلمين في جنوبي آسيا.
ـ ك. ك آل خليفة: التجارة البريطانية في منطقة الخليج خلال القرن الثامن عشر.
ـ أ. ن. عون: الحركة الوهابية في الهند.
ـ م. باروكاند: فنون العمارة في الأعمال الفارسية والعربية خلال القرنين الثالث عشر والرابع عشر.
ـ س. كوجناكي: الخط العربي في أثيوبيا أوائل القرن الثامن عشر.
ـ أ. الحسين: قبيلة تميم في صدر الإسلام.
ـ ى. فريد مان: الفكر الإسلامي في الهند (جماعة الأحمدية).
ـ م. شبيب: المبادىء الإسلامية والمحافظة على البيئة.
ـ م. حسن: دور الزعماء المسلمين في الهند، ١٩٠٠ ـ ١٩٥٠.
ـ س. كافادار: التاريخ الاجتماعي لاستنابول في العهد العثماني.
ـ م. معز الدين: مكانة إقبال في الأدب الاردوي.
ـ ب. نيوتن: هندسة الفن الإسلامي.
ـ ن. و. سعيد: الجوانب السياسية والعسكرية للصدام الإنجليزي ـ العراقي، ١٩٤٠ ـ ١٩٤١.
ـ ت. و. أهلين: نشأة وتطور المدارس الحديثة في القرى السورية.

٤ ـ بنوك المعلومات الخارجية في مصر(*)

تطلعت «الأكاديمية الطبية العسكرية» بمصر، منذ إنشائها أواخر السبعينيات، إلى توفير المعلومات للباحثين والدارسين، في أحداث الأشكال والنظم الموجودة بالخارج. وقد كانت أولى خطواتها بهذا الشأن في أوائل ١٩٨٠، حين تمت عدة لقاءات علمية بالقاهرة، بين رئيس الأكاديمية، مع كل من رئيس قسم المكتبات والمعلومات بجامعة القاهرة آنذاك، والدكتور «ميشيل كوبر» الأستاذ المساعد للمكتبات والمعلومات بجامعة كاليفورنيا والمستشار الفني للمكتبة القومية الطبية بأمريكا، الذي كان في مهمة علمية بالقاهرة من قبل اليونسكو، لحساب الهيئة المصرية العامة للكتاب.

(*) في عالم الكتاب. ـ العدد ٢ (إبريل/ مايو/ يونيه ١٩٨٤)؛ ص ٨.

أما جهود رئيس الأكاديمية بعد الخطوات المبدئية بالقاهرة، فإنها استمرت وتوالت لأكثر من عامين، حيث التقى أول الأمر في «بيتسادا» قرب العاصمة الأمريكية واشنجتن، بالمسئولين عن أهم بنك للمعلومات الببليوجرافية في تخصصات الطب والاحياء (Medlars : نظام التحليل والاسترجاع للكتابات الطبية) الذي تتولاه المكتبة هناك، وقد وجد في انتظاره تزكية الدكتور «كوبر» مستشار المكتبة ومن هناك دخل المشروع في مجموعة معقدة ومتداخلة من الخطوات والإجراءات، واتخذ مسارا خاصا انتقل به من أمريكا إلى سويسرا، حيث تم توقيع الاتفاق مع شركة «راديو السويسرية» للمعلومات في أول سبتمبر ١٩٨٣.

وليس من الملائم في هذا التقرير الدراسي العام، بيان التفصيلات والمراحل التي اتخذها هذا المشروع الرائد حتى أصبح حقيقة واقعة، وإنما الأهم بالنسبة لقراء «عالم الكتاب» هو توضيح الإطار الأساسي وعناصر التكلفة التي ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار، عندما يتم الاستخدام من جانب البلاد النامية، لبنوك المعلومات الموجودة في البلاد المتقدمة، وكان هذا التقرير قد قدم إلى دورة «المعلم الجامعي لأعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة في مارس ١٩٨٤».

أولا ـ أصحاب الامتياز: لكل بنك معلومات، سواء أكانت المعلومات ببليوجرافية أم غير ببليوجرافية، جهة أنشأت هذه المعلومات، مثل «المكتبة القومية الطبية» بأمريكا، فهى التي تختار حوالي (٣٠٠٠) مجلة علمية في تخصصات الأحياء والطب من جميع أنحاء العالم، وتتولى مع هيئات مماثلة تحليل هذه الدوريات، وتستخرج منها كل عام منذ (١٩٦٦) حوالي (٢٥٠,٠٠٠) بحث، ويتم استخلاص كل بحث منها واختزان بياناته بالحاسب الألكتروني. وكذلك شركة «نيويورك تايمز» للمعلومات، التي تتولى منذ (١٩٦٩) استخلاص المحتويات من أعداد الجريدة اليومية، سواء أكانت أخبارا أم تعليقات أم مقالات، وتستخلص كذلك محتويات حوالي (٧٠) دورية عامة أخرى منذ (١٩٧٢) وتختزن ذلك كله بالحاسب الألكتروني، وقد تجاوزت مختزنات هذا البنك حتى الآن مليونى استخلاصة من تلك المصادر الغنية.

وإذا كان صاحب الامتياز هو المسئول عن تجهيز تلك المعلومات ووضع النظام الخاص باختزانها واسترجاعها، ومايستتبع ذلك من نفقات تبلغ ملايين الدولارات، فإن حقوقه تتمثل في عدة أمور، في مقدمتها بالنسبة لنا نحن في البلاد النامية، أنه يتقاضى من المستفيدين مبالغ عند كل استخدام لتلك المعلومات. وقد جرى العرف في أغلب الأحيان على تقدير هذه المبالغ حسب مقدار وقت «الاتصال بالبنك»، فالمكتبة القومية الطبية تطلب (١٠) دولارات لكل ساعة، وشركة «نيويورك تايمز» للمعلومات تطلب (٥٥) دولارا، وهناك أصحاب امتياز يطلبون (١٠٠) دولار أو أكثر لكل ساعة.

ويضاف إلى بند «الاتصال بالبنك» مبلغ خاص لكل استخلاصة تخرج للمستفيد من البنك عند الاتصال، بأسعار تتفاوت من (٢٪) من الدولار للاستخلاصة الواحدة كما تفعل المكتبة القومية الطبية، إلى (٤٠٪) من الدلاور كما تفعل شركة «نيويورك تايمز» للمعلومات، وقد يزيد ثمن الاستخلاصة الواحدة عن ذلك بالنسبة لبعض بنوك المعلومات الأخرى.

ثانيا ـ وسطاء المعلومات: منذ أواخر الستينيات وحتى الآن، نشأت وازدهرت تجارة المعلومات في أمريكا وأوروبا، وأصبح من الممكن للوسطاء أن يحصلوا من المنتجين أصحاب الامتياز على ملفات أو مراصد المعلومات التي أنشأوها، ويقومون هم بتسويق هذه المعلومات للمستفيدين، طبقاً لاتفاقيات خاصة بينهم وبين أصحاب الامتياز أو المنتجين. ولعل أشهر هؤلاء الوسطاء في أمريكا «لوكهيد للمعلومات» التي تسوق الآن المحتويات في أكثر من مائة مرصد للمعلومات عندها، تغطي أكثر التخصصات ومجالات البحث، ويبلغ مجموع المختزنات تحت يدها أكثر من خمسين مليون بطاقة، تضيف إليها كل عام مئات الآلاف من البطاقات والتسجيلات. وفي أوروبا توجد شركات وسيطة للمعلومات، منها شركة «راديو السويسرية» للمعلومات، التي تسوق حوالي ثلاثين ملفا أو مرصدا للمعلومات، تغطي حوالي عشر مجالات متخصصة، كالأحياء، والطب بشتى فروعه، والكيمياء، والهندسة، والتجارة والاقتصاد، وإدارة الأعمال، وعلم النفس، والسياسة الدولية. وتحصل على هذه المراصد من أصحاب الامتياز والمنتجين في أوروبا وفي أمريكا، فعندها مثلا بنك نيويورك تايمز للمعلومات

وبنك المعلومات الطبية الأمريكي . أما المبالغ التي يطلبها الوسطاء من المستفيدين، فقد جرى العرف على أن تحسب على أساس مقدار وقت الاتصال بالبنك، فشركة «راديو السويسرية» مثلا تطلب من عملائها بالإضافة إلى حقوق أصحاب الامتياز السابقة، مبالغ تتراوح من حوالي (٣٠) دولارا للساعة كثمن عادي دون تخفيض، إلى حوالي (١٥) دولارا للساعة للمستفيدين الأكادميين.

ثالثا ـ ناقلو المعلومات : في الوقت الذي كانت تنمو فيه بسرعة، إمكانات الحاسبات الألكترونية جيلا بعد جيل، بالنسبة لاختزان المعلومات البيليوجرافية وغيرها واسترجاعها، كانت تكنولوجيات الاتصال عن بعد تتنامى هي الأخرى، وأمكن استثمارها بنجاح كبير في نقل المعلومات المختزنة ألكترونيا للمستفيدين حيث هم، مهما بعدت أماكنهم عن موقع أصحاب الامتياز أو الوسطاء. وظهرت شركات كثيرة لهذا الغرض في أمريكا وأوروبا للنقل الدولي، معتمدة على الكابلات السلكية وعلى الأقمار الصناعية. بل إن بعض أصحاب الامتياز أو الوسطاء هم الذين يتولون هذه الوظيفة لحسابهم الخاص، كجزء لا يتجزأ من نظام المعلومات نفسه الذي يقومون به. وهذا يشبه من بعض الوجوه ماتفعله بعض شركات الطيران الكبرى، حين تنشىء أو تشارك في إنشاء شبكة للفنادق، موزعة بتقدير دقيق على المدن الكبرى في مختلف القارات.

وينطبق هذا الازدواج الوظيفي على شركة «راديو السويسرية» للمعلومات، التي تؤجر لعملائها أنماطاً متفاوتة من أنظمة نقل المعلومات بالقمر الصناعي.

فالنظام مثلا في حدود (٩٦,٠٠٠) بايت في الثانية، يكفي لتشغيل ثماني قنوات في نفس الوقت، ويتكلف حوالي (٧٢,٠٠٠) دولار في السنة. وتبلغ ساعات الفتح المتاحة في هذا النمط حوالي (٢٠,٠٠٠) ساعة في العام، ومعنى ذلك أن ساعة «الاتصال عن بعد» في هذا النمط تتكلف حوالي (٣,٦) من الدولار لو أمكن استثمار كل هذه الساعات، أو حوالي (٧,٢) دولارا إذا استثمر نصفها فقط.

وقد أمكن لصاحب هذا التقرير الدراسي، أن يقوم بعدة اتصالات في أثناء شهر نوفمبر ١٩٨٣، من خلال (المنفذ : Terminal) الموجود الآن في الأكاديمية الطبية

العسكرية بمدينة نصر، مع عدد من بنوك المعلومات الخارجية المتاحة بواسطة «راديو السويسرية» للمعلومات، كان أهمها بالنسبة لهذا التقرير، هو (Medline : نظام التحليل والاسترجاع للكتابات الطبية المباشر) وبنك نيويورك تايمز للمعلومات. وفيما يلي نموذج لأحد تلك الاتصالات.

كان موضوع البحث هو «الفلسطينيون في لبنان» فوقع الاختيار على بنك نيويورك تايمز للمعلومات، باعتبار مصادره هى الأغنى بالنسبة لهذا الموضوع. وقد بدأ البحث بكتابة كلمة (Lebanon) على شاشة المنفذ كأول خطوة في استراتيجية البحث، فجاءت الإجابة الفورية على نفس الشاشة (6446) وتعني أنه يوجد في البنك هذا العدد من الاستخلاصات، بين أكثر من ١٠٠,٠٠٠ استخلاصة أخذت من جريدة نيويورك تايمز ومن حوالي (٧٠) دورية أخرى منذ (١٩٧٩) حتى وقت الاتصال مع البنك. وفي الخطوة الثانية كتب على الشاشة (ARAFAT) وهو اسم رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، فكانت الإجابة الفورية (759) وتعني أن له هذا العدد من الاستخلاصات لنفس الفترة من نفس المصادر. أما الخطوة الثالثة في استراتيجية البحث فقد كتب لها (1 and 2) أى: ماهو عدد الاستخلاصات ذات الصلة بلبنان وبياسر عرفات معا، فكانت الإجابة الفورية (276). وفي الخطوة الأخيرة طلب عرض أقدم استخلاصة وأحدث استخلاصة وطباعتها بالآلة الكاتبة للمنفذ، وتمّ ذلك كله بعد دقيقة ونصف دقيقة منذ بداية الاتصال.

أما الاستخلاصتان فأولها خلاصة في عشرة سطور (حوالي ١٠٠ كلمة) لتقرير صحفي مطول نشر في جريدة نيويورك تايمز نفسها (٢٧ مارس ١٩٧٩) في الصفحة الأولى بالعمود الخامس ومابعده. وترجمة السطور الأولى للاستخلاصة هى: «نظم الفلسطينيون إضرابات ومظاهرات في بيروت بعد توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، وقد توعد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر صحفي بضرب المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، كما قامت مظاهرات واحتجاجات مماثلة في الضفة الغربية وفي قطاع غزة». والاستخلاصة الأخرى خلاصة لمقالة كتبها «ايان بلاك» ونشرت يوم (٩ أكتوبر ١٩٨٣) في مجلة «واشنجتن بوست» القسم الثالث،

الصفحة الخامسة، العمود الرابع ومابعده، وتبلغ الاستخلاصة سطورا خمسة (حوالي ٥٠ كلمة) أما ترجمتها إلى العربية فهى «يرى الكاتب أن ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، وأن المنظمة نفسها قد قضى عليها باعتبارهما قوة ذات تأثير على مسرح الأحداث في الشرق الأوسط. ويعلل ذلك بأن غزو اسرائيل للبنان قد شتت العدد الأكبر من قوات المنظمة خارج لبنان، وأن مصير المنظمة أصبح الآن في يد سوريا التي أخذت في ترويضها لتكون أداة طيعة في يدها».

ومن الممكن كختام لهذا التقرير الدراسي، بيان تكلفة هذه الخدمة العصرية للمعلومات التي استغرقت دقيقة ونصف دقيقة، حسب الأسعار الموضحة من قبل كما يلي:

١ ـ اتصال بالبنك:
(٥٥ × ١,٥) ÷ ٦٠ = ١,٣٧ دولار لصاحب الامتياز

٢ ـ استخلاصتان:
٤٠, × ٢ = ٨٠, دولار لصاحب الامتياز

٣ ـ اتصال بالبنك:
(١٥ × ١,٥) ÷ ٦٠ = ٣٧, دولار لوسيط المعلومات

٤ ـ اتصال عن بعد:
(٣,٦ × ١,٥) ÷ ٦٠ = ٩٠, دولار لناقل المعلومات

أو

٥ ـ اتصال عن بعد:
(٧,٢ × ١,٥) ÷ ٦٠ = ١,٨٠ دولاراً لناقل المعلومات

مجموع التكلفة (٣,٤٤) أو (٤,٣٤) دولار

أما السؤال الطبيعي بعد هذا التقرير الحسابي فهو: هل يعتبر مبلغ ثلاثة دولارات ونصف أو أربعة دولارات ونصف إلا قليلا، ثمنا معقولا لهذه الخدمة؟ وليست الإجابة الصحيحة هى «لا» أو «نعم» مجردة. بل لابد من أن يؤخذ في الاعتبار مقدار الحاجة إلى هذه المعلومات، ثم حجم ونوعية المصدر الذي اختيرت منه تلك المعلومات، وأخيرا السرعة التي تمت بها الخدمة. لو كانت الحاجة ماسة لهذه المعلومات، وأمكن الحصول عليها من ذلك المصدر الضخم بتلك السرعة الفورية، فإن عشرات الدولارات أو حتى مئاتها تكون ثمنا رخيصا، خصوصا لو كان البديل مع هذه الحاجة هو الاستجابة لها بإحدى الطرق التقليدية.

٥ ـ المعلومات والصناعات الثقيلة(*)

المعلومات المقصودة في هذا التحقيق، هى كل مايجرى في فكر الإنسان ومشاعره، حينما يتجسد في أوعية «الذاكرة» الخارجية، سواء التقليدية وشبه التقليدية، وهى الكتب والدوريات، والنشرات والتقارير، والمواصفات وبراءات الاختراع، وكذلك الأوعية غير التقليدية، وهى الشرائح والأفلام والشرائط والأقراص، المسموعة والمرئية والممغنطة والمليزرة. والفرق بين المجموعة الأولى من التقليديات، والمجموعة الثانية من غير التقليديات، هو أن أوعية المعلومات غير التقليدية، لابد من استخدام الآلة عند الرجوع إليها، لقراءتها واستخراج المعلومات من داخلها، بينما يرجع القراء والباحثون إلى أوعية المعلومات التقليدية وشبه التقليدية، بالقراءة المباشرة دون الاستعانه بأية آلة.

والمعلومات بهذا التفسير الوعائي هى مواد خاصة، للإنسان دور في إنتاجها وفي حيازتها، كما أن هناك احتياجات متعددة لاستخدامها والانتفاع بها. ومن الطبيعي أن تكون المعلومات بسبب تلك الحيازة وهذه الاحتياجات، موضعا للتبادل والمعاملات التجارية وشبه التجارية وغير التجارية. وقد كانت كذلك فعلا منذ أزمان طويلة، كما أصبحت في الوقت الحاضر في مقدمة الصناعات العصرية، التي تسبق الصناعات الثقيلة في البلاد المتقدمة.

(*) في عالم الكتاب. ـ العدد ٦ (إبريل/ مايو/ يونيه ١٩٨٥)؛ ص ٢. وقد أضيفت هنا بعض الفقرات لاستكمال المادة.

نذكر جميعا ماكان يفعله بعض الخلفاء العظام، في العصر العباسي الأول: كان أحدهم يأخذ الكتاب الذي ترجمه «حنين بن إسحاق» وغيره من المترجمين، ويعطى صاحب الترجمة وزن الكتاب ذهبا. وكان المؤلفون والعلماء في ظلال الحضارة العربية الإسلامية، يصنفون كتبهم ومؤلفاتهم، برسم الخزانة العلمية لذلك السلطان أو هذا الأمير، بسؤال منهما أو بدون سؤال، ردًّا لعطاء سبقابه أو طمعا في عطاء منتظر.

وكان الأمر كذلك في أوروبا، حتى أوائل عصر النهضة، ولعقود قليلة بعد ظهور الطباعة. ولكن الاختراع الجديد لم يلبث إلا قليلا، حتى تحول بفضل رجال الأعمال، إلى مهنة وتجارة تستثمر فيها الأموال، وبدأ الناشرون يوقعون العقود التجارية مع المؤلفين، وظهرت القوانين هنا وهناك، وأصبحت حقوق النشر والتأليف للناشرين والمؤلفين، موضوعا متميزا في القوانين الوطنية والدولية.

ومن القوانين الطريفة في هذا السياق قانون حق الإعارة العامة، الذي عرف للمرة الأولى بعد الحرب العالمية الثانية في دولة الدانيمارك، ثم انتقل إلى بضع دول في أوروبا الغربية، كانت آخرها إنجلترا منذ عامين. وهكذا تلتزم المكتبات بمقتضى ذلك القانون في هذه البلاد، أن تقدم للمؤلفين أجوراً معينة كل عام، حسب عدد المرات التي تعار فيها كتبهم لرواد المكتبة.

وقد حدث التطور الأكبر لأوعية المعلومات، إنتاجا وتوزيعا واستخداما، في النصف الثاني من القرن العشرين، وفي العقدين الأخيرين بصفة خاصة، بعد استثمار التكنولوجيات الحديثة في ذلك، ولاسيما تكنولوجية الحاسبات الألكترونية الممغنطة والمليزرة، وتكنولوجية الاتصال عن بعد بالأقمار الصناعية، فقد أصبحت المعلومات بهذه التطورات من أكبر الصناعات في البلاد المتقدمة.

كانت صناعة الصلب، والصناعات الزراعية، لأعوام طويلة في أمريكا، هى الصناعات الثقيلة، التي تتصدر الأرقام الإحصائية في الاقتصاد الأمريكي الضخم. وقد صدر تقرير رسمي قدم إلى «الكونجرس» في ديسمبر ١٩٨٤، وتجرى مناقشته في

الشهور الحالية لربيع ١٩٨٥، يتضمن أن صناعة المعلومات بهذا الامتداد التكنولوجي الحديث، أصبحت هى السابقة لكل منها(★)

بل إنه في عام ١٩٧٧، كما يتضمن التقرير، وكان العجز في الميزان التجاري العام لأمريكا، يتجاوز ٣٠ بليون دولار، سجل الدخل القومي المرتبط بصناعة المعلومات وتجارتها، فائضاً يبلغ بليون دولار. وتبلغ الأموال المستثمرة في قطاع المعلومات وحده ٥٥ بليون دولار، وهو حوالي ٣٪ من مجموع الإنتاج القومي الأمريكي كله.

٦ ـ التكوين الرباعي لبنوك المعلومات(★★)

كان استخدام التكنولوجيات الحديثة في مجال المعلومات، وفي مقدمتها الحاسبات الألكترونية بأجيالها المتتابعة، فرصة مواتية للمستغلين والمتطفلين من شتى التخصصات، ونعني بهم الباحثين عن الأرباح والمكاسب المالية وحدها، الذين دخلوا إلى هذا الميدان أفراداً وجماعات، في البلاد النامية أكثر من البلاد المتقدمة. وقد استغلوا الغموض والتداخل المحيط بما يسمى «بنوك المعلومات»، فأخذوا ينتشرون هنا وهناك وهنالك، ويندسون بصفة خاصة في المؤسسات التسويقية ذات الفروع، التي تتولى الترويج والتوزيع لهذه التكنولوجيات الحديثة. وما يكاد الواحد منهم يشعر بحيرة المستفيد وبلبلته حتى ينتهزها هو فرصة، ويلقي إليه بما يزينه له خياله غير العلمي من البيانات الباطلة والإمكانات الوهمية لما يقوم بتسويقه.

ونحن من جانبنا في مجلة (عالم الكتاب) إذ نستنكر ذلك التطفل وهذا الاستغلال، نوضح ونضع هنا للمستفيدين أصحاب الحق الأول في إنشاء بنوك المعلومات والاستفادة منها، أداة سريعة لكشف هؤلاء المتطفلين المستغلين. وتقوم هذه الأداة على إبراز المكونات الأساسية لأى بنك معلومات مهما تكن محتوياته، وبيان الطبيعة العامة والوظيفة النوعية لكل واحدة من هذه المكونات، والدور النسبي لها في التكوين العام

(★) جاء في البيان الرسمي للمسئول الأول في مكتبة الكونجرس (د. بيللينجتون) أمام اللجنة المشتركة من النواب والشيوخ الخاصة بالمكتبة يوم ١٩٨٨/١٠/٤ مايلي: نحن الآن في عصر المعلومات وهناك مايقدر بحوالي ٥٠٪ من القوة العاملة بوطننا تتولى أعمالا ترتبط بالمعلومات، منها حوالي ٩٠٪ أعمال ووظائف ظهرت لأول مرة في الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠ داخل هذا القطاع الذي ينمو ويتزايد باستمرار.

(★★) في عالم الكتاب. ـ العدد ٦ (إبريل/ مايو/ يونيه ١٩٨٥)؛ ص ١. وقد أضيفت هنا بعض الجمل لمزيد من الإيضاح فقط.

لبنك المعلومات، حتى يكشفوا أولا بأول أباطيل هذه الفئة الدخيلة، بل ولينقذوهم وينقذوا أنفسهم من تلك الأوهام التسويقية الزائفة.

وإذا كان هنـاك من يرى أن بنـك المعلومات يقوم على ثلاث مكونات أساسية، إحداها فقط هى التي تهم المستفيد وهى المعلومات المختزنة فيه، ببليوجرافية كانت أو لغوية أو علمية أو دليلية أو غيرها، والأخريان هما «الآلة المادية» و«برامج التشغيل» لها، وهما موضع الاهتمام من جانب المتخصصين في الحاسبات الألكترونية ـ إذا كان ذلك صحيحـا في موقف آخـر، فنحن هنـا من أجـل هدفنـا بالنسبـة لتبصير المستفيدين وتوعيتهم، نفضل النظرة الرباعية لهذه المكونات. ذلك أن النظرة الثلاثية تدمج اثنتين من المكونات معاً، بينما لكل منهما هويتها الذاتية ودورها النسبي في التكوين العام لبنك المعلومات، برغم التشابه السطحي الذي يجمعهما معاً عند أصحاب المدخل الثلاثي السالف.

وفي هذا المدخل الرباعي الذي نختاره ونفضله، تبرز بوضوح الطبيعة العامة لكل قطاع من المكونات الأربعة ودوره النسبي حسب أهميته، بصرف النظر عن التشابك بينها والترتيب الذي سجلت به هنا، بالإضافة إلى الفئة النوعية من المتخصصين التي تتولاه حاليا أو التي ينبغي أن تتولاه. وتتمثل المكونات الأربعة لبنوك المعلومات حسب نظرتنا هذه، في القطاعات التالية:

١ ـ الآلات المستخدمة في إنشاء البنك وبناء كيانه المادي، وهى من إعداد المهندسين المتخصصين في الألكترونيات بعامة وفي هندسة الحاسبات الألكترونية بخاصة. وهى التي تسمى عادة (المكونات المادية: Hardware).

٢ ـ النظم التي تعمل بمقتضاها تلك الآلات، ومن هذه النظم ماهو مركوز في الآلة نفسها، ومنها مايعد ويباع منفصلا عنها، وتسمى عادة (المكونات التنظيمية: Software) وهـى مـن إعداد فئة جديدة من الإخصائيين، دخلوا إليها من تخصصات متنوعة في العقـدين الماضيين، وفي مقدمتها تلك التخصصات التي كانت أسبق من غيرها في

الاستفادة بالحاسبات الألكترونية، كالعلميين والتجاريين والإداريين. ومن أبرز مايشمله هذا القطاع الثاني من المكونات مايسمى (نظم التشغيل: Operating Systems) على اختلاف وظائفها ومستوياتها.

٣ ـ **المعلومات** وهى الشيء المقصود في البنك كله، فإذا كانت معلومات ببليوجرافية فهى من إعداد المفهرسين المتخصصين، وإذا كانت معلومات غير ببليوجرافية (معرفية؛ لغوية؛ مالية؛ إدارية؛ دليلية؛ الخ) فهى من إعداد أصحابها المتخصصين فيها، حسب نوع المعلومات التي يختزنها البنك، كدوائر المعارف، أو القواميس اللغوية، أو الأدلة، أو مرتبات العاملين، أو محتويات المخازن، الخ.

٤ ـ **النظم التي يتم بها تجهيز تلك المعلومات وترتيبها**، من أجل إدخالها واختزانها على الوسائط بتلك الآلات في القطاع الأول، بحيث يمكن استرجاعها أو استرجاع أى منها عند الحاجه حسب الطلب. ويتم وضع هذه النظم، وهى أخطر المكونات بعد المعلومات ذاتها، بالإدراك المتبادل والتعاون الدقيق، بين أصحاب المعلومات في القطاع الثالث أعلاه، وأصحاب «المكونات التنظيمية» في القطاع الثاني قبله. ولا يدخل في هذا القطاع الرابع فقط مايسمى (البرامج التطبيقية: Application Programs)، وإنما هناك كذلك متطلبات تنظيمية أخرى، ليس أقلها أهمية مايسمى (الشكل: Format).

تلك هى القطاعات الأربعة لمكونات بنوك المعلومات حسب الأهمية الوظيفية لكل منها، ومع ذلك فقد أصبح للقطاع الأول وهو الآلات، الوجود الأبرز والحضور الأوضح في الأذهان، لجدته ولأنه الوحيد بين الأربعة الذي يبادر العيون الجاهلة. ومن هنا فقد أقبل عليه المتطفلون والمستغلون، يبيعونه بأثمان باهظة، مع أن تكلفته في انخفاض مستمر، وقد يبيعون معه شيئا أو أشياء من القطاع الثاني، فيضاعفون أثمانهم الاستغلالية، مع أنهما وحدهما بدون العناصر في القطاعين الآخرين لايجديان شيئا.

وهناك عدد غير قليل، من هؤلاء المتطفلين والمستغلين، انتشروا حديثا في البلاد النامية، وفي المنطقة العربية الخليجية بخاصة، بسبب السيولة النقدية العالية، وافتقاد

الـوعى بالأهمية النسبية لتلك المكـونـات الأربعـة. وهـم يبيعون هذه الآلات بأعلى الأثمان، باعتبارها العامل الأول والأخير في إنشاء بنوك المعلومات.

وإذا كان المستفيدون في أكثر التخصصات قد أصبحوا الآن أكثر من ذى قبل، على قدر من الوعى والإدراك والمعرفة التي يكشفون بها أولئك المتطفلين المستغلين، فيبدو أن المتخصصين الببليوجرافيين في البلاد العربية، مايزالون في حاجة كبيرة إلى مزيد من الوعى والإدراك والمعرفة، بتلك المكونات الأربعة وأدوارها النسبية على ماسبق بيانه، حتى يلحقـوا بأتـرابهم في التخصصات الأخرى، ويؤدوا دورهم المأمول في مجالهم، بالاستخدام الأمثل لتكنولوجية الحاسب الألكتروني في أعمالهم الببليوجرافية.

٧ ـ قنوات (شخليج) في انتظار السيل(★)

في مايو ١٩٨٥ بدأت الإجراءات لإنشاء أول شبكة في الشرق الأوسط للاتصالات العلمية، وتتكون في المرحلة الأولى لهذا الإنشاء، من ثماني مرتكزات فرعية: اثنان في الكـويت، وستـة بالمملكة العربية السعودية (اثنان في جدة ومكة، واثنان في المنطقة الشرقية، واثنان في الرياض) بالإضافة إلى المرتكز الأم بمدينة الرياض. وقد اختارت لنفسها اسم «شبكة الخليج» أو «شخليج» لتوازي التسمية الاستهلاكية بالانجليزيـة (Gulfnet) لأنها مفتوحة لكل المؤسسات العلمية في البلاد الخليجية الست، بمرتكز أو أكثر في كل دولة حسب الإقبال عليها.

وقد صيغت «شخليج»، على الرغم من العدد المحدود لمرتكزاتها الفرعية الموجودة فيها حاليا، على النمط نفسه التي صيغت به «الشبكة الأوروبية» (شاروبية: ERN) في مايو ١٩٨٤، للغرض نفسه وهو الاتصالات العلمية والبحث. وعدد الأعضاء في «شاوربية» يبلغ حوالي مائة مرتكز في الدول الآتية: أسبانيا، المانيا، إنجلترا، إيرلندا، إيسلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، تركيا، الدانيمارك، السويد، سويسرا، فرنسا،

(★) في عالم الكتاب. ـ العدد ١٣ (يناير/ فبراير/ مارس ١٩٨٧)؛ ص ٧٢ ـ ٧٣.

فنلندا، النرويج، النمسا، هولاندا، اليونان، وذلك بمتوسط حوالي خمسة مرتكزات فرعية في كل دولة.

وهناك شبكتان أخريان من هذا النوع المخصص للاتصالات العلمية، في الولايات المتحدة الأمريكية بتسمية «BITNET» وفي كندا بتسمية «NETNORTH». وترتبط «شاروبية» مع هاتين الشبكتين من خلال البوابات الاتصالية، بحيث يبلغ مجموع المرتكزات الفرعية في هذه الشبكات العلمية حوالي ١٠٠٠ مرتكز، يستقر كل منها في مركز للبحث أو جامعة أو أكاديمية بثماني عشرة دولة أوروبية ودولتين أمريكيتين، بمتوسط عام حوالي خمسين مرتكزا بكل دولة. وليس هناك مايمنع من إقامة بوابة اتصالية بين «شخليج» الجديدة وتلك «الشامر وبيات» الثلاث. فيكون هناك عندئذ أكثر من ألف مرتكز فرعي أو أم، في اثنين وعشرين دوله بثلاث قارات هى آسيا وأمريكا وأوروبا.

والنمط الذي تقوم عليه هذه الشبكات للاتصالات العلمية من الناحية التكنولوجية الاتصالية، يتلخص في إنشاء وسيلة للاتصال السريع الناجح، بين الباحثين في مواقعهم المختلفة التي قد تتباعد مئات الأميال أو آلافها، من خلال تكنولوجيتين تكمل كل منهما الأخرى، وهى الحاسب الألكتروني والاتصال عن بعد، وقد تقاربتا حتى ليصعب وضع الخط، الذي يفصل بينهما من الناحية الهندسية. فينبغي أن يكون في كل مرتكز، جامعة أو مركزاً أو معهداً أو غيرها، حاسب الكتروني بمنفذ (مطراف) ملائم، وتوفير خطوط الاتصال عن بعد بالكابلات النحاسية التقليدية، أو بالألياف الزجاجية التي بدأ استخدامها حديثا في بواكير ناجحة غاية النجاح، أو بالموجات الدقيقة والمحطات الأرضية مع أحد الأقمار الصناعية الدولية أو المحلية، أو بمزيج من تلك القنوات الاتصالية.

وقد بدأ هذا النوع من الشبكات الاتصالية في الستينيات، لأغراض عسكرية دقيقة ولأعمال الطيران المدني ورحلاته، فعلى امتداد الشواطىء الأمريكية مثلا، أقيمت سلسلة متصلة الحلقات من محطات «الرادار» ومع كل منها حاسب ألكتروني يسجل

فوراً ماينقل إليه من بيانات، عن الأجسام التي ترصدها محطته، ويرسلها في الوقت نفسه إلى الحاسبات الأخرى جميعا عبر الشبكة كلها. ومن ثم يمكن تحليل هذه البيانات في المرتكز الأم، الذي يستطيع من خلال مناهج علمية خاصة في البحث، الوصول إلى الحقيقة كاملة أو شبه كاملة، بشأن الجسم الغريب الذي رصدته المحطات.

وقد تطور الأمر من تلك الشبكات الاتصالية ذات الأغراض الاستراتيجية الخاصة، إلى إنشاء الشبكات ذات الأغراض العلمية التي توفر للعلماء والباحثين كل في موقعه، الاتصال فيما بينهم من خلال هذه الشبكات السريعة، بدلا من الشبكات العامة للاتصال ليستطيع كبير الباحثين مثلا، في مشروع يضم مواقع متباعدة للعمل الميداني بدولة واحدة أو عدة دول، أن يرسل وأن يتلقى التعليمات والبيانات والبرامج، من خلال «المنفذ» الموجود بمكتبه والمنافذ الموجودة بمكاتب مساعديه في مواقع العمل، بمجرد إدخالها أو إعطاء الإذن بذلك.

ومع أن كل شيء في «شخليج»، من ناحية المعدات والأجهزة المادية والتنظيمية وبرامج التشغيل وقنوات الاتصال، أصبح جاهزا تماما منذ العام الماضي، إلا أن العلماء والباحثين سواء في المرتكزات الست بالسعودية أو المرتكزين الكويتيين، بله العلماء الآخرين في منطقة الخليج، لم يبدءوا بعد إطلاق مياههم من التعليمات والبيانات أخذ وردا، ولم يوضع بعد موعد معين لإطلاق هذه المياه. ويبدو أن قنوات الاتصال بين البلاد العربية، حتى لو كانت علمية خالصة عبر منطقة واحدة، تتطلب لفتحها قراراً سياسيا أو شبه سياسي، وهو أمر طبيعي في ضوء العلاقات الدولية والقومية الجارية في الوقت الحاضر.

ولعل أهم عنصر في هذا التقرير. هو أن كل الأجهزة والمعدات والمكونات المادية والتنظيمية، التي وضعت في المرتكز الأم ومرتكزات «شخليج» الفرعية، قدمت هدية من شركة (IBM) مع التعهد بتشغيلها مجاناً لمدة عام. وهي ككل الهدايا التجارية تبدأ بالأجهزة والمعدات والبرامج التي تصنعها الشركة، حتى تطبع الشبكة الجديدة بطابعها

الخاص، فإذا انقضى العام الأول بعد التشغيل وتركتها لأصحابها، فإنهم سيكونون في حاجة دائمة إلى منتجات تلك الشركة، عند الصيانة والتطوير والتجديد، التي تتكلف مبالغ طائلة كل عام. وتستطيع بذلك أن تسترد قيمة هذه الهدية مهما كبرت، في وقت غير قصير.

٨ ـ الأمن الببليوجرافي للأقطار العربية(★)

عنوان يثير التساؤل ويجذب الانتباه. . ! فقد تكون هذه هى المرة الأولى التي يقترن فيها لفظ «الأمن» بكلمة هى نفسها قد تكون موضعا لتساؤل آخر، حتى لو ذكرت مستقلة وحدها. . ! فما بالنا وهى توضع مع لفظ ثان، كل منهما بعيد عن الآخر كل البعد، في ظاهر الأمر على أقل تقدير. . !

ولكن هذا التساؤل ليس الأول وقد لايكون الأخير. . ! حينما نتذكر الاستخدامات التي يقترن فيها لفظ «الأمن»، بكلمات تبدو أول الأمر أنها دخيلة عليه، ثم لايمضي وقت طويل مع الاستخدام المكثف لهذا الاقتران الغريب، حتى تتآلف الكلمتان في أسماع الناس، وفي أعين القراء والدارسين، بعد تدشينهما معا وصكهما في تعبيرة واحدة، بأقلام الصحفيين وفي كتابات المؤلفين والباحثين.

قبل أربعة عقود أو خمسة، لم يكن لفظ «الأمن» فيما قرأت وفيما أتذكر، يقترن في الاستخدامات الشائعة المألوفة، إلا بكلمة لا لون لها ولا طعم وهى «العام». وكان ذلك على ألسنة المتحدثين الرسميين في الحكومات، وفي الكتابات الصحفية وفي التقارير والبيانات الدورية، الصادرة عن وزارات الداخلية أو حولها. وكانت تعبيرة «الأمن العام» آنذاك هى الاقتران الوحيد المألوف، ولم يكن يجذب انتباها ولا يثير أى تساؤل. . !

(★) في اليمامة. ـ السنة ٣٢، العدد ٩٥٥ (١٣ مايو ١٩٨٧)؛ ٧٣ ـ ٧٥.

ويبدو أن إنشاء «مجلس الأمن الدولي» في أعقاب الحرب العالمية الثانية منتصف الأربعينيات، والمناقشات الكثيرة التي أخذت تدور فيه ومن حوله قد فتحت الباب أمام اقتران جديد لكلمة «الأمن». . ! فإذا كان هناك «أمن دولي» على مستوى العالم كله، فينبغي أن يكون هناك على الطرف الآخر «الأمن القومي» لكل دولة. . ! وكانت وزارات الحربية أو الدفاع الوطني ورئاسات الدول أو الحكومات، هى المرشحة لإطلاق هذا الاقتران الجديد، ولصك تعبيرة «الأمن القوميْ» التي كانت منطقية في سياقها، فلم تثر كثيرا من التساؤل أو الانتباه حتى عند البدايات الأولى لاستخدامها. . !

ولما انتشرت الصناعات الميكانيكية والكيماوية والكهربائية، في بعض البلاد العربية منتصف الخمسينيات، وتطلب الأمر اتباع تعليمات وإجراءات خاصة عند الإنشاء وعند التشغيل للمصانع الحديثة، وصدرت القوانين واللوائح والمواصفات، وأنشئت الإدارات التي تضمن تنفيذ تلك المتطلبات ـ اقترن لفظ «الأمن» مرة ثالثة بكلمة جديدة، وظهرت تعبيرة «الأمن الصناعي» على الألسنة وفي الكتابات الفنية والقانونية، ومرت هى الأخرى دون أن تثير كثيرا من التساؤل أو الانتباه، بسبب ضيق المساحة التي تستخدم فيها وفنية هذا الاستخدام. . !

ولكن الأمر بعد الخمسينيات انفلت كثيرا في بعض البلاد العربية، بالنسبة لاستخدام لفظ «الأمن» والإبداع في اختيار الكلمات التي تقترن به وصفا وتحديدا. . ! وأخذت وزارات معينة في تلك البلاد، مثل التموين والصحة بل حتى الاعلام والتربية والثقافة تتبارى في صك الاستخدامات الحديثة، وارسالها على السنة الرسميين وغير الرسميين ومن خلال اقلامهم، لتشد الاسماع والعيون وتحرك الاذهان والنفوس. . ! فهناك مثلا الأمن الغذائي. . ! والأمن الصحي. . ! والأمن الدوائي. . ! والبقية تأتي. . !. . !

ومع اعجابي وتقديري لما تتضمنه تلك التعبيرات من الابداع، فلست من هواة صك الشعارات وارسالها جوفاء دون مبرر. . ! ولم أكن لاستخدم هذا العنوان «الأمن الببليوجرافي»، لولا أنني كنت مع زميل من أعضاء هيئة التدريس، وعدد غير قليل من

الطلاب بقسم «المكتبات والمعلومات» في جامعة الملك سعود، في زيارة فنية متخصصة لأحد مراكز المعلومات الحديثة بمدينة الرياض، وسمعت أحد الفنيين الأمريكيين بالمركز وهو يتحدث إلى الطلاب، ويقارن بين الوضع الحالي في مركزه، والأوضاع السابقة خارج مركزه، بالنسبة لاعداد البطاقة البيليوجرافية لكل كتاب يدخل في المركز عنده.. كان في تلك الزيارة بعامة، وكان في حديثه إلى الطلاب بخاصة، ما حرك تجربتي في الماضي والحاضر وأطلق ذهني نحو المستقبل، ووجدت قلمي ولساني ينطلقان بتساؤل شديد الالحاح أين الأمن الببليوجرافي للأوطان العربية..!..؟

فوجئت في تلك الزيارة بالطريقة التي يشرح بها الرجل فكرته، ليس بسبب الاجمال أو البساطة أو حتى السذاجة فيها، فقد يكون ذلك كله أو بعضه هو الملائم فعلا، في زيارة سريعة لطلاب مايزالون في بداية دراساتهم المتخصصة، وإنما بسبب أمرين في غاية الخطورة جاء أحدهما في بيانه عفوا أو عمدا لست متأكدا..؟ واغفل الآخر ناسيا أو متناسيا.. لست أدري..؟

أما بالنسبة للأمر الأول.. فقد قال:... كانت العمليات الفنية فيما مضى صعبة جدا، وكان إعداد البطاقة الببليوجرافية الدقيقة يستغرق ساعة أو ساعات من البحث الشاق، حتى تكتمل وتوضع في صورتها الفنية الصحيحة.. ولكننا الآن في دقائق أو دقيقة واحدة، نحصل بواسطة هذا «المنفذ» «المطراف» للحاسب الالكتروني، على البيانات المطلوبة من أحد بنوك المعلومات الببليوجرافية بأمريكا، بواسطة قنوات الاتصال عبر القمر الصناعي، ليس للكتب الافرنجية وحدها، وإنما للكثير من الكتب الصادرة في البلاد العربية أيضا.. حركت كلماته هذه ولاسيما الأخيرة منها في نفسي هموما كثيرة، أؤجل الحديث عنها بعد ايجاز الأمر الخطير الذي لم يأت في حديثه فهذه الهموم تمثل جانبا كبيرا في قضية «الأمن الببليوجرافي» للوطن العربي..!

وأما الأمر الخطير الذي أهمله ناسيا أو متناسيا فهو تكلفة الحصول على هذه البيانات من بنك المعلومات الببليوجرافي بالخارج، ولا سيما إذا كان على بعد عشرة آلاف كيلو متر أو أكثر..! وأنا أشك أنه يعرف التكلفة الاقتصادية الكاملة، فهناك عناصر غير

منظورة مكلفة جدا، تدخل في الحصول على البيانات الببليوجرافية بهذه الطريقة الاستيرادية، ولكنها قد لاتحسب اهمالا أو جهلا . . !

فالاحضار بتلك الطريقة الالكترونية الاتصالية قد يكون سهلا حقا، ولكن المنطق الاقتصادي الواعي مثلا، يتطلب عدم التورط من جانب المكتبة أو المركز، في توظيف ذوى المؤهلات العليا وأرباب المرتبات الباهظة للقيام بأعمال الفهرسة . . ! كما ينبغي أن يؤخذ في حساب التكلفة الاقتصادية، ليس فقط فاتورة الحساب التي تدفع لبنك المعلومات الببليوجرافي بشقيها وهما وقت الاتصال وعدد البطاقات المنقولة، والتزام المكتبة أو المركز بعدم إتاحتها لأى طرف آخر، حتى ولو كان في المبنى المجاور لهما، وليس فقط فاتورة الحساب لأجهزة الاستقبال، إنشاء وتشغيلا وصيانة واستبدالا بعد وقت غير طويل، وإنما أيضا حساب خط أو قناة الاتصال عن بعد، الذي قد يكون خاصا يتكلف عشرات الآلاف من الدولارات كل عام بينما لا تتم العمليات الفنية إلا لعدد محدود من الكتب . . !

لست في الحقيقة ضد نقل البيانات الببليوجرافية من الخارج إلى الأوطان العربية، بل إنني من أول الدعاة لذلك إن لم أكن أولهم فعلا، وإنما في الوقت الذي نعجز فيه عن إعدادها الاعداد الملائم، ليس بسبب ما انتشر بيننا اخيرا من الاسترخاء والتواكل والكسل، وإنما بسبب أنها بطبيعتها جاهزة ومعدة بالخارج، بالمستوى الذي لا نستطيعه نحن . .

ومن نماذج هذا الموقف مشروع «الفهرس المئوي» الذي اعلنته دار الكتب المصرية عام ١٩٦٩م، لتحسيب البطاقات الببليوجرافية لمقتنياتها عبر مائة عام كاملة، التي بلغت حوالي ١٥٠,٠٠٠ كتاب باللغات الأوروبية، وحوالي ٢٥٠,٠٠٠ كتاب باللغة العربية، وقد سارت في المشروع خطوات استمرت أكثر من عشر سنوات انجزت خلالها تحسيب بطاقات القسم العربي. ووضعتها على أشرطة ممغنطة ليست معيارية في شكلها والبيانات الببليوجرافية بها غير مكتملة، وبلغت تكلفة البطاقة الواحدة في ذلك القسم، حوالي جنيه مصري لهذا التحسيب غيرالمعياري . .

أما بطاقات القسم الافرنجي، فإن المكتبة لحسن الحظ لم تتورط فيها حتى ذلك الحد، لأنها اكتفت في المرحلة الأولى من المشروع بكتابة البيانات الببليوجرافية بخط اليد على البطاقات الورقية، وقد أخذت هذه البيانات في معظم الحالات من الفهارس المطبوعة لمكتبة الكونجرس، مكتفية بالوصف الموجز فقط دون رؤوس الموضوعات ودون التصنيف الدقيق، وهو خطأ كبير لأن استكمال هذه البيانات مرة ثانية يتكلف مبالغ طائلة، أما الخطأ الأكبر الذي لم يقع فيه المشروع فهو متابعة العمل في بطاقات القسم الأفرنجي. بالطريقة نفسها التي تمت في بطاقات القسم العربي، ولو حدث ذلك لتكلفت البطاقة الواحدة بضعة جنيهات مصرية، لتحصل المكتبة في النهاية على أشرطة ممغنطة غير معيارية، بها بيانات ببليوجرافية ناقصة كثيرة الاخطاء. . !

وفي عام ١٩٨٠م وقد أصبحت مستشارا لمركز التحسيب الببليوجرافي بالهيئة المصرية العامة للكتاب، التي يدخل مشروع الفهرس المئوي في رعايتها نصحت المسؤولين بالنسبة للقسم الافرنجي في المشروع، أن يتعاقدوا مع مؤسسة «كارلتون» بولاية فرجينيا الأمريكية، التي انشئت قبل ذلك بعامين، وكانت هذه المؤسسة قد حصلت من مكتبة الكونجرس، على نسخة كاملة من حوالي ٦,٠٠٠,٠٠٠ بطاقة ببليوجرافية، هى قائمة الرفوف الرسمية الدقيقة لمقتنيات المكتبة قبل ١٩٦٩، وقامت بتحسيبها على نفقتها الخاصة كعمل تجاري، وأنشأت منها لنفسها بنك معلومات ببليوجرافيا، وقد اشترت مكتبة الكونجرس نفسها نسخة كاملة من هذا البنك على أشرطة ممغنطة معيارية بمبلغ ٢,٠٠٠,٠٠٠ دولار.

وتستطيع أى جهة أخرى كدار الكتب المصرية، أن تشتري ما تشاء من ذلك البنك الببليوجرافي الفريد بشروط ملائمة ليس بينها الالتزام بعدم اتاحة ماتشتريه للمكتبات والمراكز الأخرى مادامت في داخل الدولة، وذلك في حدود حوالي ٦٥ سنتا للبطاقة الواحدة، وهكذا يستطيع مشروع «الفهرس المئوي» بمصر احضار البيانات الببليوجرافية صحيحة كاملة، على أشرطة ممغنطة معيارية صالحة للاستخدام فوراً، لبطاقات القسم الافرنجي بالمشروع الذي يبلغ حوالي ١٢٥,٠٠٠ كتاب، مقابل حوالي ٧٠,٠٠٠ دولار، وكانت في ذلك الوقت تساوي حوالي ٦٠,٠٠٠ جنيه

مصري ، أى بتكلفة حوالي نصف جنيه للبطاقة الواحدة . . والحقيقة أنه ليس هناك أمام أصحاب المشروع بديل آخر لذلك النقل الببليوجرافي سوى الانتحار الأدبي أو المادي ، إذا قاموا هم بتحسيب بطاقات القسم الافرنجي ، كما هى بحالتها الحاضرة أو بعد تصحيحها واستكمالها .

ذلك مثل واضح للمواقف التي ينبغي لنا فيها أن ننقل البيانات الببليوجرافية من الخارج ، كما أن البلاد نفسها التي تملك البنوك الببليوجرافية تحصل في المواقف المشابهة على احتياجاتها الببليوجرافية من البلاد الأخرى الّتي توفر لها هذه الاحتياجات بطريقة أفضل . وهذا في الحقيقة هو أحد الجناحين في الأمن الببليوجرافي بمعناه المتكامل ، أما الجناح الآخر وهو الأهم بطبيعته فهو أن ننتج البيانات الببليوجرافية للأوعية التي نصدرها في بلادنا ، فنتيح هذه المعلومات لأنفسنا ونبيعها للآخرين كذلك ، إذا كانت مطابقة للمعايير الدولية المعترف بها . ليس من الضروري في البداية على الأقل ، بالنسبة لجناح الانتاج في الأمن الببليوجرافي العربي ، أن تعد البطاقات لكل الرصيد الوطني أو القومي من أوعية المعلومات المخطوطة والمطبوعة كتبا ودوريات ومحتويات الدوريات ، والمسموعة والمرئية والمصغرة وغيرها ، الماضيات من ذلك كله والجاريات يوما بعد يوم . . ! ولكن اضعف الايمان يتطلب العناية الفورية بشريحة المطبوعات من الكتب الجارية على الاقل ، وتبلغ في الوقت الحاضر حوالي الف كتاب تصدر كل شهر ، في وطننا العربي الواسع من الرباط حتى بغداد .

من المؤكد أن هناك حوالي ٥٠٠ نسخة على الأقل تصدر لكل واحد من تلك الكتب ، بينما تبلغ النسخ لبعض العناوين خمسة آلاف أو عشرة آلاف ، بمتوسط يبلغ حوالي الفين أو ثلاثة آلاف من النسخ لكل كتاب ، ومن المؤكد أن نسبة مئوية عالية قد تصل إلى ٢٥٪ من النسخ لكل كتاب ، تدخل إلى المكتبات المنتشرة في أنحاء الوطن العربي ، بمتوسط يتراوح من ١٠٠ نسخة على الأقل إلى بضع مئات أو حتى الف نسخة في بعض الاحيان بل أن هناك طلبا معروفا من البلاد الاجنبية ولاسيما في أوروبا الغربية وفي أمريكا على حوالي ٢٥٪ من تلك الكتب الصادرة في الوطن العربي ، وتدخل فعلا إلى المكتبات في تلك البلاد بمتوسط يبلغ حوالي ٥٠ نسخة على الأقل ، وقد يصل إلى ١٠٠ نسخة أو أكثر لبعض العناوين . . !

لم تأت الأرقام في الفقرة السابقة من فراغ وليست تخمينا عشوائيا ولا رجما بالغيب، ولكنها أرقام احصائية تقريبية، استخلصتها من تجربتي مع «مكتبة الكونجرس» منذ بداية الستينيات حتى الوقت الحاضر مستشارا ببليوجرافيا في الوطن العربي لها ولحوالي خمسين مكتبة أخرى متعاونة معها، ومن عملي الميداني رئيسا لتحرير «عالم الكتاب» منذ يناير ١٩٨٣م ومسؤولا مسؤولية مباشرة عن باب «الفهرست العصرية للوطن العربي» فيها. فالسوق مفتوحة تماما وأكثر من مربحة في الداخل وفي الخارج، أمام أى مشروع فني مدروس لانتاج البيانات الببليوجرافية تقليدية أو محسبة، لما يصدر في الوطن العربي من الكتب في الوقت الحاضر الآن. إن توزيع ١٠٠ نسخة فقط يحقق تغطية التكلفة مع هامش ربحي معقول، وهو رقم متواضع في هذه السوق الواسعة، حيث التكلفة في الوقت الحاضر قبل هذا المشروع، والتي تتحملها المكتبات ومراكز المعلومات لكل كتاب، أعلى كثيرا من السعر الذي يمكن اعتماده في التخطيط لهذا المشروع. .

على أن الأمر أهم كثيرا من حساب الربح والخسارة فنحن أمام واحد من التحديات الوطنية والقومية، الذي يتطلب مبادرة فورية لتحقيق الجناح الأهم في قضية الأمن الببليوجرافي بالأوطان العربية، ومثل هذا المشروع هو الاستجابة الحقيقية لذلك التحدي.

٩ ـ قراءة حية لمرفق ببليوجرافي(★)

في يومى ٢٦ ـ ٢٧ أغسطس ١٩٧١، أتمت مكتبة جامعة أوهايو بأمريكا، لأول مرة في تاريخ المكتبات، الفهرسة الآلية لعدد (٣٠٣) كتابا، حينما جلس المفهرس أمام «المنفذ» (في تلك الأيام كان مايزال يسمى «كونصول») بمكتبه، الذي يستطيع من خلاله أن يعرف، إذا كان الكتاب الذي بيده له تسجيلة (بطاقة) ببليوجرافية مختزنة بالحاسب الألكتروني، في «المركز» (مكايو: OCLC) الجديد الذي أنشىء قبل ذلك بعامين أو ثلاثة، لخدمة مكتبات الكليات بولاية أوهايو، في العمليات الفنية كالفهرسة ومـاإليهـا. وقد نجح المفهرس في ذلكما اليومين أن يعثر على بطاقات مختزنة بمرصد

(★) في عالم الكتاب. ـ العدد ١٣ (يناير/ فبراير/ مارس ١٩٨٧)؛ ص ٧٥ ـ ٧٦.

(قاعدة) المعلومات في «المركز» لذلك العدد من الكتب، من بين عدد آخر لم تكن له تسجيلات بالمرصد الببليوجرافي، حتى ذلك الوقت الذي كان يبحث فيه.

وقد انتهت التجربة الأولى للفهرسة الآلية في هذين اليومين، إلى أمرين: أولهما أن المفهرس أعد بطاقات لتلك الكتب الأخرى ثلاثين أو أربعين، التي لم يعثر لها على تسجيلات ببليوجرافية، وأضافها من خلال «المنفذ» الذي يجلس أمامه، إلى مائه ألف تسجيلة أو ضعفها، كانت مختزنة بالمرصد الببليوجرافي للمركز، فازدادت حصيلته بمقدار ذلك العدد المضاف فوراً. وثانيهما أن «المركز» بناء على طلب المفهرس من خلال «المنفذ» أيضا، طبع له عدد (١٨٠٣) بطاقة فهرسة، منها (٣٠٣) بطاقة أساسية والباقي بطاقات إضافية، وكلها جاهزة تماماً لكى يأخذها المفهرس، حين تصل بالبريد بعد يوم أو يومين، ويضعها في أدراج الفهارس بمكتبته. ومن المؤكد أن المركز طبع له أيضا، نسخا كافية من بطاقات الكتب التي فهرسها هو، وأرسلت إليه مع المجموعة الأولى.

وفي لحظة معينة بأحد أيام شهر أغسطس ١٩٨٦، بلغ الرصيد الببليوجرافي من «التسجيلات» عند «مكايو» عدد (١٤,٠٠٠,٠٠٠) تسجيلة ببليوجرافية، لكتب ولدوريات ولمسموعات، ولغيرها من الأوعية التقليدية وغير التقليدية، وكانت قد بلغت عدد (١٣,٠٠٠,٠٠٠) تسجيلة، في لحظة معينة بأحد أيام يناير ١٩٨٦. فرصيده في العامين الأخيرين يزداد، بمعدل مليون تسجيلية ببليوجرافية» كل ثمانية أشهر أو تسعة، وقد يصبح المعدل في السنوات القليلة القادمة، مليون تسجيلة كل خمسة شهور أو ستة.

في الفقرة السابقة رأينا نقطتين بينهما خمسة عشر عاما كاملة، توضحان النمو الهائل بمرصد المعلومات الببليوجرافية في «مكايو». ونختار في هذه الفقرة مقطعا زمنيا داخليا في أثناء تلك الأعوام، وهو أسبوع عمل واحد مقداره ٧٨ ساعة في آخر فبراير ١٩٨٣، لنوضح بالأرقام الإحصائية، النوع والحجم في الوظائف التي أداها «مكايو» لمكتباته، خلال أقل من ٨٠ ساعة عمل:

١ ـ إذا كان عدد المكتبات المشتركة في «مكايو» حتى نهاية ديسمبر ١٩٧١، يبلغ فقط ٥٤ مكتبة أكاديمية كلها في ولاية أوهايو، فقد تجاوز ٣٠٠٠ مكتبة عام ١٩٨٣، فيها الجامعية والعامة والمتخصصة وغيرها، منتشرة في جميع الولايات تقريبا، ويقع قليل منها خارج أمريكا في بضع دول أخرى. وقد عثرت المكتبات المشتركة خلال تلك الساعات المحدودة أواخر فبراير ١٩٨٣، على عدد (٤٣٩ , ١٣٤) تسجيلة ببليوجرافية، كان المفهرسون يبحثون عنها في مرصد «مكايو» من خلال بضعة آلاف «منفذ» أمامهم في مكاتبهم. وقد طلب أكثرهم البطاقات المطبوعة لتلك التسجيلات، فأعد «مكايو» عدد (٢ , ٣٨٠ , ٣٧٧) بطاقة مطبوعة بمتوسط (٦,٧) لكل تسجيلة، وأرسلت إليهم بالبريد بعد يوم أو يومين، جاهزة تماما لكي يضعها المفهرسون في أدراج الفهارس بمكتباتهم.

٢ ـ في أثناء البحث السابق للمفهرسين أواخر فبراير ١٩٨٣، لم يعثروا في «المرصد» على التسجيلات الببليوجرافية لعدد (٢٠,٣٦٣) كتابا أو غيره من أوعية المعلومات. وكما هو النظام المتبع مع المشتركين، أعد كل منهم البطاقة الببليوجرافية للعمل في يده الذي لم يعثر على تسجيلته، وأضافها من خلال «المنفذ» إلى المختزنات الألكترونية في «مكايو»، فازداد «المرصد» هناك بمقدار تلك الإضافات، وبلغ مجموع الرصيد في نهاية ذلك الأسبوع عدد (٩,٢٨٤,٧٨٥) تسجيلة. ومن المؤكد أن أكثر المفهرسين، طلبوا أيضا بطاقات مطبوعة لما أضافوه، ووصلتهم بالبريد بعد يوم أو يومين جاهزة تماما للتصفيف.

٣ ـ في إبريل ١٩٧٩ بدأ «مكايو» خدمة جديدة ـ وهى إرسال طلبات «الإعارة بين المكتبات» المشتركة فيه، عبر «المنافذ» بدلا من البريد التقليدي، لأن المكتبة المستعيرة تستطيع أن تعرف من خلال منفذها، المكتبات الأخرى التي تقتني الكتاب المطلوب، دون الرجوع إلى الفهارس الموحدة المطبوعة، ويستطيع «مكايو» أن يتلقى الطلب من منفذها، ليرسله إلى منفذ المكتبة المعيرة في ثوان، فيصل الكتاب بالبريد إلى المكتبة الطالبة بعد يوم أو يومين. وقد تزايدت هذه الخدمة بصورة سريعة في السنوات الأخيرة، فبلغت (٨,٠٠٠,٠٠٠) طلبا للإعارة في يونيه ١٩٨٥، كما بلغت (٩,٠٠٠,٠٠٠) طلبا في سبتمبر من العام نفسه، بمعدل مليون طلب إعارة كل ستة أشهر. ويؤسفني أنني لا أملك تحت

يدي الآن، البيان الإحصائي لعدد طلبات الإعارة بين المكتبات، التي أنجزها «مكايو» في الأسبوع الأخير من فبراير ١٩٨٣، ولكنني أملك بيان الأسبوع التالي مباشرة، الذي بلغت فيه هذه الخدمة عدد (٥٢٢, ٣٩) طلبا للإعارة بين المكتبات في ظرف ٧٨ ساعة عمل.

وقد يفاجأ القراء إذا عرفوا أن «مكايو» ذلك العملاق الببليوجرافي، لايملك في مقره الأول بمدينة «كولومبوس» في ولاية أوهايو، ولا في مقره الجديد غير بعيد من سابقه في مدينة «دبلين»، لا كتبا ولا دوريات ولا مخطوطات، ولا غيرها من أوعية المعلومات. إنه يملك في مقره ١٥ حاسباً ضخما طراز (Xerox Sigma 9)، مع متطلباتها من البرامج التنظيمية والتطبيقية والأشرطة والأقراص والأسطوانات، وبضعة آلاف من «المنافذ» الخاصة به غرسها في مقار المكتبات المشتركة فيه، وشبكة الاتصالات التي يستأجر أكثرها من الشركة (الأمريكية للتلغراف والتليفون: AT & T)، يدفع لها إيجاراً شهريا حوالي ٠٠٠, ٤٥٠ دولارا، قبل زيادة تعريفة الأجور في إبريل ١٩٨٥.

إن بعض المكتبات المشتركة ولاسيما ذات المقتنيات الحديثة، لاتملك في مقرها فهرساً لهذه المقتنيات، بل إنها قد لا تملك سجلا لأعداد الدوريات المشتركة فيها، ولكنها تملك منفذين أو ثلاثة تستطيع من خلالها، أن تقوم بالفهرسة الآلية على ماسبق بيانه، وأن تسجل من خلال المنافذ أيضا أعداد الدوريات التي تصل إليها، ولا تطلب بطاقات أكتفاء بالمنافذ عندها، التي تنقل منها وإليها كل ماتحتاج من بيانات، في التسجيلات الببليوجرافية الخاصة بمقتنياتها عند «مكايو» في مرصده. ومن هنا يوصف «المرصد الببليوجرافي» في «مكايو» بأنه «فهرس موحد» لكل المكتبات المشتركة فيه، ومن هنا أيضا ظهرت التسمية الصحيحة لهذا «المركز» ولأمثاله، وهى (المرافق الببليوجرافية: Bibliographic Utilities)، للشبه الكبير بينها وبين المرافق العامة الأخرى، للمياه والكهرباء وللغاز ولغيرها.

١٠ ـ مليونان . . ! بل مائة مليون . . ![*]

في أواخر العام الماضي، سجلت الإحصاءات الرسمية عدد الكتب التي دخلت إلى «مكتبة الكونجرس»، من تسع دول أوروبية (أسبانيا، المانيا الغربية، انجلترا، ايطاليا، فرنسا، النرويج، النمسا، هولاندا، يوغوسلافيا) ومن اليابان، فبلغت حوالي مليونين، خلال فترة امتدت عشرين عاما. وذلك منذ تولت «المكتبة» عام ١٩٦٦ بالنيابة عن حوالي ١٠٠ من المكتبات الأمريكية، الجامعية والمتخصصة على اختلاف أنواعها وفئاتها، برنامجاً أكاديميا عرف باسم (البرنامج القومي للاقتناء والفهرسة: NPAC)، توفر «المكتبة» بمقتضاه بطاقة ببليوجرافية لكل كتاب، يدخل إليها من المراكز العشرة، التي أنشأتها بمدينة معينة داخل كل واحدة من تلك البلاد.

وقد لجأت «المكتبة» كلما كان ذلك ممكنا، إلى الاستعانة بالجانب الوصفي في البطاقات، التي تعدها الببليوجرافيات القومية في تلك الدول، لما يصدر فيها من الكتب والمطبوعات. ثم يقوم حوالي ٢٥٠ من الفنيين بالمكتبة، في قسم جديد (قسم الفهرسة المشاركة: Shared Cataloging Div) أنشأته آنذاك لذلك البرنامج، فيضيفون إلى الوصف الذي أخذوه، المداخل (نقط الإتاحة) الملائمة، ورءوس الموضوعات باللغة الانجليزية، ورقم التصنيف حسب خطة مكتبة الكونجرس.

ولكن هذه الاستعانة مع محدوديتها، لم تكن تتم في كل مايدخل إلى المكتبة عن طريق هذا البرنامج، وإنما في شرائح معينة من الكتب التي ترد عن طريق تلك المكاتب، وهى المطبوعات التي تدخل في نطاق الببليوجرافيات الوطنية لتلك البلاد. وهذه الشرائح وحدها، هى التي ينطبق عليها اصطلاح «الفهرسة المشاركة»، الذي انتشر في الكتابات الفنية خلال العقدين الماضيين. فللببليوجرافيات الوطنية فيها الجانب الوصفي الخالص، ولمكتبة الكونجرس فيها المدخل الأساسي والمداخل الإضافية، بنوعية كل منها وشكله، ورءوس الموضوعات والتصنيف.

(*) في عالم الكتاب. ـ العدد ١٥ (يوليه/ أغسطس/ سبتمبر ١٩٨٧)؛ ص ١٧ ـ ١٨.

وهكذا لم تتردد «المكتبة» وإمكاناتها الببليوجرافية في القمة، أن تأخذ الجزء الوصفي للبطاقة من مصادر أخرى، توفيراً للجهد والتكلفة وإسراعاً في الإنجاز. أما الشرائح الأخرى في برنامج (NPAC) فقد كانت تأتي إلى المكتبة من حوالي عشرين دولة أخرى، في قارات أمريكا الجنوبية وإفريقيا وآسيا. كما كانت هناك حوالي أربعين لغة أخرى، غير اللغات المستخدمة في الدول العشر التي أقيمت فيها مكاتب البرنامج، هى اللغات التي ينبغي للفنيين في «المكتبة» معرفتها، حتى يستطيعوا إعداد البطاقات المطلوبة إعداداً كاملا أو إعدادا مشاركا.

واستطاع «القسم الجديد» بتلك الترتيبات والاجراءات، أن يوفر لمكتبته وللمكتبات الأمريكية الأخرى، البطاقات الفنية لأى كتاب يتم اقتناؤه في أى منها. وقد كان هذا الاقتناء بمتوسط ٥٠ نسخة أو مايقرب من ذلك لكل كتاب، فعدد المكتبات التي خدمها ذلك القسم كان حوالي ١٠٠ مكتبة، خلال الجزء الأكبر من تلك الفترة. ولولا ذلك «القسم الوليد» لكان من المحتمل أن يفهرس الكتاب الواحد خمسين مرة، فتتبدد طاقات بشرية ومهارات فنية عزيزة، تبلغ ٤٩ ضعفا فوق الجهد الذي انجزت به فعلا. . !

والحقيقة أن تقدير الحساب الافتراضي السابق، برغم مافيه من إهدار فظيع للمهارات وللجهود البشرية، لايعني على الإطلاق أن الإنجازات الفنية، كان يمكن أن تتم بالمستوى نفسه وفي مقدار الوقت، اللذين تم بهما فعلا من خلال (قسم الفهرسة المشاركة)، لو أن كل مكتبة تولت وحدها أمر نفسها، في إعداد البطاقات لما يدخلها من الكتب. فقد يكون من المستحيل أن توفر كل منها، هذا العدد من الفنيين ولا نصفهم ولاعشرهم، وكان من المحتم أن تستعين بأصحاب المهارات المحدودة أو البدائية، فتحصل على بطاقات غير سليمة تضر أكثر مما تنفع، فضلا عن التأخير في الإنجاز وضياع الوقت، فتبقى الكتب بعيدة عن أيدى المستفيدين، لأنها تبقى تحت التجهيز ضعف أو أضعاف الفترة المألوفة. . !

أما الطامة الكبرى التي تقع على كل مكتبة، وتستنزف الاقتصاد القومي نفسه، فهى تكلفة الفهرسة، للكتاب الواحد. . ! في الفهرسة التعاونية التي تمت خلال تلك الأعوام

العشرين، تتحمل المكتبة الواحدة في المتوسط ١/٥٠ من التكلفة الفعلية لتجهيز الكتاب الواحد، التي تراوحت خلال تلك الفترة من ٥٠ دولاراً إلى ٩٠ دولاراً. أما في الفهرسة المستقلة التي تقوم بها كل مكتبة لنفسها، فقد كان من الضروري أن تتحمل كل مكتبة وحدها، هذه التكلفة لكل كتاب يدخل إليها.

تقدير الحساب الافتراضي السابق كان فقط لبيان الإهدار البشري، ولتأكيد أن التكلفة الكلية لما تم إنجازه، كان يمكن أن تتضاعف خمسين مرة أو نحوها، لو كان مشروع (NPAC) أهمل في تخطيطه مبدأ التعاون في العمليات الفنية. والحقيقة أن هذا المبدأ كان موضع التطبيق والممارسة، قبل بداية هذا المشروع بخمسة وستين عاماً، دون أن يأخذ تسمية «التعاون» أو «المشاركة»، ويمكن لنا نحن أن نعطيه اسم «الفهرسة المنقولة». فمكتبة الكونجرس بدأت تطبع بطاقات الفهرسة للكتب التي تدخلها منذ بداية القرن العشرين، وقد بلغت أكثر من ٥,٠٠٠,٠٠٠ بطاقة، كانت تطبع من كل منها في المتوسط ألفين أو ثلاثة آلاف نسخة أو أكثر، وتحصل عليها المكتبات داخل الولايات المتحدة وخارجها، مقابل سنتات محدودة.

وهى أيضا منذ أواخر الستينيات قد أعدت أكثر من ٢,٠٠٠,٠٠٠ بطاقة، اختزنتها بالحاسب الألكتروني في شكل تسجيلات ببليوجرافية محسبة، وتقوم بإتاحتها أسبوعيا أولا بأول على أشرطه ممغنطة، في مشروعها المشهور باسم (الفهرسة المقروءة آليا: فما: MARC)، لعدد كبير من المكتبات التي كانت تشتري من قبل البطاقات المطبوعة، مقابل ١ ÷ ٢٠٠ أو ٣٠٠ من التكلفة الفعلية للاختزان الألكتروني. بل إنها لم تكن لتقوم بخطواتها الأولى نحو التحسيب، ثم تمارسه بتوسع مستمر حتى بلغ مائة في المائة أوائل الثمانينيات، لو لم تضمن في ذلك الوقت وحتى الآن أن هناك حوالي ١٠٠ مكتبة على الأقل، ستشتري تلك الأشرطة الممغنطة التي تستخرجها من مختزناتها، وهو إسهام غير مباشر ولكنه ضروري ومشاركة حقيقية في تحمل التكلفة الفعلية..!

والآن ماذا فعلنا نحن في الوطن العربي نحو هذه القضية، وماذا فعلت المكتبات لنفسها في هذا الوطن..؟..! هل نقول: إن الغنى يزداد غنى بما يوفره من الطاقات

البشرية، وبما يقتصده من التكاليف المادية، وبما يحققه من المستويات الممتازة في إنجازاته الفنية. . . ونقول أيضا: إن الفقير يزداد فقراً، بما يهدره من الطاقات البشرية الفنية، وهى عنده في غاية الندرة، وبما يبذر ويسرف في نفقاته المادية، وبما ينحدر إليه من المستويات الهابطة في أعماله الفنية. . . من المؤسف أن الإجابة هى «نعم» هناك وهنا. . !

هل يعقل ونحن في نهاية القرن العشرين، أن بلداً عربيا به عشر جامعات أو أقل أو أكثر، وفيها عشر مكتبات جامعية أو أقل أو أكثر، تمارس كل منها تلك العمليات الفنية مستقلة وحدها، وكأنها تعيش في جزر منعزلة، برغم اللقاءات التي لا تنقطع بين المسئولين عن تلك العمليات. . ! وبرغم تشدقهم جميعا بالحرص على تطبيق أحدث التكنولوجيات في أعمالهم، وهم يهدرون بوعى أو بدونه مبدأ التعاون والمشاركة في النقل، وضرورتها في هذه التكنولوجيات أضعاف ماكان في نظام البطاقات التقليدية. . !

وهل يعقل أن يكون هناك قطر عربي واحد، به ألفان أو ثلاثة آلاف من المكتبات المدرسية والعامة وغيرهما، ويصدر فيه كل عام بضعة آلاف كتاب جديد، ويستورد ضعف ذلك أو أضعافه، ويدخل نصف ذلك كله على الأقل إلى تلك المكتبات. . ثم تبقى حتى الآن كل واحدة من تلك المكتبات (ألفين أو ثلاثة)، بعد ذلك كله ومعه وهى تمارس عملياتها الفنية، دون أى نمط من المركزية أو التعاون أو المشاركة. . !. . ؟ أو حتى النقل. . !. . ؟

أيها القائمون بأمر المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات في الوطن العربي من أقصاه إلى أدناه، علينا أن نتدارك بالتعاون أو «المشاركة» على أقل تقدير، خطورة الوضع الذي تعيشه هذه القضية بين أظهرنا، فنحن اليوم أشد حاجة إلى أى منهما، أكثر من تلك المكتبات الأمريكية، التي استثمرتها معاً واستثمرت غيرهما أيضا، ليس فقط منذ عشرين عاما وإنما منذ بداية القرن العشرين.

١١ ـ المعلومات وخدماتها للمكفوفين والمعوقين(*)

في الأسبوع الثاني من أكتوبر ١٩٨٦ ، اجتمع في نيويورك أعضاء الشرف في (الاتحاد العالمي للمكفوفين: WBU) ولجنته التنفيذية ورئاسته العربية (السيد/ عبد الله الغانم من السعودية)، في جلسات صباحية ومسائية لمدة ثلاثة أيام. وفي اليوم الرابع تم الاجتماع نصف السنوي لمنطقة أمريكا الشمالية في هذا الاتحاد، الذي يقوم على ثمانية مناطق، هي: إفريقيا، وآسيا، وأوروبا، وأمريكا الشمالية، وأمريكا اللاتينية، والباسيفيك، وشرق آسيا، والشرق الأوسط. وهو مؤسسة دولية غير حكومية، تضم الهيئات والمنظمات الوطنية والقومية والإقليمية، التي تهتم برعاية المكفوفين، وتيسر لهم بصفة خاصة مواد القراءة والبحث وخدمات المكتبات والمعلومات، بجانب التعليم والتدريب والعمل والحياة الإنسانية الكريمة.

وكانت (منطقة أمريكا الشمالية) قد أعدت في اجتماعها نصف السنوي، في الأسبوع الأخير من مارس ١٩٨٦ ، جدول الأعمال والخطط والمشروعات التي يتم بحثها، في اجتماعات اللجنة التنفيذية للاتحاد، خلال الأسبوع الثاني من أكتوبر ١٩٨٦، وتتلخص فيما يلي:

- التنمية الاجتماعية للمكفوفين والمعوقين.
- إتاحة الثقافة والمعلومات للمكفوفين والمعوقين.
- البحث والتدريب والعمل للمكفوفين والمعوقين.
- معاونة البلاد النامية في قضايا المكفوفين والمعوقين.
- وضع النساء المكفوفات والمعوقات.
- وضع المكفوفين البكم.
- أوقات الفراغ والترفيه للمكفوفين والمعوقين.
- الميزانية وتمويل المشروعات والأعمال.
- تخليد ذكرى (لويس بريل: L.Braille).
- المؤتمر العام للاتحاد عام ١٩٨٨ في أسبانيا.

(*) في صحيفة المكتبة. ـ المجلد ١٩، العدد ٢ (مايو ١٩٨٧)؛ ص ٤٣ ـ ٥١.

ويبدو أن الهيئات والمنظمات في (منطقة أمريكا الشمالية)، التي تضم كندا والولايات المتحدة، هى الأكثر نشاطا في هذا المجال وأعماله الإنسانية، لأسباب اقتصادية واجتماعية وثقافية وتكنولوجية، لعل أهمها أن المكتبة القومية في كل من الدولتين، هى التي تقود العمل على المستوى الوطني كله، كما تعقدان معاً مؤتمراً سنويا للتنسيق والتعاون في هذه الخدمة، ولمناقشة القضايا الخاصة بالكفوفين والمعوقين ذات الصلة بالمعلومات. وقد عقدا مؤتمرهما الأخير تحت شعار له دلالته، وهو «جهد مخلص: خدمة ممتازة». وذلك في الأسبوع الثاني من يوليه ١٩٨٦، في مدينة سينسناتي بولاية أوهايو، وفيها المقر المركزي، لكل المواد الخاصة بالمكفوفين والمعوقين، باللغات الأخرى غير اللغة الإنجليزية وتبلغ حوالي عشرين لغة، فيها الكتب الناطقة وتسجيلات المجلات العامة المحبوبة، ومطبوعات «بريل» من الكتب والمجلات وغيرهما، ومطبوعات البنط الكبير من ١٤ إلى ١٨، وفي هذه المجموعة المركزية بعض المواد باللغة العربية.

بل لقد انتهز الجهاز الخاص في مكتبة الكونجرس، الذي يتولى هذه المسئوليات، وهو (خدمة المكتبات على المستوى القومي للمكفوفين والمعوقين جسميا: NLS/BPH) أن (الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات ومؤسساتها: أدجم: IFLA) يعقد مؤتمره السنوي لعام ١٩٨٥ في أمريكا، لثاني مرة في حياته التي تجاوزت خمسين عاما، فأعلن العام كله في أمريكا لقضية المكفوفين والمعوقين جسميا. وتعاون مع (الاتحاد القومي للمكفوفين: NBU) الذي يضم ١٦٠ هيئة ومنظمة تعمل في هذا الميدان، لإعداد البحوث والدراسات التي تتم بمناسبة مؤتمر (أدجم)، بمدينة شيكاغو في الأسبوع الثالث من أغسطس ١٩٨٥.

وكانت (شعبة مكتبات المكفوفين: IFLA/SLB) التي أنشأها (أدجم) عام ١٩٧٧ وأضافها إلى أجهزته، قد أعدت نفسها هى الأخرى لهذا العام الحافل. وهكذا في لقاءين فريدين، اجتمع ممثلون لثلاث وعشرين دولة من كل القارات، يبلغون حوالي مائة من المكتبيين والمتخصصين في خدمات المكفوفين والمعوقين جسميا، أولا في واشنطن بمكتبة الكونجرس على امتداد ثلاثة أيام (١٤ - ١٦ أغسطس) قبيل المؤتمر العام، وثانيا في شيكاغو بمقر المؤتمر العام نفسه، لمدة ثلاثة أيام أخرى في أثناء المؤتمر

(١٨ ـ ٢٠ أغسطس). وتناولت البحوث من الجانبين في اللقاءين، قضايا وموضوعات كثيرة في هذا المجال الواسع، منها:

- إعداد النصوص وتحريرها للمكفوفين والمعوقين جسميا.
- إقامة خدمات المكتبات والمعلومات للمكفوفين والمعوقين جسميا في البلاد النامية.
- التربية المستمرة للعاملين في خدمات المكفوفين والمعوقين جسميا.
- المعوقون بالشيخوخة والعزلة اللغوية من المهاجرين إلى أمريكا، ودور المكتبات في خدمتهم منذ ١٩٧٨.
- كتب البنط الكبير: ناشروها واستخداماتها.
- حقوق النشر في مطبوعات المكفوفين والمعوقين جسميا.
- إجراءات الجمارك والبريد لمواد المكفوفين والمعوقين جسميا.

أما الحصيلة الباقية لتلك اللقاءات والاجتماعات والمؤتمرات، على المستويات الفردية والمحلية والقومية والإقليمية والدولية، التي تتمثل في أوعية المعلومات وفي المواد والأدوات، فيمكن أن توضع في فئتين وظيفيتين تكمل كل منهما الأخرى:

أولا ـ هناك عشرات الآلاف بفئاتها المتنوعة، من المواد الناطقة والمطبوعة بطريقة «بريل»، ومتطلباتها الاستخدامية من الأجهزة والمعينات، وهي موزعة في كل دولة حسب اتساعها وإمكاناتها، ووجود الهيئات والمنظمات المرتبطة بهذه الخدمة الإنسانية، ودرجة التعاون والتنسيق فيما بينها. في دولة كالولايات المتحدة الأمريكية، توجد شبكة من المكتبات ومراكز المعلومات، المستقلة أو التابعة لهيئات ومنظمات، لخدمة المكفوفين والمعوقين جسميا، قوامها حوالي ١٦٠ مكتبة أو مركزاً، وعلى رأسها (NLS/BPH) في مكتبة الكونجرس، التي تشارك في إنتاج تلك الأوعية والمواد باللغة الانجليزية وبغيرها، وترسل منها نسخا كافية لكل عضو في الشبكة، وتحتفظ ببعض النسخ للخدمة عندها. كما تحصل على مثل هذه الأوعية والمواد باللغة الانجليزية، مما يصدره غيرها بالداخل والخارج، فتضيفه إلى مجموعتها. أما ماتحصل عليه من تلك المواد بغير اللغة الانجليزية، فيوضع كله في مركز قومي أنشأته خصيصا لهذا الغرض، في مدينة سينسناتي بولاية أوهايو، وتتم الإعارة من خلاله إلى جميع المكتبات والمراكز في كل الولايات.

ومن الملاحظ أن هذا الاهتمام الكبير، من جانب المكتبات ومراكز المعلومات والهيئات والمنظمات، بخدمة المكفوفين والمعوقين جسميا، يواكبه اهتمام مواز له لايقل عنه أهمية ويؤازر كل منهما الآخر، من جانب المؤسسات التكنولوجية والصناعية، في الإنشاء والتنمية للأجهزة والآلات التي تيسر هذه الخدمة. ففي كل لقاء أو مؤتمر وطني أو قومي أو إقليمي أو دولي، بين رجال المكتبات ومراكز المعلومات المعنيين بخدمة المكفوفين والمعوقين جسميا، يقام معرض لأحدث المخترعات التي تيسر لهم القراءة والبحث. في أحدث هذه المؤتمرات عرضت شركة تقدمية، آلة خاصة تعتمد على تكنولوجية التعرف الضوئي على الحروف، حيث تقوم بمسح المادة المقروءة على الصفحة، وتتعرف على مافيها من حروف وكلمات، ومن ثم تحولها إلى كلمات وجمل منطوقة. وبهذه الآلة الجديدة يستطيع المكفوف أن يقرأ الكتاب المطبوع كما هو، دون تحويله إلى كتاب ناطق أو إصداره بطريقة «بريل».

ثانيا ـ هناك الفهارس والأدلة والمرشدات والببليوجرافيات، الخلفية منها والجارية، التي تضبط تلك الثروة المتزايدة المذكورة أعلاه في «أولا»، وتعلم بها أصحاب الحق فيها من المكفوفين والمعوقين جسميا. وكذلك تلك التي ترشد الهيئات والمنظمات والمكتبات ومراكز المعلومات العاملة في هذا الميدان، إلى المصادر والقنوات التي تتيح لهم الحصول على المزيد من تلك الأوعية والمواد، وعلى الخدمات الأخرى المرتبطة بالقراءة والبحث، وبالحياة الكريمة لهذه الشريحة العزيزة في المجتمعات الإنسانية. ونذرج فيما يلي عينة مختارة من تلك الأدلة والببليوجرافيات، بعضها دوري وبعضها مطبوع منفرد، كما أن بعضها يصدر بطريقة «بريل» مصاحبة للطباعة المألوفة.

1. The International directory of tactile map collections

(الدليل الدولي لمجموعات الخرائط الملموسة)

وهو قائمة شاملة بمجموعات هذه الفئة من الخرائط الخاصة بالمكفوفين والمعوقين في أبصارهم، في جميع أنحاء العالم، سواء أكانت متاحة للخدمة الداخلية بالجهة التي تقتنيها، أو للإعارة الخارجية، أو للبيع أو التبادل. وقد وزعت في أثناء مؤتمر (أدجم) بشيكاغو أغسطس ١٩٨٥.

2. The International guide to publishers and distributers of large print

(الدليل الدولي للناشرين والموزعين لمطبوعات البنط الكبير)

وهو كسابقه دليل للمصادر التي تنشر وتوزع هذه الشريحة النادرة من المطبوعات للمعوقين في أبصارهم، في حوالي ١٥ دولة غير الولايات المتحدة الأمريكية. وهو كذلك من مطبوعات (أدجم) التي وزعتها بشيكاغو أغسطس ١٩٨٥.

3. R is for reading: library services for the blind and physically handicapped children.

(ق للقراءة: خدمات المكتبات للمكفوفين والمعوقين جسميا من الأطفال)

وهـو مرشد لشرح الصعوبات التي يعانيها هؤلاء الأطفال، في سعيهم نحو تعلم القـراءة ثم الاستمتـاع بها. ويشتمـل أيضـا على لقاءات مع الأطفال أنفسهم ومع أمهاتهم، لمناقشة موضوعات مثل: الكتب الناطقة، وتعلم القراءة، والمكتبات، الخ. وقد نشرته مكتبة الكونجرس عام ١٩٨٥ في ١٩٣ صفحة.

4. Talking books adult, 1984 - 1985.

(الكتب الناطقة للبالغين، ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥)

وهى قائمة بالكتب المسجلة على أقراص للمكفوفين والمعوقين جسميا من البالغين خلال عامين، مع شرحة قصيرة لكل كتاب. وهو من منشورات مكتبة الكونجرس عام ١٩٨٦.

5. For younger readers: Braille and talking books, 1984 - 1985.

(للقراء من الناشئة: كتب «بريل» والكتب الناطقة، ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥)

وهو قائمة بالكتب للأطفال المكفوفين والمعوقين جسميا، من المرحلة قبل المدرسة حتى نهاية الصف الثـالث الإعـدادي، التي سجلت على أقراص أو أشرطة صغيرة (حويفظات) أو طبعت بطريقة «بريل» خلال عامين مع شرحة قصيرة لكل كتاب، ويشتمل القسم الخاص بصغار الأطفال في القائمة، على الكتب المطبوعة بالبنط الكبير مع طريقة «بريل» مصاحبة للسطور المطبوعة، وعلى الكتب المسجلة على حويفظات. وهو من منشورات مكتبة الكونجرس عام ١٩٨٦.

6. Cassette book, 1985

(كتب الأشرطة الصغيرة، ١٩٨٥)

وهى قائمة بالكتب المسجلة عل حويفظات، للبالغين وللشباب من المكفوفين والمعوقين جسميا، خلال عام واحد، مع شرحة قصيرة لكل كتاب. وهو من منشورات مكتبه الكونجرس عام ١٩٨٦.

7. News

(الأخبار)

وهى دورية فصلية، تشتمل على بيانات وتقارير قصيرة، على المستوى القومي والدولي، عن الخدمات التي تقدمها المكتبات ومراكز المعلومات المتعاونة في هذا المجال. وتصدرها مكتبة الكونجرس، وقد دخلت هذا العام (١٩٨٦) مجلدها السابع عشر.

8. Update

(المتابعة)

وهى دورية فصلية، تشتمل على أخبار البرامج التطوعية ونشاط الهيئات والأفراد المتطوعين، الذين يتيحون مواد «بريل» والمواد السمعية الأخرى، والأجهزة والصيانة اللازمة للكتب الناطقة. وتصدرها مكتبة الكونجرس وتوزعها مجانا على شبكة المكتبات والمراكز المتعاونه في هذا المجال. وقد دخلت هذا العام (١٩٨٦) مجلدها التاسع.

9. Braille book review

(عرض كتب «بريل»)

وهى دورية تصدر كل شهرين، وتشتمل على قائمة بالكتب المطبوعة بطريقة «بريل»، التي حصلت عليها مكتبة الكونجرس، وأضافتها إلى مجموعتها الغنية خلال فترة كل عدد، مع شرحة قصيرة لكل كتاب. كما تشتمل على مايجد من البيانات المتصلة بخدمات المعلومات المجانية للمكفوفين والمعوقين جسميا، وتقدم أخبار الكتب التي تصدرها هيئات خارج الشبكة التي تتولاها هى. وبها قائمة إضافية بالمجلات العامة المحبوبة (مثل «شباب الهوى: Playboy») التي تصدر لها طبعة بطريقة «بريل»، وتصدرها مكتبة الكونجرس، وتوزعها مجانا على شبكتها داخل الولايات المتحدة. وقد دخلت هذا العام (١٩٨٦) مجلدها الخامس والخمسين.

(مجالات الكتب الناطقة) 10. Talking book topics

وهى دورية تصدر كل شهرين، وتشتمل على قائمة بالكتب الناطقة التي حصلت عليها مكتبة الكونجرس، وأضافتها إلى مجموعتها الغنية خلال فترة كل عدد، مع شرحة قصيرة لكل كتاب. كما تشتمل على مايجد من البيانات المتصلة بخدمات المعلومات المجانية للمكفوفين والمعوقين جسميا. وبها قائمة إضافية بالمجلات العامة المحبوبة التي تصدر لها طبعة بطريقة «بريل». وتصدرها مكتبة الكونجرس وتوزعها مجانا على شبكتها داخل الولايات المتحدة. وقد دخلت هذا العام (١٩٨٦) مجلدها الثاني والخمسين.

ولعل خير ختام لهذا التحقيق الدراسي، عن المعلومات وخدماتها للمكفوفين والمعوقين، ومقدار العناية بهم وبحقهم في ظل مايتمتع به الأسوياء، ذلك الذي حدث يوم ٨ ابريل ١٩٨٦. جاء ضيف كبير لمكتبة الكونجرس هو (لورانس كلارك باول: Lawrance Clark Powell) الذي تجاوز الثمانين من عمره، قضى منها نصف قرن في مجال المكتبات والمعلومات، والتأليف الأدبي العام والفني المتخصص. وهو الذي أنشأ كلية المكتبات والمعلومات في جامعة جنوب كاليفورنيا، وكان عميدها لسنوات طويلة، وقد كان حضوره حلقة في سلسلة المحاضرات التي تنظمها المكتبة لكبار الباحثين والعلماء، وكانت محاضرته بعنوان «بعد لبن الأم مباشرة...»، وعلى امتداد ٦٠ دقيقة كان الرجل يتحدث ويسمعه الأسوياء، وكان هناك شخص متخصص يقوم بالترجمة الفورية، للمعوقين في حاسة السمع، بحركات وإشارات مقننة من الرأس واليدين والجذع..!

١٢ ـ الألعاب السحرية بالمكتبات الكبرى(*)

من المسلم به أن المكتبات المدرسية وكثير من المكتبات العامة، قد لاتقبل في مقتنياتها شرائح معينة من أوعية المعلومات، فتحظر إنفاق شيء من ميزانياتها على بعض هذه الشرائح، بل إنها تمنع الحصول على بعضها الآخر، حتى لو جاءتها مجانا دون أى مقابل وذلك حرصا على أموالها، التي مهما بلغت المئات أو الآلاف، فإنها لاتفى بكل

(*) في عالم الكتاب. ـ العدد ١٦ (أكتوبر/ نوفمبر/ ديسمبر ١٩٨٧)؛ ص ٦٣ ـ ٦٤.

الاحتياجات الأساسية للقراءات وللبحوث، أو صيانة للعقائد والأخلاق والتقاليد والنظم، السائدة في المنطقة أو البلد الذي توجد به هذه المكتبات الصغيرة.

ولكن المكتبات الكبرى والقومية منها بصفة خاصة، تتخذ موقفا مختلفا تماما مع كل هذه الشرائح المحظورة من المؤلفات، لأنها تتحمل المسئولية الأساسية، في تزويد الباحثين على المستوى الوطني، بكل مايحتاجون إليه في دراسة الموضوعات، بأبعادها وفئاتها الإيجابية والسلبية على حد سواء. ومن هنا فإن الكتب المحظورة سياسيا أو دينيا أو خلقيا في المكتبات المدرسية أو العامة، تجد مكانها في مكتبات البحث على المستوى القومي والعالمي. وكذلك الأمر بالنسبة للمؤلفات حول الموضوعات التي قد تبدو تافهة، بالنسبة لإحدى البيئات أو أحد العصور، أو في مقاييس إحدى النظريات أو التخصصات. فهذه الفئة من المؤلفات، يندر أن تجدها في مكتبة مدرسية أو مكتبة عامة عادية، ولكنها بالنسبة لمكتبات البحث وللمكتبات المتخصصة في مجالها، تأخذ حقها من الاختيار والاقتناء والتنظيم، خدمة للباحثين الذين يتناولون موضوعات تلك المؤلفات.

أذكر أن مكتبة الكونجرس بالنسبة للقصص والروايات، المنشورة في مصر وفي البلاد العربية الأخرى، خلال الستينيات والسبعينيات وأوائل الثمانينيات، كانت تعطي اهتماماً أكبر لما يكتبه صغار المؤلفين، والناشئون في الأقاليم وفي الريف، كطالب في كلية الطب أو عامل بأحد المصانع، أو مدرس صغير في مدرسة ابتدائية، أو موظف منسى بإحدى المصالح. ذلك أن مثل هذه القصص والروايات، إذا كانت قيمتها الأدبية تساوي صفراً، فإنها بالنسبة لأصحاب البحوث الاجتماعية بمدارسهم ونظرياتهم الحديثة، مصادر غنية للدراسات التي يقومون بها، بل إنها في نظرهم بالنسبة لدراسة المجتمعات المعاصرة، هى البديل الممكن للوثائق غير الرسمية، في الدراسات التاريخية للمجتمعات الماضية.

ومن هذا الباب ندرك اهتمام مكتبة الكونجرس، بكتب الحواة والألعاب السحرية وفنون الشعوذة والخدع البصرية، التي صدرت في أمريكا وفي خارجها، على امتداد

خمسة قرون مضت منذ بداية الطباعة. وقد بذلت جهوداً كبيرة هذا العام (١٩٨٦)، للحصول على إحدى النسخ الثلاث الباقية، من أول كتاب صدر في أمريكا عن هذه الفنون الغريبة عام ١٧٩٥، لناشره في فيلادلفيا (ماثيو كاري) بعنوان «جلا جلا، أو الفن الكامل للشعوذة: Hocus pocus, or, the whole art of legerdemain » لمؤلفه (هنري دين) الذي نشر هذا الكتاب أول مرة في انجلترا، قبل ذلك بحوالي ٧٥ عاماً. وقد جمعه آنذاك من مصادر قديمة شرقية وغربية، كما أن لهذا الكتاب طبعات أخرى كثيرة، قبل الطبعة الأمريكية الأولى وبعدها، وإصدارات متفاوتة في الحجم والشكل والمحتوى. بل إن كثيراً من محتويات هذا الكتاب أخذت وظهرت بعد ذلك، في كتب الرقية والسحر والتعزيمات، لمؤلفين وجامعين آخرين جاءوا بعد (هنري دين).

كانت نسخ الطبعة الأولى لكتاب (دين) في أمريكا، من النوع الشعبي ذى الحجم الصغير الذي كان يباع بثمن رخيص جدا، وبه بعض الرسمات ذات الخطوط الغليظة، لشرح نماذج من الألعاب القائمة على خفة اليد. ومن النصائح التي يقدمها الكتاب للراغبين في هذا الفن: استخدام المصطلحات الغريبة والكلمات الملفتة النادرة (مثل هوكوس بوكوس) لإدهاش السامعين والمشاهدين وإثارة تعجبهم، وأن يستخدم تحركات جسمه ويديه، لسحب أعين النظارة بعيداً، في أثناء اللحظة الدقيقة التي تتم فيها خدعته. وتقوم أكثر الألعاب في الكتاب على استخدام الكرات، والنقود، وبطاقات اللعب، إلى جانب بعض الألعاب الخطرة أو الغريبة، مثل وضع الخنجر في الجبهة، أو قطع الرأس، أو إنفاد السوار من خلال الخد، أو تناول البيرة من يد السكين..!

وقد وضعت هذه النسخة مع المجموعة الغنية في (قسم الكتب النادرة والمجموعات الخاصة) بالمكتبة، الذي يرتبط في نشأته عام ١٩٢٧، بهواة هذا النوع من الكتب. ففي ذلك العام تلقت المكتبة هدية تبلغ حوالي ٤٠٠٠ كتاب، كان قد جمعها في مكتبته الخاصة (هاري هوديني)، الذي كان هو نفسه أحد الممارسين للألعاب الغريبة أو الخطرة، مثل القفز إلى أحد الأنهار مغلول اليدين والقدمين، أو الدخول في برميل مملوء بالماء ومحاولة الخروج منه بعد إغلاقه وبرشمته، كما كان أحد المهتمين بتحضير الأرواح، وجمع في مكتبته كتبا كثيرة عن هذا الموضوع أيضا.

وهناك أيضا التوأم (جون وحنا مكمانوس) والتوأم (موريس وشيلي يونج)، وكانوا جميعا من هواة هذه الفنون وممارسيها لسنوات عديدة. وقد اتفقوا معاً في عام ١٩٥٥، على إهداء مجموعاتهم وقد تجاوزت ٢٠,٠٠٠ كتاب، إلى مكتبة الكونجرس التي وضعتها أيضا في (قسم الكتب النادرة والمجموعات الخاصة). ويوجد في هذه المجموعة الأخيرة كتب عن موضوعات مثل: السحر والشعوذة، المقمقة والتكلم بالبطن، قراءة البخت، تحضير الأرواح، العرافة والكهانة، ألعاب القمار، التنويم المغناطيسي، فن الأشياء التي تتحرك ذاتيا، الخ. ويقول المسئولون عن هذا القسم: إن هذه المجموعات الثلاث (هوديني، مكمانوس، يونج)، ومحتوياتها حوالي ٢٥,٠٠٠ كتاب صدرت على امتداد خمسة قرون، يقبل عليها الهواة والمحترفون والباحثون، من جميع الولايات ومن خارج أمريكا، وأنها بصفة عامة مجموعات حية ونشطة..!

١٣ ـ قانون التسجيل المنزلي(*)

هناك عشر دول على الأقل، شهدت خلال العقدين الماضيين، صراعا شديداً بين أصحاب الحقوق في الأعمال الغنائية، من المؤلفين والملحنين والناشرين، كطرف أول، وبين أطراف أخرى متنوعة، يأتي في مقدمتها المنتجون لأجهزة التسجيل وللأشرطة الخام، كما يمكن أن يدخل في هذه الأطراف المتنوعة الجماهير المستفيدة، من انتشار هذه الأجهزة والأدوات، التي يستطيعون بواسطتها تسجيل مايميلون إليه من أعمال الفن الغنائي، دون الذهاب لشرائها مسجلة من خلال الناشرين أصحاب الحق فيها. كما قد يدخل أيضا في هذه الأطراف قراصنة الأعمال الغنائية، الذين يقومون دون إذن من أصحاب الحقوق، بتسجيل بعض الأعمال المرغوبة بين الجماهير، وإغراق الأسواق بآلاف النسخ من هذه الأعمال، ويبيعونها بأسعار أقل كثيراً من الأسعار المعروضة عند أصحاب الحقوق، لأن هؤلاء القراصنة يتحملون نفقات النسخ وحدها، بينما يتحمل أصحاب الحقوق ضعف هذه النفقات.

أما بالنسبة لفئة القراصنة في تلك الدول، كأمريكا وأوروبا الغربية واليابان، فهناك قوانين محددة وصارمة لمكافحة التزوير، ومعها المؤسسات الإدارية والقضائية، التي

(*) في عالم الكتاب. ـ العدد ١٤ (إبريل/ مايو/ يونيه ١٩٨٧)؛ ص ٣٢ - ٣٣.

تطبق هذا القوانين بكل حزم وإحكام، ولم يعد نشاط القراصنة وتزويرهم للأعمال الغنائية، مشكلة ذات بال في مثل هذه الدول. ولكن يبقى بعد سقوط هذه الطرف الدخيل الذي يفتقد الشرعية، ثلاثة أطراف أساسية شرعية، قد يكون في تحقيق المصلحة لأحدها أو لاثنين منها، ضياع تام أو خسارة كبرى للطرف الآخر. هذه الأطراف الثلاثة، هي: جمهور المستفيدين، وأصحاب الحقوق في الأعمال الغنائية من المؤلفين والملحنين والناشرين، والمنتجون للأجهزة ولأشرطة التسجيل.

ويبدو ذلك الصراع الثلاثي أوضح مايكون في البلاد الصناعية الكبرى، التي يمثل فيها أصحاب المصانع المنتجة لآلات التسجيل وأشرطته قوة ضاغطة، تدافع بكل ماتملك من السطوة والنفوذ، عن تسويق منتجاتها على أوسع نطاق ممكن، وتمنع وتزيل كل عقبة أو إجراء يضيق هذه السوق. كما تستمتع الجماهير في هذه الدول بدخول عالية، تتيح لها التطلع القوي إلى الأخذ بكل ماحولها من ألوان الفن وأدواته وتكنولوجياته. كما يوجد أيضا في هذه الدول أفراد وفرق ومؤسسات، تعمل بنشاط كبير في ميدان الأعمال الغنائية، لإشباع الجماهير المتطلعة لفنون الغناء والموسيقى، وتكسب عيشها وتقيم حياتها على الدخول التي تأتيها من ذلك النشاط.

كانت فرنسا أحدث هذه الدول التي واجهت ذلك الصراع الثلاثي، واستطاعت أن تصل فيه إلى قدر كبير من الموازنة بين المصالح المشروعة، للأفراد من مواطنيها في هذه الأطراف الثلاثة، حينما أصدرت قانونا يقضي بوضع رسوم معينة، على مبيعات أجهزة التسجيل والأشرطة الخام، وتخصص الحصيلة العامة من هذه الرسوم، لتوضع في صندوق خاص لصالح أصحاب الحقوق في الأعمال الغنائية، من المؤلفين والملحنين والناشرين.

أما في الولايات المتحدة الأمريكية، فمايزال الصراع دائراً بين ممثلي تلك الأطراف الثلاثة، ويسعى كل منهم لدى مجلس النواب ومجلس الشيوخ في الكونجرس الأمريكي، خلال جلسات الاستماع العامة التي عقدت عامي (١٩٨٥/ ١٩٨٦)، بحضور ممثلين لكل طرف وبحضور (رالف أومان) مسجل حقوق النشر بمكتبة

الكونجرس، الذي قال في إحدى جلسات الاستماع: إن صدور مثل هذا القانون، هو الوسيلة الوحيدة لموازنة الحقوق بين الأطراف الثلاثة.

وتحدث في الجلسة أيضا ممثلون لأصحاب الحقوق في الأعمال الغنائية. فقال أحدهم (جورج دافيد فايس): «هؤلاء الناس يستولون بغير حق على مصدر رزقنا... وأكثر أصحاب الأغاني من الطبقات الفقيرة... يكافح الواحد منا سنوات ويتنافس مع زملائه، من أجل إصدار أغانيه في أحد الألبومات، ويدعو الله أن يروج هذا الألبوم...». أما مستشار الرئيس الأمريكي للشئون الاقتصادية (ألن جرينسيان) فقد شهد في جلسة أخرى قائلا: إن ٤٠٪ من مبيعات الأجهزة والأشرطة، التي تقدر بحوالي مليارين ونصف المليار من الدولارات، يدخل في نطاق التسجيل المنزلي للأعمال الغنائية». وقال شاهد آخر: «هناك سنويا حوالي مليار ونصف المليار من الدولارات، يدخل إلى جيوب منتجي الأجهزة والأشرطة، على حساب أصحاب الحقوق الضائعة..!»

وقد تقدم عضو الشيوخ الأمريكي (تشارلس ماثياس) وهو رئيس اللجنة الفرعية بالمجلس لشئون البراءات وحقوق النشر والعلامات التجارية، بمشروع قانون يماثل قانون التسجيل للمسموعات المطبق في فرنسا. ويبدو أن القانون سيصدر رغم الأخذ والرد المتبادلين بين هذه الأطراف، حيث يسعى كل طرف أن تكون الحصيلة النهائية عند صدور القانون في صالحه، بأكبر قدر من الكسب أو بأقل قدر من الخسارة، حسب موقعه في الوضع الحالي قبل صدور القانون.

لو عدنا مرة أخرى وأخيرة إلى الأطراف الأربعة في هذا الصراع، فسنجد في البلاد الصناعية المتقدمة، أن أضعفها هو طرف القراصنة والمزورين، وأن أقواها هو طرف المنتجين للأجهزة والأشرطة. أما في البلاد النامية ومنها البلاد العربية، على تفاوتها في القدر الذي تعانيه من هذا الصراع، فيبدو أن الأقوى في هذه الأطراف الأربعة هو طرف القراصنة والمزورين، وأن طرف المنتجين للأجهزة والأشرطة لا وجود له تقريبا..!

ومِن هنا فإن معالجة المسئولين لصراعات هذه القضية في البلاد النامية، يتطلب مدخلا آخر غير المدخل الذي نجح في البلاد المتقدمة. بل إن الأمر ليزداد تعقيداً في بلد كمصر، حيث أصبح هناك فئتان مختلفتان، تنتمي كل منهما في ظاهر الأمر على الأقل، إلى طرف أصحاب الحقوق من المؤلفين والملحنين والناشرين. أولى هاتين الفئتين هم الأصحاب الحقيقيون لهذه الحقوق، والثانية طبقة جديدة تطفلت على مائدة الفنون الغنائية، وآزرهم في هذا التطفل طرف القراصنة والمزورين، وتعاونوا معاً في الوصول بالقضية إلى أسوأ أوضاعها، لأن طرف الجماهير المستفيدة هو الضحية الأولى في هذا الوضع . . !

١٤ ـ عام للقارىء العربي . . ! متى ؟(★)

من المؤكد أن لكل فعل رد فعل يساويه في القوة ويخالفه في الاتجاه، ويبدو أن هذا القانون صحيح في عالم المكتبات وأوعية المعلومات، كما هو صحيح أيضا في سلوك الأفراد وعوالم المجتمعات، فوق ماهو صحيح في عالم الطبيعة والأكوان، وقد بدأ فيها ملاحظة وتجربة وفرضا، حتى أخرجه العلماء قانونا عاما وتفسيرا شاملا . . !

ففي الوقت الذي نفاجأ فيه كل يوم تقريبا، بجديد مثير في الأوعية غير التقليدية، من المسموعات والمرئيات والمصغرات والمحسبات (الالكترونيات) والمليزرات، نجد أن «الكتاب» وهو أعرق الأوعية التقليدية، لا يستسلم لتلك الحلقات المتتابعة، في سلسلة الغازيات المثيرات من الأوعية، وإنما يحاول ناجحا أن يحتفظ بكل شبر من الأرض التي يقف عليها. بل إنه ليعمل على استثمار ماتطوله يده من تلك الأوعية الجديدة، فيجعلها في خدمته وتوسيع مملكته، التي تربع على عرشها قرونا طويلة . . !

منذ عشر سنوات (١٩٧٧) اجتمعت كلمة أولى العزم لهذا الوعاء العريق في تاريخ الانسانية، وفي تسجيل فكرها وحضارتها وتطورها، وقد تعمقت جذوره واستطالت

(★) في اليمامة . ـ العدد ٩٦٠ (٢٨ شوال ١٤٠٧ هـ)؛ ص ٧٦ ـ ٧٧ .

فروعه قبل الطباعة وبعدها ـ اجتمعوا على قلب «مركز» فريد سموه (مركز الكتاب: The Center of The Book) أنشأوه برعاية أضخم مكتبة في العالم. . ! وأين. . ؟! في تلك البلاد التي تخرج على الناس بكل عجيب غريب، من الأوعية غير التقليدية المنافسة للكتاب. . !

وكأنهم قد أرادوا بذلك المركز في تلك المكتبة بمثل هذه البلاد، أن يثبتوا أقدام «الكتاب» الذي التفوا حوله. . ! في أقوى المواقع التي تنتج الغازيات المثيرات. . ! وهكذا تطوعت «مكتبة الكونجرس» لاحتضان هذا «المركز» الذي يموله ويرعاه عدد غير قليل من المؤسسات الفكرية والحضارية في أمريكا، بجانب كثير من المؤسسات التجارية التي تحيا وتموت بحياة الكتاب وموته، كاتحادات الطباعة والنشر والتوزيع.

لست في مقام الحديث عن البرامج والتحركات والانجازات التي حققها ذلك «المركز» في عقد واحد، ففي كل منها نموذج بل نماذج للعمل الجاد الصادق، الذي كنا نحن به أولى. . ! هنا في بلاد الشرق والإسلام والعروبة. . ! فلنترك ذلك وهو كثير لمواد أخرى تأتي في حينها خلال مقالة أو أكثر.

ولنخلص هنا إلى المبادىء التي يسير عليها «المركز» في عمله، وإلى المصدر الذي استقى منه تلك المبادىء. . !

إنها عشرة مبادىء سميت عند اصدارها (ميثاق الكتاب: The Charter of The Book) لم يضعها ذلك المركز، بل لقد صدرت قبل انشائه بخمس سنوات كاملة. . ! وقرأناها نحن هنا في منطقتنا عام (١٩٧٢) واحتلفلنا كغيرنا أو مع غيرنا بصدورها على امتداد عام كامل، وأنشىء في سياق الاحتفالات بعض من مراكز الكتب هنا وهناك. . ! وأحس بتساؤل القراء عن ماهية هذه المبادىء أو نصها، قبل المضى في قصة الاصدار والمصدر. . ! وأنا معهم في ذلك:

- القراءة حق لكل فرد.
- الكتاب عنصر حتمي في التربية.

● على المجتمع توفير الظروف التي تتيح للمؤلفين ممارسة دورهم الخلاق في نهضة الكتاب.
● مهنة النشر السليمة عنصر حتمي في التنمية القومية.
● الأجهزة الحديثة لتصنيع الكتاب عنصر حتمي في تنمية النشر.
● مهنة التوزيع حلقة أساسية بين الناشرين وجماهير القراء.
● المكتبات هى المراكز القومية لتداول المعرفة والمعلومات، وللاستمتاع بالحق والخير والجمال.
● التوثيق يخدم الكتاب من خلال الحفظ للمواد الأصلية وإتاحتها للباحثين.
● حرية التدفق للكتب عبر الحدود عنصر حتمي ضمن الموارد القومية، وعمل لا غنى عنه لتنمية التفاهم الدولي.
● للكتاب دور فعال في تنمية التفاهم بين الشعوب وتعاونها من أجل السلام.

ذلك هو «ميثاق الكتاب» الذي أصدرته «اليونسكو» في سياق تسمية «١٩٧٢ ـ العام الدولي للكتاب».. ! كما انشأت واحدة من أهم لجانها الاستشارية، وهى (لجنة الكتاب الدولية : International Book Committee).

وأنيط بهذه اللجنة كل الجوانب المتصلة بقضية الكتاب، من الناحية العامة على المستوى الدولي الحكومي وغير الحكومي.

وقد رأى ذلك «المركز» الذي نتحدث عنه، ضمن البرامج والمشروعات التي أخذها في اعتباره وخطط لها منذ بداية ١٩٨٦، أن يحتفل بعيده العاشر فاختار تسمية «١٩٨٧ ـ عام القارىء». واتصل في هذا الشأن بلجنة الكتاب الدولية، التي درست الاقتراح ووافقت عليه، في اجتماعها بتاريخ ٢٣ سبتمبر ١٩٨٦م بمدينة برشلونة في أسبانيا. ولكنها فضلت أن تختار كل دولة ابتداء من ١٩٨٧ ولعشر سنوات قادمة، العام الذي تراه ملائما لظروفها ولقدرتها على التخطيط والتنفيذ، فتعلنه كلٌ منها داخل نطاقها «العام القومي للقارىء».. !

لا أريد بكلمتي هذه أن تسارع كل البلاد العربية، إلى اختيار أقرب واحد من الأعوام القادمة، فيسميه أحد المسئولين في تصريح صحفي سرعان ماينساه هو، وينساه الناس معذورين لأنهم تعودوا هذه التصريحات الفارغة . . ! فما أسهل هذه المبادرة التي يحرز فيها المسئول قصب السبق . . ! وما أضيع الهدف الحقيقي من التسمية، إذا لم يكن خلفها التزام واهتمام صادق على أعلى المستويات في الدولة، بخطة شاملة تستند في محتوياتها جملة وتفصيلا، إلى تلك المبادىء العشرة لميثاق الكتاب.

وأعود مرة أخرى وأخيرة للاستئناس بالنموذج الذي بين أيدينا، لأضع أمام القراء والمسئولين في عالمنا العربي، بعض المؤشرات لدرجة الاستعداد المبكر، والاهتمام بتسمية العام القومي للقراءة، ونماذج النشاط التي جرت حتى الآن وتجري فيما بقى من العام وفيما بعده :

- ابريل ١٩٨٥ : موافقة اللجنة الاستشارية للمركز على اقتراح مبدئي بتسمية (١٩٨٧ ـ عام القارىء).
- فبراير ١٩٨٦ : الاستجابات الأولى من عدة هيئات دولية وقومية للتسمية، وموافقتها على جعل هذا الشعار محور نشاطها في العام المسمى، ومن هذه الهيئات «الجمعية الدولية للقراءة» و «الجمعية الأمريكية للمكتبات».
- ابريل ١٩٨٦ : اقتراح من «المركز» إلى «المصلحة الأمريكية للبريد» إصدار طابع بريد بشعار (١٩٨٧ ـ عام القارىء).
- يوليه ١٩٨٦ : تقديم اقتراح داخل الكونجرس الأمريكي بمجلسيه، لاصدار تشريع رسمي لعام القارىء ومناقشته والموافقة عليه وتفويض الرئيس لتحديده.
- أكتوبر ١٩٨٦ : توقيع الرئيس رونالد ريجان على المشروع بقانون المرسل إليه من الكونجرس بشأن عام القارىء.
- ديسمبر ١٩٨٦ : اصدار الاعلان الجمهوري باختيار (١٩٨٧ ـ عام القارىء) في الولايات المتحدة الأمريكية.
- يناير ١٩٨٨ : يعتزم «المركز» القيام بحملة كبرى لشعارين هما (قراءة إلى الأبد) و (أمريكا بلد الكتاب)، استثمارا لقوة الدفع المجتناة في عام ١٩٨٧ . .

أما الانجازات التي تمت أو التي ستتم خلال عام القارىء هناك، فنختار منها مايلي:

● إصدار قائمة ببواكير التسجيلات لحقوق النشر في أمريكا (١٧٩٠ - ١٨٠٠).

● تجهيز دراسات متتابعة عن (الكتاب الأمريكي في القرن التاسع عشر: صناعة ورسالة).

● إصدار عمل يتحدث بالكلمة المطبوعة والمسموعة، من خلال البحث والدراسة ومن خلال اللقاءات مع أصحاب الحقوق والمسئولين، عن النظم والتشريعات التي ارتبطت بالكتاب منذ الحرب العالمية الأولى، مثل: تعريفة النقل بالبريد، حقوق النشر، الرقابة، الضرائب، ميزانيات المكتبات، الاتفاقات الدولية، معرض للصور الفائزة (٤١ صورة) من حوالي (٧٥,٠٠٠ صورة) في مسابقة قومية بعنوان (شعب من القراء).

● تنظيم معرض ومؤتمر حول موضوع جديد، هو «هواية الجمع لكتب الأطفال».

● تنظيم مؤتمر تربوي وثقافي عن «تدريس تاريخ الكتاب: المفاهيم والطرق».

● إصدار دليل قومي بعنوان «مجتمع الكتاب الأمريكي: قائمة وخلفية بالمنظمات والمشروعات».

والآن كم أتمنى لنا في الوطن العربي، وأمامنا بضع سنوات قد تمضي دون أن نحس بها، أن يعمل رجال الفكر والثقافة في كل قطر عربي وأمامهم تلك المؤشرات للجدية والاهتمام والالتزام، أو عبر الأقطار العربية جميعا بعيداً عن السياسة، يعمل كل قطر وحده أو نعمل معاً على تسمية (عام القارىء العربي)..! فهل تتحقق الأمنية بمستواها القومي..؟ أو حتى بمستوياتها الوطنية..!؟

١٥ - الأيام والأعوام الدولية للقراءة(*)

نعود مرة أخرى إلى «العام الدولي للقارىء»، الذي جاء في توصيات «لجنة الكتاب الدولية» في اجتماعها بتاريخ ٢٣ سبتمبر ١٩٨٦ بمدينة برشلونة الأسبانية، أن تختار كل

(*) في عالم الكتاب. - العدد ١٦ (أكتوبر/ نوفمبر/ ديسمبر ١٩٨٧)، ص ٢ - ٣.

دولـة ابتـداء من عام ١٩٨٧ ولعشر سنوات قادمة، العام الذي تراه ملائما لظروفها ولقـدراتهـا على التخـطيط، وتنفيذ ماتـراه ملائـما من البرامج لتنشيط القراءة داخل حدودها. وقد جاءت القصة الأولى لهذا الموضوع في «بين عدبين» التي تصدرت العدد الرابع عشر الماضي من «عالم الكتاب».

ونضيف إليه في هذه الافتتاحية جديداً في هذا المجال، هو (اليوم الدولي لكتب الأطفال: International Children's Book Day) ليكونا معاً توأماً فريداً، نتوج به «بين عددين» في «عالم الكتاب» وهى على أبواب العام الخامس لعمرها المديد. ! ونبدأ أولا بقصة «اليوم الدولي» الجديد الذي ولد في أول مايو ١٩٨٧، لنرى أين ولد؟ وكيف كانت الطقوس لهذه الولادة المباركة؟ ونعود في الأخير إلى «العام الدولي» وهو المولود الأسبق، لنقرأ بعض الجديد بعد قصته الأولى.. !

مؤسسة خيرية باسم أحد النجوم العالميين في الكتابة للأطفال تأليفا ورسما (إزرا جاك كيتس: E.J.Keats) صاحب إحدى الروائع في هذا الفن (يوم ثليج: The Snawy Day) الذي نال الجائزة الأولى لأدب الأطفال في الولايات المتحدة عام ١٩٦٣. وهو للأمريكيين في القرن العشرين حتى قبل هذه المؤسسة التي تركها، ماكان (هانز كريستيان أندرسون: H. C. Anderson) للدانيماركيين وغيرهم في القرن التاسع عشر. وقد ترجمت كتبه إلى ست عشرة لغة منها العربية كما ترجمت أعمال «أندرسون» قبله. وإذا كانت حياة النجم الدانيماركي قد أصبحت أحد الأفلام الرائعة للكبار وللأطفال منذ عام (١٩٥٢)، بفضل البطولة الفذة لنجم ثالث (داني كاى: Danny Kaye) في هذا الفيلم، وكان أيضا من أصحاب القلوب التي تتسع لكل أطفال العالم، فإن «يوم ثليج» قد أصبح من أروع الأفلام للأطفال ولذويهم كذلك.. !

تؤمن هذه «المؤسسـة» وهى من أيادي «كيتس»، بأن السرور الخـالص والتعبـير الخلاق في تربية الأطفال، لايقل أهمية ولا ضرورة عن احتياجاتهم الجسمية. وهى من أجل ذلك تقدم هباتها السخية، لكل من يعاونها أو يعمل بالنيابة عنها لتحقيق هذه الغاية: أفراداً أو لجانا أو هيئات ومؤسسات. وقد وجدت في (اللجنة الدولية لكتب الناشئين: IBBY)، التي تعمل في هذا الميدان منذ (١٩٥٣) من مقرها في «باسل»

بسويسرا، وعضوية حوالي ٣٠ دولة ومطبوعات فريدة حول الموضوع من أهمها (طائر الكتب: Bookbird) الفصلية - وجـدت فيهـا قناة مثالية تنطلق منها ومعها، لتنشر رسالتها الإنسانية عبر قارات الدنيا الخمس. وقد تم اتفاقهما على مشروع يتحول إلى نظام دائم باسم (اليوم الدولي لكتب الأطفال: ICBD) الذي سيجرى الاحتفال به سنويا في مهرجان دولي كبير. واتفقا أيضا أن يكون (٢ ابريل) بصفة عامة هو التاريخ الذي يقام فيه أو حواليه هذا المهرجان، باعتبار أنه أول يوم في طفولة «هانز كريستيان أندرسون».

وإذا كان خير البر عاجله، فقد تقرر أن يكون «المهرجان السنوي الأول» لهذا اليوم الدولي، في عامنا الحالي (١٩٨٧) وهو عيد الميلاد ١٨٢ لصاحب اليوم (أندرسون) أشهر المؤلفين في عالم الأطفال. وقد وكلا أمره في هذا العام الأول، إلى واحدة من بيوت الفكر والثقافة (مكتبة الكونجرس بواشنطن)، التي أصبحت الثقة الكاملة في تحمل المسئولية وفي أمانة العمل وفي حسن الأداء. وآية ذلك أنها تستضيف بصفة دائمة منذ سنوات قد تتجاوز نصف القرن في بعض الحالات، أكثر من عشرة مراكز وبرامج ثقافية وفكرية تعمل كل منها برعايتها وتحت إشرافها، بتمويل يأتيها من الأفراد ومن الهيئات الخيرية التي تتزايد أعدادها، مع كل برنامج أو مركز جديد، مثل: برنامج الموسيقى، وبرنامج الشعر، وبرنامج الأدب، ومركز الكتاب، ومركز الفنون الشعبية، ومركز أدب الأطفال.

وقد وجد هذا «المركز» الأخير بالاتفاق مع «مؤسسة كيتس» و«اللجنة الدولية لكتب الناشئين» وموافقة «المكتبة» الأم - وجد في (إريك بليجفاد: Erik blegvad) وزوجته خير من يشارك في إحياء المهرجان الأول لهذا اليوم، ليس فقط لأنهما دانيماركيان عانقت عيونهما البيئة نفسها التي أنضجت قلم «أندرسون» ترجمة ورسما. . ! وقد بهرا المستمعين والمشـاهدين في اليوم الأول (١ مايو)، هو بالتحليل الفني الدقيق. . ! وهي بعرض الأمثلة والنماذج . . . ! في توليفة علمية بعنوان (أندرسون كما يراه الفنان الرسام). . . ! وأمدتهما «المكتبة» بنماذج فريدة من الطبعات والترجمات الكثيرة لأعمال «أندرسون». . . ! .

أما «كيتس» فكان الحديث عنه في اليوم نفسه، على لسان صديقه (مارتين بوب: Martin Pope) أستاذ الكيمياء في جامعة نيويورك والرئيس الحالي لمؤسسة «كيتس» في ضوء العرض السينمائي لفيلم (يوم ثليج) . . . ومع أن برنامج اليوم الثاني كان حافلا هو الآخر، فقد كان العرض السينمائي لفيلم (هانز كريستيان أندرسون) لمسة إنسانية وتحية مزدوجة لكل من موضوع الفيلم وبطل الفيلم (أندرسون + كاى) وقد تولى الخبراء والخبيرات في «مركز أدب الأطفال» على امتداد اليومين، أمر التقديمات والمحاضرات العامة والعروض الفنية والمشاركات الاجتماعية، فكانت أشبه بالنص التأليفي كما كانت البرامج الأخرى رسمات فنية، التحما معاً كأول كتاب يصدر عن (اليوم الدولي لكتب الأطفال). ومن المصادفات ذات المغزى لأسرة «عالم الكتاب» ولقرائها، أن إحداهن (سيبيل ياجوش Sybille Jaygusch) جاءت إلى مصر عقب هذا المهرجان أوائل الصيف الماضي، في ضيافة مشروع للطفولة بمصر برعاية السيدة سوزان مبارك . . ! ومن يدري فقد يكون أحد المهرجانات القريبة لهذا اليوم الدولي من نصيب القاهرة . . . !

ونعود كما وعدنا إلى «العام الدولي للقارىء» الذي أصبح مفتوحاً أمام الدول لعشر سنوات قادمة، تختار كل منها لمواطنيها عام القارىء الذي يتلاءم مع إمكانات التخطيط الواعي والتنفيذ السليم عندها. ورأينا في العدد ١٤ السابق من «عالم الكتاب» نموذجا طيبا للخطوات والمشروعات والبرامج والأعمال، التي سبقت اختيار العام وتصحبه في الدولة (الولايات المتحدة) التي اختارت لمواطنيها عام ١٩٨٧ . ومع أن العام أوشك على الانتهاء فما تزال المبتكرات تتوالى ولكل منها دوره الفعال في تنشيط القراءة الجادة بين المواطنين، لعل أبرزها الذي أضيفه اليوم هنا، هو أن الرئيس «ريجان» وزوجه قد تعهد كل منهما، في وثيقة بثتها محطات الإذاعة والتليفزيون ونشرتها الصحف، أن يقرأ كتابا فوق ماتعود أن يقرأ . . !

والآن . . ! لا أقول أتمنى . . ! وإنما أقول كم أرجو . . !

● أن أعيش لأرى الرئيس «مبارك» وقد تم التخطيط الواعي لواحد من أعوام رئاسته الست القادمة، ليعلنه الرئيس بنفسه (عام القارىء المصري) وأن يتعهد في وثيقة رسمية هو والسيدة سوزان مبارك، بقراءة كتاب على الأقل خلال ذلك العام فوق ماتعود كل منهما أن يقرأ . . . !

● أن أعيش لأرى واحدة من المؤسسات العاملة في آداب الأطفال وفنونهم ، التي كسبت وتكسب الآلاف ومئات الآلاف من هذا الميدان، وقد أنشأت مؤسسة خيرية نقية من كل تلوث، ترفع الشعار نفسه الذي تؤمن به مؤسسة «كيتس». . !

● أن تجد هذه المؤسسة واحداً من بيوت البلاط الفكري والثقافي في أجهزة الدولة، وقد بلغ من الأمانة في تحمل المسئولية والوعي الفني بمتطلبات العمل، المستوى الذي يطمئنها ويغريها بمشاركته أو إنابته في المشروعات، التي تمنح أطفالنا السرور الخالص وتغذي أرواحهم بالتعبير الخلاق. . . ! برامج أو مهرجانات. . ! أياما أو شهوراً أو أعواماً. . . ! وطنية أو قومية أو دولية . . !



ريجان وزوجته عند توقيع
وثيقة الالتزام بقراءة كتاب إضافي في «عام القارىء»

١٦ ـ مع القراءة مرة ثالثة(★)

كان العام قبل الماضي (١٩٨٧) هو بداية الأعوام العشرة (١٩٨٧ ـ ١٩٩٦)، التي وافقت عليها «لجنة الكتاب الدولية» باقتراح من أحد أعضائها، لتختار كل دولة حسب

(★) في عالم الكتاب. ـ العدد ٢١ (يناير/ فبراير/ مارس ١٩٨٩)؛ ص ٤ ـ ٦.

ظروفها وإمكاناتها ودرجة الاستعداد التي بلغتها، أي واحد منها لتعلنه لنفسها «العام الـوطني أو القومي للقارىء». ولم يكد يمضي من ذلك «العقد القرائي» المرسوم بين الثمانينيات والتسعينيات غير ثلاثة أشهر حتى كانت افتتاحيتنا (بين عددين) في (عالم الكتاب: إبريل ١٩٨٧)، هى الكلمة الأولى في الوطن العربي كله بصحافته الجماهيرية ومجلاته المتخصصة ـ وللأسف الشديد ماتزال كذلك حتى الآن بعد حوالي عامين ـ هى التي اهتمت بموضوع ذلك النداء الدولي، وبالمتغيرات والمبادىء والمؤسسات التي تقف خلفه وتعمل من أجل إحيائه في بلادالعالم. . !

فقـد عادت تلك «الافتتاحية» بهذا «الموضوع» إلى عام (١٩٧٢)، الذي أعلنته «اليونسكـو» من مقـرهـا في باريس «العام الدولي للكتاب» وأصدرت خلاله (ميثاق الكتـاب: The Charter of The Book) بمبـادئـه العشرة، وأنشأت في سياقه «لجنة الكتاب الدولية». وهى التي ارتبط بها منذ ذلك الحين مؤسسات قومية كثيرة ومناشط دولية متجـددة، تدور كلها في النطاق الثلاثي (الكتاب؛ القارىء؛ القراءة)، وهى أيضا التي أصدرت بيانها بشأن «العام الدولي للقارىء» بعد اجتماعها في ٢٣ سبتمبر (١٩٨٦) بمـدينـة «بـرشلونـة» في أسبانيا. وقد نجح إحياء «العام الدولي (الأول: ١٩٨٧) للقارىء» نجاحاً بالغاً في دول كثيرة، في مقدمتهاالولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها عضواً نشيطا في أعمال تلك «اللجنة»، بل لقد كانت هى العضو الذي بادر بأصل المشروع واستمرت في متابعته. . !

وكان ردّ الفعل من جانبنا إزاء ذلك «العقد القرائي الدولي» وعامه الأول، هو الفقرة الختامية في تلك «الافتتاحية» التي جاء فيها: والآن. . ! كم أتمنى لنا في الوطن العربي، وأمامنا سنوات غير قليلة ولكنها قد تمرّ سراعاً دون الإحساس بآلاف الأيام فيها، أن يعمل رجال الفكر والثقافة في كل قطر عربي وأمامهم تلك المؤشرات للجدية والاهتمام والالتزام، أو عبر الأقطار العربية جميعاً بعيداً عن الملوثات السياسية الجارية ـ يعملون في كل قطر مستقلين أو يعملون معاً على تسمية (عام القارىء العربي) وعلى إحيائه بما هو أهله. . ! فهـل تتحقق هذه الأمنية بمستـواهـا القومي الموحد. . !. . ؟ أو حتى بمستوياتها الوطنية المستقلة. . !. . ؟

ومضت شهور كنا نأمل خلالها ردود فعل غير الإعجاب بمحتوى «الافتتاحية» أو الثناء على أسلوبها، وهو مايشرفنا به بعد الإصدار لكل عدد من (عالم الكتاب) أفراد أسرتها الكبرى خارج مقرها، كرماً منهم وتشجيعاً لما يبذله أفراد أسرتها الصغرى على كورنيش النيل. فلم نسمع مثلا أن مكتبة وطنية في هذا البلد العربي أو ذاك، أو أن وزيراً للثقافة أو مسئولا كبيراً عنها وما أكثرهم في مشرق الوطن العربي ومغربه، قد اتخذ أى منهم ولو خطوة أولى في تصريحاتهم الصحفية التي لاتنقطع، لدراسة متطلبات هذا المشروع القرائي العالمي في وطنه والعمل على إحيائه. . ! منفرداً في بلده وحدها أو متعاونا مع أمثاله في البلاد العربية الأخرى أو حتى في إقليمه المباشر. . !

وخطر في الذهن تفسيراً لهذا التبلد، أن المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في الأوطان العربية جميعاً، قد تعود كل منها ألا يهتم فيما ينشر إلا بما يوجه إليها مباشرة، موسوماً باسمها هى أو باسم الشخصية التي تمثلها. وانتهزنا في أكتوبر (١٩٨٧) غداة انتخاب الرئاسة في جمهورية مصر العربية، وقد أوشك العام الأول من العقد القرائي العالمي على الانتهاء، فعدنا مرة ثانية بعد ستة أشهر إلى الموضوع نفسه في افتتاحيتنا (بين عددين) للعدد السادس عشر من (عالم الكتاب: أكتوبر ١٩٨٧)، بمدخل جديد وإضافات كثيرة عن إحياء القراءة على المستويات الدولية والوطنية. وختمنا هذه «الافتتاحية» الثانية بما يشبه أن يكون خطاباً مفتوحاً مباشراً موجهاً إلى موقع محدد: والآن. . ! لا أقول أتمنى وإنما أقول كم أرجو. . ! أن أعيش لأرى الرئيس مبارك وقد تم التخطيط الواعي لواحد من أعوام رئاسته الست القادمة، ليعلنه الرئيس بنفسه (عام القارىء المصري). . ! وأن يتعهد مع هذا الإعلان في وثيقة رسمية هو والسيدة سوزان مبارك، بقراءة كتاب على الأقل خلال ذلك العام فوق ماتعوّد كل منهما أن يقرأ. . !

ويبدو فيما ظهر حتى الآن، أن هذا الخطاب المفتوح المباشر قد أدى غرضه المبدئي، وهو الاهتمام بقراءة ماجاء فيه من جانب المؤسسة التي وجه إليها، وهى رئاسة الجمهورية في مصر. فقد تمت مكالمة تليفونية ذات محتوى مقصود بين طرفين متحدث ومستمع، عقب صدور ذلك العدد من (عالم الكتاب) في نوفمبر (١٩٨٧). كان طرفها المتحدث مكتب مسئول في القصر الجمهوري وطرفها المستمع سكرتارية التحرير

بالمجلة، ومحتواها هو الإحاطة بما جاء في «الافتتاحية» من جانب المسئول في المكتب، ووعد رسمي بدراسة ماجاء فيها. بل لقد اتصل بالمجلة رئيس جامعة سابق كان موضع اهتمام شعبي كبير، مبديا اهتمامه بالموضوع ووعده بالمشاركة في المشروع القرائي المصري، والوصول به إلى مرحلة التخطيط الواعي والتنفيذ الفعلي. . !

والآن . . ! وقد مرّ عام وبعض عام على هذين المؤشرين الرسمي والشعبي، لسنا ندري حقيقة ماذا تم بشأن أى منهما. . ! هل هناك بعض الخطوات المبدئية على الأقل، التي اتخذت أو تتخذ أو في سبيلها إلى الاتخاذ، بشأن المشروع القرائي المصري المقترح، الذي ينبغي أن يواكب الأعوام الدولية للقراء في الخارج . . ! . . ؟ أم أن زحمة الحياة والتدافع المحموم إزاء متطلباتها الرسمية والشعبية في مصر، يضعان مثل هذا المشروع في ذيل القائمة الطويلة التي لايتسع لها الوقت ولا يسعها الجهد، أو لعلهما ربما يسقطانه تماماً من الحساب القريب والبعيد. . ! . . ؟ مهما يكن واقع الأمر حاليا بشأن ذلكما المؤشرين، فلا ينبغي لنا هنا من فوق هذا المنبر الكريم على الصفحات الأولى من (عالم الكتاب) أن نظن إلا الخير، وليس لنا إلا أن نحرص على إبقاء باب الأمل مفتوحاً . . !

ومن هنا رأينا للمرة الثالثة في أقل من عامين، أن نعود إلى الموضوع في الموقع (بين عددين) الافتتاحي نفسه، الذي حظى به من قبل في المرتين السابقتين، تذكرة خالصة لمن نسيه أو تناساه وتوعية صادقة لمن يجهله أو يتجاهل ماتم ويتم بشأنه في الخارج. ونختار لتلك التذكرة وهذه التوعية مقتطفات مأخوذة من المشروع القرائي بأحد المجتمعات التقدمية، التي طغت فيها الثمرات البراقة للتكنولوجيات الحديثة على أشكال الحياة وعلى جواهرها طغيانا كبيراً، حتى لقد يظن بعض الناس أن الكتاب والقراء بمعناهما الإنساني العريق، قد ضاع أمرهما أكثر مما ضاع عندنا مع اختلاف الأسباب. . !

لست أعيد هنا أى شيء مما قلته في الافتتاحيتين السابقتين، عما يجري بشأن المشروعات القرائية في أمريكا خلال هذا العقد القرائي الدولي بين الثمانينيات والتسعينيات، وإنما أضيف الجديد الذي لم يتسع له القول فيما مضى أو الذي حدث

بعد ذلك القول. بجانب «مركز الكتاب» الذي تحتضنه مكتبة الكونجرس هناك، يوجد حوالي عشرين مركزاً غيره في عشرين ولاية، تعمل معاً برعاية المركز الأم كرءوس جسور لكل القضايا المتصلة بالكتاب والقراءة والقراء. وبرغم أن الهوية الحقيقية لتلك المراكز تقع خارج النطاق الرسمي للدولة ـ أول لعله بسبب تلك الهوية الحرة الطليقة التطوعية في أكثر الأحيان ـ فنشاطها في هذا المجال يعمل على جبهات لا حصر لها، يدخل فيها الأكاديميون من العلماء والباحثين، والفنانون من الممثلين والرسامين، ورجال الدولة من الشيوخ والنواب حتى رئيس الجمهورية . . !

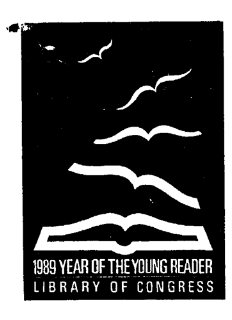
دعا «مركز الكتاب» الأم في منتصف العام الدولي (الأول: ١٩٨٧) للقارىء، إلى مؤتمر قومي خلال يومين (١٢ ـ ١٣ يونيه) حضره حوالي ١٠٠ من الأكاديميين ورجال المكتبات والصحفيين والتربويين، يدرسون ويتباحثون ويناقشون القضايا المتصلة بتدريس «تاريخ الكتاب» في مؤسساتهم. تحدث في اليوم الأول أربعة من العلماء الذين يتولون تدريس تاريخ الكتاب، كجزء من المناهج في أربعة قطاعات أكاديمية مختلفة، هي: تاريخ التربية، وتاريخ الصحافة، وتاريخ علم المكتبات، وتاريخ الدراسات الأدبية. وفي اليوم الثاني عقدت أربع حلقات متتالية، تحدث في أولاها أحد الخبراء في «جامعة هارفارد» عن تدريس تاريخ الكتاب في جامعته والمقررات الدراسية في ذلك الموضوع منذ ١٩١٠ حتى الوقت الحاضر. وتحدث في الثانية أستاذ في «جامعة كولومبيا» عن منهجه في تدريس تاريخ الكتاب ككيان مادي، كما تحدث أستاذ آخر في جامعة كولومبيا عن منهجه في تدريس الكتب النادرة لحملة الليسانس أو البكالوريوس. وفي الرابعة تحدث أستاذ للتاريخ الأمريكي عن منهجه في ربط موضوعات تخصصه بتاريخ الكتاب.

ذلك نموذج للجبهة الأكاديمية في المشروع الأمريكي لإحياء أحد الأعوام العشرة الدولية. وفي الجبهة الفنية لانعيد هنا ماكتبناه من قبل عن برنامج (مزيد من القراءة: Read More About It) ونجومه أمثال «صوفيا لورين»، وإنما نشير إلى سيل غزير من الرسمات الحديثة والقديمة، التي تنافس المؤرخون والفنانون في إعدادها أو إعادة نشرها، لتكون شعاراً أو شعارات للمشروع بل للمشروعات القرائية الأمريكية.

وأختـار ثلاثة منها بعد ماترددت كثيراً في استنساخها لتظهر مع (بين عددين) هذه، باعتبار أن العادة جرت على صياغة «الافتتاحية» في سطور وفقرات خالصة من أى شيء آخر، وقد يكون في كسْر هذه العادة مانؤاخذ عليه؛ و نؤخذ به من جانب بعض القراء. . !

ولكن أهمية الموضوع والطرافة في هذه الرسمات ولاسيما القديمة منها ونبل الهدف الذي نسعى لتحقيقه، شجعني كل ذلك على مخالفة هذه العادة وصبر النفس على ماقد يصيبها من وراء ذلك. في الرسمة القديمة التي ترجع إلى «العصر الفيكتوري» خلال القرن التاسع عشر بإنجلترا، تظهر ربة البيت وهى تغسل الأطباق قد ركبت بوسطها وحول كتفيها، حاملا عليه كتاب مفتوح تقرأ فيه: اليدان مع الأطباق والعينان والفكر مع الكتاب. . ! وفي رسمة حديثة تحت رعاية الجمعية الأمريكية للمكتبات فازت هذه







التصميمة شبه التجريدية لكتاب مفتوح أمام قارىء، فأصبحت شعاراً لمهنة المكتبات بعامة والشعار الخاص لأول أعوام القارىء الدولية بخاصة . . !

وللرسمة الثالثة قصة طريفة، فقد أعدت في مايو ١٩٨٨ استعداداً لإحياء العام الثالث، الذي رأى الأمريكيون أن يجعلوه هدية لناشئتهم وشبابهم. ويعترف الفنان الذي وضع تصميمها وهو من مكتبة الكونجرس، بأنها من وحي سطر قرأه في كتاب منشور عام ١٩٤٤، بعنوان «كتب، وأطفال، ورجال» لمؤلفه «بول هازارد»، وقد جاء فيه (أعطونا كتباً . . ! أعطونا أجنحةً . . ! : Give Us Books..! Give Us Wings..!). ومن الجدير بالذكر أن مؤسسات تجارية وصناعية كثيرة في الولايات المتحدة، قد تطوعت فوضعت هذا الشعار الشبابي على الواجهتين الأمامية والخلفية، لملايين القمصان شكل الحرف (T) التي قامت بتوزيعها شبه مجانية . . ! ويلبسها الأطفال والشباب هناك منذ بداية الصيف الماضي، في مظاهرة ثقافية تهتز لها العيون والقلوب والعقول . . !

أما على الجبهة الرسمية للدولة، فمن نماذج العمل فيها الاقتراح الذي يقوم به «مركز الكتاب» و «مركز أدب الأطفال» وهما من محتضنات مكتبة الكونجرس، يدعوان فيه الرئيس ريجان أن يصدر قراراً قوميا بتسمية «١٩٨٩ عام القراء الشباب». وحمل هذا الاقتراح الدكتور بيللينجتون المسئول الأول في المكتبة، إلى مجموعة من الأعضاء في مجلس الشيوخ وفي مجلس النواب، الذين وضعوه في قنوات الإجراءات التشريعية وتابعوه، حتى صدر به قراران مشتركان (رقم ٣١٥ شيوخ ورقم ٢٦٥ نواب) يوم ١٠ مايو ١٩٨٨ ليرفع إلى الرئيس الأمريكي لتوقيعه حسب الدستور. وقد قال أحد الشيوخ في أثناء المناقشة التشريعية للقرار: في أحيان غير قليلة نخطىء فنوحي إلى أطفالنا وشبابنا أن القراءة عمل نطلبه منهم، ونحن في سياق هذا القرار ينبغي أن نعمل على إشعارهم أن الكتب باب واسع، ينفذون منه إلى عالم جديد فيه المتعة الشخصية والمشاعر الخلاقة.

نعتقد أن ملايين غير قليلة من المواطنين في مصرنا العزيزة، يتطلعون بجانب مايسمعونه من المناقشات السياسية الحامية التي لامفر منها بأجهزتنا التشريعية، إلى

جلسة بل جلسات يأخذ فيها الكتاب والقراءة مايستحقانه من الاهتمام والتدبير والرعاية التي لاخلاف عليها . . !

١٧ ــ مع القراءة مرة رابعة وربّ ضارّة نافعـة . . .(★)

هذه هى المرة الثالثة التي أعنون « الافتتاحية » بغير التعبيرة (بين عددين)، التي أصبحت تقليداً ثابتا في الأعداد المتتالية من (عالم الكتاب)، عبر أكثر من خمس سنوات حتى الآن . ذلك أن الافتتاحية للعدد الماضي (الحادي والعشرون) بل والعدد الذي سبقه (العشرون) كذلك ، قد رزئت كل منهما ببعض الأخطاء غير اليسيرة في الإخراج الفني ، برغم الأهمية النسبية المعروفة للافتتاحيات في أذهان أصحاب هذا الإخراج ، وبرغم أن المحتوى الذاتي في كل منهما له أهميته الخاصة ، التي لفتُّ أنظارهم إليها في توجيه محدّد . وإذا كنت قد كتمت الألم في نفسي ، وأنا أشاهد الرزيئة في افتتاحية العدد (العشرون) بعد خروجه للتوزيع ، فإننى بالصدفة الخالصة شاهدت الرزيئة الأخرى في افتتاحية العدد (الحادى والعشرون)، قبيل خروجه للتوزيع بسويعات قليلة . . . ! ولم أستطع أن أتحمل الثانية بعد الأولى ، فأمرت بعدم إخراج العدد للتوزيع ، وأنا أعلم أن المضىّ في تنفيذ هذا الأمر إلى نهايته ، سيكون هو الانتحار الحقيقي للمجلة ، التي أضحِّى بالكثير للمحافظة على حياتها . . . ! فاستجبت لهذه النزعة التي تملكتنى وظهر العدد للتوزيع ، بعد بضعة أيام من افتتاح معرض القاهرة الدولى الحادى والعشرين للكتاب . . . !

كان ذلك بعض ما يمثله الشق الأول (ضارّة) في عنوان هذه الافتتاحية المزدوجة ، وكان هناك من الأضرار ما هو أقسى وكتمته في نفسى كذلك . . . ! فقد لمت أحد الأفراد في الأسرة الصغرى لمجلتنا (عالم الكتاب) ، على الإهمال في الإخراج الفنى لافتتاحية العدد (العشرون) ، حيث وضعت الصفحة الثانية من الافتتاحية سابقة للصفحة الأولى ، فقال مهوّنا الأمر علىّ . . . ولكن أحداً من القراء لم يلاحظ هذا « القلب » للصفحتين ، بل لقد رحبوا ترحيبا كبيراً بمحتويات الافتتاحية ، التي تضمنت موافقة « رئيس مجلس الإدارة » على إصدار سلسلة (مطبوعات عالم الكتاب)

(★) في عالم الكتاب . ـ العدد ٢٢ (ابريل/مايو/يونيه ١٩٨٩) ؛ ص ٤ ــ ٧ .

ابتداء من عام (١٩٨٩) . . . ! فحملت الشق الأول من إجابته على أنه من الكذب الأبيض لإرضائى ، ودعوت الله في نفسى أن يكون كاذبا حقيقة . . . ! ذلك أنه إذا كان « قلب » الصفحتين بلاء مادّياً في الإخراج الفنى ، فعدم تنبه القراء لذلك هو البلاء الفكرى الحقيقي . . . ! ويؤسفنى التصريح والاعتراف بأن أحد القراء ، تحدث معى بعد اطلاعه على العدد (العشرون) ، وسألته عن تلك الافتتاحية « المقلوبة » فأثنى عليها وعلى محتوياتها . . . ! وأخبرته بذلك « القلب » فأكد لى أنه لم يلحظه . . . ! وأنا اليوم أدعو الله أن يكون هذا النوع من القراء ، أفراداً محدودين بين عشرة آلاف أو أكثر تصل مجلة (عالم الكتاب) إلى أيديهم أربع مرات كل عام . . . !

بل إنّ هناك في كل الأعداد تقريبا ، من الأول حتى هذا (الثاني والعشرون) الذى أقدمه الآن ، بعض ما يمثله الشق الأول (ضارّة) في هذه الافتتاحية المزدوجة ، بدرجات أقل من الآلام النفسية . . . ! وليس ذلك لأن أضرارها قليلة الشأن ، وإنما ــ للأسف الشديد ــ لأنها أصبحت أمراً مألوفا في إخراج المطبوعات العربية ، من الكتب والصحف والمجلات . . . ! وفي مقدمة هذه (الضارّات) المقبولات اضطراراً الأخطاء الطباعية ، ليس في المفردات الأجنبية التي قد تتخلل النصّ العربي وحدها ، وإنما في الكلمات العربية المتداولة والنادرة على حدٍّ سواء . . . ! وكثيراً ما يصرّح المسئولون عن التحرير والكتاب المشهورون مثل « أنيس منصور » بما عانوه ويعانونه من هذه الأخطاء الطباعية . . . ! أما أنا فقد كنت أدارى ما أعانيه ، حتى فاضت النفس بما تدارى بعد خمس سنوات . . . !

ولست أريد أن أزيد الشق الأول (ضارّة) في العنوان المزدوج لافتتاحيتنا ، فأطرح أمثلة محددة لمآسى الإخراج الفنى والطباعة في (عالم الكتاب) التي عانيتها من قبل ، أو أطرح أمثلة من أنماط أخرى (ضارّة) في جوانب : الاشتراكات ، والتوزيع الخارجى ، والشئون القانونية ، والإعلانات ، الخ . وإنما أشرح فقط (ضارّة) الإخراج الفنى في افتتاحية العدد (الحادى والعشرون) التي فجرت كل ما أشرت إلى أنماطه من (ضارّات) سبقتها أوصحبتها . . . ! كان موضوع افتتاحية ذلك العدد هو (القراءة) وكانت هى الثالثة ، حيث سبقتها افتتاحيتا العدد (الرابع عشر) والعدد (السادس عشر) حول الموضوع نفسه ، باعتبار أن « لجنة الكتاب الدولية » قد وافقت

على إعلان السنوات العشر (١٩٨٧ ــ ١٩٩٦) عقداً للقراءة . . . ! وتستطيع كل دولة أن تتخذ واحداً أو أكثر من أعوامه ، فتعلنه عاماً وطنيا للقراءة بعامة ، أوْ لقراءة الناشئين ، أو لقراءات نوعية ، الخ . وفي سياق هذا الاهتمام بهذا العقد القرائى ، كدعوة غير مباشرة لفنانينا ورسّامينا ، وجدت من الملائم في افتتاحية العدد (الحادى والعشرون) ، أن تشتمل على ثلاث رسمات فنية غرْبيّة لتنشيط القراءة وشرحت في الافتتاحية الموطن الأصلى لكل رسمة ، وخلفيتها التاريخية والإيحاءات التي تؤخذ منها ، الخ . ويالها من مفارقة عجيبة . . . ! لم يتنبه « المخرج الفنى » إلى أن موضوع الافتتاحية هو (القراءة) لأنه لا يقرأ أبداً . . . ! فأخرج « الشرح » دون « الرسم » وأضاع على القراء رؤيتهما معاً ، وكانت هذه الرؤية هى « حبّة » الفاكهة في الافتتاحية كلها . . . !

أما الشق الثانى (نافعة) في هذه الافتتاحية المزدوجة ، فأول شيء هو أن موضوع (القراءة) كسب اليوم افتتاحية جديدة ، وأصبح رصيده حتى الآن أربع افتتاحيات بدلاً من ثلاث . . . ! ومــن يدرى . . . ؟ فقــد تأتــى لا قدَّر الله (ضارّات) أخريات . . . ! ومايزال هناك في « العقد القرائى الدولى » سبع سنوات أخرى غير العام الجارى . . . ! وقد يسجّل رصيد هذا الموضوع (القراءة) من الافتتاحيات في المستقبل سبعاً . . . ! ومن (النافعات) في الموضوع نفسه ، أن تلك الرسمات الثلاث تخرج من الطيّات التي لم تدخلها في العدد الماضى ، إلى الغلاف الخارجى للمجلة في هذا العدد . . . ! فتحتلّ إحداها وهى من أعمال القرن التاسع عشر بإنجلترا الجانب الأيمن للغلاف ، وتحتلّ الجانب الأيسر رسمةٌ من أعمال (١٩٨٨) بأمريكا ، وهى التي تمثل دفّتىْ الكتاب كجناحى طائر . أما الثالثة وهى صغيرة الحجم من النمط التجريدى ، فأقترح على « المشرف الفنى » أن يتولاها بنفسه ، فيجعلها مكررات حول كل من الرسمتينْ على الجانبين ، وإطاراً محيطا بصفحات هذه الافتتاحية . . . !

إن ذلـك هو بعض ما يمثله الشق الثانى (نافعة) في هذه الافتتاحية ، بالنسبة لاستدراك الآثار المباشرة التي جناها الشق الأول (ضارّة) . . . ! أما (النافعات) خارج هذا النطاق المباشر ، فبعض القراء ممّنْ يقرءون السطور وما بينها ، وممّن يأتون إلى المادة المقروءة أمامهم ، برصيدهم السابق من الخبرات المماثلة ، فيخرجون برصيد

جديد ليس هو مجموع الطرفين ، وإنما محصلة التفاعل بينهما وهى أضعاف المجموع المجرّد ــ هذا النمط المثالى من القراء يستطيع أنْ يدرك تلك (النافعات) الإضافية ، وهى متوارية خلف الفقرات الأولى لهذه الافتتاحية المزدوجة. . . ! ومع ذلك فإنى أفضل أن أصرح بشىء من ذلك في الفقرات الختامية لها ، ليس شكا في مقدرتهم على ذلك الإدراك اللّماح ، وإنما تأكيداً لأهميتها في هذا الوقت بالذات ، بالنسبة لمطبوعاتنا العربية بعامة ولمجلة (عالم الكتاب) بخاصة . . . ! وتقوم هذه (النافعات) الإضافية على مجموعة من المصارحات ، تمتد على محورين : أحدهما مع قراء الأسرة الكبرى للمجلة ولغيرها من المطبوعات العربية ، وثانيهما مع أفراد أسرتنا الصغرى ومع غيرهم من العاملين في إخراج تلك المطبوعات.

في المحور الأول ليس هناك ما يسرّ الكاتب المخلص الصادق ، مثل أن يرزق الله كتابته ، ذلك القارىء الذي يعطيها حقها من الاستيعاب لها والتفاعل معها . . . ! إن هذا النمط من القراءة الواعية لعطاءٌ حقيقى ، لا يقلّ بل قد يزيد في قيمته على عطاء الكتابة ذاتها . . . ! لأنه بقدر ما صانعها . . . ! ذلك أنه لا وجود للكتابة ذات العطاء الحقيقي ، إلا إذا كان الكاتب على « ثقة » في الدرجة الأعلى أو على « أملٍ » في أقلّ درجة ، أن هناك القارىء الذي سيتلقاها بما تستحقه ، وهذا هو العطاء القرائى وراء العطاء الكتابي وأمامه . . . ! والعلاقة المثلى بين الكاتب والقارىء إذا كانت هى الأخذ والعطاء ، فالتفسير الصحيح هى أنها أخذ وعطاء عند كل من الطرفين . . . ! وليست مجرّد عطاء من طرف أول وأخذاً مجرداً من جانب الطرف الثاني ، فهذا نمط وسط أدنى من العلاقة المثلى ، والأدنى منها أن تكون عطاءً فقط ، إذا أمكن حقا أن نتصور وجوداً فعليا لهذه النمط غير المعقول . . . ! وأنا وغيرى من الكاتبين في (عالم الكتاب) وفي غيرها من المطبوعات العربية ، إذا كنا نحرص ونتطلع إلى تحقيق العلاقة المثلى فيما نكتب ، فإنه ليحزننا أشدّ الحزن أحيانا غير قليلة ، أن نشعر بافتقاد ذلك النمط من القراء ، الذين يحرصون هم أيضاً على تحقيق العلاقة نفسها . . . ! ومن الواضح أن القارىء الذي لم يلاحظ « قلب » الصفحتين في افتتاحية العدد الأسبق (العشرون) الماضية ، هو من تلك الفئة التي لا يحزننا افتقادها ، بل يسرّني ويسرّ إخوانى غاية السرور أن يهديهم الله ، ليتذوقوا متعة الأخذ والعطاء فيما يقرءون . . . !

هذا وإن قناة الأخذ والعطاء أمانة في أيدي الطرفين الكاتب والقارىء ، والمحافظة

على بقاء هذه القناة حيّة متدفقة مسئوليتهما معاً . . . ! وكسرها كما قد يكون جناية القارىء ، فإنه في أحيان غير قليلة قد يكون جناية الكاتب أيضا . . . ! وأنا أعرف هذه الجناية الثانية كقارىء ، وأشعر بها مثلا حين أواجه مواد جوفاء ، لها شكل الكتابة ومظهرها دون أي محتوى . . . ! والأمثلة الأخرى كثيرة ولا مجال للخوض فيها . . . ! ولست ألوم القارىء إذا رأى شيئا منها فأغلق دونها عقله وقلبه ، بل لست ألومه إذا أغلق عينيه معهما . . . ! وإذا كان هناك من وسائل ، لبقاء قناة الأخذ والعطاء مفتوحة متدفقة بين القارىء والكاتب ، فإن (عالم الكتاب) حققت الرقم القياسى في إنشاء هذه الوسائل وتطويرها . ومن أبرزها أبوابنا الفريدة (تساؤلات ومحاكمات ؛ أخذ ورد ؛ قول فصل) ، إلى جانب بقية الأبواب والفصول ، التي تحفل بالمواد البيليوجرافية والدراسية والعرضية المتجددة ، التي ينتظرها ويتابعها القراء فصلا بعد فصل خلال العام كله . . . !

أما المحوز الثاني مع أفراد الأسرة الصغرى للمجلة ، ونحن نسوق (النافعات) الإضافية ، عقب الجناية (الضارة) بيد «الإخراج الفنى » في العدد الماضي ، فهناك كثير أودّ أن أقوله من أجلهم ومن أجل أمثالهم بهذا الشأن ، بيد أن المقام يتطلب الأوجز الأنفع . . . ! تعوّدت من قبل كأخ أكبر في الأسرة الصغرى لمجلتنا (عالم الكتاب) ، أن أعزف نغمة التشجيع وحدها لأفراد هذه الأسرة فيما أكتب . . . ! وكنت أكتفى فيما بينى وبينهم ، عقب ظهور كل عدد وتوزيعه ، والتعرف على مافيه من أخطاء الطباعة والإخراج الفنى وغيرهما ، بتوجيه العتاب أو اللوم في لهجة الأب أو الأخ الأكبر . . . ! وكنت في عتبى ولومى أربطهم بنفسى واربط نفسى بهم ، وكنت أتحرج حتى في الأخطاء الفاحشة ، أن أحاكمهم إلى « رئيس مجلس الإدارة » وهو الطريق الروتينى المألوف في الحالات المماثلة . . . ! ولكن الله هدانى هذه المرّة ، أن أحاكمهم إلى أفراد الأسرة الكبرى من آلاف القراء ، واستطعت أن أقضى على التردد الذى منعنى من ذلك في المرات السابقة . . . ! وثقتى كاملة أن هذا الاختيار خيرٌ من مداراة التهاون وستره ، وخير أيضا من اللجوء إلى المحاكمة الروتينية المألوفة وحدها . . . ! فأفراد الأسرة الكبرى هم أصحاب الحق الأول في مجلتهم ، ولرأيهم العام احترامه وقوته غير المنظورة ، التي تسرى بسحرها في روح المجدّ فيزداد جدّاً ، كما تسرى بهذا السحر في كيان المهمل فيسقط حتى في نظر نفسه . . . !

لقد ظفرت المادة التحريرية في مجلة (عالم الكتاب) خلال سنواتها الماضية جميعا ، بأعلى درجة من التقدير والإقبال بمقاييس التوزيع ، برغم الصعوبات الخارجية التي تعوقه عن بلوغ حدوده الكاملة ، وبمقاييس ما سجلته قيادات معروفة في عالم الكتابة والنقد ، وهم يتحدثون عنها وعن سياسة التحرير التي تسير عليها . جاء هذا التنويه مبكراً في السنة الأولى ، على لسان « أنيس منصور » في عموده (مواقف) بصحيفة الأهرام (١٩٨٤/١١/٥) ، بكلمات ماتعود صاحب هذا العمود أن يقولها لأحد إلا في أحيان نادرة . ثم جاء التنويه بعد ذلك في جريدة أنباء الشرق الأوسط يوم (١٩٨٧/١/١٧) ، على لسان الدكتور يحيى الرخاوى ، الذي ميّز في كلمته بين المادة التحريرية الممتازة في مجلة (عالم الكتاب) ، وبين الجوانب الأخرى التي تحرّج أن يصفها كما هى ، فقال : وراء المجلة بدون شك مجموعة عمل مدربة أحدث تدريب على وسائل المعلومات وفنون المكتبات ، وهذه المجلة لو أعادت النظر في حجمها وفي إخراجها الفنى . . . ! لحققت نجاحاً منقطع النظير ، إذا وضعنا في الاعتبار تميزها عن مجلات عربية أخرى ، تعالج نفس المجال ولكن بشكل عقيم . . . !»

حقا . . . ! من المفارقات الساخرة في الوطن العربى على امتداده الواسع ، بالنسبة للمطبوعات بعامة وللدوريات بخاصة ، أن العلاقة بين المحتوى والإخراج على طرف التناقض ، في عدد غير قليل من تلك المطبوعات وهذه الدوريات . ففي المفارقة الساخرة من النمط الأول نجد المحتوى تافها غاية التفاهة ، مع إخراج يبلغ القمة في إبداعه وجماله . . . ! وفي المفارقة الساخرة من النمط الثاني ، وهو ما يلاحظ أكثر الأحيان بالمطبوعات والدوريات المصرية ، وفي مقدمتها للأسف الشديد مجلة (عالم الكتاب) ، نجد الاهتمام الواضح بالمادة التحريرية مع الإهمال الواضح في الإخراج . . . !

ولست أقول ذلك بروح اليأس أو الإحباط . . . ! فلو كان هناك حتى مجرّد الشك أو التوهم بوجود هذه الروح في نفسي أو فيمن حولى ، لما بقيت في موقعى بهذه المجلة دقيقة واحدة . . . ! كما أنى لا أقوله من باب الفصل بين « التحرير » في جانب و « الإخراج » في الجانب الآخر . . . ! فأوعية المعلومات بعامّة والمطبوعات منها بخاصة والدوريات بصورة أخص ، لا مجال في أي منها لهذا الفصل غير الطبيعي ، بل لا حياة

لأية دورية دون التكامل الحتمى بين روح الدورية وجسدها . . . ! ولست أقوله أبداً تنديداً جارحاً ، ولاهدماً لشخص أو أشخاص في الأسرة الصغرى للمجلة . . . !

ولكنني في هذه الافتتاحية بعامة وفي فقرات معينة منها بخاصة ، وفي الموقف المتشابك مع أفراد الأسرة الصغرى للمجلة بصورة أخص ، أجدنى كالحارث بين وعلة الذهلى مع أهله وعشيرته الذين قتلوا أخاه . . . ! لم يستطع أن يأخذ بالثأر ولم يستطع أن يكتم الألم في نفسه ، فانطلق لسانه بأبيات خالدة منها :

قومى هم قتلوا أميم أخي   فإذا رميت يصيبني سهمي
فلئن عفوت لأعفونْ جللاً   ولئن سطوت لأوهننْ عظمي

فياله من موقف صعب ثقيل الوطأة . . . ! لم تسْمح نفسه بالعفو لأن الأمر جلل، ولم يسْمح ليده بالسطو ورمى السهم ، لأنه يصيب نفسه ويوهن عظمه . . . ! فترك نفسه تذوب في قصيدته التي خلدت ذكره ، على امتداد خمسة عشر قرنا أو تزيد . . . !

١٨ ـ الانفتاح «الصيني» على الكتب والمكتبات(★)

قد يعرف بعضنا أن الحضارة الصينية في العصور القديمة كانت صاحبة الفضل الأول، في الانتقال بأوعية المعلومات من أشكالها البدائية قبل التقليدية، حجارة أو أوراق شجر أو عظام حيوانات وجلودها، إلى الأشكال التقليدية على الورق الذي اخترعوه وعرف باسمهم في القرن الأول أو الثاني للميلاد، ثم نقلته عنهم الحضارة العربية الإسلامية إلى مناطقها بالشرق الأوسط وشمال إفريقية، ومن ثم إلى أسبانيا وصقلية وجنوب إيطاليا وبقية أوروبا الغربية. وقد يعرف بعضنا أيضا أن أضخم الموسوعات القديمة في عشرات المجلدات لكل واحدة، قبل موسوعات الإغريق والرومان وقبل الموسوعات المسيحية والإسلامية، هى الموسوعات التي ظهرت في الشرق الأقصى على أيدى الصينيين، وقد بلغ العدد في إحداها أكثر من ١٥٠ مجلدا.

(★) في عالم الكتاب. ـ العدد ١٨ (إبريل/ مايو/ يونيه ١٩٨٨)؛ص ١٩ ـ ٢١.

ولعل كثيرين منا كذلك قد استيقظ في منتصف القرن العشرين، على نجاح «القفزة الطويلة» التي قادها «ماوتسى تونج» مؤسس الصين المعاصرة، وخرج بها من دائرة الرأسمالية الغربية إلى نظام آخر، اعتقد الناس لفترة أنه امتداد جديد خلف الستار الحديدي الذي أقامته الشيوعية أو الاشتراكية السوفيتية. ولكن لم يمض أكثر من عقد واحد وبعض العقد الثاني حتى تبين الطرفان الأسبق أنهما أمام منافس من نوع فريد لا هو هذا ولا ذاك.. ! بل لقد رأى «ماو» في أواخر عهده أن يضيف إلى النظام الذي جاء به، حركة غريبة عرفت في أيامه ومن بعده باسم «الثورة الثقافية»، وقد كان من مظاهرها البارزة حرمان أصحاب الياقات البيضاء من مكاتبهم ومكتباتهم، وجرهم قهراً للعمل في المزارع والحقول الجماعية.. !

أما الآن بعد الماضي البعيد والماضي القريب، وبعد أن أصبحت «الماوية» وثورتها الثقافية تاريخا حديثا يضاف إلى التاريخ العريق، فهناك كثيرون منا قد يعرفون كثيراً عن الانفتاح السياسي الصيني الحذر نحو كل من الغرب والشرق، ولكنهم قد لا يعرفون شيئا عن الانفتاح الثقافي بعامة والانفتاح على الكتب والمكتبات بخاصة. شعرت كأحد العاملين في هذا المجال بهذا الانفتاح الأخير لأول مرة صيف ١٩٧٩ في «بودابست» بالمجر، حيث كنت عضواً بالمؤتمر الثاني للمعايير الموحدة للمكتبات والمعلومات، وقد رأيت هناك وفداً صينيا يدرس المكتبات في برنامج تدريبي مكثف أعد لهم وحدهم.. ! فقد لفت انتباهي وهزني بحق، أن أجد عشرين أو ثلاثين من الصينيين من الجنسين بأعمار متفاوتة كثيراً، يقطعون تلك المسافات الشاسعة من أطراف آسيا إلى وسط أوروبا، وهمهم الوحيد خلال الشهور الثلاثة للبرنامج هو استيعاب مهارات العمل بالمكتبات، ثم العودة بثروة فنية كانوا يفتقدونها ليطبقوها في القارة الصينية العظمى.. !

وقد تنبهت مرة ثانية عام ١٩٨٢ إلى مايجري في العاصمة الكبرى «بكين»، حيث بدأت فعلا الخطوات التنفيذية لإنشاء مقر جديد للمكتبة القومية هناك، التي بدأت حياتها في العصر الحديث عام ١٩١٢، وتواترت الأنباء والتقارير حينذاك أنهم يريدونه أكبر مبنى من نوعة في العالم.. ! وإذا كان الشيء بالشيء يذكر، فقد تذكرت مشروعا

«إيرانيا» أعظم طموحاً سبق المشروع «الصيني» ببضع سنوات، ثم كانت له نهاية درامية عام ١٩٧٩ وهو لايزال في أيدي المهندسين والخبراء. . ! ذلك أن «الشاه» السابق في سياق احتفالاته الأسطورية أوائل السبعينيات بذكرى سلفه البعيد «قورش»، صرح لخلصائه بأنه سيضع في «طهران» عملا يصبح هو المعجزة الثامنة على وجه الأرض، بعد معجزاتها السبع المعروفة في العصور القديمة، وقد وقع اختياره على إنشاء مكتبة قومية يكون مبناها هو تلك المعجزة. . ! وسارت الأمور كما أراد لبضع سنوات، وقد أعدت الدراسات والخطط على أيدي مجموعة متميزة من الخبراء العالميين، وبدأ التنفيذ لمشروع فريد يتكلف بضع مئات من ملايين الدولارات. . ! وانفجرت ثورة «الخميني» فأكلت الأخضر واليابس، وأصبح مشروع «الشاه» نقطة منسية في تاريخة الحافل. . !

ويبدو أن البيئة والأمور حول المشروع الصيني، برغم الطموح العالمي لأصحابه، كانت أكثر استقراراً وأعقل سلوكا، بعد إسدال الستار على «الماوية» وعلى ثورتها الثقافية. . ! لم يتطلعوا أبداً أن تتجاوز التكلفة الكاملة لمشروعهم مائة مليون دولار واحدة، ولا أن يضبح إحدى المعجزات على وجه الأرض، ولكنهم أرادوه أولا وقبل كل شيء عملا يؤدي وظائفه بأعلى درجة ممكنة من النجاح. ومع أن التجهيزات المادية من المباني والأثاث والأجهزة لها دورها الكبير في هذا النجاح، ولكنها جميعا تصبح أصفارا لا قيمة لها إذا لم يقف على يسارها الرقم الصحيح وهو الإنسان. . ! ولعل الوفد الصيني في «بودابست» عام ١٩٧٩ كان حلقة في خطة التجهيزات البشرية الكاملة، التي صاحب شطرها الأخير خطة التجهيزات المادية لأربع سنوات، وكان شطرها الأول سابقا لهذه ربما ببضع سنوات أخرى. . !

في عام ١٩٨١ مثلا دعى «دافيد لاد» إلى بكين، وهو الخبير الأمريكي في حقوق النشر والإيداع القانوني، وتدارسوا معه الأمر بشأن إصدار قانون صيني لحماية هذه الحقوق، الذي ستقوم على رعايته وتطبيقه المكتبة القومية في مبناها المنتظر. وفي مايو عام ١٩٨٦ مثلا آخر، خرج من «بكين» إلى الولايات المتحدة وفد صيني مكون من عشرة أشخاص نصفهم من الرجال ونصفهم من النساء، وعمر أكبرهم (٦٤ سنة) يبلغ حوالي ثلاثة أضعاف عمر أصغرهم (٢٢ سنة)، ولكنهم جميعاً كانوا طلاب علم ومعرفة

لثلاثة أسابيع كاملة، بمواقع محددة سلفاً في مؤسسات كثيرة بمدينة «واشنطن» ومدينة «نيويورك». وكان هذا الوفد نفسه قد انتقل للأغراض نفسها التي سنشير إليها فيما يلي، إلى سبع دول أخرى أربع منها شيوعية وهى : الاتحاد السوفيتي ورومانيا والمجر ويوغوسلافيا، وثلاث رأسمالية وهى : اليابان والفيليبين وانجلترا.

في مدينة «واشنطن» جلسوا واستمعوا مع المشاهدة، إلى برنامج مكثف من المحاضرات والمناقشات بمكتبة الكونجرس، عن الوظائف التي تمارسها المكتبة بالنسبة لحقوق النشر والإيداع القانوني، ألقاها القائمون بهذه الوظائف في المكتبة وبعض الخبراء من خارجها. وتناقشوا مع عضو مجلس الشيوخ الأمريكي في لجنة حقوق النشر والمخترعات بالكونجرس، وتعرفوا منه على الاتجاهات التشريعية بالنسبة لهذه الحقوق، في ضوء التطورات التكنولوجية الحديثة التي غيرت الموازين السابقة. والتقوا وتناقشوا مع الممثلين للهيئات العلمية والنقابية في مجالات الكتب والمكتبات، كجمعية المؤلفين وجمعية الصناعات التسجيلية وجمعية الناشرين. وفي مدينة «نيويورك» التقوا بالمديرين والخبراء في عدد من دور النشر وتناقشوا معهم، وقضوا يوماً كاملا من المناقشات والمشاهدات في شركة (IBM) للحاسبات الألكترونية.

بل إنهم في العام نفسه الذي سيفتتحون في شهوره الأخيرة المبنى الجديد بعد اكتماله، أقاموا في الثلث الأخير من شهر إبريل ١٩٨٧ لأول مرة معرضا للكتب الصينية بأمريكا، ووضعوا لهذا المعرض شعاراً لعلهم أولى الناس به (من عظام الحيوانات إلى المطبوعات)، فقد كان يشتمل بجانب مطبوعاتهم الحديثة على عدد من الألواح الطينية عمرها أكثر من ثلاثة آلاف سنة. وفي اليوم التالي للافتتاح مباشرة، كانوا قد أعدوا العدة لعقد ندوة دولية، من الخبراء العالميين الذين دعوهم للمشاركة في الافتتاح وفي الندوة، من أجل تنمية الاستراتيجية السليمة لاستخدام الحاسبات الألكترونية في معالجة البيانات والمعلومات باللغة الصينية. وكأن هذه «الندوة» كانت هى الأخرى شعاراً يقول (نحو الحاسبات الألكترونية) يستكملون بها الشعار الثنائي السابق..!

وإذا كانت ضربة الفأس الأولى في المبنى الجديد يوم ١٦ أكتوبر ١٩٨٣، فقد كان حفل الافتتاح الدولي له يوم ٦ أكتوبر من عام ١٩٨٧، وقد شهده ممثلون لوزارات

الثقافة والمكتبات القومية في أكثر من ٢٠ دولة. ولست أظن أن مصريا مسئولا أو غير مسئول قد مثلنا في احتفال ذلك اليوم هناك، أو حتى تنبه إلى مافيه من أسوة حسنة لمكتبتنا القومية، فقد كان المصريون جميعاً يعيشون ذلك اليوم على قنطرة زمنية بين فترتين من رياسة الجمهورية.. ! ومع أن مجمع المباني كلها قد تكلف حوالي ثمانين مليونا من الدلاورات فقط، فهو يقوم على مساحة حوالي ٢٠ فدانا بالضواحي الغربية لمدينة «بكين»، ويرتفع في وسط هذا المجمع مبنيان شاهقان بحوالي ٢٥ طابقاً، وهما مخصصان لاختزان الكتب والمطبوعات، ومجموع مساحات الرفوف فيهما تبلغ حوالي مليونين من الأقدام المربعة. ويوجد بهذا المبنى الجديد أكثر من ثلاثين قاعة كبرى للقراءة، بسعة تتجاوز ثلاثة آلاف قارىء، ويقوم بالخدمة والعمل فيه حوالي ألفين من الفنيين والإداريين.

أما المقتنيات في المكتبة القومية للصين الشعبية فتبلغ في الوقت الحالي حوالي (١٤,٠٠٠,٠٠٠) مجلد، ولكن طاقتها الاستيعابية مع هذا المبنى الجديد تتسع لأكثر من عشرين مليون مجلد. وإذا كانت تلك المكتبة القومية قد أنشئت قبل هذا الافتتاح بخمس وسبعين عاماً فقط، إلا أن عدداً كبيراً في مقتنياتها الحالية قد انحدر إليها من المكتبات الشهيرة في تاريخ الصين منذ بضعة قرون، وأهمها مكتبتان من العصر الامبراطوري، أولاهما المكتبة الامبراطورية في عهد أسرة «صونج» الجنوبية (١١٢٧ - ١٢٧٩م) وثانيتهما المكتبة الامبراطورية في عهد أسرة «مينج» بعدها (١٣٦٨ - ١٦٤٤م).

١٩ ـ توارد الخواطر في تجديد المباني والخدمات.. !(★)

في ثلاث من الدول المتقدمة (فرنسا وإنجلترا وأمريكا) وقد سبقت غيرها فيما تملكه من المكتبات العريقة، المتميزة في نشأتها ونموها التاريخي ومقتنياتها الحالية وتطويرها للمستقبل، تبادر ثلاث من هذه المكتبات في عام واحد (١٩٨٦/ ١٩٨٧) لإغلاق

(★) في عالم الكتاب. ـ العدد ١٧ (يناير/ فبراير/ مارس ١٩٨٨)؛ ص ٣٦ ـ ٣٨.

جانب أو أكثر من مبانيها الضخمة لعام أو لأكثر أو لأقل، من أجل الصيانة والترميم أو الإضافة والتجديد. . ! وهي لا تفعل ذلك إلا حرصا على مزيد من الخدمات التي تقدمها لروادها من القراء والباحثين، كما أنها ترعى حقوقهم كاملة حتى في أثناء الفترة قصرت أو طالت، التي تتطلبها تلك الصيانة أو هذه الإضافة. . !

الأولى من هذه المكتبات الثلاث هى (المكتبة الأهلية : Bibliotheque Nationale) في باريس، وهى أقدمها جميعا من حيث تاريخ الإنشاء المعلن أو الحقيقي، والفرق بينهما يصل إلى سبعة عقود أو ثمانية، وفي حسابات أخرى قد يكون الفرق قرنين أو ثلاثة. وأيا كان الأمر بالنسبة لتاريخ إنشائها، فإنها تقبع في موقعها الحالي على شارع رشيليو منذ (١٧٢١) برغم أنها أخذت اسمها الحالي بعد بضعة عقود من ذلك التاريخ، وبرغم الإنشاءات والإضافات المتعددة في مبانيها، عبر القرون الثلاثة الثامن عشر والتاسع عشر والعشرين. وتبلغ مقتنياتها في الوقت الحاضر أكثر من (١٢,٠٠٠,٠٠٠) مجلد من الأوعية الورقية وحدها.

أعلنت هذه المكتبة الأولى في صيف ١٩٨٦، أن عملية كبيرة من التجديد والإضافة تستمر لحوالي ثمانية عشر شهراً وتنتهي في أواخر ١٩٨٧، ستجرى في قسم الكتب النادرة بقطاع الكتب المطبوعة. وقد أغلقت قاعة القراءة (La Salle de la Travail de Reserve des Livres Rares et Precieux) بهذا القسم منذ ذلك التاريخ. وتهدف هذه العملية التجديدية فيما تهدف إلى توسيع تلك القاعة، وإلى إنشاء مركز للتوثيق بذلك القطاع، وإلى مضاعفة مواقع الرفوف الخاصة بالكتب المرجعية في هذا القسم.

ومن الجدير بالذكر أن المكتبة برغم ضخامة العملية وامتداد فترتها، بل وبسبب هذه الضخامة والامتداد أيضا، كانت شديدة الحرص على خدمة القراء والباحثين في ذلك القطاع، بأقل قدر ممكن من الصعوبات، وبأعلى درجة من توفير الوقت على رواد هذا القسم وأصحاب الحق في خدماته. بل إنها أنشأت مكتبا خاصا، يتلقى استفسارات هؤلاء الرواد بالتليفون وبالبريد، ويقدم لهم النصائح أولا بأول بشأن الموقع في المبنى واليوم والساعة، التي يستطيع كل واحد منهم أن يحصل فيها على مايريده من الخدمات. . !

والثانية من تلك المكتبات الثلاث تقع في واحدة من أعرق الجامعات، ليس في إنجلترا وحدها وإنما في جميع أنحاء العالم، وهي جامعة أكسفورد التي ترجع بداياتها الأولى، إلى البدايات نفسها تقريبا لميلاد انجلترا الحديثة، في القرون الأولى للألف الثاني بعد الميلاد. وقد تخرج في إحدى كلياتها الديبلوماسي الإنجليزي المشهور (سير/ توماس بودلي: Sir Thomas Bodley) عام ١٥٦٣، وعمل في الجامعة ثم في السلك السياسي سنين طويلة. ولكنه وهب السنوات الأخيرة من حياته (١٥٩٨ - ١٦١٣) والكثير من أمواله، لإنشاء مكتبة الجامعة التي سميت باسمه (مكتبة بودليان: Bodleian Library). ولم يكتف بالثروة الكبيرة من المخطوطات التي جمعها لها قبل موته، ولكنه توقع التوسع الذي ينبغي أن يحدث في مبانيها بعد وفاته، فوضع له الترتيبات الضرورية وتمت التوسعة الأولى على نفقته بعد مماته بسبع سنوات. وتبلغ مقتنياتها في الوقت الحاضر بعد توسعات أخرى في مبانيها كانت أخراها عام ١٩٤٦، أكثر من ٢,٠٠٠,٠٠٠ مجلد من الأوعية الورقية وحدها.

أعلنت هذه المكتبة على لسان القائم بشئونها في نشرة خاصة، عن المرحلة الأولى لعملية تجديدية في مبناها تبدأ أيضا في صيف ١٩٨٦، وتنتهي هذه المرحلة بنهاية العام نفسه. وقد جاء في هذه النشرة أن هذه المرحلة ستؤثر على الخدمات التي تقدمها المكتبة بالنسبة للكتب النادرة دون المخطوطات، بل إنها حددت أرقام الكتب التي سيتوقف الرجوع إليها خلال تلك المرحلة.. !

ومن الجدير بالذكر أن هذه النشرة قد تضمنت فيها تضمنت عناوين المكتبات في إنجلترا، التي تقتني نسخاً أخرى من هذه الكتب النادرة، ورقم كل نسخة في تلك المكتبات، حتى يستطيع الباحثون والقراء الرجوع إليها بسهولة، خلال تلك الفترة التي تتوقف فيها المكتبة عن تقديم خدماتها لهذه المجموعة من الكتب النادرة.. !

وهكذا يكون الحرص من جانب المكتبات، التي تعرف رسالتها إزاء روادها من القراء والباحثين، فتحترم حقوقهم نحوها وتساعدهم حينما يصعب عليها تأدية هذه الحقوق.. !

والثـالثـة من تلك المكتبات الثلاث هى (مكتبة الكونجرس) في واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية. والتاريخ الرسمي لإنشاء هذه المكتبة هو عام (١٨٠٠) ففي هذا العـام نفسـه انتقـل «الكونجرس» وهو الجهاز التشريعي للدولة الناشئة آنذاك، إلى العاصمة الجديدة التي استغرق إنشاؤها العقدين الأخيرين من القرن الثامن عشر، وقد اتخذ قراراً عند الانتقال أن تنشأ مكتبة لخدمة أعضائه، بالنسبة لما يبحثونه ويناقشونه من القضايا والمشكلات. ولكن المكتبة بقيت بغير مبنى خاص بها حتى أواخر القرن التاسع عشر، حينما افتتح أول مبانيها الثلاثة الحالية عام (١٨٩٧) وهو الذي يعرف حاليا باسم «مبنى جيفرسون».

وقد استغرقت المطالبة بإنشائه خمسة عشر عاماً، واستغرقت عمليات الإنشاء الفعلي له عشرة أعـوام أخرى. وهو من الطراز الإيطالي في عصر النهضة، غنى بالزخارف الرخامية والمنحوتات، وقد اشترك في طلائه وتجميله كبار الفنانين برسومهم البديعة. وأبرز شيء في هذا المبنى الرائع هو «قاعة القراءة الكبرى» بقبتها وأبراجها الفريدة. وتتسع هذه القاعة الضخمة لأكثر من ٢٠٠ مقعد ومنضدة للقراء والباحثين، وتضم مجموعة من المراجع العامة الثمينة تتجاوز ٦٠٠٠ عنوان، كما يوجد بها الفهرس البطاقي الرئيسي لمقتنيات المكتبة قبل عام ١٩٦٩، الذي يحتوي على بطاقات لمجموعة المواد تتجاوز ستة ملايين عنوان، وتشغل هذه البطاقات حوالي ٩٠٠٠ درج.

وقـد أعلنت المكتبة في ديسمبر ١٩٨٦ أنها أعدت خطة تستغرق بضع سنوات، لتجديد المبنى الأول (جيفرسون ١٨٩٧) والمبنى الثاني (آدمز ١٩٣٩) بعد أن استقرت الأوضاع في المبنى الثالث (ماديسون ١٩٧٩). وهناك مراحل متعددة لهذه الخطة، تبدأ أولاها خلال الشهور الأخيرة لعام ١٩٨٧ في «قاعة القراءة الكبرى»، التي ستغلق لمدة عام كامل، بعد أن تنقل محتوياتها من أدراج الفهارس ومن المراجع الثمينة، إلى قاعات القراءة المتخصصة في المبنيين الآخرين.

وهناك نشرة مفصلة تحدد مقدار التأثير على خدمات المكتبة في العام الأول للخطة، بالنسبة لكل واحد من الأقسام الرئيسية بالمكتبة. كما تحدد بصفة خاصة النظام الذي

ستوزع بمقتضاه مجموعة المراجع في «قاعة القراءة الكبرى» على القاعات الأخرى، وتحدد الأماكن الجديدة لخدمات الإعارة والإرشاد التي كانت تتم في تلك القاعة، قبل مشروع التجديد المعماري الذي وضعت له تلك الخطة.

ومن الجدير بالذكر أن المكتبة قد أنشأت مكتبا خاصا، يتلقى الاستفسارات بالتليفون وبالبريد، بشأن الأوضاع الجديدة للمقتنيات وللخدمات في مباني المكتبة الثلاثة. ويعطي هذا المكتب النصائح والإرشادات بشأن الأماكن والأوقات، التي يستطيعون من خلالها وفي أثنائها، الحصول على ماألفوه من الخدمات. بل إنها أعلنت عن التوسع في «خدمة الإعارة بين المكتبات»، التي تؤديها هى إلى المكتبات في منطقة واشنطن، بحيث يستطيع القراء والباحثون أن يذهبوا إلى تلك المكتبات، فيحصلون هناك على المواد وأوعية المعلومات، التي تعودوا أخذها من مكتبة الكونجرس. . !

في ختام هذا التقرير «الثلاثي» لماذا يصر القلم في يدي على جعله «رباعيا». . !. . ؟ كما أنى لست أدري وأنا أقدم اللوحة الرابعة. . ! هل أصفها بأنها صدفة نادرة جداً. . ؟. . ! أو توارد خواطر من نوع آخر. . !. . ؟ أو مفارقة ينبغي تسجيلها لقرائنا في الأسرة الكبرى لمجلة «عالم الكتاب». . !. . ؟ ذلك أن (دار الكتب المصرية) التي أفضل الاحتفاظ لها بهذا الاسم حتى لايضيع في زحام التغييرات، هى أيضا في غضون العام نفسه (١٩٨٦/ ١٩٨٧)، ولها مبناها الجديد على كورنيش النيل في «رملة بولاق» منذ (١٩٦٧)، قد قامت بعملية تجديدية في المبنى الجديد، وأعلنت عن خطة مبدئية للتنسيق، بين مايبقى في المبنى الجديد ومايعود إلى المبنى القديم في «باب الخلق»، للاحتفاظ برقبته. . !

في تلك «العملية» أغلق المبنى الجديد على كورنيش النيل تماماً، ليوم أو لعدة أيام في شهر سبتمبر ١٩٨٧، وحدثت تغييرات يحس بها كل الذين دخلوا هذا المبنى «الجديد» فأصبح جديداً بحق، وقد كاد قبل هذه «العملية» أن يدخل في عداد المباني القديمة، وأن ينتقل إلى مرحلة الكهولة أو الشيخوخة وهو مايزال في طفولته. . !

كما أنشئت به قاعة فريدة كانت من المفروض أن تصبح مقراً للمطبوعات الحكومية التي يعـرف قدرهـا أصحاب البحوث الجادة. . ! فوضع فيها بدلا من ذلك ماخلفه عمالقة الفكر والأدب المصريون في العصر الحديث، من الأدوات في حياتهم المادية التي انتهت. . ! فتستطيع أن ترى هنالك «كوفية» العقاد الشهيرة، التي أصبحت من لوازم رقبته بعد خروجه من السجن أوائل الثلاثينيات. . ! كما ترى أيضا «شبشبه» المنزلي الـذي تعـود أن يضع فيه قدميه حين ينزل من السرير. . ! كما تتمتع برؤية «عصا» الحكيم التي خلدها في كتبه. . ! وترى أيضا «البيريه» الذي أصبح من لوازم وجهه حينما يرسمه الفنانون. . . !

٢٠ ـ أبوللو وأدونيس بالأسطورة والشعر وبدونهما(★)

لم تكن لي حيلة وأنا أصوغ صدر العنوان في هذا التحقيق الدراسي، فمع أن مرتكز الموضـوع الـذي يتنـاوله التحقيق مشروعان عصريان ولدا في الثمانينيات من القرن العشرين، إلا أن أصحاب هذين المشروعين رأوا لأسباب قد يكون من الممكن التكهـن بها، أن يختاروا لكل واحد منهما تسمية كلاسيكية إغريقية. ولقد شعرت بسعادة خفية وأنا أستجيب مضطراً لوضع هاتين التسميتين الأدبيتين في «صدر» العنوان، لما أعرفه أن ذلـك سيجتـذب عدداً غير قليل من القـراء. وهـم الـذين يحسون بغربة الفنون وبالتضاؤل المتزايد لخلفياتها الأسطورية، في هذا العصر المادي الغليظ، ولا يكادون يجدون لها موقعا على صفحات ما يطالعونه من الصحف والمجلات. . !

ومع أنني أحرص كثيراً على اختيار العنوانات الجذابة لما أكتبه، ولكنني أرفض أن يكون فيها خداع أو مغالطة، بل لابد أن تكون مطابقة في هدفها ومحتواها لما يوضع تحتها من الفقرات والصفحات. فإذا كان للصدر ذلك القدر من الاجتذاب والإغراء، لأعداد غير قليلة من القراء في أسرتنا الكبرى حول (عالم الكتاب)، فإن «خلفيته» تسند «صـدره» بالحقيقة كما هى في الواقع. وسيرى كل القراء أنى وهم معي لسنا هنا في

(★) في عالم الكتاب. ـ العدد ٢١ (يناير/ فبراير/ مارس ١٩٨٩)؛ ص ١٤ ـ ١٨.

الحقيقة، بصدد حكايات أسطورية ولا قصائد شعرية خالصة برغم أنها ستأتي كفاتح للشهية، ولكننا نتعامل مع مشروعات علمية تكنولوجية من إرهاصات القرن الحادي والعشرين. . !

وإذا كان من حق الإطلاق الأصلي لهاتين التسميتين في الكلاسيكيات، بل وحق كثيرين من القراء الذين قد لايتذكرون أصل هذا الإطلاق، أن يأخذ مساحة لابد أن تكون محدودة نسبيا بحجم التحقيق كله، فلعلني ولعل أكثر القراء كذلك سوف نحمد الله، أنني لا أملك في يدي قلم الدكتور لويس عوض، وليس لي علم الدكتور أحمد عتمان في حقل الكلاسيكيات. ذلك أنني لاأريد ولا أستطيع أن أغرق قرائي، بما ينقله إلينا قلم الدكتور لويس عوض من بطون الكتب وظهورها، عن الأصول البعيدة والفروع القريبة، ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بأسطورة «أدونيس» أو بتأليه «أبوللو». . !

وكذلك لست أريد ولا أستطيع أن أستثمر علم الدكتور «عتمان»، فأنقل القراء ليشاهدوا تلك المنافسة بين إلهتين على شباب «أدونيس» وجماله، أو أحلّق بهم فوق العروش الكثيرة لذلك الإله العتيد «أبوللو». . ! بل إنه ليكفينا منها ومن أساطيرهما أهم مافيها من الرموز والمعاني، التي قد تصلح أو لا تصلح للتكهن بما يكون في الأذهان عند أصحاب التسميات الإحيائية، وهم يطلقون «أدونيس» أو «أبوللو» على أعمال ومشروعات، تأخذ مكانها على وجه الأرض بعد الإطلاق الأصلي لهما بعشرين قرنا أو أكثر. . !

مضت قرون طويلة كظلام الليل خلال العصور الوسطى في أوروبا المسيحية، نسى الناس فيها التراث اليوناني الروماني بأساطيره ورموزه وشخوصه وفكره وعلمه إلا ماشاء الله ومن شاء الله، وكان للعرب دورهم في الحفظ والتنمية لقدر كبير من فكر ذلك التراث وعلمه. ولما أذن الله وأفاق الأوربيون في بداية عصر النهضة وفيما تلاه، كانت عودتهم إلى ذلك التراث بما فيه ومن فيه، واحدة من أبرز المظاهر والمؤشرات لتلك النهضة. وهكذا أغرم الكتاب والشعراء في سياق هذه النهضة، بإبراز الشخصيات الأسطورية اليونانية والرومانية في محتويات أعمالهم وفي عنواناتها.

فأول عمل منشور لشكسبير عام ١٥٩٣ له صلته بالتسمية الثانية معنا، وهو قصيدته بعنوان (فينوس وأدونيس : Venus and Adonis) . والقارىء لهذا العمل المبكر يجد فيه صورة شعرية لأصل الأسطورة : «أدونيس» الشاب المكتمل الجمال ابن ملك قبرص، تقع في غرامه «فينوس» وهى «أفروديت» الإغريقية ، وتعتقله ليكون لها وحدها وتغريه بنفسها وتطلب لقاءه في موقع حددته . . ! أما هو فيذهب للصيد غير مستجيب لرجائها وينهش جسمه خنزير بري . . ! وتقف أمام محبوبها صريعاً لاحياة فيه . . ! وتساعدها في عودة الحياة إليه غريمتها «بروسبين» وهى «برسفون» الإغريقية ، بشرط أن يكون لها خلال شهور الشتاء الستة تحت الأرض ، وللعاشقة الأولى خلال شهور الصيف الستة فوق سطح الأرض . . !

بل إن «شيللي» الشاعر الإنجليزي ، بعد قصيدة «شكسبير» السابقة بقرنين وربع قرن ، ينبري ليرثي صديقه الشاعر الإنجليزي أيضا «جون كيت» ، وقد مات مريضا غريبا وحيداً في ايطاليا عام ١٨٢١ ، بقصيدة تجري على النمط الكلاسيكي ويسميها (أدونيسية : Adonais) . ذلك أن هذا الموت من وجهة نظر «شيللي» ـ الذي كان قد استنكر ماقاله بقسوة نقاد «كيت» ـ كأنه يشبه مصرع «أدونيس» بنهشة الخنزير البري . . ! وإذا كانت هذه(الأدونيسية) تبدأ باحتشاد كل الأشخاص والقيم التي فجعت بموته ، ثم تسير بالأشخاص وبالقيم معاً في موكب العزاء ، فإن هذا الموكب في نهاية القصيدة يحس بأن الشاعر الفقيد خالد والخالدون لا يموتون . . ! فكأنه «أدونيس» آخر يتنازعه الفناء والخلود أو الموت والحياة كل عام . . !

و «شيللي» نفسه له قصة مختلفة بعض الشيء ، وهو يحيى في أعماله التسمية الأولى التي معنا أيضا . ذلك أنه لم يعجبه من العروش العديدة التي تبوأها «أبوللو» ابن كبير الآلهة «زيوس» ، إلا عرش الموسيقى والشعر فأصدر أحد كتبه بعنوان (ترنيم أبوللو: Hymn of Apollo) . وهكذا فضل في هذا العمل على الأقل أن يتناسى بضعة عروش أخرى ، وهى : معرفة الغيب ، والتنبؤ بالمستقبل ، وإرجاع الشمس عند الربيع ، وتدعيم العلوم والفضائل والأخلاقيات والجماليات كما تتمثل في الفلسفة ، والطب ، والقانون ، والفنون ، والنور ، والنقاء . ومن هنا فإن الرمز العام لتسمية «أبوللو» في

الآداب الأوروبية هو «الكلاسيكية»، وذلك على العكس من «ديونيس» إله الخصب والخمر، الذي أصبح رمزاً للانفعال والتمرد وافتقاد الضبط، وهى من أبرز المؤشرات في الرومانسية..!

تلك كانت نماذج التسميات الإحيائية في عصر النهضة ومابعده، أما الآن ونحن في أواخر النصف الثاني من القرن العشرين، فإذا كانت الإحياءات الأدبية في التسميات ماتزال موجودة، كحالة شاعرنا العربي المعاصر (على أحمد سعيد) الذي اختاروا له أو اختار هو لنفسه تسمية (أدونيس)، فالذي يبدو لي أن الثقافة والحضارة الغربية الحالية في أوروبا وأمريكا، لم تعد تهتم كثيراً بهذه الإحياءات الأدبية للتسميات الإغريقية الرومانية، واستبدلت بها الإحياءات التكنولوجية في مشروعات تكاد تحول الأساطير إلى حقائق..! ومعنا في هذا التحقيق الدراسي ثلاث إحياءات من هذا النمط العصري، أولها وأشهرها تسمية (أبوللو) لمشروع أمريكي عرف في كل مكان بالعالم، وقد مضى عليه عقدان أو أكثر وانتهى أمره. أما الآخران فتسميتان (أبوللو، أدونيس) لمشروعين أوربيين لايكادان يعرفان في الوطن العربي، برغم أن الحديث عنهما يجري منذ عامين أو أكثر ومايزال أمرهما في الأيدي التي تتولى التنفيذ..!

فلنأخذ أولا كترويحة مبدئية تسمية «أدونيس» وإطلاقها على الشاعر (أحمد علي سعيد)، حيث تخطر في الذهن بعض التكهنات بشأن المعنى أو المعاني المقصودة من ورائها. نحن نعرف في البداية أن لهذا الشاعر خلفيته العربية الإسلامية، التي لانستطيع نحن تجاهلها ولا يستطيع هو التخلص منها، بحكم نشأته في المرابع السورية اللبنانية وبحكم الأسماء الأصلية الثلاثة التي يحملها، ثم بحكم بضعة مؤلفات صدرت له في العقود الثلاثة الماضية، مثل: «قصائد أولى» في بيروت عام ١٩٦٣، أو «ديوان الشعر العربي» في بيروت عام ١٩٦٤، أو «الثابت والمتحول: بحث في الاتباع والإبداع عند العرب» في بيروت أعوام ١٩٧٤ - ١٩٧٩. وينبغي أن نعرف أيضا أن له خلفية غربية فرنسية، كأكثر أصحاب الفكر والقلم في تلك المنطقة من الوطن العربي، وبحكم بعض المترجمات عن الفرنسية التي تولاها أو شارك فيها، مثل: «الأعمال الشعرية الكاملة لسان جون بيرسي» في دمشق عام ١٩٧٨، أو «مختارات من شعر صلاح ستيتة» في بيروت عام ١٩٨٢.

فهل نختار له التكهن السطحي الفج ، الذي يجمع «أدونيس» العربي في القرن العشرين إلى «أدونيس» القبرصي الأسطوري منذ آلاف السنين ، بحكم اكتمال الشباب والجمال الذي تتهافت نحوه الجميلات بالحقيقة أو بالتمني . . ! . . ؟ أم نذهب وراء ذلك قليلا فنقول : إن هذا الشاعر المعاصر موضع للرغبة والتنازع بين الثقافتين العربية والفرنسية ، حيث ترى كل منهما فيه النموذج المثالي لما ترجوه من شباب المحتوى وجمال الأسلوب . . ! . . ؟ أم نقول أبعد من ذلك : إن الثنائية المقصودة هى المزاوجة الدائمة والتردد الذي لاينقطع ، بين جانبين قد يكونان الصيف والشتاء أو الاخضرار والاصفرار أو حتى العربية والفرنسية ، الذي يرمز في النهاية إلى معنى الخلود ودوام الذكر . . ! . . ؟ فليكن هذا أو ذاك أو ذلك أو هى جميعا أو أى شيء آخر أو لاشيء على الإطلاق . . ! فليس لأى منها ولا لها جميعاً بالنسبة لهذا التحقيق الدراسي ، أكثر من الترويح عن القراء في سياق المرتكز الأساسي الذي أعد من أجله . . !

ونعود الآن إلى أول الإحياءات التكنولوجية الغربية المعاصرة للتسميات الإغريقية الذي نقدمه للترويح أيضا ، وهو إطلاق تسمية «أبوللو» على المشروع الأمريكي الذي تم التخطيط له وتنفيذه والانتهاء من أمره خلال عقد الستينيات . فقد أصيب السياسيون والعلماء والشعب الأمريكي كله بفزع شديد أواخر الخمسينيات ، حينما فاجأهم الاتحاد السوفيتي بإطلاق أول قمر صناعي (أكتوبر ١٩٥٧) وبإرسال أول رائد فضاء (يوري جاجارين) يدور بمركبته حول الأرض (أوائل ١٩٦١) . . ! وكان رد الفعل أن الرئيس أيزنهاور أعلن في نوفمبر ١٩٥٨ ، عن أول مشروع فضائي أمريكي بتسمية (عطارد : Mercury) ، فكان كأنه يلهث خلف «نيكيتاخروشوف» لوضع قمر أو أقمار صناعية صغيرة في الشهور الأخيرة لعام ١٩٥٨ ، وانتهى المشروع بإرسال اثنين من الرواد الأمريكيين دارا حول الأرض بمركبتهما الفضائية ، لكن متأخرين شهوراً عن الرائد الروسي الأول . . !

ولهذا فإن الرئيس «كينيدي» بعده صمم أن يسبق الروس في الجولة الثانية ، فدفع إلى الأمام في (٢٥ مايو ١٩٦١) بعد شهور قليلة من توليه الرئاسة ، مشروعا طموحاً لغزو الفضاء باسم «برنامج أبوللو» ، كانت بذوره الأولى قد زرعت على استحياء قبل

رئاسته ببضعة أشهر. وقد سمعته بأذني آنذاك وهو يقول: قبل نهاية هذا العقد (الستينيات) ينبغي أن يضع رواد الفضاء الأمريكيون أقدامهم على سطح القمر، كأولى المراحل في مشروعاتنا لغزو الفضاء. . ! وكان «أرمسترونج» الأمريكي أول إنسان يهبط على سطح القمر، في مواجهة «يوري جاجارين» الروسي الذي كان أول إنسان يدور في الفضاء حول الأرض. . !

من السهل جدا مع مشروع «كيندي» التاريخي ومع أصل التسمية التي اختيرت له، أن نضع أيدينا على تكهنات كثيرة قد تكون كلها صحيحة، لما كان يدور في ذهن «كيندي» وهو يربط برنامجه الضخم بتسمية ذلك الإله العتيد «أبوللو». . ! ففي كل من التسميتين الأصلية والعصرية أوجه كثيرة للشبه، وصاحب البرنامج وهو الرئيس «كيندي» لم يكن رجل سياسة فقط، ولكنه استثمر فيها خير مواهبه الأدبية والفنية التي عرف بها. . ! ولعل «كيندي» وهو يوازن بين برنامجه والمعاني الأسطورية التي يرمز لها «أبوللو» قد نسى أو تناسى، فقط ذلك المعنى الذي وقع عليه دون غيره اختيار «شيللي» في كتابه «ترنيم أبوللو» وهو الموسيقى والشعر. أما عروش «أبوللو» الأخرى كمعرفة الغيب، والتنبؤ بالمستقبل، والسيطرة على الشمس، الخ، فهى بطريق مباشر أو غير مباشر أوجه شبه واضحة بين الإطلاقين. بل لعل «كيندي» أكثر من ذلك كان يريد أن يقول: مثلنا ومثل الروس في هذا الشأن كمثل «أبوللو» و«ديونيس». . ! نحن في مشروع الفضاء نمثل الكلاسيكية ذات الأصول القوية والقواعد الثابتة، بينما نجاح الروس فيها قد يكون مجرد تمرد على مستواهم العام أو حالة انفعال بغير أساس. . ! ومن الطريف أن المشروعين الأوربيين اللذين يأتي ذكرهما فيما يلي ويحملان أيضا التسميتين (أبوللو، أدونيس)، إذا كانا بطبيعتهما يدخلان في أعمال الكتب والمكتبات والمجلات، فهما من الثمرات المباشرة لحركة غزو الفضاء التي تتميز بها الحضارة الغربية التكنولوجية في الوقت الحاضر.

في يناير ١٩٨٧ رأت (هيئة المجتمعات الأوروبية: CEC) وقد أدركت الفرق الكبير بين الإمكانات المحدودة لقنوات الاتصال الأرضية التقليدية، والإمكانات الكبيرة لقنوات الاتصال الفضائية عبر الأقمار الصناعية، بالنسبة لنقل النصوص الموجودة في

أوعية المعلومـات من الكتب وبقية المقـروءات ـ رأت أن تتعاون مع (وكالة الفضاء الأوروبية : ESA) في القيام بمشروع ريادي للنشر الألكتروني بتسمية «أبوللو»، حيث يستخـدم فيه (قمر الاتصالات الأوروبي ١ : EUTELSAT 1)، كقناة أسرع وأدق لنقل ذلك النوع من المعلومات المقروءة، بين المصدرين لها من الناشرين ومن إليهم وبين المستفيدين بها من المكتبات ومراكز المعلومات.

وقـد تم آنذاك القيام بتجارب مبدئية، لاستطلاع مقدار الإمكانات التكنولوجية والاقتصادية المتاحة لنجاح هذا المشروع، كما يجري في الوقت الحاضر استخدامه على نطاق محدود كمرحلة أولى، حتى يتم استكماله بعد ذلك في المستقبل القريب. وقد تبين حتى الآن أن نظامه يتسع لعشرة فقط من (مصدري المعلومات : Information Provid-ers) كحد أقصى، ولأى عدد من (مستقبلي المعلومات : Information Recievers)، وتبين أيضا أن اقتصادياته تبشر بالنجاح بشرط أن تبقى تكلفة النقل للصفحة الواحدة في حدود دولار واحد. ويتوقعون أن حياة هذا المشروع رهن ببقاء الاتصالات الأرضية في أوضـاعهـا وإمكـاناتها التقليدية الحاضرة، أما عند الانتقال الكامل إلى القنوات الأوسع والأسرع، وهي المعروفة باسم (الشـبكات الرقمـية للخدمـات المتكاملـة : ISDN)، فستكـون هي الأحسن تكنـولـوجيا واقتصـاديا لنقل كل أنواع المعلومات (المسموعة والمرئية والمكتوبة)، وهذا هو معنى التكامل في تسميتها.

ومع أن «هيئة المجتمعات الأوروبية» ملتزمة في خططها العامة بتوفير تلك الشبكات التقـدمية (ISDN)، فإنها مستمـرة في إنجـاز مشروع «أبوللو» الحالي، لما يؤديه من خدمات مرغوبة تعجز عنها التكنولوجيات الأخرى في الوقت الحاضر. كما أنهم يتوقعون تصدير هذا النظام حينما يستنفد أغراضه عندهم بعد تعميم (ISDN)، إلى المناطق الأخرى في العالم الثالث التي ليس في تخطيطها الانتقال إلى هذه الشبكات التقدمية للاتصال. ولست أعتقد وأنا أختتم فقراتي عن هذا المشروع الاتصالي لنقل المعلومات المكتوبة، أننا في حاجة لكى نتكهن بما يدور في أذهان أصحابه، وهم يربطون اسمه في أواخر القرن العشرين بتسمية «أبوللو» الإله الإغريقي العتيد. . ! فهى قد لا تبعد كثـيراً عما ذكـرناه بالنسبة لما كان يدور في ذهن الرئيس كينيدي وهو يدفع إلى الأمام

مشروعه لغزو الفضاء، الذي أثمر تكنولوجيات عديدة مباشرة بما فيها «أبوللو» الحالي لنقل المطبوعات. . ! وغير مباشرة بما فيها «المليزرات» وهى المرتكز في المشروع الأوروبي الثاني باسم «أدونيس».

أما المشروع الأوروبي الثاني في نطاق الإحياءات التكنولوجية الغربية الحديثة للتسميات الإغريقية التراثية، فهدفه الأساسي هو تحقيق نظام تكنولوجي عصري يتخطى بأسرع مايمكن الفجوة الحالية، بين الإصدار المتجدد لأعداد الدوريات العلمية والمجلات المتخصصة بمواقع طباعتها ونشرها، وبين إعلام المستفيدين والباحثين في أنحاء العالم بمحتويات هذه الأعداد أولا بأول، مع حصول كل منهم عند الحاجة على نسخة ورقية من المقالة أو المقالات التي تهمه مصاحبة لإعلامه، وأن يكون ذلك النظام في حدود اقتصادية مقبولة من الطرفين المصدرين والمستفيدين. وقد اخترنا أن ننسب هذا المشروع إلى أوروبا مع أن المشاركين فيه على الطرفين، من دورالنشر أصحاب هذه الدوريات ومن المكتبات ومراكز الخدمة المتلقية لها، ينتمون إلى أركان الدنيا البعيدة من طوكيو وكانبرا إلى كاليفورنيا وميتشيجان والمكسيك، لأن المشاركين الآخرين وعددهم ثلاثة أضعاف هؤلاء كلهم أوربيون. وإذا كان هذا المشروع جانباه الإنتاجي والاستهلاكي فثانيهما عالمى يمتد من مشرق العالم إلى مغربه، أما أولهما كما سوف نرى فهو أوروبي مائة في المائة. بل إن مدير المشروع (باري شتيرن: Barrie Stern) هو نفسه الرجل المسئول في دار (إيلسفيير: Elsevier) للنشر العلمي، وهى من أشهر دور النشر الأوروبية وليس الهولندية فقط.

والمشروع في وضعه الراهن مايزال في مرحلته الأولى المحدودة، وقد اختاروا له بناء على ثلاث دراسات استطلاعية سابقة، ٢١٨ دورية في تخصص الأحياء والطب، بجميع مايصدر لها من أعداد من أول يناير ١٩٨٧ حتى نهاية ديسمبر ١٩٨٨. وكان الناشرون العشرة أصحاب هذه الدوريات، قد وضعوا حوالي عام ١٩٧٠ الخطة الأولى لمشروعهم «أدونيس»، حينما نجح آنذاك اختزان المعلومات بالحاسب الألكتروني ونقلها على الوسائط المغنطة. فرأوا هم أن يرسلوا إلى مواقع الاستخدام من المكتبات ومراكز المعلومات أعدادهم الجديدة أولا بأول مختزنة على أشرطة ممغنطة، لتقرأ آليا هناك

ولتستخرج منها النسخ الورقية للمقالة أو المقالات المطلوبة، مقابل اشتراكات تدفعها لهم تلك المكتبات والمراكز ثمنا لهذا النمط العصري من الاستخدام والاستفادة. بيد أن «أدونيس» عام ١٩٧٠ قد فقد حياته في حينه بمشكلة اقتصادية، حيث لم يجد فيه الناشرون من الناحية المالية وليس التكنولوجية، مايشجعهم على السير فيه فتركوه إلى حين آخر.

وقد بعثوا فيه الحياة من جديد عام ١٩٨٥، عندما أخذت «المليزرات» تنافس «الممغنطات» في اختزان المعلومات، وتتفوق عليها كوسائط للنقل والاستخدام خارج موقع الإصدار، ولاسيما النمط المليزر بقطر حوالي ٥ بوصات المعروف باسم (قرص مكتنز ـ ذاكرة قراءة فقط: قم ـ ذاقف: CD-ROM). ويقف اليوم خلف تجربة «أدونيس» الثانية (تجمع: CONSORTIUM) فريد، من دور النشر ومؤسسات التكنولوجيا الحديثة ومراكز التوزيع والمكتبات، بتشجيع من الهيئات العامة مثل (هيئة المجتمعات الأوروبية: CEC). وفي تقديرهم جميعا أن نجاح المشروع هو في الوقت نفسه نجاح لجميع الأطراف المشتركة، برغم اختلاف الأغراض الخاصة عند كل طرف وتباعد المواقع الوظيفية فيما بينها، ويؤكد ذلك مايلاحظه القراء في الترتيبات التالية للمشروع:

● تتولى المؤسسة الهولندية (Excerpta Medica) إعداد الكشاف الببليوجرافي أسبوعيا لمحتويات كل الأعداد الصادرة خلال الأسبوع من هذه الدوريات ويختزن الكشاف الببليوجرافي على شريط ممغنط.

● يرسل الشريط الممغنط مع نسخة ورقية من كل مقالة مسجلة به إلى شركة بريطانية (Scanmedia) في لندن، حيث تتولى بأجهزتها التقدمية تحويل المقالات المطبوعة بنصوصها ورسماتها إلى مختزنات ممغنطة على الشريط نفسه بعد ربط كل مقالة ببطاقتها الببليوجرافية.

● يرسل الشريط الممغنط بمحتوياته المزدوجة إلى (Philips and DuPont Optical) وهى شركة ألمانية في هانوفر، لاختزان هذه المحتويات على قرص مليزر بقطر حوالي ٥ بوصات فئة (قم ـ ذاقف: CD - ROM)، واستنساخ عدد من الأقراص المليزرة بعدد المراكز المشاركة في المشروع باليابان وأستراليا وأمريكا وأوروبا الغربية.

● بعد ثلاثة أسابيع أو أربعة من بداية الدورة تصل الأقراص المليزرة إلى مواقع الخدمة بالمراكز والمكتبات، حيث يتولى كل منها من خلال الأجهزة المعيارية في كل منها التي وفرها النظام، قراءة المحتويات في القرص المليزر واستخراج مايطلب من هذه المحتويات على أى عدد من النسخ الورقية طبق الأصل.

● تتولى هذه المواقع كل ثلاثة أشهر إرسال بيانات إحصائية عن استخدام هذه الأقراص والاستفادة بها، إلى «المكتبة البريطانية» في لندن، التي تتولى إعداد تقارير دورية للمسئولين عن المشروع، تتضمن المؤشرات الهامة مثل: هوية المستفيدين، وعدد مرات الاستخدام، وتوزيعاتها على المقالات والدوريات وعلى الامتداد الزمني، الخ، ليستطيعوا في ضوء هذه التقارير تقدير الجوانب الاقتصادية للمشروع.

والآن.. ! ماهى أوجه الشبه بين الرموز والمعاني المأثورة في أسطورة «أدونيس» الإغريقية كما عرفناها، وبين مشروع «أدونيس» للنشر والتوزيع والاستفادة من الدوريات والمجلات العلمية، وهى الرموز والمعاني التي دارت بأذهان أصحاب هذا المشروع، فاختاروا له تلك التسمية الإحيائية.. !..؟ قد يكون في عودة المشروع بصورته المحكمة أواخر الثمانينيات برعاية الطرفين الإنتاج والاستهلاك، وكانت له قبل ذلك حياته القصيرة الموقوتة التي قضت عليها مشكلة الجانب الاقتصادي ـ قد يكون في ذلك مايجعله توأماً عصريا يقارن «أدونيس» الأسطورة، الذي عاش أولا حياة موقوته قضت عليها نهشة الخنزير البري، ثم بعث من جديد ليعيش حياة دائمة متجددة في حوزة الطرفين «أفروديت» و«برسفون». وبرغم ماقد يكون في هذا التكهن من الدقة والإحكام في أوجه الشبه، فهناك في الأسطورة جوانب أخرى قد تكون هى الأدق والأحكم، ونحن نتكهن بما يدور في أذهان أصحاب المشروع.

جاء في الأسطورة أن الدماء التي انبثقت من جسد «أدونيس» عند مصرعه، كانت هى أصل الزهور والخضراوات التي تزدهر وتخضر لتذبل وتصفر، ثم سرعان ماتعود إلى الازدهار والاخضرار في دورة مستمرة لاتنقطع. ومن هنا كانت الاحتفالات الدينية في نطاق هذه الأسطورة، تأخذ مكانها فيما يعرف باسم (حدائق أدونيس: Gardens of Adonis)، وتقترن بأعياد تلك الزهور والخضراوات، الخ. أليس في تلك العناصر

الأسطورية مايمكن أن نجد توائمها في مشروع يتعامل مع الدوريات والمجلات، وهى الزهور والخضراوات المتجددة بين كل أوعية المعلومات، وتتطلب من إحكام الرعاية ودقة التوقيت جهوداً مستمرة، حتى يمكن أن يستمتع ويستفيد بها في وقتها أصحاب الحقوق فيها . . ! . . ؟ ومما يؤكد هذا التكهن عندي أن فكرة المشروع في الماضي وإداراته الحالية ولدتا واستقرتا في هولاندة، والعناية بالزهور والخضراوات في ربوع تلك البلاد تعتبر من أبرز التقاليد الوطنية هناك . . ! فأدونيس الأسطورة بأزهاره وخضراوته لا يبعد كثيرا في تفكير الهولنديين عن أدونيس المشروع بمجلاته الدورية . . !

المجموعة ٤

الشخصيات والمناسبات

المجموعة الرابعة
الشخصيات والمناسبات

خلفية المجموعة وسياقاتها الزمنية

يبلغ القوس الزمني لمواد هذه المجموعة عن «الشخصيات والمناسبات» أربع سنوات فقط، وهى بذلك لاتشتمل على أية مادة كتبت قبل عام ١٩٨٥، بله أيًّا من المواد المكتوبة في الخمسينيات أو الستينيات أو السبعينيات أو حتى أوائل الثمانينات. وقد استرعت هذه الحقيقة انتباهي وأنا أكتب هذا التقديم للمجموعة، كما يمكن أن تسترعي انتباه من يشاء من القراء. . ! . . ؟ ذلك أننى لم أجد فيما كتبته قبل هذه السنوات الأربع الأخيرة على كثرته النسبية، مواد أخرى ترتكز على الأشخاص في عنواناتها أو في محتوياتها أو فيهما معاً. ومعنى ذلك أنني بقيت ربع قرن على الأقل إن لم يكن أكثر، وقلمي غافل أو متغافل عن هذه الأرض الخصبة للكتابة، ثم بدأت تجربتي معها متأخرة ـ فيما يبدو ـ أكثر مما ينبغي . . !

ولست أريد أن أشغل نفسي ولا القراء معي، بتفسيرات تذهب بعيداً أكثر مما ينبغي، بحثا عن المتغيرات أو التطورات النفسية أو الفكرية، التي يمكن أن يكون لها دورها في هذه الظاهرة التي قد تسترعي الانتباه. فالأمر كله في نظري أنا على الأقل، برغم أنني لا أجزم بنفى المتغيرات والتطورات الأخرى، يرتبط بمسئوليتي كرئيس تحرير لمجلة (عالم الكتاب) في هذه السنوات الأخيرة، التي فتحت أمامي الباب واسعاً لهذا النمط من الكتابة، المرتبط بالأشخاص وبالمناسبات التي تجمعهم في علاقة مباشرة مع تخصص المكتبات والمعلومات.

ويؤكد هذا التفسير من جانبى أن هذه المواد جميعاً منشورة في تلك المجلة (عالم الكتاب) وحدها، وأنها جميعا باستثناء ثلاث مواد أو أربع ظهرت في باب «أخبار وتحقيقات دراسية» بها. وهذا الباب وقد أنشىء فيها لأول مرة بآخر الأعداد لعام ١٩٨٦ يتسع أكثر من غيره، للحديث عن الشخصيات صانعة الأخبار ومدار التحقيقات. ومن هنا فقد نشرت فيه مواد كثيرة وقع عليها الاختيار، لكى توضع في القسم الثاني من هذا الكتاب بعامة، وفي هذه المجموعة عن «الشخصيات والمناسبات» بخاصة، ومع ذلك فقد وضع بعضها في المجموعات الثلاث السالفة. أما لماذا كانت هذه هنا وتلك هناك، فلا حاجة بي ولا بالقراء لأعيد ثانية، ماقلته في تقديم المجموعة الأولى بشأن التصنيف، الذي اتبع في توزيع المواد الستين بهذا القسم من الكتاب على المجموعات الأربع كما هى الآن. ذلك أن الأمر بشأن ذلك التصنيف ليس دفاعا عنه، بمقدار ماهو بيان لوجهة النظر فيه..!

أكثر من نصف المواد هنا يحمل في عنوانه صراحة، مايبرر وجوده في هذه المجموعة دون أى تساؤل، وبقية المواد باستثناء مادتين (٦ ، ٨) تحمل كل منها في محتواها الداخلي شخصية أو أكثر باعتبارها المرتكز الأساسي أو الدافع المباشر لكتابة المادة. أما بالنسبة لهاتين المادتين، وأولاهما عن «مكتبات البطالمة والرومان في مصر القديمة»، وثانيتهما عن «مبنيان لمكتبتين: الإسكندرية وشيكاغو»، فيبدو وكأنهما من غير قصد إلى ذلك قد كتبتا، لتكون منهما مع المادة (٧) بعنوان «كان يريد إحياء مكتبة الإسكندرية»، ثلاثية متكاملة كمجموعة فرعية داخلية ظاهرة التجانس..! بل إن القارىء المتأمل حتى لهاتين المادتين يستطيع أن يجد فيهما، من الشخصيات الطبيعية أو المعنوية مايبرر وجودهما لذاتهما في هذه المجموعة عن «الأشخاص والمناسبات».

ولعل الأهم من كل مامضى بشأن الخلفية والسياقات الزمنية في هذه المجموعة، هو المبرر لوجود كل هذه المواد أو أكثرها أصلا في كتاب عن تخصص المكتبات والمعلومات..! وإني لأتساءل بالنيابة عن عدد قليل أو كبير من القراء، بشأن العلاقة أو العلاقات بين هذا التخصص وبين الشعراء أمثال شوقي وحافظ، أو الكتاب أمثال توفيق الحكيم ونجيب محفوظ، أو الملوك..! أو رؤساء الجمهوريات..! أو

الممثلات. . ! ومع أن العنوان في أكثر هذه المواد يشير صراحة إلى تلك العلاقة، فإن المحتوى أهم من ذلك يرتبط بتخصص المكتبات والمعلومات شكلا ومضمونا في كل مادة. . !

لامجال في هذا التقديم الرمزي، لكى أستعرض كل المحتويات في موادها من أجل إثبات ماأزعمه، بشأن الارتباط الوثيق بين المحتويات في هذه المواد وتخصص المكتبات والمعلومات، وإنما يكفيني ويكفي القراء معى بعض النماذج، ذات الدلالة الواضحة على هذا الزعم. . ! كتبت المادة (١٢) في الذكرى السنوية الأولى لوفاة «توفيق الحكيم»، ومع أن هناك مئات ومئات ومئات، من المواد التي كتبت عنه وعن مؤلفاته قبل وفاته وبعدها، فليس هناك بينها جميعا مايناظر هذه المادة في أمرين: أصالتها الكاملة أسلوبا ومحتوى، وارتباطها الوثيق بتخصص المكتبات والمعلومات. بل إن مجموعة المواد الخمس (٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣)، وقد كتبت جميعا بدافع مباشر يربطني بتوفيق الحكيم ونجيب محفوظ، لهى خير مثال لما يمكن أن يثمره التزاوج والانفتاح على التخصصات والمجالات الأخرى التي طالما نسيناها أو تناسيناها، وعلينا منذ الآن أن نستعيدها ونستمسك بها. . !

وكذلك الأمر بالنسبة للمواد (١٥، ١٦، ١٧)، وهناك كما قد يلاحظ القراء رابط شكلي ضمها معاً، لتصبح المجموعة الفرعية الثالثة هنا، بعد المجموعة الفرعية الأولى عن «مكتبة الإسكندرية» بموادها الثلاثة، ثم المجموعة الفرعية الثانية عن «الحكيم ومحفوظ» بموادها الخمس. أما الرابط الشكلي في هذه المجموعة الفرعية الختامية، فهو صيغة «المثنى» التي جاءت في عنواناتها ست مرات، بالإضافة إلى الثنائيات الكثيرة في محتويات كل منها. . ! والأهم من ذلك الجانب الشكلي هو مايتجلى فيها عند القراءة، من: الأصالة الكاملة أسلوبا ومحتوى، والارتباط الوثيق بتخصص المكتبات والمعلومات. ويكفي هنا الإشارة إلى أن الزائرين في المادة (١٥) هما الرئيس حسني مبارك والرئيس رونالد ريجان. . ! وهكذا بالأصالة يجمع تخصص المكتبات والمعلومات بين هاتين الشخصيتين، وكل مايجمع مابينهما في نظر العالم هو السياسة الدولية. . !. . ! وفي المادة (١٦) عن «ديوي» قد يجد القراء في عنوانها شيئا من حقيبة

السياسة، ولكنه إغراء غير كاذب سيراه القراء في المحتوى، وسيرون معه ليس «ديويا» واحداً وإنما اثنان . . ! بل ثلاثة . . ! كما يجدون أعياداً مئوية حقيقية سياسية وعلمية، أحدها على الأقل يقارن كتابة المادة نفسها . . !

ولعل القراء سيلاحظون في مواد هذه المجموعة وحدها، أنها لم تلتزم الالتزام الكامل بالترتيب التاريخي لكتابة المواد، كبقية المواد في المجموعات الثلاث السالفة وفي الفصول الأربعة قبلها. ذلك أن الترتيب هنا، بالنسبة لعدد كبير من المواد، قد أخذ في الاعتبار بجانب ذلك العنصر التاريخي، عنصراً آخر هو التجانس الشكلي أو الترابط في المحتوى. وأعتقد أن القراء سيعذرونني في هذه المخالفة، وقد أدركوا ماأشرت إليه من قبل بشأن كل من: الثلاثية المرتبطة بمكتبة الإسكندرية، والخماسية المرتبطة بتوفيق الحكيم ونجيب محفوظ، وثلاثية المثنيات الستة بعدهما . . ! . . ! . . !

١ ـ دار الشروق . . ! ودار الغرب . . ! (★)

في أوائل الستينيات، ولم يكن قد مضى على عودتي من البعثة الدراسية لعلوم المكتبات إلا عام ونصف العام، تعرفت على قيادة جديدة آنذاك، في أسرة الناشرين بمصر، وكان هو قد انتهى من تدشين وليدته الأولى في هذا الحقل، وهى «دار القلم»، وبدأ يتطلع حوله ليضيف جديدا، إلى هذا العمل الذي شغف به حبا.

جلسنا نتحدث يوماً فقلت له: إن الناشرين هم ورثة الوراقين، وقد كانت الوراقة في الحضارة العربية الإسلامية، إحدى المهن العلمية الأصيلة، وكان أصحابها فئة معينة من العلماء، نذروا أنفسهم خدمة للعلم، أن يتعاونوا مع زملائهم العلماء المؤلفين، وأصبحوا بذلك هم الأمناء على ثروة الفكر التي يملكها المجتمع العربي الإسلامي.

(★) في عالم الكتاب. ـ العدد ٧ (يوليه/ أغسطس/ سبتمبر ١٩٨٥)؛ ص ١.

هزته التبصرة فأجابني قائلا: كم أود في الوقت الحاضر، أن يكون لهذه المهنة تشريعاتها الرسمية، كبقية المهن المتعلقة بجسم الإنسان وفكره! في مهنة الصيدلة مثلا، أنت قد تملك الصيدلية، ولكن القانون يحتم أن تكون في يد صيدلي، تلقى أصول المهنة في دراسة جامعية تمنح درجة البكالوريوس، مع التدريب الذي تتطلبه نقابة الصيادلة. ومن ناحيتي أنا، أرى أن الشاب الذي يقف مثلا في مكتبة «دار القلم» لايجوز أن يكون مجرد «بياع» للكتب ولكنه صيدلي للمعارف، التي لاتقل في أهميتها وخطورتها عن الدواء أو الغذاء.

إن السعادة التي ملأت نفسي، وأنا أسمع هذه التطلعات منذ عقدين أو أكثر، لاتزال أطيافها الموحية ماثلة في ذهني إلى الآن. فقد كنت أعرف أن هذه التطلعات التي لم تتحقق لنا حتى اليوم كانت قد أصبحت واقعا تمارسه كثير من الدول المتقدمة. ففي الدانيمارك مثلا، يحتم القانون أن يتلقى الناشر قبل مزاولة المهنة، مجموعة من الدراسات والمقررات، في علوم المكتبات والمصادر الببليوجرافية وأخلاقيات المهنة، تبلغ أكثر من ٢٠٠ ساعة. وهذا القدر من الدرس والتطبيق، يساوي حوالي نصف الساعات المعتمدة، للحصول على درجة الماجستير.

أين نحن الآن في منتصف الثمانينيات، من تطلعات صاحب الدارين (القلم السالفة والشروق الحالية) في مطالع الستينيات؟! الصورة الحقيقية مزعجة ورهيبة، حتى إن «عالم الكتاب» أنشأت لذلك بابا فريداً لا يكاد يوجد في المجلات المماثلة بالخارج؛ وهو باب «تساؤلات ومحاكمات»، الذي تقدم فيه عينات محدودة العدد، للاعتداءات المتزايدة ولضحاياها، من الكتب الصادرة في الوطن العربي: تزويرات صارخة للطبعات، وتغييرات آثمة لعناوين المؤلفات التراثية، وسرقات فكرية مفضوحة بين المتعاصرين، الخ.

لقد استفحل الخطب وتفاقم الأمر، حتى لطالما تمنيت أن يكون هناك منصب كبير، على مستوى الوطن العربي كله نسميه «المدعى الببليوجرافي». فهناك من الاعتداءات مايصعب أن نجد شخصا معينا، يطالب بحقه فيها مع أنها من الكبائر، لأن المجنى عليه في الحقيقة شخص معنوي، هو المجتمع العلمي في الوطن العربي كله!

لم تكتف «دار الكتب العلمية» (بـل غير العلمية) في بيروت كمثال لهذه الجنايات المعنوية، أن تزور مرتين (١٩٨٠، ١٩٨٣) طبعة لأحد الكتب (نظم المتناثر من الحديث المتواتر) الذي صدر في المغرب عام (١٩١٠)، مدعية في إحداهما أنها «طبعة جديدة راجعها وضبطها جماعة من العلماء بإشراف الناشر» ـ لم تكتف بذلك التزوير وهذا الادعاء وإنما أضافت إليهما الجناية الأخطر، فنسبت الكتاب وهو من تأليف محمد بن جعفر الكتاني (١٨٥٧ ـ ١٩٢٧)، إلى شخص آخر. وليس يخفف من هذه الجناية، أن الشخص الآخر هو والد المؤلف فذلك أدعى لا لتباس الحق بالباطل. وليس هناك أدنى شبهة للوقوع في هذه الكبيرة، فالطبعة المسروقة الصادرة في المغرب، نسبت الكتاب إلى مؤلفه الحقيقي.

الصورة قاتمة ومفزعة حقا! ولكن الأمل فينا، لابد أن يغلب اليأس الجاثم فوق رءوسنا. وهناك مؤشرات غير قليلة لهذه الغلبة المنتظرة، فدار «الشروق» في بيروت والقاهرة نموذج لهذه المؤشرات، لأن صاحبها متمسك بمبادئه فيما يملكه من العمل. ودار «الغرب الإسلامي» نموذج آخر في بيروت، وضعه صاحبه التونسي هناك، ينقل من خلاله أضواء المغرب العربي إلى مشرقه الذي يكثر فيه الجناة من الناشرين.

ولنقارن مافعلته «دار الكتب غير العلمية» بالكتاب المغربي السابق، بكتاب (البيان والتحصيل) الذي نشرته «دار الغرب الإسلامي» حديثاً وهو من تأليف أبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد، وهناك اثنان بهذا الاسم (الجد والحفيد الفيلسوف) يكثر الخلط في مؤلفاتهما حتى بين العلماء، ولكن الدار نسبته إلى صاحبه الحقيقي وهو الجد الذي توفي عام (١١٥٦م) وهو عام الولادة لحفيده.

٢ ـ كيسنجر في مجلس العلماء(★)

تحرص المكتبات ولاسيما الكبرى منها، على أن يدخل في جهازها الوظيفي، بجانب المتخصصين في الأعمال الفنية، من الفهرسة والتصنيف والتكشيف،

(★) في عالم الكتاب. ـ العدد ١٢ (أكتوبر/ نوفمبر/ ديسمبر ١٩٨٦)؛ ص ٨ ـ ٩.

العلماء الكبار والمتخصصون في قطاعات المعرفة الإنسانية، من العلوم البحت والتطبيقية والاجتماعيات والإنسانيات. والحقيقة أنه لاجديد في ذلك، وتراثنا الإسلامي والعربي في الماضي القريب والبعيد، بل في بعض الحاضر، حافل بالشواهد والنماذج، التي تؤكد أصالة هذا النظام عندنا، وألفتنا له وحاجتنا إليه.

كان رجل الفلسفة «أحمد لطفي السيد» لبضع سنوات، هو المسئول الأول عن دار الكتب المصرية، وسبقه إلى المنصب نفسه عدد آخر من كبار العلماء المصريين والألمان، وكان الشاعر «حافظ إبراهيم» أحد العاملين في القسم العربي بها، وكان على رأسها أيضا منذ بضعة عقود، الكاتب الكبير «توفيق الحكيم». كما تحدثنا سير العلماء العرب والمسلمين، مثل سهل بن هارون، وابن مسكويه، وابن البواب، ونصير الدين الطوسي، وابن الفوطي، وابن الساعي، الخ، أنهم كانوا بطريقة أو بأخرى، ولفترة طويلة أو قصيرة من حياتهم، يعملون في واحدة أو أكثر من خزائن الكتب العامرة، في العواصم والحواضر العربية والإسلامية، كبغداد والقاهرة وشيراز، والمراغة في أذربيجان. بل إن الاسم الذي اتخذته خزائن الكتب العربية والإسلامية، كبيت الحكمة في بغداد منذ اثنى عشر قرناً، ودار العلم بالقاهرة بعدها بقرنين أو ثلاثة، والتسميات القريبة بين هذين التاريخين وبعدهما، يؤكد أنه لم يكن هناك تمييز حاد، بين العاملين من الفئتين بها، وأصحاب الحق فيها من العلماء، فهم جميعا من أصحاب المعرفة والحكمة والعلم..!

ويكاد يكون الحال هكذا تماماً، بالنسبة لمكتبة الكونجرس في الوقت الحاضر، فعلى رأسها واحد من أكبر المؤرخين للولايات المتحدة الأمريكية، وإذا كان عدد العاملين بها يبلغ بضعة آلاف، كلهم ممن يحملون درجة الليسانس أو البكالوريوس، فالعدد الأكبر منهم حاصل على درجة الماجستير في المكتبات والمعلومات، أو في واحد أو أكثر من التخصصات الإنسانية والاجتماعية والعلمية والتكنولوجية، ومنهم أيضا عدد غير قليل ممن يحملون درجة الدكتوراه أيضا، في أى من التخصصات الفنية أو الموضوعية.

وفوق ذلك كله، رأت المكتبة منذ خمسين عاماً أو أكثر، أن تنشىء لمشاهير الشعـراء والموسيقيين والعلماء مناصب شرفية ومجالس علمية وندوات أو برامج موسمية، تستطيع من خلالها أن تدعوهم بصورة رسمية، للمشاركة كمنسوبين ومنتمين إليها، في أعمالها العلمية والثقافية ذات الأهمية القومية والعالمية. في عام ١٩٣٦ أنشىء منصب «مستشار الشعر»، وقد شغله خلال نصف قرن مضى، عدد غير قليل من الشعراء الأمريكيين لفترة عامين، منهم: ألين تيت، روبرت لاول، اليزابيث بيشوب، روبرت فروست، جيمس ُدكاى، روبرت بن وارين. وفي فبراير ١٩٨٦ وافق الكونجرس الأمريكي بمجلسيه، على قانون عام رقم ٩٩ ـ ١٩٤ أن يكون لقب هذا المنصب (أمير الشعراء، مستشار الشعر: Poet Laureate, Consultant in Poetry). ويشغـل هذا المنصب بلقبه الجديد لأول مرة، الشاعر الروائي والناقد الأمريكي (روبرت بن وارين) الذي شغل المنصب بلقبه القديم مرة من قبل، وقد نفذ هذا القانون لأول مرة في سبتمبر ١٩٨٦.

وقد أنشأت المكتبة أيضا منذ بضع سنوات (مجلس العلماء: Council of Scholars) وبه حوالي عشرة من كبار العلماء، في العلوم الاجتماعية والإنسانية وفي العلوم البحت والتطبيقية، أكثرهم من أساتذة ـ الجامعات، وبعضهم من كبار الكتـاب والمصلحـين ورجـال الأعمال والوزراء السابقين. ويجتمع المجلس على دورتـين، ينـاقش في أولاهمـا القضايا الجديرة بالمناقشة والدراسة، ويتم اختيار إحداها أو بعضها لتكون موضوعا للبحوث، التي يقدمها الأعضاء ويناقشونها في الدورة التالية.

وقد رأى الأعضاء في اجتماعات الدورة الأولى الحالية، بعد استعراض شامل للقضـايا البـارزة والتيارات الجـارية، اختيار موضوع (المعرفة والعلم في الوقت الحاضر ـ العلوم الاجتماعية والإنسانيات: Scholarship Today - The Hamanities and Sochial Sciences) وكـان أكبر المتحمسين لهذا الاختيار (الدكتور/ هنري كيسينجر)، وزير الخارجية الأمريكية الأسبق (١٩٧٣ ـ ١٩٧٧)، الذي تعهد بتقديم بحث حول هذا الموضوع الهام. وكانت الملاحظات المبدئية في جلسات

الدورة الأولى على هذا الموضوع، كما لخصها (الدكتور روبرت هيلبروتر) أستاذ الاقتصاد بالمدرسة الجديدة للبحث الاجتماعي في مدينة نيويورك، هى: تفتت التخصصات، وضخامة الإنتاج الفكري، والطغيان النظري الأيديولوجي ولاسيما الفرويدية والماركسية.

وفي الدورة الثانية التي عقدت في الأسبوع الثالث من إبريل ١٩٨٦، جاءت البحوث الموعودة وبينها بحث الدكتور (كيسينجر) كما يلي:

- جاك بارزون من جامعة كولومبيا/ الصفات المميزة للعلم الحديث.
- ريكاردو كوينونس من كلية كلارمونت/ وباء النظرات.
- روبرت أواكمان من جامعة جنوب كارولينا/ الحاسبات الألكترونية والعلم الحديث.
- جاروسلاف بليكان من جامعة ييل/ أمانة النصح الأكاديمي.
- جون هوب فرانكلين من جامعة ديوك/ الأساسيات.
- صامويل فوغان من بيت راندوم للنشر/ الناشرون.
- جون جروس من جريدة نيويورك تايمز/ عرض المؤلفات والعارضون.
- جون برودريك من مكتبة الكونجرس/ خسائر الكتاب السيىء.
- جون بريدماس من جامعة نيويورك/ العلم والسياسة العامة.
- هنري كيسينجر وزير الخارجية الأسبق/ هل للمعرفة أهمية؟ Does scholarship Matter

٣ ـ ملك وأرض وكتاب(★)

تسعة قرون كاملة انقضت في هذا العام على موته عام (١٠٨٧م)، أما تاريخ ميلاده فلا يعلمه أحد على وجه اليقين، فهو ابن غير شرعي لأب كان يحمل لقب «دوق نورمانديا»، ويعيش على الجانب الأوروبي لساحل بحر «المانش». وقد

(★) في عالم الكتاب. ـ العدد ١٤ (إبريل/ مايو/ يونيه ١٩٨٧)؛ ص ٢٨ ـ ٢٩.

أصبح الوليد غير الشرعي دوقا لنورمانديا، وهو مايزال غلاما صغيراً عام (١٠٣٥م)، وكان منذ مطلع حياته في مرحلة الشباب، شخصا طموحا إلى أقصى درجة، فاتجهت أنظاره مبكرا إلى انجلترا على الجانب الآخر للمانش، التي كان يتولى عرشها ابن عمه (ادوارد المتقي) منذ (١٠٤٢م). بل لقد زاره هناك بعد تسع سنوات من توليه العرش الإنجليزي، فرحب به (المتقي) ترحيبا كبيراً، وقد فهم الناس صواباً أو خطأً من هذا الترحيب، أن هذا الشاب النورماندي (وليام)، هو صاحب الحق في ولاية العرش بانجلترا بعد صاحبه الحالي.

ومع أن (وليام) كان هو الساعي إلى هذه الزيارة، وقد تقبل بالرضا مالقيه من الترحيب ومتضمنات الترحيب، إلا أن طموحاته وتطلعاته وآماله لم تكن لتتوقف عليهما. فقد اضطر (ادوارد المتقي) مثلا، في وقت لاحق بعد ذلك الترحيب والاستخلاف الضمني، عند تسوية النزاع بينه وبين منافسه الإنجليزي (جودوين) وأسرته، أن يسمى ابن هذا المنافس (هارولد) الشرس، خلفا له بدلا من (ويليام) النورماندي، طلبا للسلام والوفاق وحفظا للدماء. وكان (هارولد) هذا قبل تسميته لولاية العرش، قد وعد (ويليام) النورماندي، أن يعاونه في الحصول على عرش إنجلترا بعد (إدوارد المتقي).

وهكذا لم يكد (إدوارد المتقي) يوارى في ترابه عام (١٠٦٦م) حتى أعد (ويليام) النورماندي جيشه وعبر المانش، والتقى بحليفه السابق (هارولد) وغريمه في عرش انجلترا، في معركة فاصلة (هاستينجز) هزمه فيها وذبحه، وتوج نفسه على انجلترا التي فتحها بجيشه، فتلقب باسم (ويليام الأول) أو (ويليام الفاتح). ولم يضيع وقته فبدأ في بناء القلاع وإخماد الثورات بكل قسوة، وفي غضون ست سنوات أخرى كان قد أتم هذا الفتح التاريخي لإنجلترا، وقد غير معظم الأساقفة الإنجليز واستبدل بهم غيرهم من الأجانب، كما أعاد توزيع الأراضي في إنجلترا حسب النظم الإقطاعية المعروفة آنذاك، على أتباعه وحاشيته من النورمانديين. ومع كل ماقام به في إنجلترا ليغير كل شيء تقريبا، فقد كان أيضا القاسم المشترك في كل النزاعات الاقليمية والدولية بأوروبا، طوال سبعة عشر عاما منذ (١٠٧٥م) حتى وفاته عام (١٠٨٧م).

وقبل موته بحوالي عامين أمر في ديسمبر (١٠٨٥م) بعمل مسح كامل لإنجلترا أراضي وعقارات وغيرهما، يثبت به الأوضاع الجديدة التي قام بها، وللانتفاع به في أغـراض الضرائب والعـوائـد وغيرهما. وتم هذا المسح التاريخي الكبير عام (١٠٨٦م) قبل موته بعام واحد، وسجلت نتائجه في عمل مأثور مايزال موجوداً حتى الآن، وقد اشتهر باسم (كتاب الفصل: Doomesday Book)، الذي يعتبر أقدم وثيقة تاريخية في انجلترا، بل إنه أهم الوثائق الانجليزية على الإطلاق. وقد وصفه (دافيدهيوم) فيلسوف القرن الثامن عشر بأنه «أثمن المأثورات التي يملكها شعب من الشعوب»، ولعله يقصد أن محتويات الكتاب هى كل الثروة الإنجليزية في وقته، حيث سجل فيه (وليام الفاتح) كل الملكيات الانجليزية تقريبا، من الأراضي والعقارات والعوائد والضرائب، بعد أن نجح خلال عشرين عاماً أن ينقل معظم الثروة إلى أتباعه من النورمانديين. وقد بقى هذا الكتاب هو المسح المعتمد لإنجلترا حتى أواخر القرن التاسع عشر، وقد كان ومايزال أحد المصادر الأصيلة لتاريخ العصور الوسطى.

ويتكـون الكتـاب من حوالي ٢,٠٠٠,٠٠٠ كلمة، فحجمه ضعف حجم «المعجم الوسيط» الصادر عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة منذ ربع قرن. وأراد «المكتب البريطاني للوثائق العامة» أن يحتفل بمرور تسعة قرون على صدور هذا الكتـاب وعـلى موت صاحبـه، فطلب من النـاشر الإنجليزي الشهـير (ألكتو للمطبوعات التاريخية) المتخصص في إصدار الطبعات (المثيلة) طبق الأصل تماماً، أن يجهز عدداً محدوداً من النسخ المثيلة لمخطوطة (كتاب الفصل)، لتوزع هدايا على المكتبات الوطنية في العالم، يحملها السفراء البريطانيون في العواصم التي يقع عليهـا الاختيار لتلقي تلك الهـدية الثمينـة، كما تقدم إلى الملوك والرؤساء في زياراتهم الرسمية لإنجلترا..

وكانت المخطوطة الأصلية قد تم تفكيكها إلى ملازمها ذات الورقتين، في نطاق عمليات الترميم والصيانة والحفظ، فتم تصوير هذه الملازم مباشرة قبل إعادتها للتجليد، ثم طبعت على ورق وبحـبر خاصـين أعدا لهذا الغرض، وصدرت

المثيلات في مجلدين يزنان معاً أكثر من خمسين رطلا. أما الإضافة الجديدة بعد تسعة قرون، فهى عمليات التحليل لما يحويه (كتاب الفصل) من البيانات الإحصائية والمصطلحات والأعلام، واختزان ذلك كله بالحاسب الألكتروني، الذي استخدم أيضا في إعداد كشاف عصري حديث، لذلك العمل التاريخي المسحي العتيق..!

وهناك سلسلة أخرى من الأعمال الإضافية تحت الإعداد، يتولاها مجموعة من العلماء بجامعة «كاليفورنيا» في «سانتا باربرا». وتتضمن عدة خرائط لإنجلترا في القرن الحادي عشر الميلادي، يعاد تكوينها وبناؤها ورسمها من واقع البيانات الموجودة بالكتاب، كما يتم إعداد ترجمة كاملة للكتاب كله إلى الإنجليزية الحديثة، ومجموعة أخرى من الكشافات النوعية، واختزان النص كله بالحاسب الألكتروني، لإصداره على أشرطة ممغنطة أو أقراص مليزرة..!

تلك قصة لملك وأرض وكتاب، احتضنتها واحدة من أمم الحضارة الغربية الحديثة، في قلب العصور الوسطى الأوروبية. أما قصص الأرض والكتب مع الخلفاء والولاة، بعد الفتح الإسلامي في بدايات العصور الوسطى، وفي أثنائها قبل تلك القصة ومن بعدها، فليس لأى منها عمل باق في شكله الرسمي حتى الآن. فقد ضاعت الوثائق الرسمية وأعمال الدواوين عندنا، لتلك الحقب المبكرة من الحضارة الإسلامية، برغم ماتفيض به كتب التاريخ وفتوح البلدان، للواقدي ولابن عبد الحكم ولغيرهما، من ذكر النظم التي اتبعها المسلمون عند دخول الأراضي، بالعراق والشام ومصر وماخلفها.

ولم يبق لنا من تلك العهود الأولى، سوى الإشارات التاريخية أو البلدانية والتفاصيل الفقهية لطبيعة تلك النظم، في كتب المؤرخين وأصحاب الخطط وفي مؤلفات الفقهاء وكاتبى الشروط. كما بقى لنا أيضا بعض ماكتبه الوزراء والمسئولون في الدواوين، عن الأراضي وعن البلدان والنواحي في الإقليم الذي يتولون أمره، بمصر أو بالشام أو بغيرهما. بل لقد ضاع أيضا أكثر هذه الكتابات

شبه الرسمية، ولم يبق منها إلا نماذج متأخرة كثيراً، ترجع إلى عصر الحروب الصليبية ومابعده، في أواخر الدولة الأيوبية ودولتى المماليك الأولى والثانية..!

وكانت أعمال المسح والحصر (الروك) وتقدير العبرات (الضرائب) على كل ناحية، تتم بصورة متواترة من حين إلى حين. فهناك مثلا ما يسمى «الروك الحسامي» الذي أمر به السلطان حسام الدين لاجين عام (١٢٩٨م). وبعده بأقل من عشرين عاماً أمر الملك الناصر محمد بن قلاوون عام (١٣١٥م) بروك جديد، يسميه الباحثون «الروك الناصري»، وقد أشار إلى الروكين ابن إياس في تاريخه لتلك الفترة.

وإذا كانت الوثيقة الرسمية للروك الناصري قد ضاعت، فإن كاتب هذا الروك (يحيى بن الجيعان) قد ترك لنا كتاب «التحفة السنية بأسماء البلاد المصرية»، الذي نشره في مصر عام (١٨٩٨م) مدير دار الكتب المصرية (الكتبخانه الخديوية) في ذلك الوقت السيد (B.Moritz)، على نفقة الدار بواسطة المطبعة الأميرية. وقد جاء في الكتاب ذكر «مابإقليم مصر من البلدان وعبرة كل بلد وكم مساحتها فدان... على ماستقر عليه الحال إلى آخر شوال سنة ٧٧٧هـ... وجملة ذلك ٩,٥٨٤,٢٦٤ دينار... وعدة البلاد [باستثناء نواحي الجيزة] ٢١٦٣ ناحية».

بل إن وزيراً آخر قبل «ابن الجيعان» بحوالى ثلاثة قرون، وهو «الأسعد بن مماتي» كاتب الدولة القبطي بمصر، ترك لنا كتابا آخر بعنوان «قوانين الدواوين» الذي نشرته الجمعية الزراعية الملكية المصرية عام ١٩٤٣، بتحقيق الأستاذ الدكتور عزيز سوريال عطية مؤرخ العصور الوسطى. ويتكون هذا الكتاب من بضعة أبواب يهمنا منها الباب الثالث، وهوالخاص بأعمال الدولة وأقاليمها ومدنها وقراها. يقول الدكتور عطية في تقديمه: «.... من المحتمل جدا أن ذلك الباب الثالث الوارد في النسخة السلطانية، ذات الأجزاء الأربعة التي أشار إليها المقريزي... كان يشمل أيضا عبرات البلاد ومسايحها، غير أن إسقاط هذه

المعلومات كان أمراً لابد منه على حد قول المؤلف نفسه، لأنها من أسرار الديوان التي لايجوز اطلاع الناس عليها...»

٤ ـ رئيس الجمهورية الشاعر بين الفهارس والكتب(*)

في النصف الثاني من القرن العشرين وحده، دخل إلى الولايات المتحدة في زيارات رسمية أو خاصة، عدد كبير من الأباطرة والملوك ورؤساء الجمهوريات، منهم عدد غير قليل زارها كل منهم بضع مرات، ومن المؤكد أن مجموع زياراتهم كليا قد يتجاوز المائتين عدداً، ولاسيما أن الأمم المتحدة ومقرها هناك، غالبا ماتلتمس في بعض دوراتها الهامة، حضور رؤساء الدول بأنفسهم، إعلانا غير مباشر لخطورة القضايا المعروضة في الدورة، فينتهز كثير منهم الفرصة ويعد لنفسه زيارة خاصة أو رسمية، لمدينة المقر أو للمدن الأخرى.

ولكل امبراطور أو ملك أو رئيس اهتماماته الخاصة، على المستوى الرسمي وغير الرسمي، التي تؤخذ في الاعتبار عند تخطيط برنامج الزيارة، أو في أثناء مرحلة التنفيذ نفسها. أتذكر مثلا أن «نيكيتا خروشوف» وكان الرجل الأول في الاتحاد السوفيتي، عند زيارته الرسمية لأمريكا عام ١٩٦٠، أبدي رغبته خارج البرنامج الرسمي، إلى الرئيس الأمريكي «دوايت أيزنهاور»، في زيارة «ديزنيلاند» على الشاطىء الغربي لأمريكا، فأمر مضيفه بترتيب أمر هذه الزيارة الفريدة، متمنيا له وقتا سعيداً، بين أطفال أمريكا وشبابها وهم يلعبون..! وذهب إلى هناك فعلا ولعب معهم، وقال في ختام الزيارة كلها عن هذا البند في برنامجه: كانت أنجح عمل قمت به في أمريكا..!

ويبدو أن هؤلاء الزائرين من الأباطرة والملوك ورؤساء الجمهوريات، تشغلهم أمور كثيرة تمتد من نزع السلاح، إلى الترفيه عن النفس في ملاعب الأطفال..!

(*) في صحيفة المكتبة. ـ المجلد ١٩، العدد ٢ (مايو ١٩٨٧)؛ ص ٤٣ ـ ٤٦.

ولكن يندر أن تجد منهم من يهتم بالكتب والمكتبات، فيطلب مثلا أن يوضع في برنامجه الخاص أو الرسمي، زيارة مكتبة نيويورك العامة قريبا من مقر الأمم المتحدة، أو قضاء وقت بمكتبة الكونجرس في واشنطن. وأكثر مايحدث حينما يصحب الملك أو الرئيس زوجته في هذه الزيارة، أن يوضع لها هى برنامج نسائي خاص، لزيارة المؤسسات الخيرية والاجتماعية، قد يدخل فيه قضاء وقت في المكتبة الوطنية، أو في واحدة من المكتبات العامة للأطفال.

أما الحالة التي نقدمها هنا فإنها تكاد تكون الأولى من نوعها، لأن رئيس الجمهورية نفسه شاعر ومؤلف، فاصطحب زوجته ووزير خارجيته ووزير ثقافته وسفيره في أمريكا وزوجاتهم جميعا، ودخل بهم إلى مكتبة الكونجرس..! ووقف بنفسه أمام (المنفذ: Terminal)، ليستخرج من الفهرس الألكتروني بالمكتبة، بطاقات المؤلفات التي كتبها منذ سنوات طويلة. بل إنه في نطاق هذه الزيارة التي استغرقت ساعتين للمكتبة، وقد جاء موعد خطابه الرسمي أمام الكونجرس الأمريكي، كانت أهم نقطة في حديثه مرتبطة بزيارته للمكتبة. فمن هو؟ وكيف تمت هذه الزيارة الفريدة ؟..!

من الطبيعي ألا يكون هذا الرئيس أحد العسكريين، الذين يصلون إلى الرئاسة بانقلاب أو مؤامرة، ثم ينجحون في انتخابات يحصلون فيها على أصوات تتجاوز ٩٩٪، فالرئيس من هذا النوع أو ذاك له مايشغله، على المستوى الرسمي أو الخاص، من الأمور الأهم عنده من كل كتب الدنيا ومكتباتها..! بل إنه لمن الصدف ذات المغزى، أن يكون هذا الزائر النادر في حياة المكتبات، أول رئيس مدني لجمهورية تعاقب عليها رؤساء عسكريون قبله، لفترة عشرين عاما متوالية (١٩٦٤ - ١٩٨٤)..!

نشأ شاعراً وكاتباً متميزاً للقصص القصيرة باللغة البرتغالية، وهاويا للكتب وواحداً من جامعيها، فاقتنى في مكتبته الخاصة حوالي ٢٠,٠٠٠ مجلد، وانتخب عام ١٩٨٠ عضواً في الأكاديمية البرازيلية للفنون. ومع ذلك كله شارك في الحياة

السياسية منذ ١٩٥٤، حتى أصبح عضواً في مجلس الشيوخ البرازيلي، رئيسا للحزب المساند للحكومة، ولكنه استقال من رئاسته عام ١٩٨٤، ليشارك في تكوين حزب للمعارضة، برئاسة «تانكريد ونيفيس». وقد نجح حزبهما في انتخابات الرئاسة، بيد أن المرض اشتد برئيس الحزب، وهو الرئيس المنتخب للبرازيل، وتوفى عشية هذا النجاح الفريد، فتولى كاتبنا وشاعرنا (جوزيه ساهني كوستا) رئاسة الجمهورية الفيدرالية للبرازيل.

أما زياراته لمكتبة الكونجرس في سبتمبر ١٩٨٦، فقد بدأت بالتوقيع في سجل الزيارات بحجرة الدكتور «بورستين» رئيس المكتبة، الذي قدم إليه كتابها التذكاري الرائع (خزائن مكتبة الكونجرس: Treasury of the Library of Congress) من تأليف «تشارلس جودرم». وفي مكان آخر بالمكتبة عرض عليه خبير الأسبانيات هناك، مجموعة مختارة من الخرائط، والأطالس، والكتب النادرة، والمخطوطات المرتبطة بالبرازيل. ثم انتقل لمشاهدة «قاعة القراءة الكبرى» في المبنى الأول للمكتبة، من شرفاتها الجانبية غير بعيد من القبة العالية. كما ذهب إلى قسم المعروضات النادرة، فرأى أضخم نسخة للكتاب المقدس (Giant Bible of Mainz)، وأقدم مطبوعة له (Gutenberg Bible)، ووقف طويلا في المعرض الخاص بدستور الولايات المتحدة، الذي أقامته المكتبة استعداداً للاحتفال بمرور مائتى عام على إصداره (١٧٨٧ - ١٩٨٧)، وكان لهذه الوقفة مغزاها في خطابه الرسمي أمام الكونجرس نفسه..! بعد دقائق قليلة من زيارة المكتبة..!

وقد أحضر معه نسخا من مؤلفاته ودواوينه، موقعة بخطه، وأهداها إلى المكتبة، كما وقع أيضا على ماكانت المكتبة تقتنيه من هذه المؤلفات، قبل الزيارة. وقد حرص على رؤية الفهرس الألكتروني للمكتبة، الذي يختزن حوالي ٢,٥٠٠,٠٠٠ بطاقة للمؤلفات من الكتب وحدها، فرأى على الطبيعة نموذجا لاستخدام الفهرس (المباشر: Online)، عندما ظهرت بطاقات مؤلفاته على الشاشة بمجرد كتابة اسمه بلوحة المفاتيح.

وأما خطابه الرسمي أمام الكونجرس الأمريكي بمجلسيه، فقد جاء فيه مما يرتبط بزيارتـه لمكتبة الكونجرس، أنه منذ شبابه الأول يمتلىء تقديراً وإعجابا بالـدستـور الأمريكي، ولاغرابة في ذلك. فشهيد المطالبة بالحرية (١٧٩٢) في البرازيل (تيرادينتس)، الذي قبض عليه أعوان الملك وشنقوه ومثلوا بجثته، كان يحتفظ بين أوراقـه التي حرزهـا أعـداء الحرية عند القبض عليه، بنسخة من الدستور الأمريكي، هى التي أشعلت في قلبه نيران الحرية المقدسة. . !

ليست «البرازيل» بدعا بين الدول ولا رائدة، حين يتولى الرئاسة فيها شاعر أو كاتب، فقد تولى أمرنا منهم عدد غير قليل في الماضي البعيد والقريب. . ! رحم الله من شعرائنا الخلفاء والرؤساء، الوليد بن يزيد الأموي، وعبد الله بن المعتز العباسي من الماضي البعيد. . ! ورحم الله محمود سامي البارودي رئيس الوزراء المصري في القرن التاسع عشر، ومحمد أحمد محجوب رئيس الوزراء السوداني في القرن العشرين. . ! وهناك غير الشعراء كثيرون تولوا أمورنا، من الخلفاء والملوك والـرؤساء والأمراء، كانوا علماء كباراً وكتابا أفذاذا. . ! ندعو لهم بالرحمة جميعا عسى الله أن يرحمنا نحن أيضا. . !

٥ ـ صوفيا لورين ومزيدٌ من القراءة(*)

منذ ١٩٧٩ قبلت إحدى محطات الإذاعة والتلفزة الكبرى في أمريكا (CBS)، أن تمنح في برامجها الشهيرة ثلاثين ثانية، يتم في أثنائها التنويه باسم كتابين أو ثلاثة ترتبط بموضوع البرنامج، على لسان المذيع أو الممثل أو الممثلة الأولى في حلقة البرنامج. وقد بدأ الموسم الثامن (١٩٨٦/ ١٩٨٧) لهذا المشروع الثقافي الفريد، الذي يطلقون عليه هناك اسم (مزيد من القراءة: Read More About It)، بالاتفاق مع «مركز الكتاب القومي» الذي أنشىء في مكتبة الكونجرس، منذ عشرة أعوام تماما.

(*) في عالم الكتاب. ـ العدد ١٤ (إبريل/ مايو/ يونيه ١٩٨٧)؛ ص ٣٠ ـ ٣١.

في العام الحالي قدمت «المحطة» إلى «المركز» قائمة بحوالي خمسين حلقة، في برامجها الشهيرة التي تجتذب قطاعات عريضة من المشاهدين والمستمعين، سيتم بث كل منها خلال الموسم الجاري الآن. ويختار المركز من ملايين الكتب الموجودة في «المكتبة»، ثلاثة كتب أو أربعة تدور حول موضوع الحلقة في كل برنامج، بحيث تناسب جماهير الإذاعة والتلفاز في لغتها ومحتواها ومستواها، على أن ينوه بها المذيع أو الممثل أو الممثلة الأولى في حلقة البرنامج، ويستغرق هذا التنويه الإعلاني غير التجاري ثلاثين ثانية فقط، ولكنها تشد الجماهير بقوة وتأثير واضحين.

ومن ثم تعمل المكتبات ولاسيما العامة منها في مناطق الإذاعة والمشاهدة، على توفير نسخ كافية من هذه الكتب، التي يقبل المشاهدون والمستمعون على استعارتها عقب كل برنامج. بل إن دور النشر ومراكز التوزيع، تحرص على إتاحة ماعندها من نسخ تلك الكتب، لأن عددا كبيرا من تلك الجماهير يرغبون في الحصول عليها واقتنائها.

هناك مثلا برنامج مشهور في تلك المحطة باسم (تقارير CBS)، وفي إحدى حلقاته للموسم الحالي، كان الموضوع هو «نهر واحد، بلد واحد ـ حدود الولايات المتحدة مع المكسيك». وفي هذه الحلقة نوه المعلق المشهور في تلك المحطة (بل مويرز) بالعناوين لثلاثة كتب تتناول منطقة الحدود وقضاياها بين الولايات المتحدة والمكسيك، اثنان منها منشوران عام ١٩٧٩، والثالث نشر عام ١٩٨١.

وبصرف النظر عن الحلقات الأربعين أو الخمسين، لتلك البرامج الشهيرة في الموسم الحالي، التي سيأتي ذكر عينة منها فيما يلي، تستطيع مكتباتنا العامة والجامعية وغيرهما في الوطن العربي، أن تجد في مشروع (مزيد من القراءة) بين المركز القومي للكتاب بأمريكا ومحطة (CBS)، نموذجا جديراً بالاحتذاء ثم التطوير والتجديد بما يلائم بيئتنا. وعندنا والحمد لله نجوم ونجمات كثيرون وكثيرات، في الإذاعة والتمثيل والغناء والفكاهة، بل وفي اللعبات الرياضية

المحبوبة، على المستويات المحلية هنا وهناك وهنالك، وعلى المستوى الشامل للوطن العربي كله، الذين تستضيفهم محطات الإذاعة العامة والنوعية، في برامج وحلقات وندوات ذات موضوعات، حول كل منها كتب ومطبوعات بالعشرات أو حتى المئات.

تستطيع مكتباتنا العربية أن تتعرف مقدما موضوعات تلك الحلقات والبرامج، وتختار منها بالتنسيق مع المسئولين في الإذاعة والتلفاز، مايمكن أن يوفروا لموضوعاتها بضعة كتب بين مقتنياتها، تنشيطا لتلك المقتنيات التي ركد أكثرها، لافتقاد التعريف به والتنوية بأهميته في اللحظات الملائمة، وربطا لمنابع الثقافة والمعرفة المسموعة والمرئية والمقروءة معاً، فتزداد كل منها بهذا الربط المخطط سعة وعمقا، ويتحول ماقد يكون بينها من تنافس ظاهري، على أوقات المواطنين واهتماماتهم، إلى التعاون والتآزر المثمر لكل منها والمحمود بين المستفيدين.

وقد صدرت النشرة الأسبوعية لمكتبة الكونجرس، التي يتخذها المركز القومي للكتاب الأمريكي مقراً له، في بداية الموسم الحالي ١٩٨٦/ ١٩٨٧، وهى تحمل حلقات البرامج التي اختارها «المركز»، ومع كل حلقة موضوعها الذي سيبث وعناوين الكتب الثلاثة أو الأربعة، التي ستقترح على ألسنة المذيعين أو الممثلين، حتى تستطيع المكتبات في المناطق المختلفة، العمل على توفيرها سلفا، لتكون جاهزة للإعارة بمجرد إذاعة الحلقة. ومن المفيد لنا هنا ذكر عينة من تلك الحلقات، ومع كل منها بيان عن الكتب التي اختيرت لها:

١ - **حلقة باسم (شجاعة: Courage)** وهى فيلم تلفازي خاص لمحطة (CBS) يقوم بالبطولة فيه (صوفيا لورين). ومعها الممثل الأسمر (بيلي وليامز)، وجاء التنويه على لسان هذه الممثلة العالمية نفسها، بثلاثة كتب منشورة على التوالي في الأعوام (١٩٨٤، ١٩٨٥، ١٩٨٦)، وتتناول موضوع العقاقير والمخدرات وأخطارها في المجتمع الأمريكي، وهى محور القصة في الفيلم المعروض.

٢ - **حلقة باسم (ذهب إلى تكساس:** Gone to Texas)، وقد اختير لها ثلاثة كتب، أولها منشور عام ١٩٥٤ وأعيدت طبعته عام ١٩٨٠، وهو سيرة ذاتية للرجل (سام هوستن) الذي سميت به أشهر مدن تلك الولاية الكبرى بأمريكا، حيث قام هناك بدور كبير في تعمير المنطقة أوائل القرن التاسع عشر، والكتابان الآخران عن الرجل وعن الولاية نفسها، وقد نشرا عام ١٩٦٧ وعام ١٩٨٤ على الترتيب.

٣ - **حلقة باسم (أنجريد برجمان، قصتي)** وقد اختير لها كتاب أول من تأليف هذه الممثلة الشهيرة نفسها، بعنوان هو الاسم الذي اتخذته الحلقة لنفسها وقد نشر عام ١٩٨١، ومعه كتابان آخران: أحدهما عن أفلام الممثلة منشور عام ١٩٧٥، والآخر عن حياتها منشور عام ١٩٨٦.

٤ - **حلقة بعنوان (ممارسات دافيد كوبرفيلد السحرية:**
The Magic of David Copperfield) من أعمال «تشارلز ديكنز»، وقد اختير لها كتاب أول صدرت أولى طبعاته عام ١٩٢١ وأعيد إصداره عام ١٩٨٠، ومعه كتابان آخران صدرا عام ١٩٨١ وعام ١٩٨٤ على التوالي.

ومن تلك النماذج الأربعة مع المثال الأول، نستطيع أن ندرك التنوع المرغوب في الموضوعات والمطبوعات، لتتلاءم مع تطلعات القطاعات العريضة من المواطنين، التي تشبع هوايات الثقافة والمعرفة عندها، من خلال القنوات المرئية والمسموعة والمقروءة معاً.. ! فهناك المشكلات الاجتماعية، والاهتمامات التاريخية، والعلاقات الدولية، والشخصيات الشهيرة؛ وهناك أيضا مايناسب الكبار دراسة وبحثا، ومايناسبهم ويناسب الأطفال استرخاء وترفيها؛ وهناك الكتب التي مضى عليها عشرون أو ستون عاما أو أكثر، وبجانبها الكتب التي لم يمض على صدورها سوى شهور قليلة.

أما المؤسف حقا لنا جميعاً نحن العرب، في مشروع (مزيد من القراءة) هذا، برغم مافيه من مثال ناجح لترابط القنوات الثقافية وتآزرها، فهو تغلغل التوجه

الإسرائيلي الصهيوني، في كثير من الحلقات والكتب التي يتم التنويه بها في كل موسم. . ! ففي هذا الموسم الأخير مثلا (١٩٨٦/ ١٩٨٧) رصدت بضع حلقات بحوالي عشرين كتابا، يظهر في كل منها مقدار التغلغل والنفوذ الإسرائيلي والصهيوني، في هذه المشروعات الثقافية الجذابة. ومن أمثلة ذلك حلقة باسم (غزال. . ! إنقاذ الأطفال) والكتب الثلاثة المختارة لهذه الحلقة، وكذلك كل الكتب المختارة للحلقات والبرامج الأخرى، تدور حول الموضوع الصهيوني الابتزازي (هولوكوست) أو أعمال «الإبادة»، التي يزعمون أنهم تعرضوا لها في أوروبا وفي غيرها من المناطق.

فهل من ملحقينا ومستشارينا الثقافيين والإعلاميين، في السفارات العربية بواشنطن، من يتنبه ليس فقط لهذه المسارب الخفية للباطل الإسرائيلي الصهيوني، وإنما أيضا إلى اتخاذ الخطوات الذكية، لتسريب كل الحق العربي الفلسطيني، أو لشيء منه على أقل تقدير، في القنوات الثقافية الأمريكية وماأكثرها، ليكون هناك قدر وليكن قليلا من الموازنة أو التوازن.

٦ ـ مكتبات البطالمة والرومان في مصر القديمة(*)

تطالعنا من حين لآخر، دعوة طالما ترددت على ألسنة رجال الفكر والحضارة، تنادي بإحياء «مكتبة الإسكندرية» ذات التاريخ العريق. وقد خطا أصحاب هذا المشروع، خطوة موفقة في هذا الصيف، فانتقلوا بمشروعهم ودعوتهم إلى أحد منابر الأهرام، بإشراف الاستاذ أحمد بهاء الدين.

والحقيقة أن مكتبة الإسكندرية، رمز تاريخي للبيئة الحضارية المصرية، فقد كانت التربة الصالحة التي احتضنت عطاءات الفكر الإغريقي وغيره، حينما زرعها البطالمة ومن بعدهم «الرومان» في «الإسكندرية» أقدم المدن المصرية الحاضرة،

(*) في عالم الكتاب. ـ العدد ٧ (يوليه/ أغسطس/ سبتمبر ١٩٨٥)؛ ص ٢ ـ ٤.

وأبقاها على وجه التاريخ. وفي سياق تلك الدعوة المباركة، وتخليدا لهذا الرمز التاريخي، تسهم «عالم الكتاب» بتقديم هذه الدراسة، عن «مكتبة الإسكندرية» أو «مكتبات البطالمة والرومان في مصر القديمة».

منذ بضعة آلاف من السنين، عرف الإنسان في مصر القديمة الكتابة الهيروغليفية، وسجل بها شئون حياته اليومية والفكرية، على المواد الطبيعية كالحجارة وعلى المواد النباتية كالبردى، وعلى غيرهما من وسائط الكتابة والتسجيل كذلك.

وقد بقى لنا من هذه التسجيلات والوسائط، التي نسميها اليوم أوعية المعلومات، قدر كاف لإثبات أن أرض مصر، كانت في مقدمة المواقع، التي عرفت هذا الاختراع ذا الشأن الخطير، في نشأة الحضارة الإنسانية، ثم في تطورها وازدهارها عبر القرون.

في كل المواقع التي عرفت هذه التسجيلات أو أوعية المعلومات، بأرض الفراعنة أو الآشوريين أو الإغريق، اهتم الملوك والعلماء بجمعها وتنظيمها، للرجوع إليها والانتفاع بها، في شئون الدين والعلم والتجارة والحكم.

أنشأوا لها الأقبية والقاعات. داخل القصور والمعابد والأكاديميات. ورتبوا لها الأوقاف والعطايا والهبات، وتناوبوا الاهتمام بها والعمل فيها، على امتداد أجيال طويلة، منذ الألف الثالث قبل الميلاد.

في ذلك الوقت السحيق، لم يكن هناك فصل واضح، كذلك الذي نراه في الوقت الحاضر، بين الأوعية التي تحوي معلومات تتصل بالتجارة والإدارة، وحقوق الأفراد والحقوق العامة، وهى الأوعية التي تحفظ في الأرشيفات وفي الملفات الإدارية، وبين الأوعية التي تحوي المعلومات والأفكار، التي عرفها الإنسان في نفسه وفيما حوله وفيمن حوله، وهى الأوعية التي تحفظ في المكتبات وفي قاعات البحث والدراسة.

فهـذا الفصـل والتمييز بين الفئتين الأساسيتين من أوعية المعلومات، شيء حديث نسبيا، لم يكن معروفا في العصور الأولى لتجميع هذه الأوعية وتنظيمها. ومن المؤكد أن المجموعات الأولى للأوعية، في القصور والمعابد المصرية القديمة، كانت مزيجـا من الألواح والبرديات والرقوق المتعلقة بالعبادة والطقوس الدينية، والفن والفكـر والعلم في جانب، مع تلك المتعلقـة بشئـون الجـزية والعـوائد والضرائب، ومـراسـلات القواد والأمراء في البلاد المفتوحة، والشئون الداخلية والوطنية في جانب آخر.

كانت هذه المكتبـات الأرشيفية معـروفـة في المـدن المصرية القـديمة، قبل الإسكندرية ومكتباتها ذات الانتهاء الإغريقي بعشرين أو ثلاثين قرنا من الزمان. فإخناتون أحد ملوك الأسرة الثامنة عشرة، في الألف الثاني قبل الميلاد، هجر مدينـة «طيبة» بكهنتها ومعابدها وقصورها ومكتباتها، وابتنى مدينة «أخيتاتون» (بقاياها الحالية في «تل العمارنة» بمحافظة المنيا في مصر العليا) لتكون عاصمته ومقـرا لديانتـه التـوحيدية الجـديدة. وعـلى جانبى الـطريق الملكي الفسيح في «أخيتاتون»، أقيمت مبان كثيرة أهمها المعبد الكبير للإله «آتون»، وبالقرب من المعبد يقع القصر الملكي وملحقاته السكنية والإدارية.

وقد عثرت إحدى الفلاحات المصريات بطريق الصدفة عام ١٨٨٧م، على بضع مئات من الألواح المكتوبة بالخط المسماري في «تل العمارنة»، هى البقية الباقية من مقتنيات المكتبة الأرشيفية في تلك المدينة القديمة، التي كان قد قاطعها رجال الدين والملوك بعد موت من أنشأها. وقد تبين بعد فحص هذه الأوعية التي بقيت لنا، أنها خطابات من الأمراء وقواد الجيوش في الأراضي السورية المفتوحة.

أما الإسكندرية فقد كانت أكثر حظا من بقية المدن المصرية القديمة، حيث استمر وجودها دون انقطاع، لأكثر من ثلاثة وعشرين قرنا، كانت خلالها صاحبة المكانة الأولى أو الثانية. وقد سعدت مكتباتها القديمة بقدر كبير من هذا الحظ

لقرنين أو ثلاثة، قبل أن تزول نهائيا أواخر القرن الرابع الميلادي، بعد حياة امتدت حوالي ستة قرون متصلة.

لقد تهيأ لتلك المكتبات في أرض مصر، من الملوك والعلماء والبيئة الحضارية المتميزة، ما جعلها تتفوق على المكتبات في الأرض اليونانية ذاتها، بل لقد أصبحت أعظم المكتبات وأشهرها في العصور القديمة على الإطلاق.

بدأت فكرة المكتبة والتخطيط لها، على يد بطليموس الأول (ت **٢٨٣** ق.م) وريث الإسكندر في أرض مصر، وتم التنفيذ على يد بطليموس الثاني (ت **٢٤٦** ق.م) وكان المستشار لهما والمساعد في ذلك التخطيط وهذا التنفيذ هو (ديميتريوس من فاليروم: Demetrius of phalerum) الذي كان قد وصل إلى الإسكندرية قادماً من أثينا عام (**٢٩٧** ق.م) أما بطليموس الثالث، فقد أمر بأن تضع كل سفينة ترسو بالميناء ماتحمله من المؤلفات، تحت تصرف المسئولين بالمكتبة الناشئة، ليسجلوا منها نسخا خاصة توضع في المكتبة.

وكان الهدف منذ البداية، أن تضم هذه المكتبة، كل الإنتاج الفكري للحضارة الإغريقية، في صورة معيارية دقيقة، مع مايتطلبه ذلك الهدف المزدوج، من إعادة الضبط والتحرير والتنميط لمؤلفات ذلك التراث الفكري، والحرص على اقتناء المؤلفات، ذات الانتماءات الفلسفية المختلفة، بحيث تصبح هذه المجموعة الشاملة المحررة، هى الأساس للشروح والتعليقات، التي وضعت في الماضي، أو التي يمكن أن يضعها الباحثون والكتاب والعلماء، في المؤسسة التي تخدمها هذه المكتبة.

إزهار وإثمار

حينما فكر بطليموس الأول، ومعه مستشاره الفني «ديميتريوس» الذي وفد إلى الإسكندرية من أثينا عام (**٢٩٧** ق.م.)، في مشروعه العلمي الجديد، لم يكن

يقصد إنشاء مكتبة لذاتها، وإنما لخدمة المؤسسة الأم، وهى «المتحف» بلغة ذلك العصر، أو «بيت الحكمة» أو «دار العلم» بلغة الحضارة الإسلامية منذ ألف عام، أو «مركزالبحوث» بلغة العصر الحاضر.

كان رئيس «المتحف» هو رئيس الكهنة، ويتولى تعيينه الملك نفسه في عصر البطالمة، أو القيصر في العهد الروماني. ويقع تحت رئاسته فريق كبير من الأساتذة والباحثين، في كل التخصصات العلمية المعروفة آنذاك. وقد بقى هذا «المتحف» مؤسسة للبحث والدراسة، دون التدريس والتعليم، القدر الأكبر من حياته. ثم تحول هو أو نشأ بدلا منه، مايشبه «الجامعة» التي زالت نهائيا أواخر القرن الرابع الميلادي. ومن المحتمل جدا أن «المكتبة» كانت ترتبط أيضا بهذه «الجامعة» فترة وجودها في العهد الروماني.

كانت «المكتبة» هى الدرة الغالية وحجر الزاوية، في هذه المؤسسة الأم أيا كانت. وكان المسئولون عنها والعاملون فيها، هم أنفسهم من كبار العلماء والباحثين والمحققين. فمديرها الأول (زينودتوس: Zenodotus) كان أعظم الخبراء في أعمال «هوميروس»، ومديرها الثاني (إراتوسشينس: Eratosthenes) كان عالما في عدة تخصصات والخبير الأول في الجغرافيا.

أما أشهر الأسماء التي ارتبطت بالإنجازات الكبيرة في «المكتبة»، فهو (كاليماخوس: Callimachus)، على الرغم من أنه لم يصبح مديراً لها، وإن كان المديرون الثلاثة من الثاني حتى الرابع من تلاميذه، وهم «إراتوسيثينس» السابق، ثم (أريستوفانس البيزنطي: Aristophanes of Byzantium)، وبعده (أريستارخوس: Aristarchus) الذي تم على يديه عملان عظيمان بدأهما «كاليماخوس» كما يلي:

كان «كاليماخوس» شاعراً، ونحويا كبيراً، وعالما محققا، وقد ترك في «المكتبة» بصمات هامة، في مقدمتها أمران: أولهما وضع الأسس والقواعد، لتحرير المؤلفات الإغريقية، والسلامة النحوية لنصوصها، وعلامات الوقف والإمالة، وتقسيم كل منها إلى أجزاء تتلاءم مع طول الملفوفات البردية.

وقـد تابعـه في هذا الأمر إضافة وتطبيقا، رجال «المكتبة» من تلاميذه ومن غيرهم، حتى أصبح تقليدا ثابتا. ومن هنا لم تكن «المكتبة» مجرد مجموعة من المؤلفات، ولكنها ثروة الفكر الإنساني، أعدت وجهزت في أحسن الصور وأنفعها عند القراءة والبحث.

أما الأمر الثاني، فهو حصر هذه الثروة وضبطها ببليوجرافيا في فهرس علمي دقيق. وإذا كان من المؤكـد أن الجـزء الـذي أنجـزه «كـاليماخـوس» من هذا «الفهرس»، لم يغط إلا نصف المقتنيات على أحسن تقدير، فإن العمل قد استمر بعده، على أيدي العاملين من بعده، وأشهرهم تلميذه (أريستارخوس: Aristar- chus) كما سبق.

وقد ضاع «فهرس كاليماخوس» الذي وصفته بعض المصادر بأنه كان يتكون من ١٢٠ مجلداً. وكانت بطاقة الكتاب الواحد في هذا الفهرس، تشمل بيانات عن المؤلف، والقيمـة العلمية لكتـابه، وبداية النص، وعلامة الناسخ، وعدد اللفوفات البردية إذا كان الكتاب كبيراً.

يرتبط بمكتبة الإسكندرية ومؤسستها الأم، قصة الترجمة (السبعينية: Septuag- int) للتـوراه من لغتهـا الشرقية الأولى، وهى (العـبرية/ الآرامية) إلى اللغة الإغريقية. وعلى الرغم من العناصر الأسطورية، التي تحيط بهذه الترجمة وقصتها، فهى مقبولة من الناحية التاريخية. ذلك أن «المكتبة» في سياستها الاقتنائية، كانت تنقل إلى اللغة الإغريقية، المؤلفات في اللغات الأخرى بمناطق: البحر الأبيض، والشرق الأدنى والهند.

وهكذا لم تكن المقتنيات في «مكتبة الإسكندرية»، قاصرة على مؤلفات مدرسة فلسفية معينة، كمكتبة أفلاطون في أكاديميته، أو مكتبة أرسطو في معهده، ولكنها كانت وطنية لكل المدارس، وعالمية لكل الثقافات والحضارات.

قضـــايا وتحقيقات

يعتمد تاريخ المكتبة أو المكتبات القديمة بالإسكندرية، في أقله على مصدر أو مصادر مباشرة، وفي أكثره على مراجع من الدرجة الثانية أو الثالثة. ومن هنا توجـد فجـوات كثـيرة في هذا التـاريخ، تحولت إلى تساؤلات وقضايا، يحاول المؤرخون بالتحليل والتركيب والمقارنة والتحقيق، أن يضعوا بعض الإجابات لملء هذه الفجوات.

من هذه التساؤلات مايتصل بوحدة المكتبة، فبعض المصادر والمراجع يتحدث عنها بصيغة المفرد، وبعضها الآخر يتحدث بصيغة الجمع. من المؤكد أن نصف القـرن الأول في حياة المشروع العلمي، الذي خططه ونفذه بطليموس الأول والثاني، قد شهد «مكتبة» واحدة، كانت الدرة الغالية وحجر الزاوية في «المتحف» وهو المؤسسة الأم في المشروع، وكان موقع المشروع كله في (البرخيون: The Brucheion). ثم أنشأ بطليموس الثالث معبد (السرابيوم: The Serapeum) للإله (سرابيس: Serapis) في موقع آخر. وكانت لهذا المعبد مكتبته، التي اعتبرت في أكثر المصادر والمراجع، ملحقا أو «أختا» للمكتبة الأصلية في «البرخيون».

ومع أن المصادر والمراجع، لم تتحدث عن موقع آخر بمدينة الإسكندرية، ولكن هذا لايمنع وجود مجموعة أو مجموعات أخرى من الكتب والمؤلفات، مقتناة في مؤسسات أو في مكتبات خاصة.

ومن التساؤلات الملحة، مايتصل بعدد المقتنيات في الموقع الأول أو في الموقعين معـاً. في منتصف المسافة الزمنية تقريبا، بين بداية المشروع في القرن الثالث ق.م.، وزوالـه نهائيا في أواخـر القرن الرابع الميلادي، وكان ذلك على وجه التحديد في العام (٤٧ ق.م.) أيام غزو يوليوس قيصر للإسكندرية، والحريق الذي شب في «البرخيون»، جاء في أحد المصادر أن المقتنيات في المكتبة الأصلية وفي الملحق معاً، بلغت (٥٣٢,٨٠٠) ملفوفة.

ويبلغ الطول في أكثر الملفوفات البردية، حوالي ٢٠ قدماً وهى غير مطوية، كما يبلغ العرض حوالي ١٠ بوصات أو قدماً كاملا. والبردية الواحدة بهذه الأبعاد يمكن أن يسجل في أحد وجهيها، حوالي ٦٠ صفحة بمتوسط ٣٠ سطراً للصفحة الواحدة. وفي أكثر الحالات يستخدم وجه واحد للبردية، كما أن عدداً غير قليل من الكتب كان يتطلب أكثر من بردية واحدة. ويؤخذ من تلك المؤشرات، أن المقتنيات لم تصل إلى مليون مجلد، بل إنها كانت أقل كثيراً من نصف مليون كتاب بمقياس الإحصاءات الحديثة.

ومن التساؤلات الطريفة، مايتصل بحقيقة العلاقة بين مكتبة الإسكندرية، ومكتبة ملكية أخرى أنشئت بعدها بحوالي مائة عام، في مملكة (برجاموم: Per-gamum) في الشمال الغربي لتركيا الحالية. وقد جاء في بعض المراجع الثانوية، أن بطليموس الثالث منع تصدير البردى المصري إلى تلك المملكة، ليحرم مكتبتها شرف التنافس مع مكتبته. وتمضي الحكاية، فتذكر أن ذلك كان هو السبب في اختراع (رقوق برجاموم الجلدية: Charta Pergamena) للكتابة عليها بدلا من البردى، على أيدي الطرف الآخر. أما الخاتمة الدرامية لهذه الحكاية، فهى تصفية مملكة «برجاموم» نفسها ومعها مكتبتها كذلك، على أيدي الرومان، ويأتي «أنطونيو» فيهدي إلى «كلوباطرا» حوالي (٢٠٠,٠٠٠ مجلد) كانت مقتناة في تلك المكتبة المنافسة، لتوضع في مكتبة الإسكندرية.

أما أكبر التساؤلات وأخطرها أيضا، فيتصل بالمصير النهائي للمكتبة: متى؟ وكيف؟ ومن المسئول عن اختفائها من الوجود؟ من المؤكد أن الإسكندرية شهدت خلال القرون الأربعة (٤٧ ق.م. - ٣٩٢م) وهى الأخيرة في حياة تلك المؤسسة، عددا من الكوارث الكبرى، وأن بعض هذه الكوارث قد أصاب المكتبة الأصلية بالمؤسسة الأم، وأختها في المعبد، بقدر قليل أو كبير من الأضرار، وأن الأخيرة من هذه الكوارث قد قضت عليهما نهائيا.

شب حريق في منطقة «المتحف» أثناء غزو يوليوس قيصر للإسكندرية عام (٤٧ ق.م.)، فنشأ احتمال أن المكتبة لقيت مصيرها في هذا الحريق. ولكن «سترابو»

وهـو المؤرخ الـذي زار المكتبة وعمل بها بعد ذلك بعشرين عاماً، وعرفنا منه تفاصيل كثيرة عنها، لم يذكر شيئا على الإطلاق يؤيد هذا الاحتمال. ولكن هذا لا يمنع أن تلفا ما قد أصاب بعض المقتنيات في ذلك الوقت، بدليل ماتذكره بعض المصـادر، أن (ديديموس: Didymus) قد أصلح أو أعاد كتابة حوالي ٤٠٠٠ كتاب عشية تلك الكارثة.

أما الكارثة الثانية فقد كانت الحرب الأهلية، التي دمرت عام (٢٧٢م) مبنى «الجامعة» وهى المؤسسة الأم التي تطور إليها «المتحف» أو قامت بديلا له في العهد الروماني، ومن الطبيعي أن تلقى «المكتبة الأصلية» مصيرها مع المؤسسة الأم التي تخدمها.

وكـانت الكـارثـة الأخـيرة في شكـل ثورة عام (٣٩٢م) قضت على معبـد «السرابيوم» وعلى مكتبته، وهى الملحق أو الأخت للمكتبة الأصلية، وكان بطل هذه الثورة هو (ثيوفيلوس: Theophilus) بطريرك الإسكندرية في ذلك الوقت.

ومن هنا فإن ما جاء في بعض الكتب المتأخرة، أن المسلمين قد أحرقوا مكتبة الإسكندرية، في أثناء الفتح العربي بعد ذلك بحوالي مائتى عام، ليس أكثر من اختلاق بغير أساس. كما ينفي هذه التهمة، التي توحي بتعصب إسلامي مزعوم، أن الفكر الهليني ظل يدرس في الإسكندرية حتى أوائل القرن التاسع الميلادي.

مهما تكن الحقيقة بشأن المصير، الذي لقيته المكتبات القديمة بالإسكندرية، فقـد كانت أهم القنـوات التي مر من خلالها الفكر الإغريقي، تنظيماً وتحريراً ودراسـة، فوصـل بذلك إلى «القسطنطينية»، ثم بواسطة جهود جديدة بعضها عربي، إلى أوروبا الغربية.

٧ ـ كان يريد إحياء مكتبة الإسكندرية(★)

لم أكن أعرفه قبل صيف ١٩٧٥ ، على الرغم من أن شهرته كانت قد استقرت في الولايات المتحدة الأمريكية على الأقل، لعقد أو عقدين قبل ذلك التاريخ، باعتباره أحد المؤرخين المرموقين لتلك الدولة الحديثة، التي كانت تستعد للاحتفال بمرور قرنين على تأسيسها في ذلك العام نفسه. ومع أنني قد سمعت اسمه فقط في ذلك الصيف وأنا في «سان فرانسيسكو»، مشتركا في المؤتمر السنوي رقم ٩٩ للجمعية الأمريكية للمكتبات، حيث ترددا اسمه قدحا ومدحا بين المؤتمرين، فقد شاءت الظروف بعد شهور قليلة، أن ألتقي به وأتحدث معه بالقاهرة في جلسات عامة وخاصة بإحدى العمائر العريقة في جاردن سيتي، خلال الأسبوع الأخير من فبراير ١٩٧٦ . إنه الدكتور «دانيل بورستين» الذي أعلن الرئيس الأمريكي آنذاك «هنري فورد» ترشيحه لأعلى منصب في مجتمع المكتبات بأمريكا، وهو (مكتبي الكونجرس: Librarian of congress). وهذا الترشيح المبدئي سنة متبعة تسبق إصدار التشريع الفعلي وتسلم العمل، وكأنه صيغة تطوعية لأخذ الرأى من جانب الرئيس الأمريكي، الذي له وحده الحق النهائي في ملء هذا المنصب. وقبل بداية الصيف القادم لعام (١٩٨٧) ينبغي أن يعلن الرئيس «ريجان» ترشيح شخص جديد ليكون هو «المكتبي الثالث عشر»، في سلسلة أعضاء الأسرة التي تشغل هذا المنصب منذ عام ١٨٠٠ . فقد أعلن دكتور «بروستين» مع بداية العام الحالي، عزمه على مغادرة بلاط المكتبة العتيدة في يونيه ١٩٨٧ .

ومع أن ترشيح الرئيس «فورد» له منذ اثنى عشر عاماً لم يلق تأييداً كاملا، في الأحاديث المهنية والخاصة بين آلاف المشتركين في ذلك المؤتمر، باعتبار أن هذا المرشح لم يشغل أى منصب في المكتبات من قبل. . ! بل لعل الرأى العام للمهنة آنذاك، كان يميل إلى الرفض والتنكر أقرب منه لتقبل هذا الترشيح أو قبوله. . ! مع ذلك كله أصر الرئيس الأمريكي على اختياره، ولعله بسبب ذلك الرأى العام

(★) في عالم الكتاب. ـ العدد ١٣ (يناير/ فبراير/ مارس ١٩٨٧)؛ ص ٧٣ ـ ٧٤.

المتردد، أصر أيضا أن يحضر بنفسه حفل تنصيبه في المكتبة أواخر ١٩٧٥، ومعه نائبه ورئيس مجلس النواب في الكونجرس، وهو الشخصية التشريعية الموازية للرئيس الأمريكي تماما، فكانت مظاهرة دستورية لصاحب المنصب في مواجهة التردد المهني، وقد صادفت هذه المظاهرة الهوى والهواية والهوية في شخصية الدكتور «بورستين» . .

لم يستطيع الدكتور «بروستين» في منصبه الجديد، وقد تولاه وهو في بداية العقد السابع من عمره، أن يتخلص من شخصية العالم المؤرخ الذي يؤرخ لنفسه مع بلده . . ! وأقصى ماحققه وهو يشغل هذا المنصب لحوالي اثنى عشر عاما، هو تطويع كل من الطرفين (المنصب والشخصية)، ليعيشا معا في تآلف وتنسيق، دون أن يطغي أى منهما على الآخر. فترك القضايا الفنية جملة وتفصيلا، لبضع قيادات كبرى بالمكتبة ومعهم بضع مئات من الإخصائيين وبضعة آلاف من المساعدين، الذين تمرسوا بهذه القضايا قديمها وجديدها، وتفرغ هو لوضع معالم وتقاليد جديدة لعهده هو، آملا أن تتحول بمرور الزمن إلى بصمات تاريخية تبقى بعده، سواء في البنية الأساسية للمكتبة، أو في علاقاتها واتصالاتها بما حولها ومن حولها، على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

وقد رأى بحسّة التاريخي في نطاق تلك الفلسفة التي وضعها لدوره في المكتبة، أن يقوم بزيارات خارجية لأعمال المكتبة ومشروعاتها، في المكاتب التي أنشأتها لنفسها منذ عام ١٩٦٢، في حوالي عشر دول بأمريكا الجنوبية وأوروبا وآسيا وإفريقيا. ولعل هذا الحس أيضا هو الذي هداه، وهو يرى الدكتور «هنري كيسنجر» في رحلاته المكوكية بمنطقة الشرق الأوسط، التي شغل بها الرأى العام العالمي أواسط السبعينيات وهو وزير للخارجية الأمريكية، أن يكون مكتب المكتبة بالقاهرة، هو المحطة الأولى في سلسلة رحلاته غير المكوكية، فانتهز فرصة نقل هذا المكتب من شارع أمريكا اللاتينية في جاردن سيتي، إلى شارع جمال الدين أبو المحاسن في الحيّ نفسه، فقام بزيارة مصر بعد أسابيع قليلة من حفل تنصيبه التاريخي.

جاء وكأنه يبحث لنفسه عن دور تاريخي يقوم به في مصر، وفي شارع جمال الدين أبو المحاسن أواخر فبراير ١٩٨٦ التقينا للمرة الأولى. وكانت القيادات الكبرى بالمكتبة في واشنطن، قد زودته بخلفيات كاملة عن مكتب القاهرة وعن العاملين فيه، وكنت أنا أقوم بمسئولية فنية في هذا المكتب، مضى عليها حتى ذلك الوقت حوالي ثلاثة عشر عاما. فتحدث إلى وهو يعرف عني أضعاف ماأعرف عنه، وقال لي في ثنايا أحاديث متنوعة: فعلت كثيراً لهذا المكتب.. فماذا أستطيع أنا أن أفعل لك..؟ واتفقت معه من حيث المبدأ، أن تستضيف مكتبة الكونجرس في واشنطن بعض الزملاء من قسم المكتبات بجامعة القاهرة، وتواعدنا على وضع التفاصيل التنفيذية عند زيارتي له في واشنطن بعد أربعة أشهر.

وفي مكتبه بالمبنى الرئيسي للمكتبة منتصف يونيه ١٩٧٦، تحدثت معه في أمر واحد فأمر بتنفيذه فوراً، وتحدث هو معي في أمرين آخرين وكان حديثي بشأن استضافة مكتبة الكونجرس، لأحد المبعوثين من قسم المكتبات بجامعة القاهرة، وهو الدكتور محمد فتحي عبد الهادي الرئيس الحالي للقسم منذ ١٩٨٦. أما حديثه الأول فكان التصريح لي باسم المدير الجديد للمكتب بالقاهرة (مايكل ألبين)، وكان التنافس شديدا بين بضعة مرشحين، فكنت أول من عرف اختياره ومبررات هذا الاختيار، التي وضحها بكلمات تختلط فيها السياسة بالتاريخ: إنه شاب في مقتبل العمر والحياة المهنية.. كان في فرق السلام الأمريكية بالخارج لبضع سنوات.. يعرف اللغة العربية وتقاليد الحياة عندكم.. وهذا تقليد جديد أضعه للمكتبيين الأمريكيين الذين يعملون فيها وراء البحار. وقد صدقت نظرته فكان «مايكل ألبين» خير سبعة أو ثمانية! تولوا مكتب القاهرة حتى الوقت الحاضر، وكان عهده وحده تسع سنوات (١٩٧٦ - ١٩٨٥) وهى فترة تتجاوز ثلاثة أضعاف ماحظى به أى مدير آخر، وتتجاوز ثلث العمر الكلي للمكتب حتى الآن.

وأما حديثه الثاني فكان عن استعداده للقيام بدور دولي، في إحياء مكتبة الإسكندرية ذات الشهرة التاريخية، التي طال حديثه عنها في أثناء هذا اللقاء الثاني

بيننا، وأطلعني على ملف خاص بالموضوع في مكتبه. وقد أدركت أنا أنه كمؤرخ ليس مستعداً فقط، ولكنه يتطلع للقيام بهذا الدور، وكان الحديث يتناثر آنذاك عن هذا المشروع، على ألسنة بعض الأفراد في جامعة الإسكندرية، ورأيت في قيامه بهذا الدور عاملا هاما لنجاح المشروع.

وإذا كانت الأيام قد مرت بطيئة بأصحاب هذا المشروع أواخر السبعينيات حتى كاد ينسى، فقد سنحت فرصة ذهبية عام ١٩٨٠ قد لاتتكرر بعد ذلك أبداً، لأضع المشروع مع الدكتور «بورستين» في المسار الملائم لكل منهما. ذلك أن الاحتفال آنذاك في مصر، بانتهاء مشروع الإنقاذ لمعبد «أبو سمبل»، كان هو النافذة المثلى لطرح مشروع «المكتبة» بالإسكندرية على النطاق العالمي، هناك على أرض النوبة أمام الممثلين لعشرات الدول التي شاركت في الإنقاذ، وأمام الممثلين للهيئات الدولية الكبرى في مجالات الآثار والتاريخ والثقافة، فمكتبة الإسكندرية القديمة هى القرين الذي يكوّن مع «المعبد» توأماً فريداً في العالم كله..!

وكـان من المقرر أن يحضر الدكتور «بورستين» هذا الاحتفال التاريخي ممثلا لأمريكا، باعتبارها الدولة الأعلى نصيبا في إنقاذ معبد «أبو سمبل». وكان من المقـرر أيضـا أن يتحدث أمامهم ممثلا للدول المشاركة، حتى لقد دبرت فقرة يضمنها في خطابه، تربط بين «المعبد» الذي تم إنقاذه، وقيمته الأثرية أيا كانت هى التي بررت هذا الإنقاذ، وبين «المكتبة» وقيمتها الحضارية الكبرى هى الأولى بالتعاون الدولي لإعادة الإنشاء..! ولكنه القدر الذي منعه من الحضور فخسر هو هذا الدور كما خسره المشروع..!

لست أدري..! هل كانت «اللجنة» التي دعت إلى عقد مؤتمر خاص بإحياء مكتبة الإسكندرية منذ عامين، تعرف قصة هذا الرجل وعشقه التاريخي لتلك المكتبة..!..؟ وهل جهلت «مكتبة الكونجرس» أنها مدعوة لذلك المؤتمر، أم أنها تجاهلت الـدعـوة مع علمهـا بها..!..؟ بعض من الأسئلة التي قد ينتفـع بالإجابات الصحيحة عنها أعضاء اللجنة، إذا كانوا جادين في مشروعهم..!

٨ ـ مبنيان لمكتبتين : الإسكندرية وشيكاغو(★)

يبدو أن «مكتبة الإسكندرية» أصبحت كالفيل، الذي التف حوله أربعة ممن كف بصرهم وقد طلب إليهم أن يصفوه، فوقع أحدهم على سنه العاجي الأملس، ووقع قرينه في الطرف المقابل على ذنبه القصير الأجرد. أما الآخران فوقع أحدهما على إحدى أذنيه الكبيرتين المروحيتين، ووقع الثاني على واحدة من قوائمه الضخمة العمودية. وهكذا جاءت أوصافهم الأربعة وكأنها لأربعة أشياء مختلفة، وليست لشيء واحد هو ذلك «الفيل» الذي طلب إليهم وصفه..!

منذ الستينيات والسبعينيات حتى الثمانينيات مرة كل عشر سنوات تقريبا، وفي الشهور القليلة من عام ١٩٨٨ عدداً غير قليل من المرات، تحدث وكتب عن «مكتبة الإسكندرية» المتخصصون في الدراسات الكلاسيكية إغريقية ورومانية، فكانت في رؤيتهم لها شيئا ليس هو ما تكتبه الأقلام الصحفية ويتردد في قنوات الإعلام الجماهيري. وهما معاً لايكادان يرتبطان إلا برباط سطحي، بما يحلم به الرسميون في الدولة من أصحاب المناصب الوزاريّة ومافوقها وماتحتها. وهذه الثلاثة مجتمعة أو منفردة قد لاتكون هي مايراه أصحاب الفكر التنويري المعاصر، الذين يتطلعون بلهفة وشوق إلى إحياء تلك «المكتبة» لتصبح واحدة من بنات القرن العشرين أو الحادي والعشرين في مصر.

ولست أدعى وأنا أضع نفسي رسميا في فئة خامسة، هم المتخصصون في العلوم الحديثة للمكتبات والمعلومات، أن هذه الفئة الأخيرة تتمتع دائما بنعمة «البصر» أو الشمول في الإدراك، حينما يتناول أفرادها الموضوع نفسه، الذي تناولته وتتناوله الفئات الأربع السالفة. فمن الطبيعي أنهم أفراداً أو فئة قد يقعون أو يضعون أصابعهم على جانب معين في «الفيل» نفسه، أو فلنقل في «مكتبة الإسكندرية» التي نحن بصددها، فيصفون هذا الجانب بما يطابقه كما وصفت

(★) في عالم الكتاب. ـ العدد ٢٠ (أكتوبر/ نوفمبر/ ديسمبر ١٩٨٨)؛ ص ٦ ـ ١٠.

الفئات غيرهم جوانب أخرى، كلا منها بالذي يطابقه من «الفيل» أو «المكتبة» . . !

أذكر في عام ١٩٨٤، أن المسئولين في الإذاعة المصرية عن البرامج الموجهة إلى الخارج، وقد تلقوا سؤالا دقيقا من أحد المستمعين عن مكتبة الإسكندرية وقصتها ـ طلبوا إليّ أن أكتب لهم المادة العلمية التاريخية التي تشبع حاجة ذلك السائل. فكتبت لهم ماأرادوا بتمهيد عن «المكتبات الفرعونية» الأصيلة قبلها بمصر العليا، ثم عرضت الظروف التاريخية والحضارية لإنشائها وازدهارها وانحدارها، عبر بضعة قرون قبل الميلاد وبعده، كعطاء إغريقي ثم روماني في أصله ومحتواه، على أرض مصرية وسعته ورعته حتى قضت عليه ثورة مسيحية ضد الوثنية . . ! وقد نشرت هذه المادة المتوازنة في (عالم الكتاب: العدد السابع، يولية ـ سبتمبر ١٩٨٥) بعنوانها الملائم لها «مكتبات البطالمة والرومان في مصر القديمة».

وأذكر موقفا سابقا لما مضى وتاليا له أيضا، بدايته عام ١٩٧٦ ـ وكان الحديث عن «إحياء» مكتبة الإسكندرية قد تجدد للمرة الثانية على الأقل في القرن العشرين ـ أن الدكتور «دانييل «بورستين» وهو من أكبر المؤرخين في الوقت الحاضر، وكان الرجل الأول في «مكتبة الكونجرس» خلال الفترة (١٨٧٦ ـ ١٩٨٧) قد قام بزيارة تذكارية، لفرع هذه المكتبة بالقاهرة في بداية العام الأول لمنصبه الكبير. فأبدى لي في اللقاء الأول بيننا اهتمامه الخاص بمشروع «الإحياء»، واستعداده بل تطلعه لأن يقوم فيه بدور دولي، إذا كنت أنا سأقوم فيه بدور وطني قومي. وتعاونت معه فيما اجتمعت عليه إرادتنا، وكانت الخطوة الأولى وأنا أزوره بواشنطن بعد ذلك خلال العام نفسه، فأعددنا ملفا خاصا بالمشروع وضع في مكتبه هناك . . !

أما نهاية هذا الموقف الثنائي فيبدو أن أصحاب مشروع «الإحياء» في المرة الثالثة عام ١٩٨٦، قد ضلوا الطريق الصحيح للاتصال بذلك الرجل (د.

بروستين)، فلم تهتم «مكتبة الكونجرس» بالدعوة التي وجهت إليها لحضور مؤتمرهم في ذلك العام. . ! وتشاء الصدف أن يكتب «د. بورستين» إلى الرئيس «ريجان» أواخر ١٩٨٦، عزمه على ترك منصبه بعد ستة أشهر. . ! وهكذا وجدتني أكتب تحقيقا دراسيا بعنوان «كان يريد إحياء مكتبة الإسكندرية»، وهو الذي نشر في (عالم الكتاب: العدد الثالث عشر، يناير ـ مارس ١٩٨٧).

ذالكما نموذجان لما يمكن أن يكتبه أحد المنتمين إلى هذه الفئة الخامسة، التي يشرفني الانتساب إليها والعمل تحت لوائها، حينما تقع يده بالصدفة الخالصة أو بالإرادة الواعية، على جانب معين في موضوع كبير مثل مكتبة الإسكندرية، قصة تاريخية مضت أو إحياءً لها في الوقت الحاضر. بيد أن الحال يختلف بالنسبة لمشروع الإحياء، حينما يوشك أن يدخل في مرحلة التنفيذ الفعلي، كوضع «حجر الأساس» الذي تم في مستهل صيف ١٩٨٨. فلا يجوز أن يبقى الأمر فيه هكذا مرهونا بالرؤية الجزئية، أو تحت رحمة الصدف التي كثيراً ماتخطىء ويندر أن تصيب. . !

للمكتبة ـ أيا تكون وأينما تقوم وأيان تعمل ـ ماهيتها الجوهرية ومفهومها التركيبي، الذي ينبغي استحضاره والعمل في إطاره، عند الإنشاء وعند الإحياء وعند التجديد، بل وعند الممارسة الفعلية لأعمالها وخدماتها. أما «حجر الزاوية» في تلك الماهية وهذا المفهوم، فهو أن هناك مستفيدين تحددت بدقة هويتهم العامة واحتياجاتهم القرائية والبحثية. ثم يأتي بعد هذا العنصر الأساسي في الماهية والمفهوم ـ الذي يتطلب التحقق منه وتحديده، استطلاعات واستقصاءات وإجراءات كثيرة، لامجال لتفصيلها هنا ـ مايترتب عليه من المتطلبات الضرورية، التي يمكن إجمالها في العناصر الحتمية التالية:

● المواد وأوعية المعلومات التقليدية وغيرها، التي تشتمل على مايشبع تلك الاحتياجات القرائية والبحثية.

● التنظيم والترتيب الفني لتلك المواد والأوعية، بما يجعل أيا منها أو من محتوياتها في متناول من يحتاج إليه بمجرد طلبه..

● خدمات القراءة والبحث التي تضع فعلا تلك الأوعية والمواد ومافيها من المعلومات، في أيدي أصحاب الحق فيها وأمام عيونهم.

● الإدارة والتدبير للإمكانات البشرية والمادية، التي تكفل تحقيق العناصر الثلاثة أعلاه. ويدخل هنا المهارات الإدارية والفنية المتخصصة، والمباني والأثاث والأجهزة، والميزانية الإنشائية عند التأسيس والميزانيات الدورية للعمل وللصيانة وللإضافة والتجديد.

هذا، ويلفت النظر حقا في المشروع الثالث للإحياء في الثمانينيات، أن أصحابه بادروا بوضع «حجر الأساس» للمبنى في واحد من أيام يونيه ١٩٨٨، وأرادوا له أن يكون يوماً مشهوداً على المستوى القومي والدولي، وقد نجحوا فيما أرادوا إلى حد بعيد. فقد شرفه بالحضور أو تشرف بحضوره كبار المسئولين في الدولة، وعلى رأسهم الرئيس نفسه، كما حضره أيضا رئيس «اليونسكو» في أول عمل له خارج مقره الباريسي، بعد أن خرج منتصراً في معركته الانتخابيه للرئاسة على «مختار امبو»، برغم أن هذا الانتصار كان هزيمة للأعضاء المستضعفين، في مواجهة أعضاء العصا الغليظة بتلك المنظمة. ومع أنني لم أكن ممن تشرف بشهود ذلك اليوم فلست أنكر أنني سعدت بالمواجهة السطحية الأولى، فيما جاء عنه على ألسنة الصحفيين وفي قنوات الإعلام الجماهيري.

أما الذي شدني بعد هذه المواجهة الآنيّة كمواطن مصري عربي مسلم، فهو مواجهتي لذلك الحجر (حجر الأساس) موضوع الاحتفال ولتوقيت «الوضع» الذي جاء قبل أوانه فيما أرى، كأحد الأفراد المنتمين إلى تلك الفئة الخامسة، وهم المتخصصون في العلوم الحديثة للمكتبات والمعلومات، بما أن «المكتبة» في مشروع الإحياء تنشأ في أواخر القرن العشرين، وقد لايتم المشروع إلا في القرن الحادي والعشرين بعد عقد أو عقدين على أحسن الفروض . . !

فقد قارنت في ذهني بين القيمة النسبية والترتيب الوظيفي لكل من الحجرين في سياق هذا المشروع: أولهما كما نعرف «حجر الزاوية» لمفهوم المكتبة الفكري والمهني، وهو بكل المقاييس «نقطة البداية» التي لاينبغي أن تسبقها أية بداية، كما أن الاستجابـة لدراساته ومتطلباته وإجراءاته وتحقيق عناصره الأولى، هى العقبات والصعوبات مجتمعة في أى مشروع، وكل شىء بعدها يهون. وثانيهما «حجر الأساس» لمبنى المكتبة المادي وهو فيما أرى يكاد يكون «نقطة النهاية»، التي يبدأ عندها التنفيذ الفعلي لكل ماتم تخطيطه ودراسته وتوصيفه بشكل نهائي من قبل، عند «حجر الزاوية» بكل عناصره التركيبية (الجمهور؛ المواد؛ التنظيم؛ الخدمات؛ الإمكانات البشرية والمادية).

إن وضع «حجر الأساس» لإحياء مكتبة الإسكندرية بعد اختفائها لحوالي ستة عشر قرنا لحدث هام جدا، في مصر وفي كل البلاد الأخرى حتى أكثرها تقدماً، بصرف النظر عن الإهمال أو الشكوك في وضع «حجر الزاوية» الأكثر أهمية أو حتى افتقاده تماماً. وإذا كان ذلك الحدث قد أخذ مكانه في أواخر شهر يونيه ١٩٨٨، فيبدو أن هناك قدراً خفيا يتولى التوفيق في التوقيت بالنسبة لي، بين أمثال هذا الحدث في عالم المكتبات بمصر وغيرها من البلاد العربية، وبين أحداث أخرى بالخارج تماثلها في النوعية ودرجة الأهمية. ولا أستطيع أن أهرب من قدري مع هذه المزاوجات النادرة، والربط بينها فيما أقرأ وفيما أكتب..!

في أواخـر سبتمـبر ١٩٨٧ كانت هنـاك زيارتان فريدتان لكل منهما غرضها الخاص، لمكتبتين فريدتين لكل منهما ماضيها العريق: الرئيس مبارك يزور دار الكتب المصرية، والرئيس ريجان يزور مكتبة الكونجرس الأمريكية..! وهكذا وجدتني أكتب تقريراً دراسيا بعنوان واحد في كلمتين (مكتبتان..! وزيارتان..!) وقد نشرته (عالم الكتاب) في أقرب عدد ممكن صدر بعد تلكما الزيارتين..!

ويبدو أن التاريخ بالنسبة لهذه المزاوجات القدرية، يعيد نفسه معي مرة كل عام تقريبا. ففي أواخر يونيه ١٩٨٨، وأنا بين المواجهتين السطحية والمهنية في

مبنى مكتبة الإسكندرية المأمول، كانت لي مواجهة ثالثة مهنية مع مبنى آخر منتظر في «شيكاغو» للمكتبة العامة هناك، أواخر يونيه ١٩٨٨ وهو الشهر نفسه والعام نفسه ويكاد يكون اليوم نفسه أيضا. . ! وهكذا وجدتنى مع المواجهتين المهنيتين: أفكر، وأحلل، وأركب، وأقارن، وأتفاعل، وأشعر. . ! وأكاد أغلي. . ! وانتهى بي الأمر إلى كتابة هذا التقرير أو التحقيق الدراسي، الذي مضى نصفه أو أقل ويأتي نصفه أو أكثر، بحساب الأهمية والغاية وليس بحساب السطور أو الكلمات، وليس أحد النصفين بأهم من الآخر، برغم مابينهما من المفارقة في الهدف.

للنصف الذي مضى هدفه التاريخي الذي ينبغي أن يسجل حتى لاينسى، وعندي وثائقه ومايزال أكثر شهوده أحياء يرزقون. . ! أما النصف الذي يأتي عن مكتبة شيكاغو فلا أقصد به عرضاً مهنيا ولا تاريخيا، لقضية «مبنى» استمرت بين الأخذ والرد أكثر من نصف قرن، ولست أكتبه بيانا متخصصا مفصلا للمتطلبات الفنية الدقيقة، التي استنفدت جهوداً بشرية جبارة لكى يأخذ «حجر الأساس» هناك وضعه الصحيح، مع أن «حجر الزاوية» لمكتبة شيكاغو بمتطلباته ودراساته وإجراءاته كان معروفا ومستقرا من قبل، منذ أواخر القرن التاسع عشر قبل إتمام مبناها الأول عام ١٨٩٧.

لا أريد هذا ولاذاك مع توفر مصادرهما تحت يدي، وإنما أريد فيما أكتب الآن لمسات عامة حول مبنى مكتبة لما يبدأ بعد، وهى النقطة شبه النهائية في المفهوم التركيبي لأى مكتبة، أقدمها تذكرة لمن يعرف وتوعية لمن يحب أن يعرف، راجيا بيني وبين نفسي وأمام قراء «عالم الكتاب»، أن يكون المسئولون عن المشروع الثالث لإحياء مكتبة الإسكندرية، ممن يعرفون أو يحبون أن يعرفوا على أقل تقدير. . !

منذ العشرينيات وبلدية «شيكاغو» تتطلع إلى إنشاء مبنى جديد لمكتبتها المركزية العامة، التي تدعم وتعمل مع عدد غير قليل من الفروع في أحياء المدينة وضواحيها، بدلا من مبناها القديم الأول (١٨٩٧)، الذي حولته البلدية إلى مركز

ثقافي واستبدلت به بعض المباني المستأجرة. وقد بدأ مدير تلك المكتبة منذ بضع سنوات، ومعه معاونوه من العاملين بالمكتبة ومستشاروه الأخصائيون من الجامعات، إعادة النظر في الدراسات والاستقصاءات، التي كانت قد تمت من قبل عدة مرات، بشأن:

١ ـ جمهور مكتبتهم واحتياجاته القرائية والبحثية في الحاضر والمستقبل المنظور.

٢ ـ المواد وأوعية المعلومات التي تشبع تلك الاحتياجات بأبعادها الأربعة.

٣ ـ النظم الحالية والمنتظرة فنيا وتكنولوجيا لضبط تلك المواد والأوعية وترتيبها.

٤ ـ الخدمات الواقعة والمتوقعة التي يتطلع إليها ذلك الجمهور.

٥ ـ تحقيق المتطلبات الثلاث (المواد؛ النظم؛ الخدمات) في حدود الإمكانات البشرية المتاحة والإمكانات المالية التي تسمح لهم بها الميزانية العامة للبلدية.

وقبل المضى في متابعة تلك الخطوة الأولى، يستطيع القراء أن يحسوا باللمسة الأولى الهامة هنا. فهذه الدراسات والاستقصاءات، بشأن التأكد من «الوضع» الدقيق في «حجر الزاوية»، نبعت من المكتبة ولم تفرض عليها من الخارج. ولايختلف الأمر بالنسبة للمكتبات تحت الإنشاء كحالة مكتبة الإسكندرية، فالوضع الصحيح هو أن يبدأ المسئولون عن المشروع، باختيار الرجل الأول على الأقل مع سكرتارية ملائمة، وهو الذي تتمثل فيه «مكتبة الإسكندرية» خلال مرحلة الإنشاء. وعليه أن يرسم للمسئولين المنهج المهني السليم، لإجراء الدراسات والاستقصاءات الخاصة بحجر زاوية المكتبة، وبذلك يكون شريكا في هذه الدراسات والاستقصاءات، لايستقل بها وحده فيفرض تصوره الفردي على ماهية المكتبة، ولا تجري دون حضوره فيفرض عليه تصور لايجد نفسه فيه، وتتمثل المصلحة الحقيقية فلا تتهافت عليه طيور المنفعة المؤقتة.

ونعود إلى مدير مكتبة شيكاغو وفريق العمل معه، والتوصيفات الدقيقة التي وضعوها للمفهوم التركيبي لمكتبتهم، أو بعبارتنا المفضلة لحجر الزاوية فيها. فنجد اللمسة الثانية الهامة في هذه الخطوة الأولى نفسها، حيث استطاع المدير بفريق جديد بعض أعضائه من الفريق السابق، أن يترجموا تلك الصفحات التي بلغت

الآلاف، إلى بضع مئات من الصفحات لاتختلف عما سبقها في اللغة وإنما في مقتضى الحال. فهى ترجمة من المفهوم الفكري المهني للمكتبة إلى مواصفات مادية معمارية هندسية للمبنى، الذي يمكن أن تتجسد فيه، ماهية تلك المكتبة بمفهومها التركيبي. ويكفينا في هذه اللمسة أوجز شيء ممكن عن المواصفات الرقمية التي وضعوها للمبنى المطلوب، فمساحته العامة في حدود ٧٦٠,٠٠٠ قدم مربع، ولا تقل المساحات العاملة بداخلة عن ٥٢٠,٠٠٠ قدم مربع في حدود عشرة طوابق، وألا تتجاوز تكاليفه الإجمالية مبلغ ١٤٠ مليون دولار، وهو المبلغ الذي سمحت به ميزانية البلدية في المدينة، وأن يتم التنفيذ كاملا في ثلاث سنوات.

أما اللمسة الثالثة فنحسها في الطريقة التي اتبعها المسئولون، عند طرح مشروع المبنى بمواصفاته السابقة، في منافسة عالمية بين شركات المقاولات الكبرى، التي تملك كل منها فرقاً متكاملة لتنفيذ مثل هذه المشروعات: فريق المعماريين وفريق المهندسين وفريق التكنولوجيين وفريق خبراء المكتبات والمعلومات. وكانت هناك التزامات متوازنة بين الطرف الأول ممثلا في المكتبة والطرف الآخر ممثلا في المتنافسين. تعهد الطرف الأول بدفع مبلغ ١٠٠,٠٠٠ دولار لكل شركة يصل عرضها إلى المرحلة النهائية بعد الفحص المبدئي، بصرف النظر عن اختياره للتنفيذ الفعلي. وقد تبين بهذه المناسبة، أن هذا المبلغ يقل كثيراً عن التكاليف التي أنفقتها كل شركة على متطلبات المنافسة.

وفي مقابل ذلك طلبت إلى المتنافسين أن يلتزموا بدرجات فنية عالية، في الرسمات واللوحات والمواصفات والتوصيات لكل مايتضمنه العرض المطروح للفحص. وتأتي ضمن هذه الالتزامات مجموعة من اللمسات التي نهتم بها في تقريرنا هذا، فقد اشترطت أيضا على كل شركة يصل عرضها إلى المرحلة النهائية بعد الفحص، أن تتعهد خلال ستة أسابيع من شهرى مايو/ يونيه ١٩٨٨، بتقديم لوحات عامة عن كل جانب في مشروعها المطروح، تعرض في عدة قاعات عامة بالمدينة وفي قنواتها الإعلامية، مع جلسات حرة مفتوحة للشرح والتوضيح

من جانب ممثلين للشركة. ثم يدافع مندوبو كل شركة عن مشروعهم عند بداية الأسبوع السابع أمام جلسة (تحكيم: Jury) مغلقة، مكونة من أحد عشر عضواً محايداً فيهم رجال الأعمال والمعماريون والمهندسون والتكنولوجيون وخبراء المكتبات والمعلومات.

ولعل أطرف اللمسات وأجدرها بالتنويه من الناحية الثقافية، هو ماكان يجري في المدينة خلال ذلك الأسبوع السابع، حيث اندمج السكان من كل الفئات والطبقات في هذه المنافسة المعمارية، قبل إعلان النتيجة النهائية للمنافسة بين الأطراف الخمسة الذين وصلوا إلى المرحلة النهائية. كان أهل المدينة أنفسهم يتراهنون على واحد أو آخر من تلك المشروعات الممتازة، فقد كان في كل منها صفات وسمات لها عشاقها ومحبوها. وكانت التصميمات المعروضة متفاوتة في شكلها العام، من (التقليدي الجديد: Newclassic) إلى العصري المغرق في العصرية بما يتجاوز القرن العشرين. وعلى غير مايتوقع كثيرون من المتعلقين بهذه العصرية، أعلنت نتيجة التحكيم يوم ٢٠ يونيه ١٩٨٨، بفوز التصميم التقليدي الذي وضعه المهندس الأمريكي (توماس بيبي: Thomas Beeby)، عميد مدرسة العمارة في جامعة ييل المشهورة. وفي اليوم التالي مباشرة، وافق مجلس إدارة المكتبة على النتيجة، ويبدأ التنفيذ الفعلي الذي سيتم عام ١٩٩١.

وفي خاتمة هذا النصف الثاني من التقرير أعود إلى لمسة خفيفة، تناسيتها عامداً وموقعها بين الأولى والثانية، لأتناولها الآن وأنا أتوجه بالحديث إلى المسئولين عن مشروع الثمانينيات لإحياء مكتبة الإسكندرية. ذلك أن تكاليف بناء المتر المربع الواحد، بذلك الحساب الأمريكي في مشروع مكتبة شيكاغو، تبلغ حوالي ١٩٠٠ دولار. ومن المحتمل طبعا أن تكاليف البناء في الإسكندرية، إذا كانت بنفس درجة الجودة في بناية شيكاغو، قد لاتقل عن ذلك كثيراً..! فهل دار بخواطرهم ماتتضمنه هذه اللمسة المالية بالنسبة لهم، وهى في أى مشروع من هذا النوع أول الغيث..! إنها لمسة خفيفة أهديها إليهم مع كل ماجاء قبلها من لمسات وتأريخات في التقرير كله..!

٩ ـ مع الحكيم وشوقي وحافظ(*)

منذ خمسة أعوام (١٩٨٢)، وكانت مصر وشقيقاتها العربيات يحتفلن بالذكرى الخمسينية، لوفاة شاعرى العروبة والإسلام في العصر الحديث «شوقي وحافظ»، واجهت أنا والفريق الذي يعمل معى تحديا علميا كبيراً، ونحن نعد المسح الببليوجرافي لما ظهر للشاعرين أو عنهما وعن أعمالهما، خلال نصف القرن (١٩٣٢ ـ ١٩٨٢)، من المطبوعات والمسموعات والمرئيات، وقد تذكرت هذا التحدي وأنا أجلس مع أسرة التحرير في مجلة (عالم الكتاب)، لمناقشة الدور الببليوجرافي الفريد الذي ينبغي أن تؤديه المجلة للراحل العملاق الأستاذ توفيق الحكيم وقد انتقل إلى الرفيق الأعلى صيف هذا العام (١٩٨٧) بعد حياة حافلة بالأعمال الفكرية المسموعة والمرئية، من إبداعه هو أو مما أعده الآخرون عنه وعن أعماله.

فهذا التحدي الببليوجرافي الحاضر برغم أنه يتصل بشخصية واحدة، قد يفوق ذلك التحدي السابق المرتبط بعملاقين آخرين، أوسع شهرة وأسبق تاريخاً، ليس فقط لأن المدى الزمني للمسح الذي يتحدانا هنا، يزيد عقداً كاملا أو أكثر على ذلك الذي كان يتحدانا هناك، وإنما أيضا لأن عطاء الشاعرين معاً بالمقاييس الببليوجرافية أقل كثيراً من بعض العطاء عند توفيق الحكيم نصفه أو حتى ربعه. عطاء الأتراب والحواريين والدارسين، فإذا كان بالنسبة للشاعرين أكثر عدداً، فإن التعرف على مواقعه وحصره أيسر سبيلا، ولكنه بالنسبة للحكيم يتطلب جهداً نوعياً خاصاً لذلك التعرف وهذا الحصر.

قد يتساءل أحد القراء على استحياء أو على استنكار: ماهذه المبالغة التي لامبرر لها، والتي يرددها الببليوجرافيون في هذه المناسبات..؟..! وقد يعزز تساؤله وأستنكاره فيضيف: إن طالبا متوسطا في المرحلة الجامعية الأولى بأحد أقسام اللغة العربية، يستطيع أن يتولى الحصر الببليوجرافي لأعمال الحكيم ولأعمال الآخرين

(*) في عالم الكتاب. ـ العدد ١٥ (يوليه/ أغسطس/ سبتمبر ١٩٨٧)؛ ص ٢ ـ ٣.

عنه. ونحن من جانبنا نوافق على الشطر الأخير من التساؤل الاستنكاري ولكنا نرفض شطره الأول رفضا قاطعا. . ! فأى عمل فني دقيق من الممكن أن يسارع إلى القيام به المبتدئون أو حتى الجهلاء، دون أية ضمانة لمستوى الأداء في العمل الذي يسارعون إليه. . ! وماأكثر هذه الظاهرة بشقيها «المسارعة وهبوط المستوى» في السنوات الأخيرة. . ! إن «حلاق الصحة» في الريف يقدم على «عمليات» قد يشفق على نفسه من القيام بها الدكتور «إبراهيم بدران» وهو عميد الجراحين في وقتنا الحاضر. . !

فهل يستطيع «حلاق الصحة الببليوجرافي» أن يمدّ قراءه، حين يصل إلى علمه أن كتاباً طبع خارج مصر لتوفيق الحكيم بعنوان «شمس وقمر»، بالحقائق الببليوجرافية عن ذلك المطبوع، وأنه طبعة مزورة من كتابه «شمس النهار». . !. . ؟ وأن الطبعة الأصلية نفسها كانت في البداية حلقات أسبوعية منشورة بالأهرام. . ! وأن المحتوى في هذه الحلقات أو في ذلك الكتاب، قد تحول في وقت معين إلى عمل مسرحي سجل بالصوت والصورة، واختلفت نهايته عما أراد توفيق الحكيم. . !. . ؟ بل أنى لذلك «الحلاق» أن يضع في عمله البدائي، البيانات الكاملة الصحيحة مكانا وناشراً وتاريخاً ألخ، لبضع ترجمات إلى عدد من اللغات الأوروبية والشرقية، صدرت في أماكن متفرقة من العالم لبعض أعمال الحكيم، مثل «عصفور من الشرق» أو «يوميات نائب في الأرياف» أو غيرهما.

حقا. . ! ما أشقى الباحثين والدارسين لقضايا الفكر العلم والأدب وشخصياتها، إذا لم تيسر لهم الأدوات الببليوجرافية السليمة، أو إذا كانت أدواتهم قد أعدت بأيدي هؤلاء «الحلاقين» الأدعياء. . ! ومن المؤسف أن هذا الوضع هو السائد غالبا في البلاد النامية ومنها أوطاننا العربية. . ! وحق أيضا ما يسعد به الباحثون والدارسون لتلك القضايا نفسها ولشخصياتها، حين يجد كل منهم طوع يده ورهن إشارته، العمل الببليوجرافي الذي لايستجيب لحاجته الظاهرة فقط، ولكنه بالإضافة إلى ذلك يفتح أمامه سبلا متنوعة لمعالجة القضية أو الشخصية التي يدرسها، لم تكن تخطر له على بال لولا هذه الأداة الدقيقة الموضوعة بين

يديه..! وهذا هو الوضع السائد تماما في البلاد المتقدمة، وهو ماتكافح الأسرة الصغيرة في مجلة (عالم الكتاب)، من أجل تحقيقه لأسرتها الكبرى في الأوطان العربية وفي الخارج، بالنسبة للمطبوعات الصادرة في هذه المنطقة وللقضايا والشخصيات المرتبطة بها..!

فنحن في هذا العدد مثلا ـ مع أننا قد استجبنا لأبعاد التحدي الببليوجرافي المرتبط بتوفيق الحكيم، وفضلنا أن يكون المسح الشامل لما صدر له وعنه، جزءاً من العدد الخاص في الذكرى الأولى لوفاته عام ١٩٨٨ ـ نقدم لقراءنا نموذجاً محدوداً في تغطيته، ولكنه فريد في محتوياته ومؤشراته للباحثين والدارسين. فقد تطوعت الدكتورة نبيلة خليفة جمعة نائب رئيس التحرير، بعمل مسح شامل لما تقتنيه المكتبات الأمريكية وفي مقدمتها «مكتبة الكونجرس»، من الأعمال المطبوعة وحدها في شكل كتب للحكيم أو عنه.

ولا ترجع القيم الفريدة في مؤشرات هذا النموذج المحدود ومحتوياته، فقط إلى دقة البيانات واكتمالها بالنسبة لكل مطبوع مدرج فيه، وإلى التبصرات الموجزة الملحقة ببعض البطاقات عن العلاقات الببليوجرافية للمطبوع، ولتلك البيانات وهذه التبصرات أهمية كبرى في البحوث الجادة المتعمقة. فهناك بالإضافة إليهما ومعهما، كثير من الدلالات الهامة غير المباشرة، التي يفطن إليها ويقدرها كبار الباحثين وعمداء الدراسات المتميزة. ونحن هنا نكتفي بإشارة إلى بعضها فيما يلي:

- تتضمن زاوية التغطية نفسها في هذا النموذج المحدود، أبعاداً أخرى للفحص والاختبار، لنتيجة كل منها أيا كانت قيمة متميزة فريدة..! وذلك حين تتم المقارنة بين ماتقتنيه مكتبة أجنبية مثل مكتبة الكونجرس من الأعمال المرتبطة بالحكيم، وماتقنيه المكتبات الوطنية الكبرى في الأوطان العربية بما فيها دار الكتب المصرية نفسها، التي كان الحكيم مديراً لها في فترة من حياتها وحياته..! ولست أريد أن أصادر على الباحثين والدارسين في هذه الناحية بفرض سلبي أو إيجابي..! فلنؤجل نتائج هذه المقارنات بإيجابياتها وسلبياتها، إلى العدد الخاص الذي سيصدر في الذكرى الأولى لوفاته.

- من الممكن اعتمادا على تبصرات العلاقات الببليوجرافية الملحقة ببعض ألبطاقات، مع مكان النشر وتاريخه في كل بطاقة، قياس التزوير الذي وقع في كثير من أعمال الحكيم خارج مصر، وتحديد أنواعه، وبداياته الأولى، والأبعاد التي وصل إليها، الخ.
- يستطيع خبراء (القياسات الببليوجرافية: Bibliometerics) حتى من خلال هذا النموذج المحدود، أن يضعوا أمام النقاد والدارسين والباحثين، كثيرا من الحقائق النادرة المرتبطة بالتراث الذي خلفه هذا العملاق، مثل: بدايات الاهتمام بالحكيم وأعماله بين المستشرقين الأمريكيين، والقياس الكمي لتطور هذا الاهتمام على امتداد نصف قرن أو يزيد؛ والأهمية الفردية لكل واحد من أعماله المطبوعة، الخ. وإذا كان المجال في هذا العدد لم يتسع للدكتورة نبيلة، لاستيعاب كل «القياسات الببليوجرافية» في نطاق النموذج الذي أعدته، فإن الفرصة متاحة لمن يستطيع إعداد هذه القياسات في نطاق الحصر الشامل، الذي سيأخذ مكانه بمناسبة الذكرى الأولى لوفاته.

١٠ ـ صوت الحكيم ومحفوظ بمكتبة عالمية(★)

قبل انتقاله إلى الرفيق الأعلى بعشر سنوات كاملة، دخل صوت الحكيم ليكون مع مجموعة فريدة من المقتنيات بمكتبة الكونجرس الأمريكية في واشنطن..! أما قصة هذه المجموعة المتميزة في المكتبة فقد بدأت عقب الحرب العالمية الثانية، حينما رأى خبراء التزويد هناك، أن الحصول على جميع الطبعات والإصدارات لكل ماألفه كبار الكتاب والمبدعين، ولكل ماكتب عنهم من أترابهم وحوارييهم ودارسيهم، برغم أنه يضع أمام النقاد والباحثين رصيداً ثريا للبحث والدراسة، فقد بقى هناك عنصر آخر بالنسبة لأولئك الكتاب والمبدعين، لاستكمال هذا الرصيد الثمين حتى يؤدي وظيفته كاملة..! ذلك هو التسجيل غير التجاري لبعض ماكتبوه بأصواتهم ومن اختيارهم..!..!

(★) في عالم الكتاب. ـ العدد ١٥ (يوليه/ أغسطس/ سبتمبر ١٩٨٧)؛ ص ١٤ ـ ١٥.

وهكذا أنشأت «المكتبة» التي يبلغ رصيدها في الوقت الحاضر عشرين مليونا أو أكثر من المجلدات المطبوعة وحدها، وإضافة سنوية تبلغ حوالي ربع مليون مجلد ـ أنشأت لأول مرة في أواخر الأربعينيات، أرشيفها الصوتي الفريد لكبار المؤلفين الأحياء على المستوى العالمي. وقد تلقى مكتبها بالقاهرة الذي يتولى منذ ١٩٦٢ في المنطقة العربية، عمليات الاختيار والتجهيز الفني لما يظهر بهذه المنطقة من المطبوعات والمسموعات والمرئيات ـ تلقى «المكتب» هنا رغبة المسئولين عن مشروع «الأرشيف الصوتي العالمي» في أن يرشح لهم واحداً أو اثنين من كبار المؤلفين والمبدعين في الأوطان العربية، لإضافة بعض المختارات بأصواتهم إلى ذلك الأرشيف الثمين. ولما كنت أتولى مسئولية المستشار الببليوجرافي للمكتبة في البلاد العربية، فقد وقع عبء هذا الاختيار والتنفيذ على عاتقي من خلال مكتبهم بالقاهرة.

ومع أن الاختيار في حد ذاته ليس بالمسئولية الهينة، فقد كان أمره سهلا نسبيا إذا قيس بأمر معين عند التنفيذ، وهو أن «المكتبة» تحرص أن يكون هذا التسجيل بعيداً عن أية شبهة تجارية.. فهى برغم أن ميزانيتها السنوية تبلغ حوالي (٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار) غير مستعدة لدفع «سنت» واحد يرتبط بهذا التسجيل..! وأنا إذا كنت في جانب الاختيار لم أفكر طويلا، حيث لم يكن هناك في أواخر ١٩٧٦ حينما وصلتني الرغبة، باقيا من عمالقة الجيل الأول المعمرين إلا «توفيق الحكيم»، بعد أن مضى «العقاد» منتصف الستينيات ومضى «طه حسين» أوائل السبعينيات، كما مضى قبلهم كثيرون..! فقد كانت هناك صعوبة هذا التنفيذ غير التجاري، مع ماشتهر به «الحكيم» حقا أو باطلا، من البخل الشديد والحرص الكبير على المال..!

وقد رأيت في مواجهة هذه الصعوبة أن أضرب عصفورين بحجر واحد، وذلك بترشيح العملاق الرائد للجيل الثاني (الأستاذ نجيب محفوظ) والاتصال به أولا، لكى يتم إقناع «الحكيم» بالتسجيل دون أن ينتظر أى مبلغ تدفعه «المكتبة»، ولكى يتم التسجيل لهما في جلسة واحدة، ثم تركت للأستاذ نجيب محفوظ كل

شيء بعد ذلك: مبادرة الحكيم بالموضوع؛ المكان، الموعد؛ الطريقة؛ الخ. وأنا الآن بعد عشر سنوات أو أكثر، حين أستعيد «الخطة المحفوظية» النجيبة التي تمت كما رسمها صاحبها، لا أجد لوصفها خيراً مما يقال في أسلوبه: السهل الممتنع..!

كانت في غاية البساطة بيد أنها تمتنع على غير نجيب محفوظ..! فقد دعاني ودعا مدير «المكتب»، وكان في ذلك الوقت (مايكل ألبين) وهو أمريكي يعرف اللغة العربية وحضارة المنطقة معرفة جيدة، لجلسة «الخميس» التي تضم بمكتب توفيق الحكيم في مبنى الأهرام، كبار الكتاب بالجريدة وفي مقدمتهم نجيب محفوظ نفسه وإحسان عبد القدوس ويوسف إدريس وغيرهم. وكنت قد أخبرته وهو يرسم خطته أن «المكتبة» تقتني كل ماظهر من مؤلفات الحكيم العربية والمترجمة وكل ماكتب عنه وعنها، ويستطع «المكتب» أن يقدم له قائمة ببليوجرافية معيارية مطبوعة بهذه المقتنيات، فقال: أحضرها معك واترك لي الباقي..!

استغرق تنفيذ الخطة جلستين في خميسين، كانت أولاهما في حضورها ومظهرها ومحتواها حلقة مألوفة في جلسات الحكيم الأسبوعية، ولكن نجيب محفوظ بلباقته الفريدة، استطاع أن يحصل في نهايتها على وعد من الحكيم بالتسجيل في يوم الخميس التالي باستوديو الأهرام، بعد أن استثار بذكاء كبير غيرة الحكيم، قائلا: لن أترك أنا هذه الفرصة تفلت من يدي، وسأسجل للمكتبة دون أى مقابل..! وإذا كان المقام هنا لا يتسع لاستعادة مادار في تلك الجلسة من أحاديث ومناقشات، فمن الضروري الإشارة إلى اثنين فقط من ردود الفعل التي اتخذها الحكيم في الجلسة الأولى.

بعد التقديم البسيط الذي تولاه نجيب محفوظ لي ولزميلي في الجلسة، بادرنا نحن «الحكيم» بالقائمة الببليوجرافية المطبوعة لما كتبه ولما كتب عنه، فردد هو نظره مرتين أو ثلاثا بين المدير الأمريكي وبين كل الحضور، وقد أمسك القائمة بيده بعد أن مرّ عليها سريعاً، ثم قال: هذا شيء يحتاج إلى تفسير..؟..! «أمريكا» تقدم إليّ اليوم قائمة بالمؤلفات التي تقتنيها من أعمالي..! وقبل ذلك وصل إليّ

قائمة مماثلة من «روسيا»..! وفتح درج مكتبه وأخذ يفتش فيه بإصرار، حتى أخرج لنا شيئا مماثلا لما في يده..! ثم عقب قائلا: لقد أصبحت مثل كثير من الأشياء المهمة في العالم..! مثل الفضاء..! القوتان الأعظم تتنافسان عليّ..! وتحاول كل منهما أن تصل إليّ بطريقتها الخاصة..! من يدري؟..! لعل الأمر ينتهي باحتلالي أو تدويلي..!

وفي ذلك الوقت من أواخر ١٩٧٦، كانت ردود الفعل بالنسبة لكتابه «عودة الوعى» ماتزال ساخنة في النفوس وعلى الألسنة، من المؤيدين والمعارضين..! وكانت بعض البلاد العربية قد قررت أن تقاطع كتبه والمجلات التي يكتب فيها..! وفاجأه أحد الحضور بأن مؤلفاته تضم بالنسبة لعبد الناصر التأييد الكامل، والمعارضة الرمزية المستورة، والهجوم الصريح غير المتوقع..! فكيف تفسر لنا ذلك..؟..! فقال: إذا كانت مواقفي قد تعددت فهل كان هناك عبد الناصر واحد..؟..! أم الحقيقة أن هناك عبد الناصر في النصف الأول من الخمسينيات وعبد الناصر في النصف الثاني منها؟ وكذلك الأمر بالنسبة للستينيات أو حتى السبعينيات..؟..!

وفي سياق هذه الإجابة التي اقتنع بها كثير من الحضور، أو بدا عليهم الاقتناع على أقل تقدير، تطوع الأستاذ إحسان عبد القدوس تأييداً لذلك، فذكر ربما للمرة الأولى موقفين له مختلفين تجاه عبد الناصر. فقد تعود أن يناديه قبل الثورة وفي بدايتها لفترة غير قصيرة بالاسم التمليحي (جيمي)..! فلما قبض عليه بأمر عبد الناصر أودع المعتقل فترة دون أن يدري سببا لذلك، ثم أفرج عنه ودعاه عبد الناصر صبيحة يوم الإفراج نفسه ليتناول طعام الفطور معه بمنزله..! وحاول عبد الناصر كثيرا في هذا اللقاء بعد الاعتقال أن يعود بإحسان عبد القدوس إلى سابق علاقتهما، وشجعه بالتبسط معه واستعادة المواقف والنكات المشتركة بينهما..! ولكن لسان الأستاذ إحسان عبد القدوس على حد تعبيره، لم يستطع طوال تلك الجلسة وبعدها حتى آخر أيامه، أن يناديه إلا بتعبيرة (سيادتك) أو (سيادة الرئيس)، ولم يعد يستطيع أن ينطق كلمة (جيمي) أبداً..

وقد جاء ذكر ذلك في مؤلف مطبوع صدر بعد هذه الجلسة ببضع سنوات..! بعنوان «إحسان عبد القدوس يتذكر»

ذلك كان بعض مادار في الجلسة الأولى التي عقدت بمكتبه في الأهرام، وانتهت بقبوله للتسجيل دون أن ينتظر مقابلا لذلك، وقد استغرقت حوالي الساعتين ونصف الساعة.. أما الجلسة الثانية فكانت باستوديو الأهرام، وكانت من البداية حتى النهاية مخصصة للتسجيل الذي تم لتوفيق الحكيم في البداية، وقد استغرق حوالي ٤٠ دقيقة، ثم لنجيب محفوظ وقد أخذ حوالي ساعة. وقد استقر الأمر في مشروع «الأرشيف الصوتي» أن يكون صاحب التسجيل هو نفسه، الذي يختار من بين كتاباته مايراه ملائما للمشروع، فإن لهذا الاختيار دلالاته ومؤشراته عند النقاد والباحثين. وإذا كان نجيب محفوظ قد اختار قطعتين من كتابيه (الجريمة ؛ مرايا) فقد توجه اختيار الحكيم منذ البداية إلى كتابه « عصفور من الشرق » .

وقد أحضرنا له نسخة من طبعات هذا الكتاب الكثيرة، فمر عليها سريعا ثم حدد هو الصفحات التي أرادها للقراءة، وقد اختارها بنفسه من بضعة مواقع متباعدة، بل إنه في الموقع الواحد كان يقفز فوق فقرة معينة أو أكثر دون أن يسجلها. وكانت معي نسخة مماثلة للنسخة التي يقرأ منها، وكنت أتابعه وهو يقرأ لأحدد بالصفحة والفقرة والسطر ماقرأه وما لم يقرأه، ليكون هذا البيان إحدى الوثائق المرفقة بالتسجيل، إلى جانب الاتفاق الموقع بين «المكتبة» و«الحكيم»، أن محتويات القرص تسجيل غير تجاري بصوت صاحب التوقيع ومن تأليفه، دون أية مكافأة من جانب «المكتبة» مع تعهدها بأن تتيحه فقط للباحثين والدارسين، ولا تسمح باستغلال تجاري من أى نوع لمحتوياته..!

وقد رأت أسرة التحرير لمجلة (عالم الكتاب) الاكتفاء في هذا العدد بذلك القدر من التقرير الدراسي عن قصة الحكيم وصوته في واحدة من أكبر المكتبات بل لعلها أكبر المكتبات في العالم. أما البيان التفصيلي بما سجله وبما قفز فوقه

من الموضوعات والفقرات، في كتابه « عصفور من الشرق »، وكذلك ماسجله الأستاذ نجيب محفوظ من كتابيه (الجريمة ؛ مرايا) وتفسيره الفني لبعض ما سجله ، وما سجل بعدهما لقليل من المؤلفين والمبدعين المصريين : لصلاح عبد الصبور ، وثروت أباظة ، ويوسف إدريس ـ فقد رأت أسرة التحرير أن يقدم ذلك كله مع غيره من مواد أخرى متنوعة ، في العدد الخاص من المجلة الذي يصدر في الذكرى الأولى لوفاته عام ١٩٨٨ .

١١ ـ الحكيم وعدده الخاص، أو، هذا العدد. . !(★)

باستثناء افتتاحية الإصدارة الأولى للمجلة، التي كانت بعنوان (عالم الكتاب في الثمانينيات من مصر)، أخذت الافتتاحيات جميعا عنوانها الثابت (بين عددين). أما «هذا العدد» الذي نحيي به الذكرى الأولى لوفاة «الحكيم» فله قصة عاشتها الأسرة الصغيرة للمجلة عاما كاملا كما عاشها معنا أصحاب العطاء الأدبي والفكري والعلمي، الذين تفضلوا بالمشاركة في هذه الذكرى العزيزة، ومن هنا لم يعد العنوان التقليدي للافتتاحيات كافيا، وأصبح (هذا العدد) هو العنوان الذي يصلح وحده لهذا العدد، حيث يكون الإبهام أبلغ من الإيضاح في مواقف معينة، أزعم أن قصة عددنا هذا خير مايمثل هذه المواقف. . . !

لقد وضعنا انتقال «الحكيم» إلى الرفيق الأعلى في النصف الثاني من يوليه ١٩٨٧، أمام حقيقة واحدة ذات طرفين يرتبط كل منهما بالآخر، وهي: لعالم الكتاب بمناسبة هذا الانتقال دورها المثالي، وهو فرض عين لا يستطيع أن يقوم به غيرها. وقد رأينا في مواجهة هذه الحقيقة بطرفيها، أن تؤدي عالم الكتاب دورها في «عدد خاص» يصدر في الذكرى الأولى لوفاة صاحب الحق في هذا الدور الفريد.

(★) في عالم الكتاب. ـ العدد ١٩ (يوليه/ اغسطس/ سبتمبر ١٩٨٨)؛ ص ٤ ـ ٦.

ففي الوقت الذي قامت فيه المجلة بواجبها الفوري عند الوفاة من خلال ثلاث مواد متميزة عن الحكيم، أضيفت آنذاك إلى العدد الخامس عشر، وضع التخطيط المبدئي لهذا العدد التذكاري الخاص، وبعثنا بخطتنا ودعوتنا للمشاركة أواخر ذلك الصيف، إلى عدد غير قليل من أترابه وحوارييه، في رسائل مصحوبة بنسخ من ذلك العدد الخامس عشر. ونقتبس هنا ثلاث فقرات مما جاء في تلك الخطة المرسلة.

«تجدون مع هذه الرسالة، العدد (١٥) من مجلة (عالم الكتاب) لشهور الصيف (يوليه/ أغسطس/ سبتمبر) الذي انتقل فيه إلى الرفيق الأعلى الأستاذ توفيق الحكيم، وبه ثلاث مواد أوحى بها هذا الانتقال التاريخي: أولاها افتتاحية العدد، وثانيتها صوت الحكيم بمكتبة عالمية، والثالثة قائمة وتعقيبات ببليوجرافية لما كتبه الحكيم ولما كتب عنه في أيدي المستشرقين الأمريكيين..».

«تلك المواد كانت مبادرة محدودة في انتظار العدد الخاص، الذي ستصدره المجلة في الذكرى الأولى لوفاته صيف ١٩٨٨. ويجري التخطيط للعدد المنتظر على مرحلتين، أولاهما بدأت فعلا وتستمر لبضعة أشهر، ويتم خلالها الحصر الدقيق لما يرتبط بالحكيم من أوعية المعلومات المطبوعة والمسموعة والمرئية، مما كتبه هو أو كتب عنه وعن أعماله، منذ العشرينيات حتى الثمانينيات. ونتوقع من هذا المسح الببليوجرافي الشامل كتبا مطبوعة تبلغ مائتين وقد تزيد، ولقاءات أو متابعات ومقالات ودراسات بالصحف والمجلات والنشرات تبلغ ضعفي ذلك العدد أو ثلاثة أضعافه وربما أكثر، ثم مسموعات ومرئيات قد توازي هذا الأخير عدداً».

«أما المرحلة الثانية من الإعداد لذلك العدد الخاص، فهى التصنيف الفني لهذا الحصر الببليوجرافي إلى بضع شرائح لكل منها مرتكزها الاجتماعي أو الديني أو السياسي أو الفني، الخ. وترشيح أصحاب المقدرة ليكتب كل منهم رؤيته لإحدى تلك الشرائح في نطاق البيانات الببليوجرافية التي تقدم إليه عن الشريحة المختارة».

ومضت الأيام والأسابيع والشهور الباقية في عام ١٩٨٧، وقد بدأت المرحلة الأولى في مشروع هذا العدد الخاص وهى المسح الببليوجرافي الشامل، وبفريق فني مدرب من جامعة القاهرة، ولد أكثر أفراده بعد ميلاد الحكيم بستة عقود أو حتى سبعة، تحت الاشراف وبالتوجيه العلمي الدقيق من أعلى المستويات. ومضى العمل في هذا المشروع الفكري القومي للحكيم، دون أن يحظى بما هو أهل له من تسهيلات، كان من واجب المؤسسة الأم أن تبادر بها وتتولاها، ولكن الأيدي كما يقولون كانت ومازالت قصيرة برغم العيون الكثيرة البصيرة..!

ثم يمضى شهر وشهران من عام ١٩٨٨، والفريق الفني المتطوع يعمل بالإشراف وبالتوجيه العلمي الدقيق..! وينتقل إلى الرفيق الأعلى اثنان من خير من وقع عليهم الاختيار للمشاركة في هذا العدد الخاص قبل أن يكتبوا أى شيء، ويعتذر آخرون بالشيخوخة مع تشجيعهم القلبي، ويعتذر غيرهم بكثرة المسئوليات وضيق الوقت، ويتطوع كثيرون بالكتابة خارج الخطة التي رسمت، كمن يكتب مراجعة أو عرضا لعمل بعينه من أعمال الحكيم، وقد كانت الدعوة واضحة باتخاذ الزوايا النوعية أساسا للكتابة. ويعاود أفراد الأسرة الصغيرة للمجلة مرة بعد أخرى، اتصالهم الشخصي بالزيارة وبالتليفون وبالمراسلة، مع المرشحين للكتابة من أساتذة الجامعات ومن كبار الكتاب والنقاد بمصر والخارج، حتى الشهر الثالث بل الرابع والخامس من عام ١٩٨٨.

في أثناء هذا الاستغراق الكامل من جانب أفراد الأسرة الصغيرة للمجلة، مع متطلبات هذا العدد الفريد عن الحكيم دعوة وتجهيزاً وتحريراً، تقوم تلك الحملة بالحق أو بالباطل على هيئة الكتاب وعلى المجلات الصادرة عنها، بما فيها (عالم الكتاب) وأفراد أسرتها المحدودة العدد..!، وهكذا تقع هذه المجلة المظلومة بين شقى الرحى: فلا هى تحظى من المؤسسة الأم بما هى أهل له بحق من التسهيلات، لا في الطباعة ولا الاخراج ولا حتى التوزيع الداخلي أو الخارجي، بله الأعمال الفنية والمشروعات الببليوجرافية القومية.. ولا أصحاب تلك الأقلام المهاجمة بالحق أو بالباطل يتركونها لرسالتها الفكرية القومية التي يتطلع اليها

الجـادون من القـراء الباحثين، ونحن نحمد الله أن هؤلاء الجادين من القراء والباحثين، موجودون على جانبى ذلك الفاصل الوهمي داخل الوزارة وخارجها، أمـا خارج مصر فجميع النـاس يغبـوطننـا على هذه المجلة، وعـلى نسيجهـا الببليوجرافي الفريد في بابه.

يكفينـا من قصـة «هـذا العدد» الطويلة بدايتها التي أوجزناها في الفقرات المـاضيات، ونهايتهـا التي نوجـزهـا لقرائنا الأعزاء في الفقرات الباقية من هذه الافتتاحية، قبل أن يطالعوها هم في صفحاته العامرة بجهود عام كامل. . ! هناك ثلاثٍ واجهات في هذا العدد لكل منها إغراءاتها التي تشد القراء نحوها قبل غيرها، ولكل منها بابات للمواد التي تليها يساراً أو يمينا حسب موقعها. أولاها الواجهة اليمنى بعد هذه الافتتاحية مباشرة، وتقابلها في الطرف الآخر الواجهة اليسرى، وبينهما في موقع تقريبي الواجهة الوسطى.

في الواجهة الوسطى مادتان فريدتان، يندر أن يجد القراء مثيلا لهما في هذا النمط من الأعداد الخاصة. إحداهما سجل ببليوجرافي لم يجمع مثله ولا نصفه من قبل بالنسبة للحكيم، برغم أن إمكاناتنا المحدودة لم تحقق لنا ماكنا نصبو إليه من المسح الببليوجرافي الشامل. والأخرى مادة مسرحية نسجها صاحبها(*)، مواقف درامية فنية بعد أن استقى أصولها من القصة الواقعية لحياة الحكيم نفسه ولأعماله.

وفي الواجهة اليسرى قبل تلكما الدرتين يأتي في البداية مادتان في كل منهما مقارنات فريدة لم يطرقها أحد من قبل. أولاهما لمستشرق أمريكي عرف الحكيم ودرس أعماله، فقرنه بحكيم أمريكي يعرفه من قبل، باعتبارهما كاتبين من ذوى الروح الشفافة في عصر مادي غليظ. وثانيتهما بضع مقارنات تتكىء على جانب يكـاد ينسى في سيرة الحكيم، حينـما أصبح مديراً لدار الكتب المصرية أوائل الخمسينيات(**). وتكتمـل هذه الـواجهـة بمادتـين أخـريين نسيجهما الأساسي

★ هو الدكتور أحمد عثمان.

★★ يرجع إلى هذه المادة عن الحكيم في رقم ١٢ بهذه المجموعة.

ذكريات أترابه البعيدة ومجالسيه بدار الأهرام منذ السبعينيات، أملى إحداهما من الأتراب صاحب قلمين للتاريخ وللأدب، ولكنه استخدم في مادته هنا قلما ثالثا. وأعدت المادة الأخرى صاحبة الرؤية المباشرة والرواية المرفوعة لما كان يجري بينه وبين جلسائه بتلك الدار.

وفي الواجهة اليمنى وهى أولى المواقع الثلاثة وأغناها بالزوايا النوعية لشخصية الحكيم وتراثه الفكري والفني، تأتي في البداية عطاءات فريدة متميزة لباحثين متمرسين، من أعلام الجيل الثاني والثالث بعد الحكيم، الذين تناولوا زوايا الدين والفلسفة والسياسة والمجتمع والحضارة الغربية في سيرة الحكيم وفي أعماله الفكرية والأدبية بهذا الترتيب، وهو الترتيب نفسه تقريبا المتبع في التصنيف العشري بأكثر المكتبات ومراكز المعلومات. ويليها بضع عطاءات أخرى عن زوايا الأدب بمعناه الخاص في أعمال الحكيم وفي رؤاه الفنية، كالمسرحيات والروايات والقصص والشعر، لباحثين متمرسين من داخل الجامعات ومن خارجها.

وفي ختام هذه الافتتاحية أبادر القراء بما لاحظه كثير منهم، وهو أننى لم أصرح باسم أى من أفراد الكتيبة الذين استجابوا في هذا العدد لدعوتنا منذ عام مضى، فأسماؤهم جميعا مذكورة ثلاث مرات على امتداد صفحاته يميناً ويساراً ومقارنة للمواد التي قدموها. بيد أننى لا أستطيع إلا أن أزين هذه الافتتاحية وأذيلها باسم عزيز علينا جميعا وهو الأستاذ نجيب محفوظ فله في هذه المناسبة أياد كثيرة، كانت أولاها عام ١٩٧٧ حينما استطاع بأسلوبه السهل الممتنع، أن يقنع الحكيم بالتسجيل الصوتي دون مقابل مادي. وليست الأخيرة من هذه الأيادي تشجيعه ومشاركته بالرأى والتوجيه والحوار، عند التخطيط لهذا العدد وفي أثناء الإعداد والتجهيز.

١٢ ـ للمكتبات قصص في مسيراتهم . . ! وليس توفيق الحكيم وحده . . !(★)

تذكرة وتمهيد

في مثل هذا الوقت تماما من العام الماضي، وأسرة «عالم الكتاب» على كورنيش النيل تعمل جاهدة في مواد العدد الخامس عشر (يوليه/ أغسطس/ سبتمبر ١٩٨٧)، حملت إلينا كما حملت إلى الدنيا كلها قنوات الاتصال المسموعة والمرئية والمطبوعة، خبراً برغم أنه كان متوقعا من حين لآخر، فقد وضعنا ونحن نعمل لعددنا الخامس عشر في حيرة بالغة. . ! ذلك الخبر كان انتقال الكاتب الكبير توفيق الحكيم إلى الرفيق الأعلى، بعد حياة حافلة بالعطاء الفكري والفني الغزير لأكثر من نصف قرن متصل.

أحست الأسرة الصغيرة بمسئولية كبرى، في تلك اللحظة الفاصلة بين حياة فانية تنتهي بعد سنوات معدودة مهما طالت، وحياة الخلود الأدبي الذي يبقى ماشاء الله من السنين مئات أو آلافا، لبعض الشخصيات الفكرية الفذة في العالم، وتوفيق الحكيم بكل المقاييس نموذج عربي معاصر من هذه الشخصيات العالمية. . ! وهذا الإحساس هو الذي وضع أفراد الأسرة الصغيرة للمجلة في تلك الحيرة البالغة. فأفراد الأسرة الأكبر للمجلة في الأوطان العربية وفي الخارج، ينتظرون منا ولهم الحق كل الحق بالنسبة لتوفيق الحكيم، عملا بل في الحقيقة أعمالا متنوعة، تصبح هى الأساس العلمي لخلوده الفكري والأدبي، كما تكون أيضا البداية المنهجية لكل ماينشر له أو عنه فيما بعد.

لا مجال في هذه الدراسة بعد عام مضى، لبيان ما انتهت إليه «الأسرة الصغيرة» وهى تواجه هذا التحدي الفكري الببليوجرافي صيف ١٩٨٧، فقد أوجزناه في «افتتاحية» هذا العدد الخاص من «عالم الكتاب» الذي يخرج في ذكراه

(★) في عالم الكتاب. ـ العدد ١٩ (يوليه/ أغسطس/ سبتمبر ١٩٨٨)؛ ص ١٥٨ ـ ١٦٧.

الأولى. وإنما أردت الإشارة فقط إلى أننا اكتفينا ذلك الصيف، كتحية عاجلة لتلك اللحظة الفاصلة في «مسيرة الحكيم»، بتغيير افتتاحية ذلك العدد الخامس عشر حيث شرحنا في إيجاز مسئوليتنا الفكرية الببليوجرافية نحو هذه المسيرة، وبإضافة مادتين اثنتين فقط تمثلان نوعية هذه المسئولية نحو «الحكيم» ومسيرته. وكانت إحدى المادتين بل أولاهما بعنوان (صوت الحكيم في مكتبة عالمية)، تحكي قصة قد تذكر وقد تنسى في زحام مايكتب عنه من دراسات وبحوث. ولا نعيد هنا التفاصيل التي صاحبت تلك القصة، ولكننا ندعم إسنادها بثلاث وثائق مصورة هنا، إشباعاً لرغبات وردت إلينا من القراء:

- أولاها تحمل توقيع «توفيق الحكيم وموافقته بصفته صاحب الامتياز، على أن يسجل بصوته بعض الفقرات بعنوان (بين محسن وإيفان)، وهو العنوان الذي وضعه بنفسه لتلك الفقرات، من كتابه (عصفور من الشرق) الذي نشر لأول مرة عام ١٩٣٧. وقد تم هذا التسجيل يوم ٢٠ أكتوبر ١٩٧٧ لمكتبة الكونجرس، التي منحها حق الاستفادة بمادة التسجيل في الأغراض المرجعية والبحثية والتربوية. ويتم التمتع بهذا الحق بشروط معينة أهمها: يجوز لمكتبة الكونجرس أن تستخرج تسجيلات أخرى من المادة في حدود عشر نسخ، وأن تتيح هذه النسخ للهيئات غير التجارية بثمن التكلفة فقط، لتستخدمها تلك الهيئات لأغراض البحث بداخلها دون أن تستخرج منها تسجيلات أخرى. ولا يجوز بأى حال من الأحوال أن تستخدم هذه التسجيلة أو نسخها في وسائل الاتصال والعرض العامة لغرض تجاري. ويحتفظ «توفيق الحكيم» لنفسه وهو يمنح مكتبة الكونجرس هذا الحق المحدود بالشروط السابقة، بكافة الحقوق الأخرى بصفته صاحب الامتياز للمادة المسجلة.

- ثانيتها توصيف ببليوجرافي دقيق محدد بالفصل وبالسطر، للفقرات التي اختارها «توفيق الحكيم» مسبّقا، من إحدى طبعات كتابه (عصفور من الشرق) وهى طبعة دار المعارف عام ١٩٧٤ في سلسلة «اقرأ ٣٨٩» وتقع في ١٧٦ صفحة. ويستطيع المهتمون من الباحثين بوجهات نظر «الحكيم» في مؤلفاته بعامة وفي (عصفور من الشرق) بخاصة، وفي انعكاسات لقاءاته مع الشخصيات التي



THE LIBRARY OF CONGRESS

WASHINGTON, D.C. 20540

ORIENTALIA DIVISION

Research Department

PERMISSION TO RECORD AND REPRODUCE

Mr. Tawfiq al-Hakim, owner of literary property in *"Bayna Kuhrin wa-Iwan" of his "Usfur min al-Sharq" (1937)*, which has expressly been recorded by the Library of Congress, for the Archive of World Literature on Tape in the Library of Congress, on *October 20*, 19*77*, does hereby grant to the Library of Congress the right to use this material for reference, research, and educational purposes. Such right shall be limited by the following conditions: (1) the Library of Congress may reproduce no more than ten (10) copies of the tape recording, which copies may be disposed of at cost to other nonprofit institutions for their sole use without further reproduction of copies; and (2) the recorded material shall not be played or performed in public for profit.

It is the intention of this permission to transfer only the above-described right, and the owner of the literary property in the recorded material specifically reserves to himself all other rights therein.

Signature

T. Al Hakim

Place: *Cairo, Egypt*

Date : *October 20, 1977*

جاء ذكرها بالكتاب خلال العشرينيات، على تفكيره وتذوقه لما كتب قبل وفاته بعشر سنوات - يستطيع هؤلاء جميعا أن يرجعوا إلى تلك الطبعة ليتأملوا البدايات والنهايات والمحتويات بتلك الفقرات. وإذا كانت لهم فروضهم العلمية أو تفسيراتهم الأدبية لوجهات نظر «الحكيم» في تلك الأمور، فسيجدون دلالات معينة فيما اختاره وفيما عزف عن تسجيله فتوقف قبله بسطر أو سطرين، قد تنفي أو تؤيد تلك الفروض وهذه التفسيرات.

توفيق الحكيم، ١٨٩٨ -

« بين محسن وايفان »

تسجيلة توفيق الحكيم من كتابه: **عصفور من الشرق** - القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٤. - ١٧٦ ص. - (اقرأ؛ ٣٨٩) سارت كما يلي:

١ - بداية «الفصل التاسع عشر» ص ١٤٨ (نزل محسن كعادته...) حتى (وهنا قاطعه محسن قائلا كالمخاطب نفسه) سطر ١٨، ص ١٥٢.

٢ - في منتصف «الفصل العشرون» ص ١٦٧ سطر ١٤ («آه يامسيو ايفان»...) حتى (كل أولئك إن هم إلا زهرات يانعات في حديقة المسيحية الغناء) سطر ٢، ص ١٦٨.

٣ - في منتصف «الفصل الثامن» ص ٨٠، السطر الأخير (فرفع محسن رأسه بعد اطراق طويل، ثم قال: يدهشني فيك...) حتى نهاية الفصل في صفحة ٨٣ (آه... معذرة... إنك مؤمن... ماأسعدك أنت... وما أحسن حظك...).

وقد وافق الاستاذ توفيق الحكيم على تسمية هذه التسجيلة بعنوان «بين محسن وايفان» وهى عشرون دقيقة، ومن الجدير بالذكر أن هذا الحوار وإن يكن قد نشر للمرة الأولى ١٩٣٧، فإنه يرجع إلى ١٩٢٥ حينما كان توفيق الحكيم يعيش في باريس وهو في هذا الحوار يتقمص شخصية محسن، أما ايفان فإنه أحد الروس الذين تركوا وطنهم ليعيشوا في باريس، وموضوعات الحوار تتناول الأديان والايديولوجيات الماركسية والمذاهب الفاشية، والفرق بين الشرق والغرب.

- ثالثتها تقرر دراسي دقيق عن التجربة كلها التي جمعت الكاتب العربي المبدع للقرن العشرين كله بأكبر مكتبة عالمية في هذا القرن نفسه، وقد كانت جد حريصة على أن تضيف تسجيلة «توفيق الحكيم»، ومعها تسجيلة ثانية لأحد

أترابه (نجيب محفوظ)، باعتبارهما أول تسجيلتين عربيتين، إلى «أرشيف الأدب العالمي على شريط مسموع»، حينما كان عمر ذلك الأرشيف عند تسجيلهما حوالي ثلاثين عاما.

TWO EGYPTIAN WRITERS RECORD FOR LC ARCHIVE

Two famous Egyptian writers, Tawfiq al-Hakim and Naguib Mahfuz, recorded selections from their writings in Arabic for the Library's Archive of World Literature on Tape. The recordings were made at al Ahram Studios in Cairo, Egypt, last October under arrangements made by Michael Albin, field director of the Library of Congress Office there, and Saad al-Hagrassi, the Library's consultant, after invitations were tendered by Librarian of Congress Daniel J. Boorstin to the two writers.

Tawfiq al-Hakim, perhaps the leading creative writer in the Arab world, is one of the few writers from the Middle East whose works have been extensively translated into European languages.

Born to an Egyptian middle-class family, he studied law and literature in Cairo before continuing his studies in law in Paris. He came to know well the rural life of Egypt through his work as prosecutor in the provinces. Subsequently he worked in the Ministry of Education, and in 1951, he was appointed the director general of the Egyptian National Library, remaining in that post for five years. Thereafter he became a member of the Higher Council of Arts and Letters, the Egyptian Permanent Delegate to UNESCO, and a member of the board of directors of the newspaper al Ahram.

During these years Mr. al-Hakim produced a series of plays, novels, stories, and essays. In 1935, he wrote a novel 'Awdat al-Ruh' (The Return of the Soul) which reflected his thoughts about social problems and from which he recorded selected readings. His greatest innovation, however, was in the field of drama. Most of Mr. al-Hakim's plays belong to what he calls the "Theater of the Mind"

and include such works as Ahl al-Kahf (People of the Cave), Shahrzad (Shahrazad), Pijmalyun (Pygmalion), Rihlah ila alghad (Journey into the Future), al-Sultan al-ha'ir (The Sultan's Dilemma), and Ya Tali' al-shajarah (The Tree Climber). The last play reveals his familiarity with the Dadaist movement by which he was influenced at certain periods in his career.

Naguib (Najib) Mahfuz, the leading novelist in the Arab world, is also among the few Arab writers whose works have been translated into many books, articles, and dissertations. Mr Mahfuz was born in 1912. His early university education was in philosophy, but later he turned to literature and began writing novels and short stories. His early novels, such as Radubis (Radubis) and Kifah Tibah (Thebes' Struggle), were romances dealing with early Egyptian history. In the second phase of his literary career he turned to realistic descriptions of Cairo life and skillfully portrayed the gradual changes brought into Egyptian life in the 20th century, especially in his famous trilogy Bayn al-Qasrayn, Qasr al-Shawq, and al-Sukkariyah (the titles are names of districts in Cairo). Most recently, Mr. Mahfuz has delved into an exploration of the questions of religion, of true identity, and of the relationship between self and environment in his novels and short stories. Awlad hratina (The Children of our Quarter), Thartharah fawq al-Nil (Chit-Chat on the Nile), al-Summan wa-al-Kharif (The Quail and the Fall), al-Jarimah (The Crime), and Maraya (Mirrors) are examples of the thought-provoking novels characteristic of his later work.

LC Information Bulletin

تلك كانت واحدة فقط من قصص الحكيم، مع إحدى المؤسسات التي تتولى أمور الكتب وأوعية المعلومات في العصر الحاضر. ومن المؤكد أن له ولمن هم في طبقته ولمن هم في الطبقات الأدنى، من المؤلفين بعامة والمؤلفين المبدعين بخاصة قصص. . ! وقصص. . ! وقصص. . ! ليست كلها بالضرورة من هذا النمط العالمي الفريد، ولكنها من أنماط أخرى تجري في ثلاث قنوات متتابعة. فلكل مؤلف قصته أو قصصه مع مكتبة أو مكتبات، عرفها وعرفته في مراحل حياته

الناشئة قارئا ومتلقيا، وله أيضا قصته أو قصصه مع دار أو دور نشر، في حياته البالغة كاتبا ومعطيا، ثم لأكثر المؤلفين قصصهم مع المكتبات مرة أو مرات كثيرة بعد الكتابة والعطاء، بصفتهم أصحاب الملكية الفكرية لما تضمه تلك المكتبات وترعاه من ثمرات عقولهم.

والحكيم نفسه له ـ غير نمطه الفريد الأسبق من العلاقة مع مكتبة عالمية ـ أنماطه العادية، التي كان فيها قارئا متلقيا والتي كان فيها كاتبا معطيا، ثم تلك التي أصبح فيها صاحب الملكية الفكرية لعشرات وعشرات من المقتنيات، في مئات ومئات من المكتبات بالأوطان العربية وبالخارج. وإذا كنا لا نعرف كثيراً عن نمط القراءة والتلقى في حياته الناشئة، غير مايبدو بين السطور والفصول في بعض مؤلفاته، أو في الكتابات عنها وعنه بأقلام مؤرخيه ونقاده، فإننا نعرف قدراً وافيا عن النمط الثاني وهو الكتابة والعطاء لدور النشر، وعن النمط الثالث كذلك وهو الثمرات الخالدة من فكره الأدبي في مقتنيات المكتبات. والمادة الثانية (الحكيم في المكتبات الأمريكية)، التي نشرت صيف ١٩٨٧ بالعدد الخامس عشر عقب وفاته مباشرة، برغم أنها كانت محدودة جداً في تغطيتها الببليوجرافية لفكر الحكيم وعطائه، عند الناشرين وفي مقتنيات المكتبات، فإن استقراء محتوياتها يمدنا بكثير جداً من البيانات عن هذين النمطين. ولسنا نريد كذلك أن نعيد هنا تفاصيل ماجاء بتلك المادة التي يمكن الرجوع إليها، وإنما نشير فقط إلى اثنين مما جاء فيها من بيانات عن عطاءاته للمكتبات وعطاءاته للناشرين.

بالنسبة للمقتنيات في مكتبات البحث بالولايات المتحدة الأمريكية وحدها، وقد كانت هى أساس المادة الببليوجرافية صيف ١٩٨٧، فبرغم أن هذه المكتبات لم تتنبه إلى مؤلفات «الحكيم» بالعربية إلا متأخرة جدا (١٩٥٨)، بعد ثلاثة عقود أو أكثر من بواكيره التأليفية بالعربية، هناك الآن حوالي ٤٠ مكتبة كبرى بالجامعات ومراكز البحوث، تقتني حوالي ١٨٠ إصدارة لأعماله المطبوعة في شكل كتب بالعربية وحدها، وحوالي ٢٥ إصدارة أخرى لما ترجم منها إلى اللغات: الفرنسية والإنجليزية والأسبانية والإيطالية والفارسية والروسية والأردوية والألمانية

والعبرية، مرتبة تنازليا حسب عدد الترجمات في تلك اللغات. هذا غير أكثر من عشرين كتابا أخرى تقتنيها تلكم المكتبات الأربعون، تتناوله هو أو تتناول واحداً أو أكثر من مؤلفاته.

وبالنسبة لعطاءاته عند الناشرين بالأوطان العربية وبالخارج، تدل المجموعة السابقة من الكتب بالعربية وحدها، على أن الناشرين المصريين ظفروا وحدهم بأكثر من ٨٠٪، كما تدل على أن دار نشر مصرية واحدة قد أخذت من هذه النسبة حوالي ٧٠٪، وهي «مكتبة الآداب ومطبعتها» بدرب الجماميز بالسيدة زينب لصاحبها على حسن وأولاده. وقد سعد «الحكيم» بهذه الدار وسعدت به لبضعة عقود متوالية، حتى تطور الأمر بينهما في الفترة الأخيرة من حياته، فأضافا إلى علاقة العمل بينهما صلة النسب والمصاهرة..!

الأنماط الفريدة في مسيراتهم مع المكتبات

وفي هذا العدد الخاص من «عالم الكتاب» الذي نحيي به الذكرى الأولى للحكيم، نعيش قصصا أخرى كثيرة تربط بين المكتبات والمبدعين من الكتاب والشعراء بخاصة، في أنماط فريدة متميزة برغم أنها قد تذكر وقد تنسى في مسيراتهم، عند الكتابة عنهم أو عن عطاءاتهم في زحمة مايكتبه الباحثون والدارسون. ومع أن هذه الأنماط الفريدة من اتصالهم بالمكتبات، ترجع في الماضي البعيد للتراث العربي الإسلامي إلى قرون عديدة تزيد على عشرة، فإننا نركز في هذه المادة بمناسبة الذكرى الأولى للحكيم، على مجموعة من هذه الأنماط في القرن العشرين وحده بمصر وبالخارج، وهو القرن الذي غطى الحكيم بحياته وعطاءاته أكثر عقوده وسنواته. ولعل خير مانمهد به لهذه الباقة العصرية من الروابط الفريدة للمبدعين مع خزانات الكتب، هي قصة أبى تمام الشاعر مع خزانة خاصة لآل سلمة، وقد مر عليها أكثر من أحد عشر قرنا من الزمان.

يحكي أن أبا تمام الشاعر العباسي المشهور (ت ٨٤٦ م)، كان في رحلة بمناطق خراسان، إلى أحد ممدوحيه (عبد الله بن طاهر) فمدحه وأثابه، وفي طريق عودته

يريد العراق اغتنمه أبو الوفاء بن سلمة، الذي أنزله بداره وأكرمه. وفي صباح يوم كان يريد فيه مغادرة هذه الدار ومواصلة الرحلة، وجد أن الليلة السابقة قد شهدت وقوع ثلج عظيم قطع الطريق ومنع السابلة، فغم ذلك أبا تمام وأحرج صدره، على حين سر ذلك مضيفه أبا الوفاء، الذي قال له: وطن نفسك على هذا المقام، فإن هذا الثلج لاينحسر إلا بعد زمان وأدخله إلى خزانته فطالعها واشتغل بها.

ورأى أبو تمام أن يستثمر هذه الإقامة الجبرية، فأنفق أكثر وقته في الخزانة (المكتبة) الخاصة لهذه الأسرة العريقة، واستطاع في ظلالها أن يضع لنا خمسة مؤلفات، أهمها تحفته الخالدة (حماسة أبى تمام)، ونظمها في عشرة أبواب متفاوتة في حجمها، كان أولها «باب الحماسة» الذي يشغل وحده أكثر من ثلث الكتاب كله، وآخرها «باب معرفة النساء» الذي لايبلغ عشر صفحات من المجموع الكلي للكتاب الذي يبلغ حوالي ٩٠٠ صفحة، والمؤلفات الأربعة الأخرى (فحول الشعراء؛ مختار أشعار القبائل؛ نقائض جرير والفرزدق؛ الوحشيات وهى الحماسة الصغرى) مثل (الحماسة الكبرى) مختارات من الشعر العربي قبل أبى تمام.

وكان من الطبيعي أن يهدي أبو تمام النسخة الأم وهى الكتاب الأهم من حماسته إلى مضيفه، الذي وضع الهدية في خزانته وهو يهنىء نفسه على ماظفر به، وكان من الطبيعي أن تصبح تلك النسخة من أثمن المقتنيات في هذه المكتبة. وقد بقيت في خزانة آل سلمة يضنون بها ولا يكادون يبرزونها لأحد حتى تغيرت أحوالهم، وجاء إلى «همذان» وفيها هذه الخزانة رجل من «دينور» يعرف بأبى العواذل، فظفر بهذه النسخة وحملها إلى «أصبهان»، فأقبل أدباؤها على (حماسة أبى تمام) كما تمثله تلك النسخة الأم.

ليست هذه الحكاية في مسيرة أبى تمام إلا مثالا واحداً، نستطيع من خلاله رؤية نمط فريد آخر، للعلاقة بين شعرنا وشعرائنا في عصورهما الذهبية، وبين خزائن الكتب العربية الإسلامية حتى الخاصة منها. ويستطيع المؤرخون

والمدرسون في أيامنا الحاضرة للأدب العربي ورجاله في تلك العصور، أن يستخرجوا من بطون الموسوعات الكثيرة التي بقيت لنا عنه وعنهم، عشرات وعشرات من أنماط العلاقة، التي ربطت أدباءنا وعلماءنا إلى كتبنا ومكتباتنا في ذلك الماضي الزاهر.

وما لنا نرجع بعيداً أكثر من ألف عام أو حتى بضعة قرون، لنرصد أنماطا من تلك العلاقات الجديرة بالتنويه، ونحن نستطيع أن نرجع فقط بضع سنوات أو بضعة عقود خلال القرن العشرين وحده، وهو مجال اهتمامنا بهذه الدراسة في الذكرى الأولى للحكيم، لنجد في مصر وحدها ثلاثة من شعراء العصر الحديث المرموقين، وقد ارتبطوا في نمط فريد من العلاقة بمكتبة واحدة أيضا، هي في الوقت نفسه أكبر المكتبات الحديثة وأقدمها ليس في مصر وحدها، وإنما في الأوطان العربية جميعا. . ! أما هذه المكتبة فهى (دار الكتب المصرية)، التي دخلت القرن الثاني من حياتها منذ عشرين عاما تقريبا. . ! وأما الشعراء الثلاثة بترتيب أجيالهم ومقدار الشهرة التي حظى بها كل منهم فهم: حافظ إبراهيم (ت ١٩٣٢)؛ وأحمد رامي (ت ١٩٨١)؛ وصلاح عبد الصبور (ت ١٩٨٠).

● أما بالنسبة لحافظ إبراهيم في عام (١٩١١) فقد كانت دار الكتب المصرية (الكتبخانة الخديوية في ذلك الوقت) إنقاذاً له من حياة الفلاكة والمفلوكين، التي عاشها أكثر من عشر سنوات بعد طرده من الجيش المصري بالسودان. وإذا كان منافسه «أحمد شوقي» يعيش آنذاك منعما في رعاية القصر، فقد كان هو يعيش كأحد صعاليك الأدب على مقاهي القاهرة، بدون أهل وبدون مصدر ثابت للرزق. فعطف عليه أحمد حشمت باشا في ذلك العام وكان وزيراً للمعارف العمومية التي تتبعها المكتبة، وعينه في «القسم الأدبي» الذي انطفأت أضواؤه في الوضع الحالي لتلك الدار العريقة، وطلب له رتبة البكوية من الدرجة الثانية التي نالها في العام التالي، فانتظمت حياته بعض الشيء وإن يكن قد تجنب الشعر الوطني الحماسي حتى آخر حياته. . ! وهكذا قضى «حافظ إبراهيم» أكثر من نصف عمره الشعري في تلك الدار، وقد تغير اسمها مرتين وهو يعمل فيها:

أصبحت في المرة الأولى (دار الكتب السلطانية) بعد عام ١٩١٤، ثم (دار الكتب المصرية) بعد عام ١٩٢٢.

وقد صدرت لحافظ إبراهيم وهو في هذه الدار بعض أجزاء ديوانه في شكله الأول، على أيدي بعض «الكتبية» المحيطين بمبنى الدار في موقعها القديم آنذاك بشارع محمد علي بالقاهرة. وله ثروة كبيرة من النوادر والقصائد التي تتصل بهذه الفترة الناضجة في شعره وفي حياته، وكانت دار الكتب المصرية من الناحية الرسمية على الأقل، هى العمود الفقري لتلك الثروة وهذه الفترة. وقد بقيت الدار له أهلا ورزقاً أكثر من عشرين عاماً متصلة، حتى أحيل إلى المعاش عام ١٩٣٢، وكأنه سمكة خرجت من الماء فلم يمكث إلا شهوراً قليلة وتوفى في العام نفسه، ولم يمكث بعده منافسه «أحمد شوقي» إلا شهوراً أقل حتى توفى أيضاً أواخر ذلك العام..!

● وأما أحمد رامي الذي لم يولد في مصر وإنما في اليونان، حيث كان يعمل أبوه موظفا بإحدى المؤسسات المصرية هناك، فقد خرج إلى أوروبا مرة ثانية بعد إكمال تعليمه في مصر وعمله بوزارة المعارف العمومية، في بعثة تعليمية لحساب الدار التي كانت ماتزال تابعة للوزارة آنذاك، ودرس خلال هذه البعثة الأعمال الفنية للمكتبات من فهرسة وتصنيف ونحوهما. ولكن الشعر وصوت «أم كلثوم» في شبابها المبكر غلباه في حياته العامة، وأصبحا فيها أقوى من القواعد والجداول في أعمال الفهرسة والتصنيف..! وهكذا كسبه الفن وخسرته المكتبات، التي لو تفرغ لها لكان أول الرواد العرب في هذا التخصص الحديث، ليس في مصر وحدها وإنما في البلاد العربية جميعا. وقد مد الله في عمره بعد تلك البعثة ستة عقود كاملة، كان من الممكن أن يكون عطاؤه فيها بدلا من القصائد والمقطوعات الفصيحة والعامية، بحوثا مبكرة ومؤلفات عصرية في: الببليوجرافيا؛ والمراجع؛ وبنوك المعلومات؛ الخ.

● وأما ثالث الفرسان في هذه المجموعة من «شعراء المكتبات» المصريين في القرن العشرين، فهو المرحوم صلاح عبد الصبور الذي عرفته وعرفني صديقين

حميمين ومدرسين للغة العربية منتصف الخمسينيات. وقد تركنا هذا العمل المبكر لنا في عام واحد (١٩٥٧): سافرت إلى أمريكا لأدرس المكتبات والمعلومات، وانتقل هو إلى العمل الثقافي في قطاع النشر الذي تتولاه الدولة. والتقينا وجهاً لوجه بعد عقدين: هو رئيس للهيئة المصرية العامة للكتاب، وقد أصبحت «دار الكتب المصرية» إحدى «المقطوعات» في هذه «الهيئة» التي تضخمت وكأنها «شاهنامة» الفردوسي، وأنا رئيس للقسم الأكاديمي بجامعة القاهرة، الذي يتولى الكتب والمكتبات تدريساً وبحثا. ولم أستطع أن أرفض طلبه حين دعاني لمسئولية استشارية دائمة، لأعمال الحاسب الألكتروني واستخداماته الببليوجرافية في «الهيئة» بما فيها «دار الكتب المصرية». وكانت هذه الدعوة من ذلك الشاعر المجدد، هى المرة الأولى في حياتي التي أدخل فيها إلى «الهيئة» وإلى «الدار» مسئولا عن عمل معين، وليس مجرد سائل أو باحث عن معلومة أو لقضية.

بل إن «صلاح عبد الصبور» لا يرتبط في مثل هذا النمط الفريد بدار الكتب المصرية وحدها، فقد دخل بصوته إلى مكتبة الكونجرس عام ١٩٧٨، مثل «توفيق الحكيم» و«نجيب محفوظ» قبله بعام واحد. فهو أول شاعر عربي يقرأ من شعره بنفسه لمكتبة الكونجرس، بناء على دعوة كريمة من الإدارة العليا للمكتبة، مع توثيق قانوني يعطي المكتبة حق الاستخدام للمادة المسجلة في أغراض البحث والمراجع والتربية وحدها. ولمكتبة الكونجرس مع الشعر والشعراء بخاصة قصة ترجع إلى نصف قرن مضى، وتكاد تصبح في الوقت الحاضر للشعر والشعراء الأمريكيين أولا وللشعراء بالأوطان الأخرى بعدهم، المكان الوحيد الذي يشعرون فيه بوجودهم الحقيقي، في عالم وفي عصر لم يعودا لهم ولم يعودوا لهما. . ا .وسنعود نحن إلى أنماط هذه العلاقة الفريدة بين أكبر مكتبة عالمية في القرن العشرين، وشعراء هذا القرن منذ أواخر الثلاثينيات حتى الآن، بعد قصص جديدة وفريدة للحكيم مع الكتب والمكتبات.

والحكيم نفسه مرة أخرى

● كان «الحكيم» على صلات وثيقة بأترابه وفي مقدمتهم «طه حسين»، وكان لهذه الصلة دورها المباشر وغير المباشر في أعماله الأدبية وفي الوظائف التي شغلها.

وترجع صلته بالدكتور «طه حسين» إلى أوائل الثلاثينيات، ليس فقط لأن شخصية «الحكيم» الأدبية بدأت تأخذ صورة متميزة آنذاك، ولكن أيضا إلى جانب ذلك بسبب الخلفية الثقافية الفرنسية لكل منهما، وهى التي كانت أحيانا تشدهما معاً للالتقاء هناك خلال الصيف. وفي واحد من تلك اللقاءات وهما في طريق الذهاب أو العودة، أحاطت بهما الثلوج فوق جبال الألب بين إيطاليا وفرنسا، وبقيا هناك في قصر أثرى حتى تنجلي الثلوج. ورأيا كأديبين أن يستثمرا هذا الوقت الضائع أو الاقامة الجبرية في عمل يجمعهما معاً، وكأنهما يكرران مجتمعين قصة أبي تمام قبلهما بأحد عشر قرنا أو تزيد. وقد نجحا في مشروعهما الأدبى وألفا معاً كتاب «القصر المسحور»، وهو العمل الوحيد الذي اشترك فيه «الحكيم» مع مؤلف آخر.

● ليست تلك القصة للحكيم مع طه حسين إلا تمهيداً لقصة أخرى ذات فصلين، وهى الأكثر أهمية في أنماط العلاقة التي ربطت «الحكيم» بالمكتبات. ذلك أن هذه الصلة المبكرة بين العملاقين قد أثمرت فيما أثمرت، واحدة من أعلى الوظائف التي شغلها «الحكيم» لخمس سنوات كاملة «١٩٥١ - ١٩٥٦»، برغم أنها تكاد تنسى تماماً في زحمة ما يكتب عنه وعن أعماله ووظائفه. فقد انتهز «طه حسين» الفرصة وهو وزير المعارف عام ١٩٥١ في الوزارة الوفدية، فاختار «توفيق الحكيم» ليكون مديراً لدار الكتب المصرية، وهو المنصب الذي شغله من قبل، الرواد من المستشرقين الألمان مثل «موريتز»، ثم العمالقة من المفكرين المصريين مثل «أحمد لطفي السيد». بل لقد كان «الحكيم» آخر العمالقة في هذا المنصب، حيث تولاه من بعده سلسلة جديدة من الموظفين، أخذت تنحدر تدريجيا عبر ثلاثة عقود، حتى الحلقة الحالية في هذه السلسلة التي لايكاد يعرف شخصية صاحبها أحد.

● لم يكن قرار «طه حسين» بتعيين «الحكيم» مديراً لدار الكتب المصرية، إلا واحداً من عشرات أو مئات القرارات الهامة التي اتخذها خلال وزارته. ويهمنا من تلك القرارات الخطيرة قرار واحد آخر اتخذه أيضا حينذاك، وهو إبعاد

«إسماعيل القباني» الذي كان وكيلا لوزارة المعارف قبل قدوم «طه حسين»، وأحد الأعلام الكبار في تخصص التربية بمعناه الفني. ذلك أن الرجلين كانا على طرفي نقيض في شئون التربية والثقافة، وكانت بينهما مساجلات ساخنة لسنوات طويلة من قبل، كجزء من التنافس التقليدي بين رجال «المعلمين العليا» ورجال «كلية الآداب». وكان «طه حسين» عنيفا في خصوماته فأوحى إلى صاحب الأمر في الوزارة الوفدية أن يخرج «إسماعيل القباني» من وزارة المعارف ليكون وكيلا لوزارة الداخلية، إذلالا له حيث لايستطيع أن يمارس أى عمل. . ! وتمضي الأيام وتخرج الوزارة الوفدية من الحكم أوائل ١٩٥٢، وتأتي الثورة صيف العام نفسه ويصبح «القباني» وزيرا للمعارف في واحدة من وزاراتها الأولى. وتبدأ هذه الوزارة ماكان يسمى «حركة التطهير»، التي طرد بمقتضاها عدد غير قليل من كبار الموظفين، وينتهز «إسماعيل القباني» الفرصة لينتقم من «طه حسين». فيطلب من صاحب الأمر في الحكم كله طرد «الحكيم» من دار الكتب المصرية، لأنه يقضي أكثر أوقاته بعيداً عن مقر عمله، وليس في بقائه بمنصبه أية فائدة للدولة. . ! وكانت المفاجأة التي لم يتوقعها «إسماعيل القباني» وهو وزير للمعارف، فقد أنبه «عبد الناصر» نفسه على هذا الطلب، قائلا: إنني أدين باتجاهاتي الوطنية لتوفيق الحكيم، حينما قرأت في صباى روايته (عودة الروح)، فكيف تطلب طرده من منصبه وهو أولى الناس به. . ! وكان هذا التأنيب دون أية زيادة كافيا لكى يقدم «إسماعيل القباني» استقالته من الوزارة. . ! وهكذا أنقذ كتاب واحد كرامة رجلين وألقى بمنافسهما بعيداً، وأكمل «الحكيم» بهذا الكتاب مسيرته في «دار الكتب المصرية».

وفي أمريكا للأمريكيين

قد يظن أكثر القراء أن الحضارة الغربية السائدة في القرن العشرين بعامة، والنمط التكنولوجي المادي منها في أمريكا بخاصة، ليس في أى منهما ذلك الموئل الذي سعد فيه الأدباء والشعراء في العصور الماضية بعامة، وفي الشرق العربي الإسلامي خلال عهوده الذهبية بخاصة. بيد أننا سنجد في الفقرات التالية مايغير هذا الظن في نفوسنا، أو مايضعه موضع التساؤل على أقل تقدير، بشواهد مأخوذة من أغلظ البيئات التكنولوجية المادية وهى الولايات المتحدة الأمريكية، خلال

أعلى الفترات تشبعا بهذه الحضارة الغليظة وهى العقود الخمسة الأخيرة من القرن العشرين. وكان للمكتبات قصصها مرة أخرى في مواجهة هذه البيئة المادية، ودورها البارز في ابتناء واحة داخلية هناك للشعر والشعراء والأدباء، يحسون فيها بعطائهم وقيمهم ووجودهم، وينعمون تحت ظلالها على عهد «روزفلت» أو «ريجان» في «واشنطن»، بما كان ينعم به شعراؤنا وأدباؤنا في قصور الخلفاء والسلاطين بدمشق وبغداد والقاهرة.. !

في عام **١٩٣٧** على عهد الرئيس «روزفلت» أنشىء في مكتبة الكونجرس، وهى المكتبة القومية للولايات المتحدة وإحدى المكتبات الكبرى بالعالم إن لم تكن أكبرها جميعا، التي يبلغ اليوم عدد العاملين بها بضعة آلاف من حملة الليسانس أو البكالوريوس وممن دونهم وممن فوقهم - أنشىء لأول مرة منصب فريد قد لايوجد في أية مكتبة أخرى، وهو (مستشار الشعر: Consultant in Poetry). وصاحب هذا المنصب هو الذي يقدم توصياته ومشورته إلى رئيس المكتبة وإلى الكبار من مساعديه، بشأن المواد الأدبية التي ينبغي أن تدخل في مقتنيات المكتبة، وبشأن الأمور والقضايا والمسائل الأخرى المتصلة بالأدب وبالشعر. وفي ديسمبر **١٩٨٥** على عهد الرئيس «ريجان» صدر عن الكونجرس قانون عام رقم **(٩٩ - ١٩٤)** تم التصديق عليه، يقضي بأن هذا المنصب وقد مضى عليه حوالي خمسين عاما يساوي (أمير الشعر للولايات المتحدة: Poet Laureate of The United States) وأن يكون اللقب الرسمي الذي يحمله من يشغل هذا المنصب هو (أمير الشعر المستشار: Poet Laureate Consultant in Poetry) ابتداء من عام **١٩٨٦**، مع حلول العيد الذهبي لإنشاء ذلك المنصب. وفي أثناء العامين الأخيرين استخدمت الصحافة ووسائل الإعلام مرات غير قليلة، لقبا موجزا لصاحب المنصب هو (شاعر الشعب: Nation's Poet).

وإذا كان حظ الكاتب الشاعر المعمر (روبرت بن وارين: Robert Penn Warren) المولود عام (١٩٠٥)، أن يشغل هذا المنصب مرتين **(١٩٤٤ - ١٩٤٥)** ثم **(١٩٨٥ - ١٩٨٧)**، وأن يكون أول من يحمل لقب «أمير الشعر المستشار»

وقـد سبقـه في شغل المنصب شعراء مشهورون أمثال (كارل شابيرو؛ روبرت فروست؛ إليزابيث بيشوب؛ جوزفين جاكوبسون)، فقد يكون الملائم والمفيد لنا شرح الظروف التي أتاحت لمكتبة الكونجرس إنشاء هذا المنصب الفريد، الذي شغله حتى الآن حوالي ثلاثين من كبار الأدباء المبدعين بعامة والشعراء بخاصة، كما أتاحت لها الاستثمار الأمثل لما يملكونه من الشهرة الطائرة والمواهب الخلاقة، في إنشاء وتطوير برامجها ومواسمها الأدبية والشعرية، التي تبدأ كل عام في شهر (أكتوبر) وتستمر حتى (مايو)، خلال العقود الأربعة أو الخمسة الماضية.

في العشرينيات استصدرت المكتبة قانوناً عاما من الكونجرس، يتيح لها قبول التبرعات المالية والعينية وإنشاء الصناديق الخاصة، لتمويل المشروعات والأعمال التي تراهـا ملائمـة لتحقيق أهـدافهـا، في الأغراض العلمية والفكرية والفنية والأدبية. ويهمنا من تلك التبرعات التي توالت منذ ذلك التاريخ حتى الآن، وقد بلغت مئات الملايين من الدولارات، ماقدمه (هانتيجنتون) وهو مليونير أمريكي كان مغرماً بالشعر محبا للشعراء، وينفق الكثير من أمواله على رعاية هذا الفن حتى تبقى له مكـانته السامية. فقد تبرع عام ١٩٣٦ بإنشاء الصندوق الذي يتكفل بالإنفاق على منصب (مستشار الشعر) في رعاية مكتبة الكونجرس. وهناك صندوق آخر يبلغ رأسماله في الوقت الحاضر أكثر من مليون دولار، تنفق منه المكتبـة على الـبرامـج والمـواسم الأدبية والشعـرية. وأصل هذا الصندوق كان ١٠٠,٠٠٠ دولار قدمتها سيدة أمريكية (جيرترود هوايتال) عام ١٩٥١، لتنمية هذه البرامج والنهوض بها، إلى جانب تبرعاتها الأخرى التي بلغت بضعة ملايين، لأغـراض ترتبط بالفنـون والآداب والمـوسيقى، وتبرعاتها العينية من المطبوعات والمخطوطات النادرة ومن الآلات والمدونات الموسيقية الفريدة.

وقـد جرى العـرف بالنسبة لصاحب هذا المنصب الأدبي، سواء أكان لقبه «المستشـار» فقط أو «الأمير المستشار»، أن يترأس البرامج والمواسم والمهرجانات الأدبية التي تجري بالمكتبة. كما أنه هو الذي يفتتح الموسم الأدبي في أوله (أكتوبر) من كل عام بقراءات حديثة من شعره، ويختتم الموسم كذلك في نهاية (مايو)

بمحاضرة يعدها هو أيضا، تتناول واحدة من القضايا التي يراها ذات أهمية في مجال الأدب. في مايو ١٩٨٧ مثلا وكان هو نهاية الفترة الثانية للشاعر (روبرت بن وارن)، وله مؤلفاته الشعرية والقصصية والنقدية منذ العشرينيات، اختار هذا «الأمير» قضية سماها «النقد الجديد»، لتكون هى موضوعا لمحاضرته الختامية في ذلك الموسم، حيث تتبع مسيرة النقد على امتداد ستين عاماً، حتى وصل الأمر الآن إلى مايسميه «حركة النقد الجديد»، وهل هى ذات معنى أو بغير معنى . . !

ولا نستطيع في هذه الدراسة أن نختار أحد الطرفين: المكتبة في جانب بإمكاناتها وتسهيلاتها أو أصحاب هذا المنصب بما يمثلونه من الأدب والشعر في الجانب الآخر، لنحكم بأنه صاحب العطاء الأكبر للطرف الآخر. من المؤكد أن مكتبة الكونجرس كسبت كثيراً جداً خلال العقود الخمسة الأخيرة، حينما أضافت إلى الآلاف من العاملين فيها، تلك النخبة الممتازة من شعراء أمريكا وأدبائها. فقد أصبح لبرامجها ومواسمها الأدبية والشعرية طعم فريد متميز وجلال فني تنفرد به، وأضافت بذلك إلى الفئات الكثيرة من القراء والباحثين، الذين يستخدمون مجموعاتها الغنية من المخطوطات والمطبوعات والمسموعات والمرئيات، فئة جديدة من صفوة العلماء والمشاهدين والمستمعين، الذين يحرصون على المشاركة في هذه البرامج الحية للأدب والشعر، وعلى ارتياد تلك المواسم باعتبارها أثمن المقتنيات التي تتيحها المكتبة لهم، فهم يعيشونها بعيونهم وأسماعهم قبل أن يقرأها غيرهم فيما بعد، كتبا أو شرائط مرئية مسموعة.

ولست أستطيع وأنا الآن بالسويداء من هذه الدراسة في الذكرى الأولى لتوفيق الحكيم، أن أكتم مادار ويدور بنفسي بالنسبة لشعرائنا وأدبائنا في الوقت الحاضر، وللأوضاع والمتغيرات المحدقة بأكبر وأقدم مكتبة عربية في العصر الحديث، وهى التي ينبغي أن نعرفها باسمها العريق (دار الكتب المصرية). . ! فكم أتمنى بدلا من التشتت الذي يعيشه أدبنا وشعرنا تحت أسماء جوفاء، مجلسا أو لجنة أو غيرهما من المسميات الشكلية الفاشلة، أن تكون «دار الكتب المصرية» هى واحتهم وعكاظهم العصرية، وأن نهيىء لها بصدق وإخلاص الإمكانات الرسمية وغير

الرسمية، لتصبح لهم منذ الآن ما أصبحت «مكتبة الكونجرس» للشعراء والأدباء الأمريكيين منذ الثلاثينيات، كما رأينا في الفقرة السالفة وكما سنرى في الفقرات التالية.

من المؤكد كذلك على الجانب الآخر أن الشعراء والأدباء بعامة والأمريكيين بخاصة، قد سعدوا بإنشاء هذا المنصب في «مكتبة الكونجرس» ذات الشهرة العالمية، كما ازدادت سعادتهم بتحويل اللقب من «المستشار» إلى «الأمير المستشار»، بقانون عام يضعه الكونجرس ويوقعه الرئيس الأمريكي. فالمنصب واللقب يضفيان على صاحبهما هالة غامرة من النبالة والجلال تسكن إليهما مشاعره، ويتيح له المنصب واللقب واحة من التجربة النفسية والاجتماعية والأدبية يتجدد معها عطاؤه. والمكتبة من جانبها بالإضافة إلى اللقب والمنصب جد حريصة، على كل ماتسكن إليه مشاعرهم ويتجدد معه عطاؤهم:

- كرمت المكتبة (روبرت بن وارن) باعتباره شغل المنصب مرتين بينهما حوالي ربع قرن، وكان أول من حمل اللقب الجديد (أمير الشعر المستشار)، فأصدرت عام ١٩٨٧ قبيل نهاية فترته الثانية، معلقة فنية على ورق ممتاز تباع بسبعة دولارات، باتساع ١٧×٢٢ بوصة. في جانبها الأيمن رسمة دقيقة الخطوط للشاعر الكاتب بقامته المهيبة، وفي الجانب الأيسر توقيعه المتميز وتحت التوقيع قصيدته الشهيرة بعنوان (الصبي الصغير والحذاء المفقود).

- أصدرت المكتبة أوائل هذا الصيف، تسجيلة مرئية على شريط «فيديو تيب» مدتها ثلاثون دقيقة، وتباع حاليا في الأسواق بثلاثين دولاراً وعنوان هذه التسجيلة الثمينة «حوار مع ريتشارد ويلبور»، وهو «الأمير المستشار» حتى سبتمبر ١٩٨٨. وقد تولى هذا الحوار التذكاري «جريس كافلييري»، وهو أحد الشعراء الذين شاركوا في برنامج قومي إذاعي أوائل العام الحالي عن الشعر والشعراء، ستأتي الاشارة إليه وإلى دور المكتبات فيه بعد قليل. وتتضمن هذه التسجيلة التكريمية، جوانب متنوعة في شخصية «الأمير

المستشـار» الحالي، وفي حياته اليومية للفترة الجارية من هذا المنصب، من أبرزها فقرة تهمنا هنا بعنوان «الشاعر في عشه». ويرى المشاهد في هذه الفقرة من التسجيلة (بيت الشعر: Poetry Office) الذي عنيت المكتبة بإنشائه منذ خمسين عاماً، فاختارت له الطابق الأعلى من باكورة مبانيها الثلاثة، حيث يعيش ويتنفس أصحاب المنصب، جوا شاعريا خالصا بعيدا عن صخب الحياة الغليظة من حولهم. بل إنها تشارك حاليا في رعاية الفيلم السينمائي عن الشـاعز «روبرت فروست»، الذي كتب أصله ويتولى إخراجه ويقوم بالدور الأول فيه الممثل الأمريكي «بورجيس ميريديث».

- أصبح للرئيس الأمريكي، بقانون منذ ثلاثة أعوام، الحق في أن يمنح سنويا عدداً من الميداليات القومية العليا، لايتجاوز اثنتى عشرة شخصية في مجالات الفنون والآداب. ويتم الاحتفال بمنح هذه الميداليات في «البيت الأبيض»، حيث يذهب من وقع عليهم الاختيار ويتناولون الغداء مع الرئيس، الذي يقلد كلا منهم الميدالية الممنوحه له. وفي العام الثالث لهذا التقليد (١٩٨٧) كانت إحدى هذه الميداليات المتميزة من نصيب (روبرت بن وارن)، الذي لم يستطع الحضور بنفسه ذلك اليوم لمرضه، فناب عنه في تلقي الميدالية رئيس الإدارة التي يتبعها ذلك المنصب في مكتبة الكونجرس، تأكيداً لعمق الرابطة بين الطرفين موقع المنصب وصاحبه.

- في العقود الأربعة الماضية وقف تحت ظلة البرامج الأدبية والشعرية في المكتبة، برعاية أصحاب هذا المنصب خلال تلك الفترة، مئات ومئات من الشعراء والشـواعـر والكتاب والقصاصين والنقاد، وقدموا بأنفسهم عطاءاتهم الفنية والأدبية والفكرية. ويكفي أن نذكر هنا نموذجا حديثا واحداً لبرنامج يوم الثلاثاء (٢٣ فبراير ١٩٨٨). كان البرنامج لأمسية ذلك اليوم بعنوان (شعر من المملكة المتحدة)، وكان أبطاله ثلاثة شعراء وشاعرة، ينتمون جميعا إلى الخمسينيات بالنسبة لميلادهم، وإلى بريطانيا بالنسبة لمواطن نشأتهم الأولى قبل الانتقال إلى أمريكا، وقد قدم كل منهم مختارات من شعره البريطاني قرأها

بنفســه. وهم: ميخــائيل هوفـمان؛ بول مولـدون؛ كريج راين؛ كارول رومينس. وكان «أمير الشعر المستشار» الحالي (ريتشارد ويلبور: Richard Wil- bur) على رأس المشاهدين والمستمعين لهذا البرنامج، بعد أن قدمهم كجيل جديد من الأمريكيين المدجنين.

- في عام ١٩٦٢ أقامت المكتبة أول مهرجان قومي للشعر، على عهد صاحب المنصب في ذلك الوقت (لويس أونترميير: Louis Untermeyer) وبرعايته. كما أنشأت المكتبة «عيد أسرة» لأصحاب المنصب باسم (العودة: Reunion)، وكان أول احتفال لهم بذلك العيد عام (١٩٧٨) على عهد (روبرت هايدن: Robert Hayden). أما الاحتفال الثاني بعيد (العودة) هذا، فقد اختارت المكتبة له الذكرى الخمسينية لإنشاء المنصب (١٩٣٧ ـ ١٩٨٧). وقد حضره كل الأحياء ممن شغلوا هذا المنصب، باستثناء اثنين لم يتمكنا من الحضور بسبب الشيخوخة. وكان من الطريف في ذلك الاحتفال، الذى ملأ الأيام الثلاثة الأخيرة من شهر مارس ١٩٨٧، أن كل واحد من أصحاب هذا المنصب الذين حضروا الاحتفال وكانوا خمسة عشر أميراً أو أميرة، قد اختار شاعراً شابا يلقي مختارت من شعره ومن شعر من اختاره.

- في الشهور الأولى للعام الحالي (١٩٨٨) شاركت المكتبة في الإعداد والتجهيز لبرنامج قومي عن الشعر والشعراء الأمريكيين باسم (صوت ورؤي). ويتكون البرنامج من ١٣ حلقة أسبوعية تليفزيونية، ويتضمن قراءات لقصائد معينة لكبار الشعراء الأمريكيين ممن شغلوا هذا المنصب ومن غيرهم، أمثال: والت ويتمان؛ ت.س. إليوت؛ إميلي ديكينسون. كما تتضمن كل حلقة خلفية عن القصائد المختارة وسياقها الشعري واللغوي والزمني ومناقشات وتعليقات، يتولاها شعراء ونقاد مرموقون أمثال: ألن جينسبرج؛ ديريك والكوت؛ مارك ستراند. وقـد أعـد للبرنـامج «مـوجز إرشادي» يتضمن مقترحات ونماذج للمشـاركـات المحلية، التي ينبغي أن تصاحب حلقات البرنامج القومي. وتلقت حوالي ٢٠,٠٠٠ مكتبة عامة في أنحاء الولايات نسخا كافية من هذا الموجز، لتتولى كل منها في محيطها أمر هذه المشاركات الشعرية المحلية.

تلك وغيرها أمثلة للقصص التي ينبغي أن تذكر فتحتذى، قامت بها إحدى المكتبات القومية في مسيرات المبدعين من الأدباء والشعراء في وطنها بعامة، وفي مسيرات هؤلاء المبدعين الذين توجت بأسمائهم قوائم العاملين فيها بخاصة. وقد كان ومايزال عطاؤها لهم جزءا لا يتجزأ من عطاءاتهم إياها، لأن مايقوم به أحد الطرفين هو في الوقت نفسه عطاء منه وإليه..! بل إننا في ضوء تلك القصص التي اخترناها وأوجزناها، لبيان دور مكتبة الكونجرس مع الشعر والشعراء والأدب والأدباء عبر خمسين عاماً، نستطيع أن نقرأ بين السطور أموراً كثيرة، ونحن نطالع ماتقوم به إحدى المؤسسات في المجال نفسه، وهى (أكاديمية الشعراء الأمريكيين) التى تمنح سنويا، جائزة مقدارها عشرة آلاف من الدولارات، لصاحب العطاء المتميز من الشعراء الأمريكيين. وقد أنشئت هذه الأكاديمية عام **١٩٣٤** في نيويورك بتبرع خاص، وأصبحت الآن مؤسسة خيرية عامة، تهدف إلى تنمية الاهتمام بالشعر وتذوقه في الولايات المتحدة.

إذا كان لهذه الأكاديمية مجلس إدارة يتكون من اثنى عشر عضواً، فنحن نستطيع الآن أن ندرك بسهولة: لماذا نجد نصف هؤلاء الأعضاء أو أكثر ممن شغلوا ذلك المنصب في مكتبة الكونجرس، بلقب «المستشار» أو «الأمير المستشار» مثل (رويرت بن وارن) صاحبه السابق ومثل (ريتشارد ويلبور) صاحبه الحالي. أما الجائزة السنوية (١٠,٠٠٠ دولار) التي تمنحها لصاحب العطاء الشعري المتميز، فإنها غالبا ماتكون من نصيب واحد ممن شغلوا هذا المنصب. فقد نالها في العام الأخير (**١٩٨٧**) مثلا (جوزفين جاكوبسون)، التي كانت «مستشار الشعر» بالمكتبة في الفترة (**١٩٧١ ـ ١٩٧٣**)، كما كانت «مستشار الآداب» للمكتبة أيضا خلال الفترة (**١٩٧٣ ـ ١٩٧٩**). وقد نالها قبل ذلك في أعوام سابقة كثيرون منهم (روبرت فروست) الذي كان مستشاراً للفترة (**١٩٥٨ ـ ١٩٥٩**) ومنهم (اليزابيث بيشوب) التي كانت المستشار للفترة (**١٩٤٩ ـ ١٩٥٠**).

ولغير الأمريكيين أيضا

وأخيرا..! وفي ختام تلك المختارات من القصص التي سجلناها لإحدى

المكتبات القومية، قد يظن بعض القراء أنها تؤدي دورها نحو المبدعين من الأدباء والشعراء في وطنها وحده، أو في لغتها الأم على أقصى تقدير. ومن هنا قصدت أن أختتم تلك المختارات من القصص في مسيرات المبدعين مع المكتبات، بنماذج حديثة جدا من القصص لتلك المكتبة نفسها مع مبدعين آخرين من غير وطنها وبغير لغتها، بل إنهم على غير طريق ذلك الوطن وهذه اللغة، في السياسة والدين والفكر:

● في يوم الجمعة (١٨ مارس ١٩٨٨) عقدت أمسية مزدوجة للشعر الفارسي والموسيقى الإيرانية، وتضمن برنامج هذه الندوة التي أشرف عليها «قسم إفريقيا والشرق الأدنى» بالمكتبة، ثلاثة أجزاء يكمل بعضها بعضا:

(١) قراءة بالفارسية لمختارات من شعر الحب ومقطوعاته في ديوان شمس الدين حافظ الشيرازي (ت١٣٨٨م)، بمناسبة مرور ستة قرون على وفاته. وقد تولى القراءة الشعرية لهذا الجزء المذيع الإيراني الشهير (برويز بهادر)، الذي كان نجما لامعا لحوالي عشرين عاما (١٩٥٩ ـ ١٩٧٧) خلال العهد الامبراطوري، ويعيش الآن في الولايات المتحدة الأمريكية.

(٢) قراءة شعرية لترجمة انجليزية حديثة من قصائد الشاعر نفسه ومقطوعاته، ويتولى هذه القراءة المترجم نفسه (ميخائيل بويلان: Michael Boylan)، وهو أحد المبدعين الأمريكيين وله قصص قصيرة ومسرحيات وقصائد إلى جانب الدراسات النقدية. وقد قارن في أثناء قراءته الشعرية بين شعر «حافظ الشيرازي» في القرن الرابع عشر الميلادي، بما يقابله من الشعر الإنجليزي في القرن السابع عشر.

(٣) موسيقى إيرانية حية عزفها مصاحبة للقراءتين الفارسية والإنجليزية كما غنى بعضها كذلك، موسيقار إيراني معروف باسم (محمد رضا لطفي) يعيش في الولايات المتحدة أيضا.

● في زيارته الثانية (١٩٨٨) للولايات المتحدة الأمريكية، دعى الشاعر السوفيتي (أندريه فوزنسنسكى: Andrei Voznesensky) لأمسية شعرية في مكتبة

الكونجرس يوم الاثنين (١١ إبريل ١٩٨٨)، يلقي خلالها بنفسه مختارات من شعره بالروسية، مع ترجمة ـ على التراوح ـ للشعر نفسه ولتعليقات الشاعر وتفسيراته إلى الإنجليزية، يتولاها جميعا (إدوارد كينان: Edward Keenan)، وهو الأديب الخبير باللغتين الذي رافقه من قبل للغرض نفسه، في رحلته الأولى خلال الستينيات منذ حوالي ربع قرن. وقد عرضت المكتبة قبل هذه الندوة الأخيرة التي أعلنت عنها مسبقا بوقت كاف، ماتقتنيه بالروسية من أعمال هذا الشاعر المكثر وترجماتها إلى الإنجليزية. ومن هذه الترجمات ماظهر في الستينيات مثل (قصائد مختارة: Selected Poems) وفي السبعينيات مثل (ظلال الصوت: The Shadow of sound) وحتى في عام ١٩٨٧ مثل (سهم في الجدار: An Arrow In The Wall).

- في يوم الإثنين التالي مباشرة (١٨ إبريل ١٩٨٨) كان عنوان البرنامج الشعري المزدوج (أمسية الشعر المترجم)، وكانت شخصية «الحلاج» (ت ٩٢٢م) الصوفية الإسلامية، بما قام حوله وحولها من الدراسات والأعمال الأدبية والدرامية، هى المحور الأول لهذه الأمسية المزدوجة، كما كان محورها الثاني شخصية «بوذا» (ت حوالي ٤٨٣ق.م.) ودورها في ديانات الشرق الأقصى وعقائده. بالنسبة للمحور الأول الذي نكتفي به وحده في هذه القصة، لارتباطه الأوثق بدراستنا في الذكرى الأولى لتوفيق الحكيم، بدأ «أمير الشعر المستشار» الحالي (ريتشارد ويلبور) في المكتبة، بتقديم (هربرت ماسون: Her-bert Mason) الذي تولى المحور الأول كله في الأمسية. وقد اختار (ماسون) عددا غير قليل من الأعمال الأدبية والشعرية المرتبطة بشخصية (الحلاج)، في كتاب له يتضمن ماترجمه إلى الإنجليزية من أعمال، لشعراء الشرق الأوسط الترك والعرب والفرس. وهو نفسه أستاذ للتاريخ والديانات في جامعة بوسطن وقد تخرج بدرجة الدكتوراه في جامعة هارفارد العريقة، كما ترجم إلى الإنجليزية في أربع مجلدات كتاب المستشرق الفرنسي (ماسينيون) عن (الحلاج)، وله هو كتابه عن «الحلاج» بعنوان (موت الحلاج، رواية درامية: The Death of al-Hallaj'A Dramatic Narrative) الذي نشر للمرة الأولى عام ١٩٧٩.

١٣ ـ نجيب محفوظ وعالم الكتاب وجائزة نوبل(★)

سألني كثيرون من الزملاء والإخوان والأصدقاء في الأسرة الصغرى لمجلة (عالم الكتاب) وفي أسرتها الكبرى من القراء الباحثين والهواة، ونحن نتبادل التهنئة في نهاية الأسبوع الثاني من (أكتوبر ١٩٨٨)، بحصول أول عملاق عربي على جائزة «نوبل» العالمية للأدب: ماذا ستكتبون وماذا سنقرأ ونحن نعيش هذه الفرحة الكبرى، التي انطلقت خيوطها الفطرية العائلية الأولى، من بيت على شاطىء النيل الغربي بالجيزة، يواجه المعالم الحضارية والثقافية الطريفة والتليدة على أرض الجزيرة، يعيش فيه «النجيب المحفوظ» وأفراد أسرته الصغرى، فانتشرت هذه الخيوط الأولى ودخلت قوية صادقة، في ملايين القلوب العربية لأفراد أسرته الكبرى من بغداد إلى الرباط، وعرفتها وتقبلتها بحق ملايين العقول لأفراد أسرته الأوسع في كل أنحاء العالم..!

فقلت في نفسي من قبل وقلت لهم من بعد: إن لنجيب محفوظ حقوقه العامة نحو (عالم الكتاب) وهو ينال هذه الجائزة العالمية بحق، كقمة عالية معاصرة في الفكر وفي الأدب العربي، تمثل عطاؤه الفريد في عشرات الكتب التي قرأتها الملايين منذ أربعة عقود أو خمسة مضت، وسيتمتع بقراءتها الملايين والملايين فيما يأتي من العقود والقرون إن شاء الله..! وهذه الحقوق وحدها تفرض على (عالم الكتاب)، أن تؤدي واجبها نحو هذه الكتب ونحو صاحبها ونحو كتاباته الأخرى كجانب أول، ونحو كتب ومؤلفات وعطاءات أخرى أكثر عدداً تدور في فلكه وفلك مؤلفاته كجانب ثان، ونحو القراء والباحثين في العطاء الأصيل وفيما يدور حوله في الجانب الثالث..! فهذه وحدها «ثلاثية» من الواجبات المقدسة لامناص من تأديتها في (عالم الكتاب) أو على أيدي من يستطيع لها أداء..!.

بل إن للأستاذ (نجيب محفوظ) فوق تلك الحقوق العامة، حقوقاً أخرى خاصة نحو (عالم الكتاب) تدين بها له، في كثير من الإنجازات التي حققتها أو تحققت

(★) في عالم الكتاب. ـ العدد ٢٠ (أكتوبر/ نوفمبر/ ديسمبر ١٩٨٨)؛ ص ١٧ ـ ١٩.

لها خلال السنوات الخمس الماضية. . ! كنا على صلة مباشرة به ونحن نرسم الخطوط العامة لسياسة (عالم الكتاب) عند ولادتها منذ خمس سنوات، وعند كل تطويرة أو إضافة وماأكثرها في فترة النشأة والصبا ثم النضج للمجلة، وعند المشروعات الخاصة التي تطلعنا للقيام بها، وقد كان الأخير منها وليس بأولها ولا آخرها العدد الخاص عن (توفيق الحكيم)، الذي صدر في أغسطس ١٩٨٨ منذ شهرين اثنين فقط.

ولهذه الحقوق الخاصة أيضاً نحونا واجبات ينبغي أن تؤدي لصاحبها، وليس هناك فيما تراه (عالم الكتاب) ويراه أفراد أسرتها الصغرى والكبرى، فرصة أليق بها وبهم لأداء حقوق (نجيب محفوظ) الخاصة هنا والعامة فيما سبق، من هذا الاحتفال العالمي والقومي والوطني الخالد، الذي يكرمه ويكرم كتبه ومؤلفاته. . ! بل إن لهذا الاحتفال بأبعاده الثلاثة حقوقه المهنية والوظيفية والفكرية، التي ينبغي أن تستجيب لها (عالم الكتاب). . ! والتحدى الذي يواجهها ليس «ثلاثية» واحدة ولكنه مجموعة من «الثلاثيات». . !

هناك إذاً مسلمة لا خلاف عليها بشأن التساؤل العام الموجه إلى (عالم الكتاب)، في نطاق هذا الحدث الأدبى الفريد على امتداد الوطن العربي كله، وهو الوطن الأم للرجل نفسه وللمجلة ولقرائها المقربين. . ! ولكن التساؤل المحدد الذي قد تختلف وجهات النظر بشأنه يتمثل في ناحيتين، أولاهما: كيف تؤدي (عالم الكتاب) واجباتها المزدوجة أو المثلثة نحو هذا الحدث. . !. . ؟ وثانيتهما: متى تستطيع هى القيام بتلك الواجبات. . !. . ؟

ليست (عالم الكتاب) صحيفة يومية ولا هى بالمجلة الأسبوعية أو الشهرية، بل إنها ليست من الدوريات الفصلية المألوفة في الأدب أو الفكر بمعناهما الخاص. . ! تستطيع الصحف اليومية أن تغذى القراءات السريعة بأنباء الحدث العظيم وتقاريره الأولية ساعة بساعة في أيامه الأولى، وبأسماء الشخصيات الرسمية والدولية والأدبية وردود الفعل عند كل منها وهى تسمع لأول مرة بالنبأ

العظيم. كما تستطيع الأسبوعيات أن تزود أصحاب هذا المستوى من القراءات، بصور اللقاءات وبما يتيسر من التقارير والمقالات الخفيفة المرتبطة بالحدث. وقد تستطيع الشهريات والفصليات الأدبية والفكرية بمعناهما الخاص، أن تتجاوز هذا المستوى من القراءات السريعة وشبه السريعة في اليوميات والأسبوعيات، إلى مستوى أعمق من القراءات الدسمة والمتخصصة في الأعداد التالية مباشرة لتوقيت الحدث، بعد أن تهدأ أصوات اليوميات والأسبوعيات خلال بضعة أسابيع قليلة. . !

أما (عالم الكتاب) فليست من ذلك كله في شيء على الإطلاق. . ! فنحن في المقام الأول دورية ببليوجرافية عامة، لم تستطع حتى الآن بسبب الإمكانات المحدودة، أن تنتقل من الإصدارات الفصلية التي تسير عليها حاليا، إلى ماكانت تتطلع إليه في البداية وهو الإصدار الشهري أو حتى كل شهرين، بله الإصدار الأسبوعي وهو النموذج المثالي في البلاد المتقدمة. . ! وقد فاجأها هذا الحدث العظيم البالغ السرور والعدد الحالي (رقم ٢٠) قد دخل المطبعة فعلا، وليس في أيدي أسرتها شيء حاضر يليق بجلال المناسبة، تحيى به صاحب الحقوق العامة والخاصة نحوها، من المواد التي تعجز عن تقديمها والقيام بها أية دورية أخرى، يومية أو أسبوعية أو شهرية أو حتى متخصصة. . !

لا يليق مثلا أن تحيى (عالم الكتاب) هذه المناسبة العظيمة وصاحبها العظيم، بقائمة ساذجة فطرية بما صدر له من كتب في العقود الماضية، منذ أواخر الثلاثينيات حتى أواخر الثمانينيات فمثل هذه القائمة يجدها كل قارىء ملحقة بالطبعات الحديثة من المؤلفات التي تصدر له منذ أواخر الستينيات حتى الآن. . ! ولا يليق مثلا آخر أن تسجل (عالم الكتاب) بضع مؤلفات أو دراسات كتبت عنه وعن عطائه بالعربية، أو عينة محدودة لما ترجم من كتبه ولما كتب عنه وعن عطائه باللغات الأجنبية. . ! فهذا وذاك معاً أقل كثيراً من جلال المناسبة وعظمة صاحبها والمواد المتميزة لمجلة (عالم الكتاب). . !

ومن هنا رأينا أن نكتفي في هذا «العدد» الذي قدر له أن يولد، مع الولادة الأولى لجائـزة «نوبل» على الأرض العربية في مصر، بهذه «المادة» الرمزية التي أعددناها في الدقائق الأخيرة قبل صدوره. . ! وقد ألحقناها في باب (أخبار وتقارير دراسية) ليس فقط لأنه الأليق بالطبيعة الخاصة لها وله، ولكن أيضا لأسباب فنية وتكنولوجية، تجنبا لأكبر قدر ممكن من التعطل والاضطراب في جدول الأعمال الطباعية، التي أدت إليها هذه الإضافة المتأخرة جدا. . ! ولم يكن لنا أية حيلة أخرى في نوع هذه المادة العاجلة، ولا في توقيت إضافتها. . !

هذه المـادة «الرمزية» ليست إلا إرهاصا ووعداً من جانب (عالم الكتاب)، بإصدر عدد خاص في وقت غير بعيد، قد يكون في مثل هذا الوقت من العام القادم (أكتوبر ١٩٨٩). وهذا هو الحد الأدنى الذي نعد به بناء على إمكاناتنا المحدودة وعلى خبرتنا السابقة، بما تتطلبه المواد الببليوجرافية وشبه الببليوجرافية في الأعداد التذكارية من التخطيط والتجهيز والتنفيذ، فما بالك بعدد تذكاري يلتقي فيه (نجيب محفـوظ) بأول جائـزة (نـوبل) للفكر العربي، على صفحات (عالم الكتاب) المجلة الببليوجرافية الفريدة في منهجها وفي التزاماتها. . ! . . ؟ إنها لثلاثية أخرى قد لاتتكرر قبل جيلين أو ثلاثة أجيال. . ! ومن هنا فقد نختار لها العدد الفضي (الخـامس والعشرون) من مجلة (عـالم الكتاب) الذي تستهل به عامها السابع إن شاء الله في (يناير ١٩٩٠).

نحن أفراد الأسرة الصغيرة في (عالم الكتاب) نعرف إمكاناتنا المحدودة، وندرك أنها أقل كثيراً مما تتطلبه الجوهرة الكبرى، بعنوان (نجيب محفوظ وعطاءاته في ببليوجـرافية)، التي ستكون واسطة العقد في العدد المنتظر عن «نجيب محفوظ وجائزة نوبل». وقد جربنا تلك الإمكانات في العدد الخاص الماضي عن توفيق الحكيم، وعـرفنا الصعوبات المادية والاتصالية، فخرج أقل كثيراً من طموحاتنا وإمكـانـاتنا المهنية والفنية. . ولا يجوز على الإطلاق أن يكون العدد الخاص، بحصول (نجيب محفوظ) على جائزة نوبل العالمية، مرهونا بأفراد محدودين في أسرة (عالم الكتاب) وحدها، ولا حتى بإمكانات المؤسسة الأم وهى «هيئة الكتاب». . !

إنها في الحقيقة مسئولية وطنية مصرية وقومية عربية وفكرية عالمية، ونحن نوجهها دعـوة مفتوحة لكل من يستطيع مشاركتنا في أداء هذا الواجب نحو أصحاب الحقوق من القراء والباحثين على تلك المستويات..!

١٤ ـ خلفية وبصمة ببليوجرافية لتمثال الحرية(*)

منـذ مائـه عام يوم ٢٦ أكتـوبـر ١٨٨٦، وقف آنـذاك الـرئيس الأمريكي «كليفلاند» يدشن تمثالا ضخما، كان يسمى في ذلك الوقت (الحرية تنير العالم). وهو تمثال ضخم لسيدة تمسك بيدها شعلة مرفوعة، وقد اشتهر فيما بعد باسم (تمثـال الحـرية)، وأصبـح عبر السنـين رمزاً وطنيا للولايات المتحدة الأمريكية كالأهرام لمصر والكعبة للسعودية.

وكـان قد قام من قبـل ذلـك بتصميمه وتنفيذه، المثال الفرنسي (فريدريك أوجست بارثولدي)، وأهداه الشعب الفرنسي إلى الشعب الأمريكي، رمزاً وتخليداً للتحالف بين البلدين، قبل ذلك بأكثر من مائة عام أخرى، أيام الثورة الأمريكية ضد القوات البريطانية، وتسجيلا لما عرف عنها من نظام، يسمونه حكم الشعب بالشعب. كما شارك المهندس الفرنسي (جوستاف إيفل) في هذه الهدية، بتصميم الإطار الداخلي للتمثال من الحديد، وهو الذي يمسكه ويحفظ له قوامه ثابتا. وهذا المهندس هو نفسه الذي صمم برج إيفل في باريس، وجسر «أبو العلا» على شاطىء النيل بين القاهرة والزمالك.

وأتذكر فيما سمعت أو قرأت منذ وقت بعيد، عن هذين الرجلين الفرنسين، وعن الأعمال التي نالوا بها الشهرة العالمية، خبرين لم أجد الفرصة للتحقق منهما بالطرق العلمية. ومع ذلك فإني أذكرهما لما فيهما من الطرافة الأسطورية، فوق أن طبيعـة العـلاقـات الفـرنسية المصرية في القرن التاسع عشر، قد ترشحهما

(*) في عالم الكتاب. ـ العدد ١٣ (يناير/ فبراير/ مارس ١٩٨٧)؛ ص ٧٤ ـ ٧٥.

للدخول في باب «تاريخ ماأهمله التاريخ». أما أول الرجلين فكان يريد لتمثاله أن يوضع في مدخل قناة السويس عند افتتاحها ولم يتحقق ذلك لأسباب لا دخل له فيها. وأما الثاني فكان تصميمه لجسر «أبو العلا» أن يفتح عند مرور المراكب بأشرعتها، فلما تبين له عند الافتتاح فشل هذا التصميم، انتحر تكفيراً عن خطئه في حق مهنته..! ونترك أسطورة القاهرة أو تاريخها إلى واقع نيويورك.

وقد بقى «تمثال الحرية» فترة غير قصيرة في الموقع الذي اختير له، فوق جزيرة صغيرة تقع في ميناء مدينة نيويورك، كانت تسمى جزيرة (بدلو) فأصبحت تسمى جزيرة الحرية، حتى أقيمت له قاعدة خاصة يرتفع فوقها. ويقع بالقرب منها جزيرة أخرى باسم جزيرة (إليس)، وهى التي أقيم بها عام ١٨٩٢، مبنى خاص لاستقبال المهاجرين إلى أمريكا، يتم فيه الكشف الطبي عليهم وتسجيل البيانات الخاصة بكل منهم، كما ينتظرون هناك حتى تتم إجراءات قبولهم ودخولهم. وبقى هذا المبنى حتى منتصف الخمسينيات من القرن العشرين، فترة تزيد على ستين عاما استقبل خلالها حوالي عشرة ملايين مهاجر، كان هذا التمثال أول شىء تطالعه عيونهم، وهم يدخلون إلى هذا العالم الجديد. ويقدرون أن سلالة هؤلاء المهاجرين، يبلغون في الوقت الحاضر حوالي ١٠٠ مليون أمريكي، لكل منهم صلته المباشرة أو غير المباشرة بهذا التمثال، الذي اشتهر بين الجنود الأمريكيين، خلال الحرب العالمية الأولى، باسم (السيدة العجوز)، وكان آخر شىء يطالعونه في ذهابهم إلى ميادين القتال بأوروبا، وأول شىء يطالعه من يعود منهم إلى وطنه..!

وحين أغلقت إدارة الهجرة الأمريكية، مبناها في جزيرة (إليس) عام ١٩٥٥، أصبحت هذه الجزيرة مهجورة تماماً، وتطرق الخراب والتآكل إلى المنشآت الحكومية فيها، وبحثت الدولة عن مشتر يأخذها كما أن رياح الميناء والهواء المشبع بالملح وغيرهما من العوامل الجوية، أتلفت الغطاء النحاسي للتمثال، وخلخلت الإطار الداخلي له. وتنبهت الحكومة الفدرالية في منتصف الستينيات، إلى القيمة التاريخية البالغة لهذه المنطقة، بجزيرتيها وتمثالها العتيد، وذكرياتها العالقة بنفوس ملايين

كثيرة من الشعب هناك، فأوقفت إجراءات البيع لجزيرة (إليس) وألحقتها بتمثال الحرية. وفي منتصف السبعينيات وضعت مشروعا ضخما لإحياء هذه المنطقة، ويتلخص هذه المشروع في عمليتين: أولاهما التجديد الشامل للتمثال، وقد تمت هذه العملية في يوليه ١٩٨٦، بعد عشر سنوات من إعلان المشروع! وقد صحبتها احتفالات تاريخية كبرى، شاركت فيها دول كثيرة، ومنها سلطنة عمان التي أرسلت سفينة شراعية، تخليداً لذكرى سفينة عمانية أخرى (سلطانة)، كانت أول سفينة عربية تصل إلى نيويورك في القرن التاسع عشر. أما العملية الثانية فهى إقامة (متحف المهاجرين) فوق جزيرة (إليس)، وقد بقيت ست سنوات أخرى لافتتاحه عام ١٩٩٢. ليتوافق مع الذكرى المئوية لإنشاء تلك الإدارة، التي استقبلت أكثر من عشرة ملايين مهاجر، كان بينهم بضعة آلاف من البلاد العربية، وأكثرهم من اللبنانيين والسوريين.

تلك هى الخلفية الموجزة للمنطقة، أما البصمة الببليوجرافية حتى للتمثال وحده، فيمكن أن تشتمل على مئات البطاقات، لكتب باللغتين الانجليزية والفرنسية، مضى على نشر بعضها مائة عام أو أكثر، ومقالات وتحقيقات ودراسات وبحوث، نشر كثير منها عند تدشين التمثال أواخر القرن التاسع عشر، وعند تجديده الشامل والاحتفال به في الأعوام العشرة الأخيرة. كما سينشر كثير من الكتب والتحقيقات والمقالات والدراسات، خلال السنوات القادمة، حتى تنتهي العملية الثانية في مشروع الإحياء عام ١٩٩٢.

وليس من الملائم هنا أن نجعلها بصمة ببليوجرافية كاملة، للمنطقة كلها ولا حتى للتمثال وحده، ولكنا نكتفي ببضع مؤلفات تجتذب الاهتمام، لقيمتها العامة ولمحتوياتها التاريخية، أولها: لصاحب التمثال وقد نشره عام ١٨٨٥ في حوالي ٧٠ صفحة. وثانيها: لمؤلفين فرنسيين وترجم إلى الانجليزية، وهو تاريخ شامل للتمثال عبر مائة عام بجانبيه الفرنسي والأمريكي، وقد نشر عام ١٩٨٥ في حوالي ٢٠٠ صفحة. وثالثها لمؤلف فرنسي أيضا وترجم إلى الانجليزية، وهو عن المهندس الفرنسي «إيفل» الذي صمم إطارات حديدية لأعمال، ماتزال باقية في

باريس ونيويورك والقاهرة، وقد نشر عام ١٩٨٥ في حوالي ٢٢٥ صفحة. ورابعها: كتاب عن المهندس المعماري الأمريكي «هانت» الذي صمم قاعدة التمثال، وقد نشر عام ١٩٨٠ في حوالي ٦٠٠ صفحة. وخامسها: رسالة دكتوراه قدمت إلى جامعة كولومبيا، عن المحامي والديبلوماسي الأمريكي (إيفرتس) الذي كان رئيسا للجنة الخاصة بجمع التبرعات، لمدة تسع سنوات نجح خلالها في جمع الأموال الكافية لبناء قاعدة التمثال، وقد نشر عام ١٩٤١ في حوالي ٦٠٠ صفحة. وفيما يلي بياناتها الأساسية بالإنجليزية:

1. The statue of Liberty Enlightening the world/Frederic Auguste Bartholdi.
2. Statue of Liberty: the first hundred years/Christianin Blanchet, Bertrand Dard; English Language Version/ by B.A.Weisberger.
3. Gustave Eiffel/Henir Loyrette.
4. Richard Morris Hunt/Paul R.Basker.
5. William M.Evarts, lawyer, diplomat, statesman/by Chester L.Barrows.

١٥ - مكتبتان..!..! وزيارتان..!..!(★)

في مدينة (القاهرة) بجمهورية مصر العربية وفي مدينة (واشنطن) بالولايات المتحدة الأمريكية، وفي يومين متقاربين جدا خلال شهر واحد (سبتمبر ١٩٨٧)، يذهب كل من الرئيس/ محمد حسني مبارك والرئيس/ رونالد ريجان، في زيارتين لمؤسستين فكريتين من فئة واحدة، وكأنه نوع من توارد الخواطر الرسمية بين رؤساء الدول..!..! الأول منهما يزور أكبر مكتبة لأمته العربية (دار الكتب المصرية) التي مضى على إنشائها مائة عام وعشرون عاما تقريبا..!..! والثاني يزور المكتبة الكبرى في بلاده (مكتبة الكونجرس) التي لايزيد عمرها الحقيقي كثيرا على عمر المكتبة الأولى، برغم أن العمر الرسمي للمكتبة الأمريكية، قد يزيد بضعة عقود أخرى على عمر مكتبتنا العربية الشهيرة..!..!

(★) في عالم الكتاب. - العدد ١٧ (يناير/ فبراير/ مارس ١٩٨٨)؛ ص ٣٢-٣٥.

المكتبتان معروفتان بأنهما من المكتبات القومية، التي يتجاوز عددها في الوقت الحاضر ١٠٠ مكتبة، موزعة في أنحاء العالم بين الدول النامية والدول المتقدمة..!..! ولكن العريق من هذه المكتبات القومية قد لايبلغ ٢٠٪ من المجموع الكلي لها، وتقاس هذه العراقة عادة بتاريخ الإنشاء الذي يعود إلى القرن التاسع عشر أو ماقبله. وليس هناك في الحقيقة إلا مكتبتان يمكن أن نرجع بتاريخ إنشائهما الفعلي، إلى عقود القرن الثامن عشر الوسطى أو الأولى، برغم أن بعض المكتبات القومية قد تسجل لنفسها تواريخ إنشاء أسبق من ذلك، استناداً إلى وقائع تاريخية منسوبة إلى ملوك أو رجال مشهورين آخرين، عاشوا في القرون الأسبق..!..!

وقد يكون استطراداً له موقعه في هذا التقرير الدراسي، قبل متابعة قصة هاتين الزيارتين الفريدتين في توافقهما، برغم اختلاف الهدف في كل منهما، أن نقدم في إيجاز نموذجين لأعرق المكتبات القومية في العالم:

(١) **المكتبة الأهلية** (Bibliothèque Nationale) في باريس، التي يصر الفرنسيون على العودة بأصولها التاريخية إلى «المكتبة الملكية» التي نشأت أول مرة أيام تشارلس الخامس (١٣٦٤ - ١٣٨٠)، برغم أن الاضطرابات في النظام الملكي خلال القرون التالية، قد شتت المجموعة التي اقتناها ذلك الملك وغيره من بعده. ويمكن أن نعتبر عام (١٧٢١) هو البداية الحقيقية لإنشاء هذه المكتبة في موقعها الحالي بشارع ريشيليو، برغم أن الثورة الفرنسية أواخر القرن الثامن عشر، قد قلبت أوضاع المكتبات هناك رأساً على عقب، وطردت من اسمها كلمة «الملكية» ووضعت بدلا منها الكلمة التي ترتبط بالشعب، وتركت لها حوالي ٣٠٠,٠٠٠ مجلد. أما مجموعتها الحالية فتبلغ حوالي ١٣,٠٠٠,٠٠٠ مجلد.

(٢) **المكتبة البريطانية** (British Library) في لندن، التي يرجعون هناك بتاريخها إلى عام (١٧٥٣)، حينما أهدى «سير/ هانز سلون» مجموعته الخاصة لتوضع في «مكتبة المتحف البريطاني». ومع إنشاء عدد غير قليل من المكتبات

المتخصصة أو النوعية الكبرى بجانب مكتبة المتحف، فقد بقيت هذه الأخيرة وحدها هى المكتبة القومية للملكة المتحدة حتى عام ١٩٧٢، حينما تقرر أن تكون هناك مؤسسة واحدة باسم «المكتبة البريطانية»، التي تتكون مما كان يعرف سابقا بالأسماء (مكتبة المتحف البريطاني؛ مكتبة المراجع العلمية؛ المكتبة القومية للإعارة للعلوم والتكنولوجيا؛ المكتبة القومية المركزية؛ البيليوجرافيا القومية البريطانية). ويبلغ مجموع المقتنيات في تلك الوحدات المكونة للمكتبة البريطانية في الوقت الحاضر، حوالي ١٤,٠٠٠,٠٠٠ مجلد.

أما المكتبتان المصرية والأمريكية وهما مناط الاهتمام في هذا التقرير الدراسي، فلكل منهما قصتها قبل هاتين الزيارتين النادرتين في توافقهما الزمني، بين الرئيس المصري والرئيس الأمريكي:

(أ) بدأت مكتبتنا بتسمية نصف تركية ونصف عربية (الكتبخانه)، كما وصفت هذه التسمية بلقب الحاكم وقت الإنشاء فكانت (الكتبخانه الخديوية)..! ولما أعلنت الحماية البريطانية ضدّ التبعية التركية وأصبح الحاكم سلطانا، سميت (دار الكتب السلطانية)..! فلما استقلت مصر بعد ثورة ١٩١٩ وبرزت الشخصية المصرية الأصيلة، أخذت مكتبتنا التسمية التي ينبغي أن نفتخر بها وأن تبقى (دار الكتب المصرية)، ومن حسن الحظ أنها لم توصف بكلمة «ملكية»..! وقد عاشت بهذه التسمية المحمودة فترة النضج لأربعة عقود أو خمسة، وبرغم أن هناك قانونا صدر في الستينيات بتغيير اسمها إلى «دار الكتب والوثائق القومية»، عندما أضيفت إليها مجموعة الوثائق التاريخية التي كانت في قصر عابدين، فإن التسمية العزيزة (دار الكتب المصرية) بقيت هى المتداولة، على ألسنة العلماء والباحثين في مختلف أنحاء العالم..!

وقد بقيت دار الكتب المصرية ملء السمع والبصر، منذ العشرينيات حينما أخذت تصدر فهرسها الثاني المطبوع تجديداً لفهرسها الأول في القرن

التاسع عشر، حتى أواخر الستينيات عندما اكتمل مبناها الجديد على كورنيش النيل..!..! إلى أن تقرر في أوائل السبعينيات أن تندمج في واحدة من دور النشر الكبرى التابعة للقطاع العام، التي أنشئت رسميا عام ١٩٦٨ باسم (دار الكاتب العربي للطباعة والنشر والتوزيع)، وهذه بدورها قامت عند إنشائها على بقايا أربعة من دور النشر السابقة، التي دارت حولها تساؤلات وتحقيقات خلال الدوامة التي أعقبت حرب ١٩٦٧ وهزيمتها المشئومة..!..!

وبعد هذا الإدماج اختفى اسمها تدريجيا، وتلاشت شخصيتها البارزة حتى كادت تنسى تماما..! ثم جاءت هذه الزيارة التاريخية من جانب الرئيس محمد حسني مبارك، عشية الاستفتاء على فترة رئاسته الثانية، فأعادت لدار الكتب المصرية كثيراً مما فقدته منذ أوائل السبعينيات..!..! ولو لم يكن لتلك الزيارة وللدكتور سمير سرحان دوره المشكور في التهيئة لها، غير هذه اليد على اسم الدار وشخصيتها، لكان ذلك وحده مبرراً كبيراً لزيارة تاريخية على هذا المستوى الرئاسي..! وقد لانجد في تاريخنا الثقافي الحديث، مايفوق تلك الزيارة أو حتى يوازيها بالنسبة لهذه الدار العزيزة، التي ماتزال عطاءاتها الفكرية والعلمية السابقة، تعيش في عقول كبار العلماء والباحثين وتملك عليهم قلوبهم كلما تذكروها..!..!

(ب) كانت مرحلة الطفولة والمراهقة في قصة المكتبة الأمريكية (مكتبة الكونجرس) طويلة نسبيا، فقد استغرقت القرن التاسع عشر كله تقريبا، ولم يبدأ نضجها الحقيقي إلا عند افتتاح أول مبنى خاص لها عام (١٨٩٧). فعشية هذا الافتتاح التاريخي، وضع لها الكونجرس بمجلسيه (النواب والشيوخ)، النظام القائم حتى الآن، الذي يحدد الشخصية الفريدة لهذه المكتبة. ومن المعالم البارزة في هذا النظام أن المسئول الأول عن المكتبة يأخذ لقب (Librarian of Congress)، وهو نفسه اللقب الذي

بدأ في أول القرن التاسع عشر، وأن يبقى اسمها كما هو (Library of Congress) برغم أنها المكتبة القومية للدولة كلها، وأن الرئيس الأمريكي هو الذي يختار «مكتبي الكونجرس» المسئول الأول عنها، وهو الذي يصدر قرار تعيينه بعد موافقة مجلس الشيوخ، مثله في ذلك مثل أصحاب المناصب العليا في الدولة، ومنها كبير القضاة والنائب العام وغيرهما قليل..!..! وأن تكون معايير الاختيار من جانب الرئيس الأمريكي وموازين الموافقة من جانب مجلس الشيوخ، بعيدة تماما عن الانتماءات الحزبية، ولكنها ترتبط تمام الارتباط بقدراته الذاتية على القيام بأعباء المنصب..!..!

ومن الجدير بالذكر أن «المكتبي» الثاني عشر (جرى التقليد على إعطائهم اللقب حسب التسلسل التاريخي لتولى المنصب)، وهو الدكتور/ دانيل بورستين الذي تولى المنصب خلال الفترة (١٩٧٥ ـ ١٩٨٧)، عندما رشحه الرئيس هنري فورد وبدأت مناقشة الترشيح في مجلس الشيوخ، بعد شهرين من البحث في ماضي المرشح وأعماله، كان الاعتراض في المجلس هو أن هذا الرجل من كبار المؤلفين، وأنه بسبب ذلك قد لايعطي الوقت الكافي لمتطلبات المنصب..! وقد تم سحب الاعتراض والموافقة على الترشيح، عندما تعهد المرشح بأنه سيعطي وقته كله للمكتبة، وسوف يوقف تماما نشاطه التأليفي طوال تحمله لمسئولية المنصب..!..!

وقد جرى العرف أيضا أن يبقى الرجل في منصبه بعد صدور القرار الجمهوري بالتعيين ماطاب له البقاء، فهو الذي يختار الوقت الذي يترك فيه منصبه..!..! وعليه فقط أن يحدد ذلك في كتاب رسمي إلى الرئيس الأمريكي قبل الموعد الذي يختاره بستة أشهر، بحيث يستطيع الرئيس خلال الشهور الأربعة الأولى لهذا الكتاب أن يسمى في إعلان رسمي الرجل الجديد، وفي نهاية الشهور الستة يناقش مجلس الشيوخ هذا الترشيح فيقبله أو يرفضه، وعلى الرئيس الأمريكي في حالة الرفض أن يسمى

مرشحا آخر. . ! . . ! وفي حالة الموافقة يصدر قرار التعيين بقانون، ويحدد اليوم الذي يتم فيه تنصيب الرجل الجديد، فيحضر الرئيس الأمريكي بنفسه ومعه كبير القضاة إلى المكتبة، وتجري الإجراءات في حفل كبير بدايته حلف اليمين ونهايته خطاب تذكاري يلقيه الرجل الجديد. . ! . . !

ومن الجدير بالذكر أيضا أن المكتبي الثاني عشر نفسه (د. بروستين) الذي تعهد أن يعطي كل وقته للمكتبة. كتب في رسالته الرسمية إلى الرئيس ريجان أواخر ديسمبر ١٩٨٦، أنه بعد حوالي ثلاثة عشر عاماً قضاها في المكتبة، يستأذن الرئيس في العودة إلى (جمهورية الآداب: Re-public of Lettérs) . . ! . . ! وكان هذا هو السبب في خلو المنصب، الذي قام الرئيس بالترشيح له وموافقة مجلس الشيوخ على المرشح الجديد (د. بيللينجتون) وإقامة حفل التنصيب في يوم ١٤ سبتمبر ١٩٨٧، بحضور أكثر من ٨٠٠ من كبار الشخصيات السياسية والفكرية في الدولة. . ! وخطب الرئيس ريجان في هذا الاحتفال بعد إجراءات التنصيب وحلْف اليمين، وقد استهلّ خطابه بفقرة لعلها مرتجلة، نوه فيها بإشراق الشمس في ذلك اليوم، باعتباره إرهاصاً لمزيد من الإشراق في «مكتبة الكونجرس» على عهد المكتبي الثالث عشر، برغم هذا الرقم الذي لايحظى بالقبول. . ! . . !

كما ألقى «المكتبي الثالث عشر» خطبة التنصيب الرسمية، التي ذكر فيها سياسته العامة وخططه في المرحلة القادمة من حياة المكتبة. . ! . . ! ثم ختمها بفقرة لعلها كانت مرتجلة أيضاً قال فيها:

«سيدي الرئيس، كما تحدثت أنت اليوم عن طلوع الشمس في أمريكا التى نعيشها نحن، تحدث آباؤنا المؤسسون عن طلوعها أيضا منذ مائتى عام كاملتين. . ! وإنني لآمل في عام ٢٠٠٠، سواء أكان من قدري أن أراه أو لا أراه، أنّ شعبنا سيرى الشمس ماتزال تلقي بأشعتها على هذا

المبنى، وأن مهارات العاملين فيه ستكون أكبر عطاء للآخرين، وأن الفريق المتكامل من العاملين والمستفيدين سيكون أكثر خصوبة في إمكاناته البشرية..!»

«لقد قسم الله لهذا المكان قدره أن يكون دائرة معارف حية للديمقراطية وللفكر الإنساني..! فلا يجوز أن يكون ضريحا فخما للثقافة وإنما مصدر تنمية وحيوية للحضارة البشرية..!»

والآن..!..! أترك لكل قارىء في أسرتنا الكبرى الملتفة حول (عالم الكتاب)، الحرية المطلقة في أن يأخذ من كلمات هذا التقرير المزدوج وجُمَلِه، ومن سطورة ومن المسافات البيضاء وعلامات الترقيم فيه، مانشاء له رؤيته الخاصه حين يقارن بين تلكما المكتبتين القوميتين وهاتين الزيارتين التاريخيتين..!..! أما أنا فقد وجدت في هذا الاقتران النادر، منطلقا يجتذب أوسع قدر من الاهتمام الذي أراه ضروريا، للحديث عن (دار الكتب المصرية) ذات التاريخ العريق..!..! وقد استردت بهذه الزيارة قدراً غير قليل مما فقدته في السنوات الأخيرة من حياتها..!..!

وما كنت أستطيع لو أردت أن أبتعد بفكري أو بقلبي، عن المقارنة بين مكتبتين وزيارتين بهذا المستوى الأعلى في كل منهما..!..! وأين..؟ في بلدين أولهما الوطن بطموحه وتطلعاته، والآخر قد أصبح هو المطمع والمطمح أمام أعيننا في هذا المجال..!..! بل إن المقارنة المجردة قد هزتني بشدة، وأنا أعرف التاريخ المفصل الدقيق، للنشأة وللتطور وللنضج في (دار الكتب المصرية) وفي (مكتبة الكونجرس)..!..! كانت السنوات المائة الأولى في حياة دارنا (١٨٦٩ ـ ١٩٦٨) تفوق بكل المقاييس السنوات المائة الأولى في حياة مكتبتهم (١٨٠٠ ـ ١٨٩٩)..!..! لقد صدر فهرس مطبوع لمكتبتنا قبل نهاية القرن التاسع عشر بأكثر من عشر سنوات، بينما بدأت مكتبة الكونجرس تصدر بطاقاتها المطبوعة عام ١٨٩٩، ثم جمعتها

في أول فهرس مطبوع لها بعد أكثر من أربعين عاماً، وكان خلال هذه الفترة نفسها قد صدر أيضاً فهرسنا المطبوع الثاني قبل منتصف القرن العشرين..!..!

أما بعد هذه السنوات المائة الأولى لكل منهما، فقد تغيرت الأوضاع في كل منهما بما يساوي ٣٦٠ درجة كاملة.!..! دارنا يتولى أمورها المباشرة منذ أوائل السبعينيات أحد الموظفين..!..! وكان في الماضي شخصية فكرية وقيادية مرموقة..!..! ومكتبتهم تسعد كل مرة بأن رئيس الدولة يحضر بنفسه الحفل التاريخي لتنصيب من يتولى أمورها، وكانت في الماضي مسئولية شخص غير متفرغ يعمل «ملاحظاً» في الكونجرس، ويأخذ دولارين اثنين فقط، عن اليوم الذي يعمله في قاعة المكتبة..!..!

ليتنا نبحث لهذه الدار العزيزة علينا عن صيغة ملائمة، ليست هى بالضرورة الصيغة الأمريكية في مكتبة الكونجرس، التي رأينا بعض ملامحها في هذا التقرير، ولكنها صيغة تكفي في حدها الأدنى، لاستنقاذ الاسم التاريخي والشخصية البارزة لدار الكتب المصرية، كيما تعيش بها في القرن الثاني من حياتها وقد ضاع منه عقدان، كما كانت تعيش في القرن الأول ملء السمع والبصر على المستوى القومي والعالمي، بعطاءاتها العلمية والفكرية والحضارية، للقراء وللباحثين بخاصة ولكل المواطنين بعامة..!

١٦ - «ديوي» و«العيدان المئويان» و«السامية الصهيونية»(★)

كنت أستمع مسروراً إلى برنامج في إحدى الإذاعات العربية باسم (لقاء في مكتبة)، وهو من البرامج الثقافية الناجحة هناك. .ويبدو أن النجاح الذي أحرزه من قبل برنامج (في مكتبة فلان)، وقد ازدهرت حلقاته لبضع سنوات في الإذاعة

(★) في عالم الكتاب. ـ العدد ١٨ (إبريل/ مايو/ يونيه ١٩٨٨)؛ ص ١٧ - ١٩.

المصرية، أغرى المذيعين في أوطان عربية بتقليده، وأعتقد أنهم نجحوا في هذا التقليد إلى حد كبير. .! وبرغم أننى نادراً ماأجلس أما الراديو للاستماع المقصود المتفرغ، بل أمارس القراءة أو الكتابة في أثناء ذلك الجلوس، إلا أنني كثيرا ما ألتقط بعض المحتويات في البرنامج المذاع، وأكتفي بذلك في أغلب الأحيان. أما إذا كان البرنامج ثقافيا عالي المستوى فإني أعطيه حقه من الإنصات، فما بالك إذا كان يتصل مباشرة بالمجال الذي عملت وأعمل فيه لعقدين بل لثلاثة عقود.

وكانت الحلقة هذه المرة في مكتبة أحد أساتذة الإعلام المرموقين، بواحدة من أكبر الجامعات هناك، وكان يتحدث بلهجة صادقة مخلصة، عن اهتمامه بالقراءة والكتب منذ نعومة أظفاره، وذلك شيء أحمده وأسر له كثيرا في أساتذة الجامعات اليوم، كما أنه أفاض وأشاد بالتنوع الكبير في موضوعات الكتب التي تزخر بها مكتبته. . . وفي إجابة عن سؤال من المذيع بشأن طريقة تنظيمه وترتيبه لهذه المجموعة الغنية من الكتب، أجاب قائلا: لقد اتبعت النظام العشري الذي وضعه (جون ديوي). . !

ولقد فزعت حين سمعت هذا الاسم، وضاع بعض السرور الذي سعدت به في البداية. .! وكم تمنيت أن تمضي الحلقة بعد ذلك دون أى فزع آخر. .! ولكني كنت سيىء الحظ جداً مع هذه الحلقة وفي ذلك التمني. .! فقد استمر المذيع والأستاذ يتناقشان في مسألة ترتيب الكتب وتنظيمها، ولا يكتفي الأستاذ مثلا وهو يتحدث عن ذلك النظام وصاحبه، باسم الأسرة (ديوي) الذي كان سيريحني كثيرا. .! بل لكأنه أصر أن يكون فزعي كاملا فكرر التسمية المفزعة (جون ديوي) وكررها المذيع تبعا له حوالي عشر مرات أو أكثر. .! حتى قمت أخيراً وأغلقت المذياع المفزاع، لأسترد بعض ماضاع من نفسي. .!

ويبدو لي أن حالة ذلك الأستاذ ومذيعه، مع الأسماء الأمريكية والأوروبية الحديثة، ليست شيئا نادراً في أيامنا هذه، وأن الخلط في الأسماء المتشابهة للعلماء الكبار ليس وقفا على التراث العربي الإسلامي، الذي يقع فيه كثير من الأساتذة الأكاديميين في الوقت الحاضر. .! فهناك كثيرون جداً من أترابنا في الجامعات

العربية اليوم، الذين يخلطون مثلا بين «الخوارزميين» والمشهور منهم فيما أتذكر ثلاثة على الأقل، وليسوا من أسرة واحدة وإنما من منطقة واحدة فقط. وهم بالترتيب التاريخي والسمة الفكرية الغالبة: محمد بن موسى الخوارزمي (ت ٨٤٧م) صاحب كتاب «الجبر والمقابلة» وأشهرهم جميعا على المستوى العالمي، ومحمد بن العباس الخوارزمي (ت ٩٩٣م) صاحب «الرسائل المعروفة برسائل الخوارزمي والحافظ لأشعار العرب والعملاق الذي غلبه بديع الزمان الهمذاني صاحب «المقامات»»، ومحمد بن أحمد الخوارزمي (ت ٩٩٧م) صاحب «مفاتيح العلوم» الذي يعتبر عملا رائداً في تأليف الموسوعات ودوائر المعارف.

بل إن الخلط المفزع في التراث العربي الإسلامي قد يقع بين عالمين أو أكثر من أسرة واحدة، حتى عندما مايكون لكل منهم تميز نسبي في مجال معين، ولكنه يكاد يكون أمراً محتوما إذا كانت الشهرة الغالبة لواحد فقط. وفي هذا السياق أعتقد أن المتخصصين فقط قد يعرفون الإخوة الثلاثة المشهورين باسم (ابن الأثير): المبارك بن محمد (١١٥٠ - ١١٢٠م) ويتميز بأنه من رجال الحديث، وأشهر مؤلفاته «النهاية في غريب الحديث والأثر»، وعلى بن محمد (١١٦٠ - ١١٢٣م) وهو أوسطهم الذي تميز بأنه من رجال التاريخ، وأشهر مؤلفاته «أسد الغابة في معرفة الصحابة»، ثم نصر الله بن محمد (١١٦٣ - ١٢٣٩) وهو الأصغر الذي تميز بأنه من رجال الكتابة والأدب والمناصب الوزارية، لبعض السلاطين والحكام من الأيوبيين ومعاصريهم، وأشهر مؤلفاته «المثل السائر في الكاتب والشاعر» ولكنني لست أدري كم من أساتذة الجامعات حتى المتخصصين في التراث العربي الإسلامي، يعرف أن هناك (ابن رشد) الفيلسوف المشهور وهو الحفيد، ومعه (ابن رشد) غير المشهور وهو الجد الذي توفى في العام نفسه الذي ولد فيه حفيده (١١٥٦م)، ولكل منهما مؤلفات معينة فيها بعض التماثل في الموضوعات ويخلط بعض الأساتذة فينسب بعض الكتب التي ألفها الجد إلى حفيده..! ويستطيع كل منا في مجال حياته الخاصة أو في التخصص الذي ينتمي إليه، أن يتذكر حالات مماثلة لهذا الخلط في الأسماء، قد يكون فيها بعض المفارقات المثيرة أو الخطأ العلمي المزعج..!

ونعود إلى الخلط بين أسماء العلماء والمشاهير الأجانب في عصرنا الحديث، وإلى رجل الإعلام ومذيعه اللذين أفزعاني حوالي عشر مرات في أقل من خمس دقائق، حينما يذكران اسم (جون ديوي) رجل التربية، بينما يقصدان (ملفيل ديوي) صاحب النظام العشري لتصنيف الكتب والمؤلفات، وهما أمريكيان من مواليد القرن التاسع عشر (١٨٥٩، ١٨٥١) بترتيبهما، ووفيات القرن العشرين (١٩٥٢، ١٩٣١) بترتيبهما كذلك. وليس هناك في الواقع (ديوى) واحد متميز مشهور، ولكنهم بالرجوع إلى كتب التراجم للأعلام والمشاهير قد يبلغون عشرة أو أكثر، وليس من الضروري أنهم جميعا ينتمون إلى أسرة واحدة. فالكلمة (Dewey) أصيلة في الإنجليزية القديمة، وقد أعيد استخدامها في الإنجليزية الحديثة دون أن يسجل لها استخدام في الإنجليزية الوسطى. وهى على أية حال مساوية للكلمة الإنجليزية (Dewy) المأخوذة من (Dew) بمعنى «الندى» أو «الطل»، ويكثر استخدامها في أسماء الأسر الأمريكية منذ القرن التاسع عشر، كما نستخدم نحن الآن مثلا كلمة «المطر» أو «الريان» أو مشتقاتها في أسماء الأشخاص والعائلات. بل أتذكر الآن «ديوياً» ثالثا من مواليد القرن العشرين ووفياته (١٩٠٢ - ١٩٧١)، وكان سياسيا معروفا تمنى العرب نجاحه، وهو ينافس «ترومان» على فترة رئاسته (١٩٤٨ - ١٩٥٢). وكانت من الأماني التي لم تحقق..!

وإذا كان (جون ديوي) رجل التربية، يملأ باسمه أذهان العدد الأكبر من الأكاديميين والإعلاميين العرب، ويأخذ لهذا السبب قدراً إضافيا من الشهرة ليس من حقه، كما رأينا أو سمعنا في ذلك البرنامج الإذاعي الناجح، فإن (ملفيل ديوي) كما سنرى في بقية هذا التقرير الدراسي، قد يكون أولى من سميه الأصغر منه بهذه المكانة الممتازة، بالنسبة للعاملين في ميدان المكتبات والمعلومات بعامة..! وفي هذا العام الحالي بينهم بصفة خاصة..! وبيننا نحن جميعا الذين نعاني في بلادنا العربية، من النفوذ الصهيوني الإسرائيلي الحالي في أمريكا..! فلهذا الرجل في الجوانب الثلاثة لاهتمامنا ثلاث قصص فريدة ومثيرة، يندر أن تتوفر لشخص واحد..! القصة الأولى ترتبط بعيد مئوي، انتهزه هو فرصته ونجح

في أعظم مشروعين خلال حياته، والقصة الثانية ترتبط بعيد مئوي آخر يجري في العام الحالي، وهو صاحب الذكرى وبطلها في هذا العيد. . ! أما القصة الثالثة فقد راح هو فيها ضحية عزيزة للنفوذ الصهيوني، لحوالي خمسة وعشرين عاماً قضاها حتى وفاته. . !

كان «العيد المئوي» في قصة (م. ديوي) الأولى هو العيد المئوي لإنشاء الدولة الجديدة التي ينتمي إليها، وقد ولدت في نصف الكرة الغربي الشمالي باسم الولايات المتحدة الأمريكية. وكانت تحتفل بذلك احتفالات ضخمة عام (١٨٧٦) بمدينة «فيلا دلفيا» عاصمتها الأولى آنذاك، أواخر الصيف وأوائل الخريف من ذلك العام المشهود. . ! فرأى (م. ديوي) الذي احتفل هو الآخر بعيد ميلاده الفضي في ذلك العام نفسه، أنها مناسبة تاريخية لا تعوض، لولادة المشروعين التوأم وقد راوداه منذ بضع سنوات، ومن المحتمل لو نجحا أن تباهى أو حتى تسبق بهما أمته الناشئة في مجال الثقافة والعلم، أمم أوروبا التي كانت ومازالت حتى ذلك الحين المصدر الوحيد لهما، بالنسبة لجيله من الأمريكيين ولأجيالهم الماضية. أحد المشروعين هو إصدار الطبعة الأولى لنظام التصنيف العشري. الذي وضع خطوطه الأساسية منذ ثلاثة أعوام في المكتبة التي يعمل بها، والمشروع الآخر والأهم هو الاتصال والاتفاق مع أترابه من القيادات العاملة بالمكتبات، على إصدار وثيقة الإنشاء للجمعية الأمريكية للمكتبات (جام: ALA). التي تسبق أختها البريطانية في الولادة بعام كامل. . !

وإذا كانت الطبعة الأولى لمشروعه الأول لم تتجاوز بأقسامها وكشافها عشرين صفحة، فإن نظامه العشري للتصنيف قد بلغ الآن أكثر من ثلاثين طبعة، ثلثها تقريبا طبعات مختصرة والثلثان طبعات شاملة، تقع الأخيرة من هذه الشاملة في ثلاث مجلدات كبار تشتمل على حوالي (٤,٠٠٠) صفحة. هذا بالإضافة إلى أن «التصنيف العشري العالمي» المنسوب إلى (امت: FID)، قد سار منذ البداية في ركاب (م. ديوي)، وتابع نظامه أقساماً وفروعاً مع بعض التعديلات والإضافات، وإلى أن النظام العشري لديوي ترجم ويترجم إلى عدد كبير من

اللغات الحية، ومنها اللغة العربية التي ترجم إليها بضع مرات خلال أربعين عاماً تقريبا. . ! وإذا كان هو أول الموقعين على وثيقة الإنشاء لمشروعة الثاني (جام: ALA) ومعه (١٠٢) من أترابه، فقد بقى فيها صاحب التوجيه والنفوذ لثلاثة عقود كاملة (١٨٧٦ ـ ١٩٠٦). كما أنها اليوم الأقدم والأكبر بين كل المؤسسات المهنية لتخصص المكتبات والمعلومات في جميع أنحاء العالم: ينتمي إليها أكثر من (٤٠,٠٠٠) عضو، ويشارك في مؤتمرها السنوي بالحضور حوالي (١٠,٠٠٠) من الأمريكيين، وحوالي (٢,٠٠٠) أو (٣,٠٠٠) من الدول الأخرى، ويعقد في هذا المؤتمر كل عام حوالي (٢,٥٠٠) ندوة للبحث وللمناقشة، وهى المؤسسة صاحبة الحق بأمريكا التي تعتمد البرامج والإمكانات البشرية والفنية، في كليات المكتبات والمعلومات وأقسامها المخولة لمنح درجات الماجستير. . !

أما «العيد المئوي» في قصته الثانية فهو في الحقيقة عيد لمشروع ثالث، كان أحد الطموحات التي تطلع إليها بعد مشروعيه السابقين بسبعة أعوام فقط ذلك أنه قدم إلى المؤتمر السنوي للجمعية الأمريكية للمكتبات عام (١٨٨٣) مشروعه الخاص بإنشاء (مدرسة اقتصاد المكتبات : School of Library Economy). وقد أتيحت له الفرصة عام (١٨٨٧) لتنفيذ هذا المشروع التاريخي في جامعة «كولومبيا» بمدينة «نيويورك»، وهى التي اختارته قبل ذلك بأربعة أعوام ليتولى شئون المكتبات في كلياتها، فأقنع المسئولين في مجلس الجامعة بأمرين: أولهما وقد بدأ في تنفيذه فوراً أن تكون هناك مكتبة مركزية للجامعة كلها مهما تعددت وتباعدت كلياتها وأقسامها، وثانيهما الذي نفذه فيما بعد هو إنشاء مدرسة لعلوم المكتبات يتولى هو عمادتها. . ! فكانت أول مؤسسة أكاديمية لهذا التخصص في جميع أنحاء العالم، وسبقت بذلك انجلترا نفسها بأكثر من ثلاثة عقود. . ! ومن هنا نراهم في الولايات المتحدة يحتفلون هذا العام بالعيد المئوي الأول لتلك المدرسة، التي كانت في الواقع أحد المشروعات المرتبطة بهذا الرجل (م ـ ديوي). . !

أما القصة الثالثة الدرامية في حياة ذلك الرجل، التي انتهت بعزلة لم يردها استمرت ربع قرن كامل حتى وفاته، فقد بدأت آخر الثمانينيات في القرن الماضي، بسبب النجاح الذي حققه لمشروعيه داخل جامعة «كولومبيا»..! ذلك أن أعضاء هيئة التدريس بالجامعة لم يستريحوا لمركزية المكتبة التي يسيطر عليها ذلك الرجل، فأثاروا مجلس الجامعة عليه بسبب أن كل الدارسين تقريبا في المدرسة التي تولى عمادتها كانوا من النساء..! وكان من عادته أن يقول في مواجهة الأزمات والصعوبات: سيكون هناك يوم آخر.. وقد سمع به مجلس الإدارة في جامعة أخرى، هي الجامعة الحكومية لولاية نيويورك بمدينة (أولباني) شمال الولاية، وأعجبتهم حين استمعوا إليه شخصيته ومشروعاته واتجاهاته. وقد ذهب إلى تلك الجامعة وكسب فيها من النفوذ والسلطة اللذين يحبهما، أضعاف مافقده في جامعة «كولومبيا»، حتى إنه نقل إلى الجامعة الثانية المدرسة التي أنشأها بالجامعة الأولى، وتمتع بهذا النفوذ المضاعف لحوالي خمسة عشر عاماً..!

ثم نفس عليه هذا النفوذ والمناصب الثلاثة التي كان يتولاها في الجامعة الثانية رجل اسمه (أندريو درابر: A.Draper)، وهو أحد الأعضاء الصاعدين في إدارة الجامعة، فأخذ يخلق له المشاكل ويضع العراقيل أمام مشروعاته، ولم يكترث (م. ديوي) في البداية. فلجأ (درابر) إلى دفع من يتهمون (م. ديوي) بأنه من أنصار معاداة السامية، لأنه من المؤسسين وذوى النفوذ في أحد النوادي الثقافية المعروفة حقا أو باطلا بهذه الصفة، وهى من الركائز في الحياة العامة بأمريكا، التي وضعها واستثمرها اليهود لصالحهم ولصالح حوارييهم هناك..! وقد وجد (م. ديوي) نفسه عام (١٩٠٦) بين أمرين كلاهما مرّ: إما أن يستقيل وإما أن يفقد كل المكافآت التي يستحقها عند إنهاء خدمته، فاختار أن يستقيل قائلا كعادته: سيكون هناك يوم آخر..! ولكن هذا اليوم لم يأت إليه أبداً، فقد بقى بعيدا عن المناصب العامة لمدة ربع قرن كامل حتى وفاته عام ١٩٣١. وهكذا تنتهي قصة الرجل (م. ديوي) الذي يظلمه بعض الأكاديميين العرب، فيأخذون أشهر عطاء علمي له (التصنيف العشري)، وينسبونه إلى سميه المحظوظ (ج. ديوي) رجل التربية..!

١٧ - رجلان . . ! ورجلان . . !(★)

أما الرجلان في المثنى الأول فلم أقدمهما في العنوان، فقط لأن أحدهما صديقي لأكثر من عشر سنوات والآخر صديقي لأكثر من عشرين عاماً، وقد نعمنا بلقاءات كثيرة طوال عقد السبعينيات، ومازلنا نتبادل الرسائل في الثمانينيات، وإنما قدمت مثناهما لما هو أهم من ذلك وأليق بي وبالقراء لهذا الباب. . ! ذلك أن أحدهما قد بلغ القمة في تكاثف الأخبار عنه والأضواء من حوله، حينما اختار أن يتقاعد أواخر (١٩٨٧) من منصبه الذي شغله عام (١٩٧٥)، والآخر قد بلغ القمة نفسها تقريبا وقد اختار أن يتقاعد أواخر (١٩٨٨)، من المؤسسة التي عمل فيها منذ أوائل (١٩٤٧)، وهي أخبار وأضواء تتجاوز في مجراها الخاص بالكتب والمكتبات حدود وطنها على كبره، إلى المجرى نفسه في بقية الأوطان بعالمنا المعاصر.

وأما الرجلان في المثنى الثاني فمع أن أخبارهما وأضواءهما قد أصبحتا تاريخاً ماضياً متصلا، أحدهما خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، والآخر خلال النصف الأول من القرن العشرين، منذ بداية الحرب الأهلية في الولايات المتحدة الأمريكية عام (١٨٦١) حتى بداية الحرب العالمية الثانية عام (١٩٣٩)، إلا أن هذه وتلك من الأخبار والأضواء للرجال الأربعة تنطلق كلها من بلاط فكري واحد، أصبح في الوقت الحاضر هو الحرم لواحدة من أكبر المكتبات في العالم، بكل من حجم مقتنياتها وعدد الأفراد في أسرتها. بل إنها على التحقيق لأكبرها جميعا، وأسبقها في تطوير هذه المهنة الفكرية. . !

كما أن الفترات الزمنية لهؤلاء الرجال الأربعة في ذلك البلاط، إذا كانت قد تداخلت في بعض أطرافها، فإن أكثر من أربعين عاماً في الثنائي الأول، تلتحم تماما بحوالي تسعين عاماً في الثنائي الثاني، لتبلغا معاً حوالي ٧٠٪ من حياة ذلك البلاط كلها التي بدأت عام (١٨٠٠).

(★) في عالم الكتاب. ـ العدد ٢٢ (إبريل/ مايو/ يونيه ١٩٨٩)؛ ص

وإذا كانت ظروف العمل في ذلك الحرم، قد ربطت بين الرجلين في المثنى الأول، لأكثر من عشر سنوات بين سبعينيات القرن العشرين وثمانينياته، رئيسا ومرءوساً مباشراً دو أية منافسة سابقة أو لاحقة بينهما، فإن ظروفا أخرى قبل ذلك في الحرم نفسه، قد ربطت كذلك بين الرجلين في المثنى الثاني، رئيسا ومرءوساً مباشراً لحوالي عشر سنوات بين القرن التاسع عشر والعشرين، بعد منافسة غير متكافئة بينهما سبقت هذا الارتباط. فأحدهما وكان قبلا في قمة هذا الحرم لأكثر من ثلاثة عقود، هو الذي أصبح مرءوسا مباشراً في العقد الأخير من حياته، لهذا الرفيق الذي شق طريقه مباشرة من الخارج إلى القمة نفسها. وقد احتلها عام (١٨٩٩) وبقى فيها أربعة عقود كاملة متصلة، بل لقد أنعموا عليه للمزة الأولى في حياة هذا البلاط، بالشرف الاسمي لهذه القمة الذي تمتع به حتى وفاته عام (١٩٥٥)، فعايش لبضع سنوات أحد الرجلين في الثنائي الآخر..!

وقبل الدخول في تفاصيل هذا التحقيق الدراسي واستخراج مافيه من الدروس، للعاملين في مكتباتنا القومية والوطنية بالعالم العربي، أؤكد لقرائي الأعزاء أن صياغتي لعنوانه (رجلان..! ورجلان..!) كان استجابة فطرية لتكثيف محتوياته في ذهني، وتعبيراً آنياً طبيعياً عن هذا التكثيف جرى به قلمي..! ومع ذلك فلست أنكر أن لصيغة المثنى العربية رنينا يجتذب لساني وأذني، وأعمل من جانبي على إبقائها حية متجددة في لغتنا الجميلة، لأن لتلك الصيغة خواصها الموسيقية والتعبيرية التي تميز هذه اللغة، ومن حقها أن تعتز بها وتفتخر بين غيرها من لغات العالم..!

ولكنني أقسم غير حانث أنني ماأردت بهذا المثنى المزدوج في «العنوان»، أن يكون مجرد تلاعب بالأرقام والأعداد، أو تقليداً سطحيا لبضعة عناوين وضعها «يوسف السباعي» لبعض مؤلفاته، حيث استخدم فيها أعداداً متتالية من الرجال والنساء، كالأربعة + واحدة، والستة، والاثنى عشر، الخ. فهالى أنا ولهذا..!..؟ إنه يعرض شخصيات من الحياة العامة تسلية وترويحاً لقرائه، وأنا أعرض شخصيات من عالم الكتب والمكتبات، بحثاً وتوجيها لأترابي وطلالي..!

والآن فلنبدأ بآخر هؤلاء الأربعة تقاعداً (ويليام ويلش: William Welsh)، الـذي عرفتـه «مكتبـة الكـونجـرس» بين العـاملين فيها لأول مرة أول مارس (١٩٤٧). وقد صعد في سلمها الوظيفي الضخم غير عاجل ولا متكاسل، حتى احتلّ الموقع الثاني (المكتبى المفوض: Deputy Librarian) في فبراير (١٩٧٦)، ثم أعلن أوائـل الصيف المـاضي (١٩٨٨) عزمه على التقاعد في بداية أكتوبر (١٩٨٨)، بعد فترة زمنية متصلة من العمل في «المكتبة»، تساوي أكثر من نصف عمره حتى الآن، كما تساوي من عمر هذه المؤسسة ربعه تقريبا حتى الآن أيضا..!

ولم تكن الفترة على طولها هى البداية ولا كلّ ارتباطه بأعمال الكتب والمكتبات، بل إنه يعد حصوله على درجة الليسانس في الفلسفة عام (١٩٤٠)، عمل مساعداً في مكتبة المدرسة العليا للعلوم القانونية بالجامعة التي تخرج فيها، في الوقت نفسه الذي التحق هو فيه بهذه المدرسة أيضا للدراسة. كما أنه خلال فترة تجنيده في الجيش الأمريكي (١٩٤١ - ١٩٤٧) التي أبعدته عن دراسة القانون، وقد أتم القـدر الضروري من الإعـداد العسكـري، تولى أعـمالا ذات صلة بالكتب والمكتبات في القوات الجوية التي التحق بها خلال هذه الفترة..!

ومن هنا كانت باكورة وظائفه في حياته المدنية بعد ذلك، تقع ضمن مشروع أمريكي مؤقت (١٩٤٧) بقيادة «مكتبة الكونجرس»، للحصول على المطبوعات الأوروبية التي انقطعت لبضع سنوات خلال الحرب، حتى تسلم عملا دائما في «قسم التـزويد» خاصـة بأوروبـا الشرقية. وقـد تجلت مهاراته الإدارية خلال الخمسينيات والستينيات، فتم اختياره رئيسا لكل أقسام التزويد والتنظيم الفني عام (١٩٦٨)، وهو المنصب الذي بقى فيه ثماني سنوات، ليصبح الرجل الثاني في «المكتبة» كلها لاثنى عشر عاما متصلة..!

وقـد تعـرفت على مشروعـاتـه الرائدة في أعمال التزويد والتنظيم الفني منذ (١٩٦٣)، بعد أن أصبحت المستشار الببليوجرافي لمكتبة الكونجرس في البلاد

العربية، فكانت تلك المشروعات بالنسبة لي كالمشهيات التي تسبق وجبة التعارف الشخصي، التي تأخرت حوالي عشر سنوات. وإذا كان لقاؤنا الأول بواشنطن قد تم صيف (١٩٧٢)، وقد أصبح الرجل الثالث بين بضعة آلاف يعملون في «المكتبة»، فقد تكرر اللقاء بعد ذلك ثلاث مرات في واشنطن أيضا: في عام (١٩٧٥) وهو مايزال في المنصب نفسه، وفي عامى (١٩٧٦، ١٩٧٩) وقد أصبح الرجل الثاني. وهناك تباحثنا وتناقشنا في أعماله ومشروعاته وعلاقتها بالوطن العربي، كما تصادقنا وتعارفنا على غير قليل من عوامل النجاح في المهنة، لعل أبرزها هو العطاء بغير حدود لما نعمل، دون اهتمام بالموقع الذي اختير لنا أو اخترناه لنعمل من خلاله..!

وهو المبدأ الذي عاش به طوال حياته المهنية، فلم يشغل نفسه قليلا ولا كثيرا بمرتبة المنصب الذي يشغله، على درجات السلم الوظيفي في المؤسسة التي عمل لها أكثر حياته، فكان عطاؤه متميزاً في المواقع التي شغلها على هذا السلم..! وتحولت أعماله ومشروعاته وإنجازاته في الستينيات والسبعينيات والثمانينيات، إلى علامات بارزة ليس في «مكتبة الكونجرس» وحدها، التي انطلقت على أرضها هذه الأعمال والمشروعات والإنجازات، وإنما في حياة المهنة كلها وتطورها داخل أمريكا وخارجها. فظهرت البحوث والدراسات والمقالات بالمئات والآلاف في اللغة الإنجليزية وفي غيرها، عن تلك الأعمال والمشروعات والإنجازات ذاتها أو عن الآثار والنتائج التي ترتبت عليها أكاديميا وميدانيا..!

كان هو العقل المدبّر وراء الملايين من الكتب والدوريات وغيرهما، التي دخلت وتدخل إلى عشرات المكتبات الأمريكية من جميع أنحاء العالم منذ بداية الستينيات، مصحوبة بالبطاقات الفنية التي تجعلها جاهزة فوراً للإعارة والبحث. كما كان وراء إصدار (الفهرس القومي الموحد: NUC) خلال الفترة (١٩٦٨ - ١٩٧٩) في حوالي ٩٠٠ مجلد، تضم حوالي ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ بطاقة لما تقتنيه حوالي ١٠٠٠ مكتبه أمريكية، من الكتب الصادرة بجميع اللغات في كل أنحاء العالم قبل (١٩٥٦). وهو الذي عمل على تحقيق مشروع آخر مماثل للدوريات

باسم (التعاون المباشر للدوريات: تعريات: CONSER: Cooperative Online for Serials)، الذي استهل مسيرته منذ بداية السبعينيات وأنجز حتى الآن قدراً كبيراً من أهدافه. ويتلخص في عمل فهرس قومي موحد مختزن بالحاسب الألكتروني، لما تقتنيه المكتبات المليونية الكبرى في أمريكا من الدوريات، الصادرة في جميع أنحاء العالم بشتى اللغات، وسيبلغ في التقدير النهائي حوالي ٧٥٠,٠٠٠ دورية.

وقد اقترنت رئاسته لأقسام التزويد والتنظيم الفني منذ (١٩٦٨) بأشهر إنجاز حديث في مهنة الكتب والمكتبات والمعلومات، وهو النجاح والانطلاق في المشروع المعروف باسم (الفهرسة المقروءة آليا: فما: MARC)، الذي استعيرت تسميته الاستهلالية تلك في مكتبة الكونجرس، لتستخدم بعد ذلك في كل أنحاء العالم. أما أهم مشروعين أنجزهما في الثمانينيات وهو في موقع الرجل الثاني بالمكتبة، فيشتركان في أنهما استثمار ناجح لاثنتين من التكنولوجيات التقدمية، في مواجهة بعض التحديات والمشكلات الخطيرة المزمنة في المكتبات..!

أحد المشروعين لإزالة الحموضة المتزايدة في ملايين المجلدات المهددة بالزوال، بتكنولوجية التفريغ الهوائي مع إشباع هذه المجلدات في أثناء التفريغ بغاز (DEZ)، وبهذه الطريقة يمكن أن تعيش تلك المجلدات المهددة بالزوال بضع مئات من السنين. وقد اجتاز هذا المشروع عنق الزجاجة في العام الماضي (١٩٨٨). وتتم في الوقت الحاضر تجهيزات هذه التكنولوجية التقدمية، لإنقاذ مئات الملايين من هذه المجلدات في كل المكتبات الأمريكية، ثم في غيرها من المكتبات بعد ذلك لمن يسبق ممن يشاء..!

وثاني المشروعين هو استخدام الأقراص المليزرة، التي يقوم الواحد منها في سعته - وقطره اثنتا عشرة بوصة أو نصفها أو أقل - مقام ١٠٠,٠٠٠ صفحة أو ضعف ذلك أو ثلاثة أضعافه أو أكثر..! وقد بدأت «مكتبة الكونجرس» تنقل إلى هذه المليزرات منذ (١٩٨٤)، مجموعات كبيرة من الأوعية الورقية كتبا ودوريات وغيرهما، وأعداداً متزايدة من **الأوعية غير التقليدية** كالمسموعات والمرئيات،

لأغراض متعددة من بينها: مواجهة التضخم في حجم المقتنيات، وإنقاذ الأوعية المهددة بالتآكل والزوال، والمحافظة على الأوعية الأصول من أخطار التداول اليومي، والإسراع في تقديم خدمات الإعارة والبحث. ومن هذه المليزرات قرص واحد هو الأول من نوعه في كل أنحاء العالم، باسم(القرص الصوتي المكثف Compressed Audio Disk)، قطره سبع بوصات ويختزن على جانب واحد مايساوي ٣٣ ساعة من الأغاني والخطب والأحاديث، مصحوبة بصور أصحاب هذه المواد من الفنانين والسياسيين والعلماء..! ولو كان قطره ١٢ بوصة وتم التسجيل على الجانبين، لاتسع لأكثر من ٢٠٠ ساعة من تلك التسجيلات وصور أصحابها..!

ومن هنا كان طبيعيا جداً برغم أن هذا الرجل (ويلش) لم يستكمل دراساته القانونية، أن تدعوه جامعته التي حصل فيها على درجة الليسانس فقط، لتمنحه درجة الدكتوراة الفخرية في القانون تقديراً منها لإنجازاته التاريخية الكبرى. كما كان طبيعيا في عام (١٩٨٥) حينما عقد (الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات: ادجم: IFLA) مؤتمره السنوي للمرة الثانية في أمريكا ،أن يتضمن البرنامج احتفالا خاصاً لتكريمه، حيث قدموا إليه (International Librarianship Today and To-morrow: a Festschrift for William J. Welsh)، وهو كتاب تذكاري يحتوي على مجموعة من البحوث والدراسات، تتضمن بطريق مباشر أو غير مباشر دوره في التطورات الحديثة للتخصص على المستوى الدولي.

ذلك الرجل هو الركن الأخير في رباعيتنا التي شغلت حوالي ٧٠٪ من عمر المكتبة، وقد عرف كما رأينا درجات السلم جميعاً إلا الدرجة النهائية فيه، وعاش في موقع الرجل الثاني على ذلك السلم، حوالي ٣٠٪ من مسيرته في هذه المؤسسة. وكان الرجل الأول معه خلال سنوات هذه الدرجة الأخيرة التي بلغها، هو الدكتور (دانييل بورستين: Danniel Boorstin)، الذي سبقه إلى التقاعد بعام واحد (١٩٨٨، ١٩٨٧)، وهما معاً يحتلان زاويتى الثنائي الأول في هذا التحقيق الدراسي..!

جاء الطرف الآخر (د. بروستين) في هذا الثنائي من خارج «المكتبة» إلى موقع الرجل الأول مباشرة. وهو في بداية العقد السابع من عمره، بعد أن ذاعت شهرته كصاحب عطاء غزير متميز، فيما كتبه عن تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية. ولم تمض إلا شهور قليلة على تقلده هذا المنصب حتى تعرف على (وليام ويلش) رجلنا السابق، فوقع اختياره عليه ليكون الرجل الثاني معه لحوالي اثنى عشر عاماً قضاها هناك، قبل أن يرفع إلى الرئيس الأمريكي «ريجان» طلب التقاعد الذي تم فعلا أواخر (١٩٨٧). ولم يهتم كثيراً باعتراضات (الجمعية الأمريكية للمكتبات: جام: ALA) عليه، خلال شهور الترشيح التي صاحبت اختيار الرئيس «فورد» له في بداية صيف (١٩٧٥)، باعتبار أنه لم يتول من قبل أية مسئولية في مهنة المكتبات.

فقد كان يعرف أن أحد عشر رجلا سبقوه في هذا المنصب منذ (١٨٠٠)، لم يتحقق معهم شرط المهنة هذا إلا في اثنين فقط. وكان يدرك أهم من ذلك، الفرق بين دوره الاستراتيجي في موقع القيادة العليا لمؤسسة ضخمة، يعمل فيها بضعة آلاف بمؤهلات وخبرات متنوعة ومتفاوتة من داخل المهنة ومن خارجها، وبين الأدوار الفنية الحسّاسة التي يتولاها بضع عشرات من خبراء المهنة وأساطينها، بإشراف القيادة الإدارية المتمثلة في الرجل الثاني الذي اختاره من بينهم..! وهكذا لم يكن وجوده في هذا الموقع عبئاً على المهنة بل إضافة كبرى لها، حيث انطلقت «المكتبة» في أعمالها ومشروعاتها وإنجازاتها، بما أحاطها به من الدفاع عنها أمام المسئولين في الدولة وتوفير متطلباتها المالية كاملة..!

ومن هنا فإن التكريم الذي ناله عند التقاعد قد انهال عليه من جهات كثيرة، كان في مقدمتها «الكونجرس» نفسه بمجلسيه من النواب والشيوخ، الذين قرروا أن يمنحوه مدى الحياة لقب (مكتبي الكونجرس الفخري: Librarian of Congress Emeritus)، فكان بذلك الثاني في السلسلة كلها منذ (١٨٠٠) الذي حصل على هذا الشرف. بل إن (جام: ALA) نفسها وهى لسان حال المهنة التي اعترضت على ترشيحه بقوة، هى التي قدمت إليه يوم ٢٧ مارس (١٩٨٧)

في وثيقة رسمية، التقدير العميق لكل ماتحقق للمهنة بجهوده خلال أعوامه الاثنى عشر. وقد جاء في هذه الوثيقة «كان عهدك غنيا بالعطاءات السخية للمهنة في الوطن وفي الخارج، ونكتفي في وثيقتنا هذه بتسجيل مايلي. . .» ومضت فذكرت خمس إنجازات، منها: الإعزاز والتفاني والحب الخالص للمكتبة بأجهزتها ومقتنياتها والعاملين فيها؛ والاستثمار الناجح للتكنولوجيات الحديثة في خدمة القراء والباحثين. . !

ولهذا الرجل معنا في «مصر» قصة بل قصص، لعلها لم تتكرر بالأسلوب نفسه مع أى بلد آخر. . ! ذلك أن النزعة التاريخية عنده لم تكن تفارقه وهو يواجه المسائل والقضايا المرتبطة بموقعه في «مكتبة الكونجرس». فلم تكدّ تمرّ بضعة أسابيع قليلة على حفل تنصيبه في ذلك الموقع، بحضور الرئيس الأمريكي «فورد» وكبير القضاة في أمريكا، حتى قام برحلة عمل إلى مراكز «المكتبة» فيما وراء البحار، ورأى بحسّه التاريخي أن تكون «القاهرة» هى المحطة الأولى في هذه الزيارة، فبقى فيها أسبوعاً كاملا أواخر يناير (١٩٧٦).

وقد أبدى اهتمامه الكبير في بداية تعارفنا الشخصي خلال تلك الزيارة، ليس فقط بمشروع الإحياء لمكتبة الإسكندرية الذي أصبح موضوعه المفضل منذ هذه الزيارة، وإنما وافق فوراً على أن يمنح أحد الدارسين المصريين، حقا كان من قبل مقصوراً على المتفوقين من الدارسين الأمريكيين، وهو أن تكون «مكتبة الكونجرس» بإمكاناتها التقدمية الفريدة، هى الحقل الميداني الذي يتعرف فيه على أحدث التطورات وأدقها في المهنة. وكان الدكتور محمد فتحي عبد الهادي الرئيس الحالي لقسم المكتبات والوثائق بجامعة القاهرة، أول مصري يأخذ هذه الفرصة النادرة عام (١٩٧٧) وينجح في استثمارها. . !

بل إن هذا الرجل ليذكر «مصر» وتراثها الفكري والحضاري، وهو يمارس مسئولياته الكبرى في السياسة العامة لمكتبة الكونجرس، في قلب «واشنطن» وفي داخل «الكونجرس» نفسه بأعضائه من الشيوخ والنواب. ففي عام (١٩٨٥) وقد

أعدت الحكومة مشروع الميزانية الأمريكية بتخفيضات غير قليلة في المؤسسات الفيدرالية ومنها «مكتبة الكونجرس»، نجده يقف أمام اللجنة الخاصة بمشروع الميزانية ليحذر أعضاءها من هذه التخفيضات، ويقول لأعضائها من النواب والشيوخ: إذا كان هذا التخفيض في ميزانية «المكتبة» بداية لإهمالها من جانبكم، فلست أجد في تاريخ الحضارة الإنسانية مايماثله في الخطورة والخطر، إلا حريق «مكتبة الإسكندرية» في مصر أواخر العصور القديمة..!

أما أول الرجال الأربعة في هذه الرباعية (أينسورث سبوفورد: Ainsworth Spofford) فقد بدأ مسيرته الطويلة (١٨٦١ - ١٩٠٨) في «مكتبة الكونجرس»، حينما اشتعلت الحرب الأهلية في الولايات المتحدة الأمريكية (١٨٦١ - ١٨٦٤) بين الشمال والجنوب، في موقع الرجل الثاني مباشرة بين ستة آخرين آنذاك، يعملون بقاعة المكتبة الملحقة بمبنى الكونجرس. ذلك أن الرجل الأول الذي عينه الرئيس الأمريكي «أبراهام لينكولن» صيف (١٨٦١)، باعتباره من أعضاء الحزب الجمهوري الذي ينتمي إليه الرئيس، لم يلبث إلا أياما غادر بعدها «المكتبة» إلى جبهة القتال، باعتباره أحد الأطباء في جيش الشماليين، فعين قبل خروجه لهذه المهمة (سبوفورد) الذي كان أحد هواة الكتب ليأخذ موقع الرجل الثاني مباشرة..!

وفي أواخر (١٨٦٤) وقد وضعت الحرب أوزارها، أحسّ «سبوفورد» بنية الرجل الأول في التقاعد، فأخذ في تهيئة العوامل التي تساعده على الفوز بهذا المنصب الفيدرالي المرموق. ولم يكن يعجبه أن يكون الاختيار لشغله على أساس الانتماء الحزبي، فاتصل مبكراً بأعضاء الكونجرس من الجمهوريين والديمقراطيين على السواء، وأقنع أكثرهم بقومية هذا المنصب وبضرورة حمايته من الأضرار والمخاطر، التي غالبا ما تجره إليها الاتجاهات السياسية المتقلبة..!

وهكذا وضع هذا الرجل البذرة الأولى لتقليد جديد في هذا المنصب، أصبح بعد ذلك ولا سيما في القرن العشرين موضع الالتزام التام..! فحينما رفع الرجل

الأول استقالته يوم ٢٢ ديسمبر (١٨٦٤)، قدم (سبوفورد) في اليوم نفسه طلبا إلى الرئيس «لينكولن» بتعيينه في موقع الرجل الأول، مصحوبا بتأييد حوالي ١٠٠ من أعضاء الكونجرس، وقد جاء في طلبه: «إنني حاليا أترك كل انتماءاتي السياسية في هذا العمل». وقد وافق «لينكولن» على طلبه ووقعه بعد أقل من عشرة أيام، فأصبح (سبوفورد) هو الرجل الأول منذ أول يناير (١٨٦٥).

لم يبلغ مجموع ما اقتنته «المكتبة» في عقودها الستة الأولى (١٨٠٠ - ١٨٦٠) قبل (سبوفورد)، ماتقتنيه الآن خلال شهر واحد فقط في ثمانينيات القرن العشرين. بل إنه خلال تلك العقود الستة، قُدِّر لتلك المقتنيات المتواضعة أن يحترق الجزء الأكبر منها ثلاث مرات (١٨١٤، ١٨٢٥، ١٨٥١)، وهى في إحدى القاعات الملحقة بمبنى الكونجرس. وقد كان لرجلنا (سبوفورد) رؤية واضحة في تصوره للمكتبة التي أصبح رجلها الأول، قبل مصرع الرئيس «لينكولن» ببضعة أشهر. فليس يكفي في وجهة نظره أن تكون مجرد مكتبة لأعضاء الكونجرس كما هو الاسم الرسمي لها، وإنما مكتبة وطنية أو قومية على غرار «مكتبة المتحف البريطانية في لندن أو «المكتبة الأهلية» في باريس.

وإذا كانت الصفة الغالبة عليه هى هواية الكتب، فقد استطاع خلال عهده كصاحب الموقع الأول (١٨٦٥ - ١٨٩٧)، أن يضع يده على مصادر هائلة لتنمية المقتنيات في «المكتبة» التي عشقها. كان أولها زيادة الفاعلية للتشريعات السابقة بشأن الإيداع القانوني وبشأن التبادل، فدعمها بتشريعات جديدة عام (١٨٦٥). كما نجح في الحصول على مقتنيات غنيه جداً كانت موجودة في جهات أخرى، مثل: وزارة الخارجية، ووزارة الداخلية، ومعهد سميثسون، الخ. وهكذا أصبحت المقتنيات في مكتبة «الكونجرس» ٢٣٧,٠٠٠ مجلد في عام (١٨٧٠) بعد خمس سنوات فقط من تحركه الجديد، ولم تكن قد بلغت حتى ٢٥,٠٠٠ مجلد في أى وقت قبل ذلك..!

ومن هنا بدأ (سبوفورد) معركتيه اللتين حتمهما هذا النمو السريع في مقتنيات المكتبة، وهما أيضا المعركتان الباقيتان حتى الآن بالنسبة للمسئولين عن المكتبات

الوطنية والقومية. وأكبر المعركتين هى توفير المبنى أو المباني التي تواكب المتوالية الهندسية في زيادة المقتنيات، والمعركة الأخرى هى توفير العاملين المؤهلين القادرين على مواجهة هذا النمو الذي لايتوقف. وقد نجح (سبوفورد) في معركتيه نجاحا منقطع النظير بمقاييس النصف الثاني من القرن التاسع عشر، في بلد لم تكن له من قبل أية مكتبة من هذا المستوى.

فقد ارتفع بعدد العاملين من (٥) أفراد عام (١٨٦٥) إلى حوالي (٥٠) فرداً عام (١٨٩٥). أما بالنسبة للمبنى فقد ظل يطالب المسئولين حوالي خمسة عشر عاماً (١٨٧١ ـ ١٨٨٦)، حتى نجح في إقناعهم بأول مشروع يوفر للمكتبة مبناها المستقل. وبدأ التنفيذ فعلا عام (١٨٨٧) واستمر عشر سنوات كاملة، وتمخض في النهاية عام (١٨٩٧) عن مبنى ضخم، بقاعة كبرى للمطالعة ذات قبة وأبراج عالية، وهو أول المباني الثلاثة للمكتبة في الوقت الحاضر المعروف حاليا باسم «جيفرسون»، أحد الرؤساء الأمريكيين الثلاثة الذي كان لهم اهتمام خاص بالمكتبة.

أما العقد الأخير في حياته بالمكتبة بعد تلك الإنجازات فلا تخلو من المفارقات، التي قد لانستسيغها نحن الآن في مكتباتنا الوطنية بالبلاد العربية، ولكنها من الناحية الموضوعية الخالصة كانت منطقية إلى حد كبير. ذلك أن (الجمعية الأمريكية للمكتبات: ALA) وقد مضى على إنشائها (١٨٧٦) عقدان كاملان، أرادت بمناسبة إتمام المبنى الجديد للمكتبة (١٨٩٧) أن تكون لسان حال المهنة بحق، فاقترحت في جلسات الاستماع التي عقدتها لجنة الكونجرس الخاصة بالمكتبة، أن يتنحى (سبوفورد) ويخلي مكانه لواحد من رجال الجمعية الناهضين، وقد رشحوا لذلك (هربرت بتنام: Herbert Putnam) أحد نجوم المهنة الناشئة وأحد الذين أدلوا بشهادتهم أمام لجنة الاستماع.

وإذا كان الشطر الأخير من اقتراحهم لم يتم إلا في عام (١٨٩٩)، حينما أصبح (بتنام) هو الرجل الأول فعلا، وهو الركن الرابع في الرباعية التي نحن بصددها

كما سنرى، فإن (سبوفورد) الذي كان غارقا حتى أذنيه في إنجازاته بالمكتبة، تنبه من خلال شهادات هؤلاء الرجال إلى المتغيرات الحديثة التي أحاطت به وبالمكتبة، فكتب حفظا لماء وجهه إلى الرئيس الأمريكي في ذلك الوقت «ماكينلي» رسالة، ينكر فيها رغبته في الاحتفاظ بموقع الرجل الأول، فاعتبرها الرئيس الأمريكي بمثابة الاستقالة من المنصب..!

ومع ذلك لم يستجب «ماكينلي» لاقتراح الجمعية بشأن المرشح الجديد هذه المرة، وإنما فضل أن يختار أحد السفراء السابقين، الذي نجح خلال عشرين شهراً قبل وفاته عام (١٨٩٩)، مع (سبوفورد) وقد استبقاه في موقع الرجل الثاني، في نقل أكثر من مليون مجلد إلى المبنى الجديد، وفي توزيع تلك المقتنيات الغنية بكنوزها الثمينة، حسب طبيعتها وطبيعة الخدمات التي تؤخذ منها أو تبنى عليها، إلى: إدارات، ومراقبات، وأقسام، ووحدات، الخ، ماتزال بصفة عامة هى الهيكل العام لنظام المكتبة ولخدماتها حتى الوقت الحاضر. ونجحا في مضاعفة عدد العاملين بالمكتبة، فأصبح قبل بداية القرن العشرين حوالي ١٢٠ شخصاً، حققا بهم ذلك الإنجاز الضخم في هذا الوقت القصير.

وهكذا يأتي (بتنام) وقد نجحت «المكتبة» في الانتقال على يد (سبوفورد) خلال أربعة عقود، من قاعة أو قاعتين بهما بعض المقتنيات لخدمة أعضاء الكونجرس إلى المفهوم المبدئي للمكتبة القومية، ليصعد هو بها خلال أربعة عقود أخرى (١٨٩٩ - ١٩٣٩) بعد اكتمال هذا المفهوم، إلى المشارف الأولى لمفهوم المكتبة العالمية، الذي اكتمل هو الآخر على أيدي خلفائه الذين كان من أبرزهم الثنائي الذي عرفناه سابقا (ويلش / بورستين). ولم ينس (بتنام) وقد نجح بعد أقل من عامين في تحقيق ماجهز نفسه له من قبل، أن يستبقى معه في الموقع الثاني ذلك الرجل (سبوفورد) حتى وفاته عام (١٩٠٨)، وهما كما نرى الثنائي الآخر بهذا التقرير الدراسي.

لم يكن (بتنام) بحاجة لإنفاق وقت طويل ولا قصير، في دراسة الأوضاع القائمة قبل أن يرسم خطته أو خططه لممارسة مسئولياته وتحقيق أهدافه نحو هذه

المكتبـة. فقـد قام بذلـك منـذ ثلاث سنوات مضت في سياق الترشيح الأول (١٨٩٧)، وحـــدد الاحتياجـات الأسـاسية والمشروعـات التي ينبغي القيام بها فوراً..! ونختار من إنجازاته الكثيرة خلال أربعين عاما، مايتلاءم مع السياق المحدود لرباعيتنا فيما يلي:

- عمل على إنشاء «نظام التصنيف» الخاص بمكتبة الكونجرس، مع تطويره طوال العقود الأربعة لعهده. وتبلغ جداوله في الوقت الحاضر زهاء أربعين مجلداً، وتتبعه في الوقت الحاضر كثير من المكتبات الكبرى في العالم، داخل أمريكا وخارجها.
- بادر بإنشاء نظام لتوزيع «البطاقات المطبوعة» التي تعدها المكتبة، حيث يطبع بضع مئات أو بضعة آلاف من النسخ لمرة واحدة أو لعدة مرات، حسب درجـة انتشـار الكتـاب واقتنـائـه في المكتبـات، ثم تبـاع هذه البـطاقات الببليوجرافية لكل من يطلبها داخل أمريكا أو خارجها. ومايزال هذا النظام قائما حتى الآن بعد مايقرب من تسعين عاماً، وقد أضيف إليه منذ (١٩٦٩) توزيع هذه البطاقات محسبة على أشرطة ممغنطة أو أقراص مليزرة في الوقت الحاضر. وهذه الممغنطات والمليزرات من المشروعات الحديثة التي وقف خلفها بقوة (ويليام ويلش) أحد الطرفين في الثنائي الآخر.
- نجح منذ البداية تقريبا في بناء جسور ثقافية متنوعة بين «المكتبة» في جانب، وبين كل من الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات بعامة وقطاعات الشعب الأمريكي وفئاته بخاصة في الجانب الآخر. وأصبحت «المكتبة» بهذه الجسور موضع الثقة الكاملة، لكل فاعلى الخير ومحبي الثقافة أفراداً ومؤسسات من القطاع العام ومن القطاع الخاص. ذلك أن المشروعات والبرامج التي قام بتنفيذها كانت تتطلب تمويلات تفوق كثيرا كل مايمكن أن تقدمه له الحكومة الفيدرالية، فاستصدر عام (١٩٢٥) تشريعا يتيح للمكتبة أن تستثمر عطاءات المؤسســات الخـاصة والأفراد إلى أقصى درجة ممكنة. وأنشأ في نطاق هذا التشريع مايعــرف حتى الآن باسم «أمنــاء صنـدوق التـبرعـات» لمكتبـة الكـونجرس، الذي يقبل ويتلقى ويحتفظ ويستثمر التبرعات والهبات المالية والعينية والعقـارية المقـدمـة للمكتبة. ومن خلال هذا الصندوق أنشأ هو

وأنشأت المكتبة من بعده بضعة مراكز وبرامج ثقافية وتربوية، مثل: مركز الأدب، ومركز الشعر، ومركز الكتاب، ومركز أدب الأطفال، ومركز الفنون الشعبية، والبرنامج الموسيقى، وبرنامج خدمات المكفوفين والمعوقين.

- كانت أعمال (بتنام) ومشروعاته موضع الإعجاب والتقدير والمساندة، من جانب «فرانكلين روزفلت» وهو مايزال من أعضاء الكونجرس، قبل أن يصبح رئيس الدولة لأول مرة عام (١٩٣٣). وعندما تولى الرئاسة لم يتوان عن الاستجابة لطلب (بتنام) بشأن مبنى ثان للمكتبة، بعد التوسعات الكبرى في المقتنيات وفي الخدمات خلال خمسة وثلاثين عاماً مضت على المبنى الأول. وكانت هذه الاستجابة أشبه بالمعجزة، بسبب الأزمة الاقتصادية التي اجتاحت العالم كله بما فيه الولايات المتحدة الأمريكية. وبدأ العمل فعلا عام (١٩٣٤) ليتم بعد خمس سنوات، وبقى (بتنام) في موقع الرجل الأول حتى افتتحه في إبريل (١٩٣٩)، وهو المبنى الذي يعرف اليوم باسم (آدمز) ثاني الرؤساء الأمريكيين ذوى الاهتمام الخاص بالمكتبة.

وإذا كان (بتنام) قد استقر رأيه بعد تردد على التقاعد أول أكتوبر (١٩٣٩)، وكانت الحرب العالمية الثانية قد بدأت في أوروبا قبل ذلك بشهر واحد، فقد كافأه الرئيس «روزفلت» ومعه الكونجرس، بأحب شيء إليه في حياته. ذلك أنهم للمرة الأولى، أصدروا قانونا بإنشاء منصب (Librarian of Congress Emeritus : مكتبي الكونجرس الفخري)، وقد شغله (بتنام) في أول أكتوبر (١٩٣٩)، قبل أن يتسلم الرجل الأول الجديد عمله بيوم واحد. وهذا المنصب الفخري هو الذي يشغله الآن (د. بروستين) أحد الطرفين في الثنائي الآخر..!

وقد بقى (بتنام) في هذا المنصب الفريد سعيداً حتى وفاته عام (١٩٥٥)، ولم ينقطع عن زيارة «المكتبة» والمشاركة في نشاطها بما يتلاءم مع سنه ومنصبه، حتى لقد منحه المئات من أبنائه والآلاف من أحفاده، في «الجمعية الأمريكية للمكتبات» وفي «مكتبة الكونجرس» نفسها، لقباً آخر هو (عميد المهنة: The Dean of Profssion). ومن الطبيعي أن السنوات (١٩٤٧ - ١٩٥٥) قد شهدت

لقاء أو لقاءات، بين (ويليام ويلش) أحد الطرفين في الثنائي الأحدث، وبين (هربرت بتنام) في الثنائي الأقدم، في كل من «المكتبة» و«الجمعية» أو في أولاهما على الأقل..!

هذا، وإني لعلى يقين أن العدد الأكبر من القراء لهذا التقرير، لم يكونوا فقط يتابعون قصص أربعة من الرجال في إحدى المكتبات، ولكنهم في أثناء ذلك وهو الأهم بالنسبة لي ولهم، كانوا يتقلبون على محورين من المشاعر، لامناص من التصريح بهما..! أولهما هذا القدر الكبير من الحزن والأسى، وهم يشاهدون بأعينهم الأوضاع الحالية لمكتباتنا الوطنية، ويحسّون ذلك التبلّد المهني الذي يعيشه أكثر المسئولين فيها..! وثانيهما ذلك الأمل الذي لايخبو، والتطلع إلى جيل جديد من أبناء المهنة العرب، الذين يجدّدون شباب مكتباتهم الوطنية، قبل أن يدخلوا بها بوابة القرن الحادي والعشرين..!

الملاحق

الملاحق

الملحق الأول - «القوادم» من كتاب «السبعينيات» ص

الملحق الثاني - نماذج «المنهج» لبعض المقررات الدراسية

الملحق الثالث - الكشافات والاستهلاليات

(٧)
سلسلة الفكر العربي في أدب المكتبات
باشراف الدكتور سعد محمد الهجرسى

مدخل إلى :
علوم المكتبات والتوثيق والمعلومات

تأليف
الدكتور سعد محمد الهجرسى

جمعية المكتبات المدرسية
١٩٧٤

التقديم

هذا هو الكتاب السابع في سلسلة (الفكر العربي في أدب المكتبات) وهي السلسلة التي رأت النور لأول مرة في مستهل عام ١٩٧١ . وقد رأيت بعد أكثر من ثلاث سنوات مضت على بداية هذا المشروع ، أن الحاجة قد أصبحت ماسة الى اصدار حلقة في هذه السلسلة ، تكون بمثابة القاعدة أو النظرية التي ينطلق منها ذلك الفكر العربي الأصيل الـذي نريده في مجال المكتبـات. ولعـل الـترتيب المنطقي لحلقات السلسلة قد كان يقتضي ، أن تكون هذه الحلقة (مدخل الى علوم المكتبات والتوثيق والمعلومات) هي البداية الأولى ، ولكننا سنتبين في بعض فقرات «المقدمة » التالية بعد هذا التقديم ، أن طبيعـة التـطور حتمت أن يتـأخر هذا المدخل عن مكانه المنطقي . بل لعل المدخل النموذجي الكامل لأى مجال عريض من الدراسات ، لا يمكن أن يكتب كما ينبغي الا اذا اكتملت الدراسات عرضا وتفصيلا ، وأكثر الباحثين يؤكدون أن «ابن خلدون» مثلا قد استطاع أن يكتب مقدمته الرائعة ، بعد أن كان قد عاش تفاصيل كتابه الكبير في التـاريخ . فاذا كان هذا «المـدخـل» وهـو بمثابة «المقدمة» لعلوم المكتبات ودراساتها العصرية ، لم يأخذ مكانه في بداية السلسلة بالترتيب التاريخي ، فمن المؤكد أن جمهور هذه السلسلة سيرى من الـطبيعي أن يضعه في البداية بالترتيب القرائى . على أننى أحس الآن أن جولة أخرى من الدراسات التي ستظهر في هذه السلسلة ، قد تضطرني أن أعيد كتابة هذا «المدخل» أو إصداره في طبعة ثانية منقحة على الأقل ، بحيث يصبح المنطلق السليم أو النظرية المتكاملة لدراسات هذا الحقل على سعتها وتنوعها .

سعد محمد الهجرسى

ثبت المحتويات

المقدمــة

(١)

اذا كانت المكتبات كمؤسسات ميدانية يودع فيها الانسان أوعية رصيده الفكري، قد نشأت وتطورت منذ ظهور هذا الرصيد نفسه لعدة آلاف من السنين، فان هذه المؤسســات قد أصبحت دائما موضع اهتمام الانسان وتقديره، حيث وجد فيها ذاكرة خارجية غير محدودة الطاقة، تساعد ذاكرته الداخلية التي باتت منذ وقت مبكر عاجزة عن استيعاب كل خبراته وتجاربه. ومن هنا فإن الأجيال المتعاقبة من هذه المؤسسات الميدانية قد تطلبت التطوير المستمر، لكي تتمكن من تأدية وظائفها بالنسبة للانسان، الذي مافتىء يصب في تلك الأوعية التي تدخل اليها، كل الخبرات والمعلومات التي يصل اليها في نفسه وفيما حوله.

ولكن ذلـك الاهتمام وهذا التطوير قد بقيا لقرون طويلة، معتمدين على الذكاء الفـطري للانســان بأسلوب المحـاولـة والخطأ، حيث تجمعت خلالها تدريجيا بعض المـلاحظات والتأملات المتناثرة. وكانت هذه الأخيرة أشبه بالبذور التي تمخضت في القرن التاسع عشر، عن مجموعة من المسائل والقضايا والدراسات تجتمع حول محور واحـد، هو وظيفـة مؤسســات الـذاكرة الخارجية ولاسيما المكتبات، بالنسبة للرصيد الفكري وأوعيته التي تتراكم عبر السنين، من حيث اختيار تلك الأوعية واقتناؤها ثم تنـظيمهـا واتاحتها للقراء والباحثين، ونشأ نتيجة لذلك ما أصبحنا نسميه في القرن العشرين الدراسات العلمية للمكتبات أو «علوم المكتبات»، التي ترعاها المؤسسات الأكاديمية لهذا التخصص.

ولم تكن المكتبات وحدها بين مؤسسات الذاكرة الخارجية، هي التي ظفرت بالاهتمام والتـطوير الـذي تحول الى قضايا ودراسات، ولكن دور المحفوظات التي تقوم بتلك الوظيفة مع الأوعية ذات الصلة بالسلطة وأعمالها من كل المستويات، قد استقلت منذ زمن غير قصير بأوعيتها ومرت بنفس المراحل، وان يكن قد بقى بينها وبين المكتبات بطبيعة الأمر قدر غير قليل من التداخل والتكامل، قد يؤدى الى شيء من البلبلة اذا لم

يستوعبها الباحث في نظرة واعية . ومن هنا فان بعض البلاد ذات الرصيد الفكري الغني في كلا القطاعين كالامة العربية، غالبا ما نجد فيها رجال المكتبات ورجال المحفوظات يقفون فوق أرض زئبقية متميعة الحدود، ويتحدثون عن أعمالهم وألوان نشاطهم بمفردات ومفاهيم، لا يتمكن معها أي الفريقين من الرؤية السليمة الواضحة لجوهر الوجود والوظيفة في كل من المؤسستين، فضلا عما يؤدى اليه ذلك من البلبلة والابهام بين رجال الفكر والباحثين بعامة، وهم أصحاب المنفعة المتكاملة بطبيعتها في كل مؤسسات الذاكرة الخارجية .

(٢)

على أن الأمر لم يقف عند هذا الحد في خط التطور المستمر، فان المكتبات نفسها قد شهدت منذ اواخر القرن التاسع عشر وأوائل العشرين، حلقة حديثة في التطور لم تكد تستقر بعد حتى في الدول المتقدمة بله البلاد النامية، حيث رأى العلماء والباحثون أن «المواد المتخصصة» من «البحوث» وهي التي تهمهم بين أوعية الرصيد الفكري كله، قد باتت غارقة وسط طوفان المواد العامة من «القراءات» بالمكتبات، ولا تتلقى من رجال المكتبات وهم اهم الفئات المهنية المسئولة في مؤسسسات الذاكرة الخارجية، ذلك القدر الذي يتناسب مع حاجات العلماء المتخصصين ومشكلاتهم، ويستجيب للأوضاع الجديدة التي تطورت اليها المواد المتخصصة ذاتها، في تضخمها وتشابك موضوعاتها وتنوع أوعيتها . وقد رأى العلماء لذلك ان ينشئوا مؤسسات ميدانية للذاكرة الخارجية، تحت أسماء جديدة مثل «مركز التوثيق» أو «مكتب الاعلام» أو «إدارة المعلومات» وأن يتولوا هم العمل فيها معتمدين على الألفة وحدها بينهم وبين «المواد المتخصصة» وأوعيتها .

وليس من الضرورى في مقدمتنا الآن أن نضع هذه الحلقة الحديثة من التطور في مكانها العلمي الصحيح، ولا أن نبين الفشل الذي منى به العلماء في أول الامر، باعتمادهم على الألفة الموضوعية وحدها، فهذه الألفة رغم أهميتها الكبيرة ليست العنصر الفعال في المؤسسات الميدانية للذاكرة الخارجية كما سنعلم، لأن هذه القضايا ستعالج بالتفصيل في ثنايا هذا «المدخل» الذي نقدم له .

وانما يهمنا أن نشير الى نتائج هذا التطور بالنسبة لعلوم المكتبات ودراساتها، فعلى

الرغم من أن التيارات والحساسيات المهنية والشخصية التي صاحبت هذه الحركة في البلاد الغربية المتقدمة، قد انتهت الآن بانتهاء الجيل الذي حمل لواءها في البداية، وعاد «التوثيق» بمواده وأوعيته المتخصصة الى مكانه الصحيح كنمط مركز من أعمال المكتبات، فان هذه الحركة قد خلقت ازدواجية رهيبة في المصطلحات والمفاهيم المتصلة بهذه العلوم والدراسات، وقد أبرزها تقرير اليونسكو بعنوان

(Intrnational Standardization of Library and Documaitation Technques)

الذي صدر في **١٣** مارس سنة **١٩٧٢** بباريس.

واذا كانوا في البلاد المتقدمة قد أصبحوا الآن يدركون خطورة هذا الازدواج، ويحاولون تداركه بشتى الوسائل انقاذا لقضية المكتبات ودراستها من هذه الظاهرة غير العلمية، فان مصر والعالم العربي كله قد أصبحا بالنسبة لهذه القضية فريسة لموجة ثانية من البلبلة والغموض، وفدت اليها مع ما يفد من بعض التيارات الخاطئة للتطور في البلاد الغربية وبتنا نرى في الفكر العربي حديثا ثلاثة من المؤسسات الميدانية للذاكرة الخارجية، ملفوفة بأثواب من البلبلة والازدواجية ولدت في بيئتنا أو وفدت اليها، وكانت المفردات والمصطلحات العربية المتشابهة أو المتفاوتة، هي النسيج الذي صنعت منه لفائف البلبلة والازدواج. غير أن الامر في البلاد الغربية قليل الخطورة نسبيا، حيث قد بدءوا تداركه منذ وقت غير قصير، وحيث بلغت المؤسسسات الميدانية للذاكرة الخارجية ممارسة ودراسة، درجة من النضج والاستواء تدفع أكثر الاخطاء. أما في البلاد العربية فالامر جد خطر (ميدانيا وأكاديميا)، ولابد من عمل علمي يوحد المفاهيم ويقضى على البلبلة والازدواج.

(٣)

ومهما يكن من أمر الوحدة أو التنوع في مؤسسات الذاكرة الخارجية على ماسبق بيانه، فانها بالنسبة للرصيد الفكري ليست الا الجناح الميداني الثاني (الاختزان)، الذي يقتنى هذا الرصيد وينظمه ويتيحه للقراء والباحثين وذوى الشأن، وهناك الجناح الميداني الأول (الإنتاج) الذي ينتج هذا الرصيد. وقد نشأ جناح (الإنتاج) الفكري هذا منذ القدم، حينما واجه الانسان تلك المواقف التي تحرك تكوينه العقلي والنفسي والارادي، تفسيرا لغامض أو كشفا لمجهول أو تعبيرا عن مشاعر أو اتخاذا لقرار، مستعينا بها في

ذاكـرتـه الـداخلية من الرصيد الفكري المحدود، وبما اتاحته له المؤسسات الميدانية للذاكرة الخارجية فيها بعد من الرصيد الأوسع. والانسان في هذه المواجهات قد تعود أن يصل الى أفكار أو معلومات وليدة مواقفها، يكونها أو يؤلف بينها ثم يضعها في أوعية جديدة، تنتهى بدورها الى هذه المؤسسة أو تلك من المؤسسات الخارجية للذاكرة.

واذا كانت متطلبات الذاكرة الخارجية قد نجحت أخيرا، في تكوين ما أسميناه من قبـل «علوم المكتبـات» برعاية «المؤسسات الأكاديمية» للتخصص، على ما فيها من التداخل والتكامل مع دراسات «المحفوظات» ودراسات التوثيق، فان المؤسسات في جناح «الإنتاج» الفكري أيضا قد تطورت هي الأخرى، من أسلوب المحاولة والخطأ والملاحظات المتناثرة لعصور طويلة. فأصبحت تملك اليوم قطاعا عريضا من المسائل والقضـايا والدراسات، التي يمكن أن نجمعها تجاوزا تحت التسمية الشكلية «علوم الانتاج الفكري» لانها تضم أطرافا شتى من الفنون والدراسات والنظريات. منها ما يتصل بالبحث ومناهجه وعناصره ورجاله وتمويلاته، ومنها ما يتصل بالتاليف والصياغة واساليب العرض والحقوق الفكرية والأدبية، ومنها ما يتصل بالتحميل والنشر واوعيته الكتـابية والصـوتية والضوئية والتكنولوجيات المتطورة في كل منها. وفي كل من هذه الجوانب الثلاثة تتداخل الدراسات والفنون، رغم التميز النظري الواضح للجانب الذي تتناوله كل دراسة وكل فن، حتى ليصعب على الباحث أن يسمى دراسة واحدة أو فنا وحيدا خاليا من التداخل الميداني.

ولكن الاهم من ذلـك التـداخل أو التكامل القريب نسبيا، أن قطاع «الانتاج» الفكـري بعلومـه ودراسـاته يتداخل ويتكامل بطبيعته مع قطاع الذاكرة الخارجية أو «الاختزان» بعلومها ودراساتها، بل انهما ليكونان معا أرضا واحدة هي الرصيد الفكري للانسـان، ويلفهـا مدار واحد متصل الطرفين نصفه للانتاج الفكري ونصفه الاخر للذاكـرة الخارجية. ومن هنا فان عدم التنبه لهذه الحقيقة، ولا سيما في البلاد التي لم تنضج فيها بعد دراسات أي من القطاعين، كما هو الحال في مصر وفي غيرها من الدول العربية، يُدخل الى الميدان عنصرا جديدا للبلبلة واختلاط الأمور والمسائل، وتشتد الحاجة بسبب ذلك الى جهد مركز لتوضيح هذه العلاقات وتحديدها.

(٤)

انطلاقا من تلك الدوائر الثلاثة بما فيها من البلبلة والازدواج والاختلاط، عشت قضية المكتبات ودراساتها حوالى عشرين عاما، هاويا أول الأمر ثم دارسا ومدرسا وممارسا فيها بعد، بدأتها في مصر كمدرس للغة العربية في المدارس الثانوية، ثم رأيتها في أمريكا لاربع سنوات تلميذا لبعض العمالقة في هذه القضية، وزميلا لبعض أبطالها في العقود الاخيرة من القرن العشرين، وعدت بها الى مصر والوطن العربي منذ بداية الستينيات حتى الآن. حيث تجلت أمامى من خلال عملي الاكاديمى والميدانى في مصر والخارج، الابعاد الاساسية للقضية بعامة في ماضيها وحاضرها، وأبعادها كما تبدو في مصر والعالم العربي بخاصة على امتداد الزمن بحدوده الثلاثة .

ولقد كان اجتلاء الابعاد السابقة في المنطلق العام وفي المنطلق العربي، خطوات تدريجية بطيئة بدأت جزئية في هذا الجانب أو ذاك للقضية، ولكن الرؤية كانت تزداد وضوحا عقب كل خطوة الى الامام، فتأتي الخطوة التالية على محور أوسع يستوعب من القضية قطاعا اكبر. وكانت العناصر المتناثرة التي عشتها من قبل، تجد لنفسها المكان المنطقي في الصورة خلال مرحلة الاجتلاء هذه، حتى بدأت أشعر خلال العامين الأخيرين منذ أواخر ١٩٧٢، بان الموقف في نفسى ومن حولى يقتضى وقفة علمية، أبرز من خلالها ما استطعت أن أحققه من الاجتلاء في تلك القضية المتشابكة، وصولا بها من جانبي الى المستوى المقبول في المناهج العلمية، وأملا للاسهام بقدر ما في ازالة البلبلة والازدواج والاختلاط حول صورة القضية في الوطن العربي.

وقد رأيت أن يكون ذلك على هيئة «مدخل الى علوم المكتبات والتوثيق والمعلومات» يقوم على نظرية متجانسة، قوامها أن الرصيد الفكري للانسان هو العنصر الذي يتميز به من كل ما حوله، وأن هذا الرصيد وجود متكامل نشأ ونما وتطور عبر السنين والأعصار، كما نشأت ونمت وتطورت معه وله مؤسسات متميزة الوظائف متشابكة الوجود، يمكن توزيعها على جناحين : «الانتاج» الفكري+الذاكرة الخارجية أو «الاختزان» . وقد انتهى الامر بتلك المؤسسات أن قامت بها ولها مسائل وقضايا ودراسات متميزة التناول متشابكة الموضوع أو المجال، وليست علوم المكتبات والتوثيق والمعلومات الا مجموعة من تلك الدراسات، تتميز بتناولها لنوع معين من مؤسسات

الذاكرة الخارجية، فهي تتشابه مع كل الدراسات في هذا الجناح الثاني للرصيد، كما تتشابك مع الدراسات في جناح الانتاج الفكري الذي يسبقه، ولا بد لكل باحث يختار لنفسه موقعا معينا على أرض الرصيد الفكرى، أن يتعرف بالأصالة تعرفا مباشرا دقيقا على القضايا والمسائل في موقعه، وأن يحيط بالتكامل إحاطة عامة مجملة لدور المواقع الأخرى وعلاقتها بموقعه.

(٥)

أما جمهور هذا «المدخل» فانه ينتظم قطاعا ممتدا من القراء والباحثين يقف في أوله المسئولون عن مؤسسات الذاكرة الخارجية في الوطن العربي أنفسهم، سواء أكانوا من رجال المحفوظات والارشيف أو القائمين بأمر المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات، ومن خلفهم أصحاب الحق في مؤسسات الذاكرة الخارجية كذلك، سواء أكانوا في بداية الطريق يستكملون وجودهم الفكري من الطلاب والدارسين، أو من رجال الانتاج الفكري الذين يستكشفون المجهول ويضيفون بأعمالهم جديدا الى الرصيد الفكري، او من ذوى الشأن الذين يواجهون المواقف ويسعون الى اتخاذ أحكم القرارات، في ضوء ماسبق من وقائع وما يحيط بهم من عوامل ومتغيرات. وهذا جمهور عريض ولا شك، لانه يضم في الحقيقة كل ذوى الاهتمام بقضية الرصيد الفكري واسترجاع المعلومات، وإذا كان هذا الرصيد هو العنصر الاساسي الذي يتميز به الانسان مما حوله في هذا الكون، فاننا نجد ان الاهتمام بهذه القضية في الصورة المثلى ينبغى أن يستوعب كل القطاعات والتخصصات في أي مجتمع.

وقد رأيت خلال السنوات الأخيرة، اهتماما متزايدا بقضية الرصيد الفكرى والمعلومات في مصر والعالم العربي، وبلغ هذا الاهتمام أقصى درجاته في السنوات الماضية، حيث أصبحت هذه القضية موضع التساؤل والبحث في كل المستويات، من القيادات العليا في الوطن العربي الى رؤساء الجامعات والمؤسسات بالشركات والمصالح والادارات. وهذا جانب ايجابي واضح بالنسبة لهذه القضية في الوطن العربي، ولكن الجانب السلبى الخطير هو اختلاط المفاهيم والبلبلة والازدواجية، حول قضية الرصيد الفكري بعامة وحول المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات بخاصة، الامر الذي قد ينتهى بتبديد الطاقة الكامنة في هذا الاهتمام، وتجميد القضية لاجيال طويلة ما لم نقم

بخطوة ايجابية في هذه الفرصة السانحة لتصحيح المسار، فمن الواجب تدارك هذه السلبية بعلم مركز يوضح المفاهيم امام هذه القطاعات المتنوعة من أفراد المجتمع.

ومن هنا فقد اخترت الاسلوب العام الذي يمكن أن تدركه أوسع الجماهير في كافة التخصصات، وتخليت قليلا عن بعض المصطلحات التقليدية في أعمال المكتبات ودراساتها، مستبدلا بها مفردات ومصطلحات مأخوذة من قاموس اللغة العام او من التخصصات الشائعة، والحقيقة أن هذا النوع من المصطلحات قد شاع في البلاد الغربية نفسها خلال العقدين الاخيرين، لاسباب كثيرة ليس اهونها ان قضية المكتبات والمعلومات والرصيد الفكري، اصبحت موضع الاهتمام المباشر وغير المباشر من كل القطاعات والتخصصات، ولكنى حرصت دائما على ان يكون السياق كفيلا بازالة أى لبس حول ما تعني هذه المفردات والمصطلحات الجديدة.

(٦)

وأما المحتوى في هذا الكتاب «المدخل» فقد حرصت كما هى العادة في هذا النوع من التأليف، أن يقال فيه كل شىء عن الموضوع ولا يقال شىء على الاطلاق. . ! وليس هذا المبدأ لغزا أو أحجية، ولكنه خير منهج يمكن ان يتبعه المؤلف حين يكتب دراسة أو دراسات لقطاع أو قطاعات متداخلة من التخصصات. فهويقول كل شىء، لانه لابد أن يرسم الحدود الافقية والرأسية، التي لا تشتمل فقط على ما يدخل في هذه القطاعات من القضايا والمسائل، ولكنها توضح أيضا علاقة كل قطاع بكل ما يحيط به على المستوى القريب والبعيد. وهو لا يستطيع أن يقول شيئا مفصلا عن أية قضية او مسالة، وانما يكتفى بان يعطيها مكانها المنطقى الصحيح في الصورة العامة، والا فلو تجاوز هذا الحد لتضخم التاليف وضاعت فائدته المرجوة، اذا كان التجاوز في ظل القضايا والمسائل، أو لظهر في صورة غير متوازنة تفسد التصور في اذهان القراء، اذا كان التجاوز في بعض القضايا والمسائل دون بعضها الآخر.

ثم رأيت أن أوزع هذه الصورة المجملة على المحاور الثلاثة الرئيسية، بالنسبة لاى قطاع عريض من الدراسات كالقطاع الذي نتناوله في هذا الكتاب «المدخل»، اولها محور «الموضوع» الذي تتناوله علوم المكتبات والتوثيق. وقد تبين أن علوم هذا القطاع

كغيرها من العلوم في الانسانيات والطبيعيات، تعالج موضوعات قد تعالجها علوم أخرى الا أن لكل منها زاويته الخاصة في المعالجة والتناول. ومن هنا أصبح من الضروري ان نصف الارض المتكاملة للموضوع، وأن نحدد فوقها كل الزوايا بصفة عامة، ثم نركز النظر على زاوية علوم المكتبات والتوثيق والمعلومات بصفة خاصة، وبذلك نستطيع أن نزيل أول الأسباب وأخطرها التي تسببت في البلبلة والازدواج والاختلاط.

وثانيها هو محور «التاريخ» أو المحور الرأسى، الذي يمتد الى الماضي باحثا عن البذور الاولى لعلوم المكتبات والتوثيق والمعلومات ، في ثنايا ما كتبه رجال المكتبات أنفسهم عن مؤسساتهم، ومن خلال ما تحدث به العلماء عن هذه المؤسسات نفسها كل في مجال تخصصه. وقد حرصت على أن استبعد من هذه الكتابات التاريخ المحض للمكتبات نفسها، وأن أختار فقط تلك الاشارات المباشرة لما يمكن أن يعتبر البدايات التاريخية لعلوم المكتبات والتوثيق والمعلومات. كما أن هذا المحور الرأسى قد تعدد بتعدد المنطلقات التي سارت فيها هذه البدايات والبذور في الماضي البعيد بين الشرق والغرب ، وفي الحاضر القريب بين المدارس : الاوربية والانجلو أمريكية والهندية، ثم الاتجاه نحو العالمية بعد استخدام المنهج العلمي في هذه الدراسات.

وثالثها هو محور «المسائل» أو المحور الافقي، الذي يستوعب في استعراض سريع نسبيا موضوعات البحث وقضايا الدراسة في علوم المكتبات والتوثيق، موزعة توزيعا منطقيا على ستة قطاعات عريضة، هي نفسها الابعاد الستة التي تجلت خلال تحديد موضوع هذه العلوم في المحور الاول. ومن هنا يتبين مستوى التكامل والترابط في النظرية (نظرية الذاكرة الخارجية) التي يقوم عليها هذا المدخل، فثالث فصوله يرتبط ارتباطا عضويا بأولها، وثانيها خط رأسي بين الفصلين الأول والثالث ، تمتد جذوره التاريخية إلى أعمق النقط الممكنة للموضوع بالفصل الأول، وتلتحم فروعه بالمسائل والقضايا والدراسات في اطاراتها الستة بالفصل الثالث.

العجوزة : ١٦ يناير ١٩٧٤

سعد محمد الهجرسي

1

الأسس الحديثة للمكتبات والمعلومات

(أولا ــ الأهــداف)

١ ــ اكتساب الطلاب والدارسين، المعرفة والخبرة بالمقومات الأساسية للتخصصات الأكـاديمية بعامة، في موضوعاتها وفكرها ومؤسساتها وتسمياتها ونظرياتها، ثم التحديد الدقيق والتحقق من توفر هذه المقومات لتخصص المكتبات والمعلومات بخاصة.

٢ ــ اكتساب الطلاب والدارسين، المعرفة والخبرة بأوعية المعلومات بمفهومها العام، باعتبـارهـا مجالا تلتقي فيـه التخصصـات الأكـاديمية والتكنـولـوجيات التصنيعية، كل حسب مقـومـاتـه وعـلاقتـه بتلك الأوعية بخـاصـة وبغـيره من التخصصات بعامة.

٣ ــ اكتسـاب الـطلاب والـدارسين، المعرفة والخبرة بالتشكيلات المادية والوظيفية لأوعية المعلومات، وبالفئات النوعية في هذه التشكيلات، بما يحقق الاستفادة القصوى من كل فئة حسب ماهيتها وطبيعة محتوياتها.

٤ ــ اكتساب الطلاب والدارسين، المعرفة والخبرة بمؤسسات الضبط وأنماطه لأوعية المعلومـات ولمحتـويـاتهـا، باعتباره حجر الزاوية في استخدام أوعية المعلومات والاستفادة منها.

٥ ــ اكتساب الطلاب والدارسين، المعرفة والخبرة بالمقومات البيئية والفنية والإدارية للمؤسسـات الميدانية الاستخـدامية لأوعية المعلومـات، أيا كانت تسمياتها: مكتبات أو مراكز للمعلومات أو مراكز للتوثيق أو غيرها، باعتبارها النمط الأمثل لتكثيف الاستخدام لأوعية المعلومات وترشيده.

٦ ــ اكتسـاب الـطلاب والـدارسـين، المعـرفـة والخبرة بالعطاء المهني والأكاديمي لتخصص المكتبـات والمعلومـات، في المعـايير وأدوات العمل وفي الدراسات والبحوث، كما تتمثل في كتب التخصص ودورياته وأعمال ندواته ومؤتمراته، بما يحقق له مكانته الصحيحة بين التخصصات العصرية.

(ثانيا ـ الوحـــدات)

١ ـ تخصص المكتبات والمعلومات في الخريطة الأكاديمية :

- ماهية التخصصـات الأكـاديمية وأركـان وجودها. الموضوعات، الفكر، المؤسسات، التسميات، النظريات.
- نظرية الـذاكـرة الخـارجية. المعلومـات غير الوعائية (الذهنية والنطقية)، المعلومـات الـوعـائية، الـذاكـرة الداخلية والذاكرة الخارجية، المعلومات والاتصالات، أوعية المعلومات والتخصصات الأكاديمية، أوعية المعلومات وتكنولوجياتها التصنيعية، أوعية المعلومات والضبط، أوعية المعلومات والاتصالات.

٢ ـ المقومات الأساسية لتخصص المكتبات والمعلومات :

- موضـوع التخصص وفكره. بداية الموضوع، فترة الحمل للفكر، الولادة والطفولة، المراهقة وبداية النضج.
- مؤسسـات التخصص وتسمياتـه. بداية المؤسسات المهنية وتزايدها وطنيا ودوليا، بداية المؤسسـات الأكـاديمية وتزايدها في برامج وأقسام ومدارس وكليات، بداية المؤسســات الميدانية وتـزايدهــا لضبط الأوعية ولضبط المحتويات، انتشار المؤسسات الميدانية الاستخدامية وازدهارها، التسميات في العــربية وفي الانجليزية للتخصص ولمؤسسـاتـه، الـوضـع المعياري للمؤسسات وللتسميات.

٣ ـ أعية المعلومات بين التخصصات والمهن :

- المحتوى في أوعية المعلومات. أصل المعرفة ومتطلباتها، تنوع الفكر والعلم بتنوع الموضوعات التي يتم تناولها، تراكم الرصيد الفكري والعلمي لكل موضوع وتزايده عبر الأجيال، استثمار الأوعية لحفظ ذلك الرصيد وتنميته لجميع التخصصات والمهن.

- الوسائط المادية للأوعية . التكنولوجيات التقليدية لتصنيع الورق ، متطلبات الخطاطة والطباعة ، التكنولوجيات غير التقليدية لتصنيع الوسائط الحديثة من المسطحات والأشرطة والأقراص والأسطوانات، متطلبات التفليم والتثليم والمغنطة والليزرة، مؤسسات النشر والتوزيع والنقل التقليدي وغير التقليدي لأوعية المعلومات ولمحتوياتها.
- الضبط والاستخدام لأوعية المعلومات في الماضي. الضبط غير الاقتنائي للأوعية بأيدي العلماء والوارقين، المؤلفات المرجعية المأثورة، الضبط الاقتنائي والاستخدام في المكتبات التاريخية.

٤ ــ أوعية المعلومات في تشكيلاتها وفئاتها:

- فئات الأوعية حسب الوسيط المادي.
- فئات الأوعية حسب الوظيفة الأساسية.
- فئات الأوعية التقليدية حسب الشكل وحسب طريقة التسجيل.
- فئات الأوعية غير التقليدية حسب الشكل وحسب طريقة التسجيل.
- الفئات الوظيفية للأوعية في إطار التشكيلات الإدارية والفنية والاستخدامية بالمؤسسات الميدانية الاستخدامية.

٥ ــ الضبط لأوعية المعلومات ولمحتوياتها ومؤسساته:

- النظم الأرشيفية للمكاتبات والالتزامات.
- النظم البيليوجرافية للقراءات والبحوث. حدود الضبط في الأداة البيليوجرافية، فئات الأدوات البيليوجرافية، أشكال الأدوات البيليوجرافية.
- ضبط المحتويات في الأوعية المرجعية. القواميس، دوائر المعارف، تراجم

الأشخاص، تقاويم البلدان والأماكن، أدلة الهيئات، الكشافات غير الببليوجرافية.

- المؤسسات الميدانية الحديثة لضبط الأوعية ومحتوياتها.

٦ ـ المؤسسات الميدانية الاستخدامية للأوعية :

- الإطار التكويني لمؤسسة الاقتناء والاستخدام. الجمهور واحتياجاته القرائية والبحثية، الاختيار والاقتناء للأعية التي تشبع تلك الاحتياجات، التنظيم الفني وبناء الأداة أو الأدوات الببليوجرافية لضبط تلك الأوعية، الاسترجاع للملائم من تلك الأوعية ومن محتوياتها خدمة للجمهور واستجابة لما يطلبه، الإدارة والتدبير للإمكانات المادية والبشرية بما يحقق ذلك الإطار.

- التسميات الفردية للمؤسسات. تسمية المؤسسة مجرد كلمة وأما الجوهر فهو إطارها التكويني، اختلاف التسميات باختلاف الأزمنة والأمكنة واللغات، الإطار التكويني هو المقياس الثابت لحقيقة المؤسسة.

- الفئات النوعية للمؤسسات. المكتبات القومية، المكتبات العامة، المكتبات الجامعية، المكتبات المدرسية أو مراكز المواد التعليمية، المكتبات المتخصصة أو مراكز التوثيق والمعلومات.

٧ ـ الرصيد المهني والعلمي للتخصص وقنواته :

- الرصيد والقنوات على المستوى العالمي. الجمعيات العامة والنوعية ومؤتمراتها ومطبوعاتها المنفردة والدورية، الاتحادات الدولية العامة والنوعية ومؤتمراتها ومطبوعاتها المنفردة والدورية، الهيئات الرسمية القومية والدولية ونظمها ومشروعاتها ومطبوعاتها، البرامج التعليمية المؤقتة والدائمة القومية والإقليمية ولوائحها ونشراتها، الأقسام والمدارس والكليات ولوائحها وبحوثها وأطروحاتها.

- الرصيد والقنوات على المستوى العربي. الجمعيات الوطنية ولقاءاتها وأعمالها، الهيئات الرسمية الوطنية والدولية ونظمها ومشروعاتها

ومطبوعاتها، البرامج التعليمية والأقسام ولوائحها وبحوثها وأطروحاتها الأكاديمية وندواتها العلمية.

(ثالثا ـ المعالجات)

١ ـ يلتقى الطلاب والدارسون مع الأستاذ ساعتين أسبوعيا لمدة عام دراسي كامل، أو أربع ساعات أسبوعيا لمدة فصل دراسي واحد. ويبلغ المقدار الكلي حوالي ٦٠ ساعة، يقابلها عمل خارجي من الطلاب والدارسين وحدهم أو مع المعيدين لايقل عن ١٢٠ ساعة. ويتعرف الطلاب منذ الأسبوع الأول على «منهج التدريس» بأهدافه ووحداته ومعالجاته وقراءاته.

٢ ـ تعالج الوحدات بطرق مختلفة، منها : المحاضرة، والدرس التقليدي، والمناقشة، والعمل الميداني، والتكليفات القرائية، والبحث. وعلى الطلاب والدارسين أن يعدّوا مذكراتهم الخاصة، مستعينين بما يلقيه الأستاذ في المحاضرة والدرس والمناقشة، وبما يصلون إليه في عملهم الميداني، وبما يأخذونه من التكليفات القرائية في قائمة «القراءات» التالية، وأن يرتب كل منهم مذكرته الخاصة حسب المحتويات في «الوحدات» السابقة، بحيث تصبح «المذكرة الخاصة» للطالب أولى «المصادر» وأهمها عند الاستذكار.

٣ ـ يتم تقدير الطلاب في امتحان تحريري يعقد آخر العام أو الفصل الدراسي، إلى جانب بعض الامتحانات الشفوية والتحريرية في أثناء العام أو الفصل. ويتكون كل امتحان من عدة أسئلة، يقيس كل منها مدى ماحققه الطلاب من «الأهداف» ويكون لجانب «الخبرة» نسبة لاتقل عن ٥٠٪ من مجموع الدرجات.

(رابعاً ـ القراءات)

Advice on establishing a library / by Gabriel Noudé; with an introduction by Archer Taylor. - Westoprt, Conn. : Greenwood Press, 1976, c 1950. - XIII, 110p.

An introduction to library science / Pierce Buter. - Chicago: Phoenix Press, 1961. - XVI,118p.

Seven questions about the profession of librarianship / edited by Philip H. Ennis and Howard W. Winger. Chicago: University of Chicago Press, 1962. - V, 104p.

The intellectual foundations of library education / by Don R. Swanson. - Chicago: University of Chicago Press, 1965. - 98p.

Introduction to information science / Comp. by Tefko Saracevic. - New York: Bowker, 1970. - XXXIV, 751p.

The foundations of education for librarianship / J.H. Shera. - New York: Wiley - Becker and Hayes, 1972. - XIV, 511p. .- (Information science series)

Toward a theory of librarianship: papers in honor of Jessc Hauk Shera. - Metuchen, N.J.: Scarecrow Press, 1973. - VI, 546p.

The dimention of comparative librarianship / Periam J. Danton. - Chicago: ALA, 1973. - XIV, 184p.

World trends in library education / Gerald Bromley. - London: Bingley, 1975. - 234p.

Introduction to library science: basic elements of library service / Jesse H. Shera. - Littleton, colo. : Libraries Limited, 1976. - 208p. - (Library science text series)

Fundamentals of library science / J.S. Sharma. - Delhi: Macmillan, 1977. - 258p.

A history of the Library Asoociation, 1877 - 1977 / W.A. Munford. - London: LA. 1977. - XII, 360p.

A history of the American Library Association, 1876 - 1976 / Dennis Thomison. - Chicago : ALA, 1978. - XII, 301p.

The Conant report: a study of the education of librarians / Ralph Wendell Conant. - Cambridge, Mass. : The Author, 1980. - XIII, 210p.

The basics of librarianship / by Collin Harrison and Rose Mary Beerham. - 2d ed. .- London: Bingley, 1985. - VI, 240p.

الأسس الفلسفية والاجتماعية لمهنة المكتبات / ج . هـ. شيرا؛ عربها عبد الرحمن عبد الله الشيخ . ـ الكويت: مؤسسة الصباح، و 1979. - 120 ص .

الإطار العام للمكتبات والمعلومات، أو، نظرية الذاكرة الخارجية / سعد محمد الهجرسي . ـ [الجيزة]: مطبعة جامعة القاهرة، 57 ص .

مقدمة في علم المعلومات / محمد فتحي عبد الهادي . ـ ط 1 . ـ [القاهرة] : مكتبة غريب، 1984. - 394 ص .

المكتبات وبنوك المعلومات في مجمع الخالدين وحديث السهرة / سعد محمد الهجرسي . ـ القاهرة: توزيع البيت العربي للمعلومات، 1985 . - 195 ص .

المكتبات والمعلومات في الدول المتقدمة والنامية: الاتجاهات، العلاقات، المؤسسات، الإنتاج الفكري/ أسامة السيد محمود. ـ [القاهرة]: العربي للنشر والتوزيع، 1987 . - 3, 310 ص .

المكتبات والمعلومات: أسس علمية حديثة ومدخل منهجي عربي / سعد محمد الهجرسي . ـ الرياض: دار المريخ للنشر، 1990.- ص .

2

الببليوجرافيا : نظم المعلومات الببليوجرافية

(أولا ــ الأهــداف)

المعرفة والفهـــم :

١ ــ معرفة الطلاب والدارسين الدلالات التاريخية والحاضرة لكلمة «ببليوجرافيا»، منذ استخدامها في اليونانية القديمة حتى انتشارها الآن بأكثر لغات العالم، وإدراكهم كذلك للمفردات المشتقة منها وللمفردات المرتبطة بها في الماضي والحاضر، مثل: الفهرسة ، التوثيق، المعلومات، النظم. إدراكهم لعلاقة «الببليوجرافيا» بكل الدراسات التي تتناول الكتاب وغيره من أوعية المعلومات، داخل وخارج الحدود المعروفة لتخصص المكتبات والمعلومات. معرفتهم بالقطاعات المتنوعة للدراسات الببليوجرافية بعامة، وتحديد المنهج الخاص بكل من «الببليوجرافيا التحليلية» و «الببليوجرافيا النسقية».

٢ ــ معرفة الطلاب والدارسين النشأة التاريخية للببليوجرافيا النسقية ولتطوارتها في الفكر الإنساني، وإدراكهم للعوامل الثقافية والحضارية ذات الأثر في تلك التطورات حتى العصر الحديث.

٣ ــ معرفة الطلاب والدارسين التشكيلات المادية والوظيفية المختلفة للببليوجرافيات النسقية، والفئات النوعية في كل تشكيل، وطبيعة كل فئة وقيمتها في الممارسة والدراسة.

٤ ــ معرفة الطلاب والدارسين القضايا البارزة والمشكلات الجارية في الببليوجرافيا بعامة، على المستوى القومي والدولي، في الجوانب الإنتاجية والاستخدامية والدراسية.

٥ ــ معرفة الطلاب والدارسين الهدف الإنتاجي لدراسة الببليوجرافيا النسقية، وإدراكهم للمراحل الفنية في إعداد المشروع الببليوجرافي، ومعرفتهم للجوانب التنفيذية عند إصدار المشروع.

الخبـرة والمهـارة:

١ ــ قدرة الطلاب والدارسين على التمييز بين مدلولات كلمة «ببليوجرافيا» ومشتقاتها والمفـردات المـرتبـطة بها، في السياقات المختلفة لاستعمال كل منها، بين من يهتمـون بدراسـة الكتاب وغيره من أوعية المعلومات، من أصحاب تخصص المكتبـات والمعلومـات ومن غيرهـم. مهـارتهم في تحديد المكان الملائم للكتب والمقالات والدراسات التي يصادفونها عن «الببليوجرافيا» بصفة عامة، داخل الإطار العام لأدب التخصص والإطار الخاص لأدب «الببليوجرافيا» ذاتها.

٢ ــ قدرة الطلاب والدارسين على تصور وتصوير الببليوجرافيات النسقية كقطاع له وجوده الذاتي بين ألوان النشاط الفكري للإنسان، وله قوانينه في التطور والنموّ والازدهار التي يمكن التنبؤ بها، ومن ثم العمل على السير بها في الطريق السليم.

٣ ــ مقـدرة الـطلاب والـدارسـين على تحديد الفئـات النـوعية لأي مجمـوعة من الببليوجرافيات النسقية، حسب الأساس المادي والوظيفي الذي يحدد لتقسمها.

٤ ــ مقـدرة الـطلاب والـدارسـين على تحليل ما يصادفونه من القضايا الجارية في «الببليوجرافيا» بعامة، إنتاجا ودراسة واستخداما، ولا سيما تلك القضايا التي تبرز في المجتمع المحلي أو التي تكون على مستوى عالمي، ومهارتهم في الكتابة العلمية الواعية حول «الببليوجرافيا» بعامة، وحول أمثال هذه القضايا بخاصة.

٥ ــ مقـدرة الطلاب والدارسين على تحديد المراحل الفنية والجوانب التنفيذية، في المشروعات الببليوجرافية التي تم إصدارها والتي يجري العمل فيها، ومهارتهم في تحديد ما بها من الإيجـابيات والسلبيات طبقـا للمبـادىء والأسس الفنية والتنفيذية. مقدرتهم على القيام وعلى المشاركة في المشروع الببليوجرافي الراجع والجارى بمراحله وجوانبة الفنية والتنفيذية، والمهارة في تصميمه وعرضه والدفاع عنه.

(ثانيا ـ الوحــدات)

١ ــ التعريفـات والعلاقـات الرئيسية:

● الجـانب اللغـوي لكلمـة «ببليوجرافيا» ولمشتقاتها، وللكلمات المرتبطة بها

كذلك، في اللغة العربية وبعض اللغات الأوربية والشرقية، في الماضي البعيد بعامة وفي الوقت الحاضر بخاصة. الجانب الاصطلاحي وشبه الاصطلاحي لكلمة «ببليوجرافيا» ولمشتقاتها كذلك، وللكلمات المرتبطة بها في ذلك الجانب، في اللغة العربية وبعض اللغات الأوربية والشرقية، في الماضي البعيد بعامة وفي الوقت الحاضر بخاصة. تحديد المفهوم الاصطلاحي لـ «نظم المعلومات الببليوجرافية»

- «الببليوجرافيا» في الإطار الشامل لدراسات الكتب وغيرها من أوعية المعلومات. موقع «الببليوجرافيا» في ذلك الإطار بعامة، وعلاقتها بتخصص المكتبات والمعلومات بخاصة.

- الإطار العام للدراسات الببليوجرافية. الإطار الخاص للدراسات التحليلية، والإطار الخاص للدراسات النسقية. نظام المعلومات الببليوجرافي. الدراسات المُعينة والدراسات المباشرة. دراسة «الببليوجرافيا» في أقسام المكتبات والمعلومات بالوطن العربي وبالخارج.

٢ ـ **الببليوجرافيا النسقية في تطورها التاريخي :**

- الأعمال الببليوجرافية قبل عصر الطباعة. موسوعات التراجم والكتب والمعرفة، برامج الشيوخ، قوائم الوراقين. فهارس المكتبات. الانطلاق الببليوجرافي بعد عصر الطباعة. قوائم الناشرين. فهارس أسواق الكتب. الببليوجرافيات الحصرية. الببليوجرافيات الموضوعية.

- ظهور الدوريات وأوعية المعلومات الأخرى بجانب الكتب. تضخم الرصيد العام لأوعية المعلومات وتزايد حاجات البحث وفئات الباحثين. البذور الأولى للأنماط الحديثة من الببليوجرافيات النسقية للدوريات ولمحتوياتها. نشأة المؤسسات الميدانية العصرية للأعمال الببليوجرافية.

- استثمار التكنولجيات الحديثة في أعمال الضبط الببليوجرافي. نشأة بنوك المعلومات الببليوجرافية. التكامل والتداخل بين أعمال الضبط الببليوجرافي الاقتنائي وغير الاقتنائي. نشأة وتطور المفهوم الفني للضبط الببليوجرافي العالمي.

٣ ـ البيليوجرافيات النسقية في تشكيلاتها وفئاتها :

- ضخامة الرصيد الفكري من الببليوجرافيات النسقية وملحقاتها. الحاجة والمتطلبات لتصنيف هذا الرصيد وتقسيمه عند الدراسة. التشكيلات المادية والوظيفية لأعمال الضبط وملحقاتها. ماهية وحدود التشكيلات الخمس الأساسية : التراثيات ، غير المعياريات ، المكانيات ، الحصريات ، الموضوعيات .

- الفئات النوعية الهامة وماهية كل فئة ونماذجها في : التراثيات ، وغير المعياريات ، والمكانيات ، والحصريات ، والموضوعيات ، من أعمال الضبط الببليوجرافي .

٤ ـ القضايا الجارية والدراسات الفردية :

- قنوات ونظم الضبط الببليوجرافي في الفكر العربي التراثي . الأوضاع الحالية للضبط الببليوجرافي بين البلاد المتقدمة والنامية . الأوضاع الحالية للضبط الببليوجرافي بالوطن العربي . المرتكزات الفنية للوصف والتنظيم في الأعمال الببليوجرافية .

- نظم التركيم الببليوجرافي . الفراغات والتكرارات في التغطيات الببليوجرافية . التعاون الببليوجرافي . فهارس المكتبات كنظم معلومات ببليوجرافية . دور التكنولجيات الحديثة في الأعمال الببليوجرافية . تحويل الفهارس التقليدية إلى محسبة .

- دراسات الضبط للعمل الواحد الواسع الانتشار . دراسات الضبط للأعمال المتشابكة المنسوبة إلى شخص أو هيئة . دراسات الضبط لفئة أو فئات معينة من أوعية المعلومات في نطاق زماني أو مكاني محدد . القياس الببليوجرافي داخل تغطية معينة .

٥ ـ مشروعات الأعمال الببليوجرافية :

- الدراسة الببليوجرافية ، والعمل الببليوجرافي ، والمشروع الببليوجرافي .

الدراسة الببليوجرافية الاستخدامية ، والدراسة الببليوجرافية الإنشائية . العمل الببليوجرافي كنموذج ، والمشروع الببليوجرافي كعمل منتظر. فهرس المكتبة كمشروع ببليوجرافي .

- مرحلة «البحث والنظر» في تصميم المشروع الببليوجرافي : الحاجة والهدف في المشروع ، ومجال المشروع بما فيه من أوعية للمعلومات ، والمصادر المباشرة وغير المباشرة لتلك الأوعية . مرحلة «البناء والتكوين» للمشروع : الوصف الببليوجرافي للأوعية التي يتم اختيارها لتحقيق الهدف ، وأنماط التنظيم الملائمة لطبيعة الأوعية وحاجات المستفيدين

- الجوانب التنفيذية للمشروع الببليوجرافي . المتطلبات الأساسية والإضافية . المهارات البشرية والوقت والتكاليف . المتطلبات النوعية للمشروع التقليدي البطاقي والمطبوع . المتطلبات النوعية للمشروع المحسّب ممغنطا ومليزراً .

(ثالثا ــ المعاجـات)

١ ــ يلتقي الطلاب والدارسون مع الأستاذ ساعتين لمدة عام دراسي كامل ، أو أربع ساعات لمدة فصل دراسي واحد . ويبلغ المقدار الكلي حوالى ٦٠ ساعة ، يقابلها عمل خارجي من الطلاب والدراسين وحدهم أو مع المعيد لا يقل عن ١٢٠ ساعة . ويتعرف الطلاب منذ الأسبوع الأول على «منهج التدريس» ، بأهدافه ووحداته ومعالجاته وقراءاته .

٢ ــ تعالج الوحدات الدراسية بطرق مختلفة ، منها : المحاضرة ، والدرس التقليدي ، والمناقشة ، والعمل الميداني ، والتكليفات القرائية ، والبحث . وعلى الطلاب والدراسين أن يعدوا مذكراتهم الخاصة ، مستعينين بما يلقيه الأستاذ في المحاضرة والدرس والمناقشة ، وبما يصلون إليه في عملهم الميداني ، وبما يأخذونه من التكليفات القرائية في قائمة «القراءات» التالية ، وأن يرتب كل منهم مذكرته الخاصة حسب المحتويات في «الوحدات» السابقة ، بحيث تصبح «المذكرة الخاصة » للطالب أولى «المصادر» وأهمها عند الاستذكار.

٣ ــ يتحقق «الهدف الإنتاجي» من دراسة الببليوجرافيا النسقية ، بأن يعد كل طالب

مشروعه الببليوجرافي فنيا وتنفيذيّا، مسترشداً بالمبادىء والقواعد والمتطلبات التي عرفها في «الوحدة الخامسة» أعلاه، ويحسب عمل الطالب في المشروع ضمن درجات التقدير.

٤ ـ يتم تقدير الطلاب في امتحان تحريري يعقد آخر العام أو الفصل الدراسي، إلى جانب بعض الامتحانات الشفوية والتحريرية في أثناء العام أو الفصل. ويتكون كل امتحان من عدة أسئلة، يقيس كل منها مدى ما حققه الطلاب من «الأهداف»، ويكون لجانب «الخبرة» نسبة لا تقل عن ٥٠٪ من مجموع الدرجات، ويؤخذ في الاعتبار الدرجات التي حصل عليها الطالب في مشروعه الببليوجرافي.

(رابعاً ـ القراءات)

Theory and history of bibligoraphy / by George Schneider; translated from German by Ralph Robert Shaw. - New York: Columbia University Press, 1934. -

Principles of bibliographic deseription / Fred Bowers. - Princeton, N.J. : Princeton University Press, 1949. -

The H. W. Wilson Company: half a century of bibliographic publishing / John Lawler. - London: 1950. -

Bibliography in the age of science. - Urbana,Ill. University of Illnois Press, 1951.-

Biblioraphical services throughout the world / L.N. Malceles. - Paris: UNESCO, 1955.-

Manual of bibliography / Arundell Esdaile; ed. & rev. by Roy Stokes. - 4th ed. . - London: Allen & Unwin, 1967. - 336p. .- (Library Association series of library manuals)

The beginning of systematic bibliography /Theodor Besterman. - 2d ed. rev. .- New York: Buirt Franklin, 1968. - X, 81p.

Bibliographical services throughout the world, 1960 - 1964 / comp. by Paul Avicenne . - Paris: UNESCO, 1969 . - 233p.

Systematic bibliography and documentation / by A.K. Ohdedar. - Calcutta: The World Press, 1975. - VIII, 273p.

Bibliography: tiger or fat cat? / by Paul S. Dunkin. - London: Bingley, 1975. - 120p.

Bibliographic control / Donald Davinson. - London: Bingley, 1975. - 124p.

Abstract Journals, 1790 - 1920: origin, development, and diffusion / by Bruce M. Manzer. - Metuchen, N.J.: Scarecrow Press, 1977. - XX,312p.

Bibliographia: an inquiry into its definition and designations / Rudolf Blum; translated from German by Mathilde V. Rovelstad. - Chicago: ALA, 1980. - 215p.

Bibliographies: their aims and methods / by Donald William Krwmmel. - London: Mansell, 1984. - X, 192p.

Bibliography / by Girja Kumar and Krishan Kumar. - 2d ed. .- New Delhi: Vani Educational Books, 1985. - XIII, 296p.

«مقدمة في المفاهيم الببليوجرافية» / سعد محمد الهجرسي. - في عالم المكتبات (القاهرة). - السنة 6 ، العدد 2 (مارس - ابريل 1964)؛ ص 45 - 51.

الببليوجرافيا ودراستها في علوم المكتبات : مؤتمر الإعداد الببليوجرافي بالرياض ١٩٧٣ : ندوة الدراسات العليا للمكتبات ١٩٧٤ / سعد محمد الهجرسي . -[القاهرة]: جمعية المكتبات المدرسية، 1974. - 24 ، 108 ص. - (الفكر العربي في أدب المكتبات؛ 6) (المنهجية وعلوم المكتبات؛ 3)

دراسات ببليوجرافية لأدعية الفكر العربي: الأطروحات، الدوريات / سعد محمد الهجرسي. - [القاهرة]: جمعية المكتبات المدراسية، 1987. - 148 ص. - (الفكر العربي في أدب المكتبات؛ 7)

بنوك المعلومات، أو، المصادر والمراجع الببليوجرافية المحسبة/ تأليف سيد حسب الله؛ مراجعة وتقديم سعد محمد الهجرسي . - الرياض : دار المريخ للنشر، 1980. - 253 ص.

جامعة القاهرة في عيدها الماسي: دراسة ببليوجرافية لرصيد الأطروحات / سعد محمد الهجرسي. - [الجيزة]: مطبعة جامعة القاهرة، 1984. - 66 ص.

دراسات في الضبط الببليوجرافي / محمد فتحي عبد الهادي. -[القاهرة]: العربي للنشر والتوزيع، 1987. - 207 ص.

3

المراجع والمصادر العامة للمعلومات

(أولا - الأهــداف)

المعرفة والفهــم :

١ ــ معـرفـة الـطلاب والـدارسين المفاهيم اللغوية والاصطلاحية المتعددة لكلمة «مـراجـع» في الفكـر العـربي وما يقابلها في الفكر الغربي، وإدراكهم الدقيق لعنـاصر المفهـوم الاصـطلاحي في تخصص المكتبـات والمعلومـات، وكـذلك معـرفتهم للمفـردات ذات الصلة الوظيفية بها. إدراكهم لموقع دراسة الأوعية المـرجعية ومصـادرهـا في الإطـار العام للتخصص ودراساته ومقرراته بعامة، وللصلة التي تربطها بالمقررات الشقيقة والقريبة في فئتها وفي الفئات الأخرى للمقررات بخاصة. معرفة الأوجه المختلفة لدراسة الأوعية المرجعية ومصادرها، لبيان «الوجه الذاتي» المقصود في هذا المقرر.

٢ ــ معـرفة النشأة التاريخية للأوعية المرجعية في إطار الفكر الإنساني، وإدراكهم للتطورات المختلفة التي مرت بها الأوعية المرجعية ومصادرها، وتأثرهما بالعوامل الثقافية واحتياجات الباحثين والقراء حتى الوقت الحاضر.

٣ ــ معـرفـة الـطلاب والـدراسـين التشكيلات المادية والوظيفية المختلفة للأوعية المـرجعية والفئات النوعية في كل تشكيل، وطبيعة كل فئة وقيمتها في الممارسة والدراسة. إدراكهم الأساس العلمي لحدود التشكيل الوظيفي الاستخدامي، ومـاهية الفئات النوعية للأوعية المرجعية في هذا التشكيل، وإدراكهم الدقيق للتسميات العلمية وما يقابلها من التسميات الرائجة لهذه الفئات.

٤ ــ معرفة الطلاب والدارسين العناصر التقييمية في الوعاء المرجعي الفرد، ومعرفة دور كل منها في قيام المرجع بوظيفته، وإدراكهم الأصول العامة لاستخراج هذه العناصر وتقديرها في الوعاء المرجعي، من أجل التعرف عليه تعرفا ذاتيا وظيفيا.

٥ ــ معـرفـة الـطلاب والـدارسـين القضايا البارزة والمشكلات الجارية في الأوعية المرجعية ومصادرها، على المستوى القومي والدولي، إنتاجا ودراسة واستخداما.

٦ ـ معرفة الطلاب والدارسين لأهم السمات في الفئات الوظيفية الاستخدامية ونشأتها وتطورها، وأقسامها الفرعية، وقيمتها في الدراسة والبحث ، وقضاياها البارزة.

٧ ـ معرفة الطلاب والدارسين عدداً كافيا من الأوعية المرجعية والمصادر ذات القيمة الاستخدامية، في اللغة العربية واحدى اللغات الأجنبية، معرفة وظيفية استخدامية طبقا لنظام التقييم الفردي، بحيث تتمثل فيها كل فئات الأوعية المرجعية التي درسوها.

٨ ـ معرفة الطلاب والدارسين أنواع المشكلات المحدودة ومواقف البحث المركبة التي تتطلب استخدام الأوعية المرجعية، وإدراكهم للجوانب ولأنواع المعلومات المطلوبة لكل جانب، ومعرفتهم للخطوات الضرورية لاستخراج هذه المعلومات من أوعيتها المرجعية الملائمة.

الخبرة والمهارة :

١ ـ مقدرة الطلاب والدارسين على التمييز بين الوعاء المرجعي وغير المرجعي، وعلى التمييز بين مدلولات كلمة «مراجع» ومدلولات المفردات المرتبطة بها في السياقات المختلفة لاستعمالها، بين الباحثين في تخصص المكتبات وفي التخصصات الأخرى. مهارتهم في تحديد الموقع الملائم للكتب والمقالات والدراسات التي يصادفونها عن الأوعية بعامة، داخل الإطار العام لدراسات المكتبات والمعلومات، والإطار الخاص لأوجه دراسة الأوعية المرجعية.

٢ ـ مقدرة الطلاب والدارسين على تصور وتصوير «الأوعية المرجعية» ومصادرها كقطاع له وجوده الذاتي بين ألوان النشاط الفكري للإنسان، وله قوانينه في التطور والنمو والازدهار، يمكن التنبؤ بها ومن ثم العمل على السير بها في الطريق السليم.

٣ ـ مقدرة الطلاب والدارسين على تحديد الفئات النوعية لأي مجموعة من الأوعية المرجعية، حسب الأساس المادى أو الوظيفي الذي يحدد لتقسيمها.

٤ ـ مقدرة الطلاب والدارسين على استخراج العناصر التقييمية في الأوعية المرجعية، ومهارتهم في تسجيل تلك العناصر لكل وعاء مرجعي يصادفونه، تسجيلا يتفق مع حقيقته ويمكنهم من استخدامه.

٥ ــ مقدرة الطلاب والدارسين على دراسة وتحليل ما يصادفونه من القضايا في الأوعية المرجعية ومصادرها إنتاجا ودراسة واستخداماً، ولاسيما تلك القضايا التي تبرز في المجتمع المحلي أو التي تكون على مستوى عالمي. مهاراتهم في الكتابة العلمية الواعية حول الأوعية المرجعية ومصادرها.

٦ ــ مقدرة الطلاب والدارسين على تحديد الفئة النوعية لأى وعاء مرجعي يصادفونه حسب الحدود العلمية للتشكيل الوظيفي الاستخدامي، برغم التداخلات في تلك الفئات. مهارتهم في تصور وتصوير كل فئة نوعية ومصادرها كقطاع له وجوده الذاتي بين الفئات الأخرى، وله قوانينه في التطور والنمو والازدهار، يمكن التنبؤ بها ومن ثم العمل على السير بها في الطريق السليم.

٧ ــ مقدرة الطلاب والدارسين على الاستفادة من منهج التقييم الفردي، في تكوين رصيد كاف من المراجع التى درست دراسة فردية. مهارتهم في عرض كل تقييم فردي وفي ترتيب هذه التقييمات الفردية في سلمها الوظيفي الاستخدامي، بحيث يستطيع الطالب الاستفادة بها في حلّ المشكلات ومواقف البحث.

٨ ــ مقدرة الطلاب والدارسين على إدراك المشكلات المحدودة وتحليل مواقف البحث المركبة لتحديد المعلومات المطلوبة لحلها، والمهارة في تخير المرجع أو المراجع الملائمة لها، وممارسة ذلك ممارسة كافية لتدعيم تلك القدرة وهذه المهارة.

(ثانيا ــ الوحدات)

١ ــ التعريفات والعلاقات الرئيسية :

- الدلالة اللغوية والاصطلاحية لكلمتي «مصدر ؛ مرجع» في العربية. المدلول الاصطلاحي لهما في العربية، في مجالات الدراسات التاريخية، والأدبية ، والأكاديمية. المدلول الاصطلاحي لهما في العربية والإنجليزية في مجال دراسات المكتبات والمعلومات. مقارنة تحليلية بين المدلولات الأربعة. الدلالة اللغوية والاصطلاحية للمفرادات الأخرى التي ارتبطت بهما في السنوات القليلة الماضية.

- الأوعية المرجعية في الإطار الشامل لتخصص المكتبات والمعلومات ، وموقعها

في دراساته ومقرراته. الدراسة الإنشائية والدراسة الاستخدامية للأوعية المرجعية. المصادر والمؤسسات المرتبطة بالأوعية المرجعية.

- الأوجه النوعية لدراسة الأوعية المرجعية، من حيث الاختيار والاقتناء والتنظيم الفني، والخدمة والاسترجاع، والتدبير والإدارة. الوجه الذاتي لدراستها كأوعية معلومات ذات طبيعة خاصة وامكانات متميزة.

٢ ـ النشأة والتطور للأوعية المرجعية :

- الأوعية المرجعية في التراثيات الماضية والبواكير الأولى. الموسوعة الشاملة ذات الوظائف المتعددة. الفردية ودورها في إنشاء الأوعية المرجعية جيلا بعد جيل.
- تشقق الوظائف النوعية للمراجع. من التقليديات إلى الفيلميات والممغنطات والمليزرات.

٣ ـ الأوعية المرجعية في تشكيلاتها وفئاتها :

- ضخامة الرصيد الفكري من الأوعية المرجعية. الحاجة والمتطلبات لتصنيف هذا الرصيد وتقسيمه عند الدراسة. التشكيلات المادية والوظيفية للأوعية المرجعية. تشكيلات : الوسيط المادى؛ اللغة؛ تاريخ الصدور؛ المستوى، الخ.
- الأساس العلمي لحدود التشكيل الوظيفي الاستخدامي وفئاته الست : المفردات؛ المفاهيم؛ الأشخاص؛ الهيئات؛ المعالم؛ الأوعية.
- الأشكال والتسميات الرائجة لفئات التشكيل الوظيفي الاستخدامي : المعاجم اللغوية ؛ دوائر المعارف ؛ مختصرات الحقائق ؛ الحوليات وملحقاتها ؛ الموجزات الإرشادية؛ التراجم ؛ الأدلة؛ تقاويم الأماكن؛ البيليوجرافيات؛ الفهارس؛ الكشافات.

٤ ـ أصول التقييم الفردي للورقيات والمحسبات :

- الوصف البيليوجرافي. الأهمية. طريقة الإعداد.
- القائمون بالوعاء المرجعى محتوى وتصنيعا. طريقة الإعداد

- العلاقات الببليوجرافية. الأهمية. طريقة الإعداد. المصدر.
- الموقع النسبي في سلّم التشكيل الوظيفي الاستخدامي. الأهمية. طريقة الإعداد.
- مدى السعة. الأهمية. الجوانب الكمية والزمانية والمكانية والنوعية. المصدر.
- طريقة التنظيم. الأهمية. مستوى التنظيم وخطوطه ومداخله ووحداته. المصدر.
- المادة المرجعية . الأهمية. الفرق بينها وبين مدى السعة. الطبيعة العامة والحجم والتوصيفات الخاصة وطريقة العرض واللغة والأسلوب والمستوى والموضوعية. المصدر.
- الجوانب الشكلية للورقيات. الأهمية. الشكل العام. الجانب الطباعي. مكملات المادة المرجعية. مكملات التنظيم. المصدر.
- الجوانب الخاصة بالمحسبات. نظام التجديد والإضافة. متطلبات الأجهزة والتشغيل والاتصال.

٥ ـ القضايا العامة :

- أهمية المراجع في العصر الحديث. المراجع بالبلاد العربية ومكانها بين المراجع العالمية. التجديد الدوري وقيمته بالنسبة للمراجع. إعداد المراجع ونشرها.
- الموازنة بين الورقيات والمحسبات من المراجع . الموازنة بين الممغنطات بالاتصال المباشر (online) والمليزرات من المراجع. مستقبل المراجع الورقية. مستقبل المراجع الممغنطة.

٦ ـ الدراسات النظرية النوعية لفئات المراجع :

- الفئات الوظيفية الاستخدامية للمراجع ودراساتها الخاصة. فئات الطبقة الأولى: المعاجم اللغوية؛ دوائر المعارف؛ التراجم؛ تقاويم الأماكن؛ الببليوجرافيات ، الفهارس . فئات الطبقة الثانية : مختصرات الحقائق ؛

الموجزات الإرشادية؛ الأدلة؛ الكشافات الببليوجرافية. فئات الطبقة الاضافية: الحوليات وملحقاتها؛ الأوعية الحكومية والدولية؛ الأوعية السمعية والبصرية.

- يدرس في كل فئة من الطبقات الثلاث: الوظيفة الاستخدامية لها، والنماذج النوعية منها، والمشكلات المحدودة ومواقف البحث المرتبطة بها، وقيمتها المرجعية، وقضاياها البارزة على المستوى القومي والدولي. يدرس في فئات الطبقة الأولى وحدها: التاريخ، والتطور، والمشهورون فيها، وأشكالها المختلفة عبر العصور.

٧ ـ الدراسات الفردية :

- يقوم كل طالب حسب أصول التقييم الفردي، بدراسات فردية مباشرة غير منقولة لحوالى ٢٠٠ مرجع، تتمثل فيها كل الفئات المرجعية التي عرفها في التشكيلات المادية والوظيفية، ويكون لكل منها قيمته المرجعية الجارية في المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات. مع الاكتفاء في عدد محدود بماله قيمة تاريخية.

- يسجل كل طالب هذه الدراسات الفردية في مذكراته الخاصة، وينظمها طبقاً لما يلائم من الفئات الوظيفية الاستخدامية التي عرفها. وعليه أن يقارن بين النماذج الفردية التي تنتظمها الفئة الواحدة، تمهيداً ومشاركة في «الدراسات النظرية النوعية»، كما يربط بين المظاهر المشتركة في الفئات المتعددة، تمهيداً ومشاركة في الوحدات الخمس الأولى وهي «الدراسات النظرية العامة».

٨ ـ الدراسات التطبيقية :

- يختار الأستاذ نماذج من المشكلات المحدودة، مأخوذة من المحيط الواقعي الذي يعيشه الطلاب في المنزل وفي المنتدى وفي قاعة الدراسة، ويعرضها في هيئة أسئلة حية تتطلب بعض المعلومات للإجابة عنها، ويطلب إليهم البحث عنها في المراجع الملائمة، ليدركوا أن ذلك هو أول الطريق الذي

تنتهي إليه دراسة المراجع . وعليه انتهاز فرصة البحث لتصحيح أو استكمال «الدراسة الفردية» لكل مرجع يستخدمونه .

- يطبق الأستاذ في المرحلة التالية نظام «دراسة الحالة» فيختار بعض مواقف البحث المركبة ، مأخوذة من البيئة الحية التي يدركها الطلاب في محيطهم القـومي والعالمي ، تلك المواقف التي تتطلب طوائف عديدة ومتنوعة من المعلومـات والبيانات ، التي لاتوجد في مرجع واحد ولا في فئة واحدة من المراجع ، ويطلب إليهم البحث عنها في الأوعية المرجعية الملائمة بصورة تكاملية ؛ ليدركوا أن ذلك هو الغاية البعيدة من دراسة المراجع ، وعليهم أن ينتهـزوا الفـرصة لتدعيم «الدراسات الفردية» التي قاموا بها قبلا وتحقيق التكامل بينها.

(ثالثـا ــ المعالجـات)

١ ــ يلتقى الطلاب والدارسون مع الأستاذ ساعتين أسبوعيا لمدة عام دراسي كامل ، أو أربع ساعات أسبوعيا لمدة فصل دراسي واحد . ويبلغ المجموع الكلي حوالى ٦٠ ساعة ، يقابلها عمل خارجي من الطلاب والدارسين وحدهم أو مع المعيد لا يقـل عن ١٢٠ ساعـة . ويتعرف الطلاب منذ الأسبوع الأول على «منهج التدريس» بأهدافه ووحداته ومعالجاته وقراءاته .

٢ ــ تعـالـج الـوحـدات الـدراسية بطرق مختلفـة ، منهـا : المحـاضرة ، والدرس التقليدي ، والمناقشة ، والعمل الميداني ، والتكليفات القرائية ، والبحث . وعلى الطلاب والدارسين أن يعدوا مذكراتهم الخاصة ، مستعينين بما يلقيه الأستاذ في المحاضرة والدرس والمناقشة ، وبما يصلون إليه في عملهم الميداني ، وبما يأخذونه من التكليفات القرائية في قائمة «القراءات» التالية ، وأن يرتب كل منهم مذكرته الخـاصـة حسب المحتـويات في «الوحدات» السابقة ، بحيث تصبح «المذكرة الخاصة» للطالب أولى «المصادر» وأهمها عند الاستذكار.

٣ ــ يتم تقدير الطلاب في امتحان تحريري يعقد آخر العام أو الفصل الدراسي ، إلى جانب بعض الامتحـانـات الشفـوية والتحـريرية في اثناء العام أو الفصل . ويتكون كل امتحان من عدة أسئلة ، يقيس كل منها مدى ما حققه الطلاب من «الأهـداف» ، ويكـون لجانب «الخـبرة» نسبـة لا تقـل عن ٥٠٪ من مجموع

الـدرجات. ويؤخذ في الاعتبار أداء الطلاب لواجباتهم في الوحدتين (٧، ٨) للدراسات الفردية والتطبيقية.

(رابعاً ـ القراءات)

Introduction to bibliography and reference work/ Bohdan Wyner. - 4th ed. - Rochester: Librarie Unlimited, 1967. - 321p.

Guide to reference books/ Constance Winchell. - 8th ed. - Chicago: ALA, 1967. - XX, 741p.

Guide to reference material/ A.J.,Walford .- 2d. - London: LA, 1966 - 1970. - 3v.

Reviewing of reference books: an evaluation of the effectiveness of selected announcement, review and index media in their covorage of reference books/ by Alma Covey. - Metuchen, N.J.: Scarecrow, 1972. - 142p.

How to find out: a guide to source of information/ George chandler. - 4th ed. - Oxford: Pergamon Press, 1974. - XIV, 194p. - (Library and technical information)

Guide to feference books. - 9th ed. Comp. by Eugene P. Sheehy; with the assistance of Rita G. Keckeissen anl Eileen McLvaine. - Chicago: ALA, 1976. - XVII, 1015p.

Reference readiness: a mamual for librarians and students/ Sylvia Ziskind and Agnes Ann Hede. - 2d ed., rev. and enl. - Hamden, Conn.: Linnet Books, 1977. - XV, 341p.

Fundamental reference sources/ by Frances Neel Cheney and Wiley J. Williams. - 2d ed. - Chicago: ALA, 1980. - X, 351p.

Handbook of reference sources/ Margaret lirby Nichols. - 3d ed. - Austin, Texas: Texas State Library, 1981. - XI, 429p.

Walford's concise guide to reference material / edited by A.J. Walford. - London: LA, 1981. - X, 434p.

Recommend4d reference books in paperback/ Mary Alice Deveny. - Littleton, Colo.: Libraries Unlimited, 1981. - 317p.

Guide to reference books for school media centers/ Chistian Gelist Wynor. - 2d ed. - Littleton, Colo. : Libraries Unlimited, 1981. - XVIII, 377p.

How to find out: printed and online sources/ G. Chandler. - 5th ed. - Oxford: Pergamon Press, 1982. - XVII, 250p.

Exceptional free library resources materials/ Carol Smallwood. - Littleton, Colo.: Libraries Unlimited, 1984. - VIII, 233p.

Computer - readable databases: a directory and sourcebook/ editor- in- chief Martha Williams; co-editors Lawrence Lannom, Carolyn G. Robins. - new ed. - Chicago: ALA, 1985. - 3v.

موسوعات العلوم العربية وبحث على رسائل إخوان الصفاء / أحمد زكي باشا. ـ القاهرة : المطبعة الأميرية، 1308 هـ [1887 م] . ـ 99 . ـ ص.

الدليل الببليوجرافي للمراجع بالعالم العربي / سعد محمد الهجرسي . ـ ط 1. ـ القاهرة : الشعبة القومية لليونسكو، 1965 . - 14 , 65 ص.

دليل المراجع العربية والمعربة في مختلف الموضوعات، والمراجع الأجنبية التي تبحث شئون العرب / عبد الجبار عبد الرحمن . ـ ط 1 . ـ البصرة : دار الطباعة الحديثة، 1970 . ـ 6 ,556 ,5 ص.

المراجع ودراستها في علوم المكتبات / سعد محمد الهجرسي . ـ القاهرة : جمعية المكتبات المدرسية، 1971. - 2 مج.

الدليل الببليوجرافي للمراجع بالعالم العربي / سعد محمد الهجرسي . ـ ط 2 . ـ القاهرة : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، . ـ 1976 . ـ 366 ص .

المراجع العامة : دراسة نظرية نوعية عن القواميس اللغوية ودوائر المعارف / سعد محمد الهجرسي . ـ [الجيزة] : مطبعة جامعة القاهرة، 1980. - 78 ص.

الدراسة الفردية للمراجع : نماذج لمصادر الدراسة / اختيار سعد محمد الهجرسي . ـ [الجيزة] : المعمل الببليوجرافي لجامعة القاهرة، 1983 . ـ [54 ص .] ـ المحتويات : نموذج 1 ، المعجم الوسيط ـ نموذج 2 ، Shorter Oxford.

مدخل لدراسة المراجع / تأليف عبد الستار الحلوجي . ـ ط 2 ، مزيدة ومنقحة . ـ الرياض : دار العلوم ، 1983 . ـ 179 ص .

4

النشر في العصر الحديث ومؤسساته

(أولا ـ الأهـداف)

المعرفة والفهم :

١ ـ معرفة الطلاب والدارسين المفاهيم التي استخدمت فيها كلمة «النشر»، على المستويين اللغوي العام والاصطلاحي الخاص بالفكر العربي والغربي، وإداركهم العناصر الوظيفية الأساسية التي كوّنت هذا المفهوم الاصطلاحي الحديث. معرفتهم النشأة والتطور لأعمال النشر في إطار النشاط الحضاري بعامة منذ القرن الخامس عشر، وإدراكهم لعلاقاته مع مايرتبط به من ألوان النشاط الفكري والثقافي ومؤسساتهما بخاصة في الوقت الحاضر. معرفتهم الدقيقة للعلاقات الخاصة التي تربط النشر بتخصص المكتبات والمعلومات ومؤسساته.

٢ ـ معرفة الطلاب والدارسين الإطار العام للكتابات والمؤلفات في مجال النشر، وإدراكهم لفئات الدراسات العلمية التي تتناوله، وطرقها المتنوعة، وأسس كل طريقة ومراحلها. معرفتهم القضايا البارزة والمشكلات الجارية ذات الأثر على أعمال المكتبات ومراكز المعلومات. إدراكهم الوظيفي لتكنولوجيات الاتصال عن بعد، والمغنطة، والليزرة، ولدورها في أعمال النشر في الوقت الحاضر.

الخبـرة والمهـارة:

١ ـ مقدرة الطلاب والدارسين على التحديد الدقيق للناشر ولفئته، فيما يصادفونه من أعمال النشر المتداخلة المركبة، باستخدام العناصر الوظيفية الأساسية في المفهوم الاصطلاحي وتطبيقها على تلك الحالات التي تصادفهم. مقدرتهم على الربط بين السمات والقضايا الجارية حاليا في مجال النشر وأعماله، وبين جذورها وسوابقها الماضية التي عرفت خلال القرون الخمسة السالفة. مقدرتهم على ممارسة أعمال المكتبات ومراكز المعلومات ولا سيما الاختيار والاقتناء، في ضوء الفهم الواعي لمجال النشر وأعماله، ومهارتهم في الاستفادة من طبيعة العلاقات

الخاصة التي تربط النشر بتخصص المكتبات والمعلومات، عند ممارستهم لكل واجباتهم ومسئولياتهم نحو تخصصهم.

(ثانيا ــ الوحدات)

١ ــ التعريفات والتاريخ والعلاقات :

- الدلالات اللغوية والاصطلاحية لكلمة «النشر» في اللغتين العربية والإنجليزية. مقارنة الدلالات واستخلاص العناصر الوظيفية الأساسية التي كونت المفهوم الاصطلاحي.
- نشأة النشر ومراحل تطوره خلال خمسة قرون. عصر الميلاد والطفولة، عصر التمكن والارتقاء، عصر الانطلاق التكنولوجي. النشر ووسائل التعبير الإنساني. النشر الطباعي، والصوتي، والمرئي والألكتروني. والدوريات، وغيرهما من أوعية المعلومات التقليدية وغير التقليدية.
- العلاقات الثنائية والثلاثية والرباعية بين الناشر والمكتبة. ثنائية الناشر / المكتبة. ثلاثية المؤلف / الناشر/المكتبة. رباعية الباحث / المكتبة / المؤلف/ الناشر.

٢ ــ مؤلفات النشر ودراساته :

- الكتابات حول النشر وموضوعاته. مذكرات الناشرين والنصائح المهنية والإرشادات العملية. البحوث والتحليلات والتنبؤات.
- المناهج المتكاملة لدراسة النشر وأعماله. المنهج التحليلي: الجوانب الفكرية والاجتماعية، الجوانب الطباعية والتكنولوجية، الجوانب الاقتصادية والإدارية. المنهج الأفقي : تقدير المادة واختيارها للنشر، تحرير النص وإعداده، تصميم وعاء المعلومات وتصنيعه ، الدعاية والإعلان، البيع والتوزيع، . منهج الناشر: النشأة والتطور في سماتها العامة، النشاط الحاضر في جوانبه وقيمه من وجهة نظر المكتبات ومراكز المعلومات.

- المناهج النوعية لدراسة النشر. منهج الموضوع كأعمال النشر في: الدين، أو الأدب، أو العلوم، أو الطب. منهج القطاع كنشر: الكتب الدراسية، أو كتب الأطفال، أو المؤلفات الجامعية، أو التراثيات، أو الدوريات العلمية المليزرة. منهج القضية كالنماذج في «الوحدة رقم ٤» وهي آخر الوحدات.

٣ ــ دراسات تطبيقية عن النشر في مصر:

- دراسة عامة بالمنهج التحليلي. (أ) السمات والحركات السياسية والاجتماعية والفكرية منذ الحملة الفرنسية ودور تلك السمات والحركات في النشر. الدواوين، والمصالح الحكومية، والنظارات، والوزارات، والأحزاب، والثورات، والحروب، والهيئات، والجمعيات، والمؤسسات الدينية، وتيارات الاصلاح. البعثات العلمية، والمدارس، والجامعات، والمكتبات، ودور الصحف، وندوات الفكر والرأى.

(ب) الجوانب الطباعية والتكنولوجية منذ الحملة الفرنسية. الطباعة الرسمية، والطباعة الأهلية، والطباعة الأجنبية. صناعة الحروف العربية، وتطوراتها، وأشكالها وفئاتها. الورق، وتصنيعه، واستيراده. العمال وتدريبهم. تكنولوجيات الطباعة في النصف الثاني من القرن العشرين، واستخداماتها في مصر.

(ج) الجوانب الاقتصادية والإدارية. نظام الميري، ونظام الالتزام، والنظام الأهلي. التكاليف، وأجور العمال، وأثمان الورق، ومكافآت المؤلفين، والإعلانات، وأسعار البيع، وطرق التوزيع. القطاع العام، والقطاع الخاص، والقطاع الحكومي، والقطاع الأجنبي. حصر الناشرين في كل قطاع وتقسيمهم إلى فئات نوعية.

- دراسة نوعية بمنهج الناشر. يدرس عدد من الناشرين يمثلون القطاعات الرئيسية وفئاتها النوعية، مع تطبيق المنهج الخاص بذلك حسبما سبق.

- دراسة نوعية بمنهج الموضوع. تدرس أعمال النشر في أحد الموضوعات، الذي يحتل أهمية جارية في أثناء العام الدراسي، مع تطبيق المنهج الخاص لذلك حسبما سبق.

- دراسة نوعية بمنهج القطاع أو الفئة. تدرس أعمال النشر في أحد القطاعات أو الفئات النوعية، تكون ذات أهمية في أثناء العام الدراسي، مع تطبيق المنهج الخاص لذلك حسبما سبق.

٤ ــ قضايا عامة :

حقوق المؤلفين والناشرين. نوادي الكتب. الرقابة على النشر. الطبعات الشعبية. أعمال النشر للكتاب العربي في العالم. التعاون بين الناشرين في البلاد العربية. قرصنة الناشرين وتزويراتهم. هيئات النشر الأجنبية في الوطن العربي. أوعية المعلومات الممغنطة والمليزرة بين المكتبات وأصحاب الحقوق. الدوريات العلمية المليزرة بدلاً من المطبوعات في المكتبات ومراكز المعلومات. تزايد الحموضة في الأوعية المطبوعة.

(ثالثاً ــ المعالجــــات)

١ ــ يلتقي الطلاب والدارسون مع الأستاذ ساعتين يوميا لمدة عام دراسي كامل، أو أربع ساعات لمدة فصل دراسي واحد. ويبلغ المجموع الكلي حوالى ٦٠ ساعة، يقابلها عمل خارجي من الطلاب، وحدهم أو مع المعيد لايقل عن ١٢٠ ساعة ويتعرف الطلاب منذ الأسبوع الأول على «منهج التدريس» بأهدافه ووحداته ومعالجاته وقراءاته.

٢ ــ تعالج الوحدات الدراسية بطرق مختلفة، منها: المحاضرة، والدرس التقليدي، والمناقشة، والعمل الميداني، والتكليفات القرائية، والبحث. والاهتمام موجه دائما إلى تنمية المعرفة الواعية والخبرة الخلاقة في الطلاب، وتخير الطريقة أو الطرق التي تساعد على تحقيق هذه الغاية في كل وحدة دراسية بما يلائمها:
(أ) الطريقة الأساسية في الوحدتين (١، ٢) هي المحاضرة والدرس التقليدي، مع المزاوجة بينهما وبين ما يلائم من الطرق الأخرى حسب الحاجة. وعلى الطلاب والدارسين أن يعدوا مذكراتهم الخاصة، مستعينين بما يلقيه الأستاذ في المحاضرة والدرس التقليدي والمناقشة، وبما يأخذونه من التكليفات القرائية في قائمة «القراءات» التالية، وأن يرتب كل منهم مذكرته الخاصة حسب المحتويات في الوحدتين (١، ٢) بحيث تصبح المذكرة الخاصة للطالب أولى «المصادر» وأهمها عند الاستذكار.

(ب) الطريقة الأساسية في الوحدتين (٣، ٤) هي العمل الميداني والبحث مع المزاوجة بينهما وبين ما يلائم من الطرق الأخرى، ومراعاة القواعد الخاصة للقيام بكل دراسة حسب منهجها الملائم. وعلى الطلاب أن يعدوا دراساتهم وبحوثهم مستعينين بقائمة «القراءات» التالية، وان يسجلوا كل مادرسوه في سجلاتهم الخاصة، حسب تتابع الموضوعات في الوحدتين (٣، ٤) ليستعينوا بها في الاستذكار.

٣ ـ ويتم تقدير الطلاب في امتحان تحريري يعقد آخر العام أو الفصل الدراسي، الى جانب بعض الامتحانات الشفوية والتحريرية في أثناء العام أو الفصل. ويتكون الامتحان من أسئلة تقيس مدى ما حققه الطلاب من «الأهداف» ويكون لجانب «الخبرة» نسبة ٥٠٪ من مجموع الدرجات. ويؤخذ في الاعتبار أداء الطلاب لواجباتهم في الوحدتين (٣، ٤).

(رابعاً ـ القراءات)

The book: the story of printing and book - making / Douglas C. Mcllurtrie. - London: Oxford University Press, 1960. - XXX, 676p.

The romance of book selling: a history from the earlist times to the twentieth century / by frank A. Mumby; with a bibliography by G. W.H. Peet. - Metuchen, N.J. : Scarecrow, 1967. - XX, 490p.

The art and seience of book publishing / by Herbert S.Bailey. - New York : Harper & Row, 1970. - XII, 216p.

Book publishing: a working guide for authors, editors and small publishers / Donald R.Armstrong .- Howston, Texas: Bookman House, 1979. - VII, 190p.

Graphic communication 80s / Edword M. Gottschall. - Englewood cliffs, N.J.: Prentice - Hall, 1981. - VIII,229p.

Inside publishing / Bill Adler. - Indianapolis: The Bobbs - Merrill, 1982. - 238p.

Wiley: one hundred and seventy five years of publishing / John Hammond Moor; ed. by A. Wayne Anderson. - New York: John Wiley, 1982. - 279p.

The birth of electronic publishing : legal and economic issues in telephone, cable, and teletext and videotext / by Richard M. Neustadt. - White Pains,N.Y. : Knowledge Industry Publications, 1982. - III, 146p.

Changing the word: printing industry in transition / Alan Marshall. - London: Comedia Publishing Group, 1983. - VI, 144p.

تاريخ / الكتـاب تأليف إريك دى جروليبه ؛ ترجمة خليل صابات ؛ مراجعة حسن محمود . ـ القاهرة : مكتبة نهضة مصر، 1959. - 219 ص . ـ (الألف كتاب ؛ 75)
حقوق المؤلف الأدبية طبقا للقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ / أبو اليزيد على المتيت . ـ القاهرة : مكتبة النهضة المصرية، 1960. - 113 ص .
الكتب للجميع : دراسة لتجارة الكتب العالمية / تأليف د. باركر؛ ترجمة لورنس نصيف . ـ القاهرة : دار المعرفة، 1961. - 274 ص .
نشر الكتـاب فن / تأليف تشـانـدلر ب. جرانيس ؛ ترجمة وتقديم حبيب سلامة . ـ القاهرة : دار النهضة العربية، 1965. - 8; 524 ص .
تاريخ الطباعة في الشرق العربي / خليل صابات . ـ ط 2 . ـ القاهرة : دار المعارف، 1966. - 378 ص .
حقـوق الإنتـاج الـذهنى / أحمـد سويلم العمري . ـ القاهرة : دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، 1967. - 126 ص .
نحو انطلاق ثقافي في فنون المسرح والموسيقى والسينما والكتاب والفنون الجميلة : خطة للعمـل الثقـافي في عام ١٩٦٧/١٩٦٨ . ـ القاهرة : دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، 1967. - 303 ص .
قانون لجنة البيان العربي الذي أقرته الجمعية العمومية في جلستها المنعقدة بتاريخ ٣ ديسمبر ١٩٦٧ / لجنة البيان العربي . ـ القاهرة : اللجنة، 1968. - 14 ص .
قصة الكتابة والطباعة من الصخرة إلى المطبوعة / تأليف فرانسيس روجرز؛ ترجمة أحمد حسين الصاوى؛ إشراف زكي نجيب محمود؛ تقديم السيد أبو النجا . ـ القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية، 1969. - 252 ص .
الإحصاءات الثقافية : إنتاج الكتب والمكتبات، ٦٧ ـ ١٩٦٨ / الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء . ـ القاهرة : الجهاز، 1970. - 8 ، 33 ص .
حركة نشر الكتب في مصر : دراسة تطبيقية / شعبان عبد العزيز خليفة . ـ القاهرة : دار الثقافة للطباعة والنشر، 1974. - 671 ص .

5

البحث العلمي في المكتبات والمعلومات*

(أولا ــ الأهـداف)

المعرفة والفهـم :

١ ــ معرفة الطرق المختلفة في اكتساب المعرفة الإنسانية، والمقارنة بينهما، والتعرف على أصول الطريقة العلمية في البحث وتاريخها.

٢ ــ معرفة الظروف والمشكلات المحيطة باستخدام الطريقة العلمية في الدراسات الاجتماعية، والتعرف على النظريات والاتجاهات المختلفة المتصلة بهذا الاستخدام، منذ نشأتها حتى العصر الحاضر.

٣ ــ معرفة مكان المجال الخاص بدراسات المكتبات والمعلومات في إطار المعرفة الإنسانية، والتعرف الدقيق على تاريخ استخدام، الطريقة العلمية في هذا المجال، وعلى تطورات هذا الاستخدام ومدارسه واتجاهاته المعاصرة.

٤ ــ معرفة الصور والأشكال التي تظهر بها عناصر الطريقة العلمية، حين استخدامها في مجال دراسات المكتبات والمعلومات، والإدراك الدقيق لروح الطريقة العلمية في هذه الاستخدامات.

الخبرة والمهارة :

١ ــ المقدرة على التمييز بين الطرق المختلفة لاكتساب المعرفة، في نماذج نوعية وفردية من أعمال الدراسات الماضية، والمهارة في إبراز ما يوجد من عناصر الطريقة العلمية فيما يصادفه الطالب من الدراسات العلمية في مجالات المعرفة.

٢ ــ المقدرة على تحديد الظروف والملابسات الخاصة باستخدام الطريقة العلمية في نماذج نوعية وفردية من الدراسات في العلوم الاجتماعية، والخبرة بإبراز طريقة تطويعها لأصول الطريقة العلمية وخطواتها.

* تختلف طبيعة هذا المقرر عن المقررات السابقة، لأنه مصمم لطلاب الدراسات العليا، ولا سيما طلاب السنة التمهيدية للماجستير. ومن هنا كان من الملائم إدماج الركنين الثالث والرابع (المعالجات؛ القراءات) معاً، فالطلاب قادرون على إعداد قائمة القراءات والمصادر الملائمة، كما أن الامتحان التقليدي لا يصلح لتقدير درجاتهم في هذا المقرر وانما مشروع تطبيقي للبحث العلمي في التخصص.

٣ ــ المقدرة على التحديد الدقيق الواضح لعناصر الطريقة العلمية، في نماذج نوعية وفردية، على المستوى الجزئي وعلى مستوى قطعة الدراسة المتكاملة بمجال المكتبات والمعلومات، والدقة في إبراز الظروف والمشكلات المحيطة بكل نموذج، والطرق التي طوع بها الباحث تلك الظروف لأصول الطريقة العلمية وخطواتها، والمقدرة على كشف ما قد يكون فيها من مجانبة لتلك الأصول أو لهذه الخطوات.

٤ ــ المقدرة على تطبيق الطريقة العلمية بكل أصولها وعناصرها وخطواتها، في مشروع بحث علمي في مجال المكتبات والمعلومات، يعده الطالب ويطوع فيه الظروف والملابسات والمشكلات المحيطة بموضوع البحث لروح الطريقة العلمية التي درسها.

(ثانيا ــ الوحدات)

الجانب النظري :

١ ــ **الأصول العامة للطريقة العلمية** : المعرفة الفلسفية، المعرفة العلمية. التفكير البدائي، التفكير الميتافيزيقي، التفكير العلمي. تاريخ الطريقة العلمية وتطوراتها. المنطق القديم، المنطق الحديث. القياس، الاستقراء. الاستنباط، التجريب. التحليل، التركيب. الملاحظة، التجربة، وضع الفروض، اختبار الفروض. السبب، القانون، النظرية. الطريقة العلمية في الدراسات الرياضية، الأوليات، البديهيات، التعاريف. الطريقة العلمية في العلوم الطبيعية، المبادىء، النظريات. الطريقة العلمية في التاريخ، مراحل البحث التاريخي، التحليل التاريخي، التركيب التاريخي.

٢ ــ **الطريقة العلمية وخطواتها في الدراسات الاجتماعية** : التاريخ والتطور. تعقد المواقف الاجتماعية، صعوبة القياس، صعوبة الموضوعية، تعذر الوصول إلى قوانين. الدراسة الاستكشافية، الدراسة الوصفية، الدراسة الربطية. طريقة المسح، طريقة الحالة، الطريقة التاريخية، الطريقة التجريبية. اختيار الموضوع، تحديد الهدف، تخطيط الدراسة ورسم خطواتها في إطار الطريقة العلمية، تحديد المعلومات والبيانات المطلوبة للدراسة، التعرف على الظروف المحيطة بتلك

المعلومـات والبيانـات ووسائل جمعها، تحديد المقاييس الإحصائية الضرورية لمعـالجـة المعلومات المطلوبة، معالجة المعلومات والبيانات التي تجمع بما يحقق الهـدف المـرسـوم للدراسة. التنبه في المستوى التنفيذي للدراسة إلى العوامل والظروف الخاصة أو الطارئة، ومعالجتها في ضوء خطوات المستوى التخطيطي وفي حدود الهـدف الـرئيسى للدراسـة. المقـاييس الإحصـائية في الدراسات الاجتماعية، طرق العرض البياني، العرض الجدولي، المتوسطات، التشتت، الالتواء، المنحنى المعتدل، الارتباط، المعنويّات.

٣ ــ **دراسات المكتبات والمعلومات والطريقة العلمية :** تاريخ دراسات المكتبات وتـطوراتهـا، الجهـود القـديمـة، دراسـات القرن التاسع عشر، بين الحربين العالميتين، بعد الحرب العالمية الثانية، الاتجاهات المعاصرة. المدرسة الأنجلو-أمريكية، المدارس الأوربية، المدرسة الهندية، الدول النامية. مكان دراسات المكتبات في إطار المعرفة، عناصر الصلة بينها وبين الدراسات الاجتماعية، تعقد المـواقف في دراسـات المكتبات والمعلومات، استحالة التجريب أو صعوبته، صعـوبة القياس، صعوبة الموضوعية، تعذر الوصول إلى قوانين. الدراسات الاستكشافية والوصفية والربطية في مجال المكتبات والمعلومات. طريقة المسح، طريقة الحالة، الطريقة التاريخية، الطريقة التجريبية. اختيار الموضوع، تحديد الهـدف، رسم الخـطوات، تحديد المعلومـات، تحديد المقـاييس الإحصائية، معـالجـة المعلومـات، المـواءمـة بين المستوى التخطيطي والمستوى التنفيذي. العرض البياني، العرض الجدولي، مقاييس التوسط، مقاييس التشتت، الخ.

٤ ــ **تطويعات نوعية للطريقة العلمية في دراسات المكتبات والمعلومات :** الطريقة العلمية في المشروعـات الببليوجـرافية، الحـاجـة والهـدف، المجال ومؤلفاته، المصادر الببليوجرافية، الوصف، التنظيم. الطريقة العلمية في دراسات الأوعية المرجعية، الدراسة النظرية العامة، الدراسة النظرية النوعية، الدراسة الفردية، الـدراسـة التـطبيقية. الطريقة العلمية في دراسات التصنيف، وفي دراسات التحليل المــوضـوعي، وفي دراسـات الـوصف الببليوجـرافي، وفي دراسـات المؤسسات الميدانية والمهنية والأكاديمية، وفي دراسات المقتنيات، الخ.

الجانب التطبيقي :

١ ـ **نماذج عامة لتوضيح أصول الطريقة العلمية** : الإلمام السريع بنماذج من الحياة اليومية وتبين ماقد يكون فيها من الموافقة أو المجانبة لأصول الطريقة العلمية. القراءة حول أعمال أرسطو والمناطقة القدماء وتحديد مقدار القرب أو البعد بينهما وبين أصول الطريقة العلمية الحديثة. الاهتمام بدور العلماء العرب في تدعيم أسس الطريقة العلمية وتأييد ذلك بشواهد من أعمال ابن سينا والبيروني وابن الهيثم وغيرهم. التعرف على بعض أعمال روجر بيكون وليوناردو دافيتشي وفرانسيس بيكون وجاليليو وديكارت وكلود برنارد لإبراز ما فيها من بذور الطريقة العلمية. القراءة الهادفة عن نماذج مشهورة من الأعمال الجامعية في العلوم البحت والعلوم التطبيقية التي تجرى حديثا في العالم العربي وفي الخارج. التعرف الواضح في كل ما تتضمنه هذه الوحدة من نماذج على عناصر الطريقة العلمية وخطواتها.

٢ ـ **نماذج الطريقة العلمية في مجال الاجتماعات** : مناقشة نماذج من الحياة العامة والتعرف على ما قد يكون فيها من الموافقة أو المجانبة لأصول الطريقة العلمية. القراءة حول أعمال أفلاطون وأرسطو والفارابي والقراءة المباشرة لعمل ابن خلدون لتبين المدى الذي وصلوا إليه في أعمالهم بالنسبة لروح الطريقة العلمية وأصولها. الإلمام بأعمال بيكون ومنتسكيو وجان جاك روسو وسان سيمون وأوجست كونت ودوركايم للغرض نفسه. القراءة الواعية المباشرة لنماذج من الرسائل الجامعية المعاصرة والجارية بالوطن العربي والخارج في مجال البحوث الاجتماعية، والتعرف الدقيق في كل منها على الطرق المختلفة التي تظهر بها خطوات الطريقة العلمية وعناصرها، وعلى الأشكال المتعددة لتطويع مجال هذه الدراسات لأصول الطريقة وروحها.

٣ ـ **نماذج الطريقة العلمية في مجال المكتبات والمعلومات** : تحليل نماذج جزئية من المشكلات اليومية داخل المكتبات ومراكز المعلومات وأقسام المكتبات والمعلومات، وتبين ماقد يكون في سلوك الأمناء والطلاب والأعضاء إزاءها، من الموافقة لعناصر الطريقة العلمية وخطواتها. القراءة المباشرة الدقيقة لبعض البواكير من دراسات المكتبات والمعلومات، لتبين مافيها من روح الطريقة

العلمية. التحليل التفصيلي الكامل للرسائل الأكاديمية التي نوقشت في قسم المكتبات والمعلومات بالجامعة في مستوى الماجستير والدكتوراه، ولعينة من مثل هذه الرسائل في الخارج، واستخدام عناصر الطريقة العلمية وخطواتها في هذا التحليل، واستكشاف طرق أخرى كان يمكن اتباعها في معالجة موضوعات الرسائل التي يتم تحليلها.

٤ ــ **مشروعات الطلاب الدراسية** : يستعدّ كل طالب في ضوء الوحدات الدراسية النظرية والتطبيقية السابقة، لاختيار أحد الموضوعات في مجال المكتبات والمعلومات ليكون مشروعاً دراسيا، يحقق فيه كل عناصر الطريقة العلمية وخطواتها على المستوى التخطيطي، والمقدار الضروري من المستوى التنفيذي ليكتمل للمشروع جانبه الميداني، ولعرض عدد كاف من مشروعات الطلاب في أثناء النصف الثاني من العام الدراسي. مناقشات الطلاب لمشروعاتهم تحت إشراف الأستاذ، والحرص في هذه المناقشات على استعارة واستخدام وتطبيق كل المبادىء والقيم والخبرات التي عرفوها في الوحدات الدراسية السابقة.

(ثالثا / رابعا ــ المعالجات والقراءات)

١ ــ يلتقي الطلاب مع الأستاذة لمدة عام دراسي كامل، ويبلغ المجموع الكلي ٦٠ ساعة، يقابلها عمل خارجي من الطلاب لا يقل عن ١٢٠ ساعة.

٢ ــ يتعرف الطلاب منذ أول جلسة على أهداف الدراسة ووحداتها، ويتم تكليفهم بإعداد ببليوجرافية طبقا للأصول التي عرفوها في دراسة المرحلة الجامعية الأولى حول موضوع البحث العلمي، ويتخذون الكتب الثلاثة الآتية منطلقا مبدئيا للقراءة ولاعداد الببليوجرافية، وهي :

- المنطق الحديث ومناهج البحث / محمود قاسم. ـ ط 5. ـ القاهرة: دار المعارف، 1967. - 452 ص. ـ (المكتبة الفلسفية)
- أصول البحث الاجتماعي / عبد الباسط محمد حسن. ـ ط 6. ـ القاهرة: مكتبة وهبة، 1977. - 543 ص.
- مقدمة في الإحصاء الاجتماعي / أحمد عبادة سرحان. ـ ط 1. ـ القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر. 1978 ص.

٣ ــ تعـالج الوحدات الدراسية بطرق مختلفة، ولكنها تهدف إلى أن يقوم الطالب بالعمل الإيجابي، ويقتصر دور الأستاذ على الإرشاد والتوجيه في أكثر الأحيان. وأهم هذه الطرق: المحاضرة؛ الدرس التقليدي؛ المناقشة؛ العمل الميداني؛ تحليل المشكلات؛ التكليفات القرائية؛ البحث.

٤ ــ يتم تقدير الطالب على أساس مقدار ما يظهر من إيجابياته في جلسات الدراسة، وعـلى أساس مشروع البحث الذي يقدمه، مستوفيا عناصر الطريقة العلمية وخـطواتها، ومتبعا أحسن الوسائل في تطويع ظروف البحث وملابساته لروح الطريقة العلمية وأصولها.

(الملحـق الثالـث)
الكشّافـات والاستهلاليـات

في هذا الملحق الثـالث والأخير للكتاب أربع أدوات، لكل منها وظيفتها الخاصة حسب البناء التكويني لها، كما سيأتي بيان ذلك في الفقرات التالية. وهي إلى جانب هذه الـوظـائف الفردية لكل منها تؤدي أيضاً، بالتنسيق النوعي فيما بينها وبالتكامل الجمعي مع ما سبق بالكتاب من أدوات الضبط الأخرى (ثبت المحتويات؛ عناصر الاسـترجـاع عقب كل مادة في الجـزء الأول؛ صفحات المحتويات بأوائل الفصول والمجموعات في الجزأين) - تؤدي الوظيفة العامة التي يتطلع إليها القراء الجادون. وهي الوصول بهم إلى أقصى درجة ممكنة من الاستفادة بالكتاب ومحتوياته، سواء في قراءاتهم المتصلة لواحدة أو أكثر من موادّه، أم في استخداماتهم المرجعية لما يشتمل عليه من المعلومات الغزيرة المتنوعة. أما البيانات البنائية والوظيفية لتلك الأدوات الأربع فيمكن إجمالها فيما يلي

أولا ــ قائمة التسميات والحروف الاستهلالية :

تتكــون هذه الأداة من ٦٣ مدخــلاً، تضمّ التسميات الاستهـلالية والحـروف الاستهـلالية الأجنبية، مرتبـة حسب الهجـائية الـرومـانية، وأمام كل منها: الأصل الأجنبي الكامل للاستهلالية، والترجمة العربية الكاملة للأصل، والاستهلالية العربية المترجمة أو المعرّبة المقترحة. وليست هذه القائمة في وظيفتها كشافا بالمعنى الإرجاعي المعـروف، ولكنهـا موضـوعة هنا كما كانت عند نشرها للمرة الأولى عام (١٩٧٤)، تسجيلاً لتلك التجربة التاريخية التي دعت وبادرت منذ ستة عشر عاماً، إلى استخدام الاستهلاليات في الكتابات العربيّة حول تخصص المكتبات والمعلومات.

ثانيا ــ المرشد القرائى أو كشاف المصطلحات / المفاهيم :

تتكون هذه الأداة من ٦٥ مدخلاً، منها ثلاثة فقط للإحالات. وليست المداخل في

هذه الأداة مفـردات، وضـع أمـام كل منهـا أرقام الصفحات التي جاء ذكرها بأحد سطورها. ولكنها بالأحرى مفاهيم اصطلاحية، أو موضوعات يمكن الاصطلاح عليها في تخصص المكتبات والمعلومات، وغالبا ما يستغرق الحديث عن أحدها صفحة أو بضع صفحات أو حتى بضع عشرات من الصفحات. ومن هنا فإن الإرجاعات في هذه الأداة مزدوجـة الأرقام في أكثر الحالات، لبيان صفحتى البداية والنهاية في كل إرجاعة، كما أن المدخل الواحد غالبا ما يشتمل على اثنتين أو أكثر من تلك الإرجاعات المزدوجة. ولهذه الأداة أهمية خاصة في مثل هذا الكتاب، الذي كان في الأصل مواد مستقلة عند كتابتها وعند نشرها قبلا. ذلك أن لكل واحدة من تلك المواد موضوعها المباشر ، الذي تناولته وكتبت من أجله في حينها، ومع ذلك تبينت الآن وقد جمعتها معاً في كتـاب واحـد، وجـود بضـع عشرات من المفـاهيم الاصطلاحية، أشبه ماتكون بالمـرتكزات الأساسية التحتية، التي يقوم عليها البناء المتكامل للمواد بعامة ومن ثم للكتاب نفسه. فرأيت أن أصوغ هذه المرتكزات البنيوية، في شكل مفاهيم اصطلاحية أو رءوس موضـوعـات مصـطلح عليهـا في تخصصنـا. وقد ساعدنى كثيراً على هذه الصياغة، ما توصلت إليه بشأن نظرية الذاكرة الخارجية، التي شغلتنى وتابعت تنميتها منذ بداية السبعينيات. ومن هنا فإن هذه الأداة تؤدي وظيفة «المرشد القرائي» عبر مواد الكتاب جميعا، لمن يريد أن يتعرف على الحدود القريبة والبعيدة، لواحد أو أكثر من تلك المفاهيم الاصطلاحية، في النطاق الخاص بنظرية الذاكرة الخارجية وتحت مظلتها.

ثالثا ــ الكشاف العربي للأعلام وملحقاتها:

تتكون هذه الأداة من ١٣٤٠ مدخلا، قد لا يكون فيها من الإحالات أكثر من ١٪ أو ٢٪ فقط. وهذه المداخل مفردات وتعبيرات من فئة الأعلام وما يقوم مقامها ومما يمكن أن يلحق بها. ويدخـل في ذلـك أسـماء الأشخـاص والهيئات والمشروعات، وتسميات الأمـاكن والبـلاد والمعـالم الجغـرافية، وعنـوانـات المؤلفـات كتبا ومقالات ودراسـات، وأسـماء التخصصـات الأكـاديمية وبعض الأمثـال والتعبيرات السائرة، وبعض المصطلحات والأدوات التكنولوجية الحديثة في تخصص المكتبات والمعلومات. ومن المفيد لمن يستخدم هذه الأداة ، التنبه إلى سمـات معينة في تكوين مداخلهـا وفي تتابع هذه المداخـل كمـا يلي :

١ ــ لبعض المداخل كأسماء البلاد والتخصصات وغيرهما أشكال مختلفة، في مادة الحروف نفسها أو حتى في الصيغة المأخوذة من المادة، مثل (أمريكا: الولايات المتحدة) ومثل(اللغة: اللغويات)، وقد وردت هذه الأشكال المختلفة للمدخل عبر صفحات الكتاب. وقد تم حلّ هذه المشكلة في بعض المداخل من هذه الفئة باستخدام الإحالات في الكشاف. ولكنه تم في أحوال كثيرة أخرى، باختيار أحد الأشكال متبوعاً بالمختصرة «الخ» كمدخل وحيد، ودون عمل إحالات من الأشكال الأخرى.

٢ ــ تم في عدد كبير من الحالات تسجيل بعض البيانات الضرورية أو التكميلية عقب المدخل، بين قوسين أو بعد فاصلة، بصرف النظر عن وجود هذه البيانات المضافة، عند الرجوع إلى المدخل نفسه في صفحات الكتاب. ومعنى ذلك أن الكشاف في أمثال هذه المداخل، المدعومة بالبيانات الضرورية أو التكميلية، يؤدي وظيفة إعلامية إضافية فوق وظيفة الإرجاع الأساسية.

٣ ــ يؤدي الكشاف وظيفة «الاستعراض» في عدد غير قليل من الحالات، حيث يوجد تحت مداخل مثل (جامعة . . . مدرسة . . . قسم . . .) أكثر وربما كل الجامعات وكل مدارس المكتبات والمعلومات، وكذلك كل أقسام المكتبات والمعلومات بالخارج وبالبلاد العربية، التي وردت الإشارة إليها بصورة مباشرة أو غير مباشرة في صفحات الكتاب.

٤ ــ قد يأتي حرف (هـ) مرافقا لبعض الأرقام الإرجاعية في عدد غير قليل من المداخل. ومعنى ذلك أن الإرجاع في مثل هذه الحالات، ليس إلى أي من سطور النصّ الأساسى بالصفحة، وإنما إلى سطر أو سطور معينة في الهوامش السفلية بالصفحة أو الصفحات المقصودة.

رابعا ــ كشاف النصّ غير العربي :

تتكون هذه الأداءة من ٤٩٠ مدخلا، ليس بينها من الإحالات إلا عددٌ قليل. كما تتضمن هذه المداخل بما فيها الإحالات، عدداً غير قليل من الاستهلاليات الأجنبية، التي يتواتر استخدامها حاليا في الكتابات غير العربية حول تخصص المكتبات والمعلومات. ومن الجدير بالذكر أن الاستهلاليات هنا، متوافقة مع ما جاء منها في الأداة

الأولى قبلا (قائمة التسميات والحروف الاستهلالية). ولا يختلف (كشاف النص غير العربي) هنا، عن (الكشاف العربي للأعلام وملحقاتها) قبله، لا في مكوناته ولا في الوظائف التي يؤديها، بل أن أكثر من ٩٥٪ من مداخله يوجد مقابلها العربي في ذلك الكشاف السابق. ومن هنا فإن الاستخدام الناجح له، لا يتطلب فقط من القارىء أن يأخذ في الاعتبار ما ذكرناه سابقا بشأن الكشاف العربي، وإنما يحسن أن يجمع في استخدامه بين الكشافين. ولعل الفرق الهام بينهما أن الكشاف هنا، قد التزم بإدراج كل ما جاء من المفردات والتعبيرات غير العربية بالكتاب ، وهذا هو المقصود بأنه (Textual) ، حيث إنه يستوعب كل النصوص غير العربية .

قائمة — LIST

بالتسميات والحروف الاستهلالية — of Acronyms and Initials

١ — قاف : القواعد الانجلو أمريكية للفهرسة
1 . AACR: Anglo-American Cataloging Rules

٢ — جاك : الجمعية الأمريكية الكيماوية
2 . ACS: American Chemical Society

٣ — هفت : الهيئة الفرنسية للتقييس
3 . AFNOR: Association Francaise de Normalization

٤ — جام : الجمعية الأمريكية للمكتبات
4 . ALA : American Library Assocation

٥ — منعت : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
5 . ALECSO: Arab League Educational, Cultural and Scientific Organization

٦ — مقات : المعهد القومي الأمريكي للتقييسات (المرحلة الأخيرة منذ ١٩٦٩)
6 . ANSI: American National Standards Institute (Since 1969)

٧ — جات : الجمعية الأمريكية للتقييس (المرحلة السابقة)
7 . ASA: American Standard Association

٨ — جامواد : الجمعية الأمريكية لاختبار المواد
8 . ASTM: American Society for Testing Materials

٩ — لهطانية : لجنة التقييسات الهندسية البريطانية
9 . BESC: British Engineering Standards Committe

١٠ — بقطانية : الببليوجرافيا القومية البريطانية
10. BNB: British National Bibliogrphy

١١ — مت : مكتب التقييسات (لأمريكا، بداية النشأة : ١٩٠١)
11. BS: Bureau of Standards (of America; the bigining 1901)

١٢ — جمك : جمعية المكتبات الكندية
12. CLA: Canadian Library Association

١٣ ـــ تم (كودن): ترقيم موحد (للدوريات، وضعته الجمعية الأمريكية لاختبار المواد)
13. CODEN: Coded Numbering. (prepared by ASTM for serials)

١٤ ـــ هتا : هيئة التقييس الألمانية (بداية النشأة: ١٩٢٧)
14. DEN: Deutscher Normenausschuss (the begining: 1927)

١٥ ـــ همت : الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي
15. EOS: Egyptian Organization for Standardization

١٦ ـــ ادت : الاتحاد الدولي للتوثيق
16. FID*: Federation International de Documentation

١٧ ـــ ادت / لمت :ــ/اللجنة المركزية للتصنيف
17. FID/CCC*: ----/Central Clasaification Committee

١٨ ـــ تداعد : التقنين الدولي لاختصار عناوين الدوريات
18. ICATP: International Code for the Abbreviation of Titles of Periodicals

١٩ ـــ مدمسة : المؤتمر الدولي لمبادىء الفهرسة (باريس، ١٩٦١)
19. ICCP : Interrnational Conference on Cataloging Principles (Paris, 1961)

٢٠ ـــ مد / ند مد : المركز الدولي للنظام الدولي لمعلومات الدوريات (باريس)
20. ICISDS: International Center for International Serial Data System (Paris)

٢١ ـــ مداع : المجلس الدولي للاتحادات العلمية
21. ICSU: International Council of Scientific Unions

٢٢ ـــ مداع / ها : ــ/ هيئة الاستخلاص
22. ICSU / AB: ---/Abstracting Board

٢٣ ـــ ادجم : الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات
23. IFLA: International Federation of Library Associations

٢٤ ـــ ادجم/لات : ــ/ لجنة الاحصاءات والتقييسات
24. IFLA/CSS: ---/Committee of Statistics and Standards

٢٥ ـــ حدرسة : الحلقة الدولية لخبراء الفهرسة (كوبنهاجن، ١٩٦٩)
25. IMCE: International Meeting of Cataloging Experts (Copenhagen, 1969)

---

* الآن : امت (اتحاد المعلومات والتوثيق Fedaration of Information and Documentation)

٢٦ ــ مهتو (انسدوك) : المركز القومي الهندي للتوثيق العلمي

26. INSDOC: Indian National Scientific Documentation Centre

٢٧ ــ هدت : الهيئة الدولية للتقييس (منذ ١٩٢٨ حتى ١٩٤٨)

27. ISA: International Standardization Association (1928 - 1948)

٢٨ ــ تدوب : التقنين الدولى للوصف البيليوجرافي

28. ISBD: International Standard Bibliographic Description

٢٩ ــ تدوب (ك) : التقنين الدولى للوصف البيليوجرافي (كتب)

29. ISBD (M): International Standard Bibilographic Description (Monographs)

٣٠ ــ تدوب (د) : التقنين الدولي للوصف البيليوجرافي (دوريات)

30. ISBD(S): International Standard Bibliographic Description (Serials)

٣١ ــ تدمك : الترقيم الدولى الموحد للكتب

31. ISBN: International Standard Book Number (ing)

٣٢ ــ ند مد : النظام الدولى لمعلومات الدوريات

32. ISDS: International Serial DataSystem

٣٣ ــ تد مد : الترقيم الدولى الموحد للدوريات

33. ISSN: Interrnational Standard Serial Number (ing)

٣٤ ــ مهت : المعهد الهندي للتقييسات.

34. ISI: Indian Standardization Institute

٣٥ ــ مدت : المنظمة الدولية للتقييس (منذ ١٩٤٩ حتى الآن)

35. ISO: International Organization for Standardization (1948 to date)

٣٦ ــ مدت ـ قم: المنظمة الدولية للتقييس/ اقتراح مبدئى . . . بتاريخ . . .

36. ISO-DR-: International Organization for Standardization/Draft Recommendation...dated...

٣٧ ــ مدت ـ مر : المنظمة الدولية للتقييس ـ عضو مراقب

37. ISO-O: International Organization for Standardization - Observe Member

٣٨ ــ مدت ـ مش : المنظمة الدولية للتقييس ـ عضو مشارك

38. ISO-P: International Organization for Standardization - Participating Member

٣٩ ــ مدت/ق : المنظمة الدولية للتقييس/اقتراح تقييس . . . بتاريخ . . .

39. ISO/R... : International Organization for Standardization- Standard Recommendation... Dated...

٤٠ ــ مدت/لف : المنظمة الدولية للتقييس / اللجنة الفنية . . .

40. ISO/TC...: International Organization for Standardization - Technical Committee...

٤١ ــ مدت/لف /لت: المنظمة الدولية للتقييسس/ اللجنة الفنية/ اللجنة التفريعية . .

41. ISO/TC.../SC...: International Organization for Standardization - Technical Committee .. /Sectional Committee.

٤٢ ــ مدت/لف /جع : المنظمة الدولية للتقييس/ اللجنة الفنية/ جماعة العمل . . .

42. ISO/TC.../WG...: International Organization for Standardization - Technical Committee .../Working Group...

٤٣ ــ كمفس : الكلمة المفتاحية في سياقها

43. KWIC: Key-Word- in- Context

٤٤ ــ كمخس: الكلمة المفتاحية خارج سياقها

44. KWOC: Key-Word- out- of Context

٤٥ ــ جم : جمعية المكتبات (بانجلترا)

45. LA: Library Association (of England)

٤٦ ــ مك : مكتبة الكونجرس

46 . LC: Library of Congress

٤٧ ــ أبمك : الأسلوب الببليوجرافي لمكتبة الكونجرس

47. LCBS: Library of Congress Bibliographic Style

٤٨ ــ فما : الفهرسة المقروءة آليا

48. MARC: Machine Readable Cataloging

٤٩ ــ مقزراعية : المكتبة القومية للزراعة (بأمريكا)

49. NAL: National Agriculture Library (of America)

٥٠ ــ همعات : الهيئة القومية للمكتبات وعلم المعلومات (بأمريكا)

50. NCLIS: National Commission for Libraries and Information Science (of America)

٥١ ـ مقطبية : المكتبة القومية للطب (بأمريكا)
51. NLM: National Library of Medicine (of America)

٥٢ ـ بقوريات : البرنامج القومي لمعلومات الدوريات (بأمريكا)
52. NSDP: National Serial Data Program (of America)

٥٣ ـ ان : اتحاد الناشـــرين (بانجلتـــرا)
53. PA: Publishers Association (of England)

٥٤ ـ كشعائى : الكشاف الوعائى
54. PANDEX: Pan-Index

٥٥ ـ كشمت : كشاف المصطلح التعاقبى
55. PERMUTERM: Permuted - Term - Index

٥٦ ـ تمك : ترقيم موحد للكتب
56. SBN: Standard Book Number (ing)

٥٧ ـ وتمك : وكالة الترقيم الموحد للكتب (بانجلترا)
57. SBNA : Standard Book Numbering Agency (of England)

٥٨ ـ يودى سى : التصنيف العشرى العالمي
58. UDC: Universal Decimal Classification

٥٩ ـ يونسكو : منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة
59. UNESCO: United Nations Educational, Scientific, and Cultural Organization

٦٠ ـ يونسكو/متد شق : ـ / مكتب التقييسات الدولية والشئون القانونية
60. UNESCO/OISLA: --/Office of International Standards and Legal Affairs

٦١ ـ ينيسست : النظام العالمي للاعلام العلمي
61. UNISIST: World Scientific Information System

٦٢ ـ فينيتي : المعهد القومي للاعلام العلمي والتقني (لروسيا)
62. VINITI: All-Union Institute of Scientific and Technical Information (of Russia)

٦٣ ـ كشمك : كشاف المؤلف والكلمات
63. WADEX: Word- and- Author Index

(المرشد القرائى)
أو
كشـــاف المفاهيم / المصطلحات

الكشاف ا لعربي للأعلام وملحقاتها

(أ)

(ب)

(ت)

(ث)

(ج)

(ح)

(خ)

(د)

(ذ)

(ر)

(ز)

(س)

(ش)

(ص)

(ض)

(ط)

(ظ)

(ع)

(غ)

(ف)

(ق)

(ك)

(ل)

(م)

(ن)

(هـ)

(و)

(ى)

NON-ARABIC TEXTUAL INDEX

(A)

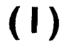
(B)

(C)

(D)

(E)

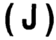
(H)

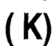




(G)

(M)





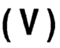
(L)

(S)

(Q)

(R)





(W)





(Z)

LIBRARY AND INFORMATION SCIENCE

New Scientific Principles and Schematic Approach for Arabs

By

Dr. SAAD M. HAGRASY



ص . ب ١٠٧٢٠ ـ الرياض : ١١٤٤٣ ـ تلكس ٤٠٣١٢٩
المملكة العربية السعودية ـ تليفون ٤٦٥٨٥٢٣ ـ ٤٦٤٧٥٣١

LIBRARY AND INFORMATION SCIENCE

New Scientific Principles and Schematic Approach for Arabs

By
Dr. SAAD M. HAGRASY



